

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف لهذه الطبعة الجديدة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلوات الطيبات على سيد المرسلين ،
وعلى أصحابه الغر الميامين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ؛ فهذه هي الطبعة الجديدة للمجلد الأول من كتابي «سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة» نقدمها اليوم إلى القراء الكرام ، المتتبعين
بشغفٍ زائد في كل بلاد الإسلام ؛ لمؤلفاتي التي كتب الله تعالى لها القبول
التام ، بين الأنام ، المخلصين منهم في كل مكان ، رغم أنف كل حاسد أو
حاقد مطعان . ﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ
لَا يَشْكُرُونَ﴾ . ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فليفرحوا ذلك خيراً مما
يجمعون﴾ .
فبذلك

وإن من هذا الفضل الإلهي أنه تعالى وفقني لإخراج هذه الطبعة
متميزة عن سابقتها بزيادة فوائد عديدة ؛ حديثية وفقهية ، وبإضافة مصادر
جديدة لبعض الأحاديث والتراجم ، يعود الفضل فيها - بعد الله تبارك
وتعالى - لبعض إخواننا المكيين وغيرهم ، جزاهم الله تعالى خيراً .

ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي

المشار إليه في قوله تعالى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ ؛
كانَ بدهياً جِداً أن لا يجمدَ الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم ، إذا ما بدا
له أن الصواب في غيره من جديد ، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً
متعارضة عن الإمام الواحد ؛ في الحديث وتراجم رواته ، وفي الفقه ،
وبخاصة عن الإمام أحمد ، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه
أن له مذهبين : قديم وحديث .

وعليه ؛ فلا يستغربنَّ القارىء الكريم تراجمي عن بعض الآراء
والأحكام التي يرى بعضها في هذا المجلد تحت الحديث (٦٥) عند
الكلام على حديث : « لا تذبخوا إلا مسنة » ، وغير ذلك من الأمثلة ؛ فإن لنا
في ذلك بالسلف أسوة حسنة .

وإن مما يساعد على ذلك فوق ما ذكرت من العجز البشري - أننا
نقف ما بين آونة وأخرى على مطبوعات جديدة ؛ كانت أصولها في عالم
المخطوطات أو المصورات ، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين ،
إلا ما شاء الله منها لمن شاء ، فيساعد ذلك من كان مهتماً بالوقوف على هذه
المطبوعات والاستفادة منها على التحقيق أكثر من ذي قبل .

وهذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على
بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة ، أو ما يعاد طبعه منها ؛ كهذا المجلد
الذي بين يديك ، وينتقدي لذلك بعض الجهلة الأغرار ، كذلك السقاف
هداه الله .

ومن الشواهد على ذلك ما تفضل الله به علي ، ووقفني إليه ، أنني

رفعت من هذا المجلد إلى «الأحاديث الصحيحة» حديثين اثنين :
أحدهما : الذي كان في الطبقات السابقة مقروناً برقم (١٧٦) بلفظ :
«كل بناء وبال على صاحبه . . .» .

فرفعته إلى «الصحيحة» (٢٨٣٠) ، والسبب في ذلك أنني كنت قلت
في راويه أبي طلحة الأسدي :
«لم يوثقه أحد . . .» .

وذلك ثقة مني بالحافظ ابن حجر؛ فإنه لم يحك توثيقه عن أحد،
ولقوله عنه في «التقريب» : «مقبول» !

فكتب أحد إخواني المكلفين بالنظر في الكتاب لإعداده لهذه
الطبعة : أن الهيثمي قد أورده في كتابه : «ترتيب ثقات ابن حبان» ، فرجعت
إلى أصله : «الثقات» ، فوجدته فيه ، وتابعت البحث والتحقيق ، فتبين لي
أنه صدوق ، وأن الحافظ كان في قوله المذكور غير مصيب ؛ كما فصلت
ذلك في المجلد السادس من «الصحيحة» ، يسر الله لنا طبعه بمنه وكرمه ،
كما يسر لنا طبع الخامس منه ، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى .

والحديث الآخر (٣١٦) :

«إن أهل الشبغ في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة» .

استبدلته بغيره ؛ كما سيأتي لأنني تذكرت أنني كنت خرجته فيما بعد
في «الصحيحة» (٣٤٣) من طرق كما كنت نبهت هناك .

وقد يقع مثله في غير هذين الحديثين ، كما يمكن أن يقع عكس ذلك

تماماً، فرحم الله عبداً دلّني على خطئي، وأهدى إليّ عيوبي؛ فإن من السهل عليّ - بإذنه تعالى وتوفيقه - أن أتراجع عن خطأ تبين لي وجهه، وكتبي التي تطبع لأول مرة، وما يُجدّد طبعه منها أكبر شاهد على ذلك، ولا نذهب بالقراء بعيداً، فبالإضافة إلى ما سبق بيانه حول الحديثين المذكورين آنفاً فقد تراجعت عن قولِي في (كنانة) راوي حديث التسبيح بالحصى: «مجهول الحال» إلى أنه صدوق أيضاً؛ كما سيرى القراء تحت الحديث (٨٣): «نعم المذكر السُّبحة...»، مع التنبيه أن حديثه بقي على ضعفه السابق؛ لتفرد راوٍ آخر به، وهو ضعيف، ورددت هناك على المصري الجاهل الذي انتصر للشيخ الحبشي في رسالة ذهب فيها إلى سنية التسبيح بالسُّبحة!

وبهذه المناسبة أقول:

إني أنصح كل من أراد أن يرد عليّ - أو على غيري - ويبيّن لي ما يكون قد زلّ به قلبي، أو اشتط عن الصواب فكري، أن يكون رائده من الرد النصيح والإرشاد، والتواصي بالحق، وليس البغضاء والحسد، فإنها المستأصلة للدين؛ كما قال ﷺ:

«دبّ إليكم داء الأمم قبلكم: البغضاء والحسد، والبغضاء هي الحالقة، ليس حالقة الشعر، ولكن حالقة الدين».

كما هو شأن ذوي الأهواء والبدع مع أهل الحديث وأنصار السنة في كل زمان ومكان، وكما فعل معي بالذات كثير منهم - ولا يزالون مع الأسف - كالأعظمي، والغماري، ومن نحنا نحوهم من المتعصبة الجهلة!

كذلك السقاف، وقد انبرى له أخونا الحلبي بـ «الأنوار الكاشفة»، فلتراجع.
وإن من المؤسف حقاً أن تسري عدوى هؤلاء المبتدعة إلى بعض
من يُظنُّ أنه من أهل السنة؛ لإقامته بين ظهرائهم، فيضع يده في يدهم،
ويرفع صوته مع أصواتهم في الرد على من ينصر السنة ويتبعها، وينكر
البدعة ويحاربها، وهو الشيخ إسماعيل الأنصاري، الباحث في دار الإفتاء
في الرياض، فإن هذا الرجل يبدو أنه لشدة ما يضمُر في قلبه من البغض
والحقد أن السنة لا تجمعُه معنا؛ لأنه من غير المعقول أن يفترى السني
على أحد من أعداء السنة، فكيف يعقل أن يفترى على من كان مشهوراً
بين أهل السنة بأنه من أهلها، ومُحارباً أشد المحاربة من أعدائها؟! فقد
سبق لهذا الرجل أن كتب ضدي في مسألة الذهب المحلق، وركعات
التراويح، ولم يلتزم في ذلك المنهج العلمي، بل إنه بثَّ في أثنائه كثيراً من
إفكه وجدله بالباطل، كما كنت كشفت عنه في ردي عليه في مقدمة «آداب
الزفاف» طبع المكتبة الإسلامية في عمان^(١)، ومقدمة رسالتي «قيام رمضان»
بما كنت أظن أنه يكون رادعاً له أن يعود إلى ذلك مرة أخرى، فإذا به يفجأ
الناس برسالة صغيرة أسماها «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن
عبد الوهاب بالرد على مجانية الألباني فيه الصواب»، يتهمني فيها بتهمة
جديدة، ويزعم (ص ٧ و ٢٥) أنني شنعت على الشيخ رحمه الله وانتهكت

(١) هذه الطبعة هي الشرعية، وأما طبعة المكتب الإسلامي الجديدة؛ فهي غير
شرعية؛ لأنها مسروقة عن الأولى، وحق الطبع للمؤلف يعطيه من يشاء، ويمنعه من لا يتقي
الله، ويتلاعب بحقوق العباد، كما أن في هذه الطبعة المسروقة تصرفاً بزيادة ونقص، والله
المستعان، وإليه المشتكى من فساد أهل هذا الزمان.

حرمته! كما يتهمني (ص ١٥) أنني نسبت الشيخ إلى التساهل من ناحية العقيدة، وذلك كله بهتُ وافتراءً؛ عامله الله بما يستحق.

وليس غرضي في هذه المقدمة الرد عليه في هاتين الفريتين، فقد كفاني ذلك الأخ الفاضل علي حسن عبدالحميد الحلبي في رسالته القيمة في التعقيب على رسالة الأنصاري المذكورة، وبيان ما فيها من الأخطاء الكثيرة، وهي مطبوعة، فليرجع إليها من شاء الوقوف على الحقيقة، فإنه سيرى مع ذلك الفرق الشاسع بين رد الأنصاري وتهجمه علي، ورد صاحبنا عليه، وتأدبه معه تأدباً لا يستحقه الأنصاري لبغيه واعتدائه المتكررة.

وإنما غرضي هنا أن أرد عليه انتصاره للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ الذي جعل من آداب المشي إلى المسجد أن يقول: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا...» إلخ الدعاء المعروف في الحديث الآتي بيان ضعفه، والكشف عن علله برقم (٢٤)، فانتصب الشيخ الأنصاري - هداه الله - لتمشية احتجاج الشيخ محمد بن عبد الوهاب به بتقوية الحديث، والرد علي لتضعيفي إياه بأسلوب يتبين لكل ذي لب أنه لم يكن فيه باغياً للحق، وإنما الانتصار للشخص، والتشفي ممن يحسده ويحقد عليه! وأنا ذاك هنا بإيجاز ما اعتمد عليه في ذلك مع الكر عليه بإبطاله، فأقول:

أولاً: قال (ص ٩):

«رواية الأجلاء من حفاظ الحديث دون تنبيه علي عليه...».

ثم سوّد خمس صفحات (٩ - ١٤) في تخريج الحديث دون فائدة

تذكر؛ لأنهم جميعاً أخرجوه من الطريق المعلول!

ثم أعاد كلامه هذا في الصفحة (١٥)!

وهو يعني بذلك أن سكوت هؤلاء الأجلاء قدوة حسنة للشيخ محمد

ابن عبد الوهاب في سكوته عن الحديث!

وليس يخفى على كل ناشئ في هذا العلم أن هذا من أبطل

الباطل؛ لأن لازمه أن أئمة الحديث كأصحاب السنن والمسانيد وغيرها إذا

ساقوا الأحاديث بأسانيدهم ساكتين عنها أنه لا علة فيها! فهل يقول بهذا

من رزقه الله ذرة من العلم، أو الخشية من الله ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾؟

وأهل العلم يعلمون أن المحدثين إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدها فقد

برئت ذمتهم، ورفعت المسؤولية عنهم، ولو كان فيها أحاديث ضعيفة؛ بل

موضوعة، وليس كذلك من ساق الحديث دون إسناده، فعليه أن يبين حاله

مقابل حذفه لإسناده، وبخاصة إذا ساقه محتجاً به، ولو ذكر من أخرجه كما

يفعل بعض الفقهاء المتأخرين، فأين هذا من صنيع المحدثين؛ الناصحين

للأمة بروايتهم الأحاديث بأسانيدها التي تكشف عن مراتبها؟!!

ثانياً: قال (ص ١٧):

«تقوية بعض روايات الحديث، والجواب عن إعلاله بعطية

وفضيل».

وخلاصة جوابه يعود إلى أمرين:

الأول: تقوية حال عطية!

والآخر: تحسين الحافظ وغيره للحديث!

١ - وجوابي عن الأول: أنه اعتمد في ذلك علي قول الحافظ في

«تخريج أحاديث الأذكار»:

«ضَعْفُ عطية إنما جاء من قِبَل التشيُّع، ومن قِبَل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له . . .»، وذكر بعض أصحاب السنن وغيرهم^(١).

وقد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين هامتين؛ كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء؛ كما سيأتي في الكتاب:

الحقيقة الأولى: تضعيف الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك؛ كالنووي، وابن تيمية، وغيرهم مما هو مذكور في رسالتي «التوسل» (ص ٩٤)، ونقل إجماعهم على ذلك أعلم الناس بالتراجم، وهو الحافظ الذهبي في «المغني»^(٢)، ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه في كتابه المختص في رجال الستة «التقريب»، فقال فيه:

«صدوق، يخطيء كثيراً، كان شيعياً مدلساً».

وأما أقوال المتقدمين منهم فتجدها مفصلة في رسالة أحنينا الحلبي، (ص ٣٥ - ٤٣)، ولا بأس من سرد أسمائهم؛ ليتجلى للقارئ الهوة السحيقة التي هوى فيها الشيخ الأنصاري على منخره تشفياً من الألباني!

(١) ونقله الزبيدي بمعناه في «شرح الإحياء» (٥ / ٨٩)!

(٢) وسبقه إلى ذلك شيخه ابن تيمية، فقال في رسالته في التوسل:

«وهو ضعيف بإجماع أهل العلم». انظر: «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٨٨).

﴿ولا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾، وها هي الأسماء:

- ١ - سفيان الثوري .
- ٢ - هُشيم .
- ٣ - أحمد بن حنبل .
- ٤ - ابن معين .
- ٥ - البخاري .
- ٦ - أبو داود .
- ٧ - النسائي .
- ٨ - أبو حاتم .
- ٩ - أبو زرعة .
- ١٠ - ابن حبان .
- ١١ - الساجي .
- ١٢ - الدارقطني .
- ١٣ - الحاكم .
- ١٤ - البيهقي .
- ١٥ - ابن حزم .

ومن أسماء الأئمة المتأخرين:

- ١ - ابن الجوزي .
- ٢ - النووي .
- ٣ - ابن تيمية .
- ٤ - ابن قيم الجوزية .
- ٥ - الزيلعي .
- ٦ - ابن عبد الهادي .
- ٧ - الذهبي .
- ٨ - الهيثمي .
- ٩ - ابن حجر نفسه!
- ١٠ - البوصيري .
- ١١ - محمد بن عبد الوهاب نفسه!

وغير هؤلاء كثير، لو توسعنا في الاستقصاء لجاوز عددهم الثلاثين .

لقد سَمَحَتْ - إن لم نقل: سَوَّلَتْ - للأنصاري نفسه... أن

يخالفهم في سبيل الطعن والتشهير بالألباني الذي اعتصم بحبلهم، مستغلاً في ذلك زلةً لأحدهم، وقولاً للآخر.

أما الزلة؛ فهي قول ابن حجر المتقدم: إن ضعف عطية جاء من قبل تشيعه وتدليسه! وهذا مردود لمخالفته لأقوال أولئك الأئمة، بل ولقوله هو نفسه الذي هو خلاصة أقوالهم في عطية، فقد قال في «التقريب»: «صدوق، يخطيء كثيراً، كان شيعياً مدلساً».

فقد أضاف إلى الصفتين السابقتين والمذكورتين هنا أيضاً صفة ثالثة، هي أنه «يخطيء كثيراً». ونحوه قوله في «طبقات المدلسين»: «ضعيف الحفظ»!

وهذا الوصف يعني أن حديث عطية يلازمه الضعف، ولو فرض أنه لم يدلس؛ لسوء حفظه. وهذا ينافي تحسين حديثه؛ كما فعل الحافظ سامحاً الله رداً على النووي رحمه الله، ولما كان هوى الأنصاري في هذا التحسين للرد على الألباني تشبث به، وأعرض عن هذه الحقيقة، وتجاهلها، فعليه وزره ووزر من قد يغتر به ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾.

وأما القول الآخر الذي استغله الأنصاري استغلالاً غير شريف؛ فهو ما ذكره (ص ٢١) عن ابن معين أنه قال:

«عطية العوفي ليس به بأس، قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس».

قلت: فإصرار ابن معين على قوله: «ليس به بأس»، وامتناعه من القول بأنه يحتج به، أقرب إلى أنه ضعيف لا يحتج به عنده، من كونه ثقة لديه.

وعلى فرض أنه يعني أنه ثقة؛ كما زعم الأنصاري، فهو معارض بتضعيف أحمد وغيره من الأئمة الذين تقدمت أسماؤهم، كما أنه يعارض الحقيقة التالية التي خالفها الأنصاري، وهي:

الحقيقة الأخرى: أنه من الثابت في علم الحديث أن الجرح - وبخاصة إذا كان مفسراً - مقدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسر بشيئين:

الأول: سوء الحفظ.

والآخر: التدليس.

أما الأول؛ فلم يُعْرَج عليه الشيخ الأنصاري؛ لأنه يعلم أنه لا سبيل له إلى الجواب عنه، ولو بالتكلف كما هي عادته، فرأى تبعاً للهوى أن يكتّم ذلك! من باب - كما يقول بعضهم -: «الهرب نصف الشجاعة»!

وأما الآخر؛ فقد أجاب الأنصاري مقلداً لابن حجر، وهو أن عطية صرح في بعض الروايات بالتحديث بقوله: «حدثني أبو سعيد»، فأمن بذلك تدليسه^(١).

فأقول: عفا الله عن الحافظ، فلقد نسي أن تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه بالتحديث، بل هو من النوع الذي يسمى

(١) ليتأمل القارئ كيف تشبث الأنصاري هنا بتصريح عطية بالتحديث، مع أن ذلك لا يفيد؛ لما يأتي، وكيف تكلف في رد تحديث يحيى بن أبي كثير الثقة في حديث بنت هبيرة الصحيح، ومع ذلك أعله الأنصاري بالانقطاع! ولم يعتد بتصريحه بالتحديث؛ كما بيته في ردّي عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لـ «آداب الزفاف»، طبع المكتبة الإسلامية.

بتدليس الشيوخ المحرم لخبثه؛ لأنه يسمي شيخه أو يكتنيه بغير اسمه أو كنيته تعمية لحاله؛ كما كنت بينته في «التوسل» (ص ٩٤ - ٩٥)، فقد كان عطية إذا روى عن الكلبي الكذاب كناه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري! ولهذا لما ذكره الحافظ في رسالته في المدلسين؛ قال:

«مشهور بالتدليس القبيح»^(١).

يشير إلى هذا النوع المحرم، ومنه تعلم أن تدليسه لا يزال قائماً، ولو ثبت عنه أنه قال: «حدثني أبو سعيد»، فهل كان الأنصاري جاهلاً بهذا أم متجاهلاً؟! أحلاهما مر!

ولقد كان الشيخ الكوثري - على ضلاله وتعصبه المعروف - خيراً من الشيخ الأنصاري من جهة أنه تنبّه لكون تدليس عطية من هذا النوع الذي لا يفيد فيه التصريح بالتحديث، ولكنه حاول الإجابة عنه بجواب آخر؛ إلا أنه رجع بخفي حنين كما ستري في الكتاب إن شاء الله تعالى.

وبهذا ينتهي الجواب عن تقوية الأنصاري لعطية التي بنى عليها تحسين حديثه في التوسل.

وخلصته أنه اتكأ في ذلك على بعض الأقوال الشاذة عن أقوال

(١) ولم ينتبه لهذا أخونا الفاضل بدر بن عبد الله البدر في تعليقه على «الدعوات الكبير» (ص ٣٢ / ٤٦) في حديث آخر لعطية، فقال:
«لم يصرح بالسماع من أبي سعيد الخدري».
مع أنه في حديثنا هذا أحال - جزاه الله خيراً - في استيفاء الكلام عليه إلى هذه السلسلة فيما يأتي (٢٤).

الجمهرة من العلماء المُجمِعة على ضعف عطية، وفسر تدليس عطية بغير ما فسروه، مستغلاً في ذلك وهماً للحافظ، معرضاً عن أقواله الأخرى الموافقة للحق الذي عليه سائر العلماء، كل ذلك ارتكبه الأنصاري انطلاقاً منه من القاعدة التي يتكىء عليها أهل الأهواء، وهي: «الغاية تسوغ الوسيلة»! وغايته الطعن في الألباني، والتشهير به، والتظاهر بأنه ينتصر للشيخ محمد بن عبد الوهاب، تقرباً منه إلى الذين يعيش بين ظهرائهم، وليس مرضاة لله تعالى، تماماً كما فعل صاحبه من قبل الشيخ أبو غدة من باب ما يقال: وأرضهم ما دمت في أرضهم!

وإن أعجب ما في هذا التظاهر مخالفته للشيخ محمد نفسه، فقد سبق مني أن ذكرت الشيخ في جملة المضعفين لعطية، وذلك بناء على ما نقله الأنصاري نفسه عنه في حاشية «انتصاره» (ص ١٥) أنه قال الشيخ في «تلخيص تلخيص كتاب الاستغاثة» بعد أن خرج الحديث:

«في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف»!

قلت: وهذه الجملة هي التي كنا نريدها من الشيخ محمد رحمه الله، وهي وحدها تقضي على «انتصار الأنصاري»، وتجعله هباءً منثوراً، ويصدق عليه عموم قوله تعالى: ﴿يُخْرِتُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾! فإنها تستلزم - كما هو ظاهر - الحكم على الحديث بالضعف الذي يجهد الأنصاري نفسه عبثاً لردّه! ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾.

وأنا أظن أن جملة الشيخ لها تتممة، لم يذكرها الأنصاري عمداً؛ كما هي عادته في كتمان ما كان حجة عليه؛ لأنها أصرح في التضعيف، ولما

لم يكن كتاب الشيخ في متناول يدي، فقد رجعت إلى أصله، وهو «تلخيص كتاب الاستغاثة» لشيخ الإسلام ابن تيمية، فوجدت فيه ما ظننت، فقال فيه (ص ٤٢) بعد أن خرج الحديث أيضاً:

«في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف، فإن كان هذا كلام النبي ﷺ؛ فهو من هذا الباب...» إلخ.

يعني التوسل الجائز؛ لأنه سؤال بأفعاله تعالى؛ قال:

«لأن فيه السؤال لله بحق السائلين، وبحق الماشين في طاعته، وحق السائلين أن يجيبهم، وحق الماشين أن يشيهم...» إلخ.

فقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن كان هذا كلام النبي ﷺ...» صريح في أن الحديث عنده ضعيف، فعدم ذكر الأنصاري لها يدل كل من وقف على هذه الحقيقة أنه ليس أميناً في النقل، ولا سيما إذا علم أنه نقل (ص ٢٨) عن ابن تيمية تمام كلامه المذكور مبتدئاً بقوله:

«إن فيه السؤال لله بحق السائلين...» إلخ.

كما نقله قبيل ذلك عن محمد بن عبد الوهاب من كتابه «تلخيص تلخيص كتاب الاستغاثة» مبتدئاً من قوله:

«حق السائلين أن يجيبهم...»!

فحذف منهما عبارة ابن تيمية الأولى: «فإن كان هذا كلام النبي

ﷺ...» المصرحة بتضعيفهما للحديث!

فهل يستطيع أحد بعد هذا أن يزعم أن كتمانها لهذا النص كان عن

حسن نية منه، بل هل يستطيع أحد أن يدعي أن تأليفه للرسالة من أصلها لم يكن عن سوء نية، وسواد طوية، بعدما تقدم من البيئات على ذلك، وبخاصة بعد أن نقل هو نفسه عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب تضعيفه لعطية كما تقدم؟!!

لا أعتقد أن أحداً يستطيع ذلك، ولو كان من المبالغين في إحسان الظن بالناس، كذاك الصوفي الذي زعموا أنه رآه بعضهم يبكي في الطريق، فلما سئل؟ قال مشيراً إلى رجل وامرأة يتسافدان على جانب الطريق:

أبكي شفقة على هذين الزوجين (!) إذ لم يجدا بيتاً يستتران فيه لقضاء حاجتهما!!!

ثالثاً وأخيراً: وهو الأمر الآخر الذي سبقت الإشارة إليه في قوله:
«تقوية بعض روايات الحديث...».

فقال (ص ٢٣):

«تحسين بعض الحفاظ حديث: (... اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك)».

ثم نقل تحسينه عن الحافظ العراقي، وأبي الحسن المقدسي - شيخ المنذري -، والدمياطي.

والجواب من وجوه:

الأول: قد سبق آنفاً تحقيق أن عطية الذي في هذا الحديث الذي

حسنه الثلاثة المذكورون ضعيف عند جماهير العلماء لسوء حفظه،
وتدليسه القبيح المحرم، فكيف يجوز تحسين الحديث مع وجود هاتين
العلتين فيه؟! وما أحسن ما قيل:

وَهَلْ يَسْتَقِيمُ الظُّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ؟!!

وثمة علة أخرى تؤكد سوء حفظه، فاتني التنبيه عليها فيما سبق،
وهي اضطرابه في سنده، فهو تارة يرفعه، وتارة يوقفه؛ كما كنت بينته في
الكتاب، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، وأزيد هنا فأقول: وأخرى
الشك، فيقول: «أراه رفعه إلى النبي ﷺ»؛ كما في رواية ابن ضريس،
إحدى روايتي ابن خزيمة، اللتين ذكرهما عنه الأنصاري (ص ١٠١)، لكن
وقع عنده: «رفعته إلى النبي ﷺ»؛ دون قوله: «أراه»، عزاه إلى (ص ٤١ -
٤٢) من «كتاب التوحيد» لابن خزيمة، ولا أدري أي طبعة منه أراد
الأنصاري، فإنه في (ص ١٢) من الطبعة المنيرية التي عندي، والرواية
فيها بالشك كما ذكرت، وهو الذي يقتضيه سياق كلام ابن خزيمة، فلا
أدري أسقط ذلك من نسخة الأنصاري، أم هو أسقطها لغاية في نفسه؟!
ولا أستبعد صدور ذلك منه، بعد كل ما فعل مما سبق بيانه ويأتي!

وإن ممّا لا يخفى على كل بصير بهذا العلم الشريف أن تلون الراوي
في رواية الحديث، فهو يرفعه تارة، ويوقفه تارة، ويشك في رفعه أخرى؛
إنما هو دليل ظاهر على ضعفه وعدم ضبطه، حتى ولو لم يكن ضعيفاً
كعطية هذا، وكما كابر الأنصاري في ضعفه - كما سبق - فكذلك كابر في
تعاميه عن هذه العلة التي كان وقف عليها في الكتاب، فحاد عن الجواب

عنها! بل إنه أوهم القراء انتفاءها بحكايته عن أبي حاتم ترجيح رواية
الوقف! فعقب عليها بقوله (ص ١٠ و ١٨ - ١٩):

«إن ترجيح أبي حاتم الوقف غير مؤثر؛ لأنه في حكم الرفع!»!

وأقول: لو أن الأنصاري على معرفةٍ بهذا العلم الشريف، وعنده
شيء من الجرأة الأدبية لرد هذا الترجيح بحجة قوية، وهي أن الذين رفعوا
الحديث عن عطية أكثر من الذين أوقفوه، وهم كما في الروايات التي
خرَّجها في رسالته (ص ٩ - ١٨):

١ - يزيد بن هارون . أحمد .

٢ - سليم بن حيان . ابن خزيمة .

٣ - محمد بن سعيد بن يزيد التستري . ابن ماجه .

٤ - عبد الله بن صالح العجلي . الطبراني .

٥ - يحيى بن أبي بكير . البيهقي .

وخالفهم وكيع بن الجراح، وأبو نعيم .

ولكني أقول: إن هذا الترجيح إنما يتمشى مع زعم الأنصاري أن
عطية حسن الحديث لا بأس به، ولكنه ساقط عندي، بل إن اختلاف هؤلاء
الثقات عليه رفعاً ووقفاً من الأدلة على ضعفه، وأنه هو الذي اضطرب في
ذلك، وكان بودي أن أقول: إن الذي اختلف عليه هو فضيل بن مرزوق
الذي عليه دار الخلاف، ولكني أرى أن عطية أولى بالحمل عليه في ذلك؛
لأنه أشدُّ ضعفاً منه .

وعلى كل حال؛ فسواء كان هذا الاضطراب من هذا أوزاك؛ فهو علة
أخرى تؤكد ضعف الحديث، وخطأ الذين حسنوه، واستغلال الأنصاري
إياه!

وأريد أن أستدرك هنا شيئاً تنبعت له هذه الساعة، وهي أن لعطية
ثلاثة أولاد: عمرو، وعبدالله، والحسين، وكلهم ضعفاء، وقد تكلم عليهم
الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه «شرح علل الترمذي» (٢ / ٧٩١ -
٧٩٢)، وبين ضعفهم كأبيهم، فذلك مما يلقي في النفس أنهم أهل بيت
ورثوا الضعف عن أبيهم فرداً فرداً، ويؤيده أن عمرو بن عطية، قد روى هذا
الحديث أيضاً عن أبيه بلفظ آخر أوله:

«كان ﷺ يقول إذا قضى صلاته: اللهم بحق السائلين عليك، فإن
للسائل عليك حقاً...» الحديث.

وهذا كما ترى مخالف للفظ فضيل بن مرزوق عن عطية، حيث قال
فيه:

«من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق
السائلين...».

ولذلك؛ فيمكن اعتبار هذه الرواية علة أخرى في الحديث، وهي
اضطراب عطية في لفظه إن كان ابنه عمرو قد حفظه عنه، كما اضطرب في
سنده، فتارة رفعه، وأخرى أوقفه، وإن كان أبو حاتم رجع الوقف كما سبق
مع بيان ما فيه، وسيأتي تخريج حديث عمرو بن عطية، ولفظه في آخر
المجلد الثاني عشر من هذه السلسلة برقم (٥٩٨٦)، إن شاء الله تعالى.

الوجه الثاني : المعارضة بتضعيف من ضعف الحديث ، وهم أقدم وأشهر وأكثر:

١ - المنذري ، مخالفاً في ذلك لشيخه أبي الحسن المقدسي الذي اعتمد عليه الأنصاري من بين الثلاثة المتقدمين آنفاً!

٢ - النووي ، الذي رد عليه ابن حجر تضعيفه ، وهو المضعف!

٣ - ابن تيمية ، الذي نقل الأنصاري عنه تضعيفه لعطية دون أن ينقل تضعيفه للحديث نفسه!

٤ - البوصيري ، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه إياه ؛ دون أن يعتبر به!

٥ - محمد بن عبدالوهاب ، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه لعطية ، ولم ينقل عنه تضعيفه للحديث أيضاً ، وإن كان التضعيف الأول كافياً.

٦ - صديق حسن خان .

ويمكن أن نُلحِقَ بهم سابعاً وثامناً ، وهما :

٧ - النسائي .

٨ - ابن القيم .

أما النسائي ؛ فلعدم ذكره إياه في كتابه «عمل اليوم والليلة» ؛ خلافاً لتلميذه ابن السني الذي أورده في كتابه كما نقله الأنصاري (ص ٢٥) ، وكتاب النسائي أنظف بكثير من كتاب تلميذه ، فلولا أنه يعلم أنه ضعيف ؛

لكان أورده فيه إن شاء الله تعالى .

وأما ابن القيم ؛ فكذلك لم يذكره في كتابه «الوابل الصيب» المطبوع عدة طبعات، منها التي علق عليها الشيخ الأنصاري، وهو في ذلك تابع لشيخه ابن تيمية، فإنه لم يورده أيضاً في كتابه «الكلم الطيب» مع تصريحه المتقدم بضعفه، ومعلوم لدى العلماء أن ابن القيم قلما يخالف شيخه في آرائه واجتهاداته .

وإن من شغب الشيخ الأنصاري قوله عقب التحسين المتقدم عن الثلاثة :

«فماذا يقول الألباني فيهم، وقد سلكوا في ذلك مسلك التقوية، لا شك أنه سيقول فيهم أشد وأشنع مما قاله في محمد بن عبد الوهاب» .

فلينظر القارئ الكريم إلى خباثة هذا الرجل، الذي يكاد قلبه يقطر دماً حسداً وحقدًا، إنه يسأل ماكرًا، ويجيب من عند نفسه باغياً، وهو يقرأ: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ...﴾، أم هو من مشايخ أهل الكشف، الذين يزعمون أنهم يطلعون على ما في صدور الناس، ويكشفون أسرار قلوبهم؛ كفراً بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا فِي الصُّدُورِ﴾!؟

أما جوابي أنا الذي أدين الله به: فهو أنني لم أشنع على الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ولن أقول فيه ولا في غيره من العلماء إلا ما قال الله: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيهَا فَاستَبِقُوا الخَيْرَاتِ﴾، من اجتهد منهم فأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد .

ولكن ماذا تقول أنت أيها المنتسب إلى الأنصار في الإجماع الذي

نقله شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي على ضعف عطية الذي تفرّد بهذا الحديث كما تقدم (ص ١٠)، وفي اتفاق أولئك الأئمة الستة أو الثمانية - وفيهم محمد بن عبد الوهاب نفسه - على ضعف حديثه هذا؟

لن أتخرص تخرصك السابق، و﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾، ولكن لا بُدَّ لك من أن تقول: أصابوا أو أخطؤوا، فإن قلت بالأول سقطت رسالتك - إن كانت لم تسقط بعد بما تقدم! - كما سقط انتصارك المزعوم، وإن قلت بالآخر، فهل يخطيء الإجماع؟! فإن قلت: لا؛ ظهر تناقضك وتهافتك، وإن قلت: نعم؛ حَقَّ فيك قول ربِّ العالمين: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ عياداً بالله تعالى.

ثم إن الشيخ الأنصاري - هداه الله - لم يكتف بما سبق الكشف عنه من تهجماته وتخرصاته، حتى ختم رسالته بفرية أخرى، أو تجاهل آخر - على الأقل -، وهو زعمه (ص ٢٧) أنني لم أطلع على ما فسر به الإمام محمد بن عبد الوهاب جملة: «بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا»!

قلت: التفسير المشار إليه معروف لدي والحمد لله، والشيخ يعلم ذلك جيداً؛ لأنه قرأه في آخر الكلام على هذا الحديث في هذه السلسلة كما سيأتي في صدد الرد على بعض المبتدعين المستدلين به على التوسل المبتدع، فقد قلت هناك:

«إن حق السائلين على الله تعالى هو أن يجيب دعاءهم، فلو صح

هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ؛ فَلَيْسَ فِيهِ تَوَسُّلٌ مَا بِمَخْلُوقٍ، بَلْ هُوَ تَوَسُّلٌ إِلَيْهِ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، وَهِيَ الْإِجَابَةُ» إلخ .

وَنَحْوَهُ فِي رِسَالَتِي «التَّوَسُّلُ أَنْوَاعُهُ وَأَحْكَامُهُ» (ص ١٠٠)، وَمَا أَظُنُّ الشَّيْخَ إِلَّا وَقَدْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ، لَا أَقُولُ لِلِاسْتِفَادَةِ مِنْهُ، فَهُوَ الْغِنَى عَنْ ذَلِكَ! وَلَكِنْ لَتَتَّبِعِ الْعَثْرَاتُ!

وَلَا بَأْسَ مِنْ أَنْ أُخْتَمَ كَلَامِي هُنَا بِالِدَعَاءِ الْمَأْثُورِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ خَلِيلٍ مَآكِرٍ، عَيْنِهِ تَرَانِي، وَقَلْبِهِ يَرَعَانِي (أَي: يَتَجَسَّسُ عَلَيَّ)، إِنْ رَأَى حَسَنَةً دَفَنَهَا، وَإِنْ رَأَى سَيِّئَةً أَذَاعَهَا» .

وَسَيِّئَاتِي تَخْرِيجُهُ وَالْكَلامَ عَلَيَّ إِسْنَادَهُ فِي الْمَجْلَدِ السَّادِسِ مِنْ هَذِهِ السَّلْسَلَةِ بِرَقْمِ (٢٩١٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَبَعْدَ كِتَابَةِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَنِي أَحَدُ الْإِخْوَانِ بِرِسَالَةٍ لِصَاحِبِنَا الشَّيْخِ حَمَادِ الْأَنْصَارِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ سَمَاهَا: «تَحْفَةُ الْقَارِي فِي الرَّدِّ عَلَى الْغَمَارِيِّ»، فِيهَا الرَّدُّ عَلَيْهِ تَحْسِينُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ - كَالشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ تَمَاماً - وَهُوَ ابْنُ عَمِّ الشَّيْخِ حَمَادٍ، فَتَسَاءَلْنَا: لِمَاذَا خَصَّ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ بَرْدَهُ الْأَلْبَانِيَّ دُونَ ابْنِ عَمِّهِ، وَهُمَا مَتَّفِقَانِ فِي مَخَالَفَتِهِ فِي تَحْسِينِهِ الَّذِي وَافَقَ فِيهِ الشَّيْخُ الْغَمَارِيُّ الْمَشْهُورَ بِابْتِدَاعِهِ وَاتِّبَاعِهِ لِهَوَاهُ! وَكَذَلِكَ لَمْ يُشْرِكْ فِي رَدِّهِ الشَّيْخَ شَعِيباً الْأَرْنَؤُوطَ مَعَ أَنَّهُ مَعْنَى فِي التَّضْعِيفِ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَيَّ «شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ» (١ / ٢٩٥ - ٢٩٦)؟! أَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يُوَكِّدُ لِلْقَرَاءِ أَنَّ رَدَّ الشَّيْخِ لَيْسَ لِلنَّصْحِ وَالْإِشْرَادِ، وَإِنَّمَا لِلتَّشْفِيِّ مِنَ الْأَلْبَانِيِّ وَالتَّشْهِيرِ بِهِ؛ حَسِداً وَحَقِداً عَلَيْهِ،

ومحابة لابن عمه؟! ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ
رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ .

وبهذه المناسبة أسوق هنا للشيخ الأنصاري القصة التالية عبرة له
وتذكيراً بما كان عليه السلف من الأنصار، لعلهم يكونون لمن خلف من
بعدهم قدوة حسنة يحتذى بهم في سلامة القلب، وحسن الخلق .

قال أنس بن مالك رضي الله عنه : كنا جلوساً مع رسول الله ﷺ ،
فقال :

«يطلع عليكم الآن رجلٌ من أهل الجنة» .

فطلع رجلٌ من الأنصارٍ تنطفُ لحيتهُ من وُضوئه ، قد تعلق نعليه في
يده الشمال . فلما كان الغد ؛ قال النبي ﷺ مثل ذلك ، فطلع الرجل مثل
المرّة الأولى . فلما كان اليوم الثالث ؛ قال النبي ﷺ مثل مقالته أيضاً ، فطلع
ذلك الرجل على مثل حاله الأولى .

فلما قام النبي ﷺ تبعه عبد الله بن عمرو بن العاص فقال : إني
لاحيُّ أبي ، فأقسمتُ أن لا أدخل عليه ثلاثاً ، فإن رأيت أن تؤويني إليك
حتى تمضي (وفي رواية : حتى تحل يميني) ؛ فعلت؟ قال : نعم .

قال أنس : وكان عبد الله يحدث أنه بات معه تلك الليالي الثلاث ،
فلم يره يقوم من الليل شيئاً ؛ غير أنه إذا تعارَّ ، وتقلب على فراشه ، ذكر الله
عز وجل وكبر حتى يقوم لصلاة الفجر ، [فيسبغ الوضوء] . قال عبد الله : غير
أنني لم أسمعه يقول إلا خيراً . فلما مضت الثلاث ليال ، وكدت أن أحتقر
عمله ؛ قلت : يا عبدالله ! إني لم يكن بيني وبين أبي غضب ولا هجر ثمَّ ،

ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول لك ثلاث مرار:

«يطلعُ عليكم الآنَ رجلٌ من أهلِ الجنةِ».

فطلعت أنت الثلاث مرار، فأردت أن آوي إليك لأنظر ما عملك؟ فأقتدي بك، فلم أرك تعمل كثير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسول الله ﷺ؟ فقال:

ما هو إلا ما رأيت! [فانصرفت عنه].

قال: فلما وليت دعاني، فقال:

ما هو إلا ما رأيت، غير أنني لا أجد في نفسي لأحد من المسلمين غشاً، (وفي رواية: غلاً) ولا أحسد أحداً على خير أعطاه الله إياه.

فقال عبد الله: هذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطق.

أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٢٤١ / ٦٩٤)، والروايتان مع الزيادتين له، وعبدالرزاق في «المصنف» (١١ / ٢٨٧ / ٢٠٥٥٩)، وعنه أحمد (٣ / ١٦٦) والسياق له.

وإسناده صحيح على شرط الشيخين؛ كما قال المنذري، ورواه غيرهم كما في «الترغيب» (٤ / ١٣).

وقد قال ابن تيمية - رحمه الله - عقب الحديث في «الفتاوى» (١٠ /

: (١١٩)

«فقول عبد الله بن عمرو له: «هذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطق» يشير إلى خلوه وسلامته من جميع أنواع الحسد.

وبهذا أثنى الله تعالى على الأنصار، فقال: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾؛ أي: مما أوتي إخوانهم المهاجرون، قال المفسرون:

«﴿لَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾؛ أي: حسداً وغيظاً مما أوتي

المهاجرون».

فهل اقتديت بهم أيها الأنصاري؟!!

وفي ختام هذه المقدمة لا بد لي من كلمة أوجهها إلى كل مخلص من قرائنا، حبيباً كان أم بغيضاً، فأقول:

كثيراً ما يسألني بعضهم عن سبب الشدة التي تبدو أحياناً في بعض كتاباتي في الرد على بعض الكاتبين ضدي؟ وجواباً عليه أقول:

فليعلم هؤلاء القراء أنني بحمد الله لا أبتدىء أحداً يرد علي رداً علمياً لا تهجم فيه، بل أنا له من الشاكرين، وإذا وجد شيء من تلك الشدة في مكان ما من كتبي؛ فذلك يعود إلى حالة من حالتين:

الأولى: أن تكون رداً على من رد علي ابتداء، واشتط فيه وأساء إلي بهتاً وافتراءً؛ كمثّل أبي غدة، والأعظمي الذي تستر باسم أرشد السلفي! والغماري، والبوطي، وغيرهم؛ كالشيخ إسماعيل الأنصاري غير مرة، وما العهد عنه ببعيد!

ومثّل هؤلاء الظلمة لا يفيد فيهم - في اعتقادي - الصفع واللين، بل إنه قد يضرهم، ويشجعهم على الاستمرار في بغيتهم وعدوانهم؛ كما قال

الشاعر:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتَهُ
وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا
وَوَضَعَ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ بِالْعُلَى
مُضِرُّ كَوْضَعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

بل إن تحمُّلَ ظلمٍ مثل هؤلاء المتصدرين لإرشاد الناس وتعليمهم، قد يكون أحياناً فوق الطاقة البشرية، ولذلك جاءت الشريعة الإسلامية مراعية لهذه الطاقة، فلم تقل - والحمد لله - كما في الإنجيل المزعوم اليوم: «من ضربك على خدك الأيمن؛ فأدر له الخد الأيسر، ومن طلب منك رداءك؛ فأعطه كساءك»! بل قال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾، وقال: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾، وأنا ذاك بفضل الله تعالى أن تمام هذه الآية الثانية: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾، ولكنني أعتقد أن الصفح المشكور، والصبر المأجور؛ إنما هو فيمن غلب على الظن أن ذلك ينفع الظالم ولا يضره، ويعزُّ الصابر ولا يذله؛ كما يدل على ذلك سيرته ﷺ العملية مع أعدائه، وقوله ﷺ:

«أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً أو قتله نبي».

انظر «الصحيححة» (٢٨١).

وأقل ما يؤخذ من هذه الآيات ونحوها أنها تسمح للمظلوم بالانتصار لنفسه بالحق دون تعدٍّ وظلم؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾، والسنة تؤكد ذلك وتوضحه؛ كمثل قوله ﷺ لعائشة حين اعتدت إحدى ضرراتها عليها:

«دونك فانتصري».

قالت: فأقبلت عليها حتى رأيتها قد يبس ريقها في فيها، ما ترد علي شيئاً، فرأيت النبي ﷺ يتهلل وجهه.

رواه البخاري في «الأدب المفرد»، وغيره؛ بسند صحيح، وهو مخرج في المجلد الرابع من «الصحيحة» (١٨٦٢).

فأرجو من أولئك القراء أن لا يبادروا بالإنكار، فإني مظلوم من كثير ممن يدعون العلم، وقد يكون بعضهم ممن يُظنُّ أنه معنا على منهج السلف، ولكنه - إن كان كذلك - فهو ممن أكل البغض والحسد كبده؛ كما جاء في الحديث:

«دبَّ إليكم داءُ الأمم قبلكم: الحسد، والبغضاء، هي الحالقة؛ حالقة الدين، لا حالقة الشعر».

وهو حديث حسن بمجموع طريقه عن ابن الزبير وأبي هريرة.

فأرجو من أولئك المتسائلين أن يكونوا واقعيين، لا خياليين، وأن يرضوا مني أن أقف في ردِّي على الظالمين مع قول رب العالمين: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾؛ غير متجاوب مع ذلك الجاهلي القديم:

أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا
فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ
عياداً بالله أن أكون من الجاهلين .

والحالة الأخرى أن يكون هناك خطأ فاحش في حديث ما، صدر من بعض من عُرفَ بقلّة التحقيق، فقد أقسو على مثله في الكلام عليه، غيرةً مني على حديث رسول الله ﷺ؛ كقولي الآتي تحت الحديث (١٤٢):
«لم يخجل السيوطي - عفا الله عنا وعنه - أن يستشهد بهذا الإسناد الباطل؛ فإن (أبو الدنيا) هذا أفاك كذاب، لا يخفى حاله على السيوطي...» .

فإن الباعث على هذه الشدة إنما هو الغيرة على حديثه ﷺ؛ أن يُنسَبَ إليه ما لم يقله، وسلفنا في ذلك بعض الحفاظ المعروفين بالدين والتقوى، فانظر مثلاً إلى قول الذهبي رحمه الله في الحاكم؛ وقد صحح الحديث الآتي في فضل علي رضي الله عنه برقم (٧٥٧):
«قلت: بل والله موضوع، وأحمد الحراني كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك؟!» .

فليتأمل القارئ الفرق بين الحاكم والسيوطي من جهة، وبين عبارة الذهبي في الحاكم، وعبارتي في السيوطي من جهة أخرى.
ثم وقفتُ على رسالة جديدة للشيخ الأنصاري - وهذه المقدمة تحت الطبع - تؤكد لكل من يقرأها أنه ماضٍ في بغضه وحسده وافتراءاته، وهي

بعنوان: «نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية»! وهو فيه - كعادته في ردوده عليّ - لا يحسنُ إلا التهجّم، والتّحامل عليّ بشتّى الأساليب، والغمز، واللمز؛ كقوله في أول حديث انتقدني فيه بغير حق:

«فباعتبار الألباني نفسه محدثاً لا فقيهاً (!) . . .» .

ونحو هذا من الإفك الذي لا يصدرُ من كاتبٍ مخلصٍ يتغي وجه الحق، وينفع فيه اللين والأسلوب الهين في الردّ عليه؛ لأنه مكابرٌ شديدُ المكابرة والتمحُّل لتسليك أخطاء غير الألباني مع ظهورها، بقدر ما يتكلّف في توهيمه وتجهيله - ولو ببتّر كلام العلماء، وتضليل القراء - ليستقيم ردّه عليه!!

وهو في بعض ما أخذه عليّ ظلماً في «نقده» هذا قد سبقه إليه الكوثري الصغير أبو غدة الحلبي، الذي كنتُ رددتُ عليه في مقدّمة تخريج «شرح الطحاوية»، فالتقاؤه معه في ذلك ممّا يدلُّ على أنه لا يتحرّجُ في أن يتعاونَ مع بعضِ أهلِ الأهواء في الردّ على أهل السنّة! فلا أدري والله كيف يكونُ مثله باحثاً في دارِ الإفناء؛ وفيها كبارُ العلماء الذين لا يمكن أن يخفى عليهم حال هذا الباحث في انحرافه في الردّ عن الأسلوب العلميّ النزيه، إلى طريقته المبتدعة في اتّهامه لمن خالفه من أهل السنّة بالبهت، والافتراء، والتدليس، وتحريف الكلم عن مواضعه، وتتبع العثرات!؟

ومن أراد أن يتحقّق من هذا الذي أجملته من أخلاق الرجل، بقلمٍ غير قلبي، وأسلوبٍ ناعمٍ غير أسلوبي؛ فليقرأ ردّ الأخ الفاضل سمير بن

أمين الزُّهيري المنصوري: «فتح الباري في الذَّبِّ عن الألباني والردِّ على إسماعيل الأنصاري»، أرسله إليَّ جزاه الله خيراً وأنا زائرٌ في (جُدَّة) أواخر شعبان هذه السنة (١٤١٠هـ)، وهو في المطبعة لما يُنشرُ بعد، وما يصل هذا المجلد إلى أيدي النَّاس؛ إلا ويكون قد تداولته الأيدي.

وهو ردُّ علميٍّ هاديءٌ جدًّا، نزيهٌ، لا يقولُ إلا ما وصلَ إليه علمُه، لا يُداري ولا يُماري منطلقاً وراء الحجَّة والبرهان، وهو مع سعة صدره في الردِّ على الأنصاري؛ فإنَّه لم يتمالك أن يصرِّح ببعض ما سبق وَصَفُه به، فهو يصرِّح (ص ٦٦ و٧٧):

أنه غير منصفٍ في النِّقد، ولا أمين في النقل!

وهو يتعجَّب (ص ٨٢ و٨٦) من مكابرة الأنصاريِّ وأدعائه على الألبانيِّ خلافَ الواقع!

ولقد ضاق صدرُه من كثرة مكابرتِه وتدليسه على القراء، فقال (ص

٨٧):

«أكرَّر هنا أنني أسأم من توجيهِ النَّصيحة للشيخ الأنصاري حفظه الله: بأنَّه إذا فاته الإنصاف في النِّقد؛ فليحرص على أن لا تفوته الأمانة في النقل».

ثم كشف عن تدليسه المشار إليه، ثم قال (ص ٨٨):

«ألا فليتق الله الشيخ الأنصاري، فمهما حاول؛ فلن ينال من منزلة

الشيخ الألباني حفظه الله:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا
فَلَمْ يُضِرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ»

وفي آخر بحث له طويل معه (ص ٣٨ - ٤٠) صرَّح في آخره:

أن الأنصاريَّ «دلَّس وأخفى كلام الشيخ ناصر»!

ثم قال (ص ٤١):

«بل هو يتخيَّل أشياء هي أصلاً غير موجودة، ثم هو يبيِّن عليها

نقده!». .

ثم ردَّ عليه بعض مزاعمه الباطلة في «نقده» هذا، وختم ذلك بقوله

فيه بارك الله عليه (ص ٤٣):

«بل كان يجبُ عليه ألاَّ يُخْرِجَ «نقده» هذا أبداً، لا لأننا ضد نقد

الألباني، وإنما لأننا ضد أي نقد غير علميَّ».

ثم إن الأخ الفاضل وصف الشيخ الأنصاري (ص ٥٠) بأنه ينقد من

أجل النقد فقط، وهذا شيءٌ ظاهرٌ جداً في ردوده، وبخاصَّةٍ ردهُ هذا.

ثم ضربَ على ذلك مثلاً: حديثاً أخرجه البخاري ومسلم في

«صحيحيهما»، ومع ذلك ذكر شارح «الطحاوية» أن له علة! فلما ردَّ ذلك

الألباني وأثبت صحَّته؛ ثارَ الأنصاريُّ حميَّةً للشارح، واعترض على الألباني

دون أيِّ حجةٍ علميَّةٍ إلا الشغب كعادته، فقال الأخ الفاضل:

«عجباً للشيخ الأنصاري! إن انتقد الشيخ الألباني حديثاً في

«الصحيحين» أو أحدهما، وقدم الأدلَّة العلميَّة المقنعة بذلك، ونقل كلام

أهل العلم السابقين في ذلك الحديث؛ لم يُعجِب الشيخ الأنصاريّ هذا الصنيع، وتباكى على «الصحيحين»، ونَدَّد بجرأة الشيخ عليهما. والآن؛ لأن الشيخ يدافع عن «الصحيحين»؛ فهذا لا يعجب الأنصاري، ومن أجل النقد، والنقد فقط، يقف إلى جانب الشارح؛ دون أدلة علمية. . . المهم مخالفة الألباني! وما دام الشيخ الأنصاريّ يبحث عن مخالفة الألبانيّ بأيّ شكلٍ، حتى لو كان هذا بتضعيف حديثٍ في «الصحيحين»، ومن غير بينة؛ فلماذا يستنكرُ على الألبانيّ نقده لأحاديث «الصحيحين» وبأدلة علمية؟! أسأل الله عز وجل أن لا يكون في هذا حظٌ نفسٍ.

ثم قال بارك الله عليه (ص ٥٢ و٦٦):

«وأما عن اتّهامه للشيخ الألباني، وتقويله له ما لم يقله؛ فلا أحبُّ أن أتعرّض له!».

أقول: هذا بعض ما وصف به الأخ الفاضل سمير الزُّهيري الشيخ الأنصاري من تعديّه وتقوّله عليّ.

ومعذرةً إلى القراء الكرام إذا أنا أطلت في هذه المقدّمة؛ لأن الغرض أن نُبصّرهم بحال بعض الطاعنين فيّ بغير حقّ، بقلم غيري من الكتاب المنصّفين الحياديّين، ولكي لا يُبادروا إلى استنكار ما قد يجدون مني من الشدة أحياناً في الردّ على بعض النّاقدين بأهوائهم وبغير علمٍ، فقديماً قالوا: «قال الحائطُّ للوتد: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني»، راجياً ألا يحملوني أن أتمثّل بقول الشاعر:

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا الْمُعَذَّبُ فِيكُمْ

فَكَأَنَّنِي سَبَابَةُ الْمُتَنَدِّمِ

وإنَّ مما يحسن التذكير به أن الشيخ الأنصاري كما حابى ابن عمه الشيخ الفاضل حماد الأنصاري في سكوته عن تضعيفه لحديث عطية المتقدم (ص ١٨)؛ كذلك حابى الأنصاري من يوافقه في بعض أوصافه المتقدِّمة؛ كالحسد، والحقد، وتتبع العثرات، ودفنه للحسنات! ألا وهو الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على «شرح العقيدة الطحاوية» طبع مؤسسة الرسالة، بالرغم من أنه قد شاركني في تضعيف الحديث المشار إليه، وفي كثيرٍ ممَّا أنكره الأنصاري عليّ؛ فإن كثيراً من تخريجاته قد استفادها من تخريجي، وفيه العزو إلى بعض المخطوطات التي لا تطولها يده! دون أن يشير إلى ذلك، فهو يستغلُّ جهود غيره، ثم ينسبها إلى نفسه متشبعاً بما لم يعط! فانظر على سبيل المثال: (١ / ٨٨ و ٩٤ و ٩٦ و ١٥٦ و ١٦٥ و ٢٢٤ و ٢٣٤، و ٢ / ٣٧٨ و ٣٨٩ و ٤١٨ و ٤٢٣ و ٥١٠ و ٥٢٠ و ٥٤٢ و ٥٤٤ و ٥٤٩)، وقابل ذلك بتخريجي؛ لتتحقق ممَّا ذكرت، على أنني قد عدت عن تخريج بعضها؛ كالحديثين المشار إليهما بالرقمين الموضوع عليهما الخط الأفقي، وبقي هو على تقليده إياي! والحديث الأول مخرَج عندي في «الصحيحة» (٢٨٢٩)، والآخر في «الضعيفة» (٥٤٢٧)، وهو ممَّا استدركته في بعض الطبعات الجديدة بتخريجي على «شرح الطحاوية»؛ كالطبعة الثامنة والتاسعة (ص ٢٩٠).

ومن هنا يظهر للقراء محاباة الأنصاري للشيخ شعيب أيضاً؛ كما

ذكرت آنفاً، ولهذا قال الأخ سمير جزاه الله خيراً تحت عنوان: «على من كان ينبغي أن يكون ردُّ الأنصاري؟» (ص ٦٣):

«ومعظم ما أخذه الأنصاري في «ردّه» هذا على الشيخ الألباني هو موجود في طبعة شعيب المشار إليها آنفاً، أفليس الأولى أن يكون نقده لطبعة شعيب، خاصة أن الرجل غير معروفٍ بدفاعه عن العقيدة السلفية كالشيخ الألباني حفظه الله؟!». .

هذا، ولقد كان من الأحاديث التي حشرها الشيخ الأنصاري في «نقده» الحديث الآتي في هذا المجلد برقم (٣٤٤) بلفظ:

«لما حملت حواء؛ طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد...»

الحديث.

والذي يقرأ كلامه حوله لا يجد فيه سوى الشَّغْب، واللعب على الحبلين - كما يقال - فهو من جهةٍ يزعم أن العلماء أعلُّوه بستة أمور... (وذكرها)، وليس منها تدليس الحسن البصري! فالحديث على هذا الذي ذكر هو من العلل يكون عنده واهياً؛ لأن العلل الخمس لا تزال قائمة! ولكنه من جهة أخرى عاد فنقض ذلك بقوله:

«إن من أهل العلم من لم يعله؛ كالترمذي وحسنه، والحاكم

وصححه...»!

فهو حيران بين هؤلاء المصحِّحين، وأولئك المضعِّفين! فهو كالشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هذه مرة، وإلى هذه مرة؛ لا تدري أيهما تتبع! كما جاء في الحديث الصحيح! مع أنه - أو لعله - يدري أن المخالفين

بالتحسين والتصحيح من المتساهلين في ذلك عند العلماء المحققين!
ولذلك؛ لما رد عليه الأخ الفاضل نقده إياي في هذا الحديث وبيّن
جهله وتناقضه فيه؛ لم يسعه إلا أن يبدي تعجّبه منه، وينهي ردّه عليه بقوله
(ص ٧٢):

«وهذا والله هو العجب: أن لا يدري الإنسان ما يقول!»
ذُلكم هو الشيخ إسماعيل الأنصاري، ولعلّ القراء بعد هذا البيان
يعذروننا إذا قلنا فيه ما فيه؛ دون تعدّد أو تجنّب عليه كما يفعل هو.
ولقد بلغني وأنا في السعودية أن بعض الشيوخ الفضلاء نصحه أن لا
ينشر نقده هذا، فأبى إلا أن يتّبِع هواه ويفضح نفسه، وعلى نفسها جنّت
براقش.

وأختم هذه المقدمة بحديث يناسب المقام، وهو قوله عليه الصلاة
والسلام:

«سيخرج في أمّتي أقوامٌ تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب
بصاحبه، ولا يبقى منه عرقٌ ولا مفصلٌ إلا دخله».

«صحيح الترغيب» (رقم ٤٨).

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك
وأتوب إليك».

وكتب

عمان ١٥ شعبان سنة ١٤١٠هـ

محمد ناصر الدين الألباني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا
هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾^(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ^(٢) وَالْأَرْحَامَ
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٣).

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) فيه جواز السؤال بالله تعالى، وأما حديث:

«لَا يُسَأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ».

فضعيف. وعلى فرض صحته؛ فهو محمول على سؤال الأمور الحقيقية؛ كما بينت ذلك في

مجلة «المسلمون».

(٣) النساء: ١.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(١).
«أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، [وكلّ ضلالة في النار]»^(٢).

ثم إنني كنت بدأت منذ بضع سنين بنشر سلسلة مقالات متتابعة تحت عنوان: «الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيء في الأمة» في مجلة «التمدن الإسلامي» الغراء، ولا زلت مستمراً في نشرها؛ لأن هذه الأحاديث من الكثرة - مع الأسف الشديد - بحيث تعد المئات، بل الألوف! كيف وقد وضع رجل واحد من الزنادقة نحو أربعة آلاف حديث! ووضع ثلاثة من المعروفين بالوضع أكثر من عشرة آلاف حديث! فماذا يقول القارئ الكريم في الأحاديث الأخرى التي وضعها أناس آخرون لغايات

(١) الأحزاب: ٧٠ - ٧١.

وهذه الخطبة هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان خطبة نكاح، أو جمعة، أو محاضرة، أو غير ذلك، ولي فيها رسالة مطبوعة، نشرتها مجلة «التمدن الإسلامي» الغراء، وهي مهجورة - مع الأسف - من العلماء قاطبة فيما علمت، فلعلهم يعودون إليها ويحيونها.

(٢) هو من حديث لجابر رضي الله عنه قال فيه:

إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ذلك إذا خطب.

كما رواه مسلم، والنسائي، وغيرهما، والزيادة للنسائي.

وذلك يشمل الخطب كلها، وبصورة خاصة خطبة الجمعة، فقد جاء التنصيص عليها عند

مسلم في رواية له، فعلى الخطباء أن يحيوا هذه السنة أيضاً.

مختلفة، وأغراض متباينة؛ منها السياسية، ومنها العصبية الجنسية، والمذهبية، ومنها التقرب إلى الله تعالى بزعمهم! ومنها أحاديث وضعت خطأ دون قصد من بعض المغفلين من الصوفية، وضعفاء الحفظ من الفقهاء وغيرهم، ممن لا عناية لهم بالحديث وضبطه! وهي منتشرة بكثرة في كتب الفقه، والتفسير، والوعظ، والترغيب، والترهيب، وغيرها.

ولكن الله تبارك وتعالى سخر لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة، بينوا ضعفها، وكشفوا عوارها، وأوضحوا وضعها، ولذلك لما قيل للإمام عبدالله ابن المبارك:

«هذه الأحاديث المصنوعة؟».

أجاب بقوله:

«يعيش لها الجهابذة».

وقال ابن الجوزي:

«لما لم يمكن أحداً أن يدخل في القرآن ما ليس منه، أخذ أقوامٌ يزيدون في حديث رسول الله، ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله علماء يذبون عن النقل، ويوضحون الصحيح، ويفضحون القبيح، وما يخلي الله منهم عصراً من الأعصار، غير أن هذا الضرب قد قل في هذا الزمان، فصار أعز من عنقاء مغرب.

وقد كانوا إذا عُذُّوا قليلاً فقد صاروا أعزَّ من القليلِ»

قلت: فإذا كان الأمر كذلك في عهد ابن الجوزي، فكم يكون عدد

العلماء الذَّابِّينَ عن الحديث في هذا العصر؟! لا شك أنهم أقل من القليل.

وهذا مما يؤكد علينا وجوب الاستمرار في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ تحذيراً للناس منها، وقياماً بواجب بيان العلم، ونجاةً من إثم كتمانها.

ولست أشك أن أهل العلم - ممن لم يُعمِ بصائرهم الهوى - يُقدِّرون ذلك حق قدره؛ لما فيه من التعاون على تنقية حديثه ﷺ مما ليس منه، كيف ولا والإمام عبدالرحمن بن مهدي يقول:

«لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثاً ليس عندي»^(١)!

هذا، ومما ينبغي أن يُذكر بهذه المناسبة أنني لا أقلد أحداً فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجرّوا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف، وذلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعلم الإسلامي، وإني أرجو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفّقتُ لاتباعها، وتعريف المسلمين عملياً بها، أو ببعضها؛ راجياً أن يقوم في ناشئة المسلمين من يجدد العمل بهذه القواعد التي هي من أدق ما عرف الفكر العلمي المنهجي في مختلف العصور الإنسانية، بشهادة جماعة من المستشرقين، وغيرهم من المخالفين، وقديماً قيل: «والفضل ما شهدت به

(١) رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ١٠).

وقد تبين لكثير من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاع أهمية تلك المقالات، وفائدتها الكبرى للناس، حيث نبهتهم على ضعف ووضع كثير من الأحاديث التي كانوا يرونها أحاديث صحيحة؛ لانتشارها في بطون الكتب، وتداولها على ألسنة الناس، على اختلاف طبقاتهم واختصاصاتهم، وساعد على سعة انتشارها في هذا العصر ما يسر الله تبارك وتعالى فيه من الوسائل الحديثة؛ كالإذاعات، والجرائد، والمجلات، وغيرها؛ مما تصدرها المطابع، الأمر الذي يوجب على العلماء الغيورين على السنة المحمدية أن يبذلوا جهودهم في التحقق من الأحاديث لدى كتابتهم، وإذاعتهم، وحديثهم.

لهذا؛ رأيت أولئك الفضلاء يشجعونني على الاستمرار في النشر، ولا أدل على ذلك من إقبال الكثيرين منهم، ومن غيرهم من الطلاب، على الاشتراك في «مجلة التمدن الإسلامي» للاطلاع على الأحاديث الضعيفة فيها - وقد كتب بذلك بعضهم إلي -؛ ليكونوا على بينة من أمرها، فلا يقعوا مرة أخرى في الكذب على رسول الله ﷺ، أو على الأقل في عزو ما لم يصح نسبه إليه ﷺ من الحديث.

ولذلك، فقد حثني كثير من أولئك الفضلاء على نشر تلك الأحاديث في كتاب مفرد عن المجلة؛ ليقف عليها من لا اطلاع له على المجلة، فيعمّ النفع بها، وليسهل الرجوع عند الحاجة إليها.

ولطالما كنت عازماً على الاستجابة لرغبتهم لولا بعض الموانع، فلما

زالت، وتيسر لي ذلك، بادرت إلى تحقيقها؛ شاكرًا لهم حسن ظنهم
بأخيهم.

ولما كان قد صدر من تلك الأحاديث أكثر من أربع مئة حديث، فقد
رأيت أن أطبعها في أجزاء متسلسلة، يحوي كل جزء منها مئة حديث، أو
أكثر إن اقتضى الأمر، وكلما تم نشر مئة أخرى منها في المجلة، طبعتها في
جزء آخر، وجعلت كل خمسة أجزاء منها في مجلد واحد.

وكذلك أضفت إلى كلامنا على بعض الأحاديث المنشورة في
المجلة حتى الآن أموراً أخرى، مثل تعديل أسلوب الكلام عليها، وزيادة
تحقيق فيها، ونحو ذلك من الفوائد.

وقد أغير حكمي السابق على الحديث بحكم آخر بدا لي فيما بعد
أنه أعدل وأرجح، كأن أقول: «ضعيف جداً» بدل: «ضعيف»، أو
العكس، و: «ضعيف» بدل: «موضوع»، أو العكس، ونحو ذلك.

وهذا، وإن كان نادراً؛ فقد رأيت أن أنبه إليه لأمرين:

الأول: كي لا يُظنَّ أن ذلك التغيير خطأ مطبعي.

والآخر: أن يعلم من شاء الله أن يعلم أن العلم لا يقبل الجمود،
فهو في تقدم مستمر من خطأ إلى صواب، ومن صحيح إلى أصح،
وهكذا... وليعلموا أننا لا نصرُّ على الخطأ إذا تبين لنا.

هذا، ومع انتشار مقالات الأحاديث الضعيفة في مختلف البلاد
الإسلامية، فإنه لم يرد إلينا أي انتقاد عليها، ولا أدري إذا كان ذلك لما

وَفَقَّنَا إِلَيْهِ مِنَ الصَّوَابِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى - وَهَذَا مَا أَرْجُوهُ - أَوْ لِقَلَّةٍ مِنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ
بِهَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَنَقَدَ الْأَسَانِيدَ الَّتِي تَمَكَّنَهُ مِنَ الْجَوْلَانِ فِي هَذِهِ
الْبَحُوثِ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ^(١).

(١) اللَّهُمَّ إِلَّا انْتِقَادَ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَبْشِيِّ الْهَرَرِيِّ نَزِيلِ دِمَشْقَ، الَّذِي نَشَرَهُ فِي
رِسَالَةِ أَسْمَاهَا «التَّعْقِبُ الْحَثِيثُ عَلَى مَنْ طَعَنَ فِيهَا صَاحِبَ الْحَدِيثِ»، أَوْ - كَمَا قَالَ -: «تَحْقِيقُ
الْبَيَانِ فِي إِثْبَاتِ سَبْحَةِ أَهْلِ الْإِيمَانِ»!
وَكُنْتُ أَوَدُّ أَنْ يَشَارِكُنَا الشَّيْخُ فِي نَقْدِهِ إِيَّانَا فِي تَطْبِيقِ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي سَبَقَتْ الْإِشَارَةَ
إِلَيْهَا، وَفِي تَجْدِيدِ الْعَمَلِ بِهَا.

وَلَكِنَّهُ وَإِنْ حَاوَلَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِسْتِمْرَارَ عَلَيْهِ، بَلْ عَدَلَ إِلَى تَقْلِيدِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُمْ رَأْيَهُ، وَإِلَى اتِّهَامِنَا بِمُخَالَفَتِهِمْ، وَبِسُوءِ الْفَهْمِ لِكَلَامِهِمْ! وَبِالْتَهْوِيرِ وَالتَّحْكُمِ
النَّفْسَانِيِّ! وَسُودَ صَفْحَاتٌ كَثِيرَةٌ بِأُمُورٍ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِمَحَلِّ النِّزَاعِ، وَلَا هِيَ مَوْضِعٌ خِلَافٍ.
وَأُورِدَ فِيهَا - عَلَى صِغَرِ حَجْمِهَا - كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْآثَارِ الْوَاهِيَةِ، وَحَسْبُكَ مَثَلًا
عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أُورِدَهُ فِي الصَّفْحَةِ الْأُولَى بِلَفْظٍ: «إِنَّ مُحْرَمَ الْحَلَالِ؛ كَمُسْتَحَلِّ الْحَرَامِ».
وَلَا يَصِحُّ رَفْعُهُ؛ إِنَّمَا هُوَ مَوْقُوفٌ! وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ، وَخَرَجْتُهُ تَخْرِيجًا عِلْمِيًّا فِيمَا سَيَأْتِي بِرَقْمِ
(٦٢١٥) مِنَ الْمَجْلَدِ الثَّلَاثِ عَشَرَ.

انْتَقَدَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ حَكْمِي عَلَى حَدِيثٍ: «نَعَمْ الْمَذْكُورُ السَّبْحَةُ» بِالْوَضْعِ (انظُرْ رَقْمَ ٨٣)،
وَحَكْمِي عَلَى الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ صَفِيَّةٍ وَسَعْدٍ بِالضَّعْفِ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَ
ضَعِيفٌ لَا مَوْضِعَ، وَإِلَى أَنَّ الْآخَرِينَ صَحِيحَانِ لَا ضَعِيفَانِ!
فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ فِي مَجَلَّةِ «التَّمْدَن»؛ بَيَّنْتُ فِيهَا خَطَأَهُ فِي ذَلِكَ بِأَسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ نَزِيهِ؛ خِلَافًا لِمَا
جَرَى هُوَ عَلَيْهِ فِي رِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَشَرْنَا فِي ذَلِكَ رِسَالَةً مَفْرَدَةً بِعَنْوَانِ «الرَّدُّ عَلَى التَّعْقِبِ الْحَثِيثِ»، فَمَنْ
شَاءَ الْإِطْلَاعَ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهَا.

وَفِي أَثْنَاءِ نَشْرِنَا الرَّدَّ فِي الْمَجَلَّةِ، وَلَمَّا يَكْدُ بِنْتَهُ؛ طَلَعَ عَلَيْنَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْحَبْشِيِّ بَرْدٌ آخَرٌ
سَمَاهُ «نَصْرَةُ التَّعْقِبِ الْحَثِيثِ»، شَحَنَهُ بِالْمَغَالِطَاتِ وَالسَّبِّ، وَالِافْتِرَاءِ، وَالخُرُوجِ عَنِ الرَّدِّ بِالتِّي هِيَ
أَحْسَنُ، حَتَّى لَقَدْ أَنْذَرْنِي بِسُوءِ الْخَاتِمَةِ إِنْ أَنَا اسْتَمَرَرْتُ عَلَى نَهْجِي الْعِلْمِيِّ الْمُخَالَفِ لِفَهْمِهِ وَعِلْمِهِ!
فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ؛ صَرَفْتُ النَّظَرَ عَنِ الرَّدِّ عَلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى، حِرْصًا مَنِيَّ عَلَى الْوَقْتِ؛ كَمَا بَيَّنْتُهُ فِي خَاتِمَةِ
رَدِّي الْمَشَارِ إِلَى، وَلَعَلْنَا نَذَكُرُ بَعْضَ شَبَهَاتِهِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ أَنْفَاءً.

ولا بد لي أخيراً من أن أشكر من كان سبباً لطبع هذه المقالات مرة أخرى في هذا الكتاب، وأن أشكر بصورة خاصة القائمين على «مجلة التمدن الإسلامي» - وفي مقدمتهم الأستاذ أحمد مظهر العظمة - فقد كان لهم الفضل الأول في نشرها في مجلتهم، حتى عرف الناس قدرها، فرغبوا في نشرها في كتاب مفرد، وقد لقي أصحاب المجلة في سبيل ذلك كثيراً من المعارضات والانتقادات من بعض الشيوخ الجامدين، وغيرهم من الطرقيين الذين تأبى نفوسهم أن يقف الناس على الحقائق التي تكشف عن جهلهم بالشريعة والسنة المحمدية، ولكنهم - أعني أصحاب المجلة - لم يبالوا بذلك، وصبروا على نشر ما يروونه حقاً، واستمروا عليه، أثابهم الله تعالى، وجزاهم عن الإسلام خيراً^(١).

أسأله سبحانه أن يجعل عملي كله صالحاً، ولوجهه خالصاً، ولا يجعل لأحد فيه شيئاً، إنه سميع مجيب.

دمشق ٢٥ / ٣ / ١٣٧٩

محمد ناصر الدين الألباني

(١) وقد أضافوا إلى ما ذكرناه منقبة أخرى، فإنهم بدؤوا منذ العدد الأول من سنة (١٣٧٩هـ) بنشر مقالاتنا في «الأحاديث الصحيحة»، فألفت نظر القراء إليها.

تمهيد

في

الأحاديث الضعيفة والموضوعة

من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم، لا أستثني أحداً منهم، ولو كانوا علماءهم، إلا من شاء الله منهم من أئمة الحديث ونقاده؛ كالبخاري، وأحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم.

وقد أدى انتشارها إلى مفاصد كثيرة، منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما هو من الأمور التشريعية، وسيرى القارئ الكريم الأمثلة الكثيرة لما ندَّعيه في كثير من الأحاديث الآتية إن شاء الله تعالى.

وقد اقتضت حكمة العليم الخبير سبحانه وتعالى أن لا يدع هذه الأحاديث التي اختلقها المُغرضون لغايات شتى؛ تسري بين المسلمين دون أن يُقيِّض لها من يكشف القناع عن حقيقتها، ويبين للناس أمرها، أولئك هم أئمة الحديث الشريف، وحاملو ألوية السنة النبوية الذين دعا لهم رسول الله ﷺ بقوله:

«نَضَرَ اللهُ امرءاً سمعَ مقالتي؛ فوعاها، وحفظها، وبلغها، فربَّ

حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه»^(١).

فقد قام هؤلاء الأئمة - جزاهم الله عن المسلمين خيراً - ببيان حال أكثر الأحاديث من صحة، أو ضعف، أو وضع، وأصلوا أصولاً متينة، وقعدوا قواعد رصينة، مَنْ أتقنها وتضلَّع بمعرفتها أمكنه أن يعلم درجة أي حديث، ولو لم ينصُّوا عليه، وذلك هو علم أصول الحديث، أو مصطلح الحديث.

وألف المتأخرون منهم كتباً خاصة للكشف عن الأحاديث، وبيان حالها، أشهرها وأوسعها كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ السخاوي، ونحوها كتب التخريجات، فإنها تبين حال الأحاديث الواردة في كتب مَنْ ليس من أهل الحديث، وما لا أصل له من تلك الأحاديث، مثل كتاب: «نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ الزيلعي، و«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» للحافظ العراقي، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«تخريج أحاديث الكشاف» له، و«تخريج أحاديث الشفاء» للشيخ السيوطي، وكلها مطبوعة.

ومع أن هؤلاء الأئمة - جزاهم الله خيراً - قد سهَّلوا السبيل لمن

(١) أخرجه أبو داود، والترمذي وصححه - والسياق له -، وابن حبان في «صحيحه» عن ابن

مسعود.

وقد ثبت عن جماعة من الصحابة بنحوه. فانظر «التعليق الرغيب» (١ / ٦٣)، و«الصحيح»

(٤٠٤).

بعدهم من العلماء والطلاب؛ حتى يعرفوا درجة كل حديث بهذه الكتب وأمثالها، فإننا نراهم - مع الأسف الشديد - قد انصرفوا عن قراءة الكتب المذكورة، فجهلوا بسبب ذلك حال الأحاديث التي حفظوها عن مشايخهم، أو يقرؤونها في بعض الكتب التي لا تتحرى الصحيح الثابت، ولذلك لا نكاد نسمع وعظاً لبعض المرشدين، أو محاضرة لأحد الأساتذة، أو خطبة من خطيب؛ إلا ونجد فيها شيئاً من تلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهذا أمر خطير، يُخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قوله ﷺ:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا^(١) فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

[حديث صحيح متواتر].

فإنهم، وإن لم يتعمدوا الكذب مباشرة، فقد ارتكبه تبعاً؛ لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعها، وهم يعلمون أن فيها ما هو ضعيف وما هو مكذوب قطعاً، وقد أشار إلى هذا المعنى قول النبي ﷺ:

«كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».

(١) لفظة «متعمداً» صحيحة ثابتة في الحديث، وإن حاول التشكيك بها مؤلف كتاب «الأضواء»، بل إنه جزم ببطلانها، وأنها من وضع بعض المحدثين؛ ليروج بها قوله: إنه يجوز رواية الحديث بالمعنى!

وإنكار المؤلف المذكور لها لا يدل فقط على جهله بالحديث وطرقه، بل إنه يدل على جهله أيضاً بأصول الشريعة وقواعدها، فإن هذه اللفظة لو لم ترد في الحديث مطلقاً؛ فإن تقديرها في الحديث لا مناص منه كما لا يخفى، وإلا كان المؤلف المذكور أول من يشمله الحديث؛ لأنه - على الأقل - ليس معصوماً من الخطأ في رواية حديث ما!

رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٨)، وغيره من حديث أبي هريرة.

ثم رُوي عن الإمام مالك أنه قال :

«اعلم أنه ليس يَسْلَمُ رجلٌ حدَّث بكل ما سمعَ ، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع.» .

وقال الإمام ابن حبان في «صحيحه» (ص ٢٧):

«فصل : ذكر إيجاب دخول النار لمن نَسَبَ الشيء إلى المصطفى ﷺ وهو غير عالم بصحته.» .

ثم ساق بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً :

«مَنْ قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار.» .

وسنده حسن ، وأصله في «الصحيحين» بنحوه .

ثم قال :

«ذكر الخبر الدال على صحة ما أومأنا إليه في الباب المتقدم.» .

ثم ساق بسنده عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ :

«مَنْ حدَّثَ عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين.» .

وهو حديث صحيح ، أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٧)

من حديث سمرة والمغيرة بن شعبة معاً ، وقال :

«إنه حديث مشهور.» .

ثم قال ابن حبان :

«ذكر خبر ثان يدل على صحة ما ذهبنا إليه» .

ثم ساق حديث أبي هريرة الأول .

فتبين مما أوردنا أنه لا يجوز نشر الأحاديث وروايتها دون التثبت من صحتها، وإن من فعل ذلك فهو حسبه من الكذب على رسول الله ﷺ، وقد قال ﷺ:

«إن كذباً عليّ ليس ككذبٍ على أحدٍ، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» .

رواه مسلم وغيره .

ولخطورة هذا الأمر، رأيت أن أساهم في تقريب سبيل الاطلاع على الأحاديث التي نسمعها في هذا العصر، أو نقرأها في كتاب متداول، مما ليس له أصل يثبت عند المحدثين، أو له أصل موضوع، لعل في ذلك تحذيراً وتذكيراً لمن يتذكر أو يخشى .

ولم أتقيد في سوقها بترتيب خاص، بل حسبما اتفق . ولذلك فإنني أبتدئها بذكر حديثين قرأتها في مقال نشر في العدد (٢٤٠٤) من «جريدة العلم» الغراء، لأحد المرشدين الفضلاء في صدد بحث له مفيد في إسراء النبي ﷺ ومعراجه إلى السماء، والله ولي التوفيق .

دمشق، رمضان سنة ١٣٧٤ هـ محمد ناصر الدين الألباني

١ - (الدِّينُ هُوَ الْعَقْلُ ، وَمَنْ لَا دِينَ لَهُ ؛ لَا عَقْلَ لَهُ) .

باطل . أخرجہ النسائي في «الكنى» ، وعنه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٢ / ١٠٤) عن أبي مالك بشر بن غالب بن بشر بن غالب عن الزهري عن مجمع بن جارية عن عمه مرفوعاً دون الجملة الأولى : «الدين هو العقل» ، وقال النسائي :
«هذا حديث باطل منكر» .

قلتُ : وآفته بشر هذا ، فإنه مجهول كما قال الأزدي ، وأقره الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ، والعسقلاني في «لسان الميزان» .

وقد أخرج الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ق ١ / ١٠٠ - ١ / ١٠٤ - زوائده) عن داود بن المحبر بضعاً وثلاثين حديثاً في فضل العقل ، قال الحافظ ابن حجر :
«كلها موضوعة» .

ومنها هذا الحديث كما ذكره السيوطي في «ذيل اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ٤ - ١٠) ، ونقله عنه العلامة محمد طاهر الفتني الهندي في «تذكرة الموضوعات» (ص ٢٩ - ٣٠) .

وداود بن المحبر؛ قال الذهبي :

«صاحب «العقل» ؛ وليته لم يصنفه ، قال أحمد : كان لا يدري ما الحديث ، وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث غير ثقة ، وقال الدارقطني : متروك ، وروى عبدالغني ابن سعيد عنه قال : كتاب «العقل» وضعه ميسرة بن عبد ربه ثم سرقه منه داود بن المحبر ، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة ، وسرقه عبدالعزيز بن أبي رجاء ، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي» .

ومما يحسُنُ التنبيه عليه أن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا يصح منها شيء ، وهي تدور بين الضعف والوضع ، وقد تتبعتُ ما أورده منها أبو بكر بن أبي

الدنيا في كتابه «العقل وفضله»، فوجدتها كما ذكرت؛ لا يصح منها شيء، فالعجب من مصححه الشيخ محمد زاهد الكوثري كيف سكت عنها؟! بل أشار في ترجمته للمؤلف (ص ٤) إلى خلاف ما يقتضيه التحقيق العلمي، عفا الله عنا وعنه.

وقد قال العلامة ابن القيم في «المنار» (ص ٢٥):

«أحاديث العقل كلها كذب».

وانظر الحديث (٣٧٠) و(٥٦٤٤).

٢ - (مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ؛ لَمْ يَزِدْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا).

باطل. وهو مع اشتهاه على الألسنة لا يصح من قبل إسناده، ولا من جهة متنه.

أما إسناده؛ فقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١٠٦ / ٢ - مخطوطة الظاهرية)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٣ / ٢)، وابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (٢ / ٤١٤)، و«الكواكب الدراري» (٨٣ / ٢ / ١) من طريق ليث عن طاووس عن ابن عباس.

وهذا إسناده ضعيف من أجل ليث هذا - وهو ابن أبي سليم - فإنه ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من «تقريب التهذيب»:

«صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه، فترك».

وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٣٤).

وقال شيخه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ١٤٣):

«إسناده لين».

قلت: وقد أخرجه الحافظ ابن جرير في «تفسيره» (٢٠ / ٩٢) من طريق أخرى

عن ابن عباس موقوفاً عليه من قوله، ولعله الصواب؛ وإن كان في سنده رجل لم يسم.
ورواه الإمام أحمد في كتاب «الزهد» (ص ١٥٩)، والطبراني في «المعجم
الكبير» عن ابن مسعود موقوفاً عليه بلفظ:

«مَنْ لم تأمره الصلاة بالمعروف، وتناه عن المنكر، لم يزد بها إلا بعداً».
وسنده صحيح كما قال الحافظ العراقي، فرجع الحديث إلى أنه موقوف.
ثم رأيت في معجم ابن الأعرابي قال (١٩٣ / ١): نا عبدالله - يعني ابن أيوب
المخرمي -: نا يحيى بن أبي بكير عن إسرائيل عن إسماعيل عن الحسن قال:
لما نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(١)، قال
رسول الله ﷺ . . . فذكره.

وهذا مرسل، وإسماعيل هو ابن مسلم؛ فإن كان أبا محمد البصري، فهو ثقة،
وإن كان أبا إسحاق المكي، فهو ضعيف.

لكن قال الحافظ العراقي:

«رواه علي بن معبد في كتاب «الطاعة والمعصية» من حديث الحسن مرسلًا
بإسناد صحيح».

قلت: يعني أن إسناده إلى الحسن صحيح، ولا يلزم منه أن يكون الحديث
صحيحاً؛ لما عرف من علم «مصطلح الحديث» أن الحديث المرسل من أقسام
الحديث الضعيف عند جمهور علماء الحديث، ولا سيما إذا كان من مرسل الحسن
- وهو البصري -، قال ابن سعد في ترجمته:

«كان عالماً جامعاً ربيعاً ثقة . . . ما أرسله فليس بحجة».

وحتى إنه لو فرض أن الحسن وصل الحديث وأسنده، ولم يصرح بالتحديث،

(١) العنكبوت: ٤٥.

أو بسماعه من الذي أسنده إليه، كما لو قال: «عن سُمرة»، أو: «عن أبي هريرة»؛ لم يكن حديثه حجة، فكيف لو أرسله كما في هذا الحديث؟!

قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»:

«كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: «عن فلان»؛ ضعف احتجاجه، ولا سيما عمَّن قيل: إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع».

على أنه قد ورد الحديث عن الحسن من قوله أيضاً، لم ينسبه إلى النبي ﷺ، كذلك أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ٢٦٤)، وإسناده صحيح، وكذلك رواه ابن جرير (٢٠ / ٩٢) من طرق عنه، وهو الصواب.

ثم وجدت الحديث في «مسند الشهاب» (٤٣ / ٢) من طريق مقدم بن داود قال: نا علي بن محمد بن معبد بسنده المشار إليه آنفاً عن الحسن مرفوعاً.

ومقدم هذا قال النسائي:

«ليس بثقة».

فإن كان رواه غيره عن علي بن معبد، وكان ثقة؛ فالسند صحيح مرسلًا؛ كما سبق عن العراقي، وإلا فلا يصح.

وجملة القول: إن الحديث لا يصح إسناده إلى النبي ﷺ، وإنما صحَّ من قول ابن مسعود، والحسن البصري، وروى عن ابن عباس.

ولهذا لم يذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «كتاب الإيمان» (ص ١٢) إلا موقوفاً على ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما.

وقال ابن عروة في «الكواكب»:

«إنه الأصح».

ثم رأيتُ الحافظ ابن كثير قال بعد أن ساق الحديث عن عمران بن حصين، وابن عباس، وابن مسعود، والحسن؛ مرفوعاً:

«والأصح في هذا كله الموقوفات عن ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وقتادة، والأعمش، وغيرهم».

قلتُ: وسيأتي حديث عمران في المئة العاشرة إن شاء الله تعالى، وهو بهذا اللفظ، إلا أنه قال: «فلا صلاة له»، بدل: «لم يزد عن الله إلا بعداً».

وهو منكر أيضاً كما سيأتي بيانه هناك بإذن الله تعالى، فانظره برقم (٩٨٥).

وأما متن الحديث فإنه لا يصح؛ لأن ظاهره يشمل من صلى صلاة بشروطها وأركانها، بحيث إن الشرع يحكم عليها بالصحة، وإن كان هذا المصلي لا يزال يرتكب بعض المعاصي، فكيف يكون بسببها لا يزداد بهذه الصلاة إلا بعداً؟! هذا مما لا يُعقل، ولا تشهد له الشريعة، ولهذا تأوله شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله:

«وقوله: «لم يزد إلا بعداً»؛ إذا كان ما ترك من الواجب منها أعظم مما فعله، أبعده ترك الواجب الأكثر من الله، أكثر مما قربه فعل الواجب الأقل».

وهذا بعيد عندي؛ لأن ترك الواجب الأعظم منها، معناه ترك بعض ما لا تصح الصلاة إلا به، كالشروط والأركان، وحينئذ فليس له صلاة شرعاً، ولا يبدو أن هذه الصلاة هي المرادة في الحديث المرفوع والموقوف، بل المراد الصلاة الصحيحة التي لم تثمر ثمرتها التي ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(١)، وأكدها رسول الله ﷺ لما قيل له:

إِنَّ فُلَانًا يَصَلِّي اللَّيْلَ كُلَّهُ، فَإِذَا أَصْبَحَ سَرَقَ! فَقَالَ:

«سَيْنَهَاؤُ مَا تَقُولُ»، أَوْ قَالَ: «سَتَمْنَعُهُ صَلَاتَهُ».

(١) العنكبوت: ٤٥.

رواه أحمد، والبخاري، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢ / ٤٣٠)، والبخاري في «حديث علي بن الجعد» (٩ / ٩٧ / ١)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح معاني الآثار» (٣١ / ١ / ٦٩) بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة.

فأنت ترى أن النبي ﷺ أخبر أن هذا الرجل سينتهي عن السرقة بسبب صلاته - إذا كانت على الوجه الأكمل طبعاً؛ كالخشوع فيها، والتدبر في قراءتها - ولم يقل: إنه «لا يزداد بها إلا بعداً»، مع أنه لما يتته عن السرقة.

ولذلك قال عبدالحق الإشبيلي في «التهجد» (ق ٢٤ / ١):

«يريد عليه السلام أن المصلي على الحقيقة، المحافظ على صلاته، الملازم لها؛ تنهاه صلاته عن ارتكاب المحارم، والوقوع في المحارم». فثبت بما تقدم ضعف الحديث سنداً وامتناً. والله أعلم.

ثم رأيت الشيخ أحمد بن محمد عز الدين بن عبد السلام نقل أثر ابن عباس هذا في كتابه «النصيحة بما أبدته القريحة» (ق ٣٢ / ١) عن تفسير الجاربردي، وقال:

«ومثل هذا ينبغي أن يحمل على التهديد؛ لما تقرر أن ذلك ليس من الأركان والشرائط».

ثم استدل على ذلك بالحديث المتقدم: «ستمعه صلاته»، واستصوب الشيخ أحمد كلام الجاربردي هذا، وقال:

«لا يصح حمله على ظاهره؛ لأن ظاهره معارض بما ثبت في الأحاديث الصحيحة المتقدمة من أن الصلاة مكفرة للذنوب، فكيف تكون مكفرة، ويزداد بها بعداً؟! هذا مما لا يعقل!»

ثم قال:

«قلت: وحمل الحديث على المبالغة والتهديد ممكن على اعتبار إنه موقوف على ابن عباس أو غيره، وأما على اعتباره من كلامه ﷺ، فهو بعيد عندي، والله أعلم».

قال:

«ويشهد لذلك ما ثبت في البخاري أن رجلاً أصاب من امرأة قبله، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾^(١).
ثم رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قال في بعض فتاواه:

«هذا الحديث ليس بثابت عن النبي ﷺ، لكن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر كما ذكر الله في كتابه، وبكل حال فالصلاة لا تزيد صاحبها بعداً، بل الذي يصلي خير من الذي لا يصلي، وأقرب إلى الله منه؛ وإن كان فاسقاً».

قلت: فكأنه يشير إلى تضعيف الحديث من حيث معناه أيضاً، وهو الحق.
وكلامه المذكور رأيت في مخطوط محفوظ في الظاهرية (فقه حنبلي ٣ / ١٢ / ١ - ٢).

وقد نقل الذهبي في «الميزان» (٣ / ٢٩٣) عن ابن الجنيدي أنه قال في هذا الحديث:

«كذب وزور».

٣ - هَمَّةُ الرِّجَالِ تُزِيلُ الْجِبَالَ.

ليس بحديث. قال الشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الخفاء»: «لم أقف على أنه حديث، لكن نقل بعضهم عن الشيخ أحمد الغزالي أنه قال:

(١) هود: ١١٤.

قال رسول الله ﷺ :

«همة الرجال تقلع الجبال».

فليراجع».

قلت: قد راجعنا مظانه في كتب السنة، فلم نجد له أصلاً، وإيراد الشيخ أحمد الغزالي له لا يثبت، فليس هو من المحدثين، وإنما هو مثل أخيه محمد، من فقهاء الصوفية، وكم في كتاب أخيه «الإحياء» من أحاديث جزم بنسبتها إلى النبي ﷺ، وهي مما يقول الحافظ العراقي وغيره فيها:

«لا أصل له».

منها:

٤ - (الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهائم الحشيش).

لا أصل له. أورده الغزالي في «الإحياء» (١ / ١٣٦)، فقال مخرجه الحافظ العراقي:

«لم أقف له على أصل».

وبيض له الحافظ في «تخريج الكشاف» (٧٣ / ٩٥ و ١٣٠ / ١٧٦).

وقال عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (٤ / ١٤٥ -

: (١٤٧)

«لم أجد له إسناداً».

والمشهور على الألسنة: «الكلام المباح في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل

النار الحطب»، وهو هو.

٥ - (ما تركَ عبدٌ شيئاً لله، لا يتركُه إلا لله؛ إلا عَوَّضَهُ مِنْهُ ما هُوَ خَيْرٌ لَهُ في دينِه ودُنْيَاهُ).

موضوع بهذا اللفظ. وقد سمعته في كلمة ألقاها بعض الأفاضل من إذاعة دمشق في شهر رمضان سنة ١٣٧٩هـ.

أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢ / ١٩٦)، وعنه الديلمي (٤ / ٢٧ - الغرائب الملتقطة)، والسلفي في «الطيوريات» (٢٠٠ / ٢)، وابن عساكر (٣ / ٢٠٨ / ٢ و ١٥ / ٧٠ / ١) من طريق عبدالله بن سعد الرقي: حدثني والدتي مروة بنت مروان قالت: حدثني والدتي عاتكة بنت بكار عن أبيها قالت: سمعت الزهري يحدث عن سالم بن عبدالله عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال أبو نعيم عقبه: «حديث غريب».

وأقول: إن إسناده موضوع، فإن من دون الزهري لا ذكر لهم في شيء من كتب الحديث غير عبدالله بن سعد الرقي، فإنه معروف، ولكن بالكذب! قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، وتبعه الحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان»:

«كذبه الدارقطني، وقال: كان يضع الحديث، وهما أحمد بن عبدان».

وفيه علة أخرى، وهي جهالة بكار هذا، وهو ابن محمد، وفي ترجمته أورده ابن عساكر، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

نعم، صحَّ الحديث بدون قوله في آخره: «في دينه ودنياه».

أخرجه وكيع في «الزهد» (٢ / ٦٨ / ٢)، وعنه أحمد (٥ / ٣٦٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (رقم ١١٣٥) بلفظ:

«إنك لن تدع شيئاً لله عز وجل؛ إلا بَدَّلَكَ اللهُ به ما هو خير لك منه».

وسنده صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه الأصبهاني أيضاً في «الترغيب» (٧٣ / ١)، ثم روى له شاهداً من حديث أبي بن كعب بسند لا بأس به في الشواهد.

٦ - (تَنَكَّبُوا الْغُبَارَ؛ فَإِنَّهُ مِنْهُ تَكُونُ النَّسْمَةُ).

لا أعلم له أصلاً. أورده ابن الأثير في مادة (نسم) من «النهاية»، وذكر أنه حديث! ولا أعرف له أصلاً مرفوعاً.

وقد روى ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨ / ٢ / ١٩٨)، فقال:

«وقال عبدالله بن صالح المصري عن حرملة بن عمران عمن حدثهم عن ابن سندر مولى النبي ﷺ قال: أقبل عمرو بن العاص وابن سندر معهم، فكان ابن سندر ونفر معه يسرون بين يدي عمرو بن العاص، فأثاروا الغبار، فجعل عمرو طرف عمامته على أنفه، ثم قال:

«اتَّقُوا الْغُبَارَ؛ فَإِنَّهُ أَوْشَكُ شَيْءٍ دَخُولاً، وَأَبْعَدُهُ خُرُوجاً، وَإِذَا وَقَعَ عَلَى الرَّثَةِ صَارَ نَسْمَةً».

وهذا - مع كونه موقوفاً - لا يصح من قبل سنده؛ لأمور:

الأول: أن ابن سعد علقه، فلم يذكر الوسطة بينه وبين عبدالله بن صالح.

الثاني: أن ابن صالح فيه ضعف، وإن روى له البخاري، فقد قال ابن حبان:

«كان في نفسه صدوقاً، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جاره له، فسمعت

ابن خزيمة يقول: كان بينه وبينه عداوة، كان يضع الحديث على شيخ ابن صالح، ويكتبه بخط يشبه خط عبدالله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبدالله أنه خطه،

فيحدث به!». .

الثالث: أن الوساطة بين حرمة وابن سندر لم تسم، فهي مجهولة.

٧ - (اِثْنَتَانِ لَا تَقْرَبُهُمَا: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْإِضْرَارُ بِالنَّاسِ).

لا أصل له. وقد اشتهر بهذا اللفظ، ولم أقف عليه في شيء من كتب السنة، ولعل أصله ما في «الإحياء» للغزالي (٢ / ١٨٥):

قال عليه السلام:

«خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر: الشرك بالله، والضرر لعباد الله، وخصلتان ليس فوقهما شيء من البر: الإيمان بالله، والنفع لعباد الله». وهو حديث لا يعرف له أصل.

قال العراقي في تخريجه:

«ذكره صاحب «الفردوس» من حديث علي، ولم يسنده ولده في مسنده».

ولهذا أورده السبكي في الأحاديث التي وقعت في «الإحياء» ولم يجد لها إسناداً

(٤ / ١٥٦).

٨ - (اعْمَلْ لِدُنْيَاكَ كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا، وَاعْمَلْ لِآخِرَتِكَ كَأَنَّكَ

تَمُوتُ غَدًا).

لا أصل له مرفوعاً. وإن اشتهر على الألسنة في الأزمنة المتأخرة، حتى إن

الشيخ عبدالكريم العامري الغزي لم يورده في كتابه «الجد الحثيث في بيان ما ليس

بحديث».

وقد وجدت له أصلاً موقوفاً، رواه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١ / ٤٦ /

٢): حدثني السجستاني: ثنا الأصمعي عن حماد بن سلمة عن عبيدالله بن العيزار

عن عبدالله بن عمرو أنه قال: فذكره موقوفاً عليه، إلا أنه قال: احرث لدنياك... إلخ.

وعبيدالله بن العيزار لم أجد من ترجمه.

ثم وقفت عليها في «تاريخ البخاري» (٣ / ٣٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٢ / ٣٣٠)؛ بدلالة بعض أفاضل المكيين، نقلاً عن تعليق للعلامة الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى، وفيها يتبين أن الرجل وثقه يحيى بن سعيد القطان، وأنه يروي عن الحسن البصري وغيره من التابعين، فالإسناد منقطع. ويؤكد أنه رأيت الحديث في «زوائد مسند الحارث» للهيثمي (ق ١٣٠ / ٢) من طريق أخرى عن ابن العيزار قال: لقيت شيخاً بالرمل من الأعراب كبيراً، فقلت: لقيت أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ؟ فقال: نعم. فقلت: من؟ فقال: عبدالله بن عمرو بن العاص...

ثم رأيت ابن حبان قد أورده في «ثقات أتباع التابعين» (٧ / ١٤٨).

ورواه ابن المبارك في «الزهد» من طريق آخر، فقال (٢١٨ / ٢): أنا محمد ابن عجلان أن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: فذكره موقوفاً، وهذا منقطع. وقد روي مرفوعاً.

أخرجه البيهقي في «سننه» (٣ / ١٩) من طريق أبي صالح: ثنا الليث عن ابن عجلان عن مولى لعمر بن عبدالعزيز عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره في تمام حديث أوله:

«إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة ربك، فإن المُنبَتَّ لا سفراً قطع، ولا ظهراً أبقى، فاعمل عمل امرئ يظن أن لن يموت أبداً، واحذر حذر [امرئ] يخشى أن يموت غداً».

وهذا سند ضعيف، وله علتان؛ جهالة مولى عمر بن عبدالعزيز، وضعف أبي

صالح ، وهو عبدالله بن صالح كاتب الليث كما تقدم في الحديث (٦) .

ثم إن هذا السياق ليس نصاً في أن العمل المذكور فيه هو العمل للدنيا، بل الظاهر منه أنه يعني العمل للأخرة، والغرض منه الحض على الاستمرار برفق في العمل الصالح ، وعدم الانقطاع عنه، فهو كقوله ﷺ :

«أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل» . متفق عليه .

والله أعلم .

هذا، والنصف الأول من حديث ابن عمرو رواه البزار (١ / ٥٧ / ٧٤ - كشف الأستار) من حديث جابر، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ٦٢) :

«وفيه يحيى بن المتوكل ، أبو عقيل ، وهو كذاب» .

قلت : ومن طريقه رواه أبو الشيخ ابن حيان في كتابه «الأمثال» (رقم ٢٢٩) .

لكن يغني عنه قوله ﷺ :

«إن هذا الدين يسر، ولن يشاد هذا الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا

وأبشروا...» .

أخرجه البخاري في «صحيحه» من حيث أبي هريرة مرفوعاً .

وقد روي الحديث بنحوه من طريق أخرى، وسيأتي بلفظ : «أصلحوا

دنياكم...» (رقم ٨٧٨) . بل برقم ٨٧٤

٩ - (أنا جدُّ كلِّ تقِيٍّ) .

لا أصل له . سُئل عنه الحافظ السيوطي ، فقال :

«لا أعرفه» .

ذكره في كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢ / ٨٩) .

١٠ - (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى عَبْدَهُ تَعَبًا فِي طَلَبِ الْحَلَالِ).

موضوع. رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث علي رضي الله عنه - مرفوعاً. قال الحافظ العراقي (٢ / ٥٦):

«وفيه محمد بن سهل العطار؛ قال الدارقطني: يضع الحديث».

قلت: وهذا من الأحاديث الموضوعة التي شان بها السيوطي كتابه «الجامع الصغير» خلافاً لما تعهد به في مقدمته، فقال:

«وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب».

فإنه - عفا الله عنا وعنه - لم يف بما تعهد به، وفي النية إذا يسر الله لنا أن نتوجه إلى تطهيره من تلك الأحاديث، وجمعها في كتاب خاص، ونشره على الناس حتى يكونوا على حذر منها^(١).

هذا وقد قال الشيخ عبدالرؤوف المناوي في شرحه لـ «الجامع»؛ «فيض القدير» بعد أن نقل ما ذكرته عن العراقي:

«فكان ينبغي للمصنف حذفه».

١١ - (إِنَّمَا بُعِثْتُ مَعْلَمًا).

ضعيف. أخرجه الدارمي (١ / ٩٩) من طريق عبدالله بن يزيد - وهو أبو عبدالرحمن المقرئ - وابن وهب في «المسند» (٨ / ١٦٤ / ٢)، وعبدالله بن المبارك في «الزهد» (٢٢٠ / ٢)، وعنه الحارث في «مسنده» (ص ١٦ - من زوائده)، والطيالسي (ص ٢٩٨ رقم ٢٢٥١) كلهم عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم عن

(١) ثم تفضل الله علي، فيسري ذلك، فجعلت من «الجامع الصغير» كتابين: «صحيح الجامع»، و«ضعيف الجامع»، وهو مطبوعان، ولكننا نحذر القراء من دسائس الشاويش في طبعته الجديدة المكثفة للتجارة بهما؛ في تعليقاته عليهما، وفي تقديمه لهما، والله المستعان.

عبدالرحمن بن رافع عن عبدالله بن عمرو:

«أن رسول الله ﷺ مر بمجلسين في مسجده، فقال: كلاهما على خير، وأحدهما أفضل من صاحبه، أما هؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه، فإن شاء أعطاهم، وإن شاء منعهم، وأما هؤلاء فيتعلمون الفقه والعلم، ويعلمون الجاهل، فهم أفضل، وإنما بُعثت معلماً».

وهذا سند ضعيف، فإن عبدالرحمن بن زياد وابن رافع ضعيفان؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب».

ورواه ابن ماجه (١ / ١٠١) من طريق داود بن الزبرقان عن بكر بن خنيس عن عبدالرحمن بن زياد عن عبدالله بن يزيد عن عبدالله بن عمرو به.

وهذا سند أشد ضعفاً من الأول، فإن كل من دون عبدالله بن يزيد ضعفاء، وقد خالفوا الثقات، فجعلوا - أو أحدهم جعل - عبدالله بن يزيد المعافري الحُبلي الثقة، مكان عبدالرحمن بن رافع الضعيف، وقال البوصيري في «الزوائد» (ق ١٦ / ٢):
«فيه داود وبكر وعبدالرحمن، وهم ضعفاء».

وقال العراقي في «تخريج الإحياء»:

«سنده ضعيف».

وقد اشتهر الاحتجاج بهذا الحديث على مشروعية الذكر على الصورة التي يفعلها بعض أهل الطرق من التحلق والصباح في الذكر، والتمايل يمناً ويسرة، وأماماً وخلفاً؛ مما هو غير مشروع باتفاق الفقهاء المتقدمين، ومع أن الحديث لا يصح كما علمت، فليس فيه هذا الذي زعموه، بل غاية ما فيه جواز الاجتماع على ذكر الله تعالى، وهذا فيه أحاديث صحيحة في مسلم وغيره تغني عن هذا الحديث، وهي لا تفيد أيضاً إلا مطلق الاجتماع، أما ما يضاف إليه من التحلق، وما قرن معه من الرقص؛ فكله بدع وضلالات ينتزه الشرع عنها.

١٢ - (أَوْحَى اللَّهُ إِلَى الدُّنْيَا أَنْ اخْدُمِي مَنْ خَدَمَنِي ، وَأَتَعِبِي مَنْ خَدَمَكَ).

موضوع . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ٤٤) واللفظ له ، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠١) من طرق عن الحسين بن داود بن معاذ البلخي قال: ثنا الفضيل بن عياض قال: ثنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً . قال الخطيب:

«تفرد بروايته الحسين عن الفضيل ، وهو موضوع ، ورجالهم كلهم ثقات سوى الحسين بن داود ، ولم يكن ثقة ، فإنه روى نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس أكثرها موضوع» .

١٣ - (أَهْلُ الشَّامِ سَوَطُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ يَنْتَقِمُ بِهِمْ مِمَّنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَحَرَامٌ عَلَى مُنَافِقِهِمْ أَنْ يَظْهَرُوا عَلَى مُؤْمِنِهِمْ ، وَلَا يَمُوتُوا إِلَّا غَمًّا وَهَمًّا).

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤١٦٣) من طريقين عن الوليد بن مسلم عن محمد بن أيوب بن ميسرة بن حلبس عن أبيه عن خريم بن فاتك الأسدي صاحب رسول الله ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره .

وهذا إسناد ظاهره الصحة ، ولعله لذلك احتج به شيخ الإسلام ابن تيمية في فصل له في «فضائل الشام» (ق ٢٥٩ / ١ من مسودته) ، وليس بصحيح ، فإن له علتين:

الأولى: عننة الوليد؛ فإنه يدلّس تدليس التسوية؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«إذا قال الوليد: «عن ابن جريج»، أو: «عن الأوزاعي»، فليس بمعتمد؛ لأنه

يدلس عن كذابين، فإذا قال: «ثنا»، فهو حجة» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«هو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية».

الأخرى: الوقف. فقد رواه موقوفاً هيثم بن خارجة؛ قال: ثنا محمد بن أيوب به موقوفاً على خريم.

أخرجه أحمد (٣ / ٤٩٨)، وسنده صحيح، وأوهم ابن تيمية أنه مرفوع، وليس كذلك.

والحديث أورده المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤ / ٦٣)، وقال:

«رواه الطبراني مرفوعاً، وأحمد موقوفاً، ولعله الصواب، ورواها ثقات».

١٤ - (إِيَاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدَّمَنِ، فَقِيلَ: وَمَا خَضْرَاءُ الدَّمَنِ؟ قَالَ: الْمَرَأَةُ الْحَسَنَاءُ فِي الْمَنْبِتِ السَّوِّءِ).

ضعيف جداً. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٨١ / ١) من طريق الواقدي قال: نا يحيى بن سعيد بن دينار عن أبي وجيزة يزيد بن عبيد عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري، وأورده الغزالي في «الإحياء» (٢ / ٣٨)، وقال مخرجه العراقي:

«رواه الدارقطني في «الأفراد»، والرامهرمزي في «الأمثال» من حديث أبي سعيد الخدري، قال الدارقطني: تفرد به الواقدي، وهو ضعيف».

وذكر نحوه ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (ق ١١٨ / ١).

قلت: بل هو متروك، فقد كذبه الإمام أحمد، والنسائي، وابن المديني، وغيرهم. ولا تغتر بتوثيق بعض المتعصبين له ممن قدم لبعض كتبه، وغيره من الحنفية، فإنه على خلاف القاعدة المعروفة عند المحديثين: «الجرح المبين مقدم على التعديل»، ولذا حكم الكوثري بوضعه كما سيأتي تحت الحديث (٢٥).

١٥ - (الشامُ كِنانتي، فَمَنْ أَرادَها بسوءٍ؛ رَمَيْتَهُ بسَهْمٍ منها).

لا أصل له في المرفوع . ولعله من الإسرائيليات، فقد أخرج الحافظ أبو الحسن الربيعي في «فضائل الشام» (ص ٣)^(١) عن عون بن عبد الله بن عتبة قال:

«قرأت فيما أنزل الله عز وجل على بعض الأنبياء أن الله تعالى يقول: الشام كِنانتي، فإذا غضبت على قومٍ رميته منها بسهم».

وفي سننه المسعودي، واسمه عبدالرحمن بن عبدالله، وهو ضعيف لاختلاطه، وجماعة آخرون لم أجد من ترجمهم، ويُرَى مثل هذا المعنى في مصر أيضاً، ولا أصل له في المرفوع أيضاً كما يشير إليه كلام السخاوي في «المقاصد الحسنة».

١٦ - (صِنْفانٍ مِنْ أُمَّتي إِذا صَلَّحَا صَلَّحَ النَّاسُ : الأُمراءُ والفقهاءُ،

[وفي رواية: العلماء]).

موضوع . أخرجه تمام في «الفوائد» (٢٣٨ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٩٦)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ / ١٨٤) من طريق محمد بن زياد الشكري عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً.

وهذا سند موضوع . محمد بن زياد هذا؛ قال أحمد:

«كذاب، أعور، يضع الحديث».

وقال ابن معين والدارقطني:

«كذاب».

(١) أجمع كتاب وقعت عليه في موضوعه على طريقة المحديثين، وقد قام بطبعه المجمع العلمي العربي بدمشق مع ملاحق له، أحدها في تخريج أحاديثه وبيان صحيحها من ضعيفها بقلمي، ثم أفردت أحاديثه في جزء، وقام بطبعه المكتب الإسلامي بدمشق، ثم طبعناه حديثاً بتحقيقات جديدة، نشر المكتبة الإسلامية بعمان - الأردن.

وكذبه أبو زرعة أيضاً وغيره .

والحديث مما أورده السيوطي في «الجامع» خلافاً لشرطه! وأورده الغزالي في «الإحياء» (١ / ٦) جازماً بنسبته إليه ﷺ! وقال مخرجه الحافظ العراقي بعد أن عزاه لابن عبد البر وأبي نُعيم:
«سنده ضعيف» .

(تنبيه):

ولا منافاة بين قول الحافظ هذا، وبين حكمنا عليه بالوضع، إذ إن الموضوع من أنواع الحديث الضعيف كما هو مقرر في علم المصطلح .
ومن أحاديث هذا الكذاب:

١٧ - (مَنْ أَدْنَبَ وَهُوَ يَضْحَكُ ؛ دَخَلَ النَّارَ وَهُوَ يَبْكِي).

موضوع . أخرجه أبو نُعيم أيضاً (٤ / ٩٦) من طريق عمر بن أيوب: ثنا أبو إبراهيم الترجمان: ثنا محمد بن زياد الشكري بإسناده المتقدم .
وهو من الأحاديث التي سَوَّدَ بها السيوطي أيضاً كتابه «الجامع الصغير»! وقال شارحه المناوي:

«وفيه عمر بن أيوب، قال الذهبي: جرحه ابن حبان» .

قلت: وعمر هذا الظاهر أنه المزني، وهما الدارقطني كما في «الميزان»، و«لسانه»، فالحمل في الحديث على الشكري أولى .

ثم رأيت في «الحلية» (٦ / ١٨٥) عن بكر بن عبد الله المزني من قوله، وهو الأشبه .

ومن أحاديث هذا الكذاب أيضاً:

١٨ - (اتَّخِذُوا الْحَمَامَ الْمَقَاصِصَ؛ فَإِنَّهَا تُلْهِي الْجَنِّ عَن صِبْيَانِكُمْ).

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٨٨)، والخطيب (٥/٢٧٩)، وابن عساكر (١٧/٤٦٩) من طريق محمد بن زياد بإسناده السابق عن ابن عباس . وهو من أحاديث «الجامع الصغير» أيضاً! وقد عزاه فيه للخطيب والديلمي في «مسند الفردوس» عن ابن عباس وابن عدي عن أنس ، فتعقبه شارحه المناوي بقوله : «وقضيته أن مخرجه الخطيب خرجة ساكتاً عليه ، والأمر بخلافه ، فإنه عقبه بنقله عن أحمد وابن معين وغيرهما أن محمد بن زياد كان كذاباً يضع الحديث . انتهى . وقال ابن حجر: فيه محمد بن زياد اليشكري ؛ كذبه . وفي «الميزان» : كذاب وضاع . ثم أورد له هذا الخبر ، وابن عدي رواه من حديث عثمان بن مطر عن ثابت عن أنس ابن مالك . قال في «الميزان» عن ابن حبان بعدما ساق له هذا الخبر: يروي الموضوعات عن الأثبات ، ومن ثم حكم ابن الجوزي بوضعه ، وتبعه المؤلف في «مختصر الموضوعات» ساكتاً عليه ، وحكاه عنه في «الكبير» ، وأقره ، فكان ينبغي حذفه من هذا الكتاب وفاء بشرطه . وممن جزم بوضعه ابن عراق ، والهندي ، وغيرهما .

قلت : ومنهم ابن القيم في «المنار» (٣٩) .

ومن أحاديث اليشكري الكذاب هذا :

١٩ - (زَيِّنُوا مَجَالِسَ نِسَائِكُمْ بِالْمَغْرَلِ).

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢ / ٢٨٨) ، والخطيب (٥ / ٢٨٠) عن اليشكري بسنده المتقدم عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«اليشكري هذا بين الأمر في الضعفاء ، يروي عن ميمون أحاديث مناكير لا

يرويه غيره، ولا يتابعه أحد من الثقات عليها.

ومن طريق الخطيب أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٧٧)، وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٧٩).

ونحو هذا الحديث:

٢٠ - (رَبِّينَا مَوَائِدُكُمْ بِالْبَقْلِ ؛ فَإِنَّهُ مَطْرَدَةٌ لِلشَّيْطَانِ مَعَ التَّسْمِيَةِ).

موضوع. أخرجه عبدالرحمن بن نصر الدمشقي في «الفوائد» (٢ / ٢٢٩ / ١)، وابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (٢ / ١٨٦)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢١٦)، وغيرهما من طريق العلاء بن مسلمة عن إسماعيل بن مغراء الكرمانني عن ابن عياش عن برد عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، وآفته العلاء هذا، قال الذهبي في «الميزان»: «قال الأزدي: لا تحل الرواية عنه، كان لا يبالي ما روى. وقال ابن طاهر: كان يضع الحديث. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات».

وتمام كلام ابن حبان:

«لا يحل الاحتجاج به بحال».

والحديث مما شان به السيوطي «جامعه»، فأورده من طريق ابن حبان في «الضعفاء»، والديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي أمامة. وقال شارحه المناوي: «وفيه إسماعيل بن عياش؛ مختلف فيه، عن برد بن سنان؛ أورده الذهبي في الضعفاء، ورواه عنه أبو نعيم، وعنه تلقاه الديلمي مصرحاً، فلو عزاه له لكان أولى».

قلت: لقد أبعد الشارح النجعة، فعلة الحديث ممن دون من ذكرهم كما عرفت، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٩٨) من طريق ابن حبان عن العلاء بن مسلمة به. ثم قال ابن الجوزي:

«لا أصل له، العلاء يضع...». وذكر ما تقدم نقله عن «الميزان».

فتعقبه السيوطي في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (٢ / ١٢)

بقوله:

«قلت: روى له الترمذي».

قلت: وهذا تعقب لا طائل تحته مع ثبوت جرح الرجل، فرواية الترمذي عنه لا تُعدُّه، وكم في رواته من مجروحين ومتهمين كما لا يخفى على العارفين بتراجم رواة الحديث.

ثم ساق له السيوطي في «اللآلئ» طريقاً أخرى من رواية واثلة بن الأسقع مرفوعاً، وفيه الحسن بن شبيب المكتب؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«هو آفة هذا الحديث. قال فيه ابن عدي: حدث بالبواطيل عن الثقات».

وقد جزم ابن القيم في «المنار» (ص ٣٢) بأن الحديث موضوع، وأورده في التنبيه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً. ثم قال (ص ٣٥):
«ومنها سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه».

ثم ذكر أحاديث؛ هذا منها.

٢١ - (حَسْبِي مِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِحَالِي).

لا أصل له. أورده بعضهم من قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهو من الإسرائيليات، ولا أصل له في المرفوع، وقد ذكره البغوي في تفسير سورة الأنبياء مشيراً لضعفه، فقال:

«روي عن كعب الأحبار أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام... لما رموا به في المنجنيق إلى النار استقبله جبريل، فقال: يا إبراهيم! ألك حاجة؟ قال: أما إليك فلا. قال جبريل: فسل ربك. فقال إبراهيم: حسبي من سُؤَالِي علمه بحالي».

وقد أخذ هذا المعنى بعض من صنف في الحكمة على طريقة الصوفية، فقال:

«سؤالك منه - يعني الله تعالى - اتَّهام له!»

وهذه ضلالة كبرى! فهل كان الأنبياء صلوات الله عليهم متهمين لربهم حين سألوه مختلف الأسئلة؟! فهذا إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقول: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْتِدَاءَ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ . رَبَّنَا . . .﴾^(١) إلى آخر الآيات، وكلها أدعية، وأدعية الأنبياء في الكتاب والسنة لا تكاد تُحصى، والقائل المشار إليه قد غفل عن كون الدعاء الذي هو تضرع والتجاء إلى الله تعالى عبادة عظيمة، بغض النظر عن ماهية الحاجة المسؤولة، ولهذا قال ﷺ:

«الدعاء هو العبادة»^(٢).

ثم تلا قوله تعالى:

﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾^(٣).

ذلك لأن الدعاء يظهر عبودية العبد لربه، وحاجته إليه، ومسكنته بين يديه، فمن رغب عن دعائه، فكأنه رغب عن عبادته سبحانه وتعالى، فلا جرم جاءت الأحاديث متضافرة في الأمر به، والحض عليه، حتى قال ﷺ:

(١) إبراهيم: ٣٧ - ٤١ .

(٢) أخرجه أصحاب «السنن» بسند صحيح، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٢٩) . وهو بلفظ: «مخ العبادة» ضعيف؛ كما أشار إلى ذلك الترمذي بقوله: «غريب» .

وانظر «المشكاة» (٢٢٣٠) .

(٣) غافر: ٦٠ .

«مَنْ لَا يَدْعُ اللَّهَ؛ يَغْضَبُ عَلَيْهِ».

أخرجه الحاكم (١ / ٤٩١)، وصححه، ووافقه الذهبي .

قلت: وهو حديث حسن، وتجد بسط الكلام في تخريجه، وتأكيد تحسينه، والرد على من زعم من إخواننا أنني صححته، وغير ذلك من الفوائد في «السلسلة الأخرى» (رقم ٢٦٥٤).

وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها:

«سلوا الله كل شيء، حتى الشسع، فإن الله عز وجل؛ إن لم ييسره لم يتيسر».

أخرجه ابن السني (رقم ٣٤٩) بسند حسن .

وله شاهد من حديث أنس مرفوعاً عند الترمذي (٤ / ٢٩٢)، وغيره، وضعفه، وهو مخرج فيما سيأتي برقم (١٣٦٢).

وبالجملة، فهذا الكلام المعزوم لإبراهيم عليه الصلاة والسلام لا يصدر من مسلم يعرف منزلة الدعاء في الإسلام، فكيف يصدر ممن سمانا المسلمين؟!

ثم وجدت الحديث قد أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»، وقال (١ / ٢٥٠):

«قال ابن تيمية: موضوع».

٢٢ - (تَوَسَّلُوا بِجَاهِي؛ فَإِنَّ جَاهِي عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ).

لا أصل له . وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة» .

ومما لا شك فيه أن جاهه ﷺ ومقامه عند الله عظيم، فقد وصف الله تعالى موسى بقوله: ﴿وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾^(١)، ومن المعلوم أن نبينا محمداً ﷺ أفضل من

(١) الأحزاب: ٦٩ .

موسى ، فهو بلا شك أوجه منه عند ربه سبحانه وتعالى ، ولكن هذا شيء ، والتوسل بجاهه ﷺ شيء آخر ، فلا يليق الخلط بينهما كما يفعل بعضهم ، إذ إن التوسل بجاهه ﷺ يقصد به مَنْ يفعله أنه أرجى لقبول دعائه ، وهذا أمرٌ لا يمكن معرفته بالعقل ، إذ إنه من الأمور الغيبية التي لا مجال للعقل في إدراكها ، فلا بد فيه من النقل الصحيح الذي تقوم به الحجة ، وهذا مما لا سبيل إليه البتة ، فإن الأحاديث الواردة في التوسل به ﷺ تنقسم إلى قسمين : صحيح ، وضعيف .

أما الصحيح ؛ فلا دليل فيه البتة على المدعى ، مثل توسلهم به ﷺ في الاستسقاء ، وتوسل الأعمى به ﷺ ، فإنه توسلٌ بدعائه ﷺ ، لا بجاهه ولا بذاته ﷺ ، ولما كان التوسل بدعائه ﷺ بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى غير ممكن ؛ كان بالتالي التوسل به ﷺ بعد وفاته غير ممكن ، وغير جائز .

ومما يدل ذلك على هذا أن الصحابة رضي الله عنهم لما استسقوا في زمن عمر ؛ توسلوا بعمه ﷺ العباس ، ولم يتوسلوا به ﷺ ، وما ذلك إلا لأنهم يعلمون معنى التوسل المشروع ، وهو ما ذكرناه من التوسل بدعائه ﷺ ، ولذلك توسلوا بعده ﷺ بدعاء عمه ؛ لأنه ممكن ومشروع ، وكذلك لم ينقل أن أحداً من العميان توسل بدعاء ذلك الأعمى ، ذلك لأن السر ليس في قول الأعمى : «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك نبي الرحمة . . .» ، وإنما السر الأكبر في دعائه ﷺ له كما يقتضيه وعده ﷺ إياه بالدعاء له ، ويشعر به قوله في دعائه : «اللهم فشِّعْهُ فِيَّ» ، أي : اقبل شفاعته ﷺ ، أي : دعاه فيَّ . «وشفِّعني فيه» ، أي : اقبل شفاعتي . أي : دعائي في قبول دعائه ﷺ فيَّ .

فموضوع الحديث كله يدور حول الدعاء ؛ كما يتضح للقارئ الكريم بهذا الشرح الموجز ، فلا علاقة للحديث بالتوسل المبتدع ، ولهذا أنكره الإمام أبو حنيفة ، فقال :

«أكره أن يُسأل الله إلا بالله» ؛ كما في «الدر المختار» ، وغيره من كتب الحنفية .

وأما قول الكوثري في «مقاتله» (ص ٣٨١):

«وتوسل الإمام الشافعي بأبي حنيفة المذكور في أوائل تاريخ الخطيب بسند

صحيح».

فمن مبالغاته؛ بل مغالطاته، فإنه يشير بذلك إلى ما أخرجه الخطيب (١) /

(١٢٣) من طريق عمر بن إسحاق بن إبراهيم قال: نبأنا علي بن ميمون قال: سمعت

الشافعي يقول:

«إني لأتبرك بأبي حنيفة، وأجيء إلى قبره في كل يوم - يعني زائراً - فإذا عرضت

لي حاجة صليت ركعتين، وجئت إلى قبره، وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد

عني حتى تقضى».

فهذه رواية ضعيفة؛ بل باطلة، فإن عمر بن إسحاق بن إبراهيم غير معروف،

وليس له ذكر في شيء من كتب الرجال، ويحتمل أن يكون هو «عمرو - بفتح العين -

ابن إسحاق بن إبراهيم بن حميد بن السكن أبو محمد التونسي»، وقد ترجمه الخطيب

(١٢ / ٢٢٦)، وذكر أنه بخاري قدم بغداد حاجاً سنة (٣٤١)، ولم يذكر فيه جرحاً

ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، ويبعد أن يكون هو هذا، إذ إن وفاة شيخه علي بن

ميمون سنة (٢٤٧) على أكثر الأقوال، فبين وفاتيهما نحو مائة سنة، فيبعد أن يكون قد

أدركه.

وعلى كل حال، فهي رواية ضعيفة لا يقوم على صحتها دليل، وقد ذكر شيخ

الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» معنى هذه الرواية، ثم أثبت بطلانها، فقال

(ص ١٦٥):

«هذا كذب معلوم، كذبه بالاضطرار عند من له معرفة بالنقل، فالشافعي لما

قدم بغداد لم يكن ببغداد قبر ينتاب للدعاء عنده البتة، بل ولم يكن هذا على عهد

الشافعي معروفاً، وقد رأى الشافعي بالحجاز واليمن والشام والعراق ومصر من قبور

الألبياء والصحابة والتابعين مَنْ كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فما باله لم يَتَوَخَّ الدعاء إلا عنده؟! ثم [إن] أصحاب أبي حنيفة الذين أدركوه مثل أبي يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن بن زياد، وطبقتهم، لم يكونوا يتحرون الدعاء؛ لا عند أبي حنيفة، ولا غيره، ثم قد تقدم عن الشافعي ما هو ثابت في كتابه من كراهة تعظيم قبور المخلوقين؛ خشية الفتنة بها، وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه، وإما أن يكون المنقول من هذه الحكايات عن مجهول لا يعرف».

وأما القسم الثاني من أحاديث التوسل، فهي أحاديث ضعيفة، تدل بظاهرها على التوسل المبتدع، فيحسن بهذه المناسبة التحذير منها، والتنبيه عليها، فمنها:

٢٣ - (الله الذي يُحْيِي وَيُمِيتُ، وهو حَيٌّ لا يَمُوتُ، اغْفِرْ لَأُمِّي فاطمة بنتِ أسدٍ، وَلَقَنَّها حُجَّتْها، ووسَّعَ عليها مدخلها، بحقَّ نبيِّكَ والأنبياءِ الذين من قبلي؛ فإنَّك أرحم الراحمين . . .).

ضعيف. رواه الطبراني في «الكبير» (٢٤ / ٣٥١ - ٣٥٢)، و«الأوسط» (١ / ١٥٢ - ١٥٣ - الرياض)، ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣ / ١٢١): حدثنا أحمد بن حماد بن زغبة قال: روح بن صلاح قال: حدثنا سفيان الثوري عن عاصم الأحول، ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣ / ١٢١) عن أنس بن مالك قال: لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي رضي الله عنهما . . . دعا أسامة ابن زيد وأبا أيوب الأنصاري وعمر بن الخطاب وغلاماً أسود يحفرون . . . فلما فرغ، دخل رسول الله ﷺ، فاضطجع فيه، فقال . . . فذكره، وقال الطبراني: «تفرد به روح بن الصلاح».

قلت: قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩ / ٢٥٧):

«وفيه روح بن صلاح، وثقه ابن حبان والحاكم، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وفي قوله: «وبقية رجاله رجال الصحيح» نظر رجح، ذلك لأن زغبة هذا ليس من رجال الصحيح، بل لم يرو له إلا النسائي، أقول هذا مع العلم أنه في نفسه ثقة. بقي النظر في حال روح بن صلاح، وقد تفرد به كما قال الطبراني، فقد وثقه ابن حبان والحاكم كما ذكر الهيثمي، ولكن قد ضعفه من قولهم أرجح من قولهما؛ لأمرين:

الأول: أنه جرح، والجرح مقدم على التعديل بشرطه.

والآخر: أن ابن حبان متساهل في التوثيق، فإنه كثيراً ما يوثق المجهولين، حتى الذين يصرح هو نفسه أنه لا يدري من هو، ولا من أبوه! كما نقل ذلك ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي»^(١)، ومثله في التساهل الحاكم كما لا يخفى على المتضلع بعلم التراجم والرجال، فقولهما عند التعارض لا يُقام له وزن، حتى ولو كان الجرح مبهماً، لم يُذكر له سبب، فكيف مع بيانه كما هو الحال في ابن صلاح هذا؟! فقد ضعفه ابن عدي (٣ / ١٠٠٥)، وقال ابن يونس:

«رويت عنه مناكير».

وقال الدارقطني:

«ضعيف في الحديث».

وقال ابن ماكولا:

«ضعفوه».

وقال ابن عدي بعد أن خرج له حديثين:

(١) وذكرت بعض الأمثلة على ذلك في «الرد على التعقب الحثيث» (ص ١٨ - ٢١)، ثم

في مقدمة كتابي «تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان» يسر الله لي إتمامه.

«وفي بعض حديثه نكرة» .

فأنت ترى أئمة الجرح قد اتفقت عباراتهم على تضعيف هذا الرجل ، ويبتنوا أن السبب روايته المناكير، فمثله إذا تفرد بالحديث يكون منكراً لا يحتج به ، فلا يغتر بعد هذا بتوثيق من سبق ذكره إلا جاهل أو مغرض .

ومما تقدم يتبين للمنصف أن الشيخ زاهداً الكوثري ما أنصف العلم حين تكلم على هذا الحديث محاولاً تقويته ، حيث اقتصر على ذكر التوثيق السابق في روح بن صلاح ، دون أن يشير أقل إشارة إلى أن هناك تضعيفاً له ممن هم أكثر وأوثق ممن وثقه!

انظر (ص ٣٧٩) من «مقالات الكوثري» نفسه!

ومن عجيب أمر هذا الرجل ؛ أنه - مع سعة علمه - يغلب عليه الهوى والتعصب للمذهب ضد أنصار السنة ، وأتباع الحديث ، الذين يرميهم ظلماً بـ «الحشوية»^(١) ، فتراه هنا يميل إلى تقوية هذا الحديث معتمداً على توثيق ابن حبان ما دام هذا الحديث يعارض ما عليه أنصار السنة! فإذا كان الحديث عليه لا له ؛ فتراه يرده ، وإن كان ابن حبان صححه ، أو وثق رواته! فانظر إليه مثلاً يقول في حديث مضيه ﷺ في صلاته بعد خلع النعل النجسة ، وقد أخرجه ابن حبان والحاكم في «صحيحهما» ؛ قال :

«وتساهل الحاكم وابن حبان في التصحيح مشهور!!»

انظر (ص ١٨٥) من «مقالاته» .

والحديث صحيح ؛ كما بينته في «صحيح أبي داود» ، وإعلاله بتساهل

(١) وقد رأيت الإمام ابن أبي حاتم الرازي - رحمه الله - يقول في خاتمة رسالته «أصول السنة

واعتماد الدين» :

«سمعت أبي - رضي الله عنه - يقول : علامة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر، وعلامة

الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية ؛ يريدون إبطال الآثار . . .» .

وهي رسالة نافعة ، سنسعى قريباً لنشرها إن شاء الله .

المذكورين تدليس خبيث؛ لأنه ليس فيه من لم يوثقه غيرهما، بل رجاله كلهم رجال مسلم.

وانظر إليه في كلامه على حديث الأوعال، وتضعيفه إياه، وهو في ذلك مصيب^(١)؛ تراه يعتمد في ذلك على أن راويه عبدالله بن عميرة مجهول، ثم يستدرك في التعليق، فيقول (ص ٣٠٩):

«نعم، ذكره ابن حبان في الثقات، لكن طريقته في ذلك أن يذكر في الثقات من لم يطلع على جرح فيه، فلا يخرج ذلك عن حد الجهالة عند الآخرين، وقد رد ابن حجر شذوذ ابن حبان هذا في (لسان الميزان)».

قلت: فقد ثبت بهذه النقول عن الكوثري أن من مذهبه عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان والحاكم؛ لتساهلهما في ذلك، فكيف ساغ له أن يصحح الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه لمجرد توثيقهما لراويه روح بن صلاح، ولا سيما أنه قد صرح غيرهما ممن هو أعلم منهما بالرجال بتضعيفه؟! اللهم لولا العصبية المذهبية لم يقع في مثل هذه الخطيئة، فلا تجعل اللهم تعصُّبنا إلا للحق حيثما كان.

ومن الأحاديث الضعيفة في التوسل، وهي في الوقت نفسه تدل على تعصب الكوثري، الحديث الآتي:

٢٤ - (مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا وَلَا بَطْرًا...؛ أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ أَلْفَ مَلِكٍ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٦١ - ٢٦٢)، وأحمد (٣ / ٢١)، والبغوي في «حديث علي بن الجعد» (٩ / ٩٣ / ٣)، وابن السني (رقم ٨٣) من طريق فضيل

(٢) وقد بيَّنتُ ضعف حديث الأوعال هذا في جواب سؤال عنه نشر في مجلة «المسلمون» =

ابن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

وهذا سند ضعيف من وجهين :

الأول : فضيل بن مرزوق ؛ وثقه جماعة ، وضعفه آخرون ، وقول الكوثري في

بعض مقالاته (٣٩٣) :

«وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، ولم يضعفه سواه ، وجرحه غير مفسر ، بل

وثقه البستي» .

فيه أخطاء مكشوفة :

أولاً : قوله : «لم يضعفه غير أبي حاتم» .

فإنه باطل ، وما أظن هذا يخفى على مثله ، فإن في ترجمته من «التهذيب» بعد

أن حكى أقوال الموثقين له ما نصه :

«وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : صالح الحديث ، صدوق ، يهمل كثيراً ، يكتب

حديثه . قلت : يحتج به ؟ قال : لا . وقال النسائي : ضعيف . . . قال مسعود عن

الحاكم : ليس هو من شرط الصحيح . وقد عيب على مسلم إخراجه لحديثه . قال ابن

حبان في «الثقات» : يخطئ . وقال في «الضعفاء» : كان يخطئ على الثقات ،

ويروي عن عطية الموضوعات» .

فأنت ترى أنه قد وضعفه مع أبي حاتم النسائي ، والحاكم ، وابن حبان ؛ مع

أنهما من المتساهلين في التوثيق كما تقدم .

ثانياً : قوله : «وجرحه غير مفسر» .

= (العدد ٧ من المجلد ٧ / ٦٨٨ - ٦٩٣) .

ثم خرجته في «ظلال الجنة في تخريج السنة» (٥٧٧) ، ثم فيما يأتي برقم (٢٢٤٧) من

المجلد الخامس إن شاء الله تعالى .

فهذا غير مسلم به، بل هو مفسر في نفس كلام أبي حاتم الذي نقلته، وهو قوله: «يهم كثيراً»، وقد اعتمد الحافظ ابن حجر هذا القول، فقال في ترجمته: «صدوق يهم».

فمن كان يهم في حديثه كثيراً، فلا شك أنه لا يحتج به؛ كما هو مقرر في محله من علم المصطلح.

ثالثاً: قوله: «بل وثقه البستي».

قلت: البستي هو ابن حبان، وإنما عدل الكوثري عن التصريح باسم (ابن حبان) إلى ذكر نسبه (البستي) تدليساً وتمويهاً، وقد علمت أن ابن حبان كان له فيه قولان، فمرة أورده في «الثقات» (٧ / ٣١٦)، وأخرى في «الضعفاء» (٢ / ٢٠٩)، والاعتماد على هذا أولى من الأول؛ لأنه يبين فيه سبب ضعفه، فهو جرح مفسر، يُقدم على التعديل؛ كما تقرر في المصطلح أيضاً.

الوجه الثاني في تضعيف الحديث أنه من رواية عطية العوفي، وهو ضعيف أيضاً. قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، يخطيء كثيراً، كان شيعياً مدلساً».

فهذا جرح مفسر، يُقدم على قول من وثقه، مع أنهم قلة، وقد خالفوا جمهور الأئمة الذين ضعفوه، وتجد أقوالهم في «تهذيب التهذيب».

وعبارة الحافظ التي نقلتها عن «التقريب» هي خلاصة هذه الأقوال؛ كما لا يخفى على البصير بهذا العلم، فلا نطيل الكلام بذكرها، ولهذا جزم الذهبي في «الميزان» بأنه «ضعيف».

أما تدليسه؛ فلا بد من بيانه ها هنا؛ لأنه به تزول شبهة يأتي حكايتها، فقال ابن حبان في «الضعفاء» ما نصه:

«سمع من أبي سعيد أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي؛ يحضر بصفته، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ كذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك هذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد. فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي! قال: لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب».

فهل تدري أيها القارئ الكريم ما كان موقف الشيخ الكوثري تجاه تلك الأقوال المشار إليها في تضعيف الرجل؟ إنه لم يشر إليها أدنى إشارة، واكتفى بذكر أقوال القلة الذين وثقوه، الأمر الذي ينكره على خصومه. انظر (ص ٣٩٢) من «مقالاته».

وليته وقف عند هذا، بل إنه أوهم أن سبب تضعيفه أمر لا يصلح أن يكون جرحاً، فقال (ص ٣٩٤):

«وعطية جرح بالشيعة، لكن حسن له الترمذي عدة أحاديث».

وقصده من هذا إفساح المجال لتقديم أقوال الموثقين؛ بإيهام أن المضعفين إنما ضعفوه بسبب تشييعه، وهو سبب غير جارح عند المحققين، مع أن السبب في الحقيقة إنما هو خطؤه كثيراً؛ كما تقدم في كلام الحافظ ابن حجر. فانظر كم يبعد التعصب بصاحبه عن الإنصاف والحق!

وأما تحسين الترمذي له فلا حجة فيه بعد قيام المانع من تحسين الحديث، والترمذي متساهل في التصحيح والتحسين، وهذا شيء لا يخفى على الشيخ - عفا الله عنا وعننا - فقد نقل هو نفسه في كلامه على حديث الأوعال الذي سبقت الإشارة إليه عن ابن دحية أنه قال:

«كم حسن الترمذي من أحاديث موضوعة، وأسانيد واهية؟!».

وعن الذهبي أنه قال:

«لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

انظر (ص ٣١١) من «مقالات الكوثري».

فانظر كيف يجعل كلام الرجل في موضع حجة، وفي آخر غير حجة!!
ثم أجاب عن شبهة التدليس بقوله:

«وبعد التصريح بالخدري لا يبقى احتمال التدليس، ولا سيما مع المتابعة». .
يعني أن عطية قد صرح بأن أبا سعيد في هذا الحديث هو الخدري، فاندفعت شبهة كونه هو الكلبي الكذاب.

قلت: وهذا دفع هزيل، فالشبهة لا تزال قائمة؛ لأن ابن حبان صرح - كما تقدم نقله عنه - أن عطية لما كان يحدث عن الكلبي، ويكنيه بأبي سعيد؛ كان الذين يسمعون الحديث عنه يتوهمون أنه يريد الخدري، فمن أين للشيخ الكوثري أن التصريح بـ «الخدري» إنما هو من عطية وليس من توهم الراوي عنه، أو من وهمه، فقد علمت أنه كان سيء الحفظ؟! هذان احتمالان لا سبيل إلى ردهما، وبذلك تبقى شبهة التدليس قائمة.

وأما المتابعة التي أشار إليها، فهي ما فسره بقوله قبل:

«ولم ينفرد عطية عن الخدري، بل تابعه أبو الصديق عنه في رواية عبدالحكم ابن ذكوان، وهو ثقة عند ابن حبان، وإن أعله به أبو الفرج في (علله)».

قلت: لقد عاد الشيخ إلى الاعتداد بتوثيق ابن حبان مع اعترافه بشذوذه في ذلك كما سبق النقل عنه، هذا مع قول ابن معين في ابن ذكوان هذا:
«لا أعرفه».

فإذا لم يعرفه إمام الجرح والتعديل، فأني لابن حبان أن يعرفه؟!!

فتبين أن لا قيمة لهذا المتابع؛ لجهالة الراوي عنه، وإعلال أبي الفرج للحديث به؛ حق لا غبار عليه عند من ينصف!

ثم بدا لي وجه ثالث في تضعيف الحديث، وهو اضطراب عطية أو ابن مرزوق

في روايته، حيث إنه رواه تارة مرفوعاً كما تقدم، وأخرى موقوفاً على أبي سعيد؛ كما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ١١٠ / ١) عن ابن مرزوق به موقوفاً، وفي رواية البغوي من طريق فضيل قال:

«أحسبه قد رفعه».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٨٤):

«موقوف أشبه».

ثم إن الشيخ حاول أن يشد من عضد الحديث بأن أوجد له طريقاً أخرى،

فقال:

«وأخرج ابن السني في «عمل اليوم والليلة» بسند فيه الوازع عن بلال، (كذا)

وليس فيه عطية، ولا ابن مرزوق».

قلت: ولم يزد الشيخ على هذا، فلم يبين ما حال هذا الوازع، وهل هو ممن يصلح أن يُستشهد به، أو هل عنده وازع يمنعه من رواية الكذب؟ ولو أنه بين ذلك لظهر لكل ذي عينين أن روايته لهذا الحديث وعدمها سواء، ذلك لأنه ضعيف بمرة عند أئمة الحديث بلا خلاف عندهم، حتى قال أبو حاتم:

«ضعيف الحديث جداً، ليس بشيء».

وقال لابنه:

«اضرب على أحاديثه، فإنها منكرة».

بل قال الحاكم - على تساهله -:

«روى أحاديث موضوعة»! وكذا قال غيره، وهو الوازع بن نافع العقيلي.

فمن كان هذا حاله في الرواية؛ لا يعتضد بحديثه، ولا كرامة، حتى عند الشيخ

نفسه، فاسمع إن شئت كلامه في ذلك (ص ٣٩) من «مقالاته»:

«إن تعدد الطرق إنما يرفع الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره إذا كان الضعف في الرواة من جهة الحفظ والضبط فقط، لا من ناحية تهمة الكذب، فإن كثرة الطرق لا تفيد شيئاً إذ ذاك» .

ومن هنا يتبين للقارئ اللبيب لِمَ سكت الشيخ عن بيان حال الوازع هذا! وجملة القول؛ أن هذا الحديث ضعيف من طريقيه، وأحدهما أشد ضعفاً من الآخر، وقد ضعفه البوصيري والمندري وغيرهما من الأئمة، ومن حسنه فقد وهم، أو تساهل، وقد تكلمت على حديث بلال هذا، وكشفت عن تدليس الكوثري فيما سيأتي (٦٢٥٢).

ومن الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعية في التوسل:

٢٥ - (لَمَّا اقْتَرَفَ آدَمُ الْخَطِيئَةَ؛ قَالَ: يَا رَبِّ! أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ لَمَّا غَفَرْتَ لِي. فَقَالَ اللَّهُ: يَا آدَمُ! وَكَيْفَ عَرَفْتَ مُحَمَّدًا، وَلَمْ أُخْلُقْهُ؟ قَالَ: يَا رَبِّ! لَمَّا خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ، وَنَفَخْتَ فِيَّ مِنْ رُوحِكَ؛ رَفَعْتُ رَأْسِي، فَرَأَيْتُ عَلَى قَوَائِمِ الْعَرْشِ مَكْتُوبًا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تُضِفْ إِلَى اسْمِكَ إِلَّا أَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَيْكَ. فَقَالَ اللَّهُ: صَدَقْتَ يَا آدَمُ! إِنَّهُ لِأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَيَّ، ادْعُنِي بِحَقِّهِ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ، وَلَوْلَا مُحَمَّدٌ مَا خَلَقْتُكَ).

موضوع. أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢ / ٦١٥)، وعنه ابن عساكر (٢ / ٣٢٣)، وكذا البيهقي في (باب: ما جاء فيما تحدث به ﷺ بنعمة ربه) من «دلائل النبوة» (٥ / ٤٨٨) من طريق أبي الحارث عبدالله بن مسلم الفهري: حدثنا إسماعيل ابن مسلمة: نبأ عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب».

فتعقبه الذهبي بقوله:

«بل موضوع، وعبدالرحمن وإي، وعبدالله بن مسلم الفهري لا أدري من هو».

قلت: والفهري هذا أورده في «ميزان الاعتدال» لهذا الحديث، وقال:

«خبر باطل، رواه البيهقي في (دلائل النبوة)».

وقال البيهقي:

«تفرد به عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف».

وأقره ابن كثير في «تاريخه» (٢ / ٣٢٣)، ووافقه الحافظ ابن حجر في

«اللسان» أصله «الميزان» على قوله:

«خبر باطل».

وزاد عليه قوله في هذا الفهري:

«لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله، فإنه من طبقتة».

قلت: والذي قبله هو عبدالله بن مسلم بن رشيد؛ ذكره ابن حبان، فقال:

«متهم بوضع الحديث، يضع على ليث ومالك وابن لهيعة، لا يحل كتب

حديثه، وهو الذي روى عن ابن هذبة نسخة كأنها معمولة».

والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢٠٧) من طريق أخرى عن

عبدالرحمن بن زيد، ثم قال:

«لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٥٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، و«الصغير»، وفيه من لم أعرفهم».

قلت: وهذا إعلال قاصر ما دام فيه عبدالرحمن بن زيد. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجلية في التوسل والوسيلة» (ص ٦٩):

«ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه، فإنه نفسه قد قال في كتاب «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم»:

«عبدالرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه».

قلت: وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم، يغلط كثيراً. اهـ.

وصدق شيخ الإسلام في نقله اتفاقهم على ضعفه، وقد سبقه إلى ذلك ابن الجوزي، فإنك إذا فتشت كتب الرجال، فإنك لن تجد إلا مضعفاً له، بل ضعفه جداً علي بن المديني، وابن سعد، وقال الطحاوي:

«حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف».

وقال ابن حبان:

«كان يقلب الأخبار، وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك».

وقال أبو نعيم نحو ما سبق عن الحاكم:

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة».

قلت: ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي أصلها موقوف، ومن الإسرائيليات، أخطأ عبدالرحمن بن زيد فرفعها إلى النبي ﷺ، ويؤيد هذا أن أبا بكر الأجري أخرجه في «الشرية» (ص ٤٢٧) من طريق الفهري المتقدم بسند آخر له عن عبدالرحمن بن زيد عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب موقوفاً عليه. ورواه (ص ٤٢٢ - ٤٢٥) من طريق أبي مروان العثماني قال: حدثني أبي (في الأصل: ابن، وهو خطأ) عثمان بن خالد عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال:

«من الكلمات التي تاب الله عز وجل على آدم عليه السلام أنه قال: اللهم إني أسألك بحق محمد عليك . . . الحديث» نحوه، وليس فيه: ادعني بحقه . . . إلخ . وهذا موقوف، وعثمان وابنه أبو مروان ضعيفان لا يحجج بهما لو روي حديثاً مرفوعاً، فكيف وقد روي قولاً موقوفاً على بعض أتباع التابعين، وهو قد أخذه - والله أعلم - من مُسلمة أهل الكتاب، أو غير مُسلمتهم، أو عن كتبهم التي لا ثقة لنا بها؛ كما بينه شيخ الإسلام في كتبه .

وكذلك رواه ابن عساكر (٢ / ٣١٠ / ٢) عن شيخ من أهل المدينة من أصحاب ابن مسعود من قوله موقوفاً عليه، وفيه مجاهيل .

وجملة القول؛ أن الحديث لا أصل له عنه ﷺ، فلا جرم أن حكم عليه بالبطان الحافظان الجليلان الذهبي والعسقلاني؛ كما تقدم النقل عنهما .

ومما يدل على بطلانه أن الحديث صريح في أن آدم عليه السلام عرف النبي ﷺ عقب خلقه، وكان ذلك في الجنة، وقبل هبوطه إلى الأرض، وقد جاء في حديث إسناده خير من هذا - على ضعفه - أنه لم يعرفه إلا بعد نزوله إلى الهند، وسماعه باسمه في الأذان! انظر الحديث (٤٠٣) .

ومع هذا كله، فقد جازف الشيخ الكوثري وصححه؛ مع اعترافه بضعف عبدالرحمن بن زيد، لكنه استدرك (ص ٣٩١)، فقال:

«إلا أنه لم يتهم بالكذب، بل بالوهم، ومثله ينتقى بعض حديثه» .

قلت: لقد بلغ به الوهم إلى أنه روى أحاديث موضوعة كما تقدم عن الحاكم وأبي نعيم، فمثله لا يصلح أن ينتقى من حديثه حتى عند الكوثري؛ لولا العصبية والهوى، فاسمع إن شئت ما قاله (ص ٤٢) في صدد حكمه بالوضع على حديث: «إياكم وخضراء الدمن . . .»، وقد تقدم برقم (١٤) .

«وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع، أو الضعف الشديد من حيث الصناعة

الحديثية؛ هو انفراد الكذاب، أو المتهم بالكذب، أو الفاحش الخطأ به».

وقد علمت مما سبق أن مدار الحديث على عبدالرحمن بن زيد الفاحش الخطأ، فيكون حديثه ضعيفاً جداً على أقل الأحوال عنده لو أنصف!

ومن عجيب أمره أنه يقول عقب عبارته السابقة (ص ٣٩١):

«وهذا هو الذي فعله الحاكم، حيث رأى أن الخبر مما قبله مالك فيما روى ابن حميد عنه، حيث قال لأبي جعفر المنصور:

وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام».

فمن أين له أن الحاكم رأى أن الخبر مما قبله مالك؟! فهل يلزم من كون الرجل كان حافظاً أنه كان يحفظ كل شيء عن أي إمام؟! هذا ما لا يقوله إنسان! فمثل هذا لا بد فيه من نقل يصرح بأن الحاكم رأى... وإلا فمن ادعى ذلك فقد قفى ما ليس له به علم.

ثم هب أن مالكاً قبل الخبر، فهل ذلك يلزم غيره أن يقبله وهو لم يذكر إسناده المتصل منه إلى النبي ﷺ. أفلا يجوز أن يكون ذلك من الإسرائيليات التي تساهل العلماء في روايتها عن بعض مسلمة أهل الكتاب، مثل كعب الأحبار، فقد كان يروي عنه بعضها ابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة؛ باعتراف الكوثري نفسه (ص ٣٤ - مقالة كعب الأحبار والإسرائيليات)، فإذا جاز هذا لهؤلاء، أفلا يجوز ذلك لمالك؟ بلى، ثم بلى.

فثبت أن قول مالك المذكور لا يجوز أن يكون شاهداً مقوياً للحديث المروي عن النبي ﷺ.

وهذا كله يقال لو ثبت ذلك عن مالك، كيف ودون ثبوته خرط القتاد؟! فإنه يرويه عنه ابن حميد، وهو محمد بن حميد الرازي في الراجح عند الكوثري، ثم اعتمد هو على توثيق ابن معين إياه، وثناء أحمد والذهلي عليه، وتغافل عن تضعيف

جمهور الأئمة له، بل وعن تكذيب كثيرين منهم إياه، مثل أبي حاتم، والنسائي، وأبي زرعة، وصرح هذا أنه كان يتعمد الكذب، ومثل ابن خراش، فقد حلف بالله أنه كان يكذب، وقال صالح بن محمد الأسدي:

«كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه».

وقال في موضع آخر:

«كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحداً أجراً على الله منه».

وقال أيضاً:

«ما رأيت أحداً أحق بالكذب من رجلين؛ سليمان الشاذكوني، ومحمد بن حميد، كان يحفظ حديثه كله».

وقال أبو علي النيسابوري:

«قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد، فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً».

فهذه النصوص تدل على أن الرجل كان مع حفظه كذاباً، والكذب أقوى أسباب الجرح، وأبينها، فكيف ساع للشيخ تقديم التعديل على الجرح المفسر مع أنه خلاف معتقده؟! علم ذلك عند من يعرف مبلغ تعصبه على أنصار السنة وأهل الحديث، وشدة عداوته إياهم، سامحه الله، وعفا عنه.

فتبين مما ذكرناه أن هذه القصة المروية عن مالك قصة باطلة موضوعة، وقد حقق القول في ذلك على طريقة أخرى شيخ الإسلام في «القاعدة الجلية» (١) / ٢٢٧ - ضمن مجموع الفتاوى)، وابن عبد الهادي في «الصارم المنكي»، فليراجعهما من أراد المزيد من الاطلاع على بطلانها، فإن فيما أوردت كفاية.

وبذلك ثبت وضع حديث توسل آدم بالنبي ﷺ، وخطأ من خالف.

ولقد أطلت كثيراً في تحقيق الكلام عليه، وعلى الأحاديث التي قبله، وما كنت أود ذلك لولا أنني وجدت نفسي مضطراً لذلك، لما وقفت على مغالطات الشيخ الكوثري، فرأيت من الواجب الكشف عنها لئلا يغتر بها من لا علم له بما هنالك! فمعدرة إلى القراء الكرام^(١).

هذا وإن من الآثار السيئة التي تركتها هذه الأحاديث الضعيفة في التوسل؛ أنها صرفت كثيراً من الأمة عن التوسل المشروع إلى التوسل المبتدع، ذلك لأن العلماء متفقون - فيما أعلم - على استحباب التوسل إلى الله تعالى باسم من أسمائه، أو صفة من صفاته تعالى، وعلى توسل المتوسل إليه تعالى بعمل صالح قدمه إليه عز وجل.

ومهما قيل في التوسل المبتدع، فإنه لا يخرج عن كونه أمراً مختلفاً فيه، فلو أن الناس أنصفوا لأنصرفوا عنه؛ احتياطاً، وعملاً بقوله ﷺ: «دع ما يريك إلى ما لا يريك» إلى العمل بما أشرنا إليه من التوسل المشروع، ولكنهم - مع الأسف - أعرضوا عن هذا، وتمسكوا بالتوسل المختلف فيه، كأنه من الأمور اللازمة التي لا بد منها، ولازموها ملازمتهم للفرائض! فإنك لا تكاد تسمع شيخاً أو عالماً يدعو بدعاء يوم الجمعة وغيره إلا ضمنه التوسل المبتدع، وعلى العكس من ذلك؛ فإنك لا تكاد تسمع أحدهم يتوسل بالتوسل المستحب، كأن يقول مثلاً: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، المنان، يا بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي، يا قيوم، إني أسألك... مع أن فيه الاسم الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى؛ كما قال ﷺ فيما صحَّ عنه^(٢).

(١) ثم جمعت هذه الأحاديث ونحوها مما يُحتجُّ به على التوسل المبتدع في رسالة خاصة، وهي السادسة والأخيرة من رسائل كتابنا: «تسديد الإصافة إلى من زعم نصره الخلفاء الراشدين والصحابة»، أسأل الله تعالى أن ييسر لنا نشرها مع رسالة «البدعة» التي قبلها.

ثم نشرت الرسالة تحت عنوان: «التوسل: أنواعه وأحكامه».

(٢) انظر كتابنا «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ١٦٧ - الطبعة الثالثة / المكتب الإسلامي).

فهل سمعت أيها القارىء الكريم أحداً يتوسل بهذا أو بغيره مما في معناه؟ أما أنا فأقول آسفاً: إنني لم أسمع ذلك، وأظن أن جوابك سيكون كذلك، فما السبب في هذا؟ ذلك هو من آثار انتشار الأحاديث الضعيفة بين الناس، وجهلهم بالسنة الصحيحة، فعليكم بها أيها المسلمون علماً وعملاً؛ تَهْتَدُوا وَتَعْرِزُوا.

وبعد طبع ما تقدم أطلعت على رسالة في جواز التوسل المبتدع لأحد مشايخ الشمال المتهورين، متخمة بالتناقض الدال على الجهل البالغ، وبالضلال والأباطيل والتأويلات الباطلة والافتراء على العلماء، بل الإجماع! مثل تجويز الاستغاثة بالموتى، والنذر لهم، وزعمه أن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية متلازمان! وغير ذلك مما لا يقول به عالم مسلم، كما أنه حشاها بالأحاديث الضعيفة والواهية؛ كما هي عادته في كل ما له من رسائل، وليته سكت عنها، بل إنه صحح بعض ما هو معروف منها بالضعف، كقوله (ص ٤٢):

«وفي الأحاديث الصحيحة: إن أحبَّ الخلق إلى الله أنفعهم لعباده».

وغير ذلك مما لا يمكن البحث فيه الآن، وإنما القصد أن أنبه القراء على ما وقع في كلامه على الأحاديث المتقدمة في التوسل من التدليس، بل الكذب المكشوف؛ ليوهمهم صحتها، كي يكونوا في حذر منه ومن أمثاله من الذين لا يتقون الله فيما يكتبون؛ لأن غرضهم الانتصار لأهوائهم، وما وجدوا عليه آباءهم وأمهاتهم. فحديث أنس (رقم ٢٣) الذي بينا ضعف إسناده، أوهم هو أنه صحيح بتمسكه بتوثيق ابن حبان والحاكم لروح بن صلاح! وقد أثبتنا ضعف هذا الراوي، وعدم اعتداد العلماء بتوثيق المذكورين، فتذكر. كما أثبتنا عدم أمانة الكوثري في النقل، وأتباعه للهوى.

وقد جرى على طريقته هذه مؤلف هذه الرسالة، بل زاد عليه! فإنه بعد أن ساق الحديث موهماً القارىء أنه صحيح، قال عقبه (ص ١٥):

«ولهذا طرق منها عن ابن عباس عند أبي نعيم في «المعرفة»، والدليمي في «الفردوس» بإسناد حسن كما قاله الحافظ السيوطي».

فهذا كذب منه على ابن عباس رضي الله عنه - وربما على السيوطي أيضاً - فليس في حديث ابن عباس موضع الشاهد من حديث أنس، وهو قوله: «بحق نبيك والأنبياء الذين قبلي، فإنك أرحم الراحمين»^(١)، وذلك مما يوهن هذه الزيادة، ولا يقويها؛ خلافاً لمحاولة المؤلف الفاشلة المغرضة!

وأما حديث عمر (رقم ٢٥)، فقال في تخريجه (ص ١٥):

«وأخرج البيهقي في «دلائل النبوة»، وقد التزم أن لا يذكر في هذا الكتاب حديثاً موضوعاً».

قلت: والجواب من وجهين:

الأول: أن الالتزام المذكور غير مسلم به، فقد أخرج فيه غير ما حديث موضوع، وقد نص على ذلك بعض النقاد، ومن يتتبع مقالاتنا هذه في الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ يجد أمثلة على ذلك. وحسبك دليلاً الآن هذا الحديث، فقد حكم عليه الحافظان الذهبي والعسقلاني بأنه حديث باطل كما سبق، فما بال المؤلف يتغاضى عن حكمهما، وهما المرجع في هذا الشأن؛ ويتعلق بالمتشابه من الكلام؟!!

الأخر: أن البيهقي الذي أخرجه في «الدلائل» قد ضعف الحديث فيه كما سبق نقله عنه، فإن لم يكن الحديث عنده موضوعاً، فهو على الأقل ضعيف، فهو حجة على الشيخ الذي يحاول بتحريف الكلام أن يجعله صحيحاً؟!!

ثم نقل المؤلف تخريج الحاكم للحديث، وتصحيحه إياه، وتغاضى أيضاً عن تعقب الذهبي إياه، الذي سبق أن ذكرناه، والذي يصرح فيه أنه حديث موضوع! كما تغاضى عن حال راويه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، الذي اتهمه الحاكم نفسه

(١) راجع ترجمة فاطمة بنت أسد رضي الله عنها في «أسد الغابة».

بالوضع! وعن غيره ممن لا يعرف حاله، أو هو متهم، وعن قول الحافظ الهيثمي في الحديث: «فيه من لم أعرفهم»!

عجباً من هذا المؤلف وأمثاله! إنهم يزعمون أن باب الاجتهاد قد أُغلق على الناس، فليس لهم أن يجتهدوا؛ لا في الحديث؛ تصحيحاً وتضعيفاً، ولا في الفقه؛ ترجيحاً وتفريراً، ثم هم يجتهدون فيما لا علم لهم فيه البتة، وهو علم الحديث، ويضربون بكلام ذوي الاختصاص عرض الحائط! ثم هم إن قلدوا قلدوا دون علم، متبعين أهواءهم، وإلا فقل لي بالله عليك: إذا صحح الحاكم حديثاً - وهو معروف بتساهله في ذلك - ورد عليه أمثال الذهبي والهيثمي والعسقلاني، أفيجوز والحالة هذه التعلق بتصحيح الحاكم؟! اللهم إن هذا لا يقول به إلا جاهل أو مغرض! اللهم فاحفظنا من اتباع الهوى، حتى لا يضلنا عن سبيلك.

ثم زعم المؤلف (ص ١٦) أن الإمام مالكاً قد صح عنه محل الشاهد من هذا الحديث، حيث قال للخليفة العباسي:

«وَلِمَ تَصْرِفُ وَجْهَكَ عَنْهُ ﷺ وَهُوَ وَسِيلَتُكَ وَوَسِيلَةُ أَبِيكَ آدَمَ؟».

وقد بينّا فيما سلف بطلان نسبة هذه القصة إلى مالك، وأما المؤلف فلا يهمه التحقق من ذلك، وسيان عنده أثبتت أو لم تثبت، ما دام أنها تؤيد هواه ويدعته، إذ الغاية عنده تسوُّغ الوسيلة!

ومن تهور هذا المؤلف وجهله أنه يصرح (ص ١٢):

«أن التوسل برسول الله ﷺ وسائر الأنبياء والأولياء والصالحين والاستغاثة بهم . . . مما أجمعت عليه الأمة قبل ظهور هذا المبتدع ابن تيمية الذي جاء في القرن الثامن الهجري^(١) وابتدع بدعته!»!

(١) وهذا مما يدل على جهل المؤلف بحياة ابن تيمية رحمه الله وجزاه عن الإسلام خيراً،

فإنه إنما جاء في القرن السابع، وتوفي في أول القرن الثامن سنة (٧٢٨هـ).

فإن إنكار التوسل بغير الله تعالى مما صرح به بعض الأئمة الأولين المعترف بفضلهم وفقههم، وقد نقلنا نص أبي حنيفة في ذلك (ص ٧٧) من الكتب الموثوق بها من كتب الحنفية، وفيها عن صاحبيه؛ الإمام محمد وأبي يوسف نحو ذلك مما يعتبر قاصمة الظهر لهؤلاء المبتدعة، فأين الإجماع المزعوم أيها المتهور؟! وإن من أكبر الافتراء على الإجماع أن ينسب إليه هذا المؤلف جواز الاستغاثة بالأموات من الصالحين؟ وهذه ضلالة كبرى لم يقل بها - والحمد لله - أحد من سلف الأمة وعلمائها، ونحن نتحدى المؤلف وغيره من أمثاله أن يأتينا ولو بشبه نص عنهم في جواز ذلك. بل المعروف في كتب أتباعهم خلاف ذلك، ولولا ضيق المجال لنقلنا بعض النصوص عنهم.

وأما حديث أبي سعيد الخدري (رقم ٢٤) فاكتفى المؤلف (ص ٣٦) بأن نقل تحسينه عن بعض العلماء، وقد بينا خطأ ذلك من وجوه بما لا مرد لها، فأغنى عن الإعادة.

والمؤلف لا يهمله مطلقاً التحقيق العلمي؛ لأنه ليس من أهله، بل هو يتعلق في سبيل تأييد هواه بالأوهام، ولو كانت كخيوط القمر، أو مدد الأموات! وبهذه المناسبة أريد أن أقول كلمة وجيزة من جهة استدلال المؤلف بهذا الحديث وأمثاله على التوسل المبتدع، فأقول:

إن حق السائلين على الله تعالى هو أن يجيب دعاءهم، فلو صح هذا الحديث، وما في معناه، فليس فيه توسل ما إلى الله بالمخلوق، بل هو توسل إليه بصفة من صفاته، وهي الإجابة، وهذا أمر مشروع خارج عن محل النزاع، فتأمل منصفاً.

وبهذا يسقط قول هذا المؤلف عقب الحديث:

«فالنبي ﷺ توسل بالسائلين الأحياء والأموات».

لأننا نقول: هذا من تحريف الكلم، فإننا نقول: إنما توسل - لو صح الحديث -

بحق السائلين، وعرفت المعنى الصحيح، وبحق الممشى، وهو الإثابة من الله لعبده، وذلك أيضاً صفة من صفاته تعالى، فأين التوسل المبتدع، وهو التوسل بالذات؟!

وأنتهي هذا الرد السريع بتنبيه القراء الكرام إلى أمرين آخرين وردا في الرسالة المذكورة:

الأمر الأول: ذكر (ص ١٦) حديث الأعمى، وقد سبق بيان معناه، ثم أتبعه بذكر قصة عثمان بن حنيف مع الرجل صاحب الحاجة، وكيف أنه شكى إليه أنه يدخل على عثمان بن عفان، فلا يلتفت إليه! فأمره ابن حنيف أن يدعو بدعاء الأعمى . . . فدخل على عثمان بن عفان، ففضى له حاجته!

احتج المؤلف بهذه القصة على التوسل به ﷺ بعد وفاته.

وجوابنا من وجهين:

الأول: أنها قصة موقوفة، والصحابة الآخرون لم يتوسلوا مطلقاً به ﷺ بعد وفاته؛ لأنهم يعلمون أن التوسل به معناه التوسل بدعائه، وهذا غير ممكن كما سبق بيانه.

الآخر: أنها قصة لا تثبت عن ابن حنيف، وبيان ذلك في رسالتنا الخاصة «التوسل؛ أنواعه وأحكامه»، وقد سبقت الإشارة إليها.

ونحو ذلك: أنه ذكر (ص ٢٥) قصة مجيء بلال بن الحارث المزني الصحابي رضي الله عنه لما قُحِط الناس في عهد عمر إلى قبر النبي ﷺ، ومناداته إياه: يا رسول الله! استسق لأمتك، فإنهم قد هلكوا.

فهذه أيضاً قصة غير ثابتة، وأوهم المؤلف صحتها محرراً لكلام بعض الأئمة، مقلداً في ذلك بعض ذوي الأهواء قبله، وتفصيل ذلك في الرسالة المومىء إليها.

٢٦ - (الْحِدَّةُ تَعْتَرِي خِيَارَ أُمَّتِي).

ضعيف . أخرجه الطبراني (٣ / ١١٨ / ١ و ١٢٣ / ١) ، وابن عدي (١٦٣ / ١) ، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (٦ / ٤٤ / ٢) عن سلام الطويل عن الفضل ابن عطية عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال المخلص :

«قال البغوي : هذا حديث منكر ، وسلام الطويل ضعيف الحديث جداً» .

فأشار إلى أن الآفة من سلام هذا ، وهو الصواب ؛ خلافاً لما ذكره ابن الجوزي في «الواهيات» على ما نقله المناوي عنه في «الفيض» ، حيث قال :

«لا يصح ، وفيه آفات ، سلام الطويل متروك ، و [كذا] الفضل بن عطية ، والبلاء فيه منه» .

قلت : هو وإن كان ضعيفاً ؛ فإنه لم يتهم ، بخلاف سلام الطويل ؛ فقد اتهمه غير واحد بالكذب والوضع ، فالحمل فيه عليه أولى .

نعم ، لم يتفرد به ، بل تابعه محمد بن الفضل عن أبيه به .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٦١) ، والخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٧٣) ، إلا أن محمد بن الفضل هذا كذاب أيضاً ، فلا يُفرح بمتابعته ! كذبه ابن معين ، والفلاس وغيرهما .

وكان الحافظ السخاوي لم يطلع على هذه المتابعة ، فقد اقتصر في «المقاصد الحسنة» (رقم ٣٩٧) على إعلال الحديث بسلام الطويل ، وقال :

«وهو متروك» . وعزاه لأبي يعلى والطبراني .

وبالجملة ؛ فالحديث من هذا الوجه ضعيف جداً ، لكن له شاهد بإسناد خير من هذا ، رواه الحسن بن سفيان في «مسنده» ، وبشر بن مطر في «حديثه» (٣ / ٨٩ / ١) ، وابن منده في «معرفة الصحابة» (٢ / ٢٦٤ / ٢) ، وأبو نعيم في «أخبار

أصبهان» (٢ / ٧)، والخطيب في «الموضح» (٢ / ٥٠) عن دريد بن نافع عن أبي منصور الفارسي مرفوعاً به .

وهذا سند ضعيف، فإن أبا منصور هذا مختلف في صحبته، وقد قال البخاري :
«حديثه مرسل» .

والراوي عنه دريد؛ قال أبو حاتم :

«هو شيخ»؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (١ / ٢ / ٤٣٨) .

وقال ابن حبان في «الثقات» (٢ / ٨٢) :

«هو مستقيم الحديث» .

وقد اضطرب عليه فيه، فرواه من ذكرنا عنه هكذا، ورواه الخطيب من طريق أخرى عنه عن منصور مولى ابن عباس مرفوعاً . والله أعلم .

وقد روي الحديث بألفاظ وطرق أخرى لا تخلو من كذاب، أذكر ثلاثة منها :

٢٧ - (الحِدَّةُ تَعْتَرِي حَمَلَةَ الْقُرْآنِ ؛ لِعِزَّةِ الْقُرْآنِ فِي أَجْوَابِهِمْ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٥٢٩ - بيروت) (١) من طريق

وهب بن وهب بسنده عن معاذ بن جبل مرفوعاً به . وقال :

«وهب يضع الحديث» . وقال العقيلي (٤ / ٣٢٥ - دار الكتب) :

«أحاديثه كلها بواطيل» .

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» برواية ابن عدي عن معاذ، فقال المناوي :

«وفيه وهب بن وهب بن كثير؛ قال في الميزان: قال ابن معين: يكذب . وقال

أحمد: يضع . ثم سرد له أخباراً ختمها بهذا، ثم قال: وهذه أحاديث مكذوبة» .

ومنها :

(١) هذه الطبعة فيها أخطاء كثيرة عجيبة، مع ادعاء الناشر أنه قام على تحقيقها لجنة من

المختصين بإشراف الناشر! ومن هذه الأخطاء في هذا الحديث أنه وقع فيها (لقوة) مكان (لعزة)!

٢٨ - (الحِدَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي صَالِحِي أُمَّتِي وَأَبْرَارِهَا، ثُمَّ تَفِيءُ).

موضوع . رواه ابن بشران في «الأمالى» (٢٣ / ٦٩ / ٢) عن بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وبشر هذا كذاب ، والحديث ذكره السيوطي برواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس ، وقال شارحه المناوي :

«رواه الديلمي من حديث بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس . وبشر هذا قال الذهبي : قال الدارقطني : متروك» .

قلت : وزاد الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«وقال أبو حاتم : يكذب على الزبير . وقال ابن حبان : يروي بشر بن الحسين عن نسخة موضوعة شبيهاً بمئة وخمسين حديثاً» .

قلت : ومنها هذا الحديث كما نقله الذهبي في ترجمته ، لكن بلفظ :

«ليس أحد أحق بالحدة من حامل القرآن ؛ لعزة القرآن في جوفه» .

وبهذا اللفظ رواه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٤١) من طريق بشر ، وساق له أحاديث أخرى ، وقال :

«وله غير حديث من هذا النحو، مناكير كلها» .

وقد أورده السيوطي برواية أبي نصر السجزي في «الإبانة» ، والديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس .

وتعقبه المناوي هنا بما نقلناه عن الذهبي من تكذيب أبي حاتم لبشر هذا ، وزاد :

«وفي «اللسان» عن ابن حبان : لا ينظر في شيء رواه عن الزبير إلا على جهة

التعجب ، وكذبه الطيالسي» .

ومن الغرائب أن السيوطي أورد حديث معاذ وحديث أنس بلفظيه في «ذيل

الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٤) مستدركاً لهما على ابن الجوزي ، ثم أوردهما في

«الجامع الصغير» الذي نص في مقدمته أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع! وهذه كلها من رواية الكذابين! ونحوه في المناوي في «التيسير»؛ فإنه قال في حديث أنس:

«إسناده ضعيف»!

ومنها:

٢٩ - (خيارٌ أمّتي أحداؤهم، إذا غضبوا؛ رجعوا).

باطل. رواه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢١٧ - الظاهرية)، وتمام في «الفوائد» (٢٤٩ / ٢)، وابن شاذان في «فوائد ابن قانع وغيره» (١٦٣ / ٢)، والسلفي في «الطيوريات» (١٤٠ / ٢) من طريق عبدالله بن قنبر: حدثني أبي قنبر عن علي مرفوعاً. وقال العقيلي عقبه:

«عبدالله لا يتابع على حديثه من جهة تثبت».

قلت: وعبدالله هذا؛ قال الأزدي:

«تركوه». وساق له الذهبي في ترجمته هذا الحديث، وقال:

«خبر باطل». وأقره العسقلاني.

والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» بسند فيه يغنم بن سالم بن قنبر، وهو كذاب؛ كما قال الهيثمي (٨ / ٦٨)، والسخاوي (ص ١٨٧)، وعزاه للبيهقي أيضاً في «الشعب»، واقتصر الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ١٤٦) على تضعيف سند الحديث، وهو قصور، إلا أن يلاحظ أن الحديث الموضوع من أنواع الضعيف، فلا إشكال.

وخلاصة القول: إن هذه الأحاديث في الحدة كلها موضوعة إلا حديث دويد عن أبي منصور الفارسي الذي تقدم لفظه برقم (٢٦)؛ فضعيف لإرساله. والله أعلم.

ومن آثار هذه الأحاديث السيئة أنها توحى للمرء بأن يظل على حدته، وأن لا

يعالجها؛ لأنها من خلق المؤمن! وقد وقع هذا، فإني ناظرت شيخاً متخرجاً من الأزهر في مسألة لا أذكرها الآن، فاحتد في أثنائها، فأنكرت عليه حدته، فاحتج عليّ بهذا الحديث! فأخبرته بأنه ضعيف، فازداد حدة، وافتخر عليّ بشهادته الأزهرية، وطالبني بالشهادة التي تؤهلني لأن أنكر عليه! فقلت: قوله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا...» الحديث! رواه مسلم. وهو مخرج في «تخريج مشكلة الفقر» (٦٦)، و«صحيح أبي داود» (١٠٣٤)، وغيرهما.

٣٠ - (الْخَيْرُ فِيَّ وَفِي أُمَّتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

لا أصل له. قال في «المقاصد»:

«قال شيخنا - يعني: ابن حجر العسقلاني - : لا أعرفه».

وقال ابن حجر الهيثمي الفقيه في «الفتاوى الحديثية» (١٣٤):

«لم يرد هذا اللفظ».

قلت: ولذلك أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ١٢٢٠

بترقيمي)، ويعني عن هذا الحديث قوله ﷺ:

«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي

أمر الله وهم كذلك».

أخرجه مسلم، والبخاري بنحوه، وغيرهما عن جمع من الصحابة بألفاظ متقاربة،

وهو مخرج في «الصحيححة»، فانظر «صحيح الجامع» (٧١٦٤-٧١٧٣).

٣١ - (الدُّنْيَا خَطْوَةٌ رَجُلٍ مُؤْمِنٍ).

لا أصل له. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١ / ١٩٦):

«لا يعرف عن النبي ﷺ، ولا [عن] غيره من سلف الأمة، ولا أئمتها».

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعات» برقم (١١٨٧).

٣٢ - (الدُّنْيَا حَرَامٌ عَلَى أَهْلِ الْآخِرَةِ، وَالْآخِرَةُ حَرَامٌ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا، وَالدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ حَرَامٌ عَلَى أَهْلِ اللَّهِ).

موضوع. وهو من الأحاديث التي شوه بمثلها السيوطي «الجامع الصغير»، وعزاه للدلمي في «مسند الفردوس» عن ابن عباس. وقد تعقبه المناوي بقوله:
«وفيه جيلة بن سليمان؛ أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: قال ابن معين: ليس بثقة».

قلت: حريٌّ بمن روى هذا الخبر أن يكون غير ثقة، بل هو كذاب أشر، فإنه خير باطل لا يشك في ذلك مؤمن عاقل، إذ كيف يحرم رسول الله ﷺ على المؤمنين أهل الآخرة ما أباحه الله لهم من التمتع بالدنيا وطيباتها؛ كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾^(١)، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٢). ثم كيف يجوز أن يقال: إن رسول الله ﷺ حرم الدنيا والآخرة معاً على أهل الله تعالى، وما أهل الله إلا أهل القرآن؛ القائمين به، والعاملين بأحكامه، وما الآخرة إلا جنة أو نار، فتحریم النار على أهل الله مما أخبر به الله تعالى، كما أنه تعالى أوجب الجنة للمؤمنين به، فكيف يقول هذا الكذاب: إن رسول الله ﷺ حرم عليهم الآخرة، وفيها الجنة التي وعد المتقون، وفيها أعز شيء عليهم، وهي رؤية الله؛ كما قال سبحانه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(٣). وهل ذلك إلا في الآخرة؟ وقال ﷺ:
«إذا دخل أهل الجنة الجنة؛ يقول الله تعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة وتنجينا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم، ثم تلا هذه الآية: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾^(٤)». رواه مسلم وغيره.

(٣) القيامة: ٢٢ - ٢٣.

(١) البقرة: ٢٩.

(٤) يونس: ٢٦.

(٢) الأعراف: ٣٢.

والذي أراه أن واضح هذا الحديث هو رجل صوفي جاهل، أراد أن يثبت في المسلمين بعض عقائد المتصوفة الباطلة، التي منها تحريم ما أحل الله بدعوى تهذيب النفس، كأن ما جاء به الشارع الحكيم غير كاف في ذلك حتى جاء هؤلاء يستدركون على خالقهم سبحانه وتعالى! ومن شاء أن يطلع على ما أشرنا إليه من التحريم فليراجع كتاب «تلبيس إبليس» للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي، ير العجب العجائب. ثم وقفتُ على إسناد الديلمي في «مسنده» (٢ / ١٤٨) فرأيتُه قد أخرجه من طريق عبد الملك بن عبد الغفار: حدثنا جعفر بن محمد الأبهري: حدثنا أبو سعيد القاسم بن علقمة الأبهري: حدثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي: حدثنا محمد ابن حرب: حدثنا جبلة بن سليمان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. أقول: فإن لم تكن العلة من جبلة، أو عنعنة ابن جريج، فهي من أحد الثلاثة الذين دون الطوسي، فإنني لم أعرفهم. والله أعلم.

٣٣ - (الدُّنْيَا ضَرَّةٌ الْآخِرَةُ).

لا أصل له عن النبي ﷺ. كما في «الكشف» وغيره، وإنما يُروى من كلام عيسى عليه السلام نحوه.

٣٤ - (احذروا الدنيا؛ فإنها أسحرُّ من هاروتَ وماروتَ).

منكر لا أصل له. قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ١٧٧): «رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي في «الشعب» من طريقه من رواية أبي الدرداء الرهاوي مرسلًا، وقال البيهقي: إن بعضهم قال: عن أبي الدرداء عن رجل من الصحابة. قال الذهبي: لا يُدرى من أبو الدرداء؟ قال: وهذا منكر لا أصل له». قلت: وقد أقره الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٦ / ٣٧٥). ومن ظن أن أبا الدرداء هذا هو الصحابي فقد أخطأ، وعليه جرى فيما يظهر

السيوطي في «الجامع» وفي «الدر المنثور» (١ / ١٠٠)، حيث قال: «عن أبي الدرداء»، فأطلقه ولم يقيده، وتبعه في ذلك المناوي، حيث لم يتعقبه بشيء في «الفيض»، وإنما قال:

«ولم يرمز له بشيء، وهو ضعيف؛ لأن فيه هشام بن عمار (الأصل: كمال، وهو تحريف). قال الذهبي: قال أبو حاتم: صدوق، وقد تغير، وكان كلما لقن يتلقن. وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربع مئة حديث لا أصل لها».

وهذا الإعلال فيه نظر، فإن للحديث طريقين عن أبي الدرداء كما يستفاد من اللسان، فالعلة الحقيقية هي جهالة أبي الدرداء هذا.

ورواه ابن عساكر (٢ / ٣٣٣ / ٢) من قول أرطاة بن المنذر، فالظاهر أنه من الإسرائيليات.

(تنبيه): كنت قد خرجت الحديث مسلماً بما قاله الحافظ معزواً لابن أبي الدنيا والبيهقي، ثم طبع الكتابان والحمد لله، ووقفت على إسناده وقول البيهقي عقبه: إن فيه علة أخرى، وإنه ليس له طريق أخرى؛ خلافاً لقول الحافظ، فرأيت أنه لا بد لي من بيان ذلك، فأقول:

١ - أما العلة؛ فتبين بعد سوق السند، فقال ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٥٤ / ١٣٢) - ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧ / ٣٣٩ / ١٠٥٠٤) -: حدثني أبو حاتم الرازي: ثنا هشام بن عمار: ثنا صدقة - يعني: ابن خالد - عن عتبة بن أبي حكيم: ثنا أبو الدرداء الرهاوي . . .

وقال البيهقي: «وقال غيره: عن هشام بإسناده عن رجل من أصحاب النبي

ﷺ».

قلت: فالعلة عتبة هذا؛ فقد قال الحافظ: «صدوق يخطيء كثيراً».

٢ - وأما الطريق؛ فقد قال الذهبي في «الميزان»: «أبو الدرداء الرهاوي عن

رجل له صحبة بحديث: «اتقوا الدنيا. . .»؛ لا يُدرى مَنْ ذا؟ والخبر منكر لا أصل له.

فقال الحافظ عقبه: «أخرجه البيهقي في «الشعب» من روايته عن أبي الدرداء به، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى عن أبي الدرداء مرسلًا، وهو عند ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» من هذا الوجه».

قلت: إذا تأملت الإسناد المذكور من رواية ابن أبي الدنيا والبيهقي؛ علمت أنها ليست طريقاً أخرى، وإنما هي الأولى عن أبي الدرداء الرهاوي مرسلًا؛ فهو من أوهام الحافظ رحمه الله، ويؤكد ذلك قول البيهقي المتقدم: «وقال غيره: عن هشام. . . إلخ، ومن الواضح أنه يعني بضمير (غيره) أبا حاتم الرازي، فهذه طريق أخرى مع كونها معلقة، ولكنها عن هشام وليست عن أبي الدرداء كما وهم الحافظ، فالطريق عنه في الحقيقة واحدة، غاية ما في الأمر أن أبا حاتم الحافظ رواه عن هشام بإسناده الضعيف عنه مرسلًا، ورواه غيره - وهو مجهول - عنه به عن أبي الدرداء عن الصحابي، والمرسل هو الصحيح على ضعفه، فهذا ما لزم بيانه.

٣٥ - (مَنْ أَدَّنَ؛ فَلْيَقُمْ).

لا أصل له بهذا اللفظ. وإنما روي بلفظ: «من أذن فهو يقيم». رواه أبو داود، والترمذي، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٢٦٥ - ٢٦٦)، وابن عساكر (٩ / ٤٦٦ - ٤٦٧)، وغيرهم من طريق عبدالرحمن بن زياد الإفريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن حارث الصدائي مرفوعاً. وهذا سند ضعيف من أجل الإفريقي هذا. قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف في حفظه». وضعفه الترمذي، فقال عقب الحديث: «إنما نعرفه من حديث الإفريقي، وهو ضعيف عند أهل الحديث».

وضعف الحديث أيضاً البغوي في «شرح السنة» (٢ / ٣٠٢)، وارتضاه الإمام النووي في «المجموع» (٣ / ١٢١)، وأشار لتضعيفه البيهقي في «سننه الكبرى» (١ / ٤٠٠).

وأما قول ابن عساكر: «هذا حديث حسن»؛ فلعله يعني حسن المعنى. وقد ذهب إلى توثيق الإفريقي المذكور بعض الفضلاء المعاصرين، وبناء عليه ذهب إلى أن حديثه هذا صحيح! وذلك ذهول منه عن قاعدة: «الجرح مقدم على التعديل إذا تبين سبب الجرح»، وهو بين هنا، وهو سوء الحفظ. وقد أنكر عليه هذا الحديث وغيره سفيان الثوري.

وروي الحديث عن ابن عمر، ولكنه ضعيف أيضاً، رواه عبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (٨٨ / ٢)، وأبو أمية الطرسوسي في «مسند ابن عمر» (٢٠٢ / ١)، وابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٢٤)، والبيهقي، والطبراني (٣ / ٢٧ / ٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ١٥٠).

وضعفه البيهقي أيضاً، فقال:

«تفرد به سعيد بن راشد، وهو ضعيف».

وكذا قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٣ / ١٠)؛ قال:

«وضعف حديثه هذا أبو حاتم الرازي، وابن حبان في (الضعفاء)».

وعنه رواه شيخ الإسلام ابن تيمية في «أربعون حديثاً» (ص ٢٤).

قلت: ونص كلام أبي حاتم كما في «علل الحديث» لابنه، قال (رقم ٣٢٦):

«وقال أبي: هذا حديث منكر، وسعيد ضعيف الحديث، وقال مرة: متروك

الحديث».

وقد بسطت الكلام على ضعف هذا الحديث في كتابي «ضعيف سنن أبي داود»

(رقم ٨٣).

وأما قول العقيلي عقب حديث ابن عمر:

«وقد رُوي هذا المتن بغير هذا الإسناد من وجه صالح».

فإن أراد طريق الإفريقي، فهو غير مسلم؛ لما عرفت من ضعفه، والعقيلي نفسه أورده في «الضعفاء» (٢٣٢).

وإن أراد طريقاً ثالثاً فلم أعرفه.

ورواه ابن عدي (٢٩٥ / ١) من حديث ابن عباس، وفيه محمد بن الفضل بن عطية، وهو متهم بالكذب - كما تقدم -.

وقال ابن عدي:

«عامه حديثه لا يتابعه الثقات عليه».

ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه سبب لإثارة النزاع بين المصلين، كما وقع ذلك غير مرة، وذلك حين يتأخر المؤذن عن دخول المسجد لعذر، ويريد بعض الحاضرين أن يقيم الصلاة، فما يكون من أحدهم إلا أن يعترض عليه محتجاً بهذا الحديث، ولم يدر المسكين أنه حديث ضعيف لا يجوز نسبته إليه ﷺ، فضلاً عن أن يمنع به الناس من المبادرة إلى طاعة الله تعالى، ألا وهي إقامة الصلاة.

٣٦ - (حُبُّ الوطنِ من الإيمان).

موضوع. كما قال الصَّغاني (ص ٧) وغيره.

ومعناه غير مستقيم، إذ إن حب الوطن كحب النفس والمال ونحوه، كل ذلك غريزي في الإنسان، لا يمدح بحبه، ولا هو من لوازم الإيمان، ألا ترى أن الناس كلهم مشتركون في هذا الحب، لا فرق في ذلك بين مؤمنهم وكافرهم؟!!

٣٧ - (يأتي على الناس زمانٌ هم فيه ذئابٌ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذِئْبًا؛
أَكَلَتْهُ الذِّئَابُ).

ضعيف جداً. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٨٠) من طريق
الدارقطني بسنده إلى زياد بن أبي زياد الجصاص: حدثنا أنس بن مالك مرفوعاً.
وقال:

«قال الدارقطني: تفرد به زياد، وهو متروك».

وقال السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٥٦):

«قلت: قال في «الميزان»: هو مجمع على تضعيفه، وذكره ابن حبان في
«الثقات»، وقال: ربما يهم. والحديث أخرجه الطبراني في (الأوسط)». .
قلت: وبرواية الطبراني أورده الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٢٨٧ ، ٨ / ٨٩)،
وأعله بقوله:

«وفيه من لم أعرفهم».

٣٨ - (مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا؛ ظَهَرَتْ يَتَابِعُ الْحِكْمَةِ عَلَى
لِسَانِهِ).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥ / ١٨٩) من طريق محمد بن
إسماعيل: ثنا أبو خالد يزيد الواسطي: أنبأنا الحجاج عن مكحول عن أبي أيوب
الأنصاري مرفوعاً به. وقال أبو نعيم:

«كذا رواه يزيد الواسطي متصلًا، ورواه أبو معاوية عن الحجاج فأرسله».

قلت: ثم ساقه من طريق هناد بن السري: ثنا أبو معاوية عن حجاج عن
مكحول مرسلًا.

وكذلك رواه الحسين المروزي في «زوائد الزهد» (٢٠٤ / ١ من الكواكب / ٥٧٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٢٣١)، وهناد في «الزهد» (رقم ٦٧٨) من طريقه عن حجاج به.

فالحديث إذاً عن حجاج عن مكحول مرسل، ووصله لا يصح، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤٤) من طريق أبي نعيم الموصول، ثم قال: «لا يصح، يزيد بن أبي يزيد عبدالرحمن الواسطي كثير الخطأ، وحجاج مجروح، ومحمد بن إسماعيل مجهول، ولا يصح سماع مكحول لأبي أيوب». وتعبه السيوطي في «اللائيء المصنوعة» (٢ / ١٧٦) بقوله:

«قلت: اقتصر العراقي في «تخريج الإحياء» على تضعيف الحديث، وله طريق عن مكحول مرسل، ليس فيه محمد بن إسماعيل ولا يزيد».

قلت: ثم ذكره من طريق أبي نعيم وغيره عن حجاج عن مكحول مرسلًا، وسكت عليه، وهو ضعيف؛ لأن حجاجاً - وهو ابن أرملة - مدلس، وقد عنعنه، ثم هو مرسل، والحديث أورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعية» (ص ٧).

ثم وجدت له طريقاً آخر، رواه القضاعي (٣٠ / ١) عن عامر بن سيار قال: نا سوار بن مصعب عن ثابت عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً، وقال:

«كأنه يريد بذلك من يحضر العشاء الآخرة والفجر في جماعة، ومن حضرها أربعين يوماً يدرك التكبير الأولى كتب له براءتان».

لكن سوار هذا متروك؛ كما قال النسائي وغيره.

٣٩ - (مَنْ نَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَاخْتَلَسَ عَقْلُهُ؛ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ).

ضعيف. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء والمجروحين» (١ / ٢٨٣) من طريق خالد بن القاسم عن الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة

مرفوعاً. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٦٩)، وقال:

«لا يصح، خالد كذاب، والحديث لابن لهيعة، فأخذه خالد، ونسبه إلى

الليث».

قال السيوطي في «اللاآلىء» (٢ / ١٥٠):

«قال الحاكم وغيره: كان خالد يُدخِل على الليث من حديث ابن لهيعة».

ثم ذكره السيوطي من طريق ابن لهيعة، فمرة قال: عن عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جده مرفوعاً، ومرة قال عن ابن شهاب عن أنس مرفوعاً.

وابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه، وقد رواه على وجه ثالث؛ أخرجه ابن عدي

في «الكامل» (ق ٢١١ / ١)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٥٣) عنه عن عقيل عن

مكحول مرفوعاً مرسلاً، أخرجاه من طريق مروان، قال: قلت لليث بن سعد - ورأيته

نام بعد العصر في شهر رمضان -: يا أبا الحارث! ما لك تنام بعد العصر وقد حدثنا

ابن لهيعة...؟ فذكره. قال الليث: لا أدع ما ينفعني بحديث ابن لهيعة عن عقيل!

ثم رواه ابن عدي من طريق منصور بن عمار: حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن

شعيب عن أبيه عن جده.

قلت: ولقد أعجبتني جواب الليث هذا، فإنه يدل على فقه وعلم، ولا عجب،

فهو من أئمة المسلمين، والفقهاء المعروفين، وإني لأعلم أن كثيراً من المشايخ اليوم

يتمتعون من النوم بعد العصر، ولو كانوا بحاجة إليه، فإذا قيل له: الحديث فيه

ضعيف. أجابك على الفور: «يُعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال»!

فتأمل الفرق بين فقه السلف، وعلم الخلف!

والحديث رواه أبو يعلى، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (١٢ / ٢ - نسخة

السفرجلاني) عن عمرو بن حصين عن ابن علاثة عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة

عن عائشة مرفوعاً.

وعمر بن الحصين هذا كذاب؛ كما قال الخطيب وغيره، وهو راوي حديث
العدس، وهو:

٤٠ - (عليكم بالقرع؛ فإنه يزيد في الدماغ، وعبدكم
بالعدس؛ فإنه قدس على لسان سبعين نبياً).

موضوع. رواه الطبراني في «الكبير» (٢٢ / ٦٢ - رقم ١٥٢) من طريق عمرو
المذكور آنفاً عن ابن علاثة عن ثور عن مكحول عن وائلة.
وقال السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٥١) بعد أن ساقه من هذا الوجه:
«وعمر وشيخه متروكان».

قلت: ومع هذا فقد أورده في «الجامع الصغير»!

قال الزركشي في «اللآلئ المتثورة في الأحاديث المشهورة» (رقم ١٤٣ -
نسختي):

«وجدت بخط ابن الصلاح أنه حديث باطل... سئل عنه ابن المبارك؟
فقال: ولا على لسان نبي واحد! إنه لمؤذ ينفخ!».

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥) من عدة طرق،
وحكم عليه بالوضع. قال المناوي:
«ودندن عليه المؤلف ولم يأت بطائل».

وكذلك أورد حديث العدس هذا الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص
٩)، وكذا ابن القيم، فقال في «المنار» (ص ٢٠):

«ويشبه أن يكون هذا الحديث من وضع الذين اختاروه على المن والسلوى
وأشباههم!».

وأقره علي القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٧).

وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٧ / ٢٣):

«حديث مكذوب مختلق باتفاق أهل العلم، ولكن العدس هو مما اشتهاه

اليهود، وقال الله لهم: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾^(١).

ومن أحاديث عمرو بن الحصين هذا الكذاب:

٤١ - (مَنْ أَصَابَ مَالاً مِنْ نَهَاوَشٍ؛ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَاوَشٍ).

لا يصح. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٣٧ / ٢)، والرامهرمزي في

«الأمثال» (ص ١٦٠) عن عمرو بن الحصين قال: نا محمد بن عبد الله بن علانة قال: نا أبو سلمة الحمصي مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ساقط، عمرو هذا كذاب كما سبق مراراً، وقال السخاوي

في «المقاصد» (رقم ١٠٦١):

«عمرو متروك، وأبو سلمة؛ واسمه سليمان بن سلم، وهو كاتب يحيى بن جابر

قاضي حمص، لا صحبة له، فهو مع ضعفه مرسل، وقد عزاه الديلمي ليحيى بن جابر هذا، وهو أيضاً ليس بصحابي».

وقال التقي السبكي في «الفتاوى» (٢ / ٣٦٩): «إنه لا يصح»، وله كلام طويل

في نقضه! وقد ذكر العسكري في «التصحيفات» (١ / ٢٢٩) عن أبي عبيد أنه غير محفوظ.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» لابن النجار عن أبي سلمة الحمصي.

وتعقبه المناوي بأن أبا سلمة هذا تابعي مجهول. قاله في «التقريب» كأصله، وبأن عمراً متروكاً.

(١) البقرة: ٦١.

(نهائوش) بالنون؛ من نهش الجثة، جمع (نهواش)، أو (هواش)؛ من (الهوش) الجمع: وهو كل مال أصيب من غير حله، و(الهواش): ما جمع من مال حرام.

(نهأبر) بنون أوله، أي: مهالك، وأمور مبددة، جمع (نهبر)، وأصل النهابر مواضع الرمل إذا وقعت بها رجل بعير لا تكاد تخلص. والمراد أن من أخذ شيئاً من غير حله، كنهب، أذهب الله في غير حله. كذا في «فيض القدير».

٤٢ - (الأنبياء قادة، والفقهاء سادة، ومجالسهم زيادة).

موضوع. أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص ٣٢٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٣ / ١) من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

وهذا سند ضعيف جداً، الحارث هو ابن عبد الله الهمداني الأعور، وقد ضعفه الجمهور.

وقال ابن المديني:

«كذاب».

وقال شعبة:

«لم يسمع أبو إسحاق منه إلا أربعة أحاديث».

وفي «الكشف» (١ / ٢٠٥):

«قال القاري: هو موضوع كما في (الخلاصة)».

وأورده السيوطي في «الجامع» من رواية القضاعي، وبيض له المناوي! ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

٤٣ - شَهْرُ رَمَضَانَ مَعْلُقٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، وَلَا يُرْفَعُ إِلَى اللَّهِ ؛ إِلَّا بِزَكَاةِ الْفِطْرِ .

ضعيف . عزاه في «الجامع الصغير» لابن شاهين في «ترغيبه»، والضياء عن جرير، ورمز له بالضعف .

وبين سببه المناوي في «شرحه»، فقال :

«أورده ابن الجوزي في «الواحيات»، وقال : لا يصح ، فيه محمد بن عبيد البصري ، مجهول» .

قلت : وتمام كلام ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٢٤) :

«لا يتابع عليه» .

وأقره الحافظ عليه في «اللسان» .

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٠٠) :

«رواه أبو حفص بن شاهين في «فضائل رمضان»، وقال : حديث غريب جيد الإسناد» .

ففيه نظر من وجهين :

الأول : ثبوت هذا النص في كتاب ابن شاهين المذكور، فإني قد راجعت «فضائل رمضان» له في نسخة خطية جيدة في المكتبة الظاهرية بدمشق^(١)، فلم أجد الحديث فيه مطلقاً، ثم إنني لم أراه تكلم على حديث واحد مما أورده فيه بتصحيح أو تضعيف .

ثم رأيت الحديث رواه أحمد بن عيسى المقدسي في «فضائل جرير» (٢ / ٢٤

(١) مجموع (٢٠) ورقة (١٩٥ - ٢٠٣) .

(٢ / من هذا الوجه، وقال :

«رواه أبو حفص بن شاهين، وقال : حديث غريب جيد الإسناد . قال : ومعناه لا يرفع إلى الله عز وجل بغفران مما جني فيه إلا بزكاة الفطر»!

فلعل ابن شاهين ذكر ذلك في غير «فضائل رمضان»، أو في نسخة أخرى منه، فيها زيادات على التي وقفت عليها .

الأخر: على افتراض ثبوت النص المذكور عن ابن شاهين، فهو تساهل منه، وإلا فأنتى للحديث الجودة، مع جهالة راويه، وقد تفرد به؛ كما قال ابن الجوزي، وتبعه الحافظ ابن حجر العسقلاني كما سبق؟!!

وروي من حديث أنس؛ أخرجه الخطيب (٩ / ١٢١)، وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٨٢٣)، وابن عساكر (١٢ / ٢٣٩ / ٢) عن بقية بن الوليد: حدثني عبدالرحمن بن عثمان بن عمر عنه مرفوعاً .

قلت: وعبدالرحمن هذا لم أعرفه، والظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين، وزعم ابن الجوزي أنه البكراوي الذي قال أحمد فيه: «طرح الناس حديثه» مردود، فإن هذا متأخر الوفاة، مات سنة (١٩٥هـ)، فهو من طبقة بقية!

ثم إن الحديث لو صح لكان ظاهر الدلالة على أن قبول صوم رمضان متوقف على إخراج صدقة الفطر، فمن لم يخرجها لم يُقبل صومه، ولا أعلم أحداً من أهل العلم يقول به، والتأويل الذي نقلته آنفاً عن المقدسي بعيد جداً عن ظاهر الحديث، على أن التأويل فرع التصحيح، والحديث ليس بصحيح .

أقول هذا، وأنا أعلم أن بعض المفتين ينشر هذا الحديث على الناس كلما أتى شهر رمضان، وذلك من التساهل الذي كنا نطمع في أن يحذروا الناس منه، فضلاً عن أن يقعوا فيه هم أنفسهم!

٤٤ - (مَنْ أَحَدَّثَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ؛ فَقَدْ جَفَانِي، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُصَلِّ؛ فَقَدْ جَفَانِي، وَمَنْ صَلَّى وَلَمْ يَدْعُنِي؛ فَقَدْ جَفَانِي، وَمَنْ دَعَانِي فَلَمْ أُجِبْهُ؛ فَقَدْ جَفَيْتُهُ، وَلَسْتُ بِرَبِّ جَافٍ).

موضوع. قاله الصغاني (٦)، وغيره.

ومما يدل على وضعه أن الوضوء بعد الحدث، والصلاة بعد الوضوء؛ إنما ذلك من المستحبات، والحديث يفيد أنهما من الواجبات؛ لقوله: «فقد جفاني»، وهذا لا يقال في الأمور المستحبة كما لا يخفى.

ومثله:

٤٥ - (مَنْ حَجَّ الْبَيْتَ، وَلَمْ يَزُرْنِي؛ فَقَدْ جَفَانِي).

موضوع. قاله الحافظ الذهبي في «الميزان» (٣ / ٢٣٧)، وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٦)، وكذا الزركشي، والشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ٤٢).

قلت: وآفته محمد بن محمد بن النعمان بن شبل أو جده قال: حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي (٧ / ٢٤٨٠)، وابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ٧٣)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢١٧)، وقالوا:

«يأتي عن الثقات بالطامات، وعن الأثبات بالمقلوبات». قال ابن الجوزي عقبه: «قال الدارقطني: الطعن فيه من محمد بن محمد بن النعمان».

ومما يدل على وضعه أن جفاء النبي ﷺ من الكبائر؛ إن لم يكن كفراً، وعليه فمن ترك زيارته ﷺ يكون مرتكباً لذنوب كبير، وذلك يستلزم أن الزيارة واجبة كالحج، وهذا مما لا يقوله مسلم، ذلك لأن زيارته ﷺ وإن كانت من القربات، فإنها لا تتجاوز عند العلماء حدود المستحبات، فكيف يكون تاركها مجافياً للنبي ﷺ ومعرضاً عنه؟!

٤٦ - (مَنْ زَارَنِي وَزَارَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ).

موضوع . قال الزركشي في «اللائيء المثنوءة» (رقم ١٥٦ - نسختي):

«قال بعض الحفاظ: هو موضوع، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث . وكذا قال النووي: هو موضوع لا أصل له» .

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ١١٩)، وقال:

«قال ابن تيمية والنووي: إنه موضوع لا أصل له» .

وأقره الشوكاني (ص ٤٢) .

٤٧ - (مَنْ حَجَّ، فَزَارَ قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي؛ كَانَ كَمَنْ زَارَنِي فِي

حياتي).

٧ موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ٢٠٣ / ٢)، وفي «الأوسط» (١ / ١٢٦ / ٢) من زوائد المعجمين الصغير والأوسط)، وابن عدي في «الكامل»، والدارقطني في «سننه» (ص ٢٧٩)، والبيهقي (٥ / ٢٤٦)، والسلفي في «الثاني عشر من المشيخة البغدادية» (٥٤ / ٢)؛ كلهم من طريق حفص بن سليمان أبي عمر عن الليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عبدالله بن عمر مرفوعاً به . وزاد ابن عدي:

«وصحبي» .

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وفيه علتان:

الأولى: ضعف ليث بن أبي سليم؛ فإنه كان قد اختلط كما تقدم بيانه في

الحديث (٢) .

الأخرى: أن حفص بن سليمان هذا - وهو القارىء، ويقال له: الغاضري -

ضعيف جداً كما أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله في «التقريب»:

«متروك الحديث».

وذلك لأنه قد قال فيه ابن معين:

«كان كذاباً؛ كما في «كامل» ابن عدي.

وقال ابن خراش:

«كذاب، يضع الحديث».

وقد تفرد بهذا الحديث كما قال الطبراني وابن عدي والبيهقي، وقال:

«وهو ضعيف».

وقال ابن عدي بعد أن ساق الحديث في أحاديث أخرى له:

«وعامة حديثه غير محفوظ».

ومما سبق تعلم أن قول ابن حجر الهيثمي في «الجوهر المنظم» (ص ٧):

«إن ابن عدي رواه بسند يحتاج به».

مما لا يلتفت إليه، فلا يغتر به أحد كما فعل الشيخ محمد أمين الكردي في

«تنوير القلوب في معاملة علام الغيوب»، حيث نقل (ص ٢٤٥) ذلك عنه مرتضياً له!

فوجب التنبيه عليه.

ثم وقفت على متابع لحفص بن سليمان، فقال الطبراني في «الأوسط» (١ /

١٢٦ / ٢ - من زوائد المعجمين): حدثنا أحمد بن رشدين: ثنا علي بن الحسن بن

هارون الأنصاري: حدثني الليث ابن بنت الليث بن أبي سليم: حدثني عائشة بنت

يونس امرأة الليث بن أبي سليم عن ليث بن أبي سليم به. وقال:

«لا يروى عن الليث إلا بهذا الإسناد، تفرد به علي».

قلت: ولم أجد له ترجمة، ومثله الليث ابن بنت أبي الليث، وامرأته عائشة لم

أجد من ذكرها، وبها أعل الهيتمي الحديث في «المجمع» (٤ / ٢)، فقال:
«لم أجد من ترجمها».

وهذا إعلال قاصر لما علمت من حال من دونها.

ثم إن شيخ الطبراني فيه أحمد بن رشدين؛ قال ابن عدي:
«كذبوه، وأنكرت عليه أشياء».

وذكر له الذهبي أحاديث من أباطيله!

ومن طريقه رواه الطبراني في «الكبير» أيضاً.

وإذا عرفت حال هذا الإسناد؛ تبين لك أن المتابعة المذكورة لا يعتد بها ألبتة،
فلا تغتر بإيراد السبكي إياها في «شفاء السقام» (ص ٢٠)؛ دون أن يتكلم عليها، ولا
على الطريق إليها! وقد قال المحقق العلامة محمد بن عبد الهادي في الرد عليه في
«الصارم المنكي» (ص ٦٣):

«ليس هذا الإسناد بشيء يعتمد عليه، ولا هو مما يرجع إليه، بل هو إسناد مظلم
ضعيف جداً؛ لأنه مشتمل على ضعيف لا يجوز الاحتجاج به (وهو ليث بن أبي
سليم)، ومجهول لم يعرف من حاله ما يوجب قبول خبره، وابن رشدين شيخ الطبراني
قد تكلموا فيه، وعلي بن حسن الأنصاري ليس هو ممن يحتج بحديثه، والليث ابن
بنت الليث بن أبي سليم وجدته عائشة مجهولان؛ لم يشتهر من حالهما عند أهل العلم
ما يوجب قبول روايتهما، ولا يعرف لهما ذكر في غير هذا الحديث».

قال:

«والحاصل أن هذا المتابع الذي ذكره المعترض (السبكي) من رواية الطبراني،
لا يرتفع به الحديث عن درجة الضعف والسقوط، ولا ينهض إلى رتبة تقتضي الاعتبار
والاستشهاد؛ لظلمة إسناده، وجهالة رواته، وضعف بعضهم واختلاطه، ولو كان
الإسناد صحيحاً إلى ليث بن أبي سليم لكان فيه ما فيه، فكيف والطريق إليه ظلمات

بعضها فوق بعض؟!». .

واعلم أنه قد جاءت أحاديث أخرى في زيارة قبره ﷺ، وقد ساقها كلها السبكي في «الشفاء»، وكلها واهية، وبعضها أوهى من بعض، وهذا أجودها كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الآتي ذكره، وقد تولى بيان ذلك الحافظ ابن عبد الهادي في الكتاب المشار إليه آنفاً بتفصيل وتحقيق لا تراه عند غيره، فليرجع إليه من شاء^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة» (ص ٥٧):

«وأحاديث زيارة قبره ﷺ كلها ضعيفة، لا يعتمد على شيء منها في الدين، ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئاً منها، وإنما يروونها من يروي الضعاف، كالدارقطني، والبزار، وغيرهما».

ثم ذكر هذا الحديث، ثم قال:

«فإن هذا كذبه ظاهرٌ، مخالف لدين المسلمين، فإن من زاره في حياته، وكان مؤمناً به؛ كان من أصحابه، لا سيما إن كان من المهاجرين إليه، المجاهدين معه، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال:

«لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحدٍ ذهباً؛ ما بلغ مدّاً أحدهم ولا نصيفه». خرجاه في الصحيحين.

والواحد من بعد الصحابة لا يكون مثل الصحابة بأعمال مأمور بها واجبة كالحج، والجهاد، والصلوات الخمس، والصلاة عليه ﷺ، فكيف بعمل ليس بواجب باتفاق المسلمين (يعني زيارة قبره ﷺ)، بل ولا شرع السفر إليه، بل هو منهي عنه، وأما السفر إلى مسجده للصلاة فيه، فهو مستحب».

(تنبيه): يظن كثير من الناس أن شيخ الإسلام ابن تيمية ومن نحى نحوه من

(١) ثم خرجنا بعضها في كتابنا «إرواء الغليل» برقم (١١٢٨).

السلفيين يمنع من زيارة قبره ﷺ، وهذا كذب وافتراء، وليست هذه أول فرية على ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وعليهم، وكل من له اطلاع على كتب ابن تيمية يعلم أنه يقول بمشروعية زيارة قبره ﷺ واستحبابها إذا لم يقترن بها شيء من المخالفات والبدع، مثل شد الرحل، والسفر إليها، لعموم قوله ﷺ:

«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد».

والمستثنى منه في هذا الحديث ليس هو المساجد فقط - كما يظن كثيرون - بل هو كل مكان يُقصد للتقرب إلى الله فيه، سواء كان مسجداً، أو قبراً، أو غير ذلك، بدليل ما رواه أبو هريرة قال (في حديث له):

فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري، فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور. فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت! سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد...» الحديث.

أخرجه أحمد وغيره بسند صحيح، وهو مخرَج في «أحكام الجنائز» (ص

٢٢٦).

فهذا دليل صريح على أن الصحابة فهموا الحديث على عمومه، ويؤيده أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لزيارة قبر ما، فهم سلف ابن تيمية في هذه المسألة، فمن طعن فيه، فإنما يطعن في السلف الصالح رضي الله عنهم، ورحم الله من قال:

وكل خيرٍ في أتباعٍ من سلفٍ . . . وكلُّ شرٍّ في ابتداعٍ من خلفٍ

٤٨ - (الولدُ سرُّ أبيه).

لا أصل له. قاله السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٧٠٦)، والسيوطي في «الدرر» (ص ١٧٠)؛ تبعاً للزرکشي في «التذكرة» (ص ٢١١)، وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٤).

ومعناه ليس مضطرباً، ففي الأنبياء مَنْ كان أبوه مشركاً عاصياً؛ مثل آزر والد إبراهيم عليه السلام، وفيهم من كان ابنه مشركاً؛ مثل ابن نوح عليه السلام.

٤٩ - (مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِيهِ أَوْ أَحَدِهِمَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ؛ غُفِرَ لَهُ، وَكُتِبَ

براً).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٩٩)، وفي «الأوسط» (١ / ٨٤ / ١ - من زوائد المعجمين)، وعنه الأصبهاني في «الترغيب» (٢٢٨ / ٢) من طريق محمد بن النعمان بن عبدالرحمن عن يحيى بن العلاء البجلي عن عبدالكريم أبي أمية عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال:

«لا يُروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو موضوع. محمد بن النعمان هذا؛ قال في «الميزان»، وتبعه في

«اللسان»:

«مجهول، قاله العقيلي، ويحيى متروك».

قلت: ويحيى هذا مجمع على ضعفه، وقد كذبه وكيع، وكذا أحمد، فقال:

«كذاب يضع الحديث».

وقال ابن عدي:

«والضعف على رواياته بيّن، وأحاديثه موضوعات».

وشيخه عبدالكريم أبي أمية هو ابن أبي المخارق، ضعيف أيضاً، ولكنه لم يتهم، ولذلك لم يصب الحافظ الهيثمي حين أعل الحديث به فقط، فقال (٣ /

:٦٠)

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الصغير»، وفيه عبدالكريم أبو أمية، وهو

ضعيف».

وأما شيخه العراقي ، فقد أعله في «تخريج الإحياء» (٤ / ٤١٨) بما نقلته آنفاً عن «الميزان» ، فأصاب ، وكذلك أخطأ السيوطي في «اللاآلىء» (٢ / ٢٣٤) ، حيث قال :

«عبدالكريم ضعيف ، ويحيى بن العلاء ومحمد بن النعمان مجهولان» .

فإن يحيى بن العلاء ليس بالمجهول ، بل هو معروف ، ولكن بالكذب !

ثم إن للحديث علة أخرى ، وهي الاضطراب ، فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «القبور» ، ومن طريقه عبدالغني المقدسي في «السنن» (٩٢ / ٢) عن محمد ابن النعمان ، يرفع الحديث إلى النبي ﷺ . وهذا معضل .

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٠٩) :

«سألت أبي عن حديث رواه أبو موسى محمد [بن] المثنى عن محمد بن النعمان أبي النعمان الباهلي عن يحيى بن العلاء عن عمه خالد بن عامر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في الرجل يعق والديه أو أحدهما ، فيموتان ، فيأتي قبره كل ليلة؟ قال أبي : هذا إسناد مضطرب ، ومتن الحديث منكر جداً ، كأنه موضوع» .

٥٠ - (مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ كُلِّ جُمُعَةٍ ، فَقَرَأَ عِنْدَهُمَا أَوْ عِنْدَهُ [يَس] ؛ غُفِرَ لَهُ بَعْدَ كُلِّ آيَةٍ أَوْ حَرْفٍ) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢٨٦ / ١) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥) ، وعبدالغني المقدسي في «السنن» (٩١ / ٢) من طريق أبي مسعود يزيد بن خالد : ثنا عمرو بن زياد : ثنا يحيى بن سليم الطائفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن أبي بكر الصديق مرفوعاً .

وكتب بعض المحدثين - وأظنه ابن المحب أو الذهبي - على هامش نسخة «سنن المقدسي» :

« هذا حديث غير ثابت ».

وقال ابن عدي :

« باطل ، ليس له أصل بهذا الإسناد ».

ذكره في ترجمة عمرو بن زياد هذا ، وهو أبو الحسن الثوباني ، مع أحاديث

أخرى له ، قال في أحدها :

« موضوع ».

ثم قال :

« ولعمرو بن زياد غير هذا من الحديث ، منها سرقة يسرقها من الثقات ، ومنها

موضوعات ، وكان هو يتهم بوضعها ».

وقال الدارقطني :

« يضع الحديث ».

ولهذا أورد الحديث ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢٣٩) من رواية ابن

عدي ، فأصاب . وتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٤٤٠) بقوله :

« قلت : له شاهد ».

ثم ساق سند الحديث الذي قبله ! وقد علمت أنه حديث موضوع أيضاً ! ولوقيل

بأنه ضعيف فقط ؛ فلا يصلح شاهداً لهذا ؛ لوجهين :

الأول : أنه مغاير له في المعنى ، ولا يلتقي معه إلا في مطلق الزيارة .

الأخر : ما ذكره المناوي في شرحه على « الجامع الصغير » ، فإنه قال بعد أن نقل

كلام ابن عدي المتقدم :

« ومن ثم أتجه حكم ابن الجوزي عليه بالوضع . وتعقبه المصنف بأن له شاهداً

وأشار إلى الحديث المتقدم) ، وذلك غير صواب ؛ لتصريحهم - حتى هو - بأن

الشواهد لا أثر لها في الموضوع، بل في الضعيف ونحوه».

والحديث يدل على استحباب قراءة القرآن عند القبور، وليس في السنة الصحيحة ما يشهد لذلك، بل هي تدل على أن المشروع عند زيارة القبور إنما هو السلام عليهم، وتذكر الآخرة فقط، وعلى ذلك جرى عمل السلف الصالح رضي الله عنهم، فقراءة القرآن عندها بدعة مكروهة؛ كما صرح به جماعة من العلماء المتقدمين، منهم أبو حنيفة، ومالك، وأحمد في رواية؛ كما في «شرح الإحياء» للزيدي (٢ / ٢٨٥)؛ قال:

«لأنه لم ترد به سنة، وقال محمد بن الحسن وأحمد في رواية: لا تكره؛ لما روي عن ابن عمر أنه أوصى أن يُقرأ على قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها».

قلت: هذا الأثر عن ابن عمر لا يصح سنده إليه، ولو صح؛ فلا يدل إلا على القراءة عند الدفن، لا مطلقاً؛ كما هو ظاهر.
فعليك أيها المسلم بالسنة، وإياك والبدعة، وإن رآها الناس حسنة، فإن «كل بدعة ضلالة»؛ كما قال ﷺ.

٥١ - (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ الْفَقِيرَ الْمُتَعَفِّفَ أَبَا الْعِيَالِ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥٢٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٦١) من طريق حماد بن عيسى: ثنا موسى بن عبيدة: أخبرني القاسم بن مهران عن عمران بن حصين مرفوعاً. وقال العقيلي في ترجمة القاسم:
«لا يثبت سماعه من عمران بن حصين، رواه عنه موسى بن عبيدة، وهو متروك».

وأقره البوصيري في «الزوائد» (٢٥٣ / ٢)، وقال:

«هذا إسناد ضعيف» .

قلت : فللحديث علتان تبيّنتا في كلام العقيلي ، وهما : الانقطاع ، وضعف ابن

عبدة .

وله علة ثالثة : وهي جهالة ابن مهران هذا . قال الحافظ في «التقريب» :

«مجهول» .

وعلة رابعة : وهي حماد بن عيسى ، وهو الواسطي . قال الحافظ :

«ضعيف» .

ولذلك قال العراقي :

«سنده ضعيف» ؛ كما نقله المناوي ، وضعفه السخاوي أيضاً في «المقاصد»

(رقم ٢٤٦) .

قلت : وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى ، ولكنه لا يزداد بها إلا ضعفاً ؛ لأنه

من رواية محمد بن الفضل عن زيد العمي عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين

به دون قوله : «أبا العيال» .

أخرجه ابن عدي (٢٩٥ / ١) ، وأبو نعيم (٢ / ٢٨٢) ، وقال :

«غريب من حديث محمد بن سيرين ، لم نكتبه إلا من حديث زيد ومحمد بن

الفضل بن عطية» .

قلت : وفي هذا السند ثلاث علل أيضاً :

الأولى : الانقطاع بين عمران وابن سيرين ، فإنه لم يسمع منه كما قال

الدارقطني ؛ خلافاً لما رواه عبدالله بن أحمد عن أبيه .

الثانية : زيد العمي ، وهو ابن الحواري ؛ ضعيف .

الثالثة : محمد بن الفضل بن عطية ، وهو كذاب ؛ كما قال الفلاس وغيره .

٥٢ - (إِذَا اسْتَضَعَبْتُ عَلَى أَحَدِكُمْ دَابَّتُهُ، أَوْ سَاءَ خُلُقُ زَوْجَتِهِ،
أَوْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؛ فَلْيُؤَذِّنْ فِي أُذُنِهِ).

ضعيف. أورده الغزالي (٢ / ١٩٥) جازماً بنسبته إليه ﷺ! وقال مخرجه الحافظ
العراقي:

«رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث الحسين بن علي بن
أبي طالب بسند ضعيف نحوه».

قلت: ولفظه كما في «الفردوس» (٣ / ٥٥٨):
«من ساء خلقه من إنسان أو دابة؛ فأذنوا في أذنيه».

٥٣ - (عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ).

لا أصل له. كذا قال في «المقاصد»، وذكره الصغاني في «الأحاديث
الموضوعة» (ص٧)، وأورده الغزالي (٣/٦٧) مرفوعاً إليه ﷺ! وقال مخرجه العراقي:
«قال ابن طاهر في «كتاب التذكرة» (رقم ٥١١): تداوله العامة، ولم أقف له
على أصل يرجع إليه من رواية صحيحة ولا سقيمة، حتى رأيت حديثاً لمحمد بن
عبدالرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ».
قلت: ثم ذكر الحديث الآتي:

٥٤ - (إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَاخْتَلَفَتِ الْأَهْوَاءُ؛ فَعَلَيْكُمْ بِدِينِ
أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَالنِّسَاءِ).

موضوع. قال ابن طاهر:

«وابن البيلماني (يعني الذي في سنده) له عن أبيه عن ابن عمر نسخة كان يتهم
بوضعها».

قال الحافظ العراقي :

«وهذا اللفظ من هذا الوجه رواه ابن حبان في «الضعفاء» في ترجمة ابن

البيلماني».

قلت : من طريق ابن حبان أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٧١) ،

ومنه تبين أن فيه علة أخرى ؛ لأن راويه عن ابن عبدالرحمن البيلماني محمد بن

الحارث الحارثي ، وهو ضعيفٌ ، وفي ترجمته أورد الحديث ابن عدي (٢٩٧ / ٢) ،

وقال :

«وعامة ما يرويه غير محفوظ» .

ثم قال ابن الجوزي :

«لا يصح ؛ محمد بن الحارث ليس بشيء ، وشيخه كذلك حدث عن أبيه

بنسخة موضوعة ، وإنما يُعرف هذا من قول عمر بن عبدالعزيز» .

وأقره السيوطي في «اللائل المصنوعة» (١ / ١٣١) ، وزاد عليه ، فقال :

«قلت : محمد بن الحارث من رجال ابن ماجه ، وقال في «الميزان» : هذا

الحديث من عجائبه» .

قلت : الحمل فيه على ابن البيلماني أولى من الحمل فيه على ابن الحارث ،

فإن هذا قد وثقه بعضهم ، بخلاف ابن البيلماني ، فإنه متفق على توهينه ، وقد أشار

إلى ما ذهبت إليه بعض الأئمة ، فقال الأجري :

«سألت أبا داود عن ابن الحارث ، فقال : بلغني عن بندار قال : ما في قلبي منه

شيء ، البلية من ابن البيلماني» .

وقال البزار :

«مشهور ، ليس به بأس ، وإنما تأتي هذه الأحاديث من ابن البيلماني» .

فثبت أن آفة الحديث من ابن البيلماني . وبه أعله الحافظ ابن طاهر كما تقدم ،
وكذا السخاوي في «المقاصد» .

وقال الشيخ علي القاري :

«حديث موضوع» .

ثم ؛ أليس من العجائب أن يورد السيوطي هذا الحديث في «الجامع الصغير»
مع تعهده في مقدمته «أن يصونه مما تفرّد به كذّاب أو وضّاع» ، مع أن الحديث فيه ذاك
الكذاب ابن البيلماني ، ومع إقراره ابن الجوزي على حكمه عليه بالوضع؟!
وقد أقرهما على ذلك ابن عراق أيضاً في «تنزيه الشريعة» (١٣٦ / ١) ، فإنه
أورده في «الفصل الأول» الذي يورد فيه ما حكم ابن الجوزي بوضعه ، ولم يخالف
فيه كما نص عليه في المقدمة .

٥٥ - (سرعة المشي تذهبُ بهاء المؤمن) .

منكر جداً . وقد روي من حديث أبي هريرة وابن عمر وأنس وابن عباس .

١ - أما حديث أبي هريرة ؛ فقد رُوي من ثلاث طرق عن أبي سعيد المقبري

عنه .

الأولى : عن محمد بن يعقوب الفرجي قال : نبأنا محمد بن عبد الملك بن

قريب الأصمعي قال : نبأنا أبي عن أبي معشر عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة .

أخرجه أبو سعد الماليني في «الأربعين في شيوخ الصوفية» (٥ / ١) ، وأبو نعيم

في «الحلية» (١٠ / ٢٩٠) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١ / ٤١٧) ، ومن طريقه

ابن الجوزي في «الواحيات» (١١٧٨) ، وقال :

«لم أسمع لمحمد بن الأصمعي ذكراً إلا في هذا الحديث» .

قال الذهبي في ترجمته :

«وهو حديث منكر جداً». ثم ساقه بهذا السند، ثم قال:

«هذا غير صحيح». وأقره الحافظ في «اللسان».

قلت: ولهذا الإسناد ثلاث علل:

أ - ابن الأصمعي هذا، وهو مجهول كما يشير إليه كلام الخطيب السابق.

ب - الراوي عنه محمد بن يعقوب الفرجي، لم أجد له ترجمة، إلا أن الماليني أوردته في «شيوخ الصوفية»، ولم يذكر فيه تعديلاً ولا جرحاً، وكذلك فعل الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ٣٨٨)؛ إلا أنه قال:

«وكان يحفظ الحديث».

ولعله هو الآفة.

ج - أبو معشر، واسمه نجيع بن عبدالرحمن السندي؛ ضعيف اتفاقاً، وضعفه يحيى بن سعيد جداً، وكذا البخاري، حيث قال:

«منكر الحديث».

الطريق الثانية: قال عبدالله بن سالم: حدثنا عمّار بن مطر الرهاوي - وكان حافظاً للحديث - : حدثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ٧٢ - بيروت)، وعنه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢ / ٢١٩)، وقال:

«لا يصح».

وذكره الذهبي في ترجمة عمّار هذا، وقال:

«هالك، وثقه بعضهم، ومنهم من وصفه بالحفظ».

ثم ساقه، ثم ذكر له أحاديث منكرة، ثم ختم ترجمته بقوله:

«قال أبو حاتم الرازي: كان يكذب. وقال ابن عدي: أحاديثه بواطيل. وقال

الدارقطني : ضعيف» .

قلت : فهذه متابعة قوية لأبي معشر من ابن أبي ذئب ، ولكنه لا يُعتد بها ، فإنه وإن كان ثقة ؛ ففي الطريق إليه ذلك الهالك ، لكنه رُوي من طريق غيره ، وهو :

الطريق الثالثة : أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ٧٢) ومن طريقه ابن الجوزي عن أبي شهاب عبدالقدوس بن عبدالقاهر بن أبي ذئب أبي شهاب ، سمعه من صدقة بن أبي الليث الحصني - وكان من الثقات - عن ابن أبي ذئب .
ذكره ابن حجر في «اللسان» في ترجمة عبدالقدوس هذا بعد أن قال فيه الذهبي :
«له أكاذيب وضعها» .

ثم ذكر منها حديثاً ، ثم ذكر الحافظ منها حديثاً آخر هو هذا ، ثم قال :
«وهذا إنما يُعرف برواية عمار بن مطر عن ابن أبي ذئب ، وكان الناس ينكرونه على عمار» .

وقد عرفت حال عمار آنفاً .

وخير هذه الطرق الأولى ، ومع ذلك فهي واهية ؛ لكثرة عللها ، وقد قال الحافظ في «تخريج الكشاف» (١٣٠ رقم ١٨١) :
«وإسناده ضعيف» .

٢ - وأما حديث ابن عمر ؛ فأخرجه عباس الدوري في «تاريخ ابن معين» (ق ٤١ / ٢) ، وابن عدي (٥ / ١٣ و ٧ / ٧٧) ، والخطيب في «الجامع» (٥ / ٩١ / ٢ - نسخة الإسكندرية) ، والواحدي في «الوسيط» (٣ / ١٩٤ / ١) ، والثعلبي في «التفسير» (٣ / ٧٨ / ٢) ، وابن الجوزي في «الواحيات» (١١٧٧) عن الوليد بن سلمة - قاضي الأردن - : ثنا عمر بن صهبان عن نافع عنه . وقال ابن عدي :
«وعمر هذا عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليه ، ويغلب على حديثه المناكير» .

قلت : وهو ضعيف جداً؛ قال البخاري :

«منكر الحديث».

وقال الدارقطني :

«متروك الحديث».

قلت : لكن الراوي عنه الوليد بن سلمة شر منه ، فقد قال فيه أبو مسهر ودحيم

وغيرهما :

«كذاب».

وقال ابن حبان :

«يضع الحديث على الثقات».

وقد ساق ابن عدي له أحاديث ، ومنها هذا الحديث ؛ أورده في ترجمته أيضاً ،

وقال - وكذا في «المنتخب منه» (ق ٣٥٠ / ١) وغيره :

«عامتها غير محفوظة».

٣ - وأما حديث أنس ؛ فأخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٢٣ / ٦٩ / ٢) ،

والخطيب في «الجامع» (٢ / ٢٢ / ١) من طريق محمد بن يونس : ثنا يوسف بن

كامل : ثنا عبدالسلام بن سليمان الأزدي عن أبان عنه مرفوعاً بلفظ : «... بهاء

الوجه».

وهذا إسناد باطل ليس فيهم من هو معروف بالثقة ، باستثناء أنس طبعاً .

أما أبان ؛ فهو ابن أبي عياش الزاهد البصري ، وقال أحمد :

«متروك الحديث».

وقال شعبة :

«لأن يزني الرجل خير من أن يروي عن أبان».

قلت: ولا يجوز أن يُقال مثل هذا؛ إلا فيمن هو كذاب معروف بذلك، وقد كان
شعبة يحلف على ذلك، ولعله كان لا يتعمد الكذب، فقد قال فيه ابن حبان:

«كان أبان من العباد يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام، سمع من أنس
أحاديث، وجالس الحسن، فكان يسمع كلامه ويحفظ، فإذا حدّث ربما جعل كلام
الحسن عن أنس مرفوعاً، وهو لا يعلم! ولعله روى عن أنس عن النبي ﷺ أكثر من
ألف حديث وخمس مئة حديث، ما لكبير شيء منها أصل يُرجع له!»

وأما عبدالسلام بن سليمان الأزدي؛ فالظاهر أنه أبو همام العبدي، فإنه من
طبقتة، سمع داود بن أبي هند، روى عنه حرمي بن عمارة، وأبو سلمة، ويحيى بن
يحيى كما قال أبو حاتم على ما في «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٤٦)، ولم يذكر فيه
جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، وأما ابن حبان، فأورده في «الثقات» (٢ /
١٨٢) على قاعدته، وأورد قبله راوياً آخر، فقال:

«عبدالسلام بن سليمان يروي عن يزيد بن سمرة، عداده في أهل الشام، روى
عنه الأوزاعي».

والظاهر أنه ليس هو راوي هذا الحديث، فإن إسناده ليس شامياً، وإنما هو
الذي قبله.

وأما يوسف بن كامل؛ فالظاهر أنه العطار، روى عن سويد بن أبي حاتم ونافع
ابن عمر الجمحي، روى عنه عمرو بن علي الصيرفي؛ كما في «الجرح والتعديل» (٤ /
٢ / ٢٢٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولعله في «ثقات ابن حبان»، فليراجع
في «أتباع أتباع التابعين» منه، فإن نسختنا منه ينقص منها هذا المجلد وما دونه.

وأما محمد بن يونس؛ فهو الكديمي؛ قال ابن عدي:

«قد اتهم بالوضع».

وقال ابن حبان:

«لعله وضع أكثر من ألف حديث».

وكذبه أبو داود، وموسى بن هارون، والقاسم بن المطرز، وقال الدارقطني:

«يتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله».

٤ - وأما حديث ابن عباس؛ فعزاه السيوطي في «الجامع» لابن النجار، ولم

أقف على إسناده، وغالب الظن أنه وإهٍ كغيره، وقد بيّض له المناوي.

فتبين من هذا التحقيق أن هذه الطرق كلها واهية جداً، فلا تصلح لتقوية

الطريق الأولى منها، وهي على ضعفها أحسنها حالاً، فلا تغتر بقول الحافظ

السخاوي في «المقاصد» (٢٤٠):

«وشواهد كثيرة».

فإنها لا تصلح للشهادة كما ذكرنا.

والظاهر أن أصل الحديث موقوف، رفعه أولئك الضعفاء عمداً أو سهواً، فقد

رأيت في «المنتقى من المجالسة» للدينوري (٥٢ / ٢) بسند صحيح عن مغيرة قال:

قال إبراهيم:

«ليس من المروءة كثرة الالتفات في الطريق، ويُقال: سرعة المشي تذهب بهاء

المؤمن».

وذكره الشيخ علي القاري في «شرح الشمائل» (١ / ٥٢) من قول الزهري.

ويكفي في رد هذا الحديث أنه مخالف لهدي النبي ﷺ في مشيه، فقد كان ﷺ

سريع المشي؛ كما ثبت ذلك عنه في غير ما حديث^(١)، وروى ابن سعد في «الطبقات»

(١) راجع (باب: ما جاء في مشية رسول الله ﷺ) من كتابي «مختصر الشمائل للترمذي»

(ص ٧١)، وراجع (ص ٢٠) منه أيضاً، و«الأدب المفرد» للبخاري (ص ١١٩)، وطبقات ابن سعد

(١ / ٣٧٩ - ٣٨٠)، و«مجمع الزوائد» (٨ / ٢٧٣ و ٢٨١).

عن الشفاء بنت عبد الله أم سليمان قالت :

كان عمر إذا مشى أسرع .

ولعل هذا الحديث من افتراء بعض المتزهدين الذين يرون أن الكمال أن يمشي المسلم متباطئاً متماوتاً كأن به مرضاً!

وهذه الصفة ليست مرادة قطعاً بقوله تعالى : ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾^(١).

قال الحافظ ابن كثير في تفسيرها :

«هوناً» : أي بسكينة ووقار من غير جبرية ولا استكبار، كقوله تعالى : ﴿ولا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾^(٢)، فأما هؤلاء فإنهم يمشون بغير استكبار ولا مرح ، ولا أشر ولا بطر ، وليس المراد أنهم يمشون كالمرضى تصنعاً ورياءً ، فقد كان سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام إذا مشى كأنما ينحط من صيب ، وكأنما تطوى الأرض له .

وقد كره بعض السلف المشي بتضعف ، حتى روي عن عمر أنه رأى شاباً يمشي رويداً ، فقال : ما بالك؟ أنت مريض؟ قال : لا يا أمير المؤمنين . فعلاه بالذرة ، وأمره أن يمشي بقوة .

وإنما المراد بـ (الهون) هنا : السكينة والوقار» .

وقد روى الإمام أحمد (رقم ٣٠٣٤) من حديث ابن عباس :

«أن النبي ﷺ كان إذا مشى مشى مجتمعاً؛ ليس فيه كسل» .

ورواه البزار أيضاً (٢٣٩١ - زوائده) ، وسنده صحيح .

وله شاهد عن سيار أبي الحكم مرسلأ ، رواه ابن سعد (١ / ٣٧٩) .

(١) الفرقان : ٦٣ .

(٢) الإسراء : ٣٧ .

٥٦ - (لولا النساء؛ لعبد الله حقاً حقاً).

موضوع . وله طريقان :

الأول : عن محمد بن عمران الهمداني : نا عيسى بن زياد الدورقي - صاحب ابن عيينة - قال : ثنا عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر ابن الخطاب مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (ق ٣١٢ / ١) ، وقال :

«هذا حديث منكر، ولا أعرفه إلا من هذا الوجه، وعبدالرحيم بن زيد العمي أحاديثه كلها لا يتابعه الثقات عليها» .

قلت : وقال البخاري :

«تركوه» .

وقال أبو حاتم :

«يترك حديثه، منكر الحديث، كان يفسد أباه؛ يحدث عنه بالطامات» .

وقال ابن معين :

«كذاب خبيث» .

قلت : وأبوه زيد ضعيف؛ كما تقدم (٥١) .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٥٥) من طريق ابن

عدي ، ثم قال :

«لا أصل له ، عبدالرحيم وأبوه متروكان ، ومحمد بن عمران منكر الحديث» .

قلت : الظاهر أن ابن الجوزي توهم أن محمد بن عمران هذا هو الأخنسي

الذي قال فيه البخاري في «تاريخه الكبير» (١ / ١ / ٢٠٢) :

«كان ببغداد، يتكلمون فيه، منكر الحديث عن أبي بكر بن عياش».

وليس صاحب هذا الحديث هو الأحنسي، بل هو الهمداني؛ كما صرح ابن عدي في روايته، وهو ثقة، وله ترجمة جيدة في «تاريخ بغداد» (٣ / ١٣٣ - ١٣٤)، فعلة الحديث ممن فوقه.

وأما السيوطي فخفي عليه هذا، فإنه إنما تعقب ابن الجوزي بقوله في «اللائيء» (١ / ١٥٩):

«قلت: له شاهد!»

ومع ذلك فهذا تعقب لا طائل تحته؛ لأن الشاهد المشار إليه ليس خيراً من المشهود له! وهو:

الطريق الآخر: عن بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«لولا النساء؛ دخل الرجال الجنة».

رواه أبو الفضل عيسى بن موسى الهاشمي في «نسخة الزبير بن عدي» (١ / ٥٥ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٠)، والثقفى في «الثقفيات».

قلت: وبشر هذا متروك يكذب؛ كما تقدم (٢٨)، ومن طريقه رواه الديلمي في «مسند الفردوس»، بلفظ:

«لولا النساء؛ لعبد الله حق عبادته»؛ كما في «فيض القدير».

وقد اقتصر السيوطي في ترجمة بشر هذا على قوله عقب الحديث: «متروك».

فتعقبه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٢٠٤):

«بل كذاب وضاع، فلا يصلح حديثه شاهداً».

ومما سبق تعلم أن السيوطي لم يحسن صنعا بإيراده هذه الأحاديث الثلاثة في «الجامع الصغير»؛ خلافاً لشرطه الذي ذكرته أكثر من مرة.

٥٧ - (اختلاف أمّتي رحمةً).

لا أصل له . ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند، فلم يوفّقوا، حتى قال السيوطي في «الجامع الصغير»:

«ولعله خرّج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا!»

وهذا بعيد عندي، إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة بعض أحاديثه ﷺ، وهذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده.

ونقل المناوي عن السبكي أنه قال:

«وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا

موضوع».

وأقره الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على «تفسير البيضاوي» (ق ٩٢ / ٢).

ثم إن معنى هذا الحديث مستنكر عند المحققين من العلماء، فقال العلامة ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٥ / ٦٤) بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث:

«وهذا من أفسد قول يكون؛ لأنه لو كان الاختلاف رحمة؛ لكان الاتفاق

سخطاً، وهذا ما لا يقوله مسلم؛ لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف، وليس إلا رحمة أو سخط».

وقال في مكان آخر:

«باطل مكذوب»؛ كما سيأتي في كلامه المذكور عند الحديث (٦١).

وإن من آثار هذا الحديث السيئة أن كثيراً من المسلمين يقرؤون بسببه

الاختلاف الشديد الواقع بين المذاهب الأربعة، ولا يحاولون أبداً الرجوع بها إلى الكتاب والسنة الصحيحة، كما أمرهم بذلك أئمتهم رضي الله عنهم، بل إن أولئك ليرون مذاهب هؤلاء الأئمة رضي الله عنهم إنما هي كشرائع متعددة^(١)! يقولون هذا مع علمهم بما بينها من اختلاف وتعارض لا يمكن التوفيق بينها إلا برد بعضها المخالف للدليل، وقبول بعضها الآخر الموافق له، وهذا ما لا يفعلون! وبذلك فقد نسبوا إلى الشريعة التناقض! وهو وحده دليل على أنه ليس من الله عز وجل لو كانوا يتأملون قوله تعالى في حق القرآن: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢)، فالآية صريحة في أن الاختلاف ليس من الله، فكيف يصح إذن جعله شريعة متبعة، ورحمة منزلة؟!!

وبسبب هذا الحديث ونحوه ظل أكثر المسلمين بعد الأئمة الأربعة إلى اليوم مختلفين في كثير من المسائل الاعتقادية والعملية، ولو أنهم كانوا يرون أن الخلاف شر؛ كما قال ابن مسعود وغيره رضي الله عنهم، ودلت على ذمه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الكثيرة؛ لَسَعَوْا إِلَى الاتِّفَاقِ، ولَأَمَكْنَهُمْ ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ هَذِهِ الْمَسْأَلِ مَا نَصَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا مِنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي يَعْرِفُ بِهَا الصَّوَابَ مِنَ الْخَطَأِ، وَالْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، ثُمَّ عَذَرَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا فِيمَا قَدْ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَلَكِنْ لِمَاذَا هَذَا السَّعْيُ وَهُمْ يَرُونَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ رَحْمَةٌ، وَأَنَّ الْمَذَاهِبَ عَلَى اِخْتِلَافِهَا كَشَرَائِعَ مُتَعَدِّدَةً؟!!

وإن شئت أن ترى أثر هذا الاختلاف، والإصرار عليه، فانظر إلى كثير من المساجد؛ تجد فيها أربعة محاريب، يصلي فيها أربعة من الأئمة! ولكل منهم جماعة ينتظرون الصلاة مع إمامهم كأنهم أصحاب أديان مختلفة! وكيف لا وعالمهم يقول: إن مذاهبهم كشرائع متعددة! يفعلون ذلك، وهم يعلمون قوله ﷺ:

(١) كما صرح المناوي في «فيض القدير» (١ / ٢٠٩)!!

(٢) النساء: ٨٢.

«إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة».

رواه مسلم وغيره^(١).

ولكنهم يستجيزون مخالفة هذا الحديث وغيره محافظة منهم على المذهب؛
كأن المذهب معظّم عندهم ومحفوظ أكثر من أحاديثه عليه الصلاة والسلام!

وجملة القول؛ أن الاختلاف مذموم في الشريعة، فالواجب محاولة التخلص
منه ما أمكن؛ لأنه من أسباب ضعف الأمة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا
وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾^(٢)، أما الرضا به، وتسميته رحمة، فخلاف الآيات الكريمة
المصرحة بدمه، ولا مستند له إلا هذا الحديث الذي لا أصل له عن رسول الله ﷺ.

وهنا قد يرد سؤال، وهو:

إن الصحابة قد اختلفوا - وهم أفاضل الناس - أفيلحقهم الذم المذكور؟!

وقد أجاب عنه ابن حزم رحمه الله تعالى، فقال (٥ / ٦٧ - ٦٨):

«كلا، ما يلحق أولئك شيء من هذا؛ لأن كل امرئٍ منهم تحرّى سبيل الله،
ووجهته الحق، فالمخطيء منهم مأجور أجراً واحداً، لنيته الجميلة في إرادة الخير،
وقد رُفِعَ عنهم الإثم في خطئهم؛ لأنهم لم يتعمدوه، ولا قصدوه، ولا استهانوا
بطلبهم، والمصيب منهم مأجور أجرين، وهكذا كل مسلم إلى يوم القيامة فيما خفي
عليه من الدين ولم يبلغه، وإنما الذم المذكور والوعيد المنصوص، لمن ترك التعلق
بحبل الله تعالى وهو القرآن، وكلام النبي ﷺ بعد بلوغ النص إليه، وقيام الحجة به
عليه، وتعلق بفلان وفلان، مقلداً عامداً للاختلاف، داعياً إلى عصبية وحمية
الجاهلية، قاصداً للفرقة، متحريراً في دعواه برد القرآن والسنة إليها؛ فإن وافقها النص
أخذ به، وإن خالفها تعلق بجاهليته، وترك القرآن وكلام النبي ﷺ؛ فهؤلاء هم

(١) وهو مخرّج في «الإرواء» (٤٩٧)، و«صحيح أبي داود» (١١٥).

(٢) الأنفال: ٤٦.

المختلفون المذمومون .

وطبقة أخرى، وهم قوم بلغت بهم رقة الدين وقلة التقوى إلى طلب ما وافق أهواءهم في قول كل قائل، فهم يأخذون ما كان رخصة في قول كل عالم، مقلدين له غير طالبين ما أوجبه النص عن الله وعن رسوله ﷺ . اهـ .

ويشير في آخر كلامه إلى «التلفيق» المعروف عند الفقهاء، وهو أخذ قول العالم بدون دليل، وإنما اتباعاً للهوى، أو الرخص، وقد اختلفوا في جوازه، والحق تحريمه لوجوه لا مجال الآن لبيانها، وتجويزه مستوحى من هذا الحديث، وعليه استند من قال:

«من قلد عالماً؛ لقي الله سالماً!»!

وكل هذا من آثار الأحاديث الضعيفة، فكن في حذر منها إن كنت ترجو النجاة ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾^(١).

٥٨ - (أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم ؛ اهتديتم) .

موضوع . رواه ابن عبد البر في «جامع العلم» (٢ / ٩١)، وابن حزم في «الإحكام» (٦ / ٨٢) من طريق سلام بن سليم قال: حدثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً به . وقال ابن عبد البر:

«هذا إسناد لا تقوم به حجة ؛ لأن الحارث بن غصين مجهول» .

وقال ابن حزم:

«هذه رواية ساقطة، أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب

الثقفي، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك» .

(١) الشعراء: ٨٨ - ٨٩ .

قلت: الحمل في هذا الحديث على سلام بن سليم - ويقال: ابن سليمان وهو الطويل - أولى، فإنه مجمع على ضعفه، بل قال ابن خراش: «كذاب».

وقال ابن حبان:

«روى أحاديث موضوعة».

وأما أبو سفيان، فليس ضعيفاً كما قال ابن حزم، بل هو صدوق؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وأخرج له مسلم في «صحيحه».

والحارث بن غصين مجهول كما قال ابن حزم، وكذا قال ابن عبد البر، وإن ذكره ابن حبان في «الثقات»، ولهذا قال أحمد:

«لا يصح هذا الحديث»؛ كما في «المنتخب» لابن قدامة (١٠ / ١٩٩ / ٢).

وأما قول الشعراني في «الميزان» (١ / ٢٨):

«وهذا الحديث، وإن كان فيه مقال عند المحدثين، فهو صحيح عند أهل الكشف»؛ فباطل، وهراء لا يلتفت إليه! ذلك لأن تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقبولة، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، كهذا الحديث؛ لأن الكشف أحسن أحواله - إن صح - أن يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى، نسأل الله السلامة منه، ومن كل ما لا يرضيه.

وروي الحديث عن أبي هريرة بلفظ:

«مثل أصحابي»، وسيأتي (برقم ٤٣٨).

وروي نحوه عن ابن عباس، وعمر بن الخطاب، وابنه عبد الله.

أما حديث ابن العباس، فهو:

٥٩ - (مَهْمَا أُوتِيْتُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؛ فَالْعَمَلُ بِهِ لَا عُذْرَ لِأَحَدِكُمْ فِي تَرْكِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ فَسَنَةٌ مِنْ مَاضِيَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَنَةٌ مِنْ مَاضِيَةٍ؛ فَمَا قَالَ أَصْحَابِي، إِنْ أَصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، فَأَيُّهَا أَخَذْتُمْ بِهِ؛ اهْتَدَيْتُمْ، وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (ص ٤٨)، ومن قبله أبو العباس الأصم في الثاني من «حديثه رقم ١٤٢ من نسختي»، وعنه البيهقي في «المدخل» (رقم ١٥٢)، والدليمي (٤ / ٧٥)، وابن عساكر (٧ / ٣١٥ / ٢) من طريق سليمان بن أبي كريمة عن جوير عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ سليمان بن أبي كريمة؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٣٨) عن أبيه:

«ضعيف الحديث».

وجوير؛ هو ابن سعيد الأزدي، متروك، كما قال الدارقطني والنسائي وغيرهما، وضعفه ابن المديني جداً.

والضحاك هو ابن مزاحم الهلالي، لم يلق ابن عباس، وقال البيهقي عقبه:

«هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد».

والحديث أورد منه الجملة الأخيرة الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٢٥)، وأورده السيوطي بتمامه في أول رسالته «جزيل المواهب في اختلاف المذاهب» من رواية البيهقي في «المدخل».

ثم قال العراقي:

«وإسناده ضعيف».

والتحقيق أنه ضعيف جداً؛ لما ذكرنا من حال جوير، وكذلك قال السخاوي

في «المقاصد»، ولكنه موضوع من حيث معناه، لما تقدم ويأتي.

فإذا عرفت هذا، فمن الغريب قول السيوطي في الرسالة المشار إليها:

«في هذا الحديث فوائد، منها إخباره ﷺ باختلاف المذاهب بعده في الفروع، وذلك من معجزاته؛ لأنه من الإخبار بالمغيبات، ورضاه بذلك وتقريره عليه، حيث جعله رحمة، والتخيير للمكلف في الأخذ بأيها شاء...!»

فيقال له: أثبت العشر ثم انقش، وما ذكره من التخيير باطل، لا يمكن لمسلم أن يلتزم القول والعمل به على إطلاقه؛ لأنه يؤدي إلى التحلل من التكليف الشرعية كما لا يخفى.

وانظر الكلام على الحديث الآتي (٦٣).

ومما سبق؛ تعلم أن تصحيح الشيخ مهدي حسن الشاهجهانوري لهذا الحديث في كتابه «السيف المجلى على المحلى» (ص ٣)، وقوله: إنه حديث مشهور؛ ليس بصحيح، بل هو مخالف لأقوال أهل العلم بهذا الفن كما رأيت.

وله مثله كثير، فانظر الحديث (٨٧).

وأما حديث عمر بن الخطاب، فهو:

٦٠ - (سألتُ رَبِّي فيما اختلفَ فيه أصحابي من بعدي، فأوحى

الله إليّ: يا محمد! إنَّ أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء، بعضها أضوأ من بعضٍ، فمن أخذ بشيءٍ مما هم عليه من اختلافهم؛ فهو عندي على هدى).

موضوع. رواه ابن بطة في «الإبانة» (٤ / ١١ / ٢)، والخطيب أيضاً، ونظام

الملك في «الأمالي» (١٣ / ٢)، والديلمى في «مسنده» (٢ / ١٩٠)، والضياء في

«المنتقى من مسموعاته بمرو» (١١٦ / ٢)، وكذا ابن عساكر (٦ / ٣٠٣ / ١) من طريق نعيم بن حماد: ثنا عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وهذا سند موضوع، نعيم بن حماد ضعيف؛ قال الحافظ:
«يخطيء كثيراً».

وعبدالرحيم بن زيد العمي كذاب؛ كما تقدم (٥٣)، فهو آفته، وأبوه خير منه. والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» برواية السجزي في «الإبانة»، وابن عساكر عن عمر. وقال شارحه المناوي:

«قال ابن الجوزي في «العلل»: هذا لا يصح، نعيم مجروح، وعبدالرحيم؛ قال ابن معين: كذاب. وفي «الميزان»: هذا الحديث باطل».

ثم قال المناوي:

«ظاهر صنيع المصنف أن ابن عساكر أخرجه ساكتاً عليه، والأمر بخلافه، فإنه تعقبه بقوله: قال ابن سعد: زيد العمي أبو الحواري كان ضعيفاً في الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ومن يروي عنه ضعفاء. ورواه عن عمر أيضاً البيهقي. قال الذهبي: وإسناده واه».

قلت: وروى ابن عبدالبر عن البزار أنه قال في هذا الحديث:

«وهذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ، رواه عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه عبدالرحيم عن أبيه عن ابن عمر (كذا في الموضوعين: ابن عمر، والظاهر أن لفظة (ابن) مقحمة من الناسخ في الموضوع الأول)، وإنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبدالرحيم بن زيد؛ لأن أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه، والكلام أيضاً منكر عن النبي ﷺ، وقد روي عن النبي ﷺ بإسناد صحيح:

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»^(١).

وهذا الكلام يعارض حديث عبدالرحيم لو ثبت، فكيف ولم يثبت؟! والنبي ﷺ لا يُبيح الاختلاف بعده من أصحابه».

ثم روى عن المزني رحمه الله أنه قال:

«إن صح هذا الخبر؛ فمعناه: فيما نقلوا عنه وشهدوا به عليه، فكلهم ثقة مؤتمن على ما جاء به، لا يجوز عندي غير هذا، وأما ما قالوا فيه برأيهم؛ فلو كان عند أنفسهم كذلك ما خطأ بعضهم بعضاً، ولا أنكر بعضهم على بعض، ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه، فتدبر».

قلت: الظاهر من ألفاظ الحديث خلاف المعنى الذي حمله عليه المزني رحمه الله، بل المراد ما قالوه برأيهم، وعليه يكون معنى الحديث دليلاً آخر على أن الحديث موضوع؛ ليس من كلامه ﷺ، إذ كيف يسوغ لنا أن نتصور أن النبي ﷺ يجيز لنا أن نقندي بكل رجل من الصحابة، مع أن فيهم العالم، والمتوسط في العلم، ومن هو دون ذلك! وكان فيهم مثلاً من يرى أن البرد لا يفطر الصائم بأكله! كما سيأتي ذكره بعد حديث.

وأما حديث ابن عمر؛ فهو:

٦١ - (إِنَّمَا أَصْحَابِي مِثْلُ النُّجُومِ، فَأَيُّهُمْ أَخَذْتُمْ بِقَوْلِهِ؛

اهْتَدَيْتُمْ).

موضوع. ذكره ابن عبدالبر معلقاً (٢ / ٩٠)، وعنه ابن حزم من طريق أبي شهاب الحنات عن حمزة الجزري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به.

(١) وهو من حديث العرباض بن سارية، وقد خرجته في «الإرواء» (٢٤٥٥)، و«ظلال

الجنة» (٣١ و٥٤).

وقد وصله عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٨٦ / ١) : أخبرني أحمد ابن يونس : حدثنا أبو شهاب به .

ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٤ / ١١ / ٢) من طريق آخر عن أبي شهاب به .
ثم قال ابن عبد البر :

«وهذا إسناد لا يصح ، ولا يرويه عن نافع من يُحتج به» .

قلت : وحمزة هذا هو ابن أبي حمزة ؛ قال الدارقطني :
«متروك» .

وقال ابن عدي :

«عامه مروياته موضوعة» .

وقال ابن حبان :

«ينفرد عن الثقات بالموضوعات ، حتى كأنه المتعمد لها ، ولا تحل الرواية عنه» .

وقد ساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث من موضوعاته ، هذا منها .

قال ابن حزم (٦ / ٨٣) :

«فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلاً ، بل لا شك أنها مكذوبة ؛ لأن الله تعالى يقول في صفة نبيه ﷺ : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١) ؛ فإذا كان كلامه عليه الصلاة والسلام في الشريعة حقاً كله وواجباً ؛ فهو من الله تعالى بلا شك ، وما كان من الله تعالى فلا يختلف فيه ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢) .

(١) النجم : ٣ - ٤ .

(٢) النساء : ٨٢ .

وقد نهى تعالى عن التفرق والاختلاف بقوله: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا﴾^(١)، فمن المحال أن يأمر رسوله ﷺ باتباع كل قائل من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم من يحلل الشيء، وغيره يحرمه، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالاً؛ اقتداء بسمرة بن جندب، وكان أكل البرد للصائم حلالاً؛ اقتداء بأبي طلحة، وحراماً اقتداء بغيره منهم، وكان ترك الغسل من الإكسال واجباً اقتداء بعلي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب، وحراماً اقتداء بعائشة وابن عمر، وكل هذا مروى عندنا بالأسانيد الصحيحة».

ثم أطل في بيان بعض الآراء التي صدرت من الصحابة، وأخطؤوا فيها السنة، وذلك في حياته ﷺ، وبعد مماته، ثم قال (٦ / ٨٦):
«فكيف يجوز تقليد قوم يخطئون ويصيبون؟!».

وقال قبل ذلك (٥ / ٦٤) تحت (باب: ذم الاختلاف):

«وإنما الفرض علينا اتباع ما جاء به القرآن عن الله تعالى الذي شرع لنا دين الإسلام، وما صح عن رسول الله ﷺ الذي أمره الله تعالى ببيان الدين... فصح أن الاختلاف لا يجب أن يراعى أصلاً، وقد غلط قوم، فقالوا: الاختلاف رحمة. واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم. قال: وهذا الحديث باطل مكذوب، من توليد أهل الفسق؛ لوجوه ضرورية:

أحدها: أنه لم يصح من طريق النقل.

والثاني: أنه ﷺ لم يُجِزْ أن يأمر بما نهى عنه، وهو عليه السلام قد أخبر أن أبا بكر قد أخطأ في تفسير فسرته، وكذَّب^(٢) عمر في تأويل تأوله في الهجرة، وخطأ أبا السنابل في فتيا أفتى بها في العدة، فمن المحال الممتنع الذي لا يجوز البتة أن يكون

(١) الأنفال: ٤٦.

(٢) قلت: يعني: خطأه؛ كما في بعض لغات العرب.

عليه السلام يأمر باتباع ما قد أخبر أنه خطأ، فيكون حينئذ أمر بالخطأ تعالى الله عن ذلك، وحاشا له ﷺ من هذه الصفة، وهو عليه الصلاة والسلام قد أخبر أنهم يخطئون، فلا يجوز أن يأمرنا باتباع من يخطيء؛ إلا أن يكون عليه السلام أراد نقلهم لما رواه عنه، فهذا صحيح؛ لأنهم رضي الله عنهم كلهم ثقات، فمن أيهم نقل، فقد اهتدى الناقل.

والثالث: أن النبي ﷺ لا يقول الباطل، بل قوله الحق، وتشبيه المشبه للمصيبين بالنجوم تشبيه فاسد، وكذب ظاهر؛ لأنه من أراد جهة مطلع الجددي؛ فأمر جهة مطلع السرطان؛ لم يهتد، بل قد ضل ضلالاً بعيداً، وأخطأ خطأ فاحشاً، وليس كل النجوم يهتدى بها في كل طريق، فبطل التشبيه المذكور، ووضح كذب ذلك الحديث وسقوطه وضوحاً ضرورياً. اهـ.

ونقل خلاصته ابن الملقن في «الخلاصة» (١٧٥ / ٢)، وأقره، وبه ختم كلامه على الحديث، فقال:

«وقال ابن حزم: خبر مكذوب، موضوع، باطل، لم يصح قط».

وروي هذا الحديث بلفظ آخر:

٦٢ - (أهل بيّتي كالنجوم، بأيّهم اقتديتم؛ اهتديتم).

موضوع. وهو في نسخة أحمد بن نبيط الكذاب، وقد وقفت عليها، وهي من رواية أبي نعيم الأصبهاني؛ قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن القاسم بن الريان المصري المعروف بـ (اللُّكِّي) (١) - بالبصرة في نهر ديبس قراءة عليه في صفر سنة سبع وخمسين وثلاث مئة، فأقر به؛ - قال: نا أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط ابن شريط أبو جعفر الأشجعي بمصر - سنة اثنتين وسبعين ومئتين - قال: حدثني أبي

(١) نسبة إلى (اللُّك)، بليدة في برقة المغرب.

إسحاق بن إبراهيم بن نبيط قال: ثني أبي إبراهيم بن نبيط عن جده نبيط بن شريط مرفوعاً.

قلت: فذكر أحاديث كثيرة؛ هذا منها (ق ١٥٨ / ٢).

وقد قال الذهبي في هذه النسخة:

«فيها بلايا! وأحمد بن إسحاق لا يحل الاحتجاج به، فإنه كذاب».

وأقره الحافظ في «اللسان».

قلت: والراوي عنه أحمد بن القاسم اللُّكِّي ضعيف.

والحديث أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٤١٩) تبعاً لأصله «ذيل الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ص ٢٠١)، وكذا الشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ١٤٤)؛ نقلاً عن «المختصر»، لكن وقع فيه: «نسخة نبيط الكذاب»، فكأنه سقط من النسخة لفظة (ابن)، وهو أحمد بن إسحاق نسب إلى جده، وإلا فإن نبيطاً صحابي.

٦٣ - (إِنَّ الْبَرْدَ لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا بِشَرَابٍ).

منكر. أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢ / ٣٤٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (ق ١٩١ / ٢)، والسلفي في «الطيوريات» (٧ / ١ - ٢)، وابن عساكر (٦ / ٣١٣ / ٢) من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أنس قال:

«مطرت السماء برداً، فقال لنا أبو طلحة: ناولوني من هذا البرد، فجعل يأكل وهو صائم، وذلك في رمضان! فقلت: أأأكل البرد وأنت صائم؟ فقال: إنما هو برد نزل من السماء، نظهر به بطوننا، وإنه ليس بطعام ولا بشراب! فأتيت رسول الله ﷺ، فأخبرته بذلك، فقال: خذها عن عمك».

قلت: وهذا سند ضعيف، وعلي بن زيد بن جدعان ضعيف؛ كما قال الحافظ

في «التقريب»، وقال شعبة بن الحجاج:
«حدثنا علي بن زيد، وكان رفاعاً».

يعني أنه كان يخطيء، فيرفع الحديث الموقوف، وهذا هو علة هذا الحديث،
فإن الثقات رووه عن أنس موقوفاً على أبي طلحة، خلافاً لعلي بن زيد الذي رفعه إلى
النبي ﷺ، فأخطأ، فرفعه منكر، فقد أخرجه أحمد (٣ / ٢٧٩)، وابن عساكر (٦ /
٣١٣ / ٢) من طريق شعبة عن قتادة، وحميد عن أنس قال:

«مطرنا برداً، وأبو طلحة صائم، فجعل يأكل منه، قيل له: أتأكل وأنت صائم؟!
فقال: إنما هذا بركة!»!

وسنده صحيح على شرط الشيخين، وصححه ابن حزم في «الإحكام»
(٦ / ٨٣).

وأخرجه الطحاوي من طريق خالد بن قيس عن قتادة، ومن طريق حماد بن
سلمة عن ثابت، كلاهما عن أنس به نحوه.
ورواه البزار موقوفاً، وزاد:

«فذكرتُ ذلك لسعيد بن المسيب، فكرهه، وقال: إنه يقطع الظماً».
قال البزار:

«لا نعلم هذا الفعل إلا عن أبي طلحة».

فثبت أن الحديث موقوف ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وإنما أخطأ في رفعه ابن
جدعان كما جزم بذلك الطحاوي.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٧١ - ١٧٢) مرفوعاً، ثم قال:

«رواه أبو يعلى، وفيه علي بن زيد، وفيه كلام، وقد وثق، وبقية رجاله رجال

الصحيح».

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١١٦) من رواية الديلمي بإسناد يقول فيه كل من رواه: «أصمَّ الله هاتين إن لم أكن سمعته من فلان». ولكن ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ١٥٩) رد عليه حكمه عليه بالوضع، ونقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال في «المطالب العلية»: «إسناده ضعيف».

ثم ختم ابن عراق كلامه بقوله:

«ولعل السيوطي إنما عنى أنه موضوع بهذه الزيادة من التسلسل، لا مطلقاً والله أعلم».

قلت: وهذا الحديث الموقوف من الأدلة على بطلان الحديث المتقدم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»؛ إذ لو صح هذا لكان الذي يأكل البرد في رمضان لا يفطر اقتداءً بأبي طلحة رضي الله عنه، وهذا مما لا يقوله مسلم اليوم فيما أعتقد.

٦٤ - (نِعْمَ أَوْ نِعِمَّتِ الْأُضْحِيَّةُ الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢ / ٣٥٥)، والبيهقي (٩ / ٢٧١)، وأحمد (٢ / ٤٤٤ - ٤٤٥) من طريق عثمان بن واقد عن كدام بن عبدالرحمن عن أبي كباش قال: «جلبت غنماً جدعاناً إلى المدينة، فكسدت علي، فلقيت أبا هريرة، فسألته فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكر الحديث). قال: فانتبهه الناس».

وقال الترمذي:

«حديث غريب».

يعني ضعيف، ولذا قال الحافظ في «الفتح» (١٠ / ١٢):

«وفي سنده ضعف».

وبين علته ابن حزم، فقال في «المحلى» (٧ / ٣٦٥):

«عثمان بن واقد مجهول، وكدام بن عبدالرحمن لا ندرى من هو، عن أبي كباش الذي جلب الكباش الجذعة إلى المدينة، فبارت عليه، هكذا نص حديثه، وهنا جاء ما جاء أبو كباش، وما أدراك ما أبو كباش، ما شاء الله كان!».

كأنه يتهم أبا كباش بهذا الحديث، وهو مجهول مثل الراوي عنه كدام، وقد صرح بذلك الحافظ في «التقريب».

وأما عثمان بن واقد؛ فليس بمجهول، فقد وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو داود: ضعيف.

وللحديث علة أخرى، وهي الوقف، فقال البيهقي عقبه:

«وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال: قال البخاري: رواه غير عثمان بن واقد عن أبي هريرة موقوفاً».

وله طريق آخر بلفظ:

«جاء جبريل إلى النبي ﷺ يوم الأضحى، فقال: كيف رأيت نسكنا هذا؟ قال: لقد باهى به أهل السماء، واعلم يا محمد أن الجذع من الضأن خير من الثنية من الإبل والبقر، ولو علم الله ذبحاً أفضل منه لفدى به إبراهيم عليه السلام».

وفيه إسحاق بن إبراهيم الحنيني. قال البيهقي:

«تفرد به، وفي حديثه ضعف».

قلت: وهو متفق على ضعفه، وقد أورده العقيلي في «الضعفاء»، وساق له حديثاً، وقال:

«لا أصل له».

ثم ساق له هذا الحديث، ثم قال:

«يروى عن زياد بن ميمون - وكان يكذب - عن أنس» .

ومن أوهى التعقّب ما تعقّب به ابن التركماني قول البيهقي المتقدم، فقال:
«قلت: ذكر الحاكم في «المستدرک» هذا الحديث من طريق إسحاق المذكور،

ثم قال: صحيح الإسناد!»!

قلت: وكل خبير بهذا العلم الشريف يعلم أن الحاكم متساهل في التوثيق والتصحيح، ولذلك لا يلتفت إليه، ولا سيما إذا خالف، ولهذا لم يقره الذهبي في «تلخيصه» على تصحيحه، بل قال (٤ / ٢٢٣):

«قلت: إسحاق هالك، وهشام ليس بمعتمد، قال ابن عدي: مع ضعفه يكتب

حديثه» .

وليس يخفى هذا على مثل ابن التركماني لولا الهوى! فإن هذا الحديث يدل على جواز الجذع في الأضحية، وهو مذهب الحنفية، وابن التركماني منهم، ولما كانت الأحاديث الواردة في ذلك ضعيفة لا يحتج بها، أراد أن يقوي بعضها بالاعتماد على تصحيح الحاكم! ولو أن تصحيحه كان على خلاف ما يشتهي مذهب لبادر إلى ردّه متذرعاً بما ذكرناه من التساهل! وهذا عيب كبير في مثل هذا العالم النحرير، وعندنا على ما نقول أمثلة أخرى كثيرة لا فائدة كبيرة من ذكرها.

ومن الأحاديث المشار إليها:

٦٥ - (يجوزُ الجذعُ من الضَّانِ أضحيةً).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٢٧٥)، والبيهقي، وأحمد (٦ / ٣٣٨) من طريق محمد بن أبي يحيى مولى الأسلميين عن أمه عن أم بلال بنت هلال عن أبيها مرفوعاً.

وهذا سند ضعيف من أجل أم محمد بن أبي يحيى، فإنها مجهولة كما قال ابن

حزم (٧ / ٣٦٥)، وقال:

«وأم بلال مجهولة، ولا ندرى لها صحبة أم لا».

قال السُّندي:

«قال الدَّميري: أصاب ابن حزم في الأول، وأخطأ في الثاني، فقد ذكر أم بلال في الصحابة ابن منده، وأبو نعيم، وابن عبد البر. ثم قال الذهبي في «الميزان»: إنها لا تعرف. ووثقها العجلي».

قلت: الحق ما قاله ابن حزم فيها، فإنها لا تُعرف إلا في هذا الحديث، ومع أنه ليس فيه التصريح بصحتها، ففي الإسناد إليها جهالة كما علمت، فأنتى ثبوت الصحبة لها؟!!

ثم من الغرائب أن يسكت الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ٢١٧ - ٢١٨) على هذا الحديث مع ثبوت ضعفه!

وفي الباب أحاديث أخرى أوردها ابن حزم في «المحلى» (٧ / ٣٦٤ - ٣٦٥)، وضعفها كلها، وقد أصاب إلا في تضعيفه لحديث عقبة بن عامر، قال:

«ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذع من الضأن».

أخرجه النسائي (٢ / ٢٠٤)، والبيهقي (٩ / ٢٧٠) من طريق بكير بن الأشج عن معاذ بن عبد الله بن خبيب عنه.

وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات، وإعلال ابن حزم له بقوله:

«ابن خبيب هذا مجهول»؛ غير مقبول، فإن معاذاً هذا وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن حبان، وقال الدارقطني:

«ليس بذلك».

ولهذا قال الحافظ في «الفتح» بعد أن عزاه للنسائي:

«سنده قوي» .

لكن رواه أحمد (٤ / ١٥٢) من طريق أسامة بن زيد عن معاذ به بلفظ:

«سألت رسول الله ﷺ عن الجذع؟ فقال: (ضح به، لا بأس به)» .

وإسناده حسن، وهو يخالف الأول في أنه مطلق، وذاك خاص في الضأن، وعلى الأول فيمكن أن يُراد به الجذع من المعز، وتكون خصوصية لعقبة؛ لحديثه الآخر قال:

«قسم النبي ﷺ بين أصحابه ضحايًا، فصارت لعقبة جذعة، فقلت: يا رسول

الله! صارت لي جذعة (وفي رواية: «عتود»، وهو الجذع من المعز) قال: ضح بها» .

أخرجه البخاري (١٠ / ٣ - ٤ و ٩ - ١٠)، والبيهقي (٩ / ٢٧٠)، وزاد:

«ولا أُرخصه^(١) لأحد فيها بعد» .

ويمكن أن يُحمل المطلق على الضأن أيضاً، بدليل حديث أسامة، وعليه يحتمل أن يكون ذلك خصوصية له أيضاً، أو كان ذلك لعذر مثل تعذر المسنة من الغنم، وغلاء سعرها، وهذا هو الأقرب؛ لحديث عاصم بن كليب عن أبيه قال:

«كنا نؤمر علينا في المغازي أصحاب محمد ﷺ، وكنا بفارس، فغلت علينا يوم

النحر المسان، فكنا نأخذ المسنة بالجذعين والثلاثة، فقام فينا رجل من مزينة، فقال:

(كنا مع رسول الله ﷺ، فأصبنا مثل هذا اليوم، فكنا نأخذ المسنة بالجذعين والثلاثة،

فقال رسول الله ﷺ: إن الجذع يوفي مما يوفي الثني» .

أخرجه النسائي، والحاكم (٤ / ٢٢٦)، وأحمد (٢٦٨)، وقال الحاكم:

«حديث صحيح» .

وهو كما قال .

(١) كذا الأصل، ولعل الصواب: «ولا رخصة» .

وقال ابن حزم (٧ / ٢٦٧):

«إنه في غاية الصحة» .

ورواه أبو داود (٢ / ٣) ، وابن ماجه (٢ / ٢٧٥) ، والبيهقي (٩ / ٢٧٠) مختصراً ، وفي روايتهم تسمية الصحابي بـ «مجاشع بن مسعود السلمي» ، وهو رواية للحاكم .

فهذا الحديث يدل بظاهره على أن الجذعة من الضأن إنما تجوز عند غلاء سعر المسان وتعرسها .

ويؤيده حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً:

«لا تذبحوا إلا مسنةً ، إلا أن يعسر عليكم ، فتذبحوا جذعة من الضأن» .

أخرجه مسلم (٦ / ٧٢) ، وأبو داود (٢ / ٣) (٣ / ٣١٢ ، ٣٢٧) ، وقال الحافظ في «الفتح»:

«إنه حديث صحيح» .

وخلاصة القول؛ أن حديث الباب لا يصح ، وكذا ما في معناه ، وحديث جابر وعاصم بن كليب على خلافها ، فالواجب العمل بهما ، وتأويلهما من أجل أحاديث الباب لا يسوغ؛ لصحتها وضعف معارضتهما . والله أعلم .

(فائدة): المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم ، وهي من الغنم والبقر ما دخل في السنة الثالثة ، ومن الإبل ما دخل في السادسة .

والجذع من الضأن ما له سنة تامة على الأشهر عند أهل اللغة وجمهور أهل العلم؛ كما قال الشوكاني وغيره .

(استدراك): ذلك ما كنت كتبت سابقاً منذ نحو خمس سنوات ، وكان محور اعتمادي في ذلك على حديث جابر المذكور من رواية مسلم عن أبي الزبير عنه

مرفوعاً: «لا تدبّحوا إلا مسنة...»، وتصحيح الحافظ ابن حجر إياه.

ثم بدا لي أنني كنت واهماً في ذلك؛ تبعاً للحافظ، وأن هذا الحديث الذي صححه هو وأخرجه مسلم كان الأحرى به أن يحشر في زمرة الأحاديث الضعيفة، لا أن تتأول به الأحاديث الصحيحة، ذلك لأن أبا الزبير هذا مدلس، وقد عنعنه، ومن المقرر في «علم المصطلح» أن المدلس لا يُحتج بحديثه إذا لم يصرح بالتحديث، وهذا هو الذي صنعه أبو الزبير هنا، فعنعن، ولم يصرح، ولذلك انتقد المحققون من أهل العلم أحاديث يرويها أبو الزبير بهذا الإسناد، أخرجها مسلم، اللهم إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، فإنه لم يرو عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، فقال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي الزبير - واسمه محمد بن مسلم بن تدرس - بعد أن ذكر فيه طعن بعض الأئمة بما لا يقدر في عدالته:

«وأما أبو محمد بن حزم، فإنه يردُّ من حديثه ما يقول فيه «عن جابر» ونحوه؛ لأنه عندهم ممن يدلس، فإذا قال: «سمعت»، و«أخبرنا»؛ احتجَّ به، ويحتج به ابن حزم إذا قال: «عن» مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة، وذلك لأن سعيد بن أبي مریم قال: حدثنا الليث قال: جثت أبا الزبير، فدفعت إليّ كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو أنني عاودته، فسألته أسمع هذا من جابر؟ فسألته، فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت به، فقلت: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي».

ثم قال الذهبي:

«وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع من جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».

وقال الحافظ في ترجمته من «التقريب»:

«صدوق، إلا أنه يدلس».

وأورده في المرتبة الثالثة من كتابه «طبقات المدلسين» (ص ١٥)، وقال:

«مشهور بالتدليس، ووهم الحاكم في كتاب «علوم الحديث»، فقال في سنده: «وفيه رجال غير معروفين بالتدليس»! وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس».

وقال في مقدمة الكتاب في صدد شرح مراتبه:

«الثالثة: مَنْ أَكْثَرَ مِنَ التَّدْلِيسِ، فَلَمْ يَحْتَجِ الْأُئِمَّةُ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ حَدِيثَهُمْ مُطْلَقاً، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُمْ، كَأَبِي الزَّبِيرِ الْمَكِّيِّ». قلت: والصواب من ذلك المذهب الأول، وهو قبول ما صرحوا فيه بالسماع، وعليه الجمهور؛ خلافاً لابن حزم، فإنه يرد حديثهم مطلقاً، ولو صرحوا بالتحديث؛ كما نص عليه في أول كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» على ما أذكر، فإن يدي لا تطوله الآن، وأرى أنه قد تناقض في أبي الزبير منهم خاصة، فقد علمت مما نقلته لك عن الذهبي أنفاً أن ابن حزم يحتج به إذا قال: «سمعت». وهذا ما صرح به في هذا الحديث ذاته، فقال في «المحلى» في صدد الرد على المخالفين له (٣٦٣/٧-٣٦٤):

«هذا حجة على الحاضرين من المخالفين؛ لأنهم يجيزون الجذع من الضأن، مع وجود المسنات، فقد خالفوه، وهم يصححونه، وأما نحن فلا نصححه؛ لأن أبا الزبير مدلس ما لم يقل في الخبر إنه سمعه من جابر، هو أقر بذلك على نفسه، روينا ذلك عنه من طريق الليث بن سعد».

انظر: «الإحكام» (١ / ١٣٩ - ١٤٠)، ومقدمتي لـ «مختصر مسلم» (المكتبة الإسلامية).

وجملة القول؛ أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة «عن» ونحوها، وليس من رواية الليث بن سعد عنه، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به، حتى يتبين سماعه، أو نجد ما يشهد له، ويعتضد به..

هذه حقيقة يجب أن يعرفها كل محب للحق، فطالما غفل عنها عامة الناس،

وقد كنت واحداً منهم، حتى تفضل الله علي، فعرفني بها، فله الحمد والشكر، وكان من الواجب علي أن أنبه على ذلك، فقد فعلت، والله الموفق، لا رب سواه.

وإذا تبين هذا، فقد كنت ذكرت قبل حديث جابر هذا حديثين ثابتين في التضحية بالجذع من الضأن، أحدهما حديث عقبة بن عامر، والآخر حديث مجاشع ابن مسعود السلمي، وفيه: «أن الجذع يوفي مما يوفي الثني»، وكنت تأولتهما بما يخالف ظاهرهما توفيقاً بينهما وبين حديث جابر، فإذا قد تبين ضعفه، وأنه غير صالح للاحتجاج به، ولتأويل ما صح من أجله؛ فقد رجعت عن ذلك، إلى دلالة الحديثين الظاهرة في جواز التضحية بالجذع من الضأن خاصة، وحديث مجاشع، وإن كان بعمومه يشمل الجذع من المعز، فقد جاء ما يدل على أنه غير مراد، وهو حديث البراء قال:

«ضحى خالي أبو بردة قبل الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: تلك شاة لحم.
فقال: يا رسول الله! إن عندي جذعة من المعز، فقال: ضح بها، ولا تصلح لغيرك».

وفي رواية:

«اذبحها، ولن تجزىء عن أحد بعدك».

وفي أخرى:

«ولا تجزىء جذعة عن أحد بعدك».

أخرجه مسلم (٦ / ٧٤ - ٧٦)، والبخاري نحوه.

ويبدو جلياً من مجموع الروايات أن المراد بـ «الجذعة» في اللفظ الأخير الجذعة من المعز، فهو في ذلك كحديث عقبة المتقدم من رواية البخاري، وأما فهم ابن حزم من هذا اللفظ «جذعة» العموم، فيشمل عنده الجذعة من الضأن، فمن ظاهريته وجموده على اللفظ دون النظر إلى ما تدل عليه الروايات بمجموعها، والسياق والسباق، وهما من المقيّدات؛ كما نص على ذلك ابن دقيق العيد وغيره من

المحققين .

ذُلك هو الجواب الصحيح عن حديث جابر رضي الله عنه، وأما قول الحافظ في «التلخيص» (ص ٣٨٥):

«تنبيه: ظاهر الحديث يقتضي أن الجذع من الضأن لا يجزىء إلا إذا عجز عن المسنة، والإجماع على خلافه، فيجب تأويله بأن يُحمل على الأفضل، وتقديره: المستحب أن لا تذبحوا إلا مسنة» .

قلت: هذا الحمل بعيد جداً، ولو سلم فهو تأويل، والتأويل فرع التصحيح، والحديث ليس بصحيح كما عرفت، فلا مسوّغ لتأويله .

وقد تأوله بعض الحنابلة بتأويل آخر، لعله أقرب من تأويل الحافظ، ففسر المسنة بما إذا كانت من المعز^(١)! ويرد هذا ما في رواية لأبي يعلى في «مسنده» (ق ١٢٥ / ٢) بلفظ:

«إذا عز عليك المسان من الضأن، أجزأ الجذع من الضأن» .

وهو وإن كان ضعيف السند كما بينته في «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (رقم ١١٣١)، فمعناه هو الذي يتبادر من اللفظ الأول .

ولعل الذي حمل الحافظ وغيره على ارتكاب مثل هذا التأويل البعيد هو الاعتقاد بأن الإجماع على خلاف ظاهر الحديث، وقد قاله الحافظ كما رأيت .

فينبغي أن يعلم أن بعض العلماء كثيراً ما يتساهلون في دعوى الإجماع في أمور الخلاف فيها معروف، وعذرهم في ذلك أنهم لم يعلموا بالخلاف، فينبغي التثبت في هذه الدعوى في مثل هذه المسألة التي لا يستطيع العالم أن يقطع بنفي الخلاف فيها، كما أرشدنا الإمام أحمد رحمه الله بقوله:

(١) انظر «منار السبيل» (١ / ٢٧٠) .

«مَنْ ادَّعى الإجماع فهو كاذب، وما يدرية؟ لعلهم اختلفوا!». أو كما قال.
رواه ابنه عبد الله بن أحمد في «مسائله».

فمما يبطل الإجماع المزعوم في هذه المسألة ما روى مالك في «الموطأ» (٢ / ٤٨٢) عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتقي من الضحايا والبدن التي لم تُسن.
ورواه عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر؛ قال:
«لا تجزىء إلا الثانية فصاعداً».

ذكره ابن حزم (٧ / ٣٦١)، وذكر بمعناه آثاراً أخرى، فليراجعها من شاء
الزيادة.

وختاماً أقول: نستطيع أن نستخلص مما سبق من التحقيق أن حديث هلال
هذا: «نعمت الأضحية الجذع من الضأن»، وكذا الذي قبله، وإن كان ضعيف
المبنى، فهو صحيح المعنى، يشهد له حديث عقبة ومجاشع، ولو أني استقبلت من
أمري ما استدبرت؛ لما أوردتهما في هذه «السلسلة»، ولأوردت بديلهما حديث جابر
هذا، ولكن ليقضي الله أمراً كان مفعولاً، والله في خلقه شؤون.

٦٦ - (مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ؛ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ).

لا أصل له. قال في «المقاصد» للحافظ السخاوي (ص ١٩٨):

«قال أبو المظفر بن السمعاني: لا يُعرف مرفوعاً، وإنما يُحكى عن يحيى بن
معاذ الرازي من قوله. وكذا قال النووي: إنه ليس بثابت».

ونقل السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص ٢٠٣) كلام النووي هذا، وأقره،
وقال في «القول الأشبه» (٢ / ٣٥١) من «الحاوي للفتاوي»:

«هذا الحديث ليس بصحيح».

«ونقل الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ٨٣) عن ابن تيمية أنه قال:

«موضوع».

وقال العلامة الفيروزآبادي - صاحب «القاموس» - في «الرد على المعترضين على الشيخ ابن عربي» (ق ٣٧ / ٢):

«ليس من الأحاديث النبوية، على أن أكثر الناس يجعلونه حديثاً عن النبي ﷺ، ولا يصح أصلاً، وإنما يروى في (الإسرائيليات):
يا إنسان! اعرف نفسك؛ تعرف ربك».

قلت: هذا حكم أهل الاختصاص على هذا الحديث، ومع ذلك فقد ألف بعض الفقهاء المتأخرين من الحنفية رسالة في شرح هذا الحديث! وهي محفوظة في مكتبة الأوقاف الإسلامية في حلب، وكذلك شرح أحدهم حديث: «كنت كنزاً مخفياً...» في رسالة خاصة أيضاً موجودة في المكتبة المذكورة برقم (١٣٥)، مع أنه حديث لا أصل له أيضاً! كما سيأتي (٦٠٢٣)، وذلك مما يدل على أن هؤلاء الفقهاء لم يحاولوا - مع الأسف الشديد - الاستفادة من جهود المحدثين في خدمة السنة وتنقيتها مما أدخل فيها، ولذلك كثرت الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتبهم، والله المستعان.

٦٧ - (مَنْ قَرَأَ فِي الْفَجْرِ بِـ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾^(١)، وَ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾^(٢)؛ لَمْ يَرْمَدْ).

لا أصل له. قال السخاوي (ص ٢٠٠):

«لا أصل له، سواء أريد بالفجر هنا سنة الصبح أو الصبح، لمخالفته سنة القراءة فيهما».

(١) سورة الانشراح.

(٢) سورة الفيل.

يُشير إلى أن السنة في سنة الفجر: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(١)، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢)، وفي فرض الفجر قراءة ستين آية فأكثر على ما هو مفصل في كتابي «صفة صلاة النبي ﷺ».

٦٨ - (قِرَاءَةُ سُورَةِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٣) عَقَبَ الْوُضُوءِ).

لا أصل له. كما قال السخاوي. قال:

«ورأيت في المقدمة المنسوبة للإمام أبي الليث من الحنفية، فالظاهر إدخاله فيها من غيره، وهو مفوت سنة».

قلت: يعني سنة القول بعد الوضوء: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين».

وهو في مسلم والترمذي، واللفظ له. أو يقول:

«سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

رواه الحاكم وغيره بسند صحيح.

قلت: وقوله: «لا أصل له» يوهم أنه لا إسناد له، وليس كذلك، كما سيأتي

(١٤٤٩).

٦٩ - (مَسْحُ الرِّقْبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْغَلِّ).

موضوع. قال النووي في «المجموع شرح المذهب» (١ / ٤٦٥):

«هذا موضوع ليس من كلام النبي ﷺ».

(١) سورة الكافرون.

(٢) سورة الإخلاص.

(٣) سورة القدر.

ونقله السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٠٣) عن النووي وأقره.

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١ / ٤٣٣) ما مختصره:

«أورده أبو محمد الجويني، وقال: لم يرتضِ أئمة الحديث إسناده، وأورده الغزالي في «الوسيط»، وتعبه ابن الصلاح، فقال: هذا الحديث غير معروف عن النبي ﷺ، وهو من قول بعض السلف».

قال الحافظ:

«يحتمل أن يريد به ما رواه أبو عبيد في كتاب «الطهور» عن عبدالرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبدالرحمن عن موسى بن طلحة قال: «من مسح قفاه مع رأسه وُقِيَ الغل يوم القيامة».

قلت: فيُحتمل أن يقال: هذا وإن كان موقوفاً، فله حكم الرفع؛ لأن هذا لا يقال من قبل الرأي، فهو على هذا مرسل».

قلت: لكن المسعودي كان قد اختلط، فلا حجة في حديثه لو كان مرفوعاً، فكيف وهو موقوف؟

ثم قال الحافظ (١ / ٤٣٤ - ٤٣٥):

«قال أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»: ثنا محمد بن أحمد: ثنا عبدالرحمن بن داود: ثنا عثمان بن خُرَّزاذ: ثنا عمر بن محمد بن الحسن: ثنا محمد ابن عمرو الأنصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ مسح عنقه، ويقول: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ توضأ ومسح عنقه لم يغل بالأغلال يوم القيامة».

وفي «البحر» للرويانى:

«قرأت جزءاً رواه أبو الحسين بن فارس بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع

عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :

(من توضأ ومسح ببيديه على عنقه وُقِيَ الغل يوم القيامة)» .

وقال :

«هذا إن شاء الله حديث صحيح» .

قلت (هو الحافظ) : بين ابن فارس وفليح مفازة، فينظر فيها» .

قلت : وحديث ابن عمر في «تاريخ أصبهان» (٢ / ١١٥) ، وعزاه الشيخ علي

القاري في «الموضوعات» (ص ٧٣) لـ «مسند الفردوس» بسند ضعيف .

قلت : وعلته محمد بن عمرو الأنصاري هذا، وهو أبو سهل البصري، متفق

على تضعيفه، وكان يحيى بن سعيد يضعفه جداً، ويقول :

«روى عن الحسن أوأبدا!» .

وشيخ أبي نعيم ضعيف أيضاً، وهو محمد بن أحمد بن علي بن المُحَرَّم، قال

الذهبي في «الميزان» :

«هو من كبار شيوخ أبي نعيم الحافظ، روى عنه الدارقطني وضعفه، وقال

البرقاني : لا بأس به . وقال ابن أبي الفوارس : لم يكن عندهم بذلك، وهو ضعيف» .

ثم رأيت ابن عراق قال في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٧٥) بعد أن ذكر الحديث من

رواية أبي نعيم في «التاريخ» :

«وفيه أبو بكر المفيد شيخ أبي نعيم، قال الحافظ العراقي : وهو آفته» .

وسياتي الكلام على الحديث مع زيادة تحقيق برقم (٧٤٤) أو نحوه إن شاء الله

تعالى .

قلت : فمثل هذا الحديث يعد منكرأً، ولا سيما أنه مخالف لجميع الأحاديث

الواردة في صفة وضوئه ﷺ، إذ ليس في شيء منها ذكرٌ لمسح الرقبة، اللهم إلا في

حديث طلحة بن مُصَرِّف عن أبيه عن جده قال :

« رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه مرة واحدة حتى بلغ القذال، وهو أول القفا ». وفي رواية :

« ومسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره حتى أخرج يديه من تحت أذنيه ».

أخرجه أبو داود وغيره، وذكر عن ابن عيينة أنه كان ينكره، وحقُّ له ذلك، فإنَّ له ثلاث علل، كل واحدة منها كافية لتضعيفه، فكيف بها وقد اجتمعت، وهي : الضعف، والجهالة، والاختلاف في صحبة والد مُصَرِّف. ولهذا ضعفه النووي وابن تيمية والعسقلاني وغيرهم، وقد بينتُ ذلك في «ضعيف سنن أبي داود» (رقم ١٥).

٧٠ - (مَنْ أَطْعَمَ أَخَاهُ خُبْزاً حَتَّى يُشْبِعَهُ، وَسَقَاهُ مَاءً حَتَّى يَرَوْيَهُ؛

بَعْدَهُ اللهُ عَنِ النَّارِ سَبْعَ خَنَادِقَ، بَعْدَ مَا بَيْنَ خَنْدَقَيْنِ مَسِيرَةٌ خَمْسَ مِائَةِ سَنَةٍ).

موضوع. أخرجه الدولابي في «الكنى» (١ / ١١٧)، ويعقوب الفسوي في «التاريخ» (٢ / ٥٢٧)، وابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص ٢٥٤)، والحاكم (٤ / ١٢٩)، وكذا الطبراني في «الأوسط» (١ / ٩٥ / ١ - من زوائد المعجمين)، وابن عساكر (٦ / ١١٥ / ٢) من طريق إدريس بن يحيى الخولاني : حدثني رجاء بن أبي عطاء عن واهب بن عبد الله الكعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً. وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي!

وهذا من أغلاطهما الفاحشة، فإن رجاءً هذا لم يوثقه أحد، بل هو متهم، فاسمع ما قال فيه الحاكم نفسه! فيما ذكره الذهبي نفسه في «الميزان»! قال : «صويلح (!) قال الحاكم: مصري صاحب موضوعات (!) وقال ابن حبان :

يروى الموضوعات، ثم ساق له الحديث الذي وقع لنا مسلسلاً بالمصريين».

قلت: يعني هذا.

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٧٢)، وأقره السيوطي في «اللاآلىء» (٢ / ٨٧)، وعزاه في «الجامع الكبير» و«الزيادة» لـ (ن)؛ أي: النسائي، وهو وهم أو تحريف. ثم ساق الذهبي إسناده إلى رجاء به، ثم قال: «هذا حديث غريب منكر؛ تفرد به إدريس؛ أحد الزهاد».

قلت: إدريس هذا صدوق كما قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٦٥)، فالتهمة منحصرة في رجاء هذا. وزاد الحافظ في «لسان الميزان»:

«وهذا الحديث أورده ابن حبان، وقال: إنه موضوع. وأخرجه الحاكم، وقال: صحيح الإسناد. فما أدري ما وجه الجمع بين كلاميه (يعني تصحيحه للحديث، وقوله في روايه: صاحب موضوعات)! كما لا أدري كيف الجمع بين قول الذهبي: صويلح. وسكوته على تصحيح الحاكم في «تلخيص المستدرک» مع حكايته عن الحافظين (يعني الحاكم وابن حبان) أنهما شهدا عليه برواية الموضوعات!»

قلت: والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٣٠) للطبراني في «الكبير» و«الأوسط»؛ قال:

«وفيه رجاء بن أبي عطاء، وهو ضعيف».

كذا قال، ورجاء أشد ضعفاً مما ذكر؛ كما تقدم، ومع هذا، فالهيثمي أقرب إلى الصواب من المنذري، فإنه أورد الحديث في «الترغيب» (٢ / ٤٨ - رقم ١٤)، ثم قال:

«رواه الطبراني في «الكبير»، وأبو الشيخ ابن حبان في «الثواب»، والحاكم، والبيهقي، وقال الحاكم: صحيح الإسناد».

فأقرَّ الحاكم على تصحيحه ، فأوهم أنه صحيح ، وليس كذلك !

وهذا هو الحامل لي على نشر هذا الحديث ، وتحقيق القول في وضعه ؛ كي لا يغتر أحد بزلة هؤلاء الأفاضل ، فيقع الكذب على رسول الله ﷺ ، صاننا الله من ذلك بمنه وفضله .

٧١ - (التَّكْبِيرُ جَزْمٌ) .

لا أصل له . كما قال الحافظ ابن حجر ، والسخاوي ، وكذا السيوطي ، وله رسالة خاصة في الحديث في كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢ / ٧١) ، وقد بيَّن فيها أنه من قول إبراهيم النخعي ، وأن معنى قوله : «جزم» : «لا يمد» ، ثم ذكر قول من فسره بأنه لا يُعَرَّبُ ، بل يسكن آخره ، ثم رده من وجوه ثلاثة أوردها ، فليراجعها من شاء .

ثم إن الحديث ؛ مع كونه لا أصل له مرفوعاً ، وإنما هو من قول إبراهيم ، فإنما يُريد به التكبير في الصلاة ؛ كما يُستفاد من كلام السيوطي في الرسالة المشار إليها ، فلا علاقة له بالأذان كما توهم بعضهم ، فإنَّ هناك طائفة من المنتمين للسنة في مصر وغيرها تؤذّن كل تكبيرة على حدة : (الله أكبر) ، (الله أكبر) ؛ عملاً بهذا الحديث زعموا ! والتأذين على هذه الصفة مما لا أعلم له أصلاً في السنة ، بل ظاهر الحديث الصحيح خلافه ، فقد روى مسلم في «صحيحه» (٢ / ٤) من حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً : «إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر ، فقال أحدكم : الله أكبر الله أكبر ، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال : أشهد أن لا إله إلا الله . . . الحديث» .

ففيه إشارة ظاهرة إلى أن المؤذن يجمع بين كل تكبيرتين ، وأن السامع يجيبه كذلك . وفي «شرح صحيح مسلم» للنووي ما يؤيد هذا ، فليراجعه من شاء .
ومما يؤيد ذلك ما ورد في بعض الأحاديث أن الأذان كان شفعاً شفعاً^(١) .

(١) انظر «صحيح مسلم» (٢ / ٣) ، و«صحيح أبي داود» (٥١٥ - ٥٢٢) .

٧٢ - (أَدَبُنِي رَبِّي ، فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي) .

ضعيف . قال ابن تيمية في «مجموعة الرسائل الكبرى» (٢ / ٣٣٦) :

«معناه صحيح ، ولكن لا يُعرف له إسناد ثابت» .

وأيده السخاوي والسيوطي ، فراجع «كشف الخفاء» (١ / ٧٠) .

٧٣ - (مَسَحُ الْعَيْنَيْنِ بِبَاطِنِ أَنْمَلْتِي السَّبَابَتَيْنِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ :

أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . . . إلخ ، وَأَنْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ ؛ حَلَّتْ لَهُ

شَفَاعَتُهُ ﷺ) .

لا يصح . رواه الديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي بكر رضي الله عنه

مرفوعاً .

قال ابن طاهر في «التذكرة» :

«لا يصح» .

كذا في «الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص ٩) ، وكذلك قال السخاوي في

«المقاصد» .

٧٤ - (عَظَّمُوا ضَحَايَاكُمْ ؛ فَإِنَّهَا عَلَى الصَّرَاطِ مَطَايَاكُمْ) .

لا أصل له بهذا اللفظ . قال ابن الصلاح :

«هذا حديث غير معروف ، ولا ثابت» .

نقله الشيخ إسماعيل العجلوني في «الكشف» ، ومن قبله ابن الملقن في

«الخلاصة» (١٦٤ / ٢) ، وزاد :

«قلت : وأسنده صاحب الفردوس بلفظ : (استفرهوا) بدل (عظموا) ؛ أي :

ضحُّوا بالثمينة القوية السمينة».

قلت: وسنده ضعيف جداً، وسوف يأتي تحقيق الكلام عليه بإذن الله (٢٦٨٧).

٧٥ - (عَجَّلُوا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْفَوْتِ ، وَعَجَّلُوا بِالتَّوْبَةِ قَبْلَ الْمَوْتِ).

موضوع. ومعناه صحيح، أورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة»

(ص ٤ - ٥).

٧٦ - (النَّاسُ كُلُّهُمْ مَوْتَى؛ إِلَّا الْعَالِمُونَ، وَالْعَالِمُونَ كُلُّهُمْ

هَلْكَى؛ إِلَّا الْعَامِلُونَ، وَالْعَامِلُونَ كُلُّهُمْ غَرَقَى؛ إِلَّا الْمُخْلِصُونَ،

وَالْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ).

موضوع. أورده الصغاني (ص ٥)، وقال:

«وهذا الحديث مُفْتَرَى ملحون، والصواب في الإعراب: (العالمين)،

و(العاملين)، و(المخلصين)».

قلت: وهو شبيه بكلام الصوفية، ومثله قول سهل بن عبد الله التستري:

«الناس كلهم سكارى إلا العلماء، والعلماء كلهم حيارى إلا من عمل

بعلمه».

رواه الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (رقم ٢٢ - بتحقيقي)، ثم روى من

طريق أخرى عنه قال:

«الدنيا جهل وموات إلا العلم، والعلم كله حجة إلا العمل به، والعمل كله هباء

إلا الإخلاص، والإخلاص على خطر عظيم حتى يختم به».

قلت: وهذا أقرب إلى هذا الحديث، فلعله هو أصله، رفعه بعض جهلة

الصوفية.

٧٧ - (لا مهدي إلا عيسى).

منكر. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٤٩٥)، والحاكم (٤ / ٤٤١)، وابن الجوزي في «الواحيات» (١٤٤٧)، وابن عبد البر في «جامع العلم» (١ / ١٥٥)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣ / ٣ / ٢، ٤ / ٩ / ١، ٥ / ٢٢ / ٢)، والسلفي في «الطيوريات» (٦٢ / ١)، والخطيب (٤ / ٢٢١) من طريق محمد بن خالد الجندي عن أبان بن صالح عن الحسن عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدنيا إلا إدباراً، ولا الناس إلا شحاً، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، ولا مهدي إلا عيسى بن مريم».

قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه علل ثلاث:

الأولى: عنعنة الحسن البصري، فإنه قد كان يدلّس.

الثانية: جهالة محمد بن خالد الجندي، فإنه مجهول؛ كما قال الحافظ في «التقريب» تبعاً لغيره كما يأتي.

الثالثة: الاختلاف في سنده. قال البيهقي: قال أبو عبدالله الحافظ:

«محمد بن خالد مجهول، واختلفوا عليه في إسناده، فرواه صامت بن معاذ؛ قال: ثنا يحيى بن السكن: ثنا محمد بن خالد... فذكره. قال صامت: عدلت إلى الجند مسيرة يومين من صنعاء، فدخلت على محدث لهم، فوجدت هذا الحديث عنده عن محمد بن خالد عن أبان بن أبي عياش عن الحسن مرسلًا. قال البيهقي: فرجع الحديث إلى رواية محمد بن خالد الجندي، وهو مجهول، عن أبان بن أبي عياش، وهو متروك، عن الحسن عن النبي ﷺ، وهو منقطع، والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصح البتة إسناداً».

نقله في «التهذيب».

وقال الذهبي في «الميزان» :

«إنه خبر منكر» .

ثم ساق الرواية الأخيرة عن ابن أبي عياش عن الحسن مرسلًا، ثم قال :

«فانكشف ووهى» .

وقال الصغاني :

«موضوع» ؛ كما في «الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص ١٩٥) .

ونقل السيوطي في «العرف الوردي في أخبار المهدي» (٢ / ٢٧٤ - من

الحاوي) عن القرطبي أنه قال في «التذكرة» :

«إسناد ضعيف، والأحاديث عن النبي ﷺ في التنصيص على خروج المهدي

من عترته من ولد فاطمة ثابتة؛ أصح من هذا الحديث، فالحكم بها دونه» .

وقد أشار الحافظ في «الفتح» (٦ / ٣٨٥) إلى رد هذا الحديث لمخالفته

لأحاديث المهدي .

وهذا الحديث تستغله الطائفة القاديانية في الدعوة لنبههم المزعوم؛ ميرزا غلام

أحمد القادياني الذي ادّعى النبوة، ثم ادّعى أنه هو عيسى بن مريم المبشر بنزوله في

آخر الزمان، وأنه لا مهدي إلا عيسى بناءً على هذا الحديث المنكر، وقد راجت دعواه

على كثيرين من ذوي الأحمال الضعيفة، شأن كل دعوة باطلة لا تعدم من يتبناها ويدعو

إليها، وقد ألفت كتب كثيرة في الرد على هؤلاء الضلال، ومن أحسنها رسالة الأستاذ

الفاضل المجاهد أبي الأعلى المودودي رحمه الله في الرد عليها، وكتابه الآخر الذي

صدر أخيراً بعنوان «البيانات»، فقد بين فيهما حقيقة القاديانيين، وأنهم مرقوا من دين

المسلمين بأدلة لا تقبل الشك، فليرجع إليهما من شاء .

(تنبيه) : قوله في هذا الحديث :

«ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس».

هذه الجملة منه صحيحة ثابتة عنه عليه السلام من حديث عبدالله بن مسعود! خرجته مسلم وأحمد.

٧٨ - (سُورُ الْمُؤْمِنِ شِفَاءً).

لا أصل له . قال الشيخ أحمد الغزّي العامري في «الجد الحثيث» (رقم ١٦٨ - من نسختي):

«ليس بحديث».

وأقره الشيخ العجلوني في «كشف الخفاء» (١ / ٤٥٨).

قلت: وأما قول الشيخ علي القاري في «موضوعاته» (ص ٤٥):

«هو صحيح من جهة المعنى؛ لرواية الدارقطني في «الأفراد» من حديث ابن عباس مرفوعاً «من التواضع أن يشرب الرجل من سؤر أخيه»، أي: المؤمن».

فيقال له كما تعلمنا منه في مثل هذه المناسبة: «نُبِّتَ العرشَ ثم انْقَشَ!» فإن هذا الحديث غير صحيح أيضاً، وبيانه فيما بعد، على أنه لو صح لما كان شاهداً له! كيف وليس فيه أن سؤر المؤمن شفاء؛ لا تصريحاً ولا تلويحاً. فتأمل.

٧٩ - (مِنَ التَّوَّاضُعِ أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ مِنْ سِوْرِ أَخِيهِ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْ سِوْرِ أَخِيهِ ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى؛ رُفِعَتْ لَهُ سَبْعُونَ دَرَجَةً، وَمُحِيتُ عَنْهُ سَبْعُونَ خَطِيئَةً، وَكُتِبَ لَهُ سَبْعُونَ دَرَجَةً).

موضوع. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٤٠) برواية الدارقطني من طريق نوح بن أبي مريم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً به. وقال ابن الجوزي:

«تفرّد به نوح، وهو متروك».

وتعقّبهُ السيوطي في «اللائلء المصنوعة» (٢ / ٢٥٩ - طبع المكتبة الحسينية)

بقوله :

«قلت: له متابع، قال الإسماعيلي في «معجمه» (ق ١٢٣ / ٢ - مصورة الجامعة الإسلامية): أخبرني علي بن محمد بن حاتم أبو الحسن القومسي: حدثنا جعفر بن محمد الحداد القومسي: حدثنا إبراهيم بن أحمد البلخي: حدثنا الحسن ابن رشيد المروزي عن ابن جريج، وعنه (يعني المروزي هذا) ثلاثة أنفس، فيه لين». (الأصل: «فيهم»، وهو خطأ).

قلت: بل الحسن هذا منكر الحديث، فقد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ١٤) بعد أن نقل عن أبيه أنه مجهول:

«يدل حديثه على الإنكار، وذلك أنه روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال:

من صبر في حر مكة ساعة؛ باعد الله عز وجل منه جهنم سبعين خريفاً، ومن مشى في طريق مكة ساعة؛ كل قدم يضعها ترفع له درجة، والأخرى حسنة». وفي «اللسان»:

«وقال العقيلي فيه: «في حديثه وهم، ويحدث بمناكير»، ثم ساق حديث ابن عباس الذي استنكره ابن أبي حاتم، وقال: هذا حديث باطل لا أصل له».

والحديث رواه السهمي الجرجاني في «تاريخ جرجان» (٢٦٢) من طريق شيخه أبي بكر الإسماعيلي قال: حدثنا علي بن محمد بن حاتم بن دينار أبو الحسن القومسي، وكان صدوقاً... إلخ، وقال:

«قال شيخنا أبو بكر الإسماعيلي: إبراهيم بن أحمد، والحسن بن رشيد مجهولان».

ومما أوردنا يتبين أن هذه المتابعة لا تُسمن ولا تغني من جوع؛ لشدة ضعفها، وجهالة الراوي عنها، فلا قيمة لتعقّب السيوطي على ابن الجوزي، ولعله يشير لهذا صنيع الشوكاني في «الأحاديث الموضوعية» (ص ٦٨)، حيث ساق الحديث، ثم اكتفى في تخريجه على قوله:

«رواه الدارقطني، وفي إسناده متروك».

فلم يتعرض للمتابعة المزعومة بذكر!

قلت: ونوح هذا كان من أهل العلم، وكان يسمى: الجامع، لجمعه فقه أبي حنيفة، ولكنه متهم في الرواية، قال أبو علي النيسابوري:

«كان كذاباً».

وقال أبو سعيد النقاش:

«روى الموضوعات».

وقال الحاكم:

«هو مقدّم في علومه، إلا أنه ذاهب الحديث بمرّة، وقد أفحش أئمة الحديث القول فيه ببراہين ظاهرة».

وقال أيضاً:

«لقد كان جامعاً، رُزق كُلُّ شيء إلا الصدق! نعوذ بالله تعالى من الخذلان».

وكذا قال ابن حبان، وقد أورد الحافظ برهان الدين الحلبي في رسالة «الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث»؛ كما في «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» (ص ٢٢١).

ثم إن للحديث علة أخرى لم أرَ من تنبّه لها، وهي عنعنّة ابن جريج، فإنه على جلالته قدره كان مدلساً.

قال الإمام أحمد:

«بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها. يعني قوله: أُخبرت، وحدثت عن فلان».

كذا في «الميزان».

وقال الدارقطني:

«تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما».

كذا في «التهذيب».

فإن سلم الحديث من ابن أبي مريم والحسن بن رشيد، فلن يسلم من تدليس ابن جريج.

٨٠ - (المَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ عَمِّي).

موضوع. أخرجه الدارقطني في «الأفراد» (ج ٢ رقم ٢٦ من أصلي المنقول عن مخطوطة الظاهرية)، وعنه الديلمي (٤ / ٨٤)، وابن الجوزي في «الواحيات» (١٤٣١) من طريق محمد بن الوليد القرشي: ثنا أسباط بن محمد وصلة بن سليمان الواسطي عن سليمان التيمي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان مرفوعاً. وقال الدارقطني:

«غريب، تفرد به محمد بن الوليد مولى بني هاشم بهذا الإسناد».

قلت: وهو متهم بالكذب. قال ابن عدي:

«كان يضع الحديث».

وقال أبو عروبة:

«كذاب».

وبهذا أعله المناوي في «الفيض» نقلاً عن ابن الجوزي، وبه تبين خطأ السيوطي في إيراده لهذا الحديث في «الجامع الصغير».

قلت: ومما يدل على كذب هذا الحديث أنه مخالف لقوله ﷺ:

«المهدي من عترتي من ولد فاطمة».

أخرجه أبو داود (٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨)، وابن ماجه (٢ / ٥١٩)، والحاكم (٤ / ٥٥٧)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٩٩ - ١٠٠)، وكذا العقيلي (١٣٩ و ٣٠٠) من طريق زياد بن بيان عن علي بن نفييل عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة مرفوعاً.

وهذا سند جيد رجاله كلهم ثقات، وله شواهد كثيرة، فهو دليل واضح على رد هذا الحديث.

ومثله:

٨١ - (يا عباس! إن الله فتح هذا الأمر بي، وسيختمه بغلام من ولدك، يملؤها عدلاً؛ كما ملئت جوراً، وهو الذي يصلي بعيسى).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤ / ١١٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواحيات» (١٤٣٧) في ترجمة أحمد بن الحجاج بن الصلت قال: حدثنا سعيد بن سليمان: حدثنا خلف بن خليفة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عمار بن ياسر مرفوعاً.

قلت: وهذا سند رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال مسلم غير أحمد بن الحجاج هذا، ولم يذكر فيه الخطيب جرحاً ولا تعديلاً، وقد اتهمه الذهبي بهذا الحديث، فقال:

«رواه بإسناد الصحاح مرفوعاً، فهو آفته! والعجيب أن الخطيب ذكره في «تاريخه»، ولم يضعفه، وكأنه سكت عنه لانتهاك حاله».

ووافقه الحافظ في «لسان الميزان».

والحديث أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١ / ٤٣١ - ٤٣٤)، وسكت عليه! ومن هنا يتبين لك الفرق بين الذهبي والسيوطي، فإن الأول حافظ نقاد، والآخر جماع نقال، وهذا هو السر في كثرة خطئه وتناقضه في كتبه.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٣٧) من حديث ابن عباس نحوه، وقال:

«موضوع، المتهم به الغلابي محمد بن زكريا».

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٤٣٥).

ورواه الخطيب في «التاريخ» (٣ / ٣٢٣ - ٣٢٤)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢ / ٣٧٥ / ١٤٣٨) من طريق أخرى، ثم قال ابن الجوزي (٢ / ٣٧٨):

«لا بأس بإسناده»!

كذا قال، وهو منه عجيب، فإن فيه علتين:

إحدهما: عبدالصمد بن علي - وهو الهاشمي - ضعفه العقيلي (٣ / ٨٤ / ١٠٥٣)، وساق له حديثاً استنكره الذهبي، وسيأتي برقم (٢٨٩٨).

والأخرى: محمد بن نوح بن سعيد المؤذن، أورده الذهبي وقال:

«خبره كذب (يعني هذا)، وأبوه مجهول».

(تنبيه): اختلط هذا الإسناد على بعض الطلبة، فظن أنه من رواية الغلابي،

وليس هو فيه!

وأما صلاة المهدي بعيسى عليه السلام؛ فصحيح ثابت في أحاديث كثيرة.

ومثل هذا الحديث:

٨٢ - (أَلَا أُبَشِّرُكَ يَا أَبَا الْفَضْلِ؟ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ افْتَحَ بِي هَذَا

الْأَمْرَ، وَبِذَرِيَّتِكَ يَخْتِمُهُ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٣٥) من طريق لاهز بن جعفر

التميمي: ثنا عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي: أخبرني علي بن زيد بن جدعان عن

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«تفرد به لاهز بن جعفر، وهو حديث عزيز».

قلت: وهو متهم، قال فيه ابن عدي:

«بغدادى مجهول، يحدث عن الثقات بالمناكير».

ثم ساق له حديثاً في فضل علي، ثم قال ابن عدي:

«وهذا باطل».

قال الذهبي:

«إي والله! هذا من أكبر الموضوعات، وعلي؛ فلعن الله من لا يحبه».

والحديث أورده في «كنز العمال» (رقم ٣٨٦٩٣) برواية أبي نعيم في «الحلية»

عن أبي هريرة بغير هذا اللفظ، ولم أعثر عليه الآن في «الحلية»، فالله أعلم.

(تنبيه): إذا علمت حال هذا الحديث والذي قبله، فلا يليق نصب الخلاف

بينهما وبين الحديث الصحيح المتقدم قريباً: «المهدي من ولد فاطمة»؛ لصحته،

وشدة ضعف مخالفه، وعليه: لا مسوغ لمحاولة التوفيق بينهما كما فعل بعض

المتقدمين، والأستاذ المودودي رحمه الله في «البيانات» (ص ١١٥، ١٦٥)، والله

تعالى هو الموفق، لا إله سواه.

٨٣ - (نعم المذكر السبحة، وإن أفضل ما يُسجد عليه الأرض، وما أنبتت الأرض).

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٤ / ٩٨ - مختصره)؛ قال:
أنا عبدوس بن عبد الله : أنا أبو عبد الله الحسين بن فنجويه الثقفي : ثنا علي بن محمد
ابن نصرويه : ثنا محمد بن هارون بن عيسى بن منصور الهاشمي : حدثني محمد بن
علي بن حمزة العلوي : حدثني عبد الصمد بن موسى : حدثني زينب بنت سليمان
ابن علي : حدثني أم الحسن بنت جعفر بن الحسن عن أبيها عن جدّها عن علي
مرفوعاً .

ذكره السيوطي في رسالته «المنحة في السبحة» (٢ / ١٤١ - من الحاوي)،
ونقله عنه الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢ / ١٦٦ - ١٦٧)، وسكتا عليه!

قلت: وهذا إسناد ظلمات بعضها فوق بعض، جل رواته مجهولون، بل
بعضهم متهم:

أم الحسن بنت جعفر بن الحسن، لم أجد من ترجمها.

وزينب بنت سليمان بن علي ترجمها الخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٣٣٤)،

وقال:

«كانت من فضائل النساء».

وعبد الصمد بن موسى، هو الهاشمي، ترجمه الخطيب (١٤ / ٤١)، ولم يذكر

فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكن نقل الذهبي في «الميزان» عن الخطيب أنه قال فيه:

«قد ضعفوه».

فلعل ذلك في بعض كتبه الأخرى، ثم استدركت فقلت: بل ذلك في حديث

آخر سيأتي برقم (٢٨٩٨).

ثم قال الذهبي :

«يروى مناكير عن جده محمد بن إبراهيم الإمام».

قلت : فلعله هو آفة هذا الحديث .

ومحمد بن علي بن حمزة العلوي ترجمه الخطيب أيضاً (٣ / ٦٣) ، وقال :

«قال ابن أبي حاتم : سمعت منه وهو صدوق ، مات سنة ٢٨٦» .

ومحمد بن هارون هو محمد بن هارون بن العباس بن أبي جعفر المنصور ،

كذلك أوردته الخطيب (٣ / ٣٥٦) ، وقال :

«كان من أهل الستر والفضل والخطابة ، وولي إمامة مسجد المدينة ببغداد

خمسین سنة ، وكانت وفاته سنة ٣٠٨» .

وأبو عبدالله بن الحسين بن فنجويه الثقفي ثقة مترجم في «سير أعلام النبلاء»

(١٧ / ٣٨٣) ، و «شذارت الذهب» (٣ / ٢٠٠) .

ومثله عبدوس بن عبدالله ؛ له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٩٧) ،

و «لسان الميزان» (٤ / ٩٥) .

ومما سبق يتبين لك أن الإسناد ضعيف ، لا تقوم به حجة .

ثم إن الحديث من حيث معناه باطل عندي لأمر :

الأول : أن السبحة بدعة لم تكن في عهد النبي ﷺ ، إنما حدثت بعده ﷺ (١) ،

فكيف يُعقل أن يحض عليه الصلاة والسلام أصحابه على أمر لا يعرفونه؟! والدليل

على ما ذكرت ما روى ابن وضاح القرطبي في «البدع والنهي عنها» (ص ١٢) عن

(١) ويؤيد ذلك قول علماء اللغة :

«إن لفظة : (السبحة) مولدة ، لا تعرفها العرب» .

انظر (ص ١٣) من الرد على الحبشي .

الصلت بن بهرام قال :

«مر ابن مسعود بامرأة معها تسبيح تسبح به ، فقطعه وألقاه ، ثم مر برجل يسبح بحصى ، فضر به برجله ، ثم قال : لقد سبقتم ! ركبتم بدعة ظلماً ! ولقد غلبتم أصحاب محمد ﷺ علماً!» .

وسنده إلى الصلت صحيح ، وهو ثقة من أتباع التابعين^(١) ، فالسند منقطع .

ثم روى عن أبان بن أبي عياش قال : سألت الحسن عن النظام (خيطة ينظم فيه لؤلؤ وخرز ونحوهما) من الخرز والنوى ونحو ذلك يُسبَّح به؟ فقال : لم يفعل ذلك أحد من نساء النبي ﷺ ، ولا المهاجرات .

لكن سنده ضعيف جداً .

الثاني : أنه مخالف لهديه ﷺ ؛ قال عبدالله بن عمرو :

«رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح بيمينه» .

رواه أبو داود (١ / ٢٣٥) ، والترمذي (٤ / ٢٥٥) وحسنه ، وابن حبان (٢٣٣٤ - موارد) ، والحاكم (١ / ٥٤٧) ، والبيهقي (٢ / ٢٥٣) ، وإسناده صحيح كما قال الذهبي ، ثم خرجته في «صحيح أبي داود» (١٣٤٦) .

ثم هو مخالف لأمره ﷺ ، حيث قال لبعض النسوة :

«عليكن بالتسبيح والتهليل والتقديس ، ولا تغفلن فتنسين التوحيد (وفي رواية :

الرحمة) ، واعقدن بالأنامل ، فإنهن مسؤولات ومستنطقات» .

وهو حديث حسن ، أخرجه أبو داود وغيره ، وصححه الحاكم والذهبي ، وحسنه النووي والعسقلاني كما في «أمالي الأذكار» (١ / ٨٤) ، وله شاهد عن عائشة موقوف ، انظر «صحيح أبي داود» (١٣٤٥) .

(١) وأما قول الشيخ الحبشي : «إنه مجهول» ؛ فمن عندياته ! انظر ردنا عليه (ص ٤١) .

ولذلك ضعف الحديث جماعة؛ كما ذكره الشيخ محمد خليل القاوقجي في «شوارق الأنوار الجليلة» (ق ١١٣ / ١).

ثم تبين لي فيما بعد أن السند أشد ضعفاً مما ذكرنا، وأن آفته محمد بن هارون ابن عيسى بن المنصور الهاشمي، فإنه كان يضع الحديث كما يأتي، وقولي أولاً: «هو محمد بن هارون بن العباس... إلخ» وهم، سببه أنني ذهلت عن الترجمة التي بعد ابن العباس هذا في «تاريخ الخطيب»، فقد قال:

«محمد بن هارون بن عيسى بن إبراهيم بن عيسى بن أبي جعفر المنصور، يكنى: أبا إسحاق، ويُعرف بـ (ابن بُريه)... وفي حديثه مناكير كثيرة، وقال الدارقطني: لا شيء».

وقال ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: «يضع الحديث».

ثم ساق له حديثاً، ثم قال: «هذا من موضوعاته».

وكذلك اتهمه الخطيب، فقال عقب الحديث المشار إليه (٧ / ٤٠٣): «والهاشمي يعرف بابن بُريه، ذاهب الحديث، يتهم بالوضع».

وإنما جزمْتُ بأن هذا هو راوي الحديث؛ لأن السند فيه أنه محمد بن هارون ابن عيسى، وليس فيه أنه محمد بن هارون بن العباس، فهما شخصان اتفقا في اسمهما واسم أبيهما، واختلفا في اسم جدهما، فالأول اسم جده: عيسى، والآخر اسم جده: العباس، وهذا مستور، والأول متهم كما عرفت، فانحصرت شبهة وضع الحديث فيه، وبرئت ذمة عبد الصمد بن موسى منه على ضعفه وروايته المناكير.

والفضل في تنبهي لهذه الحقيقة يعود إلى مقال لي قديم في الكلام على هذا الحديث، فالحمد لله على توفيقه.

هذا معنى ما كنت أوردته في ردِّي على «التعقب الحثيث» للشيخ الحبشي (ص ١٤ - ١٥).

فإن قيل: قد جاء في بعض الأحاديث التسييح بالحصى، وأنه ﷺ أقره، فلا فرق حينئذ بينه وبين التسييح بالسبحة كما قال الشوكاني؟

قلت: هذا قد يسلم لو أن الأحاديث في ذلك صحيحة، وليس كذلك، فغاية ما روي في ذلك حديثان أوردهما السيوطي في رسالته المشار إليها، فلا بد من ذكرهما، وبيان علتها:

الأول: عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة، وبين يديها نوى أو حصى تسيح به، فقال:

«أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أفضل؟».

فقال:

«سبحان الله عدد ما خلق في السماء...» الحديث.

رواه أبو داود (١ / ٢٣٥)، والترمذي (٤ / ٢٧٧ - ٢٧٨)، وابن حبان (٢٣٣٠ - زوائده)، والدورقي في «مسند سعد» (١٣٠ / ١)، والمخلص في «الفوائد» (٩ / ١٧ / ٢)، والحاكم (١ / ٥٤٧ - ٥٤٨)^(١) من طريق عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال حدثه عن خزيمة عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص عن أبيها. وقال الترمذي:

(١) وعزاه السيوطي في «المنحة» للنسائي وابن ماجه، وتبعه الشوكاني، وفيه نظر من وجهين:

الأول: أنه لم يروه ابن ماجه مطلقاً.

الثاني: أن النسائي إنما رواه في «اليوم والليلة»؛ كما في «التحفة» (٣ / ٣٢٥)، فكان ينبغي تقييده، ولم أره في المطبوعة منه.

«حديث حسن» .

وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» .

ووافقه الذهبي ، فأخطأ ؛ لأن خزيمة هذا مجهول ، قال الذهبي نفسه في
«الميزان» :

«خزيمة ؛ لا يُعرف ، تفرد عنه سعيد بن أبي هلال» .

وكذا قال الحافظ في «التقريب» :

«إنه لا يُعرف» .

وسعيد بن أبي هلال مع ثقته ؛ حكى الساجي عن أحمد أنه اختلط ، وكذلك
وصفه بالاختلاط يحيى كما في «الفصل» لابن حزم (٢ / ٩٥) ، ولعله مما يؤيد ذلك
روايته لهذا الحديث ، فإن بعض الرواة الثقات عنه لم يذكروا في إسناده خزيمة ، فصار
الإسناد منقطعاً ، ولذلك لم يذكر الحافظ المزي عائشة بنت سعد في شيوخ ابن أبي
هلال ، فلا يخلو هذا الإسناد من علة الجهالة أو الانقطاع ، فأنى للحديث الصحة أو
الحسن؟! .

وجهل ذلك أو تجاهله بعض من ألف في سنية السبحة! من أهل الأهواء من
المعاصرين ، مقلداً في ذلك شيخه عبدالله الغماري الذي تجاهل هذه الحقائق ،
فأورد هذا الحديث في «كنزه» (١٠٣) ؛ ليتوصل منه إلى تجويز السبحة لمريديه! ثم
إلى تجويز تعليقها على العنق كما يفعل بعض مشايخ الطرق .

انظر الرد عليه في مقدمة المجلد الثالث من هذه «السلسلة» (ص ٣٧) ؛ ترى
العجب العجيب .

الأخر : عن صفية قالت :

«دخل عليَّ رسول الله ﷺ وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبج بهن، فقال: يا بنت حَيِّي! ما هذا؟! قلت: أسبجُ بهنَّ. قال: قد سبحتُ منذ قمتُ على رأسك أكثر من هذا. قلت: علمني يا رسول الله! قال: قلبي: سبحان الله عدد ما خلق الله من شيء...».

أخرجه الترمذي (٤ / ٢٧٤)، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٧٣ / ٢٥٥ / ١)، والحاكم (١ / ٥٤٧) من طريق هاشم بن سعيد عن كنانة مولى صفية عنها. وضعفه الترمذي بقوله:

«هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث هاشم بن سعيد الكوفي، وليس إسناده بمعروف، وفي الباب عن ابن عباس».

وأما الحاكم فقال:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذهبي^(١)، وهذا منه عجب، فإن هاشم بن سعيد هذا أورده هو في «الميزان»، وقال:

«قال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه لا يتابع عليه».

ولهذا قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

وكنانة هذا مجهول الحال، لم يوثقه غير ابن حبان.

ثم استدركت فقلت: لكن قد روى عن كنانة جمع، منهم زهير وحُديج ابنا معاوية، ومحمد بن طلحة بن مصرف، وسعدان بن بشير الجهني، وكل هؤلاء الأربعة ثقات، يضم إليهم يزيد بن مغلّس الباهلي، وثقه جماعة وضعفه آخرون، فسبيل من

(١) وتبعه السيوطي في «المنحة»، واغتر به الشوكاني!

روى عنه مثل هؤلاء أن يُحشر في زمرة من قيل فيه: «صدوق»؛ كما حققته أخيراً في بحث مستفيض فريد في «تمام المنة» (ص ٢٠٤ - ٢٠٦)، فلا تغتر ببعض الجهلة؛ كالسقاف وغيره، وعليه؛ فعلة الحديث هاشم فقط.

ومما يدل على ضعف هذين الحديثين أن القصة وردت عن ابن عباس بدون ذكر الحصى، ولفظه؛ قال:

عن جويرية أن النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح، وهي في مسجدها، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة، فقال: ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟ قالت: نعم. قال النبي ﷺ:

«لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات، لو وُزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده؛ عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته».

أخرجه مسلم (٨ / ٨٣ - ٨٤)، والترمذي (٤ / ٢٧٤) وصححه، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٦١ - ١٦٥)، وابن ماجه (١ / ٢٣)، وأحمد (٦ / ٣٢٥ و ٤٢٩ - ٤٣٠).

فدل هذا الحديث الصحيح على أمرين:

الأول: أن صاحبة القصة هي جويرية؛ لا صفية كما في الحديث الثاني!

الأخر: أن ذكر الحصى في القصة منكر، ويؤيد هذا إنكار عبدالله بن مسعود رضي الله عنه على الذين رآهم يعدون بالحصى، وقد جاء ذلك عنه من طرق سبق أحدها^(١)، ولو كان ذلك مما أقره ﷺ لما خفي على ابن مسعود إن شاء الله، وقد تلقى هذا الإنكار منه بعض من تخرَّج من مدرسته، ألا وهو إبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه

(١) وقد أنكر الشيخ الحشي هذه الطرق المشار إليها! فرددت عليه بذكر طريق واحد منها

بسند صحيح. انظر (ص ٤٤ - ٤٧) من «الرد على التعقب الحثيث».

الكوفي ، فكان ينهى ابنته أن تعين النساء على قتل خيوط التسييح التي يُسبح بها!

رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٨٩ / ٢) بسند جيد^(١).

قد يقول قائل : إن العدَّ بالأصابع كما ورد في السنة لا يمكن أن يُضبط به العدد إذا كان كثيراً.

فالجواب : إنما جاء هذا الإشكال من بدعة أخرى ، وهي ذكر الله في عدد محصور كثير ، لم يأت به الشارع الحكيم ، فتطلبت هذه البدعة بدعة أخرى ، وهي السبحة ! فإن أكثر ما جاء من العدد في السنة الصحيحة فيما ثبت لدي إنما هو مئة ، وهذا يمكن ضبطه بالأصابع بسهولة لمن كان ذلك عادته .

وأما حديث : «من قال في يوم مئتي مرة : «لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . . » الحديث ، فالمراد : مئة إذا أصبح ، ومئة إذا أمسى ؛ كما جاء مصرحاً به في بعض الروايات الثابتة ، وبيان ذلك في «الصحيحة» (٢٧٦٢) .

وأما ما رواه ابن أبي شيبة (٢ / ٣٩١) عن وقاء عن سعيد بن جبير قال : رأى عمر بن الخطاب رجلاً يسبح بتساييح معه ، فقال عمر : إنما يجزيه من ذلك أن يقول : سبحان الله . . . إلخ ، فهو منكر لوجهه ، منها الانقطاع بينه وبين سعيد ، وضعف وقاء ، وهو ابن إياس ، وهولين الحديث .

ولو لم يكن في السبحة إلا سيئة واحدة ، وهي أنها قضت على سنة العد بالأصابع ، أو كادت ، مع اتفاقهم على أنها أفضل ؛ لكفى ! فإني قلما أرى شيخاً يعقد التسييح بالأنامل!

ثم إن الناس قد تفتنوا في الابتداع بهذه البدعة ، فترى بعض المنتمين لإحدى

(١) وفي هذا وما قبله رد صريح على الشيخ الحبشي في زعمه أنه لم يسبقني أحد إلى إنكار

السبحة . انظر ردي عليه (ص ٤٤ - ٥٤) .

الطرق يطوق عنقه بالسبحة^(١)! وبعضهم يعدُّ بها وهو يحدثك أو يستمع لحديثك! وآخرُ ما وقعت عيني عليه من ذلك منذ أيام أنني رأيت رجلاً على دراجة عادية، يسير في بعض الطرق المزدحمة بالناس، وفي إحدى يديه سبحة!! يتظاهرون للناس بأنهم لا يغفلون عن ذكر الله طرفة عين! وكثيراً ما تكون هذه البدعة سبباً لإضاعة ما هو واجب، فقد اتفق لي مراراً - وكذا لغيري - أنني سلمت على أحدهم، فردَّ عليَّ السلام بالتلويح بها! دون أن يتلفظ بالسلام! ومفاسد هذه البدعة لا تحصى، فما أحسن ما قال الشاعر:

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعٍ مِنْ سَلَفٍ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعٍ مَنْ خَلَفَ

ثم وقفتُ على حديث ثالث عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«كان يسبح بالحصا».

ولكن إسناده وإياه جداً، فيه من روى عن مالك أحاديث موضوعة، وسيأتي بيان ذلك برقم (١٠٠٢) من هذه «السلسلة» إن شاء الله تعالى.

٨٤ - (كُلُّكُمْ أَفْضَلُ مِنْهُ).

ضعيف. لم أجده في شيء من كتب السنة، وإنما أخرجه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١ / ٢٦) بسند ضعيف، فقال:

«حدثني محمد بن عبيد عن معاوية بن عمر عن أبي إسحاق عن خالد الحذاء

(١) ويشجعهم على ذلك الشيخ عبدالله الغماري شيخ الطريقة الدرقاوية و... بقوله:

«وتعليق السبحة في العنق ليس فيه شيء، وهو نظير وضع الكاتب القلم على أذنه!»

لله دره من فقيه يحسن القياس! فإنه من أبطل القياس على وجه الأرض؛ لأنه بناه على حديث موضوع.

انظر مقدمة المجلد الثالث من هذه «السلسلة» (ص ٣٧).

عن أبي قلابة عن مسلم بن يسار أن رفقة من الأشعريين كانوا في سفر، فلما قدموا قالوا: يا رسول الله! ليس أحد بعد رسول الله أفضل من فلان، يصوم النهار، فإذا نزلنا قام يصلي حتى يرتحل! قال: من كان يمهن له أو يعمل له؟ قالوا: نحن. قال: كلكم أفضل منه».

وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات، لكنه مرسل، فإن مسلم بن يسار هذا - وهو البصري الأموي - تابعي، ثم إنهم ذكروا في ترجمته أن أكثر روايته عن أبي الأشعث الصنعاني، وأبي قلابة، وهذا الحديث من رواية أبي قلابة عنه، وقد كانت وفاتهما بعد المئة ببضع سنين، ولكن أبا قلابة مدلس. قال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«إمام شهير، من علماء التابعين، ثقة في نفسه، إلا أنه مدلس عن لحقهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس».

ولهذا أورده الحافظ برهان الدين العجمي الحلبي في رسالته «التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٢١)، وكذا الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص ٥)، وقال:

«وصفه بذلك الذهبي والعلائي».

فلو أن الحديث سلم من الإرسال، لما سلم من عننة أبي قلابة، فالحديث ضعيف على كل حال.

ثم رأيت الحديث في «مصنف عبدالرزاق» (٢٠٤٤٢) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال: . . . فذكره نحوه، ولم يذكر فيه مسلم بن يسار. وهذا مرسل أيضاً.

ويغني عنه حديث أنس قال:

«كنا مع النبي ﷺ في السفر، فمنا الصائم، ومنا المفطر، قال: فنزلنا منزلاً في

يوم حار، أكثرنا ظلاً صاحب الكساء، ومنا من يتقي الشمس بيده. قال: فسقط الصوَّام، فقام المفطرون، فضربوا الأبنية، وسقوا الركاب، فقال رسول الله ﷺ: «ذهب المفطرون اليوم بالأجر».

رواه البخاري (٦ / ٦٤)، ومسلم (٣ / ١٤٤)، واللفظ له، والنسائي في «الكبرى» (ق ٢٠ / ١).

٨٥ - يُقْتَلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ؛ كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَطْلُعُ الرِّيَاطُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، فَيَقْتَلُونَكُمْ قِتْلًا لَمْ يُقْتَلْهُ قَوْمٌ، ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا لَا أَحْفَظُهُ، فَقَالَ: فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ؛ فَبَايِعُوهُ، وَلَوْ حَبَوًّا عَلَى الثَّلْجِ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيِّ.

(وفي رواية:

إِذَا رَأَيْتُمُ الرِّيَاطَ السُّودَ خَرَجْتَ مِنْ قِبَلِ خِرَاسَانَ؛ فَاتُوهَا، وَلَوْ حَبَوًّا... إلخ).

منكر. أخرجه ابن ماجه (٥١٨ - ٥١٩)، والحاكم (٤ / ٤٦٣ - ٤٦٤) من طريقين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان مرفوعاً بالرواية الأولى. وأخرجه أحمد (٥ / ٢٧٧) عن علي بن زيد، والحاكم أيضاً (٤ / ٥٠٢) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن خالد الحذاء عن أبي قلابة به، لكن علي بن زيد - وهو ابن جدعان - لم يذكر أبا أسماء في إسناده، وهو من أوهامه. ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في كتاب «الأحاديث الواهية» (١٤٤٥) مختصراً، وابن حجر في «القول المسدد في الذب عن المسند» (ص ٤٥)، وقال:

«وعلي بن زيد فيه ضعف».

وبه أعله المناوي في «فيض القدير»، فقال :

«نقل في «الميزان» عن أحمد وغيره تضعيفه، ثم قال الذهبي : «أراه حديثاً منكراً». وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، قال ابن حجر:

ولم يصب، إذ ليس فيهم متهم بالكذب. انتهى».

قلت: وفي هذا الكلام أخطاء يجب التنبيه عليها:

١ - إعلاله الحديث بابن جدعان يوهم أنه تفرد به، وليس كذلك، فقد تابعه خالد الحذاء عند الحاكم وابن ماجه؛ كما تقدم، وهو ثقة من رجال «الصحيحين».

٢ - إنه يوهم أن ابن الجوزي أورده من طريق ابن جدعان، وليس كذلك، وإنما أورده في «الموضوعات» (٢ / ٣٩) من طريق عمرو بن قيس عن الحسن عن أبي عبيدة عن عبدالله - يعني ابن مسعود - مرفوعاً نحو الرواية الثانية عن ثوبان. ثم قال ابن الجوزي:

«لا أصل له، عمرو ولا شيء، ولم يسمع من الحسن، ولا سمع الحسن من أبي عبيدة».

قلت: ولا أبو عبيدة سمع من أبيه ابن مسعود.

وتعقبه السيوطي في «اللائيء» (١ / ٤٣٧) بحديث ابن ثوبان هذا، وقد قال في «الزوائد» (ق ٢٤٩ / ٢):

«إسناده صحيح، ورجاله ثقات».

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين».

ووافقه الذهبي! مع أنه يقول في «الميزان»:

«أراه منكراً؛ كما تقدم».

وهذا هو الصواب، وقد ذهل من صححه عن علته، وهي عننة أبي قلابة، فإنه من المدلسين؛ كما تقدم نقله عن الذهبي وغيره في الحديث السابق، ولعله لذلك ضعف الحديث ابن عليّة من طريق خالد كما حكاه عنه أحمد في «العلل» (١) / (٣٥٦)، وأقره.

لكن الحديث صحيح المعنى؛ دون قوله: «فإن فيها خليفة الله المهدي». فقد أخرجه ابن ماجه (٢) / (٥١٧ - ٥١٨) من طريق علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً نحو رواية ثوبان الثانية.

وإسناده حسن بما قبله، فإن فيه يزيد بن أبي زياد، وهو مختلف فيه، فيصلح للاستشهاد به، وليس فيه أيضاً ذكر «خليفة الله»، ولا «خراسان».

وهذه الزيادة: «خليفة الله»؛ ليس لها طريق ثابت، ولا ما يضمن أن يكون شاهداً لها، فهي منكرة؛ كما يفيد كلام الذهبي السابق، ومن نكارتها أنه لا يجوز في الشرع أن يُقال: فلان خليفة الله. لما فيه من إبهام ما لا يليق بالله تعالى من النقص والعجز، وقد بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، فقال في «الفتاوى» (٢) / (٤٦١):

«وقد ظن بعض القائلين الغالطين كابن عربي، أن الخليفة هو الخليفة عن الله، مثل نائب الله، والله تعالى لا يجوز له خليفة، ولهذا «قالوا لأبي بكر: يا خليفة الله! فقال: لست بخليفة الله، ولكن خليفة رسول الله ﷺ، حسبي ذلك»^(١)، بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره، قال النبي ﷺ:

«اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم اصحبنا في

(١) رواه أحمد في «المستد» (١) / (١٠ - ١١) نحوه، ولذلك كان الصحابة لا ينادونه إلا بـ «يا خليفة رسول الله!»؛ كما رواه الحاكم (٣) / (٧٩ - ٨٠) من طرق، وصحح بعضها، ووافقه الذهبي.

سفرنا، واخلفنا في أهلنا»^(١).

وذلك لأن الله حي شهيد مهيمن قيوم رقيب حفيظ غني عن العالمين، ليس له شريك ولا ظهير، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف؛ بموت، أو غيبة، ويكون لحاجة المستخلف، وسمي خليفة؛ لأنه خلف عن الغزو وهو قائم خلفه، وكل هذه المعاني منتفية في حق الله تعالى، وهو منزه عنها، فإنه حي قيوم، شهيد، لا يموت ولا يغيب... ولا يجوز أن يكون أحد خلفاً منه، ولا يقوم مقامه، إنه لا سمي له، ولا كفاء، فمن جعل له خليفة، فهو مشرك به».

٨٦ - (الطَّاعُونَ وَخَزُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ).

لا أصل له بهذا اللفظ. وإن أورده ابن الأثير في مادة (وخز) من «النهاية»؛ تبعاً لغريبي الهروي، وإنما هو مركب من حديثين صحيحين كما يأتي بيانه.

وقال الحافظ في «الفتح» (١٠ / ١٤٧):

«لم أره بهذا اللفظ بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة، لا في الكتب المشهورة، ولا الأجزاء المثورة، وقد عزاه بعضهم لـ «مسند أحمد»، و«الطبراني»، و«كتاب الطواعين» لابن أبي الدنيا، ولا وجود لذلك في واحد منها».

قلت: والحديث في «مسند» أحمد (٤ / ٣٩٥، ٤١٣، ٤١٧)، وكذا الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٧١)، والحاكم أيضاً (١ / ٥٠) من طرق عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً بلفظ:

«الطَّاعُونَ وَخَزُ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجِنِّ».

(١) قلت: أخرجه بهذا اللفظ الدارمي (٢ / ٢٨٧) من حديث ابن عمر، وأحمد (٥ / ٨٣)،

وابن خزيمة (٢٥٣٣) من حديث عبدالله بن سرجس، وسندهما صحيح.

وأصلهما في «مسلم»، وهما مخرجان في «صحيح أبي داود» (٢٣٣٩).

وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» .

ووافقه الذهبي .

قلت : هو صحيح ، أما على شرط مسلم ؛ فلا ، فإن فيه عند الحاكم ، وكذا أحمد في بعض طرقه أبا بلج ، واسمه يحيى بن سليم ، وهو ثقة ، إلا أنه ليس من رجال مسلم ، وله عند أحمد طريق أخرى بسند صحيح أيضاً ، وصححه الحافظ .

فهذا هو المحفوظ في الحديث : «ونز أعدائكم» .

وأما لفظ : «إخوانكم» ، فإنما هو في حديث آخر ، وهو قوله ﷺ :

«فلا تستنجوا بهما (يعني العظم والبقر) ، فإنهما طعام إخوانكم من الجن» .

رواه مسلم وغيره ، انظر «نيل الأوطار» .

فكانه اختلط على بعضهم هذا بالأول . قال السيوطي في «الحاوي» :

«وأما تسميتهم إخواناً في حديث العظم ؛ فباعتبار الإيمان ، فإن الأخوة في

الدين لا تستلزم الاتحاد في الجنس» .

وقد أطال الكلام على طرق الحديث ، وبيان أنه لا أصل لهذه اللفظة :

«إخوانكم» في شيء من طرقه الحافظ ابن حجر في كتابه القيم «بذل الماعون في

فضل الطاعون» (ق ٢٦ / ١ - ٢٨ / ٢) .

٨٧ - (إذا صعد الخطيب المنبر؛ فلا صلاة، ولا كلام).

باطل . قد اشتهر بهذا اللفظ على الألسنة ، وعُلق على المنابر ، ولا أصل له !

وإنما رواه الطبراني في «الكبير» عن ابن عمرو مرفوعاً بلفظ :

«إذا دخل أحدكم المسجد ، والإمام على المنبر ، فلا صلاة ، ولا كلام ، حتى

يفرغ الإمام».

وفيه أيوب بن نهيك، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١ / ١)

: (٢٥٩)

«سمعتُ أبي يقول: هو ضعيف الحديث، سمعت أبا زرعة يقول: لا أحدث عن أيوب بن نهيك، ولم يقرأ علينا حديثه، وقال: وهو منكر الحديث».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٨٤):

«وهو متروك، ضعفه جماعة...».

ولهذا قال الحافظ في «الفتح» (٢ / ٣٢٧):

«إنه حديث ضعيف».

وأخرجه البيهقي في «سننه» (٣ / ١٩٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«خروج الإمام يوم الجمعة للصلاة يقطع الكلام».

وقال:

«رفعه خطأ فاحش، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب، أو الزهري».

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٢٠١).

وإنما حكمت على الحديث بالبطلان؛ لأنه - مع ضعف سنده - يخالف

حديثين صحيحين:

الأول: قوله ﷺ:

«إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام، فليصل ركعتين».

أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحهما» من حديث جابر، وفي رواية أخرى

عنه قال:

جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له: «يا سليك! قم فاركع

ركعتين، وتجوّز فيهما». ثم قال:

«إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، والإمام يخطب، فليركع ركعتين، وليتجوّز فيهما».

أخرجه مسلم (٣ / ١٤ - ١٥) وغيره، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٠٢٣).

الآخر: قوله ﷺ:

«إذا قلت لصاحبك: أنصت. يوم الجمعة، والإمام يخطب؛ فقد لغوت».

متفق عليه، وهو مخرج في «الإرواء» (٦١٩).

فالحديث الأول صريح بتأكد أداء الركعتين بعد خروج الإمام، بينما حديث الباب ينهى عنهما! فمن الجهل البالغ أن ينهى بعض الخطباء عنهما من أراد أن يصليهما وقد دخل والإمام يخطب؛ خلافاً لأمره ﷺ، وإني لأخشى على مثله أن يدخل في وعيد قوله تعالى: ﴿أرأيتَ الذي ينهى عبداً إذا صلى﴾^(١)، وقوله: ﴿فليحذر الذين يُخالِفونَ عَن أمرِهِ أن تُصيِبَهُم فَتَنَةٌ أو يُصيِبَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢)، ولهذا قال النووي رحمه الله:

«هذا نص لا يتطرق إليه التأويل، ولا أظن عالماً يبلغه ويعتقده صحيحاً فيخالفه».

والحديث الآخر يدل بمفهوم قوله: «والإمام يخطب» أن الكلام والإمام لا يخطب لا مانع منه، ويؤيده جريان العمل عليه في عهد عمر رضي الله عنه، كما قال ثعلبة بن أبي مالك:

(١) العلق: ٩ - ١٠.

(٢) النور: ٦٣.

«إنهم كانوا يتحدثون حين يجلس عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر، حتى يسكت المؤذن، فإذا قام عمر على المنبر، لم يتكلم أحد حتى يقضي خطبته كليهما» .

أخرجه مالك في «موطئه» (١ / ١٢٦)، والطحاوي (١ / ٢١٧) والسياق له، وابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٢٠١)، وإسناد الأولين صحيح .

ثبت بهذا أن كلام الإمام هو الذي يقطع الكلام، لا مجرد صعوده على المنبر، وأن خروجه عليه لا يمنع من تحية المسجد، فظهر بطلان حديث الباب، والله تعالى هو الهادي للصواب .

٨٨ - (الزَّرْعُ لِلزَّارِعِ ، وَإِنْ كَانَ غَاصِبًا) .

باطل لا أصل له . قال الصنعاني في «سبل السلام» (٣ / ٦٠) :

«لم يخرج أحد، قال في «المنار»: وقد بحثت عنه فلم أجده . والشارح نقله، وبيض لمخرجه» .

وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٥ / ٢٧٢) :

«ولم أقف عليه، فليُنظر فيه» .

قلت: نظرت فيه، فلم أعر عليه، بل وجدته مخالفاً للأحاديث الثابتة في

الباب:

الأول: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق» .

أخرجه أبو داود (٢ / ٥٠) بسند صحيح عن سعيد بن زيد رضي الله عنه،

وحسنه الترمذي (٢ / ٢٢٩)، وهو مخرج في «الإرواء» (١٥٥٠) .

قال في «النهاية»: :

«(وليس لعرق ظالم حق)؛ هو أن يجيء الرجل إلى أرض قد أحيها رجل قبله، فيغرس فيها غرساً غصباً ليستوجب به الأرض، والرواية: (لعرق) بالتونين، وهو على حذف المضاف، أي: لذي عرق ظالم، فجعل العرق نفسه ظالماً، والحق لصاحبه، أو يكون الظالم من صفة صاحب العرق، وإن روي (عرق) بالإضافة، فيكون الظالم صاحب العرق، والحق للعرق، وهو أحد عروق الشجرة».

قلت: فظاهر الحديث يدل على أنه ليس له حق في الأرض، ويحتمل أنه حق مطلقاً لا في الأرض ولا في الزرع، ويؤيده الحديث التالي، وهو:
الثاني: «من زرع في أرض قوم بغير إذنه، فليس له من الزرع شيء، وترد عليه نفقته».

أخرجه أبو داود (٢ / ٢٣)، والترمذي (٢ / ٢٩١)، وابن ماجه (٢ / ٩٠)، والطحاوي في «المشكل» (٣ / ٢٨٠)، والبيهقي (٦ / ١٣٦)، وأحمد (٤ / ١٤١) من حديث رافع بن خديج، وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، والعمل عليه عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق^(١)، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث حسن».

قال الصنعاني: وله شواهد تقويه.

قلت: وقد خرجتها مع الحديث، وبينت صحته في «إرواء الغليل» (١٥١٩)، فليراجعه من شاء.

(١) قلت: وقد فات هذا الإمام الطحاوي، فقال:

«لا نعلم أحداً من أهل العلم تعلق بهذا الحديث، وقال به؛ غير شريك بن عبد الله النخعي، فأما من سواه من أهل العلم؛ فهو على خلافه. وهو قول حسن؛ لما قد شده من حديث رسول الله ﷺ هذا...».

٨٩ - (صاحبُ الشيءِ أَحَقُّ بحمليه ؛ إلا أن يكونَ ضعيفاً يعجزُ عنه ، فيعينهُ أخوه المسلمُ) .

موضوع . رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢٣٥ / ١ - ٢) ، وابن بشران في «الأمالي» (٢ / ٥٣ - ٥٤) ، والحافظ محمد بن ناصر في «التنبيه» (١٦ / ١ - ٢) من طريق يوسف بن زياد البصري عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم عن الأغر أبي مسلم عن أبي هريرة قال :

دخلت مع رسول الله ﷺ السوق ، ففعدت إلى البزازين ، فاشتري سراويل بأربعة دراهم ، قال : وكان لأهل السوق رجل يزن بينهم الدراهم يقال له : فلان الوزان ، قال : فدُعي ليزن ثمن السراويل ، فقال له النبي ﷺ : «اتزن وأرجح» . فقال الوزان : إن هذا القول ما سمعته من أحد من الناس ، فمن أنت؟ قال أبو هريرة : فقلت : حسبك من الرهق والجفاء في دينك ألا تعرف نبيك ! فقال : أهذا نبي الله؟ وألقى الميزان ، ووثب إلى يد رسول الله ﷺ ، ف جذبها رسول الله ﷺ وقال : «مه ! إنما يفعل هذا الأعاجم بملوكها ، وإني لست بملك ، إنما أنا رجل منكم» . ثم جلس ، فأتزن الدراهم ، وأرجح كما أمره النبي ﷺ ، فلما انصرفنا تناولت السراويل من رسول الله ﷺ لأحملها عنه ، فمنعني ، وقال : . . . الحديث . قال : قلت : يا رسول الله ! أو إنك لتلبس السراويل؟ قال : «نعم ، بالليل والنهار ، وفي السفر والحضر - قال يوسف : وشككت أنا في قوله : ومع أهلي - فإني أمرت بالستر ، فلم أجد ثوباً أستر من السراويل» .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرّة؛ يوسف هذا قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٤ / ٢ / ٣٨٨) :

«منكر الحديث» .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٤٧) من طريق ابن عدي عن يوسف هذا ، ثم قال :

«لا يصح . قال الدارقطني في «الأفراد»: الحمل فيه على يوسف بن زياد؛ لأنه مشهور بالأباطيل، ولم يروه عن الإفريقي غيره».

وقال المناوي في «الفيض»:

«قال الحافظ العراقي وابن حجر: ضعيف. وقال السخاوي: ضعيف جداً، بل بالغ ابن الجوزي فحكم بوضعه، وقال: فيه يوسف بن زياد عن عبدالرحمن الإفريقي، ولم يروه عنه غيره. ورده المؤلف (يعني السيوطي) أنه لم يتفرد به يوسف، فقد خرج البيهقي في «الشعب»، و«الأدب» من طريق حفص بن عبدالرحمن. ويرد بأن عبدالرحمن (يعني الإفريقي)؛ قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، فهو كاف بالحكم بوضعه».

قلت: والحق مع ابن الجوزي لما سيأتي، وما ذكره المناوي عن السيوطي من متابعة حفص بن عبدالرحمن؛ لعله تحريف، فالذي رأيته في «التعقبات على الموضوعات» للسيوطي (ص ٣٢ - ٣٣) جعفر بن عبدالرحمن بن زياد، ولا آمن على نسخة «التعقبات» وكذا «الفيض» التحريف، وعلى كل حال لم أعرف ابن عبدالرحمن هذا، والله أعلم^(١).

وكلام ابن الجوزي السابق نقله السيوطي في «اللالىء» (٢ / ٢٦٣)، وارتضاه؛ لأنه لم يتعقبه بشيء، لكنه قال: «أخرجه الطبراني!»

وقال في «الحاوي» (٢ / ١٠١) بعد أن عزاه للطبراني وأبي يعلى:

«ويوسف وشيخه ضعيفان».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٢١ - ١٢٢):

(١) ثم تبين لي أن الصواب ما في «الفيض»: «حفص بن عبدالرحمن»، فإنه كذلك في «الشعب» (٢ / ٢٣٦ / ١)، وكذا في «الأدب» (رقم ٧٥٨) من طريق فتح بن الحجاج عنه. لكن فتح هذا وشيخه حفص؛ لم أعرفهما.

«رواه أبو يعلى، والطبراني في «الأوسط»، وفيه يوسف بن زياد البصري، وهو ضعيف».

قلت: فذهل عن كونه شديد الضعف، وعن علته الأخرى، وهي ضعف الإفريقي.

ويوسف هذا ترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٢٩٥ - ٢٩٦)، وروى عن النسائي أنه قال: ليس بثقة. وعن البخاري والساجي: منكر الحديث. وكذا قال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٤ / ٢٢٢)، فهو متهم.

ثم رأيت السخاوي قد أورد الحديث في «الفتاوى الحديثية» (ق١/٨٦)، وقال:

«سنده ضعيف جداً، واقتصر شيخنا في «فتح الباري» على ضعف رواته، ولشدة ضعفه جزم بعض العلماء بأنه رضي الله عنه لم يلبس السراويل».

٩٠ - (عليكم بلباس الصوف؛ تجدوا حلاوة الإيمان في قلوبكم، وعليكم بلباس الصوف؛ تجدوا قلة الأكل، وعليكم بلباس الصوف؛ تعرفون به في الآخرة، وإن لباس الصوف يورث القلب التفكير، والتفكير يورث الحكمة، والحكمة تجري في الجوف مجرى الدم، فمن كثر تفكره؛ قل طعمه، وكل لسانه، ورق قلبه، ومن قل تفكره؛ كثرت طعمه، وعظم بدنه، وقسا قلبه، والقلب القاسي بعيد من الجنة، قريب من النار).

موضوع. رواه أبو بكر ابن النور في «الفوائد» (١ / ١٤٧ - ١٤٨)، وابن بشران في «الأمالى» (٢ / ٩ / ١)، والديلمى في «مسند الفردوس» (٢ / ٢٨١)،

(١) مخطوط في مكتبة شيخ الإسلام في المدينة المنورة.

وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٤٨) من طريق الخطيب عن محمد بن يونس الكديمي: حدثنا عبدالله بن داود الواسطي التمار: حدثنا إسماعيل بن عياش عن ثور ابن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة مرفوعاً به .

ثم قال ابن النور:

«غريب، تفرد به عبدالله بن داود الواسطي التمار، وفيه نظر، وعنه الكديمي» .

وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، الكديمي يضع، وشيخه لا يحتج به» .

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٦٤)، إلا أنه بيّن أن في الحديث إدراجاً،

فقال:

«قلت: قال البيهقي في «شعب الإيمان»: أنبأنا أبو عبدالله الحافظ (هو الحاكم

صاحب «المستدرک»): أنبأنا أبو بكر الفقيه: أنبأنا محمد بن يونس .

قلت: فساق إسناده مثلما تقدم مقتصراً من المتن على قوله: «عليكم بلباس

الصوف؛ تجدوا حلاوة الإيمان» .

قال البيهقي: وأنبأنا أبو عبدالرحمن .

قلت: فساق إسناده إلى الكديمي مثله، وزاد في الحديث [متناً^(١)] منكرأ،

فضربتُ عليه، وهو قوله:

«عليكم بلباس الصوف تجدون قلة الأكل... إلخ» الحديث .

ويشبه أن يكون من كلام بعض الرواة، فألحق بالحديث، والله أعلم .

وفي العبارة تشويش يوضحها ما في «فيض القدير»:

(١) هذه الزيادة استدركتها من «شعب الإيمان» (٢ / ٢٢٥ / ٢)، وهي ترفع التشويش الآتي

ذكرة، وتؤيد ما في «الفيض»، و«المدرج»، وكان في الأصل أخطاء أخرى، فصحتها منه .

«قال البيهقي : وهذه زيادة منكرة، ويشبه كونها من كلام . . .» .

ثم وجدت العبارة قد نقلها السيوطي في «المدرج إلى المدرج» (٢ / ٦٤) على الصواب، فقال ما نصه :

«أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، وقال: إن المرفوع منه: «عليكم بلباس الصوف تجدون حلاوة الإيمان في قلوبكم» فقط. والباقي زيادة منكرة، قال: ويشبه . . .» .

قلت: وهذا هو مستند السيوطي في اقتصاره في «الجامع الصغير» على الشطر الأول من الحديث، عازياً له للحاكم والبيهقي، وماذا يفيد هذا ما دام المزيد عليه كالمزيد؛ كلاهما من طريق محمد بن يونس الوضاع؟! وقال ابن حبان: لعله وضع أكثر من ألفي حديث!

ثم رأيت في «المستدرک» (١ / ٢٨) من هذا الوجه مقتصراً على الجملة الأولى منه، أورده شاهداً، وقال الذهبي :

«طريق ضعيف» .

لكن أخرجه الديلمي أيضاً من طريق عبدالرحمن بن محمد المروزي: حدثنا أحمد بن عبدالله: حدثنا أخي محمد عن إسماعيل بن عياش به نحوه .

قلت: والمروزي هذا الظاهر أنه ابن حبيب الحبيبي المروزي؛ قال في «اللسان»:

«قال الدارقطني: يحدث بنسخ وأحاديث مناكير» .

وأحمد بن عبدالله، أظنه الجوباري الكذاب المشهور .

وأخوه محمد؛ أرى أنه الذي في «اللسان»:

«محمد بن عبدالله الجوباري، عن مالك، قال الخطيب: (مجهول)» .

٩١ - (لأنَّ أُحْلِفَ بِاللَّهِ وَأَكْذِبَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ وَأَصْدُقَ).

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧ / ٢٦٧)، وفي «أخبار أصبهان» (٢ / ١٨١) من طريق محمد بن معاوية : ثنا عُمر بن علي المقدمي : ثنا مسعر عن وبرة عن همام عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم في «الأخبار» :
«ورواه الناس موقوفاً» .

وقال في «الحلية» :

«تفرد به محمد بن معاوية» .

قلت : وهو النيسابوري ، كذبه الدارقطني . وقال ابن معين :
كذاب .

والمعروف - كما ذكر أبو نعيم - أن الحديث من قول ابن مسعود .

كذلك رواه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٧ / ٢) بسند صحيح ، ورجاله رجال الصحيح ؛ كما في «المجمع» (٤ / ١٧٧) .

٩٢ - (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ نَشَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ ، وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ : رَفَقٌ بِالضَّعِيفِ ، وَالشَّفَقَةُ عَلَى الْوَالِدَيْنِ ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْمَمْلُوكِ) .

موضوع . أخرجه الترمذي (٣ / ٣١٦) من طريق عبدالله بن إبراهيم الغفاري المدني : ثنا أبي عن أبي بكر بن المنكدر عن جابر مرفوعاً . وقال الترمذي :
«هذا حديث غريب» .

قلت : عبدالله بن إبراهيم ؛ نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث ، وقال

الحاكم:

«روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يروها غيره».

قلت: وأبوه مجهول كما في «التقريب».

فالحديث بهذا الإسناد موضوع. وقد أورده المنذري في «الترغيب» (٢ / ٤٩)

مشيراً لضعفه بزيادة:

«وثلاث من كنَّ فيه أظله الله عز وجل تحت عرشه يوم لا ظل إلا ظله: الوضوء

في المكاره، والمشي إلى المساجد في الظلم، وإطعام الجائع».

وقال:

«رواه الترمذي بالثلاث الأول فقط، وقال: حديث غريب. ورواه أبو الشيخ في

«الثواب»، وأبو القاسم الأصبهاني بتمامه».

٩٣ - (يصفُ الناسَ يومَ القيامةِ صفوفًا، فيمرُّ الرجلُ من أهلِ

النارِ على الرجلِ، فيقولُ: يا فلانُ! أما تذكُرُ يومَ استسقيتَ، فسقيتُك

شربةً؟ قال: فيُشفَعُ له. ويمرُّ الرجلُ فيقولُ: أما تذكُرُ يومَ ناولتُك

طهوراً؟ فيُشفَعُ له. ويمرُّ الرجلُ فيقولُ: يا فلانُ! أما تذكُرُ يومَ بعثتني

في حاجةٍ كذا وكذا، فذهبتُ لك؟ فيُشفَعُ له).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٩٤) من طريق يزيد الرقاشي عن أنس

مرفوعاً.

ويزيد هذا هو ابن أبان، وهو ضعيف كما قال الحافظ وغيره، وقد روى غيره

نحو هذا عن أنس، ولا يصح منها شيء.

انظر «الترغيب» (٢ / ٥٠ - ٥١).

٩٤ - (عُرى الإسلام وقواعد الدين ثلاثة، عليهنَّ أسس الإسلام، من ترك واحدة منهنَّ؛ فهو بها كافرٌ حلالُ الدَّمِ : شهادةُ أن لا إلهَ إلا الله، والصلاةُ المكتوبةُ، وصومُ رمضانَ).

ضعيف. رواه أبو يعلى في «مسنده» (ق ١٢٦ / ٢)، واللالكائي في «السنة» (١ / ٢٠٢ / ١) من طريق مؤمل بن إسماعيل قال: ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس - قال حماد: ولا أعلمه إلا قد رفعه إلى النبي ﷺ - قال... فذكره. قال المنذري (١ / ١٩٦)، وتبعه الهيثمي (١ / ٤٨): «وإسناده حسن».

قلت: وفيما قالاه نظر، فإن عمراً هذا لم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٢٢٨ و ٨ / ٤٨٧)، وهو متساهل في التوثيق، حتى إنه ليوثق المجهولين عند الأئمة النقاد كما سبق التنبيه على ذلك مراراً^(١)، فالقلب لا يطمئن لما تفرد بتوثيقه، ولا سيما أنه قد قال هو نفسه في مالك هذا:

«يعتبر حديثه من غير رواية ابنه يحيى عنه، يخطيء ويغرب»^(٢).

فإذا كان من شأنه أن يخطيء ويأتي بالغرائب، فالأحرى به أن لا يحتج بحديثه إلا إذا توبع عليه، لكي نأمن خطأه، فأما إذا تفرد بالحديث كما هنا؛ فاللائق به الضعف.

وأيضاً، فإن مؤمل بن إسماعيل صدوق كثير الخطأ؛ كما قال أبو حاتم وغيره.

(١) انظر (ص ٨٠ / الحديث ٢٣).

(٢) كذا نقله الحافظ في «التهذيب»، وليس في مخطوطة الظاهرية من «الثقات» (٢ /

٢١٢) ولا في المطبوعة قوله:

«يخطيء ويغرب».

ويغلب على الظن أن الحديث إن كان له أصل عن ابن عباس رضي الله عنه، فهو موقوف عليه، فقد تردّد حماد بن زيد بعض الشيء في رفعه إلى النبي ﷺ .
نعم، جزم برفعه إلى النبي ﷺ سعيد بن زيد أخو حماد، لكن سعيد هذا ليس بحجة؛ كما قال السعدي، وقال النسائي وغيره:
«ليس بالقوي» .

ثم إن ظاهر الحديث مخالف للحديث المتفق على صحته:
«بُني الإسلام على خمس . . .» الحديث، وذلك من وجهين:
الأول: أن هذا جعل أسس الإسلام خمسة، وذاك صيّرها ثلاثة .
الأخر. أن هذا لم يقطع بكفر من ترك شيئاً من الأسس، بينما ذاك يقول:
«من ترك واحدة منهن فهو كافر» .

وفي رواية سعيد بن حماد:

«فهو بالله كافر» .

ولا أعتقد أن أحداً من العلماء المعتبرين يكفر من ترك صوم رمضان مثلاً غير مستحل له، خلافاً لما يفيدُه ظاهر الحديث، فهذا دليل عملي من الأمة على ضعف هذا الحديث . والله أعلم .

ومما لا شك فيه أن التساهل بأداء ركن واحد من هذه الأركان الأربعة العملية مما يعرض فاعل ذلك للوقوع في الكفر؛ كما أشار إلى ذلك قوله ﷺ:

«بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة» .

رواه مسلم وغيره^(١) .

(١) وهو مخرّج في «الروض النضير» (٢٢٤ و٢٢٥)، و«صحيح الترغيب» (٥٦٣) .

فِيخْشَى عَلَى مَنْ تَهَاوَنَ بِالصَّلَاةِ أَنْ يَمُوتَ عَلَى الْكُفْرِ وَالْعِيَاذَ بِاللَّهِ تَعَالَى . لَكِنْ لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَلَا فِي غَيْرِهِ ، الْقَطْعُ بِتَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ، وَكَذَا تَارِكِ الصِّيَامِ ، مَعَ الْإِيمَانِ بِهِمَا ، بَلْ هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ هَذَا الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا الرُّكْنُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ : «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ؛ فَبِدُونِهَا لَا يَنْفَعُ شَيْءٌ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَهَا وَلَمْ يَفْهَمْ حَقِيقَةَ مَعْنَاهَا ، أَوْ فَهَمَ ، وَلَكِنَّهُ أَخْلَعَ بِهِ عَمَلِيًّا ، كَالِاسْتِغَاثَةِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الشَّدَائِدِ ، وَنَحْوِهَا مِنَ الشَّرِكِيَّاتِ .

٩٥ - (التَّائِبُ حَبِيبُ اللَّهِ) .

لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ . وَقَدْ أوردَهُ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ» (٤ / ٤٣٤) جَازِمًا بِنِسْبَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ! وَقَالَ الشَّيْخُ تَاجُ الدِّينِ السَّبْكِ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٤ / ١٤) - (١٧٠) :

«لَمْ أَجِدْ لَهُ إِسْنَادًا» .

وَنَحْوَهُ الْحَدِيثُ الْآتِي :

٩٦ - (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمَفْتَنَ التَّوَابَ) .

مَوْضُوعٌ . أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الْمَسْنَدِ» (رَقْمٌ ٦٠٥ ، ٨١٠) ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٣ / ١٧٨ - ١٧٩) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُسْلِمَةَ الرَّازِيَّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَفْيَانَ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا .

وَهَذَا إِسْنَادٌ مَوْضُوعٌ ؛ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُسْلِمَةُ الرَّازِيُّ لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجُمَةً ، وَلَمْ يوردَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ بِزَوَائِدِ رِجَالِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» مَعَ أَنَّهُ عَلَى شَرْطِهِ ،

وقد فاته من مثله تراجم كثيرة .

وأبو عمرو البجلي ؛ قال الذهبي في «الميزان» ، ثم الحافظ في «التعجيل» :

«يقال : اسمه عبّيدة ، حدث عنه حرمي بن حفص ، قال ابن حبان : لا يحل

الاحتجاج به .»

وقد جزم الحافظ في «الكنى» من «لسان الميزان» (٦ / ٤١٩) بأنه هو عبّيدة بن

عبدالرحمن ، ويؤيده أن الذهبي ثم العسقلاني أورداه في «الأسماء» هكذا :

«عبّيدة بن عبدالرحمن أبو عمرو البجلي ، ذكره ابن حبان فقال : روى عن يحيى

ابن سعيد ، حدث عنه حرمي بن حفص ، يروي الموضوعات عن الثقات ، روى عن

يحيى عن سعيد بن المسيب عن أبي أيوب قال :

أخذت من لحية النبي ﷺ شيئاً ، فقال : لا يصيبك سوء أبا العرب .»

قلت : وقد أورده ابن أبي حاتم فيمن اسمه «عبّيدة» بالفتح (٣ / ١ / ٩٢) ،

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وفي هذا تنبيه على أنه لا ينبغي أن يُحمل سكوت ابن أبي حاتم عن الرجل على

أنه ثقة ؛ كما جرى عليه بعض المحدثين المعاصرين ، وبعض مدّعي العلم ، فإنك

ترى هذا الرجل قد سكت عنه ، ويبعد جداً أن يكون عنده ثقة ، مع قول ابن حبان فيه

ما تقدم ، فتأمل .

بل إن ابن أبي حاتم رحمه الله قد نصّ في أول كتابه (١ / ١ / ٣٨) على أن

الرواة الذين أهملهم من الجرح والتعديل ؛ إنما هو لأنه لم يقف فيهم على شيء من

ذلك ، فأوردتهم رجاء أن يقف فيهم على الجرح والتعديل ، فيلحقه بهم .

وعبدالملك بن سفيان الثقفي ؛ قال الحسيني :

«مجهول» . وأقره الحافظ في «التعجيل» .

والحديث في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٠٠)، وقال:

«رواه عبدالله وأبو يعلى، وفيه من لم أعرفه».

وعزاه إليهما شيخه العراقي في «تخريج الإحياء» (٤ / ٥)، وقال:

«سنده ضعيف».

ثم رأيت في «مفتاح المعاني» (٦٧ / ١) من طريق الواقدي: ثنا إبراهيم بن

إسماعيل عن عبدالله بن أبي سفيان عن يزيد بن ركانة عن محمد بن الحنفية به.

لكن الواقدي كذاب؛ فالحديث موضوع، وإن ذكره في «الجامع» من الطريق

الأولى.

٩٧ - (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الشَّابَّ التَّائِبَ).

ضعيف. قال العراقي في «التخريج» (٤ / ٤ - ٥):

«رواه ابن أبي الدنيا في «التوبة»، وأبو الشيخ في كتاب «الثواب»؛ من حديث

أنس، بسند ضعيف».

٩٨ - (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الشَّابَّ الَّذِي يُفْنِي شِبَابَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ

وَجَلَّ).

موضوع. رواه أبو نعيم (٥ / ٣٦٠)، وعنه الديلمي في «مسند الفردوس»

(١ / ٢ / ٢٤٧) من طريق محمد بن الفضل بن عطية عن سالم الأفتس عن عمر بن

عبدالعزیز عن عبدالله مرفوعاً.

وهذا إسناد موضوع؛ محمد بن الفضل كذاب، وقد تقدم، هذه هي علة

الحديث.

ثم إنني أخشى أن يكون منقطعاً بين عمر بن عبدالعزيز وابن عمر، فقد كانت سن عمر يوم وفاة ابن عمر نحو ثلاثة عشر سنة.

٩٩ - (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ النَّاسَكَ النَّظِيفَ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٠ / ١١ - ١٢) من طريق عبد الله ابن إبراهيم الغفاري عن المنكدر بن محمد عن أبيه محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً.

وهذا سند موضوع؛ الغفاري متهم بالوضع، والمنكدر لين الحديث؛ كما قال الحافظ في «التقريب».

وهذا الحديث والذي قبله من موضوعات «الجامع الصغير»!

١٠٠ - (حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقْرَبِينَ).

باطل لا أصل له. وقد أورده الغزالي في «الإحياء» (٤ / ٤٤) بلفظ:

«قال القائل الصادق: حسنات الأبرار...».

قال السبكي (٤ / ١٤٥ - ١٧١):

«ينظر إن كان حديثاً، فإن المصنف قال: قال القائل الصادق. فينظر من أراد».

قلت: الظاهر أن الغزالي لم يذكره حديثاً، ولذلك لم يخرج الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»، وإنما أشار الغزالي إلى أنه من قول أبي سعيد الخزاز الصوفي، وقد أخرجه عنه ابن الجوزي في «صفوة الصفوة» (٢ / ١٣٠ / ١)، وكذا ابن عساكر في ترجمته كما في «الكشف» (١ / ٣٥٧)، قال:

«وعده بعضهم حديثاً، وليس كذلك».

قلت: وممن عده حديثاً: الشيخ أبو الفضل محمد بن محمد الشافعي، فإنه قال في كتابه «الظل المورود» (ق ١٢ / ١):
«فقد رُوي أنه ﷺ قال: . . .»، فذكره.

ولا يشفع له أنه صدره بصيغة التمريض - إن كانت مقصودة منه - لأن ذلك إنما يفيد فيما كان له أصل ولو ضعيف، وأما فيما لا أصل له - كهذا - فلا.

قلت: ثم إن معنى هذا القول غير صحيح عندي؛ لأن الحسنه لا يمكن أن تصير سيئة أبداً؛ مهما كانت منزلة من أتى بها، وإنما تختلف الأعمال باختلاف مرتبة الآتين بها إذا كانت من الأمور الجائزة التي لا توصف بحسن أو قبح، مثل الكذبات الثلاث التي أتى بها إبراهيم عليه السلام، فإنها جائزة؛ لأنها كانت في سبيل الإصلاح، ومع ذلك فقد اعتبرها إبراهيم عليه السلام سيئة، واعتذر بسببها عن أن يكون أهلاً لأن يشفع في الناس صلى الله عليه وعلى نبينا وسائر إخوانهما أجمعين.

وأما اعتبار الحسنه التي هي قربة إلى الله تعالى سيئة بالنظر إلى أن الذي صدرت منه من المقربين، فمما لا يكاد يُعقل.

ثم وقفت على كلام مطول في هذا الحديث لشيخ الإسلام ابن تيمية قال فيه:
«هذا ليس محفوظاً عمّن قوله حجة، لا عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من سلف الأمة وأئمتها، وإنما هو كلام [لبعض الناس]^(١)، وله معنى صحيح، وقد يُحمل على معنى فاسد».

ثم أفاض في بيان ذلك، فمن شاء الاطلاع عليه فليراجعه في رسالته في التوبة (ص ٢٥١ - ٢٥٥) من جامع الرسائل، تحقيق صديقنا الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله تعالى.

(١) بياض في الأصل، نبه عليه المحقق، واستدركته من «مجموع الفتاوى» (٨ / ٣٨٣).

١٠١ - (أما إني لا أنسى، ولكن أنسى لأشرع).

باطل لا أصل له. وقد أورده بهذا اللفظ الغزالي في «الإحياء» (٤ / ٣٨) مجزوماً بنسبته إليه ﷺ، فقال العراقي في «تخریجه»:

«ذكره مالك بلاغاً بغير إسناد، وقال ابن عبد البر: لا يوجد في «الموطأ» إلا مرسلًا لا إسناد له، وكذا قال حمزة الكنعاني: إنه لم يرد من غير طريق مالك. وقال أبو طاهر الأنماطي: وقد طال بحثي عنه وسؤالي عنه للأئمة والحفاظ، فلم أظفر به، ولا سمعت عن أحد أنه ظفر به. قال: وأدعى بعض طلبه الحديث أنه وقع له مسنداً».

قلت: فالعجب من ابن عبد البر كيف يورد الحديث في «التمهيد» جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ في غير موضع منه، فانظر (١ / ١٠٠ / ٥ / ١٠٨ و ١٠٠ / ١٨٤)؟!
والحديث في «الموطأ» (١ / ١٦١): عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «إني لأنسى أو أنسى لأسن».

فقول المعلق على «زاد المعاد» (١ / ٢٨٦): «وإسناده منقطع»؛ ليس بصحيح بداهة؛ لأنه كما ترى بلاغ لا إسناد له، ولذلك قال الحافظ فيما نقل الزرقاني في «شرح الموطأ» (١ / ٢٠٥):
«لا أصل له».

وظاهر الحديث أنه ﷺ لا ينسى بباطل البشرية، وإنما ينسى الله ليشرع، وعلى هذا فهو مخالف لما ثبت في «الصحيحين» وغيرهما من حديث ابن مسعود مرفوعاً:
«إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني».

ولا ينافي هذا أن يترتب على نسيانه ﷺ حكم فوائده من البيان والتعليم، والقصد أنه لا يجوز نفي النسيان الذي هو من طبيعة البشر عنه ﷺ لهذا الحديث الباطل! لمعارضته لهذا الحديث الصحيح.

١٠٢ - (النَّاسُ نِيَامٌ، فَإِذَا مَاتُوا؛ انْتَبَهُوا).

لا أصل له. أورده الغزالي (٤ / ٢٠) مرفوعاً إليه ﷺ! فقال الحافظ العراقي،
وتبعه السبكي (٤ / ١٧٠ - ١٧١):

«لم أجده مرفوعاً، وإنما يُعزى إلى علي بن أبي طالب».
ونحوه في «الكشف» (٢ / ٣١٢).

١٠٣ - (جالسوا التَّوَّابِينَ؛ فَإِنَّهُمْ أَرْقُ أَفْنَدَةً).

لا أصل له. أورده الغزالي مرفوعاً إلى النبي ﷺ! فقال مخرجه العراقي (٤ /
٣١)، وتبعه السبكي (٤ / ١٧١):
«لم أجده مرفوعاً».

قال العراقي:

«وهو من قول عون بن عبدالله رواه ابن أبي الدنيا في التوبة».

١٠٤ - (مَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ؛ فَلْيَلْعَنِ الْيَهُودَ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٧٠ / ١٤) من طريق علي بن
الحسين بن حبان قال: وجدت في كتاب أبي - بخط يده - قال أبو زكريا (يعني ابن
معين): يعقوب بن محمد الزهري صدوق، ولكن لا يبالي عمن حدث، حدث عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به. قال ابن معين:

«هذا كذب وباطل، لا يحدث بهذا أحد يعقل».

وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٥٧) من طريق الخطيب، ثم

قال ابن الجوزي:

«يعقوب؛ قال أحمد بن حنبل: لا يساوي شيئاً».

وتعقبه السيوطي (٢ / ٧٦) بنقول أوردها، فيها توثيق ليعقوب هذا، ثم لم يكشف القناع عن علة هذا الحديث الباطل، وهي الانقطاع، فقد قال الذهبي في ترجمة يعقوب:

«وأخطأ من قال: إنه روى عن هشام بن عروة، لم يلحقه، ولا كأنه ولد إلا بعد موت هشام».

ثم قال:

«وأردأ ما روى: عن رجل عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً هذا الحديث».

قلت: ولعل هذا الرجل الذي لم يسم هو عبدالله بن محمد بن زاذان المدني، وهو هالك كما يأتي، فقد أخرج الحديث ابن عدي، ومن طريقه السهمي في «تاريخ جرجان» (٢٨٢)، وكذا الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٣٣ / ٢) من طريق عبدالله هذا عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به.

أورده ابن الجوزي من هذا الوجه أيضاً، وأعله بقوله:

«قال ابن عدي: عبدالله بن محمد بن زاذان؛ له أحاديث غير محفوظة».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«هالك».

ثم ساق له هذا الحديث من طريق ابن عدي، قال الذهبي:

«هذا كذب».

وأقره الحافظ في «اللسان».

وللحديث طريق أخرى رواه الخطيب أيضاً (١ / ٢٥٨) من طريق إسماعيل

ابن محمد الطلحي عن سليم - يعني المكي - عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي

هريرة مرفوعاً به .

وأعله ابن الجوزي بقوله :

« لا يصح ؛ طلحة ، وسليم ، والطلحي متروك » .

فتعقبه السيوطي (٢ / ٨٥) بقوله :

« قلت : الطلحي روى عنه ابن ماجه ، ووثقه مطين ، وذكره ابن حبان في

(الثقات) » .

قلت : كأن السيوطي يشير بهذا إلى أن علة الحديث ممن فوق الطلحي هذا ،

وهو الصواب ، فإن سليماً هذا هو ابن مسلم الخشاب ؛ قال النسائي :

« متروك الحديث » .

وقال أحمد :

« لا يساوي حديثه شيئاً » .

وطلحة بن عمرو ؛ قال النسائي :

« متروك الحديث » .

وقد أنكر عليه عبدالرحمن بن مهدي أحاديث حدث بها الناس على مصطبة ،

فقال :

« أستغفر الله العظيم وأتوب إليه منها » !

فقال له :

« اقعده على مصطبة وأخبر الناس » .

فقال :

« أخبروهم عني » !

ثم قال السيوطي :

«وقد سرق هذا الحديث أبو الحسن محمد بن أحمد بن سهل الباهلي، فرواه عن وهب بن بقية عن سفیان بن عيينة عن الزهري عن أبيه عن عائشة.

أخرجه ابن عدي (٣١٨ / ١)، وقال:

«الزهري لم يرو عن أبيه حرفاً، والحديث باطل، والحمل فيه على أبي الحسن هذا، فإنه كان ممن يضع الحديث إسناداً وممتناً، ويسرق من حديث الضعاف، ويلزقها على قوم ثقات».

(تنبيه): أورد هذا الحديث الشيخ العجلوني في «الكشف» (٢ / ٢٧٧)، ولم يتكلم عليه بشيء هو ولا من نقله عنه، وهو ابن حجر الهيتمي! وهذا مما يدل على أن الشيخ العجلوني ليس من النقاد، وإلا كيف يخفى عليه حال هذا الحديث الباطل.

وقد قال الشيخ علي القاري في هذا الحديث (ص ٨٥):

«لا يصح».

يعني أنه موضوع.

ونقل (ص ١٠٩) عن ابن القيم أن من علامات الحديث الموضوع أن يكون باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلامه عليه الصلاة والسلام، ثم ساق أحاديث هذا منها، وقال:

«فإن اللعنة لا تقوم مقام الصدقة أبداً».

١٠٥ - (مَنْ وَافَقَ مِنْ أَخِيهِ شَهْوَةً؛ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ).

موضوع. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٦، ٤٣٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٦٦) من طريق نصر بن نجيح الباهلي قال: حدثنا عمر أبو حفص عن زياد النميري عن أنس بن مالك عن أبي الدرداء مرفوعاً. قال العقيلي:

«ونصر وعمر مجهولان بالنقل ، والحديث غير محفوظ» .

ومن طريق العقيلي أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٧١) ، وقال :
«موضوع ، عمر متروك» .

وأقره الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١١) :

وأما السيوطي ؛ فتعقبه في «اللآلئ» (٢ / ٨٧) بقوله :

«قلت : أخرجه البزار والطبراني ، وقال : أبو حفص لم يكن بالقوي» .

قلت : هذا القول فيه تساهل كثير ، فالرجل شديد الضعف ، حتى قال ابن

خراش :

«كذاب ، يضع الحديث» .

ثم ذكر له السيوطي شاهداً ، وهو الحديث الآتي ، وفيه متهم كما يأتي ، فلا قيمة

لهذا التعقيب !

١٠٦ - (مَنْ أَطْعَمَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ شَهْوَتَهُ ؛ حَرَمَهُ اللَّهُ النَّارَ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» بإسناده إلى محمد بن

عبد السلام : حدثنا عبدالله بن مخلد بن خالد التميمي صاحب أبي عبيد : حدثنا

عبدالله بن المبارك عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال البيهقي :

«هو بهذا الإسناد منكر» .

قلت : وعلمته محمد بن عبد السلام ، وهو ابن النعمان ، وقال ابن عدي :

«كان ممن يستحل الكذب» .

قلت : وهذا الحديث ذكره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٨٧) شاهداً للحديث

الذي قبله ، وقد تبين أنه موضوع أيضاً ، وكلا الحديثين أوردهما في «الجامع الصغير» !

١٠٧ - (مَنْ لَذَذَ أَخَاهُ بِمَا يَشْتَهِي ؛ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ ،
وَمَحَى عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ دَرَجَةٍ ، وَأَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ
ثَلَاثِ جَنَّاتٍ : جَنَّةِ الْفَرْدَوْسِ ، وَجَنَّةِ عَدْنٍ ، وَجَنَّةِ الْخُلْدِ) .

موضوع . أورده الغزالي في «الإحياء» (٢ / ١١) جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ!
وقال السبكي في «الطبقات» :

«إنه لم يجد له إسناداً» .

وأما العراقي ؛ فقال في «تخريج الإحياء» :

«وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية محمد بن نعيم عن أبي الزبير
عن جابر، وقال : قال أحمد بن حنبل : هذا باطل كذب» .

وكذا في «الميزان» ، و «اللسان» .

قلت : لكن ابن الجوزي إنما أورد الحديث (٢ / ١٧٢) إلى قوله : «ألف ألف
حسنة» ؛ دون باقيه ، وأقره السيوطي في «اللاآلىء» (٢ / ٨٧) ، ثم ابن عراق في «تنزيه
الشريعة» (٢٦٢ / ٢) ، وأورده موفق الدين بن قدامة في «المنتخب» (١٠ / ١٩٦ /
١) ، ونقل عن أحمد أنه قال :

«هذا كذب ، هذا باطل» .

١٠٨ - (كَانَ يَأْكُلُ الْعَنْبَ خَرْطاً) .

موضوع . رواه ابن عدي في «الكامل» (٢٨٠ / ١) ، ومن طريقه البيهقي في
«الشعب» (٢ / ٢٠١ / ١) بسنده عن سليمان [بن] الربيع عن كادح بن رحمة : حدثنا
حصين بن نمير عن حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس عن العباس مرفوعاً .
وقال ابن عدي :

«وكادح؛ عامة ما يرويه غير محفوظ، ولا يُتابع عليه في أسانيدِهِ ولا في متونه».

ومن طريق ابن عدي أوردَه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٨٧/٢)، وقال:

«حسين ليس بشيء، وكادح كذاب، وسليمان ضعفه الدارقطني».

ثم ساقه البيهقي وابن الجوزي من طريق العقيلي بسنده عن داود بن عبد الجبار

أبي سليمان الكوفي: ثنا الجارود عن حبيب بن يسار عن ابن عباس قال:

رأيت رسول الله ﷺ يأكل العنب خرطاً.

قال العقيلي (٢ / ٣٤):

«لا أصل له، وداود ليس بثقة، ولا يُتابع عليه».

قلت: ومن طريقه رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١١٠ / ١)، والطبراني

في «الكبير» (٣ / ١٧٤ / ٢)، وبه تعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢١١) بقوله:

«قلت: أخرجه الطبراني من هذا الطريق، وأخرجه البيهقي في «الشعب» من

الطريقين، ثم قال: «ليس فيه إسناد قوي»، واقتصر العراقي في «تخريج الإحياء»

على تضعيفه».

قلت: وهذا تعقيب لا طائل تحته، فإن تضعيف العراقي والبيهقي إجمالي لا

تفصيل فيه، وإعلال الذين قبلهما مفصل، فهو يقضي على المجمل، وداود المذكور

قال فيه ابن معين:

«ليس بثقة». وقال مرة:

«يكذب».

فمثله لا يصلح شاهداً لحديث كادح الكذاب، ولهذا أقر الذهبي ثم العسقلاني

العقيلي على قوله: «لا أصل له»!

فإيراد السيوطي لحديث ابن عباس في «الجامع الصغير» مما لا يتفق مع شرطه!

١٠٩ - (عَمَلُ الْأَبْرَارِ مِنَ الرِّجَالِ مِنْ أُمَّتِي الْخِيَاطَةُ، وَعَمَلُ الْأَبْرَارِ مِنْ أُمَّتِي مِنَ النِّسَاءِ الْمَغْرُلُ).

موضوع. رواه ابن عدي (١٥٣ / ١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٣٠٣)، وابن عساكر (١٥ / ٢٦١ / ١) عن أبي داود النخعي سليمان بن عمرو عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«هذا مما وضعه سليمان بن عمرو على أبي حازم».

وعزه السيوطي في «الجامع الصغير» لرواية تمام، والخطيب، وابن عساكر عن سهل بن سعد، وهو في «تاريخ بغداد» (٩ / ١٥) من طريق أبي داود النخعي هذه، وقال المناوي في شرحه على «الجامع الصغير»:

«وظاهر صنيع المصنف أن مخرجه الخطيب خرَّجه وأقره، والأمر بخلافه، بل قدح في سنده، فتعقبه بأن أبا داود النخعي أحد رواة كذابٍ وضاع دجال، وبسط ذلك بما يجيء منه أنه أكذب الناس. وحزم الذهبي في «الضعفاء» بأنه كذاب دجال. وفي «الميزان» عن أحمد: كان يضع الحديث. وعن يحيى: كان أكذب الناس. ثم سرد له أحاديث هذا منها، ووافقه في «اللسان»، وحكم ابن الجوزي بوضعه، ولم يتعقبه المؤلف إلا بإيراد حديث تمام، وقال: «موسى متروك»، ولم يزد على ذلك».

قلت: ذكر السيوطي هذا في «اللآلئ» (٢ / ١٥٤)، وكذا في «الفتاوى» له (٢ / ١٠٧) من رواية تمام بإسناده عن موسى بن إبراهيم المروزي: حدثنا مالك بن أنس عن أبي حازم به.

وموسى بن إبراهيم المروزي قد كذبه يحيى، فلا يُفرح بمتابعته، ولهذا أورد الحديث ابن عراق في «الفصل الأول» من «المعاملات» من كتابه «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢٩٤ / ٢)، وهذا الفصل قد نص في مقدمة الكتاب أنه «يورد فيه ما حكم ابن الجوزي بوضعه، ولم يخالف فيه».

وقد قال الذهبي في هذا الحديث :

«قبح الله من وضعه»!

ذكره في ترجمة أبي داود هذا الكذاب .

ومن أحاديثه :

١١٠ - (لو خَشَعَ قَلْبُ هَذَا ؛ خَشَعَتْ جَوَارِحُهُ).

موضوع . عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» لرواية الحكيم عن أبي هريرة .

قلت : وصرح الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على «تفسير البيضاوي»

(٢٠٢ / ٢) بأن سنده ضعيف ، وهو أشد من ذلك ، فقد قال الشارح المناوي :

(رواه في «النوادر») عن صالح بن محمد عن سليمان بن عمرو عن ابن عجلان

عن المقبري عن أبي هريرة قال :

رأى رسول الله ﷺ رجلاً يعبت بلحيته وهو في الصلاة ، فذكره .

قال الزين العراقي في «شرح الترمذي» :

«وسليمان بن عمرو هو أبو داود النخعي ؛ متفق على ضعفه ، وإنما يعرف هذا

عن ابن المسيب» .

وقال في «المغني» (١ / ١٥١) :

«سنده ضعيف ، والمعروف أنه من قول سعيد ، رواه ابن أبي شيبة في

«مصنفه» ، وفيه رجل لم يسم» .

وقال ولده : «فيه سليمان بن عمرو مجمع على ضعفه» .

وقال الزيلعي :

«قال ابن عدي : أجمعوا على أنه يضع الحديث» .

قلت: رواه موقوفاً على سعيدِ عبدِالله بن المبارك في «الزهد» (٢١٣ / ١): أنا معمر عن رجل عنه به، وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل.

وصرح عبد الرزاق في «المصنف» (٢ / ٢٢٦) باسمه، فقال:
«... عن أبان...».

وهو ضعيفٌ أيضاً.

قلت: فالحديث موضوع مرفوعاً، ضعيف موقوفاً، بل مقطوعاً.

ثم وجدت للموقوف طريقاً آخر، فقال أحمد في «مسائل ابنه صالح» (ص ٨٣): حدثنا سعيد بن خثيم قال: حدثنا محمد بن خالد عن سعيد بن جبير قال: نظر سعيد إلى رجل وهو قائم يصلي... إلخ.

قلت: وهذا إسناد جيد، يشهد لما تقدم عن العراقي أن الحديث معروف عن ابن المسيب.

١١١ - (كَذَبَ النَّسَابُونَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: وَقَرُونَا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا).

موضوع. أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن سعد وابن عساكر عن ابن عباس، وأورده فيما بعد بلفظ:

«كان إذا انتسب لم يجاوز في نسبه معد بن عدنان بن أد، ثم يمسك، ويقول:
كذب النسابون...». وقال:

رواه ابن سعد عن ابن عباس.

وسكت عليه شارحه المناوي في الموضعين، وكأنه لم يطلع على سنده، وإلا لما جاز له ذلك، وقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١ / ١ / ٢٨) قال: أخبرنا هشام قال: أخبرني أبي عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً بتمامه.

قلت: وهشام هذا هو ابن محمد بن السائب الكلبي النسابة المفسر، وهو متروك؛ كما قال الدارقطني وغيره.

ووالده محمد بن السائب شر منه؛ قال الجوزجاني وغيره:
«كذاب».

وقد اعترف هو نفسه بأنه يكذب، فروى البخاري بستند صحيح عن سفيان الثوري قال: قال لي الكلبي:

«كل ما حدثتك عن أبي صالح فهو كذب!»!

قلت: كذا في «الميزان»، وفيه سقط أو اختصار يمنع نسبة الاعتراف بالكذب إلى الكلبي؛ كما سيأتي بيانه في الحديث (٥٤٤٩).

وقال ابن حبان:

«مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف، لا يحل ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج به؟!».

ومن هذه الطريق أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ١٩٧ / ١ / ١٩٨، ٢ / من مخطوطة ظاهرية دمشق).

١١٢ - (الجرادُ نثرةٌ حوتٍ في البحر).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٢٩٢) من طريق زياد بن عبدالله بن علاثة عن موسى بن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن جابر وأنس:

أن النبي ﷺ كان إذا دعا على الجراد قال: اللهم أهلك كباره، واقتل صغاره،

وأفسد بيضه، واقطع دابره، وخذ بأفواهها عن معاشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل: يا رسول الله! كيف تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ فقال: «إن الجراد...».

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ موسى بن محمد هذا هو التيمي المدني، وهو منكر الحديث؛ كما قال النسائي وغيره، وقد ساق له الذهبي من مناكيره هذا الحديث.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤) من رواية موسى هذا، ثم قال:

«لا يصح، موسى متروك».

وأقره السيوطي في «اللائيء» (٢ / ٣٣٣)، فلم يتعقبه بشيء إلا قوله:

«قلت: أخرج ابن ماجه».

ومع هذا فقد أورده في «الجامع الصغير»!

ثم رأيت ابن قتيبة أخرج في «غريب الحديث» (٣ / ١١٤) من رواية أبي خالد الواسطي عن رجل عن ابن عباس موقوفاً عليه.

وهذا مع أنه موقوف وهو به أشبه، فإن سنده واه جداً؛ لأن أبا خالد هذا - وهو عمرو بن خالد - متروك، وروماه وكيع بالكذب.

قلت: ويشبه أن يكون هذا الحديث من الإسرائيليات.

١١٣ - (أتقوا مواضع التُّهْم).

لا أصل له. أورده الغزالي في «الإحياء» (٣ / ٣١)، وقال مخرجه الحافظ العراقي: «لم أجد له أصلاً».

وكذا قال السبكي في «الطبقات» (٤ / ١٦٢).

وقد روي موقوفاً نحوه، فانظر «شرح الإحياء» للزبيدي (٧ / ٢٨٣).

١١٤ - (مَنْ رَبِّي صَبِيًّا حَتَّى يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ لَمْ يَحَاسِبْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ).

موضوع. أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٧٥)، وابن عدي (١٦٢ / ٢)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٠ / ١٦٣ / ٢) من طريق أبي عمير عبدالكبير بن محمد بن عبدالله من ولد أنس عن سليمان الشاذكوني: حدثنا عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند موضوع؛ عبدالكبير هذا وشيخه الشاذكوني كلاهما متهم بالكذب، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٧٨) من طريق ابن عدي بسنده عن عبدالكبير به. وقال:

«لا يصح، قال ابن عدي: لعل البلاء فيه من أبي عمير، قال: وقد رواه إبراهيم ابن البراء عن الشاذكوني، وإبراهيم حدث بالبواطيل».

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٩٠ / ٩١) بقوله:

«قلت: أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن عبدالكبير به، وله طريق آخر».

قلت: ثم ساقه من رواية الخلمي بسنده إلى أبي علي الحسن بن علي بن الحسن السريري الأعمس: حدثني أشعث بن محمد الكلاعي: حدثنا عيسى بن يونس به، ثم قال:

«وأشعث (في الأصل): «أشعب» في الموضوعين، وهو خطأ ضعيف».

قلت: وهذا تعقب لا طائل تحته، فإن أشعث هذا لا يعرف إلا في هذا السند، ومن أجله أورده في «الميزان»، ثم قال:

«أتى بخبر موضوع».

يشير إلى هذا. وأقره الحافظ في «اللسان».

وفي ترجمة إبراهيم بن البراء من «الميزان»:

«قال العقيلي: يحدث عن الثقات بالبواطيل. وقال ابن حبان: يحدث عن الثقات بالموضوعات، لا يجوز ذكره إلا على سبيل القدح فيه. ثم قال: هو الذي روى عن الشاذكوني عن الدراوردي (كذا) عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «مَنْ رَبَّى صَبِيًّا حَتَّى يَتَشَهَّدَ؛ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

وهذا باطل».

قال الذهبي:

«قلت: أحسب أن إبراهيم بن البراء هذا الراوي عن الشاذكوني آخر صغير».

وقال الحافظ في «اللسان»:

«إبراهيم بن البراء عن سليمان الشاذكوني بخبر باطل عن الدراوردي . . . الظاهر أنه غير الأول. والشاذكوني هالك. وأما ابن حبان فجعلهما واحداً».

قلت: فقد اتفقت كلمات هؤلاء الحفاظ؛ ابن حبان، وابن عدي، والذهبي، والعسقلاني؛ على أن هذا الحديث باطل، وجعلوا بطلانه دليلاً على اتِّهام كل من رواه من الضعفاء والمجهولين، بعكس ما صنع السيوطي من محاولته تقوية الحديث بوروده من الطريق الأخرى التي فيها أشعث الذي أشار الذهبي إلى اتِّهامه بهذا الحديث، فتأمل الفرق بين من ينقد ومن يجمع!

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني وابن عدي، وتعقبه شارحه المناوي بمختصر ما ذكرناه عن الذهبي والعسقلاني من أنه حديث باطل، ثم تناقض المناوي فاقتصر في «التيسير» على تضعيف إسناده!

١١٥ - (أذيبوا طعامكم بذكر الله والصلاة، ولا تناموا عليه؛

فتقسوا قلوبكم).

موضوع. أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص ١٩ - ٢٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٥٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤٠ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٩٦)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ١٥٦ رقم ٤٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ٢١١ / ١) من طريق بزيع أبي الخليل: ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع. قال العقيلي:

«بزيع؛ لا يتابع عليه».

وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث أخرى:

«وهذه الأحاديث مناكير كلها، لا يُتبعه عليها أحد».

وقال البيهقي:

«هذا منكر، تفرد به بزيع، وكان ضعيفاً».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«متهم، قال ابن حبان: يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات، كأنه المتعمد لها،

روى عن هشام عن أبيه عن عائشة هذا الحديث».

وفي «اللسان»:

«قال البرقاني عن الدارقطني: متروك. قلت: له عن هشام عجائب. قال: هي

بواطيل. ثم قال: كل شيء له باطل. وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة، ويرويها

عن الثقات»:

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٦٩) من هذا الوجه

برواية ابن عدي، ومن روايته أيضاً (٣٧ / ٢) من طريق أصرم بن حوشب: حدثنا
عبدالله بن إبراهيم الشيباني عن هشام بن عروة به. وقال ابن الجوزي:
«موضوع، بزيع متروك، وأصرم كذاب، قال ابن عدي: هو معروف ببزيع،
فلعل أصرم سرقه منه».

وتعقبه السيوطي في «اللاآلىء» (٣ / ٢٥٤) بقوله:

«أخرجه من الطريق الأول: الطبراني في «الأوسط»، وابن السني في «عمل
اليوم والليله»، وأبو نعيم في «الطب»، والبيهقي في «الشعب»، وقال: تفرد به بزيع،
وكان ضعيفاً.

وأخرجه من الطريق الثاني: ابن السني في «الطب»، واقتصر العراقي في
«تخريج الإحياء» على تضعيفه».

قال المناوي في «شرح الجامع»:

«وأنت خبير بأن هذا التعقب أوهى من بيت العنكبوت».

وصدق رحمه الله.

واعلم أن أسعد الناس بهذا الحديث المكذوب هم أولئك الأكلة الرقصة الذين
يملؤون بطونهم بمختلف الطعام والشراب، ثم يقومون آخذاً بعضهم بيد بعض
يذكرون الله تعالى - زعموا - يميلون يمنة ويسرة وأماماً وخلفاً، وينشدون الأشعار
الجميلة بالأصواب المطربة، حتى يذوب ما في بطونهم؟ ومع ذلك فهم يحسبون أنهم
يحسنون صنعا! وصدق من قال:

مَتَى عُلِّمَ النَّاسُ فِي دِينِنَا بِأَنَّ الْغِنَا سُنَّةٌ تُتَّبَعُ
وَأَنْ يَأْكُلَ الْمَرْءُ أَكْلَ الْحِمَا رِيبَرُقُصَ فِي الْجَمْعِ حَتَّى يَقَعُ
وَقَالُوا: سَكِرْنَا بِحُبِّ الْإِلِّهِ هِ وَمَا أَسْكَرَ الْقَوْمَ إِلَّا الْقِصْعُ

كَذَلِكَ الْبَهَائِمُ إِنْ أَشْبِعَتْ يُرْقِصُهَا رِيْهَا وَالشَّبَعُ
فِيَا لِلْعُقُولِ وَيَا لِلنُّهَى أَلَا مِنْكَرٌ مِنْكُمْ لِلْبِدْعِ
تُهَانُ مَسَاجِدُنَا بِالسَّمَا عِ وَتُكْرَمُ عَنْ مِثْلِ ذَاكَ الْبَيْعِ

١١٦ - (تَعَشُّوْا وَلَوْ بِكَفِّ مِنْ حَشْفٍ ؛ فَإِنَّ تَرَكَ الْعِشَاءِ مَهْرَمَةٌ).

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٣ / ١٠٠)، والقضاعي (٦٣ / ١) من طريق
عنبسة بن عبدالرحمن القرشي عن عبدالملك بن علاق عن أنس مرفوعاً. وقال
الترمذي:

«هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه. عنبسة يضعف في الحديث،
وعبدالملك بن علاق مجهول».

قلت: وعنبسة هذا؛ قال أبو حاتم:

«كان يضع الحديث»؛ كما في «الميزان» للذهبي، وساق له أحاديث هذا
أحدها.

والحديث رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٢١٤ - ٢١٥)، والخطيب (٣ /
٣٩٦) من طريق عنبسة بن عبدالرحمن عن مسلم (كذا) عن أنس به.

وقال أبو محمد بن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١١):

«قرأ علينا أبو زرعة كتاب الأطعمة، فأنتهى إلى حديث كان حدثهم قديماً
إسماعيل بن أبان الوراق عن عنبسة بن عبدالرحمن عن علاق بن مسلم (كذا) عن
أنس بن مالك به. قال أبو زرعة: ضعيف. ولم يقرأ علينا».

ثم رأيت في «الكامل» لابن عدي (٢٣٢ / ٢) رواه علي وجه آخر من طريق
عبدالرحمن بن مسهر البغدادي عن عنبسة بن عبدالرحمن عن موسى بن عقبة عن ابن
أنس بن مالك عن أبيه مرفوعاً، وقال:

«ابن مسهر هذا مقدار ما يرويه لا يتابع عليه، وهذا الحديث لعله لم يُؤت من قبله، وإنما أتى من قبل عنبسة؛ لأنه ضعيف، والحديث عن موسى غير محفوظ».

قلت: فتبين من الروايات أن عنبسة كان يضطرب في إسناده، فمرة يقول: «عبد الملك بن عَلَّاق»، ومرة: «مسلم»؛ ولا ينسبه، وأخرى: «عَلَّاق بن مسلم»، وتارة: «عن موسى بن عقبة عن ابن أنس»، وهذا ضعف آخر في الحديث، وهو الاضطراب في سنده.

وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ١٢)، ومن قبله ابن الجوزي (٣ / ٣٦) ذكره من طريق الترمذي، ونقل كلامه عليه، ولم يزد، فتعقبه السيوطي (٢ / ٢٥٥) بقوله:

«قلت: ورد من حديث جابر؛ قال ابن ماجه: حدثنا محمد بن عبدالله الرقي: حدثنا إبراهيم بن عبدالسلام بن عبدالله بن باباه المخزومي: حدثنا عبدالله بن ميمون عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر؛ فإن تركه يهزم».

ووجدت لحديث أنس طريقاً آخر؛ قال ابن النجار في (تاريخه): «...». قلت: ثم ساق إسناده من طريق أبي الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناده لا يُفرح به! قال الذهبي في «الميزان»: «أبو الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة، قال أبو الفتح الأزدي: كذاب». وكذا في «اللسان».

وأما حديث جابر فهو عند ابن ماجه (٢ / ٣٢٢) بالسند المذكور، وهو ضعيف جداً.

إبراهيم بن عبدالسلام؛ أحد المتروكين؛ كما في «تهذيب التهذيب».

وفي «الميزان»:

«ضعفه ابن عدي، وقال: عندي أنه يسرق الحديث».

وعبدالله بن ميمون؛ إن كان هو القداح فهو متروك، وإن كان غيره؛ فهو مجهول، وقد رجح الأول الحافظ ابن حجر في «التقريب»، ورجح الآخر المزي في «التهذيب»؛ قال:

«لأن القداح لم يدرك ابن المنكدر إن كان إبراهيم بن عبدالسلام في روايته عنه صادقاً!».

١١٧ - (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْثَرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ غَدَاؤَهُ

وَإِذَا رُفِعَ).

منكر. رواه ابن ماجه (٣٢٦٠)، وأبو الشيخ في «كتاب أخلاق النبي ﷺ وأدابه» (ص ٢٣٥)، وابن عدي في «الكامل» (ق ٢٧٥ / ١)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٠ / ١٥٣ / ٢) من طرق عن كثير بن سليم عن أنس مرفوعاً.

أورده ابن عدي في ترجمة كثير هذا، وقال بعد أن ساق له أحاديث أخرى عن أنس:

«وهذه الروايات عن أنس عامتها غير محفوظة».

قلت: وقد أتفقوا على تضعيف كثير هذا، بل قال فيه النسائي:

«متروك».

وقد أعله البوصيري في «الزوائد» بعله أخرى، فقال:

«جبارة وكثير ضعيفان»..

وفاته أن جبارة لم يتفرد به، فقد تُوبِعَ عليه؛ كما أشرنا إليه بقولنا:

«من طرق» .

وفي «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ١١):

«قال أبو زرعة: «هذا حديث منكر»، وامتنع عن قراءته، فلم يسمع منه» .

والمشهور في هذا الباب - على ضعفه - الحديث الآتي برقم (١٦٨):

«بركة الطعام الوضوء قبله وبعده» .

فراجع .

١١٨ - (لا تَتَفَعَّوْا مِنَ الْمَيِّتَةِ بِشَيْءٍ) .

ضعيف . رواه ابن وهب في «مسنده» عن زمعة بن صالح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

وزمعة فيه مقال؛ كذا في «نصب الراية» (١ / ١٢٢) .

قلت: ومن طريق ابن وهب أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٢٧١) بهذا السند عن جابر قال:

بينما أنا عند رسول الله ﷺ إذ جاءه ناس، فقالوا: يا رسول الله! إن سفينة لنا انكسرت، وإنا وجدنا ناقة سمينة ميتة، فأردنا أن ندهن بها سفينتنا، وإنما هي عود وهي على الماء، فقال رسول الله ﷺ: فذكره .

وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: زمعة هذا قال الحافظ في «التقريب» وفي «التلخيص» (١ / ٢٩٧):

«ضعيف» .

الأخرى: عن عنة أبي الزبير، فإنه كان مدلساً .

ومما سبق تعلم أن قول الشيخ سليمان حفيد محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله

في حاشيته على «المقنع» (١ / ٢٠):

«رواه الدارقطني بإسناد جيد»؛ غير جيد، على أنني في شك كبير من عزوه للدارقطني، فإني لم أره في «سننه»، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه، ولم أجد من عزاه إليه غير الشيخ هذا، وابن الجوزي لما أورده في «التحقيق» (١٥ / ١) لم يعزه لأحد مطلقاً، بل قال:

«رواه أصحابنا من حديث جابر».

ولو كان عند الدارقطني لعزاه إليه؛ كما هي عادته، وإنما عزاه الموفق بن قدامة في «المغني» (١ / ٦٧) لأبي بكر الشافعي بإسناده عن أبي الزبير عن جابر؛ قال:

«وإسناده حسن».

وقال الحافظ في «التلخيص» (١ / ٢٩٧) بعد أن ذكره من طريق زمعة:

«رواه أبو بكر الشافعي في «فوائده» من طريق أخرى، قال الشيخ الموفق: إسناده حسن».

قلت: قد علمت مما نقلته عن الموفق أنه من طريق أبي الزبير أيضاً عن جابر، وعلمت علته مما بينا، فالإسناد ضعيف على كل حال.

وقد راجعت «فوائد» أبي بكر الشافعي رواية ابن غيلان عنه، فلم أجد الحديث فيه، لكن في النسخة نقص هو الجزء الأول، وأوراق من أجزاء أخرى، كما راجعت من حديثه أجزاء أخرى، فلم أعثر عليه، والله أعلم.

وإنما صح الحديث بلفظ:

«لا تتفَعُوا من الميتة بإهاب ولا عصب».

وفي ثبوته خلاف كبير بين العلماء، لكن الراجح عندنا صحته كما حققناه في كتابنا «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (رقم ٣٨).

والفرق بينه وبين هذا الحديث الضعيف واضح ، وهو أنه خاص بالإهاب - وهو
الجلد قبل الدبغ - والعصب ؛ فلا يصح الانتفاع بهما إلا بعد دبغهما ؛ لقوله ﷺ :
«كل إهابٍ دُبِغَ فقد طَهُرُ» .

وهذا عام يشمل الشعر والصوف والعظم والقرن ونحو ذلك ، وليس هناك ما يدل
على عدم الانتفاع بها إلا هذا الحديث الضعيف ، ولا تقوم به حجة ، والأصل
الإباحة ، فلا ينقل منها إلا بنقل صحيح ، وهو معدوم .

(تنبيهه) : كنت قد أعلنت الحديث بضعف زمعة بن صالح ، وعننة أبي الزبير ،
وبأنه مخالف للحديث الصحيح المخرج في «الإرواء» ، ثم وجدت تصريح أبي الزبير
بالسماع في مطبوعة جديدة قيّمة من آثار السلف ، ووجدت له شاهداً قوياً من حديث
عبدالله بن عكيم بهذا اللفظ كنت خرجته في «الإرواء» ، فأعدت النظر في إسناده ،
فتأكدت من صحته ، فأخرجته مع حديث أبي الزبير في «الصحيحة» (٣١٣٣) .

(تنبيهه) : كان هنا بهذا الرقم حديث : «يا نساء المؤمنات ! عليكن بالتهليل
والتكبير ، ولا تغفلن فتنسين الرحمة . . . » الحديث ، ثم وجدت له شاهداً موقوفاً على
عائشة ، له حكم المرفوع ، فبدا لي أنه لا يليق إيراده هنا مع هذا الشاهد ، وقد ذكرته
في رسالة «الرد على التعقب الحثيث» ، وليت الذين يردون علينا يفيدوننا مثل هذه
الفائدة ، حتى نبادر إلى الرجوع إلى الصواب ، مع الاعتراف لهم بالشكر والفضل ،
والمعصوم من عصمه الله عز وجل .

١١٩ - (عند اتّخاذِ الأغنياءِ الدّجاجِ ؛ يأذنُ اللهُ بهلاكِ القرى) .

موضوع . رواه ابن ماجه (٢ / ٤٨) ، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه»
(١٧٦ / ١ / ٢) ، وعنه ابن عساكر (١٢ / ٢٣٨ / ١) من طريق عثمان بن
عبدالرحمن (زاد ابن الأعرابي : الحراني) : ثنا علي بن عروة عن المقبري عن أبي

هريرة قال: «أمر رسول الله ﷺ الأغنياء باتخاذ الغنم، وأمر الفقراء باتخاذ الدجاج، وقال: (فذكره)». قال السندي في «حاشيته على ابن ماجه»: :

«وفي «الزوائد»: في إسناده علي بن عروة تركوه. وقال ابن حبان: يضع الحديث. وعثمان بن عبدالرحمن مجهول. والمتن ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال الذهبي في «الميزان»: وكذبه صالح جزرة وغيره؛ لأنه روى هذا الحديث».

قلت: وقول البوصيري في «الزوائد»: إن عثمان بن عبدالرحمن مجهول، ليس كذلك، بل هو معروف، وهو الحراني؛ كما صرح به ابن الأعرابي في روايته، وقد قال الحافظ في ترجمته من «التقريب»:

«صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، وُضعف بسبب ذلك، حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين».

قلت: وابن الجوزي أورده (٢ / ٣٠٤) من طريق ابن عدي (٥ / ١٨٥١) بسنده إلى علي بن عروة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً به دون قوله: «عند اتخاذ...».

ثم رواه ابن الجوزي من طريق العقيلي بسنده إلى غياث بن إبراهيم عن طلحة ابن عمرو عن عطاء عن ابن عباس به، ثم قال:

«لا يصح، علي بن عروة وغياث يضعان الحديث!»!

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٢٧) بقوله:

«قلت: له طريق آخر».

ثم ساق طريق ابن ماجه المذكور الذي فيه علي بن عروة الوضاع! ولذلك صرح ابن عراق (١ / ٣٢٥) بضعف هذا التعقب.

والحديث في «الضعفاء» للعقيلي (٣٥١) مثل رواية ابن عدي، وقال:
«غيث؛ قال ابن معين: كذاب؛ ليس بثقة ولا مأمون. وقال البخاري: تركوه.
وقد تابعه من هو دونه، أو مثله».

١٢٠ - (يا حُمَيْرَاءُ! مَنْ أُعْطِيَ نَارًا؛ فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا
نَضَبَتْ تِلْكَ النَّارُ، وَمَنْ أُعْطِيَ مِلْحًا؛ فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا طَيَّبَ
ذَلِكَ الْمِلْحُ، وَمَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ حَيْثُ يَوْجَدُ الْمَاءُ؛ فَكَأَنَّمَا
أَعْتَقَ رَقَبَةً، وَمَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ حَيْثُ لَا يَوْجَدُ؛ فَكَأَنَّمَا
أَحْيَاهَا).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٩٢) من طريق علي بن غراب عن زهير بن
مرزوق عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عائشة أنها قالت:
«يا رسول الله! ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الماء، والملح، والنار.
قالت: قلت: يا رسول الله! هذا الماء قد عرفناه، فما بال الملح والنار؟ قال: يا
حميراء...».

وهذا سند ضعيف.

علي بن غراب مدلس، وقد عنعنه. وزهير بن مرزوق؛ قال ابن معين:
«لا أعرفه». وقال البخاري:

«منكر الحديث، مجهول». وساق له الذهبي هذا الحديث.

وعلي بن زيد بن جدعان؛ فيه ضعف.

والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» من طريق ابن زهير هذا كما في
«المجمع» (٣ / ١٣٣).

وأورد ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٧٠) الشطر الثاني منه من طريق أخرى عن عائشة، وقال:

«قال ابن عدي: موضوع، آفته أحمد بن محمد بن علي بن الحسين بن شفيق».

فتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٨٥) بطريق ابن ماجه هذه، وليس فيها أحمد هذا، وأورده من حديث أنس، وأعله بصالح بن بيان، قال الدارقطني: «متروك».

وأقره السيوطي.

قلت: وقد وجدت للحديث طريقاً ثالثاً، أخرجه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ١٥٣) من طريق عبيد بن واقد عن عرضي بن زياد السدوسي عن شيخ من عبد قيس عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف أيضاً.

عبيد؛ ضعيف.

وعرضي بن زياد؛ لم أجد من ترجمه.

وشيخه؛ مجهول لم يسم.

١٢١ - (قل ما يوجد في آخر الزمان درهم من حلال، أو أخ يوثق

به).

ضعيف جداً أو موضوع. أخرجه أبو نعيم (٤ / ٩٤) من طريق محمد بن سعيد الحراني: ثنا أبو فروة الرهاوي: ثنا أبي: ثنا محمد بن أيوب الرقي عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت : وهذا سند ضعيف جداً .

محمد بن سعيد الحراني ؛ قال النسائي :

« لا أدري ما هو » .

وأبو فروة الرهاوي ، اسمه يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان بن يزيد ، ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٨٨) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبوه محمد بن يزيد ؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٢٨) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بالمتين ، هو أشد غفلة من أبيه ، مع أنه كان رجلاً صالحاً ، لم يكن من أحلاس الحديث ، صدوق ، وكان يرجع إلى ستروصلاح ، وكان النفيلي يرضاه » .

وقال البخاري :

« يروي عن أبيه مناكير » .

وقال النسائي :

« ليس بالقوي » .

ومحمد بن أيوب الرقي ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٩٧) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ضعيف الحديث » .

قلت : وبهذا ترجمه الذهبي في « الميزان » ، ثم قال عقبه :

« محمد بن أيوب الرقي ، آخر ، عن مالك بخبر باطل ، وعنه زهير بن عباد » .

ثم أعاده بعد خمس تراجم ، فقال :

« محمد بن أيوب عن مالك بن أنس ؛ قال ابن حبان : « يضع الحديث » ، ثم

ساق ابن حبان له خبراً باطلاً في فضل أويس » .

وقال الحافظ في « اللسان » عقب هذه الترجمة :

«محمد بن أيوب الرقي عن ميمون بن مهران وعنه محمد بن يزيد بن سنان؛ قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وفرق النباتي^(١) بينه وبين الراوي عن مالك، والذي يظهر لي أنهما واحد».

١٢٢ - (نهى عن الغناء، والاستماع إلى الغناء، ونهى عن الغيبة، وعن الاستماع إلى الغيبة، وعن النسيمة، وعن الاستماع إلى النسيمة).

ضعيف جداً. أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٨ / ٢٢٦)، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» مرفقاً كما في «المجمع» (٨ / ٩١)، وأبو نعيم (٤ / ٩٣)؛ دون ذكر الغناء، كلهم من طريق فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: والفرات هذا؛ قال النسائي والدارقطني:

«متروك».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال أحمد:

«هو قريب من محمد بن الطحان في ميمون، يتهم بما يتهم به ذاك».

قلت: والطحان هذا هو ابن زياد الشكري، وقد كذبه أحمد وغيره، وقد تقدم

(١) هو أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي، ويعرف بابن الرومية، إمام بارع في معرفة الحديث وتراجم رجاله، له كتاب «الحافل»، سفر ضخيم، جعله ذيلاً لـ «كامل ابن عدي»، توفي سنة (٦٣٧هـ).

له بعض الأحاديث، فانظر الأحاديث (١٦ - ١٩)، وعليه فالفرات هذا متهم عند أحمد.

والحديث عزاه العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ١٢٧) للطبراني، ثم قال: «وهو ضعيف». وقال الهيثمي:

«وفيه فرات بن السائب، وهو متروك».

وفي تحريم النيمة والغيبة أحاديث صحيحة تغني عن هذا الحديث الضعيف، فراجع إن شئت «الترغيب» (٣ / ٢٩٦ - ٣٠٣).

وأما الغناء؛ فليس كله محرماً، بل ما كان منه في وصف الخدود والخصور والخمور ونحو ذلك فحرام قطعاً، وما خلا من ذلك فالإكثار منه مكروه.

وأما آلات الطرب؛ فهي محرمة؛ لقوله ﷺ:

«ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحريمَ والخمرَ والمعازف...»
الحديث.

أخرجه البخاري تعليقاً، ووصله أبو داود (٢ / ١٧٤) وغيره بسند صحيح.

وقد ضعفه ابن حزم بدون حجة، ولي رسالة في الرد عليه، أسأل الله تيسير نشرها.

ثم نشرت الحديث، وتكلمت على تضعيف ابن حزم له، وبَيَّنت صحته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، فراجعها برقم (٩١).

١٢٣ - (إنَّ الله يسألُ عن صحبةِ ساعةٍ).

اشتهر هكذا على الألسنة، ولا أعرفه بهذا اللفظ، وهو بمعنى الحديث الآتي،

وهو:

١٢٤ - (ما من صاحبٍ يَصْحَبُ صاحباً ولو ساعةً من نهارٍ؛ إلا

سُئِلَ عن صحبته: هل أقامَ فيها حقَّ الله أم أضاعه؟).

موضوع. أورده الغزالي في «الإحياء» (٢ / ١٥٤) جازماً بنسبته إليه ﷺ بلفظ:

«إنه دخل غيضة مع بعض أصحابه، فاجتني منه سواكين، أحدهما معوج والآخر مستقيم، فدفعت المستقيم إلى صاحبه، فقال له: يا رسول الله! كنت والله أحق بالمستقيم مني، فقال:» فذكره. قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء»:

«لم أقف له على أصل». وذكر نحوه السبكي في «الطبقات» (٤ / ١٥٦).

وأقول: قد وجدت له أصلاً، ولكنه موضوع؛ لأنه من رواية أحمد بن محمد بن

عمر بن يونس اليمامي؛ قال ابن أبي حاتم في ترجمته (١ / ١ / ٧١):

«سألت أبي عنه، فقال: قدم علينا، وكان كذاباً، وكتبتُ عنه، ولا أحدث عنه».

فقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«روى عن عمر بن يونس - يعني جده - عن أبيه سمع حمزة بن عبد الله بن عمر

عن أبيه أن رسول الله ﷺ دخل غيضة، فاجتني سواكين؛ أحدهما مستقيم».

قلت: فذكر الحديث بتمامه؛ إلا أنه قال: «إنه ليس من صاحب يصاحب

صاحباً، ولو ساعة، إلا سأله الله عن مصاحبته إياه».

قلت: أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ١٤٣ - ١٤٤). ورواه الطبري (٥

/ ٥٣) عن فلان عن الثقة عنده مرفوعاً نحوه، وهذا مرسل ضعيف.

١٢٥ - (سوء الخلقِ ذنبٌ لا يُغْفَرُ، وسوء الظنِّ خطيئةٌ تفوحُ).

باطل لا أصل له. وقد أورده الغزالي (٣ / ٤٥) جازماً بنسبته إليه ﷺ.

وإذا جاز أن يخفى عليه بطلانه من الناحية الحديثية، فلست أدري كيف خفي

عليه بطلانه من الناحية الفقهية؟! فإن الحديث معارض تمام المعارضة لقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١).

ولعل في هذا عبرة لمن يتساهلون برواية الأحاديث، ونسبتها إليه ﷺ؛ دون أن يتثبتوا من صحتها على طريقة المحدثين، جزاهم الله عن المسلمين خيراً.
وهذا الحديث أورده السبكي في «الطبقات» (٤ / ١٦٢) في (فصل الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً مما وقع في كتاب «الإحياء»).

وأما الحافظ العراقي فإنه استشهد له في تخريجه إياه بالحديث الآتي، وهو:

١٢٦ - (ما من شيء إلا له توبة؛ إلا صاحب سوء الخلق، فإنه لا يتوب من ذنب؛ إلا عاد في شر منه).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ١١٤)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٥١ / ١) من طريق عمرو بن جميع عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وقال الطبراني :

«لم يروه عن يحيى إلا عمرو، ولا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد».

قلت : وهو موضوع، فإن عمراً هذا؛ قال النقاش :

«أجاديثه موضوعة، وكذبه يحيى بن معين».

وقال ابن عدي :

«كان يتهم بالوضع».

ومنه تعلم أن قول الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٤٥) بعد أن عزاه

(١) النساء : ١١٦.

للطبراني: «وإسناده ضعيف»^(١) قصور؛ إلا أن يُلاحظ أن الموضوع من أنواع الضعيف؛ كما هو مقرر في المصطلح.

وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٢٥):

«رواه الطبراني في «الصغير»، وفيه عمرو بن جميع، وهو كذاب».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» برواية أبي الفتح الصابوني في

«الأربعين» عن عائشة، ويُعترض عليه من وجهين:

الأول: إيراد فيه مع أنه ليس على شرطه لتفرد الكذاب به!

الآخر: اقتصاره في العزو على الصابوني، فأوهم أنه ليس عند من هو أشهر منه!

ثم إن الحديث أورده العراقي^(٢) شاهداً للحديث الذي قبله، وليس بصواب؛

لأمرين:

الأول: أنه ليس فيه أن سوء الخلق ذنب لا يغفر.

الآخر: أنه ليس فيه: «وسوء الظن خطيئة تفوح»، وهو تمام الحديث قبله.

١٢٧ - (صلاة بعِمَامَةٍ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ صَلَاةً بغيرِ عِمَامَةٍ،

وجمعة بعِمَامَةٍ تَعْدِلُ سَبْعِينَ جُمُعَةً بغيرِ عِمَامَةٍ. إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَيَشْهَدُونَ

الجمعة مَعْتَمِينَ، وَلَا يَزَالُونَ يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الْعِمَائِمِ حَتَّى

تَغْرِبَ الشَّمْسُ).

موضوع. أخرجه ابن النجار بسنده إلى محمد بن مهدي المروزي: أنبأنا أبو

بشر بن سيار الرقي: حدثنا العباس بن كثير الرقي عن يزيد بن أبي حبيب قال: قال

لي مهدي بن ميمون:

(٢٠١) وقد قلده العجلوني في «الكشف» (١ / ٤٥٧) في الأمرين، فلا تغتر به.

دخلت على سالم بن عبدالله بن عمر وهو يعتم، فقال لي: يا أبا أيوب! ألا أحدثك بحديث تحبه وتحمله وترويه؟ قلت: بلى، قال: دخلت على عبدالله بن عمر وهو يعتم، فقال: يا بني! أحب العمامة، يا بني! اعتم؛ تجل وتكرم وتوقر، ولا يراك الشيطان إلا ولّى هارباً، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣ / ٢٤٤):

«هذا حديث موضوع، ولم أر للعباس بن كثير في «الغرباء» لابن يونس، ولا في «ذيله» لابن الطحان ذكراً، وأما أبو بشر بن سيار؛ فلم يذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، وما عرفت محمد بن مهدي المروزي، ولا مهدي بن ميمون الراوي للحديث المذكور عن سالم، وليس هو البصري المخرج في «الصحيحين»، ولا أدري ممن الآفة».

ونقله السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١١٠)، وأقره، وتبعه ابن عراق (١٥٩ / ٢).

ثم ذكر السيوطي أنه أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» من طريق عيسى بن يونس، والدليمي من طريق سفيان بن زياد المخرمي؛ كلاهما عن العباس بن كثير به. قلت: ثم ذهل عن هذا السيوطي، فأورد الحديث في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر عن ابن عمر. وتعقبه المناوي في «شرحه» بأن ابن حجر قال: إنه موضوع. ونقله عنه السخاوي، وارتضاه.

قلت: ولو تعقبه بما نقله السيوطي نفسه في «الذيل» عن ابن حجر كان أولى؛ كما لا يخفى، وكلام السخاوي المشار إليه في «المقاصد» (ص ١٢٤).

ونقل الشيخ علي القاري في «موضوعاته» (ص ٥١) عن المنوفي^(١) أنه قال:

(١) هو علي بن محمد المصري الشاذلي أبو الحسن، من فقهاء المالكية، توفي سنة

«هذا حديث باطل» .

ثم تعقبه القاري بأن السيوطي أورده في «الجامع الصغير»، مع التزامه بأنه لم يذكر فيه (الموضوع)، ونقل العجلوني نحوه عن النجم .

قلت: وهذا تعقّب باطل؛ تغني حكايته عن إطالة الرد عليه، وما جاءهم ذلك إلا من حسن ظنهم بعلم السيوطي، وعدم معرفتهم بما في «الجامع الصغير» من الأحاديث الموضوعة التي نص هو نفسه في غير «الجامع» على وضع بعضها، كهذا الحديث وغيره مما سبق ويأتي، فكن امرءاً لا يعرف الحق بالرجال، بل اعرف الحق تعرف الرجال .

وقد علمت مما سبق أن الحافظ ابن حجر إنما حكم بوضع هذا الحديث من قبل ما فيه من مبالغة في الفضل لأمر لا يشهد له العقل السليم بمثل هذا الأجر، ولولا هذا لاكتفى بتضعيفه؛ لأنه ليس في سنده من يتهم . فإذا عرفت هذا أمكنك أن تعلم حكم الحديث الذي بعده من باب أولى، وهو:

١٢٨ - (ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة) .

موضوع . أورده السيوطي في «الجامع الصغير» برواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن جابر! وكان حقه أن يورده في «ذيل الأحاديث الموضوعة»؛ كما صنع بالحديث الذي قبله؛ لأنه أشد مبالغة في فضل الصلاة بالعمامة من ذلك، فكان الحكم عليه بالوضع أولى وأحرى .

هذا، وقال المناوي في «شرح الجامع»:

«ورواه عن جابر أيضاً أبو نعيم^(١) ومن طريقه، وعنه تلقاه الديلمي، فلو عزاه إلى الأصل؛ لكان أولى . ثم إن فيه طارق بن عبد الرحمن، أورده الذهبي في «الضعفاء»،

(١) قلت: وإليه وحده عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٢ / ٤٠ / ٢) .

وقال: قال النسائي: ليس بقوي عن محمد بن عجلان. ذكره البخاري في «الضعفاء»، وقال الحاكم: سيء الحفظ. ومن ثم قال السخاوي: هذا الحديث لا يثبت».

قلت: محمد بن عجلان ثقة، حسن الحديث، فلا يُعلَّمُ بمثله هذا الحديث.

وطارق بن عبدالرحمن؛ اثنان:

أحدهما: البجلي الكوفي؛ روى عن سعيد بن المسيب ونحوه، وهو ثقة من رجال الشيخين.

والآخر: القرشي الحجازي، يروي عن العلاء بن عبدالرحمن، ونحوه؛ قال الذهبي:

«لا يكاد يُعرف، قال النسائي: ليس بالقوي».

فالظاهر أن هذا هو المراد، وليس الأول؛ لأنه في طبقتة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، فعله هو علة الحديث، وإلا فمن دونه، ويؤسفني أنني لم أقف على سند الحديث؛ لأنظر فيه، مع أن المناوي ذكر فيما تقدم أن أبا نعيم رواه أيضاً، ولم أجده في «البغية في ترتيب أحاديث الحلبة» للشيخ عبدالعزيز بن محمد بن الصديق الغماري، فالله أعلم.

ثم رأيت بخط الحافظ ابن رجب الحنبلي في قطعة من شرحه على الترمذي (٨٣ / ٢) ما نصه:

«سئل أبو عبدالله - يعني: أحمد بن حنبل - عن شيخ نصيب يُقال له: محمد ابن نعيم؛ قيل له: روى شيئاً عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: صلاة بعمامة أفضل من سبعين صلاة بغير عمامة؟ قال: هذا كذاب، هذا باطل».

ثم رأيت رواية أبي نعيم، فتأكدت أن آفة الحديث ممن دون طارق بن عبدالرحمن، فخرجته فيما سيأتي (برقم ٥٦٩٩).

١٢٩ - (الصلاة في العمامة تُعدُّ بعشرة آلاف حسنة).

موضوع . أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١١١) من رواية
الديلمي (٢ / ٢٥٦) بسنده إلى أبان عن أنس مرفوعاً، وقال:
«أبان متهم» .

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٥٧ / ٢) .

قلت : وقال الحافظ السخاوي في «المقاصد» (ص ١٢٤) ؛ تبعاً لشيخه
الحافظ ابن حجر :

«إنه موضوع» .

وقال المنوفي :

«إنه حديث باطل» ؛ كما في «موضوعات» الشيخ القاري (ص ٥١) .

ولا شك عندي في بطلان هذا الحديث، وكذا الحديثين قبله؛ لأن الشارع
الحكيم يزن الأمور بالقسطاس المستقيم، فغير معقول أن يجعل أجر الصلاة في
العمامة مثل أجر صلاة الجماعة، بل أضعاف أضعافها! مع الفارق الكبير بين حكم
العمامة وصلاة الجماعة، فإن العمامة غاية ما يمكن أن يقال فيها: إنها مستحبة،
والراجع أنها من سنن العادة لا من سنن العبادة، أما صلاة الجماعة؛ فأقل ما قيل
فيها: إنها سنة مؤكدة. وقيل: إنها ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها. والصواب
أنها فريضة تصح الصلاة بتركها مع الإثم الشديد، فكيف يليق بالحكيم العليم أن
يجعل ثوابها مساوياً لثواب الصلاة في العمامة، بل دونها بدرجات؟! ولعل الحافظ ابن
حجر لاحظ هذا المعنى حين حكم على الحديث بالوضع .

ومن آثار هذه الأحاديث السيئة، وتوجيهاتها الخاطئة، أننا نرى بعض الناس
حين يريد الدخول في الصلاة يكوّر على رأسه أو طربوشه منديلاً؛ لكي يحصل بزعمه

على هذا الأجر المذكور، مع أنه لم يأت عملاً يطهر به نفسه ويزكيها!

ومن العجائب أن ترى بعض هؤلاء يرتكبون إثم حلق اللحية، فإذا قاموا إلى الصلاة لم يشعروا بأي نقص يلحقهم بسبب تساهلهم هذا، ولا يهتمهم ذلك أبداً، أما الصلاة في العمامة؛ فأمر لا يستهان به عندهم! ومن الدليل على هذا أنه إذا تقدّم رجل ملتجح يصلي بهم لم يرضوه حتى يتعمم، وإذا تقدم متعمم - ولو كان عاصياً بحلقه للحيته -؛ لم يزعجهم ذلك، ولم يهتموا له؛ فعكسوا شريعة الله حيث استباحوا ما حرمه، وأوجبوا - أو كادوا أن يوجبوا - ما أباحه .

والعمامة - إن ثبت لها فضيلة - فإنما يُراد بها العمامة التي يتزين بها المسلم في أحواله العادية! ويتميز بها عن غيره من المواطنين، وليس يراد بها العمامة المستعارة التي يؤدّى بها عبادة في دقائق معدودة؛ فما يكاد يفرغ منها حتى يسجنها في جيبه! والمسلم بحاجة إلى عمامة خارج الصلاة أكثر من حاجته إليها داخلها، بحكم أنها شعار للمسلم تميزه عن الكافر، ولا سيما في هذا العصر الذي اختلطت فيه أزياء المؤمن بالكافر، حتى صار من العسير أن يفشي المسلم السلام على من عرف ومن لم يعرف، فانظر كيف صرفهم الشيطان عن العمامة النافعة إلى العمامة المبتدعة، وسؤل لهم أن هذه تكفي وتغني عن تلك، وعن إعفاء اللحية التي تميز المسلم من الكافر؛ كما قال ﷺ:

«خالِفُوا المشركين، احفوا (وفي رواية: قصوا) الشوارب، وأوفوا اللحى» .

رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عمر وغيره، وهو مخرج في «حجاب المرأة المسلمة» (ص ٩٣ - ٩٥) .

وما مثل من يضع هذه العمامة المستعارة عند الصلاة إلا كمثل من يضع لحية مستعارة عند القيام إليها! ولئن كنا لم نشاهد هذه اللحى المستعارة في بلادنا، فإني لا أستبعد أن أراها يوماً ما بحكم تقليد كثير من المسلمين للأوروبيين، فقد قرأت في «جريدة العَلَم» الدمشقية عدد (٢٤٨٥) بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٦٤هـ ما نصه:

«لندن - عندما اشتدت وطأة الحر، وانعقدت جلسة مجلس اللوردات، سمح لهم الرئيس بأن يخلعوا لحاهم المستعارة!». .

فهل من معتبر؟! .

١٣٠ - (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُعَذِّبُ حَسَانَ الْوَجْهِ، سَوَدَ الْحِدَقِ).

موضوع . أخرجه الديلمي : أنبأنا بنجير بن منصور عن جعفر بن محمد بن الحسين الأبهري وعن علي بن أحمد الحروري عن جعفر بن أحمد الدقاق عن عبد الملك بن محمد الرقاشي عن عمرو بن مروزق عن شعبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

أورده السيوطي في «اللائيء» (١ / ١١٣ - ١١٤) عند كلامه على الحديث الآتي بعد هذا، كأنه ساقه شاهداً له، وسكت عنه، فرأيت أن أتكلم عنه، وأكشف عن علته، ولا سيما أنه قد سألتني عنه أقرب الناس إلي، وهو والدي رحمه الله، وجزاه عني خير الجزاء، فأقول:

علة هذا الحديث من الرقاشي فمن دونه، وكلهم مجهولون، لم أجد لهم ذكراً في شيء من كتب الرجال التي تحت يدي، إلا الرقاشي، فإنه من رجال ابن ماجه، وله ترجمة واسعة في «تهذيب التهذيب» (٦ / ٤١٩ - ٤٢١)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ٤٢٥ - ٤٢٧)، ويتلخص مما جاء فيها أنه في نفسه صدوق، لكنه اختلط حين جاء بغداد، فكثر خطؤه في الأسانيد والامتون. فلعل هذا الحديث من تخاليطه! وإلا فهو من وضع أحد أولئك المجهولين .

وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ١٧٤):

«في سنده جعفر بن أحمد الدقاق، وهو آفته فيما أظن، والله أعلم» .

قلت: ولست أشك في بطلان هذا الحديث؛ لأنه يتعارض مع ما ورد في

الشريعة، من أن الجزاء إنما يكون على الكسب والعمل؛ ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(١)، لا على ما لا صنع ولا يد للإنسان فيه؛ كالحسن، أو القبح، وإلى هذا أشار ﷺ بقوله:

«إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم».

رواه مسلم (٨ / ١١)، وغيره، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤١٥)، وراجع التعليق عليه في مقدمتي على «رياض الصالحين» للنووي (صفحة: ل - ن)؛ فإنه مهم جداً.

ومثل هذا الحديث الموضوع في البطلان الحديث الآتي، وهو:

١٣١ - (عَلَيْكُمْ بِالْوُجُوهِ الْمِلَاحِ ، وَالْحِدَقِ السُّودِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَسْتَحِي أَنْ يَعَذِّبَ وَجْهًا مَلِيحًا بِالنَّارِ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٧ / ٢٨٢ - ٢٨٣) في ترجمة الحسن ابن علي بن زكريا بإسناده عن شعبة عن توبة العبدي عن أنس رفعه. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال:

«آفته الحسن بن علي بن زكريا العدوي؛ يضع الحديث».

قال السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١١٣):

«هو أحد المعروفين بالوضع».

وقال الشيخ القاري (ص ١١٠):

«فلعنة الله على واضعه الخبيث».

ثم وجدت له طريقاً أخرى، فقال لاحق بن محمد في «شيوخه» (١١٤ /

(١) الزلزال: ٧ - ٨.

٢ / ١): أخبرنا أبو مسعود: ثنا لاحق بن الحسين المقدسي: ثنا محمد بن عبد الله بن أبي ذرّة القاضي: ثنا محمد بن طلحة العروقي: ثنا إبراهيم بن سليمان الزيات: ثنا شعبة عن توبة العنبري عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت: وهذا كالذي قبله، أو شر منه، وفيه علق:

١ - الزيات هذا؛ قال ابن عدي:

«ليس بالقوي» .

٢ - والعروقي، والرازي عنه محمد القاضي؛ لم أعرفهما .

٣ - لاحق هذا، وهو آفة الحديث؛ فإنه كذاب وضّاع، وقال الإدريسي

الحافظ:

«كان كذاباً، أفاكاً، يضع الحديث على الثقات، لا نعلم له ثانياً في عصرنا مثله

في الكذب والوقاحة» .

وقال الشيرازي في «الألقاب»:

«حدثنا أبو عمر لاحق بن الحسين بن أبي الورد، فذكر خبراً موضوعاً ظاهر

الكذب، متنه: «عليكم بالوجوه الملاح . . .»، فذكره» .

قلت: ومن أحاديث هذا العدوي الكذاب الحديث الآتي .

١٣٢ - (النَّظْرُ إِلَى الْوَجْهِ الْحَسَنِ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَالنَّظْرُ إِلَى الْوَجْهِ

الْقَبِيحِ يُورِثُ الْكَلْحَ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٣ / ٢٢٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في

«الموضوعات» (١ / ١٦٢ - ١٦٣) من طريق الحسن بن علي بن زكريا البصري:

حدثنا بشر بن معاذ: حدثنا بشر بن الفضل عن أبيه عن أبي الجوزاء عن ابن عباس

مرفوعاً.

ورواه محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان الطرازي عن الحسن بن علي بن زكريا بإسناد آخر عن أنس مرفوعاً، لكنها رواية أخطأ فيها الطرازي هذا، وقد روى مناكير وأباطيل، والصواب عن الحسن بن زكريا الرواية الأولى؛ كما قال الخطيب. والحسن هذا قال ابن عدي:

«عامّة ما حدث به إلا القليل موضوعات، وكنا نتهمه، بل نتيقن أنه هو الذي وضعها».

وقال ابن حبان:

«لعله حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألف حديث».

وقال ابن الجوزي:

«لا نشك أن أبا سعيد هو الذي وضعه».

ومثله:

١٣٣ - (النَّظَرُ إِلَى وَجهِ الْمَرْأَةِ الْحَسَنَاءِ وَالْخُضْرَةَ يَزِيدَانَ فِي

الْبَصْرِ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٢٠١ - ٢٠٢)، وعنه الديلمي (٤ / ١٠٦) من طريق أحمد بن الحسين الأنصاري: ثنا إبراهيم بن حبيب بن سلام المكي: ثنا ابن أبي فديك: ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعاً.

إبراهيم هذا لم أجد من ترجمه، وكذا الراوي عنه أحمد بن الحسين. لكن تابعه محمد بن يعقوب عن أبي الشيخ في «التاريخ» (٢٣٦)، إلا أنه قال:

«ثنا إبراهيم بن سلام المكي».

وتابعه أيضاً محمد بن أحمد القاضي البوراني؛ قال: حدثنا إبراهيم بن

حبيب بن سلام به .

رواه أبو نعيم أيضاً؛ كما ذكره السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١١٦)، والبوراني هذا ترجمه الخطيب (١ / ٢٩٥)، وروى عن الدارقطني أنه قال فيه:

«لا بأس به، ولكنه يحدث عن شيوخ ضعفاء».

قلت: فالظاهر أن إبراهيم شيخ البوراني في هذا الحديث، من أولئك الشيوخ الضعفاء، فهو آفة هذا الحديث، وقد ذكره الذهبي في «الميزان» في ترجمة محمد بن عبدالرحمن أبي الفضل بسنده عن ابن أبي فديك به . وقال:

«خبر باطل».

قلت: وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٧)، وقال ابن القيم: «هذا الحديث ونحوه من وضع الزنادقة».

قلت: وهو وما بعده مما سَوَّدَ به السيوطي «الجامع الصغير»، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، ولكن بلفظ آخر، وهو:

١٣٤ - (ثَلَاثَةٌ يَزِدْنَ فِي قُوَّةِ الْبَصْرِ: النَّظْرُ إِلَى الْخُضْرَةِ، وَإِلَى

الْمَاءِ الْجَارِي، وَإِلَى الْوَجْهِ الْحَسَنِ).

موضوع . أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٦٣) من طريق وهب ابن وهب القرشي عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن علي بن الحسين عن جده علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال ابن الجوزي:

«باطل، وهب كذاب».

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١١٥ - ١١٧) بأن له طرقاً أخرى يرقى الحديث بها عن درجة الوضع، ثم ساقها من حديث ابن عمرو وبريدة وعائشة وجابر،

وقد تقدم قبل هذا، وأبي سعيد الخدري وابن عباس موقوفاً عليه .

قلت: وكل من هذه الطرق فيها ضعيف أو مجهول أو متهم، وبيان ذلك مما يطول به الكلام جداً، فاكثفت بالإشارة، والحكم على هذا الحديث وما في معناه بالوضع من قبل معناه؛ أقوى من الحكم عليه به من جهة الإسناد، فقد قال ابن القيم رحمه الله في رسالته «المنار»:

«فصل: ونحن ننبه على أمور كلية يُعرف بها كون الحديث موضوعاً» .

ثم ذكر في بيان ذلك فصولاً قيمة جداً، نقلها عنه الشيخ علي القاري في خاتمة «الموضوعات»، قال (ص ١٠٩):

«فصل: ومنها أن يكون الحديث لا يشبه كلام الأنبياء، بل لا يشبه كلام الصحابة، كحديث: «ثلاثة يزدن في البصر: النظر إلى الخضرة، والوجه الحسن». وهذا الكلام مما يجلب عنه أبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيب والحسن، بل أحمد ومالك» .

وتعقبه الشيخ القاري بأنه ضعيف لا موضوع .

قلت: لا تعارض بين قوليهما، فهو ضعيف سنداً، موضوع متناً. وقد سبق لهذا بعض الأمثلة .

١٣٥ - (إذا سمعتم بَجَبِلٍ زَالَ عَنْ مَكَانِهِ؛ فَصَدَّقُوا، وَإِذَا سَمِعْتُمْ بِرَجَلٍ تَغَيَّرَ عَنْ خُلُقِهِ؛ فَلَا تَصَدَّقُوا بِهِ، وَإِنَّهُ يَصِيرُ إِلَى مَا جُبِلَ عَلَيْهِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦ / ٤٤٣) من طريق الزهري أن أبا الدرداء قال:

«بينما نحن عند رسول الله ﷺ نتذاكر ما يكون؛ إذ قال رسول الله ﷺ:»

الحديث .

وهذا إسناد منقطع .

وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ٦٩٦)، وتبعه المناوي في «شرح الجامع الصغير»، فقال:

«قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح؛ إلا أن الزهري لم يدرك أبا الدرداء. وقال السخاوي: حديث منقطع. وبه يُعرف ما في رمز المؤلف لصحته».

قلت: وكأن الشيخ العجلوني اغترَّ بالرمز المشار إليه، فإنه قال في «الكشف» (١ / ٨٧): «رواه أحمد بسند صحيح!»

ومن عجيب أمره أنه ذكره في موضع آخر (١ / ٨٢) برواية أحمد، وسكت عليه فلم يصححه، ثم أورده في مكان ثالث (١ / ٢٥٩)، ونقل عن «المقاصد» أنه منقطع! وهذا من الأدلة الكثيرة على أن العجلوني مقلد ناقل!

وهذا الحديث يُسْتَشَمُّ منه رائحة الجبر، وأن المسلم لا يملك تحسين خُلُقِهِ؛ لأنه لا يملك تغييره! وحينئذ؛ فما معنى الأحاديث الثابتة في الحض على تحسين الخلق؛ كقوله ﷺ:

«أنا زعيم ببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه».

رواه أبو داود (٢ / ٢٨٨) وغيره في حديث، وسنده صحيح.

فهذا يدل على أن حديث الباب منكر، والله أعلم.

١٣٦ - (مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا، فَعُطِسَ عِنْدَهُ؛ فَهُوَ حَقٌّ).

باطل. أخرجه تمام في «الفوائد» (١٤٨ / ٢)، وكذا الترمذي الحكيم، وأبو يعلى، والطبراني في «الأوسط»، وابن شاهين من طريق بقية عن معاوية بن يحيى عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٧٧) من طريق ابن شاهين، ثم

قال:

«باطل، تفرد به معاوية، وليس بشيء؛ وتابعه عبدالله بن جعفر المديني أبو علي عن أبي الزناد. وعبدالله متروك».

وتعقبه السيوطي في «اللائيء» (٢ / ٢٨٦) بأحاديث أوردها؛ بعضها مرفوعة، وبعضها موقوفة، ثم إن بعضها في فضل العطاس مطلقاً، فلا يصلح شاهداً لو صح. وأما قول النووي رحمه الله في «فتاويه» (ص ٣٦ - ٣٧) بعد أن عزاه لأبي يعلى:

«إسناده جيد حسن، كل رجاله ثقات متقنون؛ إلا بقية بن الوليد؛ فمختلف فيه، وأكثر الحفاظ والأئمة يحتجون بروايته عن الشاميين، وهو يروي هذا الحديث عن معاوية بن يحيى الشامي».

قلت: فهذا من أوهامه رحمه الله، فإن بقية معروف بالتدليس، وقد رواه عن معاوية معنعناً، وقد قال النسائي وغيره:

«إذا قال: «حدثنا» و«أخبرنا»؛ فهو ثقة».

وقال غير واحد:

«كان مدلساً، فإذا قال: (عن)؛ فليس بحجة».

ولهذا قال أبو مسهر:

«أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية».

ذكره الذهبي، ثم قال:

«وبقية ذو غرائب ومناكير».

أقول: هذا لبيان حال بقية، وإلا فالظاهر من كلام السيوطي في «اللائيء» أنه لم يتفرد به عن معاوية.

فعلة الحديث هو معاوية هذا، فإنه ضعيف جداً.

قال ابن معين :

«هالك، ليس بشيء» .

وقال أبو حاتم :

«ضعيف، في حديثه إنكار» .

وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

وقال الحاكم أبو أحمد :

«يروى عنه الهقل بن زياد عن الزهري أحاديث منكرة شبيهة بالموضوعة» .

وقال الساجي :

«ضعيف الحديث جداً» .

وهكذا باقي أقوال الأئمة كلها متفقة على تضعيفه، ليس فيهم من وثقه، فانظر كيف انصرف النووي عن علة الحديث الحقيقية، وأخذ يدافع عن بقية، مع أنه لم يحمل عليه في هذا الحديث أحداً! فلولا أن النووي رحمه الله وهم؛ لما جاز له أن يصف يحيى هذا بالثقة والإتقان، وقد علم أنه متفق على تضعيفه!

والحديث رواه البيهقي أيضاً، وقال: إنه منكر. كما في «شرح المناوي»، وقال

الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٥٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وقال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد،

وأبو يعلى، وفيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف» .

وقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٤٢):

«سألت أبي عن حديث رواه داود بن رشيد عن بقية عن معاوية بن يحيى عن

أبي الزناد... عن النبي ﷺ: «من حدث بحديث، فُعْطِسَ عنده؛ فهو حق»؟ قال

أبي : هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ .

فبعد شهادة مثل هذا الإمام النقاد أنه حديث كذب، فما يفيد المتساهلين محاولتهم إنقاذ إسناد هذا الحديث من الوضع إلى الضعف أو الحسن؛ لأنها محاولات لا تتفق مع قواعد الحديث في شيء، وما أحسن ما قاله المحقق ابن القيم رحمه الله فيما نقله عنه الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٦ - ١٠٧):

«وهذا الحديث؛ وإن صحح بعض الناس سنده؛ فالحسن يشهد بوضعه؛ لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ؛ لم يُحكَمْ بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عنده بشهادة رجل؛ لم يحكم بصدقه».

وتعقبه هو والزرکشي من قبل وغيرهما بقولهم:

«إن إسناده إذا صح، ولم يكن في العقل ما ياباه؛ وجب تلقّيه بالقبول».

قلت: أنى لإسناده الصحة، وفيه من اتفقوا على ضعفه، ويشهد الإمام أبو حاتم بأن حديثه هذا كذب؟! ثم العقل ياباه؛ كما بينه ابن القيم فيما سبق، ولو صح هذا الحديث؛ لكان يمكن الحكم على كل حديث نبوي عطس عنده بأنه حق وصدق، ولو كان عند أئمة الحديث زوراً وكذباً؟! وهذا ما لا يقوله فيما أظن أحد.

١٣٧ - (أصْدَقُ الْحَدِيثِ مَا عَطَسَ عِنْدَهُ) .

باطل . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٩١ / ٢ / ٣٥٠٢ - بترقيمي) من

طريق عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس مرفوعاً . وقال:

«لم يروه عن ثابت إلا عمارة» .

قلت: وعمارة هذا؛ قال أحمد:

«يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير» .

قلت: وهذا الحديث من روايته عن ثابت عن أنس، فهو علة الحديث، وإلى ذلك أشار الهيثمي بقوله في «المجمع» (٨ / ٥٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه جعفر بن محمد بن ماجد، ولم أعرفه، وعمار بن زاذان وثقه أبو زرعة وجماعة، وفيه ضعف، وبقيّة رجاله ثقات».

وابن ماجد وثّقه الخطيب في «التاريخ» (٧ / ١٩٦)، فلا يُعلُّ به الحديث، والله أعلم.

وقد تقدم الكلام على بطلان الحديث من حيث معناه في الحديث الذي قبله، فأغنى عن الإعادة.

١٣٨ - (ثَلَاثٌ يَفْرَحُ بِهِنَّ الْبَدَنُ، وَيَرَبُّو عَلَيْهَا: الطَّيْبُ، وَالثَّوْبُ اللَّيِّنُ، وَشُرْبُ الْعَسَلِ).

موضوع. رواه ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (٣ / ١٤١)، وأبو نعيم (٦ / ٣٤٠) من طريق الطبراني عن محمد بن رَوْحِ القَتيري: ثنا يونس بن هارون الأزدي عن مالك بن أنس عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث مالك عن أبيه، تفرد به القتيري (في الأصل: القشيري؛ في الموضوعين، وهو تصحيف)».

قلت: والقتيري هذا بفتح القاف وبعدها مثناة، ضبطه ابن ماكولا وغيره، وتصحف على ابن السمعاني، فذكره في (القنبري)، وقال:

«نسبة إلى قنبر مولى علي رضي الله عنه، منكر الحديث».

قلت: قال فيه ابن يونس أيضاً:

«منكر الحديث» .

وقال الدارقطني فيه وفي شيخه يونس بن هارون :

«ضعيفان» . وقال في «غرائب مالك» :

«لا يصح هذا الحديث عن مالك» .

وقال ابن حبان في ترجمة يونس بن هارون :

«روى عجائب، لا تحل الرواية عنه، ما روى مالك عن أبيه ولا جده شيئاً» .

١٣٩ - (أشقى الأشقياء: مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ فَقْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢٢) ، والبيهقي في «السنن» (٧ / ١٣) ، والطبراني في «الأوسط» (٢ / ٢٩٤ / ١ / ٩٤٢٣) من طريق خالد بن يزيد بن عبدالرحمن بن أبي مالك الدمشقي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد» .

قلت : وهو ضعيف متهم ، ولكنه لم يتفرد به كما يأتي قريباً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

قلت : وهذا من أوامهما الفاحشة ؛ فإن خالداً هذا قال أحمد :

«ليس بشيء» . وقال ابن أبي الحواري :

«سمعت ابن معين يقول : بالشام كتاب ينبغي أن يُدفن ؛ كتاب الديات لخالد

بن يزيد بن أبي مالك ، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة» .

قال أحمد بن أبي الحواري :

«سمعت هذا الكتاب عن خالد ، ثم أعطيته للعطار ، فأعطى للناس فيه

حوائج! ذكره الذهبي في «الميزان».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٣٥٩):

«سئل أبي عن خالد هذا؟ فقال: يروي أحاديث مناكير».

وللحديث طريق ثانٍ، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٧٨):

«وسمعت أبي، وحدثنا عن حرملة عن ابن وهب عن الماضي بن محمد الغافقي أبي مسعود عن هشام عن الحسن عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به. قال أبي: هذا حديث باطل، وماضي لا أعرفه».

وذكر نحوه في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٢٤٢)، وأقره الذهبي في «الميزان»، وقال:

«لم يرو عنه غير ابن وهب، قال ابن عدي: منكر الحديث».

ورواه أبو سعيد بن الأعرابي في «المعجم» (٩٩ / ١ / ٢)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ١٠٢ / ٢ / ٢٠٨٥) من طريقين آخرين عن ابن وهب؛ قال: أخبرني الماضي بن محمد عن هشام بن حسام عن الحسن عن أبي سلمة عن أبي سعيد به. وأعله الهيثمي (١٠ / ٢٦٧) بشيخ الطبراني أحمد بن طاهر، وهو كذاب. وقلده المعلق على «الأوسط» (٢ / ٥٢٨)، وهو متابع كما ترى، وإنما علته الماضي كما عرفت.

وقد أخرجه ابن عدي أيضاً عنه (٦ / ٤٣٢)، وأعله به.

وله طريق ثالث؛ سوف يأتي بلفظ: «اللهم توفني إليك فقيراً...».

ورابع: أخرجه القضاعي (٩٤ / ١) عن محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عطاء به.

وهذا سند واه من أجل يزيد بن سنان، وابنه محمد، وهو أشد ضعفاً من أبيه.

ثم وجدت له شاهداً، لكنه مما لا يُفرح به، يرويه أحمد بن إبراهيم المزني :
ثنا محمد بن كثير: ثنا الأوزاعي عن الزهري عن أنس بن مالك مرفوعاً؛ بلفظ: «ألا
أخبركم بأشقى الأشقياء...» الحديث، وهو لفظ ابن عدي عن «الماضي» .
أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ١٤٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في
«العلل» (٢ / ٣٢٥)، وقال:

«لا يصح، قال ابن حبان: كان المزني يضع [الحديث] على الثقات [وضعباً]» .
قلت: فهو بكتاب ابن الجوزي الآخر «الموضوعات» أولى، وله من مثله شيء
الكثير، كما أنه يورد في هذا ما هو بـ «العلل» أولى، كما هو معروف عند العلماء .
والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الطبراني . ثم تكلم عليه
المناوي بما نقله عن الهيثمي، وذكرت بعض كلامه آنفاً، ثم قال المناوي:
«ومن العجب العجائب أنه رمز لصحته، لكن الحديث كله مضروب عليه في
مسودة المصنف» .

وأما قوله في «التيسير»: «وهو حسن، لا صحيح؛ خلافاً للمؤلف، ولا ضعيف؛
خلافاً لبعضهم»؛ فهو مما لا يساعد عليه شدة ضعف طرده، مع إبطال أبي حاتم إياه .
ومن أحاديث هذا الماضي:

١٤٠ - (الزُّنَا يُورِثُ الْفَقْرَ) .

باطل . رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧ / ٢) عن أحمد بن عبد الرحمن
ابن أخي وهب قال: نا عمي قال: أنا الماضي بن محمد عن ليث بن أبي سليم عن
مجاهد عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .
قلت: وهذا سند واه، وله علتان:
الأولى: ضعف ليث بن أبي سليم .

والأخرى: الماضي بن محمد، وهو مجهول، منكر الحديث؛ كما تقدم، وعزاه السيوطي في «الجامع» لرواية القضاعي والبيهقي عن ابن عمر.

وقال المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٩٠):

«رواه البيهقي، وفي إسناده الماضي بن محمد».

قلت: هو عنده في «الشعب» (٤ / ٣٦٣) من طريق ابن عدي، وهذا في «الكامل» (٦ / ٤٣٢). وقال الذهبي:

«له أحاديث منكرة، منها هذا الحديث».

قلت: والحديث رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٤١٠ - ٤١١):

«سمعت أبي وحدثنا عن حرملة عن ابن وهب عن الماضي بن محمد عن هشام عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: فذكره، قال أبي: هذا حديث باطل، وماضي لا أعرفه».

قلت: ثم وجدت له متابعا؛ فقال أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٣٥٩ / ٢): حدثنا عبدالله بن محمد: ثنا القاسم بن عباد: ثنا عباد: ثنا أحمد بن حرب عن حسان عن إسماعيل عن ليث به.

قلت: فأنحصرت علة الحديث في الليث، ولعل أصله موقوف؛ وهم فيه الليث فرفعه، فقد رواه ابن حبان في «الثقات» (٢ / ٢٩٥) من طريق مكحول الشامي، قال لي ابن عمر: «يا مكحول! إياك والزنا، فإنه يورث الفقر».

ثم وجدت له طريقاً آخر، أخرجه البيهقي في «الشعب»، والديلمى في «مسند الفردوس» (٢ / ٩٩ - الغرائب)؛ كلاهما من طريق الحاكم عن شيخه محمد بن صالح بن هانيء - وهو ثقة - قال: ثنا أحمد بن سهل بن مالك: حدثني محمد بن إسماعيل البخاري: ثنا الحسن بن علي الصفار: ثنا أبو خالد الأحمر: ثنا محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر به.

قلت: وهذا إسناد حسن، لولا أنني لم أعرف الحسن بن علي الصفار وأحمد بن سهل بن مالك، فمن كان عنده علم عنهما؛ فليفضل بإعلامي مشكوراً، وجزاه الله خيراً.

وللحديث شاهد، ولكنه واه، وهو:

١٤١ - (إياكم والزنا؛ فإن فيه ست خصال؛ ثلاثاً في الدنيا، وثلاثاً في الآخرة، فأما اللواتي في الدنيا؛ فإنه يذهب بالبهاء، ويورث الفقر، وينقص الرزق، وأما اللواتي في الآخرة؛ فإنه يورث سخط الرب، وسوء الحساب، والخلود في النار).

موضوع. أخرجه ابن عدي (٢٣/٢٠)، وأبو نعيم (١١١/٤) من طريق مسلمة بن علي عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً. وقال ابن عدي: «وهذا عن الأعمش غير محفوظ، وهو منكر».

وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث الأعمش، تفرد به مسلمة، وهو ضعيف الحديث».

قلت: هو مجمع على تركه، بل قال الحاكم: «روى عن الأوزاعي والزيدي المناكير والموضوعات»، وقد ساق له الذهبي من مناكيره أحاديث كثيرة، منها هذا، وآخر قال فيه أبو حاتم: «باطل، موضوع»، وسيأتي إن شاء الله برقم (١٤٥).

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٠٧) من طريق أبي نعيم، ثم قال:

«مسلمة متروك، وتابعه أبان بن نهشل عن إسماعيل بن أبي خالد عن الأعمش به، وأبان منكر الحديث جداً، قال ابن حبان: ولا أصل لهذا الحديث».

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٩١) بما نقله عن أبي نعيم من اقتصاره

على تضعيف مسلمة، وبأن البيهقي أخرجه في «شعب الإيمان»، وقال:

«هذا إسناد ضعيف، مسلمة متروك، وأبو عبدالرحمن الكوفي مجهول».

قلت: أبو عبدالرحمن هذا وقع في رواية ابن الجوزي بين مسلمة والأعمش،

وليس هو في سند «الحلية»، ولا في سند الحديث في «الميزان»، فالله أعلم.

ثم رأيت الحديث في جزء من «أمالي الشريف أبي القاسم الحسيني» (٥٥ /

١)، وفيه أبو عبدالرحمن الكوفي هذا، وكذا هو في «الشعب» (٤ / ٣٧٩ / ٥٤٧٥).

ثم وجدت له طريقاً آخر عن الأعمش؛ أخرجه الواحدي في «الوسيط»

(٣ / ١٠٠ / ١) من طريق معاوية بن يحيى عن سليمان عن الأعمش.

قلت: ومعاوية هذا هو الصدفي، وهو ضعيف جداً. قال النسائي:

«ليس بثقة»، وضعفه هو في رواية، وغيره.

ولا يخفى أن تعقب السيوطي المذكور لا فائدة منه؛ لأن كلام البيهقي، وكذا

أبي نعيم؛ ليس نصاً في أن الحديث غير موضوع حتى يُعارض به حكم ابن الجوزي

بوضعه؛ لما أخبرناك غير مرة أن الموضوع من أنواع الحديث الضعيف. فتنبه.

وقد روي هذا الحديث بلفظ آخر، وهو:

١٤٢ - (إِيَّاكُمْ وَالزُّنَا؛ فَإِنَّ فِي الزُّنَا سِتَّ خِصَالٍ؛ ثَلَاثٌ فِي

الدُّنْيَا، وَثَلَاثٌ فِي الْآخِرَةِ، فَأَمَّا اللُّوَاتِي فِي دَارِ الدُّنْيَا؛ فَذَهَابُ نَوْرِ

الْوَجْهِ، وَانْقِطَاعُ الرَّزْقِ، وَسُرْعَةُ الْفَنَاءِ، وَأَمَّا اللُّوَاتِي فِي الْآخِرَةِ؛

فَغَضَبُ الرَّبِّ، وَسَوْءُ الْحِسَابِ، وَالْخُلُودُ فِي النَّارِ؛ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ).

موضوع. أخرجه الخطيب (١٢ / ٤٩٣)، وعنه ابن الجوزي في

«الموضوعات» (٣ / ١٠٧) من طريق كعب بن عمرو بن جعفر البلخي إملاءً: حدثنا

أبو جابر عرس بن فهد الموصلي في الموصل : حدثنا الحسن بن عرفة العبدي :
حدثني يزيد بن هارون عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً . وقال الخطيب ، وتبعه ابن
الجوزي :

«رجال إسناد هذا الحديث ثقات ، سوى كعب ، وكان غير ثقة» .

ثم روى عن محمد بن أبي الفوارس أنه قال :

«كان سيء الحال في الحديث» .

وعن العتيقي قال :

«فيه تساهل في الحديث» .

والحديث رواه من هذا الوجه الواحد في «تفسيره» (ق ١٥٥ / ١) ، وتعقب

ابن الجوزي السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٩١) بقوله :

«قلت : وله طريق آخر واه ، أخرجه أبو نعيم : حدثنا أبو بكر المفيد : حدثنا أبو

الدنيا الأشج عن علي بن أبي طالب رفعه . والله أعلم» .

قلت : لم يخجل السيوطي - عفا الله عنا وعنه - من أن يستشهد بهذا الإسناد

الباطل ، فإن (أبا الدنيا) هذا كذاب أفاك لا يخفى حاله على السيوطي ، فقد ترجمه

الذهبي في «الميزان» ، فقال :

«كذاب ، طُرقي ، كان بعد الثلاث مائة ، ادّعى السماع من علي بن أبي طالب ،

واسمه عثمان بن خطاب أبو عمرو ، حدث عنه محمد بن أحمد المفيد بأحاديث ،

وأكثرها متون معروفة ملصوقة بعلي بن أبي طالب . . . وما يُعنى برواية هذا الضرب ،

ويفرح بعلوها ؛ إلا الجهلة!» .

وقال في ترجمته من الأسماء :

«طير طراً على أهل بغداد ، وحدث بقلة حياء بعد الثلاث مئة عن علي بن أبي

طالب، فافتضح بذلك، وكذبه النقادون».

فإذا كان السيوطي لا يحكم بوضع حديث يرويه مثل هذا الرجل البين كذبه، فهو دليل واضح على مبلغ تساهله في حكمه على الأحاديث، فاعلم هذا، ولا تنسَهُ؛ يُفدِّكَ ذكرك إياه في مواطن النزاع.

وروي هذا الحديث على لفظ آخر، وهو:

١٤٣ - (إِيَّاكُمْ وَالزَّنا؛ فَإِنَّ فِيهِ أَرْبَعُ خِصَالٍ: يَذْهَبُ بِالْبَهَاءِ مِنَ الْوَجْهِ، وَيَقْطَعُ الرَّزْقَ، وَيُسَخِّطُ الرَّحْمَنَ، وَالخُلُودَ فِي النَّارِ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٤٤ / ٢ / ٧٢٣٨ - بترقيمي)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٠٦) من رواية ابن عدي عن عمرو بن جميع عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن ابن جريج إلا عمرو».

وقال ابن الجوزي:

«عمرو كذاب». وهو كما قال.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦ / ٢٥٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عمرو بن جميع، وهو متروك».

وأما السيوطي؛ فتعقبه في «اللاآليء» (٢ / ١٨٩) بقوله:

«قلت: أخرجه الطبراني في (الأوسط)».

وبناء على هذا التعقيب الذي لا يسمن ولا يغني من جوع؛ أورد السيوطي

الحديث في «الجامع» برواية الطبراني وابن عدي، فتعقبه الشارح المناوي بعد أن ذكر تعقب السيوطي لابن الجوزي، فقال:

«وهو تعقَّب أوهى من بيت العنكبوت؛ لأن ابن جميع الذي حُكِم بوضع الحديث لأجله في سند الطبراني أيضاً، فما الذي صنعه؟!».

ثم وجدت له متابِعاً، فقال أبو سعيد ابن الأعرابي في «معجمه» (٢ / ٩٩): أنا إبراهيم بن إسماعيل الطلحي أبو إسحاق الكوفي؛ يُعرف بابن جهد: أنا مختار بن غسان قال: سمعت إسماعيل بن مسلم عن ابن جريج به.

قلت: ومن طريق ابن الأعرابي رواه ابن الحمامي الصوفي في «منتخب من مسموعاته» (٢ / ٣٤)، وهذا السند خير من الذي قبله، ولكنه معلول من وجوه ثلاثة:

الأول: إسماعيل هذا، هو البصري، ثم المكي؛ ضعيف.

الثاني: مختار بن غسان؛ لم يوثقه أحد.

الثالث: إبراهيم بن إسماعيل؛ لم أجد من ترجمه. نعم؛ ذكره ابن حبان في

«الثقات» (٨ / ٨٨)!

ثم إن مدار السندين على ابن جريج، وقد عنعنه!

١٤٤ - (أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَّاءُونَ وَالصَّوَأُونَ).

موضوع. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١ / ٢٦٢ - من ترتيب المسند)؛ قال: حدثنا همام عن فرقد السبخي عن يزيد بن عبدالله الشخير عن أبي هريرة مرفوعاً.

وكذا أخرجه ابن ماجه (٢ / ٦)، وأحمد (٢ / ٢٩٢، ٣٢٤، ٣٤٥)، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٢ / ٧٨) من طرق عن همام به.

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ غير فرقد هذا، وهو أحد زهاد البصرة. قال أبو

حاتم:

«ليس بقوي في الحديث».

وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

وقال البخاري :

«في حديثه مناكير» .

كذا في «الميزان» ، ثم ساق له من مناكيره أحاديث هذا أولها! ولهذا أورده ابن

الجوزي في «العلل» ، وقال :

«لا يصح» .

وللحديث طريق أخرى رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٧٨) من طريق

يحيى بن سلام عن عثمان بن مقسم عن نعيم بن المجمر عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«أكذب الكاذبين الصياغ» .

ثم قال :

«قال أبي : هذا حديث كذب ، وعثمان هو البري ، ويحيى بن سلام هو الذي

روى عنه عبدالحكم ، بصري ، وقع إلى مصر» .

قلت : زاد في ترجمته من «الجرح والتعديل» (٤ / ٢ / ١٥٥) :

«وهو صدوق» .

وأما الدارقطني فضعفه .

وقال ابن عدي :

«يُكتب حديثه مع ضعفه» .

وأما عثمان البري ؛ فقد كذبه ابن معين ، والجوزجاني ، فهو علة هذه الطريق ،

وقد ساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث .

وله طريق ثالث عن أبي هريرة، رواه ابن عدي (٣١٦ / ٢) عن محمد بن يونس الكديمي: ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين: ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به، وقال:

«والكديمي أظهر أمراً من أن يُحتاج أن يُبينَ ضَعْفَهُ».

قلت: يشير بذلك إلى أنه كذاب وضاع.

وللحديث شاهد أخرجه ابن عدي (٣١٥ / ٢) عن محمد بن الوليد بن أبان: ثنا هذبة قال: ثنا همام عن قتادة عن أنس مرفوعاً، وقال:

«وهذا عن أنس بهذا الإسناد باطل، وابن الوليد القلانسي يضع الحديث».

والحديث أورده ابن طاهر في «تذكرة الموضوعات» (ص ١٥) من الطريقتين الأولين.

وقال ابن القيم رحمه الله:

«الحس يرد هذا الحديث، فإن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم؛ كالرافضة، فإنهم أكذب خلق الله، والكهان، والطرقية، والمنجمون، وقد تأوله بعضهم على أن المراد بالصباغ الذي يزيد في الحديث ألفاظاً تزئنه، والصواغ الذي يصوغ الحديث ليس له أصل، وهذا تكلف بارد لحديث باطل».

وتعقبه الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٧) بقوله:

«وهذا غريب منه، فإن الحديث بعينه رواه أحمد، وابن ماجه عن أبي هريرة؛ كما في (الجامع الصغين)».

قلت: وهذا لا شيء، فبعد ثبوت ضعف سند الحديث، لا مجال للرد به على من انتقده من حيث معناه، وإنما يصح مثل هذا التعقيب فيما لو صح سند الحديث، وهيئات هيئات!

١٤٥ - (كَانَ لَا يَعُودُ مَرِيضًا إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ).

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١ / ٤٣٩) ، وأبو الشيخ في «الأخلاق» (٢٥٥) ،
وابن عساكر (١٦ / ٢٢٦ / ٢ ، ١٩ / ١٣١ / ١) من طريق مسلمة بن علي : ثنا ابن
جريج عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً .

قلت : ابن جريج مدلس ، وقد عنعنه ، وهو إنما يدلُّس عن الضعفاء ! ومسلمة
متهم ؛ كما سبق بيانه في الحديث (١٤١) ، وهو آفة هذا الحديث ، فقال ابن أبي حاتم
في «العلل» (٢ / ٣١٥) :

«سألت أبي عن هذا الحديث فقال : هذا حديث باطل موضوع . قلت : ممَّن
هو؟ قال : مسلمة ضعيف» .

وأقره الذهبي في «الميزان» ، ومع ذلك فقد سوّد به السيوطي «جامعه» !

وأخرجه البيهقي في «الشعب» ، وقال :

«إسناده غير قوي» .

وذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» من منكرات مسلمة .

وقد حاول بعضهم أن يشد من عضد الحديث بحديث آخر بمعناه ، ولكنه لم
ينجح ؛ لأنه موضوع كهذا ، وهو :

١٤٦ - (لَا يُعَادُ الْمَرِيضُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ).

موضوع . رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٢٠٠ / ١ / ١ - ٣٦٤٧ - بترقيمي)
عن نصر بن حماد أبي الحارث الوراق عن روح بن جناح عن الزهري عن سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :
«تفرّد به أبو الحارث الوراق» .

قلت: وهذا سند لا يساوي شيئاً؛ أبو الحارث هذا قال ابن معين:
«كذاب».

وقال البخاري:

«يتكلمون فيه».

وروح متهم، ويأتي له حديث آخر قريباً.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٠٥) من رواية ابن
عدي بسنده عن نصر به، إلا أنه قال: «روح بن غطيف» بدل: «روح بن جناح»، ثم
قال ابن الجوزي ما ملخصه:

«لا يصح؛ روح متروك، وكذا نصر».

وقد تعقب ابن الجوزي السيوطي في «اللالئ» (٢ / ٤٠٣)، فقال:
«قلت: له شاهد».

ثم ساق الحديث الذي قبله، فلم يصنع شيئاً؛ لأنه حديث موضوع كما تقدم.
ثم ذكر له شاهداً آخر من طريق نوح بن أبي مريم: حدثنا أبان عن أنس
مرفوعاً.

ونوح هذا متهم بالكذب، وقد مضى، وكذا أبان، وهو ابن أبي عيَّاش.

١٤٧ - (تَزَوَّجُوا وَلَا تَطْلُقُوا؛ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَهْتَزُّ لَهُ الْعَرْشُ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ١٩١)، ومن طريقه ابن
الجوزي (٢ / ٢٧٧) في ترجمة عمرو بن جميع عن جووير عن الضحَّاك عن النزال
ابن سبرة عن علي بن أبي طالب مرفوعاً. وقال:

«عمرو كان يروي المناكير عن المشاهير، والموضوعات عن الأثبات».

قلت: وهو كذاب، تقدم له أحاديث، وجوَّير ضعيف جداً، وتقدم له شيء،
وبهذا أعله ابن الجوزي، وقال:
«لا يصح».

والحديث أورده الصغاني في «الموضوعات» (ص ٨).
وأقر ابن الجوزي السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٧٩)، فالعجب منه كيف
أورده من رواية ابن عدي في «الجامع الصغير» الذي اشترط في مقدمته أن يصونه مما
تفرَّد به كذاب أو وضاع! وأعجب من هذا استدراك الشيخ العجلوني في «الكشف» (١ /
٣٠٤) على حكم الصغاني عليه بالوضع، بقوله:
«لكن عزاه في «الجامع الصغير» لابن عدي بسند ضعيف عن علي!»
وكيف لا يكون هذا الحديث موضوعاً، وقد طلق جماعة من السلف، بل صح
أن النبي ﷺ طلق زوجته حفصة بنت عمر رضي الله عنهما؟!!

١٤٨ - (تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ).

وفي لفظ:

(إِذَا كَانَ فِي الثَّوْبِ قَدْرُ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ؛ غُسِلَ الثَّوْبُ،
وَأُعِيدَتِ الصَّلَاةُ).

موضوع. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٢٩٨)، والدارقطني في
«سننه» (ص ١٥٤)، والبيهقي (٢ / ٤٠٤) عن روح بن غطيف عن الزهري عن أبي
سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال ابن حبان:

«هذا خبر موضوع، لا شك فيه، ما قاله رسول الله ﷺ، وإنما اخترعه أهل
الكوفة، وروح يروي الموضوعات عن الثقات».

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٢١٢)، وابن الملقن في «الخلاصة» (ق ٣٠ / ١).

وقال الدارقطني :

«لم يروه عن الزهري غير روح بن غطيف، وهو متروك الحديث».

وقال البخاري في «التاريخ الصغير» (ص ١٣٨):

«ولا يُتَابَع عليه».

وروى البيهقي من طريق الحافظ ابن عدي بسنده إلى أحمد بن العباس قال:

«قلت لابن معين: تحفظ عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي

ﷺ، فذكر الحديث؟ فقال: لا والله! ثم قال: ممن؟ قلت: حدثنا محرز بن عون.

قال: ثقة، عمَّن؟ قلت: عن القاسم بن مالك المزني. قال: ثقة، عمَّن؟ قلت: عن

روح بن غطيف. قال: ها! قلت: يا أبا زكريا! ما أرى أتيانا إلا من روح بن غطيف؟

قال: أجل. قال ابن عدي: هذا لا يرويه عن الزهري - فيما أعلمه - غير روح بن

غطيف، وهو منكر بهذا الإسناد، وفيما بلغني عن يحيى الذهلي؛ قال: أخاف أن

يكون هذا موضوعاً».

والحديث رواه العقيلي في «الضعفاء» (١٣٣) من هذا الوجه، ثم قال:

«حدثني آدم قال: سمعت البخاري يقول: هذا الحديث باطل، وروح هذا

منكر الحديث».

ومن طريق العقيلي أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٧٦)، وأقره

السيوطي في «اللالىء»، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٤٢٨ / ٢)، فالعجب من

السيوطي كيف أورده في «الجامع الصغير»!

وللحديث طريق أخرى بلفظ آخر، وهو:

١٤٩ - (الدَّمُ مقدارَ الدَّرْهِمِ ؛ يُغَسَّلُ ، وتُعَادُ مِنْهُ الصَّلَاةُ).

موضوع . أخرجه الخطيب (٩ / ٣٣٠) ، وعنه ابن الجوزي أيضاً (٢ / ٧٥) من طريق نوح بن أبي مريم عن يزيد الهاشمي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا سند موضوع ، نوح بن أبي مريم متهم . وقال ابن الجوزي :

«نوح كذاب» .

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٢١٢) ، والسيوطي في «اللائيء» (١ / ٣) ، ومع ذلك ذكره في «الجامع» !

واعلم أن هذا الحديث هو حجة الحنفية في تقدير النجاسة المغلظة بالدرهم ، وإذا علمت أنه حديث موضوع ؛ يظهر لك بطلان التقييد به ، وأن الواجب اجتناب النجاسة ولو كانت أقل من الدرهم ، لعموم الأحاديث الأمرة بالتنظيف .

١٥٠ - (ثَلَاثٌ لَا يُعَادُ صَاحِبُهُنَّ : الرَّمَدُ ، وَصَاحِبُ الضَّرْسِ ،

وَصَاحِبُ الدُّمَلَةِ).

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١١ / ١ - ١٥٠ - بترقيمي) ، والعقيلي (٤٢١) ، وابن عدي (٣١٩ / ٢) من طريق مسلمة بن علي الخشني : حدثني الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني وابن عدي :

«لم يروه عن الأوزاعي إلا مسلمة» .

قلت : وهو متهم ؛ كما يأتي .

وقال العقيلي :

«قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث». وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٠٨) من طريق العقيلي، وقال: «موضوع، والحمل فيه على مسلمة، وإنما يروى من كلام يحيى بن أبي كثير». قلت: وقال العقيلي عقبه: «هذا أولى»؛ يعني: أنه من كلام يحيى، وكذا قال البيهقي كما يأتي.

وذكره الحافظ في «التهذيب» من منكرات الخشني، وقال:

«قال أبو حاتم: هذا باطل منكر».

وقد تعقب ابن الجوزي السيوطي في «الآلئ» (٢ / ٤٠٦) بقوله:

«قلت: مسلمة؛ لم يتهم بكذب، والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط»، والبيهقي في «الشعب»، وضعفه».

قلت: الحق مع ابن الجوزي، فإن مسلمة قد روى أحاديث موضوعة، تقدم بعضها، فانظر الحديث (١٤١ و ١٤٥)، ولذلك لم يصب السيوطي بذكره في «الجامع»، وقد جزم البيهقي في «الشعب» (٦ / ٥٣٥ / ٩١٩٠) بأن الصحيح أنه من قول يحيى.

ومما يدل على وضعه أن النبي ﷺ كان يعود صاحب الرمد؛ قال أنس:

«عاد رسول الله ﷺ زيد بن أرقم من رمد كان به».

أخرجه علي بن الجعد في «مسنده» (٢ / ٨٤٤ / ٢٣٣٥)، والحاكم (١ / ٣٤٢) من طريق آخر، وصححه، ووافقه الذهبي، وهو كما قال.

وله شاهد من حديث زيد نفسه، صححه الحاكم أيضاً والذهبي، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٧١٦).

ومن موضوعات الخشني:

١٥١ - (العَنْكَبُوتُ شَيْطَانٌ مَسَّخَهُ اللهُ ؛ فَأَقْتُلُوهُ).

موضوع . أخرجه ابن عدي (٣٢٠ / ١) في ترجمة مسلمة بن علي الخشني :
حدثنا سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن عبدالله بن عمر مرفوعاً . وقال ابن عدي :
«مسلمة ؛ كل أحاديثه ، أو عامتها ؛ غير محفوظة» .

ومما يدلُّ على بطلان هذا الحديث أنه مخالف لما ثبت في «الصحيح» مرفوعاً :
«إن الله لم يجعل لمسوخ نسلًا ولا عقبًا» . رواه مسلم (٨ / ٥٥) .

وقال ابن حزم في «المحلى» (٧ / ٤٣٠) :

«وكل ما جاء في المسوخ في غير القرد والخنزير ؛ فباطل ، وكذب موضوع» .

وخالف السيوطي - كعادته - فذكره في «جامعه» !

١٥٢ - (اسْتَشْفُوا بِمَا حَمَدَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْمَدَهُ خَلْقُهُ ، وَبِمَا

مَدَحَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١) ، و ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾^(٢) ، فَمَنْ لَمْ
يَشْفِهِ الْقُرْآنُ ؛ فَلَا شِفَاءَ لِلَّهِ) .

ضعيف جداً . رواه أبو محمد الخلال في «فضائل ﴿قل هو الله أحد﴾» (١٩٨)

(٢ /) : حدثنا أحمد بن عروة الكاتب : أنبأ عبدالله بن محمد بن سعيد الجمال : ثنا
يزيد بن عمرو بن البراء أبو سفيان الشوف : ثنا أحمد بن الحارث الغساني : ثنا ساكنة
بنت الجعد قالت : سمعت رجاء الغنوي يقول : فذكره .

ورواه الواحدي في «تفسيره» (٢ / ١٨٥ / ٢) من طريق آخر عن أحمد بن

الحارث الغساني ؛ مقتصرًا على الجملة الأخيرة منه .

(١) سورة الفاتحة .

(٢) سورة الإخلاص .

وكذا أخرجه الثعلبي ؛ كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ ابن حجر
(ص ١٠٣ رقم ٣٠٤).

قلت: وابن الحارث هذا؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١ /
٤٧):

«سألت أبي عنه، فقال: متروك الحديث».

وقال النسائي:

«منكر الحديث».

وقال البخاري والدولابي:

«فيه نظر».

وقال العقيلي:

«له مناكير، لا يتباع عليها».

قال:

«ولا يُعرف لرجاء الغنوي رواية، ولا صحت له صحبة».

وأورده السيوطي في «الجامع» برواية ابن قانع عن رجاء الغنوي. قال المناوي
في «شرحه»:

«وقد أشار الذهبي في «تاريخ الصحابة» إلى عدم صحة هذا الخبر، فقال في
ترجمة رجاء هذا:

«له صحبة، نزل البصرة، وله حديث لا يصح في فضل القرآن».

انتهى بنصه».

وهذا الحديث يوحى بترك المعالجة بالأدوية المادية، والاعتماد فيها على تلاوة
القرآن، وهذا شيء لا يتفق في قليل ولا كثير مع سنته ﷺ القولية والفعلية، فقد تعالج

ﷺ بالأدوية المادية مراراً، وأمر بذلك، فقال:

«يا عباد الله! تداووا؛ فإن الله لم ينزل داءً إلا وأنزل له دواءً».

أخرجه الحاكم بسند صحيح، وهو مخرج في «غاية المرام» (٢٩٢) عن جمع من الصحابة نحوه.

١٥٣ - (مَنْ اسْتَشْفَى بِغَيْرِ الْقُرْآنِ؛ فَلَا شِفَاءَ اللَّهُ تَعَالَى).

موضوع. أورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ١٢)، وأقره الشيخ العجلوني في «الكشف» (٢ / ٣٣٢).

قلت: وأصل هذا اللفظ في الحديث الذي قبله.

١٥٤ - (السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنَ اللَّهِ، قَرِيبٌ مِنَ الْجَنَّةِ، قَرِيبٌ مِنَ النَّاسِ، بَعِيدٌ مِنَ النَّارِ، وَالْبَخِيلُ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ، بَعِيدٌ مِنَ الْجَنَّةِ، بَعِيدٌ مِنَ النَّاسِ، قَرِيبٌ مِنَ النَّارِ، وَجَاهِلٌ سَخِيٌّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَابِدٍ بَخِيلٍ).

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٣ / ١٤٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٥٤)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ٢٤٦)، وابن عدي (١٨٣ / ٢)، والطبري في «التهذيب» (مسند عمر / ١٠٠ / ١٦٣) من طريق سعيد بن محمد الوراق عن يحيى ابن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعاً. وضعفه الترمذي بقوله: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن محمد، وقد خولف سعيد بن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إنما يروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة شيء مرسل».

وقال العقيلي :

«ليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى ولا وغيره» .

وقال ابن حبان :

«إن كان حفظ سعيد بن محمد إسناد هذا الخبر، فهو غريب غريب» .

قلت : وسعيد هذا ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» .

وقال ابن سعد وغيره :

«ضعيف» .

وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

وقال الدارقطني :

«متروك» .

وقد اضطرب في رواية هذا الحديث، فمرة رواه كما سبق، ومرة قال : عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٣٢ / ١ / ٢٥٤٥ - بترقيمي) ، وقال :

«لم يروه بهذا الإسناد إلا سعيد» .

وكذلك رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرور» (١٢٧ / ٢) ، إلا أنه لم

يقول : «عن أبيه» .

والحديث أورده ابن الجوزي من هذه الطريق وغيرها في «الموضوعات» (٢ /

(١٨٠)، وقال :

«لا يصح» .

ثم بيّن عللها .

وتعقبه السيوطي في «اللاّليء» (٢ / ٩٢ - ٩٣) بطرق أخرى ذكرها، وكلها ضعيفة عند تدقيق النظر فيها، وقد فاته أن الحافظ أبا حاتم قال في حديث الوراق هذا:

«هذا حديث منكر» .

وكذا قال أحمد؛ كما في ترجمة سعيد من «التهذيب»، وقال أبو حاتم في طريق أخرى للحديث عن عائشة:

«هذا حديث باطل، وسعيد بن مسلمة ضعيف الحديث، أخاف أن يكون أدخل

له» .

انظر «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤) .

١٥٥ - (رَبِيعُ أُمَّتِي الْعِنْبُ وَالْبَطِيخُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ١٧٦ - ١٧٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق محمد بن أحمد بن مهدي: حدثنا محمد بن الضوء بن الدلهمس: حدثنا عطف بن خالد عن نافع عن ابن عمر، وقال ابن الجوزي: «موضوع، محمد بن الضوء كذاب، مجاهر بالفسق» .

وأقره السيوطي في «اللاّليء» (٢ / ٢١٠)! ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٣١٧) .

قلت: ومحمد بن أحمد بن مهدي ضعيف جداً؛ كما قال الدارقطني .

والحديث أورده ابن القيم في «الموضوعات»، فقال في «المنار» (ص ٢١):
«ومما يُعرف به كون الحديث موضوعاً سماجة الحديث، وكونه مما يُسخر منه».
ثم ذكر أحاديث؛ هذا منها.

وأقره الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٧ - ١٠٨).

وسياتي في آخر الحديث (١٦٧) عن السخاوي أن أحاديث فضل البطيخ كلها باطلة، ولذلك فقد شان به السيوطي كتابه «الجامع الصغير»، فأورده فيه من رواية أبي عبد الرحمن السلمى في «كتاب الأطعمة»، وأبي عمر النُّوناني في «كتاب البطيخ»، والديلمي في «مسند الفردوس»، عن ابن عمر.

١٥٦ - (احترسوا من الناس بسوء الظن).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٣٦ / ١ / ٥٩٢)، وابن عدي (٦ / ٢٣٩٨) من طريق بقية عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن سليم عن أنس مرفوعاً. وقال الطبراني:
«تفرد به بقية».

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٨٩):

«بقية بن الوليد مدلس، وبقية رجاله ثقات».

كذا قال، ومعاوية بن يحيى ضعيف جداً، ولم يوثقه أحد، وقد ذكرت بعض أقوال الأئمة في تضعيفه عند الحديث (رقم ١٣٦)، وقد ساق له الذهبي أحاديث مما أنكر عليه، هذا أحدها.

وقد نقل المناوي في «الفيض» أن الحافظ ابن حجر قال في «الفتح»:

«خرجه الطبراني في «الأوسط» من طريق أنس، وهو من رواية بقية بالعنعنة عن

معاوية بن يحيى ، وهو ضعيف ، فله علتان ، وصح من قول مطرف ، أخرجه مسدّد .

قلت : وكذا أخرجه ابن عساكر (١٦ / ٢٩١ / ٢) عن مطرف .

وروي من قول عمر وغيره ، فأخرج أبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » (ق ١٢ / ١ - ٢) عن عيسى بن إبراهيم عن الضحاك بن يسار عن أبي عثمان النهدي قال : قال عمر بن الخطاب :

« ليأتينَّ على الناس زمان يكون صالحو الحي فيهم في أنفسهم إن غضبوا غضبوا لأنفسهم ، وإن رضوا رضوا لأنفسهم ، لا يغضبون الله عز وجل ، ولا يرضون الله عز وجل ، فإذا كان ذلك الزمان ؛ فاحترسوا » الحديث .

لكن عيسى بن إبراهيم هذا - وهو الهاشمي - ضعيف جداً .

وروى أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٠٢) من طريق آخر عن عمر قال :

« إن الحزم أن تسيء الظن بالناس » .

وسنده ضعيف أيضاً .

ورواه ابن سعد (٢ / ١٧٧) من قول الحسن البصري .

وسنده صحيح .

ثم إن الحديث منكر عندي ؛ لمخالفته للأحاديث الكثيرة التي يأمر النبي ﷺ

فيها المسلمين بأن لا يسيئوا الظن بإخوانهم ، منها قوله ﷺ :

« إياكم والظن ؛ فإن الظن أكذب الحديث . . . » .

رواه البخاري (١٠ / ٣٩٥ - ٣٩٨) ، وغيره ، وهو مخرج في « غاية المرام »

(٤١٧) .

ثم إنه لا يمكن التعامل مع الناس على أساس سوء الظن بهم ، فكيف يُعقل أن

يأمر ﷺ أمته أن يتعاملوا على هذا الأساس الباطل !؟

١٥٧ - (الاعتصام في التفقه نصف المعيشة، والتودد إلى الناس
نصف العقل، وحسن السؤال نصف العلم).

ضعيف. عزاه السيوطي في «الجامع» للطبراني في «مكارم الأخلاق»،
والبيهقي في «الشعب» عن ابن عمر، وسكت عليه الشارح المناوي، وهو ضعيف،
فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٨٤):

«سألت أبي عن حديث رواه عن هشام بن عمار عن المخيس بن تميم عن
حفص بن عمر عن إبراهيم بن عبدالله بن الزبير عن نافع عن ابن عمر، فذكره؟ قال
أبي: هذا حديث باطل، ومخيس وحفص مجهولان».

قلت: وكذا قال الذهبي في ترجمة مخيس، وقال:

«روى عنه هشام بن عمار خيراً منكراً».

ثم ساق هذا الحديث، وأقره الحافظ في «اللسان».

ومن هذا الوجه أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١ / ٥٥ / ٣٣).

١٥٨ - (اغْتَسَلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ولو كأساً بدينار).

موضوع. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٠٤) من رواية الأزدي
بسنده إلى ابن حبان: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن الحسن عن أبي هريرة
مرفوعاً. وقال ابن الجوزي:

«[ابن حبان] هو إبراهيم بن البحري؛ ساقط، لا يحتاج به».

قلت: هو إبراهيم بن البراء، وقد سبق له حديث موضوع (رقم ١١٤).

هذا، وقد تعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٦)، فقال:

«قلت: له طريق آخر، أخرجه ابن عدي: حدثنا إبراهيم بن مرزوق: حدثنا

حفص بن عمر أبو إسماعيل الديلمي . . . عن أنس مرفوعاً به» .

قلت: وهذا تعقّب فاشل، فإن حفص بن عمر هذا كذاب؛ كما قال أبو حاتم فيما نقله الذهبي في «الميزان»، ثم ساق له أحاديث هذا أحدها، ولهذا قال ابن عراق: (٢ / ٢٤٨):

«فلا يصلح شاهداً» .

ومن الغرائب أن السيوطي أورد الحديث في «الجامع» من رواية ابن عدي هذه، ومن رواية ابن أبي شيبة عن أبي هريرة موقوفاً. قال المناوي:

«وهو شاهد للأول (يعني المرفوع)، وبه ردّ المصنّف على ابن الجوزي جعله الحديث موضوعاً» .

قلت: وهذا ردٌّ وإيه، فإن الحديث إذا ثبت وضعه مرفوعاً إلى النبي ﷺ؛ فلا يفيد أنه يرد موقوفاً على بعض الصحابة، إلا أن يكون من الأحاديث التي لا تقال بالاجتهاد والرأي، فحينئذ يكون لها حكم المرفوع، وليس منها هذا الحديث كما لا يخفى .

هذا، وقد سقط من النسخة المطبوعة من «اللائيء» إسناد حديث ابن أبي شيبة عن أبي هريرة، فلم تتمكن من النظر في صحته، ولو أنه موقوف .

ثم وقفت على إسناده، فقال ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١١ / ٢٠ / ٢):
نا وكيع عن ثور عن زياد النميري عن أبي هريرة قال: لأغتسلن يوم الجمعة ولو كأساً بدينار .

وهذا سند ضعيف . زياد؛ هو ابن عبدالله، وهو ضعيف كما في «التقريب» .

ثم ساق السيوطي موقوفاً آخر على كعب . وسنده ضعيف أيضاً .

وبالجملة؛ فالحديث موضوع مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ضعيف موقوفاً . والله

سبحانه وتعالى أعلم .

ويغني عنه الأحاديث الصحيحة في الأمر بالغسل يوم الجمعة ؛ كقوله ﷺ :
« غسل الجمعة واجب على كل محتلم » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «الإرواء» (رقم ١٤٣) .
وقد تساهل أكثر الناس بهذا الواجب يوم الجمعة ، فقلَّ مَنْ يغتسل منهم لهذا
اليوم ، ومن اغتسل فيه فإنما هو للنظافة ، لا لأنه من حق الجمعة ، فإله المستعان .

١٥٩ - (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الْعَمَائِمِ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ) .

موضوع . رواه الطبراني في «الكبير» ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٥ /
١٨٩ - ١٩٠) من طريق العلاء بن عمرو الحنفي : حدثنا أيوب بن مدرك عن مكحول
عن أبي الدرداء مرفوعاً .

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٠٥) من هذا الوجه ، وقال :
« لا أصل له ، تفرَّد به أيوب ، قال الأزدي : هو من وضعه ، كذَّبه يحيى ، وتركه
الدارقطني » . وتعقبه السيوطي بقوله (٢ / ٢٧) :

« اقتصر على تضعيفه الحافظان ؛ العراقي في «تخريج الإحياء» ، وابن حجر في
«تخريج الرافعي» ، والله أعلم » .

قلت : وتقليداً منه لهما - وهو مجتهد عصره ! - أورده في «الجامع الصغير» !
وقد تعقبه الشارح بقوله بعد أن ذكر قول ابن الجوزي السابق :
« ولم يتعقبه المؤلف بشيء سوى أنه اقتصر على تضعيفه العراقي وابن حجر ،
ولم يزد على ذلك ، وأنت خبير بما في هذا التعقب من التعصب » .

قلت: وقال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٧٦) بعد أن عزاه للطبراني:

«وفيه أيوب بن مدرك؛ قال ابن معين: إنه كذاب».

ونقل هذا عنه الذهبي في «الميزان»، ثم ساق له هذا الحديث.

وفي «اللسان»:

«وقال العقيلي: يحدث بمناكير لا يتابع عليها. وقال في حديث العمائم: لا

يتابع عليه».

قلت: والراوي عنه العلاء بن عمرو الحنفي متهم أيضاً، ومن أحاديثه الآتي

عقب هذا بإذن الله.

ثم رأيت العقيلي قد أخرجه في «الضعفاء» (ص ٤٢) من طريق يوسف بن

عدي؛ قال: حدثنا أيوب بن مدرك به.

ويوسف هذا ثقة من رجال البخاري، فبرئت ذمة العلاء بن عمرو منه،

وانحصرت التهمة في شيخه أيوب بن مدرك.

وأخرجه ابن عدي (١٨ / ١) من طريق ثالث عنه، وقال:

«وهذا الحديث منكر».

١٦٠ - (أحبُّوا العَرَبَ لثَلَاثٍ؛ لأنِّي عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ،

وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ).

موضوع. أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤ / ٨٧)، وفي «معرفة علوم

الحديث» (ص ١٦١ - ١٦٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٢٧)، والطبراني في

«الكبير» (٣ / ١٢٢ / ١)، و«الأوسط»، وتمام في «الفوائد» (٢٢ / ١)، ومن طريقه

الضياء المقدسي في «صفة الجنة» (٣ / ٧٩ / ١)، والبيهقي في «شعب الإيمان»،

والواحدي في «تفسيره» (٨١ / ١)، وابن عساكر (٦ / ٢٣٠ / ١ و ٧ / ٣٤ / ١)، وكذا أبو بكر الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (ق ٦ / ١ - نسخة الإسكندرية)؛ كلهم من طريق العلاء بن عمرو الحنفي: ثنا يحيى بن يزيد الأشعري: أنبأ ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، وله ثلاث علل:

الأولى: العلاء بن عمرو؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«متروك، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال».

ثم ساق له هذا الحديث من طريق العقيلي، ثم قال:

«هذا موضوع، قال أبو حاتم: هذا كذب».

ثم ساق له حديثاً آخر، ثم قال:

«وهو كذب».

وقال في «اللسان»:

«وقال الأزدي: لا يكتب حديثه».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال:

«ربما خالف».

وقال النسائي:

«ضعيف».

وقال صالح جزرة:

«لا بأس به».

وقال أبو حاتم:

«كتبت عنه، وما رأيت إلا خيراً».

قلت: لعل قول أبي حاتم هذا - وهو في «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٣٥٩) - قبل أن يطلع على روايته للأحاديث المكذوبة، وإلا فتوثيقه لا يتفق في شيء مع تكذيبه لحديثه كما نقله الذهبي عنه، وهو في كتاب «العلل» لابنه (٢ / ٣٧٥ - ٣٧٦) قال:

«سألت أبي عن حديث رواه العلاء بن عمرو الحنفي، (قلت: فذكره. قال:) فسمعت أبي يقول: هذا حديث كذب».

لكن قد يقال: ما دام أن الحديث له علل كثيرة، فجائز أن تكون العلة عند أبي حاتم في غير العلاء هذا. والله أعلم. وقال في ترجمته من «اللسان»:

«وقال العقيلي بعد تخريجه: منكر، ضعيف المتن، لا أصل له».

وأقره الحافظ.

قلت: وليس في نسختنا من العقيلي قوله: «ضعيف المتن». والله أعلم. وتوثيق ابن حبان إياه مع قوله فيما نقله الذهبي عنه: «لا يجوز الاحتجاج به بحال»؛ فيه تناقض ظاهر، فلعل التوثيق كان قبل الاطلاع على حقيقة أمره، والله أعلم، وقد يؤيده قول الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٥٢) بعد أن عزاه للطبراني: «وفيه العلاء بن عمرو الحنفي، وهو مجمع على ضعفه».

الثانية: يحيى بن يزيد، كذا وقع في هذه الرواية: «يزيد»؛ قال الذهبي: «وهو تصحيف، وإنما هو: بريد».

قلت: وكذلك وقع في «الضعفاء» للعقيلي، و«المعرفة» للحاكم، وهكذا أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ١٢ / ١٣١)، وروى عن ابن معين

أنه قال :

«ضعيف» .

وعن ابن نمير قال :

«ما يسوى تمرة!» .

وعن أبي زرعة :

«منكر الحديث» .

وعن أبيه ؛ قال :

«ضعيف الحديث ، ليس بالمتروك ، يكتب حديثه» .

قال في «اللسان» :

«وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء» .

وقد تابعه عند الحاكم محمد بن الفضل ، وهو متهم ؛ كما سبق في الحديث

(٢٦) ، ثم قال الحاكم :

«حديث يحيى بن يزيد عن ابن جريج صحيح» .

فتعقبه الذهبي بقوله :

«بل يحيى ضعفه أحمد وغيره ، والعلاء بن عمرو الحنفي ليس بعمدة ، وأما

محمد بن الفضل ؛ فمتهم ، وأظن الحديث موضوعاً» .

وكذلك تعقبه الحافظ العراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (٥ / ١) ،

فقال :

«قلت : وليس كما قال ، بل هو ضعيف ؛ لأن يحيى بن يزيد بن أبي بردة ضعيف

عندهم ، وكذلك راويه عنه : العلاء بن عمرو الحنفي» .

الثالثة : عن عنة ابن جريج ؛ فإنه كان مدلساً ، قال أحمد :

«بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت وحدثت عن فلان». كذا في «الميزان».

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٤١) من طريق العقيلي، ثم قال:

«قال العقيلي: منكر لا أصل له».

قال ابن الجوزي:

«يحيى يروي المقلوبات».

قال السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٤٤٢):

«قلت: إنما أورده العقيلي في ترجمة العلاء بن عمرو على أنه من مناكيره،

وكذا فعل صاحب (الميزان)».

ثم ذكر توثيق ابن حبان وصالح جزرة للعلاء؛ متغافلاً عن قاعدة: (الجرح مقدم على التعديل)، وعن قول ابن حبان الآخر فيه: «لا يحل الاحتجاج به بحال»، وعن قول الحافظ العراقي: «ضعيف عندهم»؛ كما تقدم، ثم ذكر تصحيح الحاكم له^(١)، وما تعقبه الذهبي به، ثم تعقبه السيوطي بقوله:

«وله شاهد».

قلت: ولكنه منكر باعتراف السيوطي نفسه، فلم يصنع شيئاً! وهو الآتي بعده.

والحديث أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص

(١) وقد اغتر به الشيخ القاري، فقال في «موضوعاته» (ص ٦٣):

«إنه حديث صحيح».

فلا تغتر به أنت!

٧٦ - طبعة الخانجي) من طريق العقيلي، وأنه قال: لا أصل له. وأن ابن الجوزي ذكره في «الموضوعات»، وأقرهما على ذلك. إلا أنه نقل قبل ذلك عن الحافظ السُّلْفِي: «هذا حديث حسن». قال شيخ الإسلام:

«فما أدري أَرَادَ (حسن إسناده) على طريقة المحدثين، أو (حسن متنه) على الاصطلاح العام!». .

قلت: وغالب الظن أنه أراد الثاني، وبه جزم في «الفيض»، لكنه عزاه لابن تيمية، مع أن كلامه كما رأيت لا يدل على جزمه بذلك، وعلى كل حال، فإنني أستبعد جداً أن يستحسن السُّلْفِي إسناده لهذا الحديث، مع أن أحسن أحواله أن يكون ضعيفاً جداً، وقد حكم بوضعه غير واحد من الأئمة الذين سبقوه، مثل أبي حاتم، والعقيلي؛ دون أن يخالفهم في ذلك أحد ممن يوثق بعلمه.

والشاهد الذي أشار إليه السيوطي فيما سبق هو:

١٦١ - (أنا عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ٢٨٥ / ١ / ٩٣٠١)؛ قال: حدثنا مسعدة بن سعد: حدثنا إبراهيم بن المنذر: ثنا عبدالعزيز بن عمران: ثنا شبل بن العلاء عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال: «لم يروه عن شبل إلا عبدالعزيز بن عمران».

وقد ساقه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٤٤٢) شاهداً للحديث الذي قبله، ثم عقبه بقوله:

«قال الذهبي في «المغني»: شبل بن العلاء بن عبدالرحمن؛ قال ابن عدي: له مناكير».

قلت: وأعله الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٥٢ - ٥٣) بالراوي عنه، فقال:

«وفيه عبدالعزيز بن عمران، وهو متروك».

قلت: وقال ابن معين فيه:

«ليس بثقة».

فالحمل في هذا الحديث عليه أولى، ولهذا قال الحافظ العراقي في «المحجة»

(٥٦ / ١):

«لكن عبدالعزيز بن عمران الزهري متروك، قاله النسائي وغيره، وقال

البخاري: لا يكتب حديثه. وعلى هذا فلا يصح هذا الحديث».

وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٠٩).

ومما يدل على بطلان نسبة هذا الحديث إليه ﷺ أن فيه افتخاره ﷺ بعروبته،

وهذا شيء غريب في الشرع الإسلامي، لا يلتئم مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ

اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(١)، وقوله ﷺ:

«لا فضل لعربي على عجمي... إلا بالتقوى».

رواه أحمد (٥ / ٤١١) بسند صحيح؛ كما قال ابن تيمية في «الافتضاء» (ص

٦٩)^(٢)، ولا مع نهيه ﷺ عن الافتخار بالأباء، وهو قوله ﷺ:

«إن الله عز وجل أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالأباء، الناس بنو آدم،

وآدم من تراب، مؤمن تقي، وفاجر شقي، لينتهين أقواماً يفترخون رجالاً إنما هم فحم

من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعلان التي تدفع النتن بأفواهها».

رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، وصححه ابن تيمية (ص ٣٥، ٦٩)، وغيره،

وهو مخرج في «غاية المرام» (٣١٢).

(١) الحجرات: ١٣.

(٢) ثم خرجته في «الصحيحة» (٢٧٠٠)، و«غاية المرام» (٣١٣) من طرق.

فإذا كانت هذه توجهاته ﷺ لأمته، فكيف يُعقل أن يخالفهم إلى ما نهاهم

عنه!؟

ومن أحاديث ابن عمران هذا التي تدل على حاله الحديث الآتي، وهو:

١٦٢ - (لَمَّا تَجَلَّى اللهُ لِلجِبَلِ - يعني: جِبَلِ الطُّورِ - طَارَتْ لِعَظْمَتِهِ سِتَّةُ جِبَالٍ، فَوَقَعَتْ ثَلَاثَةٌ فِي المَدِينَةِ، وَثَلَاثَةٌ بِمَكَّةَ، بِالمَدِينَةِ: أَحَدٌ، وَوَرْقَانٌ، وَرَضْوَى، وَوَقَعَ بِمَكَّةَ: حِرَاءٌ، وَثَبِيرٌ، وَثَوْرٌ).

موضوع. رواه المحاملي في «الأمالي» (١ / ١٧٢ / ١)، ومن طريقه الخطيب في «التاريخ» (١٠ / ٤٤٠ - ٤٤١)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢ / ١٦٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» من طريق عبدالعزيز بن عمران عن معاوية بن عبد الله عن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قره عن أنس مرفوعاً.

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ٢٤٥):

«وهذا حديث غريب، بل منكر».

قلت: ولم يبين علته، وهي من عبدالعزيز بن عمران، فإنه غير ثقة؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله، وفي ترجمته ساق له الذهبي هذا الحديث.

والجلد بن أيوب؛ قال الدارقطني:

«متروك».

ثم وجدت الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٢٠) من طريق الخطيب، وقال:

«قال ابن حبان: موضوع، وعبدالعزیز متروك، يروي المناكير عن المشاهير».

وتعقبه السيوطي (١ / ٢٤) بما لا يجدي؛ كما هي عادته.

١٦٣ - (إِذَا ذَلَّتِ الْعَرَبُ؛ ذَلَّ الْإِسْلَامُ).

موضوع. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٤٠)، وكذا أبو يعلى في «مسنده» (٣ / ٤٠٢ / ١٨٨١): حدثنا منصور بن أبي مزاحم: ثنا محمد بن الخطاب [البصري] عن علي بن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً. وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٧٦)، فقال:

«سألت أبي عن حديث رواه منصور بن أبي مزاحم، فذكره؛ قال: فسمعت أبي يقول: هذا حديث باطل، ليس له أصل».

قلت: وله علتان:

الأولى: محمد بن الخطاب، فإنه مجهول الحال؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح» (٣ / ٢ / ٢٤٦):

«سألت أبي عنه؟ فقال: لا أعرفه».

وفي «الميزان»:

«وقال الأزدي: منكر الحديث».

ثم ساق له هذا الحديث، يشير بذلك إلى أنه منكر، وأقره الحافظ في «اللسان»، وزاد عليه أن ابن الخطاب هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩ / ١٣٩).

قلت: وتوثيق ابن حبان لا يعتمد عليه؛ كما سبق التنبية عليه مراراً، وبخاصة

إذا حُولف!

الأخرى: علي بن زيد، وهو ابن جدعان، ضعيف، وقد مضى.

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٥٣):

«رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الخطاب البصري؛ ضعفه الأزدي وغيره، وثقه

ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح».

فهذا من أوهامه رحمه الله ؛ لأن ابن جدعان ليس من رجال الصحيح ، ثم هو ضعيف كما تقدم ، ومنه تعلم خطأ قول المناوي في «فيض القدير» :

«قال العراقي في «القرب» : صحيح» .

ثم نقل ما ذكرت عن الهيثمي آنفاً ، ثم قال :

«ورمزُ المصنف لضعفه باطل» يعني أنه صحيح .

ثم ناقض نفسه بنفسه في شرحه الآخر : «التيسير» ، فقال :

«قال العراقي : صحيح . وفيه ما فيه!» !

واغتر بذلك السيد رشيد رضا ، فقال في مجلة «المنار» (١٧ / ٩٢٠) :

«رواه أبو يعلى بسند صحيح» .

ثم رأيت الحافظ العراقي يقول في «محجة القرب في فضل العرب» (٥ / ٢ -

٥ / ١) بعد أن ساق الحديث من طريق أبي يعلى عن منصور به :

«ومحمد بن الخطاب بن جبير بن حية تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله ، وعلي بن زيد بن جدعان مختلف فيه ، وقد أخرج له مسلم في المتابعات والشواهد» .

وذكر في الباب المشار إليه أن محمد بن الخطاب زالت جهالة عينه برواية جماعة عنه ذكرهم ، ولا يخفى أن زوال جهالة العين لا يلزم منه زوال جهالة الحال ، وعلى هذا فكلام الحافظ المذكور يدل على أن الحديث ضعيف عنده للعتين اللتين ذكرهما ، فهذا التحقيق الذي ذكرته أنا يجعلني أشك في التصحيح الذي نقله المناوي عن العراقي ، والحق أنه ضعيف ؛ كما رمز له السيوطي ، ولولا أن في معناه ما يدل على بطلانه لاقتصرنا على تضعيفه ، ذلك لأن الإسلام لا يرتبط عزه بالعرب فقط ، بل قد يعزه الله بغيرهم من المؤمنين ؛ كما وقع ذلك زمن الدولة العثمانية ، ولا سيما في أوائل أمرها ، فقد أعز الله بهم الإسلام ، حتى امتد سلطانه إلى أواسط أوروبا ، ثم لما أخذوا

يحيدون عن الشريعة إلى القوانين الأوروبية؛ يستبدلون الأدنى بالذي هو خير، تقلص سلطانهم عن تلك البلاد وغيرها، حتى لقد زال عن بلادهم أيضاً! فلم يبق فيها من المظاهر التي تدل على إسلامهم إلا الشيء اليسير! فذل بذلك المسلمون جميعاً بعد عزمهم، ودخل الكفار بلادهم، واستذلوهم إلا قليلاً منها، وهذه وإن سلمت من استعمارهم إياها ظاهراً، فهي تستعمرها بالخفاء، تحت ستار المشاريع الكثيرة، كالاقتصاد ونحوه! فثبت أن الإسلام يعز ويذل بعز أهله وذله، سواء كانوا عرباً أو عجماً، «ولا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»، فاللهم! أعز المسلمين، وألهمهم الرجوع إلى كتابك وسنة نبيك، حتى تعز بهم الإسلام.

بيد أن ذلك لا ينافي أن يكون جنس العرب أفضل من جنس سائر الأمم، بل هذا هو الذي أوّمن به، وأعتقده، وأدين الله به - وإن كنت ألبانياً، فإني مسلم والله الحمد - ذلك لأن ما ذكرته من أفضلية جنس العرب هو الذي عليه أهل السنة والجماعة، ويدل عليه مجموعة من الأحاديث الواردة في هذا الباب^(١)؛ منها قوله ﷺ:

«إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم».

رواه أحمد (٤ / ١٠٧)، والترمذي (٤ / ٣٩٢) وصححه، وأصله في «صحيح مسلم» (٧ / ٤٨)، وكذا البخاري في «التاريخ الصغير» (ص ٦) من حديث واثلة بن الأسقع^(٢)، وله شاهد عن العباس بن عبد المطلب عند الترمذي وصححه، وأحمد، وآخر عن ابن عمر عند الحاكم (٤ / ٨٦)، وصححه.

(١) وقد حقق القول في هذا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «اقتضاء الصراط المستقيم»، فليراجعه من شاء.

(٢) وهو مخرج في «السلسلة الأخرى» (٣٠٢)، وفي «فقه السيرة» (٥٨).

ولكن هذا ينبغي ألا يحمل العربي على الافتخار بجنسه؛ لأنه من أمور الجاهلية التي أبطلها نبينا محمد العربي ﷺ على ما سبق بيانه، كما ينبغي أن لا نجهل السبب الذي به استحق العرب الأفضلية، وهو ما اختصوا به في عقولهم وأستتهم وأخلاقهم وأعمالهم، الأمر الذي أهّلهم لأن يكونوا حملة الدعوة الإسلامية إلى الأمم الأخرى، فإنه إذا عرف العربي هذا، وحافظ عليه؛ أمكنه أن يكون مثل سلفه؛ عضواً صالحاً في حمل الدعوة الإسلامية، أما إذا هو مجرد من ذلك؛ فليس له من الفضل شيء، بل الأعجمي الذي تخلّق بالأخلاق الإسلامية هو خير منه دون شك ولا ريب، إذ الفضل الحقيقي إنما هو أتباع ما بعث به محمد ﷺ من الإيمان، والعلم، فكل من كان فيه أمكن؛ كان أفضل، والفضل إنما هو بالأسماء المحددة في الكتاب والسنة، مثل: الإسلام، والإيمان، والبر، والتقوى، والعلم، والعمل الصالح، والإحسان، ونحو ذلك، لا بمجرد كون الإنسان عربياً أو أعجمياً؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وإلى هذا أشار ﷺ بقوله:

«من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه».

رواه مسلم.

ولهذا قال الشاعر العربي:

لَسْنَا وَإِنْ أَحْسَابُنَا كَرُمَتْ يوماً على الأحسابِ نَنكَلُ
تَبْنِي كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا تَبْنِي وَنَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

وجملة القول: إن فضل العرب إنما هو لمزايا تحققت فيهم، فإذا ذهبت بسبب إهمالهم لإسلامهم؛ ذهب فضلهم، ومن أخذ بها من الأعاجم كان خيراً منهم؛ «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى».

ومن هنا يظهر ضلال من يدعو إلى العروبة، وهو لا يتصف بشيء من خصائصها المفضلة، بل هو أوروبي قلباً وقالباً!

١٦٤ - (المُدَبِّرُ^(١) لا يُبَاعُ ولا يُوهَبُ، وهو حرٌّ من الثلث).

موضوع. أخرجه الدارقطني (ص ٣٨٤)، والبيهقي (١٠ / ٣١٤) عن عبيدة ابن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الدارقطني:
«لم يسنده غير عبيدة بن حسان، وهو ضعيف، وإنما هو عن ابن عمر موقوف من قوله».

قلت: وعبيدة هذا - بالفتح -؛ قال أبو حاتم:
«منكر الحديث».

وقال ابن حبان (٢ / ١٨٩):

«يروي الموضوعات عن الثقات».

قلت: وهذا منها بلا شك، فقد صح أنه ﷺ باع المدبر، فقال جابر رضي الله عنه: إن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر، لم يكن له مال غيره، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبدالله بثمان مائة درهم، فدفع إليه. رواه البخاري (٥ / ٢٥)، ومسلم (٥ / ٩٧)، وغيرهما، وهو مخرج في «الإرواء» (١٢٨٨).

والحديث روى منه ابن ماجه (٢ / ١٠٤)، والعقيلي (٢٩٧)، والدارقطني، والبيهقي؛ من طريق علي بن ظبيان عن عبيدالله نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ:
«المدبر من الثلث».

وقال ابن ماجه:

(١) هو العبد يعتقه سيده من دبر؛ أي: بعد موته. في «النهاية»:

«يقال: دبّرت العبد: إذا علقت عتقه بموتك، وهو التدبير، أي: أنه يُعْتَقُ بعدما يدبره سيده

ويموت».

«سمعت ابن أبي شيبة يقول: هذا خطأ».

قال ابن ماجه:

«ليس له أصل».

قلت: يعني مرفوعاً.

وقال العقيلي:

«لا يُعرف إلا به. يعني: علي بن ظبيان. قال ابن معين: ليس بشيء». وقال

البخاري: منكر الحديث».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٤٣٢):

«سُئل أبو زرعة عن حديث رواه علي بن ظبيان عن عبيدالله... (قلت:

فذكره)، فقال أبو زرعة: هذا حديث باطل، وامتنع من قراءته».

ثم أشار ابن أبي حاتم إلى أنه من قول ابن عمر موقوفاً عليه، ولهذا قال ابن

الملقن في «الخلاصة» (١٧٩ / ١):

«وأطبق الحفاظ على [أن] الصحيح رواية الوقف».

ورواه أبو داود في «المراسيل» (٣٥١) عن أبي قلابة مرسلًا، ومع إرساله فيه

عمر بن هشام القبطي؛ مجهول.

ومنه يتبين خطأ السيوطي في إيراد الحديث في «الجامع» بلفظيه!

١٦٥ - (كُلُوا التِّينَ، فَلَوْ قُلْتُ: إِنَّ فَاكِهَةً نَزَلَتْ مِنَ الْجَنَّةِ بِلَا

عَجْمٍ؛ لَقُلْتُ: هِيَ التِّينُ، وَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِالْبَواَسِيرِ، وَيَنْفَعُ مِنَ النَّقْرَسِ).

ضعيف. ذكره السيوطي في «الجامع» برواية ابن السني، وأبي نعيم، والديلمي

في «مسند الفردوس» (٦ / ٤٧) بدون سند عن أبي ذر. وقال شارحه المناوي:

«رووه كلهم من حديث يحيى بن أبي كثير عن الثقة عن أبي ذر».

قلت: فالإسناد ضعيف؛ لجهالة هذا الذي قيل فيه: «الثقة»! فإن هذا التوثيق غير مقبول عند علماء الحديث، حتى ولو كان الموثق إماماً جليلاً كالشافعي وأحمد، حتى يتبين اسم الموثق، فيُنظر هل هو ثقة اتفاقاً أم فيه خلاف، وعلى الثاني ينظر ما هو الراجح، أتوثيقه أم تضعيفه؟ وهذا من دقيق نظر المحدثين رضي الله عنهم، وشدة تحريهم في رواية الحديث عنه ﷺ، ولهذا قال العلامة ابن القيم في «زاد المعاد» (٣ / ٢١٤) بعد أن ذكر الحديث:

«وفي ثبوته نظر».

قلت: ويغلب على الظن أن هذا الحديث موضوع، فإنه ليس عليه نور النبوة، وقد قال الشيخ العجلوني في «الكشف» (١ / ٤٢٣):

«جميع ما ورد في الفاكهة من الأحاديث موضوع».

كأنه يعني في فضلها.

ثم رأيت الحافظ ابن حجر عزاه في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤ / ١٨٦) لأبي نعيم في الطب، والثعلبي من حديث أبي ذر، وقال: «وفي إسناده من لا يُعرف».

١٦٦ - (إنَّ أهلَ البيتِ لَيَقِلُّ طُعْمُهُم، فَتَسْتَنِيرُ بَيُوتُهُم).

موضوع. رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الجوع» (٥ / ١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٢٢)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٣٥)، وابن عدي (٨٩ / ١)، والطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٥ / ٥٢٩٨) من طريق عبدالله بن المطلب العجلي عن الحسن بن ذكوان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن الحسن إلا عبدالله بن المطلب».

قلت: أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«لا يعرف».

وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، قال العقيلي: عبدالله بن المطلب مجهول، وحديثه منكر غير

محمفوظ، وقال أحمد: الحسن بن ذكوان أحاديثه أباطيل».

وأقره السيوطي في «اللاآلىء» (٢ / ٢٥٣)، ومع هذا فقد أورده في «الجامع

الصغير» من رواية الطبراني في «الأوسط» عن أبي هريرة، والطريق هو هو! كما رأيت!

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٥) من هذا الوجه، وقال:

«سألت أبي عنه؟ قال: هذا حديث كذب، وعبدالله بن المطلب مجهول».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«إنه خبر منكر».

وأقره الحافظ في «اللسان».

١٦٧ - (البطيخُ قَبْلَ الطَّعامِ يَغْسِلُ البُطنَ غَسْلاً، وَيذْهَبُ بالدَّاءِ

أصلاً).

موضوع. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ٢٨٢ و ١٠ / ٢٨٧ -

المصورة)، والذهبي في ترجمة أحمد بن يعقوب بن عبد الجبار الجرجاني: ثنا الفضل

ابن صالح بن عبيد: ثنا أبو اليمان: ثنا شعيب عن الزهري: حدثني أبو بكر بن

عبدالرحمن عن أبيه عن بعض عمات النبي ﷺ مرفوعاً، وفيه قصة للزهري مع

عبدالملك. وقال ابن عساكر:

«شاذ؛ لا يصح».

وقال المناوي عقبه في «التيسير»:

«بل لا يصح أصلاً».

وبينه في «الفيض»، فقال:

«فيه مع شذوذه أحمد بن يعقوب بن عبد الجبار الجرجاني . قال البيهقي : روى أحاديث موضوعة لا أستحل رواية شيء منها ، ومنها هذا الخبر . وقال الحاكم : أحمد هذا يضع الحديث ، كاشفته وفضحته» .

قلت : وهذا نقله عن «الميزان» ! ووافقه الحافظ في «اللسان» ، بل إن السيوطي نفسه قد أورد هذا الحديث في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٣٦ / ٦٤٥ - بترقيمي) ، وأعله بما تقدم عن ابن عساكر ، والذهبي (ص ١٣٦) ، ووافقه ابن عراق (٣٣١ / ١) ، ومع ذلك شان به «الجامع الصغير»!

(فائدة): قال الحافظ السخاوي في «المقاصد» ، وتبعه جماعة:

«صنّف أبو عمر النّوّاني في فضائل البطيخ جزءاً ، وأحاديثه باطلة» .

وقد ساق بعضها السيوطي في «الذيل» ، ولوائح الوضع عليها ظاهرة جداً .

١٦٨ - (بَرَكَةُ الطَّعَامِ الوُضوءُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٦٥٥): حدثنا قيس عن أبي هاشم

عن زاذان عن سلمان قال :

في التوراة أن بركة الطعام الوضوء قبله ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ قال : فذكره .

وأخرجه أبو داود (٣٧٦١) ، والترمذي (١ / ٣٢٩) ، وعنه البغوي في «شرح

السنة» (٣ / ١٨٧ / ١) ، والحاكم (٤ / ١٠٦ - ١٠٧) ، وأحمد (٥ / ٤٤١) من

طرق عن قيس بن الربيع به . وقال أبو داود :

«وهو ضعيف» .

وقال الترمذي :

«لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع ، وقيس يضعف في الحديث» .

وقال الحاكم :

«تفرّد به قيس بن الربيع عن أبي هاشم ، وانفراده على علو-محلّه أكثر من أن يمكن تركه في هذا الكتاب» .
وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : مع ضعف قيس فيه إرسال» .

قلت : ولم يتبيّن لي الإرسال الذي أشار إليه ، فإن قيساً قد صرح بالتحديث عن أبي هاشم ، وهذا من الرواة عن زاذان ، وقيل لابن معين : ما تقول في زاذان؟ روى عن سلمان؟ قال : نعم ، روى عن سلمان وغيره ، وهو ثبت في سلمان» .

فعله الحديث قيس هذا وبه أعله كل من ذكرنا وغيرهم ، ففي «تهذيب السنن» لابن القيم (٥ / ٢٩٧ / ٢٩٨) أن مُهنّا سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث ، فقال : «هو منكر ، ما حدث به إلا قيس بن الربيع» .

والحديث أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٠) ، فقال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : هذا حديث منكر ، لو كان هذا الحديث صحيحاً ؛ كان حديثاً . ويشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي عمرو بن خالد ، عنده من هذا النحو أحاديث موضوعة عن أبي هاشم» .

قلت : وعمرو بن خالد هذا كذاب ، فإن كان الحديث حديثه ؛ فهو موضوع .

والله أعلم .

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٢٩) بعد أن ساق كلام الترمذي في قيس بن الربيع :

«قيس بن الربيع صدوق، وفيه كلام لسوء حفظه، لا يخرج الإسناد عن حد الحسن».

قلت : وهذا كلام مردود بشهادة أولئك الفحول من الأئمة الذين خرجوه وضعفوه، فهم أدرى بالحديث، وأعلم من المنذري، والمنذري يميل إلى التساهل في التصحيح والتحسين، وهو يشبهه في هذا ابن حبان والحاكم من القدامى، والسيوطي ونحوه من المتأخرين.

وفي الباب حديث آخر، ولكنه منكر، تقدم برقم (١١٧).

ثم قال المنذري :

«وقد كان سفيان يكره الوضوء قبل الطعام، قال البيهقي : وكذلك مالك بن أنس كرهه، وكذلك صاحبنا الشافعي استحب تركه، واحتج بالحديث. يعني حديث ابن عباس قال :

«كنا عند النبي ﷺ، فأتى الخلاء، ثم إنه رجع، فأتى بالطعام، فقيل : ألا تتوضأ؟ قال : لم أصل فأتوضأ».

رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي ؛ بنحوه، إلا أنهما قالوا :

«إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة».

قلت : فهذا دليل آخر على ضعف الحديث، وهو ذهاب هؤلاء الأئمة الفقهاء إلى خلافه، ومعهم ظاهر هذا الحديث الصحيح.

وقد تأول بعضهم الوضوء في هذا الحديث بمعنى غسل اليدين فقط، وهو معنى غير معروف في كلام النبي ﷺ كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى»

(١ / ٥٦)، فلو صح هذا الحديث لكان دليلاً ظاهراً على استحباب الوضوء قبل الطعام وبعده، ولما جاز تأويله.

هذا، واختلف العلماء في مشروعية غسل اليدين قبل الطعام على قولين، منهم من استحبه، ومنهم من لم يستحبه، ومن هؤلاء سفيان الثوري، فقد ذكر أبو داود عنه أنه كان يكره الوضوء قبل الطعام؛ قال ابن القيم:

«والقولان هما في مذهب أحمد وغيره، والصحيح أنه لا يُستحب».

قلت: وينبغي تقييد هذا بما إذا لم يكن على اليدين من الأوساخ ما يستدعي غسلهما، وإلا فالغسل والحالة هذه لا مُسَوِّغٌ للتوقف عن القول بمشروعيتها، وعليه يُحمل ما رواه الخلال عن أبي بكر المروزي قال:

«رأيت أبا عبدالله (يعني: الإمام أحمد) يغسل يديه قبل الطعام وبعده، وإن كان على وضوء».

والخلاصة؛ أن الغسل المذكور ليس من الأمور التعبدية؛ لعدم صحة الحديث به، بل هو معقول المعنى، فحيث وجد المعنى شرع، وإلا فلا.

١٦٩ - (إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَإِنَّ قَلْبَ الْقُرْآنِ (يَس)، مَنْ قَرَأَهَا؛ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَشْرَ مَرَّاتٍ).

موضوع. أخرجه الترمذي (٤ / ٤٦)، والدارمي (٢ / ٤٥٦) من طريق حميد ابن عبدالرحمن عن الحسن بن صالح عن هارون أبي محمد عن مقاتل بن حيان عن قتادة عن أنس مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد مجهول، وفي الباب عن أبي بكر الصديق، ولا يصح، وإسناده ضعيف، وفي الباب عن أبي هريرة».

قلت: كذا في نسختنا من الترمذي؛ «حسن غريب»، ونقل المنذري في «الترغيب» (٢ / ٣٢٢)، والحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣ / ٥٦٣)، والحافظ في «التهذيب»؛ أنه قال: «حديث غريب»، ليس في نقلهم عنه أنه حسنة، ولعله الصواب، فإن الحديث ضعيف ظاهر الضعف، بل هو موضوع من أجل هارون، فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمته بعد أن نقل عن الترمذي تجهيله إياه:

«قلت: أنا أتهمه بما رواه القضاعي في «شهابه»، ثم ساق له هذا الحديث».

قلت: هو فيه برقم (١٠٣٥).

وفي «العلل» (٢ / ٥٥ - ٥٦) لابن أبي حاتم:

«سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: مقاتل هذا، هو مقاتل بن سليمان، رأيت

هذا الحديث في أول كتاب وضعه مقاتل بن سليمان، وهو حديث باطل لا أصل له».

قلت: كذا جزم أبو حاتم - وهو الإمام الحجة - أن مقاتلاً المذكور في الإسناد

هو ابن سليمان، مع أنه وقع عند الترمذي والدارمي «مقاتل بن حيان»؛ كما رأيت،

فلعله خطأ من بعض الرواة. ويؤيده أن الحديث رواه القضاعي؛ كما سبق، وكذا أبو

الفتح الأزدي من طريق حميد الرؤاسي بسنده المتقدم عن مقاتل عن قتادة به. كذا

قال: «عن مقاتل»، لم ينسبه، فظن بعض الرواة أنه ابن حيان، فنسبه إليه، من هؤلاء

الأزدي نفسه، فإنه ذكر عن وكيع أنه قال في مقاتل بن حيان:

«ينسب إلى الكذب». قال الذهبي:

«كذا قال أبو الفتح، وأحسبه التبس عليه مقاتل بن حيان بمقاتل بن سليمان،

فابن حيان صدوق، قوي الحديث، والذي كذبه وكيع هو ابن سليمان. ثم قال أبو

الفتح...».

قلت: فساق إسناد الحديث كما ذكرت آنفاً، فتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: الظاهر أنه مقاتل بن سليمان».

قلت: وإذا ثبت أنه ابن سليمان؛ كما استظهره الذهبي، وجزم به أبو حاتم،
 فالحديث موضوع قطعاً؛ لأنه - أعني: ابن سليمان - كذاب؛ كما قال وكيع وغيره.
 ثم اعلم أن حديث أبي بكر الذي أشار إليه الترمذي وضعفه، لم أقف على
 متنه، وأما حديث أبي هريرة، فقال الحافظ ابن كثير:
 «منظور فيه». ثم قال:

«قال أبو بكر البزار: حدثنا عبدالرحمن بن الفضل: حدثنا زيد بن الحباب:
 حدثنا حميد المكي مولى آل علقمة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً به،
 دون قوله: «من قرأها...»، ثم قال البزار: لا نعلم رواه إلا زيد عن حميد».

قلت: وحميد هذا مجهول؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وعبدالرحمن بن
 الفضل شيخ البزار لم أعرفه، وحديثه في «كشف الأستار» برقم (٢٣٠٤).

والحديث مما شان به السيوطي «جامعه»، وكذا الشيخ الصابوني «مختصره» (٣/
 ١٥٤) الذي زعم أنه لا يذكر فيه إلا الصحيح من الحديث! وهيهات؛ فإنه مجرد ادعاء!

١٧٠ - (إِنَّ آدَمَ ﷺ لَمَّا أَهْبَطَهُ اللهُ تَعَالَى إِلَى الْأَرْضِ قَالَتْ
 الْمَلَائِكَةُ: أَي رَبِّ! ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ
 نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١)؛ قالوا: رَبَّنَا
 نَحْنُ أَطْوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ. قَالَ اللهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ: هَلُمُّوا مَلَائِكِينَ مِنْ
 الْمَلَائِكَةِ، حَتَّى يَهْبِطَ بِهِمَا الْأَرْضَ، فَتَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلَانِ؟ قالوا: رَبَّنَا!
 هَارُوتَ وَمَارُوتَ، فَأَهْبِطَا إِلَى الْأَرْضِ، وَمَثَلَتْ لِهَما الزُّهْرَةُ امْرَأَةً مِنْ
 أَحْسَنِ الْبَشَرِ، فَجَاءَتْهُمَا، فَسَأَلَاها نَفْسَها، فقالت: لا والله حتى تكَلِّما

(١) البقرة: ٣٠.

بهذه الكلمة من الإشراف، فقالا: والله لا نُشركُ بالله، فذهبتَ عنهما، ثم رجعتُ بصبيٍّ تحمله، فسألاها نفسها؛ قالت: لا والله حتى تقتلنا هذا الصبي، فقالا: والله لا نقتله أبداً، فذهبتَ ثم رجعتُ بقدرِ خمرٍ، فسألاها نفسها، قالت: لا والله حتى تشربا هذا الخمر، فشربا، فسكرا، فوقعا عليها، وقتلا الصبي، فلما أفاقا، قالت المرأة: والله ما تركتُما شيئاً مما أبيتُما علي إلا قد فعلتُما حين سكرتُما، فخيراً بين عذاب الدنيا والآخرة، فاخترتا عذاب الدنيا).

باطل مرفوعاً. أخرجه ابن حبان (٧١٧ - موارد)، وأحمد (٢ / ١٣٤)، ورقم ٦١٧٨ - طبع شاكر، وعبد بن حميد في «المنتخب» (ق ٨٦ / ١)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (ق ٧٥ / ٢)، والبزار (٢٩٣٨ - الكشف)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٥١) من طريق زهير بن محمد عن موسى بن جبير عن نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن عمر أنه سمع نبي الله ﷺ يقول: فذكره. وقال البزار:

«رواه بعضهم عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، وإنما أتى رفع هذا عندي من زهير؛ لأنه لم يكن بالحافظ».

قلت: والموقوف صحيح كما يأتي.

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١ / ٢٥٤):

«وهذا حديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلهم ثقات من رجال «الصحيحين» إلا موسى بن جبير هذا هو الأنصاري... ذكره ابن أبي حاتم في «كتاب الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ١٣٩)، ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال، وقد تفرّد به عن نافع».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧ / ٤٥١)، ولكنه قال:
«وكان يخطيء ويخالف».

قلت: واغتر به الهيثمي، فقال في «المجمع» (٥ / ٦٨) بعدما عزى الحديث
لأحمد والبخاري:

«ورجاله رجال الصحيح، خلا موسى بن جبير، وهو ثقة».

قلت: لو أن ابن حبان أورده في كتابه ساكناً عليه كما هو غالب عادته، لما جاز
الاعتماد عليه؛ لما عرف عنه من التساهل في التوثيق، فكيف وهو قد وصفه بقوله:
«يخطيء ويخالف»، وليت شعري من كان هذا وصفه، فكيف يكون ثقة، ويخرج
حديثه في «الصحيح»؟!!

قلت: ولذلك قال الحافظ ابن حجر في موسى هذا: إنه مستور.

ثم إن الراوي عنه زهير بن محمد، وإن كان من رجال «الصحيحين»، ففي
حفظه كلام كثير، ضعفه من أجله جماعة، وقد عرفت آنفاً قول البخاري فيه أنه لم يكن
بالحافظ.

وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٥٩٠):

«محل الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛
لسوء حفظه، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث في حفظه ففيه أغاليط».

قلت: ومن أين لنا أن نعلم إذا كان حدث بهذا الحديث من كتابه، أو من
حفظه؟! ففي هذه الحالة يتوقف عن قبول حديثه، هذا إن سلم من شيخه المستور،
وقد تابعه مستور مثله، أخرجه ابن منده - كما في ابن كثير - من طريق سعيد بن سلمة:
حدثنا موسى بن سرجس عن نافع به بطوله.

سكت عن علته ابن كثير، ولكنه قال:

«غريب» .

أي : ضعيف .

وفي «التقريب» :

«موسى بن سرجس مستور» .

قلت : ولا يبعد أن يكون هو الأول ، اختلف الرواة في اسم أبيه ، فسماه بعضهم جبيراً ، وبعضهم سرجساً ، وكلاهما حجازي ، والله أعلم .

ثم قال الحافظ ابن كثير :

«وأقرب ما يكون في هذا أنه من رواية عبدالله بن عمر عن كعب الأحبار ، لا عن النبي ﷺ ، كما قال عبدالرزاق في «تفسيره» : عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر عن كعب الأحبار قال :

ذكرت الملائكة أعمال بني آدم ، وما يأتون من الذنوب ، ف قيل لهم : اختاروا منكم اثنين ، فاختاروا هاروت وماروت . . . إلخ .

رواه ابن جرير من طريقين عن عبدالرزاق به .

ورواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عصام عن مؤمل عن سفيان الثوري به .

ورواه ابن جرير أيضاً : حدثني المثنى : أخبرنا المعلى - وهو ابن أسد - أخبرنا عبدالعزيز بن المختار عن موسى بن عقبة : حدثني سالم أنه سمع عبدالله يحدث عن كعب الأحبار ، فذكره .

فهذا أصح وأثبت إلى عبدالله بن عمر من الإسنادين المتقدمين ، وسالم أثبت في أبيه من مولاه نافع ، فدار الحديث ، ورجع إلى نقل كعب الأحبار عن كتب بني إسرائيل . . . » .

وعلق عليه الشيخ رشيد رضا رحمه الله بقوله :

«من المحقق أن هذه القصة لم تذكر في كتبهم المقدسة، فإن لم تكن وضعت في زمن روايتها، فهي في كتبهم الخرافية، ورحم الله ابن كثير الذي بين لنا أن الحكاية خرافة إسرائيلية، وأن الحديث المرفوع لا يثبت».

قلت: وقد استنكره جماعة من الأئمة المتقدمين، فقد روى حنبل الحديث من طريق أحمد، ثم قال: قال أبو عبدالله (يعني: الإمام أحمد):

«هذا منكر، إنما يروى عن كعب».

ذكره في «منتخب ابن قدامة» (١١ / ٢١٣).

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٦٩ - ٧٠).

«سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث منكر».

قلت: ومما يؤيد بطلان رفع الحديث من طريق ابن عمر أن سعيد بن جبير ومجاهداً روياه عن ابن عمر موقوفاً عليه؛ كما في «الدّر المنثور» للسيوطي (١ / ٩٧ - ٩٨)، وقال ابن كثير في طريق مجاهد:

«وهذا إسناد جيد إلى عبدالله بن عمر، ثم هو - والله أعلم - من رواية ابن عمر عن كعب؛ كما تقدم بيانه من رواية سالم عن أبيه».

ومن ذلك أن فيه وصف الملكين بأنهما عصيا الله تبارك وتعالى بأنواع من المعاصي، على خلاف وصف الله تعالى لعموم ملائكته في قوله عز وجل: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(١).

وقد رويت فتنة الملكين في أحاديث أخرى ثلاثة، سيأتي الكلام عليها في المجلد الثاني رقم (٩١٠ و ٩١٢ و ٩١٣) إن شاء الله تعالى.

(١) التحريم: ٦.

١٧١ - (مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ، فَسَمَّاهُ مُحَمَّدًا تَبْرُكًا بِهِ؛ كَانَ هُوَ وَمَوْلُودُهُ فِي الْجَنَّةِ).

موضوع. رواه ابن بكير في «فضل من اسمه أحمد ومحمد» (ق ٥٨ / ١)، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٥٧): حدثنا حامد بن حماد ابن المبارك العسكري: حدثنا إسحاق بن يسار أبو يعقوب النصيبي: حدثنا حجاج بن المنهال: حدثنا حماد بن سلمة عن برد بن سنان عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً. وقال ابن الجوزي:

«في إسناده من تكلم فيه»، ولم يزد.

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١٠٦) بقوله:

«قلت: هذا أمثل حديث ورد في الباب، وإسناده حسن، ومكحول من علماء التابعين وفقهائهم، وثقه غير واحد، واحتج به مسلم في «صحيحه»، وروى له البخاري في «الأدب»، والأربعة، وثقه ابن معين والنسائي، وضعفه ابن المديني، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين. وقال مرة: كان صدوقاً. وقال أبو زرعة: لا بأس به. والله أعلم».

قلت: لقد أبعد السيوطي - عفا الله عنه - النُّجعة، فأخذ يتكلم على بعض رجال السند، موهماً أنهم موضع النظر منه، مع أن علة الحديث ممن دونهم، ألا وهو حامد بن حماد العسكري شيخ ابن بكير؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«روى عن إسحاق بن يسار النصيبي خبراً موضوعاً هو آفته».

ثم ساق له هذا.

ووافقه الحافظ ابن حجر في «اللسان».

ولذلك قال المحقق ابن القيم:

إنه حديث باطل .

كما نقله الشيخ القاري في «موضوعاته» عنه، (ص ١٠٩)، وأقره.
وغفل عن هذا التحقيق المناوي، فأقرَّ تحت الحديث الآتي (٤٣٧) السيوطي
على تحسينه، فلا تغتر به .

ثم وجدت ابن عراق قد تعقب السيوطي في «تنزيه الشريعة» (٨٢ / ١) بمثل
ما تعقبته به، إلا أنه زاد؛ فقال:

«لكن وجدت له طريقاً أخرى، أخرجها ابن بكير أيضاً. والله أعلم» .

قلت: وسكت عليه! وفيه ثلاثة لم أجد من ذكرهم، فأحدهم آفته .

١٧٢ - (قَالَ اللَّهُ لداوُدَ: يَا داوُدُ! ابْنِ لِي فِي الأَرْضِ بَيْتًا، فبني
داوُدُ بَيْتًا لِنَفْسِهِ قَبْلَ البَيْتِ الَّذِي أُمِرَ بِهِ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: يَا داوُدُ! بَنِيَتْ
بَيْتَكَ قَبْلَ بَيْتِي؟ قَالَ: أَيُّ رَبِّ! هَكَذَا قُلْتَ فِيمَا قَضَيْتَ: مَنْ مَلَكٌ؛
اسْتَأْثَرَ. ثُمَّ أَخَذَ فِي بِنَاءِ المَسْجِدِ، فَلَمَّا تَمَّ سَورُ الحَائِطِ؛ سَقَطَ، فَشكا
ذَلِكَ إِلَى اللهُ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ تَبْنِيَ لِي بَيْتًا! قَالَ: أَيُّ
رَبِّ! وَلِمَ؟ قَالَ: لِمَا جَرَى عَلَى يَدَيْكَ مِنَ الدِّمَاءِ. قَالَ: أَيُّ رَبِّ!
أَوْلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي هَوَاك؟ قَالَ: بلى، وَلَكِنَّهُمْ عِبَادِي وَإِمَائِي، وَأَنَا
أَرْحَمُهُمْ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: لا تَحْزَنْ، فَإِنِّي سَأَقْضِي
بِنَاءَهُ عَلَى يَدِ ابْنِكَ سَلِيمَانَ)

باطل موضوع . أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (٥ / ١٢)، و«مسند
الشاميين» (ص ٦٢ و ٩٩ - المصورة)، وابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ٣٠٠)، وعنه

ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٠٠) عن محمد بن أيوب بن سويد: حدثنا أبي: حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة عن أبي الزاهرية عن رافع بن عمير مرفوعاً، وقال ابن الجوزي:

«موضوع، محال؛ تتنزه الأنبياء عن مثله، ويقبح أن يُقال: أُبيح له قتل قوم، أو أمر بذلك، ثم أبعد بذلك عن الرضا، كيف وقد قال تعالى في حق العصاة: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾^(١)؛ قال ابن حبان: ومحمد بن أيوب يروي الموضوعات».

وأقره السيوطي في «اللاآلىء» (١ / ١٧٠)، وقال:

«قلت: أخرج الطبراني، وابن مردويه في «التفسير»، وقد وافق صاحب «الميزان» على أنه موضوع. قال أبو زرعة: محمد بن أيوب رأيتَه قد أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث. والموضوع منه قصة داود، وأما سؤال سليمان الخصال الثلاث؛ فورد من طرق أخرى»^(٢).

قلت: وقد حذفت السؤال منه، وأشرت إليه بالنقط (. . .)؛ لأنه صحيح من حديث عبد الله بن عمرو، وقد صححه جمع كما هو مبين في «التعليق الرغيب» (٢ / ١٣٧)، وراجع تعليقي على «صحيح ابن خزيمة» (٢ / ٢٨٨ / ١٣٣٤).

وقد أورده بتمامه الهيثمي (٤ / ٧ - ٨)، وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه محمد بن أيوب بن سويد الرملي، وهو متهم بالوضع».

(١) النور: ٢.

(٢) تنبيه: هذا القول وقع في الطبقات السابقة من مطبوعات المكتب الإسلامي معزواً لابن الجوزي! وهو خطأ ظاهر، لا يخفى على القارئ اللبيب، ولست أدري - والله - كيف وقع ذلك؟!

١٧٣ - (فكرة ساعة خير من عبادة ستين سنة).

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (١ / ٢٩٧ / ٤٢)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤٤) من طريق عثمان بن عبدالله القرشي : حدثنا إسحاق بن نجيج الملطي : حدثنا عطاء الخراساني عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال : «عثمان وشيخه كذابان» .

وتعقبه السيوطي في «اللائيء» (٢ / ٢٢٧) بقوله :

«قلت : اقتصر العراقي في «تخريج الإحياء» على تضعيفه، وله شاهد» .

قلت : ثم ساق من رواية الديلمي - وهذا في «مسنده» (٢ / ٤٦) - بسنده إلى سعيد بن مسيرة سمعت أنس بن مالك يقول :

«تفكر ساعة في اختلاف الليل والنهار خير من عبادة ألف سنة» .

قلت : هذا مع كونه موقوفاً ومغاييراً للفظ الحديث، فهو موضوع أيضاً، سعيد بن مسيرة؛ قال الذهبي :

«مظلم الأمر، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات . وقال الحاكم : روى عن أنس موضوعات . وكذبه يحيى القطان» .

قلت : فمثله لا يُستشهد به، ولا كرامة! ولذلك فقد أساء بذكره في «جامعه»!

١٧٤ - (إِذَا بَنَى الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ سَبْعَةَ أَوْ تِسْعَةَ أَدْرُعٍ ، نَادَاهُ مَنَادٌ مِنَ السَّمَاءِ : أَيْنَ تَذْهَبُ يَا أَفْسَقَ الْفَاسِقِينَ؟!)

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٧٥) من طريق الطبراني قال : حدثنا علي بن سعيد الرازي قال : حدثنا الربيع بن سليمان الجيزي قال : حدثنا الوليد ابن موسى الدمشقي قال : ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن الحسن عن أنس

مرفوعاً، وقال:

«غريب من حديث الحسن ويحيى والأوزاعي، تفرد به الوليد بن موسى القرشي، وهو ضعيف، ليس كالوليد بن موسى^(١) الدمشقي».

قلت: وابن موسى هذا القرشي؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«قال الدارقطني: منكر الحديث، وقواه أبو حاتم، وقال غيره: متروك، ووهاه

العقيلي، وابن حبان، وله حديث موضوع».

قلت: ولعله يشير إلى هذا الحديث، فإنه ظاهر الوضع؛ لأن الارتفاع بالبناء القدر المذكور في هذا الحديث ليس ذنباً بله كبيرة حتى يحكم على فاعله بأنه أفسق الفاسقين، فقاتل الله الوضّاعين ما أقل حياءهم وأجرأهم على النار!

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» بهذا اللفظ، وبلفظ:

«من بنى فوق عشرة أذرع؛ ناداه مناد من السماء: يا عدوّ الله إلى أين تريد».

وقال:

«رواه الطبراني عن أنس».

أما شارحه المناوي؛ فقال:

«أغفل المصنف من خرجه^(٢)، وعزاه في «الدرر» إلى الطبراني عن أنس، وفيه

(١) كذا الأصل، ولعل الصواب: (الوليد بن مسلم الدمشقي)، يعني أن هذا ثقة، والذي

قبله ضعيف، وهو دمشقي أيضاً، وله ترجمة في «تاريخ دمشق» (١٨ / ٤٥٦ / ١ - ٢).

(٢) قلت: ففيه إشارة إلى أن ذكر الطبراني في «الجامع الصغير» زيادة مقحمة من بعض

النسخ، وعزوه في «الدرر» إلى الطبراني أيضاً فيه عندي نظر؛ لأن الحديث بهذا اللفظ المذكور في «الجامع الصغير» لم يورده السيوطي نفسه في «الجامع الكبير»، وإنما أورد فيه (١ / ٤٧ / ١) لفظ أبي نُعيم، فهذا مع عدم إيراد الهيثمي للحديث يجعلنا نشك في كون الحديث عند الطبراني. والله أعلم.

الربيع بن سليمان الجيزي، أورده الذهبي في «ذيل الضعفاء»، وقال: كان فقيهاً، ديناً، لم يتقن البسماع من ابن وهب».

قلت: تعصيب الجناية بالجيزي مع أن فوقه من هو أشد ضعفاً منه ليس من الإنصاف في شيء، ألا وهو الوليد بن موسى القرشي، فقد عرفت مما سبق أنه متهم، ثم إن الحسن هو البصري، وهو على جلالة قدره مدلس، ولم يصرح بسماعه من أنس، فهو منقطع.

ثم إن الحديث لم يورده الهيثمي في «المجمع»، وإنما أورد فيه (٧٠ / ٤) ما نصه:

«وعن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ مرَّ ببنيّة قبة لرجل من الأنصار، فقال: ما هذه؟ قالوا: قبة. فقال النبي ﷺ: كل بناء، وأشار بيده على رأسه أكبر من هذا، فهو وبال على صاحبه يوم القيامة. رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله ثقات».

قلت: هذا رواه أبو داود في «سننه» (٣ / ٣٤٧ و ٣٤٨) بنحوه من طريق آخر تبين فيما بعد أنه جيد، كما قال الحافظ العراقي، فنقلته إلى «الصحيحة» (٨٨٣٠).

١٧٥ - (مَنْ بَنَى بِنَاءً فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ؛ كَلَّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحَمْلِهِ عَلَى عَاتِقِهِ).

باطل. أخرجه الطبراني (٣ / ٧١ / ٢)، وابن عدي (٣٣٣ / ١ - ٢)، وأبو نعيم (٨ / ٢٤٦) من طريق المسيب بن واضح: ثنا يوسف عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً. وقال أبو نعيم وابن عدي: «غريب من حديث الثوري، تفرد به المسيب عن يوسف».

ثم رواه أبو نعيم (٨ / ٢٥٢) من طريق محمد (يعني: ابن المسيب): ثنا عبد الله بن خبيق: ثنا يوسف بن أسباط به.

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل يوسف بن أسباط؛ قال أبو حاتم: «كان رجلاً عابداً، دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح، لا يحتج بحديثه»؛ كما في «الجرح» (٤ / ٢ / ٤١٨).

والحديث أورده السيوطي في «الجامع»، والهيثمي في «المجمع» (٧٠ / ٤)، وقال: «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه المسيب بن واضح، وثقه النسائي، وضعفه جماعة».

قلت: قد تابعه عبدالله بن خبيق كما سبق، فعلة الحديث من شيخهما ابن أسباط.

ثم إن له علة أخرى هي الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود، فإنه لم يسمع منه، وأشار لهذا الحافظ العراقي، فقال في «تخريج الإحياء» (٤ / ٢٠٤): «رواه الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد فيه لين وانقطاع».

والحديث قال الذهبي في ترجمة المسيب: «وهذا حديث منكر».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١١٥ و ١١٦):

«سألت أبي عن حديث رواه المسيب بن واضح عن يوسف بن أسباط... قلت: فذكره) قال: قال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له بهذا الإسناد».

١٧٦ - (لا تَسْقُونِي حَلْبَ امْرَأَةٍ).

منكر. أخرجه وكيع في «الزهد» (٣ / ٤٩٤ / ٤٠٨): حدثنا قيس بن الربيع عن امرئ القيس عن عاصم بن بُحَيْر عن ابن أبي الشيخ المحاربي قال:

أتانا رسول الله ﷺ فقال:

«نصركم الله يا معشر محارب! لا تسقوني...».

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦ / ٤٣) من طريقين آخرين عن قيس بن الربيع به، وزاد أحدهما:

قال قيس بن الربيع: فرأيت امرأة القيس إذا أتى بشيراز (كذا) قال: حلاب امرأة هذا؟!

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم، ابن أبي الشيخ لا يعرف إلا في هذا الحديث بهذا الإسناد. أورده ابن الأثير وغيره هكذا في الصحابة.

وعاصم بن بحير - بالحاء المهملة مكبراً أو مصغراً -؛ كما في «الإكمال» وغيره، ولم أجد له ترجمة.

وامرؤ القيس؛ أورده في «الميزان» بروايته هذه عن عاصم، وقال:

«قال الأزدي: حدث بخبر منكر لا يصح».

وكذا في «اللسان».

وقيس بن الربيع؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به».

قلت: فلا يبعد أن يكون هذا الحديث بهذا الإسناد المظلم مما أدخله عليه ابنه، والله أعلم.

١٧٧ - (مَنْ بَنَى بُنْيَانًا فِي غَيْرِ ظُلْمٍ وَلَا اعْتِدَاءٍ، أَوْ غَرَسَ غَرْسًا فِي غَيْرِ ظُلْمٍ وَلَا اعْتِدَاءٍ؛ كَانَ أَجْرُهُ جَارِيًا مَا انْتَفَعَ بِهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى).

ضعيف. أخرجه أحمد (٣ / ٤٣٨)، والطحاوي في «المشكل» (١ / ٤١٦) - (٤١٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ١٨٧ / رقم ٤١٠ و ٤١١) من طريق زبان بن فائد عن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه مرفوعاً.

وهذا ضعيف من أجل زبان، فإنه ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته، كما قال الحافظ في «التقريب».

والحديث؛ قال في «المجمع» (٤ / ٧٠):

«رواه أحمد، والطبراني في «الكبير»، وفيه زبان بن فائد؛ ضعفه أحمد وغيره، ووثقه أبو حاتم».

١٧٨ - (مَنْ عَيْرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ؛ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ).

موضوع. أخرجه الترمذي (٣ / ٣١٨)، وابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة»، وابن عدي (٢٩٦ / ٢)، والخطيب في «تاريخه» (٢ / ٣٣٩ - ٣٤٠) من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل».

قلت: أتى له الحسن إذن؟! فإنه مع هذا الانقطاع فيه محمد بن الحسن هذا، كذبه ابن معين وأبو داود؛ كما في «الميزان»، ثم ساق له هذا الحديث.

ولهذا أورده الصغاني في «الموضوعات» (ص ٦)، ومن قبله ابن الجوزي (٣ / ٨٢) ذكره من طريق ابن أبي الدنيا، ثم قال:

«لا يصح، محمد بن الحسن كذاب».

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٩٣) بقوله:

«قلت: أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن غريب، وله شاهد».

قلت: ثم ذكر الشاهد، وهو من طريق الحسن قال:

«كانوا يقولون: مَنْ رمى أخاه بذنب؛ تاب إلى الله منه، لم يمت حتى يبتليه الله

به».

وهو مع أنه ليس مرفوعاً إليه ﷺ، فإن في سنده صالح بن بشير المرّي، وهو ضعيف كما في «التقريب»، فلا يصح شاهداً لضعفه وعدم رفعه، وقد رواه عبد الله ابن أحمد في «زوائد الزهد» (ص ٢٨١) قال: أخبرت عن سيار: حدثنا صالح المري قال: سمعت الحسن يقول: فذكره.

وله شاهد آخر مرفوع، ولكنه ضعيف، فانظر أجوبة ابن حجر على القزويني مع مقدمتي لها المنشورة في آخر «المشكاة» بتحقيقنا (ج ٣ ص ح).

١٧٩ - (الدُّعاء سِلاحُ المؤمنِ، وعِمادُ الدينِ، ونورُ السَّمَاواتِ

والأَرْضِ).

موضوع. أخرجه أبو يعلى (٤٣٩)، وابن عدي (٢٩٦ / ٢)، والحاكم (١ / ٤٩٢)، والقضاعي (٤ / ٢ / ١) من طريق الحسن بن حماد الضبي: ثنا محمد بن الحسن بن الزبير الهمداني: ثنا جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه مرفوعاً. وقال الحاكم:

«هذا حديث صحيح، فإن محمد بن الحسن هذا هو التل، وهو صدوق في الكوفيين».

ووافقه الذهبي، وهذا منه خطأ فاحش لأمرين:

الأول: أن فيه انقطاعاً؛ كما ذكره الذهبي نفسه في «الميزان» بين علي بن الحسين وجده علي بن أبي طالب.

الأخر: أن محمد بن الحسن الهمداني هذا ليس هو التل الصدوق كما قال الحاكم، وإنما هو محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكذاب المذكور في

الحديث المتقدم، ويدل على هذا أمور:

١ - أن الذهبي نفسه أورد الحديث في ترجمته بعد أن نقل تكذيبه عن ابن معين وغيره، وكذلك أورد ابن عدي في ترجمته، فأيراد السيوطي الحديث في «الجامع» خطأ.

٢ - أن الحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٤٧)، وقال:

«رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد، وهو متروك».

٣ - أن محمد بن الحسن التل لم يذكر في شيوخه جعفر بن محمد، وإنما ذكر هذا في شيوخ محمد بن الحسن الهمداني.

٤ - أن التل لم ينسب إلى همدان، وإنما نسب إليها ابن أبي يزيد، فالظاهر أن لفظة (الزبير) تحرفت على بعض الرواة في «المستدرک» من (أبي يزيد)، وبناءً عليه ذهب الحاكم إلى أنه التل، فأخطأ، والله أعلم.

والجملة الأولى من الحديث وردت من كلام الفضيل بن عياض، رواه السلفي في «الطيوريات» (٦٤ / ١)، ورويت في حديث آخر لا يصح، وهو:

١٨٠ - (أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابِكُمْ وَيَدْرُكُمْ لَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ؟ تَدْعُونَ اللَّهَ لَيْلَكُمْ وَنَهَارَكُمْ، فَإِنَّ الدَّعَاءَ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ).

ضعيف. رواه أبو يعلى (٣ / ٣٤٦ / ١٨١٢) من طريق سلام بن سليم عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ١٤٧):

«رواه أبو يعلى من حديث جابر بن عبد الله، وفيه محمد بن أبي حميد، وهو

ضعيف».

وأما قول الشيخ العجلوني في «الكشف» (١ / ٤٠٣) عقب الحديث المتقدم

وقول الهيثمي هذا:

«وقال ابن الغرس: قال شيخنا: صحيح. فلعله أراد باعتبار انجباره، فتدبر».

قلت: قد علمت أن الحديث الذي قبله موضوع، فلا تأثير له في تقوية هذا الحديث الضعيف؛ كما هو مقرر في علم المصطلح.

على أن له علة أخرى تبينت لي بعد أن وقفت على إسناده في «مسند أبي يعلى»، فإنه قال: «حدثنا أبو الربيع: حدثنا سلام - يعني: ابن سليم - عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله به».

قلت: سلام هذا هو الطويل المدني، وهو متروك، متهم بالوضع، بإعلال الحديث به أولى من إعلاله بمحمد بن أبي حميد، وقد مضى له حديث موضوع برقم (٥٨)، وآخر ضعيف توبع عليه برقم (٢٦)، فالحديث موضوع أيضاً كالذي قبله، وليس ضعيفاً فقط كما كنا عللناه بابن أبي حميد من قبل بناء على عبارة الهيثمي، فتنبه!

١٨١ - (إِنَّ الرِّزْقَ لَا تَنْقُصُهُ الْمَعْصِيَةُ، وَلَا تَزِيدُهُ الْحَسَنَةُ، وَتَرَكَ

الدُّعَاءِ مَعْصِيَةً).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٤٧)، وابن عدي في «الكامل» (١١ / ٢) من طريق إسماعيل بن يحيى التيمي عن مسعر بن كدام عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً.

وهذا إسناد موضوع؛ إسماعيل هذا كذاب؛ كما قال أبو علي النيسابوري والدارقطني والحاكم، وقال ابن عدي:

«عامه ما يرويه بواطيل».

وعطية العوفي ضعيف، وقد مضى له حديث (رقم ٢٤):

وقال المناوي في «شرح الجامع»:

«قال الهيثمي: وفيه عطية العوفي ضعيف. قال السخاوي: سنده ضعيف».

وقد ذهلوا جميعاً عن علة الحديث الحقيقية، وإلا لما جاز تعصيب الجناية

برأس عطية دون إسماعيل الكذاب! ولعله لذلك أورده السيوطي في «الجامع»!

ثم إن مما يدل على بطلان الحديث قوله ﷺ:

«من أحب أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره، فليصل رحمه».

رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٤٨٦).

فهذا يدل على أن الحسنة سبب في زيادة الرزق، كما أنها سبب في إطالة

العمر، ولا تعارض عند التحقيق بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾^(١)، ولبسط هذا موضع آخر.

١٨٢ - (خَيْرُكُمْ الْمُدْفَعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ؛ مَا لَمْ يَأْتُمْ).

موضوع. أخرجه أبو داود (رقم ٥١٢٠) من طريق أيوب بن سويد عن أسامة بن

زيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن سراقبة بن مالك بن جعشم المدلجي قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً من أجل أيوب بن سويد؛ ضعفه أحمد وأبو داود

وغيرهما، وقال النسائي:

«ليس بثقة».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٣١):

«سمعت أبي قال: أول ما أنكرنا على أيوب بن سويد حديث أسامة بن زيد عن

(١) النحل: ٦١.

سعيد بن المسيب عن سراقه بن مالك (فذكر هذا الحديث)، وما أعلم أسامة روى عن سعيد بن المسيب شيئاً.

وقال في موضع آخر (٢ / ٢٠٩):

«قال أبي: كنت أسمع منذ حين يذكر عن يحيى بن معين أنه سُئل عن أيوب ابن سويد فقال: ليس بشيء، وسعيد بن المسيب عن سراقه لا يجيء، وهذا حديث موضوع، بابه حديث الواقدي».

والحديث أعله المنذري في «مختصر السنن» (٨ / ١٨) بأيوب بن سويد، وبالانقطاع بين سعيد بن المسيب وسراقه.

وذهل المناوي في «شرح الجامع الصغير» عن الانقطاع، فأعله بأيوب فقط! وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١١٠) من حديث خالد بن عبدالله بن حرملة المدلجي، ثم قال:

«رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم».

والذي تقتضيه الصناعة الحديثية أن الحديث ضعيف جداً، لولا حكم أبي حاتم بوضعه، فإنه إمام حجة. والله أعلم.

١٨٣ - (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد).

ضعيف. أخرجه الدارقطني (ص ١٦١)، والحاكم (١ / ٢٤٦)، والبيهقي (٣ / ٥٧) من طريق سليمان بن داود اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. سكت عنه الحاكم! وقال البيهقي: «وهو ضعيف».

قلت: وعلته سليمان هذا، فإنه ضعيف جداً. قال ابن معين: «ليس بشيء».

وقال البخاري :

«منكر الحديث».

قال الذهبي :

«قال البخاري : من قلت فيه منكر الحديث ؛ فلا تحل رواية حديثه».

ثم أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن سكين الشقري المؤذن : نا عبد الله ابن بكير الغنوي عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً به .
وفي لفظ عنده :

«لا صلاة لمن سمع النداء، ثم لم يأت إلا من علة».

وهذا سند ضعيف من أجل محمد بن سكين، أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٢٨٣)، وساق له هذا الحديث باللفظ الثاني، ثم قال :
«سمعت أبي يقول : هو مجهول، والحديث منكر».

وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يُعرف، وخبره منكر».

ثم ساق له هذا الحديث باللفظ الأول، ثم قال :

«قال الدارقطني : هو ضعيف».

ورواه أحمد في «مسائل ابنه صالح» (ص ٥٦) بسند صحيح عن أبي حيان التيمي عن أبيه عن علي به موقوفاً عليه . وزاد : قيل : ومن جار المسجد؟ قال : من سمع النداء . ثم رواه من طريق أبي إسحاق عن الحارث عنه دون الزيادة .

والحديث أخرجه العقيلي في «الضعفاء» من هذا الوجه باللفظ الثاني، ثم قال :
«وهذا يُروى من وجه آخر صالح» .

قلت : يشير إلى حديث ابن عباس مرفوعاً :

«من سمع النداء؛ فلم يأتيه، فلا صلاة له إلا من عذر».

أخرجه أبو داود، وابن ماجه، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وسند ابن ماجه وغيره صحيح، وقد صححه النووي، والعسقلاني، والذهبي، ومن قبلهم الحاكم، وهو مخرج تخريجاً دقيقاً في «الإرواء» (٥٥١).

وأما قول مؤلف كتاب «التاج الجامع للأصول» (١ / ٢٦٨):

«رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف».

فمن تخطيطاته وأخطائه الكثيرة التي بينتها في «نقد التاج» (رقم ١٨٠).

ثم إن الحديث بلفظه الأول أورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٦)، وكذا ابن الجوزي أورده في «الموضوعات» (٢ / ٩٣) من طريق صالح كاتب الليث: حدثنا عمر بن راشد عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً به. وقال:

«قال ابن حبان: عمر؛ لا يحل ذكره إلا بالقدح».

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٦) بقوله:

«قلت: قد وثقه العجلي وغيره، وروى له الترمذي، وابن ماجه، وله طرق أخر عن جابر وأبي هريرة وعلي».

ثم ذكر ما تقدم من حديث جابر وأبي هريرة، وأما حديث علي فموقوف، أخرجه البيهقي وأحمد كما تقدم من طريق أبي حيان عن أبيه عن علي موقوفاً.

وهذا سند ضعيف أيضاً، والد أبي حيان اسمه سعيد بن حيان؛ قال الذهبي:

«لا يكاد يُعرف».

وقال ابن القطان:

«إنه مجهول».

مع أن ابن حبان والعجلي وثقاه! فكأنهما لم يعتدَّا بتوثيقها؛ كما فعل الذهبي في «الميزان» على ما بيَّنته في «تيسير الانتفاع» نفعنا الله به وإياك.

(تنبيه): عمر بن راشد الذي طعن فيه ابن حبان، ووثقه العجلي، هو أبو حفص اليمامي، ومن طبقتة راو آخر، وهو عمر بن راشد الجاري المصري، وأنا أرجح أنه راوي الحديث؛ لأمرين:

الأول: أن راويه عنه صالح كاتب الليث؛ مصري.

والآخر: أن شيخه فيه ابن أبي ذئب، وهذا ذكره في شيوخه لا في شيوخ اليمامي، فإذا صح هذا؛ فهو أشد ضعفاً من الأول، فإنه متفق على تضعيفه، وقال الدارقطني:

«كان يتهم بوضع الحديث على الثقات».

ولكن مجيء الحديث من الطرق التي أوردنا يخرجها عن كونه موضوعاً إلى درجة الضعيف.

وأما قول المناوي:

«ومن شواهد حديث الشيخين: مَنْ سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من

عذر»؛ ففيه نظر من وجهين:

الأول: أنه لا يصلح شاهداً لحديث الباب؛ لأنه أخص منه، فإنه يفيد أن جار المسجد ينبغي أن يصلي في مسجده الذي هو جاره، فإن صلَّى في غيره؛ فلا صلاة له، وهذا ما لا يفيد الشاهد المذكور؛ كما لا يخفى، وهذا فرق جوهرى بين الحديث الضعيف، والحديث الصحيح.

الآخر: أن عزو الحديث للشيخين خطأ بين؛ كما يشعر به تخريجنا المتقدم

له.

وبالجملة؛ فالحديث بلفظه الأول ضعيف لا حجة فيه . ولفظه الثاني صحيح؛ لشاهده المتقدم .

١٨٤ - (إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ ؛ فَنَفْسُوا لَهُ فِي أَجَلِهِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ شَيْئًا ، وَيُطَيَّبُ نَفْسَهُ)

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٣ / ١٧٧) ، وابن ماجه (١ / ٤٣٩) ، وابن عدي (٢ / ٣٢٤) من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

وضعه الترمذي بقوله :

«هذا حديث غريب» .

قلت : وعلته موسى هذا ، وقد أخرج له ابن الجوزي في «موضوعاته» ، وأقره السيوطي كما تقدم في الحديث (رقم ١١٢) ، وقد ساق له الذهبي في ترجمته منكرات ، هذا أحدها ، ونقل المناوي عن النووي أنه قال في «الأذكار» :

«إسناده ضعيف» .

وعن ابن الجوزي قال :

«حديث لا يصح» .

وهو في كتابه «العلل المتناهية» (٢ / ٣٨٨) .

قلت : وفيه أحاديث هي من حق كتابه الآخر : «الموضوعات» ، وعلى العكس ! انظر الحديثين الآتين بعده .

وقال الحافظ في «الفتح» :

«في سنده لين» .

وكذا قال في «بذل الماعون» (٢ / ٢ من الكراس ١١).

قلت: وفي «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ٢٤١):

«سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث منكر، كأنه موضوع، وموسى ضعيف الحديث جداً».

١٨٥ - (الْحَمْدُ لِلَّهِ، دَفْنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ).

موضوع. أخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة» (٣ / ١٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٣ / ١٤٤ / ٢)، و«الأوسط» (١ / ٧٦ / ٢)، و«مسند الشاميين» (٢٤٠٨)، والبزار (٧٩٠ - زوائده)، وأبو القاسم المهراني في «الفوائد المنتخبة» (٣ / ٢٦ / ١)، والخطيب في «تاريخه» (٥ / ٥٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٥ / ٢)، وابن عساكر (١ / ٢١٦ و ٨ / ٥٠٣ / ١ و ١١ / ٢٦٢ / ١ و ١٥ / ١٥٩ / ٢ و ١٦ / ٢٥ / ٢) من طريق عراك بن خالد بن يزيد عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال:

«لما عزي رسول الله ﷺ على رقية امرأة عثمان بن عفان؛ قال:» فذكره. وقال

الطبراني:

«لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد».

وقال المهراني:

«غريب، تفرد به عثمان بن عطاء».

وهذا أولى من قول الطبراني المذكور، فإنه مردود برواية ابن عدي إياه في «الكامل» (١ / ٣٠٠) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن طلحة القرشي: حدثنا عثمان بن عطاء به، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٣٦)، وقال:

«لا يصح، عثمان ضعيف، وأبوه رديء الحفظ، وعراك ليس بالقوي، ومحمد

ابن عبدالرحمن ضعيف يسرق الحديث . قال : وسمعت شيخنا عبدالوهاب بن الأنماطي الحافظ يحلف بالله عز وجل أنه ما قال رسول الله ﷺ من هذا شيئاً قط .
وأقره السيوطي في «اللاّليء» (٢ / ٤٣٨) ، ومع هذا ؛ فقد أورده في «الجامع الصغير» ، وتعقبه شارحه المناوي بما ذكرناه من الإقرار ، ثم تناقض ، فقال في «التيسير» :

«إسناده ضعيف» .

والحديث أورده الصغاني أيضاً في «الموضوعات» (ص ٨) .

وقد روي عن ابن عمر ، وهو :

١٨٦ - (ذَفْنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٨٠) ، والخطيب (٧ / ٢٩١) عن حميد بن حماد عن مسعر بن كدام عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً به .

قلت : وهذا سند ضعيف ، حميد بن حماد قال ابن عدي :

«يحدث عن الثقات بالمناكير ، والحديث غير محفوظ» .

وقال أبو داود :

«ضعيف» .

وبه أعله ابن الجوزي ، فأورد الحديث في «الموضوعات» (٣ / ٢٣٥) من هذا الوجه ، ثم قال :

«لا يصح ؛ حميد يحدث عن الثقات بالمناكير» .

وأقره السيوطي في «اللاّليء» ؛ كالحديث الذي قبله ، ومع هذا أورده أيضاً في «الجامع الصغير» ! وتعقبه المناوي أيضاً بما سبق عن ابن عدي ، وقال :

«وحكم ابن الجوزي بوضعه، وأقره عليه الذهبي والمؤلف في (مختصر الموضوعات)».

ثم تناقض المناوي أيضاً، فقال:

«إسناده ضعيف»!

١٨٧ - (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُنَزِّلُ عَلَى أَهْلِ هَذَا الْمَسْجِدِ - مَسْجِدِ مَكَّةَ - فِي كُلِّ يَوْمٍ لَيْلَةً عَشْرِينَ وَمِائَةً رَحْمَةً: سِتِينَ لِلطَّائِفِينَ، وَأَرْبَعِينَ لِلْمُصَلِّينَ، وَعَشْرِينَ لِلنَّاظِرِينَ).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٢٣ / ٢)، و«الكبير» (١١٤٧٥) - ووقع عنده: يوسف بن الفيض -، وابن عساكر (٩ / ٤٧٦ / ٢)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» عن عبدالرحمن بن السَّفَرِ الدمشقي: ثنا الأوزاعي عن عطاء: حدثني ابن عباس مرفوعاً.

وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للحاكم أيضاً في الكنى، وابن عساكر.

وقال الطبراني:

«لم يروه عن الأوزاعي إلا ابن السَّفَر».

قلت: وهو كذاب يضع الحديث كما يأتي، قال المناوي في «شرح الجامع» بعد أن عزاه للخطيب أيضاً في «التاريخ»، والبيهقي في «الشعب»:

«ظاهر صنيع المصنف أن ابن عساكر خرج له وسكت عليه، والأمر بخلافه، فإنه أورده في ترجمة عبدالرحمن بن السفر من حديثه، ونقل عن ابن منده أنه متروك. وتبعه الذهبي».

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢ / ٨٢ - ٨٣):

«حديث لا يصح ، تفرد به يوسف بن السفر، وهو كما قال الدارقطني والنسائي : متروك . وقال الدارقطني : يكذب . وابن حبان : لا يحل الاحتجاج به . وقال يحيى : ليس بشيء» .

ومنه أخذ الهيثمي (٣ / ٢٩٢) قوله بعدما عزاه للطبراني :
«فيه يوسف بن السفر، وهو متروك» .

قلت : ويُقال فيه : ابن الفيض ، وهكذا رواه ابن حبان في «الضعفاء» (٣ / ١٣٦ - ١٣٧) ، وأبونعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١١٦ و ٣٠٧) ، وقال ابن حبان :
«يوسف بن الفيض يروي عن الأوزاعي المناكير الكثيرة ، والأوهام الفاحشة ، كأنه كان يعملها تعمداً» .

وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٢٨٧) بسنده هذا ، وقال : سألت أبي عنه ، فقال :

«هذا حديث منكر ، ويوسف ضعيف الحديث ، شبه المتروك» .

وفيه يقول ابن عدي :

«روى بواطيل» . والبيهقي :

«هو في عداد من يضع الحديث» .

ذكره الذهبي في «الميزان» ، ثم ساق له أحاديث هذا أحدها ، وهو عبدالرحمن ابن السفر المتقدم في كلام المناوي .

قال ابن حجر في ترجمته من «اللسان» :

«كذا سماه بعضهم ، والصواب يوسف بن السفر؛ متروك ، وذكره البخاري فقال : عبدالرحمن بن السفر ، روى حديثاً موضوعاً» .

قلت : وكما ذكره البخاري ، رواه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٢٣ / ١) ، وعلى

الصواب رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٨٥ / ٢)، ثم رواه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً عليه، وفي سنده جعفر بن محمد الأنطاكي؛ قال الذهبي: «ليس بثقة، وله خبر باطل».

قلت: وسيأتي هذا الخبر بلفظ:

«يبعث معاوية عليه رداء من نور».

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٢١): «رواه البيهقي بإسناد حسن»؛ فهو - فيما أظن - من تساهله أو أوهامه.

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن ابن جريج؛ فقال الأزرقى في «أخبار مكة» (٢٥٦): «حدثني جدي عن سعيد بن سالم وسليم بن مسلم عن ابن جريج به».

وهذا إسناد لا بأس به إلى ابن جريج، فإن جد الأزرقى ثقة، واسمه أحمد بن محمد بن الوليد، وسعيد بن سالم هو القداح؛ قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يهيم».

وأما قرينه سليم بن مسلم؛ فهو الخشاب، وهو متروك، فلا يعتد به؛ والعمدة على القداح؛ فلولا عنعنة ابن جريج - فإنه مدلس -؛ لحكمت على هذا السند بأنه حسن، ولفظ هذه الرواية مثل لفظ حديث الترجمة.

ثم رأيت الحديث رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٩٦ - من زوائده) وابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٢١) وعنه ابن الجوزي، وقال ابن حبان: «قد تبرأنا من عهدة سالم».

وتابعه إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو متروك متهم، رواه الأصبهاني في «الترغيب» (١ / ٤٤٤) من طريق أخرى عن سعيد به مثله.

ثم صدق ظني حين رأيت الحديث في «شعب الإيمان / الحج» للبيهقي (ق)

٦٦ / ١)، رواه من طريق النيسابوري باللفظ الآتي بعده، وعلقه من طريق يوسف بن السفر، وقال: «وهو ضعيف».

والحديث في «المعجم الكبير» من طريق أخرى فيه كذاب آخر بلفظ مغاير لهذا بعض الشيء، ونسأتي إن شاء الله تعالى برقم (٦٢٤٥).

وأما الخطيب؛ فرواه من طريق يوسف هذا في «الموضح» (٢ / ٢٥٥)، وقال: «تفرّد به أبو الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي».

ورواه في غيره من طريق آخر بلفظ:

١٨٨ - (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُنَزِّلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ رَحْمَةٍ: سَتِينَ مِنْهَا عَلَى الطَّائِفِينَ بِالْبَيْتِ، وَعِشْرِينَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وَعِشْرِينَ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ).

ضعيف. أخرجه ابن عدي (٣١٤ / ١)، والخطيب في «تاريخه» (٦ / ٢٧)، والبيهقي (٣ / ٤٥٤ - ٤٥٥) من طريق محمد بن معاوية النيسابوري: حدثنا محمد بن صفوان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً، وقال ابن عدي: «وهذا منكر، وروي عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس، رواه عنه يوسف ابن السفر، وهو ضعيف».

قلت: وابن معاوية هذا؛ قال ابن معين والدارقطني: «كذاب».

زاد الثاني:

«يضع الحديث».

وساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث:

١٨٩ - (إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الشَّمْسِ ؛ فَإِنَّهَا تُبْلِي الثَّوْبَ ، وَتُتِنُّ الرِّيحَ ، وَتُظْهِرُ الدَّاءَ الدَّفِينَةَ) .

موضوع . أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤ / ٤١١) من طريق محمد بن زياد الطحان : ثنا ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً . وسكت عليه الحاكم ، وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : ذا من وضع الطحان» .

قلت : ومع هذا أورده السيوطي في «الجامع الصغير» ، فتعقبه المناوي بكلام الذهبي هذا ، ثم قال المناوي :
«فكان ينبغي للمصنف حذفه» .

١٩٠ - (مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَفِي رَأْسِهِ عِرْقٌ مِنَ الْجُدَامِ تَنْعَرُ ، فَإِذَا هَاجَ ؛ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ الرُّكَامَ ، فَلَا تَدَاوَوْا لَهُ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٤ / ٤١١) ، وكذا القاسم السرقسطي في «غريب الحديث» (٢ / ١٥٤ / ١) من طريق محمد بن يونس القرشي : ثنا بشر بن حجر السلمي : ثنا فضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس عن عائشة مرفوعاً . وسكت عليه الحاكم ، وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : كأنه موضوع ، فالكديمي متهم» .

قلت : وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٠٥) بإسناده إلى الكديمي به . ثم قال :

«لا يصح ، محمد بن يونس هو الكديمي ؛ يضع الحديث» .

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٤٠٢) ، فإنه لم يتعقبه بشيء ، إلا أنه ذكر

أن الحاكم أخرجه، وأن الذهبي تعقبه بما سبق، ومع هذا أورده في «الجامع الصغير»! وبذلك تعقبه المناوي في «شرحيه».

وأخرجه الديلمي (٤ / ٢٢) من طريق ابن لال: حدثنا محمد بن أحمد بن منصور: حدثنا الحسين بن يوسف الفحام بمصر: حدثنا محمد بن سحنون التنوخي: حدثنا محمد بن بشر المصري: حدثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن زيد بن وهب عن جرير بن عبدالله رفعه.

قلت: وهذا المتهم به عندي محمد بن أحمد بن منصور أو شيخه الفحام، فإن هذا لم أعرفه، ويحتمل أنه الحسين بن يوسف الذي قال ابن عساكر: مجهول. والأول؛ قال الذهبي:

«روى عن أبي حفص الفلاس خبراً باطلاً في لعن الرافضة والجهمية، لا يُدرى من هو، وكذلك الراوي عنه».

١٩١ - (الْجُمُعَةُ حَجُّ الْفُقَرَاءِ، وَفِي لَفْظِ: الْمَسَاكِينِ).

موضوع. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٩٠)، والقضاعي (رقم ٧٩)، وابن عساكر (١١ / ١٣٢) عن ابن عباس؛ باللفظ الأول، وابن زنجويه، والقضاعي (٧٨)؛ باللفظ الثاني أيضاً؛ كما في «الجامع الصغير»، وقال المناوي في «شرحه»:

«ورواه الحارث بن أبي أسامة. أخرجه كلهم من حديث عيسى بن إبراهيم الهاشمي عن مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس». قال الحافظ العراقي: «سنده ضعيف».

وأورده في «الميزان» في ترجمة عيسى هذا، وقال عن جمع: «هو منكر الحديث، متروك. وقال السخاوي: مقاتل ضعيف. وكذا الراوي

عنه» .

قلت : هذا الكلام إنما هو على اللفظ الثاني ، وأما اللفظ الأول - وهو الثاني في ترتيب السيوطي - فلم يتكلم عليه المناوي بشيء ، فلعله اكتفى بذلك إشارة إلى أن طريقتيهما واحد ، وهو الظاهر من صنيع «الكشف» ، ولعله تبع فيه أصله «المقاصد» ، فإنه أورده باللفظين ، ثم قال :

«وفي سنده مقاتل ؛ ضعيف» .

قلت : أما مقاتل ؛ فكذاب كما تقدم نقله عن وكيع في الحديث (١٦٨) ، وأما الراوي عنه عيسى بن إبراهيم ؛ فضعيف جداً . قال البخاري والنسائي :

«منكر الحديث» .

فما دام أن الحديث من رواية الكذاب ، فكان اللائق بالسيوطي أن ينزه منه الكتاب ! ولهذا ذكره الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٧) ، ومن قبله ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وأقره السيوطي نفسه ، لكن بلفظ آخر ، وهو :

١٩٢ - (الدجاج غنم فقراء أممي ، والجمعة حج فقرائها) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٨) من رواية ابن حبان في «المجروحين» (٣ / ٩٠) من طريق عبدالله بن زيد - محمش - النيسابوري عن هشام بن عبيدالله الرازي عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . ثم قال :

«قال ابن حبان : باطل ، لا أصل له ، وهشام ؛ لا يحتج به . وقال الدارقطني : هذا كذب ، والحمل فيه على محمش ؛ كان يضع الحديث» .

وأقره السيوطي في «اللائيء» (٢ / ٢٨) ، فلم يتعقبه بشيء البتة ، وأما ابن عراق فتعقبه في «تنزيه الشريعة» (٢٣٦ / ٢) بقوله :

«قلت : اقتصر الحافظ الذهبي في «طبقات الحفاظ» على قوله بعد إيراد

الحديث: هذا غير صحيح . والله أعلم» .

قلت: وهذا التعقُّب لا طائل تحته لسببين:

الأول: أن علة الحديث المقتضية لوضعه ظاهرة، وهو كونه من رواية هذا
الوضاع، ولا سيما أنه قد صرح الدارقطني بأنه حديث كذب، وابن حبان يبطلانه .
والآخر: أن قوله: «لا يصح»؛ لا ينافي كونه موضوعاً، بل كثيراً ما تكون هذه
اللفظة مرادفة لكلمة موضوع، وهي هنا بهذا المعنى لما سبق، ولأن الذهبي نفسه قد
أورد هذا الحديث وحديثاً آخر في ترجمة الرازي هذا من رواية ابن حبان عنه، ثم قال
الذهبي: «قلت: كلاهما باطل» .

ووصف هذا الخبر في «النبلاء» (١٠ / ٤٤٧) بأنه: «لا يُحتمل»!

ونقل المناوي (٦ / ١٦٣) عنه أنه قال في «الضعفاء»:

«إنهما حديثان موضوعان» .

فتبيّن أن الذهبي من القائلين بوضع الحديث؛ خلافاً لما ظنّه ابن عراق .

١٩٣ - (مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِهِ) .

موضوع . أخرج ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٦٠)، والطبراني (٣ / ٢٨٢ /
١ / ١)، وابن عدي (٣٥٨ / ٢)، والخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٢٩٧) من طريق
يوسف بن الفرق عن سُكَيْنِ بْنِ أَبِي سَرَّاجٍ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ
مَرْفُوعاً .

ثم روى الخطيب: عن أبي علي صالح بن محمد: قال بعض الناس:

«إنما هذا تصحيف، إنما هو: من سعادة المرء خفة لِحْيَتِهِ بذكر الله» . ثم قال

الخطيب:

«سكين مجهول منكر الحديث، والمغيرة بن سويد أيضاً مجهول. ولا يصح هذا الحديث، ويوسف بن الغرق منكر الحديث، ولا تصح (لحيته) ولا (لحيه)». وقال ابن حبان:

«سكين يروي الموضوعات عن الأثبات، والملزقات عن الثقات».
والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٦٤ - ١٦٥)، وقال:
«رواه الطبراني، وفيه يوسف بن الغرق؛ قال الأزدي: كذاب».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٦٦) من هذا الوجه، ثم ساقه من رواية الجوهرى من طريق سويد بن سعيد: حدثنا بقية بن الوليد عن أبي الفضل عن مكحول عن ابن عباس مرفوعاً بمثله.
ومن رواية ابن عدي من طريق أبي داود النخعي عن حطان بن خفاف عن ابن عباس.

ومن روايته أيضاً (٩٧ / ٢) عن الحسين بن المبارك: حدثنا بقية: حدثنا ورقاء ابن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً، ثم قال ابن الجوزي:
«لا يصح؛ المغيرة مجهول، وسكين يروي الموضوعات عن الأثبات، ويوسف كذاب، وسويد ضعفه يحيى، وبقية مدلس، وشيخه أبو الفضل هو بحر بن كنيز السقاء؛ ضعيف، فكفاه تدليساً، والنخعي يضع، وورقاء لا يساوي شيئاً، والحسين ابن المبارك؛ قال ابن عدي: حدث بأسانيد ومتون منكراً».

قلت: وقال ابن عدي (١٥٣ / ٢) في ترجمة النخعي:
«هذا مما وضعه هو».

وتعقب ابن الجوزي السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١٢١) بما ينتج منه أنه وافقه على وضعه، فإنه إنما تعقبه فيما ذكره من الجرح في بعض رواة الحديث، فقال:

«قلت: المغيرة؛ ذكره ابن حبان في (الثقات)».

قلت: قد سبق غير مرة أن توثيق ابن حبان وحده لا يُعتمد عليه؛ لتساهله فيه، ولا سيما عند المخالفة؛ كما هو الأمر هنا، فقد سمعت قول الخطيب في المغيرة هذا أنه مجهول.

وكذا قال أبو علي النيسابوري فيما نقله الذهبي في «الميزان»، ثم هب أنه ثقة، فالراوي عنه سكين مجهول أيضاً؛ كما تقدم في كلام الخطيب، وقد قال الحافظ العسقلاني في ترجمته من «اللسان»:

«قال ابن حبان: يروي الموضوعات، روى عن المغيرة عن ابن عباس رفعه: من سعادة المرء خفة لحيته».

قلت: فالحديث إذاً موضوع من هذا الوجه حتى عند ابن حبان الذي وثق المغيرة، فهو إنما يتهم به سكيناً هذا، فالراوي عنه يوسف الغرق قد تابعه عليه عبدالرحمن بن قيس عند أبي بكر الكلاباذي في «مفتاح معاني الآثار» (١٦ / ١ رقم ١٨).

ثم قال السيوطي:

«ورقاء هو اليشكري؛ ثقة، صدوق، عالم، روى عنه الأئمة الستة».

قلت: صدق السيوطي، وأخطأ ابن الجوزي في قوله فيه: «لا يساوي شيئاً»، لكن هذا لا ينجي الحديث من الوضع ما دام في الطريق إليه بقية، وهو مدلس مشهور، ولا يفرح بتصريحه بالتحديث هنا؛ لأن الراوي عنه الحسين بن المبارك غير ثقة؛ كما يشعر به كلام ابن عدي المتقدم، وهو في «الكامل» (٩٧ / ٢)، وقد سلمه السيوطي، بل قال الذهبي في ترجمته:

«قال ابن عدي: متهم».

ثم ساق له حديثين هذا أحدهما، وقال عقبه:

«وهو كذب».

وأقره الحافظ في «اللسان».

ويؤيد ما ذهب إليه من موافقة السيوطي على وضع هذا الحديث أنه نقل في فتاواه (٢ / ٢٠٥) عن ابن الجوزي أنه أورده في «الموضوعات»، ولم يتعقبه بشيء، ومع هذا أورده في كتابه «الجامع الصغير»! فأخطأ وتناقض، ولذا تعقبه شارحه المناوي ببعض ما ذكرناه عن ابن الجوزي والذهبي والعسقلاني.

والحديث أورده ابن أبي حاتم (٢ / ٢٦٣) من طريق بقية عن أبي الفضل ثم ذكر أنه سأل أباه عنه، فقال:

«هذا حديث موضوع باطل».

وذكر ابن قتيبة في «مختلف الحديث» (ص ٩٠) عن أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذا الحديث:

«لا أصل له».

١٩٤ - (عليكم بهذه الشجرة المباركة؛ زيت الزيتون، فتداواوا

به؛ فإنه مصحح من الباسور).

كذب. رواه الطبراني في «الكبير» (١٧ / ٢٤٧ / ٧٧٤)، وعنه أبو نعيم في «الطب» (٨٠ / ٢): حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح: حدثني أبي: ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد واه؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٠٠):

«رواه الطبراني، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح، ولكن ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة عثمان بن صالح، ونقل عن أبي حاتم أنه كذب».

قلت: قال ابنه في «العلل» (٢ / ٢٧٩):

«سمعت أبي حدثنا عن يحيى بن عثمان عن أبيه عن ابن لهيعة عن زيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة مرفوعاً بهذا الحديث؛ قال أبي: هذا حديث كذب».

وأقره الذهبي في «الميزان»، وأشار إلى علته، فقال:

«قال أبو زرعة: لم يكن عثمان (يعني ابن صالح) ممن يكذب، ولكن [كان] يكتب مع خالد بن نجيح، فبلوا به، كان يملي عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ».

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة خالد بن نجيح من «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٣٥٥) عن أبيه:

«كان يصحب عثمان بن صالح المصري، وأبا صالح كاتب الليث، وابن أبي مريم، وهو كذاب يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح، وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح يتوهم أنها من فعله».

قلت: فالظاهر أن خالداً هذا هو الذي افتعل هذا الحديث، واستطاع أن يوهم عثمان بن صالح أنه كتبه عن الشيخ، وهو ابن لهيعة، وأما كيف تمكّن من ذلك، فالله أعلم به.

وابن لهيعة ضعيف الحفظ، معروف بذلك، ومع هذا لم يحملوا في هذا الحديث عليه، كأنهم رأوا أنه - مع ضعفه - لا يليق به ذلك، والله أعلم.

وقد خفيت علة هذا الحديث على السيوطي، فأورده في «الجامع الصغير»! فتعقبه المناوي في «شرحيه» بتكذيب أبي حاتم المتقدم، وقد ذكره السيوطي من قبل مختصراً بلفظ:

«عليكم بزيت الزيتون، فكلوه، وأدهنوا به، فإنه ينفع من الباسور». وقال:

«رواه ابن السني عن عقبة».

زاد المناوي :

«ورواه عنه الديلمي أيضاً» .

قلت : وسكتنا عنه ، وظني أنه عنده بلفظ حديث الترجمة وإسناده ، فقد رأيتَه في «الفردوس» (٣ / ٢٧ / ٤٠٥٤) بلفظ حديث الترجمة ، ولم أَره في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» لابن حجر العسقلاني ، والله أعلم .

١٩٥ - (إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريتَه ؛ فلا ينظرُ إلى فرجها ، فإنَّ ذلك يورثُ العمى) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٧١) من رواية ابن عدي (٤٤ / ١) عن هشام بن خالد : حدثنا بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . ثم قال ابن الجوزي :

«قال ابن حبان : كان بقية يروي عن كذابين ويدلس ، وكان له أصحاب يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه ، فيشبه أن يكون هذا من بعض الضعفاء عن ابن جريج ، ثم دلس عنه ، وهذا موضوع» .

قال السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٧٠) :

«وكذا نقل ابن أبي حاتم في «العلل» عن أبيه ؛ قال الحافظ ابن حجر : لكن ذكر ابن القطان في «كتاب أحكام النظر» أن بقي بن مخلد رواه عن هشام بن خالد عن بقية قال : حدثنا ابن جريج . فما بقي فيه إلا التسوية ، قال : وقد خالف ابن الجوزيُّ ابنُ الصَّلاح ، فقال : إنه جيد الإسناد . انتهى . والحديث أخرجه البيهقي في «سننه»^(١) من الطريقين : التي عنعن فيها بقية ، والتي صرح فيها بالتحديث ، والله

(١) لينظر أين أخرجه منه ، فإنما لم نجدَه في مظانِّه ، ولا أورده في «شعب الإيمان» ، ولا في

«الأداب» ، والله أعلم .

أعلم» .

قلت: وكذلك رواه ابن عساكر (١٣ / ٢٩٥ / ٢)، وكذا ابن أبي حاتم (٢ / ٢٩٥) عن أبيه عن هشام عن بقية: حدثنا ابن جريج به .

ساقه ابن أبي حاتم بعد أن روى بهذا الإسناد حديثين آخرين لعلنا نذكرهما فيما بعد^(١)، وأشار إلى أن تصريح بقية بالتحديث خطأ من الراوي عنه هشام، فقال:

«وقال أبي: هذه الثلاثة الأحاديث موضوعة لا أصل لها، وكان بقية يدلس، فظن هؤلاء أنه يقول في كل حديث: حدثنا. ولم يفتقدوا الخبر منه» .

وأقره الذهبي في «الميزان»، وجعله أصل قوله في ترجمة هشام:

«يروى عن ثقات الدماشقة، لكن يروج عليه» .

وكأنه لهذا تبع ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع ابن دقيق العيد صاحب «الإمام»؛ كما في «خلاصة البدر المنير» (١١٨ / ٢)، وقال عبدالحق في «أحكامه» (١٤٣ / ١):

«لا يُعرف من حديث ابن جريج» .

وقد رواه ابن عساكر في مكان آخر (١٨ / ١٨٨ / ١) من طريق هشام بن عمار عن بقية عن ابن جريج به .

فلا أدري هذه متابعة من هشام بن عمار لهشام بن خالد، أم أن قوله: «عمار»؛ محرف عن «خالد»؛ كما أرجح .

ومنه تعلم أن قول ابن الصلاح: «إنه جيد الإسناد»؛ غير صواب، وأنه اغتر بظاهر التحديث، ولم ينتبه لهذه العلة الدقيقة التي نبهنا عليها الإمام أبو حاتم جزاء الله خيراً .

(١) يأتي أحدهما قريباً بعد حديثين، وأما الآخر فسيأتي تحت الرقم (٦٢٢٦) .

ومن الغرائب أن ابن الصلاح مع كونه أخطأ في تقوية هذا الحديث؛ فإنه فيها مخالف لقاعدة له، وضعها هو؛ لم يسبق إليها، وهي أنه انقطع التصحيح في هذه الأعصار، فليس لأحد أن يصحح! كما ذكر ذلك في «مقدمة علوم الحديث» (ص ١٨ - بشرح الحافظ العراقي)، بل الواجب عنده الاتباع لأئمة الحديث الذين سبقوا^(١)! فما باله خالف هذا الأصل هنا، فصَحَّ حديثاً يقول فيه الحافظان الجليلان أبو حاتم الرازي وابن حبان: إنه موضوع؟! وخالف السيوطي كعادته فذكره في «جامعه»!

والنظر الصحيح يدل على بطلان هذا الحديث، فإن تحريم النظر بالنسبة للجماع، من باب تحريم الوسائل، فإذا أباح الله تعالى للزوج أن يجامع زوجته، فهل يُعقل أن يمنع من النظر إلى فرجها؟! اللهم لا، ويؤيد هذا من النقل حديث عائشة قالت:

«كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناءٍ بيني وبينه واحد، فبيادرنِي؛ حتى أقول: دع لي، دع لي». أخرجه الشيخان وغيرهما.

فإن الظاهر من هذا الحديث جواز النظر، ويؤيده رواية ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته؟ فقال: سألت عطاء، فقال: سألت عائشة، فذكرت هذا الحديث بمعناه.

قال الحافظ في «الفتح» (١ / ٢٩٠):

(١) وهذا يشبه قول بعض الفقهاء المقلدين:
«إن الاجتهاد انقطع منذ القرن الرابع، فليس إلا التقليد».
ثم هم أحياناً يجتهدون، وليت أنهم يصيرون، وأنى لهم الإصابة، وهم فعلاً مقلدون؛ لا يعرفون كيف يجتهدون؛ لأنهم ليس لديهم وسائل الاجتهاد، ومنها السنة، وتميز صحيحها من ضعيفها، ومعرفة أصول الفقه، وغير ذلك من الوسائل المعروفة عند أهل العلم؟!
وقد صرح غير واحد من المحققين بخلاف مذهب ابن الصلاح هذا؛ منهم النووي، فانظر كلامه في ذلك في كتابه «التقريب» (ص ٤)، الطبعة المصرية.

«وهو نص في جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته، وعكسه».

وإذا تبين هذا؛ فلا فرق حينئذ بين النظر عند الاغتسال أو الجماع، فثبت بطلان الحديث.

١٩٦ - (إذا جامع أحدكم؛ فلا ينظر إلى الفرج، فإنه يورث العمى، ولا يكثر الكلام؛ فإنه يورث الخرس).

موضوع. أورده ابن الجوزي (٢ / ٢٧١) من رواية الأزدي عن إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي: حدثنا محمد بن عبدالرحمن القشيري عن مسعر بن كدام عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً. ثم قال الأزدي:
«إبراهيم ساقط».

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٧٠) بقوله:

«قلت: روى له ابن ماجه، وقال في «الميزان»: قال أبو حاتم وغيره: صدوق. وقال الأزدي وحده: ساقط. قال: ولا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقاً. انتهى. قال الخليلي في «مشيخته»: هذا الحديث تفرد به محمد بن عبدالرحمن القشيري، وهو شامي يأتي بمناكير».

قلت: فهذا هو علة الحديث؛ قال فيه الذهبي:

«متهم، ليس بثقة، وقد قال فيه أبو الفتح الأزدي: كذاب، متروك الحديث».

ونقل في «اللسان» عن الدارقطني أنه قال:

«متروك الحديث».

وعن العقيلي قال:

«في أحاديثه عن مسعر عن المقبري حديث منكر، ليس له أصل، ولا يتابع»

عليه، وهو مجهول».

قلت: ونحوه في «كامل ابن عدي» (٢٢٦١/٦)، والحديث في «الجامع» أيضاً.
«ثم ساق له السيوطي شاهداً، وهو:

١٩٧ - (لا تُكثِرُوا الكَلَامَ عِنْدَ مُجَامَعَةِ النِّسَاءِ؛ فَإِنَّ مِنْهُ يَكُونُ
الْخَرَسُ وَالْفَأْفَاءُ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عساكر (٥ / ٧٠٠) بسنده إلى أبي الدرداء هاشم بن
محمد بن صالح الأنصاري: حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله بن عمرو الأوسي (الأصل:
عامر، وهو خطأ): حدثنا خيران بن العلاء الكيسانى ثم الدمشقي، عن زهير بن محمد
عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وأورده السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٧٠ - ١٧١) شاهداً للحديث
المتقدم من رواية ابن عساكر، وسكت عنه، وله علل أربع:

الأولى: الإرسال؛ فإن قبيصة هذا تابعي؛ قيل: له رؤية.

الثانية: زهير بن محمد هو التميمي؛ مختلف فيه، قال الحافظ في «التقريب»:

«رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها؛ قال البخاري عن أحمد:

كان زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر. قال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه،
فكثر غلطه».

وفي «الميزان»:

«قال الترمذي في «العلل»: سألت البخاري عن حديث زهير هذا فقال: أنا

أتقي هذا الشيخ، كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد».

قلت: وهذا الحديث من رواية أهل الشام عنه، فدل على ضعفه.

الثالثة: خيران بن العلاء؛ ليس بالمشهور، ولم يوثقه غير ابن حبان، وقد أشار لهذا الذهبي حين قال في ترجمته:

«وثق، له خبر منكر، لعل ذلك من شيخه».

يعني: زهير بن محمد، ولعله عنى هذا الحديث.

ثم بدا لي بأن تعصيب علة هذا الحديث بمن فوق خيران أو من دونه أولى؛ لأنه قد روى عنه ثمانية، وأثنى عليه الأوزاعي، وهو من شيوخته؛ كما حققته في ترجمته من «تيسير الانتفاع».

الرابعة: أبو الدرداء هاشم بن محمد بن صالح الأنصاري؛ لم أجد له ترجمة، ويبعد جداً أن يكون هو الذي في «ثقات ابن حبان» (٩ / ٢٤٤)؛ لأنه أعلى طبقة من هذا بدرجتين، ثم إن ابن حبان لم ينسبه إلى جده الأنصاري، والله أعلم. وبالجملة؛ فالإسناد ضعيف جداً، لا تقوم به حجة، والخبر منكر، والله أعلم.

١٩٨ - (مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فِي مَالِهِ أَوْ جَسَدِهِ، وَكَتَمَهَا، وَلَمْ يَشْكُهَا إِلَى النَّاسِ؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ).

موضوع. رواه الطبراني (٣ / ١٢٢ / ١)، وابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٠٢) عن هشام بن خالد: نا بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. قال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٣٣١):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه بقية؛ مدلس».

وقال في مكان آخر (١٠ / ٢٥٦):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله وثقوا».

وأظن أن قوله: «الأوسط»؛ خطأ من الناسخ، ويؤيده أن المنذري قال (٤ /

(١٤٨)

«رواه الطبراني ، ولا بأس بإسناده»!

كذا قال! والمقصود أنه أطلق العزو للطبراني ، والمراد به في هذه الحالة «معجمه الكبير» ، والله أعلم .

قلت : ومن طريقه رواه ابن أبي حاتم في «العلل» ، وذكر عن أبيه أنه قال :
«حديث موضوع ، لا أصل له» .

وأقره الذهبي . وقد نقلت كلام أبي حاتم بتمامه في الحديث (١٩٥) فراجعه ، وذكره في ترجمة بقية من «الميزان» من طريق ابن حبان ، وقال - أعني ابن حبان - :
«وهذا من نسخة كتبناها بهذا الإسناد ؛ كلها موضوعة ، يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان وإه عن ابن جريج ، فدلس عنه ، والتزق به» .

قلت : وكان السيوطي عفا الله عنا وعنه لم يَقِفْ على حُكْم هذين الإمامين بوضع هذا الحديث ، وإلا لما سَوَّدَ به «الجامع الصغير» ! أو لعله قلد الهيثمي والمنذري ، وقد تعقبهم المناوي بقول أبي حاتم والذهبي ، ثم تراجع عن ذلك في شرحه الآخر «التيسير» ، فنقل كلام المنذري فقط ، وأقره !

١٩٩ - (حَقُّ الْوَالِدِ عَلَى الْوَالِدِ أَنْ يُحَسِّنَ اسْمَهُ ، وَيُحَسِّنَ أَدَبَهُ) .

موضوع . رواه أبو محمد جعفر بن محمد بن الحسين السراج القاري في «الفوائد» (٥ / ٣٢ / ١ - من مجموع ٩٨) ، ومحمد بن عبدالواحد المقدسي - وهو الضياء - في «المنتقى من مسموعاته» (ج ٤ ورقة ٢٦ / ١ - مجموع ١٠١) من طريق محمد بن عيسى ؛ قال : ثنا محمد بن الفضل عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .
وقال القاري :

«غريب ، لا أعلم رواه إلا محمد بن الفضل ، وهو ضعيف جداً ، وأما أبوه ؛ فكان ثقة» .

قلت: محمد بن الفضل؛ رماه ابن أبي شيبة بالكذب.

وقال الفلاس:

«كذاب».

وقال أحمد:

«حديثه حديث أهل الكذب».

ومحمد بن عيسى هو المدائني، وهو متروك؛ كما قال الدارقطني والحاكم.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية البيهقي في «الشعب»، فتعقبه

المنائوي بقوله:

«وقضية تصرف المصنف أن مخرجه البيهقي خرجته ساكتاً عليه، والأمر

بخلافه، بل قال: محمد بن الفضل بن عطية ضعيف بمرة. انتهى. وفيه أيضاً محمد

ابن عيسى المدائني؛ قال في «الضعفاء»: قال الدارقطني: ضعيف متروك».

قلت: ولم يتفرد به، فقد رواه أبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن» (٣ /

٥٧٤) من طريق جبارة؛ قال: حدثنا محمد بن الفضل به.

لكن جبارة هذا هو ابن المغلس؛ قال ابن معين:

«كذاب».

وقال ابن نمير:

«يوضع له الحديث، فيرويه، ولا يدري».

٢٠٠ - (الحجُّ جهادٌ، والعُمرة تطوُّعٌ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٢٣٢)، وابن أبي حاتم في «العلل» (١ /

٢٨٦) من طريق الحسن بن يحيى الخشني: ثنا عمر بن قيس: أخبرني طلحة بن

يحيى عن عمه إسحاق بن طلحة عن طلحة بن عبيدالله مرفوعاً. قال البوصيري في
«الزوائد» (٢ / ١٣٨):

«هذا إسناد ضعيف، عمر بن قيس هو المعروف بـ (مندل)؛ ضعفه أحمد،
وابن معين، والفلاس، وأبوزرعة، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي،
وغيرهم، والحسن أيضاً ضعيف».

قلت: بل هما متروكان، فالأول قال فيه أحمد:

«أحاديثه بواطيل».

والحسن قال فيه النسائي:

«ليس بثقة».

وقال الدارقطني:

«متروك».

وقال ابن حبان:

«منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا أصل له».

ثم ساق له حديثاً قال فيه: إنه موضوع. وسأذكره عقب هذا إن شاء الله تعالى.

وهذا الحديث؛ قال ابن أبي حاتم:

«سألت أبي عنه؟ فقال: هذا حديث باطل».

قلت: لكن له طرق أخرى، فرواه البيهقي في «سننه» (٤ / ٣٤٨) من طريق

سعيد بن سالم أن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الحنفي
مرفوعاً به.

قلت: وهذا سند ضعيف لإرساله، وسعيد بن سالم فيه ضعف، وقد روى

البيهقي عن الشافعي أنه قال:

«هو منقطع».

يعني: مرسل.

ثم قال البيهقي:

«وقد روي من حديث شعبة عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح عن أبي هريرة موصولاً، والطريق فيه إلى شعبة طريق ضعيف، ورواه محمد بن الفضل بن عطية عن سالم الأفطس عن ابن جبير عن ابن عباس مرفوعاً. ومحمد هذا متروك».

قلت: بل هو كذاب، كذبه ابن معين، والفلاس، وغيرهما؛ كما سبق برقم (٢٦)، وقد رواه من طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١٥٤ / ١).

٢٠١ - (ما من نبي يموت، فيقيم في قبره؛ إلا أربعين صباحاً، حتى ترد إليه روحه، ومررت بموسى ليلة أسري بي وهو قائم في قبره بين عائلة وعويلة).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٣٣٣) من طريق شيخه سليمان ابن أحمد، وهو الطبراني صاحب «المعجم» الثلاثة، وهذا في «مسند الشاميين» (ص ٦٤)، وابن عساكر (١٧ / ١٩٧ / ١) عن الحسن بن يحيى: ثنا سعيد بن عبدالعزيز عن زيد بن أبي مالك عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

ثم قال أبو نعيم وابن عساكر:

«غريب من حديث يزيد، لم نكتبه إلا من حديث الخشني».

قلت: والخشني هذا متروك؛ كما تقدم في الحديث قبله، ومن طريقه ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٣٩) و(١ / ٣٠٣) من رواية ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٣٥) عنه، ثم قال (يعني ابن حبان):

«باطل، والخشني منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا أصل له».

قلت: ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن حبان أنه قال:

«هذا باطل موضوع».

وأقره في «تهذيب التهذيب» (٢ / ٣٢٧)، وكذلك نقله عنه الذهبي في «الميزان» في ترجمة الخشني هذا، وقال:

«إنه انفرد به، أخرج ابن الجوزي في (الموضوعات)».

وأقره أيضاً.

وأما السيوطي؛ فخالفهم جميعاً! فتعقب ابن الجوزي في «اللآلئ» (١ /

٢٨٥)؛ قائلاً:

«قلت: هذا الحديث أخرجه الطبراني، وأبو نعيم في «الحلية»، وله شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن، والخشني من رجال ابن ماجه، ضعفه الأكثر، ولم ينسب إلى وضع ولا كذب، وقال دُحيم: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صدوق سيء الحفظ. وقال ابن عدي: تحتمل رواياته. ومن هذا حاله لا يحكم على حديثه بالوضع».

قلت: قد علمت مما نقلناه في الحديث السابق (رقم ١٩٨) عن أئمة الجرح والتعديل أن هذا الرجل - أعني: الحسن بن يحيى الخشني - متروك، منكر الحديث، ولا يلزم منه أن يكون ممن يتعمد الكذب، بل قد يقع منه ذلك لكثرة غفلته وشدة سوء حفظه، فلا يردُّ على هذا قولُ السيوطي: «إنه لم ينسب إلى وضع ولا كذب»؛ إن كان يقصد به الوضع والكذب مطلقاً، وإلا فعبارة ابن حبان المتقدمة: «... يروي عن الثقات ما لا أصل له»؛ ظاهرة في نسبة الكذب إليه، ولا سيما بعد حكمه على حديثه الذي نحن بصدد الكلام عليه بأنه موضوع. ولكن عبارته هذه لا تفيد اتهامه بأنه يضع قصداً، فتأمل.

ثم إن ما نقله السيوطي عن ابن عدي يوهم أن روايات هذا الرجل كلها تحتمل، وهذا ما لم يقصد إليه ابن عدي، فإن الحافظ ابن حجر بعد أن نقل عبارة ابن عدي

السابقة عقبها بقوله :

«قلت : قال ذلك بعد أن ساق له عدة مناكير . وقال : هذا أنكر ما رأيت له» .

وهذا في «كامل ابن عدي» (٩٠ / ١) ، فجزى الله ابن حجر خيراً ، حيث كشف لنا بهذه الكلمة عن حقيقة قصد ابن عدي من عبارته المتقدمة . ومنه يتبين أن ابن عدي من جملة المضعفين للخشني ، فلا يجوز حشر ابن عدي في جملة الموثقين له ؛ كما فعل السيوطي عفا الله عنا وعنه ، وسيأتي له نحو هذا الخطأ في الحديث (٢٣٣) . ثم لو سلمنا أنه وثقه مثل دُحيم ؛ فلا قيمة تذكر لهذا التوثيق إذا ما استحضرنا القاعدة التي تقول : إن الجرح المفسر مقدم على التعديل .

ثم وجدت ما يؤيد الذي ذهبت إليه مما فهمته من عبارة ابن حبان المنقولة آنفاً ، وهو أن الرجل قد يكذب بدون قصد منه ، فإن نصها بتمامها في «ضعفائه» (١ / ٢٣٥) :

«منكر الحديث جداً ، ويروي عن الثقات ما لا أصل له ، وعن المتقين ما لا يتابع عليه ، [وقد سمعتُ ابن جوصاء يوثقه ويحكيه عن أبي زرعة] ، وكان رجلاً صالحاً يحدث من حفظه ، كثير الوهم فيما يرويه ، حتى فحشت المناكير في أخباره التي يرويها عن الثقات ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ، فلذلك استحق الترك» .

فهذا نص في أنه كان لا يتعمد الكذب ، وإنما يقع ذلك منه وهماً ، فهو على كل حال ساقط الاعتبار ، ضعيف جداً ، فحديثه قد يُحكم عليه بالوضع لأدنى شبهة . وأنا أرى أن هذا الحديث يعارض قوله ﷺ :

«ما من أحد يسلم عليّ إلا ردّ الله عليّ روحي حتى أرى عليه السلام» .

رواه أبو داود (١ / ٣١٩) ، والبيهقي (٥ / ٢٤٥) ، وأحمد (٢ / ٥٢٧) بإسناد حسن عن أبي هريرة ، وهو مخرج في الكتاب الآخر ؛ «الصحيحة» (٢٢٦٦) .

ووجه التعارض أنه يدل على أن روحه ﷺ ليست مستقرة في جسده الشريف، بل هي ترد إليه ليرد سلام المسلمين عليه ﷺ، بينما هذا الحديث الموضوع يقرر صراحة أن روح كل نبي ترد إليه بعد أربعين صباحاً من وفاته، فلو صح هذا؛ فكيف تردُّ روحه ﷺ إلى جسده ليرد السلام، هذا أمر غير معقول، بل هو ظاهر التناقض، فلا بد من رد أحدهما، وليس هو إلا هذا الحديث المنكر، حتى يسلم الحديث القوي من المعارض، فتأمل هذا فإنه مما ألهمت به، لا أذكر أنني رأيته لأحد قبلي، فإن كان صواباً فمن الله، وإلا فمن نفسي.

ومما يدل على بطلان هذا الحديث بهذا اللفظ أن رؤيته ﷺ لموسى يصلي في قبره صحيح، لكن ليست فيه هذه الزيادة: «بين عائلة وعويلة»!
أخرجه مسلم (٧ / ١٠٢) من حديث أنس مرفوعاً:
«مررت على موسى ليلة أسري بي عند الكثيب الأحمر وهو قائم يصلي في قبره».

وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٦٢٧).

فدل هذا على بطلان هذه الزيادة في الحديث؛ كما دل حديث أبي هريرة على بطلان الشطر الأول منه، ومع هذا كله فقد ذكره في «الجامع»!
ثم إنه سبق في كلام السيوطي أن للحديث شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن! فلا بد من النظر في ذلك؛ لتبين الحقيقة لكل من ينشدها، فأول ذلك أن ليس هناك شواهد، وإنما هما شاهدان فقط؛ ذكرهما السيوطي نفسه، لم يزد عليهما.
ثم إن أحدهما من طريق أبي المقدم ثابت بن هرم الكوفي - صدوق يهمل - عن سعيد بن المسيب قال:

«ما مكث نبي في قبره من الأرض أكثر من أربعين يوماً».

زاد في رواية:

«حتى يرفع».

وهذا سند قوي، ولكنه مقطوع؛ فلا حجة فيه؛ لاحتمال كونه من الإسرائيليات.

ثم إن هذه الزيادة يبطلها حديث:

«إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء».

وهو حديث صحيح، رواه أبو داود، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم، وغيرهم. (انظر «فضل الصلاة على النبي ﷺ» بتحقيقي رقم ٢٢، ٢٣)، فإنه صريح في أن من خصوصيات الأنبياء أن الأرض لا تبلي أجساد الأنبياء، وهذه الخصوصية تنتفي إذا أثبتنا رفعهم بأجسادهم من قبورهم؛ كما هو مفاد هذه الزيادة، فثبت بذلك بطلانها، ولو ثبتت لانتفت خصوصية أخرى لعيسى عليه السلام، وهي كونه في السماء حياً بوجه وجسده، فتأمل مفساد وآثار الأحاديث الواهية!

ثم إن هذه الزيادة لو صحت؛ لعادت بالنقض على الحديث؛ لأنه صريح في أن الروح تعود إليه وهو في قبره، بينما هذه الزيادة تفيد أن الجسد يُرفع، فكيف يصح أن يجعل النقيض شاهداً لنقيضه؟!

وأما الشاهد الآخر؛ فيحسن أن نفرده بالكلام عليه، وهو:

٢٠٢ - (إنَّ الأنبياءَ لا يُتركونَ في قبورِهِم بعدَ أربعينَ ليلةً، ولكنَّهُم يصلُّونَ بينَ يديِ اللهِ حتى يُنْفَخَ في الصُّورِ).

موضوع. أخرجه البيهقي في «كتاب حياة الأنبياء» (ص ٤)؛ قال: أنبأنا أبو عبدالله الحافظ: حدثنا أحمد بن علي الحسنوي إملاءً: حدثنا أبو عبدالله بن محمد العباسي الحمصي: حدثنا أبو الربيع الزهراني: حدثنا إسماعيل بن طلحة بن يزيد عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال البيهقي:

«وهذا؛ إن صح بهذا اللفظ، فالمراد به - والله أعلم - لا يتركون يصلون هذا المقدار، ثم يكونون مصلين فيما بين يدي الله عز وجل». .
قلت: وهذا إسناد موضوع؛ الحسنوي هذا متهم، وهو شيخ الحاكم، وقد ضعفه هو، فقال:

«هو في الجملة غير محتج بحديثه» .

وقال الخطيب:

«لم يكن بثقة» .

وقال فيه محمد بن يوسف الجرجاني الكُشِّي:

«هو كذاب» .

ونحوه عن أبي العباس الأصم .

ومحمد بن العباس هذا؛ لم أعرفه، ويُراجع له «تاريخ دمشق» لابن عساكر، وكذا شيخه إسماعيل بن طلحة بن يزيد؛ لم أجد له ترجمة .

وابن أبي ليلى؛ ضعيف، سيء الحفظ، معروف بذلك .

والحديث أورده السيوطي في «اللائيء» (١ / ٢٨٥) شاهداً للذي قبله؛ كما

سبق، ولا يصلح لذلك من وجهين:

الأول: أنه موضوع؛ لما تقدم بيانه آنفاً، وهو سكت عليه، فأساء! وليته على

الأقل نقل كلام البيهقي الذي سبق في تضعيفه! وأسوأ منه أنه ذكره في «الجامع»!

الآخر: أنه مخالف للمشهود له، فإنه صريح في أن الأنبياء لا يتركون في

قبورهم بعد أربعين، وذلك - وهو موضوع أيضاً - يقول بأن الروح تعود إليه وهو في

قبره! فأين هذا من ذاك؟! .

ثم إن الحديث يعارض حديثاً صحيحاً سبق ذكره في الحديث الذي قبله، فدل

ذلك على وضعه أيضاً.

ويعارضه أيضاً قوله ﷺ:

«الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون».

وهو حديث صحيح؛ كما تبين لي بعد أن وقفت على مُتابع له، قال البيهقي: إنه تفرد به، فكتبت بحثاً حَقَّقْتُ فيه صحة الحديث، وأن التفرد المشار إليه غير صحيح، وأودعت ذلك في السلسلة الأخرى برقم (٦٢١).

٢٠٣ - (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي؛ سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِبًا؛ وَكُلَّ بِهَا مَلَكٌ يُبَلِّغُنِي، وَكُفِّي بِهَا أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، وَكُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا).

موضوع بهذا التمام. أخرجه ابن سمعون في «الأمالي» (٢ / ١٩٣ / ٢)، والخطيب في «تاريخه» (٣ / ٢٩١ - ٢٩٢)، وابن عساكر (١٦ / ٧٠ / ٢) من طريق محمد بن مروان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرج طرفه الأول أبو بكر بن خلاد في الجزء الثاني من «حديثه» (٢ / ١١٥)، وأبو هاشم السيلقي فيما انتقاه علي بن بشرويه (٦ / ١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٣٦ - ١٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ٢١٨)، وقال العقيلي:

«لا أصل له من حديث الأعمش، وليس بمحفوظ، ولا يتابعه إلا من هو دونه، يعني ابن مروان هذا».

ثم روى الخطيب بإسناده عن عبدالله بن قتيبة قال: سألت ابن نمير عن هذا الحديث؟ فقال:

«دع ذا، محمد بن مروان ليس بشيء».

قلت: ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٠٣) من رواية

العقيلي، ثم قال:

«لا يصح، محمد بن مروان هو السدي الصغير؛ كذاب، قال العقيلي: لا

أصل لهذا الحديث».

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٢٨٣) بقوله:

«قلت: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» من هذا الطريق، وأخرج له

شواهد».

قلت: ثم ساقها السيوطي، وبعضها صحيح، مثل قوله ﷺ:

«إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام».

وقوله ﷺ:

«ما من أحد يسلم علي . . .». الحديث، وتقدم ذكره قريباً (ص ٣٦٢).

وهي كلها إنما تشهد للحديث في الجملة، وأما التفصيل الذي فيه، وأنه من

صلى عليه عند قبره ﷺ؛ فإنه يسمعه، فليس في شيء منها شاهد عليه، وأما نصفه

الأخر، فلم يذكر السيوطي ولا حديثاً واحداً يشهد له، نعم قال السيوطي:

«ثم وجدت لمحمد بن مروان متابعاً عن الأعمش، أخرجه أبو الشيخ في

«الثواب»: حدثنا عبدالرحمن بن أحمد الأعرج: حدثنا الحسن بن الصباح: حدثنا أبو

معاوية عن الأعمش به».

قلت: ورجال هذا السند كلهم ثقات معروفون، غير الأعرج هذا، والظاهر أنه

الذي أورده أبو الشيخ نفسه في «طبقات الأصهبانيين» (ص ٣٤٢ / ٤٦٣)، فقال:

«عبدالرحمن بن أحمد الزهري أبو صالح الأعرج».

ثم روى عنه حديثين، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول، وسيأتي

تخريج أحدهما برقم (٥٨٣٥)، وسوف يأتي له ثالث برقم (٦٢٤٦) بإذن الله .

فقول الحافظ في «الفتح» (٦ / ٣٧٩): «سنده جيد»؛ غير مقبول، ولهذا قال ابن القيم في هذا السند: إنه غريب؛ كما نقله السخاوي عنه في «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (ص ١١٦).

وقال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي في الرد على السبكي» (ص ١٩٠):
«وقد روى بعضهم هذا الحديث من رواية أبي معاوية عن الأعمش، وهو خطأ فاحش، وإنما هو محمد بن مروان تفرد به، وهو متروك الحديث، متهم بالكذب».
على أن هذه المتابعة ناقصة، إذ ليس فيها ما في رواية محمد بن مروان:
«وكُفي بها أمر دنياه...».

كذلك أورده الحافظ ابن حجر والسخاوي من هذا الوجه؛ خلافاً لما يومه فعل السيوطي حين قال:
«... عن الأعمش به».

يعني بسنده ولفظه المذكور في رواية السدي؛ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد على الأحنائي» (ص ٢١٠ - ٢١١):
«وهذا الحديث وإن كان معناه صحيحاً (لعله يعني في الجملة) فإسناده لا يحتج به، وإنما يثبت معناه بأحاديث أخرى، فإنه لا يُعرف إلا من حديث محمد بن مروان السدي الصغير عن الأعمش وهو عند أهل المعرفة بالحديث موضوع على الأعمش».

وقال في «مختصر الرد المذكور» (٢٧ / ٢٤١ - مجموع الفتاوى):
«حديث موضوع، وإنما يرويه محمد بن مروان السدي عن الأعمش، وهو

كذاب بالاتفاق، وهذا الحديث موضوع على الأعمش بإجماعهم» .

وجملة القول ؛ أن الشطر الأول من الحديث ينجو من إطلاق القول بوضعه ؛
لهذه المتابعة التي خفيت على ابن تيمية وأمثاله، وأما باقيه فموضوع ؛ لخلوه من
الشاهد، وبالشطر الأول أورده في «الجامع» من رواية البيهقي !

(فائدة): قال الشيخ ابن تيمية عقب كلامه المتقدم على الحديث :

«وهو لو كان صحيحاً؛ فإنما فيه أنه يبلغه صلاة من صلى عليه نائياً، ليس فيه
أنه يسمع ذلك؛ كما وجدته منقولاً عن هذا المعترض (يريد الأخنائي)، فإن هذا لم
يقله أحد من أهل العلم، ولا يعرف في شيء من الحديث، وإنما يقوله بعض
المتأخرين الجهال؛ يقولون:

«إنه ليلة الجمعة ويوم الجمعة؛ يسمع بأذنيه صلاة من يصلي عليه» .

فالقول إنه يسمع ذلك من نفس المصلين [عليه] باطل، وإنما في الأحاديث
المعروفة أنه يبلغ ذلك، ويُعرض عليه، وكذلك السلام تبلغه إياه الملائكة» .

قلت: ويؤيد بطلان قول أولئك الجهال قوله ﷺ:

«أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة، فإن صلاتكم تبلغني» . الحديث،
وهو صحيح كما تقدم (ص ٣٦٤)، فإنه صريح في أن هذه الصلاة يوم الجمعة تبلغه
ولا يسمعها من المصلي عليه ﷺ .

٢٠٤ - (مَنْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَزَارَ قَبْرِي ، وَغَزَا غَزْوَةً ، وَصَلَّى

عَلَيَّ فِي الْمَقْدَسِ ؛ لَمْ يَسْأَلْهُ اللهُ فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ) .

موضوع . أورده السخاوي في «القول البديع» (ص ١٠٢)، وقال:

«هكذا ذكره المجد اللغوي، وعزاه إلى أبي الفتح الأزدي في الثامن من

«فوائده»، وفي ثبوته نظر» .

قلت: لقد تساهل السخاوي رحمه الله، فالحديث موضوع ظاهر البطلان، فكان الأخرى به أن يقول فيه كما قال في حديث آخر قبله:

«لوائح الوضع ظاهرة عليه، ولا أستبيح ذكره إلا مع بيان حاله».

ذلك لأنه يوحى بأن القيام بما ذكر فيه من الحج والزيارة والغزو يسقط عن فاعله المؤاخذة على تساهله بالفرائض الأخرى، وهذا ضلال، وأي ضلال! حاشا رسول الله ﷺ أن ينطق بما يوهم ذلك، فكيف بما هو صريح فيه؟!

ثم رأيت الحديث قد نقله ابن عبد الهادي في رده على السبكي (ص ١٥٥) عنه بسنده إلى أبي الفتح الأزدي محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الحافظ: حدثنا النعمان بن هارون بن أبي الدلهات: حدثنا أبو سهل بدر بن عبدالله المصيبي: حدثنا الحسن بن عثمان الزيايدي: حدثنا عمار بن محمد: حدثني خالي سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً به. ثم قال ابن عبد الهادي رحمه الله تعالى:

«هذا الحديث موضوع على رسول الله ﷺ بلا شك ولا ريب عند أهل المعرفة بالحديث، وأدنى من يعد من طلبه هذا العلم يعلم أن هذا الحديث مختلق مفتعل على سفيان الثوري، وأنه لم يطرق سمعه قط، قال: والحمل في هذا الحديث على بدر بن عبدالله المصيبي؛ فإنه لم يعرف بثقة ولا عدالة ولا أمانة، أو على صاحب الجزء أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي، فإنه متهم بالوضع، وإن كان من الحفاظ».

ثم ذكر أقوال العلماء فيه، ثم قال:

«ولا يخفى أن هذا الحديث الذي رواه في «فوائده» موضوع مركب مفتعل، إلا على من لا يدري علم الحديث، ولا شم رائحته».

قلت: الأزدي هذا ترجمه الذهبي في «الميزان»، وذكر تضعيفه عن بعضهم،

ولم يذكر عن أحد اتهامه بالوضع، وكذلك الحافظ في «اللسان»، ولم يزد على ما في «الميزان»، بل قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١٦٦):
«ووهاه جماعة بلا مستند طائل».

فالظاهر أنه بريء العهدة من هذا الحديث، فالتهمة منحصرة في المصيبي هذا، وهو الذي أشار إليه الذهبي في ترجمته في «الميزان»، فقال:
«بدر بن عبدالله أبو سهل المصيبي عن الحسن بن عثمان الزياتي بخبر باطل، وعنه النعمان بن هارون».

قال الحافظ في «اللسان»:
«والخبر المذكور أخرجه أبو الفتح الأزدي...»
ثم ذكر هذا الحديث، وقد ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ٥٧١)، وقال (ص ١٢٢):
«قال في «الميزان»: هذا خبر باطل؛ آفته بدر».

٢٠٥ - (ما مِنْ مسلمٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ فِي شَرْقٍ وَلَا غَرْبٍ؛ إِلَّا أَنَا وَمَلَائِكَةُ رَبِّي نَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَمَا بَأْسُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟ فَقَالَ لَهُ: وَمَا يُقَالُ لِكَرِيمٍ فِي جَيْرَتِهِ وَجَيْرَانِهِ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ حِفْظِ الْجَوَارِ وَحِفْظِ الْجَيْرَانِ؟).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٤٩): حدثنا سليمان بن أحمد (هو الطبراني): ثنا عبيدالله بن محمد العمري: ثنا أبو مصعب: ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال أبو نعيم:
«غريب من حديث مالك، تفرد به أبو مصعب».

قلت: واسم أبي مصعب هذا أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث الزهري المدني أحد رواة «الموطأ» عن مالك، وهو ثقة فقيه، فالحمل في الحديث على الراوي عنه عبيدالله بن محمد العمري، وهو القاضي؛ قال في «الميزان»: «رماه النسائي بالكذب».

قلت: ومن طريقه أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك»، ثم قال: «ليس بصحيح، تفرد به العمري، وكان ضعيفاً؛ كما في «اللسان»، وقال السخاوي في «القول البديع» (ص ١١٧): «وفي سنده عبيدالله بن محمد العمري، وأتَّهمه الذهبي بوضعه».

وقال ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» (ص ١٧٦): «هو حديث موضوع على رسول الله ﷺ، ليس له أصل، والمتهم بوضعه هذا الشيخ العمري المدني، ويكفي في افتضاحه روايته هذا الحديث بمثل هذا الإسناد الذي كالشمس، ويجوز أن يكون وضع له وأدخل عليه فحدث به، نعوذ بالله من الخذلان».

٢٠٦ - (مَنْ سَبَّ الْأَنْبِيَاءَ؛ قُتِلَ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي؛ جُلِدَ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٣٧)، و«الأوسط» (١ / ٢٨١ / ٤٧٣٩ - بترقيمي): ثنا عبيدالله بن محمد العمري القاضي - بمدينة طبرية - سنة سبع وسبعين ومائتين: ثنا إسماعيل بن أبي أويس: ثنا موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً. قلت: وهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات، إلا العمري؛ كما قال الحافظ في «اللسان»، والعمري متهم بالكذب والوضع؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله. قال الحافظ:

«ومن مناكيره هذا الخبر».

والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (٦ / ٢٦٠)، وقال:

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» عن شيخه عبيدالله بن محمد

العمري، رماه النسائي بالكذب».

٢٠٧ - (أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، وهو أفضل

من سبعين حجة في غير جمعة).

باطل لا أصل له. وأما قول الزيلعي - على ما في «حاشية ابن عابدين» (٢ /

٣٤٨) -:

«رواه رزين بن معاوية في تجريد الصحاح».

فاعلم أن كتاب رزين هذا جمع فيه بين الأصول الستة: «الصحيحين»،

و«موطأ مالك»، و«سنن أبي داود»، و«النسائي»، و«الترمذي»، على نمط كتاب ابن

الأثير المسمى «جامع الأصول من أحاديث الرسول»، إلا أن في كتاب «التجريد»

أحاديث كثيرة لا أصل لها في شيء من هذه الأصول؛ كما يعلم مما ينقله العلماء عنه

مثل المنذري في «الترغيب والترهيب»، وهذا الحديث من هذا القبيل، فإنه لا أصل

له في هذه الكتب، ولا في غيرها من كتب الحديث المعروفة، بل صرح العلامة ابن

القيم في «الزاد» (١ / ١٧) ببلاطنه، فإنه قال بعد أن أفاض في بيان مزية وقفة الجمعة

من وجوه عشرة ذكرها:

«وأما ما استفاض على السنة العوام بأنها تعدل اثنتين وسبعين حجة؛ فباطل،

لا أصل له عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين».

وأقره المناوي في «فيض القدير» (٢ / ٢٨)، ثم ابن عابدين في «الحاشية».

٢٠٨ - (ما قَبِلَ حَجَّ امرئٍ؛ إلا رَفَعَ حِصَاهُ. يعني حصي

الجِمارِ).

ضعيف. قال في «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة»:

«رواه الديلمي عن ابن عمر مرفوعاً!»

قلت: واقتصره في العزو على الديلمي إشارة منه - على ما فيه من قصور - إلى ضعف الحديث، وقد صرح بذلك الإمام البيهقي كما يأتي، فقد أخرجه الديلمي (٤ / ٥٠) من طريق عبدالرحمن بن خراش عن العوام عن نافع عن ابن عمر، وعبدالرحمن هذا والعوام لم أعرفهما، لكن أخشى أن يكون في «المصورة» خطأ نسخي، فقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٥٥٥) من طريق عبدالله بن خراش عن واسط بن الحارث عن نافع به. وقال:

«واسط؛ عامة أحاديثه لا يُتابع عليها».

وذكر له في «الميزان» مناكير هذا منها.

وأخرج البيهقي في «سننه الكبرى» (٥ / ١٢٨)، والدارقطني (ص ٢٨٩)، والحاكم (١ / ٤٧٦)، وكذا الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٢١ / ١) من طريق يزيد ابن سنان عن يزيد بن أبي أنسية عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أبي سعيد قال:

قلنا: يا رسول الله! هذه الحجارة التي يُرمى بها كل عام، فنحتسب أنها تنقص؟

فقال:

«إنه ما تقبل منها رفع، ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال».

ضعفه البيهقي بقوله:

«يزيد بن سنان ليس بالقوي في الحديث، وروي من وجه آخر ضعيف عن ابن

عمر مرفوعاً» .

قلت: وخالفه شيخه الحاكم، فقال:

«صحيح الإسناد، يزيد بن سنان ليس بالمتروك» .

والحق قول البيهقي، وهو أعلم من شيخه بالجرح والتعديل، إلا أن الحاكم يستلزم من كون يزيد هذا ليس بالمتروك؛ أن حديثه صحيح، مع أن هذا غير لازم، فإنه قد يكون الراوي ضعيفاً، وهو غير متروك، فيكون ضعيف الحديث، ويزيد من هذا القبيل، على أنه قد تركه النسائي، ولهذا تعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرک» بقوله:

«قلت: يزيد؛ ضعّفوه» .

والحديث ذكره الهيثمي (٣ / ٢٦٠)، وقال:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه يزيد بن سنان التميمي، وهو ضعيف» .

قلت: وقد ورد موقوفاً:

أخرجه الأزرقى في «تاريخ مكة» (ص ٤٠٣)، والدولابي في «الكنى» (٢ /

٥٦) من طريق ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدرى قال:

«ما تُقْبَلُ من الحصارُ رُفَع» .

وسنده صحيح .

وابن أبي النعم؛ اسمه عبدالرحمن .

وكذلك أخرجه موقوفاً عن ابن عباس الأزرقى والبيهقى بسند صحيح أيضاً،

فالصواب في الحديث الوقف، ولينظر هل هو في حكم المرفوع؟ فإنه لم

يتبين لي .

٢٠٩ - حَلَّتْ شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي ؛ إِلَّا صَاحِبَ بَدْعَةٍ .

منكر. أخرجه ابن وضّاح القرطبي في كتابه القيم: «البدع والنهي عنها» (ص ٣٦) من طريق أبي عبدالسلام قال: سمعت بكر بن عبدالله المزني أن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: فهذا مرسل، بكر هذا تابعي لم يدرك النبي ﷺ، ومع إرساله، فالسند إليه ضعيف؛ لأن أبا عبدالسلام - واسمه صالح بن رستم الهاشمي - مجهول؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «التقريب».

ومع ضعف إسناد الحديث، فهو مخالف لظاهر قوله ﷺ:

«شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».

وهو حديث صحيح، خلافاً لمن يظن ضعفه من المغرورين بأرائهم، المتبعين لأهوائهم! وهو مخرج من طرق في «ظلال الجنة» (٨٣٠ - ٨٣٢)، و«الروض النضير» (٣ و ٦٥)، و«المشكاة» (٥٥٩٨).

٢١٠ - (مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ أَنْ تُحْرِمَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ) .

منكر. أخرجه البيهقي (٥ / ٣١) من طريق جابر بن نوح عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في قوله عز وجل: ﴿وَأْتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(١). قال: فذكره.

وهذا سند ضعيف، ضعفه البيهقي بقوله:

«فيه نظر».

قلت: ووجهه أن جابراً هذا متفق على تضعيفه، وأورد له ابن عدي (٥٠ / ٢)

(١) البقرة: ١٩٦.

هذا الحديث، وقال:

«لا يُعرف إلا بهذا الإسناد، ولم أر له أنكر من هذا».

وقد خفي هذا على الشوكاني، فقال في «نيل الأوطار» (٤ / ٢٥٤):

«ثبت هذا مرفوعاً من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن عدي والبيهقي!»

قلت: وقد رواه البيهقي من طريق عبدالله بن سلمة المرادي عن علي موقوفاً، ورجاله ثقات، إلا أن المرادي هذا كان تغير حفظه، وعلى كل حال، هذا أصح من المرفوع.

وقد روى البيهقي كراهة الإحرام قبل الميقات عن عمر وعثمان رضي الله عنهما، وهو الموافق لحكمة تشريع المواقيت.

وما أحسن ما ذكر الشاطبي رحمه الله في «الاعتصام» (١ / ١٦٧)، ومن قبله الهروي في «ذم الكلام» (٣ / ٥٤ / ١) عن الزبير بن بكار قال: حدثني سفيان بن عيينة قال:

«سمعت مالك بن أنس، وأتاه رجل، فقال: يا أبا عبدالله! من أين أحرم؟ قال: من ذي الحليفة، من حيث أحرم رسول الله ﷺ. فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر. قال: لا تفعل، فإني أخشى عليك الفتنة. فقال: وأي فتنة في هذه؟ إنما هي أميال أزيدها! قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسول الله ﷺ؟! إني سمعت الله يقول:

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(١)!

فانظر مبلغ أثر الأحاديث الضعيفة في مخالفة الأحاديث الصحيحة والشريعة المستقرة، ولقد رأيت بعض مشايخ الأفغان هنا في دمشق في إحرامه، وفهمت منه أنه

(١) النور: ٦٣.

أحرم من بلده! فلما أنكرت ذلك عليه احتج عليَّ بهذا الحديث! ولم يدر المسكين أنه ضعيف لا يحتج به، ولا يجوز العمل به لمخالفته سنة المواقيت المعروفة، وهذا مما صرح به الشوكاني في «السييل الجرار» (٢ / ١٦٨).

ونحو هذا الحديث الآتي :

٢١١ - (مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ غَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، أَوْ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ).

ضعيف . أخرجه أبو داود (١ / ٢٧٥)، وابن ماجه (٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥)، والدارقطني (ص ٢٨٢)، والبيهقي (٥ / ٣٠)، وأحمد (٦ / ٢٩٩) من طريق حكيمة عن أم سلمة مرفوعاً. قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٢ / ٢٨٤):

«قال غير واحد من الحفاظ: إسناده غير قوي».

قلت: وعلته عندي حكيمة هذه، فإنها ليست بالمشهورة، ولم يوثقها غير ابن حبان (٤ / ١٩٥)، وقد نبهنا مراراً على ما في توثيقه من التساهل، ولهذا لم يعتمده الحافظ، فلم يوثقها، وإنما قال في «التقريب»:

«مقبولة».

يعني عند المتابعة، وليس لها متابع ها هنا، فحديثها ضعيف غير مقبول. هذا وجه الضعف عندي، وأما المنذري؛ فأعله بالاضطراب، فقال في «مختصر السنن» (٢ / ٢٨٥):

«وقد اختلف الرواة في متنه وإسناده اختلافاً كثيراً».

وكذا أعله بالاضطراب الحافظ ابن كثير؛ كما في «نيل الأوطار» (٤ / ٢٣٥).

ثم إن المنذري كأنه نسي هذا، فقال في «الترغيب والترهيب» (٢ / ١١٩ -

: (١٢٠)

«رواه ابن ماجه بإسناد صحيح»!

وأنى له الصحة، وفيه ما ذكره هو وغيره من الاضطراب، وجهالة حكيمة عندنا؟!!

ثم إن الحديث؛ قال السندي، وتبعه الشوكاني:

«يدل على جواز تقديم الإحرام على الميقات».

قلت: كلا، بل دلالاته أخص من ذلك، أعني أنه إنما يدل على أن الإحرام من بيت المقدس خاصة أفضل من الإحرام من المواقيت، وأما غيره من البلاد؛ فالأصل الإحرام من المواقيت المعروفة، وهو الأفضل؛ كما قرره الصنعاني في «سبل السلام» (٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩)، وهذا على فرض صحة الحديث، أما وهو لم يصح كما رأيت؛ فبيت المقدس كغيره في هذا الحكم، لما سبق بيانه قبل حديث، ولا سيما أنه قد روي ما يدل عليه بعمومه، وهو:

٢١٢ - (لِيسْتَمْتِعَ أَحَدُكُمْ بِحِلَّةٍ مَا اسْتَطَاعَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا

يَعْرِضُ فِي إِحْرَامِهِ).

ضعيف. أخرجه الهيثم بن كليب في «مسنده» (١٣٢ / ١)، والبيهقي في

«سننه» (٥ / ٣٠ - ٣١) من طريق واصل بن السائب الرقاشي عن أبي سورة عن عمه

أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً. وقال:

«هذا إسناد ضعيف، واصل بن السائب منكر الحديث، قاله البخاري وغيره».

قلت: وأبو سورة ضعيف؛ كما في «التقريب».

ثم رواه البيهقي من طريق الشافعي: أنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء مرفوعاً

نحوه . وأعله بقوله :

«وهذا مرسل» .

قلت : ومسلم شيخ الشافعي هو ابن خالد الزنجي الفقيه ، وهو صدوق كثير الأوهام ؛ كما في «التقريب» .
وابن جريج مدلس ، وقد عنعنه .

٢١٣ - (إني لأعلم أرضاً يُقال لها : عُمان ، ينضخ بجانبها البحرُ ،
الحبَّة منها أفضل من حجَّتين من غيرها) .

ضعيف . أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (رقم ٤٨٥٣) ، والثقفي في «مشيخة النيسابوريين» (١٨٤ - ١٨٥) ، والبيهقي في «سننه» (٤ / ٣٣٥) من طريق الحسن بن هادية قال :

لقيتُ ابن عمر ، فقال لي : ممن أنت ؟ قلت : من أهل عُمان . قال : من أهل عمان ؟ قلت : نعم . قال : أفلا أحدثك ما سمعت من رسول الله ﷺ ؟ قلت : بلى . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : ورجاله كلهم ثقات معروفون ، غير ابن هادية هذا ، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٤٠) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .
وأما قول الحافظ في «اللسان» :

«قال ابن أبي حاتم عن أبيه : لا أعرفه» .

فأخشى أن يكون انتقل نظره إلى ترجمة أخرى عقب هذه . روى ابن أبي حاتم فيها عن أبيه ما نقله الحافظ عنه . والله أعلم .

وأما ابن حبان ، فقد ذكره في «الثقات» (٤ / ١٢٣) ، وهذا منه على عادته في

توثيق المجهولين ؛ كما سبق التنبيه عليه مراراً ، وتوثيق ابن حبان هذا هو عمدة الهيثمي حين قال في «المجمع» (٣ / ٢١٧) :

«رواه أحمد ، ورجاله ثقات» .

وحجة الشيخ الفاضل أحمد محمد شاكر في قوله في تعليقه على «المسند» :
«إسناده صحيح» .

وهذا غير صحيح ؛ لما سبق ، وكم له في هذا التعليق وغيره من مثل هذه التصحيحات المبنية على مثل هذه التوثيقات التي لا يُعتمد عليها لضعف مستندها .

٢١٤ - (مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ ؛ فَلَا دِينَ لَهُ) .

ضعيف . قال ابن القيم :

«رواه محمد بن حمدان المروزي : حدثنا عبد الله بن حبيق : حدثنا يوسف بن أسباط عن سفيان الثوري عن رجل عن زر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً» .

كذا أورده في كتابه «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام» (ص ٢٥ - ٢٦) ساكتاً عليه ؛ لظهور ضعفه من سنده ، فأحببت أن أكشف عنه ، وله علتان :
الأولى : يوسف بن أسباط . قال أبو حاتم :

«كان رجلاً عابداً ، دفن كتبه ، وهو يغلط كثيراً ، وهو رجل صالح ، لا يحتاج بحديثه» .

الأخرى : راويه عن زر ، فإنه رجل لم يسم ، وعلى هذا اقتصر الحافظ السخاوي في «القول البدیع» (ص ١١٤) في إعلاله ، وهو قصور .

ثم رأيت في «المعجم الكبير» (رقم ٨٩٤١ و ٨٩٤٢) للطبراني ، أخرجه من

طريقين عن عاصم عن زر عن عبدالله قال :

«من لم يصل ؛ فلا دين له» .

وإسناده حسن ، وليس فيه : «علي» ، ثم هو موقوف ، وهو الأشبه بالصواب .

٢١٥ - (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثَمَانِينَ مَرَّةً ؛ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَ ثَمَانِينَ عَامًا ، فَقِيلَ لَهُ : وَكَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : تَقُولُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَنَبِيِّكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَتَعَقَّدُ وَاحِدًا) .

موضوع . أخرجه الخطيب (١٣ / ٤٨٩) من طريق وهب بن داود بن سليمان الضرير : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم : حدثنا عبدالعزيز بن صهيب عن أنس مرفوعاً . ذكره في ترجمة الضرير هذا ، وقال :

«لم يكن بثقة» .

قال السخاوي في «القول البديع» (ص ١٤٥) :

«وذكره ابن الجوزي في «الأحاديث الواهية» [رقم ٧٩٦] .

قلت : وهو بكتابه الآخر «الأحاديث الموضوعات» أولى وأحرى ، فإن لوائح الوضع عليه ظاهرة ، وفي الأحاديث الصحيحة في فضل الصلاة عليه ﷺ غنية عن مثل هذا^(١) ، من ذلك قوله ﷺ :

«من صلى علي مرة واحدة صلى الله عليه بها عشراً» .

(١) قلت : ومن أحسن ما ألف في ذلك كتاب «فضل الصلاة على النبي ﷺ» للشيخ إسماعيل بن إسحاق القاضي بتحقيقي ، فإن فيه جملة كبيرة من الأحاديث الصحيحة في هذا الباب ، فليرجع إليه .

رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٦٩).
ثم إن الحديث ذكره السخاوي في مكان آخر (ص ١٤٧) من رواية الدارقطني
يعني عن أبي هريرة مرفوعاً، ثم قال:
«وحسنه العراقي، ومن قبله أبو عبدالله بن النعمان، ويحتاج إلى نظر، وقد تقدم
نحوه من حديث أنس قريباً».
يعني هذا.

قلت: والحديث عند الدارقطني عن ابن المسيب قال: أظنه عن أبي هريرة كما
في «الكشف» (١ / ١٦٧).

٢١٦ - (إِنَّا لَنَكْشِرُ فِي وَجْهِهِ أَقْوَامٍ ، وَإِنَّ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُهُمْ).

لا أصل له مرفوعاً. وقد بيض له العجلوني في «الكشف» (٢٠٦)، وإنما ذكره
البخاري (١٠ / ٤٣٤) معلقاً موقوفاً، فقال:
«ويذكر عن أبي الدرداء: إنا لنكشر...».

وقد وصله جماعة منهم أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٢٢) من طريق خلف بن
حوشب قال: قال أبو الدرداء... فذكره موقوفاً. وهو منقطع؛ كما قال الحافظ في
«الفتح».

ووصله أبو بكر بن المقري في «فوائده» من طريق أبي صالح عن أبي الدرداء.
قال الحافظ:

هو منقطع أيضاً.

ووصله ابن أبي الدنيا وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث»، والدينوري في
«المجالسة» من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء. ولم يذكر

الدينوري في إسناده جبير بن نفير.

قلت: فعلى هذا فهو منقطع أيضاً. لكن لعله يتقوى بهذه الطرق. وبالجملة؛ فالحديث لا أصل له مرفوعاً، والغالب أنه ثابت موقوفاً. والله أعلم.

٢١٧ - (الزُرْقَةُ فِي الْعَيْنِ يُمْنٌ، وَكَانَ دَاوُدُ أَرْزَقَ).

موضوع. رواه الحاكم في «تاريخه» من طريق الحسين بن علوان عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً. ذكره السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١١٤) شاهداً فأساء، ابن علوان هذا كذاب وضاع.

والجملة الأولى من الحديث أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٦٢) من رواية ابن حبان، وهذا في ترجمة عباد من «الضعفاء» (٢ / ١٦٤) عن محمد بن يونس عن عباد بن صهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، عباد متروك، والراوي عنه هو الكديمي، والبلاء منه».

ومن هذا الوجه رواه يوسف بن عبد الهادي في «جزء أحاديث منتقاة» (٣٣٧ / ١)، وقد غفل المعلق على «المراسيل» لأبي داود (٣٣٣) عن إشارة ابن الجوزي إلى أن إعلاله بالكديمي أولى! فأعله بعباد فقط.

ثم ذكره ابن الجوزي من رواية الحارث بن أبي أسامة: حدثنا إسماعيل المؤدب: حدثنا سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«من الزرقة يمن». وقال:

«لا يصح؛ سليمان متروك، وإسماعيل لا يحتاج به».

فتعقبه السيوطي بقوله:

قلت: قال أبو داود في «مراسيله» (رقم ٤٧٩): حدثنا عباس بن عبد العظيم: حدثنا عبدالرزاق: أنبأنا رجل من أهل العراق عن معمر عن الزهري مرفوعاً:

«الزرقه يمن».

قلت: هذا مرسل، وفيه العراقي الذي لم يسم، فهو المتهم به، وقد غمز من صحته أبو داود نفسه، فقال عقبه:

«كان فرعون أزرق، وعافر الناقة أزرق»!

ثم ساق السيوطي الشاهد المتقدم من طريق الحاكم، وقد علمت وضعه، وقد نقل الشيخ العجلوني في «الكشف» (١ / ٤٣٩) عن ابن القيم أنه قال: «حديث موضوع».

٢١٨ - (مَنْ سَافَرَ مِنْ دَارِ إِقَامَتِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ دَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ أَنْ لَا يُصْحَبَ فِي سَفَرِهِ).

ضعيف. رواه الدارقطني في «الأفراد» من حديث ابن عمر مرفوعاً. قال ابن القيم في «الزاد» (١ / ١٤٥): «وهو من حديث ابن لهيعة».

قلت: هو ضعيف من قبل حفظه، وأشار الحافظ في «التلخيص» إلى إعلاله به، وأما تصحيح البجيرمي للحديث في «الإقناع» (٢ / ١٧٧)؛ فمما لا وجه له إطلاقاً.

وروى ابن أبي شيبة (١ / ٢٠٦ / ١) بسند صحيح عن حسان بن عطية قال :

«إذا سافر يوم الجمعة؛ دُعي عليه أن لا يصاحب، ولا يُعان في سفر».

فهذا مقطوع، ولعل هذا هو أصل الحديث، فوصله ورفع ابن لهيعة بسوء حفظه!

وللحديث طريق أخرى، لكنها موضوعة، وهو:

٢١٩ - (مَنْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ دَعَا عَلَيْهِ مَلَكًا أَنْ لَا يُصَحَبَ فِي سَفَرِهِ وَلَا تُقْضَى لَهُ حَاجَةٌ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «كتاب أسماء الرواة عن مالك» من رواية الحسين بن علوان عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. ثم قال الخطيب:

«الحسين بن علوان؛ غيره أثبت منه».

قال العراقي:

«قد ألان الخطيب الكلام في الحسين هذا، وقد كذبه يحيى بن معين، ونسبه ابن حبان إلى الوضع، وذكر له الذهبي في «الميزان» هذا الحديث، وأنه مما كذب فيه على مالك».

كذا في «نيل الأوطار» (٣ / ١٩٤ - ١٩٥).

قلت: ومن العجيب حقاً أن العراقي نفسه قد ألان القول أيضاً في الحديث هذا بقوله في «تخريج الإحياء» (١ / ١٨٨) بعد أن عزاه للخطيب:

«... بسند ضعيف»!

وليس في السنة ما يمنع من السفر يوم الجمعة مطلقاً، بل روي عنه ﷺ أنه سافر

يوم الجمعة من أول النهار، ولكنه ضعيف؛ لإرساله.

وقد روى البيهقي (٣ / ١٨٧) عن الأسود بن قيس عن أبيه قال:

أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً عليه هيئة السفر، فسمعه يقول:

لولا أن اليوم يوم جمعة لخرجت، قال عمر رضي الله عنه:

اخرج، فإن الجمعة لا تحبس عن سفر.

ورواه ابن أبي شيبة (٢ / ٢٠٥ / ٢) مختصراً.

وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات، وقيس والد الأسود؛ وثقه النسائي وابن

حبان.

فهذا الأثر مما يضعف هذا الحديث، وكذا المذكور قبله، إذ الأصل أنه لا

يخفى على أمير المؤمنين عمر لو كان صحيحاً.

٢٢٠ - (إنَّ له) (يعني إبراهيم بن محمد ﷺ) مرضعاً في الجنة،

ولو عاش؛ لكانَ صديقاً نبياً، ولو عاش؛ لعتقتُ أخواله القبط، وما

استرقَّ قبطي قطُّ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١ / ٤٥٩ - ٤٦٠) من طريق إبراهيم بن عثمان:

ثنا الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال:

لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ؛ صَلَّى رسول الله عليه، وقال: فذكره.

وهذا سند ضعيف من أجل إبراهيم بن عثمان، فإنه متفق على ضعفه.

ولكن الجملة الأولى من الحديث وردت من حديث البراء؛ رواه أحمد (٤ /

٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤)، وغيره بأسانيد بعضها صحيح.

والجملة الثانية وردت عن عبدالله بن أبي أوفى؛ قيل له: رأيت إبراهيم ابن

رسول الله؟ قال:

«مات وهو صغير، ولو قضي أن يكون بعد محمد ﷺ نبي؛ لعاش ابنه، ولكن لا نبي بعده».

رواه البخاري في «صحيحه» (١٠ / ٤٧٦)، وابن ماجه (١ / ٤٥٩)، وأحمد (٤ / ٣٥٣)، ولفظه:

«ولو كان بعد النبي ﷺ نبي ما مات ابنه إبراهيم».

وعن أنس قال:

«رحمة الله على إبراهيم، لو عاش؛ كان صديقاً نبياً».

أخرجه أحمد (٣ / ١٣٣ و ٢٨٠ - ٢٨١) بسند صحيح على شرط مسلم، ورواه ابن منده وزاد:

«ولكن لم يكن ليبقى؛ لأن نبيكم آخر الأنبياء».

كما في «الفتح» للحافظ ابن حجر (١٠ / ٤٧٦) وصححه.

وهذه الروايات؛ وإن كانت موقوفة، فلها حكم الرفع إذ هي من الأمور الغيبية التي لا مجال للرأي فيها، فإذا عرفت هذا؛ يتبين لك ضلال القاديانية في احتجاجهم بهذه الجملة: «لو عاش إبراهيم؛ لكان نبياً»؛ على دعواهم الباطلة في استمرار النبوة بعده ﷺ؛ لأنها لا تصح هكذا عنه ﷺ، وإن ذهبوا إلى تقويتها بالآثار التي ذكرنا كما صنعنا نحن فهي تلقمهم حجراً، وتعكس دليلهم عليهم، إذ إنها تصرح أن وفاة إبراهيم عليه السلام صغيراً كان بسبب أنه لا نبي بعده ﷺ؛ ولربما جادلوا في هذا - كما هو دأبهم - وحاولوا أن يوهنوا من الاستدلال بهذه الآثار، وأن يرفعوا عنها حكم الرفع، ولكنهم لم ولن يستطيعوا الانفكاك مما ألزمنهم به من ضعف دليلهم هذا، ولو من الوجه الأول، وهو أنه لم يصح عنه ﷺ مرفوعاً صراحة.

٢٢١ - (الحج قبل التزوج).

موضوع. أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي هريرة، وتعقبه المناوي بقوله:

«وفيه غياث بن إبراهيم؛ قال الذهبي: تركوه. وميسرة بن عبد ربه؛ قال الذهبي: كذاب مشهور».

قلت: والأول أيضاً كذاب معروف.

قال ابن معين:

«كذاب خبيث».

وقال أبو داود:

«كذاب».

وقال ابن عدي:

«بين الأمر في الضعف، وأحاديثه كلها شبه الموضوع».

وهو الذي ذكر أبو خيثمة أنه حدث المهدي بخبر: «لا سبق إلا في نصل أو خف

أو حافر»، فزاد فيه: «أو جناح»، فوصله المهدي، ولما قام؛ قال:

«أشهد أن قفاك قفا كذاب».

فاعجب من السيوطي كيف يورد في «جامعه» أحاديث هؤلاء الكذابين؟!!

والحديث في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» (١ / ٩٧) من طريق

غياث بن إبراهيم (وما فوقه غير ظاهر في المصورة إلا: ابن ميسرة عن أبيه عن أبي

هريرة)، وميسرة بن عبد ربه دون هذه الطبقة، فليحقق.

وقد روي هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ آخر، وهو:

٢٢٢ - (مَنْ تَزَوَّجَ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ؛ فَقَدْ بَدَأَ بِالْمَعْصِيَةِ).

موضوع . رواه ابن عدي (٢٠ / ٢) عن أحمد بن جمهور القرقيساني : حدثنا محمد بن أيوب حدثني أبي عن رجاء بن روح : حدثتني ابنة وهب بن منبه عن أبيها عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«وبعض روايات أيوب بن سويد أحاديث لا يتابعه أحد عليها» .

ومن طريق ابن عدي ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢١٣) ، وقال :

«محمد بن أيوب؛ يروي الموضوعات، وأبوه؛ قال يحيى : ليس بشيء» .

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٢٠) ، وزاد عليه قوله :

«قلت : وأحمد بن جمهور متهم بالكذب» .

قلت : ورجاء بن روح - كذا في «ابن عدي» ، وفي «الموضوعات» و«اللآلئ» :

«ابن نوح» - لم أجد له ترجمة .

٢٢٣ - (الْحَجْرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ؛ يُصَافِحُ بِهَا

عِبَادَهُ).

منكر . أخرجه أبو بكر بن خلاد في «الفوائد» (١ / ٢٢٤ / ٢) ، وابن عدي

(١٧ / ٢) ، وابن بشران في «الأمالي» (٢ / ٣ / ١) ، والخطيب (٦ / ٣٢٨) ، وعنه

ابن الجوزي في «الواحيات» (٢ / ٨٤ / ٩٤٤) من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي :

حدثنا أبو معشر المدائني عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

ذكره الخطيب في ترجمة الكاهلي هذا ، وقال :

«يروى عن مالك وغيره من الرفعاء أحاديث منكرة» .

ثم ساق له هذا الحديث ، ثم روى تكذيبه عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وقد كذبه

أيضاً موسى بن هارون وأبوزرعة، وقال ابن عدي عقب الحديث:
«هو في عداد من يضع الحديث».

وكذا قال الدارقطني كما في «الميزان»، وزاد ابن الجوزي:
«لا يصح . . . وأبو معشر ضعيف».

وقال المناوي متعباً على السيوطي، حيث أورده في «الجامع» من رواية
الخطيب وابن عساكر:

«قال ابن الجوزي: حديث لا يصح. وقال ابن العربي: هذا حديث باطل،
فلا يلتفت إليه».

ثم وجدت للكاهلي متابعاً، وهو أحمد بن يونس الكوفي، وهو ثقة، أخرجه ابن
عساكر (١٥ / ٩٠ / ٢) من طريق أبي علي الأهوازي: حدثنا أبو عبدالله محمد بن
جعفر بن عبيدالله الكلاعي الحمصي بسنده عنه به.

أورده في ترجمة الكلاعي هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكن أبو علي
الأهوازي متهم، فالحديث باطل على كل حال.

ثم رأيت ابن قتيبة أخرج الحديث في «غريب الحديث» (٣ / ١٠٧ / ١) عن
إبراهيم بن يزيد عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً عليه، والوقف أشبه، وإن كان في
سنده ضعيف جداً، فإن إبراهيم هذا - وهو الخوزي - متروك؛ كما قال أحمد
والنسائي.

لكن روي الحديث بسند آخر ضعيف عن ابن عمرو.

رواه ابن خزيمة (٢٧٣٧)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ٣٣ / ٢)، وقال:

«تفرد به عبدالله بن المؤمل، ولذا ضعّفه البيهقي في «الأسماء» (ص ٣٣٣)،

وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (٢ / ١٢٣).

وإذا عرفت ذلك، فمن العجائب أن يسكت عن الحديث الحافظ ابن رجب في «ذيل الطبقات» (٧ / ١٧٤ - ١٧٥)، ويتأول ما روي عن ابن الفاعوس الحنبلي أنه كان يقول: «الحجر الأسود يمين الله حقيقة»، بأن المراد بيمينه أنه محل الاستلام والتقبيل، وأن هذا المعنى هو حقيقة في هذه الصورة وليس مجازاً، وليس فيه ما يوهم الصفة الذاتية أصلاً.

وكان يغنيه عن ذلك كله التنبيه على ضعف الحديث، وأنه لا داعي لتفسيره أو تأويله؛ لأن التفسير فرع التصحيح؛ كما لا يخفى.

٢٢٤ - حَمَلَةُ الْقُرْآنِ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ، فَمَنْ عَادَاهُمْ؛ فَقَدْ عَادَى اللَّهَ، وَمَنْ وَالَاهُمْ؛ فَقَدْ وَالَى اللَّهَ.

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٩٠) من طريق أبي نعيم معلقاً عليه بسنده عن الحسن بن إدريس العسكري: حدثنا إبراهيم بن سهل: حدثنا داود ابن المحبّر عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر به.

وذكره السيوطي في «الجامع» من رواية الديلمي وابن النجار عن ابن عمر، وتعبه المناوي بقوله:

«وفيه داود بن المحبّر، قال الذهبي في «الضعفاء»: قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، ورواه عنه أبو نعيم في «الحلية»، ومن طريقه أورده الديلمي مصرحاً، فلو عزاه له لكان أولى».

قلت: بل الأولى حذفه أصلاً! فقد أورده السيوطي نفسه في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ١٥٥، ص ٣٢) من رواية أبي نعيم في «تاريخ أصبهان»، وقال السيوطي:

«قال الحافظ في «اللسان»: هذا خبر منكر، ساقه أبو نعيم في ترجمة الحسن

ابن إدريس ، لكن الآفة من داود بن المحبر» .

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٣٥ / ١) .

والحديث في «أخبار أصبهان» (١ / ٢٦٤) ، وليس في «الحلية» ؛ كما ظن

المنائي !

والحسن بن إدريس هو من شيوخ أبي الشيخ كما ترجمه في «طبقاته» (٣٨٩ /

٥٣١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك صنع أبو نعيم .

وإبراهيم بن سهل ؛ لم أعرفه .

ثم رواه الديلمي من حديث علي نحوه ، وفيه محمد بن الحسين . قال الخطيب

(٢ / ٢٤٨) :

«قال لي محمد بن يوسف القطان : كان غير ثقة ، يضع للصوفية الأحاديث» .

٢٢٥ - (لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور ، والمتخذين عليها

المساجد والسرُج) .

ضعيف بهذا السياق والتمام . أخرجه أصحاب «السنن» الأربعة إلا ابن ماجه ،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ١٤٠) ، والبغوي في «حديث علي بن الجعد»

(٧ / ٧٠ / ١) ، والطبراني (٣ / ١٧٤ / ٢) ، وأبو عبدالله القطان في «حديثه» (٥٤

/ ١) ، والحاكم (١ / ٣٧٤) ، والبيهقي (٤ / ٧٨) ، وكذا الطيالسي (١ / ١٧١) ،

وأحمد (٢٠٣٠) من طريق محمد بن جحادة قال : سمعت أبا صالح (زاد القطان :

بعدهما كب) ، وهو رواية لابن أبي شيبة (٢ / ٨٤ / ١) عن ابن عباس قال : فذكره . وقال

الحاكم ، وتبعه الذهبي :

«أبو صالح باذان ، ولم يحتجأ به» .

وأما الترمذي ؛ فقال :

«حديث حسن، وأبو صالح هذا هو مولى أم هانئ بنت أبي طالب، واسمه باذان، ويقال: باذام أيضاً».

قلت: وهو ضعيف عند جمهور النقاد، ولم يوثقه أحد إلا العجلي وحده؛ كما قال الحافظ في «التهذيب»، بل كذبه اسماعيل بن أبي خالد، والأزدي، ووصمه بعضهم بالتدليس، وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف، مدلس».

قلت: وكأنه لهذا قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» بعد أن حكى تحسين الترمذي للحديث؛ قال (٥٩ / ١):

«قلت: فيه وقفة لنكتة ذكرتها في الأصل».

يعني: «البدر المنير»، ولم أفق عليه؛ لنقف على النكتة التي أشار إليها، وإن كان الظاهر أنه أراد بها ضعف أبي صالح المذكور وتدليسه، وبه أعله عبدالحق الإشبيلي في «أحكامه الكبرى» (٨٠ / ١)، فقال: «وهو عندهم ضعيف جداً».

قلت: فمن هذا حاله؛ لا يحسن تحسين حديثه؛ كما فعل الترمذي! فكيف تصحيحه؛ كما فعل الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على «المسند»، وعلى «سنن» الترمذي (٢ / ١٣٦ - ١٣٨)؟ وهذا التحسين والتصحيح بالإضافة إلى اشتهار الاستدلال بهذا الحديث على تحريم إيقاد السرج؛ حملني على أن أبين حقيقة إسناد هذا الحديث؛ لكي لا يُنسب إليه ﷺ ما لم يقله.

نعم؛ قد جاء غالب الحديث من طرق أخرى، فلعن زائرات القبور. رواه ابن ماجه (١ / ٤٧٨)، والحاكم، والبيهقي، وأحمد (٣ / ١٤٢) من حديث حسان بن ثابت، والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي، والطيالسي، وأحمد (٢ / ٣٣٧) عن أبي هريرة بلفظ: «زائرات القبور». انظر «أحكام الجنائز» (١٨٥ - ١٨٧).

ولعن المتخذين على القبور المساجد. متواتر عنه ﷺ في «الصححين» وغيرهما من حديث عائشة، وابن عباس، وأبي هريرة، وزيد بن ثابت، وأبي عبيدة بن الجراح، وأسامة بن زيد، وقد سقت أحاديثهم، وخرجتها في «التعليقات الجياد على زاد المعاد»، ثم في «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد»، وهو مطبوع.

ونص حديث عائشة وابن عباس مرفوعاً:

«لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا من قبور أنبيائهم مساجد».

زاد أحمد في روايته:

«يحرم ذلك على أمته».

وأخرج أيضاً من حديث ابن مسعود مرفوعاً:

«إن من شرار الناس من تدركه الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد».

ومع هذه الأحاديث الكثيرة في لعن من يتخذ المساجد على القبور؛ تجد كثيراً من المسلمين يتقربون إلى الله ببنائها عليها والصلاة فيها، وهذا عين المحادة لله ورسوله. انظر «الزواجر في النهي عن اقتراف الكبائر» للفقير أحمد بن حجر الهيتمي (١ / ١٢١).

وقد صرح بعض الحنفية وغيرهم بكراهة الصلاة فيها، بل نقل بعض المحققين اتفاق العلماء على ذلك، فانظر «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١ / ١٠٧، ٢ / ١٩٢)، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعيني الحنفي (٤ / ١٤٩)، وشرحه للحافظ ابن حجر (٣ / ١٠٦).

وأما لعن المتخذين عليها السرج؛ فلم نجد في الأحاديث ما يشهد له، فهذا القدر من الحديث ضعيف، وإن لهج إخواننا السلفيون في بعض البلاد بالاستدلال به، ونصيحتي إليهم أن يمسكوا عن نسبه إليه ﷺ؛ لعدم صحته، وأن يستدلوا على منع السرج على القبور بعمومات الشريعة، مثل قوله ﷺ:

«كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار» .

ومثل نهيه ﷺ عن إضاعة المال، ونهيه عن التشبه بالكفار، ونحو ذلك .

٢٢٦ - (تَخَتَّمُوا بِالْعَقِيقِ؛ فَإِنَّهُ مَبَارَكٌ) .

موضوع . أخرجه المحاملي في «الأمالي» (ج ٢ رقم ٤١ - نسختي)، والخطيب في «تاريخه» (١١ / ٢٥١)، وكذا العقيلي في «الضعفاء» (٤٦٦) من طريق يعقوب ابن الوليد المدني، وابن عدي (٣٥٦ / ١) من طريق يعقوب بن إبراهيم الزهري؛ كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

ومن طريق العقيلي ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٤٢٣)، وقال:

«يعقوب كذاب يضع، قال العقيلي: ولا يثبت في هذا عن النبي ﷺ شيء» .

قلت: قال الذهبي في ترجمة يعقوب:

«قال أحمد: كان من الكذابين الكبار، يضع الحديث» .

ثم ساق له هذا الحديث .

وقال ابن عدي:

«يعقوب بن إبراهيم هذا ليس بالمعروف، وقد سرقه منه يعقوب بن الوليد» .

وقد تعقب ابن الجوزي السيوطي في «الآلئ» (٢ / ٢٧٢) كعادته، فقال:

«وللحديث طريق آخر عن هشام أخرجه الخطيب، وابن عساكر (٤ / ٢٨٣ /

٢) من طريق أبي سعيد شعيب بن محمد بن إبراهيم الشيعبي: أنبأنا أبو عبدالله محمد

ابن وصيف القامي: أنبأنا محمد بن سهل بن الفضل بن عسكر أبو الفضل: حدثنا

خلاد بن يحيى عن هشام بن عروة به» .

قلت: وهذا إسناد مظلم، فإن من دون خلاد لا يعرفون، أما شعيب بن محمد

ابن إبراهيم الشعبي فلعله الذي في «الجرح والتعديل» (٢ / ١ / ٣٥٢):

«شعيب بن محمد بن شعيب العبدي، بغدادى، روى عن بشر بن الحارث
وعبدالرحمن بن عفان، كتب عنه أبى في الرحلة الثانية».

وكذا في «تاريخ بغداد» (٩ / ٢٤٤) للخطيب نقلاً عن ابن أبى حاتم.

وأما محمد بن وصيف القامى؛ فلم أجد من ذكره، إلا أن يكون الذي ذكره

الخطيب في «تاريخه» (٣ / ٣٣٦):

«محمد بن وصيف أبو جعفر السامري».

ثم ساق له حديثاً، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكن هذا كنيته أبو جعفر،

والمرجع كنيته أبو عبدالله. فالله أعلم.

وأما محمد بن سهل بن فضل؛ فيحتمل أنه محمد بن سهل العطار، وقد تردّد

في هذا الحافظ ابن حجر في «اللسان»، والله أعلم، والعطار معروف بوضع

الحديث، وصفه بذلك الدارقطني وغيره، فهو آفة هذا الإسناد أو من دونه. والله أعلم.

وقد روى الحديث بألفاظ أخرى من طرق أخرى، وكلها باطلة؛ كما قال

الحافظ السخاوي في «المقاصد».

وأما قول الشيخ علي القاري في «الموضوعات» (ص ٣٧): «لكن رواه

الدلمي من حديث أنس، وعمر، وعلي، وعائشة؛ بأسانيد متعددة، فيدل على أن

الحديث له أصل»؛ فهو ذهول عن قول الحافظ السخاوي: «إنها كلها باطلة»، وعن

القاعدة المتفق عليها عند المحدثين؛ أن تعدد الطرق إنما يقوِّى الحديث إذا كان

الضعف فيها ناشئاً من قلة الضبط والحفظ، وليس الأمر في هذا الحديث كذلك، فإن

غالبها لا يخلو من متهم بالكذب؛ كما يأتي بعد، ثم إن في ألفاظها اضطراباً شديداً،

فبعضها يقول:

«فإنه مبارك»؛ كما في حديث عائشة هذا.

وبعضها يقول:

«فإنه ينفي الفقر».

وغير ذلك من الألفاظ التي لا يشهد بصحتها شرع ولا عقل، ومنها الحديث

الآتي:

٢٢٧ - (تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ؛ فَإِنَّهُ يَنْفِي الْفَقْرَ).

موضوع. ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٥٨) من رواية ابن عدي،
وعنه الديلمي (٢ / ٣١) عن الحسين بن إبراهيم البابي: حدثنا حميد الطويل عن
أنس مرفوعاً به. وقال ابن الجوزي:

«قال ابن عدي: باطل، والحسين مجهول».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«حديث موضوع». وأقره الحافظ في «اللسان»، وكذا أقر ابن الجوزي على
وضعه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٧٣)، وزاد:

«قلت: قال في «الميزان»: حسين لا يُدرى مَنْ هو، فلعله من وضعه».

ومع اعتراف السيوطي بوضعه، فقد ذكره في «الجامع الصغير» من رواية ابن
عدي!! ومن طريق ابن عدي وغيره أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٤ / ٢٦ - ط)،
وأعله بجهالة البابي، ولم أره في «كامل ابن عدي»!

٢٢٨ - (تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ؛ فَإِنَّهُ أَنْجَحُ لِلْأَمْرِ، وَالْيُمْنَى أَحَقُّ

بِالزَيْنَةِ).

موضوع. أخرجه ابن عساكر (٤ / ٢٩١ / ١ - ٢) في ترجمة: (الحسن بن
محمد ابن أحمد بن هشام السلمي) بسنده إلى أبي جعفر محمد بن عبدالله

البغدادي : حدثني محمد بن الحسن - بالبواب والأبواب - : حدثنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً به . قال الحافظ في «اللسان» (٢ / ٢٦٩) :

«وهو موضوع لا ريب فيه ، لكن لا أدري من وضعه» .

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٧٣) .

٢٢٩ - (تَخَتَّمُوا بِالْخَوَاتِمِ الْعَقِيقِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُصِيبُ أَحَدَكُمْ غَمٌّ مَا

دَامَ عَلَيْهِ) .

موضوع . رواه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٣٢) من طريق علي بن مهرويه

القزويني .

وفي سنده داود بن سليمان الغازي الجرجاني ؛ كذبه ابن معين .

وقال الذهبي :

«شيخ كذاب ، له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضا» .

قلت : وهذا الحديث من النسخة المذكورة ؛ كما يتبين لمن نظر «المقاصد

الحسنة» ، و «كشف الخفاء» .

٢٣٠ - (مَنْ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ ؛ لَمْ يَزَلْ يَرَى خَيْرًا) .

موضوع . رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٥٧) من طريق ابن حبان

- يعني : في «الضعفاء» (٣ / ١٥٣) - عن زهير بن عباد : ثنا أبو بكر بن شعيب عن

مالك عن الزهري عن عمرو بن الشريد عن فاطمة بنت النبي ﷺ مرفوعاً ، وقال ابن

حبان ، وتبعه ابن الجوزي :

«أبو بكر يروي عن مالك ما ليس من حديثه» .

وأقره في «اللاآلىء» (٢ / ٢٧١).

وقال الذهبى فى ترجمة أبى بكر المذكور - وقد ساق له هذآ الحدىث - :
«هذآ كذب» .

ووافقه الحافظ فى «اللسان» .

والحدىث أخرجـه الطبرانى فى «الأوسط» من هذآ الوجه ، وقال :
«لم يروه عن مالك إلا أبو بكر ، تفرد به زهير» .

كما فى «جزء منقى» من معجمى الطبرانى ؛ «الأوسط» و«الكبرى» ، ومن «مسند
المقلين» لدعلج ، بخط الحافظ الذهبى ، وروايته عن الحافظ المزى (ورقة ١ وجه
٢) ، وكذلك هو فى «جزء من حدىث الطبرانى رواية أبى نُعَيم» (٢٦ / ١) ، وفى «جزء
ما انتقاه ابن مردويه من حدىث الطبرانى» (١١٣ / ١) ، ثم رأيتـه فى «المعجم الأوسط»
(١ / ٨ / ١٠١) .

ومن هذآ يتبين خطأ قول الهىثمى بعد أن ساق الحدىث (١٥٤ - ١٥٥) :

«رواه الطبرانى فى «الأوسط» ، وعمرو بن الشريد لم يسمع من فاطمة ، وزهير
ابن عباس الرواسى ؛ وثقه أبو حاتم ، وبقية رجاله رجال الصـحـيح» !
فهذآ خطأ فاحش ، فإن أبـا بكر هذآ ليس من رجال الصـحـيح ، بل ولا من رجال
«السنن» و«المسانيد» ! ثم هو متهم ؛ كما يشير إليه كلام ابن حبان وابن الجوزى
السابق فىه .

وقد غفل عن هذآ المعلق على «الأوسط» (١ / ١٠٤) ، فنقل كلام الهىثمى ،

ثم أقره !

وبالجملة ؛ فكل أحاديث التـختم بالعقيق باطلة ؛ كما سبق عن الحافظ

السخاوى .

٢٣١ - (كُلُوا الْبَلَحَ بِالْتَمَرِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا رَأَهُ؛ غَضِبَ، وَقَالَ :
عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْجَدِيدَ بِالْخَلْقِ).

موضوع . رواه ابن ماجه (١ / ٣١٧) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٦٧) ، وابن
عدي (٢ / ٣٦٤) ، وابن حبان في «الضعفاء» (٣ / ١٢٠) ، وأبو نعيم في «أخبار
أصبهان» (١ / ١٣٤) ، والحاكم في «المستدرک» (٤ / ٢١) ، وفي «معرفة علوم
الحديث» (ص ١٠٠ - ١٠١) ، والبيهقي في «الآداب» (٣١٨ / ٦٦٧) ، وأبو الحسن
الحمامي في «الفوائد المتقاة» (٩ / ٢٠٧ / ٢) ، والخطيب في «تاريخه» (٥ /
٣٥٣) ، وهبة الله الطبري في «الفوائد» (١ / ١٣٤ / ٢) ، واستغربه عن أبي زكير
يحيى بن محمد بن قيس قال : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

وقال ابن عدي ، والحاكم في «المعرفة» ، والبيهقي ، والحمامي ، والخطيب :
«تفرد به أبو زكير» .

والحاكم مع تساهله المعروف لم يصححه في «المستدرک» ، وقال الذهبي في
«الميزان» :

«هذا حديث منكر» .

وكذا قال في «تلخيص المستدرک» ، وزاد :

«ولم يصححه المؤلف» .

قال السندي :

«وفي «الزوائد» : في إسناده أبو زكير (في الأصل زكريا ، وهو تصحيف) يحيى
ابن محمد ؛ ضعفه ابن معين وغيره ، وقال ابن عدي : أحاديثه مستقيمة ، سوى أربعة
أحاديث . قلت : وقد عد هذا الحديث من جملة تلك الأحاديث ، وقال النسائي : إنه
حديث منكر» .

قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٦)، وقال:

«قال الدارقطني: تفرّد به أبو زكير عن هشام؛ قال العقيلي: لا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به. قال ابن حبان: وهو يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمّد، فلا يُحتج به، روى هذا الحديث، ولا أصل له.»

قال ابن الجوزي:

«هذا قدح ابن حبان في أبي زكير، وقد أخرج عنه مسلم في «الصحیح»، ولعل الزلل من قبل محمد بن شداد المسمعي (يعني: أحد رواه) عن أبي زكير، قال الدارقطني: لا يكتب حديثه. وتابعه نعيم بن حماد عن أبي زكير، ونعيم ليس بثقة.»

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٤٣) على وضعه، لكنه تعقبه في محاولته تبرئة أبي زكير من عهدة الحديث، فإنه ذكر له طرقاً أخرى عن أبي زكير، تحمل الباحث على أن يحصر التهمة في أبي زكير، وهو الصواب، وبه أعل الأئمة هذا الحديث. والله أعلم.

ومسلم إنما أخرج له في «المتابعات»؛ كما في «التهذيب»، وقال في «التقريب»:

«صدوق، يخطيء كثيراً.»

ومع اعتراف السيوطي بوضعه، فإنه أورده في «الجامع الصغير» من رواية النسائي، وابن ماجه، والحاكم عن عائشة!

هذا، وقد عزاه للنسائي ابن القيم أيضاً في «زاد المعاد» (٣ / ٢١١)، فالظاهر أنه في «سننه الكبرى»، وهو في الوليمة منه؛ كما في «تحفة الأشراف» (١٢ / ٢٢٤)،

وقال النسائي:

«هذا منكر.»

كما تقدم عن «الزوائد».

ثم إن ابن القيم سكت عن هذا الحديث، فكأنه لم يستحضر علته، فكان عمله هذا من جملة الدواعي على تحرير القول فيه.

٢٣٢ - (كُلُوا التَّمْرَ عَلَى الرَّيِّقِ ؛ فَإِنَّهُ يَقْتُلُ الدُّودَ).

موضوع. رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٩ / ١٠٦ / ١)، وابن عدي (٢٥٨ / ٢) عن عصمة بن محمد؛ حدثنا موسى بن عقبة عن كريب عن ابن عباس مرفوعاً.

وقال ابن عدي:

«وعصمة بن محمد؛ كل حديثه غير محفوظ، وهو منكر الحديث».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٥) من طريق ابن عدي عن عصمة. ثم قال:

«لا يصح، عصمة كذاب».

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٤٣)، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣٢٠ / ٢)، ومن قبلهما ابن القيم في «المنار»، وقال (ص ٢٥):

«هو بوصف الأطباء والطريقة أشبه وأليق».

ومع هذا فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي بكر الشافعي هذا والدليمي عن ابن عباس، فانظر كم هو متناقض؟!.

٢٣٣ - (أَكْثَرُ خَرَزِ الْجَنَّةِ الْعَقِيقُ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٢٨١) في ترجمة سلم (وفي «الحلية»: سالم) ابن ميمون الخواص من طريق أبي محمد سلم الزاهد: ثنا القاسم

ابن معن عن أخته أمينة بنت معن عن عائشة مرفوعاً.

وقال:

«غريب من حديث القاسم، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٥٨) من هذا الوجه، وقال:

«سلم بن سالم كذاب».

وعقب عليه السيوطي بقوله في «اللآلئ» (٢ / ٢٧٣):

«قلت: اتفقوا على تضعيفه؛ غير ابن عدي، فقال: أرجو أنه يحتمل حديثه.

وقال العجلي: لا بأس به، وهو صاحب حديث العدس. ثم راجعت «الحلية»، فوجدته أخرجها في ترجمة سلم بن ميمون الخواص الزاهد المشهور، وهو صوفي من كبار الصوفية والعباد، غير أن في حديثه مناكير؛ قال ابن حبان: غلب عليه الصلاح حتى شغل عن حفظ الحديث وإتقانه».

قلت: وتمام كلام ابن حبان (١ / ٣٤٥):

«فربما ذكر الشيء بعد الشيء، ويقبله توهماً، فبطل الاحتجاج به».

وقال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٦٧) عن أبيه:

«لم أكتب عنه، روى عن أبي خالد الأحمر حديثاً منكراً شبه الموضوع».

وميل السيوطي إلى أن الحديث لسلم بن ميمون يؤيده إيراد أبي نعيم له في ترجمته، لكن لم أر أحداً ممن ترجمه ذكر له كنية مطلقاً، بخلاف سلم بن سالم، فقد جزم بأن كنيته (أبو محمد) ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١ / ٢٦٦)، وابن سعد في «طبقاته» (٧ / ٣٧٤)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ١٤١) للخطيب، واعتمده هو حيث قال في أول ترجمته:

«سلم بن سالم أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن البلخي».

فهذا يؤيد أنه سلم بن سالم، وهو موصوف بـ «الزاهد» أيضاً، مثل سلم بن ميمون، فكان ذلك من دواعي الاشتباه، والأرجح ما ذهب إليه ابن الجوزي أنه سلم ابن سالم، وهو متهم.

وروى الخطيب عن أحمد بن سيار قال:

«سلم بن سالم كان يروي أحاديث ليست لها خُطْم ولا أزمّة، شبيهة بالموضوع».

وعن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني قال:

«غير ثقة، سمعت إسحاق بن إبراهيم (هو ابن راهويه) يقول: سئل ابن المبارك عن الحديث الذي حدث في أكل العدس أنه قدس على لسان سبعين نبياً^(١)؟ فقال: ولا على لسان نبي واحد، إنه لمؤذ منفخ، من يحدثكم به؟ قالوا: سلم بن سالم. قال: عمن؟ قالوا: عنك. قال: وعني أيضاً؟!».

ثم روى الخطيب تضعيفه عن أحمد، والنسائي، وغيرهما.

وقال ابن أبي حاتم في ترجمته (١ / ١ / ٣٦٧):

«سمعت أبا زرعة يقول: لا يكتب حديثه، كان مرجئاً، وكان لا - وأوماً بيده إلى فيه - يعني لا يصدق».

وقال ابن حبان (١ / ٣٤٤):

«منكر الحديث، يقلب الأخبار قلباً، وكان ابن المبارك يكذبه».

وأما استثناء السيوطي ابن عدي من المضعفين له بسبب قوله: «أرجو أن يحتمل حديثه»؛ فغير مستقيم؛ لأنه إنما قال هذا بعد أن أورد له أحاديث قال فيها:

(١) انظر الحديث رقم (٤٠).

«هذه الأحاديث أنكر ما رأيت له، وله أفراد، وأرجو أن يحتمل حديثه».
كذا في «اللسان».

فهذا يفيد أن ابن عدي ضعفه بسبب روايته لتلك الأحاديث المنكرة، ورجاؤه أن يحتمل ما له من الأفراد والأحاديث القليلة، لا يوثقه بعد روايته الأحاديث المنكرة، وهذا بين لا يخفى على من له دراية بهذا الفن الشريف.

وقد سبق للسيوطي مثل هذا الخطأ، فانظر الحديث (٢٠١).

وبالجملة؛ فالحديث موضوع، سواء كان من رواية سلم بن سالم، أو من رواية سلم بن ميمون، فإن كل واحد منهما شر في الحديث من الآخر؛ كما تبين لك من أقوال العلماء فيهما.

وقد مضى عن السخاوي في الحديث (رقم ٢٢٢) أن كل طرق حديث خاتم العقيق باطلة.

ثم إن الحديث ذكره الذهبي في ترجمة سلم بن عبدالله الزاهد، وقال:

«وهأه ابن حبان، وقال: حدثنا ابن قتيبة، وحدثنا حاتم بن نصر - بأستروشنة - قال: ثنا عبيد بن الغار العسقلاني: حدثنا سلم بن عبدالله الزاهد عن القاسم بن معن...».

قلت: فذكر الحديث بإسناده ولفظه، وقد عزاه الحافظ في «اللسان» لأبي نعيم، وقال:

«ولم تقع في روايته ولا رواية ابن حبان تسمية والد سلم، والعلم عند الله».

كذا قال، لكن ابن حبان أورده في ترجمة: (سلم بن عبدالله الزاهد أبو محمد) من «ضعفائه» (١ / ٣٤٤) عقب ترجمة سلم بن سالم المتقدم، وقال:

«لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار».

٢٣٤ - (أَطْعَمُوا نِسَاءَكُمْ فِي نِفَاسِهِنَّ التَّمْرَ؛ فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ طَعَامُهَا فِي نِفَاسِهَا التَّمْرَ؛ خَرَجَ وَلَدُهَا ذَلِكَ حَلِيمًا، فَإِنَّهُ كَانَ طَعَامَ مَرْيَمَ حِينَ وَلَدَتْ عَيْسَى، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ طَعَامًا هُوَ خَيْرٌ لَهَا مِنَ التَّمْرِ؛ أَطْعَمَهَا إِيَّاهُ).

موضوع . أخرجه الخطيب (٨ / ٣٦٦) من طريق داود بن سليمان الجرجاني : حدثنا سليمان بن عمرو عن سعد بن طارق عن سلمة بن قيس مرفوعاً . ذكره في ترجمة الجرجاني ، ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه : «كذاب» .

قلت : وقد سبق له حديث موضوع قريباً (٢٢٩) ، وشيخه في هذا الحديث سليمان بن عمرو ، وهو النخعي ، كذاب أيضاً .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٧) من هذا الوجه ، وقال :

«سليمان النخعي وداود كذابان» .

وعقب عليه السيوطي في «اللآلئ» بقوله (٢ / ٢٤٤) :

«قلت : داود توبع» .

ثم ساقه من رواية ابن منده من طريق حامد بن المسور : حدثنا الحسن بن قتيبة : حدثنا سليمان بن عمرو النخعي به .

وأخرجه أبو نعيم في «الطب» من طريق حامد بن المسور .

قلت : وهذه المتابعة لا تجدي ؛ لأنها تدور على سليمان النخعي الكذاب أيضاً باعتبار السيوطي ، فكأنه يعترف بوضع هذا الحديث .

لكنه قد روي بإسناد آخر ضعيف ، ولفظه قريب من هذا ، فانظر الحديث الآتي

(رقم ٢٦٣)، وقد جزم ابن القيم في «المنار» (ص ٢٥) بوضعه، فقال:
«هو بوصف الأطباء والطريقة أشبه وأليق».

٢٣٥ - (تَرَكَ الدُّنْيَا أَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ، وَأَشَدُّ مِنْ حَطْمِ السُّيُوفِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا يَتْرُكُهَا أَحَدٌ؛ إِلَّا أَعْطَاهُ مِثْلَ مَا يُعْطِي الشَّهْدَاءَ، وَتَرَكَهَا: قَلَّةُ الْأَكْلِ وَالشَّبَعِ، وَبَغْضُ الثَّنَاءِ مِنَ النَّاسِ، فَإِنَّهُ مَنْ أَحَبَّ الثَّنَاءَ مِنَ النَّاسِ؛ أَحَبَّ الدُّنْيَا وَنَعِيمَهَا، وَمَنْ سَرَّهُ النَّعِيمُ؛ فَلْيَدَعْ الثَّنَاءَ مِنَ النَّاسِ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٤٤)؛ قال: أنبأنا أبي: نا أحمد ابن عمرو البزار. . . عن عبدالله بن عبدالرحمن الجزري عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً.
وذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٩١) من رواية الديلمي، وقال السيوطي:

«قال في «الميزان»: عبدالله بن عبدالرحمن الجزري عن الثوري والأوزاعي بمناكير وعجائب، اتهمه ابن حبان بالوضع. وفي «اللسان»: قال ابن حبان: يأتي عن الثوري بالأوابد حتى لا يشك من كتب الحديث أنه عملها» (٢ / ٣٥).
وأقره ابن عراق (١ / ٣٥٨).

قلت: ومع هذا فقد أورد السيوطي طرف الحديث الأول في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي هذه! فأساء من وجهين:
الأول: إيراده فيه مع أنه من رواية ذاك المتهم بالوضع.

الأخر: اقتصاره على القدر المذكور، فأوهم أنه كذلك عند الديلمي، وليس

كذلك.

والشارح المناوي لم يتعقبه بشيء يذكر، فقال:

«ورواه عنه البزار أيضاً، ومن طريقه عنه أورده الديلمي».

قلت: إطلاق العزو للبزار يعني أنه رواه في «مسنده»؛ كما هو المصطلح عليه عند المحدثين، وما أظن البزار أخرجه فيه، وإلا لذكره الهيثمي في «المجمع»، ولم أره فيه، والله أعلم.

ثم استدركت، فقلت: ليس البزار في إسناد الديلمي هو أحمد بن عمرو صاحب «المسند» المعروف به، فإنه توفي سنة (٢٩٢)، ووالد الديلمي - واسمه شيرويه بن شهردار - مات سنة (٥٠٩)، فبينهما قرنان من الزمان!

٢٣٦ - (ما تزین الأبرار في الدنيا بمثل الزهد في الدنيا).

موضوع. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣ / ١٩١ / ١٦١٧): حدثنا سليمان الشاذكوني: حدثنا إسماعيل بن أبان: حدثنا علي بن الحزور قال: سمعت أبا مريم يقول: سمعت عمار بن ياسر يقول... فذكره مرفوعاً. وذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٨٦)، وقال:

«وفيه سليمان الشاذكوني، وهو متروك».

قلت: بل هو كذاب، وقد مضى له عدة أحاديث أقربها الحديث (٢٣٤).

ثم إن اقتصاره عليه يوهم أنه ليس فيه من هو مثله أو قريب منه، وليس كذلك، بل فوقه آخران؛ أحدهما شر من الآخر، استدرك عليه أحدهما المعلق على «المسند»، فقال:

«وعلي بن الحزور؛ متروك، وباقي رجاله ثقات!»

قلت: ولقد أخطأ أيضاً، فإن إسماعيل بن أبان ليس هو الوراق الثقة، وإنما هو إسماعيل بن أبان الغنوي، قال الحافظ: «متروك، رُمي بالوضع».

٢٣٧ - (ما أسرَّ عبدٌ سريرةً؛ إلا ألبسه الله رداءها؛ إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الكبير» (١ / ١٨٠ / ١)، وفي «الأوسط» (٤٨٤ - ٤٨٥ - حرم) عن حامد بن آدم المروزي: أنا الفضل بن موسى عن محمد ابن عبيدالله العرزمي عن سلمة بن كهيل عن جندب بن سفيان مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وفيه علتان:

الأولى: محمد العرزمي هذا، فإنه متروك؛ كما في «التقريب».

الأخرى: حامد بن آدم المروزي، فقد كذبه الجوزجاني وابن عدي، وعده أحمد بن علي السلماني فيمن اشتهر بوضع الحديث، ولهذا قال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٢٥) بعد أن عزاه للطبراني: «وفيه حامد بن آدم، وهو كذاب».

قلت: لكن تعصيب الجناية به وحده قصور، مع أن فوقه ذاك المتروك، ولا سيما ولم يتفرد به حامد، فقد أخرجه أبو بكر الذكواني في «اثناعشر مجلساً» (٧ / ٢)؛ قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن سلم الجعابي: ثنا عمر بن أيوب السقطي: ثنا محمد بن عمر بن أبي رزمة: ثنا الفضل بن موسى به.

وابن أبي رزمة هذا الظاهر أنه محمد بن عبدالعزيز أبو رزمة، فإنه الذي ذكره في الرواة عن الفضل بن موسى شيخه في هذا السند، فإذا كان هو هذا، فهو ثقة من

رجال البخاري، ويكون تصحف اسم أبيه عبدالعزيز على بعض النسخ، فكتب بدله: «عمر».

وأما الراوي عنه عمر بن أيوب السقطي؛ فالظاهر أيضاً أنه الموصللي، وهو ثقة من رجال مسلم، بل هو غيره، فهذا «عبدي» كما في «التهذيب»، وذلك «سقطي»، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (١١ / ٢١٩)، وهو ثقة، لكن الراوي عنه الجعابي ضعيف، فإنه وإن كان حافظاً مشهوراً، فإنه فاسق رقيق الدين؛ كما قال الذهبي، وذكر الدارقطني أنه اختلط.

وإن كان الجعابي حفظ هذا السند؛ فتلك متابعة قوية لحامد بن آدم، وهي مما يستدرك على السيوطي، فإنه أورد الحديث من طريق الطبراني التي فيها ذاك الكذاب، وأعرض عن هذه السالمة من مثله! وتبعه على ذلك المناوي، إلا أنه تعقبه بكلام الهيثمي السابق في حامد، وزهل عن هذه الطريق السالمة منه، وهذا كله يصدق المثل السائر:

«كم ترك الأول للآخر!»

٢٣٨ - (إِذَا وُضِعَتِ الْمَائِدَةُ؛ فَلَا يَقُومُ رَجُلٌ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ - وَإِنْ شَبِعَ - حَتَّى يَفْرَغَ الْقَوْمُ، وَلِيُعْذِرَ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ يَخْجَلُ جَلِيسُهُ، فَيَقْبِضُ يَدَهُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٠٩) من طريق عبد الأعلى عن يحيى ابن أبي كثير عن عروة بن الزبير عن ابن عمر مرفوعاً. قال البوصيري في «الزوائد» (٤ / ١٤):

«في إسناده عبد الأعلى بن أعين، وهو ضعيف».

قلت: بل ضعيف جداً؛ قال أبو نعيم:

«روى عن يحيى بن أبي كثير المناكير».

قلت: وهذه منها.

وقال الدارقطني:

«ليس بثقة».

وقال ابن حبان:

«لا يجوز الاحتجاج به».

والجملة الأولى من الحديث رويت بإسناد آخر، ولكنه ضعيف جداً أيضاً،

وهو:

٢٣٩ - (نهى أن يُقامَ عن الطَّعامِ حتى يُرْفَعَ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٠٩) من طريق الوليد بن مسلم عن منير ابن الزبير عن مكحول عن عائشة مرفوعاً.

قال البوصيري في «الزوائد» (٤ / ١٣):

«في إسناده الوليد بن مسلم، مدلس، وكذلك مكحول الدمشقي، ومنير بن الزبير؛ قال فيه دحيم: ضعيف. وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بالمعضلات، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار».

وفي «الميزان» بعد أن ذكر قول ابن حبان فيه، وساق له هذا الحديث:

«والحديث أيضاً منقطع».

يعني: بين مكحول وعائشة.

قال المناوي في «شرح الجامع»:

«فرمز المصنف لحسنه غير حسن».

٢٤٠ - (نهى عن ذبائح الجن).

موضوع . ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٣٠٢) من رواية ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٩) عن عبدالله بن أذينة عن ثور بن يزيد عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال:

«قال ابن حبان: عبدالله [منكر الحديث جداً]، يروي عن ثور ما ليس من

حديثه» .

وتعقبه السيوطي في «اللالىء» (٢ / ٢٢٦)، فقال:

«قلت: أخرجه أبو عبيد في «غريبه»، والبيهقي من طريقه: أنبأنا عمر بن

هارون عن يونس عن الزهري رفع الحديث» .

قلت: وهذا التعقيب لا طائل تحته، فإن عمر بن هارون متفق على تضعيفه،

بل قال فيه يحيى بن معين وصالح جزرة:

«كذاب» .

فسقط حديثه .

والحديث في «سنن البيهقي» (٩ / ٣١٤) من الوجه الذي ذكره السيوطي،

وعنده عقب الحديث ما نصه:

«قال (لعله يعني الزهري): وأما ذبائح الجن؛ أن تشتري الدار، وتستخرج

العين، وما أشبه ذلك، فتذبح لها ذبيحة للطيرة. وقال أبو عبيد: وهذا التفسير في

الحديث معناه أنهم يتطيرون إلى هذا الفعل مخافة أنهم إن لم يذبحوا فيطعموا أن

يصيبهم فيها شيء من الجن يؤذيهم، فأبطل النبي ﷺ هذا، ونهى عنه» .

قلت: لقد علمت أن الحديث غير صحيح، فالعمدة في النهي عن هذه الذبائح

الأحاديث الصحيحة في النهي عن الطيرة. والله أعلم.

٢٤١ - (إِنَّ مِنَ السَّرَفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اسْتَهَيْتَ).

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٢٢)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الجوع» (٨ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٢١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ١٦٩ / ١) من طرق عن بقیة بن الوليد: ثنا يوسف بن أبي كثير عن نوح بن ذكوان عن الحسن عن أنس مرفوعاً.

قال أبو الحسن السندي في «حاشيته على ابن ماجه»:

«وفي «الزوائد»: هذا إسناد ضعيف؛ لأن نوح بن ذكوان متفق على تضعيفه. وقال الدميري: هذا الحديث مما أنكر عليه».

قلت: وأورده ابن الجوزي في «الأحاديث الموضوعة» (٣ / ٣٠) من رواية الدارقطني عن يحيى بن عثمان حدثنا به. وقال:

«لا يصح، يحيى منكر الحديث، وكذا نوح».

وعقب عليه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٤٦) بقوله:

«قلت: يحيى بريء من عهده».

ثم ذكر رواية ابن ماجه من الطرق المشار إليها عن بقیة، ورواية الخرائطي في «اعتلال القلوب» من طريق أخرى عن بقیة، فانحصرت التهمة بإرشاد السيوطي بنوح ابن ذكوان، وهذا يتضمن اعتراف السيوطي بوضع الحديث كما لا يخفى، ومع ذلك فقد أورده في «الجامع الصغير» برواية ابن ماجه!

وأما قول المناوي في «شرحه»:

«وعده ابن الجوزي في الموضوع، لكن تُعقَّب بأن له شواهد».

فما أظنه إلا وهماء، فإني لا أعلم له ولا شاهداً واحداً، ولو كان معروفاً؛ لبادر السيوطي إلى إيراده في «اللآلئ» متعقباً به على ابن الجوزي كما هي عادته! وكذلك

لم يذكر له أي شاهد المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٢٤)، والعجلوني في «الكشف» (١ / ٢٥٥). والله أعلم.

وفي الحديث علة أخرى خفيت على ابن الجوزي، ثم السيوطي! قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»:

«يوسف بن أبي كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون». ونحوه في «الميزان» للذهبي.

وثمة علة ثالثة، وهي عننة الحسن، وهو البصري، فقد كان يدلّس، فلا تغتر بما نقله المنذري عن البيهقي أنه صحح هذا الحديث، فإنه من زلات العلماء التي لا يجوز اقتفاؤها.

ثم استدركت فقلت: لعل المناوي يشير إلى مثل هذا الحديث الآتي عن عائشة (رقم ٢٥٧)، ولكن هذا حديث آخر مخرجاً ولفظاً ومعنى، على أنه ضعيف السند جداً؛ كما سيأتي بيانه هناك.

٢٤٢ - (أَحْيُوا قُلُوبَكُمْ بِقَلَّةِ الضَّحِكِ، وَقَلَّةِ الشَّبَعِ، وَطَهْرُهَا بِالْجُوعِ؛ تَصَغُرُ وَتَرِقُ).

لا أصل له. كما يفيدُه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٧٣)، والتاج السبكي في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٦٣).

٢٤٣ - (أَفْضَلُ النَّاسِ مَنْ قَلَّ طَعْمُهُ وَضَحِكُهُ، وَيَرْضَى بِمَا يَسْتُرُّ بِهِ عَوْرَتَهُ).

لا أصل له. قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٦٩)، والتاج السبكي في «الطبقات الكبرى»:

«لم أجد له أصلاً».

٢٤٤ - (أَفْضَلُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَطْوَلُكُمْ جَوْعاً وَتَفْكِيراً
فِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَبْغَضُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كُلُّ
نَوْومٍ أَكُولٍ شَرِوبٍ).

لا أصل له . وإن ذكره الغزالي في «الإحياء» (٣ / ٩٦) من حديث الحسن
البصري مرسلًا مرفوعاً . فقد قال الحافظ العراقي في «تخریجه» ، والتاج السبكي في
«الطبقات» (٤ / ١٦٢):
«لم أجد له أصلاً».

٢٤٥ - (الْبَسُوا وَاشْرَبُوا فِي أَنْصَافِ الْبُطُونِ، فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ
النَّبِوةِ).

لا أصل له . كما أفاده الحافظ العراقي في «تخریج الإحياء» (٣ / ٦٩) ،
والسبكي في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٦٢) .

٢٤٦ - (إِنَّ الْأَكْلَ عَلَى الشَّيْبِ يُوْرِثُ الْبَرَصَ).

لا أصل له . وهو من الأحاديث الكثيرة الباطلة التي شحنت بها الغزالي كتبه ، ولا
سيما كتابه «الإحياء» ،

وقد قال مخرجه الحافظ العراقي في هذا الحديث (٣ / ٧٠):

«لم أجد له أصلاً» .

وكذا قال السبكي عبد الوهاب في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٦٣) .

٢٤٧ - (جَاهِدُوا أَنْفُسَكُمْ بِالْجُوعِ وَالْعَطَشِ ؛ فَإِنَّ الْأَجْرَ فِي ذَلِكَ كَأَجْرِ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَمَلٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ جُوعٍ وَعَطَشٍ) .

باطل لا أصل له . وقد ذكره الغزالي في «الإحياء» (٣ / ٦٩) مجزوماً برفعه إلى النبي ﷺ ! ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

وقد قال الحافظ العراقي في «تخريجه» :

«لم أجد له أصلاً» .

وكذا قال السبكي في «الطبقات الكبرى» (٤ / ٦٢) .

٢٤٨ - (سَيِّدُ الْأَعْمَالِ الْجُوعُ ، وَذُلُّ النَّفْسِ لِبَاسُ الصُّوفِ) .

لا أصل له . قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٩) ، والسبكي في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٦٢) :

«لم أجد له أصلاً» .

٢٤٩ - (الْفِكْرُ نِصْفُ الْعِبَادَةِ ، وَقِلَّةُ الطَّعَامِ هِيَ الْعِبَادَةُ) .

باطل . وقد أفاد العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٦٩) أنه لا أصل له .

٢٥٠ - (كَانَ إِذَا تَغَدَّى ؛ لَمْ يَتَعَشَّ ، وَإِذَا تَعَشَّى ؛ لَمْ يَتَغَدَّ) .

ضعيف . رواه ابن بشران في «الأمالي» (٧٣ / ١) ، وأبو نعيم في «الحلية»

(٣ / ٣٢٣) ، وابن عساكر في آخر جزء «أخبار لحفظ القرآن» (ق ٨ / ٢) ، وكذا في

«التاريخ» (١١ / ٦٥ / ١) عن سليمان بن عبد الرحمن : ثنا أيوب بن حسان

الجرشي : ثنا الوضين بن عطاء عن عطاء بن أبي رباح قال :

دُعي أبو سعيد الخدري إلى وليمة، فرأى صفرة وخضرة، فقال: أما تعلمون أن رسول الله ﷺ كان . . . الحديث.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ورجاله ثقات، لكن الوضين بن عطاء سيء الحفظ، فهو لهذا ضعيف، ثم إنه مرسل كما هو الظاهر؛ لأن عطاء لم يوصله عن أبي سعيد بمثل قوله: «عن أبي سعيد»، ونحوه.

(تنبيه): هذا الحديث مما خفي مخرجه على الحافظ العراقي، ثم التاج السبكي، فذكر أنه من الأحاديث التي أوردها الغزالي في «الإحياء»، ولا أصل لها! وتعبه الزبيدي في «إتحاف السادة» (٧ / ٤٠٩) برواية أبي نعيم فقط! ورواه البيهقي في «الشعب» (٢ / ١٥٨ / ٢) موقوفاً على أبي جحيفة، وفيه الوليد بن عمرو بن ساج، وهو ضعيف، وتناقض فيه ابن حبان كما بيته في «تيسير الانتفاع».

٢٥١ - (مَنْ أَجَاعَ بَطْنَهُ؛ عَظُمَتْ فِكْرَتُهُ، وَفَطِنَ قَلْبُهُ).

لا أصل له. كما يفيد كلام الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٧٣)، والسبكي في «الطبقات» (٤ / ١٦٣).

٢٥٢ - (البِطْنَةُ أَصْلُ الدَّاءِ، وَالْحِمِيَّةُ أَصْلُ الدَّوَاءِ، وَعُودُوا كُلِّ جَسْمٍ مَا اعْتَادَ).

لا أصل له. وقد أورده الغزالي في «الإحياء» مرفوعاً إلى النبي ﷺ! فقال الحافظ العراقي في «تخريجه»: «لم أجد له أصلاً».

وأقره الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٠٣٥)، وقال المحقق ابن

القيم في «زاد المعاد» (٣ / ٩٧) :

«وأما الحديث الدائر على السنة كثير من الناس : الحمية رأس الدواء، والمعدة بيت الداء، وعودوا كل جسم ما اعتاد. فهذا الحديث إنما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، قاله غير واحد من أئمة الحديث».

لكن ذكر السنخاوي أن الخلال روى من حديث عائشة :

«الأزم دواء، والمعدة داء، وعودوا بدنأ ما اعتاد».

وظاهره أنه مرفوع، وقد صرح بذلك السيوطي في «الدرر»؛ كما في «كشف الخفاء» (٢ / ٧٤ / ١٧٨٨)، وأورده في «الجامع الكبير» (١ / ٣٢٠ / ٢)، ولكنهم لم يذكروا إسناده لينظر فيه، وغالب الظن أنه لا يصح. والله أعلم.

ثم رأيت ابن القيم ذكره في «الزاد» (٣ / ١٠٢) من كلام الحارث بن كلدة أيضاً بهذا اللفظ، وهو الأشبه.

ثم قال ابن القيم :

«والأزم : الإمساك عن الأكل، يعني به : الجوع، وهو من أكبر الأدوية في شفاء الأمراض الامتلائية كلها، بحيث إنه أفضل في علاجها من المستفرغات».

وبهذه المناسبة أقول : لقد جوعت نفسي في أواخر سنة ١٣٧٩ أربعين يوماً متتابعاً، لم أذق في أثنائها طعاماً قط، ولم يدخل جوفي إلا الماء! وذلك طلباً للشفاء من بعض الأدوية، فعوفيت من بعضها دون بعض، وكنت قبل ذلك تداويت عند بعض الأطباء نحو عشر سنوات دون فائدة ظاهرة، وقد خرجت من التجويع المذكور بفائدتين ملموستين :

الأولى : استطاعة الإنسان تحمل الجوع تلك المدة الطويلة، خلافاً لظن الكثيرين من الناس .

والأخرى : أن الجوع يفيد في شفاء الأمراض الامتلائية؛ كما قال ابن القيم

رحمه الله تعالى، وقد يفيد في غيرها أيضاً؛ كما جرب كثيرون، ولكنه لا يفيد في جميع الأمراض على اختلاف الأجسام؛ خلافاً لما يُستفاد من كتاب «التطبيب بالصوم» لأحد الكتاب الأوروبيين، وفوق كل ذي علم عليم.

٢٥٣ - (صوموا تصحوا).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ٢٢٥ / ١ / ٨٤٧٧)، وأبو نعيم في «الطب» (ق ٢٤ / ١ و ٢) من طريق محمد بن سليمان بن أبي داود: نا زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به. وقال الطبراني: «لم يروه بهذا اللفظ إلا زهير».

قلت: وهو ضعيف في رواية الشاميين عنه، وهذه منها.

قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٧٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وأبو نعيم في «الطب النبوي» من حديث أبي هريرة بسند ضعيف».

قلت: ولا ينافيه قول المنذري في «الترغيب» (٢ / ٦٠)، والهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٧٩) بعد أن نسباه للطبراني:

«ورجاله ثقات».

لأنه لا ينفي أن يكون في السند مع ثقة رجاله علة تقتضي ضعفه؛ كما لا يخفى على العارف بقواعد هذا العلم، وقد كشفنا عن علته، ولعل الصغاني قد بالغ حين قال (ص ٧):

«وهذا الحديث موضوع».

ثم إن لفظ الحديث عندهما:

«اغزوا تغنموا، وصوموا تصحوا، وسافروا تستغنوا».

ورواه ابن عدي (٧ / ٢٥٢١) بهذا اللفظ من طريق نهشل عن الضحاك عن ابن عباس .

ونهشل ؛ متروك، والضحاك ؛ لم يسمع من ابن عباس .
وقد روي الحديث بدون ذكر الصوم فيه ، وهو :

٢٥٤ - (سافِروا تصِحُّوا، واغزوا تستغنوا) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٣٨٠) من طريق ابن لهيعة عن درَّاج عن ابن حجريرة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل ابن لهيعة ؛ فإنه ضعيف الحفظ ، ودراج ؛ فإنه صاحب مناكير، ولكن الراوي عن ابن لهيعة قتيبة بن سعيد ؛ قال الذهبي في «سير النبلاء» (٨ / ١٥) :

«قال قتيبة : قال لي أحمد : أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح . فقلت : لأننا كنا نكتبُ من كتاب ابن وهب ، ثم نسمعه من ابن لهيعة» .

فالعلة من دراج إذن .

وقال ابن أبي حاتم (٢ / ٢٠٦) عن أبيه :

«إنه حديث منكر» .

وله شاهد ضعيف جداً ، وهو :

٢٥٥ - (سافِروا تصِحُّوا وتغنموا) .

منكر . رواه ابن عدي (٢ / ٢٩٩) ، والطبراني في «الأوسط» (١ / ١١٢ / ١) ، وابن بشران في «الأمالي» (٣ / ٦٦ / ١) ، والخطيب في «تاريخه» (١٠ / ٣٨٧) ، والقضاعي (٥٢ / ٢) ، وكذا تمام الرازي في «الفوائد» (رقم ٧٦٧) عن محمد بن

عبدالرحمن بن رداد عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً. وقال ابن عدي :

«لا أعلم يرويه غير ابن الرداد هذا، وعامة ما يرويه غير محفوظ».

وقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١١٥):

«ليس بالقوي، ذاهب الحديث».

وقال أبو زرعة:

«لين».

وساق في «الميزان» من منكراته هذا الحديث، وسلفه في ذلك أبو حاتم، فقد

قال ابنه في «العلل» (٢ / ٣٠٦):

«قال أبي: هذا حديث منكر».

وابن الرداد هذا هو علة الحديث.

وخفي ذلك على الهيثمي (٣ / ٢٠١)، فأعله براو آخر في طريق الطبراني

وحده!

ثم رواه ابن عدي (٢ / ١٨٩)، وأبو نعيم (ق ٢٥ / ٢) عن سوار بن مصعب

عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً، وقال:

«سوار هذا عامة ما يرويه ليس بمحفوظ».

قلت: وعطية - وهو العوفي - ضعيف.

ورواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١ / ٤٣٤) عن معمر عن ابن طاوس عن

أبيه قال: قال عمر:

وذكره موقوفاً عليه؛ دون قوله: «وتغنموا».

ورجاله ثقات، ولكنه منقطع بين طاوس وعمر، ولعل الموقوف هو

الصواب.

٢٥٦ - (يُنزَلُ اللهُ كُلَّ يَوْمٍ عَشْرِينَ وَمِئَةً رَحْمَةً، ستونَ منها
للطَّائِفِينَ، وأربعونَ للعاكفينَ حولَ البيتِ، وعشرونَ منها للنَّاظرينَ إلى
البيتِ).

موضوع . رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١١٥ / ١) من طريق خالد
ابن يزيد العمري: ثنا محمد بن عبدالله بن عبيد الليثي عن ابن أبي مليكة عن ابن
عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع؛ خالد بن يزيد هذا كذبه أبو حاتم، ويحيى بن
معين، وقال ابن حبان:

«يروي الموضوعات عن الأثبات».

والليثي متروك أيضاً؛ كما في «اللسان» (٥ / ٢١٦)، وغيره.

وللحديث طريقان آخران موضوعان أيضاً بلفظين مغايرين لهذا بعض المغايرة،
وقد سبق ذكرهما مع الكلام على سنديهما برقمي (١٨٧ ، ١٨٨)، فمن شاء فليرجع
إليهما.

٢٥٧ - (إِيَاكَ وَالسَّرْفِ؛ فَإِنَّ أَكْلَتَيْنِ فِي يَوْمٍ مِنَ السَّرْفِ).

موضوع . ذكره الغزالي في «الإحياء» (٣ / ٧٨) أن النبي ﷺ قال ذلك لعائشة .
وقال الحافظ العراقي في «تخریجه»:

«رواه البيهقي في «الشعب» من حديث عائشة، وقال: في إسناده ضعف».

قلت: ونص الحديث؛ كما في «الترغيب» (٣ / ١٢٤):

«عن عائشة قالت: رأيت رسول الله ﷺ وقد أكلت في اليوم مرتين، فقال: يا
عائشة! أما تحبين أن يكون لك شغل إلا جوفك؟ الأكل في اليوم مرتين من الإسراف،
والله لا يحبُّ المُسرفين».

وفي رواية: «يا عائشة! اتخذت الدنيا بطنك؟! أكثر من أكلة كل يوم سرف،
والله لا يُحِبُّ المُسْرِفِينَ».

وقال المنذري:

«رواه البيهقي، وفيه ابن لهيعة».

قلت: هو ضعيف من قبل حفظه، وقد رُوي بنحوه من حديث أنس، فانظر
الحديث رقم (٢٤١).

ثم وقفت على إسناده عند البيهقي في «الشعب» (٢ / ١٥٨ / ١)، فتبين أن
فيه علة أخرى هي مما يزداد الحديث بها ضعفاً، فإنه قال: أخبرناه أبو عبد الرحمن
السلمي . . . بسنده عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة . . . به.

وأبو عبد الرحمن هذا اسمه محمد بن الحسين الصوفي، قال محمد بن يوسف
القطان:

«كان يضع الأحاديث للصوفية».

ثم رواه (٢ / ١٦١ / ٢) من طريق خالد بن نجيح المصري: ثنا عبد الله بن
لهيعة به نحوه.

وخالد هذا؛ قال أبو حاتم:

«كذاب، يفتعل الحديث».

٢٥٨ - (إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ مَعَ ضَيْفِهِ إِلَى بَابِ الدَّارِ).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٢٣)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢٤٦ /
٢)، وعنه القضاعي (١ / ٩٥) من طريق علي بن عروة عن عبد الملك عن عطاء
عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، وعلته علي بن عروة هذا؛ قال الذهبي:

«قال ابن حبان: كان يضع الحديث، وكذبه صالح جزرة وغيره».

ثم ساق له أحاديث هذا منها.

ثم وجدت له طريقاً آخر، أخرجه ابن عدي (١٦٩ / ٢) من طريق سلم بن سالم البلخي: ثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً، أورده في ترجمة سلم هذا في أحاديث أخرى له، ثم قال:

«له أحاديث أفراد وغرائب، وأنكر ما رأيت له ما ذكرته من هذه الأحاديث».

قلت: وقد نقل غير واحد الاتفاق على ضعفه، وقال أبو حاتم:

«لا يصدق».

وقال الجوزجاني:

«غير ثقة».

وقد تقدم الكلام عليه في الحديث رقم (٢٣٣).

ثم إن ابن جريج مدلس، وقد عنعنه.

٢٥٩ - (لا تَمَارِضُوا؛ فَتَمَرِّضُوا، ولا تَحْفِرُوا قُبُورَكُمْ؛ فَتَمُوتُوا).

منكر. قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٢١):

«سألت أبي عن حديث رواه عاصم بن إبراهيم الداري عن محمد بن سليمان الصنعاني عن منذر بن النعمان الأفضس عن وهب بن منبه عن عبدالله بن عباس مرفوعاً بهذا الحديث؛ قال أبي: هذا حديث منكر».

قلت: وعلته محمد بن سليمان هذا، قال الذهبي في «الميزان»:

«مجهول، والحديث الذي رواه منكر».

يعني هذا.

٢٦٠ - (أَطْعِمُوا نَفْسَاءَكُمْ الرُّطْبَ . قالوا : ليسَ في كلِّ حينٍ يكونُ الرُّطْبُ . قالَ : فتمرُّ . قالوا : كلُّ التَّمْرِ طَيِّبٌ ، فأَيُّ التَّمْرِ خَيْرٌ؟ قالَ : إِنَّ خَيْرَ تَمْرَاتِكُمْ البرنيُّ ؛ يَدْخُلُ الشِّفَاءَ ، وَيَخْرِجُ الدَّاءَ ، لا دَاءَ فِيهِ ، أَشْبَعُهُ لِلجَائِعِ ، وَأَدْفِؤُهُ لِلْمَقْرورِ) .

ضعيف . رواه ابن سمعون الواعظ في «الأمالي» (٢ / ١٩٢ / ١) : حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر المطيري : نا القاسم بن إسماعيل الكوفي : نا زيد بن الحباب العكلي عن شعبة عن يعلى بن عطاء الطائفي عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير القاسم هذا ، فلم أجد من ترجمه ، إلا أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (٩ / ١٩) : «القاسم بن إسماعيل الهاشمي ، كوفي ، يروي عن عبيدالله بن موسى ، حدثنا عنه محمد بن المنذر بن سعيد» .

فإنه من هذه الطبقة ، على أنه قد توبع كما يأتي .

وشهر بن حوشب ؛ ضعيف ، لا يحتج به ، لكثرة خطئه ، وكأنه لذلك إنما أخرج له مسلم مقروناً بغيره ؛ كما في «خاتمة الترغيب» للمنذري (٤ / ٢٨٤) ، وقال الحافظ فيه :

«صدوق ، كثير الإرسال والأوهام» .

ثم رأيت في «الطب» لأبي نعيم (٢٣ - ٢٤) من طريق أخرى عن شعبة به ، فانحصرت العلة في شهر .

والحديث أورده السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١٥٦) شاهداً للحديث المتقدم برقم (٢٣٤) من رواية ابن السني وأبي نعيم معاً في «الطب» من طريق شعبة به ، ثم

قال:

«وإسناده على شرط مسلم!»

كذا قال، ولا يخفى ما فيه؛ لما ذكرنا من حال شهر.

٢٦١ - (أَحْسِنُوا إِلَى عَمَّتِكُمُ النَّخْلَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ، فَفَضَّلَ مِنْ طَيِّبَتِهَا، فَخَلَقَ مِنْهَا النَّخْلَةَ).

موضوع. رواه ابن عدي (٥٧ / ٢)، والباطرقاني في «جزء من حديثه» (١٥٧ / ٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٨٤)؛ كلهم عن جعفر بن أحمد بن علي الغافقي: حدثنا أبو صالح كاتب الليث: حدثنا وكيع عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«وهذا الحديث موضوع، ولا شك أن جعفر وضعه».

وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، وجعفر وضاع».

وأقره الحافظ ابن حجر في «اللسان».

وأما السيوطي؛ فتعقبه كعادته في «اللآلئ» (١ / ١٥٦)، فلم يصنع شيئاً؛ لأنه لم يزد على أن ذكر له شاهداً من حديث أبي سعيد الخدري، وهو الآتي عقب هذا، وفيه طعن شديد؛ كما ستري، ومن عجائبه أنه لم يسق إسناده ولا بين حاله!

٢٦٢ - (خُلِقَتِ النَّخْلَةُ وَالرُّمَانُ وَالْعِنْبُ مِنْ فَضْلِ طَيِّبَةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ).

ضعيف جداً. رواه المحاملي في الثالث من «الأمالي» (٣٨ / ٢)، وعنه ابن عساكر (٢ / ٣٠٩ / ٢) عن الحاكم بن عبدالله الكلبي أبي سالم من أهل قزوين، عن يحيى بن سعيد البحراني من أهل غطيف عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد

الخدري قال: سألتنا رسول الله ﷺ من ماذا خلقت النخلة؟ فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وأبو هارون العبدي اسمه عمارة بن جوين، وهو متروك، ومنهم من كذبه؛ كما في «التقريب».

ومع هذا الضعف الشديد، فقد ذكره السيوطي في «اللآلئ» شاهداً للحديث الذي قبله! من رواية ابن عساكر، ولم يقتصر على هذا، بل أورده في «الجامع الصغير»، فتعقبه المناوي بقوله:

«وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأشهر من ابن عساكر، ولا أقدم، مع أن الديلمي أخرجه عن أبي سعيد أيضاً، لكن سنده مطعون فيه».

قلت: المحاملي أشهر وأقدم من الديلمي أيضاً، فالعزو إليه أولى، والموفق هو الله تعالى.

٢٦٣ - (أَكْرَمُوا عَمَّتِكُمُ النَخْلَةَ؛ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ فَضْلَةِ طِينَةِ أَبِيكُمْ
آدَمَ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنْ شَجْرَةٍ وُلِدَتْ تَحْتَهَا
مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، فَأَطْعَمُوا نِسَاءَكُمْ الْوَالِدَ الرُّطْبَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَطْباً
فَتَمْرٌ).

موضوع. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٠)، وأبو الشيخ في «الأمثال»
(رقم ٢٦٣)، وابن عدي (٣٣٠ / ١)، وابن حبان في «الضعفاء» (٣ / ٤٤ - ٤٥ -
حلب)، والباغندي في «حديث شيبان وغيره» (١٩٠ / ١)، وعنه ابن عساكر (٢ /
٣٠٩ / ٢ و ١٩ / ٢٦٧ / ١)، وأبو نعيم في «الطب» (٢ / ٢٣ / ٢)، و«الحلية»
(٦ / ١٢٣)، والسياق له من طريق مسرور بن سعيد التميمي عن الأوزاعي عن عروة
ابن رويم عن علي مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث الأوزاعي عن عروة، تفرد به مسرور بن سعيد».

وقال العقيلي :

«حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به».

وقال ابن عساكر:

«عروة لم يدرك علياً، والحديث غريب، والتميمي مجهول».

قلت: بل هو متهم؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«غمزه ابن حبان، فقال: يروي عن الأوزاعي المناكير الكثيرة».

ومن طريق أبي نعيم أوردته ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٨٤)، وقال:

«لا يصح، مسرور منكر الحديث، يروي عن الأوزاعي المناكير».

وعقب عليه السيوطي في «اللاآلىء» (١ / ١٥٦)، بقوله:

«أخرجه العقيلي، وقال: إنه غير محفوظ؛ لا يُعرف إلا بمسرور. وأخرجه ابن عدي، وقال: هذا منكر عن الأوزاعي، وعروة عن علي مرسل، ومسرور غير معروف، لم أسمع بذكره إلا في هذا الحديث. وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» عن شيبان به. وأخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه معاً في «التفسير»، وابن السني. ولأوله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، ولآخره شاهد».

قلت: حديث أبي سعيد الخدري ضعيف جداً، فلا يصلح شاهداً اتفاقاً، وقد

بينت حاله قبيل هذا.

وأما الشاهد الآخر، فهو حديث أبي أمامة الذي تقدم برقم (٢٦٠)، وقد بينا

هناك أن إسناده ضعيف.

ثم ذكر الحديث الآتي :

٢٦٤ - (ما لِلنُّقْصَاءِ عِنْدِي شِفَاءٌ مِثْلَ الرُّطْبِ، وَلَا لِلْمَرِيضِ مِثْلَ

العسلِ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الطب» عن أبي هريرة مرفوعاً، ذكره السيوطي شاهداً للحديث الذي قبله، ولم يسق إسناده لينظر فيه، ولا هو تكلم عليه ليعرف حاله من لم يقف عليه، وأحسن أحواله أن يكون ضعيفاً، إن لم يكن موضوعاً.

ثم تحقق الظن فيه، فقد رأيتُه أخرجه (٢ / ٢٤ / ١) في «الطب» عن علي بن عروة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وعلي بن عروة كذاب يضع الحديث، وقد مضى له حديث موضوع برقم

(١١٩).

وتبع ابن عراق السيوطي في السكوت عن الحديث في «تنزيه الشريعة» (١ / ٢٠٩)، ولكنه قال: «قلت: وأخرج وكيع في «الغرر» هذا من حديث عائشة، لكنه من طريق أصرم بن حوشب»؛ يعني: وهو كذاب.

٢٦٥ - (يا أبا هريرة! عَلِّمِ النَّاسَ الْقُرْآنَ، وَتَعَلَّمْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ مِتَّ

وَأَنْتَ كَذَلِكَ؛ زَارَتْ الْمَلَائِكَةُ قَبْرَكَ كَمَا يُزَارُ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ، وَعَلَّمَ

النَّاسَ سُنَّتِي، وَإِنْ كَرِهُوا ذَلِكَ، وَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ لَا تَوْقَفَ عَلَى الصَّرَاطِ

طَرَفَةَ عَيْنٍ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ؛ فَلَا تُحَدِّثْ فِي دِينِ اللَّهِ حَدَّثًا بِرَأْيِكَ).

موضوع. أخرجه الخطيب (٤ / ٣٨٠)، وأبو الفرج بن المسلمة في «مجلس

من الأمالي» (١٢٠ / ٢) من طريق عبدالله بن صالح اليماني: حدثني أبو همام

القرشي عن سليمان بن المغيرة عن قيس بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن هذا الوجه ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٦٤)، وقال:

«لا يصح، وأبو همام: محمد بن مجيب (الأصل: محبب، وهو تصحيف)؛

قال يحيى : كذاب . وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث .

وتعقبه السيوطي في «اللائيء» (١ / ٢٢٢) بقوله :

«قلت : له طريق آخر، قال أبو نعيم : حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر حدثنا محمد بن عبد الرحيم بن شبيب عن محمد بن قدامة المصيبي عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً» .

قلت : فذكره نحوه ؛ إلا أنه قال : «فإن أتاك الموت وأنت كذلك ؛ حجّت الملائكة إلى قبرك ؛ كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام» .

وسكت عليه السيوطي ، وهو بهذا اللفظ أشد نكارة عندي من الأول ، لما فيه من ذكر الحج إلى القبر ، فإنه تعبير مبتدع لا أصل له في الشرع ، ولم يرد فيه إطلاق الحج إلى شيء مما يزار إلا إلى بيت الله الحرام ، وإنما يُطلق الحج إلى القبور ؛ المبتدعة الذين يغالون في تعظيم القبور ، مثل شد الرحال إليها ، والبيات عندها ، والطواف حولها ، والدعاء والتضرع لديها ، ونحو ذلك مما هو من شعائر الحج ، حتى لقد ألف بعضهم كتاباً سماه «مناسك حج المشاهد والقبور» ! على ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه ، وهذا ضلال كبير لا يشك مسلم شم رائحة التوحيد الخالص في كونه أكره شيء إليه ﷺ ، فكيف يعقل إذن أن ينطق عليه السلام بهذه الكلمة : «حجّت الملائكة إلى قبرك كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام» ؟! اللهم إن القلب يشهد أن النبي ﷺ ما صدر منه حرف من هذا ، فبجح الله من وضعه .

وأنا أتهم به ابن شبيب هذا ، فإن رجال إسناده كلهم ثقات غيره ، أما عبد الله بن محمد بن جعفر شيخ أبي نعيم ؛ فهو أبو الشيخ ابن حبان الحافظ الثقة ، صاحب كتاب «طبقات الأصهبانيين» ، وله ترجمة في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣ / ١٤٧ - ١٤٩) ، و«شذرات الذهب» (٣ / ٦٩) ، وغيرهما .

وأما سائر الرواة ؛ فكلهم ثقات معروفون من رجال «التهذيب» ، غير ابن شبيب ،

فهو المتهم به، ولم أجد له ترجمة إلا في «طبقات الأصبهانيين» (ص ٢٣٤) (١)، فإنه قال :

«محمد بن عبدالرحيم بن شبيب أبو بكر توفي سنة ست وتسعين ومئتين، كان من أئمة القراء، حدث عن عثمان بن أبي شيبة، وابن ماسرجس، وإسحاق بن أبي إسرائيل، ومُشكّدانة، ومما لم نكتب إلا عنه . . .» .

قلت: ثم ساق له أحاديث سأذكر إن شاء الله بعضها، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول، والحمل عليه عندي في هذا الحديث، وعنه أيضاً أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٢٦)، والله أعلم .

ولم يعرفه ابن عراق، فقال في «تنزيه الشريعة» (١١٥ / ٢):

«ولم أفق له على ترجمة، وشيخ أبي نعيم عبدالله بن محمد بن جعفر أظنه القزويني، وهو ضاع كما مر في المقدمة» .

كذا قال . والصواب أنه أبو الشيخ كما ذكرنا، فإن أبا نعيم يكثر عنه في «الحلية» وغيرها، ولو كان هو هذا الكذاب لنسبه تمييزاً بينهما، فتأمل .

ثم استدركت فقلت: بل ليس هو القزويني يقيناً؛ لأن أبا نعيم لم يدركه، فقد ولد بعد وفاته بإحدى وعشرين سنة كما سيأتي بيانه تحت الحديث (٥٢٩١) .

ثم وجدت لابن شبيب متابعاً، فقال أبو الحسن بن عبد كويه في «ثلاثة مجالس» (٥ / ١): أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب المقرئ: ثنا محمد ابن إبراهيم بن شقيق: ثنا محمد بن قدامة المصيصي به .

ثم تبين لي أن محمد بن إبراهيم بن شقيق تحرف اسمه على بعض النساخ، وإنما هو محمد بن عبدالرحيم بن شبيب المذكور آنفاً، فقد قال أبو نعيم في «أخبار

(١) من مخطوطات الظاهرية بدمشق (تاريخ: ٦٥) .

أصبهان» (٢ / ٢٢٦): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب المقرئ : ثنا محمد بن عبد الرحيم بن شبيب به .

وعلقه الديلمي في «مسنده» (٣ / ٢٦٨) على أبي نعيم ، ووقع فيه (عبدالله بن محمد بن جعفر) ، كما تقدم في نقل السيوطي وابن عراق عنه ، فلعل أبا نعيم له فيه شيخان ، والله أعلم .

وقال ابن منده يحيى في «تاريخ أصبهان» (٢٢٩ - مخطوطة الظاهرية) في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد بن سدوس :

«وجدت في كتاب سُمع منه : حدثنا أبو بكر بن عبد الوهاب : حدثنا أبو بكر ابن عبد الرحيم المقرئ : حدثنا محمد بن قدامة المصيصي به» .

وقد ترجم أبو نعيم لأبي بكر هذا (٢ / ٢٨٩) ، وذكر أنه ختم عليه القرآن ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم رأيت الحديث أخرجه السلفي في «الأربعين» (٢٠ / ١) من الطريق الأولى إلا أنه قال : «طارق بن شهاب» ، بدل : «طاوس» ، وكتب محمد بن المحب بخطه على النسخة ما نصه :

«هذا حديث منكر ، قال الحافظ الدمشقي : كذا قال ، ووجدته في جزء أبي السكين عن طاوس ، وكذلك وجدته في «تاريخ بغداد» ، وهو الصواب ، وطارق وهم فيه السلفي رحمه الله» .

ثم رأيت الحديث في «طرق أربعين السلفي» (٥٤ / ١ - ٢) للحافظ القاسم ابن الحافظ ابن عساكر ، أخرجه من الطريق الأولى مثل رواية السلفي ، ثم قال :

«كذا قال : عن طارق بن شهاب ، وأظن أنه الصواب . . .» .

ثم نقل كلام والده الذي نقله ابن المحب آنفاً ، لكن النسخة أصابها الماء ، فذهب ببعض الكلمات ، فلم نستطع نقل ما كتبه بتمامه .

ثم رواه القاسم من طريق أبي السكين زكريا بن يحيى الطائي : حدثني عبدالله ابن صالح اليماني به . وقال :

«عن طاوس» .

ثم قال القاسم :

«هذا حديث غريب، وأبو همام القرشي ؛ لم أجد له ذكراً في الكتب، وليس بمعروف، وعبدالله بن صالح مجهول أيضاً» .

٢٦٦ - (كان إذا أشفق من الحاجة أن ينساها ؛ جعل في يده خيطاً ليذكرها) .

باطل . رواه ابن عدي (١٧٢ / ١) ، وابن سعد (٢٨٦ / ١) ، والحرث بن أبي أسامة في «مسنده» (١٧ - من زوائده) ، وأبو الحسن الأبنوسي في «الفوائد» (٢٦ / ٢) عن سالم بن عبدالأعلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .
وقال ابن عدي :

«سالم معروف بهذا الحديث ، وأنكر عليه ابن معين وغيره» .

وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن سعد ، والحكيم عن ابن عمر ، فتعقبه شارحه المناوي بقوله :

«رواه أبو يعلى ؛ قال الزركشي : فيه سالم بن عبدالأعلى ؛ قال فيه ابن حبان : وضاع . وقال ابن أبي حاتم : حديث باطل . وقال ابن شاهين في «الناسخ» : أحاديثه منكراً . وقال المصنف في «الدرر» : قال أبو حاتم : حديث باطل . وقال ابن شاهين : منكر لا يصح» .

قلت : وقول أبي حاتم رواه عنه ابنه في «العلل» (٢٥٢ / ٢) ؛ قال :

«سألت أبي عن حديث رواه محمد بن يعلى السلمي ؛ قال : حدثنا سالم بن عبد الأعلى أبو الفيض عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ (قلت : فذكره) قال أبي : هذا حديث باطل . قلت : فما حال سالم ؟ قال : ضعيف الحديث ، وهذا من سالم» .

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١ / ١٨٦) :

«سالم ؛ قال ابن معين : ليس حديثه بشيء» .

قلت : وتمام كلام ابن معين في «تاريخه» (ق ٨٦ / ٢) :

«وهو الذي يروي عن نافع عن ابن عمر . . .» ، فذكر هذا الحديث .

ثم قال ابن أبي حاتم :

«وقال أبي : متروك الحديث» .

وقال ابن طاهر في «التذكرة» :

«يضع الحديث على الثقات» .

وتبع في ذلك ابن حبان . وقال الحاكم والنقاش :

«روى عن نافع أحاديث موضوعة» .

كذا في «اللسان» .

قلت : وهذا من روايته عن نافع . وقد رواه الخطيب (١١ / ٨٥) من هذا

الوجه ، وكذا الدارقطني ، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ /

٧٣) ، وقد ذكره فيه من ثلاث طرق :

الأول : هذا .

الثاني : من طريق أبي عمرو وبشر بن إبراهيم الأنصاري : حدثنا الأوزاعي عن

مكحول عن وائلة بن الأسقع مرفوعاً نحوه .

رواه الدارقطني ، وكذا ابن عساكر في «تاريخه» (٣ / ١٠ / ١ - المصورة عن

الأزهرية^(١).

قال ابن الجوزي :

«تفرد به بشر، وهو يضع الحديث».

قلت : وقد ذكر الذهبي في ترجمته أن هذا الحديث من مصائبه! وأخرج له ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٣٣) أحاديث منها هذا، ثم قال :

«وهذه الأحاديث عن الأوزاعي وغيره لا يرونها عنه غير بشر، وهي بواطيل وضعها عليهم، وكذلك سائر أحاديثه التي لم أذكرها موضوعات عن كل من روى عنهم».

الثالث : من طريق غياث بن إبراهيم : حدثنا عبدالرحمن بن الحارث بن عياش ابن أبي ربيعة عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن رافع بن خديج مرفوعاً نحوه . قال الدارقطني :

«تفرد به غياث، وهو متروك».

قلت : وهو متهم بالوضع ؛ كما سبق .

وقد ذكر السيوطي في «اللاآلىء» (٢ / ١٨٠) للحديث طريقاً رابعاً من رواية الطبراني في «الكبير» (رقم ٤٤٣١) من طريق بقية بن الوليد : حدثنا أبو عبدالرحمن مولى بني تميم عن سعيد المقبري عن رافع بن خديج به .

وسكت عليه ، وليس بجيد ، فإن بقية إذا روى عن المجهولين ليس بشيء ؛ كما قال ابن معين والعجلي ، وهذه الرواية من هذا الصنف ، فإن أبا عبدالرحمن هذا من شيوخ بقية الذين لا يعرفون ؛ كما في «اللسان» .

ثم وجدت له طريقاً خامساً عن ابن عمر ، أخرجه أبو سعيد بن الأعرابي في

(١) وقد وقع فيه : «الأنماري» ؛ بدل : «الأنصاري» ، وهو تصحيف .

«المعجم» (١١٠ / ١) قال: نا إبراهيم (يعني: ابن فهد): نا بشر بن عبيدالله الدارسي: نا عيسى بن شعيب عن يحيى بن أبي الفرات عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه مرفوعاً.

بشر هذا أورده السمعاني في «الدارسي»، فقال:

«والمشهور بهذه النسبة أبو علي بشر بن عبيدالله الدارسي من أهل البصرة، ويقال له: المدارسي أيضاً، هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، يروي عن حماد بن سلمة، والبصريين، روى عنه يعقوب بن سفيان الفارسي».

قلت: الذي في «ثقات ابن حبان» (٨ / ١٤٢): «الدارس» مكان «الدارسي»، وكذلك هو في «ترتيب الثقات» (١ / ٥١ / ١).

ونحوه في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٦٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن عدي؛ فقال:

«منكر الحديث عن الأئمة!»

وفيه نظر بيته في «تيسير الانتفاع».

ويحيى بن أبي الفرات؛ لم أعرفه.

وعيسى بن شعيب فيه ضعف، فأحدهما هو آفة هذا الطريق. والله أعلم.

وقد روي ما يخالف هذا الحديث، وهو:

٢٦٧ - (مَنْ حَوَّلَ خَاتِمَهُ، أَوْ عَمَامَتَهُ، أَوْ عَلَّقَ خَيْطاً فِي أَصْبُعِهِ؛

لِيَذْكُرَهُ حَاجَتَهُ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ عِزَّ وَجَلًّا، إِنَّ اللَّهَ هُوَ يَذْكُرُ الْحَاجَاتِ).

موضوع. رواه ابن عدي (٣٣ / ١ - ٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات»

(٣ / ٧٤) من طريق بشر بن الحسين: حدثنا الزبير بن عدي عن أنس مرفوعاً. وقال

ابن عدي :

« لا يصح » .

وقال ابن الجوزي :

« لا أصل له ، بشر يروي عن الزبير بواطيل » .

وأقره السيوطي في « اللآليء » (٢ / ٢٨٣) ، وزاد عليه بقوله :

« قلت : قال ابن حبان : روى بشر بن الحسين الأصبهاني عن الزبير نسخة موضوعة شبيهاً بمئة وخمسين حديثاً » .

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٢٢) .

٢٦٨ - (مَنْ رَفَعَ قِرطاساً مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ؛ إِجْلالاً أَنْ يُداسَ ؛ كُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الصَّادِقِينَ ، وَخُفِّفَ عَنِ وَالِدَيْهِ وَإِنْ كَانَا مُشْرِكَيْنِ ، وَمَنْ كَتَبَ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، فَجَوَّدَهُ تَعْظيماً لِلَّهِ ؛ غُفِرَ لَهُ) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ ابن حبان في « طبقات الأصبهانيين » (ص ٢٣٤) مفرقاً في موضعين ، وابن عدي (١ / ٢٤٦) بتمامه من طريق أبي سالم الرواسي العلاء ابن مسلمة قال : حدثنا أبو حفص العبدي عن أبان عن أنس مرفوعاً .

وذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٢٦) من رواية ابن عدي ، ثم

قال :

« أبان ضعيف جداً ، وأبو حفص أشد منه ضعفاً ، وأبو سالم العلاء بن مسلمة كذبه محمد بن طاهر الأزدي ، لا تحل الرواية عنه » .

قال السيوطي في « اللآليء » (١ / ٢٠٢) :

«قلت: أورده ابن عدي في ترجمة العبدى، وقال: إنه متروك الحديث. قال: وقد روي عن علي بن أبي طالب من وجه لا يصح».

٢٦٩ - (العالم لا يخرف).

موضوع. قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٤٣٩):

«وسئل أبي عن حديث رواه العلاء بن زيدل عن أنس مرفوعاً: «العالم لا يخرف»، فقال: العلاء ضعيف الحديث، متروك الحديث، وقد وجدنا من ينسب إلى العلم: المسعودي، والجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وعطاء بن السائب، وغيرهم».

يعني أنهم قد تغيروا في آخر عمرهم.

قلت: العلاء هذا؛ قال الذهبي:

«تالف، قال ابن المديني: كان يضع الحديث. وقال ابن حبان: روى عن أنس نسخة موضوعة».

وقد روي الحديث بلفظ آخر، وهو:

٢٧٠ - (لا يخرف قارئ القرآن).

موضوع. ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٥)، وتبعه ابن عراق فأورده في «تنزيه الشريعة» (٣٦ / ٢) من طريق أبي نعيم، وهذا في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٤٣): «أبنا للاحق بن الحسين: حدثنا خيثمة بن سليمان: حدثنا عبيد بن محمد: حدثنا محمد بن يحيى بن جميل: حدثنا بكر بن السرور: حدثنا يحيى بن مالك عن أنس عن أبيه عن الزهري عن أنس رفعه».

ورواه الدليمي (٤ / ١٩٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٨ / ١ / ٢) من

طريق أبي نعيم وغيره: نالاحق به. ثم قال السيوطي:

«قال في «الميزان»: للاحق كذاب، وروى عنه أبو نعيم في «الحلية» وغيرها مصائب. وقال في «اللسان»: قال الإدريسي: يضع الحديث على الثقات، ولعله لم يخلق في الكذابين مثله. وقال ابن السمعاني: كان أحد الكذابين، وضع نسخاً لا يُعرف أسماء رواتها. وقال ابن النجار: مجمع على كذبه».

قلت: ومع هذا كله فقد سوّد به السيوطي كتابه «الجامع الصغير»! ويَبِّض له المناوي في «شرحيه»!

ورواه عبدالرحمن بن نصر الدمشقي في «الفوائد» (٢ / ٢٢٦ / ٢) عن الشعبي من قوله، وسنده ضعيف، فلعله أصل الحديث، رفعه بعض الكذبة!
وقد وجدت له طريقاً أخرى بنحوه، وهو:

٢٧١ - (مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ؛ مَتَّعَهُ اللَّهُ بِعَقْلِهِ حَتَّى يَمُوتَ).

موضوع. رواه أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٢ / ١١١): نا إبراهيم بن الهيثم (يعني: البلدي): نا أبو صالح عبدالله بن صالح: نا رشدين بن سعد عن جرير ابن حازم عن حميد عن أنس مرفوعاً.

ورواه ابن عساكر (٢ / ١١١ / ٢) من طريق آخر عن أبي صالح به.

وهذا سند ضعيف جداً، رشدين بن سعد؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه، فأدرسته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث».

قلت: فالظاهر أن هذا من تخاليطه، ويحتمل أن يكون من وضع خالد بن نجيح جار لعبدالله بن صالح كان يضع الحديث في كتب عبدالله وهو لا يشعر! انظر «الميزان» (٢ / ٤٦ - ٤٨)، وقول أبي حاتم المتقدم تحت الحديث (١٩٤).

٢٧٢ - (اعْتَبَرُوا عَقْلَ الرَّجْلِ فِي طَوْلِ لِحْيَتِهِ، وَنَقَشِ خَاتِمَهُ،

وَكُنُوتِهِ).

موضوع. ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٠) من رواية ابن عساكر بسنده عن عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي عن يزيد بن سنان الأشعري عن أبي دوس الأشعري قال:

كنا عند معاوية جلوساً؛ إذ أقبل علينا رجل طويل اللحية، فقال معاوية: أيكم يحفظ حديث رسول الله ﷺ في طول اللحية؟ فسكت القوم، فقال معاوية: لكني أحفظه. فلما جلس الرجل؛ قال له معاوية: أما اللحية؛ فلسنا نسأل عنها! سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. قال: فما كنوتك؟ قال: أبو كوكب الدري. قال: فما نقش خاتمك؟ قال: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾^(١)، فقال: وجدنا حديث رسول الله ﷺ حقاً.

قال السيوطي:

«يزيد ضعيف، والطرائفي؛ كذبه ابن نمير».

٢٧٣ - (لَا حُبْسَ (أَي؛ وَقَفَ) بَعْدَ سُورَةِ النَّسَاءِ).

ضعيف. أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢ / ٢٥٠)، والطبراني (٣ / ١١٤ / ١)، والدارقطني (٤ / ٦٨ / ٣ و ٤)، والبيهقي في «سننه» (٦ / ١٦٢) من طريق عبد الله بن لهيعة: ثنا عيسى بن لهيعة عن عكرمة قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول بعدما نزلت سورة النساء، وَفُرِضَتْ فِيهَا الْفَرَائِضُ: فذكره. وقال الدارقطني، وأقره البيهقي:

(١) النمل: ٢٠.

«لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه، وهما ضعيفان».

قلت: وبه يُعرف ما في رمز السيوطي في «الجامع الصغير» لحسنه، وقد رده عليه المناوي في «شرحه» بقول الدارقطني هذا، ويقول الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٢):

«رواه الطبراني، وفيه عيسى بن لهيعة، وهو ضعيف».

والحديث استدل به الطحاوي لأبي حنيفة في قوله:

«إن الوقف باطل».

وهو استدلال واه؛ لأمر:

الأول: أن الحديث ضعيف؛ كما علمت، فلا يجوز الاحتجاج به.

الثاني: أنه معارض بأحاديث صحيحة في مشروعية الوقف، منها قوله ﷺ لعمر

ابن الخطاب:

«حبس الأصل، وسبل الثمرة».

أي: اجعله وقفاً حبيساً.

رواه الشيخان في «صحيحهما»، وهو مخرج في «الإرواء» (٦ / ٣٠ /

١٥٨٢).

الثالث: أنه يمكن تفسيره بمعنى لا يتعارض مع الأحاديث الصحيحة، وبه

فسره ابن الأثير في «النهاية»، فقال:

«أراد أنه لا يوقف مال، ولا يُزوى عن وارثه، وكأنه إشارة إلى ما كانوا يفعلونه في

الجاهلية من حبس مال الميت ونسائه، كانوا إذا كرهوا النساء لقبح أو قلة مال حبسوهن

عن الأزواج؛ لأن أولياء الميت كانوا أولى بهن عندهم».

٢٧٤ - (أوصاني جبرائيل عليه السلام بالجارِ إلى أربعين داراً،
عشرةً من ها هنا، وعشرةً من ها هنا، وعشرةً من ها هنا، وعشرةً من
ها هنا).

ضعيف . أخرجه البيهقي (٦ / ٢٧٦) عن إسماعيل بن سيف : حدثني سكينه
قالت : أخبرني أم هانئ بنت أبي صفرة عن عائشة مرفوعاً، وقال :
«في إسناده ضعف» .

قلت : وأقره في «نصب الراية» (٤ / ٤١٤)، وذلك لأن إسماعيل هذا قال ابن
عدي (١ / ٣١٨) :

«حدث بأحاديث عن الثقات غير محفوظة، ويسرق الحديث» .

قلت : وسكينه وأم هانئ لم أعرفهما .

ولا يفيد هنا بصورة خاصة توثيق ابن حبان (٨ / ١٠٣) لإسماعيل هذا؛ لأنه
قال :

«مستقيم الحديث إذا حدث عن ثقة» .

وقد روي عن كعب بن مالك، وهو :

٢٧٥ - (ألا إن أربعين داراً جواراً، ولا يدخل الجنة من خاف جاره

بوائقه . قيل للزهري : أربعين داراً؟! قال : أربعين هكذا، وأربعين
هكذا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩ / ٧٣ / رقم ١٤٣) عن يوسف بن

السفر عن الأوزاعي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك

عن أبيه قال :

«أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله! إني نزلت محلة بني فلان، وإن أشدّهم لي أذى أقربهم لي جواراً، فبعث النبي ﷺ أبا بكر وعمر وعلياً أن يأتوا باب المسجد، فيقوموا عليه، فيصيحوا: ألا...» .

ويوسف بن السفر أبو الفيض؛ فيه مقال.

كذا قال الزيلعي (٤ / ٤١٣ - ٤١٤)، وقد ألان القول جداً في ابن السفر هذا، فإن مثل هذا القول: «فيه مقال»، إنما يُقال فيمن هو مختلف في توثيقه وتجربته، وابن السفر هذا متفق على تركه، بل كذبه الدارقطني، وقال البيهقي:

«هو في عداد من يضع الحديث».

وقد مضى بعض أحاديثه الموضوعة (برقم ١٨٧)، ولهذا قال الهيثمي بعد أن ساق له هذا الحديث في «المجمع» (٨ / ١٦٩):

«وفيه يوسف بن السفر، وهو متروك».

قلت: وقد خالفه هقل بن زياد، فقال: ثنا الأوزاعي عن يونس عن ابن شهاب الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره مرسلًا.

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم ٣٥٠): حدثنا إبراهيم بن مروان الدمشقي: حدثني أبي: ثنا هقل بن زياد به.

ويأتي لفظه بعد حديث.

وهذا سند رجاله ثقات، ولولا إرساله؛ لحكمت عليه بالصحة، وعلى من يقول بصحة المرسل أن يأخذ به؛ كالحنفية، ولهذا أقول: إن قول صاحب «الهداية»: «وما قاله الشافعي: إن الجوار إلى أربعين داراً. بعيد، وما يرويه فيه ضعف»؛ لا يتفق مع قول الحنفية: إن الحديث المرسل حجة، فتأمل.

والحديث؛ قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٨٩) بعد أن ساقه من الوجهين المرسل والموصول:

«إنه حديث ضعيف».

وكذا قال الحافظ في «الفتح» (١٠ / ٣٩٧).

قلت: وأما قوله: ولا يدخل الجنة... فصحيح؛ لأنه جاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه».

أخرجه مسلم (١ / ٤٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٠)، وهو مخرَج في «السلسلة الأخرى» (رقم ٥٤٩).

وقد روي الحديث عن أبي هريرة أيضاً، وهو:

٢٧٦ - (حَقُّ الْجَوَارِ إِلَى أَرْبَعِينَ دَارًا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، يَمِينًا وَشِمَالًا، وَقَدَامًا وَخَلْفًا).

ضعيف جداً. رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٠ / ٣٨٥ / ٥٩٨٢): حدثنا محمد بن جامع العطار: حدثنا محمد بن عثمان: حدثنا عبدالسلام بن أبي الجنوب عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وعن أبي يعلى؛ رواه ابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ١٥٠)، وأعله بعبدالسلام هذا، وقال:

«إنه منكر الحديث».

قلت: وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (٣ / ٤١٤)، ثم تناقض ابن حبان، فذكره في «الثقات» (٧ / ١٢٧)، انظر «تيسير الانتفاع».

وقال أبو حاتم (٣ / ١ / ٤٥):

«متروك الحديث».

قلت: وفيه علة أخرى، فقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٦٨):

«رواه أبو يعلى عن شيخه محمد بن جامع العطار، وهو ضعيف».

قلت: بل هو أسوأ حالاً؛ قال أبو زرعة:

«ليس بصدوق».

ومحمد بن عثمان - وهو الجمحي المكي - ضعيف، فهذه علة ثالثة.

ولهذا قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٨٩):

«إنه حديث ضعيف».

وقد روي مرسلًا، وهو:

٢٧٧ - (السَّاكِنُ مِنْ أَرْبَعِينَ دَارًا جَارٌ).

ضعيف. أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٥٠) عن الزهري مرسلًا مرفوعًا،

وفيه:

«قيل للزهري: وكيف أربعون دارًا؟ قال: أربعون عن يمينه، وعن يساره،

وخلفه، وبين يديه».

ورجاله ثقات، فهو صحيح عند من يحتج بالمرسل؛ كما سبق بيانه قبل

حديث.

وقد اختلف العلماء في حد الجوار على أقوال؛ ذكرها في «الفتح» (١٠ /

٣٦٧)، وكل ما جاء تحديده عنه ﷺ بأربعين؛ ضعيف لا يصح، فالظاهر أن الصواب

تحديده بالعرف. والله أعلم.

٢٧٨ - (العِلْمُ خَزَائِنٌ، وَمِفْتَاحُهَا السُّؤَالُ، فَاسْأَلُوا يَرْحَمَكُمُ اللَّهُ،

فَإِنَّهُ يُؤَجِّرُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ: السَّائِلُ، وَالْمُعَلَّمُ، وَالْمُسْتَمْعُ، وَالْمَجِيبُ لَهُمْ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم (٣ / ١٩٢)، وأبو عثمان النجيري في «الفوائد»

(٢٤ / ١) من طريق داود بن سليمان القزاز: ثنا علي بن موسى الرضى: حدثني أبي

عن أبيه جعفر عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن

علي بن أبي طالب مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«هذا حديث غريب، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو إسناد موضوع من داود بن سليمان هذا الجرجاني الغازي؛ قال

الذهبي:

«كذبه يحيى بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، وبكل حال فهو شيخ كذاب له

نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضى».

ثم ساق له أحاديث، هذا أحدها، وأقره الحافظ في «اللسان».

ولهذا فقد أساء السيوطي بإيراده لهذا الحديث في «الجامع الصغير»، وقد تعقبه

شارحه المناوي بما نقلناه عن الذهبي، ثم العسقلاني، ثم كأنه نسي ذلك في شرحه

الأخر: «التيسير»، فقال:

«إسناده ضعيف»!

نعم، رواه الشيروي في «العوالي» (٢١٣ / ١)، والخطيب في «الفتاوى

والمفتحة» (٢ / ٣٢ - ط. الرياض) من طريق عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي:

حدثني أبي: حدثني علي بن موسى الرضى به.

لكن عبدالله هذا حاله كحال الجرجاني! قال الذهبي:

«روى عن أبيه عن علي الرضى عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما

تنفك عن وضعه أو وضع أبيه».

٢٧٩ - (نَبِيُّ ضَيْعَهُ قَوْمُهُ . يَعْنِي : سَطِيحًا).

لا أصل له في شيء من كتب الإسلام المعهودة، ولم أره بإسناد أصلاً.
كذا قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٧١)، وسيأتي بعد
حديث ما يعارضه.

٢٨٠ - (أَوْحَى اللَّهُ إِلَى عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : يَا عَيْسَى ! آمِنْ
بِمُحَمَّدٍ ، وَأَمْرٌ مِّنْ أَدْرَكَهُ مِّنْ أُمَّتِكَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ ، فَلَوْلَا مُحَمَّدٌ مَا خَلَقْتُ
آدَمَ ، وَلَوْلَا مُحَمَّدٌ مَا خَلَقْتُ الْجَنَّةَ وَلَا النَّارَ ، وَلَقَدْ خَلَقْتُ الْعَرْشَ عَلَى
الْمَاءِ ، فَاضْطَرَبَ ، فَكَتَبْتُ عَلَيْهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ،
فَسَكَّنَ).

لا أصل له مرفوعاً. وإنما أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢ / ٦١٤ - ٦١٥)
من طريق عمرو بن أوس الأنصاري: ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن
المسيب عن ابن عباس قال: فذكره موقوفاً، وقال:
«صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«أظنه موضوعاً على سعيد».

قلت: يعني: ابن أبي عروبة. والمتهم به الراوي عنه عمرو بن أوس
الأنصاري؛ قال الذهبي في «الميزان»:
«يجهل حاله، وأتى بخبر منكر».

ثم ساق له هذا الحديث، وقال:

«وأظنه موضوعاً».

ووافقه الحافظ ابن حجر في «اللسان»، فأقره.

٢٨١ - (ذاك نبي ضيعة قومه، يعني: خالد بن سنان).

لا يصح. أخرجه الحاكم (٢ / ٥٩٨ - ٥٩٩)، وكذا أبو يعلى من طريق المعلى

ابن مهدي: ثنا أبو عوانة عن أبي يونس قال سماك بن حرب: سئل عنه (يعني: خالد ابن سنان) النبي ﷺ، فقال: فذكره.

وهذا إسناد ضعيف لإرساله، والمعلى بن مهدي ضعفه أبو حاتم؛ قال: يأتي

أحياناً بالمناكير. وقال الهيثمي (٨ / ٢١٤):

«هذا منها».

قلت: ورواه الطبراني (٣ / ١٥٤ / ١)، وكذا البزار (٢٣٦١ - زوائده)، وابن

عدي (٢٧١ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٨٧) من طريق قيس بن

الربيع عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً. قال البزار:

«لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وكان قيس بن الربيع ثقة في نفسه؛ إلا أنه

كان رديء الحفظ، وكان له ابن يدخل في حديثه ما ليس منه».

قال:

«وقد رواه الثوري عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير مرسلاً».

ذكره ابن كثير في «البداية» (٢ / ٢١١)، وقال ابن عدي:

«لم يوصله، فقال فيه: عن ابن عباس غير ابن الربيع».

ثم قال ابن كثير:

«وهذه المرسلات لا يحتج بها ها هنا».

وقال في موضع آخر (٢ / ٢٧١):

«لا يضح».

قلت: وقد وجدته موصولاً؛ أخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١٣ / ١٤٨ - ١٤٩) عن محمد بن عمير: حدثني عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي: حدثني جدي إبراهيم بن العلاء: نا أبو محمد القرشي الهاشمي: نا هشام ابن عروة عن أبيه عن أبي عمارة بن حزن بن شيطان مرفوعاً به. وقال الخطيب: «في إسناده نظر».

قلت: ولعل وجهه أن فيه جماعة لم أعرفهم، منهم القرشي هذا، وانظر «الإصابة» (٢ / ٥٠٧).
وروي من حديث عائشة.

أخرجه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٤ / ١٧٦) عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن عائشة مرفوعاً به. لكن الكلبي كذاب.
قلت: ومع ضعف الحديث، فإنه معارض كما قال الهيثمي (٨ / ٢١٤) للحديث الصحيح:

«أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، الأنبياء إخوة لعلات، وليس بيني وبينه نبي».
رواه البخاري في «صحيحه» (٦ / ٣٨٠) ومسلم (٧ / ٩٦).

٢٨٢ - (لولاك لما خلقت الأفلak).

موضوع. كما قاله الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٧)، وأما قول الشيخ القاري (٦٧ - ٦٨):

«لكن معناه صحيح، فقد روى الديلمي عن ابن عباس مرفوعاً: أتاني جبريل،

فقال: يا محمد! لولاك لما خلقت الجنة، ولولاك ما خلقت النار. وفي رواية ابن عساكر: لولاك ما خلقت الدنيا».

فأقول: الجزم بصحة معناه لا يليق إلا بعد ثبوت ما نقله عن الديلمي. وهذا مما لم أر أحداً تعرض لبيانه، وأنا وإن كنت لم أقف على سنده؛ فإنني لا أتردد في ضعفه، وحسبنا في التدليل على ذلك تفرد الديلمي به.

ثم تأكدت من ضعفه، بل وهائه، حين وقفت على إسناده في «مسنده» (١ / ٤١) من طريق عبيدالله بن موسى القرشي: حدثنا الفضيل بن جعفر بن سليمان عن عبد الصمد بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن ابن عباس به.

قلت: وآفته عبد الصمد هذا؛ قال العقيلي:

«حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به».

ثم ساق له حديثاً آخر في إكرام الشهود، سيأتي برقم (٢٨٩٨).

ومن دونه لم أعرفهما.

وأما رواية ابن عساكر؛ فقد أخرجها ابن الجوزي أيضاً في «الموضوعات» (١ / ٢٨٨ - ٢٨٩) في حديث طويل عن سلمان مرفوعاً، وقال: «إنه موضوع».

وأقره السيوطي في «اللالىء» (١ / ٢٧٢).

ثم وجدته من حديث أنس، وسوف نتكلم عليه إن شاء الله.

٢٨٣ - (ارموا؛ فإنَّ أيمانَ الرُّماةِ لغوٌ، لا حنثَ فيها ولا كفارة).

باطل. رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٣٧): ثنا يوسف بن يعقوب ابن عبدالعزيز الثقفي: ثنا أبي: ثنا سفيان بن عيينة عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده:

أن النبي ﷺ مرَّ بقوم يرمون، وهم يحلفون: أخطأت والله، أصبت والله، فلما
رأوا رسول الله ﷺ أمسكوا، فقال: فذكره. قال الطبراني:
«تفرد به يوسف بن يعقوب عن أبيه».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير يوسف بن يعقوب وأبيه؛ قال
الحافظ في ترجمة يوسف من «اللسان»:

«لا أعرف حاله، أتى بخبر باطل بإسناد لا بأس به، قال الطبراني في «كتاب
الرمي»: حدثنا يوسف بن يعقوب بمصر...».

قلت: فذكر هذا الحديث، ثم قال الحافظ:

«الحمل فيه على يوسف، أو على أبيه، فما حدث به ابن عيينة قط، فما أظن
في يوسف بن يعقوب العدل، روى عن جعفر بن إبراهيم، وعنه صدقة بن هبيرة
الموصولي؛ قال الخطيب: مجهول».

٢٨٤ - (يا مُعَاذُ! إِنِّي مَرَسَلْتُكَ إِلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَإِذَا سُئِلَتْ
عَنِ الْمَجْرَةِ الَّتِي فِي السَّمَاءِ؛ فَقُلْ: هِيَ لُعَابُ حَيَّةٍ تَحْتَ الْعَرْشِ).

موضوع. أخرجه الطبراني (١ / ١٧٦ / ١)، والعقيلي (٣ / ٤٤٩)، وابن
عدي (٢٦٣ / ١) من طريق الفضل بن المختار عن محمد بن مسلم الطائفي عن ابن
أبي نجیح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٤٢)، وقال:

«الفضل؛ منكر الحديث».

وقال الحافظ ابن كثير في «البدایة والنهایة» (١ / ٣٩):

«هذا حديث منكر جداً، بل الأشبه أنه موضوع، وراويه الفضل بن المختار هذا
أبو سهل البصري؛ قال فيه أبو حاتم الرازي: هو مجهول، حدث بالأباطيل. وقال

الحافظ أبو الفتح الأزدي : منكر الحديث جداً . وقال ابن عدي : لا يُتابع على أحاديثه لا متناً ولا إسناداً .

قلت : وقد ساق له الذهبي أحاديث ، ثم قال :

«فهذه أباطيل وعجائب» .

وأورده ابن الجوزي من طريق أخرى عن معاذ بن جبل مرفوعاً نحوه . رواه العقيلي في ترجمة عبدالأعلى بن حكيم (٢٥٣) ، وقال :

«هذا الحديث غير محفوظ ، وعبدالأعلى مجهول بالنقل» .

وفيه أبو بكر بن أبي سبرة ؛ متروك ، وسليمان بن داود الشاذكوني ، وهو متهم ،

وقال الذهبي في ترجمة عبدالأعلى هذا :

«وهذا إسناد مظلم ، ومتن ليس بصحيح» .

٢٨٥ - (ليس ليومٍ فضلٌ على يومٍ في الصَّيامِ ؛ إلا شهرَ

رمضانَ ، ويومَ عاشوراءِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ٢١٥ / ٢) ، والطحاوي في

«معاني الآثار» (١ / ٣٣٧) ، وأبو سهل الجواليقي في «أحاديث ابن الضريس» (١٨٩)

/ ٢) ، ومن طريقه أبو مطيع المصري في «الأمالي» (٩٥ / ١) ، وابن عدي (٢٥٠ /

١) أيضاً ، والخطيب في «الأمالي بمسجد دمشق» (٤ / ٦ / ٢) من طريق عبدالجبار

ابن الورد عن ابن أبي مليكة عن عبيدالله بن أبي يزيد عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ كما قال المنذري في «الترغيب»

(٢ / ٧٨) ، والهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٨٦) ، ولكن عبدالجبار بن الورد في

حفظه ضعف ؛ كما أشار لذلك البخاري بقوله :

«يخالف في بعض حديثه» .

وقال ابن حبان :

«يخطيء ويهم» .

وأنا لا أشك أنه أخطأ في رواية هذا الحديث ؛ لأمرين :

الأول : أنه اضطرب في إسناده ، فمرة قال : «عن ابن أبي مليكة» ؛ كما في هذه الرواية ، ومرة أخرى قال : «عن عمرو بن دينار» . رواه الطبراني . وهذا يدل على أنه لم يحفظ .

الأخر : أنه قد خولف في متن هذا الحديث ، فرواه جماعة من الثقات عن عبيدالله بن أبي يزيد عن ابن عباس قال :

«ما رأيت النبي يتحرى صيام يوم فضله على غيره إلا هذا اليوم ؛ يوم عاشوراء ، وهذا الشهر ، يعني : شهر رمضان» .

رواه البخاري (٤ / ٢٠٠ - ٢٠١) ، ومسلم (٣ / ١٥٠ - ١٥١) ، وأحمد (رقم ١٩٣٨ ، ٢٨٥٦ ، ٣٤٧٥) ، والطحاوي ، والطبراني ، والبيهقي (٤ / ٢٨٦) من طرق عن عبيدالله به ، وأحد أسانيده عند أحمد ثلاثي .

فهذا هو أصل الحديث ، وهو كما ترى من قول ابن عباس ، ولفظه بناء على ما علمه من صيامه ﷺ ، فجاء عبدالجبار هذا ، فرواه مرفوعاً من قول النبي ﷺ ، وشتان ما بين الروایتين ، فإن هذه الرواية الضعيفة تتعارض مع الأحاديث الأخرى التي تصرح بأن لبعض أيام أخرى غير يوم عاشوراء فضلاً على سائر الأيام ؛ كقوله ﷺ :
«صوم يوم عرفة يكفر السنة الماضية والباقية» .

رواه مسلم (٣ / ١٦٨) وغيره عن أبي قتادة ، وهو مخرج في «الإرواء» (٩٥٥) ، فكيف يُعقل مع هذا أن يقول عليه السلام ما رواه عنه عبدالجبار هذا؟! !

أما الرواية الصحيحة لحديث ابن عباس ؛ فإنما فيها إثبات التعارض بين نفي ابن عباس فضل يوم غير عاشوراء ، وإثبات غيره ؛ كأبي قتادة ، وهذا الأمر فيه هين ؛

لما تقرّر في الأصول أن المثبت مقدم على النافي ، وإنما الإشكال الواضح أن يُنسب
النفي إلى النبي ﷺ ، مع أنه قد صرح فيما صح عنه بإثبات ما عُزي إليه من النفي .
ومما تقدم تبين أن لا إشكال ، وأن نسبة النفي إليه ﷺ وهم من بعض الرواة ،
والحمد لله على توفيقه .

٢٨٦ - (قَدْ أَتَى آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا الْبَيْتَ أَلْفَ آتِيَةٍ مِنَ الْهِنْدِ عَلَى
رَجْلَيْهِ ، لَمْ يَرْكَبْ فِيهِنَّ ، مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَ مِئَةِ حَاجَةٍ وَسَبْعَ مِئَةِ عُمْرَةٍ ،
وَأَوَّلُ حَاجَةٍ حَجَّهَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَاتٍ ، أَتَاهُ جَبْرِيْلُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا آدَمُ ! بَرَّ اللَّهُ نُسُكَكَ ، أَمَا إِنَّا قَدْ طُفْنَا هَذَا
الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقَ بِخَمْسَةِ آلَافِ سَنَةٍ) .

ضعيف جداً . رواه ابن بشران في «الأمالي» (١٦٠ / ٢ - ١٦١ / ١) من طريق
العباس بن الفضل الأنصاري عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبي جعفر عن أبيه عن
أبي حازم عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، العباس بن الفضل الأنصاري متروك ، واتهمه
أبو زرعة ؛ كما في «التقريب» .

والقاسم بن عبدالرحمن هو الأنصاري ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» .

وقال أبو زرعة :

«منكر الحديث» .

وقال أبو حاتم :

«ضعيف الحديث ، مضطرب الحديث ، حدثنا عنه الأنصاري (يعني : محمد

ابن عبدالله) بحديثين باطلين: أحدهما وفاة آدم ﷺ، والآخر عن أبي حازم». كذا في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ١١٣).

قلت: ولعل الحديث الباطل الآخر عن أبي حازم هو هذا، والله أعلم.

٢٨٧ - (ما تَرَكَ الْقَاتِلُ عَلَى الْمَقْتُولِ مِنْ ذَنْبٍ).

لا أصل له. ولا يُعرف في شيء من كتب الحديث بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف أيضاً، ولكن قد يتفق في بعض الأشخاص يوم القيامة [أن] يطالب المقتول القاتل، فتكون حسنات القاتل لا تفي بهذه المظلمة، فتحول من سيئات المقتول إلى القاتل؛ كما ثبت به الحديث الصحيح في سائر المظالم، والقتل من أعظمها.

كذا في «البداية والنهاية» (١ / ٩٣ - ٩٤) لابن كثير.

قلت: يشير إلى قوله ﷺ:

«إن المفلس من أمتي من يأتي بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضى ما عليه، أخذ من خطاياهم، فطرحته عليه، ثم طرح في النار». رواه مسلم، وهو مخرج في «الصحيححة» (٨٤٧).

٢٨٨ - (كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لَحِيَّتِهِ؛ مِنْ عَرَضِهَا وَطَوْلِهَا).

موضوع. أخرجه الترمذي (٣ / ١١)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٨٨)، وابن عدي (٢٤٣ / ٢)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٣٠٦) من طريق عمر ابن هارون البلخي عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: عمر بن هارون

مقارب الحديث، لا أعرف له حديثاً ليس له أصل - أوقال: يتفرد به - إلا هذا الحديث».

قلت: وفي ترجمته رواه العقيلي، ثم قال:

«ولا يُعرف إلا به، وقد رُوي عن النبي ﷺ بأسانيد جياذ أنه قال:

«أعفوا اللحي، وأحفوا الشوارب»^(١)، وهذه الرواية أولى».

وعمر هذا؛ قال في «الميزان»:

«قال ابن معين: كذاب خبيث. وقال صالح جزرة: كذاب».

ثم ساق له هذا الحديث. لكن قال ابن عدي عقبه:

«وقد رُوي هذا عن أسامة غير عمر بن هارون».

فليُنظر، فإنه خلاف ما قاله البخاري والعقيلي أنه تفرد به عمر.

٢٨٩ - (مَنْ قرأ سورة الواقعة في كلِّ ليلة؛ لم تُصِبْه فاقةٌ أبداً).

ضعيف. أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١٧٨ - من زوائده)، وابن

السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٧٤)، وابن لال في «حديثه» (١١٦ / ١)، وابن

بشران في «الأمالى» (٢٠ / ٣٨ / ١)، والبيهقي في «الشعب»، وغيرهم من طريق

أبي شجاع عن أبي طيبة عن ابن مسعود مرفوعاً.

وهذا سند ضعيف، قال الذهبي:

«أبو شجاع نكرة لا يُعرف! عن أبي طيبة، ومن أبو طيبة؟! عن ابن مسعود بهذا

الحديث مرفوعاً».

(١) رواه الشيخان، وهو مخرج في «الحجاب» (ص ٩٤ و٩٥).

واعلم أن الأخذ من اللحية ما زاد على القبضة ثابت عن ابن عمر وأبي هريرة - وهما من رواة

حديث الإغفاء - وعن غيرهما من السلف - ومنهم الإمام أحمد - دون مخالف لهم، والتفصيل له

مجال آخر.

وقد أشار بهذا الكلام إلى أن أبا طيبة نكرة لا يُعرف، وصرح في ترجمته بأنه مجهول.

ثم إن في سند الحديث اضطراباً من وجوه ثلاثة، بينها الحافظ ابن حجر في «اللسان» في ترجمة أبي شجاع هذا، فليراجعه من شاء.

وفي «فيض القدير» للمناوي :

«وقال الزيلعي تبعاً لجمع : هو معلول من وجوه :

أحدها : الانقطاع ؛ كما بينه الدارقطني وغيره .

الثاني : نكارة متنه ؛ كما ذكره أحمد .

الثالث : ضعف رواته ؛ كما قاله ابن الجوزي .

الرابع : اضطرابه .

وقد أجمع على ضعفه أحمد، وأبو حاتم، وابنه، والدارقطني، والبيهقي،

وغيرهم» .

وقال المناوي في «التيسير» :

«والحديث منكر» .

٢٩٠ - (مَنْ قَرَأَ سُورَةَ (الْوَاقِعَةِ) كُلَّ لَيْلَةٍ ؛ لَمْ تُصِبْهُ فَاقَةٌ أَبَدًا ، وَمَنْ

قَرَأَ كُلَّ لَيْلَةٍ : ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١) ؛ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ

فِي صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ) .

موضوع . رواه الديلمي من طريق أحمد بن عمر اليمامي بسنده إلى ابن عباس

رفعه .

(١) سورة القيامة .

ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (١٧٧)، وقال:
«أحمد اليمامي كذاب».

٢٩١- (مَنْ قَرَأَ سُورَةَ (الْوَاقِعَةِ) وَتَعَلَّمَهَا؛ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ،
وَلَمْ يَفْتَقِرْ هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ).

موضوع. أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (٢٧٧) من رواية أبي
الشيخ بسنده عن عبد القدوس بن حبيب عن الحسن عن أنس رفعه. وقال السيوطي:
«عبد القدوس بن حبيب متروك».

قلت: وقال عبدالرزاق: ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله: «كذاب» إلا
لعبد القدوس، وقد صرح ابن حبان بأنه كان يضع الحديث.

٢٩٢- (أَمَّا ظُلْمَةُ اللَّيْلِ وَضَوْءُ النَّهَارِ؛ فَإِنَّ الشَّمْسَ إِذَا سَقَطَتْ
تَحْتَ الْأَرْضِ؛ فَأَظْلَمَ اللَّيْلُ لَذَلِكَ، وَإِذَا أَضَاءَ الصُّبْحُ؛ ابْتَدَرَهَا
سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ وَهِيَ تَقَاعَسُ كَرَاهِيَةً أَنْ تُعْبَدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَتَّى تَطْلُعَ،
فَتُضِيءَ، فَيَطُولُ النَّهَارُ بِطَوِيلِ مُكْثِهَا، فَيَسْخُنُ الْمَاءُ لَذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ
الصَّيْفُ؛ قَلَّ مُكْثُهَا، فَبَرَدَ الْمَاءُ لَذَلِكَ.

وَأَمَّا الْجَرَادُ؛ فَإِنَّهُ نَثْرَةٌ حَوَتْ فِي الْبَحْرِ؛ يُقَالُ لَهُ: (الِإِيْوَانُ)^(١)،
وَفِيهِ يَهْلِكُ.

(١) وقع في طبقات المکتب الإسلامي بعض الأخطاء؛ مثل هذه اللفظة وغيرها مما أشير
فوقه بـ (١) في الصفحة التالية؛ تبعاً للمصدر الذي كنتُ نقلتُ الحديث منه، وهو «مجمع الزوائد»،
فصححتها من «المعجم الأوسط».

وَأَمَّا مَنْشَأُ السَّحَابِ؛ فَإِنَّهُ يَنْشَأُ مِنْ قِبَلِ الْخَافِقَيْنِ، وَمِنْ بَيْنِ
 الْخَافِقَيْنِ تُلَجِّمُهُ الصَّبَا وَالْجَنُوبُ، وَيَسْتَدْبِرُهُ الشَّمَالُ وَالِدَبُورُ.
 وَأَمَّا الرَّعْدُ؛ فَإِنَّهُ مَلَكَ بِيَدِهِ مِخْرَاقٌ، يُدْنِي الْقَاصِيَةَ، وَيُؤَخِّرُ^(١)
 الدَّانِيَةَ، فَإِذَا رَفَعَ بَرَقَتْ، وَإِذَا زَجَرَ رَعَدَتْ، وَإِذَا ضَرَبَ صَعَقَتْ.
 وَأَمَّا مَا لِلرَّجْلِ مِنَ الْوَلَدِ^(١) وَمَا لِلْمَرْأَةِ؛ فَإِنَّ لِلرَّجْلِ الْعِظَامَ،
 وَالْعُرُوقَ، وَالْعَصَبَ، وَاللِّمَّةَ، وَاللِّحْمَ، وَالذَّمَّ، وَالشَّعْرَ.
 وَأَمَّا الْبَلَدُ الْأَمِينُ؛ فَمَكَّةُ).

باطل. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٨٨ / ٢ / ٧٨٩١) من طريق
 محمد بن عبد الرحمن السلمي: نا أبو عمران الحراني يوسف بن يعقوب: نا ابن
 جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله أن^(١) خزيمة بن ثابت - وليس بالأنصاري - قال:
 يا رسول الله! أخبرني عن ضوء النهار، وظلمة الليل، وعن حر الماء في الشتاء،
 وعن برده في الصيف، وعن البلد الأمين، وعن منشأ السحاب، وعن مخرج الجراد،
 وعن الرعد والبرق، وعمّا للرجل من الولد، وما للمرأة؟ فقال رسول الله ﷺ: فذكره.
 وقال الطبراني:

«لم يروه عن ابن جريج إلا أبو عمران الحراني، تفرد به محمد بن عبد الرحمن
 السلمي».

قلت: هو مجهول؛ كشيخه. وقال الهيثمي:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه يوسف بن يعقوب أبو عمران، ذكر الذهبي
 هذا الحديث في ترجمته، ولم ينقل تضعيفه عن أحد».

قلت: روايته مثل هذا الحديث كافية في تضعيفه، فقد قال الذهبي في

ترجمته :

«إنه خبر باطل ، والراوي عنه مجهول ، واسمه محمد بن عبدالرحمن السلمي» .
وأقره الحافظ في «اللسان» .

٢٩٣ - (وَكُلَّ بِالشَّمْسِ تِسْعَةَ أَمْلاكٍ ؛ يرمونها بالثلجِ كُلِّ يومٍ ،
لولا ذلك ؛ ما أتت على شيءٍ إلا أحرقتَه) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢٣٠ / ٢) ، وعنه ابن الجوزي في «الواهيات»
(١ / ٣٤) ، والطبراني في «الكبير» (٨ / ١٩٧ / ٧٧٠٥) ، وأبو حفص الكناني في
«الأمالي» (١ / ٩ / ٢) ، والحافظ أبو محمد السراج القاريء في «الفوائد المنتخبة»
(١ / ١٢٥ / ١) ، وأبو عمرو السمرقندي في «الفوائد المنتقاة» (٧١ / ١) ، والخطيب
في «الموضح» (٢ / ٧٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ / ١) عن عفير بن معدان عن سليمان بن
عامر الخبائري عن أبي أمامة مرفوعاً . وقال القاري ، وابن عدي ، وتبعه ابن الجوزي :
«حديث غريب ، لا أعلم رواه غير عفير بن معدان» .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ كما قال الهيثمي (٨ / ١٣١) بعد أن عزا هذا
الحديث لرواية الطبراني ، وكذلك عزاه السيوطي في «الجامع» ، وقال المناوي بعد أن
حكى عن الهيثمي تضعيف عفير المذكور :

«وتعصيب الجناية برأس عفير وحده يوهم أنه ليس فيه من يحمل عليه سواه ،
والأمر بخلافه ، ففيه مسلمة بن علي الخُشني ؛ قال في «الميزان» : واه ، تركوه ،
واستنكروا حديثه . ثم ساق له أخباراً هذا منها . وقال ابن الجوزي : لا يرويه غير
مسلمة ، وقد قال يحيى : ليس بشيء . والنسائي : متروك» .

قلت : لكن بعض طرقه سالم من مسلمة ، فالتعصيب في محله .
وهذا الحديث مع ضعفه الشديد إسناداً ؛ فإنني لا أشك أنه موضوع متناً ، إذ

ليس عليه لوائح كلام النبوة والرسالة ، بل هو أشبه بالإسرائيليات .

ويؤيد وضعه مخالفته لما ثبت في علم الفلك أن السبب في عدم حرق الشمس لما على وجه الأرض ؛ إنما هو بعدها عن الأرض بمسافات كبيرة جداً يقدرونها بمئة وخمسين مليون كيلو متر تقريباً ؛ كما في كتاب «علم الفلك» للأستاذ طالب الصابوني الذي يدرّس في الصف الحادي عشر في سوريا .

ثم رأيت الحديث رواه أبو العباس الأصم في «حديثه» (٣ / ١٤٥ / ١) (رقم ٧٧ - من نسختي) موقوفاً على أبي أمامة ، فقال : حدثنا أبو عتبة : ثنا بقية : ثنا أبو عائد المؤذن : حدثني سليم بن عامر عن أبي أمامة قال : فذكره موقوفاً عليه ، وإسناده ضعيف ، والوقف هو الأشبه . والله أعلم .

٢٩٤ - (الأرض على الماء ، والماء على صخرة ، والصخرة على ظهر حوت يلتقي حرفاه بالعرش ، والحوت على كاهل ملك قدماه (في الهواء) .

موضوع . ذكره الهيثمي (٨ / ١٣١) من حديث ابن عمر مرفوعاً ، ثم قال :

«رواه البزار عن شيخه عبدالله بن أحمد - يعني : ابن شبيب - وهو ضعيف» .

قلت : لم أره في «الميزان» ، ولا في «اللسان» ، ولا في غيرهما من كتب الرجال ، فلعله تحرف اسمه على الطابع ، والظاهر أنه من الإسرائيليات ؛ كالذي قبله .

ثم رأيت الحديث رواه ابن عدي (١٧٥ / ١) من طريق محمد بن حرب عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة - كثير بن مرة - عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

«سعيد بن سنان الحمصي ؛ عامة ما يرويه - وخاصة عن أبي الزاهرية - غير

محفوظة» .

قلت: وهو ضعيف جداً، بل قال فيه الجوزجاني:
«أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة».

وساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث، هذا منها.

ثم رأيت له طريقاً أخرى، أخرجها ابن منده في «التوحيد» (٢٧ / ٢) عن
عبدالله بن سليمان الطويل عن دراج عن عيسى بن هلال الصدفي عن عبدالله بن عمر
مرفوعاً. وقال:

«هذا إسناد متصل مشهور».

قلت: لكن دراجاً ذو مناكير، وقد سبق له بعض مناكيره، وعبدالله بن سليمان
الطويل سيء الحفظ، فلعله أخطأ هو أو شيخه في سنده، فرفعه وهو موقوف.

ومما يؤيد أن الصواب وقفه؛ أن ابن منده رواه (٥ / ١ - ٢، ٢٨ / ٢) عن ابن
عباس موقوفاً عليه دون ذكر الملك، وسنده صحيح، فهذا يؤيد أن الحديث من
الإسرائيليات.

ثم وقفت على إسناد البزار بواسطة «كشف الأستار» (٢ / ٤٤٩ / ٢٠٦٦)
للهيثمي، قال البزار: حدثنا عبدالله بن أحمد - يعني: ابن شبيب - ثنا أبو اليمان:
ثنا سعيد بن سنان به مثل رواية ابن عدي المتقدمة. وقال البزار:
«علته سعيد بن سنان».

قلت: فتكشفت لي الحقائق التالية:

الأولى: أن الهيثمي غفل عن العلة القادحة في هذا الإسناد، مع تصريح البزار
بها، وهي سعيد بن سنان؛ لأنه متهم؛ كما تقدم.

الثانية: أنه تحرف على الهيثمي في الكتابين: «المجمع»، و«الكشف» اسم
جد عبدالله بن أحمد، فقال: ابن شبيب، وإنما هو شَبَّويه، كذلك وقع في كثير من

الأحاديث التي رواها البزار من طريقه، وهاك أرقام بعضها من المجلد الأول من «الكشف» (٢٩ و ٥٣ و ٥٠٨ و ٥٣٧ و ٦٢١ و ٧٦٢ و ٧٨٢ و ٨٥٩ و ٨٩٢ و ٩٤٨ و ١٠٤٩)، والرقم الأول فيها بهذا السند عينه، وإعلال البزار إياه بسعيد نفسه!

الثالثة: لا يوجد في الرواة عبدالله بن أحمد بن شبيب؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وإنما فيهم عبدالله بن شبيب، أبو سعيد الربيعي، فتوهم الهيثمي أنه هو، فضعفه، وهو حريٌّ بذلك، وهو من شيوخ البزار أيضاً في عدة أحاديث أخرى؛ كالأحاديث (١٧٣ و ٢٤٧ و ٤١٧)، ولو فرض أنه هو صاحب هذا الحديث؛ لم يجز إعلاله به؛ لأنه متابع عند ابن عدي؛ كما تقدم.

وأما ابن شَبَّويه؛ فهو في «ثقات ابن حبان» (٨ / ٣٦٦)، وقال: «مستقيم الحديث».

٢٩٥ - (مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) مِثْلِي مَرَّةً؛ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبٌ

مِثْلِي سَنَةً).

منكر. رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٣ / ١١٣ / ١)، والخطيب (٦ / ١٨٧)، وابن بشران (ج ١٢ ق ٦٢ وجه ١)، والبيهقي في «الشعب» (١ / ٢ / ٣٥ - ٢) من طريق الحسن بن أبي جعفر الجعفري: ثنا ثابت البناني عن أنس ابن مالك مرفوعاً.

وهذا سند ضعيف جداً.

الحسن بن جعفر الجعفري؛ قال الذهبي:

«ضعفه أحمد والنسائي، وقال البخاري والفلاس: منكر الحديث. ومن بلاياه

(١) سورة الإخلاص.

هذا الحديث» .

قلت: إلا أنه لم يتفرد به، فقال السيوطي في «اللآليء» (١ / ٢٣٩):

«أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن»، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طريق الحسن بن أبي جعفر به . وأخرجه البزار من طريق الأغلّب بن تميم عن ثابت عن أنس، وقال: لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحسن بن أبي جعفر والأغلّب، وهما متقاربان في سوء الحفظ . وأخرجه ابن الضريس والبيهقي من طريق صالح المري عن ثابت عن أنس» .

قلت: وصالح هذا هو ابن بشير الزاهد؛ قال البخاري والفلاس أيضاً:
«منكر الحديث» .

والخلاصة؛ أن هذه الطرق الثلاث شديدة الضعف، فلا ينجبر بها ضعف الحديث . على أن معناه مستنكر عندي جداً، لما فيه من المبالغة، وإن كان فضل الله تعالى لا حد له . والله أعلم .

(تنبيه): لم أر الحديث في «كشف الأستار»، ولا في «مجمع الزوائد» . والله أعلم .

٢٩٦ - (إنَّ اللهَ ليسَ بتاركٍ أحداً منَ المسلمِينِ صبيحةَ أولِ يومٍ
مِنَ شهرِ رَمَضانَ ؛ إلا غَفَرَ لَهُ) .

موضوع . رواه الخطيب (٥ / ٩١)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٩٠) من طريق سلام الطويل، عن زياد بن ميمون عن أنس مرفوعاً .
وهذا إسناد موضوع .

سلام الطويل اتهمه غير واحد بالكذب والوضع .

وشيخه زياد بن ميمون وضاع باعترافه .
ومن هذا الوجه أورده ، وقال ابن الجوزي ما مخلصه :
« لا يصح ، سلام متروك ، وزياد كذاب » .
وتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ١٠١) بقوله :
« قلت : له طريق آخر » .

ثم ساق الحديث الآتي ، وهو موضوع أيضاً ، فلم يصنع شيئاً وهو على الراجح
نفس الطريق الأولى ؛ كما سترى .

٢٩٧ - (إن الله ليس بتارك أحدًا من المسلمين يوم الجمعة إلا
غفر له) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (٤٨ - ٤٩ - من زوائده) ، وابن الأعرابي
في « معجمه » (١٤٧) ، وابن بشران في « الأمالي » (٢٤ / ٢٩٠) عن المفضل بن
فضالة عن أبي عروة البصري عن زياد أبي عمار - وقال ابن الأعرابي : زياد بن ميمون -
عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :
« لا يروى إلا بهذا الإسناد وأبو عروة عندي معمر ، وأبو عمار : زياد النميري » .
كذا قال ، وفيه نظر في موضعين :

الأول : زياد النميري هو ابن عبدالله البصري ، لم أجد من كناه أبا عمار ،
بخلاف زياد بن ميمون ، فقد كناه بأبي عمار ، وقال ابن معين في النميري :
« ضعيف » . وقال في موضع آخر : « ليس به بأس » . قيل له : هو زياد أبو عمار؟ قال :
لا ، حديث أبي عمار ليس بشيء .

فقد فرق هذا الإمام بين زياد بن عبدالله النميري وبين زياد أبي عمار ، فضعف

الأول تضعيفاً يسيراً، وضعف أبا عمار جداً؛ فثبت أنه غير النميري، وإنما هو ابن ميمون؛ كما صرحت بذلك رواية ابن الأعرابي، وهو وضاع باعترافه؛ كما سبق مراراً.

قال الذهبي:

«زيد بن ميمون الثقفي الفاكهي عن أنس، ويقال له: زياد أبو عمار البصري، وزيد بن أبي حسان، يدلسونه لثلاث يعرف في الحال، قال ابن معين: ليس يسوى قليلاً ولا كثيراً، وقال يزيد بن هارون: كان كذاباً».

ثم ساق له أحاديث مناكير، هذا أحدها.

والثاني: قوله: إن أبا عروة البصري هو معمر، يعني: ابن راشد الثقة، شيخ عبدالرزاق، فإن هذا وإن كان يكنى أبا عروة، فإني لم أجد ما يؤيد أنه هو في هذا السند، وصنيع الحافظين الذهبي والعسقلاني يشير إلى أنه ليس به، فقالا في «الميزان» و«اللسان»:

«أبو عروة عن زياد بن فلان مجهول، وكذلك شيخه».

قلت: شيخه هو زياد بن ميمون الكذاب؛ كما سبق آنفاً، فلعل أبا عروة كان يدلسه، فيقول: زياد بن فلان. كما قال في هذا الحديث: زياد أبي عمار. لكي لا يعرف، فإذا صح هذا؛ فهو كاف عندنا في تجريح أبي عروة هذا، والله أعلم.

ثم وجدت ما يؤيد أن الحديث حديث زياد بن ميمون، فقد أخرجه الواحدي في «تفسيره» (٤ / ١٤٥ / ١) عن عثمان بن مطر عن سلام بن سليم عن زياد بن ميمون عن أنس، لكن سلام هذا - وهو المدائني - كذاب أيضاً، وعثمان بن مطر ضعيف.

لكن رواه ابن عساكر (١١ / ٥٠ / ٢) من طريق عثمان بن سعيد الصيداوي: نا سليم بن صالح عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبي عمار به.

وأخرجه الديلمي (٤ / ١٨٩) من طريق محمد بن الفضل بن عطية عن سلام ابن سلم عن زياد الواسطي عن أنس .

قلت: وابن الفضل هذا متروك، وسلام بن سلم هو ابن سليم نفسه. وزياد الواسطي هو ابن ميمون ذاته، وقد أورده بحشل في «تاريخ واسط» (٥٨ - ٥٩). وبالجملة؛ فإن مدار الحديث على أبي عمار، وهو زياد بن ميمون، وهو كذاب.

٢٩٨ - (سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا تَسْتَقْبِلُونَ، وَمَاذَا يُسْتَقْبَلُ بِكُمْ؟ قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَحْيٌ نَزَلَ، أَوْ عَدُوٌّ حَضَرَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ لِكُلِّ أَهْلِ هَذِهِ الْقِبْلَةِ. قَالَ: وَفِي نَاحِيَةِ الْقَوْمِ رَجُلٌ يَهْزُ رَأْسَهُ؛ يَقُولُ: بَخٍ بَخٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كَأَنَّكَ ضَاقَ صَدْرُكَ مِمَّا سَمِعْتَ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَكِنْ ذَكَرْتُ الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ الْمُنَافِقَ كَافِرٌ، وَليْسَ لِكَافِرٍ فِي ذَا شَيْءٍ).

منكر. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٩٧ / ١ - من زوائده)، وأبو طاهر الأنباري في «مشيخته» (١٤٧ / ١ - ٢)، وابن فنجويه في «مجلس من الأمالي في فضل رمضان» (٣ / ٢ - ٤ / ١)، والواحدي في «الوسيط» (١ / ٦٤ / ١)، والدولابي في «الكنى» (١ / ١٠٧) عن عمرو بن حمزة القيسي أبي أسيد: ثنا أبو الربيع خلف عن أنس بن مالك؛ أن النبي ﷺ لما حضر شهر رمضان قال: فذكره. وقال الطبراني: «لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمرو».

ومن هذا الوجه رواه البيهقي في «شعب الإيمان»؛ كما في «اللائحة المصنوعة»

(٢ / ١٠١) للسيوطي، أورده شاهداً للحديث الذي قبله، وسكت عليه! وليس بشيء، فإن عمرو بن حمزة هذا ضعفه الدارقطني وغيره، وقال البخاري والعقيلي: «لا يتابع على حديثه».

ثم ساق له العقيلي حديثين، هذا أحدهما، ثم قال: «لا يتابع عليهما».

وخلف أبو الربيع؛ مجهول، وهو غير خلف بن مهران، وقد فرق بينهما البخاري، وكذا ابن أبي حاتم، فقد ترجم لابن مهران أولاً، ووثقه، ثم ترجم لأبي الربيع، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ثم رأيت ابن خزيمة قد أشار لتضعيف هذا الحديث، فقد ذكره المنذري في «الترغيب» (٢ / ٦٣)، ثم قال:

«رواه ابن خزيمة في «صحيحه»، والبيهقي، وقال ابن خزيمة: إن صح الخبر؛ فإني لا أعرف خلفاً أبا الربيع بعدالة ولا جرح، ولا عمرو بن حمزة القيسي الذي دونه. قال المنذري: قد ذكرهما ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيهما جارحاً».

قلت: فكان ماذا؟ فإنه لم يذكر فيه توثيقاً أيضاً، فمثل هذا أقرب إلى أن يكون مجهولاً عند ابن أبي حاتم من أن يكون ثقة عنده، وإلا لما جاز له أن يسكت عنه، ويؤيد هذا قوله في مقدمة الجزء الأول (ق ١ / ص ٣٨):

«على أنا ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل؛ كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله».

فهذا نصٌّ منه على أنه لا يهمل الجرح والتعديل إلا لعدم علمه بذلك، فلا يجوز أن يتخذ سكوته عن الرجل توثيقاً منه له؛ كما يفعل ذلك بعض أفاضل عصرنا

من المحدثين وغيرهم!

وجملة القول؛ أن هذا الحديث عندي منكر؛ لتفرد هذين المجهولين به.

٢٩٩ - (إذا كان أول ليلة من شهر رمضان؛ نظر الله عز وجل إلى خلقه، وإذا نظر الله عز وجل إلى عبده؛ لم يعذبه أبداً، والله عز وجل في كل ليلة ألف ألف عتيق من النار).

موضوع. رواه ابن فنجويه في «مجلس من الأمالي في فضل رمضان»، وهو آخر حديث فيه، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب» (ق ١٨٠ / ١) عن حماد بن مدرك: ثنا عثمان بن عبدالله: أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٠ / ١٠٠ / ١)، وله عنده تنمة، ثم قال:

«عثمان بن عبدالله الشامي متهم في روايته».

وكذلك أورده ابن الجوزي بتمامه في «الموضوعات» (٢ / ١٩٠)، ثم قال ما ملخصه:

«موضوع، فيه مجاهيل، والمتهم به عثمان، يضع».

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٠٠ - ١٠١).

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (٢ / ٦٨ / ٦٩) من رواية الأصبهاني^(١) فقط، مصدراً بقوله: «وروي...»، مشيراً بذلك إلى أنه ضعيف أو

(١) هو الإمام الحافظ الكبير أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي القرشي الطلحي الأصبهاني صاحب «كتاب الترغيب والترهيب»، مات سنة (٥٣٥هـ)، وهو غير الأصفهاني الذي في طريق ابن الجوزي.

موضوع، فكتبت هذا التحقيق لرفع الاحتمال الأول، وتعيين أن الحديث موضوع، لكي لا يغتر من لا علم عنده بإشارة المنذري المحتملة، فيروي الحديث عملاً بما زعموه أنه من قواعد الحديث، وهو أن الحديث الضعيف يُعمل به في فضائل الأعمال! فيُنسَبُ بسبب ذلك إلى النبي ﷺ ما لم يقل!

٣٠٠ - (مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) مِثْلِي مَرَّةً؛ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفًا وَخَمْسَ مِئَةِ حَسَنَةٍ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ).

موضوع. أخرجه ابن عدي (١ / ٨٤٨ - ٨٤٩)، وعنه البيهقي في «الشعب» (١ / ٢ / ٣٥ / ٢)، والخطيب (٦ / ٢٠٤) من طريق أبي الربيع الزهراني: حدثنا حاتم بن ميمون عن ثابت عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ حاتم هذا قال ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٢٧٠):

«منكر الحديث على قلته، يروي عن ثابت ما لا يشبه حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وهو الذي يروي عن ثابت عن أنس رفعه: من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.. الحديث».

وقال البخاري:

«روى منكرأ، كانوا يتقون مثل هؤلاء المشايخ».

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٤٤) من طريق الخطيب، ثم قال:

«موضوع، حاتم لا يُحتج به بحال».

(١) سورة الإخلاص.

فتعقبه السيوطي في «اللائيء» (١ / ٢٣٨) بأن الترمذي ومحمد بن نصر أخرجاه من طريقه بلفظ آخر، وهذ تعقب لا طائل تحته؛ كما هو بيّن، واللفظ المشار إليه هو:

«من قرأ كل يوم مئتي مرة ﴿قل هو الله أحد﴾؛ محي عنه ذنوب خمسين سنة؛ إلا أن يكون عليه دين».

أخرجه الترمذي (٤ / ٥٠)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٦٦) من طريق محمد بن مَرْزُوق: حدثني حاتم بن ميمون عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب».

أي: ضعيف. ولذا قال ابن كثير في «تفسيره» (٤ / ٥٦٨):
«إسناده ضعيف».

قلت: حاتم؛ لا يحل الاحتجاج به بحال؛ كما قال ابن حبان، وأورد ابن الجوزي حديثه هذا في «الموضوعات» باللفظ الذي قبله، والطريق واحدة. ورواه الدارمي (٢ / ٤٦١) من طريق محمد الوطاء عن أم كثير الأنصارية عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«... خمسين مرة؛ غفر له ذنوب خمسين سنة».

قلت: وأم كثير هذه؛ لم أعرفها، وكذا الراوي عنها محمد الوطاء، وفي «التفسير»: «محمد العطار» من رواية أبي يعلى، وقال ابن كثير:
«إسناده ضعيف».

وقد روي من طرق أخرى عن ثابت به بلفظ:
«غفرت له ذنوب مئتي سنة».

وهو منكر كما تقدم قريباً (رقم ٢٩٥).

٣٠١ - (مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) فِي مَرَضِهِ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ ؛

لَمْ يَفْتَنَ فِي قَبْرِهِ ، وَأَمِنَ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ ، وَحَمَلَتْهُ الْمَلَائِكَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَكْفِهَا حَتَّى تُجِيزَهُ مِنَ الصَّرَاطِ إِلَى الْجَنَّةِ).

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ٥٤ / ٢ / ٥٩١٣)، وأبو نعيم

(٢ / ٢١٣) من طريق أبي الحارث نصر بن حماد البلخي قال : ثنا مالك بن عبدالله

الأزدى قال : ثنا يزيد بن عبدالله بن الشخير العنبري عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، المتهم به نصر هذا ، وقد تفرد به ؛ كما قال

الطبراني . قال ابن معين :

«كذاب» .

وشيخه مالك بن عبدالله الأزدي ؛ لم أعرفه .

٣٠٢ - (كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ).

موضوع . ومثله :

٣٠٣ - (كُنْتُ نَبِيًّا وَلَا آدَمَ وَلَا مَاءَ وَلَا طِينَ).

موضوع . ذكر هذا والذي قبله السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص

٢٠٣) نقلاً عن ابن تيمية ، وأقره .

وقد قال ابن تيمية في رده على البكري (ص ٩) :

«لا أصل له ، لا من نقل ولا من عقل ، فإن أحداً من المحدثين لم يذكره ،

ومعناه باطل ، فإن آدم عليه السلام لم يكن بين الماء والطين قط ، فإن الطين ماء

(١) سورة الإخلاص .

وتراب، وإنما كان بين الروح والجسد.

ثم هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي ﷺ كان حينئذ موجوداً، وأن ذاته خلقت قبل الذوات، ويستشهدون على ذلك بأحاديث مفتراة، مثل حديث فيه أنه كان نوراً حول العرش، فقال: يا جبريل! أنا كنت ذلك النور، ويدعي أحدهم أن النبي ﷺ كان يحفظ القرآن قبل أن يأتيه به جبريل».

ويشير بقوله: «وإنما كان بين الروح والجسد» إلى أن هذا هو الصحيح في هذا الحديث، ولفظه:

«كنت نبياً، وآدم بين الروح والجسد».

وهو صحيح الإسناد كما بيته في «الصحيحة» (١٨٥٦).

وقال الزرقاني في «شرح المواهب» (١ / ٣٣) بعد أن ذكر الحديثين:

«صرح السيوطي في «الدرر» بأنه لا أصل لهما، والثاني من زيادة العوام، وسبقه إلى ذلك الحافظ ابن تيمية، فأفتى ببطلان اللفظين، وأنهما كذب، وأقره في «النور» (كذا، ولعله «الذيل»)، والسخاوي في «فتاويه» أجاب باعتماد كلام ابن تيمية في وضع اللفظين قائلاً: وناهيك به اطلاعاً وحفظاً، أقر له المخالف والموافق، قال: وكيف لا يُعتمد كلامه في مثل هذا، وقد قال فيه الحافظ الذهبي: ما رأيت أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه، وكان السنة بين عينيه وعلى طرف لسانه، بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة».

٣٠٤ - (ما أكرم شاب شيخاً لسنه؛ إلا قيض الله له من يكرمه عند

سنه).

منكر. رواه الترمذي (٣ / ١٥٢)، وأبو بكر الشافعي في «الرباعيات» (١ /

١٠٦ / ١ - ٢)، وعنه البيهقي في «الآداب» (٥٧ / ٥٣)، والعقيلي (٤٥٥)، وأبو

الحسن النعالي في «جزء من حديثه» (١٢٤ - ١٢٥)، وابن بشران في «الأمالي» (١٨ / ٦ / ١، ٢٢ / ٦٠ / ١)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٣٥ / ١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٨٥)، وزاهر الشحامي في «السباعيات» (٧ / ١٢ / ٢)، وأبو بكر بن النُّقُور في «الفوائد» (١ / ١٤٩ / ١)، وابن شاذان في «المشيخة الصغرى» (٥٣ / ٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٧٧ / ١)، وعبدالله العثماني الديباجي في «الأمالي» (١ / ٥٦ / ١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٤ / ٢٤٩ / ٢)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٣٣ / ١)؛ كل هؤلاء أخرجوه عن يزيد بن بيان المعلم عن أبي الرِّحَّال عن أنس مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث هذا الشيخ: يزيد بن بيان».

وقال العقيلي:

«لا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به».

قلت: وهو ضعيف؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«قال الدارقطني: ضعيف. وقال البخاري: فيه نظر».

ثم ساق له هذا الحديث، وقال:

«قال ابن عدي: هذا منكر».

قلت: وشيخه أبو الرِّحَّال نحوه؛ قال أبو حاتم:

«ليس بقوي، منكر الحديث».

وقال البخاري:

«عنده عجائب».

وقد أشار لضعفه ابن النُّقُور، فقال عقب الحديث:

«إن هذا الحديث من مفاريد أبي الرحال خالد بن محمد الأنصاري، ولا يرويه عنه غير يزيد بن بيان، وفيهما نظر. ولا يُعرف لأبي الرحال عن أنس غير هذا الحديث الواحد، وهو مُقلٌّ؛ له خمسة أحاديث».

٣٠٥ - (كُنْ ذَنْبًا، وَلَا تَكُنْ رَأْسًا).

لا أصل له فيما أعلم. وقد أفاد السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ١٥٤) أنه من كلام إبراهيم بن أدهم، أوصى به بعض أصحابه.

ثم رأيت في «الزهد» لأحمد (٢٠ / ٨٠ / ١) من قول شعيب، وهو ابن حرب المدائني الزاهد، توفي سنة (١٩٧هـ).

وهو كلام يمجُّه ذوقي، ولا يشهد لصحته قلبي، بل هو مبين لما نفهمه من الشريعة، وحضها على معالي الأمور، والأخذ بالعزائم. فتأمل.

٣٠٦ - (لَعَنَ اللَّهُ النَّاطِرَ إِلَى عَوْرَةِ الْمُؤْمِنِ، وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِ).

موضوع. رواه ابن عدي في «الكامل» (١٥ / ٢) عن إسحاق بن نجيع عن عباد بن راشد المنقري عن [الحسن] عن عمران بن حصين مرفوعاً، وقال: «وإسحاق بن نجيع بين الأمر في الضعفاء، وهو ممن يضع الحديث؛ قال ابن معين: هو من المعروفين بالكذب، ووضع الحديث».

قال ابن عدي:

«وهذا الحديث عن عباد بن راشد عن الحسن موضوع».

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٤٩) من أباطيل إسحاق هذا؛ تبعاً للذهبي في «الميزان».

ويغني عن هذا الحديث مثل قوله ﷺ:

«احفظ عورتك إلا عن زوجتك، وما ملكت يمينك . . .» الحديث .

وسنده حسن، وقد خرجته في «آداب الزفاف في السنة المطهرة» (ص ٣٤ -

٣٥) من الطبعة الثانية .

٣٠٧ - (لأن أُطِعمَ أخاً لي في الله لقمَةً أحبُّ إليَّ من أن أتصدَّقَ

بدرهمين، ولدِرهمانٍ أُعطيها إياه أحبُّ إليَّ من أن أتصدَّقَ بعشرين،

ولعشرونٍ درهماً أُعطيها إياه أحبُّ إليَّ من أن أعتقَ رَقَبَةً).

موضوع . رواه ابن بشران (٢٦ / ١٠٧) من طريق الحجاج : ثنا بشر عن الزبير

عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته من بشر، وهو ابن الحسين ؛ كذاب ، وهو في نسخة

الزبير بن عدي (٥٤ / ٢) .

ولكن الحديث رُوي بلفظ آخر، وهو:

٣٠٨ - (لأن أُطِعمَ أخاً في الله مسلماً لقمَةً أحبُّ إليَّ من أن

أتصدَّقَ بدرهمٍ ، ولأن أُعطيَ أخاً في الله مسلماً درهماً أحبُّ إليَّ من أن

أتصدَّقَ بعشرةٍ ، ولأن أُعطيَهُ عشرةً أحبُّ إليَّ من أن أعتقَ رَقَبَةً).

ضعيف . قال السيوطي في «الجامع الصغير» :

«رواه هناد، والبيهقي في «الشعب» عن بديل مرسلًا» .

قال شارحه المناوي :

«فيه الحجاج بن فرافصة؛ قال أبو زرعة: ليس بقوي . وأورده الذهبي في

(الضعفاء والمتروكين)» .

قلت: ومن طريقه رواه أبو القاسم الحلبي السراج في «حديث ابن السقاء»
(٧ / ٧٦ / ٢). عنه عن أبي العلاء عن يزيد مرفوعاً.

كذا في الأصل: «يزيد»، ولم أعرفه، ولعله يزيد بن عبدالله بن الشَّخِير، وحيثُ
فهو بدل من «أبي العلاء»، فإنها كنية يزيد، وعليه فحرف «عن» بين الكنية والاسم
مقحم من بعض الرواة، والله أعلم.

ثم رأيت في «الجامع» لابن وهب (ص ٣٣) عن الحجاج بن فرافصة عن أبي
العلاء لم يجاوزه، وقد ذكر الذهبي في ترجمة الحجاج هذا حديثاً عنه عن يزيد
الرقاشي عن أنس، فلعل يزيد في إسناد هذا الحديث هو الرقاشي، ويكون الحجاج
رواه عنه بواسطة أبي العلاء هذا، فإن كان الأمر كما ذكرنا، فهذه علة أخرى في
الحديث، فإن الرقاشي هذا ضعيف، والله أعلم.

ثم ترجَّح عندي أن (يزيد) محرف من (بُذَيْل)، فقد رأيت الحديث في «مسند
الفردوس» للديلمى؛ وأورده في آخر حرف (لا) من طريق حجاج بن فرافصة عن أبي
العلاء عن بديل بن ورقاء العدوي؛ رفعه.

ثم رأيت كذلك في «زهد هنَّاد» (١ / ٣٤٥ / ٦٤٣) من طريق الحجاج بن
فرافصة: أخبرني أبو العلاء عن بديل مرفوعاً.

ثم وجدت له شاهداً أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٨٩ / ١ من الكواكب
٥٧٥): أنبأ عبيدالله الوصافي ابن الوليد عن أبي جعفر مرفوعاً به، إلا أنه قال في
الجملة الأخيرة:

«ولأن أعطي أخألي في الله عشرة دراهم أحب إلي من أن أتصدق على مسكين
بمئة درهم».

وهذا سند ضعيف، ومرسل.

ورواه السهمي في «تاريخ جرجان» (٣١٦) عن الفضل بن موسى السيناني عن

الوصافي عن كرز بن وبرة مرفوعاً. وذكر أن ابن وبرة هذا كان معروفاً بالزهد والعبادة، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٣٠٩ - (مَنْ أَصْبَحَ وَالدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّهِ ؛ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ، وَمَنْ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ ؛ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ، وَمَنْ لَمْ يَهْتَمَّ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَةً ؛ فَلَيْسَ مِنْهُمْ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٤ / ٣١٧) ، والخطيب في «تاريخه» (٩ / ٣٧٣) الشطر الأول منه من طريق إسحاق بن بشر: ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن شقيق ابن سلمة عن حذيفة مرفوعاً. وسكت عليه، وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: إسحاق عدم، وأحسب الخبر موضوعاً».

قلت: وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٣٢) من طريق الخطيب، وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٣١٦ - ٣١٧) بطرق أخرى وشواهد ذكرها.

أما الطرق عن حذيفة، فاثان آخران:

الأول: عن أبان عن أبي العالية عن حذيفة أراه رفعه. مثل رواية الخطيب.

قلت: وهذا إسناد لا يُستشهد به؛ لأن أبان - وهو ابن أبي عياش - كذبه شعبة وغيره، لكنه قد توبع؛ كما سيأتي بعد حديثين.

الآخر: عن عبدالله بن سلمة بن أسلم عن عقبة بن شداد الجمحي عن حذيفة رفعه.

وهذا سند ضعيف جداً؛ عبدالله هذا ضعفه الدارقطني، وقال أبو نعيم:

«متروك».

وعقبة؛ لا يُعرف؛ كما في «الميزان». وفيه جماعة آخرون لم أعرفهم.

وأما الشواهد؛ فهي من حديث ابن مسعود، وأنس، وأبي ذر، وكلها لا تصح، وقد ذكرتها عقب هذا:

٣١٠ - (مَنْ أَصْبَحَ وَهْمُهُ الدُّنْيَا؛ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَمَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَمَنْ أُعْطِيَ الذَّلَّةَ مِنْ نَفْسِهِ طَائِعاً غَيْرَ مَكْرَةٍ؛ فَلَيْسَ مِنَّا).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٢٩ / ١ / ٤٦٦ / ٢) من طريق يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي عثمان النهدي عن أبي ذر مرفوعاً. وقال:

«تفرد به يزيد بن ربيعة».

أورده السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٣١٧)، وسكت عليه!

وأما الهيثمي؛ فقال في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٤٨):

«رواه الطبراني، وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي، وهو متروك».

وأشار المنذري (٣ / ٩) إلى تضعيفه.

قلت: وقد أنكر أبو حاتم أحاديثه عن أبي الأشعث؛ كما في «الجرح والتعديل»

(٤ / ٢ / ٢٦١)، وهذا منها؛ كما ترى، وقال الجوزجاني:

«أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة».

٣١١ - (مَنْ أَصْبَحَ وَهْمُهُ غَيْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي

شَيْءٍ، وَمَنْ لَمْ يَهْتَمَّ لِلْمُسْلِمِينَ؛ فَلَيْسَ مِنْهُمْ).

موضوع. ابن بشران في «الأمالي» (٧ / ١٠٥ / ١) و (١٩ / ٣ / ٢)،

والحاكم (٤ / ٣٢٠) من طريق إسحاق بن بشر: ثنا مقاتل بن سليمان عن حماد عن

إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن ابن مسعود مرفوعاً. سكت عليه الحاكم، وقال ابن بشران:

«هذا حديث غريب، تفرد به إسحاق بن بشر».

وقال الذهبي في «تلخيص المستدرک»: :

«إسحاق ومقاتل ليسا بثقتين، ولا صادقين».

قلت: إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري؛ كذبه ابن المدني، والدارقطني؛ كما في «الميزان»، وساق له هذا الحديث، ثم قال عقبه: «مقاتل أيضاً تالف».

قلت: وابن سليمان هذا هو البلخي؛ قال وكيع:

«كان كذاباً».

والحديث روي من حديث أنس، فقال أبو حامد الحضرمي الثقة في «حديثه» (١٥٦ / ٢): نا سليمان بن عمر: ثنا وهب بن راشد عن فرقد السبخي عن أنس مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٩ / ١٩٣ / ٢)، وأبو نعيم (٣ / ٤٨)، وقال:

«لم يروه عن أنس غير فرقد، ولا عنه إلا وهب بن راشد، ووهب وفرقد غير محتج بحديثهما وتفردهما».

قلت: فرقد ضعيف؛ لسوء حفظه، ووهب بن راشد؛ هو الرقي؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ٢ / ٢٧):

«سئل أبي عنه، فقال: منكر الحديث، حدث بأحاديث بواطيل».

وقال ابن حبان:

«لا يجوز الاحتجاج به بحال» .

قلت : فالحمل عليه في هذا الحديث .

والراوي عنه سليمان بن عمر الرقي ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٣١) ،
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وثقه ابن حبان (٨ / ٢٨٠) .

وله طريق أخرى ؛ ذكرها السيوطي في «اللائي المصنوعة» (٢ / ٣١٦) شاهداً
لحديث حذيفة المتقدم من رواية ابن النجار بسنده عن عبدالله بن زبيد الأيامي عن
أبان عن أنس مرفوعاً .

وسكت عنه السيوطي ، وليس بجيد ، فإن عبدالله بن زبيد غير معروف العدالة ،
ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢ / ٦٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا
تعديلاً ، وثقه ابن حبان (٧ / ٢٣) .

وشيخه أبان - هو ابن أبي عياش - كذبه شعبة وغيره ، فمثله لا يُستشهد به .

وله طريق أخرى عن أنس مختصراً بلفظ :

«من أصبح وأكبر همه الدنيا ؛ فليس من الله عز وجل» .

أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٦ / ١) عن الحارث بن مسلم الرازي
- وكانوا يرونه من الأبدال - عن زياد عنه .

وهذا سند واه جداً ؛ زياد هذا هو ابن ميمون الثقفي ، وهو كذاب ، ويحتمل أنه
النميري ، وهو ضعيف ، انظر الحديث (٢٩٦) .

والحارث ؛ قال السليمانى :

«فيه نظر» .

وله شاهد عن علي .

أخرجه أبو بكر الشافعي في «مسند موسى بن جعفر الهاشمي» (٧٠ / ١) ، وفيه

موسى بن إبراهيم المروزي ؛ كذبه يحيى بن معين .

وروي الحديث عن حذيفة ، وأبي ذر ، وابن مسعود ، وتقدمت ألفاظهم قريباً ،

ومن ألفاظ حديث حذيفة :

٣١٢ - (مَنْ لَا يَهْتَمُّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَلَيْسَ مِنْهُمْ ، وَمَنْ لَا يُصْبِحُ

وَيُؤْمِسِي نَاصِحاً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَلِكِتَابِهِ وَإِلِمَامِهِ وَلِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَلَيْسَ

مِنْهُمْ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٨٨) ، و«الأوسط» (٢ / ١٧١

/ ١ / ٧٦٢٦) ، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٥٢) من طريق عبد الله بن

أبي جعفر الرازي عن أبيه عن الربيع عن أبي العالية عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً ،

وقال :

«لَا يُرَوَى عَنْ حَذِيفَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ» .

قلت : وهو ضعيف من أجل عبد الله بن أبي جعفر وأبيه ، فإنهما ضعيفان .

واقصر الهيثمي في «المجمع» (١ / ٨٧) في إعلال الحديث على تضعيف

الابن فقط ، وهو قصور ، فإن الأب أشد ضعفاً من الابن .

٣١٣ - (كَانَ خَطِيئَةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّظْرَ) .

موضوع . رواه الديلمي بسنده عن مجالد بن سعيد [عن] الشعبي عن الحسن

عن سمرة قال : قدم على النبي ﷺ وفد عبد القيس ، وفيهم غلام ظاهر الوضوء ،

فأجلسه النبي ﷺ خلف ظهره ، وقال : فذكره .

قال ابن الصلاح في «مشكل الوسيط» :

«لَا أَصِلُ لِهَذَا الْحَدِيثِ» .

وقال الزركشي في «تخريج أحاديث الشرح»:

«هذا حديث منكر، فيه ضعف، ومجاهيل، وانقطاع، قال: وقد استدل على بطلانه بقوله ﷺ: إني أراكم من وراء ظهري».

كذا في «ذيل الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ص ١٢٢ - ١٢٣)، و«تنزيه الشريعة» لابن عراق (٣٠٨ / ١ - ٢).

قلت: والاستدلال المذكور فيه نظر؛ لأن رؤية النبي ﷺ من خلفه إنما هي في حالة الصلاة؛ كما تدل عليه الأحاديث الواردة في الباب، وليس هناك ما يدل على أنها مطلقة في الصلاة وخارجها. فتأمل.

وللحديث طريق أخرى؛ رواها أبو نعيم في «نسخة أحمد بن نبيط»، وهي موضوعة؛ كما سيأتي (برقم ٥٦٢).

ولعل الحديث أصله من الإسرائيليات التي كان يروها بعض أهل الكتاب، تلقاها عنه بعض المسلمين، فوهم بعض الرواة، فرفعه إلى النبي ﷺ، فقد رأيت الحديث في «كتاب الورع» لابن أبي الدنيا (١٦٢ / ٢) موقوفاً على ابن جبير، فقال: نا محمد بن حسان السمتي عن خلف بن خليفة عن أبي هاشم عن سعيد بن جبير قال:

«كانت فتنة داود عليه السلام في النظر».

وهذا الإسناد فيه ضعف، وهو مع ذلك أولى من المرفوع.

وقصة افتتان داود عليه السلام بنظره إلى امرأة الجندي (أوريا) مشهورة مبثوثة في كتب قصص الأنبياء، وبعض كتب التفسير، ولا يشك مسلم عاقل في بطلانها؛ لما فيها من نسبة ما لا يليق بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، مثل محاولته تعريض زوجها للقتل؛ ليتزوجها من بعده!

وقد رويت هذه القصة مختصرة عن النبي ﷺ، فوجب ذكرها، والتحذير منها،

وبيان بطلانها، وهي :

٣١٤ - (إن داودَ النبيَّ عليه السَّلامُ؛ حينَ نَظَرَ إلى المرأةِ، فَهَمَّ بها، قَطَعَ على بني إسرائيلَ بَعْثاً، وأوحى إلى صاحبِ البُعْثِ، فقالَ: إذا حَضَرَ العَدُوُّ؛ فَقَرِّبْ فُلاناً، وَسَمَاهُ. قالَ: فَقَرَّبَهُ بينَ يدي التابوتِ. قالَ: وكانَ ذلكَ التَّابوتُ في ذلكَ الزَّمانِ يُسْتَنْصَرُ بِهِ، فَمَنْ قَدَّمَ بينَ يدي التابوتِ؛ لم يَرَجِعْ حتى يُقْتَلَ أو يَنْهَزِمَ عنه الجيْشُ الذي يُقاتِلُهُ، فُقُتِلَ زوجُ المرأةِ، ونزَلَ المَلَكُانِ على داودَ، فَقَصَّا عليه القِصَّةَ).

باطل. رواه الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً؛ كما في «تفسير القرطبي» (١٥ / ١٦٧). وقال ابن كثير في «تفسيره» (٤ / ٣١):

«رواه ابن أبي حاتم، ولا يصح سنده؛ لأنه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس، ويزيد، وإن كان من الصالحين؛ لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة».

قلت: والظاهر أنه من الإسرائيليات التي نقلها أهل الكتاب الذين لا يعتقدون العصمة في الأنبياء، أخطأ يزيد الرقاشي، فرفعه إلى النبي ﷺ، وقد نقل القرطبي (١٥ / ١٧٦) عن ابن العربي المالكي أنه قال:

«وأما قولهم: إنها لما أعجبت به؛ أمر بتقديم زوجها للقتل في سبيل الله، فهذا باطل قطعاً، فإن داود ﷺ لم يكن ليريق دمه في غرض نفسه».

(تنبيه): تبين لنا من رواية ابن أبي حاتم في «تفسيره» لمثل هذا الحديث الباطل أن ما ذكره في أول كتابه «التفسير»: «أنه تحرى إخراجه بأصح الأخبار إسناداً وأثبتها متناً؛ كما ذكره ابن تيمية^(١)؛ ليس على عمومه، فليعلم هذا».

(١) في «جواب أهل الإيمان» (ص ٢٦).

٣١٥ - (مَنْ أَكَلَ مَعَ مَغْفُورٍ لَهُ؛ غُفِرَ لَهُ).

كذب لا أصل له. قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نوحٍ وامْرَأةَ لوطٍ كانتا تحتَ عبدَيْنِ مِنِ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فبَخَّاتَاهُمَا فَلَمْ يَغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾^(١):

«وقد استدل بهذه الآية الكريمة بعض العلماء على ضعف الحديث الذي يأثره كثير من الناس: «من أكل مع مغفور له غُفِرَ له». وهذا الحديث لا أصل له، وإنما يروى هذا عن بعض الصالحين أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقال: يا رسول الله! أنت قلت: من أكل... الحديث؟ قال: لا، ولكني الآن أقوله!»

وفي «المقاصد» قال شيخنا (يعني ابن حجر):

«كذب موضوع».

وسبقه إلى ذلك ابن القيم في «المنار» (ص ٥١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في أحاديث سُئِلَ عنها (رقم ٣٢) من نسختي:

«هذا ليس له إسناد عند أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين، إنما يروونه عن سنان، وليس معناه صحيحاً على الإطلاق، فقد يأكل مع المسلمين الكفار والمنافقون».

٣١٦ - (ابداً بِأَمِّكَ وَأَبِيكَ، وَأَخْتِكَ وَأَخِيكَ، وَالْأَدْنَى فَالْأَدْنَى، وَلَا تَنْسُوا الْجِيرَانَ وَذَا الْحَاجَةِ).

ضعيف جداً بهذا التمام. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ١٥٠ / ٣١١) من طريق عباد بن أحمد العرزمي: ثنا عمي عن أبيه عن محمد بن سوقة عن

(١) التحريم: ١٠.

أبي رفاعة عن معاذ بن جبل قال :

أقبل رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! من أعطي من فضل ما خولني الله ؟ قال : فذكره .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣ / ١٢٠) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه عباد بن أحمد العرزمي ، وهو ضعيف» .

قلت : فتعقبه أخونا حمدي السلفي في تعليقه على «المعجم» ، فقال :

«قلت : بل هو متروك» .

أقول : ولقد أصاب جزاء الله خيراً ، فإن العرزمي هذا لم يترجم إلا بقول

الدارقطني فيه :

«متروك» .

فهو شديد الضعف .

وعمه ؛ الظاهر عندي أنه عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله العرزمي ، فإنهم

ذكروا أنه يروي عن أبيه ؛ قال في «الميزان» :

«ضعفه الدارقطني ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي» .

قلت : وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال (٧ / ٩١) :

«يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه» .

قلت : وأبوه محمد بن عبيدالله العرزمي متروك أيضاً ، وهو مترجم في

«التهذيب» ، وغيره .

والحديث قد ثبت من حديث طارق المحاربي مرفوعاً نحوه ؛ دون قوله :

«ولا تنسوا الجيران وذا الحاجة» .

ولذلك خرجته هنا، وحديث طارق مخرج في «إرواء الغليل» مع أحاديث أخرى
بمعناه (٨٣٤).

(تنبيه): كان هنا في الطبعة السابقة حديث آخر بلفظ:

«إن أهل الشَّعب في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة».

فقلته إلى «الصحيحة» (٣٤٣)؛ لأنني وجدت له ما يقويه بلفظه عند ابن ماجه،
وبنحوه عند آخرين، فاقضى التنبيه. وقد كنت نبهت على هذا في فهرس بعض
الطباعات التي طُبعت على طريقة الأوفست بواسطة المكتب الإسلامي، والله تعالى
هو المسؤول أن يسد خطانا، وأن يعصمنا من الزلل، ومن كل ما لا يرضيه.

٣١٧ - (إن موسى بن عمران مرَّ برجلٍ وهو يضطربُ، فقامَ يدعو
لَهُ أن يعافيه، فقيلَ لَهُ: يا موسى! إنَّهُ ليس الذي يصيبهُ خبطٌ من
إبليس، ولكنَّهُ جوعَ نفسه لي، فهو الذي ترى، إنِّي أنظرُ إليه كلَّ يومٍ
مراتٍ أتعجَّب من طاعته لي، فمرُّهُ، فلْيَدْعُ لكَ، فإنَّ لَهُ عندي كلَّ يومٍ
دعوةً).

ضعيف. رواه الطبراني (٣ / ١٣٢ / ١): حدثنا جبرون بن عيسى المقرئ:
نا يحيى بن سليمان الحفري: نا فضيل بن عياض عن منصور عن عكرمة عن ابن
عباس مرفوعاً.

ومن طريقه رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٣٤٥ - ٣٤٦)، وقال:

«هذا حديث غريب، لم يروه عن فضيل إلا يحيى بن سليمان، وفيه مقال».

قلت: والراوي عنه جبرون؛ لم أعرفه، ولم يزد الدارقطني في «المؤتلف»

(٢ / ٨٤٩) على قوله فيه:

«كان يحدث بمصر عن يحيى بن سليمان الحفري نسخة . . .» .

والله أعلم .

٣١٨ - (لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ، وَزَكَاةُ الدَّارِ بَيْتُ الضِّيَافَةِ).

موضوع . عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للرافعي عن ثابت، وذكره في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١١٤) من رواية ابن أبي شريح في جزء ميني (كذا، ولعله «بيبي»): حدثنا أحمد بن عثمان النهرواني: حدثني عبدالله بن عبدالقدوس أبو صالح الكرخي: حدثنا عاصم بن علي: حدثنا شعبة عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال السيوطي:

«أورده أبو سعيد النقاش في «الموضوعات»، وقال: وضعه أحمد أو شيخه» .

وأقره في «الميزان» (١ / ١١٨) .

وأورده الجوزقاني في «الأباطيل» (٢ / ٦٤)، وقال:

«حديث منكر، وعبدالله بن عبدالقدوس مجهول» .

قلت: لكن له طريق أخرى عن ثابت، رواه ابن عساكر (١٤ / ١٣ / ٢) عن أبي طالب عيسى بن محمد الباقلائي بسنده الصحيح عن حماد بن سلمة عن ثابت به . ساقه في ترجمة الباقلائي هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو آفته . والله أعلم .

قلت: ثم وجدت له طريقاً ثالثة عن أنس . أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (٣٦٣) عن ابن عدي: حدثني محمد بن القاسم بن شريح أبو سعيد بجرجان: حدثنا العباس بن محمد الدامغاني: حدثنا علي بن الحسين الكوفي: حدثنا عقبه بن الزبير: حدثنا علي بن عاصم عن حميد الطويل عن أنس به .

أورده في ترجمة محمد بن القاسم هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وابن

عاصم ضعيف، وعلي بن الحسين رافضي .

٣١٩ - (سبعة لا ينظرُ الله عزَّ وجلَّ إليهم يومَ القيامةِ، ولا يزكِّيهم، ويقولُ: ادخلوا النارَ مع الدَّاخلينَ : الفاعِلُ، والمفعولُ بهِ، والنَّكحُ يَدُهُ، ونَاكحُ البهيمةِ، ونَاكحُ المرأةَ في دُبُرِها، ونَاكحُ المرأةَ وابتنتها، والزَّاني بحليلةِ جارِهِ، والمؤذي لجارِهِ حتى يلعنَهُ).

ضعيف . رواه ابن بشران (٨٦ / ١ - ٢) من طريق عبدالله بن لهيعة عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم عن أبي عبدالرحمن الحُبلي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن لهيعة وشيخه الإفريقي، فإنهما ضعيفان من قبل حفظهما .

وقد أورد المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٩٥) قطعة من الحديث، وقال: «رواه ابن أبي الدنيا والخرائطي وغيرهما» .
وأشار لضعفه .

٣٢٠ - (كما تكونوا يوَلِّي عليكم).

ضعيف . أخرجه الديلمي من طريق يحيى بن هاشم عن يونس بن [أبي] إسحاق عن أبيه عن جده عن أبي بكره مرفوعاً .

والبيهقي في «الشعب» من طريق يحيى عن يونس بن [أبي] إسحاق عن أبي إسحاق مرسلاً .

ويحيى في عداد من يضع .

لكن له طريق أخرى عند ابن جميع في «معجمه» (ص ١٤٩)، والقضاعي في «مسنده» (٤٧ / ١) من جهة أحمد بن عثمان الكرمانى عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً.

قال ابن طاهر:

«والمبارك، وإن ذكر بشيء من الضعف؛ فالتهمة على من رواه عنه، فإن فيهم جهالة».

كذا في «المناوي»^٣.

وقال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٤ / ٢٥):

«وفي إسناده إلى مبارك مجاهيل».

قلت: ومن هذا الوجه رواه السلفي في «الطيوريات» (١ / ٢٨٢).

ثم إن الحديث معناه غير صحيح على إطلاقه عندي، فقد حدثنا التاريخ تولى رجل صالح عقب أمير غير صالح، والشعب هو هو!

٣٢١ - (مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ، فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيَمْنَى، وَأَقَامَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى؛ لَمْ تَضُرَّهُ أُمَّ الصَّبِيَّانِ).

موضوع. رواه أبو يعلى في «مسنده» (٤ / ١٦٠٢)، وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٠ / ٦١٧)، وكذا ابن عساكر (١٦ / ١٨٢ / ٢) من طريق أبي يعلى، وابن بشران في «الأمالي» (٨٨ / ١)، وأبو طاهر القرشي في «حديث ابن مروان الأنصاري وغيره» (٢ / ١) من طريق يحيى بن العلاء الرازي عن مروان بن سليمان عن طلحة بن عبيدالله العقيلي عن الحسين بن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا سند موضوع، يحيى بن العلاء، ومروان بن سالم؛ يضعان

الحديث.

وعزاه ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٩) للبيهقي، ثم قال:
«وقال: إسناده ضعيف».

قلت: وفيه تساهلٌ لا يخفى.

ونحوه قول الهيثمي في «المجمع» (٤ / ٥٩):

«رواه أبو يعلى، وفيه مروان بن سليمان الغفاري، وهو متروك».

فتعقبه المناوي في «شرح الجامع الصغير» بقوله:

«وأقول: تعصيب الجنابة برأسه وحده يؤذن بأنه ليس فيه من يُحمل عليه سواه،
والأمر بخلافه، ففيه يحيى بن العلاء البجلي الرازي؛ قال الذهبي في «الضعفاء
والمتروكين»: قال أحمد: كذاب وضاع. وقال في «الميزان»: قال أحمد: كذاب
يضع. ثم أورد له أخباراً هذا منها».

قلت: وقد خفي وضع هذا الحديث على جماعة ممن صنفوا في الأذكار
والأوراد؛ كالإمام النووي رحمه الله، فإنه أورد في كتابه برواية ابن السني، دون أن
يشير ولو إلى ضعفه فقط، وسكت عليه شارحه ابن علان (٦ / ٩٥)، فلم يتكلم على
سنده بشيء! ثم جاء ابن تيمية من بعد النووي، فأورده في «الكلم الطيب»^(١)، ثم
تبعه تلميذه ابن القيم، فذكره في «الوابل الصيب»؛ إلا أنهما قد أشارا إلى تضعيفه
بتصديريهما إياه بقولهما: «ويذكر»، وهذا وإن كان يرفع عنهما مسؤولية السكوت عن
تضعيفه، فلا يرفع مسؤولية إيراد أصلاً، فإن فيه إشعاراً أنه ضعيف فقط، وليس
بموضوع، وإلا لما أورداه إطلاقاً، وهذا ما يفهمه كل من وقف عليه في كتابيهما.

ولا يخفى ما فيه، فقد يأتي من بعدهما من يغتر بصنيعهما هذا - وهما الإمامان
الجليلان - فيقول: لا بأس، فالحديث الضعيف يُعمل به في فضائل الأعمال! أو

(١) وقد طبع بتحقيقنا عدة مرات، فانظر الحديث (٢١١ - فصل ٤٤).

يعتبره شاهداً لحديث آخر ضعيف يقويه به ، ذاهلاً عن أنه يشترط في هذا أو ذاك أن لا يشتد ضعفه .

وقد رأيت من وقع في شيء مما ذكرت ، فقد روى الترمذي بسند ضعيف عن أبي رافع قال :

« رأيت رسول الله ﷺ أُذِّن في أُذُنِ الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة » .
وقال الترمذي :

« حديث صحيح ، والعمل عليه » .

فقال شارحه المباركفوري بعد أن بيّن ضعف إسناده مستدلاً عليه بكلمات الأئمة في رواية عاصم بن عبيد الله :

« فإن قلت : كيف العمل عليه وهو ضعيف ؟ قلت : نعم ، هو ضعيف ، لكنه يعتضد بحديث الحسين بن علي رضي الله عنهما ، الذي رواه أبو يعلى الموصلي ، وابن السني » !

فتأمل كيف قوى الضعيف بالموضوع ، وما ذلك إلا لعدم علمه بوضعه ، واغتراره بإيراده من ذكرنا من العلماء ، وكدت أن أقع أنا أيضاً في مثله ، فانتظرا !

نعم ، يمكن تقوية حديث أبي رافع بحديث ابن عباس :

« أن النبي ﷺ أُذِّن في أُذُنِ الحسن بن علي يوم ولد ، وأقام في أذنه اليسرى » .

أخرجه البيهقي في « الشعب » مع حديث الحسن بن علي ، وقال :

« وفي إسنادهما ضعف » . ذكره ابن القيم في « التحفة » (ص ١٦) .

قلت : فلعل إسنادهما هذا خير من إسنادهما حديث الحسن ، بحيث إنه يصلح شاهداً لحديث رافع ، والله أعلم .

فإذا كان كذلك ؛ فهو شاهد للتأذين ، فإنه الذي ورد في حديث أبي رافع ، وأما

الإقامة؛ فهي غريبة، والله أعلم.

وأقول الآن وقد طبع «الشعب»: إنه لا يصلح شاهداً؛ لأن فيه كذاباً ومتروكاً، فعجبت من البيهقي ثم ابن القيم كيف اقتصرنا على تضعيفه، حتى كدت أن أجزم بصلاحيته للاستشهاد! فرأيت من الواجب التنبيه على ذلك وتخريجه فيما يأتي (٦١٢١).

٣٢٢ - (سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي النَّارَ فَأَعْطَانِيهَا).

موضوع. أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٥٦ / ١): أخبرنا أبو سهل أحمد ابن محمد بن عبد الله بن زياد القطان: ثنا محمد بن يونس: ثنا أبو علي الحنفي: ثنا إسرائيل عن أبي حمزة الشمالي عن أبي رجاء عن عمران بن حصين مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع. أبو حمزة الشمالي اسمه ثابت بن أبي صفية؛ ليس بثقة؛ كما قال النسائي وغيره. ومحمد بن يونس، هو الكديمي، وهو وضاع مشهور. وقد أساء السيوطي، فأورده في «الجامع الصغير»، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء، إلا أنه قال:

«وأخرجه ابن سعد، والملا في «سيرته»، وهو عند الديلمي وولده بلا سند».

وأما في «التيسير»؛ فقال:

«إسناده ضعيف»!

٣٢٣ - (مَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ عَبْدٍ نَدَامَةً عَلَى ذَنْبٍ؛ إِلَّا غَفَرَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ).

موضوع. أخرجه الحاكم (٤ / ٢٥٣) من طريق هشام بن زياد عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً. وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي في «تلخيصه» بقوله:

«قلت: بل هشام متروك».

وقال ابن حبان (٣ / ٨٨):

«يروي الموضوعات عن الثقات، والمقلوبات عن الأثبات، حتى يسبق إلى

قلب المستمع أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به».

وله طريق أخرى بلفظ:

«ما أذنب عبد...».

قلت: وهو موضوع أيضاً، وسيأتي برقم (٧٧٧)، والأول من موضوعات «الجامع»!

٣٢٤ - (مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا؛ إِنْ شَاءَ أَنْ يَغْفِرَهُ لَهُ؛

غَفِرَهُ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ؛ عَذَّبَهُ؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ).

موضوع. أخرجه أبو الشيخ في «أحاديثه» (١٨ / ٢)، والطبراني في «حديثه

عن النسائي» (٣١٣ / ١)، وابن حبان في «الثقات» (٢ / ١٥٠)، والحاكم في

«المستدرک» (٤ / ٢٤٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٢٨٦)، ومُشْرِقُ بن عبد الله

الفقيه في «حديثه» (٦٠ / ٢) من طريق جابر بن مرزوق المكي عن عبد الله بن

عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبي طوالة عن أنس مرفوعاً. وقال

الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: لا والله، ومن جابر حتى يكون حجة؟! بل هو نكرة، وحديثه منكر».

وقال في ترجمة جابر من «الميزان»:

«متهم، حدث عنه قتيبة بن سعيد، وعلي بن بحر، بما لا يشبه حديث الثقات .
قاله ابن حبان» .

قلت: ومع ذلك ذكره السيوطي في «الجامع»! ويغني عنه ما أخرجه الحاكم
قُبيل هذا عن أبي هريرة مرفوعاً:

«إن عبداً أصاب ذنباً، فقال: يا رب! أذنبتُ ذنباً، فاغفره لي . فقال ربه عز
وجل: علم عبدي أن له رباً يغفر الذنب، ويأخذ به، فغفر له . . . الحديث، وقال:
«صحيح على شرط الشيخين» .

ووافقه الذهبي، وهو كما قالاً .

لكن استدراكه على الشيخين وهم؛ كما كنت ذكرت في تعليقي على «صحيح
الجامع» (٢٠٩٩)، فقد أخرجه البخاري (رقم ٧٥٠٧)، ومسلم (٨ / ٩٩)، وأحمد
أيضاً (٢ / ٢٩٦ و ٤٠٥ و ٤٩٢) .

٣٢٥ - (مَنْ أذْنَبَ ذَنْبًا؛ فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَيْهِ؛ غُفِرَ لَهُ، وَإِنْ
لَمْ يَسْتَغْفِرْ) .

موضوع . رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٢٧٢ / ١ / ٤٦٣٣) من طريق
إبراهيم بن هراسة عن حمزة الزيات عن العلاء بن المسيب عن أبيه عن ابن مسعود
مرفوعاً . قال الهيثمي (١٠ / ٢١١):

«وفيه إبراهيم بن هراسة، وهو متروك» .

قلت: وكذبه أبو داود، وغيره، وانظر الحديث قبله .

ومما يُبطل هذه الأحاديث الأربعة، ما تقرر في الشريعة أن النجاة لا تكون

بمجرد الندم والعلم أن الله مَطَّلَع على المذنب، بل لا بد من التوبة النصوح.
وسوف يأتي حديث آخر بهذا المعنى (٦١٧٢).

٣٢٦ - (مَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي؛ فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلَ شَهِيدٍ).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٩٠)، وابن بشران في «الأمالي» (٩٣ / ١ و ١٤١ / ٢) عن الحسن بن قتيبة: أنا عبد الخالق بن المنذر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.
قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وعلته الحسن بن قتيبة؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«هالك؛ قال الدارقطني: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الأزدي: واهي الحديث. وقال العقيلي: كثير الوهم».
قلت: وشيخه ابن المنذر؛ لا يعرف.

وقد عزاه المنذري في «الترغيب» (١ / ٤١) للبيهقي من طريق الحسن هذا.
وروي الحديث بلفظ آخر أقرب من هذا، وهو:

٣٢٧ - (الْمُتَمَسِّكُ بِسُنَّتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي لَهُ أَجْرٌ شَهِيدٍ).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٢٠٠) من طريق الطبراني - وهذا في «الأوسط» (٢ / ٣١ / ٥٧٤٦) -: ثنا محمد بن أحمد بن أبي خيثمة: ثنا محمد بن صالح العذري: ثنا [عبدالمجيد بن] عبدالعزيز بن أبي رواد عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«غريب من حديث عبدالعزيز عن عطاء».

كذا قال! وزاد الطبراني:

«تفرد به ابنه عبدالمجيد» .

قلت : وهو مختلف فيه ، وفي «التقريب» :

«صدوق يخطيء» .

ومحمد بن صالح العذري - بالذال المعجمة أو المهملة - ؛ لم أعرفه .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١ / ١٧٢) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه محمد بن صالح العدوي (كذا) ، ولم أر

من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات» .

ومنه تعلم أن قول المنذري (١ / ٤١) :

«وإسناده لا بأس به» .

ليس كما ينبغي .

ويغني عنه حديث :

«إن من ورائكم أيام الصبر ، للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين

منكم . . . » الحديث .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٩٤) .

٣٢٨ - (مَنْ غَدَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ ؛ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ ، وَيُورِكُ

لَهُ فِي مَعَاشِهِ ، وَلَمْ يُنْتَقِصْ مِنْ رِزْقِهِ ، وَكَانَ عَلَيْهِ مُبَارَكًا) .

موضوع . ابن بشران (١٥٤ / ٢) ، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»

(١ / ٤٥) معلقاً من طريق أبي زكريا يحيى بن هاشم : ثنا مسعر بن كدام عن عطية

عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ يحيى بن هاشم ؛ كذبه ابن معين وغيره .

وعطية العوفي ؛ ضعيف مدلس .

ثم وجدت ليحيى متابعاً ضعيفاً جداً، أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٦): حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق الأنصاري قال: حدثنا مسعر بن كدام به . وقال العقيلي :

«هذا حديث باطل ، ليس له أصل ، وليس هذا الشيخ (يعني : الأنصاري) ممن يقيم الحديث» .

ومن هذا الوجه ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٤٣)، وقال :

«أورده ابن الجوزي في «العلل الموضوعات»^(١) .

٣٢٩ - (رَحِمَ اللهُ أَخِي يَوْسُفَ، لَوْ لَمْ يَقُلْ : ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾^(٢)؛ لاسْتَعْمَلَهُ مِنْ سَاعَتِهِ، وَلَكِنَّهُ أُخِّرَ لِذَلِكَ سَنَةً).

موضوع . قال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٤ / ٩٠):

«أخرجه الثعلبي عن ابن عباس من رواية إسحاق بن بشر عن جوبير عن الضحاك عنه، وهذا إسناد ساقط» .

ومن طريق الثعلبي رواه الواحدي في «تفسيره» (١ / ٩٣) .

(١) كذا الأصل، وأظنه خطأ، والصواب: «العلل المتناهية»، فإن لابن الجوزي كتابين: أحدهما: «الأحاديث الموضوعة» الذي وضع عليه السيوطي كتابه «اللآلئ المصنوعة». والآخر: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، وهو المراد هنا، فإنه فيه (١ / ٧٣) . والله

أعلم .

(٢) يوسف: ٥٥ .

٣٣٠ - (سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ حِسَابَ أُمَّتِي إِلَيَّ ؛ لِئَلَّا تُفْتَضَحَ عِنْدَ
الْأَمَمِ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ : يَا مُحَمَّدُ ! بَلْ أَنَا أَحَاسِبُهُمْ ، فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ رَلَّةٌ
سَتَرْتُهَا عَنْكَ لِئَلَّا تُفْتَضَحَ عِنْدَكَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ١٠١) بسنده عن أبي بكر النقاش
عن الحسن بن الصقر عن يوسف بن كثير عن داود بن المنذر عن بشر بن سليمان
الأشعبي عن الأعرج عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به . وأورده السيوطي في
«ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٧٩) من رواية الديلمي ، ثم قال :
«النقاش متهم» .

قلت : ومع هذا فقد ذكره في كتابه «الجامع الصغير» من رواية الديلمي عن أبي
هريرة ! وسكت عليه شارحه المناوي ، فلم يزد على قوله :
«ورواه ابن شاذني وغيره» .

كذا ! وكأنه لم يقف على إسناده ، وإلا لم يجز له السكوت عليه ، ولا أن يقتصر
على تضعيف إسناده في كتابه الآخر : «التيسير» .

ثم ذكره السيوطي من رواية ابن النجار عن أنس بن مالك نحوه .
وفيه محمد بن أيوب الرقي ؛ قال ابن حبان :
«كان يضع الحديث» .

وأورده ابن عراق أيضاً في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة
الموضوعة» (ق ٤٠٠ / ١) .

٣٣١ - (أَنَا ابْنُ الدَّبِيحِيِّنِ) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وفي «الكشف» (١ / ١٩٩) :

«قال الزيلعي وابن حجر في «تخريج الكشاف»: لم نجده بهذا اللفظ».

قلت: الحديث في «التخريج» (٤ / ١٤١)، ونص ابن حجر فيه:

«قلت: بيض له - يعني: الزيلعي - وقد أخرجه».

قلت: كذا قال، والظاهر أنه ترك بياضاً في الأصل بعد قوله: «أخرجه»؛ لإملائه

فيما بعد، فلم يتمكن، وكأنه كان يظن أن له أصلاً، فلم يجده، والله أعلم.

وقد وجدت الحاكم قد علق هذا الحديث مجزوماً بنسبته إلى النبي ﷺ، فقال

في «المستدرک» (٢ / ٥٥٩) بعد أن روى أثرين عن ابن عباس وابن مسعود أن الذبيح

هو إسحاق:

«وقد كنت أرى مشايخ الحديث قبلنا وفي سائر المدن التي طلبنا الحديث فيه،

وهم لا يختلفون أن الذبيح إسماعيل، وقاعدتهم فيه قول النبي ﷺ: «أنا ابن

الذبيحين»، إذ لا خلاف أنه من ولد إسماعيل، وأن الذبيح الآخر أبوه الأدنى عبدالله

ابن عبدالمطلب، والآن؛ فإنني أجد مصنفي هذه الأدلة يختارون قول من قال: إنه

إسحاق».

قلت: فعلل الحاكم يشير بالحديث المذكور إلى ما أخرجه قبل صفحات

(٢ / ٥٥١) من طريق عبدالله بن محمد العتبي: ثنا عبدالله بن سعيد [عن]

الصنابحي قال:

حضرنا مجلس معاوية بن أبي سفيان، فتذاكر القوم إسماعيل وإسحاق ابني

إبراهيم، فقال بعضهم: الذبيح إسماعيل. وقال بعضهم: بل إسحاق الذبيح. فقال

معاوية: سقطتم على الخبير، كنا عند رسول الله ﷺ، فأتاه الأعرابي، فقال: يا رسول

الله! خلفت البلاد يابسة، والماء يابساً، هلك المال، وضاع العيال، فعد عليّ بما أفاء

الله عليك يا ابن الذبيحين! فتبسم رسول الله ﷺ، ولم ينكر عليه، فقلنا: يا أمير

المؤمنين! وما الذبيحان؟ قال: إن عبدالمطلب لما أمر بحفر زمزم؛ نذر الله إن سهل

الله أمرها أن ينحر بعض ولده، فأخرجهم، فأسهم بينهم، فخرج السهم لعبدالله، فأراد ذبحه، فمنعه أخواله من بني مخزوم، وقالوا: أرض ربك، وأفد ابنك. قال: ففداه بمئة ناقة. قال: فهو الذبيح، وإسماعيل الثاني.

وسكت عليه الحاكم. لكن تعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: إسناده واه».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤ / ١٨) بعد أن ذكره من هذا الوجه من

رواية ابن جرير:

«وهذا حديث غريب جداً».

وأما ما في «الكشف» نقلاً عن «شرح الزرقاني» على «المواهب»:

«والحديث حسن، بل صححه الحاكم والذهبي لتقويته بتعدد طرقه»!

فوهم فاحش، وإنما قال الزرقاني هذا في حديث: «الذبيح إسحاق»، وفيه مع

ذلك نظر كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ثم إن صاحب «الكشف» عقب على ما سبق بقوله:

«وأقول: فحيث لا ينافيه ما نقله الحلبي في «سيرته» عن السيوطي أن هذا

الحديث غريب، وفي إسناده من لا يُعرف».

قلت: وقد عرفت أن الطرق المشار إليها في كلام الزرقاني ليست لهذا

الحديث، فقد اتفق الذهبي والسيوطي على تضعيفه.

ومن جهل الدكتور القلعجي أنه جزم بنسبة حديث الترجمة إلى النبي ﷺ في

تعليقه على «ضعفاء العقيلي» (٣ / ٩٤)، ثم ساق عقبه حديث الحاكم، وسكت عنه

متجاهلاً تعقب الذهبي! وبناء على جزمه؛ ذكره في «فهرس الأحاديث الصحيحة»

الذي وضعه في آخر الكتاب (ص ٥٠٥)!

٣٣٢ - (الذبيحُ إسحاق).

ضعيف. عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للدارقطني في «الأفراد» عن ابن مسعود، والبخاري وابن مردويه عن العباس بن عبدالمطلب، وابن مردويه عن أبي هريرة. قلت: حديث ابن مسعود؛ رواه الطبراني أيضاً، وفيه مدلس وانقطاع، ولفظه: «أكرم الناس...»، وسيأتي بتمامه قريباً، وقد رواه الحاكم (١ / ٥٥٩) عنه مرفوعاً بلفظ «الجامع»، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين».

وتعقبه الذهبي بأن فيه سنيد بن داود، ولم يكن بذاك.

قلت: قال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٤ / ١٧) بعد أن ذكره موقوفاً عليه:

«وهذا صحيح عن ابن مسعود».

قلت: فلعله جاء من طريق غير سنيد.

وحديث العباس؛ رواه البخاري في «مسنده» (٣ / ١٠٣ / ٢٣٥٠)، وأبو الحسن الحري في «الثاني من الفوائد» (٢ / ١٧٠) عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس مرفوعاً باللفظ المذكور أعلاه.

وهذا سند ضعيف، الحسن مدلس وقد عنعنه، والمبارك فيه ضعف؛ كما تقدم مراراً، وبه أعلى الهيثمي، فقال:

«رواه البخاري، وفيه مبارك بن فضالة، وقد ضعفه الجمهور».

قلت: ومع ضعفه فقد اضطرب في روايته، فمرة رفعه؛ كما في هذه الرواية، ومرة أوقفه على العباس؛ كما رواه البغوي في «حديث علي بن الجعد» (١٣ / ١٤٣ / ٢)، وابن أبي حاتم، وكذلك رواه جماعة عن المبارك به عن العباس موقوفاً؛ كما قال البخاري.

وقال الحافظ ابن كثير (٤ / ١٧):

«وهذا أشبه وأصح».

قال الزرقاني (١ / ٩٧):

«وتعقبه السيوطي بأن مباركاً قد رفعه مرة، فأخرجه البزار عنه مرفوعاً».

قلت: وهذا تعقب ضعيف؛ لأن مباركاً ليس بالحافظ الضابط حتى تُقبل زيادته على نفسه، بل اضطرابه في روايته دليل على ضعفه؛ كما لا يخفى.

وقد روي من طريق أخرى عن العباس، وسيأتي قريباً برقم (٣٣٥) بلفظ:

«قال داود رضي الله عنه: أسألك بحق آبائي . . .».

وحديث أبي هريرة؛ رواه ابن أبي حاتم أيضاً، والطبراني في حديث طويل سيأتي مع بيان علته قريباً.

وروي من حديث أبي سعيد الخدري أيضاً. أخرجه العقيلي (٢٦١) وقال:

«إنه غير محفوظ».

وسوف يأتي إن شاء الله بلفظ:

«إن داود سأل ربه . . .».

وبالجملة؛ فطرق هذا الحديث كلها ضعيفة؛ ليس فيها ما يصلح أن يحتج به، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، والغالب أنها إسرائيليّات رواها بعض الصحابة ترخّصاً، أخطأ في رفعها بعض الضعفاء.

وقد أشار لضعفه القسطلاني في «المواهب»؛ بقوله:

«إن صح».

وتعقبه الزرقاني بهذه الطرق، وزعم أن حديث العباس رواه الحاكم من طرق

عنه ، وصححه على شرطهما ، وقال الذهبي : صحيح .

وفي هذا الزعم أوهام كثيرة ، سيأتي التنبيه عليها عند الكلام على حديث العباس باللفظ الآخر رقم (٣٣٦) .

ثم قال الزرقاني (١ / ٩٨) :

«فهذه أحاديث يعضد بعضها بعضاً ، فأقل مراتب الحديث أنه حسن ، فكيف

وقد صححه الحاكم والذهبي!»!

قلت : الذهبي لم يصححه . والحاكم وهم في تصحيحه كما سيأتي بيانه . والطرق فيها ضعف ، واضطراب ، واحتمال كون متونها إسرائيليات ، بل هو الغالب ؛ كما سبق ، فهذا كله يمنع من القول بأن بعضها يعضد بعضاً ، ولا سيما وقد ذهب المحققون من العلماء ؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن كثير ، وغيرهم إلى أن الصواب في الذبيح أنه إسماعيل عليه السلام ، قال ابن القيم في «الزاد» (١ / ٢١) :

«وأما القول بأنه إسحاق ؛ فباطل بأكثر من عشرين وجهاً ، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه يقول : هذا القول إنما هو متلقى عن أهل الكتاب ، مع أنه باطل بنص كتابهم ، فإن فيه أن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه بكره ، وفي لفظ : وحيد . ولا يشك أهل الكتاب مع المسلمين أن إسماعيل هو بكر أولاده . . . وكيف يسوغ أن يقال : إن الذبيح إسحاق ، والله تعالى قد بشر أم إسحاق به ، وبأنه يعقوب ، فقال تعالى عن الملائكة أنهم قالوا لإبراهيم لما أتوه بالبشرى : ﴿لَا تَخَفْ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ وَامْرَأَتِهِ قَائِمَةً فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود : ٧١] ، فمحال أن يبشرها بأنه يكون له ولد ، ثم يأمر بذبحه . . .» .

ثم ذكر وجوهاً أخرى في إبطال أنه إسحاق ، وتصويب أنه إسماعيل ، فليراجعها

من شاء .

٣٣٣ - (إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَيْرَنِي بَيْنَ أَنْ يَغْفِرَ لِنِصْفِ أُمَّتِي،
 وَبَيْنَ أَنْ يُجِيبَ شَفَاعَتِي، فَاخْتَرْتُ شَفَاعَتِي، وَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أَعَمَّ
 لِأُمَّتِي، وَلَوْلَا الَّذِي سَبَقَنِي إِلَيْهِ الْعَبْدُ الصَّالِحُ؛ لَتَعَجَّلْتُ فِيهَا دَعْوَتِي،
 إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا فَرَجَ عَنِ إِسْحَاقَ كَرَبَ الذَّبْحِ؛ قِيلَ لَهُ: يَا إِسْحَاقُ!
 سَلْ تُعْطَ، فَقَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَتَعَجَّلَنَّهَا قَبْلَ نَزْغَاتِ
 الشَّيْطَانِ: اللَّهُمَّ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِكَ شَيْئاً؛ فَاغْفِرْ لَهُ، وَأَدْخِلْهُ
 الْجَنَّةَ).

منكر. قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي: حدثنا محمد بن الوزير الدمشقي:
 حدثنا الوليد بن مسلم: حدثنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار
 عن أبي هريرة مرفوعاً. كذا في «تفسير ابن كثير» (٤ / ١٦)، وقال:

«هذا حديث غريب منكر، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف الحديث،
 وأخشى أن يكون في الحديث زيادة مدرجة، وهي قوله: إن الله لما فرج عن
 إسحاق... إلخ، والله أعلم».

قلت: وما خشي ابن كثير بعيد، فإن الزيادة المذكورة لها صلة تامة بقوله قبلها:
 «ولولا الذي...»، فهي كالبيان له، والله أعلم.

وعبدالرحمن بن زيد ضعيف جداً؛ قال الحاكم:
 «روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن
 الحمل فيها عليه».

قلت: وهو راوي حديث توسل آدم بالنبي ﷺ، وهو حديث موضوع؛ كما سبق
 بيانه في الحديث (رقم ٢٥).

وذكرت هناك احتمال كونه من الإسرائيليات، أخطأ في روايته عبدالرحمن بن

زيد، فرفعه إلى النبي ﷺ . وأقول هنا :

إن هذه الزيادة في الحديث هي من الإسرائيليات أيضاً، بدليل أن كعب الأخبار حدث بها أبا هريرة؛ كما أخرجه الحاكم (٢ / ٥٥٧) بسنده إلى كعب، ثم قال عقبه :
«هذا إسناد صحيح ، لا غبار عليه» .

ووافقه الذهبي .

وأصرح من هذه الرواية رواية عبدالرزاق قال : أخبرنا معمر عن الزهري : أخبرنا القاسم قال :

اجتمع أبو هريرة وكعب ، فجعل أبو هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي ﷺ ، وجعل كعب يحدث عن الكتب ، فقال أبو هريرة : قال النبي ﷺ :
«إن لكل نبي دعوة مستجابة ، وإني قد خبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة» .

فقال له كعب : أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم . قال : أفلا أخبرك عن إبراهيم عليه السلام ؟ إنه لما رأى ذبح ابنه إسحاق . . .

قلت : فذكر القصة ، وليس فيها هذه الزيادة ؛ ولهذا قال الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر بعض الآثار عن بعض الصحابة في أن الذبيح إسحاق :

«وهذه الأقوال - والله أعلم - كلها مأخوذة عن كعب الأخبار ، فإنه لما أسلم في الدولة العمرية ؛ جعل يحدث عمر رضي الله عنه عن كتب قديمة ، فربما استمع له عمر رضي الله عنه ، فترخص الناس في استماع ما عنده ، ونقلوا ما عنده ومنها وسميتها ، وليس لهذه الأمة والله أعلم حاجة إلى حرف واحد مما عنده» .

والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» من هذا الوجه (٢ / ١٣٨ / ٢ / ٧١٣٦) ، وهو دليل على أن الذبيح إسحاق عليه السلام ، وبه قال بعضهم ، وهو باطل ، والصواب أنه أسماعيل ؛ كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله ، ومثله ما يأتي :

٣٣٤ - (أكرم الناس يوسف بن يعقوب بن إسحاق؛ ذبيح الله).

منكر. بهذا اللفظ رواه الطبراني في «كبيره» (١٠٢٧٨) من طريق أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه سُئل: من أكرم الناس؟ قال: يوسف بن يعقوب... الحديث.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٢٠٢):

«وفيه بقية؛ مدلس، وأبو عبيدة؛ لم يسمع من أبيه».

قلت: ولكن بقية قد توبع عليه، فقد رواه ابن المظفر في «غرائب شعبة» (١٣٨ / ١) عن معاوية بن حفص وبقية معاً عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود به.

ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً عليه. وهو الصواب.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٨ / ١).

قال الحافظ ابن كثير بعد أن ساقه في «تفسيره» (٤ / ١٧):

«وهذا صحيح عن ابن مسعود».

قلت: والحديث صحيح مرفوعاً دون قوله: «إن إسحاق ذبيح الله»، فإن هذه الزيادة منكورة، فقد أخرج الحديث البخاري (٦ / ٣٢٣ - ٣٢٤)، ومسلم (٧ / ١٠٣) من حديث أبي هريرة: سُئل رسول الله ﷺ: من أكرم الناس؟ قال: «أتقاهم الله».

قالوا: ليس عن هذا نسألك. قال:

«فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله... الحديث»؛ ليس فيه: «ذبيح الله»، فدل على نكارتها.

وقد جاءت أحاديث في أن إسحاق هو الذبيح ، ولكنها كلها ضعيفة ؛ كما سبق بيانه قريباً . ومن ذلك الحديثان الآتيان :

٣٣٥ - (قال داود عليه السلام : أسألك بحق آبائي ؛ إبراهيم وإسحاق ويعقوب . فقال : أما إبراهيم ؛ فألقي في النار ، فصبر من أجلّي ، وتلك بليّة لم تنلّك ، وأما إسحاق ؛ فبدّل نفسه ليذبح ، فصبر من أجلّي ، وتلك بليّة لم تنلّك ؛ وأما يعقوب ؛ فغاب عنه يوسف ، وتلك بليّة لم تنلّك).

ضعيف جداً . قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٠٢) :

«رواه البزار عن العباس من رواية أبي سعيد عن علي بن زيد ، وأبو سعيد لم أعرفه ، وعلي بن زيد ضعيف ، وقد وثق» .

قلت : أبو سعيد هذا هو الحسن بن دينار ، وهو وإه بمرّة ، فقد أخرج الحديث ابن جرير من طريق زيد بن الحباب عن الحسن بن دينار عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن المطلب . ذكره ابن كثير (٤ / ١٧) ، وقال :

«لا يصح ، في إسناده ضعيفان ، وهما الحسن بن دينار البصري ؛ متروك ، وعلي بن زيد بن جدعان ؛ منكر الحديث» .

قلت : والحسن بن دينار ؛ كنيته أبو سعيد ؛ كما في «الميزان» ، ولكنه لم يتفرد به ، بل توبع عليه مختصراً ؛ كما في الحديث الآتي بعده .

والحديث رواه ابن مردويه أيضاً ؛ كما في «شرح المواهب» للزرقاني (١ / ٩٧) ، وذكر ابن تيمية في «القاعدة الجليّة» أنه من الإسرائيليات ، وهو الأشبه

بالصواب .

قلت : وإن مما يؤكد ذلك أنه لا يشرع في ديننا التوسل بحق الآباء ؛ كما تقدم بيانه تحت الأحاديث المتقدمة (٢٢ - ٢٥) .

٣٣٦ - (قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ دَاوُدُ : يَا رَبِّ ! أَسْمَعْ النَّاسَ يَقُولُونَ : رَبِّ إِسْحَاقَ ؟ قَالَ : إِنَّ إِسْحَاقَ جَادَ لِي بِنَفْسِهِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢ / ٥٥٦) من طريق زيد بن الحباب عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبدالمطلب مرفوعاً . وقال :

«هذا حديث صحيح ، رواه الناس عن علي بن زيد بن جدعان ، تفرد به» .

قلت : وسكت عليه الذهبي ، ولم يزد على قوله :

«رواه الناس عن ابن جدعان» .

وابن جدعان ضعيف منكر الحديث ؛ كما تقدم عن ابن كثير في الحديث الذي قبله .

وأما قول الزرقاني في «شرح المواهب» (١ / ٩٧) :

«رواه الحاكم من طرق عن العباس ، وقال : صحيح على شرطهما . وقال

الذهبي : صحيح . ورواه ابن مردويه عن أبي هريرة ؛ قال ابن كثير : وفيه الحسن بن دينار ؛ متروك . وشيخه منكر» .

ففيه أوهام :

الأول : أنه ليس له عند الحاكم إلا هذه الطريق .

الثاني : أنه إنما صححه مطلقاً ، لم يقل : على شرطهما .

الثالث: أن ابن كثير إنما أعل بما نقله الزرقاني عنه حديث العباس الذي قبل هذا، وأما علة حديث أبي هريرة؛ فهي عبدالرحمن بن زيد بن أسلم؛ كما تقدم قبل ثلاثة أحاديث.

٣٣٧ - (إِنَّ جَبْرِيلَ ذَهَبَ بِإِبْرَاهِيمَ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، فَعَرَضَ لَهُ الشَّيْطَانُ، فَرَمَاهُ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَسَاخَ، فَلَمَّا أَرَادَ إِبْرَاهِيمُ أَنْ يَذْبَحَ ابْنَهُ إِسْحَاقَ؛ قَالَ لِأَبِيهِ: يَا أَبَتِ! أَوْثِقْنِي لَا أَضْطَرِبُ، فَيَنْتَضِحُ عَلَيْكَ مِنْ دَمِي إِذَا ذَبَحْتَنِي، فَشَدَّهُ، فَلَمَّا أَخَذَ الشَّفْرَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهُ؛ نُوْدِيَ مِنْ خَلْفِهِ ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرَّؤْيَا﴾^(١)).

ضعيف بهذا السياق. أخرجه أحمد (رقم ٢٧٩٥) من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات، وعلته أن عطاء بن السائب كان قد اختلط، وسمع منه حماد في هذه الحالة، وقبلها أيضاً، فقول الزرقاني في «شرح المواهب» (١ / ٩٨)، والشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند»: «إسناده صحيح»؛ غير مسلم.

ومن المعروف عن الشيخ أحمد أنه يحتج في تصحيح هذا السند بأن حماداً سمع من عطاء قبل الاختلاط، ذكر ذلك في غير ما موضع من تعليقه على «المسند» وغيره، وهو ذهول عما ذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» عن بعض الأئمة أنه سمع منه في الاختلاط أيضاً، فلا يجوز حينئذ تصحيح حديثه إلا بعد تبين أنه سمعه منه قبل الاختلاط.

(١) الصافات: ١٠٥.

والحديث أخرجه الحاكم (١ / ٤٦٦) من طريق أخرى عن ابن عباس رفعه دون قصة الذبيح، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد (رقم ٢٧٠٧) من طريق ثالث عنه أتم منه، وفيه القصة، وفيه تسمية الذبيح إسماعيل، وهو الصواب؛ لما تقدم بيانه في حديث: «الذبيح إسحاق» (رقم ٣٣٢).

٣٣٨ - (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ سَبْعًا، فَاخْتَارَ الْعُلْيَا مِنْهَا، فَسَكَّنَهَا، وَأَسْكَنَ سَائِرَ سَمَاوَاتِهِ مَن شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلَقَ الْأَرْضِينَ سَبْعًا، فَاخْتَارَ الْعُلْيَا مِنْهَا فَأَسْكَنَهَا مَن شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَاخْتَارَ مِنَ الْخَلْقِ بَنِي آدَمَ، وَاخْتَارَ مِنْ بَنِي آدَمَ الْعَرَبَ، وَاخْتَارَ مِنَ الْعَرَبِ مُضَرَ، وَاخْتَارَ مِنْ مُضَرَ قَرِيشًا، وَاخْتَارَ مِنْ قَرِيشِ بَنِي هَاشِمٍ، وَاخْتَارَنِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَنَا مِنْ خِيَارِ إِلَى خِيَارٍ، فَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبَ فَبِحَبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَ الْعَرَبَ فَبِإِبْغَظِي أَبْغَضَهُمْ).

منكر. رواه الطبراني (٣ / ٢١٠ / ١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٥٨)، وابن عدي (٧٤ / ٢ / ٣٠١ / ٢)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص ١٢)، وكذا الحاكم (٤ / ٧٣ - ٧٤)، وابن قدامة المقدسي في «العلو» (١٦٥ - ١٦٦)، والعراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (٢ / ٢٠١) من طريقين عن محمد بن ذكوان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً:

محمد بن ذكوان؛ قال النسائي:

«ليس بثقة».

وضعفه الدارقطني ، وغيره . وقد قال العقيلي :

«إنه لا يُتابع عليه» .

لكن أخرجه الحاكم من طريق أخرى عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبدالله عن ابن عمر مرفوعاً مختصراً .

قلت : وفي سنده أبو سفيان زياد بن سهيل الحارثي ، ولم أجد له ترجمة .

والحديث أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٦٧ - ٣٦٨) من الطريق

الأول ، وقال عن أبيه :

«إنه حديث منكر» .

وأقره الذهبي في ترجمة ابن ذكوان من «الميزان» .

ومما ينبغي أن يُعلم أن القطعة الأخيرة من الحديث المتضمنة فضل العرب وفضل الرسول ﷺ ثابتة في أحاديث صحيحة ، قد ذكرنا بعضها عند الكلام على الحديث الموضوع : «إذا ذلت العرب ؛ ذل الإسلام» ، وتكلمنا هناك عن مسألة أفضلية العرب على العجم ، وحقيقتها بشيء من التفصيل ، فراجع الحديث (١٦٣) ، والذي بعده .

٣٣٩ - (إن إدريسَ ﷺ كانَ صديقاً لملكِ الموتِ ، فسأله أن يُريَه

الجنةَ والنَّارَ ، فصعدَ بإدريسَ ، فأراهُ النارَ ، ففرغَ منها ، وكادَ يُغشى

عليه ، فالتفَّ عليه ملكُ الموتِ بجناحه ، فقالَ ملكُ الموتِ : أليسَ قد

رأيتها؟ قالَ : بلى ، ولم أرَ كالِيومِ قطُّ . ثم انطلقَ به حتى أراهُ الجنةَ ،

فدخلها ، فقالَ ملكُ الموتِ : انطلقْ قد رأيتها . قالَ : إلى أينَ؟ قالَ

ملكُ الموتِ : حيثُ كنتَ . قالَ إدريسُ : لا والله! لا أخرجُ منها بعد أن

دَخَلْتُهَا . فَقِيلَ لِمَلِكِ الْمَوْتِ : أَلَيْسَ أَنْتَ أَدْخَلْتَهُ إِيَّاهَا؟ وَإِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ دَخَلَهَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا) .

موضوع . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٧٧ / ١ / ٧٤٠٦) من طريق إبراهيم بن عبدالله بن خالد المصيبي : نا حجاج بن محمد عن أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عبيدالله بن أبي رافع عن أم سلمة مرفوعاً .

قال الهيثمي (٨ / ١٩٩ - ٢٠٠) :

«وفيه إبراهيم بن عبدالله بن خالد المصيبي ، وهو متروك» .

قلت : قال الذهبي في «الميزان» :

«قلت : هذا رجل كذاب . قال الحاكم : أحاديثه موضوعة» .

٣٤٠ - (سَوُّوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ ، فَلَوْ كُنْتُمْ مُفَضَّلًا أَحَدًا ؛ لِفَضَّلْتِ النِّسَاءَ) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر الأجري في «الفوائد المنتخبة» (١ / ١٠٣ / ١) ، والطبراني (٣ / ١٤٢ / ٢) ، والحاثر بن أبي أسامة في «المسند» (ص ١٠٦ - من زوائده) ، والبيهقي (٦ / ١٧٧) من طرق أربعة قالوا : ثنا إسماعيل بن عياش عن سعيد بن يوسف عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ ابن يوسف هذا متفق على تضعيفه ، وقال الحافظ ابن عدي بعد أن أخرج له هذا (٣ / ٣٨١) :

«ليس له أنكر من هذا الحديث» .

ولذا قال ابن حجر في «التقريب» في ترجمته :

«ضعيف» .

ومنه تعلم أن قوله في «الفتح» (٥ / ١٦٣): «وإسناده حسن»؛ غير حسن .
والشطر الأول من الحديث صحيح ، روى معناه الشيخان وغيرهما من حديث
النعمان بن بشير، بلفظ:

«اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم». وهو مخرج في «الإرواء» (١٥٩٨).

ومن أوهام الهيثمي في «مجمعه» (٤ / ١٥٣) أنه أعله بعبدالله بن صالح فقط،
وذكر الخلاف فيه، وهو متابع من سائر الجمع، ولعله سبب وهم الحافظ!

ثم وجدت الحديث قد رواه أبو محمد الجوهري في «الفوائد المنتقاة»
(٧ / ٢)، وعنه ابن عساكر (٧ / ١٨٤ / ٢) من طريق الأوزاعي قال: حدثني يحيى
بن أبي كثير قال: قال رسول الله ﷺ: فنذكره.

وهذا إسناد معضل، وهذا هو أصل الحديث، فإن الأوزاعي ثقة ثبت،
فمخالفة سعيد بن يوسف إياه؛ إنما هو من الأدلة على وهنه وضعفه.

٣٤١ - (كَانَ يَرَى فِي الظُّلْمَةِ كَمَا يَرَى فِي الضُّوْءِ).

موضوع . رواه تمام في «الفوائد» (٢٠٧ / ١ - ٢ / رقم ٢٢١٠ - من نسختي)،
وابن عدي (٢٢١ / ٢)، وعنه البيهقي في «الدلائل» (٦ / ٧٥)، والخطيب في
«التاريخ» (٤ / ٢٧٢)، ومكي المؤذن في «حديثه» (٢٣٦ / ١)، والضياء المقدسي
في «المنتقى من حديث أبي علي الأوقفي» (١ / ٢) عن عبدالله بن المغيرة عن المعلى
ابن هلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. وقال البيهقي:
«وهذا إسناد فيه ضعيف».

قلت: بل هو ضعيف جداً، وأفته ابن المغيرة هذا، ويقال فيه: عبدالله بن
محمد بن المغيرة؛ قال العقيلي:

«يحدث بما لا أصل له». وقال ابن يونس:

«منكر الحديث».

وساق له الذهبي أحاديث هذا أحدها، ثم قال:

«وهذه موضوعات»، ومع ذلك أورده السيوطي في «الجامع الصغير»!

ثم استدركت فقلت: الحمل فيه على شيخ ابن المغيرة - وهو المعلى بن هلال - أولى؛ ذلك لأنه اتفق النقاد على تكذيبه؛ كما قال الحافظ في «التقريب».

وتابعه محمد بن المغيرة المزني عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلًا به.

أخرجه ابن عساكر (١٧ / ١٢٨ / ٢) من طريق مخلص بن موحد بن عثمان التنوخي: نا أبي: نا محمد بن المغيرة به. ولم يذكر في موحد هذا جرحاً ولا تعديلاً.

ومحمد بن المغيرة هذا لم أعرفه، ولعله سقط من النسخة اسم ابنه عبدالله؛ كما في الطريق الأول. ثم قال البيهقي:

«وروي ذلك من وجه آخر ليس بالقوي، أخبرناه أبو عبدالله الحافظ قال: حدثني أبو عبدالله محمد بن الخليل النيسابوري: حدثنا صالح بن عبدالله النيسابوري: حدثنا عبدالرحمن بن عمار الشهيد: حدثنا المغيرة بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً نحوه.

قلت: وهذا إسناد مظلم، فإن من دون المغيرة هذا لم أجد لهم ترجمة.

٣٤٢ - (لَمَّا حَمَلَتْ حَوَاءٌ؛ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ - وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ - فَقَالَ: سَمِيهِ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢ / ١٨١ - بولاق)، والحاكم (٢ / ٥٤٥)، وابن بشران في «الأمالي» (١٥٨ / ٢)، وأحمد (٥ / ١١)، وغيرهم من طريق عمر بن

إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً! وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي!

قلت: وليس كما قالوا، فإن الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور، ثم هو مدلس، ولم يصرح بسماعه من سمرة. وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»: «كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: «عن فلان»؛ ضعف احتجاجة».

قلت: وأعله ابن عدي في «الكامل» (١٧٠١/٣) بتفرد عمر بن إبراهيم، وقال:

«وحديثه عن قتادة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

ومما يبين ضعف هذا الحديث الذي فُسر به قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا...﴾ الآية^(١)؛ أن الحسن نفسه فسر الآية بغير ما في حديثه هذا، فلو كان عنده صحيحاً مرفوعاً؛ لما عدل عنه. فقال في تفسيرها: «كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم».

ذكر ذلك ابن كثير (٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥) من طرق عنه، ثم قال:

«وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية». وانظر تمام كلامه، فإنه نفيس. ونحوه في «التبيان في أقسام القرآن» (ص ٢٦٤) لابن القيم.

(١) الأعراف: ١٩٠، وراجع موقف الشيخ الأنصاري الحقود وتردده بين المضعفين

للحديث والمصححين له كالشاة العائرة (ص ٣٦ - ٣٧) من المقدمة.

٣٤٣ - (ما مات رسول الله ﷺ حتى قرأ وكتب).

موضوع . رواه أبو العباس الأصم في «حديثه» (ج ٣ رقم ١٥٣ من نسختي)، والطبراني من طريق أبي عقيل الثقفى عن مجاهد: حدثني عون بن عبد الله بن عتبة عن أبيه قال . . . فذكره . قال الطبراني :

«هذا حديث منكر، وأبو عقيل ضعيف الحديث، وهذا معارض لكتاب الله عز وجل» .

نقله السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص ٥) .

وأما ما جاء في «صحيح البخاري» (٧ / ٤٠٣ - ٤٠٩) من حديث البراء رضي الله عنه في قصة صلح الحديبية :

«فلما كُتِبَ الكتاب ؛ كتبوا : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله . قالوا : لا نُقر لك بهذا ، لو نعلم أنك رسول الله ؛ ما منعناك شيئاً ، ولكن أنت محمد بن عبد الله . فقال : أنا رسول الله ، وأنا محمد بن عبد الله ، ثم قال لعلي : امحُ «رسول الله» . قال علي : والله لا أمحوك أبداً . فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب - وليس يحسن يكتب - فكتب : هذا ما قاضى محمد بن عبد الله . . .» ؛ فليس على ظاهره ، بل هو من باب «بنى الأمير المدينة» ، أي : أمر .

والدليل على هذا رواية البخاري أيضاً (٩ / ٣٥١ - ٣٨١) في هذه القصة من حديث المسور بن مخرمة بلفظ :

«والله إني لرسول الله وإن كذبتُموني ، اكتب : محمد بن عبد الله» .

ومثله في «صحيح مسلم» (٥ / ١٧٥) من حديث أنس ، ولهذا قال السهيلي :

«والحق أن معنى قوله : «فكتب» ، أي : أمر علياً أن يكتب» .

نقله الحافظ في «الفتح» (٧ / ٤٠٦) ، وأقره ، وذكر أنه مذهب الجمهور من

العلماء، وأن النكته في قوله: «فأخذ الكتاب . . .»؛ لبيان أن قوله: «أرني إياها»؛ أنه ما احتاج إلى أن يريه موضع الكلمة التي امتنع علي من محوها إلا لكونه لا يحسن الكتابة.

٣٤٤ - (ما من عبدٍ يُحِبُّ أَنْ يَرْتَفَعَ فِي الدُّنْيَا دَرَجَةً، فَارْتَفَعَ؛ إِلَّا وَضَعَهُ اللَّهُ فِي الْآخِرَةِ دَرَجَةً أَكْبَرَ مِنْهَا وَأَطْوَلَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾^(١)).

موضوع. أخرجه الطبراني (٦ / ٢٣٤)، وأبو نعيم (٤ / ٢٠٣ - ٢٠٤) من طريق عبد الغفور بن سعد الأنصاري عن أبي هاشم الرُّمَّاني عن زاذان عن سلمان الفارسي مرفوعاً.

وهذا سند موضوع؛ قال ابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ١٤٨):

«عبد الغفور كان ممن يضع الحديث». وقال ابن معين:

«ليس حديثه بشيء». وقال البخاري:

«تركوه».

وبه أعله في «المجمع» (٧ / ٤٩)، ومع ذلك ذكره في «الجامع»!

٣٤٥ - (يَقُومُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ؛ إِلَّا بَنِي هَاشِمٍ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَقُومُونَ

لِأَحَدٍ).

موضوع. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٢٨٩ / ٧٩٤٦)، وأبو جعفر الرزاز في «سته مجالس من الأمالي» (ق ٢٣٢ / ٢) عن جعفر بن الزبير عن

(١) الإسراء: ٢١.

القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٤٠) بعدما عزاه للطبراني :

«وفيه جعفر بن الزبير، وهو متروك» .

قلت : بل هو كذاب وضاع ، وقد سبقت له عدة أحاديث هو المتهم بها ، ولذلك كذبه شعبة ، وقال :

«وضع على رسول الله ﷺ أربع مئة حديث» .

ومما يدل على وضع هذا الحديث أنه يقرر عادة تخالف ما كان عليه الصحابة مع النبي ﷺ - وهو سيد بني هاشم - فإنهم كانوا لا يقومون له ﷺ لما يعلمون من كراهيته لذلك ؛ كما سيأتي في الحديث الذي بعده ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ . على أنه قد جاء ما يخالف هذا الحديث نصاً ، ولكن إسناده ضعيف عندنا ، فلا يحتج به ، وهو الآتي بعده .

ثم وجدت للحديث طريقاً آخر ، فقال ابن قتيبة في «كتاب العرب أو الرد على الشعوبية» (٢٩٢ - من رسائل البلغاء) : وحدثني يزيد بن عمرو عن محمد بن يوسف عن أبيه عن إبراهيم عن مكحول مرفوعاً نحوه .

قلت : وهذا سند ضعيف ، لا تقوم به حجة ، وفيه علتان :

الأولى : الإرسال ، فإن مكحولاً تابعي .

والأخرى : يزيد بن عمرو شيخ ابن قتيبة ؛ فلم أعرفه .

ثم وجدت له طريقاً ثالثاً بلفظ :

« لا يقومنَّ أحد . . . » .

وسياأتي .

ويعارضه الحديث الآتي :

٣٤٦ - (لا تقوموا كما تقوم الأعاجم؛ يُعظم بعضها بعضاً).

ضعيف. وفي إسناده اضطراب، وضعف، وجهالة. أخرجه أبو داود (٢ / ٣٤٦)، وأحمد (٥ / ٢٥٣) من طريق عبدالله بن نمير، والرامهرمزي في «الفاصل» (ص ٦٤)، وتمام في «الفوائد» (٤١ / ٢) عن يحيى بن هاشم؛ كلاهما عن مسعر عن أبي العنبر عن أبي العَدْبَس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة قال:

خرج علينا رسول الله ﷺ متوكئاً على عصا، فقمنا إليه، فقال... فذكره.

ثم أخرجه أحمد عن سفيان عن مسعر عن أبي، عن أبي، عن أبي، منهم أبو غالب عن أبي أمامة به.

ورواه عبدالغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٩٣ / ٢) عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن أبي مرزوق عن أبي العنبر عن أبي العَدْبَس عن أبي أمامة.

ثم أخرجه أحمد (٥ / ٢٥٦)، والرويانى في «مسنده» (٣٠ / ٢٢٥ / ٢) من طريق يحيى بن سعيد عن مسعر: ثنا أبو العَدْبَس عن أبي خلف: ثنا أبو مرزوق قال: قال أبو أمامة. وقال الرويانى: «اليهود» بدل «الأعاجم».

وأخرجه ابن ماجه (٢ / ٤٣١) من طريق وكيع عن مسعر عن أبي مرزوق عن أبي وائل عن أبي أمامة.

وهذا اضطراب شديد يكفي وحده في تضعيف الحديث، فكيف وأبو مرزوق لين؛ كما قال الحافظ في «التقريب»؟

وقال الذهبي في «الميزان»:

«قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به».

ثم ساق له هذا الحديث من الطريق الأول، ثم ساقه من طريق ابن ماجه؛ إلا

أنه قال: (أبي العديس) بدل: (أبي وائل)، ثم قال:

«وهذا غلط وتخبيط، وفي بعض النسخ: عن أبي وائل. بدل: عن أبي

العديس».

وأبو العديس مجهول؛ كما في «الميزان» للذهبي، و«التقريب» لابن حجر،

وبه أعل الحديث الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٨١).

وقد ذهب المنذري عن علة الحديث الحقيقية - وهي الجهالة والضعف

والاضطراب الذي فصلته -، فذهب يُعلِّه في «مختصر السنن» (٨ / ٩٣) بأبي غالب،

فذكر أقوال العلماء فيه، وهي مختلفة، والراجح عندي أنه حسن الحديث، ولم يرجح

المنذري ها هنا شيئاً، وأما في «الترغيب والترهيب» (٣ / ٢٦٩ - ٢٧٠)؛ فقال بعد

أن عزاه لأبي داود وابن ماجه:

«وإسناده حسن، فيه أبو غالب، فيه كلام طويل ذكرته في «مختصر السنن»،

وغيره، والغالب عليه التوثيق، وقد صحح له الترمذي وغيره».

قلت: والحق أن الحديث ضعيف، وعلته ممن دون أبي غالب؛ كما سبق.

نعم؛ معنى الحديث صحيح من حيث دلالة على كراهة القيام للرجل إذا

دخل، وقد جاء في ذلك حديث صحيح صريح، فقال أنس بن مالك رضي الله عنه:

«ما كان شخص في الدنيا أحب إليهم رؤية من رسول الله ﷺ، وكانوا لا يقومون

له لما يعلمون من كراهيته لذلك».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١٣٦)، والترمذي (٤ / ٧)،

وصححه، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، وأحمد أيضاً في «المسند»

(٣ / ١٣٢)، وسنده صحيح على شرط مسلم، ورواه آخرون كما تراه في

«الصححة» (٣٥٨).

فإذا كان النبي ﷺ يكره هذا القيام لنفسه، وهي المعصومة من نزغات

الشیطان، فبالأحرى أن يكرهه لغيره ممن يخشى عليه الفتنة، فما بال كثير من المشايخ وغيرهم قد استساغوا هذا القيام، وألفوه، كأنه أمر مشروع، كلا، بل إن بعضهم ليستحبه مستدلاً بقوله ﷺ: «قوموا إلى سيدكم»؛ ذاهلين عن الفرق بين القيام للرجل احتراماً، وهو المكروه، وبين القيام إليه لحاجة، مثل: الاستقبال، والإعانة على النزول، وهو المراد بهذا الحديث الصحيح، ويدل عليه رواية أحمد له بلفظ: «قوموا إلى سيدكم، فأنزلوه»، وسنده حسن، وقوّاه الحافظ في «الفتح»، وقد خرجته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٦٧).

وللشيخ القاضي عز الدين عبدالرحيم بن محمد القاهري الحنفي (ت: ٨٥١هـ) رسالة في هذا الموضوع أسماها: «تذكرة الأنام في النهي عن القيام»، لم أقف عليها، وإنما ذكرها كاتب جليبي في «كشف الظنون».

٣٤٧ - (لا تزال الأمة على شريعة ما لم تظهر فيهم ثلاث: ما لم يُقبَض منهم العلم، ويكثر فيهم ولد الخُبث، ويظهر السقارون. قالوا: وما السقارون يا رسول الله؟! قال: بشر يكونون في آخر الزمان تكون تحيتهم بينهم إذا تلاقوا اللعن).

منكر. أخرجه الحاكم (٤ / ٤٤٤)، وأحمد (٣ / ٤٣٩) عن زبان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه مرفوعاً. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: منكر. وزبان لم يخرج له».

قلت: وزبان؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته».

٣٤٨ - (هُوَ الْوَزْغُ ابْنُ الْوَزْغِ ، الْمَلْعُونُ ابْنُ الْمَلْعُونِ ؛ يَعْنِي :
مروان بن الحكم).

موضوع . أخرجه الحاكم (٤ / ٤٧٩) من طريق ميناء مولى عبدالرحمن بن
عوف عن عبدالرحمن بن عوف قال :

« كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي ﷺ فدعا له ، فأدخل عليه مروان بن
الحكم ، فقال : . . . » فذكره . قال الحاكم :

« صحيح الإسناد » .

ورده الذهبي بقوله :

« قلت : لا والله ! وميناء ؛ كذبه أبو حاتم » .

قلت : وقال ابن معين في كتاب « التاريخ والعلل » (١٣ / ٢) :

« ليس بثقة ولا مأمون ، وربما قال : من ميناء أبعد الله ؟ ! » .

وقال يعقوب بن سفيان :

« غير ثقة ولا مأمون ، يجب أن لا يكتب حديثه » .

٣٤٩ - (رَحِمَ اللَّهُ حَمِيرًا ؛ أَفَوَاهُهُمْ سَلَامٌ ، وَأَيْدِيهِمْ طَعَامٌ ، وَهُمْ
أَهْلُ أَمْنٍ وَإِيمَانٍ) .

موضوع . أخرجه الترمذي (٤ / ٣٧٨) ، وأحمد (٢ / ٢٧٨) ، ومن طريقه
العراقي في « المحجة » (٤٦ / ٢) عن ميناء مولى عبدالرحمن بن عوف قال : سمعت
أبا هريرة يقول :

« كنا عند رسول الله ﷺ ، فجاءه رجل أحسبه من قيس ، فقال : يا رسول الله !
ألعن حميراً؟ فأعرض عنه ، ثم جاءه من الشق الآخر ، فأعرض عنه ، فقال النبي

ﷺ: ...» فذكره، وقال:

«هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ويُروى عن ميناء أحاديث مناكير».

قلت: وقد كذبه أبو حاتم؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله.

والحديث ذكره السيوطي في «الجامع» من رواية أحمد والترمذي، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء! لا في «الفيض»، ولا في «التيسير».

٣٥٠ - (مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ رَمَانِهِ؛ مَاتَ مَيَّةً جَاهِلِيَّةً).

لا أصل له بهذا اللفظ. وقد قال الشيخ ابن تيمية:

«والله ما قاله رسول الله ﷺ هكذا، وإنما المعروف ما روى مسلم أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من خلع يداً من طاعة؛ لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة؛ مات ميتة جاهلية)».

وأقره الذهبي في «مختصر منهاج السنة» (ص ٢٨)، وكفى بهما حجة.

وهذا الحديث رأيته في بعض كتب الشيعة، ثم في بعض كتب القاديانية، يستدلون به على وجوب الإيمان بدجالهم ميرزا غلام أحمد المتنبى، ولو صح هذا الحديث؛ لما كان فيه أدنى إشارة إلى ما زعموا، وغاية ما فيه وجوب اتخاذ المسلمين إماماً يابيعونه، وهذا حق؛ كما دل عليه حديث مسلم، وغيره.

ثم رأيت الحديث في كتاب «الأصول من الكافي» للكليني من علماء الشيعة؛ رواه (١ / ٣٧٧) عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن الفضيل عن الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله مرفوعاً.

وأبو عبد الله هو الحسين بن علي رضي الله عنهما.

لكن الفضيل هذا - وهو الأعور - أورده الطوسي الشيعي في «الفهرست» (ص

(١٢٦)، ثم أبو جعفر السروي في «معالم العلماء» (ص ٨١)، ولم يذكر في ترجمته غير أن له كتاباً! وأما محمد بن عبد الجبار؛ فلم يورده مطلقاً، وكذلك ليس له ذكر في شيء من كتبنا، فهذا حال هذا الإسناد الوارد في كتابهم «الكافي» الذي هو أحسن كتبهم؛ كما جاء في المقدمة (ص ٣٣).

ومن أكاذيب الشيعة التي لا يمكن حصرها قول الخميني في «كشف الأسرار» (ص ١٩٧):

«وهناك حديث معروف لدى الشيعة وأهل السنة، منقول عن النبي . . .».

ثم ذكره دون أن يقرنه بالصلاة عليه ﷺ، وهذه عادته في هذا الكتاب! فقله: «وأهل السنة»؛ كذب ظاهر عليه؛ لأنه غير معروف لديهم؛ كما تقدم، بل هو بظاهره باطل إن لم يفسر بحديث مسلم؛ كما هو محقق في «المنهاج»، و«مختصره»، وحينئذ فالحديث حجة عليهم، فراجعهما.

٣٥١ - (يا علي! أنت أخي في الدنيا والآخرة).

موضوع. أخرجه الترمذي (٤ / ٣٢٨)، وابن عدي (٥٩ / ١، ٦٩ / ١)، والحاكم (٣ / ١٤) من طريق حكيم بن جبير عن جميع بن عمير عن ابن عمر قال: «لما ورد رسول الله ﷺ المدينة؛ آخى بين أصحابه، فجاء علي رضي الله عنه تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله! آخيت بين أصحابك، ولم تواخ بيني وبين أحد، فقال رسول الله ﷺ . . .» الحديث. وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب».

وتعقبه الشارح المباركفوري، فقال:

«حكيم بن جبير ضعيف، ورمي بالتشيع».

قلت: تعصيب الجناية برأس حكيم هذا وحده ليس من الإنصاف في شيء،

وذلك لأمرين :

الأول : أن شيخه جميع بن عمير متهم ؛ قال الذهبي :

«قال ابن حبان: رافضي يضع الحديث. وقال ابن نمير: كان من أكذب

الناس».

ثم ساق له هذا الحديث .

الأخر: أن ابن جبير لم يتفرد به عن جميع ، فقد تابعه سالم بن أبي حفصة ، وهو ثقة ، لكن في الطريق إليه إسحاق بن بشر الكاهلي ، وقد كذبه ابن أبي شيبة ، وموسى بن هارون ، وقال الدارقطني :

«هو في عداد من يضع الحديث» .

أخرجه من طريقه الحاكم أيضاً ، فتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : جميع اتهم ، والكاهلي هالك» .

وتابعه أيضاً كثير النواء ، رواه ابن عدي ، فأفة الحديث جميع هذا ، وقد قال ابن

عدي :

«وعامة ما يرويه لا يتابعه غيره عليه» .

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

«وحديث مواخاة النبي ﷺ لعلي من الأكاذيب» .

وأقره الحافظ الذهبي في «مختصر منهاج السنة» (ص ٣١٧) .

٣٥٢ - (يا علي! أنت أخي وصاحبي ورفيقي في الجنة) .

موضوع . أخرجه الخطيب (١٢ / ٢٦٨) من طريق عثمان بن عبدالرحمن :

حدثنا محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً .

قلت: وهذا سند موضوع، عثمان بن عبدالرحمن هو القرشي، وهو كذاب؛ كما تقدم مراراً، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأحاديث المواخاة كلها كذب». وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص ٤٦٠).

٣٥٣ - (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ فِي عَلِيٍّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءٍ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي؛ أَنَّهُ سَيِّدُ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢١٠) عن مجاشع بن عمرو: ثنا عيسى بن سودة النخعي: حدثنا هلال بن أبي حميد الوزان عن عبد الله بن عكيم الجهني مرفوعاً. وقال: «تفرد به مجاشع».

قلت: وهو كذاب، وكذا شيخه عيسى بن سودة، وبه وحده أعله الهيثمي في «المجمع» (٩ / ١٢١)، فقصر. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا حديث موضوع عند من له أدنى معرفة بالحديث، ولا تحلُّ نسبتُهُ إلى الرسول المعصوم، ولا نعلم أحداً هو: سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين؛ غير نبينا ﷺ، واللفظ مطلق، ما قال فيه: من بعدي». وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص ٤٧٣).

٣٥٤ - (خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ مِنْ طِينِ الْجَبَابِيَةِ، وَعَجَّنَهُ بِمَاءِ الْجَنَّةِ).

منكر. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨ / ١) وعنه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ١١٩)، وكذا الضياء في «المجموع» (٦٠ / ٢) عن هشام بن

عمار: أنا الوليد بن مسلم عن إسماعيل بن رافع عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً.
وهذا سند ضعيف جداً.

إسماعيل بن رافع؛ قال الدارقطني وغيره:
«متروك الحديث».

وقال ابن عدي:

«أحاديثه كلها مما فيه نظر».

ثم ساق له هذا الحديث، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»
(١ / ١٩٠)، وقال:

«لا يصح؛ إسماعيل ضعفه يحيى وأحمد، والوليد يدلس».

وتعقبه السيوطي في «اللائيء» بقوله:

«قلت: إسماعيل روى له الترمذي، ونقل عن البخاري أنه قال: هو ثقة،
مقارب الحديث».

قلت: وهذا تعقب لا طائل تحته؛ لأن الرجل قد يكون في نفسه ثقة، ولكنه
سيء الحفظ، وقد يسوء حفظه جداً حتى يكثر الخطأ في حديثه، فيسقط الاحتجاج
به، وإسماعيل من هذا القبيل، فقد قال فيه ابن حبان:

«كان رجلاً صالحاً، إلا أنه كان يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه
المناكير التي يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها».

ولهذا تركه جماعة، وضعفه آخرون، والبخاري؛ كأنه خفي عليه أمره، والجرح
المفسر مقدم على التعديل؛ كما هو معلوم. ولهذا قال ابن أبي حاتم في «العلل»
(٢ / ٢٩٧)، عن أبيه:

«هذا حديث منكر».

٣٥٥ - (الصَّدِّيقُونَ ثَلَاثَةٌ: حَبِيبُ النَّجَّارِ مُؤْمِنُ آلِ (يس) الذي قال: ﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾^(١)، وَحِرْزُقِيلُ مُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ الَّذِي قَالَ: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾^(٢)، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ أَفْضَلُهُمْ).

موضوع. ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي نعيم في «المعرفة»، وابن عساكر عن ابن أبي ليلى، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء، غير أنه قال:

«رواه ابن مردويه والديلمي».

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«هذا حديث كذب».

وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص ٣٠٩)، وكفى بهما حجة.

وإن من أكاذيب الشيعة التي يقلد فيها بعضهم بعضاً أن ابن المطهر الشيعي عزاه في كتابه لرواية أحمد، فأنكره عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رده عليه، فقال:

«لم يروه أحمد؛ لا في «المسند»، ولا في «الفضائل»، ولا رواه أبداً، وإنما زاده القطيعي^(٣) عن الكديمي: حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري: حدثنا عمرو بن جميع: حدثنا ابن أبي ليلى عن أخيه عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه مرفوعاً.

(١) يس: ٢٠.

(٢) غافر: ٢٨.

(٣) يعني على كتاب الإمام أحمد «فضائل الصحابة» (رقم ١٠٧٢)، انظر (ص ٤٣١ -

٤٣٢) من «المختصر».

فعمرو هذا؛ قال فيه ابن عدي الحافظ: يتهم بالوضع. والكديمي؛ معروف بالكذب. فسقط الحديث، ثم قد ثبت في الصحيح تسمية غير علي صديقاً، ففي «الصحيحين»: أن النبي ﷺ صعد أحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فقال النبي ﷺ: اثبت أحداً! فما عليك إلا نبي وصديق وشهيدان...».

ضعفه ونكارتة، فمن قواه من المعاصرين؛ فقد جانبه الصواب، ولربما الإنصاف أيضاً! وأقره الذهبي في «مختصره» (ص ٤٥٢ - ٤٥٣)، لكن عزو هذا الحديث الصحيح لمسلم وهم؛ كما بيته في «الصحيحة» تحت الحديث (٨٧٥).

ثم وجدت الحديث رواه أبو نعيم أيضاً في «جزء حديث الكديمي» (٢ / ٣١)، وسنده هكذا: حدثنا الحسن بن عبدالرحمن الأنصاري: ثنا عمرو بن جميع عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه مرفوعاً.

٣٥٦ - (النَّظْرُ فِي الْمَصْحَفِ عِبَادَةً، وَنَظْرُ الْوَالِدَيْنِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ عِبَادَةً، وَالنَّظْرُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عِبَادَةً).

موضوع. أخرجه ابن الفراتي^(١) من طريق محمد بن زكريا بن دينار: حدثنا العباس بن بكار: حدثنا عباد بن كثير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً. ذكره السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٣٤٦) شاهداً، وسكت عليه! وهو موضوع، فإن محمد بن زكريا هو الغلابي، وهو معروف بالوضع.

والجملة الأخيرة منه أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية جماعة من الصحابة، وأعلها كلها، وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٣٤٢ - ٣٤٦) بمتابعات وشواهد كثيرة ذكرها، ولذلك أورده في «الجامع الصغير»، وقد صحح الذهبي في «تلخيص المستدرک» (٣ / ١٤١) أحد شواهده، وفيه نظرٌ بيته فيما سيأتي

(١) الأصل: «ابن أبي!» وهو الحافظ أبو الحسن محمد بن العباس بن أحمد بن محمد الفراتي، نسب إلى جده الأعلى، انظر: «الأنساب» و«السير».

إن شاء الله برقم (٤٧٠٢).

٣٥٧ - (عليّ إمام البرّة، وقاتل الفجّرة، منصورٌ من نصره،
مخدولٌ من خذله).

موضوع. أخرجه الحاكم (٣ / ١٢٩)، والخطيب (٤ / ٢١٩) من طريق أحمد
ابن عبدالله بن يزيد الحراني: ثنا عبدالرزاق: ثنا سفيان الثوري عن عبدالله بن عثمان
ابن خثيم عن عبدالرحمن بن عثمان قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: سمعت
رسول الله ﷺ يقول: . . . فذكره. وقال:

«صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: بل والله موضوع، وأحمد كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك!»

قلت: وفي «الميزان»:

«قال ابن عدي: يضع الحديث».

ثم ساق له هذا الحديث. وقال الخطيب:

«هو أنكر ما روى».

٣٥٨ - (السُّبُّ ثَلَاثَةٌ: فَالسَّابِقُ إِلَى مُوسَى يُوَشَّعُ بْنُ نُونٍ،
وَالسَّابِقُ إِلَى عِيسَى صَاحِبُ يَاسِينَ، وَالسَّابِقُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ عَلِيُّ بْنُ
أَبِي طَالِبٍ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني (٣ / ١١١ / ٢) عن الحسين بن أبي السري
العسقلاني: نا حسين الأشقر: نا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن

ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ إن لم يكن موضوعاً، فإن حسيناً الأشقر - وهو ابن الحسن الكوفي - شيعي غال، ضعفه البخاري جداً، فقال في «التاريخ الصغير» (٢٣٠):

«عنده مناكير».

وروى العقيلي في «الضعفاء» (٩٠) عن البخاري أنه قال فيه:
«فيه نظر».

وفي «الكامل» لابن عدي (٩٧ / ١):

«قال السعدي: كان غالباً من الشتامين للخيرة».

ووثقه بعضهم، ثم قال ابن عدي:

«وليس كل ما يروى عنه من الحديث الإنكار فيه من قبله، فربما كان من قبل من يروي عنه؛ لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن حسيناً في حديثه بعض ما فيه».

قلت: وكأن ابن عدي يشير بهذا الكلام إلى مثل هذا الحديث، فإنه من رواية

الحسين بن أبي السري عنه، فإنه مثله، بل أشد ضعفاً، قال الذهبي:

«ضعفه أبو داود. وقال أخوه محمد: لا تكتبوا عن أخي؛ فإنه كذاب. وقال أبو

عروبة الحراني: هو خال أبي، وهو كذاب».

ثم ساق له هذا الحديث من طريق الطبراني.

وقال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٣ / ٥٧٠):

«هذا حديث منكر، لا يعرف إلا من طريق حسين الأشقر، وهو شيعي متروك».

ونقل نحوه المناوي عن العقيلي، ونقل عنه الحافظ في «تهذيب التهذيب» أنه

قال:

«لا أصل له عن ابن عيينة».

وليس هذا في نسختنا من «الضعفاء» للعقيلي . والله أعلم .

ثم إن المناوي وهم وهماً فاحشاً في كتابه الآخر: «التيسير»، وقال فيه:

«إسناده حسن، أو صحيح»!!

٣٥٩ - (كُلُّ أَحَدٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ).

ضعيف . أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤ / ٢٣٥ / ١١٢)، ومن طريقه

البيهقي في «سننه» (١٠ / ٣١٩) من طريق هشيم عن عبدالرحمن بن يحيى عن حبان ابن أبي جبلة مرفوعاً . وأعله البيهقي بقوله:

«هذا مرسل، حبان بن أبي جبلة القرشي من التابعين».

قلت: وهو ثقة، لكن الراوي عنه لم أعرفه .

ثم عرفته من «تاريخ البخاري» وغيره، وذكر أن بعضهم قلب اسمه، فقال:

يحيى بن عبدالرحمن، وهكذا أورده ابن حبان في «ثقاته» (٧ / ٦٠٩)، وهو عندي صدوق؛ كما حققته في «التيسير»، وظن العلامة أبو الطيب في تعليقه على الدارقطني أنه عبدالرحمن بن يحيى الصدفي أخو معاوية بن يحيى لينة أحمد، وهو وهم، فإن هذا دمشقي؛ كما في «تاريخ ابن عساكر» (١٠ / ٢٤٢)، ويروي عن هشيم، وذلك مصري يروي عنه هشيم؛ كما ترى، فالعلة الإرسال .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» للبيهقي في «سننه»، ورمز له بالصحة!

وقد تعقبه المناوي في «شرحه»، فقال:

«أشار المصنف لصحته، وهو ذهول أو قصور، فقد استدرك عليه الذهبي في

«المهذب»، فقال: قلت: لم يصح مع انقطاعه».

قلت: وأخرجه البيهقي أيضاً (٦ / ١٧٨) من طريق سعيد بن أبي أيوب عن بشير بن أبي سعيد عن عمر بن المنكدر مرفوعاً مرسلًا دون قوله: «من والده . . .»، وبشير وعمر؛ لم أعرفهما، ولكن في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٧٤) ما نصه:

«بشير بن سعيد المدني، روى عن محمد بن المنكدر، روى عنه سعيد بن أبي أيوب، سمعت أبي يقول ذلك».

والظاهر أنه هو هذا، ولكن وقع تحريف في اسمه واسم شيخه من نسخة «الجرح» أو «السنن»، والله أعلم.

ثم ترجح أن التحريف في «السنن»، فقد جاء في «التاريخ»، و«ثقات ابن حبان» (٦ / ١٠١) مثل ما في «الجرح»؛ إلا أنهما قالا: «. . . ابن سعد»؛ مكان: «. . . ابن أبي سعيد»، والباقي مثله. فهو من مرسل محمد بن المنكدر. والله أعلم.

ومن الغرائب أن بعضهم استدل بهذا الحديث على عدم وجوب التسوية بين الأولاد في العطية؛ خلافاً للحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال لبشر والد النعمان - وكان أعطى أحد أولاده غلاماً -:

«أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟ قال: لا. قال: فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم».

أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» من حديث النعمان بن بشير، وفي رواية لمسلم وغيره:

«فليس يصلح هذا، وإني لا أشهد إلا على حق».

وفي رواية:

«فإنني لا أشهد على جور».

وانظر الحديث المتقدم (٣٤٠).

ومع أن هذا الحديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج به، فإنه لا يخالف حديث النعمان بن بشير، والتوفيق بينهما ممكن، وذلك أن يقال: هذا عام، وحديث النعمان خاص، وهو مقدم عليه، فيكون معنى الحديث - لو صح - : كل أحد أحق بماله إذا صح أنه ماله شرعاً، وابن بشير لم يملك الغلام شرعاً؛ كما أفاده حديث النعمان، فلا تعارض، وراجع لهذا البحث «الروضة الندية في شرح الدرر البهية» (٢ / ١٦٤ - ١٦٦).

٣٦٠ - (لا تجوز الهبة إلا مقبوضةً).

لا أصل له مرفوعاً. وإنما رواه عبدالرزاق من قول النخعي؛ كما ذكره الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ١٢١).

ولا دليل في السنة على اشتراط القبض في «الهبة»^(١).

ومن أبواب البخاري في «صحيحه»: «باب: من رأى الهبة الغائبة جائزة». فانظر (٥ / ١٦٠) من «فتح الباري».

٣٦١ - (إذا كانت الهبة لذي رحمٍ؛ لم يُرجع فيها).

منكر. أخرجه الدارقطني (ص ٣٠٧)، والحاكم (٢ / ٥٢)، والبيهقي (٦ / ١٨١) من طريق الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط البخاري».

وخالفه تلميذه البيهقي، فقال:

«ليس إسناده بالقوي».

وهذا هو الصواب؛ للخلاف المعروف في سماع الحسن - وهو البصري - من

(١) انظر «الروضة الندية» (٢ / ١٦٨).

سمرة، ثم هو مدلس، وقد عنعنه، فأنى له الصحة؟

وقد نقل الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ١١٧) عن صاحب «التنقيح» (وهو العلامة ابن عبدالهادي) أنه قال:

«ورواة هذا الحديث كلهم ثقات، ولكنه حديث منكر، وهو من أنكر ما روي عن الحسن عن سمرة».

قلت: وهو مخالف للحديث الصحيح:

«لا يحل للرجل أن يعطي العطية، فيرجع فيها؛ إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومثل الذي يعطي العطية، فيرجع فيها؛ كمثل الكلب، أكل حتى إذا شبع؛ قاء، ثم رجع في قيئه».

أخرجه أحمد (رقم ٢١١٩) بسند صحيح، وأصحاب «السنن»، وصححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم من حديث ابن عمر وابن عباس مرفوعاً.

وهو مخرج في «الإرواء»، تحت الحديث رقم (١٦٢٢).

(تنبيه): عزا صديق خان في «الروضة الندية» (٢ / ١٦٨) هذا الحديث لرواية الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس، وهو وهم؛ فإن حديث ابن عباس عنده حديث آخر غير هذا، وهو:

٣٦٢ - (مَنْ وَهَبَ هِبَةً، فَارْتَجَعَ بِهَا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، مَا لَمْ يُثَبِّ عَلَيْهَا، وَلَكِنَّهُ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ).

ضعيف. أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣٠٧) من طريق إبراهيم بن أبي يحيى عن محمد بن عبيدالله عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ١٢٥):

«وأعله عبدالحق في «أحكامه» بمحمد بن عبيد الله العرزمي. قال ابن القطان

كالمتعقب عليه : وهو لم يصل إلى العرزمي إلا على لسان كذاب ، وهو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ، فلعل الجناية منه . انتهى» .

قلت : والعرزمي متروك ؛ كما في «التقريب» .

لكن قد روي بسند أصلح من هذا ، أخرجه الطبراني (١١٣١٧) من طريق ابن أبي ليلى عن عطاء به . وابن أبي ليلى سيء الحفظ .

٣٦٣ - (مَنْ وَهَبَ هِبَةً ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا ، مَا لَمْ يُثَبَّ مِنْهَا) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص ٣٠٧) ، والحاكم (٢ / ٥٢) ، وعنه البيهقي (٦ / ١٨٠ - ١٨١) من طريقين عن عبيدالله بن موسى : أنبأ حنظلة بن أبي سفيان قال : سمعت سالم بن عبدالله عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الحاكم : «صحيح على شرط الشيخين ؛ إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا ، يعني إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي» .

ولم يتعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرک» بشيء على ما في النسخة المطبوعة ، لكن قال المناوي في «شرح الجامع الصغير» : «وقفت على نسخة من «تلخيص المستدرک» للذهبي بخطه ، فرأيت كتب على الهامش بخطه ما صورته : موضوع» .

وأما في «الميزان» ؛ فقال في ترجمة إسحاق هذا :

«روى عنه الحاكم ، واتهمه» .

ونقل الحافظ في «اللسان» قول الحاكم المتقدم في شيخه ، وعقبه بقوله :

«قلت : الحمل فيه عليه بلا ريب ، وهذا الكلام معروف من قول عمر ؛ غير

مرفوع» .

وهذا ذهول عجيب من قبل الحافظ ، فإن الدارقطني أخرجه من غير طريق

إسحاق هذا، فبرئت عهده منه، وقال الدارقطني عقبه:

«لا يثبت هذا مرفوعاً، والصواب عن ابن عمر عن عمر موقوفاً (في الأصل: مرفوعاً، وهو خطأ مطبعي)».

وقد أشار البيهقي في «السنن» إلى أن الخطأ فيه من عبدة الله بن موسى، فإنه بعد أن ساقه من طريق الحاكم؛ قال:

«وكذلك رواه علي بن سهل بن المغيرة (شيخ شيخ الدارقطني فيه) عن عبدة الله، وهو وهم، وإنما المحفوظ عن حنظلة عن سالم بن عبدة عن أبيه عن عمر ابن الخطاب، يعني: موقوفاً».

ثم ساق سنده بذلك إلى عبدة بن وهب، عن حنظلة.

وكذلك رواه وكيع عن حنظلة به؛ كما في «المحلى» لابن حزم (١٠٠ / ١٢٨).

ثم رأيت الزيلعي ذكر في «نصب الراية» (٤ / ١٢٦) أن البيهقي قال في «المعرفة»:

«غلط فيه عبدة بن موسى، والصحيح رواية عبدة بن وهب...».

وأقره الزيلعي.

ويؤيد وقفه أن البيهقي أخرجه من طريق سعيد بن منصور: ثنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر موقوفاً.

ورواه بعض الضعفاء، فرفعه، وهو إبراهيم بن إسماعيل بن جارية، فقال: عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه (٢ / ٧٠)، والدارقطني، والبيهقي، وقال:

«وهذا المتن بهذا الإسناد أليق، وإبراهيم بن إسماعيل ضعيف عند أهل العلم بالحديث، وعمرو بن دينار منقطع، والمحفوظ عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه

عن عمر موقوفاً. قال البخاري: «هذا أصح».

قلت: والحديث مخالف لقوله ﷺ:

«العائد في هبته؛ كالكلب يعود في قيئه». متفق عليه^(١)؛ فإنه بعمومه يفيد المنع من الرجوع فيها، ولا يجوز تخصيصه بهذا الحديث؛ لضعفه.

١ / ٣٦٤ - (مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدِي أَرْبَعِينَ صَلَاةً لَا يَفُوتُهُ صَلَاةٌ؛ كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَنَجَاةٌ مِنَ الْعَذَابِ، وَبِرٍّ مِنَ النَّفَاقِ).

منكر. أخرجه أحمد (٣ / ١٥٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢ / ٣٢ / ٢ / ٥٥٧٦) من طريق عبدالرحمن بن أبي الرجال عن نبيط بن عمر عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن أنس إلا نبيط، تفرد به ابن أبي الرجال».

قلت: وهذا سند ضعيف. نبيط هذا لا يُعرف إلا في هذا الحديث، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥ / ٤٨٣) على قاعدته في توثيق المجهولين، وهو عمدة الهيثمي في قوله في «المجمع» (٤ / ٨):

«رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط»، ورجاله ثقات».

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٣٦):

«رواه أحمد، ورواه رواية الصحيح، والطبراني في (الأوسط)».

فوهم واضح؛ لأن نبيطاً هذا ليس من رواية الصحيح، بل ولا روى له أحد من

بقية الستة!

ومما يضعف هذا الحديث أنه ورد من طريقين يقوي أحدهما الآخر عن أنس

(١) وهو مخرج في «الإرواء» برقم (١٦٢٢).

مرفوعاً وموقوفاً بلفظ :

«من صلى الله أربعين يوماً في جماعة؛ يدرك التكبيرة الأولى؛ كتبت له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق».

أخرجه الترمذي (٦ / ٧ - طبع أحمد شاكر).

ثم وجدت له طريقاً ثالثاً عنه مرفوعاً.

أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (ص ٣٦).

وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٦٦) بسند ضعيف ومنقطع.

ثم استوعبت طرقه، وبيّنت ما لها وما عليها في «الصححة» (٢٦٥٢).

وهذا اللفظ يغيّر لفظ حديث الترجمة كل المغايرة، وهو أقوى منه، فتأكد ضعفه ونكارتة، فمن قوّاه من المعاصرين؛ فقد جانبه الصواب، ولربما الإنصاف أيضاً!

٣٦٥ - (جهّزوا صاحبكم، فإنَّ الفرقَ فلذَّ كبدهُ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٣ / ٤٩٤)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١ / ١ / ١٧٨ / ٢) من طريق ابن أبي الدنيا: حدثني محمد بن إسحاق بن حمزة البخاري: ثنا أبي: ثنا عبدالله بن المبارك: أنا محمد بن مطرف عن أبي حازم - أظنه عن سهل بن سعد -:

أن فتى من الأنصار دخلته خشية من النار، فكان يبكي عند ذكر النار، حتى حبسه ذلك في البيت، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فجاءه في البيت، فلما دخل عليه اعتنقه الفتى، وخرّ ميتاً، فقال النبي ﷺ: فذكره. قال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي في «تلخيصه» بقوله:

«هذا البخاري وأبوه لا يُدرى من هما، والخبر شبه موضوع».

وأقره الحافظ في ترجمة إسحاق بن حمزة في «اللسان»؛ إلا فيما قال في إسحاق، فتعقبه بقوله:

«بل إسحاق ذكره ابن حبان في «الثقات» . . . وذكره الخليلي في «الإرشاد»، وقال: رضيه محمد بن إسماعيل البخاري، وأثنى عليه، لكنه لم يخرج في تصانيفه».

٣٦٦ - (جَهَنَّمُ تُحِيطُ بِالدُّنْيَا، وَالْجَنَّةُ مِنْ ورائِهَا، فَلذَلِكَ صَارَ الصَّرَاطُ عَلَى جَهَنَّمَ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ).

منكر جداً. أخرجه ابن مخلد العطار في «المنتقى من أحاديثه» (٢ / ٨٤ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٩٣)، ومن طريقه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٧٩) عن محمد بن حمزة بن زياد الطوسي: حدثنا أبي قال: ثنا قيس بن الربيع عن عبيد المكتب عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً.

ومن طريق العطار أخرجه الخطيب (٢ / ٢٩١)، وعنه الذهبي في ترجمة محمد بن حمزة بن زياد، ثم قال:

«هذا منكر جداً، محمد وإه، وحمزة تركه أحمد، وقال ابن معين: ليس به بأس. قال مهنا: سألت أحمد عن حمزة الطوسي؟ فقال: لا يكتب عن الخبيث».

وقال في ترجمة محمد بن حمزة:

«قال ابن منده: حدث بمناكير. قلت: روى عن أبيه، وأبوه؛ فغير عمدة».

والحديث؛ عزاه السيوطي لـ «مسند الفردوس» أيضاً، ورواه أبو الحسن أحمد ابن محمد بن الصلت في «حديثه عن ابن عبدالعزيز الهاشمي» (١ / ٧٦) عن محمد

الطوسي به .

(تنبيه): زاد المناوي في إعلال الحديث، فقال:

«وفيه محمد مخلد؛ قال الذهبي: قال ابن عدي: حدث بالأباطيل!»

قلت: وهذا هو الرعيني الحمصي، وهو غير العطار صاحب هذا الحديث،

وهو ثقة، مترجم في «تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٠)، فوجب التنبيه.

٣٦٧ - (خيار أمتي علماءؤها، وخيار علماءها رُحماؤها، ألا وإنَّ

الله يَغْفِرُ للعالمِ أربعينَ ذنباً قبلَ أنْ يَغْفِرَ للجاهِلِ ذنباً واحداً، ألا وإنَّ

العالمِ الرحيمِ يَجِيءُ يومَ القيامةِ وإنَّ نورهُ قد أضاءَ يمشي فيه بينَ

المشرقِ والمغربِ؛ كما يُضيءُ الكوكبُ الدرِّيُّ).

باطل. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١٨٨)، والخطيب في «تاريخه»

(١ / ٢٣٧ - ٢٣٨)، وفي «الموضح» (٢ / ٦٢)، وابن عساكر في «دم من لا يعمل

بعلمه» (٥٨ / ٢)، وفي «التاريخ» (١٦ / ٢٨ / ٢) من طريق محمد بن إسحاق

السلمي: ثنا عبدالله بن المبارك عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن أبي حازم عن

أبي هريرة مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

وقال الخطيب:

«محمد بن إسحاق السلمي أحد الغرباء المجهولين، حدث عن عبدالله بن

المبارك حديثاً منكراً».

ثم ساق له هذا الحديث.

وقال الذهبي في «الميزان»:

«فيه جهالة، وأتى بخبر باطل».

ثم ذكر هذا. وأقره الحافظ في «اللسان»، والسيوطي في «اللائيء» (١ / ٢٣٥)، وقال:

«وأخرجه ابن الجوزي في «الواحيات»، وقد أنكره الخطيب، وكأنه لم يهتم فيه إلا السلمي». ثم قال:

«وله طريق آخر عن ابن عمر، أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق ١٠٤ / ١): أنبأنا محمد بن إسماعيل الفرغاني: حدثنا أحمد بن خالد القرشي: حدثنا نوح ابن حبيب: حدثنا ابن مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن عمر بمثله سواء، وقال في «الميزان»: أحمد بن خالد؛ لا يُعرف، والخبر باطل».

قلت: وأقره الحافظ في «اللسان»، وقد رواه فيه من طريق القضاعي.

فقد اتفق هؤلاء الحفاظ الثلاثة؛ الذهبي، والعسقلاني، والسيوطي على بطلان هذا الحديث من الوجهين، فأعجب للسيوطي كيف يخالفهم، ويناقض نفسه، فيورد الحديث في «الجامع الصغير» من الطريقتين المذكورين، مع اعترافه ببطلانهما! وقد ذكر المناوي نحو هذا في «الفيض»، وأما في «التيسير»؛ فاقصر على تضعيف إسناده!

٣٦٨ - (حَامِلُ الْقُرْآنِ حَامِلُ رَايَةِ الْإِسْلَامِ ، مَنْ أكرمَهُ ؛ فَقَدْ أكرمَ اللهَ ، وَمَنْ أهَانَهُ ؛ فعليه لعنةُ اللهِ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٨٨) بسنده إلى محمد بن يونس الكديمي بإسناده إلى أبي أمامة الباهلي مرفوعاً.

وذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٣ رقم ١١٦)، وقال عقبه:

«الكديمي متهم» .

قلت : ومع هذا فقد ذكره في «الجامع الصغير» بهذه الرواية!

فتعقبه المناوي في «شرحيه» بأن الكديمي وضاع .

٣٦٩ - (قَلِيلُ الْعَمَلِ يَنْفَعُ مَعَ الْعِلْمِ ، وَكَثِيرُ الْعَمَلِ لَا يَنْفَعُ مَعَ

الْجَهْلِ) .

موضوع . أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١ / ٤٥) من

طريق محمد بن روح بن عمران القتيري (في الأصل : القشيري ، وهو تصحيف) عن

مؤمل بن عبدالرحمن الثقفي عن عباد بن عبدالصمد عن أنس بن مالك قال :

«جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! أي الأعمال أفضل؟ قال :

العلم بالله عز وجل . قال : يا رسول الله ! أي الأعمال أفضل؟ قال : العلم بالله . قال :

يا رسول الله ! أسألك عن العمل ، وتخبرني عن العلم؟ فقال رسول الله ﷺ :

فذكره .

وهذا إسناد موضوع ؛ محمد بن روح القتيري ضعيف .

ومؤمل بن عبدالرحمن الثقفي ؛ قال فيه أبو حاتم :

«لين الحديث ، ضعيف الحديث» .

وقال ابن عدي :

«عامه حديثه غير محفوظ» .

ثم ساق له أحاديث واهية .

وعباد بن عبدالصمد ؛ قال في «الميزان» :

«وهأه ابن حبان ، وقال : حدثنا ابن قتيبة : ثنا غالب بن وزير الغزي : ثنا مؤمل

ابن عبدالرحمن الثقفي : ثنا عباد بن عبدالصمد عن أنس بنسخة كلها موضوعة» .

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٤١) من رواية الديلمي بسنده عن محمد بن روح به ، ثم أعله بقول ابن حبان الذي ذكرته آنفاً ، ويقوله :

«وقال البخاري : عباد بن عبدالصمد منكر الحديث . وقال في «المغني» : مؤمل ابن عبدالرحمن ؛ ضعفه أبو حاتم» .

قلت : ومع ذلك ، فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير أيضاً ، فكيف يتفق هذا مع حكمه هو نفسه عليه بالوضع؟! »

ولا ينافيه قول العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٧) :
«إن سنده ضعيف» ؛

لما سبق بيانه مراراً ؛ أن الحديث الموضوع من أقسام الحديث الضعيف .

٣٧٠ - (قوام المرء عقله ، ولا دين لمن لا عقل له) .

موضوع . ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٦) ، فقال :

«قال الحارث : حدثنا داود : حدثنا نصر بن طريف عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً» .

قلت : أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣ / ٧٩٦) ، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (ج ١٠ ق ١٠٩ / ٢) ، والرافعي في «أخبار قزوين» (٤ / ٩٠) عن الحارث به .

وسكت السيوطي على هذا السند ؛ لوضوح علته ، وذلك لأن داود هذا هو ابن

المحبر ، صاحب كتاب «العقل» ؛ قال الذهبي :

«وليته لم يصنفه» .

وروى عبدالغني بن سعيد عن الدارقطني قال :

«كتاب «العقل» وضعه ميسرة بن عبدربه ، ثم سرقه منه داود بن المحبر ، فركبه

بأسانيد غير أسانيد ميسرة» .

ثم قال السيوطي :

«أخرجه البيهقي من طريق حامد بن آدم عن أبي غانم عن أبي الزبير به . وقال :

تفرد به حامد ، وكان متهماً بالكذب» .

قلت : ومع هذا أورده في «الجامع الصغير» برواية البيهقي ، دون أن يذكر ما

أعله به !

وقد تعقبه المناوي بقوله :

«فكان على المصنف حذفه ، وليته إذ ذكره لم يحذف من كلام مخرجه علة» !

والحديث عند البيهقي في «شعب الإيمان» (٢ / ٢٣ / ٢) .

وقد ذكره السيوطي في موضع آخر من «الجامع» بلفظ :

«دين المرء عقله ، ومن لا عقل له لا دين له» .

وقال :

«رواه أبو الشيخ في الثواب ، وابن النجار عن جابر» .

ولم يتكلم الشارح عليه بشيء ، غير أنه قال :

«ورواه عنه الديلمي أيضاً» .

والظاهر أن الطريق واحد ، والله أعلم .

وقد تقدم الحديث بنحوه ، وهو الحديث الأول .

ثم تبين أنه من رواية عمير بن عمران الحنفي عن ابن جريج به . وسوف يأتي تخريجه برقم (٣٦٠٣) .

٣٧١ - (سُفْتُحُ عَلَيْكُمُ الْآفَاقُ، وَسُفْتُحُ عَلَيْكُمُ مَدِينَةُ يُقَالُ لَهَا: (قزوين)، من رابطٍ فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلةً؛ كان له في الجنة عمودٌ من ذهبٍ، عليه زبرجدةٌ خضراءٌ، عليها قبةٌ من ياقوتةٍ حمراءٍ، لها سبعون ألفَ مصراعٍ من ذهبٍ، على كلِّ مصراعٍ زوجةٌ من الحورِ العينِ).

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢ / ١٧٩)، والرافعي في «أخبار قزوين» (١ / ٦ - ٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٨ / ٤٤٨ - مطبوع) من طريق داود بن المحبر: أنبأنا الربيع بن صبيح عن يزيد بن أبان عن أنس مرفوعاً .

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٥٥) من هذا الوجه، وقال: «موضوع؛ داود وضاع، وهو المتهم به، والربيع ضعيف، ويزيد متروك» . وقال المزي في «التهذيب»:

«هو حديث منكر، لا يُعرف إلا من رواية داود . . .» .

وأقره السيوطي في «اللائيء» (١ / ٤٦٣) .

قلت: وفي ترجمته ساق الذهبي له هذا الحديث، ثم قال:

«فلقد شان ابن ماجه «سننه» بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها» .

قلت: ومن هذا تعلم قيمة قول الرافعي عقب هذا الحديث:

«مشهور، رواه عن داود جماعة، وأودعه الإمام ابن ماجه في «سننه»، والحفاظ

يقرنون كتابه بـ «الصحيحين» و«سنن أبي داود» . . .»!

٣٧٢ - (ما خَلَفَ عَبْدٌ عَلَى أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا
عِنْدَهُمْ حِينَ يُرِيدُ سَفَرًا) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ١٠٥ / ١) : حدثنا عيسى
ابن يونس عن الأوزاعي عن المُطْعِمِ بن المقدم مرفوعاً .

وأخرجه الخطيب في «الموضح» (٢ / ٢٢٠ - ٢٢١) عن موسى بن أبي موسى :
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عيسى بن يونس به .

ورواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في جزء «مسائل أبي جعفر محمد بن
عثمان بن أبي شيبة شيوخه» (رقم ٢٨)^(١) ؛ قال :

«وسمعت مليح بن وكيع يقول : سمعت الوليد بن مسلم يقول : سمعت
الأوزاعي يقول : حدثني الثقة المطعم بن المقدم به» .

ومن طريقه رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦ / ٢٩٧ / ٢) .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ، لكنه مرسل ؛ لأن المُطْعِمِ هذا
تابعي .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن أبي شيبة عن
المطعم بن المقدم .

فتعقبه المناوي بأن فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، أورده الذهبي في
«الضعفاء» .

قلت : وهذا تعقب عجيب ، فإن محمد بن عثمان لا تعلق له بالرواية التي عزاها

(١) هي رسالة قيمة ، نسختها من نسخة نادرة بخط الحافظ ابن عساكر وروايته ، ثم علقْتُ
عليها ، ووضعت لها فهرس دقيقة ، وفيها تراجم عزيزة ، يسر الله طبعها .

السيوطي لابن أبي شيبة، فإن هذا هو مؤلف كتاب «المصنف» المشهور به، وهو أعلى طبقة من ابن أخيه محمد بن عثمان، و(ابن أبي شيبة) عند الإطلاق؛ إنما يُراد به أبو بكر هذا صاحب «المصنف»، واسمه عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي، ويراد به تارة أخوه عثمان بن محمد، ولا يُراد إطلاقاً ابنه محمد بن عثمان، فإن كان المناوي تبادر إليه أنه المراد بـ (ابن أبي شيبة) عند السيوطي؛ فهو عجيب، وإن كان يريد أنه في إسناد (ابن أبي شيبة) صاحب «المصنف»؛ فهو أعجب؛ لما علمت أنه متأخر عنه.

نعم؛ قد رواه محمد بن عثمان أيضاً؛ كما سبق، لكن ليس هو المراد عند السيوطي.

والحديث عزاه النووي في «الأذكار» (ص ٢٧٦) للطبراني من حديث المقطم ابن المقدم الصحابي. كذا قال، وإنما هو المطعم، وليس بصحابي؛ كما تقدم، فلعل الخطأ من بعض النساخ.

ثم تبين لي أن الخطأ من النووي نفسه، فقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه رآه كذلك بخط النووي؛ قال:

«وهو سهو نشأ عن تصحيف، إنما هو المُطعم، بسكون الطاء، وكسر العين، وقوله: «الصحابي»؛ إنما هو الصنعاني، بصاد، ثم نون ساكنة، ثم عين مهملة، وبعد الألف نون؛ نسبة إلى صنعاء دمشق، وكان في عصر صغار الصحابة، ولم يثبت له سماع من صحابي، بل أرسل عن بعضهم، وجل روايته عن التابعين؛ كمجاهد، والحسن، وسنده معضل، أو مرسل؛ إن ثبت له سماع من صحابي».

نقلته ملخصاً من «شرح الأذكار» لابن علان (٥ / ١٠٥)، وأفاد أنه ليس في «كبير الطبراني»، وإنما في كتاب «مناسك الحج» له.

وقد روي الحديث عن أنس نحوه أتم منه، بلفظ:

«أربع ركعات؛ يقرأ فيهن بفاتحة الكتاب، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، ثم يقول: اللهم إني أتقرب إليك...» إلخ.

وهو مسلسل بالعلل؛ كما سيأتي بيانه إن شاء الله برقم (٥٨٤٠).

ثم إن النووي رحمه الله استدل بالحديث على أنه يستحب للمسافر عند الخروج أن يصلي ركعتين. وفيه نظرٌ بين؛ لأن الاستحباب حكم شرعي لا يجوز الاستدلال عليه بحديث ضعيف؛ لأنه لا يفيد إلا الظن المرجوح، ولا يثبت به شيء من الأحكام الشرعية؛ كما لا يخفى، ولم ترد هذه الصلاة عنه ﷺ، فلا تُشْرَع، بخلاف الصلاة عند الرجوع، فإنها سنة.

وأغرب من هذا جزمه - أعني النووي رحمه الله - بأنه:

«يستحب أن يقرأ سورة ﴿إِيلَافٍ قَرِيْشٍ﴾، فقد قال الإمام السيد الجليل أبو الحسن القزويني الفقيه الشافعي صاحب الكرامات الظاهرة والأحوال الباهرة والمعارف المتظاهرة: إنه أمان من كل سوء».

قلت: وهذا تشريع في الدين دون أي دليل إلا مجرد الدعوى! فمن أين له أن ذلك أمان من كل سوء؟! لقد كان مثل هذه الآراء التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة من أسباب تبديل الشريعة وتغييرها من حيث لا يشعرون، لولا أن الله تعهد بحفظها، ورضي الله عن حذيفة بن اليمان إذ قال:

«كل عبادة لم يتعدها أصحاب رسول الله ﷺ فلا تعبدوها».

وقال ابن مسعود رضي الله عنه:

«اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفَيْتُمْ، عَلَيْكُمْ بِالْأَمْرِ الْعَتِيقِ».

ثم وقفت على حديث يمكن أن يستحب به صلاة ركعتين عند النصر، وهو مخرَج في «الصحيحه» (١٣٢٣) فراجع، وثمة حديث آخر سيأتي برقم (٦٢٣٥ و٦٢٣٦).

(١) سورة الإخلاص.

٣٧٣ - (لا تَبْكُوا عَلَى الدِّينِ إِذَا وَلِيَهُ أَهْلُهُ ، وَلَكِنْ ابْكُوا عَلَيْهِ إِذَا
وَلِيَهُ غَيْرُ أَهْلِهِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ٤٢٢) ، والحاكم (٤ / ٥١٥) من طريق
عبد الملك بن عمرو العَقَدِي عن كثير بن زيد عن داود بن أبي صالح قال :
« أقبل مروان يوماً ، فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر ، فقال : أتدري ما
تصنع ؟! فأقبل عليه ، فإذا هو أبو أيوب ، فقال : نعم ، جئت رسول الله ﷺ ولم آت
الحجر ، سمعت رسول الله ﷺ . . . » فذكره . وقال الحاكم :
« صحيح الإسناد » .

ووافقه الذهبي ! وهو من أوهامهما ، فقد قال الذهبي نفسه في ترجمة داود هذا :
« حجازي لا يُعرف » .

ووافقه الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ، فأنى له الصحة ؟!

وذهل عن هذه العلة الحافظ الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٥ / ٢٤٥) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه كثير بن زيد ، وثقه أحمد
وغيره ، وضعفه النسائي وغيره » .

قلت : ثم تبين بعد أن تيسر الرجوع إلى « معجمي » الطبراني أنه ليس في سنده
داود هذا ، فأعله الهيثمي بكثير ، فقد أخرجه في « الكبير » (٤ / ١٨٩ / ٣٩٩٩) ،
و « الأوسط » (١ / ١٨ / ١ / ٢٨٢) بإسناد واحد ، فقال : حدثنا أحمد بن رشدين
المصري : ثنا سفيان بن بشير (وفي « الأوسط » : (بشر ، وزاد : الكوفي) : ثنا حاتم بن
إسماعيل عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبدالله قال : قال أبو أيوب لمروان بن
الحكم ، فذكر الحديث مرفوعاً ، وقال :

« لا يُروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به حاتم ! »

كذا قال، وقد فاتته متابعة العقدي المتقدمة.

وحاتم بن إسماعيل من رجال الشيخين، لكن قال الحافظ:

«صحيح الكتاب، صدوق يهم».

قلت: فمن المحتمل أن يكون وهم في ذكره المطلب بن عبدالله مكان داود بن أبي صالح، ولكن السند إليه غير صحيح، فيمكن أن يكون الوهم من غيره؛ لأن سفيان بن بشير أو بشر؛ لم أعرفه، وليس هو الأنصاري المترجم في «ثقات ابن حبان» (٦ / ٤٠٣) وغيره؛ فإنه تابع تابعي، فهو متقدم على هذا؛ من طبقة شيخ شيخه (كثير ابن زيد)!

ولعل الآفة من أحمد بن رشد بن شيخ الطبراني؛ فإنه متهم بالكذب؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٧)، فكان على الهيثمي أن يبين الفرق والخلاف بين إسناد أحمد والطبراني من جهة، وعلة كل منهما من جهة أخرى، والمعصوم من عصمه الله تعالى.

ولقد كان الواجب على المعلق على «المعجم الأوسط» الدكتور الطحان أن يتولى بيان ذلك، ولكن...

وأما قول المناوي: «وداود بن أبي صالح؛ قال ابن حبان: يروي الموضوعات»؛ فمن أوهامه أيضاً، فإنه رجل آخر متأخر عن هذا، يروي عن نافع، وسيأتي له حديث إن شاء الله تعالى قريباً برقم (٣٧٥).

وقد شاع عند المتأخرين الاستدلال بهذا الحديث على جواز التمسح بالقبر؛ لوضع أبي أيوب وجهه على القبر، وهذا مع أنه ليس صريحاً في الدلالة على أن تمسحه كان للتبرك - كما يفعل الجهال - فالسند إليه بذلك ضعيف؛ كما علمت، فلا حجة فيه.

وقد أنكر المحققون من العلماء؛ كالنووي وغيره التمسح بالقبور، وقالوا: إنه

من عمل النصارى . وقد ذكرت بعض النقول في ذلك في «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» ، وهي الرسالة الخامسة من رسائل كتابنا : «تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة» ، وهي مطبوعة والحمد لله ، فانظر (ص ١٠٨) منه .

٣٧٤ - (نَهَى أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْبَعِيرَيْنِ يَقُودُهُمَا) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٢٨٠) من طريق محمد بن ثابت البناني عن أبيه عن أنس مرفوعاً ، وقال :

«صحيح الإسناد» .

ورده الذهبي بقوله :

«محمد؛ ضعفه النسائي» .

قلت : وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» :

«ضعيف» .

٣٧٥ - (نَهَى أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرَاتِينِ) .

موضوع . أخرجه أبو داود (٢ / ٣٥٢) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١٢٦) ، والحاكم (٤ / ٢٨٠) ، والخلال في «الأمر بالمعروف» (٢٢ / ٢) ، وابن عدي (٣ / ٩٥٥) من طريق داود بن أبي صالح عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» .

وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : داود بن أبي صالح ؛ قال ابن حبان : يروي الموضوعات» .

«قلت : وكذا قال في «الميزان» ، ثم ذكر عقبه هذا الحديث ، وقال المنذري في

«مختصر السنن» (٨ / ١١٨):

«وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، حتى كأنه يتعمدها، وذكر له هذا الحديث».

وقال أبو زرعة:

«لا أعرفه إلا بهذا الحديث، وهو منكر».

قلت: وذكر له البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨٧) هذا الحديث، وقال: «لا يتابع في حديثه».

وكذا قال العقيلي، وزاد:

«ولا يُعرف إلا به».

وتبعه عبد الحق في «الأحكام» (٢٠٥ / ١)؛ قال:

«وله فيه لفظ آخر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استقبلك المرأتان؛ فلا تمر بينهما، خذ يمناة أو يسرة». ذكره أبو أحمد بن عدي».

قلت: أخرج من طريق يوسف بن الغرق عن داود به. ويوسف كذاب كما تقدم بيانه تحت رقم (١٩٣).

٣٧٦ - (الأقربون أولى بالمعروف).

لا أصل له بهذا اللفظ. كما أشار إليه السخاوي في «المقاصد» (ص ٣٤)، وبعضهم يتوهم أنه آية! وإنما في القرآن قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(١).

(١) البقرة: ٢١٥.

٣٧٧ - (آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ ؛ يُقَالُ لَهُ : جُهَيْنَةُ ،
فِيَسْأَلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ : هَلْ بَقِيَ أَحَدٌ يُعَذَّبُ ؟ فَيَقُولُ : لا . فَيَقُولُونَ : عِنْدَ
جُهَيْنَةَ الْخَبِيرُ الْيَقِينُ) .

موضوع . رواه محمد بن المظفر في «غرائب مالك» (٧٦ / ٢) ، والدارقطني
في «الغرائب» من طريق جامع بن سواده : حدثنا زهير بن عباد : حدثنا أحمد بن
الحسين اللهيبي : حدثنا عبد الملك بن الحكم : حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر
رفعه . قال الدارقطني :

«هذا الحديث باطل ، وجامع ضعيف ، وكذا عبد الملك» .

قلت : كذا ذكره السيوطي في «ذيل الموضوعات» من طريق الدارقطني ، وتبعه
ابن عراق (٣٩٩ / ٢) ، ومع هذا فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» أيضاً ! من
رواية الخطيب في «رواة مالك» عن ابن عمر . ولا فائدة من المغايرة في التخريج ؛ لأن
طريق الخطيب هي طريق الدارقطني ؛ كما بينه الشارح المناوي .

ومن الغرائب أن العجلوني أورد هذا الحديث في «كشف الخفاء» (١ / ١٥) ،
ثم لم يُبين حاله !

٣٧٨ - (اتَّبِعُوا الْعُلَمَاءَ ؛ فَإِنَّهُمْ سُرُجُ الدُّنْيَا ، وَمَصَابِيحُ الْآخِرَةِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسنده» (١ / ٣٩) من طريق القاسم بن إبراهيم
الملطي : حدثنا لوين المصيبي : حدثنا مالك بن أنس عن الزهري عن أنس بن مالك
مرفوعاً .

وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي ، مع أنه أورده أيضاً في
«ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٣٩) عن الديلمي ، وذكر أن القاسم بن إبراهيم

الملطي ؛ قال الدارقطني :

«كذاب» .

وقال الخطيب :

«روى عن لوين عن مالك عجائب من الأباطيل» .

٣٧٩ - (إذا أتى عليَّ يومٌ لا أزدادُ فيهِ علماً يُقربُني إلى الله تعالى ؛

فلا بورك لي في طلوعِ شمسِ ذلكِ اليومِ) .

موضوع . أخرجه ابن راهويه في «مسنده» (٤ / ٢٤ / ٢) ، وابن عدي في «الكامل» (ق ١٦١ / ٢) ، وأبو الحسن بن الصلت في «حديثه عن ابن عبدالعزيز الهاشمي» (١ / ٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١٨٨) ، والخطيب في «تاريخه» (٦ / ١٠٠) ، وابن عبد البر (١ / ٦١) ، وكذا الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١١٥ / ١ / ٦٧٨٠) من طرق عن الحكم بن عبدالله عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث الزهري ، تفرد به الحكم» .

قلت : وهو الحكم بن عبدالله بن خطاف (وقيل : ابن سعد) أبو سلمة الحمصي ، وهو كذاب ؛ كما قال أبو حاتم ، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٣٣) من طريق الخطيب ، ثم قال :

«قال السوري : منكر ، لا أصل له ، لا يرويه عن الزهري غير الحكم ، والحكم ؛ قال أبو حاتم : كذاب . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات» .

قال السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٢٠٩) :

«قلت : قال الدارقطني : كان يضع الحديث . روى عن الزهري عن ابن

المسيب نحو خمسين حديثاً لا أصل لها».

ثم قال السيوطي :

«وأخرجه أبو علي الحسين بن محمد بن حسين المقرئ في «جزئه»: حدثنا أحمد بن عمير: أنبأنا أبو أمية محمد بن إبراهيم: حدثنا النفيلي: حدثنا بقية بن الوليد عن أبي سلمة الحمصي عن الزهري به. وقال ابن عمير: ليس أبو سلمة هذا سليمان بن سلم، هذا رجل آخر».

قلت: صدق ابن عمير، وكان من تمام الفائدة أن يبين هو أو السيوطي من هو؟ ولكنهما لم يفعلوا، وقد تبين لي أنه الحكم بن عبدالله نفسه، فإنه يُكنى أبا سلمة، وقد ذكره بقية بكنيته دون اسمه يدلُّسه، وهذا مما اشتهر به بقية، عافانا الله تعالى من كل آفة وبلية، ويؤكد ذلك أن بقية قد صرح باسمه في رواية الطبراني وغيره.

ومع إقرار السيوطي ابن الجوزي على وضع هذا الحديث وتأييده لوضعه، فقد أورده أيضاً في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني، وابن عدي، وأبي نعيم في «الحلية» عن عائشة! ولا يفيد رواية ابن عدي أيضاً إياه، فإن في سنده أيضاً متهماً، وهو بلفظ:

٣٨٠ - (إذا أتى عليّ يومٌ لم أزدْ فيه خيراً؛ فلا بُورِكَ لي فيه).

موضوع. رواه ابن عدي، وابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٣٥) من طريق سليمان بن بشار عن سفيان عن الزهري عن سعيد عن عائشة مرفوعاً.

وهذا سند موضوع؛ قال الذهبي:

«سليمان بن بشار متهم بوضع الحديث؛ قال ابن حبان: يضع على الأثبات ما لا يحصى. ووهَّاه ابن عدي».

ثم سرد له من الواهيات عدة أحاديث، هذا منها.

قلت: ثم رجعت إلى ابن عدي في «كامله»، فرأيت ذكر الحديث في ترجمة ابن بشار هذا (١٦١ / ٢) معلقاً عنه عن ابن عيينة عن بقية عن الحكم بن عبدالله الأيلي عن الزهري به؛ مثل لفظ الحديث الذي قبله.

فتبين أن بين سفيان والزهري بقية والحكم، وهو كذاب، وهو الذي في سند الحديث الذي قبله، فمدار الحديثين على هذا الكذاب، غير أن في طريق هذا كذاباً آخر!

على أنه قد قيل: إن الحكم بن عبدالله الأيلي هو غير الحكم بن عبدالله الحمصي، ورجحه الحافظ، فإن ثبت ذلك؛ فالطريق مختلفة، لكن النتيجة واحدة، فإن الأيلي هذا كذاب أيضاً! فراجع «اللسان».

٣٨١ - (ليس من أخلاق المؤمنين الملق؛ إلا في طلب العلم).

موضوع. أخرجه ابن عدي (٨٤ / ٢)، والسلفي في «المنتخب من أصول السراج اللغوي» (١ / ٩٧ / ٢) عن الحسن بن واصل عن الخصيب بن جحدر عن النعمان بن نعيم عن معاذ بن جبل. وقال ابن عدي:

«مداره على الخصيب بن جحدر».

قلت: قال البخاري في «التاريخ الصغير» (١٩٧):

«كذاب، استعدى عليه شعبة في الحديث».

وقال النسائي في «الضعفاء» (١١):

«ليس بثقة».

قلت: ومثله الراوي عنه الحسن بن واصل، ويُقال: الحسن بن دينار، فقد كذبه أحمد، ويحيى، وأبو حاتم، وغيرهم، وفي ترجمته ساق الذهبي هذا الحديث؛ كما أوردته عن ابن عدي، وقد أوردته ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٩) من

طريقه، فأدخل بين النعمان بن نعيم، ومعاذ؛ عبدالرحمن بن غنم، وهو عند السلفي بإثبات ابن غنم، وإسقاط ابن نعيم. والله أعلم.

ثم قال ابن الجوزي:

«مداره على الخصيب، وقد كذبه شعبة، والقطان، وابن معين. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات».

وأقره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١ / ١٩٧)، ثم تناقض فأورده في «الجامع الصغير»، لكن من رواية البيهقي في «الشعب» عن معاذ، ولا يخفى أن هذه المغايرة في التخريج لا فائدة منها؛ ما دام أن الحديث يدور على هذا الكذاب الخصيب! فقد قال المناوي في «شرح الجامع»:

«وقضية صنيع المصنف أن البيهقي خرج، وسلمه، والأمر بخلافه، بل عقبه ببيان علته، فقال:

«هذا الحديث إنما يروى بإسناد ضعيف، والحسن بن دينار ضعيف بمرة، وكذا خصيب. هذا لفظه بحروفه، فحذف المصنف له من كلامه غير صواب».

قلت: ولعل السيوطي اغتر بإيراد البيهقي له في «الشعب»؛ بناء على ما نقله هو غير مرة عنه؛ أنه لا يورد في «الشعب» ما كان موضوعاً، فاعلم أن هذا ليس صحيحاً على إطلاقه، أو هو رأي البيهقي وحده في كتابه، وإلا فكيف فيه من موضوعات سبق بعضها، ويأتي الكثير منها، وفي حفطي أن السيوطي قد وافق على وضع بعضها، فهذا كله يدلنا على أن السيوطي يغلب عليه التقليد في كثير من الأحيان، وهذا هو السبب في وقوع الأحاديث الموضوعية في كتابه «الجامع الصغير» الذي نص في مقدمته أنه صانه عما تفرده به كذاب أو وضاع!

هذا؛ وللحديث طريق آخر من حديث أبي أمامة، رواه ابن عدي (٢٤٠ / ٢) عن فهر بن بشر: حدثنا عمر بن موسى عن القاسم عنه مرفوعاً به. وقال:

«عمر بن موسى الوجيهي في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً» .
قلت: وفهر بن بشر لا يُعرف؛ كما قال ابن القطان، وأقره الحافظ في
«اللسان» .

وله طريق ثالث بنحو هذا اللفظ، أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» أيضاً،
وهو:

٣٨٢ - (لا حَسَدَ، ولا مَلَقَ؛ إلا في طَلَبِ العلمِ) .

موضوع . رواه ابن عدي (٣٦٥ / ١)، والخطيب (١٣ / ٢٧٥)، وفي العاشر
من «الجامع» (٢٠ / ٢ - من المنتقى منه) من طريق عمرو بن الحصين الكلابي عن
ابن علاثة عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال ابن
عدي:

«هذا منكر، لا أعلم يرويه عن الأوزاعي غير ابن علاثة» .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٩) من رواية ابن عدي، ثم
قال:

«ابن علاثة، محمد بن عبدالله بن علاثة، لا يحتج به . قال ابن حبان: يروي
الموضوعات عن الثقات» .

وتعقبه السيوطي في «اللالئ» (١ / ١٩٧ - ١٩٨) بما خلاصته أن ابن علاثة
وثقه ابن معين وغيره، وأن آفة الحديث من عمرو بن الحصين، فإنه كذاب؛ كما قال
الخطيب .

قلت: وهذا تعقب شكلي، لا يعود على الحديث بالتقوية، ما دام أنه لم ينج
من هذا الكذاب .

لكن السيوطي ذكر له شاهداً لم يتكلم على إسناده، وفيه من لا يعرف، وهو:

٣٨٣ - (مَنْ غَضَّ صَوْتَهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ؛ كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الَّذِينَ
امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى مِنْ أَصْحَابِي ، وَلَا خَيْرَ فِي التَّمَلُّقِ
وَالتَّوَضُّعِ ؛ إِلَّا مَا كَانَ فِي اللَّهِ ، أَوْ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» من طريق ابن السني : حدثنا
الحسين بن عبدالله القطان عن عامر بن سيار عن ابن الصباح عن عبدالعزيز بن سعيد
عن أبيه مرفوعاً . نقلته من «اللاآلىء» (١ / ١٩٨) ، وسكت عنه !
قلت : وهذا إسناد ظلمات بعضها فوق بعض ، لم أعرف منه أحداً من بعد
القطان غير عامر بن سيار؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٢٢) عن أبيه :
«مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره على قاعدته في «الثقات» (٨ / ٥٠٢) ؛ كما ذكر فيه
(٥ / ١٢٥) عبدالعزيز بن سعيد شيخه في هذا الحديث ! وهذا من أوضح الأدلة على
فساد قاعدته في التوثيق !

ثم بدا لي أن ابن الصباح هو المثني اليماني ، فإن يكن هو ؛ كما يغلب على
الظن ، فهو ضعيف ، اختلط بآخره ؛ كما في «التقريب» ، وانظر الحديثين اللذين قبله .
ثم تبين أن قوله في «اللاآلىء» : «ابن الصباح» ؛ خطأ ، ولعله مطبوعي ،
والصواب : «أبو الصباح» ؛ كما يؤخذ من مراجع كثيرة ، أهمها : «كامل ابن عدي» ،
فقد ساق في ترجمة أبي الصباح (٥ / ١٩٦٦) من طريق الحسين القطان المذكور
- وهو شيخ ابن عدي - عن عامر بن سيار : ثنا أبو الصباح - يعني : عبدالغفور بن
عبدالعزيز أبو الصباح الواسطي - عن عبدالعزيز بن سعيد به حديثاً آخر ، وقال عقبه :
«وبهذا الإسناد اثنان وعشرون حديثاً حدثناه بها الحسين هذا» .

ثم ختم ترجمته بقوله :

«وعبدالغفور هذا؛ الضعف على حديثه بَيِّن، وهو منكر الحديث» .
قلت: فهو آفة حديث الترجمة، وبخاصة أن البخاري قال في «التاريخ الكبير»
(٣ / ٢ / ١٢٧):

«تركوه، منكر الحديث» .

وفي معناه قوله في «التاريخ الصغير» (ص ١٩٤):
«سكتوا عنه» .

٣٨٤ - (لا يتركُ اللهُ أحداً يومَ الجمعةِ؛ إلا غفرَ له) .

موضوع . أخرجه أبو القاسم الشهرزوري في «الأمالي» (١٨٠ / ١) ،
والخطيب (١٨٠ / ٥) من طريق أحمد بن نصر بن حماد بن عجلان: حدثنا أبي:
حدثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً .

ذكره الخطيب في ترجمة أحمد هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«أتى بخبر منكر جداً» .

ثم ساق له هذا، كأنه يتهمه به .

ووافق الحافظ في «اللسان»، وفي ذلك عندي نظر؛ لأن أباه نصر بن حماد؛

قال ابن معين:

«كذاب» .

فالحمل عليه فيه أولى، ومع هذا وذاك؛ فالحديث في «الجامع»!

وللحديث طريق أخرى عن أنس نحوه، وهو موضوع أيضاً؛ كما سبق بيانه برقم

(٢٩٧) .

٣٨٥ - (لا يُحَرِّمُ الْحَرَامَ الْحَلَالَ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٢٦)، والدارقطني (١٤٢)، والبيهقي (٧ / ١٦٨)، والخطيب (٧ / ١٨٢) من طريق عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، من أجل عبدالله بن عمر، وهو العمري المكبر، وهو ضعيف.

وقد روي هذا الحديث بسند آخر مع زيادة في متنه، يأتي بعد حديث.

٣٨٦ - (يَقُولُ اللهُ تَعَالَى لِلدُّنْيَا: يَا دُنْيَا! مُرِّي عَلَى أَوْلِيَائِي، وَلَا تَحْلُولِي لَهُمْ فَتَفْتِنِيهِمْ).

موضوع. أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٨ - ٩)، وعنه الديلمي (٤ / ٢١٨) قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي، قال: أخبرنا الحسين بن داود البلخي قال: أخبرنا فضيل بن عياض قال: أخبرنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، أبو جعفر الرازي هذا؛ قال الذهبي:

«لا أعرفه، لكن أتى بخبر باطل، هو آفته».

قلت: ثم ساق خبراً موقوفاً على علي.

والحسين بن داود البلخي؛ قال الخطيب في ترجمته من «التاريخ» (٨ / ٤٤):

«لم يكن ثقة، فإنه روى نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس أكثرها

موضوع».

ثم ساق له حديثاً آخر بهذا السند، ثم قال:

«تفرد بروايته الحسين عن الفضيل، وهو موضوع، ورجاله كلهم ثقات، سوى الحسين بن داود».

ومن طريقه روى هذا الحديث القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٧ / ٢).

٣٨٧ - (ما اجتمع الحلال والحرام؛ إلا غلب الحرام).

لا أصل له. قاله الحافظ العراقي في «تخريج المنهاج»، ونقله المناوي في «فيض القدير»، وأقره.

وقد استدل بهذا الحديث على تحريم نكاح الرجل ابنته من الزنى، وهو قول الحنفية، وهو وإن كان الراجح من حيث النظر، لكن لا يجوز الاستدلال عليه بمثل هذا الحديث الباطل، وقد قابلهم المخالفون بحديث آخر، وهو:

٣٨٨ - (لا يحرم الحرام، إنما يحرم ما كان بنكاح حلال).

باطل. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٧٣ / ٢ - من زوائد المعجمين)، وابن عدي في «الكامل» (٢٨٧ / ٢)، وابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ٩٩)، والدارقطني (ص ٤٠٢)، والبيهقي (٧ / ٢٦٩) من طريق المغيرة بن إسماعيل بن أيوب بن سلمة عن عثمان بن عبدالرحمن الزهري عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت:

«سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يتبع المرأة حراماً؛ أينكح ابنتها، أو يتبع الابنة حراماً؛ أينكح أمها؟ قالت: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره.

قال البيهقي:

«تفرد به عثمان بن عبدالرحمن الواقصي هذا، وهو ضعيف، قاله يحيى بن معين وغيره من أئمة الحديث».

قلت: بل هو كذاب؛ قال ابن حبان:

«كان يروي عن الثقات الموضوعات».

وكذبه ابن معين في رواية عنه .

وقال عبدالحق في «الأحكام» (ق ١٣٨ / ٢)، والهيثمي في «المجمع» (٤ /

:٢٦٩)

«وهو متروك».

وكذا قال الحافظ في «التقريب»، وزاد:

«وكذبه ابن معين».

قلت: والراوي عنه المغيرة بن إسماعيل؛ مجهول؛ كما قال الذهبي .

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٤١٨) من طريق المغيرة بن

إسماعيل عن عمر بن محمد الزهري عن ابن شهاب به، ثم قال:

«قال أبي: هذا حديث باطل، والمغيرة بن إسماعيل وعمر هذا؛ هما

مجهولان».

قلت: كذا وقع في «العلل»: «عمر بن محمد الزهري»؛ بدل: «عثمان بن

عبدالرحمن الزهري»، فلا أدري؛ أهكذا وقع في روايته، أم تحرف على الناسخ، أو

الطابع؟!

وقد استدل بالحديث الشافعية وغيرهم على أنه يجوز للرجل أن يتزوج ابنته من

الزنى، وقد علمت أنه ضعيف؛ فلا حجة فيه .

والمسألة اختلف فيها السلف، وليس فيها نص مع أحد الفريقين، وإن كان

النظر والاعتبار يقتضي تحريم ذلك عليه، وهو مذهب أحمد وغيره، ورجحه شيخ

الإسلام ابن تيمية، فانظر «الاختيارات» له (١٢٣ - ١٢٤)، وتعلقنا على الصفحة

(٣٦ - ٣٩) من كتابنا «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» .

٣٨٩ - (لو أذن الله لأهل الجنة في التجارة؛ لاتجروا بالبز)

والعطر).

ضعيف . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٢٩)، والطبراني في «الصغير» (ص ١٤٥)، وفي «الأوسط» (١ / ١٣٥ / ١)، وأبونعيم في «الحلية» (١٠ / ٣٦٥)، وأبو عبدالرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٤١٠)، وأبو عثمان النجيري في «الفوائد» (٢ / ٣ / ١)، ومكي المؤذن في «حديثه» (٢ / ٢٣٠)، وابن عساكر (١٤ / ٣٣٧ / ١) من طريق عبدالرحمن بن أيوب السكوني الحمصي: ثنا عطف بن خالد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الطبراني:

«تفرد به ابن أيوب».

قلت: قال الذهبي في «الميزان»، وأقره الحافظ في «اللسان»:

«لا يجوز أن يُحتج بهذا».

وقال العقيلي عقب الحديث:

«لا يُتابع عليه».

ثم قال:

«ليس بمحفوظ عن نافع، وإنما يُروى بإسناد مجهول».

ثم ساقه من طريق أخرى مرفوعاً نحوه، وهو:

٣٩٠ - (لو تباع أهل الجنة - ولن يتبايعوا -؛ ما تباعوا إلا بالبز).

ضعيف جداً. أخرجه العقيلي (٢٢٩)، وكذا أبو يعلى (١ / ١٠٤ / ١١١) من

طريق إسماعيل بن نوح عن رجل عن أبي بكر الصديق رفعه. قال العقيلي:

«وإسناده مجهول، وهو أولى (يعني: من حديث السكوني الذي قبله)، وليس

له إسناد يصح» .

قلت: وإسماعيل بن نوح؛ متروك؛ كما قال الأزدي، وتبعه الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٤١٦).

٣٩١ - (هذه يدٌ لا تمسُّها النَّارُ).

ضعيف. أخرجه الخطيب (٧ / ٣٤٢) من طريق محمد بن تميم الفريابي بسنده عن الحسن عن أنس بن مالك قال:

«أقبل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك، فاستقبله سعد بن معاذ الأنصاري، فصافحه النبي ﷺ، ثم قال له: «ما هذا الذي أكفنت (!) يدك؟». فقال: يا رسول الله! أضرب بالمر والمسحاة في نفقة عيالي. قال: فقبل النبي ﷺ يده، وقال: . . . » فذكره.

قال الخطيب:

«هذا الحديث باطل؛ لأن سعد بن معاذ لم يكن حياً في وقت غزوة تبوك، وكان موته بعد غزوة بني قريظة من السهم الذي رمي به، ومحمد بن تميم الفريابي كذاب، يضع الحديث».

قلت: جرى الخطيب على أن سعداً هذا هو ابن معاذ سيد الأوس الصحابي المشهور، وخالفه الحافظ ابن حجر، فجزم في «الإصابة» بأنه آخر، ثم ذكر أن الحديث رواه الخطيب في «المتفق» بإسناد واه، وأبو موسى في «الذيل» بإسناد مجهول عن الحسن به.

(١) كذا الأصل، وفيه شيء، ففي «النهاية»:

«في حديث سعد: رآه رسول الله ﷺ، وقد أكنبت يده، فقال له: «أكنبت يدك». فقال: أعالج بالمر. . . ». أكنبت اليد: إذا ثخنت، وغلظ جلدها، وتعجّر من معاناة الأشياء الشاقة».

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٥١) معتمداً على قول الخطيب السابق، وتعقبه السيوطي في «اللاآلىء» (٢ / ١٥٤) بكلام الحافظ ابن حجر، وقد ذكرت خلاصته آنفاً، والله أعلم.

قال الشيخ عبدالحى الكتاني في «الترتيب الإدارية» (٢ / ٤٢ - ٤٣) بعدما نقل كلام الحافظ:

«قلت: في هذه القصة عجيبة، وهي تقبيل النبي ﷺ يد صحابي لأجل ضربه الأرض بالفاس».

قلت: لكن يُقال: أثبت العرش ثم أنقش. فإن القصة غير ثابتة؛ كما علمت.

٣٩٢ - (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً؛ يُقَالُ لَهُ: الضُّحَى، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ؛ نادى منادٍ: أَيْنَ الَّذِينَ كَانُوا يُدِيمُونَ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى؟ هَذَا بِأَبْكُمْ، فَادْخُلُوهُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٥٩ / ١ - من زوائد المعجمين)، وأبو حفص الصيرفي في «حديثه» (٢٦٣ / ١)، وكذا ابن لال في «حديثه» (١١٦ / ١)، ونصر المقدسي في «المجلس ١٢١ من الأمالي» (٢ / ٢) عن سليمان بن داود اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن يحيى إلا سليمان».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وعلته اليمامي هذا، فإنه متروك. ومن طريقه رواه الحاكم في جزء له في صلاة الضحى؛ كما في «زاد المعاد» (١ / ١٢٩ - ١٣٤).

وله علة أخرى، وهي عن عنة ابن أبي كثير، فإنه كان يدلس.

والحديث؛ ضعفه المنذري في «الترغيب» (١ / ٢٣٧).

٣٩٣ - (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً؛ يُقَالُ لَهُ: الضُّحَى، فَمَنْ صَلَّى الضُّحَى؛ حَنَّتْ إِلَيْهِ صَلَاةُ الضُّحَى؛ كَمَا يَحِنُّ الْفَصِيلُ إِلَى أُمِّهِ، حَتَّى إِنَّهَا لَتَسْتَقْبِلُهُ حَتَّى تُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ).

موضوع. أخرجه الخطيب (١٤ / ٣٠٦ - ٣٠٧) من طريق يحيى بن شبيب اليماني: حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً. ذكره في ترجمة ابن شبيب، وقال:

«روى أحاديث باطلة».

ثم ذكر له ثلاثة أحاديث، هذا أحدها.

ومنها:

٣٩٤ - (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً؛ يُقَالُ لَهُ: الضُّحَى، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ إِلَّا مَنْ حَافَظَ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى).

موضوع. رواه الخطيب بإسناد الحديث الذي قبله، وأخرجهما ابن عساكر مدموجاً بينهما في حديث واحد عن أنس كما في «الفتاوى» للسيوطي (١ / ٥٨)، وسكت عليه!

وفي فضل صلاة الضحى أحاديث صحيحة تغني عن مثل هذه الأحاديث الباطلة.

٣٩٥ - (إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً مُوَكَّلِينَ بِأَبْوَابِ الْجَوَامِعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَسْتَغْفِرُونَ لِأَصْحَابِ الْعَمَائِمِ الْبَيْضِ).

موضوع. أخرجه الخطيب بإسناد الحديثين السابقين، وقد عرفت أنه من وضع يحيى بن شبيب اليماني.

ومن طريق الخطيب ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٠٦)، وقال:
«يحيى حدث عن حميد وغيره أحاديث باطلة».

وأيده السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٢٧)، فقال:

«قلت: قال في «الميزان»: هذا مما وضعه علي حميد».

وأقره ابن عراق (٢٣٦ / ٢).

قلت: لكن وجدت له طريقاً أخرى؛ رواها أبو علي القشيري الحراني في «تاريخ الرقة» (ق ٣٨ / ٢) عن أبي يوسف محمد بن أحمد الصيدلاني: ثنا العباس ابن كثير أبو مخلد الرقي: ثنا يزيد بن أبي حبيب عن ميمون بن مهران عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه مرفوعاً.

ذكره في ترجمة العباس هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأبو يوسف الصيدلاني؛ لم أجد من ترجمه، فهو أو شيخه آفة هذه الطريق، فإن من فوقهما ثقات.

ولا يصح في العمائم شيء؛ غير أنه ﷺ لبسها، وتقدم بعض أحاديثها برقم (١٢٧ - ١٢٩).

٣٩٦ - فضل حَمَلَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الَّذِي لَمْ يَحْمِلْهُ؛ كَفَضْلِ

الْخَالِقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ).

كذب. أخرجه الديلمي (٢ / ١٧٨ / ١ - ٢) من طريق محمد بن تميم الفريابي: حدثنا حفص بن عمر: حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رفعه.

وذكره السيوطي في «الذيل» (ص ٣٢)، وقال:

«قال الحافظ ابن حجر في «زهر الفردوس»: هذا كذب. قلت: آفته محمد بن

تميم» .

قلت: ثم غفل السيوطي عن هذا، فأورده في «الجامع الصغير»:
ومحمد بن تميم هذا؛ قال الخطيب كما تقدم قريباً رقم (٣٩١):
«كذاب، يضع الحديث».

وقال الحاكم:

«هو كذاب خبيث».

وقال أبو نعيم:

«كذاب وضاع».

٣٩٧ - (إِذَا طَلَعَ النَّجْمُ؛ رُفِعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ أَهْلِ كُلِّ بَلَدٍ).

ضعيف. أخرجه الإمام محمد بن الحسن في «كتاب الآثار» (ص ١٥٩):
أخبرنا أبو حنيفة قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً.
ومن طريق أبي حنيفة أخرجه الثقفى في «الفوائد» (٣ / ١٢ / ١)، وكذا
الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٠)، وفي «الأوسط» (١ / ١٤٠ / ٢)، وعنه
أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١٢١)، وقال:
«والنجم: هو الثريا».

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن أبا حنيفة رحمه الله على جلالته في الفقه، فقد
ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي، وغيرهم من أئمة
الحديث.

ولذلك لم يزد الحافظ ابن حجر في «التقريب» على قوله في ترجمته:

«فقيه مشهور»!

نعم؛ قد تابعه عِسل بن سفيان عن عطاء، لكنه ضعيف أيضاً، وخالفه في لفظه، فقال:

«إذا طلع النجم ذا صباح؛ رُفعت العاهة».

أخرجه أحمد (٢ / ٣٤١ و ٣٨٨)، والطحاوي في «المشكل» (٣ / ٩٢)، والطبراني في «الأوسط» أيضاً، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٤٧)، وقال:

«عِسل بن سفيان في حديثه وهم؛ قال البخاري: فيه نظر».

ولا يخفى وجه الاختلاف بين اللفظين، فالأول أطلق الطلوع وقيد الرفع بـ «عن كل بلد»، وهذا عكسه، فإنه قيّد الطلوع بـ «ذا صباح»، وأطلق الرفع، فلم يقيده بالقيّد المذكور. وهذا الاختلاف مع ضعف المختلِفَيْن يمنع من تقوية الحديث؛ كما لا يخفى على الماهر بهذا العلم الشريف.

٣٩٨ - (لا تَسْبُوا قريشاً، فإنَّ عالمها يملأ طباق الأرضِ علماءً،

اللهمَّ إنك أذقت أولها عذاباً أو وبالاً، فأذق آخرها نوالاً).

ضعيف جداً. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢ / ١٩٩ - من منحة المعبود):

حدثنا جعفر بن سليمان عن النضر بن حميد^(١) الكندي أو العبدي عن الجارود^(٢) عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً.

ومن طريق الطيالسي أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٢٩٥ ، ٩ / ٦٥)،

وعنه الخطيب في «تاريخه» (٢ / ٦٠ - ٦١)، وابن عساكر (١٤ / ٤٠٩ / ٢)،

(١) في الأصل: «معبد»، وكذا في «الحلية» في الموضوعين، وفي التاريخ: «سعيد»، وكله

تصحيف، والتصويب من «اللسان»، فقد ذكر في ترجمته هذا الحديث من رواية الطيالسي والعقيلي.

(٢) كذا هو عندهم جميعاً، وفي «اللسان»: «أبو الجارود»، وفي موضع آخر: «ابن

الجارود»، والله أعلم.

والحافظ العراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (١٨٤).

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ النضر بن حميد؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ٤٧٧ / ١):

«سألت أبي عنه؟ فقال: متروك الحديث. ولم يحدثني بحديثه».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

والجارود؛ لم أعرفه. وفي «كشف الخفاء» (٢ / ٥٣)؛ تبعاً لأصله «المقاصد» (٢٨١ / ٦٧٥): إنه مجهول.

وأما قوله: «والراوي عنه مختلف فيه»؛ فوهم؛ لأنه متروك بلا خلاف.

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً.

ثم وجدت الحديث في جزء من «الفوائد المنتقاة» لأبي القاسم السمرقندي (١١١ / ١) رواه من طريق أخرى عن جعفر بن سليمان قال: أنبأ النضر بن حميد الكندي أبو الجارود عن أبي الأحوص . . . به.

فهذا يؤيد ما صوبناه في اسم والد النضر أنه (حميد)، ويرجح ما في «اللسان» من أن (أبو الجارود) كنية النضر هذا؛ ليس هو شيخه في الحديث. والله أعلم.

ثم رأيت في «مسند الهيثم بن كليب» (٨٠ / ٢) من طريق فهد بن عوف: نا جعفر بن سليمان: حدثني النضر بن حميد الكندي: حدثني الجارود عن أبي الأحوص به. فهذا يوافق رواية الطيالسي.

لكن فهد هذا لا يحتج به؛ قال ابن المديني:

«كذاب».

وتركه مسلم والفلاس.

ولكنه عند العقيلي (٤٣٥) من طريق خالد بن أبي زيد القرني - وهو صدوق، وهو المَزْرُقي -: حدثنا جعفر بن سليمان عن النضر قال: حدثني أبو الجارود به.

قلت: فهذه علة أخرى في الحديث، وهي الاضطراب في سنده، واسم راويه، وتصويب بعضهم أنه أبو الجارود زياد بن المنذر؛ لمجرد أن المزي ذكر النضر ابن حميد في الرواة عنه لا يكفي؛ لأنه قائم على بعض هذه الروايات المتقدمة المختلفة، فإن ثبت أنه هو؛ ازداد الحديث وهنا على وهن؛ لأنه متهم بالكذب والوضع.

وروي الشطر الأول من الحديث عن عطاء مرسلًا بلفظ:

«أكرموا قريشاً، فإن . . .».

وسياتي إن شاء الله تعالى.

لكن قوله: «اللهم إنك أذقت . . .»؛ حسن، فقد أخرجه الترمذي (٤ /

٣٧١)، وأحمد (رقم ٢١٧٠)، والعقيلي (١٩٥)، ومحمد بن عاصم الثقفي في «حديثه» (٢ / ٢)، والضياء في «المختارة» (٢٢٩ / ١)، وكذا المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٨ / ٦ / ١) من طريق الأعمش عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً به. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: ورجاله عند أحمد ثقات رجال الشيخين، وفي طارق كلام لا يضر.

بل هو صحيح، فقد وجدت له شاهداً آخر من حديث ابن عمر، أخرجه القضاعي (٢ / ١٢٠) من طريق أبي سعيد بن الأعرابي قال: أنا محمد بن غالب قال: نا مسلم ابن إبراهيم قال: نا شعبة عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير عنه مرفوعاً به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير محمد بن غالب، وهو متمم حافظ مكثر، وثقه الدارقطني.

٣٩٩ - (اللَّهُمَّ اهْدِ قُرَيْشًا، فَإِنَّ عِلْمَ الْعَالِمِ مِنْهُمْ يَسَعُ طِبَاقِ
الْأَرْضِ، اللَّهُمَّ أَدِّقْ أَوْلَهَا نِكَالًا، فَأَذِقْ آخِرَهَا نَوَالًا).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨ / ٢)، وأبو نعيم (٩ / ٦٥)
من طريق إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

والخطيب (٢ / ٦٠ - ٦١)، وعنه العراقي في «محنة القرب» من طريق ابن
عياش عن عبدالعزيز بن عبيدالله عن وهب بن كيسان عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذان إسنادان ضعيفان جداً؛ إسماعيل بن مسلم وعبدالعزيز بن عبيدالله
الحمصي متروكان.

والحديث عزاه في «الكشف» (٢ / ٥٣) للترمذي وأحمد عن ابن عباس، وهو
وهم، وإنما أخرجا عنه الشطر الثاني منه؛ كما سبق في الحديث الذي قبله.

٤٠٠ - (لِمَبَارِزَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لِعَمْرٍو بْنِ عَبْدِ وَدٍّ يَوْمَ الْخَنْدَقِ
أَفْضَلُ مِنْ أَعْمَالِ أُمَّتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

كذب. أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣ / ٣٢) من طريق أحمد بن عيسى
الخشاب بـ (تيس): ثنا عمرو بن أبي سلمة: ثنا سفيان الثوري عن بهز بن حكيم
عن أبيه عن جده مرفوعاً.

سكت عنه الحاكم! وقال الذهبي في «تلخيصه»:

«قَبِّحَ اللَّهُ رَافِضِيًّا افْتَرَاهُ».

قلت: وعلته الخشاب هذا، فإنه كذاب؛ كما قال ابن طاهر وغيره. ولعله سرقه
من كذاب مثله، فقد أخرجه الخطيب (١٣ / ١٩) من طريق إسحاق بن بشر القرشي
عن بهز به.

وإسحاق هذا هو الكاهلي الكوفي، وهو كذاب أيضاً، وقد سبقت له أحاديث موضوعة، فانظر مثلاً الحديث (٣٠٩ و ٣١١ و ٣٢٩ و ٣٥١) من هذا الجزء.

قلت: وقصة مبارزة علي رضي الله عنه لعمر بن ود وقتله إياه مشهورة في كتب السيرة، وإن كنت لا أعرف لها طريقاً مسنداً صحيحاً، وإنما هي من المراسيل والمعاضيل، فانظر إن شئت «سيرة ابن هشام» (٣ / ٢٤٠ - ٢٤٣)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٣ / ٤٣٥ - ٤٣٩)، و«سيرة ابن كثير» (٣ / ٢٠٣ - ٢٠٥).

٤٠١ - (إِذَا صُمْتُمْ؛ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ، وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَائِمٍ تَيَسَّسَ شَفْتَاهُ بِالْعَشِيِّ؛ إِلَّا كَانَتْ نَوْرًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

ضعيف. أخرجه الطبراني (١ / ١٨٤ / ٢)، والدارقطني (ص ٢٤٩)، وعنه البيهقي (٤ / ٢٧٤) من طريق كيسان أبي عمر القصار عن يزيد بن بلال عن علي موقوفاً.

ثم أخرجه من هذا الطريق عن عمرو بن عبد الرحمن عن خباب عن النبي ﷺ مثله.

وضعه الدارقطني، وتبعه البيهقي، فقالا:

«كيسان أبو عمر؛ ليس بالقوي، ومن بينه وبين علي غير معروف».

وأقرهما ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (ق ٦٩ / ٢).

وفي «المجمع» (٣ / ١٦٤ - ١٦٥):

«رواه الطبراني في «الكبير»، ورفع عن خباب، ولم يرفعه عن علي، وفيه

كيسان أبو عمر، وثقه ابن حبان، وضعفه غيره».

ونقل المناوي في «الفيض» عن العراقي أنه قال في «شرح الترمذي»:
«حديث ضعيف جداً».

وعن «تخريج الهداية»:

«فيه كيسان القعاب (كذا)؛ ضعيف جداً. وقال ابن حجر: فيه كيسان؛ ضعيف عندهم».

وأما قول العزيزي في «شرح الجامع الصغير» (١ / ١٢٩):

«وهو حديث ضعيف منجبر!»

فهو وهم منه، إذ لا جابر له، ولم يدع ذلك غيره! بل قدروى ما يعارضه، وهو:

٤٠٢ - (كَانَ يَسْتَاكُ آخِرَ النَّهَارِ وَهُوَ صَائِمٌ).

باطل. أخرجه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» (١ / ١٤٤) عن أحمد بن عبد الله ابن ميسرة الحراني عن شجاع بن الوليد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

وأعله ابن حبان بابن ميسرة، وقال:

«لا يحتج به، ورفع باطل، والصحيح عن ابن عمر من فعله».

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٤٦٠).

ويغني عن هذا الحديث في مشروعية السواك للصائم في أي وقت شاء أول النهار أو آخره عموم قوله ﷺ:

«لولا أن أشقَّ على أمتي؛ لأمرتهم بالسواك عن كل صلاة».

متفق عليه، وهو مخرج في «الإرواء» (رقم ٧٠).

وما أحسن ما روى الطبراني في «الكبير» (٢٠ / ٧٠ / ١٣٣)، وفي «مسند

الشاميين» (٢٢٥٠) بإسناد يحتمل التحسين عن عبدالرحمن بن غنم قال :

«سألت معاذ بن جبل : أأتسوك وأنا صائم؟ قال : نعم . قلت : أي النهار أتسوك؟ قال : أي النهار شئت غدوة أو عشية . قلت : إن الناس يكرهونه عشية ، ويقولون : إن رسول الله ﷺ قال : لخلوف الصائم أطيب عند الله من ريح المسك؟ فقال : سبحان الله ! لقد أمرهم بالسواك ، وهو يعلم أنه لا بد أن يكون بفي الصائم خلوف وإن استاك ، وما كان بالذي يأمرهم أن يتنوا أفواههم عمداً ، ما في ذلك من الخير شيء ، بل فيه شر ، إلا من ابتلي ببلاء لا يجد منه بداً . قلت : والغبار في سبيل الله أيضاً كذلك ؛ إنما يؤجر من اضطر إليه ، ولا يجد عنه محيصاً؟ قال : نعم ، فأما من ألقى نفسه في البلاء عمداً ، فما له في ذلك من أجر» .

وقال الحافظ في «التلخيص» (ص ١٩٣) :

«إسناده جيد» .

ثم قال الزيلعي :

«ويدخل فيه أيضاً من تكلف الدوران ، وكثرة المشي إلى المساجد ، بالنسبة إلى قوله ﷺ : «كثرة الخطا إلى المساجد» ، ومن يصنع في طلوع الشيب في شعره بالنسبة إلى قوله ﷺ : «من شاب شيبة في الإسلام» ؛ إنما يؤجر عليهما من بلي بهما» .

٤٠٣ - (نَزَلَ آدَمُ بِالْهِنْدِ وَاسْتَوْحَشَ ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ ، فَنَادَى بِالْأَذَانِ : اللهُ أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ (مرتين) ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ (مرتين) . قال آدَمُ : مَنْ مُحَمَّدٌ؟ قال : آخِرُ وَلَدِكَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢ / ٣٢٣ / ٢) عن محمد بن عبدالله بن سليمان :
نا علي بن بهرام الكوفي : نا عبدالملك بن أبي كريمة عن عمرو بن قيس عن عطاء

عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علي بن بهرام لم أعرفه، وقد ذكره الحافظ في الرواة عن أبي كريمة هذا، وسماه علي بن يزيد بن بهرام. ثم وجدته في «تاريخ بغداد»، وجعل يزيداً جده، فقال (١١ / ٣٥٣):

«علي بن بهرام بن يزيد أبو حجية المزني العطار، من أهل إفريقية، انتقل إلى العراق، فسكنه إلى حين وفاته، وحدث ببغداد عن عبد الملك بن أبي كريمة الأنصاري. روى عنه: أحمد بن يحيى الأودي، وموسى بن إسحاق الأنصاري، وعليك الرازي، والحسن بن الطيب الشجاعي».

ثم ساق له حديثين، ولم يذكر فيه جرحاً لا تعديلاً.

ومحمد بن عبدالله بن سليمان هما اثنان: أحدهما كوفي؛ قال ابن منده: مجهول.

والآخر خراساني؛ اتهمه الذهبي بحديث موضوع، والظاهر هنا أنه الأول.

وهذا الحديث مع ضعفه أقوى من الحديث المتقدم بلفظ: «لما اقترب آدم الخطيئة قال: يا رب! أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم! وكيف عرفت محمداً ولم أخلقه بعد؟...» الحديث (رقم ٢٥)، وهو صريح في أن آدم عليه السلام كان يعرف النبي ﷺ وهو في الجنة قبل هبوطه إلى الأرض، وهذا صريح في أن آدم عليه السلام لم يعرف محمداً ﷺ حتى بعد نزوله إلى الأرض، ولذلك سأل جبريل: «ومن محمد؟»، فهذا من أدلة بطلان ذلك الحديث؛ كما سبق بيانه عند تحقيق الكلام على وضعه، فتذكر أو راجع إن شئت.

وأنا لا أجزئ لنفسي الاحتجاج بمثل هذا الحديث؛ كما هو ظاهر، ولكن التحقيق العلمي يسمح برد الحديث الواهي بالحديث الضعيف ما دام ضعفه أقل منه؛ كما لا يخفى على من مارس هذا العلم الشريف.

٤٠٤ - (نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٤٢٥)، وأبو داود (١ / ٣٨٢)، وابن ماجه (١ / ٥٢٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤ / ١١٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٠٦)، والحربي في «غريب الحديث» (٥ / ٣٨ / ٢)، والحاكم (١ / ٤٣٤)، والبيهقي (٤ / ٢٨٤) من طريق حوشب بن عقيل عن مهدي الهجري عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري».

ووافقه الذهبي!

قلت: وهذا من أوهامهما الفاحشة، فإن حوشب بن عقيل وشيخه مهدي الهجري لم يخرج لهما البخاري، بل إن الهجري مجهول؛ كما قال ابن حزم في «المحلى» (٧ / ١٨)، وأقره الذهبي في «الميزان»، وذكر عن أبي حاتم نحوه، وفي «التهذيب» عن ابن معين مثله، فأنى للحديث الصحة، وفيه هذا الرجل المجهول؟!

ولذلك ضعف هذا الحديث ابن حزم، فقال:

«لا يحتج بمثله».

وكذلك ضعفه ابن القيم في «الزاد» (١ / ١٦ و ٢٣٧).

وتوثق ابن حبان (٧ / ٥٠١) إياه مما لا يعتد به كما نبهت عليه مراراً.

وكذا تصحيح ابن خزيمة لحديثه لا يعتد به؛ لأنه متساهل فيه، ولذلك لم يعتمد الحافظ على توثيقهما إياه، فقال في ترجمة الهجري هذا:

«مقبول».

يعني عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث. وبما أنه تفرد بهذا الحديث، فهو

عنده لين.

فإن قيل: قد روى الطبراني عن عائشة مثل هذا الحديث؛ فهل يتقوى به؟
قلت: لا؛ لأن في إسناده إبراهيم بن محمد الأسلمي، وهو ضعيف جداً،
فمثله لا يتقوى به! فقال الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٠٥ / ١ - من زوائده): حدثنا
إبراهيم هو ابن (بياض في الأصل): ثنا محمد بن عبدالرحيم بن شروس: ثنا إبراهيم
ابن محمد الأسلمي عن صفوان بن سليم عن عطار بن يسار عن عائشة مرفوعاً به.
وقال:

«لم يروه عن صفوان إلا إبراهيم».

قلت: وهو متروك؛ كما قال الحافظ في «التقريب».

وابن شروس لم أعرفه، ثم رأيت في «الجرح والتعديل» (٨ / ٨)، ولم يذكر فيه
جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول.

وأما ما في «المجمع» (٣ / ١٨٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه محمد بن أبي يحيى، وفيه كلام كثير، وقد

وثق».

قلت: فالظاهر أنه سقط من قلم الناسخ اسم «إبراهيم بن»، فإنه إبراهيم بن
محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وقد كذبه مالك، والقطان، وابن معين، وضعفه
الجمهور، فمثله لا يستشهد به، ولا كرامة.

وإبراهيم شيخ الطبراني الذي ترك الهيثمي بعده بياضاً هو ابن محمد بن سبرة
الصنعاني، ففي ترجمته أورده الطبراني في «أوسطه» (١ / ١٢٨ / ١ - ١ / ١٣٠ - ١ / ٢-
رقم ٢٥١٣)، أورده ابن ناصر الدين وغيره، ولم يذكروا فيه شيئاً.

نقول هذا بياناً لحقيقة هذا الحديث، ولكي لا يغتر به جاهل، فيحرم به صيام
يوم عرفة على الحاج، تمسكاً بظاهر النهي، وإلا فالأحب إلينا أن يفطر الحاج هذا
اليوم؛ لأنه أقوى له على أداء النسك، ولأنه هو الثابت عنه ﷺ من فعله في حجة

الوداع .

انظر رسالتنا «حجة النبي ﷺ»، وإليه يشير كلام أحمد رحمه الله، فقد قال ابنه عبدالله في «مسائله» (ص ١٦٦ - مخطوط):

«سألت أبي عن الرجل يصوم تطوعاً في السفر، فهل يأثم؛ لقول رسول الله ﷺ: «ليس من البر الصوم في السفر»؟ فقال: إن صام في سفر صوم فريضة أجزأه، ولا يعجبني أن يصوم تطوعاً ولا فريضة في سفر» .

ثم رأيت الحديث رواه الدولابي (١ / ١٣٣) عن ابن عمر موقوفاً عليه، وسنده حسن .

وروى ابن سعد (٧ / ١٢٥)، وأبو مسلم الكجي في «جزء الأنصاري» (٦ / ١) عن عمر نحوه . وفي سنده ضعيف .

٤٠٥ - (مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ قرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾^(١) مئة مرة قبل أن يتكلم، فكلما قرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾؛ غُفِرَ لَهُ ذَنْبٌ سنَةٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني (٢٢ / ٩٦ / ٢٣٢)، وكذا الحاكم (٣ / ٥٧٠)، وابن عساكر (١٩ / ١٩٦ / ٢) من طريق محمد بن عبدالرحمن القشيري: حدثني أسماء بنت وائلة بن الأسقع قالت:

كان أبي إذا صلى الصبح؛ جلس مستقبل القبلة لا يتكلم حتى تطلع الشمس، فربما كلمته في الحاجة، فلا يكلمني، فقلت: ما هذا؟ فقال: فذكره .

قلت: سكت عليه الحاكم، ويبيض له الذهبي، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٠٩) بعد أن عزاه للطبراني:

(١) سورة الإخلاص .

«وفيه محمد بن عبدالرحمن القشيري ، وهو متروك» .

قلت : بل هو كذاب ؛ كما قال الأزدي .

وقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٣٢٥) :

«سألت أبي عنه؟ فقال : متروك الحديث ، كان يكذب ويفتعل الحديث» .

٤٠٦ - (مَنْ كَبَّرَ تَكْبِيرَةً عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ ، رَافِعاً بِهَا صَوْتَهُ ؛ أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْأَجْرِ بَعْدَ كُلِّ قَطْرَةٍ فِي الْبَحْرِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ ، وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ ، وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ ؛ مَا بَيْنَ دَرَجَتَيْنِ مَسِيرَةٌ مِثْلُ مِائَةِ عَامٍ بِالْفَرَسِ الْمَسْرَعِ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ١٢٢) ، وأبو نعيم (٣ / ١٢٥) ، والحاكم (٣ / ٥٨٧) من طريق إبراهيم بن زكريا العبدسي : ثنا فديك بن سليمان قال : حدثنا خليفة بن حميد عن إياس بن معاوية عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث إياس ، ولم يروه عنه إلا خليفة ، تفرد به عنه فديك» .

وسكت عنه الحاكم ، وقال الذهبي في «تلخيصه» :

«قلت : هذا منكر جداً ، وخليفة لا يُدرى من هو ، وفي إسناده إليه من يتهم» .

قلت : يشير إلى العبدسي هذا ؛ قال فيه ابن عدي :

«حدث بالبواطيل» .

وقال ابن حبان :

«يأتي عن مالك بأحاديث موضوعة» .

وقال الذهبي في ترجمة خليفة هذا من «الميزان» :

«فيه جهالة، وخبره ساقط».

ثم ساق هذا الحديث من رواية العقيلي .

ونقل الحافظ في «اللسان» كلام الذهبي في «التلخيص»، وأقره عليه . .

وقد ذهل الهيثمي عن المتهم المشار إليه في كلام الذهبي، فاقصر في إعلاله في «المجمع» (٥ / ٢٨٨) على كلام الذهبي المذكور في ترجمة خليفة، وذلك قصور لا يخفى .

ثم رأيت ابن عراق قد أورد الحديث في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢٨٨ / ٢)، فأصاب .

٤٠٧ - (مَنْ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، فَصَبَرَ عَلَى لَأْوَائِهِنَّ، وَضَرَّائِهِنَّ، وَسَرَّائِهِنَّ؛ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُنَّ. فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ اثْنَتَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَوْ اثْنَتَانِ. فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ وَاحِدَةً يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَوْ وَاحِدَةً).

ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه الحاكم (٤ / ١٧٧)، وأحمد (٢ / ٣٣٥) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن عمر بن نبهان عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذهبي، وأقره المنذري في «الترغيب» (٣ / ٨٥).

وأقول: كلا؛ فإن ابن جريج وأبا الزبير مدلسان، وقد عنعناه، وعمر بن نبهان فيه جهالة؛ كما قال الذهبي نفسه في «الميزان»، فأنى له الصحة؟!
ويغني عن هذا حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ:

«من كان له ثلاث بناتٍ يؤويهنَّ، ويكفيهنَّ، ويرحمهنَّ؛ فقد وجبت له الجنة البتة. فقال رجل من بعض القوم: واثنين يا رسول الله؟ قال: واثنين».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٤) من طريقين عن محمد بن المنكدر عنه.
فهذا إسناد صحيح.

٤٠٨ - (أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ ما تُعبَدُ بهِ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ٥٩ / ٢)، و«الأوسط» (١ / ٤٠ / ١ / ٦٨٥) عن معلى بن نفييل الحراني عن محمد بن محسن عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال:

نهى رسول الله ﷺ أن يسمي الرجل عبده أو ولده حارثاً أو مرة أو وليداً أو حكماً أو أبا الحكم أو أفلح أو نجيحاً أو يساراً، وقال:

«أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ عز وجل ما تُعبَدُ بهِ وأصدق الأسماءِ همام».

والسياق لـ «الأوسط»، وقال:

«لم يروه عن سفيان إلا محمد».

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٥١) بعد أن عزاه لـ «المعجمين»:

«وفيه محمد بن محسن العكاشي، وهو متروك».

قلت: بل هو كذاب؛ كما قال ابن معين، وقال الدارقطني:

«يضع الحديث».

والحديث ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» برواية الشيرازي في «الألقاب»، والطبراني، وأعله الشارح المناوي بكلام الهيثمي السابق، ثم قال:

«وقال في «الفتح»: في إسناده ضعف، ولم يرمز له المؤلف هنا بشيء، ووهم من زعم أنه رمز له بالضعف، ولكنه جزم بضعفه في (الدرر)» .

قلت: والاقتصار على تضعيفه قصور مع كونه من رواية هذا الكذاب، إلا أن يقال: إن الضعيف من أقسامه الموضوع؛ كما تقرر في «المصطلح»، فلا منافاة. وانظر الحديث الآتي بعد حديثين.

٤٠٩ - (مَنْ عَشِقَ، وَكَتَمَ، وَعَفَّ، فَمَاتَ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ).

موضوع. رواه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٣٤٩)، والخطيب في «تاريخه» (٥ / ١٥٦، ٢٦٢، ٦ / ٥٠-٥١، ٧١ / ٢٩٨، ١٣ / ١٨٤)، والثعالبي في «حديثه» (١٢٩ / ١)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢٨١ / ٢)، والسُّلَفي في «الطيوريات» (٢٤ / ٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢ / ٢٦٣ / ٢)، وابن الجوزي في «مشيخته»: «الشيخ الثامن والسبعون» من طرق عن سويد ابن سعيد الحدثاني: ثنا علي بن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: ضعف أبي يحيى القتات، واسمه زاذان، وقيل غير ذلك؛ قال الحافظ

في «التقريب»:

«لين الحديث».

الأخرى: ضعف سويد بن سعيد؛ قال الحافظ:

«صدوق في نفسه، إلا أنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه

ابن معين القول».

قلت: وقد تكلم فيه ابن معين من أجل هذا الحديث؛ كما يأتي، واتفق الأئمة

المتقدمون على تضعيف هذا الحديث، فقال ابن الملقن في «الخلاصة» (٥٤ / ٢):
«وأعله الأئمة؛ قال ابن عدي، والحاكم، والبيهقي، وابن طاهر، وغيرهم: هو
أحد ما أنكر على سويد بن سعيد. قال يحيى بن معين: لو كان لي فرس ورمح لكنت
أغزوه».

ولهذا قال الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون» (٤٥ / ٢):
«وفي سنده مقال».

وذهب بعض المتأخرين إلى تقوية الحديث بمجيئه من طريق آخر، فقال
الزركشي في «اللآلئ المشورة في الأحاديث المشهورة» (رقم ١٦٦ - نسختي):
«وهذا الحديث أنكره يحيى بن معين وغيره على سويد بن سعيد، لكن لم يتفرد
به، فقد رواه الزبير بن بكار، فقال: حدثنا عبد الملك بن عبدالعزيز بن الماجشون عن
عبد العزيز بن أبي حازم عن ابن أبي نجيع عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ،
فذكره. وهو إسناد صحيح».

قال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٤٢٠ - طبع الخانجي) بعد أن
ساق هذه الطريق:

«وينظر؛ هل هذه هي الطريق التي أورده الخرائطي منها؟ فإن تكن هي؛ فقد
قال العراقي: في سندها نظر. ومن طريق الزبير أخرجه الديلمي في «مسنده»، ولكن
وقع عنده عن عبدالله بن عبد الملك بن الماجشون؛ لا كما هنا».

قلت: أما طريق الخرائطي؛ فلم يسقها السخاوي، وقد أوردها العلامة
المحقق ابن القيم، وتكلم عليها، فقال في كتاب «الداء والدواء» (ص ٣٥٣ - ٣٥٤):
«أما حديث ابن الماجشون عن عبدالعزيز بن أبي حازم عن ابن أبي نجيع عن
مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً؛ فكذب على ابن الماجشون، فإنه لم يحدث بهذا،
ولا حدث به عنه الزبير بن بكار، وإنما هذا من تركيب بعض الوضعيين، وبإسحان

الله! كيف يحتمل هذا الإسناد مثل هذا المتن؟! فقيح الله الوضعيين.

وقد ذكره أبو الفرج ابن الجوزي^(١) من حديث محمد بن جعفر بن سهل: حدثنا يعقوب بن عيسى من ولد عبدالرحمن بن عوف عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرفوعاً. وهذا غلط قبيح، فإن محمد بن جعفر هذا هو الخرائطي، ووفاته سنة سبع وعشرين وثلاث مئة، فمحال أن يدرك شيخه يعقوب بن أبي نجيح، ولا سيما أنه قد رواه في كتابه «الاعتلال» عن يعقوب هذا عن الزبير عن عبدالملك عن عبدالعزيز عن ابن أبي نجيح. والخرائطي هذا مشهور بالضعف في الرواية، ذكره أبو الفرج في كتاب (الضعفاء).

قلت: أما الخرائطي؛ فلا أعرف أحداً من المتقدمين رماه بشيء من الضعف، ولهذا لم يورده الذهبي في «ميزان الاعتدال»، ولا استدركه عليه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٢ / ١٣٩ - ١٤٠)، ثم السمعاني في «الأنساب»، ثم ابن الأثير في «اللباب»، فلم يجرحه أحد منهم، بل ترجمه الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» (١٥ / ٩٣ / ١ - ٢)، وروى عن أبي نصر ابن ماکولا أنه قال فيه:

«كان من الأعيان الثقات».

فأنا في شك كبير من صحة ما ذكره أبو الفرج من ضعف الخرائطي، بل هو ثقة حجة. والله أعلم.

(١) يعني في «العلل المتناهية» (٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ / ١٢٨٨)، ومنه صححت بعض

الأحرف، وذكر عن الإمام أحمد أنه قال:

«يعقوب؛ ليس بشيء».

ولم يذكر ذلك الحافظ في «التعجيل».

وقد روى عنه أحمد، وابنه عبدالله، وأبو يعلى، والله أعلم.

ثم طبع كتاب «الضعفاء» لابن الجوزي، فلم أجد فيه محمد بن جعفر الخرائطي، وإنما ذكر آخرين (٣ / ٤٦ - ٤٧) ليسا من طبقة الخرائطي، وهما من رجال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٢٢ / ١٢٢٤ و ١٢٢٦)، فتبين أن الوهم من ابن القيم، والله أعلم.

فلعل علة هذا الإسناد من يعقوب بن عيسى شيخ الخرائطي، فإني لم أجد له ترجمة، ومن طبقته يعقوب بن عيسى بن ماهان أبو يوسف المؤدب؛ ترجمه الخطيب (١٤ / ٢٧١ - ٢٧٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكنه لم يذكر أنه من ولد عبدالرحمن بن عوف، والله أعلم. وهو من شيوخ أحمد في «المسند»؛ قال الحافظ في «التعجيل»:

«قال أبو زرعة ابن شيخنا: لا أعرفه».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩ / ٢٨٦)، لكن وقع فيه:

«يعقوب بن يوسف بن ماهان».

ثم وجدت الحافظ ابن حجر قد تكلم على الحديث في «التلخيص الحبير» (٥ / ٢٧٣)، وأعله من الطريق الأولى بنحو ما نقلناه عن «الخلاصة»، وأعل الطريق الثانية من رواية يعقوب عن ابن أبي نجيج بأن يعقوب ضعفه أحمد بن حنبل، ثم قال: «ورواه الخطيب من طريق الزبير بن بكار... وهذه الطريق غلط فيها بعض الرواة، فأدخل إسناداً في إسناد».

وخلاصة القول: إن هذا الطريق ضعيف أيضاً؛ لضعف يعقوب هذا، واضطرابه في روايته، فمرة يقول: عن ابن أبي نجيج عن مجاهد مرفوعاً. فيرساله، ولا يذكر الوساطة بينه وبين ابن أبي نجيج، ومرة يقول: عن الزبير عن عبدالملك عن عبدالعزيز عن ابن أبي نجيج عن مجاهد عن ابن عباس. فيسنده، ويوصله.

قال ابن القيم:

«وكلام حفاظ الإسلام في إنكار هذا الحديث هو الميزان، وإليهم يرجع في هذا الشأن، ولم يصححه ولم يحسنه أحد يعول في علم الحديث عليه، ويرجع في التصحيح إليه، ولا من عاداته التسامح والتساهل، فإنه لم يَصِفْ نفسه له، ويكفي أن ابن طاهر الذي يتساهل في أحاديث التصوف، ويروي منها الغث والسمين، قد أنكره وشهد بطلانه^(١) .

نعم، ابن عباس لا ينكر ذلك عنه^(٢) .

وقد ذكر أبو محمد بن حزم عنه أنه سئل عن الميت عشقاً؟ فقال: قتيل الهوى لا عقل له ولا قدر.

ورفع إليه بعرفات شاب قد صار كالفرخ، فقال: ما شأنه؟ قالوا: العشق. فجعل عامة يومه يستعيد من العشق.

فهذا نفس ما روي عنه [في] ذلك.

ومما يوضح ذلك أن النبي ﷺ عد الشهداء في الصحيح، فذكر المقتول في الجهاد، والحرق، والغرق، والمبطون، والنفساء يقتلها ولدها، وصاحب ذات الجنب^(٣)، ولم يذكر منهم من يقتله العشق.

وحسب قتيل العشق أن يصح له هذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما على أنه لا يدخل الجنة حتى يصبر لله، ويعف لله، ويكتم لله، لكن العاشق إذا صبر، وعف، وكتم، مع قدرته على معشوقه، وآثر محبته لله، وخوفه، ورضاه؛ فهو من أحق

(١) قلت: قد أورده في كتابه «تذكرة الموضوعات» (ص ٩١).

(٢) يشير إلى أنه روي موقوفاً على ابن عباس، وهو من طريق سويد أيضاً، ولذلك قال في

«زاد المعاد»:

«وفي صحته موقوفاً على ابن عباس نظر».

(٣) راجع الأحاديث الواردة في ذلك - وكلها صحيحة - في كتابي «أحكام الجنائز وبدعها».

من دخل تحت قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات : ٤٠ - ٤١] ، وتحت قوله تعالى : ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ [الرحمن : ٤٦] .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب عن عائشة وعن ابن عباس .

وهذا يوهم أن له طريقين : أحدهما عن عائشة ، والآخر عن ابن عباس .
والحقيقة أنه طريق واحد ، وهم في سنده بعض الضعفاء ، فصيره من مسند عائشة ، وإنما هو من مسند ابن عباس ؛ كما تقدم ، فقد أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٢ / ٤٧٩) من طريق أحمد بن محمد بن مسروق الطوسي : حدثنا سويد بن سعيد : حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به . وقال :
«رواه غير واحد عن سويد عن علي بن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس ، وهو المحفوظ» .

وكذا قال في «المؤتلف» أيضاً ؛ كما في «اللسان» ، وأشار إلى أن الخطأ في هذا الإسناد من الطوسي هذا ؛ قال الدارقطني :
«ليس بالقوي ، يأتي بالمعضلات» .

قلت : فهذا الإسناد منكر ؛ لمخالفة الطوسي لرواية الثقات الذين أسندوه عن سويد بسنده عن ابن عباس ، فلا يجوز الاستكثار بهذا الإسناد ، والتقوي به ؛ لظهور خطئه ، ورجوعه في الحقيقة إلى الإسناد الأول .

وقد قال ابن القيم في «الداء والدواء» (ص ٣٥٣) بعد أن ساق رواية الخطيب هذه :

«فهذا من أبين الخطأ ، ولا يحمل هشام عن أبيه عن عائشة مثل هذا عند من

شم أدنى رائحة الحديث، ونحن نشهد بالله أن عائشة ما حدثت بهذا عن رسول الله ﷺ قط، ولا حدث به عروة عنها، ولا حدث به هشام قط» .

وخلاصة القول؛ أن الحديث ضعيف الإسناد من الطريقتين، وقد أنكره العلامة ابن القيم من حيث معناه أيضاً، وحكم بوضعه كما رأيت، وقد أوضح ذلك في كتابه «زاد المعاد» أحسن توضيح، فقال (٣ / ٣٠٦ - ٣٠٧):

«ولا تغتر بالحديث الموضوع على رسول الله ﷺ (ثم ساقه من الطريقتين، ثم قال:) فإن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا يجوز أن يكون من كلامه، فإن الشهادة درجة عالية عند الله، مقرونة بدرجة الصديقية، ولها أعمال وأحوال هي شروط في حصولها، وهي نوعان: عامة، وخاصة، فالخاصة الشهادة في سبيل الله، والعامة خمس مذكورة في الصحيح؛ ليس العشق واحداً منها، وكيف يكون العشق الذي هو شرك المحبة، وفراغ عن الله، وتمليك القلب والروح والحب لغيره؛ تنال به درجة الشهادة؟! هذا من المحال، فإن إفساد عشق الصور للقلب فوق كل إفساد، بل هو خمر الروح الذي يسكرها ويصدها عن ذكر الله وحبه، والتلذذ بمناجاته، والأنس به، ويوجب عبودية القلب لغيره، فإن قلب العاشق متعبد لمعشوقه، بل العشق لب العبودية، فإنها كمال الذل والحب والخضوع والتعظيم، فكيف يكون تعبد القلب لغير الله مما تنال به درجة أفاضل الموحدين وساداتهم وخوادم الأولياء؟! فلو كان إسناد هذا الحديث كالشمس؛ كان غلطاً ووهماً، ولا يحفظ عن رسول الله ﷺ لفظ العشق في حديث صحيح ألبتة .

ثم إن العشق منه حلال ومنه حرام، فكيف يُظن بالنبي ﷺ أنه يحكم على كل عاشق يكتف ويغف بأنه شهيد؟! أفتري من يعشق امرأة غيره، أو يعشق المردان والبغايا؛ ينال بعشقه درجة الشهداء؟! وهل هذا إلا خلاف المعلوم من دينه ﷺ؟! كيف والعشق مرض من الأمراض التي جعل الله سبحانه لها من الأدوية شريعاً وقدرأً،

والتداوي منه إما واجب إن كان عشقاً حراماً، وإما مستحب.

وأنت إذا تأملت الأمراض والآفات التي حكم رسول الله ﷺ لأصحابها بالشهادة؛ وجدتها من الأمراض التي لا علاج لها؛ كالمطعون، والمبطون، والمجنون، والحرق، والغرق، ومنها المرأة يقتلها ولدها في بطنها، فإن هذه بلايا من الله لا صنع للعبد فيها، ولا علاج لها، وليست أسبابها محرمة، ولا يترتب عليها من فساد القلب وتعبد لغير الله ما يترتب على العشق.

فإن لم يكف هذا في إبطال نسبة هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ؛ فقلد أئمة الحديث العالمين به وبعلله، فإنه لا يحفظ عن إمام واحد منهم قط أنه شهد له بصحة، بل ولا بحسن، كيف وقد أنكروا على سويد هذا الحديث، ورموه لأجله بالعظام، واستحل بعضهم غزوه لأجله؟!».

وخلاصة الكلام أن الحديث ضعيف الإسناد، موضوع المتن؛ كما جزم بذلك العلامة ابن القيم في المصدرين السابقين، وكذا في رسالة «المنار» له أيضاً (ص ٦٣)، ومثله في «روضة المحبين» (ص ١٨٠)، والله أعلم.

٤١٠ - (التراب ربيع الصبيان).

موضوع. رواه الطبراني في «الكبير» (٥٧٧٥)، وابن عدي (٣١١ / ١) عن محمد بن مخلد الحمصي: ثنا مالك بن أنس عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: مر النبي ﷺ بالصبيان وهم يلعبون بالتراب، فنهاهم عمر بن الخطاب، فقال النبي ﷺ: دعهم يا عمر! فإن التراب... وقال ابن عدي: «وهذا حديث منكر بهذا الإسناد ومحمد بن مخلد هذا يحدث عن مالك وغيره بالبواطيل».

قلت: وعد الذهبي هذا الحديث من أباطيله، وساق له حديثاً آخر قال فيه:

«وهو كذب ظاهر»، وسيأتي تخريجه برقم (١٢٥٢).

والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٥٩) للطبراني، وقال:

«وفيه محمد بن [مخلد] الرعيني، وهو متهم بهذا الحديث وغيره».

قال السخاوي (ص ٧٤):

«ورواه القضاعي من حديث مالك بن سعيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر

به. وقال الخطيب: إن المتن لا يصح».

قلت: وإسناده عند القضاعي في «مسند الشهاب» (١٨ / ١) هكذا: أخبرنا

أبو القاسم يحيى بن أحمد بن علي بن الحسين قال: نا جدي علي بن الحسين بن

بندار قال: نا علي بن عبد الحميد الغضائري قال: نا محمد بن يوسف الفريابي

- بمكة - قال: نا مالك بن سعيد به.

قلت: الغضائري هذا ترجمه السمعاني في «الأنساب»، وقال:

«وكان من الصالحين الزهاد الثقات».

ومن فوقه ثقات معروفون من رجال «التهذيب».

وأما أبو القاسم وجده علي بن الحسين بن بندار؛ فلم أجد من ترجمهما. وفي

«الميزان» و«اللسان»: علي بن الحسن بن بندار الإستراباذي عن خيثة الإطرابلسي؛

اتهمه محمد بن طاهر.

قلت: فيحتمل أن يكون هو هذا، فإنه من هذه الطبقة، وعليه تحرف اسم أبيه

«الحسن» بـ «الحسين» في «المسند». والله أعلم.

٤١١ - (أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ مَا عُبِدَ وَمَا حُمِدَ).

لا أصل له. كما صرح به السيوطي وغيره. انظر «كشف الخفاء» (١ / ٣٩٠،

٥١)، وقد أخطأ المنذري رحمه الله خطأ فاحشاً حيث ذكره في «الترغيب» (٣ / ٨٥)

من حديث ابن عمر بهذا اللفظ في رواية لمسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه .
كذا قال ، وإنما أخرج هؤلاء عن ابن عمر اللفظ الثاني الذي في «الترغيب» ،
وهو :

«أحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبد الرحمن» .

انظر «صحيح مسلم» (٦ / ١٦٩) ، و «سنن أبي داود» (٢ / ٣٠٧) ، والترمذي
(٤ / ٢٩) ، وابن ماجه (٢ / ٤٠٤) .

وهكذا رواه أيضاً الدارمي (٢ / ٢٩٤) ، وأحمد (رقم ٤٧٧٤ ، ٦١٢٢) ،
والحاكم (٤ / ٢٧٤) ، والخطيب (١٠ / ٢٢٣) عن ابن عمر .

وكذلك أخرجه أبو داود ، والنسائي (٢ / ١١٩) ، وأحمد (٣ / ٣٤٥) من
حديث أبي وهب الجشمي رضي الله عنه ، وفيه عقيل بن شبيب ؛ مجهول الحال .

(فائدة) : نقل ابن حزم الاتفاق على تحريم كل اسم معبّد لغير الله ؛
كعبد العزى ، وعبد الكعبة . . . وأقره العلامة ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٣٧) ،
وعليه فلا تحل التسمية بـ: عبد علي ، وعبد الحسين ؛ كما هو مشهور عند الشيعة ،
ولا بـ: عبد النبي أو عبد الرسول ؛ كما يفعله بعض الجهلة من أهل السنة .

٤١٢ - (مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ ؛ كَانَ لَهُ كَفَّارَةٌ سَنَتَيْنِ ، وَمَنْ صَامَ يَوْمًا
مِنَ الْمُحَرَّمِ ؛ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثُونَ يَوْمًا) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٠٠) من طريق الهيثم
ابن حبيب : ثنا سلام الطويل عن حمزة الزيات عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن
ابن عباس مرفوعاً ، وقال :

«تفرد به الهيثم بن حبيب» .

قلت : اتهمه الذهبي بخبر باطل ، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(١)!

وسلام الطويل متهم ، وابن أبي سليم ضعيف .

والحديث ؛ أعله الهيثمي (٣ / ١٩٠) بالهيثم هذا ، وهو قصور لا يخفى ،

وأعجب منه قول المنذري في «الترغيب» (١ / ٧٨) :

«رواه الطبراني في «الصغير» ، وهو غريب ، وإسناده لا بأس به»!

وهذا زهول عجيب ، وإلا فكيف يسلم من البأس إذا كان فيه ذاك المتهم

الطويل؟! قال فيه ابن خراش :

«كذاب» .

وقال ابن حبان :

«يروى عن الثقات الموضوعات ، كأنه كان المتعمد لها» .

وقال الحاكم :

«روى أحاديث موضوعة» .

والحديث ؛ رواه الطبراني أيضاً في «الكبير» (١٠٩ / ١) من هذا الوجه بالشطر

الأول فقط ، وهذا القدر منه صحيح ؛ لأن له شواهد كثيرة ، منها حديث أبي قتادة

مرفوعاً :

«صيام يوم عرفة ؛ إني أحسب على الله أن يكفّر السنة التي بعده ، والسنة التي

قبله» .

(١) كنت اعتمدت في هذا العزو على «اللسان» للحافظ - رحمه الله - ، ثم تبين لي بعد طبع

كتاب «الثقات» أنه وهم ، وأن الذي فيه (٧ / ٥٧٦) إنما هو الهيثم بن حبيب الصيرفي الثقة ، وهو

متقدم على هذا المتهم ، فإنه تابع تابعي ؛ كما بينته في «تيسير الانتفاع» ، يسر الله تعالى إتمامه بمنه

وكرمه ، وسيأتي له ذكر (ص ٦٦١) برواية أبي حنيفة عنه .

أخرجه مسلم (٣ / ١٦٧ - ١٦٨)، وغيره، وهو قطعة من حديث مخرج في «الإرواء» (٩٥٢).

ثم إن الطبراني روى الشطر الثاني من الحديث بلفظ آخر، وهو:

٤١٣ - (مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنَ الْمُحَرَّمِ ؛ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٠٩ / ١): حدثنا محمد بن زريق بن جامع: ثنا الهيثم بن حبيب: نا سلام الطويل عن حمزة الزيات عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، وله علل ثلاث؛ تقدم بيانها في الحديث الذي قبله.

ومع أن إسنادهما واحد، فالمتن مختلف، ففي هذا قال: «ثلاثون حسنة»، وفي ذلك قال: «ثلاثون يوماً»، وهذه علة أخرى تُضم إلى ما قبلها!

وقد ذهل عن علة هذا الحديث أيضاً المقتضية لوضعه الهيثمي؛ كما ذهل عنها في الحديث الذي قبله على ما سبق بيانه، وقد تبعه في هذا المناوي في «شرح الجامع الصغير»، فقال:

«قال الهيثمي: فيه الهيثم بن حبيب؛ ضعفه الذهبي!»

٤١٤ - (مَا أُوتِيَ قَوْمٌ الْمَنْطِقَ ؛ إِلَّا مُنِعُوا الْعَمَلَ).

لا أصل له. كما أفاده العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٣٧)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٤ / ١٤٥).

٤١٥ - (مَنْ قرأ السورة التي يُذكرُ فيها آلَ عمرانَ يومَ الجُمعةِ؛
صَلَّى اللهُ عليه وملائكته حتى تَجِبَ الشمسُ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٠٥ / ٢)، و«الأوسط» (٢ /
٨٠ / ٢ / ٦٢٩٣) من طريق أحمد بن ماهان بن أبي حنيفة: ثنا أبي عن طلحة بن
زيد عن يزيد بن سنان عن يزيد بن جابر الدمشقي عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.
وقال:

«تفرد به محمد بن ماهان».

قلت: وهذا إسناد موضوع؛ أحمد بن ماهان هو أحمد بن محمد بن ماهان؛
يُعرف والده بأبي حنيفة، ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٧٣)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا
تعديلاً.

وذكر عن أبيه أنه قال في محمد بن ماهان:

«إنه مجهول».

وطلحة بن زيد متهم بالوضع، وقد تقدم.

ويزيد بن سنان - وهو أبو فروة الرهاوي - ضعيف.

ومما تقدم تعلم أن قول الحافظ في «تخريج الكشاف» (٣ / ٧٣):

«رواه الطبراني عن ابن عباس، وإسناده ضعيف».

فيه قصور ظاهر، قلده عليه السيوطي في «الدر المنثور» (٢ / ٢)؛ فقد قال

الحافظ نفسه في ترجمة طلحة هذا من «التقريب»:

«متروك، قال أحمد وعلي وأبو داود: كان يضع الحديث».

وكذلك قول الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٦٨):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، و«الكبير»، وفيه طلحة بن زيد الرقي، وهو

ضعيف» .

فيه قصور لا يخفى ، لكن في نقل المناوي في «شرح الجامع الصغير» عنه أنه قال :

«وهو ضعيف جداً» .

فعلله سقط من الناسخ أو الطابع لفظة «جداً» .

ثم ذكر المناوي نقلاً عن ابن حجر أنه قال فيه :

«ضعيف جداً» .

ونسبه أحمد وأبو داود إلى الوضع .

ثم عقب عليه المناوي بقوله :

«فكان ينبغي للمصنف (يعني السيوطي) حذفه» .

٤١٦ - (اطلبوا العلم ولو بالصين) .

باطل . رواه ابن عدي (٢٠٧ / ٢) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٠٦) ، وابن علقم النيسابوري في «الفوائد» (٢٤١ / ٢) ، وأبو القاسم القشيري في «الأربعين» (١٥١ / ٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٣٦٤ / ٩) ، وفي «كتاب الرحلة» (٢ / ١) ، والبيهقي في «المدخل» (٢٤١ / ٣٢٤) ، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٧ - ٨ / ١) ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢٨ / ١) كلهم من طريق الحسن بن عطية : ثنا أبو عاتكة طريف بن سليمان عن أنس مرفوعاً . وزادوا جميعاً :

«فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم» .

وقال ابن عدي :

«وقوله : ولو بالصين . ما أعلم يرويه غير الحسن بن عطية» .

وكذا قال الخطيب في «تاريخه» ، ومن قبله الحاكم ؛ كما نقله عنه ابن المحب - ومن خطه على هامش «الفوائد» نقلت - وفي ذلك نظر، فقد أخرج العقيلي في «الضعفاء» (١٩٦) عن حماد بن خالد الخياط قال : حدثنا طريف بن سليمان به .
وقال :

«ولا يحفظ : «ولو بالصين» ؛ إلا عن أبي عاتكة، وهو متروك الحديث، و: «فريضة على كل مسلم» ؛ الرواية فيها لين أيضاً، متقاربة في الضعف» .

فأفة الحديث أبو عاتكة هذا، وهو متفق على تضعيفه، بل ضعفه جداً العقيلي ؛ كما رأيت، والبخاري بقوله :

«منكر الحديث» .

والنسائي :

«ليس بثقة» .

وقال أبو حاتم :

«ذاهب الحديث» ؛ كما رواه ابنه عنه (٢ / ١ / ٤٩٤) .

وذكره السليمانى فيمن عرف بوضع الحديث .

وذكر ابن قدامة في «المنتخب» (١٠ / ١٩٩ / ١) عن الدوري أنه قال :

«وسألت يحيى بن معين عن أبي عاتكة هذا، فلم يعرفه» .

وعن المروزي أن أبا عبدالله (يعني : الإمام أحمد) ذكر له هذا الحديث؟ فأنكره إنكاراً شديداً .

قلت : وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٥) ، وقال :

«قال ابن حبان : باطل، لا أصل له» .

وأقره السخاوي في «المقاصد» (ص ٦٣).

أما السيوطي؛ فتعقبه في «اللالىء» (١ / ١٩٣) بما حاصله: أن له طريقين آخرين:

أحدهما: من رواية يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلاني بسنده عن الزهري عن أنس مرفوعاً به.

رواه ابن عبد البر.

ويعقوب هذا؛ قال الذهبي:

«كذاب».

ثم ذكر أنه روى بإسناد صحيح:

«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً».

وهذا باطل.

والآخر: من طريق أحمد بن عبدالله الجوباري بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً؛ الشطر الأول منه فقط. قال السيوطي:

«والجوباري وضاع».

قلت: فتبين أن تعقبه لابن الجوزي ليس بشيء!

وقال في «التعقبات على الموضوعات» (ص ٤):

«أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» من طريق أبي عاتكة، وقال: متن مشهور، وإسناد ضعيف. وأبو عاتكة من رجال الترمذي، ولم يجرَّح بكذب ولا تهمة، وقد وجدت له متابِعاً عن أنس. أخرجه أبو يعلى، وابن عبد البر في «العلم» من طريق كثير بن شنظير عن ابن سيرين عن أنس، وأخرجه ابن عبد البر أيضاً من طريق عبيد بن

محمد الفريابي عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس .

ونصفه الثاني ؛ أخرجه ابن ماجه ، وله طرق كثيرة عن أنس ، يصل مجموعها إلى مرتبة الحسن . قاله الحافظ المزي ، وأورده البيهقي في «الشعب» من أربع طرق عن أنس ، ومن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما .

ولنا عليه تعقبات :

أولاً : لينظر فيما نقله عن البيهقي ؛ هل يعني النصف الأول من الحديث ، أعني : «اطلبوا العلم ولو بالصين» ، أم النصف الثاني ؟ فإن هذا هو المشهور ، وفيه أورد السخاوي قول البيهقي المذكور ، لا في النصف الأول ، وعليه يدل كلامه في «المدخل» (٢٤٢ - ٢٤٣) ، ثم تأكدت من ذلك بعد طبع «الشعب» (٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥) .

ثانياً : قوله : إن أبا عاتكة لم يجرح بكذب . يخالف ما سبق عن السليمانى ، بل وعن النسائي إذ قال : «ليس بثقة» . لأنه يتضمن تجريحه بذلك كما لا يخفى .

ثالثاً : رجعت إلى رواية كثير بن شنظير هذه في «جامع ابن عبد البر» (ص ٩) ، فلم أجد فيها النصف الأول من الحديث ، وإنما هي بالنصف الثاني فقط ، مثل رواية ابن ماجه ، وأظن أن رواية أبي يعلى مثلها ، ليس فيها النصف الأول ، إذ لو كان كما ذكر السيوطي ؛ لأوردها الهيثمي في «المجمع» ، ولم يفعل .

رابعاً : رواية الزهري عن أنس عند ابن عبد البر فيها عيب بن محمد الفريابي ، ولم أعرفه ، وقد أشار إلى جهالته السيوطي بنقله السند مبتدئاً به ، ولكنه أوهم بذلك أن الطريق إليه سالم ، وليس كذلك ، بل فيه ذاك الكذاب ؛ كما سبق !

ثم وجدت ترجمة الفريابي هذا عند ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٣٥) بسماع أبيه عنه ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨ / ٤٠٦) ، وقال :

«مستقيم الحديث» .

فالأفة من يعقوب .

خامساً: قوله: «وله طرق كثيرة . . .»؛ يعني بذلك النصف الثاني من الحديث؛ كما هو ظاهر كلامه، وقد فهم منه المناوي أنه عنى الحديث كله! فقد قال في شرحه إياه بعد أن نقل إبطال ابن حبان إياه، وحكم ابن الجوزي بوضعه:

«ونوزع بقول المزي: له طرق ربما يصل بمجموعها إلى الحسن. ويقول الذهبي في «تلخيص الواهيات»: روي من عدة طرق واهية، وبعضها صالح».

وهذا وهم من المناوي رحمه الله، وإنما عنى المزي رحمه الله النصف الثاني؛ كما هو ظاهر كلام السيوطي المتقدم، وهو الذي عناه الذهبي فيما نقله المناوي عن «التلخيص»؛ لا شك في ذلك ولا ريب.

وخلاصة القول: إن هذا الحديث بشطره الأول، الحقُّ فيه ما قاله ابن حبان وابن الجوزي، إذ ليس له طريق يصلح للاعتضاد به.

وأما الشطر الثاني؛ فيحتمل أن يرتقي إلى درجة الحسن كما قال المزي، فإن له طرقاً كثيرة جداً عن أنس، وقد جمعت أنا منها حتى الآن ثمانية طرق، وروي عن جماعة من الصحابة غير أنس؛ منهم ابن عمر، وأبو سعيد، وابن عباس، وابن مسعود، وعلي، وأنا في صدد جمع بقية طرقه لدراستها والنظر فيها، حتى أتمكن من الحكم عليه بما يستحق من صحة أو حسن أو ضعف.

ثم درستها، وأوصلتها إلى نحو العشرين في «تخريج مشكلة الفقر» (٤٨ - ٦٢)، وجزمت بحسنه.

واعلم أن هذا الحديث مما سؤد به أحد مشايخ الشمال في سورية كتابه الذي أسماه بغير حق: «تعاليم الإسلام»، فإنه كتاب محشو بالمسائل الغربية، والآراء الباطلة، التي لا تصدر من عالم، وليس هذا فقط، بل فيه كثير جداً من الأحاديث الواهية والموضوعة، وحسبك دليلاً على ذلك أنه جزم بنسبة هذا الحديث الباطل إلى

النبي ﷺ، وهو ثاني حديث من الأحاديث التي أوردتها في «فضل العلم» من أول كتابه (ص ٣)، وغالبها ضعيفة، وفيها غير هذا من الموضوعات؛ كحديث: «خيار أمتي علماؤها، وخيار علمائها فقهاؤها»، وهذا مع كونه حديثاً باطلاً؛ كما سبق تحقيقه برقم (٣٦٧)، فقد أخطأ المؤلف أو من نقله عنه في روايته، فإن لفظه: «رحماؤها» بدل: «فقتهاؤها»!

ومن الأحاديث الموضوعة فيه ما أورده في (ص ٢٣٦):

«صلاة بعمامة أفضل من خمس وعشرين...»، و: «إن الله وملائكته يصلون على أصحاب العمائم يوم الجمعة».

وقد تقدم الكلام عليهما (برقم ١٢٧ و ١٥٩).

ومنها حديث: «المتعب بغير فقه كالحمار في الطاحون» (ص ٤ منه)، وسيأتي

بيان وضعه برقم (٧٨٢) إن شاء الله تعالى.

ومن غرائب هذا المؤلف أنه لا يعزو الأحاديث التي يذكرها إلى مصادرها من كتب الحديث المعروفة، وهذا مما لا يجوز في العلم؛ لأن أقل الرواية عزو الحديث إلى مصدره، ولقد استنكرت ذلك منه في أول الأمر، فلما رأيت يعزو أحياناً، ويفتري في ذلك؛ هان عليّ ما كنت استنكرته من قبل! فانظر إليه مثلاً في «الصفحة» (ص ٢٤٧)؛ حيث يقول:

«روى الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: من كتب هذا الدعاء، وجعله بين صدر الميت وكفنه؛ لم ينله عذاب القبر (!) ولم ير منكرًا ولا نكيرًا (!) وهو هذا...»، ثم ذكر الدعاء.

فهذا الحديث لم يروه الترمذي ولا غيره من أصحاب الكتب الستة ولا الستين! إذ لا يُعقل أن يروي مثل هذا الحديث الموضوع الظاهر البطلان إلا من لم يشم راحة الحديث ولو مرة واحدة في عمره!

وفي الصفحة التي قبل التي أشرنا إليها قوله :
«في «صحيح مسلم» قال ﷺ: (من غسل ميتاً، وكتب عليه؛ غفر الله له أربعين سيئة)» .

فهذا ليس في «صحيح مسلم»، ولا في شيء من الكتب، وإنما رواه الحاكم فقط، والبيهقي؛ بلفظ: «أربعين مرة» .

فهذا قل من جل مما في هذا الكتاب من الأحاديث الموضوعة والتخريجات التي لا أصل لها. ويعلم الله أنني عثرت عليها دون تقصد، ولو أنني قرأت الكتاب من أوله إلى آخره قاصداً بيان ما فيه من المنكرات؛ لجاء كتاباً أكبر من كتابه! وإلى الله المشتكى!

وأما ما فيه من المسائل الفقهية المستنكرة؛ فكثيرة أيضاً، وليس هذا مجال تفصيل القول في ذلك، وإنما أكتفي بمثالين فقط:

قال (ص ٣٦) في صدد بيان آداب الاغتسال:

«وأن يصلي ركعتين بعد خروجه سنة الخروج من الحمام»!

وهذه السنة لا أصل لها ألبتة في شيء من كتب السنة، حتى التي تروي الموضوعات! ولا أعلم أحداً من الأئمة المجتهدين قال بها!

وقال (ص ٢٥٢ - ٢٥٣):

«لا بأس بالتهليل والتكبير والتسبيح والصلاة على النبي ﷺ (يعني: جهراً) قدام الجنازة؛ لأنه صار شعاراً للميت، وفي تركه ازدراء به، وتعرض للتكلم فيه وفي ورثته، ولو قيل بوجوبه لم يبعد»!

وهذا مع كونه من البدع المحدثه التي لا أصل لها في السنة، فلم يقل بها أحد من الأئمة أيضاً، وإني لأعجب أشد العجب من هؤلاء المتأخرين الذين يحرمون على

طالب العلم أن يتبع الحديث الصحيح بحجة أن المذهب على خلافه، ثم يجتهدون هم فيما لا مجال للاجتهاد فيه؛ لأنه خلاف السنة، وخلاف ما قال الأئمة أيضاً الذين يزعمون تقليدهم.

وأيّم الله إني لأكاد أميل إلى الأخذ بقول من يقول من المتأخرين بسدّ باب الاجتهاد حين أرى مثل هذه الاجتهادات التي لا يدل عليها دليل شرعي، ولا تقليد لإمام! فإن هؤلاء المقلدين إن اجتهدوا؛ كان خطوهم أكثر من إصابتهم، وإفسادهم أكثر من إصلاحهم. والله المستعان.

وإليك مثلاً ثالثاً هو أخطر من المثالين السابقين؛ لتضمنه الاحتيال على استحلال ما حرمه الله ورسوله، بل هو من الكبائر بإجماع الأمة؛ ألا وهو الربا! قال ذلك المسكين (ص ٣٢١):

«إذا نذر المقرض مالاً معيناً لمقرضه ما دام دينه أو شيء منه صح نذره، بأن يقول: لله علي ما دام المبلغ المذكور أو شيء منه في ذمتي أن أعطيك كل شهر أو كل سنة كذا».

ومعنى ذلك أنه يحلل للمقرض أن يأخذ فائدة مسماة كل شهر أو كل سنة من المستقرض إلى أن يوفي إليه دينه، ولكنه ليس باسم ربا، بل باسم نذر يجب الوفاء به، وهو قرينة عنده!!

فهل رأيت أيها القارئ تلاعباً بأحكام الشريعة، واحتيالاً على حرمان الله مثلما فعل هذا الرجل المتعالم؟!

أما أنا؛ فما أعلم يفعل مثله أحد، إلا أن يكون اليهود الذي عُرفوا بذلك منذ القديم، وما قصة احتيالهم على صيد السمك يوم السبت ببعيدة عن ذهن القارئ، وكذلك قوله ﷺ:

«قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم عليهم الشحم جملوه (أي: ذُوبوه)، ثم

باعوه، وأكلوا ثمنه».

رواه الشيخان في «صحيحيهما»، وهو مخرج في «الإرواء» (١٢٩٠).

بل إن ما فعله اليهود دون ما أتى به هذا المتمشيخ، فإن أولئك، وإن استحلوا ما حرم الله؛ فإن هذا شاركهم في ذلك، وزاد عليهم أنه يتقرب إلى الله باستحلال ما حرم الله!! بطريق النذر!

ولا أدري؛ هل بلغ مسامع هذا الرجل أم لا قوله ﷺ:

«لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود، فترتكبوا محارم الله بأدنى الحيل»؟

رواه ابن بطة في «جزء الخلع وإبطال الحيل»، وإسناده جيد كما قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ٢٥٧)، وغيره في غيره^(١).

والذي اعتقده في أمثاله أنه سواء عليه أبلغه هذا الحديث أو لا؛ لأنه ما دام قد سد على نفسه باب الاهتداء بالقرآن والسنة والتفقه بهما؛ استغناء منه عنهما بحثالات آراء المتأخرين؛ كمثل هذا الرأي الذي استحل به ما حرم الله، والذي أظن أنه ليس من مبتكراته! فلا فائدة ترجى له من هذا الحديث وأمثاله مما صح عنه ﷺ، وهذا يقال فيما لو فرض فيه الإخلاص، وعدم اتباع الهوى. نسأل الله السلامة.

ومع أن هذا هو مبلغ علم المؤلف المذكور، فإنه مع ذلك مغرور بنفسه، معجب بعلمه، فاسمع إليه يصف رسالة له في هذا الكتاب (ص ٥٨):

«فإنها جمعت فأوعت كل شيء (!) لا مثل لها في هذا الزمان، ولم يسمع الزمان بها حتى الآن، فجاءت آية في تنظيمها، وتنسيقها، وكثرة مسائلها، واستنباطها، ففيها من المسائل ما لا يوجد في المجلدات، فظهرت لعالم الوجود عروساً حسناً، بعد جهود جبارة، وأتعاب سنين كثيرة، ومراجعات مجلدات كثيرة

(١) انظر الكلام على إسناد الحديث في «غاية المرام» برقم (١١)، ففي ثبوته نظر.

وكتب عديدة، فهي الوحيدة في بابها، والزبدة في لبابها، تسر الناظرين، وتشرح صدر العالمين!»!

ولا يستحق هذا الكلام الركيك في بنائه، العريض في مرامه؛ أن يعلق عليه بشيء، ولكنني تساءلت في نفسي، فقلت: إذا كان رسول الله ﷺ يقول في الذين يمدحون غيرهم:

«احثوا في وجوه المداحين التراب».

فماذا يقول فيمن يمدح نفسه، وبما ليس فيه؟! فاللهم عرفنا بنفوسنا، وخلقنا بأخلاق نبيك المصطفى ﷺ.

هذه كلمة وجيزة، أحببت أن أقولها حول هذا الكتاب؛ «تعاليم الإسلام» بمناسبة هذا الحديث الباطل؛ نصحاً مني لإخواني المسلمين، حتى يكونوا على بصيرة منه إذا ما وقع تحت أيديهم. والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

٤١٧ - (رُبَّ مُعَلِّمٍ حُرُوفِ أَبِي جَادٍ دَارِسٍ فِي النُّجُومِ ؛ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَلْقٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

موضوع. أخرجه الطبراني (٣ / ١٠٥ / ١) من طريق خالد بن يزيد العمري: نا محمد بن مسلم: نا إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: خالد هذا؛ كذبه أبو حاتم، ويحيى، وقال ابن حبان:

«يروى الموضوعات عن الأثبات».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١١٧) بعد أن عزاها للطبراني:

«وفيه خالد بن يزيد العمري، وهو كذاب».

قلت: ومع ذلك، فقد أورد حديثه هذا السيوطي في «الجامع»! وتعقبه المناوي

بما نقلته عن الهيثمي ، ثم قال :

«ورواه عنه أيضاً حميد بن زنجويه» .

٤١٨ - (اللَّحْمُ بِالْبُرِّ مَرَقَةٌ الْأَنْبِيَاءِ) .

ضعيف جداً . أخرجه السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٤٩٧ - ٤٩٨) :
أخبرني أحمد بن عطاء الروذباري - إجازة - قال : حدثنا علي بن عبدالله العباسي
قال : حدثنا الحسن بن سعد قال : قال محمد بن أبي عمير : قال هشام بن سالم : قال
عبدالله بن جعفر بن محمد الصادق : حدثني أبي عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أحمد بن عطاء ؛ قال الخطيب (٤ / ٣٣٦) :

«روى أحاديث وهم فيها ، وغلط غلطاً فاحشاً ، فسمعت أبا عبدالله محمد بن
علي الصوري يقول : حدثونا عن الروذباري عن إسماعيل بن محمد الصفار عن
الحسن بن عرفة أحاديث لم يروها الصفار عن ابن عرفة ؛ قال الصوري : ولا أظنه ممن
كان يتعمد الكذب ، لكنه اشتبه عليه» .

والحسن بن سعد ، والاثنان فوقه ؛ لم أعرفهم .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن النجار عن
الحسين ، ولم يتكلم عليه الشارح بشيء ، فالظاهر أنه لم يقف على سنده .

٤١٩ - (إِنَّ الْعَالِمَ وَالْمُتَعَلِّمَ إِذَا مَرَّ بِقَرْيَةٍ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ الْعَذَابَ عَنْ مَقْبَرَةِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا) .

لا أصل له . كما قال السيوطي في «تخريج أحاديث شرح العقائد» (ورقة ٦ /
وجه ٢) ، وأقره العلامة القاري في «فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد»
(٢٥ / ١) .

٤٢٠ - (إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ أُلْهِمْتُمْ فِيهِ الْعَمَلَ، وَسَيَأْتِي قَوْمٌ يُلْهَمُونَ

الْجَدَلَ).

لا أصل له . كما أفاده العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٣٧) ، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٤ / ١٤٥).

٤٢١ - (مَنْ مَثَلَ بِالشَّعْرِ؛ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَلَاقٌ).

ضعيف . أخرجه الطبراني (٣ / ١٠٥ / ١) : ثنا حجاج بن نصير : نا محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل حجاج هذا ؛ قال الحافظ في «التقريب» .

«ضعيف ، كان يقبل التلقين» .

والحديث قال في «المجمع» (٨ / ١٢١) :

«رواه الطبراني ، وفيه حجاج بن نصير ، وقد ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن حبان ،

وقال : يخطيء ، وبقية رجاله ثقات» .

٤٢٢ - (مَنْ عَمِلَ بِمَا يَعْلَمُ؛ وَرَثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمُ).

موضوع . أخرجه أبو نعيم (١٠ / ١٤ - ١٥) من طريق أحمد بن حنبل عن يزيد

ابن هارون عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً . ثم قال :

«ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عليه

السلام ، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ ، فوضع هذا الإسناد عليه ؛ لسهولته

وقربه ، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل» .

قلت : وفي الطريق إليه جماعة لم أعرفهم ، فلا أدري من وضعه منهم .

٤٢٣ - (مِنِ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِالتَّيْمَمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً،
ثُمَّ يَتَيَّمُّ لِلصَّلَاةِ الْآخَرَى).

موضوع . أخرجه الطبراني (٣ / ١٠٧ / ٢) من طريق الحسن بن عمارة عن
الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن ابن عباس قال: . . . فذكره.

وكذلك أخرجه الدارقطني (ص ٦٨)، ومن طريقه البيهقي (١ / ٣٣١ -
٣٣٢)، وقال الدارقطني:

«والحسن بن عمارة ضعيف».

قلت: بل هو شر من ذلك، فقد قال فيه شعبة:
«يكذب».

وقال ابن المديني:

«كان يضع الحديث».

وقال أحمد:

«أحاديثه موضوعة».

وقال شعبة أيضاً:

«روى أحاديث عن الحكم، فسألنا الحكم عنها؟ فقال: ما سمعت منها شيئاً».

وقول الصحابي: «من السنة كذا»؛ في حكم المرفوع عند العلماء، ولهذا

أوردته.

وقد رواه البيهقي (١ / ٢٢٢) عن الحسن بن عمارة بإسناده السابق عن ابن

عباس مرفوعاً بلفظ:

«لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة». وقال:

«والحسن بن عمارة؛ لا يحتج به».

قلت: فلا يصح إذن عن ابن عباس مرفوعاً، ولا موقوفاً، بل قد روي عنه خلافه؛ كما ذكره ابن حزم في «المحلى» (٢ / ١٣٣٢)، يعني أن المتيمم يصلي بتيممه ما شاء من الصلوات الفروض والنوافل، ما لم ينتقض تيممه بحدث أو بوجود الماء.

وهذا هو الحق في هذه المسألة؛ كما قرره ابن حزم، وانظر «الروضة الندية» (١ / ٥٩).

٤٢٤ - (لا بأس أن يُقْلَبَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، وَيَنْظُرَ إِلَيْهَا؛ مَا خَلَا عَوْرَتَهَا، وَعَوْرَتُهَا مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهَا إِلَى مَعْقِدِ إِزَارِهَا).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٣ ق ٩٧ / ٢) من طريق حفص بن عمر الكندي: ثنا صالح بن حسان عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع؛ حفص بن عمر هو قاضي حلب؛ قال ابن حبان:

«يروى عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به».

وصالح بن حسان؛ متفق على تضعيفه، بل قال ابن حبان (١ / ٣٦٧ - ٣٦٨):

«كان صاحب قينات وسماع (!)، وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات».

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٥٣):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه صالح بن حسان، وهو ضعيف، وذكره ابن

حبان في (الثقات)».

قلت : وفيه مؤاخذتان :

الأولى : تعصيب الجناية بصالح هذا وحده - مع أن الراوي عنه مثله في الضعف أو أشد - ليس من العدل في شيء .

الأخرى : أن صالحاً لم يذكره ابن حبان في «الثقات»، وإنما ذكر فيه (٦ / ٤٥٦) صالح بن أبي حسان، وهما من طبقة واحدة، فاشتبه على الهيثمي أحدهما بالآخر، وقد علمت أن ابن حسان اتهمه ابن حبان نفسه بالوضع .

واعلم أنه لم يثبت في السنة التفريق بين عورة الحرة وعورة الأمة، وقد ذكرت ذلك مع شيء من التفصيل في كتابي «حجاب المرأة المسلمة»، فليرجع إليه من شاء، وهو الآن تحت الطبع مع زيادات وفوائد جديدة ومقدمة ضافية في الرد على متعصبة المقلدين بإذنه تعالى .

٤٢٥ - (موتُ الغريبِ شهادةً، إذا احتُضِرَ، فرمى ببصره عن يمينه وعن يساره، فلم يرَ إلا غريباً، وذكرَ أهلهُ وولدهُ، وتَنَفَّسَ ؛ فلهُ بكلِّ نفسٍ يتَنَفَّسُهُ يَمْحُو اللهُ عنه ألفي ألفِ سيئةٍ، ويكتبُ له ألفي ألفِ حسنةٍ) .

موضوع . رواه الطبراني (٣ / ١٠٧ / ١) من طريق عمرو بن الحصين العقيلي : نا محمد بن عبدالله بن علاثة عن الحكم بن أبان عن وهب بن منبه عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، عمرو بن الحصين كذاب ، وقد تقدم له أحاديث موضوعة كثيرة .

وابن علاثة ضعيف ، واتهمه بعضهم ، لكن قيل : إن الآفة من الراوي عنه ابن

الحصين هذا.

والحديث؛ قال الهيثمي (٢ / ٣١٧):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه عمرو بن الحصين العقيلي، وهو متروك».

قلت: والجملة الأولى منه ذكرها ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٢١)

من طريق أخرى عن ابن عباس، وقال:

«لا يصح».

وتعقبه السيوطي في «اللالىء» (٢ / ١٣٢ - ١٣٣) بأن له طرقاً أخرى

وشواهد».

قلت: وكلها معلولة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، فلا يستفيد الحديث منها

إلا الضعف فقط، وأما سائر الحديث؛ فموضوع؛ لخلوه من شاهد، ومن عجائب

السيوطي أنه ذكر هذه الطريق الموضوعة في جملة الطرق والشواهد!

٤٢٦ - (لولا ما طَبَعَ الرُّكْنُ من أنجاسِ الجاهليةِ وأرجاسِها،

وأيدي الظلمةِ والأئمةِ؛ لاستُشْفِي به من كُلِّ عاهةٍ، ولألْفِي اليومَ كهَيْتِهِ

يومَ خَلَقَهُ اللهُ، وإنما غَيْرَهُ اللهُ بالسَّوادِ؛ لأنَّ لا يَنْظُرُ أهلُ الدُّنيا إلى زِينَةِ

الجَنَّةِ، وليَصِيرَنَّ إليها، وإنَّها لِيَأقوتُهُ بِيضاءٍ من ياقوتِ الجَنَّةِ، وَضَعَهُ

اللهُ حينَ أَنْزَلَ آدَمَ في مَوْضِعِ الكَعْبَةِ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ الكَعْبَةُ، والأَرْضُ

يَوْمَئِذٍ طَاهِرَةٌ؛ لَمْ يُعْمَلْ فيها شَيْءٌ مِنَ المَعاصِي، وليسَ لها أهلٌ

يُنَجِّسُونَهَا، فَوُضِعَ لَهُ صَفٌّ مِنَ الملائكةِ على أطرافِ الحَرَمِ يحرسونَهُ

من سُكَّانِ الأَرْضِ، وسكانُها يَوْمَئِذٍ الجِنُّ، لا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَنْظُرُوا إليه

لأنَّهُ شَيْءٌ مِنَ الجَنَّةِ، وَمَنْ نَظَرَ إلى الجَنَّةِ؛ دَخَلَهَا، فليسَ يَنْبَغِي أَنْ

يَنْظُرَ إِلَيْهَا إِلَّا مَنْ قَدْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَاَلْمَلَائِكَةُ يَذُودُونَهُمْ عَنْهُ، وَهُمْ وَقُوفٌ عَلَى أَطْرَافِ الْحَرَمِ يُحَدِّقُونَ بِهِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْحَرَمُ؛ لِأَنَّهُمْ يَحُولُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ).

منكر. رواه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٠٧ / ١) عن عوف بن غيلان بن منبه الصنعاني: نا عبدالله بن صفوان عن إدريس ابن بنت وهب بن منبه: حدثني وهب بن منبه عن طاووس عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة من دون وهب بن منبه، فإني لم أجد من ذكرهم، والتمن ظاهر النكارة، والله أعلم.

وفي «المجمع» (٣ / ٢٤٣):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه من لم أعرفه، ولا له ذكر».

ثم وجدت الحديث قد أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٢٦٦) من طريق غوث بن غيلان بن منبه الصنعاني به مختصراً؛ دون قوله: «وَأَلْفَيْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ...» إلخ.

أورده في ترجمة عبدالله بن صفوان، وروى عن هشام بن يوسف أنه قال:

«كان ضعيفاً، لا يحفظ الحديث».

وتبين منه أن الراوي عنه إنما هو (غوث)، وليس: (عوف)؛ كما كنت نقلته عن مخطوطة «الكبير»، وعلى الصواب وقع في المطبوع منه (١١ / ٥٥ / ١١٠٢٨)، وهو مترجم في «الجرح» (٣ / ٥٧ - ٥٨)، و«ثقات ابن حبان» (٧ / ٣١٣ و ٩ / ٢)؛ قال ابن معين:

«لم يكن به بأس».

وإدريس ابن بنت وهب اسم أبيه سنان اليماني؛ ضعفه ابن عدي، وقال

الدارقطني :

«متروك» .

قلت : فهو آفة هذا الحديث . والله أعلم .

٤٢٧ - (مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُبْقِي وَيُنْفِي كُلَّ شَيْءٍ ؛ عَوْفِيٍّ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٣ ق ٩٣ و١) عن العباس يعني : ابن بكار الضبي : ثنا أبو هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ العباس هذا ؛ قال الدارقطني :
«كذاب» .

وساق له الذهبي حديثين ؛ قال :
«إنهما باطلان» .

وسياأتي أحدهما برقم (٢٦٨٨) .

واتهمه الحافظ بوضع الحديث المذكور في آخر الحديث الآتي .

وفي «المجمع» (١٠ / ١٣٧) :

«رواه الطبراني ، وفيه العباس بن بكار ، وهو ضعيف ، وثقه ابن حبان» .

قلت : لم يذكر الذهبي في «الميزان» ولا الحافظ في «اللسان» توثيق ابن حبان

له . فالله أعلم .

فإن صح ذلك؛ فالجرح المفسر مقدم على التعديل؛ كما هو معروف في المصطلح، وبخاصة إذا كان المعدل معروفاً بالتساهل، كابن حبان.

ثم رأيت في «ثقاته» (٨ / ٥١٢)، وقال:

«وكان يغرب، حديثه عن الثقات لا بأس به».

وبمقابلة كلامه بما زاده في «اللسان» على «الميزان»؛ تبين لي أن الحافظ قد نقل كلام ابن حبان المذكور في «اللسان»، لكن وقع فيه خطأ: «وقال المؤلف...»؛ مكان قوله: «وقال ابن حبان»!

ثم تناقض ابن حبان، فأورد العباس هذا في «ضعفائه» أيضاً (٢ / ١٩٠)!

وشيخه أبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسبي، فيه لين؛ قال أحمد:

«يحتمل حديثه؛ إلا أنه يخالف في قتادة».

٤٢٨ - (أبنتي فاطمة؛ حوراء آدمية، لم تحض، ولم تطمئ، وإنما سماها فاطمة؛ لأن الله فطمها ومحببها من النار).

موضوع. أخرجه الخطيب (١٢ / ٣٣١) بإسناد له عن ابن عباس، ثم قال:

«في إسناده من المجهولين غير واحد، وليس بثابت».

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٤٢١)، وأقره السيوطي

في «اللائي» (١ / ٤٠٠).

وذكر الحافظ في ترجمة العباس بن بكار المذكور في الحديث المنصرم بسنده

عن أم سليم قالت:

«لم ير لفاطمة دم في حيض ولا نفاس». ثم قال:

«هذا من وضع العباس».

٤٢٩ - (كَانَ لَا يَرَى بِالْهَمِيَانِ لِلْمَحْرَمِ بِأَسَاءً).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ٩٩ / ١) عن يوسف بن خالد السَّمْتِي: ثنا زياد بن سعد عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: والسَّمْتِي هذا كذاب؛ كما قال ابن معين.

وصالح ضعيف.

والصواب في الحديث أنه موقوف على ابن عباس.

كذلك أخرجه البيهقي في «سننه» (٥ / ٦٩) من طريق سعيد بن جبير عنه.

وفي سننه شريك القاضي، وفيه ضعف.

٤٣٠ - (شَاوِرُوهُنَّ - يَعْنِي: النِّسَاءَ - وَخَالَفُوهُنَّ).

لا أصل له مرفوعاً. كما أفاده السخاوي، ثم المناوي (٤ / ٢٦٣)، ولعل أصل هذه الجملة ما رواه العسكري في «الأمثال» عن عمر قال:

«خالفوا النساء، فإن في خلافهن البركة».

وإن كنت لا أعرف صحته، فإن السيوطي لم يسق إسناده في «اللائيء» (٢ /

١٧٤) لنظر فيه.

ثم وقفت على إسناده؛ رواه علي بن الجعد الجوهري في «حديثه» (١٢ /

١٧٧ / ١) من طريق أبي عقيل عن حفص بن عثمان بن عبيدالله عن عبدالله بن عمر

قال: قال عمر رحمه الله... فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، فيه علتان:

الأولى: جهالة حفص هذا، فقد أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ١٨٤) برواية

أبي عقيل هذا وحده، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وفي «ثقات ابن حبان» (٦ / ١٩٦):

«حفص بن عثمان بن محمد بن عرادة عن عكرمة، وعنه أبو عقيل». فيحتمل أن يكون هو هذا، مع ملاحظة اختلاف اسم الجد، وذلك مما يؤكد جهالته كما يشير إليه أحمد في قوله الآتي.

والعلة الأخرى: أبو عقيل، واسمه يحيى بن المتوكل العمري، صاحب بهية؛ ضعيف كما في «التقريب»، وقال أحمد: «روى عن قوم لا أعرفهم».

ثم إن معنى الحديث ليس صحيحاً على إطلاقه؛ لثبوت عدم مخالفته ﷺ لزوجه أم سلمة حين أشارت عليه بأن ينحر أمام أصحابه في صلح الحديبية حتى يتابعوه في ذلك.

وانظر الحديث الآتي برقم (٤٣٥).

٤٣١ - (استوصوا بالمعزى خيراً؛ فإنها مالٌ رقيقٌ، وهو في الجنة، وأحبُّ المالِ إلى الله الضَّانُّ، وعليكم بالبياضِ، فإنَّ الله خَلَقَ الجَنَّةَ بيضاءَ، فَلْيَلْبَسْهُ أحياءُكُمْ، وكَفَّنُوا فِيهِ موتاكمُ، وإنَّ دَمَ الشاةِ البِيضاءِ أعظمُ عندَ الله من دمِ السوداءِ).

موضوع. أخرجه الطبراني (٣ / ١١٣ / ١ - ٢) وابن عدي (٢ / ٣٧٨) من طريق أبي شهاب عن حمزة النَّصَّيبي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، وعلته حمزة النَّصَّيبي؛ قال ابن عدي:

«كل ما يرويه أو عامتها موضوعة». وقال ابن حبان (١ / ٢٧٠):

«يضع الحديث».

والحديث؛ قال في «المجمع» (٤ / ٦٦):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه حمزة النصيبي، وهو متروك». ومن طريقه أخرج منه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٣٠) الطرف الأول.

٤٣٢ - (نَهَى عَنِ الْمُوَاقَعَةِ قَبْلَ الْمُدَاعَبَةِ).

موضوع. رواه الخطيب (١٣ / ٢٢٠ - ٢٢١)، وعنه ابن عساكر (١٦ / ٢٩٩ / ٢)، وأبو عثمان النجيري في «الفوائد المخرجة من أصول مسموعاته» (٢٤ / ١) من طريق خلف بن محمد الخيام بسنده عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

قال الذهبي في ترجمة الخيام هذا من «الميزان»:

«قال الحاكم: سقط حديثه بروايته حديث: «نهى عن الوقاع قبل المداعبة».

وقال الخليلي: خلط، وهو ضعيف جداً، روى فنوناً لا تعرف».

قلت: وأبو الزبير مدلس، وقد عنعنه.

والحديث؛ أورده الشيخ أحمد الغماري في «المغبر» (ص ١٠٠).

٤٣٣ - (يُدْعَى النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَمْهَاتِهِمْ سِتْرًا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

عَلَيْهِمْ).

موضوع. رواه ابن عدي (١٧ / ٢) عن إسحاق بن إبراهيم الطبري: حدثنا مروان الفزاري عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً. وقال:

«هذا منكر المتن بهذا الإسناد، وإسحاق بن إبراهيم منكر الحديث».

وقال ابن حبان:

«يروى عن ابن عيينة والفضيل بن عياض، منكر الحديث جداً، يأتي عن

الثقات بالموضوعات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب».

وقال الحاكم:

«روى عن الفضيل وابن عيينة أحاديث موضوعة».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٤٨) من طريق ابن عدي،

وقال:

«لا يصح، إسحاق منكر الحديث».

وتعقبه السيوطي في «اللائيء» (٢ / ٤٤٩) بأن له طريقاً أخرى عند الطبراني،

يعني: الحديث الذي بعده، وهو مع أنه مغاير لهذا في موضع الشاهد منه، فإن هذا
نصه: «بأمهاتهم»، وهو نصه: «بأسمائهم»، وشتان ما بين اللفظين.

وقد رده ابن عراق، فقال (٢ / ٣٨١):

«قلت: هو من طريق أبي حذيفة إسحاق بن بشر، فلا يصح شاهداً».

قلت: لأن الشرط في الشاهد أن لا يشتد ضعفه، وهذا ليس كذلك؛ لأن

إسحاق بن بشر هذا في عداد من يضع الحديث؛ كما تقدم في الحديث (٢٢٣).

وقد ثبت ما يخالعه، ففي «سنن أبي داود» بإسناد جيد؛ كما قاله النووي في

«الأذكار» من حديث أبي الدرداء مرفوعاً:

«إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم».

وفي «الصحيح» من حديث عمر مرفوعاً:

«إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة، يرفع لكل غادر لواء، فيقال: هذه

غدره فلان بن فلان». والله أعلم».

قلت: حديث أبي الدرداء ضعيف؛ ليس بجيد؛ لانقطاعه، وقد أعله بذلك أبو

داود نفسه، فقد قال عقبه (رقم ٤٩٤٨):

«ابن أبي زكريا لم يدرك أبا الدرداء».

وسوف يأتي تخريجه في هذه «السلسلة» (٥٤٦٠).

قلت: وبذلك أعله جماعة آخرون؛ كالبيهقي، والمنذري، والعسقلاني، فلا يُغْتَرَّ بعد هذا بقول النووي ومن تبعه. وانظر «فيض القدير».

٤٣٤ - (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْعُو النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِهِمْ^(١))؛ سْتَرَأَ مِنْهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَأَمَّا عِنْدَ الصَّرَاطِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُعْطِي كُلَّ مُؤْمِنٍ نُورًا، وَكُلَّ مُؤْمِنَةٍ نُورًا، وَكُلَّ مُنَافِقٍ نُورًا، فَإِذَا اسْتَوَوْا عَلَى الصَّرَاطِ؛ سَلَبَ اللَّهُ نُورَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ، فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: ﴿انظُرْنَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، وَقَالَ الْمُؤْمِنُونَ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا لَنَا نُورًا﴾ [التحریم: ٨]، فَلَا يَذْكُرُ عِنْدَ ذَلِكَ أَحَدٌ أَحَدًا.

موضوع. أخرجه الطبراني (٣ / ١١٥ / ١) من طريق إسماعيل بن عيسى العطار: نا إسحاق بن بشر أبو حذيفة: نا ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وإسحاق هذا كذاب، وقد تقدم طرفه الأول آنفاً بسند آخر له، كما تقدمت له أحاديث، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٣٥٩) بعد أن ساق الحديث من رواية الطبراني: «وهو متروك».

٤٣٥ - (طَاعَةُ الْمَرْأَةِ نَدَامَةٌ).

موضوع. رواه ابن عدي (ق ٣٠٨ / ١) عن عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن أم سعد بنت زيد بن ثابت عن أبيها مرفوعاً.

(١) كذا الأصل المخطوط في الظاهرية، وكذا في المطبوعة (١١ / ١٢٢ / ١١٢٤٢)، و«مجمع الزوائد» (١٠ / ٣٥٩)، لكن في نقل جمع عن الطبراني بلفظ: «بأسمائهم»، منهم ابن =

أورده في ترجمة عنبسة هذا، وقال :

«وله غير ما ذكرت، وهو منكر الحديث».

قلت : وقال أبو حاتم :

«كان يضع الحديث».

وأما عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي ؛ فقال ابن عدي (٢٩٠ / ٢) :

«لا بأس به ؛ إلا أنه يحدث عن قوم مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين».

قلت : وعلى هذا جرى من بعده من المحققين، وقد ضعفه بعضهم.

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٧٢) من رواية ابن عدي هذه، وقال :

«لا يصح، عنبسة ليس بشيء، وعثمان لا يحتج به».

وروي الحديث عن عائشة بلفظ :

«طاعة النساء ندامة».

أخرجه العقيلي (ص ٣٨١)، وابن عدي (ق ١٥٦ / ١)، والقضاعي (ق ١٢

/ ٢)، والباطرقاني في «حديثه» (١٦٨ / ١)، وابن عساكر (١٥ / ٢٠٠ / ٢) عن

محمد بن سليمان بن أبي كريمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، وقال

العقيلي :

= حجر في «الفتح» (١٠ / ٥٦٣)، وقال :

«وسنده ضعيف جداً».

والسيوطي في «اللآلئ» (٢ / ٤٤٩)، والسخاوي في «المقاصد» (ص ١٢٤)، وغيرهم،

فلا أدري إذا كان ذلك وهماً منهم، أو نقلاً عن نسخة وقعت لهم من الطبراني. والله أعلم.

«محمد بن سليمان؛ حدث عن هشام ببواطل لا أصل لها، منها هذا الحديث».

وقال ابن عدي :

«ما حدث بهذا الحديث عن هشام إلا ضعيف، وحدث به عن هشام خالد بن الوليد المخزومي، وهو أضعف من ابن أبي كريمة».

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي كعادته، فذكر في «اللائيء» (٢ / ١٧٤) أن له طريقين آخرين عن هشام، وشاهداً من حديث أبي بكرة، لكن في أحد الطريقين خلف بن محمد بن إسماعيل، وهو ساقط الحديث؛ كما تقدم عن الحاكم في الحديث (٤٢٢)، وقد أخرجه من هذه الطريق أبو بكر المقرئ الأصبهاني في «الفوائد» (١٢ / ١٩٢ / ٢)، وأبو أحمد البخاري في جزء من «حديثه» (٢ / ١).

وفي الطريق الأخرى أيوب البخاري، واسمه وهب بن وهب؛ وضاع مشهور. وأما الشاهد؛ فهو مع ضعف سنده مخالف لهذا اللفظ، وهو الآتي بعده.

وفاته شاهد آخر:

أخرجه ابن عساكر (٥ / ٣٢٧ / ٢) من حديث جابر مرفوعاً باللفظ الأول، وفيه جماعة لا يعرفون.

وعلي بن أحمد بن زهير التميمي؛ قال الذهبي :

«ليس يوثق به».

وأما الشاهد عن أبي بكرة؛ فهو:

٤٣٦ - (هَلَكَتِ الرَّجَالُ حِينَ أَطَاعَتِ النِّسَاءَ).

ضعيف. أخرجه ابن عدي (٣٨ / ١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ /

٣٤)، وابن ماسي في آخر «جزء الأنصاري» (١١ / ١)، والحاكم (٤ / ٢٩١)،

وأحمد (٥ / ٤٥) من طريق أبي بكرة: بكار بن عبدالعزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن أبي بكرة:

أن النبي ﷺ أتاه بشير يبشره بظفر خيل له، ورأسه في حجر عائشة، فقام، فحمد الله تعالى ساجداً، فلما انصرف؛ أنشأ يسأل الرسول؟ فحدثه، فكان فيما حدثه من أمر العدو، وكانت تليهم امرأة، وفي رواية أحمد: «أنه ولي أمرهم امرأة»، فقال النبي ﷺ . . . فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذهبي.

قلت: وهذا ذهول منه عما ذكره في ترجمة بكار هذا في «الميزان»:

«قال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن عدي: هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم».

وقال في «الضعفاء»:

«ضعيف، مشاه ابن عدي».

قلت: وأنا أظن أن هذا الحديث عن أبي بكرة له أصل بلفظ آخر، وهو ما أخرج

البخاري في «صحيحه» (١٣ / ٤٦ - ٤٧) عنه:

«لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملكوا ابنة كسرى؛ قال:

«لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة».

وأخرجه الحاكم أيضاً، وأحمد (٥ / ٣٨، ٤٣، ٤٧، ٥٠، ٥١) من طرق عن

أبي بكرة.

هذا هو أصل الحديث، فرواه حفيده عنه باللفظ الأول، فأخطأ، والله أعلم.

وبالجملة؛ فالحديث بهذا اللفظ ضعيف؛ لضعف راويه، وخطئه فيه.

ثم إنه ليس معناه صحيحاً على إطلاقه، فقد ثبت في قصة صلح الحديبية من «صحيح البخاري» (٥ / ٣٦٥) أن أم سلمة رضي الله عنها أشارت على النبي ﷺ حين امتنع أصحابه من أن ينحروا هديهم أن يخرج ﷺ ولا يكلم أحداً منهم كلمة حتى ينحر بُذنه ويحلق، ففعل ﷺ، فلما رأى أصحابه ذلك؛ قاموا، فنحروا. فيه أن النبي ﷺ أطاع أم سلمة فيما أشارت به عليه، فدل على أن الحديث ليس على إطلاقه.

ومثله الحديث الذي لا أصل له:

«شاوروهن وخالفوهن».

وقد تقدم برقم (٤٣٠).

٤٣٧ - (مَنْ وُلِدَ لَهُ ثَلَاثَةٌ، فَلَمْ يُسَمَّ أَحَدَهُمْ مُحَمَّدًا؛ فَقَدْ جَهَلَ).

موضوع. قال الطبراني في «الكبير» (١٠٨ - ١٠٩): حدثنا أحمد بن النضر العسكري: نا أبو خيثمة مصعب بن سعيد: نا موسى بن أيمن عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

ومن طريق مصعب هذا؛ رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١٩٩ - ٢٠٠ - من زائده)، وابن عدي (٢٨٠ / ٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ مصعب هذا؛ قال ابن عدي:

«يحدث عن الثقات بالمناكير».

ثم ساق له منها ثلاثة، عقب الذهبي عليها بقوله:

«ما هذه إلا مناكير وبلايا».

ثم قال ابن عدي:

«والضعف على رواياته بَيِّن» .

وقال صالح جزرة :

«شيخ ضرير، لا يدري ما يقول» .

وتابعه الوليد بن عبد الملك بن مسرح الحراني ، ولكن لم أجد من ترجمه .

ثم وجدناه في «الجرح» (٤ / ٤ / ١٠) ، و «ثقات ابن حبان» (٩ / ٢٢٧) .

ولكن الراوي عنه أبو بدر أحمد بن خالد بن مسرح الحراني ؛ قال الدارقطني :

«ليس بشيء» .

فلا قيمة لهذه المتابعة، وهي عند الحافظ ابن بكير الصيرفي في «فضل من

اسمه أحمد ومحمد» (٥٨ / ١) .

وليث ابن أبي سليم ؛ ضعيف باتفاقهم، وقد روى ابن أبي حاتم (٣ / ٢ /

١٧٨) بإسناد صحيح عن عيسى بن يونس، وقد قيل له : لم لم تسمع منه؟ فقال :

«قد رأيتَه ، وكان قد اختلط ، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار، فيؤذن!» .

وبه أعل ابن الجوزي هذا الحديث في «الموضوعات» (١ / ١٥٤) ، وقد أورده

من رواية ابن عدي بإسناده عن مصعب به ، ثم قال :

«تفرد به موسى عن ليث، وليث تركه أحمد وغيره؛ قال ابن حبان : اختلط في

آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١٠١ - ١٠٢) ، بقوله :

«ليث لم يبلغ أمره أن يحكم على حديثه بالوضع ، فقد روى له مسلم والأربعة ،

ووثقه ابن معين وغيره» .

قلت : إنما قال فيه ابن معين : «لا بأس به» ؛ كما في «الميزان» و «التهذيب» .

وهذا في رواية عنه ، وإلا فقد روى الثقات عنه تضعيفه ، وهذا الذي ينبغي

اعتماده؛ لأن سبب تضعيفه واضح، وهو الاختلاط، ويمكن الجمع بين القولين بأنه أراد بالأول أنه صدوق في نفسه، يعني أنه لا يكذب عمداً، وهذا لا ينافي ضعفه الناتج عن شيء لا يملكه، وهو الاختلاط، وهذا ما أشار إليه البخاري حين قال فيه:

«صدوق، يهم».

ومثله قول يعقوب بن شيبة:

«هو صدوق، ضعيف الحديث».

ونحوه قال عثمان بن أبي شيبة، والساجي، وهؤلاء هم الذين عناهم السيوطي

بقوله: «... وغيره».

فتبين أن الأئمة مجمعون على تضعيفه، وكونه ثقة في نفسه لا يدفع عنه الضعف الذي وصف به، وهذا بين لا يخفى على من له أدنى إلمام بالجرح والتعديل، فظهر أن ما استروح إليه السيوطي في التوثيق لا فائدة فيه.

نعم؛ قوله: «إن ليثاً لا يبلغ أمره أن يحكم على حديثه بالوضع»؛ صحيح، ولكن قد يحيط بالحديث الضعيف ما يجعله في حكم الموضوع، مثل: أن لا يجري العمل عليه من السلف الصالح، وهذا الحديث من هذا القبيل، فإننا نعلم كثيراً من الصحابة كان له ثلاثة أولاد وأكثر، ولم يسم أحداً منهم محمداً، مثل: عمر بن الخطاب، وغيره، وأيضاً: فقد ثبت أن أفضل الأسماء: عبدالله، وعبدالرحمن، وهكذا عبدالرحيم، وعبداللطيف، وكل اسم تعبد لله عز وجل، فلو أن مسلماً سمى أولاده كلهم عبداً لله تعالى، ولم يسم أحدهم محمداً؛ لأصاب، فكيف يقال فيه: «فقد جهل»؟! ولا سيما أن في السلف من ذهب إلى كراهة التسمي بأسماء الأنبياء، وإن كنا لا نرضى ذلك لنا مذهباً.

وإن من توفيق الله عز وجل إياي أن ألهمني أن أعبد له أولادي كلهم، وهم: عبدالرحمن، وعبداللطيف، وعبدالرزاق؛ من زوجتي الأولى - رحمهما الله تعالى -،

وعبد المصوّر، وعبد الأعلى؛ من زوجتي الأخرى، والاسم الرابع ما أظن أن أحداً سبقني إليه على كثرة ما وقفت عليه من الأسماء في كتب الرجال والرواة، ثم أتبعني على هذه التسمية بعض المحبّين، ومنهم واحد من فضلاء المشايخ، جزاهم الله خيراً.

أسأل الله تعالى أن يزيدني توفيقاً، وأن يبارك لي في آلي: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(١).

ثم رُزِّقْتُ سنة ١٣٨٣هـ وأنا في المدينة المنورة غلاماً، فسميته محمداً، ذكرى مدينته صلى الله عليه وآله وسلم، وعملاً بقوله ﷺ:

«تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكُنُوا بِكُنْيَتِي». متفق عليه.

وفي سنة ١٣٨٦هـ رُزِّقْتُ بِأَخٍ لَهُ، فسميته عبدالمهيمن، والحمد لله على توفيقه.

وجملة القول؛ أنه لا يلزم من كون الحديث ضعيف السند، أن لا يكون في نفسه موضوعاً، كما لا يلزم منه أن لا يكون صحيحاً.

أما الأول؛ فلما ذكرنا.

وأما الآخر؛ فلاحتمال أن يكون له طرق وشواهد ترقيه إلى درجة الحسن أو الصحيح، وهذا أمر لا يتساهل السيوطي في مراعاته أقل تساهل، كما هو بين في تعقبه على ابن الجوزي في «اللآلئ المصنوعة»، بينما لا نراه يعطي الأمر الأول ما يستحقه من العناية والتقدير، فنجده في كثير من الأحاديث التي حكم ابن الجوزي بوضعها، يحاول تخليصها من الوضع؛ ناظراً إلى السند فقط، بينما ابن الجوزي نظر إلى المتن أيضاً، وهو من دقيق نظره الذي يُحمد عليه، ومنها الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه.

(١) الفرقان: ٧٤.

ولا يتقوى الحديث بأنه روي من حديث وائلة بن الأسقع ، ومن حديث جعفر ابن محمد عن أبيه عن جده، ومن حديث عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده .

أخرجها ابن بكير في الجزء المذكور «فضل من اسمه أحمد ومحمد»؛ لأن طرقها كلها لا تخلو من متهم؛ كما بينه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٨٢ / ١) .

أما حديث وائلة؛ ففيه عمر بن موسى الوجيهي، وهو وضاع .

وأما حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده؛ ففيه عبدالله بن داهر الرازي؛ اتهمه ابن الجوزي، ثم الذهبي؛ بالوضع .

والحديث الثالث؛ آفته عبد الملك بن هارون، وهو كذاب وضاع .

٤٣٨ - (مَثَلُ أَصْحَابِي مَثَلُ النُّجُومِ ، مَنْ اقْتَدَى بِشَيْءٍ مِنْهَا

اهْتَدَى) .

موضوع . رواه القُضاعي (١٠٩ / ٢) عن جعفر بن عبدالواحد قال: قال لنا وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت: وكتب بعض المحدثين على الهامش، وأظنه ابن المحب، أو الذهبي:

«هذا حديث ليس بصحيح» .

قلت: يعني أنه موضوع، وآفته جعفر هذا؛ قال الدارقطني:

«يضع الحديث» .

وقال أبو زرعة:

«روي أحاديث لا أصل لها» .

وساق الذهبي أحاديث اتهمه بها، منها هذا، وقال:

«إنه من بلاياه»!

وقد تقدم الحديث بنحوه مع الكلام على طرقه وأكثر ألفاظه برقم (٥٨ - ٦٢)، فراجع إن شئت، فإن تحته فوائد جمّة.

٤٣٩ - (يا أهل مكة! لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة بُرْدٍ من مكة إلى عُسفان).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١١٢ / ١)، والدارقطني في «سننه» (ص ١٤٨)، ومن طريقه البيهقي (٣ / ١٣٧ - ١٣٨) من طريق إسماعيل ابن عياش عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه، وعطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، سببه عبد الوهاب بن مجاهد؛ كذبه سفيان الثوري، وقال الحاكم:

«روى أحاديث موضوعة».

وقال ابن الجوزي:

«أجمعوا على ترك حديثه».

وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وهذه منها، فإن ابن مجاهد حجازي.

وقد قال البيهقي عقب الحديث:

«وهذا حديث ضعيف؛ إسماعيل بن عياش لا يحتج به، وعبد الوهاب بن مجاهد ضعيف بمرة، والصحيح أن ذلك من قول ابن عباس».

قلت: أخرجه البيهقي من طريق عمرو بن دينار عن عطاء به موقوفاً، وسنده

صحيح .

وابن مجاهد؛ لم يسم في رواية الطبراني، ولذلك لم يعرفه الهيثمي (٢ /

١٥٧).

ومما يدل على وضع هذا الحديث، وخطأ نسبه إليه ﷺ؛ ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته في أحكام السفر (٢ / ٦ - ٧ من مجموعة الرسائل والمسائل):

«هذا الحديث إنما هو من قول ابن عباس، ورواية ابن خزيمة وغيره له مرفوعاً إلى النبي ﷺ باطلة بلا شك عند أئمة الحديث، وكيف يخاطب النبي ﷺ أهل مكة بالتحديد، وإنما قام بعد الهجرة زمنناً يسيراً وهو بالمدينة، لا يحد لأهلها حداً كما حده لأهل مكة، وما بال التحديد يكون لأهل مكة دون غيرهم من المسلمين؟!»

وأيضاً، فالتحديد بالأميال والفراسخ يحتاج إلى معرفة مقدار مساحة الأرض، وهذا أمر لا يعلمه إلا خاصة الناس، ومن ذكره؛ وإنما يخبر به عن غيره تقليداً، وليس هو مما يقطع به، والنبي ﷺ لم يقدر الأرض بمساحة أصلاً، فكيف يقدر الشارع لأمته حداً لم يجز به له ذكر في كلامه، وهو مبعوث إلى جميع الناس؟! فلا بد أن يكون مقدار السفر معلوماً علماً عاماً.»

ومن ذلك أيضاً أنه ثبت بالنقل الصحيح المتفق عليه بين علماء الحديث أن النبي ﷺ في حجة الوداع كان يقصر الصلاة بعرفة، ومزدلفة، وفي أيام منى، وكذلك أبو بكر وعمر بعده، وكان يصلي خلفهم أهل مكة، ولم يأمرهم بإتمام الصلاة، فدل هذا على أن ذلك سفر، وبين مكة وعرفة بريد، وهو نصف يوم بسير الإبل والأقدام.

والحق أن السفر ليس له حد في اللغة ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلى العرف، فما كان سفرًا في عرف الناس؛ فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم.

وتحقيق هذا البحث الهام تجده في رسالة ابن تيمية المشار إليها آنفاً،

فراجعها، فإن فيها فوائد هامة لا تجدها عند غيره.

٤٤٠ - (حُسْنُ الْخُلُقِ يُذِيبُ الْخَطَايَا كَمَا تُذِيبُ الشَّمْسُ الْجَلِيدَ،
وَإِنَّ الْخُلُقَ السَّوِّءَ يُفْسِدُ الْعَمَلَ كَمَا يُفْسِدُ الْخَلُّ الْعَسَلَ).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٣٠٤ / ٢) عن عيسى بن ميمون: سمعت
محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعاً به.

سأقه في ترجمة عيسى بن ميمون في جملة أحاديث، ثم قال:
«وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد».

ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه:

«ليس بشيء».

وقال البخاري:

«صاحب مناكير».

والنسائي:

«متروك الحديث».

قلت: وقال ابن حبان:

«يروى أحاديث كلها موضوعات».

ولهذا لم يحسن السيوطي بإيراده لهذا الحديث في «الجامع الصغير» من رواية
ابن عدي هذه مقتصرًا على الشطر الأول منه! وقد علق عليه المناوي بما لا يتبين منه
حال الحديث بدقة، فقال:

«ورواه البيهقي في «الشعب»، وضعفه، والخرائطي في «المكارم»؛ قال

العراقي: والسند ضعيف، لكن شاهده خبر الطبراني بسند ضعيف أيضاً».

ويشير بخبر الطبراني إلى الحديث الآتي، وخفي عليه أنه من هذه الطريق

أيضاً!

وأما حديث الخرائطي؛ فهو عنده من حديث أنس، وسيأتي بعد حديث.

٤٤١ - (الْخُلُقُ الْحَسَنُ يُذِيبُ الْخَطَايَا كَمَا يُذِيبُ الْمَاءُ الْجَلِيدَ،

وَالْخُلُقُ السُّوِّ يُفْسِدُ الْعَمَلَ كَمَا يُفْسِدُ الْخَلُّ الْعَسَلَ).

ضعيف جداً. وله طريقان:

الأول: عن ابن عباس؛ رواه الطبراني في «الكبير» (٣ / ٩٨ / ١)، وفي

«الأوسط» (١ / ٤٨ / ١ / ٨٣٨)، وأبو محمد القاري في «حديثه» (٢ / ٢٠٣ / ١)

عن عيسى بن ميمون قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يحدث عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ عيسى هذا هو المدني، ويعرف بالواسطي،

وهو الذي في سند الحديث المتقدم؛ روى ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٢٨٧) عن أبيه أنه قال:

«هو متروك الحديث».

والحديث في «المجمع» (٨ / ٢٤)، وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير»، و«الأوسط»، وفيه عيسى بن ميمون المدني، وهو

ضعيف».

الأخر: عن أنس؛ أخرجه تمام في «الفوائد» (١ / ٥٣) عن مخيمر بن سعيد

المنبجي: ثنا روح بن عبد الواحد: ثنا خليل بن دعلج عن الحسن عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً أيضاً، خليل بن دعلج؛ قال النسائي:

«ليس بثقة».

وعده الدارقطني في جماعة من المتروكين.

وروح بن عبدالواحد؛ قال أبو حاتم:

«ليس بالميتين، روى أحاديث متناقضة».

وقال ابن عدي في ترجمة خليلد (١٢٠ / ٢) عقب حديث أورده من رواية روح

عن خليلد:

«لعل البلاء فيه من الراوي عنه».

٤٤٢ - (إِنَّ حُسْنَ الْخُلُقِ لَيَذِيبُ الْخَطِيئَةَ كَمَا تَذِيبُ الشَّمْسُ

الجليد).

ضعيف جداً. رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٧) من طريق بقية بن

الوليد: حدثني أبو سعيد: حدثني عبدالرحمن بن سليمان عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، أبو سعيد هذا من شيوخ بقية المجهولين الذين

يدلسهم؛ قال ابن معين:

«إذا لم يسم بقية شيخه، وكناه، فاعلم أنه لا يساوي شيئاً».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الخرائطي هذه، وبيض له

المنائي، فلم يتكلم عليه بشيء! وأما في «التيسير»؛ فقال:

«... بإسناد فيه مقال»!

٤٤٣ - (أَلَا إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَثَلُ الذُّبَابِ تَمُورٌ فِي جَوْهَا،

فَاللَّهُ اللَّهُ فِي إِخْوَانِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ، فَإِنَّ أَعْمَالَكُمْ تُعْرَضُ عَلَيْهِمْ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٣٠٧ / ٤) من طريق أبي إسماعيل السكوني، قال:

سمعت مالك بن أدي يقول: سمعت النعمان بن بشير يقول مرفوعاً. وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله :

«قلت : فيه مجهولان» .

قلت : وهما السكوني وابن أدي ؛ كما صرح في «الميزان» أنهما مجهولان ؛ تبعاً لأصله «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٣٠٣ و ٤ / ٢ / ٣٣٦) ، ولكنه قال : «وَتَّقْ» .
يشير بذلك إلى عدم الاعتداد بتوثيق ابن حبان إياهما (٥ / ٣٨٨ و ٧ / ٦٥٦) ؛
لما عرف من تساهله في توثيق المجهولين .

٤٤٤ - (كَانَ إِبْلِيسُ أَوَّلَ مَنْ نَاحَ ، وَأَوَّلَ مَنْ تَغَنَّى) .

لا أصل له . وقد أورده الغزالي (٢ / ٢٥١) من حديث جابر مرفوعاً ، فقال
الحافظ العراقي في «تخریجه» :
«لم أجد له أصلاً من حديث جابر ، وذكره صاحب «الفردوس» من حديث علي
ابن أبي طالب ، ولم يخرج له ولده في (مسنده)» .

٤٤٥ - (مَنْ طَلَبَ مَا عِنْدَ اللَّهِ ؛ كَانَتْ السَّمَاءُ ظِلَالَهُ ، وَالْأَرْضُ
فِرَاشَهُ ، لَمْ يَهْتَمَّ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا ، فَهُوَ لَا يَزْرَعُ ، وَيَأْكُلُ الْخَبْزَ ، وَهُوَ
لَا يَغْرِسُ الشَّجَرَ ، وَيَأْكُلُ الثَّمَارَ ؛ تَوَكَّلًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَطَلِبًا
لِمَرْضَاتِهِ ، فَضَمِنَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ رِزْقَهُ ، فَهَمَّ
يَتَعَبُونَ فِيهِ ، وَيَأْتُونَ بِهِ حَلَالًا ، وَيَسْتَوْفِي هُوَ رِزْقَهُ بِغَيْرِ حِسَابٍ عِنْدَ اللَّهِ
تَعَالَى حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ١١٢) أطول منه ، والحاكم
(٤ / ٣١٠) والسياق له من طريق إبراهيم بن عمرو السكسكي : ثنا أبي : ثنا
عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» .

ورده الذهبي بقوله :

«قلت : بل منكر وموضوع ، إذ عمرو بن بكر متهم عند ابن حبان ، وإبراهيم ابنه ؛ قال الدارقطني : متروك» .

قلت : وفي ترجمة إبراهيم من «الميزان» :

«قال ابن حبان : يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة ، وأبوه أيضاً لا شيء» .

ثم ساق له هذا الحديث .

قلت : وتما كلام ابن حبان :

«نفرد به إبراهيم بن عمرو ، وهو مما عملت يداه ؛ لأن هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ ، ولا ابن عمر ، ولا نافع ، وإنما هو شيء من كلام الحسن» .

٤٤٦ - (ألا أخبركم بأفضل الأيام الملائكة ؛ جبريل عليه السلام ، وأفضل النبيين آدم ، وأفضل الأيام يوم الجمعة ، وأفضل الشهور شهر رمضان ، وأفضل الليالي ليلة القدر ، وأفضل النساء مريم بنت عمران) .

موضوع . رواه الطبراني (١١٣٦١) من طريق نافع أبي هرمز عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، نافع أبو هرمز ؛ كذبه ابن معين ، وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

وأفضل النبيين إنما هو نبينا محمد ﷺ ؛ بدليل الحديث الصحيح :

«أنا سيد الناس يوم القيامة . . .» .

أخرجه مسلم (١ / ١٢٧).

فهذا يدل على وضع هذا الحديث، ومع ذلك أوردته في «الجامع»!
والحديث أوردته الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٩٨)، وضعفه بنافع، وقال:
«متروك».

ثم ذكره في (٣ / ١٤٠) و(٢ / ١٦٥)، وقال عنه في الموضوعين:
«ضعيف».

٤٤٧ - (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عُبَادٌ جُهَّالٌ، وَقُرَاءٌ فَسَقَةٌ).

موضوع. أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣ / ١٣٥)، والحاكم (٤ / ٣١٥)، وأبو نعيم (٢ / ٣٣١-٣٣٢)، وعنه الديلمي (٤ / ٣١٩)، وأبو بكر الأجري في «أخلاق العلماء» (ص ٦٢) من طريق يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب؛ لم نكتبه إلا من حديث يوسف بن عطية، وفي حديثه نكارة».
قلت: اتهمه ابن حبان بالوضع، وقد سكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:
«قلت: يوسف هالك».

وقال البخاري مشيراً إلى شدة ضعفه واتهامه:

«منكر الحديث»، ومع ذلك ذكره السيوطي في «الجامع»!

٤٤٨ - (لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ (أَوْ قَالَ: أُمَّتِي) بِخَيْرٍ مَا لَمْ يَتَّخِذُوا فِي

مَسَاجِدِهِمْ مَذَابِحَ كَمَذَابِحِ النَّصَارَى).

ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ١٠٧ / ١): حدثنا وكيع

قال: ثنا أبو إسرائيل عن موسى الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: . . . فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: الإعضال، فإن موسى الجهني - وهو ابن عبدالله - إنما يروي عن الصحابة بواسطة التابعين؛ أمثال: عبدالرحمن بن أبي ليلى، والشعبي، ومجاهد، ونافع، وغيرهم، فهو من أتباع التابعين، وفيهم أورده ابن حبان في «ثقاته» (٧ / ٤٤٩).

وعليه؛ فقول السيوطي في «إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب» (ص ٣٠): «إنه مرسل»؛ ليس دقيقاً؛ لأن المرسل في عرف المحدثين إنما هو قول التابعي: «قال رسول الله ﷺ»، وهذا ليس كذلك.

الأخرى: ضعف أبي إسرائيل هذا، واسمه إسماعيل بن خليفة العبسي؛ قال الحافظ في «التقريب»:
«صدوق سيء الحفظ».

وهذا على ما وقع في نسختنا المخطوطة من «المصنف». ووقع فيما نقله السيوطي عنه في «الأعلام»: (إسرائيل)؛ يعني: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وهو ثقة، وهو من طبقة أبي إسرائيل، وكلاهما من شيوخ وكيع، ولم أستطع البت بالأصح من النسختين، وإن كان يغلب على الظن الأول، فإن نسختنا جيدة، مقابلة بالأصل، نسخت سنة (٧٣٥).

وبناء على ما وقع للسيوطي قال:

«هذا مرسل صحيح الإسناد»!

وقد عرفت أن الصواب أنه معضل، وهذا إن سلم من أبي إسرائيل، وما أظنه بسالم، فقد ترجح عندي أن الحديث من روايته، بعد أن رجعت إلى نسخة أخرى من «المصنف» (١ / ١٨٨ / ١)، فوجدتها مطابقة للنسخة الأولى، وعليه فالسند ضعيف مع إعضاله، ثم رأيت كذلك في المطبوعة (٢ / ٥٩).

فائدة: المذابح: هي المحاريب؛ كما في «لسان العرب»، وغيره، وكما جاء مفسراً في حديث ابن عمرو مرفوعاً بلفظ:

«اتقوا هذه المذابح».

يعني: المحاريب.

رواه البيهقي (٢ / ٤٣٩) وغيره بسند حسن، وقال السيوطي في «رسالته»

(ص ٢١):

«حديث ثابت».

واستدل به علي النهي عن اتّخاذ المحاريب في المساجد، وفيه نظر، بينته في «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب»، خلاصته أن المراد به صدور المجالس؛ كما جزم به المناوي في «الفيض».

نعم؛ جزم السيوطي في الرسالة السابقة أن المحراب في المسجد بدعة، وتبعه الشيخ علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (١ / ٤٧٣) وغيره، فهذا - أعني كونه بدعة - يعني عن هذا الحديث المعضل، وإن كان صريحاً في النهي عنه، فإننا لا نجيز لأنفسنا الاحتجاج بما لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد روى البزار (١ / ٢١٠ / ٤١٦ - كشف الأستار) عن ابن مسعود أنه كره الصلاة في المحراب، وقال: إنما كانت للكنائس، فلا تشبهوا بأهل الكتاب. يعني أنه كره الصلاة في الطاق.

قال الهيثمي (٢ / ٥١):

«ورجاله موقنون».

قلت: وفيما قاله نظر، فقد أشار البزار إلى أنه تفرد به أبو حمزة عن إبراهيم، واسم أبي حمزة ميمون القصاب، وهو ضعيف اتفاقاً، ولم يوثقه أحد، بإعلاله به أولى من إعلاله بشيخ البزار محمد بن مرداس؛ بدعوى أنه مجهول، فقد روى عنه

جمع من الحفاظ منهم البخاري في «جزء القراءة»، وقال ابن حبان في «ثقاته»
(١٠٧ / ٩):

«مستقيم الحديث».

لكن يقويه ما روى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم قال: قال عبدالله:
«اتقوا هذه المحاريب، وكان إبراهيم لا يقوم فيها».

قلت: فهذا صحيح عن ابن مسعود، فإن إبراهيم، وهو ابن يزيد النخعي؛ وإن
كان لم يسمع من ابن مسعود، فهو عنه مرسل في الظاهر، إلا أنه قد صحح جماعة
من الأئمة مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود.

قلت: وهذا التخصيص هو الصواب؛ لما روى الأعمش قال:

قلت لإبراهيم: أسند لي عن ابن مسعود. فقال إبراهيم:

«إذا حدثتكم عن رجل عن عبدالله، فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال
عبدالله. فهو عن غير واحد عن عبدالله».

علقه الحافظ هكذا في «التهذيب»، ووصله الطحاوي (١ / ١٣٣)، وابن سعد
في «الطبقات» (٦ / ٢٧٢)، وأبوزرعة في «تاريخ دمشق» (١٢١ / ٢) بسند صحيح
عنه.

قلت: وهذا الأثر قد قال فيه إبراهيم: «قال عبدالله»، فقد تلقاه عنه من طريق
جماعة، وهم أصحاب ابن مسعود، فالنفس تطمئن لحديثهم؛ لأنهم جماعة، وإن
كانوا غير معروفين؛ لغلبة الصدق على التابعين، وخاصة أصحاب ابن مسعود رضي
الله عنه.

ثم روى ابن أبي شيبة عن سالم بن أبي الجعد قال:

«لا تتخذوا المذابح في المساجد».

وإسناده صحيح.

ثم روى بسند صحيح عن موسى بن عبيدة قال :

رأيت مسجد أبي ذر، فلم أر فيه طاقاً .

وروى آثاراً كثيرة عن السلف في كراهة المحراب في المسجد، وفي ما نقلناه

عنه كفاية .

وأما جزم الشيخ الكوثري في كلمته التي صدر بها رسالة السيوطي السالفة (ص

١٧)؛ أن المحراب كان موجوداً في مسجد النبي ﷺ، فهو مع مخالفته لهذه الآثار

التي يقطع من وقف عليها ببدعية المحراب؛ فلا جرم جزم بذلك جماعة من النقاد؛

كما سبق، فإنما عمدته في ذلك حديث لا يصح، ولا بد من الكلام عليه دفعاً

لتلبيسات الكوثري، وهو من حديث وائل بن حجر، وهو قوله :

٤٤٩ - (حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَهَضَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ

الْمِحْرَابَ [يعني: موضع المِحْرَابِ]، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ وَضَعَ

يَمِينَهُ عَلَى يُسْرَاهُ عَلَى صَدْرِهِ).

ضعيف . أخرجه البيهقي (٢ / ٣٠) عن محمد بن حجر الحضرمي : حدثنا

سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن أمه عن وائل .

ومن هذا الوجه رواه البزار (٢٦٨ - زوائده)، والزيادة له، والطبراني في «الكبير»

(٢٢ / ٤٩ / ١١٨)، وقال في «المجمع» (١ / ٢٣٢، ٢ / ١٣٤ - ١٣٥):

«وفيه سعيد بن عبد الجبار؛ قال النسائي: ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في

الثقات»، ومحمد بن حجر ضعيف» .

وقال في الموضوع الآخر:

«وفيه محمد بن حجر؛ قال البخاري: فيه بعض النظر . وقال الذهبي: له

مناكير» .

قلت: وبه أعلمه ابن التركماني في «الجوهر النقي»، وزاد:
«وأم عبد الجبار هي: أم يحيى، لم أعرف حالها، ولا اسمها».
فتبين من كلام هؤلاء العلماء أن هذا الإسناد فيه ثلاث علل:
١ - محمد بن حجر.

٢ - سعيد بن عبد الجبار.

٣ - أم عبد الجبار.

فمن تلييسات الكوثري أنه سكت عن العلتين الأوليين، موهماً القراء أنه ليس فيه ما يخذش إلا العلة الثالثة، ومع ذلك فإنه أخذ يحاول دفعها بقوله:
«وليس عدم ذكر أم عبد الجبار بضائره؛ لأنها لا تشذ عن جمهرة الراويات اللاتي قال عنهن الذهبي: وما علمت في النساء من اتهمت، ولا من تركوها».

قلت: وليس معنى كلام الذهبي هذا إلا أن حديث هؤلاء النسوة ضعيف، ولكنه ضعف غير شديد، فمحاولة الكوثري فاشلة، ولا سيما بعد أن كشفنا عن العلتين الأوليين.

ولذلك فإن المقدم الآخر لرسالة السيوطي، والمعلق عليها، وهو الشيخ عبد الله محمد الصديق الغماري كان منصفاً في نقده لهذا الحديث، وإن كان متفقاً مع الكوثري في استحسان المحارِب، فقد أفصح عن ضعف الحديث، فقال (ص ٢٠) - وكأنه يرد على الكوثري، وقد اطلع قطعاً على كلامه -:

«والحق أن الحديث ضعيف بسبب جهالة أم عبد الجبار، ولأن محمد بن حجر ابن عبد الجبار له مناكير؛ كما قال الذهبي، وعلى فرض ثبوته، يجب تأويله بحمل المحراب فيه على المصلّى - بفتح اللام - للقطع بأنه لم يكن للمسجد النبوي محراب إذ ذاك؛ كما جزم به المؤلف (يعني: السيوطي)، والحافظ، والسيد السمهودي».
قلت: وما ذهب إليه من التأويل هو المراد من الحديث قطعاً - لو ثبت - بدليل

زيادة البزار: «يعني موضع المحراب»؛ فإنه نص على أن المحراب لم يكن في عهده ﷺ، ولذلك تأوله الراوي بموضع المحراب.

ومن ذلك يتبين للقارئ المنصف سقوط تشبث الكوثري بالحديث سنداً ومعنى، فلا يفيد الشاهد الذي ذكره من رواية عبدالمهيمن بن عباس عند الطبراني^(١) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وفيه:

«... فلما بني له محراب، تقدم إليه...».

ذلك لأن هذا اللفظ: «بني له محراب»؛ منكر، تفرد به عبدالمهيمن هذا، وقد ضعفه غير واحد؛ كما زعم الكوثري، وحاله في الحقيقة شر من ذلك، فقد قال فيه البخاري:

«منكر الحديث».

وقال النسائي:

«ليس بثقة».

فهو شديد الضعف، لا يستشهد به؛ كما تقرر في مصطلح الحديث، هذا لو كان لفظ حديثه موافقاً للفظ حديث وائل، فكيف وهما مختلفان اختلافاً جلياً؛ كما بينا؟!

وأما استحسان الكوثري وغيره المحارِب بحجة أن فيها مصلحة محققة، وهي الدلالة على القبلة؛ فهي حجة واهية من وجوه:

أولاً: أن أكثر المساجد فيها المنابر، فهي تقوم بهذه المصلحة قطعاً، فلا حاجة

(١) قلت: يعني في «المعجم الكبير» (٦ / ١٥٥ / ٥٧٢٦)، وقد تكلمت على إسناده،

وبيئتُ نكارة ذكر المحراب فيه من رواية سهل وغيره مفصلاً فيما سيأتي - إن شاء الله تعالى - برقم (٥٥٥٤).

حينئذ للمحاريب فيها، وينبغي أن يكون ذلك متفقاً بين المختلفين في هذه المسألة لو أنصفوا! ولم يحاولوا ابتكار الأعذار إبقاءً لما عليه الجماهير، وإرضاءً لهم!

ثانياً: أن ما شرع للحاجة والمصلحة، ينبغي أن يوقف عندما تقتضيه المصلحة، ولا يزداد على ذلك، فإذا كان الغرض من المحراب في المسجد، هو الدلالة على القبلة، فذلك يحصل بمحراب صغير يحفر فيه، بينما نرى المحاريب في أكثر المساجد ضخمة واسعة يغرق الإمام فيها! زد على ذلك أنها صارت موضعاً للزينة والنقوش التي تلهي المصلين وتصرفهم عن الخشوع في الصلاة وجمع الفكر فيها، وذلك منهى عنه قطعاً.

ثالثاً: أنه إذا ثبت أن المحاريب من عادة النصارى في كنائسهم، فينبغي حينئذ صرف النظر عن المحراب بالكيفية، واستبداله بشيء آخر يتفق عليه، مثل وضع عمود عند موقف الإمام، فإن له أصلاً في السنة، فقد أخرج الطبراني في «الكبير» (١ / ٨٩ / ٢)، و«الأوسط» (٢ / ٢٨٤ / ٩٢٩٦) من طريقين عن عبدالله بن موسى التيمي عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبدالله بن حبيب عن جابر بن أسامة الجهني قال:

«لقيت النبي ﷺ في أصحابه في السوق، فسألت أصحاب رسول الله ﷺ: أين يريد؟ قالوا: يخط لقومك مسجداً. فرجعت، فإذا قوم قيام، فقلت: ما لكم؟ قالوا: خط لنا رسول الله ﷺ مسجداً، وغرز في القبلة خشبة أقامها فيها».

قلت: وهذا إسناد حسن أو قريب من الحسن، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال «التهذيب»، لكن التيمي مختلف فيه.

وقد تحرف اسم أحدهم على الهيثمي، فقال في «المجمع» (٢ / ١٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، وفيه معاوية بن عبدالله بن حبيب، ولم أجد من ترجمه».

وإنما هو: «معاذ»، لا «معاوية»، و«ابن حبيب»؛ بضم المعجمة، لا

«حبيب»؛ بفتح المهملة، وعلى الصواب أورده الحافظ في «الإصابة» (١ / ٢٢٠) من رواية البخاري في «تاريخه»، وابن أبي عاصم، والطبراني.

وقد خفيت هذه الحقيقة على المعلق على رسالة السيوطي، وهو الشيخ عبدالله الغماري، فنقل كلام الهيثمي في إعلال الحديث بمعاوية بن عبدالله، وأقره!!
وجملة القول: إن المحراب في المسجد بدعة، ولا مسوَّغ لجعله من المصالح المرسلة، ما دام أن غيره مما شرعه رسول الله ﷺ يقوم مقامه مع البساطة، وقلة الكلفة، والبعد عن الزخرفة.

٤٥٠ - (لو اعتقد أحدكم بحجرٍ؛ لنفعه).

موضوع. كما قال ابن تيمية وغيره.

قال الشيخ علي القاري في «موضوعاته» (ص ٦٦):

«وقال ابن القيم: هو من كلام عبَّاد الأصنام الذي يحسنون ظنهم بالأحجار. وقال ابن حجر العسقلاني: لا أصل له. ونحوه: من بلغه شيء عن الله فيه فضيلة...».

قلت: يعني الحديث الآتي بعد:

٤٥١ - (مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ شَيْءٌ فِيهِ فَضِيلَةٌ، فَأَخَذَ بِهِ إِيْمَانًا بِهِ،

وَرَجَاءَ ثَوَابِهِ؛ أَعْطَاهُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ).

موضوع. أخرجه الحسن بن عرفة في «جزئه» (١٠٠ / ١)، وابن الأبار في «معجمه» (ص ٢٨١)، وأبو محمد الخلال في «فضل رجب» (١٥ / ١ - ٢)، والخطيب (٨ / ٢٩٦)، ومحمد بن طولون في «الأربعين» (١٥ / ٢) عن فرات بن سلمان وعيسى بن كثير؛ كلاهما عن أبي رجاء عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ابن عبدالرحمن عن جابر بن عبدالله الأنصاري مرفوعاً.

ومن هذه الطريق ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٥٨)، وقال:
«لا يصح، أبو رجاء كذاب».

وأقره السيوطي في «اللائيء» (١ / ٢١٤)، وأنا لم أعرف أبا رجاء هذا.
ثم وجدت الحافظ السخاوي صرح أيضاً في «المقاصد» (ص ١٩١) بأنه لا
يعرف، وكذا قال في «القول البديع» (ص ١٩٧).

وأما قول المؤرخ ابن طولون:

«هذا حديث جيد الإسناد، وأبو رجاء هو - فيما أعلم - محرز بن عبد الله
الجزري مولى هشام، وهو ثقة، وللحديث طرق وشواهد ذكرتها في كتابي «التوشيح
لبيان صلاة التسييح»^(١).

فهو بعيد جداً عن قواعد هذا العلم، فإن محرزاً هذا؛ إن سُلّم أنه أبو رجاء،
فهو يدلّس؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وقد عنعن، فأنتى لإسناده الجودة؟!

على أنني أستبعد أن يكون أبو رجاء هو محرز هذا؛ لأسباب:

منها: أنهم ذكروا في ترجمته أن من شيوخه فرات بن سلمان، والواقع في هذا
الإسناد خلافه، أعني أن فرات بن سلمان هو راوي الحديث عنه؛ إلا أن يُقال: إنه
من رواية الأكابر عن الأصاغر. وفيه بعد، والله أعلم.

ويؤيد أنه ليس به، أنني رأيت على هامش «جزء ابن عرفة»: «العطاردي» إشارة
إلى أن هذا نسبه، ولكن لم يوضع بجانبها حرف «صح» إشارة إلى أن هذه النسبة هي
من أصل الكتاب سقطت من قلم الناسخ، فاستدركها على الهامش؛ كما هي
عادتهم، فإذا لم يشر إلى أنها من الأصل، فيحتمل أن تكون وضعت عليه تبيناً

(١) ثم رأيت الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ - ٨٤٢) قد ذكر مثل هذا الكلام في
كتابه «الترجيح لحديث صلاة التسييح»، فعلمت أن ابن طولون أخذه منه، وهذا الكتاب وقفت عليه
في مكتبة الحرم المكي سنة (١٣٨٢هـ)، ثم طبعت بتعليق ممن لا علم عنده كما يأتي.

وتوضيحاً، لا على أنها من الأصل، ولعلنا نعثر على نسخة أخرى لهذا الجزء، فنتبين حقيقة هذه الكلمة. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الحافظ القاسم ابن الحافظ ابن عساكر في «الأربعين» للسلفي (١١ / ١) من الطريقين عن أبي رجاء به، وقال: «وهذا الحديث أيضاً فيه نظر، وقد سمعت أبي رحمه الله يضعفه».

ثم أورده ابن الجوزي من رواية الدارقطني بسنده عن ابن عمر، وفيه إسماعيل ابن يحيى؛ قال ابن الجوزي: «كذاب».

ومن رواية ابن حبان في «المجروحين» (١ / ١٩٩) من طريق بزيع أبي الخليل عن محمد بن واسع وثابت بن أبان (كذا الأصل، ولعله ابن أسلم، فإني لا أعرف في الرواة ثابت بن أبان) عن أنس مرفوعاً. وقال ابن الجوزي: «بزيع؛ متروك».

قلت: قال الذهبي في ترجمته:

«متهم. قال ابن حبان: يأتي عن الثقات بأشياء موضوعة، كأنه المتعمد لها».

وقال في «الضعفاء»:

«متروك».

وفي «اللسان» للحافظ ابن حجر:

«وقال الدارقطني: كل شيء يرويه باطل. وقال الحاكم: يروي عن الثقات

أحاديث موضوعة».

قلت: ومن طريقه أخرجه أبو يعلى، والطبراني في «الأوسط» بنحوه؛ كما في

«المجمع» (١ / ١٤٩)، وسنذكره بعد هذا.

ثم إن السيوطي تعقب ابن الجوزي، فساق لحديث أنس طريقاً آخر فيه متهم أيضاً؛ كما يأتي بيانه في الحديث الذي بعده، وذكر كذلك طريقاً أخرى لحديث ابن عمر من رواية الوليد بن مروان عنه، وسكت عنه، والوليد هذا مجهول؛ كما قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٨) عن أبيه. وكذا قال الذهبي والعسقلاني.

ثم إن فيه انقطاعاً، فإن الوليد هذا روى عن غيلان بن جرير، وغيلان لم يرو عن غير أنس من الصحابة، فهو من صغار التابعين، فالوليد على هذا من أتباعهم، لم يدرك الصحابة، فثبت انقطاع الحديث.

ومن عجائب السيوطي أنه ساق بعد هذا قصة عن حمزة بن عبدالمجيد، خلاصتها أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فسأله عن هذا الحديث، فقال: إنه لمني، وأنا قلته!

ومن المقرر عند العلماء أن الرؤيا لا يثبت بها حكم شرعي، فبالأولى أن لا يثبت بها حديث نبوي، والحديث هو أصل الأحكام بعد القرآن.

وبالجملة؛ فجميع طرق هذا الحديث لا تقوم بها حجة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، وأمثلها - كما قال الحافظ ابن ناصر الدين في «الترجيح» - طريق أبي رجاء، وقد عرفت وهاءها، ولقد أصاب ابن الجوزي في إيراده إياه في «الأحاديث الموضوعة»، وتابعه على ذلك الحافظ ابن حجر، فقال؛ كما سبق في الحديث الذي قبله:

«لا أصل له».

وكفى به حجة في هذا الباب، ووافقه الشوكاني أيضاً؛ كما سيأتي في الحديث الذي بعده.

ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه يوحي بالعمل بأي حديث طمعاً في ثوابه، سواء كان الحديث عند أهل العلم صحيحاً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً، وكان من نتيجة

ذلك أن تساهل جمهور المسلمين؛ علماء، وخطباء، ومدرسين، وغيرهم في رواية الأحاديث، والعمل بها، وفي هذا مخالفة صريحة للأحاديث الصحيحة في التحذير من التحديث عنه ﷺ إلا بعد الثبوت من صحته عنه ﷺ؛ كما بيناه في المقدمة.

ثم إن هذا الحديث وما في معناه؛ كأنه عمدة من يقول بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ومع أننا نرى خلاف ذلك، وأنه لا يجوز العمل بالحديث إلا بعد ثبوته؛ كما هو مذهب المحققين من العلماء، كابن حزم، وابن العربي المالكي، وغيرهم؛ فإن القائلين بالجواز قيده بشروط:

منها: أن يعتقد العامل به كون الحديث ضعيفاً.

ومنها: أن لا يشهر ذلك، لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال، فيظن أنه سنة صحيحة؛ كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر في «تبيين العجب بما ورد في فضل رجب» (ص ٣ - ٤)؛ قال:

«وقد صرح بمعنى ذلك الأستاذ ابن عبدالسلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين»، فكيف بمن عمل به، ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام، أو في الفضائل، إذ الكل شرع».

قلت: ولا يخفى أن العمل بهذه الشروط ينافي هذا الحديث الموضوع، فالقائلون بها كأنهم يقولون بوضعه، وهذا هو المطلوب، فتأمل.

ثم رأيت رسالة ابن ناصر الدين في صلاة التسابيح التي نقلت عنها تجويده لإسناد هذا الحديث قد طُبعت بتعليق المدعو محمود بن سعيد المصري، وقد شغب فيها علينا ما شاء له الشغب - كما هي عادته - وتأول كلام العلماء بما يتفق مع جدله بالباطل، ومكابرتة الظاهرة لكل قارئ، ولا مجال الآن للرد عليه مفصلاً، فحسبي أن أسوق مثلاً واحداً على ما نقول:

لقد تظاهر بالانتصار للتجويد المشار إليه، فرد إعلالي للحديث بتدليس مُحْرز؛ إن سُلم بأنه هو أبو رجاء، فزعم (ص ٣٢ و ٣٣) بأن محرزاً إنما يدلّس عن مكحول فقط! وبذلك تأول ما نقله عن ابن حبان أنه قال:

«كان يدلّس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بيّن السماع فيه عن مكحول وغيره».

فتعامى عن قوله: «وغيره» الصريح في أنه إذا لم يصرح بالسماع عن مكحول وعن غيره؛ فلا يُعتبر بحديثه! كما تعامى عن قول الحافظ المتقدم: «كان يدلّس»؛ فإنه مطلق يشمل تدليسه عن مكحول وغيره.

وإنما قلت: «تظاهر...»؛ لأنه بعد تلك الجعجعة رجع إلى القول بضعف الحديث! فقد تشكك (ص ٣٦) أولاً في كون أبي رجاء هو محرز بن عبدالله المدلس! وثانياً خالف ابن ناصر الدين بقوله:

«ولكن الحديث فيه نكارة شديدة توجب ضعفه، فإنه يؤدي للعمل بكل ما يُسمع، ولو كان موضوعاً أو واهياً، ما دام في الفضائل».

قلت: فقد رجع من نقده إياي بخفي حنين! بعد أن سرق ما جاء في استدراكه الأخير من قولي المتقدم قريباً:

«ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه يوحي بالعمل بأي حديث طمعاً في ثوابه... إلخ».

أفلا يدل هذا على بالغ حقه وحسده ومكابرتة؟ بلى، هناك ما هو أعظم في الدلالة، فانظر مقدمتي لكتابي «آداب الزفاف» طبع المكتبة الإسلامية في عمان؛ ترّ العجب العجاب!

والخلاصة؛ أن العلماء اتفقوا على رد هذا الحديث ما بين قائل بوضعه أو ضعفه، وهم: ابن الجوزي، وابن عساكر، وولده، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والشوكاني، (وهم القوم لا يشقى جليسههم).

وأما الطريق الأخرى التي سبقت الإشارة إليها من حديث أنس ؛ فهي :

٤٥٢ - (مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ فَضْلٌ ، فَأَخَذَ بِذَلِكَ الْفَضْلِ الَّذِي بَلَغَهُ ؛
أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا بَلَغَهُ ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي حَدَّثَهُ كَاذِبًا) .

موضوع . أخرجه البغوي في «حديث كامل بن طلحة» (٤ / ١) ، وابن عبد البر
في «جامع بيان العلم» (١ / ٢٢) ، وأبو إسماعيل السمرقندي في «ما قرب سنده»
(٢ / ١) ، وابن عساكر في «التجريد» (٤ / ٢ / ١) من مخطوطة الظاهرية مجموع
(١٠ / ١٢) من طريق عباد بن عبد الصمد عن أنس مرفوعاً .

قلت : وعباد متهم ؛ قال الذهبي :

«وهأه ابن حبان ، وقال : حدث عن أنس بنسخة كلها موضوعة» .

ثم ذكر له الذهبي طرفاً من حديث ، ثم قال :

«فذكر حديثاً طويلاً يشبه وضع القصاص» .

ثم ذكر له آخر ، ثم قال :

«فهذا إفك بين» .

قلت : ومع أن ابن عبد البر قد ذكر الحديث بإسناده ، وذلك يبرئ عهدته منه ،

فقد اعتذر عن ذكره بقوله :

«أهل العلم يجماعتهم يتساهلون في الفضائل ، فيروونها عن كل ، وإنما

يتشددون في أحاديث الأحكام» .

وقد تعقبه المحقق الشوكاني فأجاد ، فقال في «الفوائد المجموعة» (ص

: ١٠٠)

«وأقول : إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام ؛ لا فرق بينها ، فلا يحل إذاعة

(الأصل : إضاعة) شيء منها إلا بما يقوم به الحجة، وإلا كان من التَّقْوَلِ على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف، والقلب يشهد بوضع ما ورد في هذا المعنى، وبطلانه».

وقد روي الحديث بلفظ آخر، وهو:

٤٥٣ - (مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ فَضِيلَةً، فَلَمْ يُصَدِّقْ بِهَا؛ لَمْ يَنْلُهَا).

موضوع. رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦ / ١٦٣) وابن عدي في «الكامل» (ق ٤٠ / ٢) عن يزيد أبي الخليل الخصاف عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال: «لا أعلم رواه غير يزيد أبي الخليل».

قلت: وهو متهم بالوضع؛ كما تقدم قبل حديث، وذكره الهيثمي في «المجمع» (١ / ١٤٩) من حديث أنس، وقال:

«رواه أبو يعلى، والطبراني في «الأوسط»، وفيه يزيد أبو الخليل، وهو ضعيف».

قلت: بل هو متهم؛ كما قال الذهبي، وتقدمت عبارة ابن حبان وغيره في ذلك قبل حديث.

٤٥٤ - (إِذَا صَلَّيْتُمْ؛ فَقُولُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَشْرًا؛ فَإِنَّكُمْ تُدْرِكُونَ بِذَلِكَ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ مَنْ بَعْدَكُمْ).

ضعيف بهذا السياق. أخرجه النسائي (١ / ١٩٩)، والترمذي (٢ / ٢٦٤) - (٢٦٥) من طريق عتاب بن بشير عن خصيف عن مجاهد، وعكرمة عن ابن عباس قال: «جاء الفقراء إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله! إن الأغنياء يصلون كما

نصلي ، ويصومون كما نصوم ، ولهم أموال يتصدقون وينفقون ، فقال النبي ﷺ . . . »
فذكره . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب» .

قلت : إسناده ضعيف ، خصيف - وهو ابن عبدالرحمن الجزري - صدوق ،
سيء الحفظ ، خلط بأخرة ، وعتاب ؛ صدوق يخطيء .

وقوله : «ولا إله إلا الله عشراً» ؛ منكر مخالف لحديث أبي هريرة في هذه
القصة ، وفيه : لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . . مرة واحدة . وإسناده صحيح ؛ كما
كنت بيته في «الأحاديث الصحيحة» (رقم ١٠٠) .

٤٥٥ - (الرجلُ الصالحُ يأتي بالخبرِ الصالحِ ، والرجلُ السوءُ

يأتي بالخبرِ السوءِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٩٥) ، وابن عساكر (١٣ / ١٨٥ /
٢ /) من طريق محمد بن القاسم الطايكاني قال : ثنا عمر (في «الحلية» عمرو ، وهو
خطأ) ابن هارون عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .
وقال :

«غريب ، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن القاسم» .

قلت : وهو وضاع ، وشيخه عمر بن هارون كذاب ، وخفي هذا على السيوطي ،
فأورد الحديث في «الجامع الصغير» برواية أبي نعيم ، وابن عساكر عن أبي هريرة!
ولم يتكلم شارحه على إسناده بشيء ؛ غير أنه قال :

«ورواه عنه الديلمي» !

ثم وجدت له طريقاً أخرى ، رواه أبو بكر الأزدي في «حديثه» (٥ / ١) عن
يحيى بن عبدويه : حدثني أبو محمد بن سعيد بن المسيب - وأحسب اسمه

عبد الملك - عن أبيه عن جده عن أبي هريرة به .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، علته ابن عبدويه ، رماه ابن معين بالكذب ، وأما أحمد ؛ فأثنى عليه !

وأبو محمد بن سعيد بن المسيب ؛ لم أعرفه ، ولسعيد ابن يدعى محمداً ، فلعله هذا ؛ انقلب اسمه على ابن عبدويه ، فجعله كنيته ، وحسب أن اسمه عبد الملك ، ثم زاد في السند : « عن جده » ، فجعله من مسند المسيب عن أبي هريرة ، والمسيب صحابي ، ولا نعرف له رواية عن أبي هريرة .

وله شاهد لا يساوي فلساً ، أخرجه أبو الشيخ في « الأمثال » (٦٦) من طريق داود ابن المعبر : حدثنا عنبة بن عبد الرحمن القرشي عن عبدالله بن ربيعة عن أنس مرفوعاً به .

قلت : وعنبة وداود وضاعان .

٤٥٦ - (إِنَّ فَاطِمَةَ حَصَّنَتْ فَرْجَهَا ، فَحَرَّمَ اللَّهُ ذُرِّيَّتَهَا عَلَى النَّارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني (١ / ٢٥٧ / ١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٨٦) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٤٩ / ١) ، وابن شاهين في « فضائل فاطمة » (ورقة ٣ وجه ١) ، وتام في « الفوائد » (٦١ / ٢) ، وابن منده في « المعرفة » (٢ / ٢٩٣ / ١) ، وابن عساكر (٥ / ٢٣ / ١ ، ١٧ / ٣٨٦ / ١) عن معاوية بن هشام : ثنا عمر بن غياث الحضرمي عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ثم رواه ابن شاهين ، وكذا أبو القاسم المهراني في « الفوائد المتتخبة » (٢ / ١١ / ٢) من طريق حفص بن عمر الأبلبي : ثنا عبد الملك بن الوليد بن معدان وسلام بن سليم القاري عن عاصم به .

وابن شاهين أيضاً من طريق محمد بن عبيد بن عتبة : ثنا محمد بن إسحاق البلخي : ثنا تليد عن عاصم به .

قلت : فهذه طرق ثلاث عن عاصم ، وهي ضعيفة جداً ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض .

ففي الطريق الأولى عمر بن غياث ؛ قال العقيلي :

« قال البخاري : في حديثه نظر . قال العقيلي : والحديث هو هذا » .

وقال البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ٢١٤) :

« ولم يذكر سماعاً من عاصم ، معضل الحديث » .

واتهمه ابن حبان ، فقال :

« يروي عن عاصم ما ليس من حديثه » .

وقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ١٢٨) عن أبيه :

« هو منكر الحديث » .

والراوي عنه معاوية بن هشام فيه ضعف ، لكن الحمل فيه على شيخه عمر .

ومن هذه الطرق برواية ابن عدي أورده ابن الجوزي في « الموضوعات »

(١ / ٤٢٢) ، وقال :

« مداره على عمرو بن غياث ، ويقال فيه : « عمر » ، وقد ضعفه الدارقطني . وقال

ابن حبان : عمرو يروي عن عاصم ما ليس من حديثه ، ولعله سمعه في اختلاط

عاصم . ثم إن ثبت الحديث ؛ فهو محمول على أولادها فقط ، وبذلك فسره محمد

ابن علي بن موسى الرضمي ، فقال : هو خاص بالحسن والحسين » .

قلت : ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (٣ / ١٥٢) ، وأبو نعيم (٤ / ١٨٨) ،

وقال :

«هذا حديث غريب، تفرد به معاوية».

وأما الحاكم؛ فقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل ضعيف، تفرد به معاوية، وقد ضعف، عن ابن غياث، وهو واهٍ

بمرة».

قلت: ورواه العقيلي أيضاً من طريق آخر عن معاوية بن هشام به، إلا أنه أوقفه

على ابن مسعود. وقال العقيلي:

«والموقوف أولى».

قلت: ولا يصح لا موقوفاً ولا مرفوعاً.

وأما الطريق الثاني؛ ففيه حفص بن عمر الأُبُلِّي، وهو كذاب.

وأما الطريق الثالث؛ ففيه تليد؛ قال ابن معين:

«كذاب، يشتم عثمان».

وقال أبو داود:

«رافضي، يشتم أبا بكر وعمر».

وفي لفظ:

«خبِيث».

فتبين أن هذه الطرق واهية؛ لا تزيد الحديث إلا وهناً.

وقد روى أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧) بسند فيه نظر عن

ابن الرضى أنه سئل عن هذا الحديث، فقال: خاص بالحسن والحسين.

وذكره العقيلي من قول أبي كريب أحد رواته عن ابن هشام، وزاد:
«ولمن أطاع الله منهم».

وهذا تأويل جيد؛ لو صح الحديث.

وقد ذكر له السيوطي شاهداً من حديث ابن عباس، وهو عندي شاهد قاصر؛
لأنه أخص منه، على أن إسناده ضعيف، وهو:

٤٥٧ - (إِنَّ اللَّهَ غَيْرُ مُعَذِّبِكَ) (يعني فاطمة رضي الله عنها) ولا

ولدها).

ضعيف. أخرجه الطبراني (٣ / ١٣١ / ٢): حدثنا أحمد بن مابهرام
الإيذجي: نا محمد بن مرزوق: ثنا إسماعيل بن موسى بن عثمان الأنصاري: سمعت
صيفي بن ربيعي يحدث عن عبد الرحمن بن الغسيل عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.
وقد أورده السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٤٠٢) شاهداً للحديث الذي قبله،
وسكت عنه.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩ / ٢٠٢):

«رواه الطبراني، ورجاله ثقات».

وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ٤١٧).

قلت: وفيه نظر من وجوه:

الأول: أن إسماعيل هذا لم يوثقه غير ابن حبان، وقد ذكرنا مراراً أن توثيقه إذا
تفرد غير موثوق، ولا سيما إذا خالفه غيره؛ كما هنا، فقد قال ابن أبي حاتم (١ / ١
/ ١٩٦) عن أبيه:

«إنه مجهول».

الثاني: أن محمد بن مرزوق وإن خرَّج له مسلم؛ ففيه لين؛ كما قال ابن عدي.

الثالث: أن الإيدجي هذا أورده السمعاني في «الأنساب»، فقال: «روى عن محمد بن مرزوق، روى عنه الطبراني، وسمع منه بإيدج». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. والله أعلم.

ثم شككت في كون ابن عثمان الأنصاري هو الذي وثقه ابن حبان؛ لأنه ذكره في «أتباع التابعين» (٦ / ٤٣)، وهذا كما ترى دونه بحيث أدركه محمد بن مرزوق شيخ مسلم! ثم هو لم يجاوز في نسبه أباه موسى الأنصاري، فالله أعلم.

٤٥٨ - (دِيَّةٌ ذِمِّيٌّ دِيَّةٌ مُسْلِمٍ).

منكر. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٤٥ - ٤٦ / ٧٨٠)، والدارقطني في «سننه» (ص ٣٤٣، ٣٤٩)، والبيهقي (٨ / ١٠٢) من طريق أبي كرز القرشي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وضعفه الدارقطني بقوله:

«لم يرفعه عن نافع غير أبي كرز، وهو متروك، واسمه عبدالله بن عبدالمك الفهري».

وذكر الذهبي في ترجمته من «الميزان» أن هذا الحديث من أنكر ما له. ثم رواه الدارقطني من حديث أسامة بن زيد، وأعله بأن فيه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي؛ متروك الحديث.

قلت: بل هو متهم، وقد تقدم له غير ما حديث. ثم رواه البيهقي من حديث ابن عباس، وأعله بأن فيه الحسن بن عمارة؛ قال: «وهو متروك، لا يحتج به».

ومن طريق أخرى عنه، وفيه أبو سعد البقال؛ قال البيهقي:
«لا يحتج به».

وقال الزيلعي (٤ / ٣٣٦):

«فيه لين».

ورواه الرافقي في «حديثه» (١٩ / ٢) عن أبي هريرة.

وفيه بركة بن محمد الأنصاري، وهو الحلبي، وليس فيه بركة! قال الدارقطني:
«كان يضع الحديث».

ثم رواه البيهقي من حديث الزهري مرسلًا. وقال:

«رده الشافعي بكونه مرسلًا، وبأن الزهري قبيح المرسل».

قال الشوكاني (٧ / ٥٥)؛ مبيناً وجه ذلك.

«لأنه حافظ كبير، لا يرسل إلا لعله».

ورواه الإمام محمد في «كتاب الآثار» (ص ١٠٤)؛ قال:

«أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم مرفوعاً».

قلت: وهذا معضل، فإن الهيثم هذا هو ابن حبيب الصيرفي الكوفي، وهو من

أتباع التابعين، روى عن عكرمة وعاصم بن ضمرة، وتقدم (ص ٥٩٧).

وأبو حنيفة ضعفوا حديثه؛ كما سبق بيانه عند الحديث (٣٩٧).

وتوضيحاً لذلك أقول: ذكرت هناك أن الإمام رحمه الله:

«قد ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي،

وغيرهم من أئمة الحديث».

فأذكر هنا نصوص الأئمة المشار إليهم وغيرهم ممن صح ذلك عنهم؛ ليكون

القارىء على بيته من الأمر، ولا يظن أحد منهم أن فيما ذكرنا هناك ما يمكن أن يدعي مدع أنه اجتهاد منا، وإنما هو الاتباع لأهل العلم والمعرفة والاختصاص، والله عز وجل يقول: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾^(١)، ويقول: ﴿فاسأل به خبيراً﴾^(٢):

١ - قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٤ / ٢ / ٨١):
«سكتوا عنه»^(٣).

٢ - وقال الإمام مسلم في «الكنى والأسماء» (ق ٣١ / ١):
«مضطرب الحديث، ليس له كبير حديث صحيح».

٣ - وقال النسائي في آخر كتاب «الضعفاء والمتروكين» (ص ٥٧):
«ليس بالقوي في الحديث، وهو كثير الغلط على قلة روايته».

٤ - وقال ابن عدي في «الكامل» (٤٠٣ / ٢):

(١) النحل: ٤٣، والأنبياء: ٧٢.

(٢) الفرقان: ٥٩.

(٣) قال الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (ص ١١٨):

«إذا قال البخاري في الرجل: سكتوا عنه. أو: فيه نظر. فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك».

وقال العراقي في «شرح ألفيته»:

«هذه العبارة يقولها البخاري فيمن تركوا حديثه».

انظر «الرفع والتكميل» (ص ١٨٢ - ١٨٣).

وقال المروزي في «مسائل الإمام أحمد» (ص ٢١٧):

«قلت: متى يُترك حديث الرجل؟ قال: إذا كان الغالب عليه الخطأ».

فتأمل، فإن معنى قول البخاري: «سكتوا عنه»؛ أنه جرح مفسر؛ خلافاً لما يظنه بعضهم.

«له أحاديث صالحة، وعمامة ما يرويه غلط، وتصاحيف، وزيادات في أسانيدها ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعمامة ما يرويه كذلك، ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً، وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاث مائة حديث؛ من مشاهير وغرائب، وكله على هذه الصورة؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحمل عن من يكون هذه صورته في الحديث».

٥ - قال ابن سعد في «الطبقات» (٦ / ٢٥٦):

«كان ضعيفاً في الحديث».

٦ - وقال العقيلي في «الضعفاء» (ص ٤٣٢):

«حدثنا عبدالله بن أحمد؛ قال: سمعت أبي يقول: حديث أبي حنيفة ضعيف»^(١).

٧ - وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٤٥٠):

«ثنا حجاج بن حمزة قال: نا عبدان بن عثمان قال: سمعت ابن المبارك يقول: كان أبو حنيفة مسكيناً في الحديث»^(٢).

٨ - وقال أبو حفص بن شاهين:

«وأبو حنيفة، فقد كان من الفقه ما لا يدفع من علمه فيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي؛ لأن للأسانيد نقاداً، فإذا لم يعرف الإسناد ما يكتب، وما كذب، نُسب إلى الضعف».

كذا في فوائده ثبتت في آخر نسخة «تاريخ جرجان» (ص ٥١٠ - ٥١١).

٩ - قال ابن حبان:

(٢١) وهذان إسنادان صحيحان، وقد آثرت نقلهما حتى لا يخطر في بال أحد أنه لعلهما

من قبيل بعض الأسانيد التي جاءت في ترجمة الإمام في «تاريخ بغداد»!

«وكان رجلاً جَدِلاً، ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدث بمائة وثلاثين حديثاً مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مائة وعشرين حديثاً، إما أن يكون أقلب إسناده، أو غَيَّرَ متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه، استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار».

١٠ - وقال الدارقطني في «سننه» وقد ساق عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبدالله بن شداد عن جابر مرفوعاً:

«من كان له إمام؛ فقراءة الإمام له قراءة».

فقال الدارقطني عقبه (ص ١٢٣):

«لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة، والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان».

١١ - وأورده الحاكم في «معرفة علوم الحديث» في جماعة من الرواة من أتباع التابعين فمن بعدهم، لم يحتج بحديثهم في الصحيح، وختم ذلك بقوله (ص ٢٥٦):

«فجميع من ذكرناهم قوم قد اشتهروا بالرواية، ولم يعدوا في طبقة الأثبات المتقين الحفاظ».

١٢ - وذكر الحافظ عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» (ق ١٧ / ٢) حديث خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي في وضوئه ﷺ:

«فمسح برأسه مرة».

وقال عقبه:

«كذا رواه الحفاظ الثقات عن خالد، ورواه أبو حنيفة عن خالد؛ فقال:

«ومسح رأسه ثلاثاً».

ولا يحتاج بأبي حنيفة ؛ لضعفه في الحديث» .

١٣ - وأورده ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين» (٣ / ١٦٣)، ونقل تضعيف النسائي وغيره ممن تقدم ذكره، وعن الثوري أنه قال: ليس بثقة. وعن النضر ابن شميل: متروك الحديث.

١٤ - قال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ق ٢١٥ / ١ - ٢):

«النعمان الإمام رحمه الله؛ قال ابن عدي: عامة ما يرويه غلط وتصحيف وزيادات، وله أحاديث صالحة. وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، كثير الغلط والخطأ على قلة روايته. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه»^(١).

وهذا النقل عن ابن معين معناه عنده أن أبا حنيفة من جملة الضعفاء، وهو يبين لنا أن توثيق ابن معين للإمام أبي حنيفة الذي ذكره الحافظ في «التهذيب» ليس قولاً واحداً له فيه.

والحقيقة أن رأي ابن معين كان مضطرباً في الإمام، فهو تارة يوثقه، وتارة يضعفه؛ كما في هذا النقل، وتارة يقول فيما يرويه ابن محرز عنه في «معرفة الرجال» (١ / ٦ / ١):

«كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب».

وقال مرة أخرى:

«أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب».

ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي ليحتاج بحديثه، حتى ينضم إليه الضبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله، بل ثبت فيه العكس، بشهادة من ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من أخذ

(١) انظر «الرفع والتكميل» (ص ١٠٢).

بشهادتهم ، وأتبع أقوالهم ، ولا يمس ذلك من قريب ولا من بعيد مقام أبي حنيفة رحمه الله في دينه وورعه وفقهه ؛ خلافاً لظن بعض المتعصبين له من المتأخرين^(١) ، فكم من فقيه وقاض وصالح تكلم فيهم أئمة الحديث من قبل حفظهم ، وسوء ضبطهم ، ومع ذلك لم يعتبر ذلك طعناً في دينهم وعدالتهم ؛ كما لا يخفى ذلك على المشتغلين بتراجم الرواة ، وذلك مثل محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى القاضي ، وحمام بن أبي سليمان الفقيه ، وشريك بن عبدالله القاضي ، وعباد بن كثير ، وغيرهم ، حتى قال يحيى بن سعيد القطان :

«لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث» .

رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١ / ١٣) ، وقال في تفسيره :

«يقول : يجري الكذب على لسانهم ، ولا يتعمدون الكذب» .

وروى أيضاً عن عبدالله بن المبارك قال :

«قلت لسفيان الثوري : إن عباد بن كثير من تعرف حاله (يعني : في الصلاح والتقوى) ، وإذا حدث جاء بأمر عظيم ، فترى أن أقول للناس : لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان : بلى . قال عبدالله : فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد ، أثبتت عليه في دينه ، وأقول : لا تأخذوا عنه» .

قلت : فهذا هو الحق والعدل ، وبه قامت السماوات والأرض ، فالصلاح والفقه شيء ، وحمل الحديث وحفظه وضبطه شيء آخر ، ولكل رجاله وأهله ، فلا ضير على أبي حنيفة رحمه الله أن لا يكون حافظاً ضابطاً ما دام أنه صدوق في نفسه ، أضف إلى ذلك جلالة قدره في الفقه والفهم ، فليثق الله بعض المتعصبين له ممن يطعن في مثل الإمام الدارقطني ؛ لقوله في أبي حنيفة : «ضعيف في الحديث»^(٢) ، ويزعم أنه ما قال

(١) انظر «الرفع والتكميل» (ص ١٩) ، وتعليق عوامة على «التقريب» .

(٢) انظر المصدر السابق ؛ «الرفع والتكميل» .

ذلك إلا تعصباً على أبي حنيفة، ولم يدر ذلك المشار إليه أن مع الدارقطني أئمة الحديث الكبار؛ مثل الشيخين، وأحمد، وغيرهم ممن سبق ذكرهم، أفكل هؤلاء متعصبون ضد أبي حنيفة؟! تالله إن شخصاً يقبل مثل هذه التهمة توجه إلى مثل هؤلاء الأئمة، لأيسر عليه وأقرب إلى الحق أن يعكس ذلك فيقول: صدق هؤلاء فيما قالوه في الإمام أبي حنيفة، ولا ضير عليه في ذلك، فغايتة أن لا يكون محدثاً ضابطاً، وحسبه ما أعطاه الله من العلم والفهم الدقيق، حتى قال الإمام الشافعي:

«الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة».

ولذلك ختم الحافظ الذهبي ترجمة الإمام في «سير النبلاء» (٥ / ٢٨٨ / ١) بقوله، وبه نختم:

«قلت: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل»

ثم إن الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٢٧) من الطريق الأولى، وقال:

«قال الدارقطني: باطل، لا أصل له، وأبو كرز؛ عبدالله بن كرز؛ متروك».

وأقره السيوطي في «اللائيء» (٢ / ١٨٩)، وزاد عليه، فذكر ما سبق نقله عن الذهبي، وأنه أخرج الطبراني في «الأوسط»، يعني: من الطريق المذكور.

وهذا شيء غير معهود من السيوطي، فإن عادته أن يتعقب ابن الجوزي في مثل هذا الحديث، الذي له ما سبق ذكره من الشواهد! ولعله إنما أمسك عن ذكرها؛ لأنها مع ضعفها تعارض الحديث الثابت، وهو قوله ﷺ:

«إن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين، وهم اليهود والنصارى».

أخرجه أحمد (رقم ٦٦٩٢، ٥٧١٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١ /

٢٦ / ٢)، وأصحاب «السنن»، والدارقطني، والبيهقي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحسنه الترمذي (١ / ٣١٢)، وصححه ابن خزيمة؛ كما قال الحافظ في «بلوغ المرام» (٣ / ٣٤٢ - بشرح سبل السلام)، وهو حسن الإسناد عندي.

وعلى هذا؛ فكان على السيوطي أن لا يورد الحديث في «الجامع الصغير»؛ لمعارضته لهذا الحديث الثابت، ولفظه عند أبي داود:

«كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمان مائة دينار؛ ثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين».

وله شاهد من حديث ابن عمر في «المعجم الأوسط» (١ / ١٨٨ / ١).

وقد خرجته في «الإرواء» (٢٢٥١).

ومن أراد تحقيق القول في هذا الحديث من الناحية الفقهية؛ فليراجع «سبل السلام» للصنعاني، و«نيل الأوطار» للشوكاني.

٤٥٩ - (صَامَ نُوْحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الدَّهْرَ؛ إِلَّا يَوْمَ الْفَطْرِ، وَيَوْمَ الْأُضْحَى).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١ / ٥٢٤) من طريق ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن أبي فراس أنه سمع عبدالله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول... فذكره.

قال البوصيري في «الزوائد» (ق ١٠٨ / ٢):

«هذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة».

قلت: وبقية رجال الإسناد ثقات، وأبو فراس اسمه يزيد بن رباح السهمي

المصري؛ قال العجلي في «الثقات» (رقم ١٥٧٢ - نسختي):

«مصري (الأصل: بصري)، تابعي، ثقة».

وهو من رجال مسلم، وقد خفي هذا على المنذري في «الترغيب» (٢ / ٨٢)، ثم الهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٩٥)، فقالا: إنه لا يعرف. وبه أعلا الحديث، وقد أوردها بزيادة من رواية الطبراني في «الكبير»، وإنما علته ابن لهيعة؛ كما سبق.

ثم إن الحديث لو صح؛ لم يجز العمل به؛ لأنه من شريعة من قبلنا، وهي ليست شريعة لنا على ما هو الراجح عندنا، ولا سيما وقد ثبت النهي عن صيام الدهر في غير ما حديث عنه ﷺ، حتى قال ﷺ في رجل يصوم الدهر:

«وددت أنه لم يطعم الدهر».

رواه النسائي (١ / ٣٢٤) بسند صحيح.

٤٦٠ - (أنا أُولَى مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ . قَالَ ﷺ حِينَ أَمَرَ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ كَانَ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ).

منكر. أخرجه ابن أبي شيبة (١١ / ٢٧ / ١)، وعبدالرزاق (١٨٥١٤)، وأبو داود في «المراسيل» (٢٠٧ / ٢٥٠)، والطحاوي (٢ / ١١١)، والدارقطني (ص ٣٤٥)، والبيهقي (٨ / ٢٠ - ٢١) من طريق ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن عبدالرحمن ابن البيلماني:

أن النبي ﷺ أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهدًا من أهل الذمة، فأمر به، فضرب عنقه، وقال: . . . فذكره.

وأعله الطحاوي بالإرسال، وقد وصله الدارقطني والبيهقي من طريق عمار بن مطر: نا إبراهيم بن محمد الأسلمي عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن ابن البيلماني عن ابن عمر به. وقال الدارقطني:

«لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى ، وهو متروك الحديث ، والصواب عن ربيعة عن ابن البيلماني مرسل عن النبي ﷺ ، وابن البيلماني ضعيف ، لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث ، فكيف بما يرسله؟!» .

وأقره الحافظ في «الفتح» (١٢ / ٢٢١) .

ونقل البيهقي عن الإمام صالح بن محمد الحافظ أنه قال :
«هو مرسل منكر» .

قلت : وروي من وجهين آخرين مرسلين :

الأول : عن يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن النبي ﷺ مثله .

أخرجه الطحاوي .

وهذا مع إرساله ضعيف جداً ؛ يحيى بن سلام ضعفه الدارقطني ، ومحمد بن أبي حميد ضعيف جداً ، قال البخاري :
«منكر الحديث» .

وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

الأخر : عن عبد الله بن يعقوب : حدثنا عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي عنه ﷺ نحوه .

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٠٨ / ٢٥١) ؛ قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ٣٣٦) :

«وقال ابن القطان في «كتابه» : وعبد الله بن يعقوب وعبد الله بن عبد العزيز مجهولان ، ولم أجد لهما ذكراً» .

وأقره الزيلعي .

قلت : فهذه طرق شديدة الضعف ، لا يتقوى بها الحديث ، ويزيده ضعفاً أنه معارض للحديث الصحيح ، وهو قوله ﷺ :

« لا يقتل مسلم بكافر » .

أخرجه البخاري (١٢ / ٢٢٠) وغيره عن علي رضي الله عنه ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٢٠٩) ، وبه أخذ جمهور الأئمة ، وأما الحنفية ؛ فأخذوا بالأول على ضعفه ومعارضته للحديث الصحيح ! وقد أنصف بعضهم ، فرجع إلى الحديث الصحيح ، فروى البيهقي ، والخطيب في «الفقيه» (٢ / ٥٧) عن عبد الواحد بن زياد قال :

« لقيت زفر ، فقلت له : صرتم حديثاً في الناس وضحكة ! قال : وما ذلك ؟ قال : قلت : تقولون في الأشياء كلها : ادروا الحدود بالشبهات . وجئتم إلى أعظم الحدود ، فقلتم : تقام بالشبهات ! قال : وما ذلك ؟ قلت : قال رسول الله ﷺ : « لا يقتل مؤمن بكافر » . فقلتم : يقتل به ! قال : فإني أشهدك الساعة أنني قد رجعت عنه » .

ورواه أبو عبيد بنحوه ، وسنده صحيح ؛ كما قال الحافظ .

ثم وقفت بعد ذلك على فصل للأستاذ المودودي في «الحقوق العامة لأهل الذمة» في كتابه «نظرية الإسلام وهدية» ، لفت انتباهي فيه مسألتان :

الأولى : قوله : إن دية الذمي دية المسلم . وقد سبق بيان ما فيه عند الكلام على

الحديث (٤٥٨) .

والأخرى : قوله (ص ٣٤١) :

« دم الذمي كدم المسلم ، فإن قتل مسلم أحداً من أهل الذمة ؛ اقتص منه له ، كما لو قتل مسلماً » .

ثم ذكر هذا الحديث من رواية الدارقطني محتجاً به ، وقد عرفت من تخريجنا

للحديث أن الدارقطني رحمه الله لما خرج عقه ببيان ضعفه . فالظاهر أن الأستاذ لم يقف على هذا التضعيف، وإنما رأى بعض فقهاء الحنفية الذين لا معرفة عندهم بالتحريج عزي هذا الحديث إلى الدارقطني، ولم يذكر معه تضعيفه، فظن الأستاذ أن الدارقطني سكت عنه، ولولا ذلك لما سكت عنه الأستاذ، ولأتبعه بنقل التضعيف كما تقتضيه الأمانة العلمية .

ثم إن الأستاذ أتبع الحديث ببعض الآثار عن الخلفاء الثلاثة : عمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، استدل بها أيضاً على قوله المذكور، فرأيت الكلام عليها بما يقتضيه علم الحديث حتى يكون المسلم على بينة من الأمر.

أما أثر عمر؛ فخلاصته أن رجلاً من بني بكر بن وائل قتل رجلاً من أهل الذمة، فأمر عمر بتسليم القاتل إلى أولياء المقتول، فسلم إليهم، فقتلوه .

قلت: فهذا لا يصح إسناده؛ لأنه من رواية إبراهيم وهو النخعي أن رجلاً . . . هكذا رواه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٠ / ١٠١ / ١٨٥١٥) مختصراً، ورواه البيهقي في «المعرفة» بتمامه؛ كما في «نصب الراية» للزيلعي (٤ / ٣٣٧)، وإبراهيم لم يدرك زمان عمر، وفي إسناده البيهقي أبو حنيفة، وقد عرفت ما قيل فيه قبل حديث . على أنه قد جاء موصولاً من طريق أخرى فيها زيادة في آخره تفسد الاستدلال به لو صح، وهي :

«فكتب عمر أن يُودى ولا يُقتل» .

رواه الطحاوي (٢ / ١١٢) عن النزال بن سبرة قال :

«قتل رجل من المسلمين رجلاً من الكفار . . .» .

أما أثر عثمان؛ ففيه قصة طويلة، خلاصتها أن أبا لؤلؤة لعنه الله لما قتل عمر رضي الله عنه، ذهب ابنه عبيدالله إلى ابنة لأبي لؤلؤة صغيرة تدعي الإسلام، فقتلها،

وقتل معها الهرمزان، وجفينية، وكان نصرانياً، فعل ذلك لظنه أنهم تمالؤوا على قتل أبيه، فلما استخلف عثمان رضي الله عنه؛ استشار المهاجرين على قتله، فكلهم أشاروا عليه بذلك، ثم حال بينه وبين ذلك أن كثر اللغظ والاختلاف من جل الناس؛ يقولون: لجفينية والهرمزان - أبعدهما الله - لعلكم تريدون أن تتبعوا عمر ابنه! ثم قال عمرو بن العاص لعثمان: يا أمير المؤمنين! إن هذا الأمر قد كان قبل أن يكون لك على الناس سلطان، فتفرق الناس عن خطبة عمرو، وانتهى إليه عثمان، ووُدي الرجلان والجارية.

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢ / ١١١) عن سعيد بن المسيب. وفي سننه عبدالله بن صالح، وفيه ضعف.

لكن رواه ابن سعد في «الطبقات» (٣ / ١ / ٢٥٦ - ٢٥٨) من طريق أخرى بسند صحيح عن سعيد، وظاهره الإرسال؛ لأنه كان صغيراً لما قتل عمر؛ كان عمره يومئذ دون التاسعة، ويبعد لمن كان في مثل هذه السن أن يتلقى هذا الخبر عن صاحب القصة مباشرة، وهو عبدالله بن عمر، ثم لا يسنده عنه، فإن كان سمعه منه، أو من غيره ممن أدرك القصة من الثقات، فالسند صحيح، وإلا فلا؛ لجهالة الوسطة. اللهم إلا عند من يقول بأن مراسيل سعيد حجة.

وعلى كل حال فليس في القصة نص على أن المسلم يُقتل بالذمي؛ لأن عثمان والمهاجرين الذين أرادوا قتله لم يصرحوا بأن ذلك لقتله جفينية النصراني، كيف وهو قد قتل مسلمين معه: ابنة أبي لؤلؤة، والهرمزان، فإنه كان مسلماً؛ كما رواه البيهقي، فهو يستحق القتل لتقله إياهما، لا من أجل النصراني، والله أعلم.

وأما أثر علي؛ فهو نحو أثر عمر، إلا أن فيه:

«فجاء أخوه (أي القتيل)، فقال: قد عفوت. فقال: لعلهم فزعوك أو هددوك؟

قال: لا...».

فهذا إسناد ضعيف، ضعفه الزيلعي (٤ / ٣٣٧) وغيره، وأعلّوه بأن فيه حسين ابن ميمون؛ قال أبو حاتم:

«ليس بالقوي في الحديث».

وذكره البخاري في «الضعفاء».

وفيه أيضاً قيس بن الربيع، وهو ضعيف.

على أنه بالإضافة إلى ضعف إسناده، فإنه مخالف لحديثه المتقدم:

«لا يقتل مسلم بكافر».

ولهذا قال الزيلعي:

«قال الشافعي: فيه دليل على أن علياً لا يروي عن النبي ﷺ شيئاً يقول

بخلافه».

فتبين أن هذه الآثار لا يثبت شيء منها، فلا يجوز الاستدلال بها، وهذا لولم

تعارض حديثاً مرفوعاً، فكيف وهي معارضة لحديث علي المذكور؟!

فهذا يبين لك بوضوح أثر الأحاديث الضعيفة، بحيث إنه استيحي بها دماء

المسلمين! وعورضت بها الأحاديث الصحيحة الثابتة عن سيد المرسلين ﷺ.

٤٦١ - (النساء لعَبُّ فَتَخَيْرُوا).

منكر. رواه الحاكم في «تاريخه»، وعنه الديلمي معلقاً (٣ / ١١٠) من طريق

ابن لهيعة عن الأحوص بن حكيم عن عمرو بن العاص مرفوعاً.

ذكره السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٨٩) شاهداً لحديث علي بمعناه، قال ابن

الجوزي فيه:

«لا يصح».

قلت: وهذا الشاهد سكت عنه السيوطي كغالب عاداته، وهو ضعيف جداً، فيه ثلاث علل:

ابن لهيعة؛ مشهور بالضعف.

والأحوص؛ قال ابن معين وابن المديني:

«ليس بشيء».

ثم إنه منقطع بين الأحوص وعمرو، ولذلك قال ابن عراق (٢ / ٢٢٦):

«سنده ضعيف».

ومما يدل على نكارة بالحديث أنه ثبت أن النبي ﷺ قال:

«إنما النساء شقائق الرجال».

وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٣٤).

قلت: فيبعد كل البعد أن يصفهن عليه الصلاة والسلام بأنهن (لعب).

وقد روي الحديث بآتم منه، وهو ضعيف أيضاً، وهو:

٤٦٢ - (إنما النساء لعب، فمن اتخذ لعباً؛ فليحسنها، أو

فليستحسنها).

ضعيف. رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص ١١٦ - زوائده): حدثنا

أحمد بن يزيد: ثنا عيسى بن يونس عن زهير بن محمد عن أبي بكر بن حزم مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وفيه ثلاث علل:

الإرسال؛ فإن أبا بكر، وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري؛ تابعي،

مات سنة (١٢٠).

وضعف زهير بن محمد الخراساني الشامي.

وأحمد بن يزيد؛ لم أعرفه، ويحتمل أنه ابن الورتيس المصري، فقد ذكر له رواية عن عيسى بن يونس في «تهذيب الكمال»، فإن كان هو؛ ففيه ضعف. والله أعلم.

وهذا الحديث مما فات السيوطي؛ فلم يورده في «الجامع الكبير»، ولا في «اللائىء»، وكذلك فات ابن عراق؛ فلم يورده في «تنزيه الشريعة»، والمناوي في «الجامع الأزهر»!

٤٦٣ - (فيما سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرُ، وفيما سُقِيَ بِنُضْحٍ أَوْ غَرَبٍ نَصْفُ العُشْرِ؛ فِي قَلِيلِهِ وَكثِيرِهِ).

موضوع بهذه الزيادة: «في قليله وكثيره». رواه أبو مطيع البلخي عن أبي حنيفة عن أبان عن أبي عياش عن رجل عن رسول الله ﷺ.

قلت: وهذا موضوع. أبو مطيع البلخي، واسمه الحكم بن عبدالله صاحب أبي حنيفة؛ قال أبو حاتم:

«كان كذاباً».

وقال الجوزجاني:

«كان من رؤساء المرجئة ممن يضع الحديث».

وضعه سائر الأئمة، وقد اتهمه الذهبي بوضع حديث يأتي عقب هذا.

وأبان بن أبي عياش متهم أيضاً، وقد مضى له أحاديث.

والحديث أورده الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٣٨٥)، وقال:

«قال ابن الجوزي في «التحقيق»: واحتجت الحنفية بما روى أبو مطيع البلخي

عن أبي حنيفة... قال: وهذا الإسناد لا يساوي شيئاً، أما أبو مطيع؛ فقال ابن

معين : ليس بشيء . وقال أحمد : لا ينبغي أن يُروى عنه . وقال أبو داود : تركوا حديثه .
وأما أبان ؛ فضعيف جداً ، ضعفه شعبة .»

قلت : بل كذبه شعبة ؛ كما في «الميزان» ، وقد تقدم .

ومما يدل على كذب هذا الحديث أن البخاري أخرجه في «صحيحه» من
حديث ابن عمر دون قوله : «في قليلة وكثيره» .

وكذلك رواه مسلم من حديث جابر ، والترمذي من حديث أبي هريرة ، وهو
مخرج في «الإرواء» (٧٩٩) .

فهذه الزيادة باطلة دون شك أو ريب ، ويزيدها بطلائعاً ما في «الصحيحين»
وغيرهما عنه ﷺ :

«ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» .

وهو مخرج في «الإرواء» أيضاً (٨٠٠) .

وبهذا الحديث الصحيح أخذ الإمام محمد ؛ خلافاً لشيخه أبي حنيفة ؛ كما
صرح به في «كتاب الآثار» (ص ٥٢) ، و«الموطأ» (ص ١٦٩ - بشرح اللكنوي) .

فهذا أيضاً من آثار الأحاديث الضعيفة ؛ إيجاب ما لم يوجبه الله على عباده!
وعلى الرغم من هذا ، فإننا لا نزال نسمع بعضهم يجهر بمثل هذا الإيجاب ، أخذاً بما
تقتضيه المصلحة ؛ كما زعموا!

٤٦٤ - (الإيمانُ مُثَبَّتٌ فِي الْقَلْبِ كَالْجِبَالِ الرَّوَاسِي ، وَزِيَادَتُهُ
وَنَقْصُهُ كَفْرٌ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ١٠٣) في ترجمة عثمان بن
عبدالله بن عمرو الأموي من روايته عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة

قال:

لما قدم وفد ثقيف على رسول الله ﷺ قال: جئناك نسألك عن الإيمان؛ أيزيد أو ينقص؟ قال... فذكره.

قال ابن حبان، وتبعه الذهبي:

«فهذا وضعه أبو مطيع على حماد، فسرقه هذا الشيخ منه، وكان قدم خراسان، فحدثهم عن الليث ومالك، وكان يضع عليهم الحديث، لا يحل كتب حديثه؛ إلا على سبيل الاعتبار».

وأقره الحافظ في «اللسان».

وأبو مطيع هذا هو البلخي صاحب أبي حنيفة، سبق ذكره في الحديث الذي قبل هذا.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٣١) من رواية الحاكم من طريق أبي مطيع: حدثنا حماد بن سلمة به. وقال ابن الجوزي:

«موضوع، أبو مطيع الحكم بن عبدالله؛ كذاب، وكذا أبو مهزم، وسرقه منه عثمان بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان وهو أيضاً كذاب وضاع؛ قال الحاكم: إسناده فيه ظلمات، والحديث باطل، والذي تولى كبره أبو مطيع، وسرقه منه عثمان، فرواه عن حماد».

ووافقه السيوطي في «اللاآلىء» (١ / ٣٨).

قلت: وهذا الحديث مخالف للآيات الكثيرة المصرحة بزيادة الإيمان، كقوله تعالى: ﴿... لِيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا...﴾^(١)، فكفى بهذا دليلاً على بطلان مثل هذا الحديث، وإن قال بمعناه جماعة!

(١) الفتح: ٤.

٤٦٥ - (إِنَّ لُغَةَ إِسْمَاعِيلَ كَانَتْ قَدْ دَرَسَتْ، فَاتَانِي بِهَا جَبْرِيلُ،

فَحَفِظْتُهَا).

ضعيف . أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٦) من طريق علي ابن خَشْرَم قال : ثنا علي بن الحسين بن واقد قال :

«بلغني أن عمر بن الخطاب قال : يا رسول الله ! إنك أفصحنا ، ولم تخرج من بين أظهرنا؟ فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره» .

قلت : وعلته الانقطاع بين علي بن الحسين وعمر ، وقد وصله الحاكم ، وكذا الغطريف في جزء له (ورقة ٤ وجه ٢ من مجموع ٥٤ في ظاهرية دمشق) من طريق حامد (وفي جزء الغطريف : حماد) بن أبي حمزة السكري قال : ثنا علي بن الحسين ابن واقد قال : ثنا أبي عن عبدالله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب به .

قلت : وحامد هذا أو حماد ؛ لم أجد له ترجمة ، ووالده أبو حمزة السكري مشهور ثقة ، واسمه محمد بن ميمون ، ولم يذكروا في الرواة عنه ابنه هذا ، فالله أعلم . وقد أعله الحاكم بالرواية الأولى ، وهي أصح ؛ لأن علي بن خَشْرَم ثقة معروف ، احتج به مسلم .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للغطريف ، وابن عساكر ، ولم يتكلم عليه الشارح المناوي بشيء ، وكأنه لم يقف على إسناده .

ثم رأيت قال في شرحه الآخر ؛ «التيسير» :

«قال ابن عساكر : غريب ، معلول» .

٤٦٦ - (عُلَمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ).

لا أصل له . باتفاق العلماء .

وهو مما يستدل به القاديانية الضالة على بقاء النبوة بعده ﷺ ، ولو صح لكان

حجة عليهم؛ كما يظهر بقليل من التأمل.

٤٦٧ - (مَنْ صَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ عَشْرِينَ رُكْعَةً؛ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ).

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١ / ٤١٤)، وابن شاهين في «الترغيب والترهيب» (ق ١٧٢ / ١ و ٢٧٧ - ٢٧٨) من طريق يعقوب بن الوليد المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قال البوصيري في «الزوائد» (ق ٨٥ / ١):

«في إسناده يعقوب بن الوليد؛ اتفقوا على ضعفه، وقال فيه الإمام أحمد: من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث».

قلت: وقد كذبه أيضاً ابن معين، وأبو حاتم، ومع هذا فقد أورد حديثه هذا السيوطي في «الجامع الصغير»!

واعلم أن كل ما جاء من الأحاديث في الحوض على ركعات معينة بين المغرب والعشاء لا يصح، وبعضه أشد ضعفاً من بعض، وإنما صحت الصلاة في هذا الوقت من فعله ﷺ دون تعيين عدد. وأما من قوله ﷺ؛ فكل ما روي عنه وإه لا يجوز العمل به.

ومن هذا القبيل:

٤٦٨ - (مَنْ صَلَّى سِتَّ رُكْعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ؛ غُفِرَ لَهُ بِهَا ذُنُوبُ خَمْسِينَ سَنَةً).

ضعيف جداً. أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص ٣٣) من طريق محمد بن غزوان الدمشقي: ثنا عمر بن محمد عن سالم بن عبدالله عن أبيه مرفوعاً.

وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٧٨) من هذا الوجه، ثم قال :
«قال أبو زرعة: اضرَبوا على هذا الحديث؛ فإنه شبه موضوع، ومحمد بن
غزوان الدمشقي منكر الحديث».

٤٦٩ - (مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرَبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيمَا بَيْنَهُنَّ
بِسُوءٍ؛ عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتِي عَشْرَةَ سَنَةً).

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٢ / ٢٩٩)، وابن ماجه (١ / ٣٥٥ ، ٤١٥)،
وابن نصر (ص ٣٣)، وابن شاهين في «الترغيب» (٢٧٢ / ٢)، والمخلّص في
«الفوائد المنتقاة» (٨ / ٣٤ / ١)، والعسكري في «مسند أبي هريرة» (٧١ / ١)،
وابن سمعون الواعظ في «الأمالي» (١ / ٦١ / ٢) من طريق عمر بن أبي خثعم عن
يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الترمذي:
«حديث غريب، لا نعرفه إلا عن عمر بن أبي خثعم، وسمعت محمد بن
إسماعيل (يعني: البخاري) يقول: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم؛ منكر الحديث،
وضعه جداً».

وقال الذهبي في ترجمته:

«له حديثان منكران، هذا أحدهما».

٤٧٠ - (الْوَضُوءُ مِنْ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ).

ضعيف. أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص ١٥٧) من طريق بقية عن يزيد بن
خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز قال: قال تميم الداري: قال رسول
الله ﷺ.

وأعله الدارقطني بقوله:

«عمر بن عبدالعزيز لم يسمع من تميم الداري، ولا رآه، واليزيدان مجهولان». وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٣٧).

قلت: وبقيّة مدلس، وقد عنعنه؛ كما ترى، فهذه علة أخرى.

وقال عبدالحق في «الأحكام» (ق ١٣ / ٢):
«وهذا منقطع الإسناد ضعيفه».

والحديث رواه ابن عدي في ترجمة أحمد بن الفرّج عن بقيّة: ثنا شعبة بسنده عن زيد بن ثابت مرفوعاً. قال الزيلعي:

«قال ابن عدي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أحمد هذا، وهو ممن لا يحتج بحديثه، لكنه يكتب، فإن الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه. انتهى. وقال ابن أبي حاتم في «كتاب العلل»: أحمد بن الفرّج؛ كتبنا عنه، ومحلّه عندنا الصدق».

قلت: أحمد بن الفرّج هذا حمصي، ويلقب بـ (الحجازي)، وقد ضعفه جداً محمد بن عوف، وهو حمصي أيضاً، فهو أدرى به من غيره، فقال فيه:

«كذاب، وليس عنده في حديث بقيّة أصل، هو فيها أكذب خلق الله، إنما هي أحاديث وقعت له في ظهر قرطاس كتاب صاحب حديث في أولها مكتوب: حدثنا يزيد ابن عبدربه قال: حدثنا بقيّة...».

ثم اتهمه بشرب الخمر في كلام له رواه الخطيب (٤ / ٣٤١)؛ قال في آخره:
«فأشهد عليه بالله إنه كذاب».

وكذلك كذبه غيره من العارفين به، فسقط حديثه جملة، ولم يجوز أن يستشهد به، فكيف يحتج به؟!.

ثم رجعت إلى ابن عدي في «الكامل»، فرأيته يقول (ق ٤٤ / ١) بعد أن ساق الحديث:

«ولبقية عن شعبة كتاب، وفيه غرائب، وتلك الغرائب ينفرد بها بقية عنه، وهي محتملة، وهذا عن شعبة باطل».

والحق أنه لا يصح حديث في إيجاب الوضوء من خروج الدم. والأصل البراءة. كما قرره الشوكاني وغيره، ولهذا كان مذهب أهل الحجاز أن ليس في الدم وضوء، وهو مذهب الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وسلفهم في ذلك بعض الصحابة، فروى ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٩٢)، والبيهقي (١ / ١٤١) بسند صحيح:

«أن ابن عمر عصر بثره في وجهه، فخرج شيء من دم، فحكه بين أصبعيه، ثم صلى، ولم يتوضأ».

ثم روى ابن أبي شيبة نحوه عن أبي هريرة.

وقد صح عن عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه أنه بزق دمًا في صلاته، ثم مضى فيها.

راجع «صحيح البخاري» مع «فتح الباري» (١ / ٢٢٢ - ٢٢٤)، وتعليقي على «مختصر البخاري» (١ / ٥٧).

٤٧١ - (أَبَى اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَ لِلْبَلَاءِ سُلْطَانًا عَلَى بَدَنِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (١ / ٧٩ - ٨٠) من طريق القاسم بن إبراهيم بن أحمد الملطي عن أبي أمية المبارك بن عبدالله عن مالك عن ابن شهاب عن أنس مرفوعاً.

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي عن أنس، فقال شارحه المناوي:

«وفيه القاسم بن إبراهيم الملطي؛ كذاب، لا يطاق! قال فيه «اللسان»: له

عجائب من الأباطيل» .

قلت: فكيف أورد السيوطي حديثه في «الجامع»، وقد ادعى أنه صانه عما تفرّد به كذاب أو ضباغ؟! ولا سيما وهذا الحديث ظاهر البطلان! فقد ثبت عنه ﷺ أنه قال:

«أشد الناس بلاءً الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، والمؤمن يُبْتَلَى على قدر دينه»^(١).
ومن الغريب أن السيوطي نفسه قد حكم عليه بالوضع؛ إذ أورده في «ذيل الموضوعات» (ص ١٨٩) من رواية الديلمي نفسه. وقال السيوطي:
«قال الخطيب: الملطي كذاب يضع الحديث، روى عن أبي أمية عن مالك عجائب من الأباطيل. وقال غيره: أبو أمية المبارك أحد المجهولين» .
قلت: وهو مع ذلك مجسم ضال، فانظر التعليق على الحديث الآتي برقم (٤٧٦).

٤٧٢ - (الدِّينُ شَيْنٌ الدِّينِ).

موضوع. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٤ / ١) عن عبدالله بن شبيب قال: نا سعيد بن منصور قال: نا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبدالرحمن بن مالك بن يخامر عن أبيه عن معاذ بن جبل مرفوعاً.
قلت: ابن شبيب هذا اتهمه ابن خراش بأنه يسرق الأحاديث الموضوعة عن الكذابين، وأنا لا أشك أن هذا الحديث منها، فقد صح أن النبي ﷺ وزوجه وغيرهما استدانوا غير مرة، فهل شانهم ذلك؟!
والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي نعيم في «المعرفة» عن مالك بن يخامر والقضاعي عن معاذ.

(١) انظر تخريجه في «الأحاديث الصحيحة» (رقم ١٤٣).

فتعقبه المناوي بأن الأول مرسل، وفيه عبدالله بن شبيب الربيعي، قال في

«الميزان»:

«أخباري علامة، لكنه واهٍ، وقال الحاكم: ذاهب الحديث. وبالغ فضلك،

فقال: يحل ضرب عنقه. وقال ابن حبان: يقلب الأخبار».

ثم ساق له هذا الخبر.

قال المناوي:

«وفي إسناد القضاعي إسماعيل بن عياش، أورده الذهبي في «الضعفاء»،

وقال: مختلف فيه، وليس بالقوي».

قلت: هذا يوهم أن ابن شبيب ليس في «مسند القضاعي»، وليس كذلك،

فتنبه.

ثم رأيت الإمام أحمد رواه في «الزهد» (١٣ / ١١ / ١) من طريق سريج بن

يونس قال: ثنا ابن عياش به. إلا أنه أوقفه على معاذ، وسنده صحيح، فثبت أن رفعه

باطل، تفرد برفعه عبدالله بن شبيب، وهو متهم.

نعم؛ قد تابعه أبو قتادة، فرواه عن صفوان بن عمرو به، لكنه لم يذكر معاذاً في

سنده، فقد أرسله.

رواه ابن منده في «المعرفة» (٢ / ١٥٧ / ٢)، والدليمي في «مسنده» (٢ /

١٥١) من طريق أبي نعيم. لكنه رواه عن أبي الشيخ معلقاً: حدثنا عبدالله بن محمد:

حدثنا سلمة: حدثنا أبو اليمان: حدثنا صفوان بن عمرو به موصولاً؛ مثل رواية ابن

شبيب، إلا أنه لم يذكر لفظه.

وسلمة؛ الظاهر أنه ابن شبيب النيسابوري الثقة.

وعبدالله بن محمد هو أبو مسعود العسكري؛ ترجمه أبو الشيخ في «طبقاته»

(٤٠٧ / ٥٦٦)، وأبو نعيم في «أخباره» (٢ / ٧٣ - ٧٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا

تعديلاً، فالظاهر أنه هو علة هذه المتابعة، والله أعلم.

فلا تفيد هذه المتابعة مع المخالفة، ولا سيما والمتابع أبو قتادة، واسمه عبدالله ابن واقد؛ متروك؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، فالتهمة محصورة فيه وفي ابن شبيب، وأما إسماعيل بن عياش فهو بريء منها، وهو ثقة في روايته عن الشاميين، وهذه منها، وقد رواه عنه ابن يونس موقوفاً كما سبق، وهو الصواب.

ومثل هذا الحديث في البطلان الحديث الآتي:

٤٧٣ - (الدِّينُ رَايَةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُذِلَّ عَبْدًا وَضَعَهُ فِي عُنُقِهِ) .

موضوع . أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد المنتقاة» (١٣ / ٩٣ / ٢)، والحاكم (٢ / ٢٤)، والديلمي (٢ / ١٥٠) من طريق بشر بن عبيد الدارسي: ثنا حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال: «صحيح على شرط مسلم».

قلت: وهذا خطأ فاحش؛ لأن بشراً هذا ليس من رجال مسلم، ولا أخرج له أحد الستة، ثم هو متهم، ولذلك تعقبه المنذري في «الترغيب» (٣ / ٣٢)، والذهبي في «التلخيص»، فقالا:

«بل فيه بشر بن عبيد الدارسي؛ وإه».

قال المناوي:

«فالصحة من أين؟ قال فيه ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة، بين الضعف جداً».

وقد ساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث، ثم قال:

«إنها غير صحيحة، والله المستعان».

ثم ساق له آخر، وقال :

«إنه موضوع» .

ولست أشك في أن هذا الحديث موضوع ؛ لما ذكرته في الحديث الذي قبله .

ومثله :

٤٧٤ - (الدِّينُ يُنْقِصُ مِنَ الدِّينِ وَالْحَسَبِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢ / ١٥٢) من طريق أبي الشيخ بسنده عن الحكم

ابن عبدالله الأيلي عن القاسم عن عائشة مرفوعاً .

وعزاه في «الجامع» للديلمي ، وتعقبه شارحه المناوي بقوله :

«وفيه الحكم بن عبدالله الأيلي ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» : متروك ، متهم

بالوضع . ورواه عنها أيضاً أبو الشيخ ، ومن طريقه وعنه أورده الديلمي مصرحاً ، فلو

عزاه للأصل لكان أولى» .

٤٧٥ - (السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ ، مَنْ نَصَحَهُ ؛ هُدِيَ ، وَمَنْ

عَشَّهُ ؛ ضَلَّ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في كتاب «فضيلة العادلين» (ورقة ٢٢٦ وجه ١ من

مجموع ٦٠ - ظاهرة دمشق) من طريق يحيى بن ميمون : ثنا حماد بن سلمة عن

سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن طريق داود بن المحبر قال : ثنا عقبة بن عبدالله عن قتادة عن أنس مرفوعاً

نحوه .

قلت : وهذان إسنادان موضوعان :

في الأول : يحيى بن ميمون ، وهو ابن عطاء البصري ؛ قال الدارقطني وغيره :

«متروك» .

وقال الفلاس وغيره :

« كان كذاباً » .

وفي الآخر : داود بن المحبر، وهو متهم أيضاً، وقد تقدم، ومن طريقه رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٨)، وقال :

«عقبة مجهول بالنقل، وحديثه منكر غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به، ولا يتابعه إلا نحوه في الضعف» .

وذكره في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في «الشعب» عن أنس، وتعبه المناوي بقوله :

«وفيه محمد بن يونس القرشي وهو الكديمي الحافظ، أتته ابن عدي بوضع الحديث، وقال ابن حبان : كان يضع على الثقات . قال الذهبي في «الضعفاء» عقبه : قلت : انكشف عندي حاله» .

قلت : ومن طريقه أخرجه أبو سعد عبدالرحمن بن حمدان في جزء من «أماليه» (١٥١ / ٢) قال : أخبرنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي : أخبرنا عقبة بن عبدالله الرفاعي : أخبرنا قتادة عن أنس . وكذلك هو في «الشعب» (٦ / ١٩ / ٧٣٧٦) موقوف .

٤٧٦ - (مَنْ قَرَأَ رُبْعَ الْقُرْآنِ ؛ فَقَدْ أُوتِيَ رُبْعَ النَّبُوءَةِ ، وَمَنْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ ؛ فَقَدْ أُوتِيَ ثُلُثَ النَّبُوءَةِ ، وَمَنْ قَرَأَ ثُلْثِي الْقُرْآنِ ؛ فَقَدْ أُوتِيَ ثُلْثِي النَّبُوءَةِ ، وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ؛ فَقَدْ أُوتِيَ النَّبُوءَةَ) .

موضوع . رواه أبو بكر الأجري في «آداب حملة القرآن» (ورقة ١٣٥ من مجموع ٦٦ - ظاهرة دمشق) من طريق مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً .

قلت: مسلمة بن علي متهم، وقد سبق مراراً.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٥٢)؛ دون جملة الربع، وقال:

«لا يصح، بشر (يعني: ابن نمير) متروك، وقال يحيى بن سعيد: كذاب». وتعبه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٣٤٣) بما لا طائل تحته كعاداته! فقال: «أخرجه ابن الأنباري في كتاب «الوقف والابتداء»، والبيهقي في «شعب الإيمان»، وبشر من رجال ابن ماجه».

قلت: فكان ماذا؟! وابن ماجه معروف بتخريجه للكذابين، وقد مضى قريباً حديث أخرجه ابن ماجه من طريق رجل قال فيه الإمام أحمد: «كان من الكذابين الكبار»!

ثم ساق له السيوطي شاهداً من حديث ابن عمر، وفيه قاسم بن إبراهيم الملطي؛ قال السيوطي: «ليس بثقة».

قلت: فما الفائدة من سياق حديثه إذن؟! وقد قال فيه الدارقطني: «كذاب».

وقال الذهبي:

«أتى بطامة لا تطاق».

ثم ساق له حديثاً مرفوعاً فيه أن النبي ﷺ رأى ربه ليلة الإسراء، وأنه رأى منه كل شيء، حتى التاج! قاتله الله ما أجرأه على الله! ثم قال الذهبي: «وأطم منه...».

فذكر هذا الحديث ، ثم قال :

«وهذا باطل وضلال كالذي قبله» .

قلت : ومن هذا وأمثاله يتبين لك الفرق بين الذهبي والسيوطي .

ثم ذكر السيوطي شاهداً آخر من طريق تمام بن نجيع عن الحسن مرفوعاً .

وقد سكت عليه السيوطي ، وهذا من مساوئه ، فإنه مع إرساله ؛ فيه تمام ؛ قال

ابن حبان :

«روى أشياء موضوعة عن الثقات ، كأنه المتعمد لها» .

٤٧٧ - (كثرة الحجِّ والعُمرة تمنع العيلة) .

موضوع . رواه المحاملي في الجزء السادس من «الأمالي» (وجه ١ ورقة ٢٧٨

من المجموع ٦٣ - ظاهرية دمشق) ؛ قال : حدثنا عبدالله بن شبيب قال : حدثني أبو

بكر بن أبي شينة قال : حدثني فليح بن سليمان عن خالد بن إيّاس عن مساور بن

عبدالرحمن عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : عبدالله بن شبيب متهم ؛ كما تقدم قريباً .

وخالد بن إيّاس كذلك ؛ قال ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٢٧٩) :

«يروى الموضوعات عن الثقات ، حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها ، لا

يكتب حديثه إلا على جهة التعجب» .

وقال الحاكم :

«روى عن ابن المنكدر وهشام بن عروة والمقبري أحاديث موضوعة» .

وكذا قال أبو سعيد النقاش ، وضعفه سائر الأئمة .

إذا عرفت هذا؛ فقد أخطأ السيوطي حين أورد الحديث في «الجامع الصغير» من هذا الوجه، وتعقبه المناوي بنحو ما ذكرنا.

٤٧٨ - (لا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا).

منكر. أخرجه أبو داود (١ / ٣٨٩)، والخطيب في «التلخيص» (١ / ٧٨)، وعنه البيهقي (٤ / ٣٣٤) من طريق بشر أبي عبدالله عن بشير بن مسلم عن عبدالله ابن عمرو مرفوعاً، وقال الخطيب: .
«قال أحمد: حديث غريب».

قلت: وهذا سند ضعيف، فيه جهالة واضطراب.

أما الجهالة؛ فقال الحافظ في ترجمة بشر وبشير من التقريب:
«مجهولان».

ونحوه في «الميزان».

نعم؛ تابعه مطرف بن طريف عن بشير بن مسلم عند البخاري في «التاريخ» (١ / ٢ / ١٠٤)، وأبي عثمان النجيري في «الفوائد» (٢ / ٥ / ١)، لكنه لم يسلم من جهالة بشير، ولذلك قال البخاري عقبه:
«ولم يصح حديثه».

وأما الاضطراب؛ فقد بينه المنذري في «مختصر السنن» (٣ / ٣٥٩)، فقال:
«في الحديث اضطراب، روي عن بشير هكذا، وروي عنه أنه بلغه عن عبدالله ابن عمرو، وروي عنه عن رجل عن عبدالله بن عمرو، وقيل غير ذلك.
وذكره البخاري في «تاريخه»، وذكر له هذا الحديث، وذكر اضطرابه، وقال:

لم يصح حديثه . وقال الخطابي : وقد ضعفوا إسناد هذا الحديث» .

قلت : وقال ابن الملقن في «الخلاصة» (٧٣ / ١) :

«وهو ضعيف باتفاق الأئمة ؛ قال البخاري : ليس بصحيح . وقال أحمد : غريب . وقال أبو داود : رواه مجهولون . وقال الخطابي : ضعفوا إسناده . وقال صاحب الإمام : اختلف في إسناده» .

وقال عبد الحق (٢٠٧ / ٢) :

«قال أبو داود : هذا حديث ضعيف جداً ، بشر أبو عبدالله وبشير مجهولان» .

ولا يقويه أنه روي الشطر الأول منه من حديث أبي بكر بلفظ :

٤٧٩ - (لا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا غَازٍ أَوْ حَاجٌّ أَوْ مُعْتَمِرٌ) .

منكر . أخرجه الحارث بن أبي أسامة (ص ٩٠ - من زوائده) : حدثنا الخليل بن زكريا : ثنا حبيب بن الشهيد عن الحسن بن أبي الحسن عنه مرفوعاً .

قلت : فهذا لا يقوي الحديث الذي قبله ؛ لأن إسناده ضعيف جداً من أجل الخليل هذا ؛ قال ابن السكن :

«حدث عن ابن عون وحبيب بن الشهيد أحاديث مناكير ، لم يروها غيره» .

وقال العقيلي :

«يحدث عن الثقات بالبواطيل» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«إنه متروك» .

قلت : ولا يخفى ما في هذا الحديث من المنع من ركوب البحر في سبيل طلب العلم ، والتجارة ، ونحو ذلك من المصالح التي لا يعقل أن يصد الشارع الحكيم

الناس عن تحصيلها بسبب مظنون ألا وهو الغرق في البحر، كيف والله تعالى يمتن على عباده بأنه خلق لهم السفن، وسهل لهم ركوب البحر بها. . . فقال:

﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ . وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾^(١)، أي: السفن، على القول الصحيح الذي رجحه القرطبي، وابن كثير، وابن القيم، وغيرهم.

ففي هذا دليل على ضعف هذا الحديث، وكونه منكراً، والله أعلم.
ويؤيد هذا قوله ﷺ:

«المائد في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيد، والغرق له أجر شهيدتين».
رواه أبو داود والبيهقي عن أم حرام رضي الله عنها بسند حسن، وهو مخرج في «الإرواء» (١١٩٤).

ففيه حض على ركوب البحر حضاً مطلقاً غير مقيد بغزو ونحوه.
وفيه دليل على أن الحج لا يسقط بكون البحر بينه وبين مكة، وهو مذهب الحنابلة، وأحد قولي الشافعي، وقال في قوله الآخر: يسقط. واحتج له بعضهم بهذا الحديث المنكر؛ كما في «التحقيق» لابن الجوزي (٢ / ٧٣ - ٧٤)، وذلك من آثار الأحاديث الضعيفة!

٤٨٠ - (مَنْ صَامَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ ؛ كُتِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ).

ضعيف جداً. رواه أبو يعلى عن ابن عباس مرفوعاً، وضعفه المنذري في «الترغيب» (٢ / ٨٦)، وبين السبب الهيشمي، فقال (٣ / ١٩٨):

(١) يس: ٤١ - ٤٢.

«وفيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف».

ثم وقفت على إسناده، فوجدت فيه ثلاثة علل أخرى:

ضعف راوٍ آخر.

وعننة بقية.

واضطراب ابن أبي مريم في إسناده.

وتفصيل ذلك سيأتي برقم (٥٠٢١).

٤٨١ - (أكل الشَّمْرِ أمانٌ من القَوْلِجِ).

موضوع. رواه أبو نعيم الأصبهاني في «الطب» (ق ١٣٩ / ١) من طريق أبي نصر أحمد بن محمد: ثنا موسى بن إبراهيم عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، وعلته إبراهيم بن أبي يحيى، وهو الأسلمي مولاهم أبو إسحاق المدني، وهو كذاب، صرح بتكذيبه جماعات من الأئمة؛ منهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وابن المديني، وابن حبان، وغيرهم، ومع هذا؛ فقد روى عنه الشافعي، واحتج به، وقد أنكر ذلك عليه إسحاق بن راهويه؛ كما رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص ١٧٨)، وقد قال ابن أبي حاتم في مكان آخر منه (٢٢٣): «لم يتبين للشافعي أنه كان يكذب».

وقال البزار:

«كان يضع الحديث، وكان يوضع له مسائل، فيضع لها إسناداً، وكان قديراً، وهو من أستاذي الشافعي، وعزَّ علينا».

قلت: واللذان دونه لم أعرفهما، وصالح مولى التوأمة؛ ضعيف.

ثم بدا لي أنه يحتمل أن يكون موسى بن إبراهيم هو أبو عمران المروزي، فإن يكن هو؛ فهو متهم أيضاً.

٤٨٢ - (غَسَلُ الْقَدَمَيْنِ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَمَّامِ أَمَانٌ مِنَ الصَّدَاعِ).

موضوع. أبو نعيم في «الطب» من طريق أبي نصر أحمد بن محمد بإسناد الحديث المذكور قبله. وقد علمت أنه موضوع.

وهذا الحديث والذي قبله مما شأن به السيوطي كتابه «الجامع الصغير»، ولم يتكلم عليهما شارحه المناوي بشيء، فكأنه لم يقف على إسنادهما.

٤٨٣ - (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ كُلَّ قَلْبٍ حَزِينٍ).

ضعيف. رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الهم والحزن» (ورقة ٢ وجه ١ من مخطوط الظاهرية ٧٦ مجموع)، وابن عدي (٣٧ / ٢)، والقضاعي (٨٩ / ٢)، وابن عساكر (١٣ / ٢٠٥ / ٢) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء مرفوعاً.

ومن هذا الوجه أخرجه أبو محمد المخلدي في «الفوائد» (٣٠٣ / ٢)، والحاكم (٤ / ٣١٥)، وأبو نعيم (٦ / ٩٠) من طريق الطبراني. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: مع ضعف أبي بكر، منقطع».

يعني بالانقطاع ما بين ضمرة وأبي الدرداء، فإن بين وفاتيهما نحو مئة سنة.

وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف جداً. ومن هذا تعلم أن قول الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٣٠٩ - ٣١٠):

«رواه البزار، والطبراني، وإسنادهما حسن».

غير حسن؛ لأن مداره عند الطبراني على أبي بكر هذا كما عرفت، وكذلك عند البزار فيما يظهر، وإلا لفرق الهيثمي بين إسناديهما؛ كما هي عادته.

وقد ضعف أبا بكر هذا الهيثمي نفسه في حديث آخر تقدم قريباً (٤٨٠).

ورواه المعافى بن عمران في «الزهد» (٢٥٨ / ٢) عن إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن رافع وغيره أنه مكتوب في التوراة أو النبي ﷺ قال: فذكره.

وهذا مع التردد في رفعه معضل ضعيف جداً.

ثم تبين من «كشف الأستار» (٤ / ٢٤٠ / ٣٦٢٤) أن البزار رواه من طريق عبدالله بن صالح: حدثني معاوية بن صالح عن ضمرة بن حبيب به. فليس فيه إلا الانقطاع، لكن ابن صالح فيه ضعف.

٤٨٤ - (إِنَّ مِنَ الْمُثَلَّةِ أَنْ يَنْذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحُجَّ مَاشِياً، فَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِياً؛ فَلْيَهْدِ هَدِياً وَيَرْكَبْ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٤ / ٣٠٥)، وأحمد (٤ / ٤٢٩) من طريق صالح ابن رستم أبي عامر الخزاز: حدثني كثير بن شنظير عن الحسن بن عمران بن حصين مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

وأقره الذهبي، ثم الزيلعي في «نصب الراية» (٣ / ٣٠٥)، ثم الحافظ العسقلاني في «الدراية» (٢٤٢).

وهذا الذي حملني على إيراده كيلا يغتر بذلك من لا علم عنده، فإن لهذا الإسناد علتين:

الأولى: ضعف أبي عامر هذا؛ قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، كثير الخطأ».

والأخرى: عننة الحسن، وهو البصري، وكان مدلياً.

وقد روى أحمد وغيره من طرق عن الحسن عن عمران النهي عن المثلة، وليس فيه هذا الذي رواه أبو عامر، فدل على ضعفه.

وكذلك جاءت أحاديث كثيرة في أمر من نذر الحج ماشياً أن يركب ويهدي هدياً، وليس في شيء منها أن نذر الحج ماشياً من المثلة. راجع «نيل الأوطار» (٨ / ٢٠٤ - ٢٠٧).

٤٨٥ - (مَنْ خَافَ اللَّهَ خَوَّفَ اللَّهُ مِنْهُ كُلَّ شَيْءٍ، وَمَنْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ؛ خَوَّفَهُ اللَّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ).

منكر. رواه القضاعي (٣٦ / ٢) من طريق عامر بن المبارك العلاف قال: نا سليمان بن عمرو عن إبراهيم بن أبي علقمة عن وائلة بن الأسقع مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، لم أعرف أحداً من رجاله غير سليمان بن عمرو، وأظنه سليمان بن أبي سليمان، واسمه فيروز، ويقال: عمرو أبو إسحاق الشيباني مولاهم الكوفي، وهو ثقة.

ثم تكشفت لي - والحمد لله - علة الحديث، فقد رجعت إلى ترجمة إبراهيم ابن أبي عبله من «تهذيب الكمال»، فوجدته قد ذكر في الرواة عنه سليمان بن وهب، فألقي في النفس: العلة سليمان بن عمرو هذا، فرجعت إلى «اللسان»، فوجدت فيه

ما نصه :

«سليمان بن وهب النخعي ، أخرج أبو الفضل بن طاهر في الكلام على أحاديث الشهاب من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سليمان بن وهب عن إبراهيم بن أبي عبلة عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء رضي الله عنه رفعه : فذكر حديثاً . . . قال ابن طاهر: سليمان بن وهب هو النخعي ، ووهب جده ، وهو سليمان بن عمرو ، وقد تقدم» .

قلت : فتبين لي أن سليمان بن عمرو هذا هو النخعي ، وهو كذاب وضاع مشهور بذلك ، وقد تقدمت له أحاديث ، فراجع «فهرست الرواة» في آخر المجلد .
ولعل من التساهل أيضاً قول السخاوي في «المقاصد» بعد أن ذكره من حديث وائلة والحسين بن علي وابن مسعود :

«وفي الباب عن علي ، وبعضها يقوي بعضاً» .

وذلك لأن حديث وائلة وابن مسعود لا يجوز الاستشهاد بها ؛ لشدة ضعفها ، وحديث الحسين وعلي لم يذكر من حال إسنادهما ما يمكن أن يقوى أحدهما بالآخر !
والحديث ذكره المنذري في «الترغيب» (٤ / ١٤١) من رواية أبي الشيخ في «الثواب» ، ثم قال :

«ورفعه منكر» .

وكذلك ذكره الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٢٨) ، وزاد :

«وللعقيلي في «الضعفاء» نحوه من حديث أبي هريرة ، وكلاهما منكر» .

قلت : فيه تساهل واضح ، فإن في إسناد هذا كذاباً أيضاً ؛ كما سيأتي بيانه برقم

(٤٥٤٤) .

٤٨٦ - (ما من أهل بيت يموت منهم ميتٌ فيتصدقون عنه بعد موته إلا أهداها له جبريلٌ عليه السلام على طَبَقٍ نورٍ، ثم يقفُ على شفيرِ القبرِ [فيقولُ: يا صاحبَ القبرِ] ^(١) العميقِ: هذه هديةٌ أهداها إليك أهلَكَ فأقبلُها، فیدخلُ عليه، فيفرحُ بها، ويستبشرُ، ويحزنُ جيرانه الذين لا يهدى إليهم شيءٌ).

موضوع. رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١ / ٩٥ / ٢ - من زوائد المعجمين): حدثنا محمد بن داود بن أسلم الصديقي: ثنا الحسن بن داود بن محمد المنكدري: ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك: سمعت أبا محمد الشامي يحدث أنه سمع أبا هريرة أنه سمع أنس بن مالك يقول... فذكره مرفوعاً، وقال: «لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن إسماعيل».

قلت: وهو صدوق من رجال الشيخين، وإنما آفة الحديث من شيخه أبي محمد الشامي؛ قال الذهبي:

«روى حديثاً عن بعض التابعين منكراً. قال الأزدي: كذاب».

وكذا في «اللسان».

وكأنهما أرادا بالحديث المنكر هذا.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٣٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه أبو محمد الشامي؛ قال عنه الأزدي:

كذاب».

(١) هذه الزيادة كانت ساقطة في الطبعة الأولى في «المجلة» تبعاً لـ «المجمع»، ثم

استدركتها من «مجمع البحرين في زوائد المعجمين».

٤٨٧ - (ما على أحدكم إذا أراد أن يتصدق لله صدقة تطوعاً أن يجعلها عن والدیه إذا كانا مسلمین، فيكون لوالديه أجرها، وله مثل أجرهما بعد أن لا ينقص من أجرهما شيء).

ضعيف. رواه ابن سمعون الواعظ في «الأمالی» (١ / ٥٤ / ١)، ومحمد بن سليمان الربيعي في «جزء من حديثه» (٢ / ٢١٢)، وابن عساكر في «حديث أبي الفتوح عبد الخلاق» (ورقة ٢٣٦ / ١ من مجموع الظاهرية ٩٢) من طريق عبد الحميد ابن حبيب: نا الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الحميد بن حبيب هو كاتب الأوزاعي؛ قال البخاري

وغيره:

«ليس بالقوي».

ورواه ابن مخلد في «المنتقى من أحاديثه» (٢ / ٨٨ / ١ - ٢) عن عباد بن كثير عن عمرو بن شعيب به.

وعباد هذا متهم، فلا قيمة لمتابعته.

وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٩٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط» بسند ضعيف، دون قوله: إذا كانا مسلمين».

وذكر الهيثمي (٣ / ١٣٩) أن في سند الطبراني خارجة بن مصعب الضبي؛

قال:

«وهو ضعيف».

٤٨٨ - (هزؤوا غرابيلكم، بارك الله فيكم).

لا أصل له. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٢ / ١٩٦):

«وما يروونه عن النبي ﷺ؛ لما قدم إلى المدينة، خرجن بنات النجار بالدفوف،

وهن يقلن :

طَلَعَ الْبَدْرُ عَلَيْنَا مِنْ ثَنِيَّاتِ الْوَدَاعِ

إلى آخر الشعر. فقال لهن رسول الله ﷺ هذا الحديث؛ فمما لا يعرف عنه

ﷺ

وضرب الدف في الأفراح صحيح، فقد كان على عهد ﷺ.

٤٨٩ - (إِذَا اشْتَدَّ كَلْبُ الْجُوعِ ؛ فَعَلَيْكَ بِرَغِيفٍ وَجَرٍّ مِنْ مَاءِ

الْقَرَّاحِ ، وَقُلْ : عَلَى الدُّنْيَا وَأَهْلِهَا مَنِي الدَّمَارِ) .

موضوع . عزاه السيوطي في «الجامع» لابن عدي، والبيهقي في «الشعب» عن

أبي هريرة، وتعقبه الشارح المناوي بقوله :

«وفيه الحسين بن عبدالغفار؛ قال الدارقطني : متروك . والذهبي : متهم . وأبو

يحيى الوقار؛ قال الذهبي : كذاب» .

قلت : أبو يحيى هذا اسمه زكريا بن يحيى ؛ قال ابن عدي في ترجمته من

«الكامل» (١٤٨ / ١) :

«يضع الحديث، وأخبرني بعض أصحابنا عن صالح جزرة أنه قال : حدثنا أبو

يحيى الوقار، وكان من الكذابين الكبار» .

ثم قال ابن عدي :

«وله أحاديث موضوعات، كان يتهم الوقار بوضعها، والصالحون قد سموا بهذا

الاسم أن يرووا أحاديث في فضائل الأعمال موضوعة بواطل، ويتهم جماعة منهم

بوضعها» .

وقال في ترجمة الحسين بن عبدالغفار (٩٨) :

«حدث بأحاديث مناكير» .

وتناقض المناوي، ففي «الفيض» أعله بما تقدم، وفي «التيسير» قال:
«إسناده ضعيف»!

قلت: وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى عن أبي هريرة ليس فيها متهم
بالوضع، وهو الحديث الآتي عقب هذا، وليس فيه:

«وقل: علي الدنيا وأهلها مني الدمار» .

وإنما فيه:

«وعلى الدنيا وأهلها الدمار» .

فهذا إخبار، والأول إنشاء وأمر، ولا يخفى الفرق بينهما .

٤٩٠ - (يا أبا هريرة! إذا اشتدَّ الجوعُ؛ فعليك برغيفٍ وكوزٍ من

ماءٍ، وعلى الدنيا وأهلها الدمارُ) .

ضعيف . أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (ورقة ١٤ / ١ - من مجموع الظاهرية
٨٢)، وأبو بكر بن السني في «كتاب القناعة» (ورقة ٢٣٧ / ١) من طريق كثير بن واقد
(وقال أبو بكر: عيسى بن واقد البصري) عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي
هريرة مرفوعاً .

وكثير بن واقد، أو عيسى بن واقد؛ لم أجد من ذكره .

ورواه الديلمي (٤ / ٢٦٦) عنه، فسماه عيسى بن موسى! ولم أعرفه أيضاً .

وقد تابعه الماضي بن محمد عن محمد بن عمرو به، إلا أنه قال:

«... علي الدنيا وأهلها مني الدمار»، أي: باللفظ الذي قبله .

أخرجه ابن السني، وابن عدي في ترجمة الماضي هذا (٦ / ٢٠٤٢٥)، وقال:

«مصري، منكر الحديث، وعامة ما يرويه لا يُتابع عليه، ولا أعلم روى عنه غير ابن وهب».

وقال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٤٢) عن أبيه:

«لا أعرفه، والحديث الذي رواه باطل».

وهو منكر الحديث؛ كما قال ابن عدي.

وقد رُوي الحديث بإسناد موضوع، وبلفظ مغاير لهذا بعض الشيء، وهو الذي قبله.

٤٩١ - (نهى عن بيعٍ وشرطٍ).

ضعيف جداً. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعه الفتاوى» (١٨ /

:٦٣)

«حديث باطل، ليس في شيء من كتب المسلمين، وإنما يروى في حكاية

منقطعة».

وقال فيها أيضاً (٢٩ / ١٣٢)، وفي (٣ / ٣٢٦):

«يروى في حكاية عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك، ذكره جماعة من

المصنفين في الفقه، ولا يوجد في شيء من دواوين الحديث، وقد أنكره أحمد وغيره

من العلماء، ذكروا أنه لا يُعرف، وأن الأحاديث الصحيحة تعارضه.

وأجمع العلماء المعروفون من غير خلاف أعلمه أن اشتراط صفة في المبيع

ونحوه، كاشتراط كون العبد كاتباً، أو صانعاً، أو اشتراط طول الثوب، أو قدر الأرض،

ونحو ذلك؛ شرط صحيح» . . .

قلت: وقد أشكل هذا على بعض الطلبة في المدينة المنورة، فذكر ما أخرجه

الحاكم في «علوم الحديث» (ص ١٢٨) بأسانيد له عن عبدالله بن أيوب بن زاذان
الضرير قال: ثنا محمد بن سليمان الذهلي قال: ثنا عبدالوارث بن سعيد قال:

قدمت مكة، فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، فسألت أبا
حنيفة، فقلت: ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً؟ قال: البيع باطل، والشرط
باطل.

ثم أتيت ابن أبي ليلى، فسألته؟ فقال: البيع جائز، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن شبرمة، فسألته؟ فقال: البيع جائز، والشرط جائز.

فقلت: يا سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراق اختلفتم علي في مسألة واحدة!

فأتيت أبا حنيفة، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا؛ حدثني عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط؛ البيع باطل، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن أبي ليلى، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا؛ حدثني هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أشتري بريرة فأعتقها. البيع
جائز، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن شبرمة، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا؛ حدثني مسعر بن كدام
عن محارب بن دثار عن جابر قال:

بعث من النبي ﷺ ناقة، وشرط لي حملانها إلى المدينة. البيع جائز، والشرط
جائز.

أقول: ولا إشكال في هذا؛ لأن السند مداره على ابن زاذان، وهو شديد
الضعف؛ لقول الدارقطني فيه:

«متروك».

وشيخه الذهلي؛ لم أعرفه.

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٢٦٤ / ٤٥٢١).

ثم لو صح السند بذلك إلى أبي حنيفة؛ لم يصح حديثه، لما هو معروف من حال أبي حنيفة رحمه الله في الحديث؛ كما سبق بيانه (ص ٥٣٦، ٦٢٥)، ولذلك استغرب حديثه هذا الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (٣ / ٢٠ - بشرحه سبل السلام)، وعزاه للطبراني أيضاً في «الأوسط»، واستغربه النووي أيضاً، وحق لهم ذلك، فالحديث محفوظ من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ:

«نهى رسول الله ﷺ عن شرطين في بيع...».

أخرجه أصحاب السنن، والطحطاوي، وغيرهم، وهو مخرج في «الإرواء»

(١٣٠٥).

فهذا هو أصل الحديث، وهم أبو حنيفة رحمه الله في روايته إن كان محفوظاً عنه. والله أعلم.

٤٩٢ - (سلوا الله عزَّ وجلَّ من فضله، فإنَّ الله يُحِبُّ أن يُسألَ، وأفضلُ العبادةِ انتظارُ الفرجِ).

ضعيف جداً. رواه الترمذي (٤ / ٢٧٩)، وابن أبي الدنيا في «القناعة والتعفف» (ج ١ ورقة ١٠٦ / ١ - من مجموع الظاهرية ٩٠)، وعبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٢ / ٨٩) من طريق حماد بن واقد قال: سمعت إسرائيل ابن يونس عن أبي إسحاق الهمداني عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هكذا روى حماد بن واقد هذا الحديث، وحماد ليس بالحافظ، وروى أبو نعيم هذا الحديث عن إسرائيل عن حكيم بن جبير عن رجل عن النبي ﷺ، وحديث أبي نعيم أشبه أن يكون أصح».

قلت: وحكيم بن جبير أشد ضعفاً من ابن واقد، فقد اتهمه الجوزجاني بالكذب، وإذا كان الأصح أن الحديث حديثه، فهو حديث ضعيف جداً.
والشطر الأخير من الحديث رواه البزار، والبيهقي في «الشعب»، والقضاعي من حديث أنس، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٤٧) بعد أن عزاه للأول: «وفيه من لم أعرفه».

قلت: وهذا إعلال قاصر، فإن فيه عنعنة بقية، وسليمان بن سلمة (الأصل: شرحبيل)، وهو الخبائري، وهو كذاب، ومن طريقه أخرجه القضاعي (١٢٨٣) وغيره، وسيأتي تخريجه مبسطاً في «المجلد الرابع» (رقم ١٥٧٢)، فراجع إن شئت.

٤٩٣ - (نَهَى أَنْ يَرْكَبَ ثَلَاثَةَ عَلَي دَابَّةً).

ضعيف. روي من حديث جابر: قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٠٩):
«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه سليمان بن داود الشاذكوني، وهو متروك».
قلت: لأنه كان يكذب؛ كما تقدم، وقد قال الطبراني عقبه (١ / ١١٤ / ٧٦٦٣):

«تفرد به الشاذكوني».

قلت: وشيخه أبو أمية بن يعلى؛ ضعفه الدارقطني.
لكن روي الحديث بإسناد خير من هذا، فقال أبو بكر بن أبي شيبة في «كتاب الأدب» (١ / ١٥٣ / ١): حدثنا عبدالرحيم بن سليمان عن إسماعيل عن الحسن عن مهاجر بن قنفذ قال:

كنا نتحدث معه، إذ مرَّ ثلاثة على حمار، فقال للآخر منهم: انزل لعنك الله.

قال: فقيل له: أتلعن هذا الإنسان؟! قال: فقال: قد نُهينا أن يركب الثلاثة على الدابة.

وإسماعيل؛ هو ابن مسلم البصري المكي، وهو ضعيف.

ثم روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن زاذان أنه قال (كذا)، رأى ثلاثة على بغل، فقال: لينزل أحدكم، فإن رسول الله ﷺ لعن الثالث.

وهذا مرسل صحيح الإسناد؛ لأن زاذان - وهو أبو عبدالله الكندي - ثقة من رجال مسلم.

وقد صح ركوبه ﷺ على الدابة، وأمامه عبدالله بن جعفر، وخلفه الحسن أو الحسين. رواه مسلم، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٣١٢)، فإن صح النهي؛ حُمِلَ على الدابة التي لا تطيق، وذلك من باب الرفق بالحيوان، وقد صح في ذلك الكثير الطيب، انظر المجلد الأول من «الصحيحة».

٤٩٤ - (رُبَّ عَابِدٍ جَاهِلٌ، وَرَبِّ عَالِمٍ فَاجِرٌ، فَاحْذَرُوا الْجُهَّالَ مِنْ الْعُبَادِ، وَالْفُجَّارَ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَوْلَئِكَ فِتْنَةُ الْفُتْنَاءِ).

موضوع. رواه ابن عدي في «الكامل» (ورقة ٣٣ - ٣٤ - من مخطوطة ظاهرية دمشق، رقم ٣٦٤ - حديث)، ومن طريقه ابن عساكر في المجلس الرابع عشر في «دم من لا يعمل بعلمه» (ورقة ٥٦ وجه ١ - ٢ من مجموع الظاهرية رقم ٧٧)، وفي «التاريخ» (٣ / ١٥٤ / ٢) من طريق بشر بن إبراهيم قال: ثنا ثور بن يزيد عن خالد ابن معدان عن أبي أمامة مرفوعاً. وقال ابن عساكر:

«تفرد به بشر هذا».

قلت: وهو وضاع.

وقال ابن عدي:

«إنه منكر الحديث عن الثقات والأئمة» .

ثم ساق له أحاديث، وقال :

«إنها بواطيل، وضعها بشر» .

قلت : وهذه أحدها .

ثم قال :

«وهو عندي ممن يضع الحديث على الثقات» .

وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث» .

ثم رواه ابن عدي (٤٠٠ / ١) في ترجمة محفوظ بن بحر عنه عن عمر بن موسى عن خالد بن معدان به ؛ دون قوله : «فإن أولئك . . .» ، وقال :

«منكر عن خالد بن معدان، والراوي عنه عمر بن موسى، ويقال له : ابن وجيه ؛ ضعيف» .

قلت : وهو ممن يضع الحديث ؛ كما تقدم مراراً .

ومحفوظ هذا ؛ قال أبو عروبة :

«كان يكذب» .

لكن قال ابن عدي عقبه :

«وليس هذا من قبل محفوظ» .

كأنه يشير إلى أن المتهم به هو ابن وجيه هذا، وبشر بن إبراهيم .

وهذا الحديث مما أورده السيوطي في كتابه «الجامع الصغير»، ومن عجيب

أمره أنه ذكره من رواية ابن عدي الذي ساقه في ترجمة هذا الوضاع، ثم سكت

السيوطي عن هذا كله !

٤٩٥ - (مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ مَاشِياً حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ ؛ كَتَبَ اللهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ سَبْعَ مِائَةِ حَسَنَةٍ ، كُلُّ حَسَنَةٍ مِثْلُ حَسَنَاتِ الْحَرَمِ . قِيلَ : وَمَا حَسَنَاتُ الْحَرَمِ ؟ قَالَ : لِكُلِّ حَسَنَةٍ مِائَةُ أَلْفِ حَسَنَةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٦٩ / ١) ، وفي «الأوسط» (١ / ١١٢ / ٢) ، والدولابي في «الكنى» (٢ / ١٣) ، والحاكم (١ / ٤٦١) ، والبيهقي (١٠ / ٧٨) من طريق عيسى بن سودة عن إسماعيل بن أبي خالد عن زاذان عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن إسماعيل إلا عيسى» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، وأما الحاكم ؛ فقال :

«صحيح الإسناد» .

ورده الذهبي بقوله :

«ليس بصحيح ، أخشى أن يكون كذباً ، وعيسى ؛ قال أبو حاتم : منكر

الحديث» .

قلت : وتمام كلام أبي حاتم ؛ كما في «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٢٧٧) :

«ضعيف . روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن زاذان عن ابن عباس عن النبي

ﷺ حديثاً منكراً» .

قلت : كأنه يعني هذا . . .

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٠٨) ، وقال :

«رواه ابن خزيمة في «صحيحه» ، والحاكم ؛ كلاهما من رواية عيسى بن

سودة ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد . وقال ابن خزيمة : إن صح الخبر ، فإن في

القلب من عيسى بن سودة شيئاً . قال الحافظ (المنذري) : قال البخاري : هو منكر

الحديث».

قلت: ففي قول البخاري هذا إشارة إلى اتهامه، وأنه لا تحل الرواية عنه؛ كما سبق التنبيه عليه مراراً، وانظر الصفحة الآتية (٦٨٠)، وقد أفصح بذلك ابن معين، فقال فيه:

«كذاب، رأيت».

ثم وجدت له متابعاً، فقال أبو علي الهروي في الأول من الثاني من «الفوائد» (٩ / ٢): حدثنا سليمان بن الفضل بن جبريل: ثنا محمد بن سليمان: ثنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد به، إلا أنه أوقف الشطر الأخير منه على ابن عباس، وهو:

«بكل حسنة مائة ألف حسنة».

وهذا سند واه، سليمان بن الفضل بن جبريل؛ لم أجد له ترجمة، ولعله الذي في «الكامل» لابن عدي (١٦١ / ١):

«سليمان بن الفضل عن ابن المبارك؛ قال ابن عدي: رأيت له غير حديث منكر».

وقال أيضاً:

«ليس بمستقيم الحديث».

والله أعلم.

٤٩٦ - (إِنَّ لِلْحَاجِّ الرَّأِيبِ بِكُلِّ خَطْوَةٍ تَخْطُوهَا رَاحِلَتُهُ سَبْعِينَ

حَسَنَةً، وَالْمَاشِي بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا سَبْعَ مِئَةِ حَسَنَةٍ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٦٥ / ٢)، والضياء في

«المختارة» (٢٠٤ / ٢) من طريق يحيى بن سليم عن محمد بن مسلم الطائفي عن

إسماعيل بن أمية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، يحيى بن سليم ومحمد بن مسلم ضعفهما أحمد وغيره، وقد اضطرب أحدهما في إسناده، فمرة رواه هكذا.

ومرة قال: «إبراهيم بن ميسرة» بدل: «إسماعيل بن أمية».

أخرجه الأزرقى في «أخبار مكة» (ص ٢٥٤)، وكذا الضياء من طريق الطبراني، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٥٤).

ومرة قال: «إسماعيل بن إبراهيم».

رواه البزار (١١٢١ - زوائده).

ومرة أخرى أسقطه، فقال: «عن محمد بن مسلم الطائفي عن سعيد بن جبير».

ذكره ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١ / ٢٧٩)، وقال:

«قال أبي: محمد بن مسلم عن سعيد بن جبير، مرسل، وهذا حديث يروى عن ابن سيش؛ رجل مجهول، وليس هذا بحديث صحيح».

ورواه ابن عدي (ق ٢٢٦ / ١) من طريق عبدالله بن محمد القدامي: ثنا محمد

ابن مسلم الطائفي عن إبراهيم بن ميسرة عن سعيد بن جبير به. ولفظه:

«من حج راكباً؛ كان له بكل خطوة حسنة، ومن حج ماشياً؛ كان له بكل خطوة

سبعين حسنة من حسنات الحرم. قال: قلت: وما حسنات الحرم؟ قال: الحسنات بمئة ألف».

وقال:

«عبدالله بن محمد القدامي؛ عامة حديثه غير محفوظ، وهو ضعيف».

قلت: وجملة القول؛ أن الحديث ضعيف؛ لضعف راويه، واضطرابه في سنده

ومتنه، وكيف يكون صحيحاً وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام حج راكباً، فلو كان

الحج ماشياً أفضل؛ لاختاره الله لنبيه ﷺ، ولذلك ذهب جمهور العلماء إلى أن الحج راكباً أفضل؛ كما ذكره النووي في «شرح مسلم»، وراجع رسالتي «حجة النبي ﷺ» كما رواها عنه جابر رضي الله عنه «(ص ١٦) من الطبعة الأولى، والتعليق (١٦) من طبعة المكتب الإسلامي.

وفي الحديث عند ابن أبي حاتم، وأبي نعيم زيادة في آخره تقدمت في الحديث الذي قبله.

وقد روي بإسناد آخر مختصراً أيضاً، وهو:

٤٩٧ - (للماشي أجر سبعين حجةً، وللراكب أجر ثلاثين حجةً).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١١١ - ١١٢) عن محمد بن المحسن العكاشي: ثنا إبراهيم بن أبي عبلة عن عبدالواحد بن قيس: سمعت أبا هريرة يقول:

«قدم على النبي ﷺ جماعة من مزينة، وجماعة من هذيل، وجماعة من جهينة، فقالوا: يا رسول الله! خرجنا إلى مكة مشاة، وقوم يخرجون ركباناً، فقال النبي ﷺ: ... فذكره»، وقال:

«لم يروه عن إبراهيم إلا محمد».

قلت: وهو محمد بن إسحاق بن إبراهيم، نسب إلى جده الأعلى، وهو كذاب، وقد مضى غير مرة.

وقال الهيثمي (٣ / ٢٠٩):

«وهو متروك».

وقد روي الحديث بلفظ آخر، وهو الذي قبله .

٤٩٨ - (صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر) .

منكر . رواه ابن ماجه (١ / ٥١١) ، والهيثم بن كليب في «المسند» (٢٢ / ٢) ،
والضياء في «المختارة» (١ / ٣٠٥) من طريق أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أبي
سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه عبدالرحمن بن عوف مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الانقطاع ؛ لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه كما في «الفتح» .

الأخرى : أسامة بن زيد في حفظه ضعف ، وقد خالفه الثقة ، وهو ابن أبي
ذئب ، فرواه عن الزهري ابن شهاب به موقوفاً .

رواه النسائي (١ / ٣١٦) ، والفريابي في «الصيام» (٤ / ٧٠ / ١) من طرق
عنه ، ولذلك قال البيهقي في «السنن» (٤ / ٢٤٤) :

«وهو موقوف ، وفي إسناده انقطاع ، وروي مرفوعاً ، وإسناده ضعيف» .

نعم ؛ رواه أبو قتادة عبدالله بن واقد الحراني عن ابن أبي ذئب به مرفوعاً ، لكن
أبا قتادة هذا متروك ، وفي الطريق إليه آخر ضعيف .

أخرجه الخطيب (١١ / ٣٨٣) .

وقد رواه النسائي من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن
ابن عوف عن أبيه موقوفاً أيضاً .

وإسناده صحيح .

فهذا يؤيد خطأ من رفعه عن عبدالرحمن بن عوف .

وقد ذكر الضياء أن الدارقطني أيضاً صحح وقفه على عبدالرحمن .

٤٩٩ - (الصَّبْرُ نِصْفُ الْإِيْمَانِ، وَالْيَقِيْنُ الْإِيْمَانُ كُلُّهُ).

منكر. رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٥٦ / ٢)، وتمام الرازي (٩ / ١٣٨ / ١)، وأبو الحسن الأزدي في «المجلس الأول من المجالس الخمسة» (١٦ - ١٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٣٤)، والخطيب في «تاريخه» (١٣ / ٢٢٦)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٣٦٤)، والقضاعي في «مسنده» (٦ ب / ٢) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب عن محمد بن خالد المخزومي عن سفيان الثوري عن زبيد الأيامي عن أبي وائل عن ابن مسعود مرفوعاً. وقال أبو نعيم والخطيب: «تفرد به المخزومي عن سفيان بهذا الإسناد».

زاد ابن الجوزي:

«وهو مجروح».

قلت: قال الذهبي في «الميزان»:

«قلت: له عن الثوري... مرفوعاً: اليقين الإيمان كله، وهذا المتن ذكره البخاري تعليقاً في كتاب الإيمان، ولم يقل فيه: قال النبي ﷺ».

وقال الحافظ في «اللسان»:

«قال أبو علي النيسابوري: هذا حديث منكر؛ لا أصل له من حديث زبيد، ولا

من حديث الثوري».

وقال في «الفتح» (١ / ٤١):

«هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح، وبقيته: والصبر نصف الإيمان. وأخرجه أبو نعيم، والبيهقي في «الزهد» من حديثه، يعني: ابن مسعود، ولا يثبت رفعه».

قلت: ويعقوب بن حميد فيه ضعف من قبل حفظه، وبه أعل الحديث

المناوي ، وهو قصور بين ، ثم ذكر عن البيهقي أنه قال :

«المحفوظ عن ابن مسعود من قوله غير مرفوع» .

وقال البيهقي في «الأداب» (ص ٤٠٤) :

«والموقوف أصح» .

٥٠٠ - (ليس بخَيْرِكُمْ مَنْ تَرَكَ دُنْيَاهُ لِأَخْرَتِهِ ، وَلَا آخِرَتَهُ لِدُنْيَاهُ ؛
حتى يُصِيبَ مِنْهُمَا جَمِيعاً ، فَإِنَّ الدُّنْيَا بِلَاغٍ إِلَى الآخِرَةِ) .

باطل . رواه الخطيب في كتاب «تلخيص المتشابه في الرسم» (ج ١٣ / ورقة ١٣٦ / ١) من طريق محمد بن هاشم البعلبكي : حدثني أبي هاشم بن سعيد عن يزيد بن زياد البصري - وكان يسكن صور - عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٨ / ١٤٣ / ١) ، وزاد في آخره :

«ولا تكونوا كلاً على الناس» .

ومن طريق ابن عساكر فقط أورده السيوطي في «الجامع الصغير» ، وذكر في كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢ / ٢٠١) أنه رواه الديلمي أيضاً من هذا الوجه .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، وأفته يزيد هَذَا ، وهو الدمشقي ، ويقال فيه : ابن أبي زياد ، وهو متهم ، قال البخاري :

«منكر الحديث» .

وكذا قال أبو حاتم ، وقال مرة :

«ضعيف الحديث ، كأن حديثه موضوع» .

قلت: وقد جزم أبو حاتم في حديث آخر ليزيد هذا أنه موضوع، وسيأتي بعد حديثين، وقد اشتهر عن البخاري أنه قال:

«كل من قلت فيه: منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه».

نقله الذهبي في «الميزان» (١ / ٥).

فالحديث بهذا الإسناد وإياه جداً.

وقد وهم الشيخ عبدالحى الكتاني في «التراتب الإدارية»؛ حيث ذكر فيه (١ / ١٠) أن السيوطي صحح حديث ابن عساكر هذا في «الحاوي»، وهذا خطأ فاحش، فلم يصححه السيوطي في الموضوع الذي سبقت الإشارة إليه من «الحاوي»، فإن كان صححه في مكان آخر منه - وهذا بعيد - فهو وهم من السيوطي نفسه رحمه الله، وكم له من مثل ذلك.

ثم رأيت الحديث قد رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٢٤ - ١٢٥) من طريق الوحاظي عن يزيد بن زياد الدمشقي به، وقال:

«وقال أبي: هذا حديث باطل».

ثم وجدت ليزيد متابعاً، فقال أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٩٧): حدثنا أبي: ثنا محمد بن أحمد بن يزيد: ثنا أبو بكر محمد بن عيسى: ثنا أبو اليمان الحكم ابن نافع: ثنا سعيد بن كثير عن حميد به.

وهذه متابعة قوية؛ فإن سعيد بن كثير هذا، وهو ابن عفير المصري؛ ثقة، من رجال الشيخين، ولكن في الطريق إليه من يسرق الحديث، وهو محمد بن أحمد بن يزيد، وهو السلمي؛ قال ابن عدي:

«يسرق الحديث».

ومثله شيخه محمد بن عيسى، وهو الطرسوسي؛ قال ابن عدي:

«وهو في عداد من يسرق الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابعونه عليه».

قلت: فهو أو السلمي آفة هذا السند، فلا يُفْرَحُ بهذه المتابعة.
والحديث في نسخة نبيط بن شريط الموضوعة (برقم ٢٢).
وقد رُوي موقوفاً.

أخرجه ابن شاهين في «الفوائد» (ورقة ١ / ٢)، وابن عساكر (٤ / ١٥٥ / ١)
من طريق شمر بن عطية قال: قال حذيفة... فذكره نحوه موقوفاً.
وهذا إسناد منقطع بين شمر وحذيفة؛ لأن شمرًا إنما يروي عن أبي وائل ونحوه
من التابعين، لكن رواه المعافى بن عمران في «الزهد» (ق ٢٥٥ / ١)، والقاسم
السرقي في «غريب الحديث» (٢ / ٥٩ / ١)، وابن عساكر عن محمد بن قيس
عن عمرو بن مرة قال: قال حذيفة... فذكره نحوه.

بيد أنه يبدو أنه منقطع أيضاً بين عمرو وحذيفة.

وهذا الموقوف مع ضعفه أولى من المرفوع؛ لشدة ضعف إسناد المرفوع،
ولقول الإمام أبي حاتم فيه:

«حديث باطل».

وقديماً قالوا:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

وله طريق أخرى موضوعة بنحو هذا اللفظ، وهو أول حديث في المجلد الثاني.

انتهى المجلد الأول من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء

في الأمة»، ويليه المجلد الثاني، وأوله:

٥٠١ - (خَيْرُكُمْ مَنْ لَمْ يَتْرُكْ آخِرَتَهُ لِدُنْيَاهُ).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهارس

- ١ - فهرس المواضيع (ص ٧٢١ - ٧٥٣)
- ٢ - الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف (ص ٧٥٥ - ٧٦٧)
- ٣ - فهرس الأبواب الفقهية للفهرس الرابع (ص ٧٦٩)
- ٤ - الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية* (ص ٧٧١ - ٧٨٢)
- ٥ - الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف (ص ٧٨٣ - ٧٨٦)
- ٦ - الآثار الموقوفة مرتبة على الحروف (ص ٧٨٧ - ٧٨٨)
- ٧ - الرواة المترجم لهم مرتبين على الحروف (ص ٧٨٩ - ٨٠٦)

* الأبواب في هذا الفهرس مرتبة على الحروف، والأحاديث في كل باب مرتبة على الحروف أيضاً.

٢ - الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

- (أ)
- ٣٧٧ آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة
- ٤٧١ أبى الله أن يجعل للبلاء
- ٣١٦ ابدأ بأهلك وأبيك
- ٤٢٨ ابنتي فاطمة حوراء آدمية
- أتاني جبريل فقال : يا محمد (٤٥٠)*
- ٣٧٨ اتبعوا العلماء؛ فإنهم سرج الدنيا
- ١٨ اتخذوا الحَمَامَ المقاصيص
- اتزن وأرجح (٢٠٤)
- ١١٣ اتقوا مواضع التهم
- ٧ اثنتان لا تقريهما : الشرك بالله
- ٤٠٨ أحب الأسماء إلى الله ما تعبد به
- ٤١١ أحب الأسماء إلى الله ما عبد
- ١٦٠ أحبوا العرب لثلاث
- ١٥٦ احترسوا من الناس
- ٣٤ احذروا الدنيا؛ فإنها أسحر
- ٢٦١ أحسنوا إلى عمتم النخلة
- ٢٤٢ أحيوا قلوبكم بقلة الضحك
- ٥٧ اختلاف أمتي رحمة
- ٧٢ أدبني ربي فأحسن تأديبي
- ٣٨٠ إذا أتى عليَّ يوم لم أزد فيه
- ٣٧٩ إذا أتى عليَّ يومٌ لا أزداد فيه
- ٥٢ إذا استصعبت على أحدكم دابته
- إذا استقبلك المرأتان (٥٥٥)
- ٤٨٩ إذا اشتد كَلْبُ الجوع؛ فعليك
- ١٧٤ إذا بنى الرجل المسلم سبعة أذرع
- ١٩٥ إذا جامع أحدكم زوجته
- ١٩٦ إذا جامع أحدكم؛ فلا
- إذا دخل أحدكم المسجد والإمام (١٩٩)
- ١٨٤ إذا دخلتم على المريض
- ١٦٣ إذا ذلت العرب ذلَّ (٥١٣)
- ١٣٥ إذا سمعتم بجبل زال
- ٨٧ إذا صعد الخطيب المنبر؛ فلا صلاة
- ٤٥٤ إذا صليتم فقولوا : سبحان الله
- ٤٠١ إذا صمتم فاستاكوا
- إذا طلع النجم ذا صباح (٥٧٣)
- ٣٩٧ إذا طلع النجم؛ رفعت العاهة
- إذا عز عليك المسان (١٦٤)

* هذه الأرقام الجانبية هي أرقام الصفحات.

- ٢٩٩ إذا كان أول ليلة من شهر
١٤٨ إذا كان بالثوب قدر الدرهم
٥٤ إذا كان في آخر الزمان
٣٦١ إذا كانت الهبة لذي رحم
٢٣٨ إذا وضعت المائدة فلا
١١٥ أذيووا طعامكم بذكر الله
- أربع ركعات يقرأ (٥٥١)
٢٨٣ ارموا؛ فإن إيمان الرماة
١٥٢ استشفوا بما حمد الله به
- استشفوها ضحاياكم (١٧٣)
٤٣١ استوصوا بالمعزى
١٣٩ أشقى الأشقياء من اجتمع
٥٨ أصحابي كالنجوم بأيهم (١٥٥ و ١٥١)
١٣٧ أصدق الحديث ما عطس عنده
- أصلحوا دنياكم (٦٥)
٢٣٤ أطمعوا نساءكم في نفاسهن
٢٦٠ أطمعوا نساءكم الرطب
٤١٦ اطلبوا العلم ولو بالصين
٢٧٢ اعتبروا عقل الرجل في
٨ اعمل لدياك كأنك
١٥٨ اغتسلوا يوم الجمعة ولو
- اغزوا تغنموا (٤٢٠)
٢٠٧ أفضل الأيام يوم عرفة إذا
٢٤٣ أفضل الناس من قل طمعه
٢٤٤ أفضلكم عند الله منزلة
١٣٣ أكثر خرز الجنة العقيق
- أكذب الكاذبين الصياغ (٢٧٥)
١٤٤ أكذب الناس الصباغون
- ٣٣٤ أكرم الناس يوسف بن
٢٦٣ أكرموا عمّتكم النخلة
- أكرموا قريشاً؛ فإن (٥٧٥)
٤٨١ أكل الشمر أمان من القولنج
٢٣ الله الذي يحيي ويميت
- اللهم! إني أسألك بحق السائلين (١٧ و ٨)
- اللهم! إني أعوذ بك من خليل (٢٤)
٣٩٩ اللهم! اهد قريشاً
- اللهم! توفني إليك فقيراً (٢٦٨)
٢٤٥ البسوا واشربوا في أنصاف
١٠١ أما إني لا أنسى
٢٩٢ أما ظلمة الليل وضوء النهار
٣٣١ أنا ابن الذبيحين
٤٦٠ أنا أولى من وقي بدمته
٩ أنا جد كل تقي
١٦١ أنا عربي، والقرآن عربي
١٧٠ إن آدم لَمَّا أهبطه الله
٣٣٩ إن إدريس عليه السلام كان صديقاً لملك الموت
- إن أحب الخلق إلى الله أنفعهم (٩٥)
٣٥٣ إن الله أوحى إليّ في عليّ ثلاثة
٣٣٨ إن الله خلق السماوات سبعاً
٣٣٣ إن الله خيرني بين أن يغفر لنصف
٤٥٧ إن الله غير معذبك ولا
٢٩٦ إن الله ليس بتارك أحداً... صبيحة
٢٩٧ إن الله ليس بتارك أحداً... يوم
١٥٩ إن الله وملائكته يصلون (٦٠٥)
١٣٠ إن الله لا يعذب حسان الوجوه
١٠ إن الله يحب أن يرى عبده تعباً

- ٩٧ إن الله يحب الشاب التائب
٩٨ إن الله يحب الشاب الذي يفني
٥١ إن الله يحب عبده المؤمن الفقير
٩٦ إن الله يحب العبد المؤمن المفتن
٤٨٣ إن الله يحب كل قلب
٩٩ إن الله يحب الناسك النظيف
٤٣٤ إن الله يدعو الناس يوم
١٢٣ إن الله يسأل عن صحة
١٨٧ إن الله ينزل على أهل هذا
١٨٨ إن الله ينزل في كل يوم مائة
١٦٦ إن أهل البيت ليقبل
٣٣٧ إن جبريل ذهب بإبراهيم إلى جمرة
٤٤٢ إن حسن الخلق ليذيب
٣١٤ إن داود حين نظر
— إن داود النبي يسأل ربه (٥٠٤)
٣٥٦ إن فاطمة حصنت
٣٩٢ إن في الجنة باباً يقال له: الضحى، فإذا
٣٩٣ إن في الجنة باباً يقال له: الضحى، فمن
٣٩٤ إن في الجنة باباً يقال له: الضحى، لا
٤٦٥ إن لغة إسماعيل كانت
١٦٩ إن لكل شيئاً قلباً
— إن لكل نبي دعوة (٥٠٧)
٤٩٦ إن للحاج الراكب بكل خطوة
٣٩٥ إن لله ملائكة موكلين
٢٢٠ إن له - يعني: إبراهيم بن محمد ﷺ -
— إن محرم الحلال كمستحل (٤٥)
٢٤١ إن من السرف أن تأكل
٢٥٨ إن من السنة أن يخرج الرجل
- ٤٨٤ إن من المثلة أن ينذر
٣١٧ إن موسى بن عمران مر برجل
— إن هذا الدين متين (٦٤)
٢٤٦ إن الأكل على الشبع
٢٠٢ إن الأنبياء لا يتركون في قبورهم
٦٣ إن البرد ليس بطعام ولا شراب
١٨١ إن الرزق لا تنقصه
٤١٩ إن العالم والمتعلم إذا مرأ
٣١٢ إن المنافق كافر
٢١٦ إنا لنكشر في وجوه
٤٣١ إنكم تدعون يوم القيامة (٦٢٢)
٤٢٠ إنكم في زمان ألهمتم
٦١ إنا أصحابي مثل النجوم، فأبهم
١١ إنا بعثت معلماً
— إنا تدعون يوم القيامة بأسمائكم (٦٢٢)
٤٦٢ إنا النساء لعب فمن
— إنه ليس من صاحب يصاحب (٢٤٧)
— إنه ما تقبل منها رفع (٣٧٤)
٢١٣ إني لأعلم أرضاً يقال لها: (عُمان)
— إني لأنسى أو أنسى (٢١٨)
٦٢ أهل بيتي كالنجوم، بأيهم اقتديتم
١٣ أهل الشام سوط الله
١٢ أوحى الله إلى الدنيا
٢٨٠ أوحى الله إلى عيسى
٨٢ ألا أبشرك يا أبا الفضل: إن الله
٤٤٦ ألا أخبركم بأفضل الملائكة؟
١٨٠ ألا أدلكم على ما ينجيكم؟
٢٧٥ ألا إن أربعين داراً جوار

- ١١٦ تعشوا ولو بكف من حشف
٦ تنكبوا الغبار؛ فإنه منه
٢٢ توسلوا بجاهي؛ فإن جاهي
٩٥ التائب حبيب الله
٤١٠ التراب ربيع الصبيان
٧١ التكبير جزم

(ث)

- ثلاث من كن فيه أظله (٢١٠)
٩٢ ثلاث من كن فيه نشر الله
١٥٠ ثلاث لا يعاد صاحبهن
١٣٨ ثلاث يفرح بهن البدن
١٣٤ ثلاث يزدن في قوة البصر

(ج)

- جاء جبريل إلى النبي ﷺ (١٥٦)
١٠٣ جالسوا التوابين؛ فإنهم أرق
٢٤٧ جاهدوا أنفسكم بالجوع
٣٦٥ جهزوا صاحبكم؛ فإن الفرق
٣٦٦ جهنم تحيط بالدنيا والجنة من
١١٢ الجراد ثرة حوت
١٩١ الجمعة حج الفقراء

(ح)

- ٣٦٨ حامل القرآن حامل راية الإسلام
٣٦ حب الوطن من الإيمان

- ٤٤٣ ألا إنه لم يبق من الدنيا
٢٥٧ إياك والسرف؛ فإن أكلتين
١٨٩ إياكم والجلوس في الشمس
١٤ إياكم وخضراء الدمن (٩٣)
١٤٢ إياكم والزنا؛ فإن في الزنا ست
١٤٣ إياكم والزنا؛ فإن فيه أربع
١٤١ إياكم والزنا؛ فإن فيه ست
٢٩٤ الأرض على الماء، والماء على
— الأزم دواء، والمعدة (٤١٩)

- ١٥٧ الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة
٣٧٦ الأقربون أولى بالمعروف
٤٢ الأنبياء قادة، والفقهاء سادة
٤٦٤ الإيمان مثبت في القلب

(ب)

- ١٦٨ بركة الطعام الوضوء قبله
٢٥٢ البطنة أصل الداء، والحمية
١٦٧ البطيخ قبل الطعام يغسل

(ت)

- ٢٢٩ تختموا بالخواتم: العقيق
٢٢٨ تختموا بالعقيق؛ فإنه أنجح
٢٢٦ تختموا بالعقيق؛ فإنه مبارك
٢٢٧ تختموا بالعقيق؛ فإنه ينفي
٢٣٥ ترك الدنيا أمر من الصبر
١٤٧ تزوجوا ولا تطلقوا
١٤٨ تعاد الصلاة من قدر الدرهم

(د)

- دعهم يا عمر! فإن التراب (٥٩٤)
١٨٦ دفن البنات من المكرمات
— دين المرء عقله، ومن لا (٥٤٧)
٤٥٨ دية ذمي دية مسلم
١٩٢ اللدجاج غنم فقراء أمتي
١٧٩ الدعاء سلاح المؤمن
— الدعاء مع العبادة (٧٥)
١٤٩ الدم مقدار الدرهم يغسل
٣٢ الدنيا حرام على أهل الآخرة
٣١ الدنيا خطوة رجل مؤمن
٣٣ الدنيا ضرة الآخرة
٤٧٣ الدِّين راية الله في الأرض
٤٧٢ الدِّين شين الدِّين
١ الدِّين هو العقل، ومَن لا
٤٧٤ الدِّين يتقص من الدِّين

(ذ)

- ٢٨١ ذاك نبيُّ ضيعه قومه
٣٣٢ الذبيح إسحاق

(ر)

- رأى ربه ليلة الإسراء (٦٨٩)
— رأيت رسول الله أذن في أذن الحسن
(٤٩٣)
— رأيت رسول الله يأكل العنب خرطاً

٢١ حسبي من سؤالي علمه بحالي

٤٤٠ حسن الخلق يذهب

١٠٠ حسنات الأبرار سيئات المقربين

٤٤٩ حضرت رسول الله ﷺ حين

٢٧٦ حق الجوار إلى أربعين داراً

١٩٩ حق الوالد على الولد

٢٠٩ حلت شفاعتي لأمتي

٢٢٤ حملة القرآن أولياء الله

٢٠٠ الحج جهاد، والعمرة تطوع

٢٢١ الحج قبل التزوج

٢٢٣ الحجر الأسود يمين الله في

٢٧ الحدة تعتري حملة القرآن

٢٦ الحدة تعتري خيار أمتي

٢٨ الحدة لا تكون إلا في صالحني

٤ الحديث في المسجد يأكل

١٨٥ الحمد لله، دفن البنات

— الحمية رأس الدواء (٤١٩)

(خ)

— خروج الإمام يوم الجمعة (٢٠٠)

— خصلتان ليس فوقهما (٦٣)

٣٥٤ خلق الله آدم من طين الجابية

٢٦٢ خلقت النخلة والرمان والعنب

٢٩ خيار أمتي أحداؤهم الذين

٣٦٧ خيار أمتي علماؤها (٦٠٥)

١٨٢ خيركم المدافع عن عشيرته

٤٤١ الخلق الحسن يذيب الخطايا

٣٠ الخير فيّ وفي أمتي إلى يوم

(٢٢٥)

- ٣١٩ سبعة لا ينظر الله إليهم
٣٧١ ستفتح عليكم الآفاق وستفتح
٥٥ سرعة المشي تذهب بهاء
٤٩٢ سلوا الله من فضله؛ فإن
١٢٥ سوء الخلق ذنب لا يغفر، وسوء
٣٤٠ سوا بين أولادكم في العطيّة
٢٤٨ سيد الأعمال الجوع وذل
٢٧٧ الساكن من أربعين داراً
٣٥٨ السبق ثلاثة، فالسابق
١٥٤ السخي قريب من الله
٤٧٥ السلطان ظل الله في أرضه

- رأيت رسول الله يمسح رأسه (١٧٠)
٤٩٤ رب عابد جاهل، ورب عالم
٤١٧ رب معلم حروف أبي جاد
١٥٥ ربيع أمّتي العنب
٣٣٩ رحم الله أخي يوسف، لو لم
٣٤٩ رحم الله حميراً، أفواههم سلام
١٢٨ ركعتان بعمامة خير من سبعين
٤٥٥ الرجل الصالح يأتي بالخير

(ز)

(ش)

- ٤٣٠ شاوروهن وخالفوهن (٦٢٧)
٤٣ شهر رمضان معلق بين
١٤ الشام كنانتي، فمن أرادها
١٠٥ الشرب من فضل وضوء المؤمن

- ١٩ زينوا مجالس نسائكم بالمغزل
٢٠ زينوا موائدكم بالبقل
٨٨ الزرع للزراع، وإن كان غاصباً
٢١٧ الزرقة في العين يمن
— الزرقة يمن (٣٨٥)
١٤٠ الزنا يورث الفقر

(ص)

- ٤٩٨ صائم رمضان في السفر
٨٩ صاحب الشيء أحق بحمله؛ إلا أن
٤٥٩ صام نوح الدهر إلا يوم
— صلاة بعمامة أفضل (٦٠٥)
١٢٧ صلاة بعمامة تعدل خمساً وعشرين
١٦ صنفان من أمّتي إذا صلحا
٢٥٣ صوموا تصحوا

(س)

- ٧٨ سور المؤمن شفاء
٣٣٠ سألت الله أن يجعل حساب
٣٢٢ سألت ربي أن لا يدخل أحداً
٦٠ سألت ربي فيما اختلف فيه
٢٥٤ سافروا تصحوا واغزوا
٢٥٥ سافروا تصحوا وتغنموا
٢٩٨ سبحان الله! ماذا تستقبلون؟

١٥١ العنكبوت شيطان
٤٨٢ غسل القدمين بالماء البارد بعد

(ف)

٣٩٦ فضل حملة القرآن على الذي لم يحمله
١٧٣ فكرة ساعة خير
٤٦٣ فيما سقت السماء العشر
٢٤٩ الفكر نصف العبادة

(ق)

٣٣٥ قال داود: أسألك بحق آبائي (٥٠٤)
١٧٢ قال الله لداود: يا داود!
٣٣٦ قال نبي الله داود: يا رب! أسمع
٢٨٦ قد أتى آدم هذا البيت
— قد سبّحت منذ قمت (١٩٠)
٦٨ قراءة سورة ﴿إنا أنزلناه﴾
١٢١ قل ما يوجد في آخر الزمان
٣٦٩ قليل العمل ينفع مع العلم
٣٧٠ قوام المرء عقله، ولا دين لمن
— قولني: سبحان الله عدد (١٩٠)

(ك)

٤٤٤ كان إبليس أول من ناح
٣١٣ كان خطيئة داود النظر
— كانت فتنة داود النظر (٤٨٤)

٤٩٩ الصبر نصف الإيمان
٣٥٥ الصديقون ثلاثة: حبيب النجار
١٢٩ الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف

(ط)

٤٣٥ طاعة المرأة ندامة
— طاعة النساء ندامة (٦٢٤)
٨٦ الطاعون وخز إخوانكم

(ع ، غ)

٧٥ عجلوا بالصلاة قبل الفوت
٩٤ عرى الإسلام وقواعد الدين
٧٤ عظموا ضحاياكم؛ فإنها على
٤٦٦ علماء أمتي كأنياء بني إسرائيل
٥٣ عليكم بدين العجائز
— عليكم بزيت الزيتون (٣٥٠)
٤٠ عليكم بالقرع؛ فإنه يزيد في
٩٠ عليكم بلباس الصوف؛ تجدوا (٢٠٧)
١٩٤ عليكم بهذه الشجرة المباركة
١٣١ عليكم بالوجوه الملاح
٣٥٧ عليّ إمام البررة وقاتل الفجرة
١٠٩ عمل الأبرار من الرجال
١١٩ عند اتخاذ الأغنياء الدجاج
٣٧٧ عند جهينة الخبر اليقين
٢٦٩ العالم لا يخرف
٢٧٨ العلم خزائن، ومفاتيحها

- كان يقول إذا خطب (٤٠)
- كان يقول إذا قضى صلاته (٢٠)

(ل)

- ٩١ لأن أحلف بالله وأكذب أحب
- ٣٠٨ لأن أطمع أخاً في الله مسلماً لقمة
- ٣٠٧ لأن أطمع أخاً لي في الله لقمة
- ٢٥٥ لعن رسول الله زائرات القبور
- ٣٠٦ لعن الله الناظر إلى عورة المؤمن
- لقد باهى به أهل السماء (١٥٦)
- ٣١٨ لكل شيء زكاة، وزكاة الدار البيت
- لم ير لفاطمة دم في حيض (٦١٨)
- ٤٩٧ للماشي أجر سبعين حجة
- ٢٥ لما اقترف آدم الخطيئة (٥٨٠)
- ١٦٢ لما تجلى الله للجبل
- ٣٤٢ لما حملت حواء؛ طاف (٣٦)
- ٤٠٠ لمبارزة علي لعمر بن عبد ود
- ٣٨٩ لو أذن الله لأهل الجنة
- ٤٥٠ لو اعتقد أحدكم بحجر
- ٣٩٠ لو تباع أهل الجنة، ولن
- ١١٠ لو خشع قلب هذا؛ خشعت جوارحه
- لو عاش إبراهيم (٣٨٨)
- ٤٢٦ لولا ما طبع الركن من
- لولا النساء دخل الرجال الجنة (١٤٠)
- لولا النساء لعبد الله حق عبادته (١٤٠)
- ٥٦ لولا النساء لعبد الله حقاً حقاً
- ٢٨٢ لولاك لما خلقت الأفلاك

- ٤٧٧ كثرة الحج والعمرة تمنع العيلة
- ١١١ كذب النسابون، قال الله
- ٣٥٩ كل أحد أحق بماله
- كلاهما على خير (٦٧)
- ٨٤ كلكم أفضل منه
- ٢٣١ كلوا البلح بالتمر
- ٢٣٢ كلوا التمر على الريق
- ١٦٥ كلوا التين، فلو قلت: إن
- ٣٢٠ كما تكونوا يولئ عليكم
- ٣٠٥ كن ذنباً ولا تكن رأساً
- كنت كنزاً مخفياً (١٦٦)
- ٣٠٢ كنت نبياً وآدم بين الماء والطين
- ٣٠٣ كنت نبياً ولا آدم ولا
- الكلام المباح في المسجد (٦٠)

(كان)

- ٢٦٦ كان إذا أشفق من الحاجة
- كان إذا انتسب لم يجاوز (٢٢٨)
- ٢٥٠ كان إذا تغدى لم يتعش
- كان إذا دعا على الجراد قال (٢٢٩)
- ٤٢٩ كان لا يرى بالهميان بأساً
- ١٤٥ كان لا يعود مريضاً إلا
- ٢٨٨ كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها
- ١٠٨ كان يأكل العنب خرطاً
- ٣٤١ كان يرى في الظلمة
- كان يسبح بالحصى (١٩٣)
- ٤٠٢ كان يستاك آخر النهار

- ٢٠٥ ما من مسلم سلم عليّ في شرق
 ٢٠١ ما من نبي يموت فيقيم في قبره
 ٤٢٩ مثل أصحابي مثل النجوم
 ٦٩ مسح الرقبة أمان من الغل
 ٧٣ مسح العينين بباطن أنملي
 ٢٥١ من أجاج بطنه عظمت فكرته
 ١١٧ من أحب أن يكثر الله خير
 ٤٤ من أحدث ولم يتوضأ فقد
 ٣٨ من أخلص لله أربعين يوماً
 ٣٥ من أذن فليقم
 - من أذن فهو يقيم (١٠٨)
 ٣٢٥ من أذنب ذنباً فعلم أن الله
 ٣٢٤ من أذنب ذنباً فعلم أن له رباً
 ١٧ من أذنب وهو يضحك دخل
 ١٥٣ من استشفى بغير الله
 ٤١ من أصاب مالاً من
 - من أصبح وأكبر همه الدنيا (٤٨٢)
 ٣٠٩ من أصبح والدنيا أكبر همه
 ٣١٠ من أصبح وهمه الدنيا
 ٣١١ من أصبح وهمه غير الله
 ١٩٨ من أصيب مصيبة في ماله أو جسده
 ٧٠ من أطعم أخاه خبزاً حتى يشبعه
 ١٠٦ من أطعم أخاه المسلم شهوته
 ٣١٥ من أكل مع مغفور له غفر له
 ٢١١ من أهل بحجة أو عمرة من
 ٤٥١ من بلغه عن الله شيء فيه
 ٤٥٢ من بلغه عن الله فضل
 ٤٥٣ من بلغه عن الله فضيلة

- ليس أحد أحق بالحدة (١٠٤)
 ٥٠٠ ليس بخيركم من ترك دنياه
 ٢٨٥ ليس ليوم فضل على يوم
 ٣٨١ ليس من أخلاق المؤمن المَلَق
 ٢١٢ ليستمتع أحدكم بحلّه
 ٤١٨ اللحم بالبر مرقاة الأنبياء

(م)

- ٣٨٧ ما اجتمع الحلال والحرام
 - ما أذنب عبد ذنباً (٤٩٥)
 ٢٣٧ ما أسرَّ عبد سريرة
 ٣٠٤ ما أكرم شاب شيخاً
 ٤١٤ ما أوتي قوم المنطق
 ٥ ما ترك عبد شيئاً لله
 ٢٨٧ ما ترك القاتل على المقتول
 ٢٣٦ ما تزين الأبرار في
 ٣٧٢ ما خلّف عبد على أهله
 ٤٨٧ ما على أحدكم إذا أراد أن
 ٣٢٣ ما علم الله من عبد ندامة
 ٢٠٨ ما قبل حج امرئ إلا رفع
 ٢٦٤ ما للنفساء عندي شفاء مثل
 ٣٤٣ ما مات رسول الله ﷺ حتى قرأ
 ١٩٠ ما من أحد إلا وفي رأسه عرق
 ٤٨٦ ما من أهل بيت يموت منهم
 ١٢٦ ما من شيء إلا له توبة
 ١٢٤ ما من صاحب يصحب
 ٣٤٤ ما من عبد يحب أن يرتفع في الدنيا

- ١٧٥ من بنى بناءً فوق ما يكفيه
- ١٧٧ من بنى بنياناً في غير ظلم
- من بنى فوق عشرة أذرع (٣٢٣)
- ٢٣٠ من تختم بالعقيق؛ لم يزل
- ٢٢٢ من تزوج قبل أن يحج
- ٢١٠ من تمام الحج أن تحرم
- ٣٢٦ من تمسك بستتي عند فساد أمتي
- من توضأ ومسح بيديه (١٦٩)
- من توضأ ومسح عنقه (١٦٨)
- ٢٧١ من جمع القرآن متعه الله
- ٢٠٤ من حج حجة الإسلام وزار
- من حج ركباً كان له (٧١١)
- ٤٧ من حج فزار قبري بعد موتي
- ٤٩٥ من حج من مكة ماشياً حتى يرجع
- ٤٥ من حج البيت ولم يزرني
- ١٣٦ من حدث حديثاً فعتس عنده (٢٦٣)
- من حفظ على أمتي أربعين (٦٠٢)
- ٢٦٧ من حول خاتمه أو عمامته
- ٤٨٥ من خاف الله خوفاً لله منه
- ٢٤ من خرج من بيته إلى الصلاة
- ١١٤ من ربي صبيحاً حتى يقول (٢٣٢)
- ٢٦٨ من رفع قرطاساً من الأرض
- ٤٩ من زار قبر أبويه أو أحدهما
- ٥٠ من زار قبر والديه كل جمعة
- ٤٦ من زارني وزار أبي إبراهيم
- من ساء خلقه من إنسان أو (١٣٠)
- ٢١٨ من سافر من دار إقامته يوم
- ٢١٩ من سافر يوم الجمعة؛ دعا عليه
- ٢٠٦ من سب الأنبياء قتل
- ١٩٣ من سعادة المرء خفة لحيته (٣٤٨)
- ٤٨٠ من صام يوم الأربعاء
- ٤١٢ من صام يوم عرفة كان
- ٤١٣ من صام يوماً من المحرم
- من صبر في حر مكة ساعة (١٧٨)
- ٤٦٩ من صلى بعد المغرب ست
- ٤٦٧ من صلى بين المغرب والعشاء
- ٤٦٨ من صلى ست ركعات بعد
- ٢٠٣ من صلى علياً عند قبري سمعته
- ٢١٤ من صلى علياً يوم الجمعة
- ٣٦٤ من صلى في مسجدي أربعين صلاة
- ٤٠٥ من صلى الصبح ثم قرأ
- ٤٤٥ من طلب ما عند الله كانت السماء
- ٦٦ من عرف نفسه فقد عرف ربه
- ٤٠٩ من عشق وكنم وعف فمات
- ٤٢٢ من عمل بما يعلم؛ ورثه الله
- ١٧٨ من غير أخاه بذنب لم يمت حتى
- ٣٢٨ من غدا في طلب العلم صلت عليه
- من غسل ميتاً وكنم عليه (٦٠٧)
- ٣٨٣ من غضص صوته عند العلماء
- ٤٢٧ من قال: لا إله إلا الله؛ قبل كل شيء
- ٤٧٦ من قرأ ربع القرآن فقد
- ٣٠١ من قرأ سورة ﴿قل هو الله أحد﴾ في
- ٢٨٩ من قرأ سورة ﴿الواقعة﴾ في
- ٢٩٠ من قرأ سورة ﴿الواقعة﴾ كل ليلة
- ٢٩١ من قرأ سورة ﴿الواقعة﴾ وتعلمها
- ٦٧ من قرأ في الفجر بـ ﴿ألم نشرح﴾

- مه؛ إنما يفعل هذا الأعاجم (٢٠٤)
 ٥٩ مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل
 ٤٢٥ موت الغريب شهادة
 — المتعبد بغير فقه كالحمار (٦٠٥)
 ٣٢٧ المتمسك بستتي عند فساد أمي
 — المدبر من الثلث (٣٠٥)
 ١٦٤ المدبر لا يباع ولا
 ٨٠ المهدي من ولد العباس عمي

(ن)

- ٢٧٩ نبيّ ضيعه قومُه
 ٤٠٣ نزل آدم بالهند
 — نصرمك الله يا شباب محارب (٣٢٥)
 ٦٤ نعم أو نعمت الأضحية الجذع
 ٨٣ نعم المذكر السبحة (٤٥ و ٦)
 — نعمت الأضحية الجذع (١٦٥)
 ٤٩٣ نهى أن يركب ثلاثة على
 ٢٣٩ نهى أن يقام عن الطعام
 ٣٧٤ نهى أن يمشي الرجل بين البعيرين
 ٣٧٥ نهى أن يمشي الرجل بين المرأتين
 ٤٩١ نهى عن بيع وشرط
 ٢٤٠ نهى عن ذبائح الجن
 ٤٠٤ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة
 ١٢٢ نهى عن الغناء والاستماع
 ٤٣٢ نهى عن المواقعة قبل المداعبة
 — نهينا أن يركب الثلاثة (٧٠٧)
 ٧٦ الناس كلهم موتى إلا العالمون

- ٢٩٥ من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ متي مرة
 غفرت
 ٣٠٠ من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ مائتي مرة كتب
 — من قرأ كل يوم متي مرة (٤٧٢)
 ٤١٥ من قرأ السورة التي تذكر
 — من كان له إمام فقراءة (٦٦٤)
 ٨٤ من كان يمهّن له؟
 ٤٠٧ من كانت له ثلاث بنات
 ٤٠٦ من كبر تكبيرة عند غروب الشمس
 — من كتب هذا الدعاء وجعله (٦٠٥)
 ١٠٧ من لذذ أخاه بما يشتهي
 ٢ من لم تنهه صلاته عن الفحشاء (٥٥)
 ٢١٤ من لم يصل عليّ فلا دين له
 ١٠٤ من لم يكن عنده صدقة
 ٣٠٩ من لم يهتم للمسلمين
 ٣٥٠ من مات ولم يعرف إمام
 ٤٢١ من مثل بالشعر؛ فليس
 ٣٩ من نام بعد العصر فاختم
 ١٠٥ من وافق من أخيه شهوة
 ٤٣٧ من ولد له ثلاثة، فلم يسم
 ٣٢١ من ولد له مولود فأذن
 ١٧١ من ولد له مولود فسماه
 ٣٦٢ من وهب هبة فارتجع بها
 ٣٦٣ من وهب هبة فهو أحق بها
 ٣١٢ من لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم
 ٧٩ من التواضع أن يشرب (١٧٧)
 — من الزرقة يمن (٣٨٤)
 ٤٢٣ من السنة أن لا يصلي الرجل

— ١٠٢ الناس نيام فإذا ماتوا

— ٤٦١ النساء لعب، فتخيرا

٣٤٧ لا تزال الأمة على شريعة

١٣٣ النظر إلى وجه المرأة الحسنة

٤٤٨ لا تزال هذه الأمة - أو قال

١٣٢ النظر إلى الوجه الحسن يجلو

٣٩٨ لا تسبوا قريشاً؛ فإن عالمها

٣٥٦ النظر في المصحف عبادة

١٧٦ لا تسقوني حلب امرأة

٣٤٦ لا تقوموا كما تقوم الأعاجم

(هـ)

١٩٧ لا تكثروا الكلام عند مجامعة النساء

٢٧٣ لا حبس بعد سورة ﴿النساء﴾

٣٩١ هذه يد لا تمسها النار

٣٨٢ لا حسد ولا مَلَق إلا في طلب العلم

٤٨٨ هزوا غرابيلكم

— لا سبق إلا في نصل (٣٨٩)

٤٣٦ هلكت الرجال حين أطاعت

١٨٣ لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد

٣ همة الرجال تزيل الجبال

— لا صلاة لمن سمع النداء (٣٣٣)

— همة الرجال تقلع الجبال (٦٠)

٧٧ لا مهدي إلا عيسى

٣٤٨ هو الوزغ ابن الوزغ

٣٨٤ لا يترك الله أحداً يوم الجمعة إلا

(و)

٣٨٨ لا يحرم الحرام، إنما يحرم

٣٨٥ لا يحرم الحرام الحلال

٢٩٣ وكُل بالشمس تسعة أملاك

٢٧٠ لا يخرف قارئ القرآن

٤٧٠ الوضوء من كل دم سائل

٤٧٨ لا يركب البحر إلا حاج أو غاز

٤٨ الولد سر أبيه

٤٧٩ لا يركب البحر إلا غاز

٨٩ لا يزداد الأمر إلا شدة (١٧٥)

(لا)

— لا يسأل بوجه الله إلا الجنة (٣٩)

— لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة (٦١٢)

— لا يصيبك السوء أباً العرب (٢١٤)

١٤٦ لا يعاد المريض إلا

(ي)

٤٢٤ لا بأس أن يقلب الرجل

٣٧٣ لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله

٢٥٩ لا تمارضوا فتمرضوا

٣٦٠ لا تجوز الهبة إلا مقبوضة

٣٧ يأتي على الناس زمان هم

— لا تدعوا العشاء (٢٣٦)

- يبعث معاوية عليه رداء (٣٤١)
 ٦٥ يجوز الجذع من الضأن أضحية
 ٤٣٣ يدعى الناس يوم القيامة بأمهاتهم
 ٩٣ يصف الناس يوم القيامة صفوفاً
 ٨٥ يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم
 ٣٨٦ يقول الله تعالى للذنيا
 ٣٤٥ يقوم الرجل للرجل إلا
 ٤٤٧ يكون في آخر الزمان عباد جهال
 ٢٥٦ ينزل الله كل يوم عشرين ومائة
 - اليقين: الإيمان كله (٧١٤)

- ٤٩٠ يا أبا هريرة! إذا اشتد الجوع
 ٢٦٥ يا أبا هريرة! علم الناس القرآن
 ٤٣٩ يا أهل مكة! لا تقصروا الصلاة
 - يا بنت حبي! ما هذا؟ (١٩٠)
 ١٢٠ يا حميراء! من أعطي ناراً
 - يا عائشة! اتخذت الدنيا (٤٢٤)
 - يا عائشة! أما تحبين (٤٢٣)
 ٨١ يا عباس! إن الله فتح هذا الأمر
 ٣٥١ يا علي! أنت أخي في الدنيا والآخرة
 ٣٥٢ يا علي! أنت أخي وصاحبي
 ٢٨٤ يا معاذ! إنني مرسلك إلى قوم

٣ - فهرس الأبواب الفقهية للفهرس الرابع

- | | |
|---|-----------------------------------|
| ١٢ - الزواج وتربية الأولاد. | ٠١ - الأخلاق والبر والصلة . |
| ١٣ - الصلاة والأذان . | ٠٢ - الأدب والاستئذان . |
| ١٤ - الصيام . | ٠٣ - الأضاحي والذبائح والأطعمة . |
| ١٥ - الطب والعيادة . | ٠٤ - الإيمان والتوحيد والدين . |
| ١٦ - الطهارة . | ٠٥ - البيوع والكسب والزهد . |
| ١٧ - العلم . | ٠٦ - التوبة والمواعظ والرقاق . |
| ١٨ - الفتن وأشراط الساعة والبعث . | ٠٧ - الجنائز والمرض والموت . |
| ١٩ - فضائل القرآن والأدعية والأذكار . | ٠٨ - الجهاد والسفر والغزو . |
| ٢٠ - اللباس والزينة . | ٠٩ - الحج والعمرة والزيارة . |
| ٢١ - المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات . | ١٠ - الحدود والمعاملات والأحكام . |
| ٢٢ - المناقب والمثالب . | ١١ - الزكاة والسخاء . |

٤ - الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية

الأبواب مرتبة على الحروف

- ١ - الأخلاق والبر والصلة
- ٣٦١ ابدأ بأهلك وأهلك
١٣٥ إذا سمعتم بجبل زال من
٣٧٦ الأقربون أولى بالمعروف
- اللهم إني أعوذ بك من خل مآكر (٢٤)
- اللهم إني أسألك بحق السائلين (٨ و ١٧)
- إن أحب الخلق إلى الله (٩٥)
٤٤٢ إن حسن الخلق ليذيب الخطيئة
١٢٣ إن الله يسأل عن صحبة ساعة
٢٧٥ ألا إن أربعين داراً جوار
٩٢ ثلاث من كن فيه نشر الله
٢٧ الحدة تعتري حملة القرآن
٢٦ الحدة تعتري خيار أمتي
٢٨ الحدة لا تكون إلا في صالحه
٤٤٠ حسن الخلق يذيب
٢٧٦ حق الجوار إلى أربعين
٤٤١ الخلق الحسن يذيب الخطايا
٢٩ خيار أمتي أحداؤهم الذين
١٨٢ خيركم المدافع عن عشيرته
٢٧٧ الساكن من أربعين داراً جار
- ١٢٥ سوء الخلق ذنب
٨٤ كلكم أفضل منه
٣٠٥ كن ذنباً ولا تكن رأساً
٣٠٨ لأن أظعم أخاً في الله مسلماً
٣٠٧ لأن أظعم أخاً لي في الله لقمة
- ليس أحد أحق بالحدة (١٠٤)
- ما أذنب عبد ذنباً (٤٩٥)
٢٣٧ ما أسرَّ عبد سريرة
٣٠٤ ما أكرم شابُّ شيخاً لسنَّه
٤٨٧ ما على أحدكم إذا أراد أن
١٢٦ ما من شيء إلا له توبة إلا
١٢٤ ما من صاحب يصحب
٣٤٤ ما من عبد يحب أن يرتفع
٧٩ من التواضع أن يشرب (١٧٧)
- من ساء خلقه من إنسان أو (١٣٠)
٣ همة الرجال تزيل الجبال
- ٢ - الأدب والاستئذان
- ١١٣ اتقوا مواضع التهم
١٥٦ احترسوا من الناس بسوء الظن

٢٤٣ أفضل الناس من قل
 ٢٤٤ أفضلكم عند الله منزلة يوم
 ٢٦٣ أكرموا عمتمك النخلة
 ٢٤٥ البسوا واشربوا في أنصاف
 ٢٤٦ إن الأكل على الشيع
 ١٦٦ إن أهل البيت ليقبل طعامهم
 ٢٤١ إن من السرف أن تأكل ما
 ٣١٧ إن موسى بن عمران مر برجل وهو
 ٢٥٧ إياك والسرف؛ فإن أكلتين
 ١٦٨ بركة الطعام الوضوء قبله
 ١٦٧ البطيخ قبل الطعام يغسل
 ١١٦ تعشوا ولو بكف من حشف
 ٢٤٧ جاهدوا أنفسكم بالجوع
 - رأيت رسول الله يأكل العنب خرطاً
 (٢٢٥)
 ١٥٥ ربيع أمتي العنب
 ٢٠ زينوا مواثدكم بالبقل
 ٢٤٨ سيد الأعمال الجوع
 ١٠٥ الشرب من فضل وضوء المؤمن
 ٧٤ عظموا ضحاياكم؛ فإنها على
 - عليكم بزيت الزيتون (٣٥٠)
 ٤٠ عليكم بالقرع؛ فإنه يزيد في
 ٢٤٩ الفكر نصف العبادة
 ٢٥٠ كان إذا تغدى لم يتعش
 ١٠٨ كان يأكل العنب خرطاً
 ٢٣١ كلوا البلح بالتمر؛ فإن الشيطان
 ٢٣٢ كلوا التمر على الريق؛ فإنه يقتل
 ١٦٥ كلوا التين، فلو قلت: إن

١٣٧ أصدق الحديث ما عطس عنده
 ١٣٠ إن الله لا يعذب حسان الوجوه
 ٢٥٨ إن من السنة أن يخرج
 ٢١٦ إنا لنكشر في وجوه أقوام
 - ثلاث من كن فيه أظله (٢١٠)
 ٤٥٥ الرجل الصالح يأتي بالخير الصالح
 ٥٥ سرعة المشي تذهب بهاء
 ٨٩ صاحب الشيء أحق بحمله إلا
 ٣٠٦ لعن الله الناظر إلى عورة المؤمن
 ٧٩ من التواضع أن يشرب الرجل
 ١٣٦ من حدث حديثاً فعطس عنده
 ١٧٨ من غير أخاه بذنب؛ لم يمت حتى
 ٤٢١ من مثل بالشعر؛ فليس منا
 ٣٩ من نام بعد العصر فاختم
 ٤٩٣ نهى أن يركب ثلاثة على
 ٣٧٤ نهى أن يمشي الرجل بين البعيرين
 ٣٧٥ نهى أن يمشي الرجل بين المرأتين
 ٣٤٦ لا تقوموا كما يقوم الأعاجم
 ٣٤٥ يقوم الرجل للرجل إلا بني هاشم

٣ - الأضاحي والذبائح والأطعمة

٢٤٢ أحيوا قلوبكم بقلّة الضحك
 ٤٨٩ إذا اشتد كلب الجوع؛ فعليك
 - إذا عز عليك المسان (١٦٤)
 ٢٣٨ إذا وضعت المائدة؛ فلا يقوم
 ٢٣٤ أطمعوا نساءكم في نفاسهن
 ٢٦٠ أطمعوا نساءكم الرطب

- ٧ خصلتان ليس فوقهما
 - دين المرء عقله ، ومن لا (٥٤٧)
 ١ الدين هو العقل ، ومن لا
 ٤٩٩ الصبر نصف الإيمان ، واليقين
 ٩٤ عرى الإسلام وقواعد الدين
 ٥٣ عليكم بدين العجائز
 ٣٧٠ قوام المرء عقله ، ولا دين
 ٩١ لأن أحلف بالله وأكذب أحب
 ٤٥٠ لو اعتقد أحدكم بحجر
 ٥ ما ترك عبد شيئاً لله لا يتركه إلا
 ٣٨ من أخلص لله أربعين يوماً
 ٤٨٥ من خاف الله خوفاً لله منه
 ٦٦ من عرف نفسه فقد عرف
 ٣٠٩ و ٣١١ من لم يهتم للمسلمين فليس
 ٣١٢ من لا يهتم بأمر المسلمين

- ٤١٨ اللحم بالبئر مرقاة الأنبياء
 - لقد باهى به أهل السماء (١٥٦)
 ٢٥١ من أجاع بطنه ؛ عظمت فكرته
 ١١٧ من أحب أن يكثر الله خير بيته
 ٧٠ من أطعم أخاه خبزاً حتى يشبعه
 ١٠٦ من أطعم أخاه المسلم شهوته
 ٣١٥ من أكل مع مغفور له ؛ غفر له
 ١٠٥ من وافق من أخيه شهوة
 ٦٤ نعم أو نعمت الأضحية الجذع
 ٢٣٩ نهى أن يقام عن الطعام
 ٢٤٠ نهى عن ذبائح الجن
 - لا تذبحوا إلا مسنة (٤ و ١٦٠ و ١٦١)
 ٤٩٠ يا أبا هريرة! إذا اشتد الجوع
 ٦٥ يجوز الجذع من الضأن

٤ - الإيمان والتوحيد والدين

٥ - البيوع والكسب والزهد

- ٤٧١ أبى الله أن يجعل للبلاء سلطاناً
 ٧ اثنتان لا تقر بهما: الشرك بالله
 ٥٤ إذا كان في آخر الزمان
 ٩ أنا جد كل تقي
 ٩٧ إن الله يحب الشاب الذي يفني
 ٩٩ إن الله يحب الناسك النظيف
 - إن المنافق كافر (٣١٢)
 - إن هذا الدين متين ، فأوغل (٢١)
 ٤٦٤ الإيمان مثبت في القلب
 ٣٦ حب الوطن من الإيمان
 ١٠٠ حسنات الأبرار سيئات المقربين

- ١٨ اتخذوا الحمام المقاصيص
 ١٧٤ إذا بنى الرجل المسلم سبعة أذرع
 - إذا طلع النجم ذا صباح (٥٧٣)
 ٣٩٧ إذا طلع النجم رفعت
 ٤٣١ استوصوا بالمعزى خيراً؛ فإنها
 ١٣٩ أشقى الأشقياء من اجتمع
 ٨ اعمل لديناك كأنك تعيش
 ١٤٤ أكذب الناس الصباغون
 ١٠ إن الله يحب أن يرى عبده تعباً
 ٥١ إن الله يحب عبده المؤمن الفقير

٤٨٣ إن الله يحب كل قلب حزين
 ٩٧ إن الله يحب الشاب التائب
 ٩٦ إن الله يحب العبد المؤمن
 ٢٧٤ أوصاني جبرائيل بالجار إلى
 ٩٥ التائب حبيب الله
 ١٠٣ جالسوا التوابين؛ فإنهم
 ٣٦٥ جهزوا صاحبكم؛ فإن
 ٣٢ الدنيا حرام على أهل الآخرة
 ٣١ الدنيا خطوة رجل مؤمن
 ٣٣ الدنيا ضرة الآخرة
 ٣٢٣ ما علم الله من عبد ندامة
 ٣٢٥ من أذنب ذنباً فعلم أن الله
 ٣٢٤ من أذنب ذنباً فعلم أن له رباً
 ١٧ من أذنب وهو يضحك؛ دخل
 ٣٠٩ من أصبح والدنيا أكبر همه
 ٣١٠ من أصبح وهمه الدنيا؛ فليس
 ٣١١ من أصبح وهمه غير الله؛ فليس من
 ٣٧ يأتي على الناس زمان هم
 ٣٨٦ يقول الله تعالى للدنيا: يا دنيا!
 ٤٤٧ يكون في آخر الزمان عباد جهال
 ٧ - الجنائز والمرضى
 ١٨٤ إذا دخلتم على المريض
 ٤٤٣ ألا إنه لم يبق في الدنيا إلا
 ١٨٥ الحمد لله، دفن البنات
 ١٨٦ دفن البنات من المكرمات
 ٤٤٤ كان إبليس أول من ناح

١٢ أوحى الله إلى الدنيا أن اخدمني
 ٢٣٥ ترك الدنيا أمرٌ من الصبر
 ١٩٢ الدجاج غنم فقراء أمتي
 ٤٧٣ الدّين راية الله في الأرض
 ٤٧٢ الدّين شين الدّين
 ٤٧٤ الدّين ينقص في الدّين
 ٨٨ الزرع للزراع، وإن كان غاصباً
 ١٠٩ عمل الأبرار من الرجال
 ١١٩ عند اتخاذ الأغنياء الدجاج
 ٣٥٩ كل أحد أحق بماله من والده
 ٣٨٩ لو أذن الله لأهل الجنة
 ٣٩٠ لو تباع أهل الجنة
 ٥٠٠ ليس بخيركم من ترك دنياه لآخرته
 ٢٣٦ ما تزين الأبرار في الدنيا
 ١٦٤ المدبر لا يباع
 ٤١ من أصاب مالاً من نهاوش
 - من أصبح وأكبر همه (٤٨٢)
 ١٧٥ من بنى بناءً فوق
 ١٧٧ من بنى بنياناً في غير ظلم
 ٤٩١ نهى عن بيع وشرط
 ٣٩١ هذه يد لا تمسها النار
 ٤٢٤ لا بأس أن يقلب الرجل
 - يا عائشة! اتخذت الدنيا (٤٢٤)
 - يا عائشة! أما تحبين (٤٢٣)
 ٦ - التوبة والمواعظ والرفاق
 ٣٤ احذروا الدنيا؛ فإنها أسحر

- ١٨٨ إن الله ينزل في كل يوم مائة
 ٤٩٦ إن للحاج الراكب بكل خطوة
 ٤٨٤ إن من المثلة أن ينذر
 ٢٠٠ الحج جهاد، والعمرة تطوع
 ٢٢١ الحج قبل التزوج
 ٢٢٣ الحجر الأسود يمين الله
 ٤٢٩ كان لا يرى بالهميان للمحرم
 ٤٧٧ كثرة الحج والعمرة تمنع العيلة
 ٤٩٧ للماشى أجر سبعين حجة
 ٤٢٦ لولا ما طبع الركن من أنجاس
 ٢١٢ ليستمتع أحدكم بحله
 ٢٠٨ ما قبل حج امرئ إلا
 ٢١١ من أهل بحجة أو عمرة
 ٢٢٢ من تزوج قبل أن يحج
 ٢١٠ من تمام الحج أن تحرم
 ٤٥ من حج البيت ولم يزرني
 ٢٠٤ من حج حجة الإسلام
 - من حج راكباً؛ كان له (٧١١)
 ٤٧ من حج فزار قبري بعد موتي
 ٤٩٥ من حج من مكة ماشياً حتى يرجع
 ٤٦ من زارني وزار أبي إبراهيم
 ٣٦٤ من صلى في مسجدي أربعين
 ٢٥٦ ينزل الله كل يوم عشرين ومائة
- ١٠ - الحدود والمعاملات

- ٣٦١ إذا كانت الهبة لذي رحم
 ٤٦٠ أنا أولى من وقي بدمته

- ١٤٥ كان ﷺ لا يعود مريضاً إلا
 ٢٢٥ لعن رسول الله ﷺ زائرات
 ١٩٨ من أصيب بمصيبة في ماله
 ٤٩ من زار قبر أبيه أو
 ٥٠ من زار قبر والديه كل جمعة
 ٤٠٩ من عشق وكنم وعف فمات
 ٤٢٥ موت الغريب شهادة إذا
 ٢٥٩ لا تتماضوا فتمرضوا
 ١٤٦ لا يعاد المريض إلا

٨ - الجهاد والسفر والغزو

- ٢٨٣ ارموا؛ فإن إيمان الرماة
 - اغزوا تغنموا (٤٢٠)
 ٢٥٤ سافروا تصحوا، واغزوا
 ٢٥٥ سافروا تصحوا وتغنموا
 ٤٧٥ السلطان ظل الله في أرضه
 ٣٢٠ كما تكونوا يولئ عليكم
 ٣٧٢ ما خلف عبد على أهله
 ٢١٨ من سافر من دار إقامته
 ٢١٩ من سافر يوم الجمعة
 ٣٥١ من مات ولم يعرف إمام
 ٤٨٨ هزوا غرابيلكم بارك الله
 - لا سبق إلا في نصل (٣٨٩)
 ٤٧٨ لا يركب البحر إلا حاج أو
 ٤٧٩ لا يركب البحر إلا غاز

٩ - الحج والزيارة

- ١٨٧ إن الله ينزل على أهل هذا

- ٤١١ أحب الأسماء إلى الله ما عبد وحمد
 ١٩٥ إذا جامع أحدكم زوجته أو
 ١٩٦ إذا جامع أحدكم؛ فلا ينظر إلى
 ١٥٧ الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة
 - إنما تدعون يوم القيامة (٦٢٢)
 ٤٦٢ إنما النساء لُعبٌ، فمن
 ١٤ إياكم وخضراء الدَّمن
 ٤١٠ التراب ربيع الصبيان
 ١٤٧ تزوجوا ولا تطلقوا
 ١٩٩ حق الولد على الوالد أن يحسن
 - رأيت رسول الله أذن في أذن الحسن
 (٤٩٣)

- ١٩ زينوا مجالس نسائكم
 ٣٤٠ سوا بين أولادكم في
 ٤٣٠ شاوروهن وخالفوهن
 ٤٣٥ طاعة المرأة ندامة
 - طاعة النساء ندامة (٦٢٤)
 ٥٦ لولا النساء لُعبد الله
 ٣٨٧ ما اجتمع الحلال والحرام إلا
 ١١٤ من ربي صغيراً حتى يقول
 ٤٠٧ من كانت له ثلاث بنات
 ٤٣٧ من ولد له ثلاثة، فلم يسمَّ
 ٣٢١ من ولد له مولود، فأذن في
 ١٧١ من ولد له مولود، فسماه
 ٤٦١ النساء لعبٌ، فتخيراً
 ٤٣٢ نهى عن المواقعة قبل المداعبة
 ٤٣٦ هلك الرجال حين أطاعت
 ٤٨ الولد سر أبيه

- إن محرم الحلال كمستحل (٤٥)
 ١٤٢ إياكم والزنا؛ فإن في الزنا ست
 ١٤٣ إياكم والزنا؛ فإن فيه أربع
 ١٤١ إياكم والزنا؛ فإن فيه ست
 ٤٥٨ دية ذمي دية مسلم
 ١٤٠ الزنا يورث الفقر
 ٣١٩ سبعة لا ينظر الله إليهم
 ٢٨٧ ما ترك القاتل على المقتول
 ٣٦٢ من وهب هبة فارتجع
 ٣٦٣ من وهب هبة؛ فهو أحق
 ١٢٢ نهى عن الغناء
 ٣٦٠ لا تجوز الهبة إلا مقبوضة
 ٢٧٣ لا حبس بعد سورة ﴿النساء﴾

١١ - الزكاة والسخاء

- ١٥٤ السخي قريب من الله
 ٤٦٣ فيما سقت السماء العشر
 ٣١٨ لكل شيء زكاة، وزكاة
 ٤٨٦ ما من أهل بيت يموت منهم
 ٧٠ من أطعم أخاه خبزاً حتى يشبعه
 ١٠٧ من لذذ أخاه بما يشتهي
 ١٠٤ من لم يكن عنده صدقة؛ فليمن
 ١٢٠ يا حميراء! من أعطى ناراً

١٢ - الزواج وتربية الأولاد وتحسين أسمائهم

- ٤٠٨ أحب الأسماء إلى الله ما تعبد به

- ١٩٧ لا تكثر والكلام عند مجامعة النساء
 ٣٨٨ لا يحرم الحرام، إنما يحرم
 ٣٨٥ لا يحرم الحرام الحلال

١٣ - الصلاة والأذان

- إذا دخل أحدكم المسجد والإمام (١٩٩)
 ٨٧ إذا صعد الخطيب المنبر؛ فلا صلاة
 — أربع ركعات، يقرأ (٥٥١)
 ٢٩٧ إن الله ليس بتارك أحداً
 ١٥٩ إن الله وملائكته يصلون (٦٠٥)
 ٣٩٢ إن في الجنة باباً يقال له: الضحى، فإذا
 ٣٩٣ إن في الجنة باباً يقال له: الضحى، فمن
 ٣٩٤ إن في الجنة باباً يقال له: الضحى، لا
 ١٤٨ تعاد الصلاة من قدر الدرهم

١٤ - الصيام

- ٧١ التكبير جزم
 ١٩١ الجمعة حج الفقراء
 ٤ الحديث في المسجد يأكل الحسنات
 ٤٤٩ حضرت رسول الله ﷺ حين نهض
 ١٢٨ ركعتان بعمامة خير من سبعين
 — صلاة بعمامة أفضل (٦٠٥)
 ١٢٧ صلاة بعمامة تعدل خمساً وعشرين
 ١٢٩ الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف
 ٧٥ عجلوا بالصلاة قبل الفوت
 — الكلام المباح في المسجد (٦٠)
 ١١٠ لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه
 ٧٣ مسح العينين بباطن أنملي
 ٣٥ من أذن فليقم
- ٤٠١ إذا صمتم فاستاكوا
 ٢٩٩ إذا كان أول ليلة من
 ٢٩٦ إن الله ليس بتارك
 ٦٣ إن البرد ليس بطعام ولا بشراب
 ٢٩٨ سبحان الله! ماذا تستقبلون؟
 ٤٣ شهر رمضان معلق بين
 ٤٩٨ صائم رمضان في السفر؛ كالمفطر
 ٤٥٩ صام نوح الدهر إلا يوم
 ٢٥٣ صوموا تصحوا
 ٤٠٢ كان يستاك آخر النهار
 — كان يقول إذا خطب (٤٠)

- كان يقول إذا قضى صلاته (٢٠)
- ٢٨٥ ليس ليوم فضل على
- ٤٨٠ من صام يوم الأربعاء والخميس
- ٤١٢ من صام يوم عرفة؛ كان له
- ٤١٣ من صام يوماً من المحرم؛ فله
- ٤٠٤ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة

- ٧٦ الناس كلهم موتى؛ إلا
- ١٣٣ النظر إلى وجه المرأة الحسنة
- ١٣٢ النظر إلى الوجه الحسن يجلو
- ٣٨٢ لا حسد ولا مَلَقَ إلا في

١٦ - الطهارة

١٥ - الطب والعيادة

- ١٥٨ اغتسلوا يوم الجمعة، ولو كأساً
- ١٤٩ الدم مقدار الدرهم يغسل

- رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه (٩٩)
- ٦٨ قراءة ﴿إنا أنزلناه﴾ عقب الوضوء
- ٦٩ مسح الرقبة أمان من الغل
- ٤٤ من أحدث ولم يتوضأ؛ فقد
- من توضأ ومسح ببيديه (١٦٩)
- من توضأ ومسح عنقه (١٦٨)
- ٤٢٣ من السنة أن لا يصلي الرجل
- ٤٧٠ الوضوء من كل دم سائل

١٧ - العلم

- ٣٧٨ اتبعوا العلماء؛ فإنهم سرح
- ٥٧ اختلاف أممي رحمة
- ٣٨٠ إذا أتى عليّ يوم لم
- ٣٧٩ إذا أتى عليّ يوم لا
- ٤١٦ اطلبوا العلم ولو بالصين
- ٤١٩ إن العالم أو المتعلم إذا مرا
- ٤٢٠ إنكم في زمان ألهمتم
- ١١ إنما بعثت معلماً

- الأزم دواء، والمعدة داء (٤١٩)
- ١٥٢ استشفوا بما حمد الله به نفسه
- ٤٨١ أكل الشمر أمان من القولنج
- ١٨٩ إياكم والجلوس في الشمس
- ٢٥٢ البطنة أصل الداء
- ٦ تنكبوا الغبار؛ فإنه منه تكون
- ١٥٠ ثلاث لا يعاد صاحبهن
- ١٣٤ ثلاث يزدن في قوة البصر
- ١٣٨ ثلاث يفرح بهن البدن
- الحمية رأس الدواء (٤١٩)
- ٧٨ سور المؤمن شفاء
- ٨٦ الطاعون وخز إخوانكم
- ١٩٤ عليكم بهذه الشجرة المباركة
- ٤٨٢ غسل القدمين بالماء البارد بعد
- ٢٦٤ ما للنفساء عندي شفاء
- ١٩٠ ما من أحد إلا وفي رأسه
- ٣٢٧ المتمسك بستتي عند
- ١٥٣ من استشفى بغير القرآن
- ٥٩ مهما أوتيتم من كتاب الله

- ٦٢ الأنبياء قادة، والفقهاء سادة
٣٦٧ خيار أمتي علماؤها، وخيار
٤٩٤ رب عابد جاهل، ورب
٤١٧ رب معلم حروف أبي جاد
١٦ صنفان من أمتي إذا صلحا
٤٦٦ علماء أمتي كأنبيا بني
٢٦٩ العالم لا يخرف
٢٧٨ العلم خزائن ومفتاحها
٣٦٩ قليل العمل يتفع مع العلم
١١١ كذب النسايون
— كلاهما على خير (٦٧)
٣٨١ ليس من أخلاق المؤمن
٤١٤ ما أوتي قوم المنطق إلا منعوا
٤٥١ من بلغه عن الله شيء فيه
٤٥٢ من بلغه عن الله فضل
٤٥٣ من بلغه عن الله فضيلة
٣٢٦ من تمسك بستتي عند فساد
٢٦٨ من رفع قرطاساً من الأرض
٤٢٢ من عمل بما يعلم؛ ورثه الله
٣٢٨ من غدا في طلب العلم صلّت
٣٨٣ من غض صوته عند العلماء
- ١٨ - الفتن وأشرط الساعة والبعث
٣٧٧ آخر من يدخل الجنة رجل من جهيته
٣٣٣ إن الله خيرني بين أن يغفر
٣٣٤ إن الله يدعو الناس يوم القيامة
٤٢٠ إنكم في زمان ألهمتهم فيه العمل
- ٨٢ ألا أبشرك يا أبا الفضل؟ إن الله
٤٤٣ ألا إنه لم يبق من الدنيا
٢٠٩ حلت شفاعتي لأمتي
١٢١ قل ما يوجد في آخر الزمان .
— من مات ولم يعرف إمام زمانه (٣٥١)
٨٠ المهدي من ولد العباس عمي
١٠٢ الناس نيام، فإذا ماتوا
٣٧٣ لا تبكوا على الدين إذا وليه
٣٤٧ لا تزال الأمة على شريعة
٧٧ لا مهدي إلا عيسى
٧٧ لا يزداد الأمر إلا شدة
٨١ يا عباس! إن الله فتح هذا
٤٣٣ يدعى الناس يوم القيامة بأمهاتهم
٩٣ يصف الناس يوم القيامة صفوفاً
٨٥ يقتتل عند كنزكم ثلاثة؛ كلهم
- ١٩ - فضائل القرآن والأدعية والأذكار
٥٢ إذا استصعبت على أحدكم دابته
٤٥٤ إذا صليتم فقولوا: سبحان الله
١١٥ أذبيوا طعامكم بذكر الله
٢٣ الله الذي يحيي ويميت، وهو
١٨١ إن الرزق لا تنقصه المعصية
١٦٩ إن لكل شيء قلباً
١٨٠ ألا أدلكم على ما ينجيكم من
٢٢ توسلوا بجاهي؛ فإن جاهي
٣٦٨ حامل القرآن حامل راية
٢١ حسبي من سؤالي علمه بحالي

- ٢٢٤ حملة القرآن أولياء
- ١٧٩ الدعاء سلاح المؤمن
- الدعاء مخ العبادة (٧٥)
- ٤٩٢ سلوا الله من فضله
- ٣٩٦ فضل حملة القرآن على
- ١٧٣ فكرة ساعة خير من
- قد سبحت منذ قمت (١٩٠)
- كان يسبح بالحصى (١٩٣)
- ٢٥ لما اقترف آدم الخطيئة
- ٢٧١ من جمع القرآن؛ متعه الله بعقله
- ٢٤ من خرج من بيته إلى الصلاة
- ٢١٤ من صلى عليّ يوم الجمعة
- ٤٤٥ من طلب ما عند الله؛ كانت السماء
- ٤٢٧ من قال: لا إله إلا الله؛ قبل كل شيء
- ٤٧٦ من قرأ ربع القرآن فقد أوتي
- ٢٨٩ من قرأ سورة ﴿الواقعة﴾ في كل
- ٢٩٠ من قرأ سورة ﴿الواقعة﴾ كل ليلة
- ٢٩١ من قرأ سورة ﴿الواقعة﴾ وتعلمها
- ٣٠١ من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ في مرضه
- ٢٩٥ من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ مائتي مرة
- غفرت
- ٣٠٠ من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ مائتي مرة كتب
- من قرأ كل يوم مائتي مرة ﴿قل هو الله
- أحد﴾ (٤٧٢)
- ٤١٥ من قرأ السورة التي يذكر فيها
- ٤٠٦ من كبر تكبيرة عند غروب الشمس
- ٢١٤ من لم يصل عليّ فلا دين له
- من لا يدعو الله يغضب عليه (٧٦)
- ٨٣ نعم المذكر السبحة
- ٣٥٦ النظر في المصحف عبادة، والنظر
- ٢٧٠ لا يخرف قارئ القرآن
- ٢٦٥ أبا هريرة! علم الناس القرآن
- يا بنت حيي! ما هذا؟ (١٩٠)
- ٢٠ - اللباس والزينة
- ٢٧٢ اعتبروا عقل الرجل في طول
- ٣٩٥ إن لله ملائكة موكلين بأبواب
- ٢٢٩ تختموا بالخواتم العقيق
- ٢٢٨ تختموا بالعقيق؛ فإنه أنجح
- ٢٢٦ تختموا بالعقيق؛ فإنه مبارك
- ٢٢٧ تختموا بالعقيق؛ فإنه ينفي
- ٩٠ عليكم بلباس الصوف؛ تجدوا
- ٢٦٦ كان إذا أشفق من الحاجة أن
- ٢٨٨ كان يأخذ من لحيته
- ٢٣٠ من تختم بالعقيق
- ٢٦٧ من حوّل خاتمه أو عمامته
- من الزرقة يمن (٣٨٤)
- ١٩٣ من سعادة المرء خفة لحيته
- ٢١ - المبتدأ والأنبياء وعجائب
- المخلوقات
- ٢٦١ أحسنوا إلى عمتمكم النخلة
- ٢٩٤ الأرض على الماء، والماء على
- ٣٣٤ أكرم الناس يوسف بن يعقوب

- ٢٩٢ أما ظلمة الليل وضوء النهار
 ١٧٠ إن آدم عليه السلام لما أهبطه
 ٣٣٩ إن إدريس كان صديقاً
 ٢٠٢ إن الأنبياء لا يتركون في قبورهم
 ٣٣٧ إن جبريل ذهب بإبراهيم
 ٣١٤ إن داود النبي حين نظر
 ٤٦٥ إن لغة إسماعيل كانت قد
 — إن لكل نبي دعوة (٥٠٧)
 ٤٤٦ ألا أخبركم بأفضل الملائكة
 ١١٢ الجراد نثرة حوت
 ٣٦٦ جهنم تحيط بالدنيا والجنة
 ٣٥٤ خلق الله آدم من طين
 ٢٦٢ خلقت النخلة والرمان
 ٢٨١ ذاك نبيّ ضيَّعه قومه
 ٣٣٣ الذبيح إسحاق
 ٣٣٩ رحم الله أخي يوسف، لو لم
 ٢١٧ الزرقة في العين يمن، وكان
 — الزرقة يمن (٣٨٥)
 ١٥١ العنكبوت شيطان مسخه
 ١٧٢ قال الله لداود: يا داود
 ٣٣٥ قال داود عليه السلام: أسألك بحق
 ٣٣٦ قال نبي الله داود: يا رب! أسمع الناس
 ٢٨٦ قد أتى آدم هذا البيت ألف
 ٣١٣ كان خطيئة داود النظر
 ٣٤١ كان يرى في الظلمة
 — كانت فتنة داود النظر (٤٨٤)
 ١٦٢ لما تجلّى الله للجبل
 ٣٤٢ لما حملت حواء طاف بها (٣٦)
- لو عاش إبراهيم (٣٨٨)
 ٢٠١ ما من نبي يموت فيقيم في قبره
 ٢٠٦ مَنْ سب الأنبياء قتل
 — مِنَ الزرقة يمن (٣٨٤)
 ٢٧٩ نبيّ ضيَّعه قومه
 ٤٠٣ نزل آدم بالهند
 ٢٩٣ وكَلّ بالشمس تسعة أملاك
 ١٧٦ لا تسقوني حلب امرأة
 ٢٨٤ يا معاذ! إني مرسلك
- ٢٢ - المناقب والمثالب
- ٤٢٨ ابنتي فاطمة حوراء آدمية
 ١٦٠ أحبوا العرب لثلاث
 ٢٦١ أحسنوا إلى عمتم النخلة
 ٧٢ أدبني ربي فأحسن تأديبي
 ١٦٣ إذا ذلت العرب ذل
 ٥٨ أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم
 ٢٠٧ أفضل الأيام يوم عرفة إذا
 ١٣٣ أكثر خرز الجنة
 ٣٩٩ اللهم اهد قريشاً؛ فإن
 ١٠١ أما إني لا أنسى
 ٣٣١ أنا ابن الذبيحين
 ١٦١ أنا عربي، والقرآن عربي
 — أن داود النبي سأل ربه (٥٠٤)
 ٣٥٣ إن الله أوحى إليّ في
 ٣٣٨ إن الله خلق السماوات سبعاً
 ٤٥٧ إن الله غير معذبك ولا
 ٣٥٦ إن الظلمة حصنت فرجها

- ٢٢٠ إن له مرضعاً
- ٦١ إنما أصحابي مثل النجوم، فأيهم
- ٢١٣ إني لأعلم أرضاً يقال لها: عُمان
- ٦٢ أهل بيتي كالنجوم، بأيهم اقتديتم
- ١٣ أهل الشام سوط الله في أرضه
- ٢٨٠ أوحى الله إلى عيسى
- ٨٢ ألا أبشرك يا أبا الفضل؟
- ٣٠ الخير فيّ وفي أمتي إلى يوم
- رأى ربه ليلة الإسراء (٦٨٩)
- ٣٤٩ رحم الله حميراً؛ أفواهم
- ٣٣٠ سألت الله أن يجعل حساب أمتي
- ٣٢٢ سألت ربي أن لا يدخل أحداً
- ٦٠ سألت ربي فيما اختلفت فيه
- ٣٥٨ سبق ثلاثة، فالسابق إلى
- ٣٧١ ستفتح عليكم الآفاق وستفتح
- ١٥ الشام كنانتي، فمن أرادها
- ٣٥٥ الصديقون ثلاثة: حبيب النجار
- ٣٥٧ علي إمام البررة، وقاتل الفجرة
- ٣٤١ كان يرى في الظلمة كما يرى
- ٣٠٢ كنت نبياً وآدم بين الماء
- ٣٠٣ كنت نبياً ولا آدم ولا
- ٤٠٠ لمبارزة علي لعمر وبن عبد ود
- ٣٨٢ لولاك لما خلقت الأفلاك
- ٣٤٣ ما مات ﷺ حتى قرأ وكتب
- ٢٠٥ ما من مسلم سلم علي في شرق
- ٤٢٩ مثل أصحابي مثل النجوم
- ٢٠٣ من صلى عليّ عند قبوري
- نصركم الله يا شباب محارب (٣٢٥)
- ٣٤٨ هو الوزغ ابن الوزغ الملعون
- ٣٩٨ لا تسبوا قريشاً؛ فإن عالمها
- ٣٥١ يا علي! أنت أخي في الدنيا والآخرة
- ٣٥٢ يا علي! أنت أخي وصاحبي ورفيقي

٥ - الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

١٦٧	أشهد أن لا إله إلا الله	(أ)	
٥٣٥	أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟		
٤٥٧	اعفوا للحي	٥١٥	اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم
٣٦٩	أكثروا عليّ من الصلاة يوم الجمعة	٦٤١	اتقوا هذه المذابيح
٥٠٨	أكرم الناس يوسف نبي الله	٥٣١	اثبت أحد؛ فما عليك إلا نبي
١٩٧	اللهم أنت الصاحب في السفر	٥٩٦ و ٦٥	أحب الأعمال إلى الله
٥٧٥	اللهم إنك أذقت قريشاً	٦٠٩	احثوا في وجوه المداحين
٤٠	أما بعد؛ فإن أصدق الحديث	٤٧٧	احفظ عورتك إلا من زوجتك
٥١٨	امحُ رسول الله	١٨٨	أخبرك بما هو أيسر
٤٥٠	أنا أولى الناس بعيسى	١٤٣	إذا أقيمت الصلاة فلا
٢٦١	أنا زعيم بيتي في أعلى	٢٠١	إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام
٦٣٨	أنا سيد الناس	٢٠٠	إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد
٢٩٩	إن الله أذهب عنكم	٦٢٢	إذا جمع الله الأولين
٣٠٣	إن الله اصطفى من ولد*	١٠٧	إذا دخل أهل الجنة
٣٦٤	إن الله حرم على الأرض	١٧٢	إذا قال المؤذن: الله أكبر
٢٨٣	إن الله لم يجعل لمسخ نسلًا	٢٠١	إذا قلت لصاحبك: أنصت
٢٥٦	إن الله لا ينظر إلى أجسادكم	١٦٣	اذبحها ولن تجزىء
٤٨٨ و ٥	إن أهل الشيع في الدنيا هم أهل*	٦٢٧	أشارت أم سلمة على النبي ﷺ
٥٩	إن رجلاً أصاب من امرأة	٦٨٤	أشد الناس بلاء
٤٩٦	إن عبداً أصاب ذنباً	٢٨	أشد الناس عذاباً يوم القيامة

* الأحاديث المشار إليها بـ (*) نقلت إلى «السلسلة الصحيحة».

٢٥٤	خالقوا المشركين ، احفوا الشوارب	٦٦٧	إن عقل أهل الكتابين
٦٤٦	خط لنا ﷺ مسجداً	٥٧	إن فلاناً يصلي الليل
	(د ، ذ)	٥١	إن كذباً عليّ ليس
		٣٦٧	إن لله ملائكة سياحين
		٣٩٥	إن من شرار الناس من تدركه
٢٩ و ٦	دب إليكم داء الأمم	٤٩٨	إن من ورائكم
٩٤	دع ما يريك إلى	٦٥	إن هذا الدين يسر ، ولن
٧٥	الدعاء هو العبادة	١٦٣	إن الجذع يوفي مما يوفي
٢٩	دونك فانتصري	٣٩	إن الحمد لله ؛ نحمده ونستعينه
١٩٥	ذهب المفطرون اليوم	٤٥٦	إن المفلس من أمتي
	(ر)	٦٢	إنك لن تدع شيئاً لله إلا
		٣١١	إنما أمرت بالوضوء إذا
١٨٦	رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح	٢١٨	إنما أنا بشر أنسى
٧٠٧	ركب النبي على الدابة	٦٧٥	إنما النساء شقائق
	(س ، ش)	٤٨٤	إنني أراكم من وراء
		٥٣٥	إنني لا أشهد إلا
		٢٧٤	أوصاني جبرائيل بالجار
١٩٠ و ١٨٨	سبحان الله عدد ما خلق	٢٨٩	إياكم والظن ؛ فإن الظن
١٦٧	سبحانك اللهم وبحمدك	٣٦٦	الأنبياء أحياء في قبورهم*
٥٧	ستمعه صلواته		(ب ، ت)
٧٦	سلوا الله كل شيء		
٣٧	سيخرج في أمتي أقوام تتجارى	٢١٢	بني الإسلام على خمس
٥٧	سينهاه ما تقول	٢١٢	بين الرجل وبين الكفر ترك
٣٧٦	شفاعتي لأهل الكبائر	٦٣	تسموا باسمي ولا
	(ص - ط)		(ح ، خ)
١٨٣	صلاة المهدي بعيسى عليه السلام	٤٤٢	حبس الأصل وسبل الثمرة

٢٤٠	كل إهاب دبع ؛ فقد طهر	٤٥٤	صوم يوم عرفة يكفر
٣٩٦ و ١٢٨	كل بدعة ضلالة	٥٩٧	صيام يوم عرفة ، إني
٥	كل بناء وبال على صاحبه	١٥٩	ضح به ، لا بأس
١٣٧	كان إذا مشى كأنما	١٦٣	ضح بها ، ولا تصلح لغيرك
١٣٨	كان إذا مشى مشى	١٥٩	ضحينا معه ﷺ الجذع
١٣٧	كان سريع المشي	٦٠٤	طلب العلم فريضة على كل مسلم
٦٦٨	كانت قيمة الدية على عهده ﷺ	١٩٨	الطاعون وخز أعدائكم
٣١١	كنا عند النبي ﷺ ، فأتى الخلاء	٢٧٩	طلق ﷺ زوجته حفصة
٣١١	كنا مع النبي ﷺ في السفر ، فمنا		
٤٧٤	كنت نبياً وأدم بين الروح	(ع ، غ)	
٣٥٣	كنت أغتسل أنا ورسول الله		

(ل)

٥٧٩	لخلوف الصائم أطيب	٢٨٢	عاد ﷺ زيد بن أرقم
٣٩٤	لعن الله زورات القبور	١٤٩	عليكم بستتي وستة
٣٩٥	لعنة الله على اليهود والنصارى	١٨٦	عليكن بالتسبيح
١٩١	لقد قلت بعدك أربع	٥٤٠	العائد في هبته كالكلب
٣١١	لم أصل فأتوضأ	٢٩٢	غسل الجمعة واجب على كل
٦٢٦	لن يفلح قوم ولّوا أمرهم		
٥٧٨	لولا أن أشق على	(ف ، ق)	
٦٧٧	ليس فيما دون خمسة	٥٠٨	فأكرم الناس يوسف
٥٨٣	ليس من البر الصوم في	١٩٩	فلا تستنجوا بهما
٢٤٦	ليكونن من أمتي أقوام يستحلون	٦٧٦	فيما سقت السماء العشر
		٦٠٧	قاتل الله اليهود؛ إن الله
		١٦٧	القول بعد الوضوء : أشهد
		١٦٧	القول بعد الوضوء : سبحانك
		٥٢٣	قوموا إلى سيدكم فأنزلوه

(م)

٤٥٤	ما رأيت النبي ﷺ يتحرى صيام	(ك)	
١٦٧	ما زلت على الحال التي	٤٩	كفى بالمرء كذباً أن

- ٧٠٥ نهى عن شرطين في بيع
- (و)
- ٥١٨ والله ؛ إني رسول الله وإن كذبتُموني
- ٦٦٩ وددت أنه لم يطعم الدهر
- (لا)
- ١٠٥ لا تزال طائفة من أمتي
- ٦٠٨ لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود
- ١٢٣ لا تسبوا أصحابي
- ١٢٤ لا تشد الرحال إلا إلى
- ١٢٤ لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد
- ١٧٧ لا تقوم ساعة إلا على شرار الناس
- ٢٣٩ لا تنتفعوا من الميتة بإهاب
- ٢٩٩ لا فضل لعربي على عجمي
- ٣٦٣ لا يحل للرجل أن يعطي
- ٣٤٥ لا يدخل الجنة من لا
- ٦٧١ لا يقتل مؤمن بكافر
- ٦٧٤ و٦٧١ لا يقتل مسلم بكافر
- (ي)
- ٢٠٠ يا سليك ! قم فاركع
- ٢٨٥ يا عباد الله ! تداووا ؛ فإن
- ٢٤٠ يا نساء المؤمنات ! عليكن
- ٢٦ و٢٥ يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة
- ٥٢٢ ما كان شخص في الدنيا أحب إليهم
- ٣٦٧ و٣٦٢ ما من أحد يسلم عليّ إلا ردّ
- ٣٦٣ مررت على موسى ليلة أسري بي
- ٣٣١ من أحب أن يبسط له في رزقه
- ٢٠٢ من أحى أرضاً ميتة
- ٣٠٤ من بطأ به عمله ؛ لم يسرع به نسبه
- ٥٠ من حدث عني بحديث يرى
- ٥٢٥ من خلع يداً من طاعة ؛ لقي الله
- ١٠٤ من رأى منكم منكراً ؛ فليغيره
- ٢٠٣ من زرع في أرض قوم
- ٣٣٤ من سمع النداء ، فلم يأتيه
- ٣٣٥ من سمع النداء ، فلم يجبه
- ٥٧٩ من شاب في الإسلام شيبة
- ٣٨٢ من صلى عليّ مرة واحدة
- ٥٤١ من صلى لله أربعين يوماً في جماعة
- ٥٠ من قال عليّ ما لم أقل
- ١٩٢ من قال في يوم مائتي مرة
- ٥٨٦ من كان له ثلاث بنات يؤويهنّ
- ٤٩ من كذب عليّ متعمداً
- ٧٦ من لا يدعو الله يفضب عليه
- ٣٠٥ من يشتريه مني؟
- ٦٩٣ المائد في البحر الذي
- ١٨١ المهدي من عترتي
- ١٨٣ المهدي من ولد فاطمة
- (ن)
- ٦٢٧ نحر النبي ﷺ بدنه وحلق
- ٤٧ نضر الله امرأةً سمع مقالتي

٦ - الآثار الموقوفة مرتبة على الحروف

٦١٩	خالفوا النساء؛ فإن في	٥٥١	اتبعوا ولا تبتدعوا
٣٢٩	الدعاء سلاح المؤمن	٦٢	اتقوا الغبار؛ فإنه
١٧٤	الدنيا جهل وموات إلا العلم	٦٤٢	اتقوا هذه المذابيح
٣١٧	ذكرت الملائكة أعمال بني آدم	٢٩٨	احترسوا من الناس بسوء الظن
٦٤٣	رأيت مسجد أبي ذر	٦٤	احرث لديناك
٣٢٩	رحمة الله على إبراهيم، لو عاش	٣٨٧	اخرج؛ فإن الجمعة لا
٥٧٩	سبحان الله! لقد أمرهم	٦٤٢	إذا حدثك عن رجل
٥٠١	سقطتم على الخبير	٣٨٦	إذا سافر يوم الجمعة دُعي عليه
٧٦	سلوا الله كل شيء	٥٠	اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث
٧١٣	صائم رمضان في السفر	٧٧	أكره أن يسأل الله إلا بالله
٦٨٣	عصر ابن عمر بشرة في وجهه	٦٨٣	إن ابن عمر عصر
٣٠٩	في التوراة أن بركة الطعام	١٨٦	إن الحزم أن تسيء الظن
١٦٩	قد كان سفيان يكره	٢٩٨	إن الذبيح إسحاق
٧٠	قرأت فيما أنزل الله على	٣٨٣	إننا لنكشر في
١٩٢	كان إبراهيم ينهى ابنته أن تعين	١٥٤	إنما هذا بركة
١٦٥	كان عبدالله بن عمر يتقي من	١٩٢	إنما يجزيه من ذلك
١٣٨	كان عمر إذا مشى أسرع	١٥٤	إنه يقطع الظمأ
٢٠٢	كانوا يتحدثون حين يجلس عمر	١٢٨	أوصى ابن عمر أن يقرأ
٣٢٨	كانوا يقولون: من رمى	٦٨٣	بزق ابن أبي أوفى دماً
٦٤١	كره ابن مسعود الصلاة في المحراب	٣٢٢	تفكر ساعة في اختلاف الليل
٥٥١	كل عبادة لم يتعبد بها أصحاب	٣٩١	الحجر الأسود يمين الله

١٧٨	من صبر في حر مكة ساعة	٢٩١	لأغتسلن يوم الجمعة ولو
٩١	من الكلمات التي تاب	٤٢	لأن أعرف علة حديث
٥٥	من لم تأمره الصلاة بالمعروف وتنهه	١٣٥	لأن يزني الرجل خير من
٣٨٢	من لم يصل ؛ فلا دين له	١٩٧	لست بخليفة الله
١٦٨	من مسح قفاه مع	١٨٦	لقد سبقتم ! ركبتم بدعة
١٧٤	الناس كلهم سكارى ؛ إلا العلماء	٦٦٦	لم نر الصالحين في شيء
٥٨٣	نهى ابن عمر عن صوم يوم عرفة	٦١٨	لم ير لفاطمة دم في حيض
٩٧	ولم تصرف وجهك عنه	١٨٦	لم يفعل ذلك أحد
٣٨٨	ولو كان بعد النبي	٩٩	لما قحط الناس في عهد عمر
٦٤٢	لا تتخذوا المذابح في	٣٨٨	لو قضي أن يكون بعد محمد نبي
١٦٥	لا تجزىء إلا الثنية	٢٨٩	ليأتين على الناس زمان يكون
٣٧٧	لا تفعل ؛ فإني أخشى	١٣٧	ليس من المرءة
٤٤٠	لا يخرف قارىء القرآن	١٣٨	ما بالك ؟ أنت مريض ؟
١٦٧	يا خليفة رسول الله !	٣٧٥	ما تقبل من الحصى رفع
٢٦٩	يا مكحول ! إياك والزنا	٣٦٣	ما مكث نبي في قبره من الأرض
٤١	يعيش لها الجهابذة	٣٨٨	مات وهو صغير
		١٥٤	مطرنا برداً

٧ - الرواة المترجم لهم

		(أ)		
إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي			أبان بن أبي عياش	٢٢٨ و ١٣٥
أبو إسحاق المدني (انظر: إبراهيم بن				
أبي يحيى)				
٣٥٤ إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي		٢٧٦ و ٤٨٢ و ٤٧٩ و ٢٥٣		
٦٩٥ إبراهيم بن موسى المروزي		٢٧٠	أبان بن نهشل	
٤٩٦ إبراهيم بن هراسة		٥٢٢	إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي	
٣٩١ إبراهيم بن يزيد		٦٦٩ و ٥٨٢ و ٥٣٨ و ٥٣٢		
٢٠٩ إبراهيم الغفاري والد عبدالله		١٧٨	إبراهيم بن أحمد البلخي	
٦٧٢ إبراهيم النخعي		٥٣٩	إبراهيم بن إسماعيل بن جارية	
٥٥٠ ابن أبي شيبة		٢٧٤	إبراهيم بن إسماعيل (ابن جهد)	
٣٢٥ ابن أبي الشيخ المحاربي		٢٩٠	إبراهيم بن البحري	
٥٣٨ ابن أبي ليلى		٢٩٠ و ٢٣١	إبراهيم بن البراء	
ابن البيلماني (انظر: محمد بن عبدالرحمن)		٢٥٨	إبراهيم بن حبيب بن سلام المكي	
ابن جريج	١٠٧ و ١٧٧ و ١٨٠	٥٨٤	إبراهيم بن زكريا العبدسي	
و ٢٧٧ و ٢٩٥ و ٣٤١ و ٣٥٧ و ٥٨٥		٢٥٨	إبراهيم بن سلام المكي	
ابن سيش	٧١١	٢٥٧	إبراهيم بن سليمان الزيات	
ابن علانة محمد بن عبدالله	٦١٤	٣٩٣	إبراهيم بن سهل	
ابن الفراتي: أبو الحسن محمد بن		٥١٤	إبراهيم بن عبدالله بن خالد المصيبي	
العباس	٥٣١	٢٣٦	إبراهيم بن عبدالسلام بن عبدالله بن باباه	
ابن لهيعة (انظر: عبدالله بن لهيعة)		٣٨٧	إبراهيم بن عثمان	
أبو إسحاق المكي إسماعيل بن مسلم	٠٥٥	٦٣٧	إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي	

٦٣٦ و ٢٥٨	أبو سعيد	٦٣٩	أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة العبسي
١٤٥	أبو سفيان طلحة بن نافع	٦٣٦	أبو إسماعيل السكوني
٤٣٣	أبو سكين زكريا بن يحيى الطائي	٢٤٩	أبو بشر بن سيار
٣٧٩	أبو سورة	٦٩٥ و ٦٩٤	أبو بكر بن أبي مريم
٤٥٧	أبو شجاع	٤٥٣	أبو بكر بن سبرة
٣٩٤	أبو صالح باذان	٣٩٩	أبو بكر بن شعيب
٣٦٠	أبو صالح الحنفي	٦٧٥	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
	أبو صالح كاتب الليث = عبدالله بن صالح	٥٠٠	أبو بكر النقاش
٤٥٧	أبو طيبة	١٩٩	أبو بلج يحيى بن سليم
٦٠٠	أبو عاتكة طريف بن سليمان	٥٧٣ ت	أبو الجارود
٤٧٩	أبو العالية	٤٨٣	أبو جعفر الرازي
٣٦٤	أبو عبدالله بن محمد العباسي	٥٦٤	أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد
٢١٣	أبو عبدالله مسلمة الرازي	٢٧٧	أبو الحارث الوراق
٤٣٦	أبو عبدالرحمن التميمي مولاهم	١٦٨	أبو الحسين بن فارس
٢٧١	أبو عبدالرحمن الكوفي	٤٣٨	أبو حفص العبدي
٣٧٦	أبو عبدالسلام صالح بن رستم	٤٩٤	أبو حمزة الشمالي ثابت بن أبي صفية
٥٠٨	أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود	٦٧٩	أبو حمزة السكري محمد بن ميمون
٥٢١	أبو العدبس	٥٧٣ و ٦٦٣	أبو حنيفة النعمان بن ثابت
٥١٨	أبو عقيل الثقفي عبدالله بن عقيل	٣٤٧	أبو داود النخعي
٦١٩	أبو عقيل العمري يحيى بن المتوكل	١٠٧	أبو الدرداء الرهاوي
٣٩١	أبو علي الأهوازي	٣٥٦	أبو الدرداء هاشم بن محمد بن صالح
٢١٤	أبو عمرو البجلي عبيدة بن عبدالرحمن	٢٧٢	أبو الدنيا
٥٢٢ و ٢١٣	أبو غالب	٦٤٧	أبو رجاء
٣٧٠	أبو الفتح الأزدي محمد بن الحسين	٤٧٥	أبو الرحال
٦٦٨	أبو فراس يزيد بن رباح السهمي		أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي
	أبو فروة الرهاوي يزيد بن محمد بن يزيد	١٦١ و ٢٣٨ و ٥٨٥ و ٦٢١	
٢٤٣	ابن سنان	٤٠٢	أبو زكير يحيى بن محمد
٣٤٧	أبو الفضل	٦٦١	أبو سعد البقال

٦٢٨	أحمد بن خالد بن مسرح أبو بدر الحراني	٧١٣ و ٦٧٥	أبو قتادة عبدالله بن واقد الحراني
٥٤٤	أحمد بن خالد القرشي	١٩٤	أبو قلابة
٥٥٢ و ١٢١	أحمد بن رشدين	١٥٦	أبو كباش
٢٦٧	أحمد بن طاهر بن حرملة		أبو كرز القرشي عبدالله بن عبدالملك الفهري
٥٧٨	أحمد بن عبدالله بن ميسرة الحراني	٦٦٠	
٥٣٢	أحمد بن عبدالله بن يزيد الحراني	٦٥٦	أبو محمد بن سعيد بن المسيب
٦٠٢ و ٢٠٨	أحمد بن عبدالله الجويباري	٦٩٩	أبو محمد الشامي
٤٩١	أحمد بن عثمان الكرمانى	٥٢١	أبو مرزوق
٤٨٩	أحمد بن عثمان النهرواني	٠٩٠	أبو مروان العثماني
٦١٠	أحمد بن عطاء الروذباري	٣٧٢	أبو مصعب الحارث الزهري
٣٦٤	أحمد بن علي الحسني	٦٧٦	أبو مطيع البلخي
٤٥٨	أحمد بن عمر اليمامي	٣٩١	أبو معشر نجيح بن عبدالرحمن السندي
٥٧٦	أحمد بن عيسى الخشاب	١٠١	أبو منصور الفارسي
٦٨٢	أحمد بن الفرج الحمصي	٦٧٨	أبو مهزم
	أحمد بن القاسم بن الريان أبو الحسن اللكي	٤٢٧	أبو هارون العبدي عمارة بن جوين
١٥٢		٦١٨	أبو هلال محمد بن سليم الراسبي
٦٥٩	أحمد بن مابهرام الإيذجي	٤٣٠	أبو همام القرشي محمد بن مجيب
٥٩٩	أحمد بن ماهان	٢٣٦	أبو الهيثم القرشي
	أحمد بن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق	٥٨٧	أبو يحيى القنات زاذان
٢٤٢		٧٠١	أبو يحيى الوقار زكريا بن يحيى
٢٤٧	أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي	٥٧١	أبو يوسف محمد بن أحمد الصيدلاني
٣٤١	أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى		أحمد بن أبي القاسم الزهري المدني (انظر: أبو مصعب)
٦٩٥	أحمد بن محمد أبو نصر	١٥٢	أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط
١٥٢	أحمد بن نبيط	٣٩٠	أحمد بن جمهور القرقساني
٥٦٣	أحمد بن نصير بن حماد	٢٨٣	أحمد بن الحارث الفساني
٦٧٥ و ٦٦٧	أحمد بن يزيد	١٨١	أحمد بن الحجاج بن الصلت
٣٠٨	أحمد بن يعقوب بن عبدالجبار الجرجاني	٢٥٨	أحمد بن الحسين الأنصاري
٣٩١	أحمد بن يونس الكوفي		

١٨٤	أم الحسن بنت جعفر	٠٦٠	أحمد الغزالي الفقيه الصوفي
٦٤٤	أم عبد الجبار = أم يحيى	٦١٦	إدريس ابن بنت وهب بن منه
٤٧٢	أم كثير	١٧٠	إدريس بن يحيى الخولاني
١٥٧	أم محمد بنت أبي يحيى	٧١٣	أسامة بن زيد
٦٤٤	أم يحيى = أم عبد الجبار	١٥٦	إسحاق بن إبراهيم الحنيني
٥١٥	الأوزاعي	٦٢١	إسحاق بن إبراهيم الطبري
٣٢٥	امرؤ القيس	٤٨٠ و ٤٧٩ و ٣٩٠	إسحاق بن بشر الكاهلي
٣٩٠ و ٣٣١	أيوب بن سويد	٦٢٣ و ٦٢٢ و ٥٧٦ و ٥٢٧	
٢٩٢	أيوب بن مدرك	٥٤٢	إسحاق بن حمزة
٢٠٠	أيوب بن نهيك	٥٣٨	إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي
		٤٧٦ و ٣٢٢	إسحاق بن نجیح الملطي
		٦٤٠	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي
		٤١٠	إسماعيل بن أبان
		٤٩٩	إسماعيل بن إسحاق الأنصاري
		٥٢٩	إسماعيل بن رافع
		٣٦٥	إسماعيل بن طلحة بن يزيد
		٦٨٥ و ٦٣٢ و ٧٣	إسماعيل بن عياش
		٢٢٠	إسماعيل بن محمد الطلحي
		٥٧٦	إسماعيل بن مسلم البصري
		٧٠٧ و ٢٧٤ و ٥٥	إسماعيل بن مسلم
		٦٥٩	إسماعيل بن موسى بن عثمان الأنصاري
		٥٦٧	إسماعيل بن نوح
		٣٣٠	إسماعيل بن يحيى التيمي
		٣٨٤	إسماعيل المؤدب
		٢٣١	أشعث بن محمد الكلاعي
		٢٣٤	أصرم بن حوشب
		٤٦٥	الأغلب بن تميم
		١٥٨	أم بلال بنت هلال

(ب)

٣٤٧	بحر بن كثير السقاء
٣٧٠	بدر بن عبيد الله أبو سهل المصيبي
٦٦١	بركة بن محمد الحلبي الأنصاري
٦٥٤ و ٦٤٩ و ٢٣٣	بزيع أبو الخليل الخصاف
٧٠٧ و ٤٣٥	بشر بن إبراهيم الأنصاري
٤٣٧ و ١٤٠ و ١٠٢	بشر بن الحسين
٦٨٦	بشر بن عبيد الله الدارسي
٠٥٣	بشر بن غالب
٦٨٩	بشر بن نمير
٦٩١	بشر أبو عبيد الله
٥٣٥	بشير بن أبي سعيد
٥٣٥	بشير بن سعيد المدني
٦٩١	بشير بن مسلم
٤٣٦ و ٣٥٦ و ٣٤٧ و ٢٨٨	بقية بن الوليد
٧٠٦ و ٦٩٤ و ٦٨١ و ٦٣٦ و ٥٥٨ و ٥٠٨	

٣٤١	جعفر بن محمد الأنطاكي	٦٢٦	بكار بن عبدالعزيز بن أبي بكر
٣٠٠	الجلد بن أيوب	٠٦١	بكار بن محمد
٥٢٦	جميع بن عمير	٠٦٧	بكر بن خنيس
٢٧٨ و ١٤٦	جوير	٣٧٦	بكر بن عبدالله المزني
		٢٥٥	بنجير بن منصور

(ح)

٤٧١	حاتم بن ميمون
١١٦	الحارث بن عبد الهمداني الأعور
١٤٥	الحارث بن غصين
٤٨٢	الحارث بن مسلم الرازي
٤١٠	حامد بن آدم المروزي
٣١٩	حامد بن حماد العسكري
٣١٩	حامد أو حماد بن أبي حمزة السكري

(ت ، ث)

٦٥٨	تليد
٦٩٠	تمام بن نجيع
٤٩٤	ثابت بن أبي صفية

(ج)

٥٣٤	حبان بن أبي جبلة	٤٩٥	جابر بن مرزوق المكي
١١١	الحجاج بن أرطاة	٣٧٦	جابر بن نوح
٤٧٧	الحجاج بن فرافصة	٥٧٤	الجارود
٦١١	الحجاج بن نصير	٥٥٦	جامع بن سودة
٤٦٥	الحسن بن أبي جعفر الجعفري	٣٥٨	جبارة بن مغلص
٣٩٣	الحسن بن إدريس	٤٨٨	جبرون بن عيسى المقرئ
٥٥٩ و ٥٠٩	الحسن بن دينار	١٠٥	جبلة بن سليمان
٣٠٨	الحسن بن ذكوان	٤٢٧	جعفر بن أحمد بن علي الغافقي
١٧٨	الحسن بن رشيد المروزي	٢٥٥	جعفر بن أحمد الدقاق
٦١٠	الحسن بن سعد	٥١٩	جعفر بن الزبير
٠٧٤	الحسن بن شبيب المكتب	٢٠٥	جعفر بن عبدالرحمن بن زياد
٢٥٧ و ٢٥٦	الحسن بن علي بن زكريا العدوي	٦٣١	جعفر بن عبدالواحد
٦٦٠ و ٦١٢	الحسن بن عمارة	٢٥٥	جعفر بن محمد بن الحسين الأبهري
٤٩٧	الحسن بن قتيبة	٢٦٥	جعفر بن محمد بن ماجد

١٥٠	حمزة بن أبي حمزة الجزري	٣٨٠	الحسن بن هادية
٥٤٢	حمزة بن زياد الطوسي	٥٥٩	الحسن بن واصل
٦٢٠	حمزة النصيبي	٣٦٠ و ٣٥٨	الحسن بن يحيى الخشني
٣٣٨	حميد بن حماد	٢٢٤ و ١٧٥ و ٥٥	الحسن البصري
٣١٤	حميد المكي	٦٩٦ و ٥٣٦ و ٥١٧ و ٥٠٣ و ٤١٥	
٥٨١	حوشب بن عقيل	٣٩٨	الحسين بن إبراهيم البابي
		٥٣٤	الحسين بن أبي السري العسقلاني
		٥٣٢	الحسين بن الحسن الأشقر الكوفي
		٥٦٤ و ٦٨	الحسين بن داود البلخي
		٧٠١	الحسين بن عبدالغفار
٧٠٠	خارجة بن مصعب الضبي	٣٨٦ و ٣٨٤	الحسين بن علوان
٥٧٥	خالد بن أبي زيد القرنبي المزرتقي	٢٢٥	الحسين بن قيس
٦٩٠	خالد بن إياس	٣٤٧	الحسين بن المبارك
١١٢	خالد بن القاسم	٣٤٤	الحسين بن يوسف الفحام
٣٢٧	خالد بن معدان	٦٧٤	حسين بن ميمون
٤٢٤ و ٣٥٠	خالد بن نجيح	١٢٠	حفص بن سليمان أبو عمر القاري
٦٢٥	خالد بن الوليد المخزومي	٢٠٥	حفص بن عبدالرحمن
	خالد بن يزيد بن عبدالرحمن بن أبي مالك	٦١٩	حفص بن عثمان بن عبدالله
٦٠٩	الدمشقي	٢٩٠	حفص بن عمر أبو إسماعيل الديلمي
٤٢٣	خالد بن يزيد العمري	٦٥٨ و ٦٥٦	حفص بن عمر الأيلي
٥٨٩	الخرائطي محمد بن جعفر بن سهل	٦١٣	حفص بن عمر الكندي
١٨٨	خزيمة	٥٥٧	الحكم بن عبدالله بن خطاف الحمصي
٥٥٩	الخصيب بن جحدر	٥٥٨	الحكم بن عبدالله الأيلي
٦٥٥	خصيف بن عبدالرحمن الجزري	٧٠٥ و ٥٢٦	حكيم بن جبير
٤٨٤	خلف بن خليفة	٣٧٨	حكيمية
٦٢٥	خلف بن محمد بن إسماعيل	١٢٨	حماد بن عيسى الواسطي
٦٢١	خلف بن محمد الخيام	٧٠٥	حماد بن واقد
٤٦٩	خلف بن مهران	٦٧٩	حماد أو حامد بن أبي حمزة السكري
٤٦٩	خلف أبو الربيع		

(خ)

٦٣٦	روح بن عبدالواحد	٦٣٥	خليد بن دعلج
٢٧٩	روح بن غطيف	٥٨٤	خليفة بن حميد
		٦٩٢	الخليل بن زكريا
	(ز)	٣٥٦	خيران بن العلاء

٣٢٦	زبان بن غطيف	(د)	
٧٠١	زكريا بن يحيى		
٢٣٨	زمنة بن صالح	٥٥٤ و ٥٥٢	داود بن أبي صالح
٦٦١ و ٢٦١	الزهري	٠٦٧	داود بن الزبرقان
	زهير بن محمد التميمي الخراساني الشامي	٣٩٩	داود بن سليمان الغازي الجرجاني
٦٧٥ و ٤٢٠ و ٣٥٥ و ٣١٥		٤٤٧ و ٤٠٧	
٢٤٢	زهير بن مرزوق	٤٤٧	داود بن سليمان القزاز
١١١	زياد بن أبي زياد الجصاص	٢٢٥	داود بن عبد الجبار أبو سليمان الكوفي
٢٩١	زياد بن عبدالله البصري النميري	٥٤٦ و ٣٩٢ و ٥٣	داود بن المحبّر
٤٨٢ و ٤٦٦		٦٨٧ و ٦٥٦ و ٥٤٨	
١٥٧	زياد بن ميمون أبو عمار الثقفي	٤٦٣ و ٤٢١	دراج أبو السمح
٤٨٢ و ٤٦٦		١٠١	دريد بن نافع
١٤٨ و ١٣٩ و ١٢٩	زيد الحواري العمي	(ر)	
١٨٤	زينب بنت سليمان بن علي		

(س)		٢٢٤	الربيع بن سليمان بن الخيري
		٥٤٨	الربيع بن صبيح
٢٦٦	سالم بن عبدالأعلى	٣٩٠ و ١٧٠	رجاء بن أبي عطاء
٤٦١	سالم بن مسلمة	٣٩٠	رجاء بن روح
١٨٩	سعيد بن أبي هلال	٣٧٣	رزين بن معاوية
٣٣٤	سعيد بن حيان	٤٤٠	رشدين بن سعد
١٠٩	سعيد بن راشد	٢٧٧	روح بن جناح
٢١٢	سعيد بن زيد أخو حماد	٠٧٩	روح بن الصلاح

٥٥٣	سليمان بن عيسى السجزي	٣٥٩ و ٣٤١	سعيد بن سالم القداح
٧١٠	سليمان بن الفضل بن جبريل	٤٦٢	سعيد بن سنان الحمصي
٦٩٨	سليمان بن وهب النخعي	٦٤٣	سعيد بن عبد الجبار
٥٠٣	سنيد بن داود	٧١٦	سعيد بن كثير بن عفير المصري
١١٢	سوار بن مصعب	٢٨٥	سعيد بن محمد الوراق
٥٩٢ و ٥٨٧ و ٣٤٧	سويد بن سعيد	٢٨٧	سعيد بن مسلمة

(ش)

٢٩٨	شبل بن العلاء بن عبدالرحمن	٣٤٦	سكين بن أبي سراج
٦١٩	شريك القاضي	١٤٤ و ١٠٠	سلام بن سليم الطويل المدائني
٣٩٦	شعيب بن محمد بن إبراهيم الشعبي	٥٩٦ و ٤٦٧ و ٤٦٥ و ٣٣٠	سلم بن سالم البلخي
٣٩٦	شعيب بن محمد بن شعيب العبدي	٤٢٥ و ٤٠٤	سلم بن عبدالله الزاهد
٧١٧	شمر بن عطية	٤٠٦	سلم بن ميمون الخواص
٤٢٦	شهر بن حوشب	٤٠٣	سليم بن مسلم الخشاب المكي

(ص)

٤٦٥ و ٣٢٨	صالح بن بشير المري	٣٨٤	سليمان بن أرقم
٦١٤	صالح بن أبي حسان	٥٥٨	سليمان بن بشار
٦١٣	صالح بن حسان	٤٠٩ و ٢٣٠	سليمان بن داود الشاذكوني
٦٩٦ و ٣٧٦	صالح بن رستم أبو عامر الخزاز	٧٠٦ و ٤٥٣	سليمان بن داود اليمامي
٥١٦	صالح بن عبدالله النيسابوري	٥٦٩ و ٣٣٢	سليمان بن الربيع
٤٦٥	صالح المري	٢٢٤	سليمان بن سلم
٦٩٤	صالح مولى التوأمة	١١٥	سليمان بن سلمة

(ض ، ط)

٤٢١ و ١٤٦	الضحاك بن شراحم	٤٨٢	سليمان بن عمر الرقي
		٢٢٦	سليمان بن عمرو أبو داود النخعي
		٦٩٧ و ٤٠٧ و ٢٢٧	

٧٠٤	عبدالله بن أيوب	٦٩٥	ضمرة بن حبيب
٢٦٢	عبدالله بن جعفر المدني	٥٧٥ و ٢٥٢	طارق بن عبدالرحمن البجلي
٦٣١	عبدالله بن داهر الرازي	٢٥٢	طارق بن عبدالرحمن القرشي الحجازي
٢٠٧	عبدالله بن داود الواسطي	٦٠٠	طريف بن سليمان
٤٨٢	عبدالله بن زبيد الإيامي	٥٩٩	طلحة بن زيد الرقي
٣٤٥	عبدالله بن زيد النيسابوري محمش	٢٢٠	طلحة بن عمرو
٠٦١	عبدالله بن سعد الرقي		
٤٧٩	عبدالله بن سلمة بن أسلم	(ع)	
٤٧٩ و ٣٧٧	عبدالله بن سلمة المرادي		
٤٦٣	عبدالله بن سليمان الطويل	٠٦١	عاتكة بنت بكار
٦٩٠ و ٦٨٤	عبدالله بن شبيب الربيعي	١٢١	عائشة بنت يونس امرأة الليث
	عبدالله بن صالح أبو صالح كاتب الليث	٣٢٥	عاصم بن ببحير
٦٧٣ و ٦٥		٤٩٣	عاصم بن عبيدالله
٠٦٢	عبدالله بن صالح المصري	٥٦٢	عامر بن سيار
٤٣٤	عبدالله بن صالح اليماني	٦٩٧	عامر بن المبارك العلاف
٦١٦	عبدالله بن صفوان	٤٨٧	عباد بن أحمد العرزمي
٤٠٨	عبدالله بن عبدالرحمن الجزري	٣٨٤	عباد بن صهيب
٦٧٠	عبدالله بن عبدالعزيز بن صالح الحضرمي	٦٥٣ و ٥٤٥ و ٣٨٤	عباد بن عبدالصمد
٤٨٩	عبدالله بن عبدالقدوس أبو صالح الكوفي	٧٠٠ و ٦٦٦	عباد بن كثير
٦٦٠	عبدالله بن عبدالملك الفهري	٦١٨ و ٦١٧	العباس بن بكار الضبي
٥٦٤	عبدالله بن عمر العمري المكبر	٤٥٥	العباس بن الفضل الأنصاري
٠٨٢	عبدالله بن عميرة	٥٧١ و ٢٤٩	العباس بن كثير أبو مخلد الرقي
١٠٣	عبدالله بن قنبر	٤١١	عبدالأعلى بن أعين
٣٥٠ و ٣٤٩ و ١١٣	عبدالله بن لهيعة	٢١٦ و ٢٠٩	عبدالله بن إبراهيم الغفاري
٤٢١ و ٣٨٥		٤٨٣	عبدالله بن أبي جعفر الرازي
٥٤٩	عبدالله بن محمد بن أبي شيبه	٤٦٢	عبدالله بن أحمد بن شبيب
	عبدالله بن محمد بن جعفر أبو الشيخ بن حيان	٤٤٧	عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي
٤٣٨		٤١٣	عبدالله بن أذينة

١٤٨ و ١٣٩	عبدالرحيم بن زيد العمي	٤٣٢	عبدالله بن محمد بن جعفر القزويني
٤٤٥	عبدالسلام بن أبي الجنوب	٢٢٠	عبدالله بن محمد بن زاذان المدني
١٣٥	عبدالسلام بن سليمان الأزدي	٦٨٥	عبدالله بن محمد العسكري
١٣٦	عبدالسلام بن سليمان الشامي	٧١١	عبدالله بن محمد القدامي
٤٥١	عبدالصمد بن علي بن عبدالله	٠٨٨	عبدالله بن مسلم بن رشيد
١٨٤	عبدالصمد بن موسى الهاشمي	٠٨٨	عبدالله بن مسلم الفهري
٠٥٣	عبدالعزيز بن أبي رجاء	٣٠٧	عبدالله بن المطلب
٥٦٢	عبدالعزيز بن سعيد	٥١٥	عبدالله بن المغيرة
٥٧٦	عبدالعزيز بن عبيدالله	٢٣٦	عبدالله بن ميمون
٢٩٨	عبدالعزيز بن عمران	٦٧٠	عبدالله بن يعقوب
٥٦٢	عبدالغفور بن سعيد الأنصاري	٤٥٣	عبدالجبار بن الورد
٤٥٩	عبدالقدوس بن حبيب	٠٨٦	عبدالحكيم بن ذكوان
	عبدالقدوس بن عبدالقاهر أبو شهاب بن	٧٠٠	عبدالحميد بن حبيب
١٣٤	أبي ذئب	٤٩٧	عبدالخالق بن المنذر
٢٣١	عبدالكبير بن محمد بن عبدالله أبو عمير	٣٦٧	عبدالرحمن بن أحمد الزهري
١٢٥	عبدالكريم أبو أمية	٥٦٧	عبدالرحمن بن أيوب السكوني الحمصي
٧٠٠ و ٤٩٨	عبدالمجيد	٠٦٧	عبدالرحمن بن رافع
٥٥٦	عبدالملك بن الحكم	١٠٨ و ٦٦	عبدالرحمن بن زياد بن أنعم
٢١٣	عبدالملك بن سفيان الثقفي	٤٩٠ و ٢٠٤ و	
٢٣٥	عبدالملك بن علاق	٥٠٧ و ٨٩	عبدالرحمن بن زيد بن أسلم
٢٥٥	عبدالملك بن محمد الرقاشي	٣٤٠ و ٣٣٩	عبدالرحمن بن السفر الدمشقي
٦٣١	عبدالملك بن هارون	١٦٨ و ٧٠	عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي
٦٤٥	عبدالمهيمن بن عباس	١١٨	عبدالرحمن بن عثمان بن عمر
٦٣٢	عبدالوهاب بن مجاهد	٥١٦	عبدالرحمن بن عمار الشهيد
١٨٥	عبدوس بن عبدالله	٣١٤	عبدالرحمن بن الفضل
٠٦٤	عبيدالله بن العيزار	٢٠٨	عبدالرحمن بن محمد المروزي
٦٠٣ و ٣٧٢ و ٣٧١	عبيدالله بن محمد العمري	١٦٨	عبدالرحمن بن مهدي المسعودي
٥٣٨	عبيدالله بن موسى	٥٣٤	عبدالرحمن بن يحيى

٥٩٦	عقيل بن شبيب	٦٠٣	عبيد بن محمد الفريابي
٤٣٩	العلاء بن زيدل	٧١٣ و ٢٤٣	عبيد بن واقد
٢٩٤ و ٢٩٢	العلاء بن عمرو الحنفي	٣٠٥	عبيدة بن حسان
٤٣٨ و ٧٣	العلاء بن مسلمة أبو سالم الرواسي	٦٥٤	عتاب بن بشير
٢٣٥	علاق بن مسلم	٠٩٠	عثمان بن خالد
٦٢٥	علي بن أحمد بن زهير التميمي	٣٤٩	عثمان بن صالح المصري
٢٥٥	علي بن أحمد الحروري		عثمان بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان
٥٨٠	علي بن بهرام بن يزيد أبو حجية المزني	٦٧٩	
٤٠٩	علي بن الحزور	٤٧٠ و ٣٢٢	عثمان بن عبدالله القرشي الشامي
١٢٢ و ١٢١	علي بن الحسن بن هارون	٢٤١	عثمان بن عبدالرحمن الحراني
٥٩٥	علي بن الحسين بن بندار الإسترابادي	٦٢٣ و ٤٤١	عثمان بن عبدالرحمن الطرافي
٤٨٩	علي بن حسين الكوفي	٥٦٥ و ٥٢٧	عثمان بن عبدالرحمن القرشي
١٨٣ و ١٥٣	علي بن زيد بن جدعان	٣٣٧	عثمان بن عطاء
٥١٠ و ٥٠٩ و ٢٤٢ و ١٩٥		٥٤٩	عثمان بن محمد بن أبي شيبة
٣٠١	علي بن زيد بن محمد بن المنكدر	٤٦٧	عثمان بن مطر
٤٨٩	علي بن عاصم	٢٧٥	عثمان بن مقسم البري
٥٩٥	علي بن عبدالحميد الغضائري	١٥٦	عثمان بن واقد
٤٣٠ و ٤٢٤ و ٢٤٠	علي بن عروة	٣٣٧	عراك بن خالد
٢٤٢	علي بن غراب	٢٤٣	عرضي بن زياد السدوسي
١٧٨	علي بن محمد بن حاتم	٤٢٩	عروة بن رويم
١٣٣	عمار بن مطر الرهاوي	٥٧٣	عسل بن سفيان
٢٦٤	عمارة بن زاذان	٤٠٣	عصمة بن محمد
٠٧٨	عمر بن إسحاق بن إبراهيم	٥١٠ و ٣٣٧	عطاء بن جبلة
٤١١ و ٧١	عمر بن أيوب السقطي المزني	٥١١	عطاء بن السائب
٤١١	عمر بن أيوب الموصلي	٨٥ و ٩ و ٣٣٠ و ٤٢٢ و ٤٤٩	عطية العوفي
٣٣٤	عمر بن راشد أبو حفص اليمامي	٤٦١	عفر بن معدان
٣٣٤	عمر بن راشد الجاري المصري	٤٧٩	عقبة بن شداد الجمحي
١٣٤	عمر بن صهبان	٦٨٨	عقبة بن عبدالله

٤٨٩	عيسى بن محمد الباقلاني	٦٨١	عمر بن عبدالله بن أبي خثعم
٦٣٤	عيسى بن ميمون	٦٨١	عمر بن عبدالعزيز عن تميم الداري
٧٠٢	عيسى بن واقد	٢١٥	عمر بن عبدالعزيز عن عبدالله بن عمر
٢٥٠	عيسى بن يونس	٦٥٧ و ٦٥٦	عمر بن غياث
		٣٥٩	عمر بن قيس : مندل
	(غ)	٥٦٦	عمر بن محمد الزهري
		٥٣٥	عمر بن المنكدر
١٨٢	الغلابي : محمد بن زكريا	٧٠٨ و ٦٣١ و ٥٦١	عمر بن موسى الوجيهي
٤٣٦ و ٣٨٩ و ٢٤١	غياث بن إبراهيم	٥٨٥	عمر بن نبهان
٦١٦	غوث بن غيلان بن منبه الصنعاني	٦٥٥ و ٤٥٦ و ٤١٣	عمر بن هارون البلخي
		٣٠٦	عمر بن هشام
	(ف)	٢٢٣	عمر أبو حفص
		٠٧٨	عمرو بن إسحاق بن إبراهيم البغدادي
٢٤٥	فرات بن السائب	٤٤٨	عمرو بن أوس الأنصاري
٦٤٨	فرات بن سلمان	٦٣٧	عمرو بن بكر السكسكي
٤٨١ و ٢٧٤	فرقد السَّبْخِي	٥٣٠ و ٢٧٨ و ٢٧٣ و ٢٤٨	عمرو بن جميع
١٠٠	الفضل بن عطية	٦١٤ و ٥٦١ و ١١٤	عمرو بن الحصين الكلابي
٤٥٢	الفضل بن المختار	٤٦٩	عمرو بن حمزة القيسي أبو أسيد
٨٣ و ٩	فضيل بن مرزوق	٢٣٠	عمرو بن خالد أبو خالد الواسطي
٥٢٦	الفضيل الأعور	١٢٦	عمرو بن زياد أبو الحسن الثوباني
١٦٨	فليح بن سليمان	١٩٦	عمرو بن قيس
٥٧٤	فهد بن عوف	٢١١	عمرو بن مالك النكري
٥٦١	فهر بن بشر	٦٥٦ و ٦٢٣ و ٢٣٥	عنبسة بن عبدالرحمن
		٦١٦	عوف بن غيلان بن منبه الصنعاني
	(ق)	٣٤٤ و ٢٨٩	عيسى بن إبراهيم الهاشمي
		٧٠٩ و ٥٢٨	عيسى بن سودة النخعي
٦٨٩ و ٦٨٣ و ٥٥٦	القاسم بن إبراهيم الملطي	٤٣٧	عيسى بن شعيب
٤٢٦	القاسم بن إسماعيل الكوفي	٤٤١	عيسى بن لهيعة

	(م)	٤٥٥	القاسم بن عبدالرحمن الأنصاري
		٢٨٠	القاسم بن مالك المزني
٧٠٢	الماضي بن محمد الدينوري	١٢٨	القاسم بن مهران
٢٦٩	الماضي بن محمد الغافقي أبو مسعود	٣٥٥	قيصة بن ذؤيب
٦٣٦	مالك بن أدي	٣٢٥ و ٣١١ و ٣٠٩	قيس بن الربيع
٤٧٣	مالك بن عبدالله الأزدي	٦٧٤ و ٤٤٩	
٢١١	مؤمل بن إسماعيل	٣٨٧	قيس والد الأسود
٥٤٥	مؤمل بن عبدالرحمن الثقفي		
٦٨٣	المبارك بن عبدالله		(ك)
٥٠٣ و ٤٩١	المبارك بن فضالة		
٥٦٢	المنثى بن الصباح اليماني	٢٢٤	كادح بن رحمة
٥٢٨	مجاشع بن عمرو	٥٥٢	كثير بن زيد
٦٥٢ و ٦٤٨	محرز بن عبدالله الجزري	٢٣٧	كثير بن سليم
٧٠٨	محفوظ بن بحر	٧٠٢	كثير بن واقد
٦٧٠ و ٣٢٩	محمد بن أبي حميد	١٥٥	كدام بن عبدالرحمن
٦١٠	محمد بن أبي عمير	٤٧٩	كرز بن وبرة
	محمد بن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن	٢٧١	كعب بن عمرو بن جعفر البلخي
٧١٢	المحصن العكاشي	٨٥ و ١٤	الكلبي : محمد بن السائب
٥٦٤	محمد بن أحمد بن سعيد الرازي	١٩٠	كنانة مولى صفية
٢٢٢	محمد بن أحمد بن سهل الباهلي	٥٧٧	كيسان أبو عمر القصار
١٦٩	محمد بن أحمد بن علي بن المحرم		
٣٤٤	محمد بن أحمد بن منصور		(ل)
٢٨٧	محمد بن أحمد بن مهدي		
٧١٦	محمد بن أحمد بن يزيد السلمي	٤٣٩ و ٢٥٧	لاحق بن الحسين المقدسي
٥٧١	محمد بن أحمد الصيدلاني أبو يوسف	١٨٣	لاهب بن جعفر التيمي
٢٥٩	محمد بن أحمد القاضي البوراني	٥٩٦ و ٢٦٨ و ١٢٠ و ٥٤	ليث بن أبي سليم
٥٤١	محمد بن إسحاق بن حمزة البخاري	٦٢٧ و ٦٢٨	
٥٤٣	محمد بن إسحاق السلمي	١٢١	الليث ابن بنت الليث بن أبي سليم

٧٠٤	محمد بن سليمان الذهلي	١١١	محمد بن إسماعيل
٤٢٥	محمد بن سليمان الصنعاني	٣٢١ و ٢٤٣	محمد بن أيوب الرقي
٣٩٦	محمد بن سهل بن الفضل أبو الفضل	٥٠٠ و ٣٩٠	
٠٦٦	محمد بن سهل العطار	٥٧١	محمد بن تميم الفريابي
٢٢٩	محمد بن السائب	٥٥٤	محمد بن ثابت البناني
٤٠٢	محمد بن شداد المسممي	٤٤٦	محمد بن جامع العطار
٤٩٨	محمد بن صالح العذري	٥٨٩ و ٣٩١	محمد بن جعفر بن عبيدالله
٢٨٧	محمد بن الضوء	١٣١	محمد بن الحارث الحارثي
٢٥٧	محمد بن طلحة العروقي	٦٤٣	محمد بن حجر
٣٦٤	محمد بن العباس الحمصي	٤٨٤	محمد بن حسان السمطي
٢٥٧	محمد بن عبدالله بن أبي درة القاضي	٣٢٧	محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني
٦١٤ و ٥٦١	محمد بن عبدالله بن علانة	٣٢٨	محمد بن الحسن التل
٥٨٠	محمد بن عبدالله الخراساني	٤٢٤	محمد بن الحسين الصوفي
٥٣٧ و ٤١٠	محمد بن عبدالله العرزمي	٥٤٢	محمد بن حمزة بن زياد الطوسي
٥٧٩	محمد بن عبدالله الكوفي	٠٩٢	محمد بن حميد الرازي
٤٢٢	محمد بن عبدالرحمن بن رداد	١٧٥	محمد بن خالد الجندي
٣٣٩	محمد بن عبدالرحمن بن طلحة القرشي	٧١٤	محمد بن خالد المخزومي
١٣٠	محمد بن عبدالرحمن البيلماني	٣٠١	محمد بن الخطاب
٤٦٠	محمد بن عبدالرحمن السلمي	٠٩٦	محمد بن الخليل النيسابوري أبو عبدالله
٥٨٣ و ٣٥٤	محمد بن عبدالرحمن القشيري	٥١٢	محمد بن ذكوان
٤٣١	محمد بن عبدالرحيم بن شبيب	٥٤٥ و ٣٦٥	محمد بن روح بن عمران القتييري
٢٢٣	محمد بن عبدالسلام بن النعمان	٥٣١	محمد بن زكريا بن دينار الغلابي
٤١٠	محمد بن عبدالعزيز بن أبي رزمة	٧٢ و ٧٠	محمد بن زياد الشكري الطحان
١٣٢	محمد بن عبدالملك بن قريب الأصمعي	٣٤٣ و ٢٤٥	
١١٧	محمد بن عبيد البصري	١٤٣	محمد بن سعيد الحراني
٥٤٩	محمد بن عثمان بن أبي شيبة	٣٣٣	محمد بن سكين
٤٤٦	محمد بن عثمان الجمحي	٦٢٤	محمد بن سلمان بن أبي كريمة
٢٥٢	محمد بن عجلان	٦١٨	محمد بن سليم الراسبي

٢٤٩	محمد بن ميمون	١٨٥	محمد بن علي بن حمزة العلوي
١٢٥	محمد بن النعمان بن عبدالرحمن	٤١٠	محمد بن عمر بن سليم أبو بكر الجمابي
٢٥٢	محمد بن نعيم النصيبي		محمد بن عمرو الأنصاري أبو سهل البصري
١٨٥	محمد بن هارون بن العباس الهاشمي	١٦٩	
	محمد بن هارون بن عيسى ابن برة الهاشمي	١٣٩	محمد بن عمران الأخنسي
١٨٤		١٣٩	محمد بن عمران الهمذاني
	محمد بن هارون بن عيسى بن المنصور	٧١٦	محمد بن عيسى الطرسوسي
١٨٧ و ١٨٤	الهاشمي	٣٥٧	محمد بن عيسى المدائني
٣٩٧	محمد بن وصيف أبو جعفر السامري	٦٨٠	محمد بن غزوان الدمشقي
٣٩٦	محمد بن وصيف القامي		محمد بن الفضل بن عطية ١٠٠ و ١١٠ و ١٢٩
٢٧٦	محمد بن الوليد بن أبان القلانسي	٤٦٨ و ٣٦٠ و ٣٥٧ و ٢٩٦ و ٢١٥	
١٨٠	محمد بن الوليد القرشي	٤٨٩	محمد بن القاسم بن شريح أبو سعيد
٤٧٢	محمد الوطاء	٦٥٥	محمد بن القاسم الطايقاني
٢٦٨ و ٢٤٤	محمد بن يزيد بن سنان بن يزيد		محمد بن محصن العكاشي (انظر: محمد بن إسحاق)
١٣٢	محمد بن يعقوب الفرجي	٥٨٦	
٢٠٧ و ١٣٥	محمد بن يونس القرشي الكديمي	٤٣٠	محمد بن مجيب أبو همام
٦٨٨ و ٥٤٤ و ٤٩٤ و ٣٨٤ و ٣٤٣ و ٢٧٦			محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان الطرازي
٥٩٩	محمد أبو حنيفة بن ماهان	٢٥٨ و ١١٩	
٠٦٠	محمد الغزالي الفقيه الصوفي	٥٩٤	محمد بن مخلد الحمصي الرعييني
٢٧٤	مختار بن غسان	٦٤١	محمد بن مرداس
٢٩٠	المخيس بن تميم	٦٦٠	محمد بن مرزوق
٤٩١	مروان بن سالم الفزاري	٣٦٦	محمد بن مروان السدي
٠٦١	مروة بنت مروان	٥٩٢	محمد بن مسروق
٥٧٥	المزريقي: خالد بن أبي زيد القرني	٧١٠	محمد بن مسلم الطائفي
٤٢٨	مسرور بن سعيد التميمي	٣٤٢ و ٢٠٩	محمد بن معاوية النيسابوري
٣٨٠	مسلم بن خالد الزنجي	٥١٦	محمد بن المغيرة المزني
١٩٤	مسلم بن يسار	٥٣٥	محمد بن المنكدر
٢٧٧ و ٢٧٠	مسلمة بن علي الخشني	٢٤٩	محمد بن مهدي المروزي

٦٩٤	موسى بن إبراهيم	٦٨٨ و ٢٨٣ و ٢٨١
٣١٥	موسى بن جبير الأنصاري	٣٢٥
٦٤٠	موسى بن عبدالله الجهني	١٧٠
١٢٨	موسى بن عبدة	٦٢٧
٣٣٦ و ٢٢٩	موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي	٦٩١
٥٢٧	موسى بن هارون	٥٤٩
٠٦٤	موسى مولى عمر بن عبدالعزيز	١٥٩
٣٨٩ و ٥٣	ميسرة بن عبد ربه	٦٩٦
٦٤١	ميمون القصاب	١٥٩
٥٢٤	ميناء مولى عبدالرحمن بن عوف	٦٥٧
(ن)		
٦٣٨	نافع أبو هرمز	٢٨٨ و ٢٧١ و ٢٦١
	النباتي : أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي	٤٤٩
٢٤٥		المعلى بن مهدي
٥٤٠	نبيط بن عمر	٥١٥ و ٤٤٩
١٣٣	نجيح بن عبدالرحمن السندي	٤٦٧
٤٧٣	نصر بن حماد أبو الحارث الوراق	٥٦٦
٢٧٧ و ٢٢٢	نصر بن نجيح الباهلي	٣٤٦
٥٧٤	النضر بن حميد	٣١٣
١١٩	النعمان بن شبيل	٤٨٠ و ٣٤٤ و ٣١٣
٤٠٢ و ١٤٨	نعيم بن حماد	٠٥٦
٤٢١	نهشل	٣١٩ و ١١١
٢٨١ و ٢٧٨ و ١٧٦	نوح بن أبي مريم	٢١٦
٤١٤	نوح بن ذكوان	المنوفي : علي بن محمد المصري الشاذلي أبو الحسن
		٢٥٠
		٤١٢
		٢٥٠
		٥٨١
		٥١٦
		٢٢٦
٣١٢	هارون أبو محمد	موسى بن إبراهيم المروزي

٤٨١ وهب بن راشد الرقي
وهب بن وهب بن كثير أبو البخترى القرشى
١٠٢ و ٢٥٩ و ٦٢٥

(ي)

٤٣٧ يحيى بن أبي الفرات
٥٦٩ يحيى بن أبي كثير
يحيى بن أحمد بن علي بن الحسين أبو القاسم
٥٩٥
٢٩٥ يحيى بن بريد
١١٥ يحيى بن جابر
٦٧٥ و ٦٧٠ يحيى بن سلام البصري
٧١٠ يحيى بن سليم
٤٨٨ يحيى بن سليمان الحُفري
٥٧٠ يحيى بن شبيب اليماني
٦٥٥ يحيى بن عبدويه
٤١٤ يحيى بن عثمان
٤٩١ و ١٢٥ يحيى بن العلاء البجلي الرازي
٦٢٠ و ٦٥ يحيى بن المتوكل أبو عقيل
٤٠١ يحيى بن محمد بن قيس
٦٨٧ يحيى بن ميمون بن عطاء البصري
٤٩٠ و ٤٩٨ يحيى بن هاشم
يحيى بن يزيد (انظر: يحيى بن بريد)
٢١٠ و ٢٩٤ يزيد بن أبان الرقاشي
٤٧٨ و ٤٨٥ و ٥٤٨
١١١ يزيد بن أبي يزيد الواسطي أبو خالد
٥٧٧ يزيد بن بلال

١٩٠ هاشم بن سعيد الكوفي
هاشم بن محمد بن صالح الأنصاري (انظر: أبو
الدرداء) ٣٥٦
٣٥٢ هشام بن خالد
٤٩٤ هشام بن زياد
٦١٠ هشام بن سالم
٣٤٥ هشام بن عبيدالله
١٠٨ هشام بن عمار
٢٢٩ هشام بن محمد بن السائب الكلبي
٥٩٧ و ٦٦١ الهيثم بن حبيب الصيرفي الكوفي
٥٩٦ الهيثم بن حبيب

(و)

٠٨٧ الوازع بن نافع
٣٧٤ واسط بن الحارث
٣٧٩ واصل بن السائب
٦٩ و ٢١٥ الواقدي: محمد بن عمرو
٣٤٧ ورقاء بن عمر الليشكري
٤١٧ الوضين بن عطاء
١٩٢ وقاء بن إياس
١٣٤ الوليد بن سلمة الأردني
٦٢٨ الوليد بن عبد الملك بن مشرح الحراني
٦٥٠ الوليد بن مروان
٦٨ و ٣٢٣ الوليد بن مسلم الدمشقي
٤١٢ و ٥٢٩
٣٢٣ الوليد بن موسى القرشي
٣٨٢ وهب بن داود بن سليمان الضرير

٦٨٠	يعقوب بن الوليد المدني	٤٧٥	يزيد بن بيان المعلم
١٠٤	يغتم بن سالم بن قنبر	٦٨١	يزيد بن خالد
٤١٥ و ٤١٤	يوسف بن أبي كثير	٤٨٠	يزيد بن ربيعة الرحبي
٣٨١ و ٣٢٥	يوسف بن أسباط	٧١٥	يزيد بن زياد أو ابن أبي زياد
٦١٩	يوسف بن خالد السمطي	٤٤١	يزيد بن سنان الأشعري
٢٠٤	يوسف بن زياد البصري	٥٩٩ و ٢٦٨	يزيد بن سنان الرهاوي
٤٤٣ و ٣٤٢ و ٣٣٩	يوسف بن السفر	٤٧٨	يزيد بن عبدالله بن الشخير
٢٩٣	يوسف بن عدي	٥٢٠	يزيد بن عمرو
٦٣٩	يوسف بن عطية	٦٨١ و ٢٤٤	يزيد بن محمد
٣٤٦	يوسف بن الفرق	٣٩٦	يعقوب بن إبراهيم الزهري
٣٤٠	يوسف بن الفيض	٦٠٢	يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلاني
١٣٥	يوسف بن كامل العطار	٧١٤	يعقوب بن حميد
٤٥٢	يوسف بن يعقوب بن عبدالعزيز الثقفي	٤٥٢	يعقوب بن عبدالعزيز الثقفي
٤٦٠	يوسف بن يعقوب أبو عمران	٥٨٩	يعقوب بن عيسى بن ماهان
٢٦٥	يونس بن هارون الأزدي	٢١٩	يعقوب بن محمد الزهري

٥٠١ — (خيركم من لم يترك آخرته لدنياه ، ولا دنياه لآخرته ، ولم يكن كلاً على الناس) .

موضوع . أخرجه أبو بكر الأزدى في « حديثه » (١ / ٥) وأبو محمد الضراب في « ذم الرياء » (١ / ٢٩٣) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢٢١ / ٤) عن نعيم بن سالم بن قنبر عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا إسناد موضوع . نعيم بن سالم أورده هكذا في « اللسان » وقال :
« قال ابن القطان : « لا يعرف » قلت : تصحف عليه اسمه وإلا فهو معروف مشهور بالضعف متروك الحديث ، وأول اسمه ياء مثناة من تحت ، ثم غين ثم نون ، وسيأتي .
ثم قال هناك في « يَغْنَم بن سالم » :
« وقال أبو حاتم : ضعيف ، وقال ابن حبان : كان يضع على أنس ، وقال ابن يونس : حدث عن أنس فكذب » .

ومن طريقه رواه الديلمي أيضاً ، كما في « الحاوي » (٢٠٢ / ٢) للسيوطي و « فيض القدير » للمناوي .

وقد روي الحديث بإسناد آخر موضوع عن أنس وهو الذي قبله .

٥٠٢ — (كفى بالموت واعظاً ، وكفى باليقين غنىً ، وكفى بالعبادة شغلاً) .

ضعيف جداً . رواه أبو سعيد بن الأعرابي في « معجمه » (١ / ٩٧) وابن بشران في « مجلس يوم الجمعة ١٧ ذي الحجة سنة ٤١٢ من الأمالي » (ورقة ٢ / ٢٠٨ من مجموع الظاهرية رقم ٨٧) وأبو الفتح الأزدى في « المواعظ » (١ / ٧) والقضاعي (١ / ١١٤) والقاسم بن عساكر في « تعزية المسلم » (٢ / ٢١٦ / ٢) وكذا أبو نعيم « في حديث الكديمي » (٢ / ٣٥) من طريق الربيع بن بدر عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عمار مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً الربيع بن بدر متروك .

ثم إنه روي موقوفاً ، فقد أخرجه أحمد في « الزهد » (١٧٦) وابن أبي الدنيا في « كتاب اليقين » (رقم ٣١) بسند صحيح عن جعفر بن سليمان عن يونس قال : حدثني من سمع عمار بن ياسر يقول : فذكره موقوفاً غير مرفوع . وكذلك رواه نعيم بن حماد في « زوائد زهد ابن المبارك » (رقم ١٤٨) عن ابن مسعود موقوفاً وهو الصواب إن شاء الله .

٥٠٣ — (من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة — لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٣٤ / ٢) والعقيلي في « الضعفاء » (٤٥٧) والبيهقي (٢٢ / ٨) من طريق يزيد بن زياد الشامي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« يزيد هذا قال البخاري : منكر الحديث » قال : « ولا يتابعه إلا من هونحوه » وقال البيهقي : « ويزيد منكر الحديث » .

قلت : وأفاد البخاري بكلمته السابقة أنه لا تحل الرواية عنه فهو عنده متهم كما تقدم قبل حديثين وذكر الذهبي في ترجمته عن أبي حاتم أنه قال :

« هذا حديث باطل موضوع » . وأقره الذهبي وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٠٤ / ٢) من حديث أبي هريرة وعمر وأبي سعيد ، وأعلها كلها ثم قال :

« قال أحمد : « ليس هذا الحديث بصحيح » ، وقال ابن حبان : هذا حديث موضوع لا أصل له من حديث الثقات » .

قلت : وتعبه السيوطي في « اللآلي » (١٨٧ / ٢ — ١٨٨) بشواهد أوردها تقتضي أن الحديث ضعيف لا موضوع .

قلت : ومن شواهد ما أخرجه ابن لؤلؤ في « الفوائد المتقاة » (٢ / ٢١٨) عن الأحوص عن أبي عون المري عن عروة بن الزبير مرفوعاً .

وهذا مع إرساله ضعيف ؛ فإن الأحوص — هو ابن حكيم — ضعيف الحفظ . ومنها ما عند أبي نعيم في « أخبار أصبهان » (١٥٢ / ١ ، ٢٦٤) من طريق داود بن المحبر عن ضمرة بن جوريرة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

وابن المحبر كذاب لكن رواه ابن عساكر (٢ / ٣٨٢) وكذا البيهقي في « الشعب » كما في « اللآلي » من طريقين عن عبد الله بن حفص (وفي اللآلي : عبيد الله بن حفص بن مروان) عن سلمة [بن] العيار الفزاري عن الأوزاعي عن نافع به . ورجاله ثقات غير ابن حفص هذا فلم أجد له ترجمة .

ومنها ما عند أبي نعيم في « الحلية » (٧٤ / ٥) عن حكيم بن نافع قال : ثنا خلف بن حوشب عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن المسيب قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : فذكره وقال : « غريب تفرد به حكيم » . قلت : وهو ضعيف .

٥٠٤ — (نِعْمَ الطَّعَامُ الزَّبِيبُ ، يَشِدُّ الْعَصَبَ ، وَيَذْهَبُ بِالْوَصْبِ ، وَيُطْفِئُ الْغَضَبَ ، وَيُطِيبُ النَّكْهَةَ ، وَيَذْهَبُ بِالْبَلْغَمِ ، وَيُصْفِي اللَّوْنَ ، وَذَكَرَ خِصَالاً تَمَامَ الْعَشْرَةِ لَمْ يَحْفَظْهَا الرَّوِي) .

موضوع . رواه ابن حبان في « كتاب المجروحين » المعروف بـ « الضعفاء » (١ / ٣٢٤ —
 طبع الهند) وأبونعيم في « الطب » (١ / ٩) نسخة الشيخ السفرجلاني (والخطيب في « التلخيص »
 (٢ / ٣٦) وابن عساكر (٧ / ١١٥ / ١) من طريق سعيد بن زياد بن فائد بن زياد بن أبي هند الداري قال :
 « أهدي إلى رسول الله ﷺ طبق من زبيب مغطى فكشف عنه رسول الله ﷺ ثم قال :

« كلوا بسم الله ، نَعْم . . . »

قلت : وهذا موضوع ، سعيد هذا قال الأزدي :

« متروك » . وقال ابن حبان عقبه :

« لا أدري البلية من هي ؟ أمه أو من أبيه أو جده ؟ لأن أباه وجده لا يعرف لهما رواية الا من
 حديث سعيد ، والشيخ اذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به ، لأن رواية الضعيف
 لا يخرج من ليس يعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة ، لأن ما روى الضعيف وما لم يرو
 في الحكم سيان » .

قلت : وفي تعليقه الأخير ، إشارة قوية إلى أن مذهبه أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف ،
 لأنه في حكم ما لم يرو من الحديث ، وهو تعليل قوي جداً فتأمل .
 وساق له الذهبي حديثاً آخر وهو :

٥٥٥ — (قال الله تبارك وتعالى : من لم يرض بقضائي ، ويصبر

على بلائي ، فليلتمس رباً سوائني) .

ضعيف جداً . رواه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٢٤) والطبراني في « الكبير »
 وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (١ / ٣٧٦) والخطيب في « التلخيص » (٢ / ٣٩) وابن
 عساكر (٧ / ١١٥ / ١ ، ١٢ / ٢٦٧ / ١ ، ١٥ / ٣٠٤ / ١) من طريق سعيد بن زياد بالاسناد
 المذكور في الحديث الذي قبله .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢٠٧) :

« وفيه سعيد بن زياد بن هند وهو متروك » . وقال العراقي (٣ / ٢٩٦) :

« وإسناده ضعيف » .

وهذا قصور أو تساهل أول لعل في نسختنا من « تخريج الإحياء » سقط ، فقد نقل المناوي
 عنه أنه قال :

« ضعيف جداً » وهذا أقرب .

وقد روي الحديث بإسناد آخر لعله خير من هذا وهو :

٥٠٦ — (من لم يرض بقضاء الله ، ويؤمن بقدر الله ، فليلتمس
إلهاً غير الله) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الصغير » (ص ١٨٧) وكذا في « الأوسط » ومن طريقه
أبونعيم في « أخبار أصبهان » (٢٢٨/٢) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢٢٧/٢) من طريق
سهيل بن عبد الله عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن خالد إلا سهيل » .
قلت : ويقال فيه : سهيل بن أبي حزم . وهو ضعيف عند الجمهور ، وقال ابن حبان
(٣٤٩/١) :

« يفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأنبياء » .

وللحديث طريق أخرى تقدم قبله ، وثالث لعله يأتي إن شاء الله .

٥٠٧ — (إذا كان يوم القيامة أنبت الله لطائفة من أمتي أجنحة
فيطرون من قبورهم إلى الجنان ، يسرحون فيها ويتنعمون فيها كيف
شاءوا ، فتقول لهم الملائكة : هل رأيتم الحساب ؟ فيقولون : ما رأينا
حساباً . فتقول لهم : هل جُزتم الصراط ؟ فيقولون : ما رأينا صراطاً .
فتقول لهم : هل رأيتم جهنم ؟ فيقولون : ما رأينا شيئاً . فتقول لهم الملائكة :
من أمة من أمتهم ؟ فيقولون : من أمة محمد ﷺ . فتقول : ناشدناكم
الله حدثونا ما كانت أعمالكم في الدنيا ؟ فيقولون : خصلتان كانتا فينا
فبلغنا هذه المنزلة بفضل رحمة الله . فيقولون : وما هما ؟ فيقولون : كنا
إذا خلونا نستحي أن نعصيه ، ونرضى باليسير مما قسم لنا ، فتقول
الملائكة : يحق لكم هذا) .

موضوع . أورده الغزالي في « الإحياء » (٢٩٥/٣) فقال مخرجه العراقي :

« رواه ابن حبان في « الضعفاء » وأبو عبد الرحمن السلمي من حديث أنس مع اختلاف .
وفيه حميد بن علي القيسي ساقط هالك ، والحديث منكر مخالف للقرآن وللأحاديث الصحيحة في
الورود وغيره » .

قلت : اتهمه ابن حبان (٢٥٩/١) بأحاديث ساقها له . هذا أحدها .

٥٠٨ — (إن الله يحب أن تُقبلَ رُخصته ، كما يحب العبد

مغفرة ربه) .

باطل بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ١٠٤ / ١ - ٢ زوائد المعجمين) : حدثنا الفضل بن العباس : ثنا إسماعيل بن عيسى العطار : ثنا عمرو بن عبد الجبار : ثنا عبد الله بن يزيد بن آدم عن أبي الدرداء وأبي أمامة ووائلة بن الأسقع وأنس بن مالك مرفوعاً به . وقال :

« لا يروى عن هؤلاء الأربعة إلا بهذا الاسناد ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : وهو ثقة كما قال الخطيب ، وإنما الآفة من شيخه عمرو بن عبد الجبار ، قال ابن عدي :

« روى عن عمه مناكير » .

أومن شيخ شيخه عبد الله بن يزيد ، بل هو بالحمل عليه فيه أولى ، فقد قال أحمد : « أحاديثه موضوعة » . وقال الجوزجاني :

« أحاديثه منكرة » . كما في « الميزان » للذهبي ، وقال في موضع آخر :

« ليس بثقة : تركه الأزدي وغيره ، وأتى بعجائب » .

وقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ١٩٧) وقد ساق له حديثاً غير هذا : « سألت أبي عنه ؟ فقال : لا أعرفه . وهذا حديث باطل » .

قلت : وحديث الترجمة باطل أيضاً بهذا اللفظ ، فقد ورد من طرق بعضها صحيح بلفظ :

« إن الله يحب أن تؤتى رخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيته »

وفي رواية :

« . . . كما يحب أن تؤتى عزائمه » .

ورد ذلك عن جماعة من الصحابة ، خرجت أحاديثهم وتبعت طرقها وألفاظها في « إرواء الغليل » (٥٥٧) يسر الله طبعه .

٥٠٩ — (عليكم بالهندباء ، فإنه ما من يوم إلا وهو يقطر عليه

قطرة من قطر الجنة) .

موضوع . أبو نعيم في « الطب » : ثنا أبي : ثنا محمد بن أبي يحيى : ثنا صالح بن سهل : ثنا موسى بن معاذ : ثنا عمر بن يحيى بن أبي سلمة قال : حدثتني أم كلثوم بنت أبي سلمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . موسى بن معاذ وعمر بن يحيى ضعفهما الدارقطني ، وعمر بن يحيى أظنه الذي في إسناد الحديث الآتي بعد هذا بحديث وقد قال فيه أبو نعيم إنه « متروك

الحديث « كما يأتي .

ومن دونهما لم أعرفهما . ولهذا قال السيوطي في « اللآلي » :
« وهذا الإسناد كله تالف » .

وذكره أيضاً من حديث أنس وقال : إسناده كهلندي قبله .

قلت : ومع هذا فقد ذهل السيوطي أوتساهل فأورد حديث ابن عباس هذا في « الجامع الصغير » من رواية أبي نعيم ! وقال المناوي في شرحه :
« وفيه عمرو بن أبي سلمة ضعفه ابن معين وغيره » .

قلت : وهذا وهم منه رحمه الله فليس في إسناد الحديث عمرو هذا ، والظاهر أنه تصحف عليه أو على بعض النساخ اسم عمر بن يحيى بن أبي سلمة بعمر بن أبي سلمة هذا . والله أعلم .
والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٩٨) من حديث الحسين رضي الله عنه نحوه .

ورواه السهمي في « تاريخ جرجان » (ص ٦٤) عن الحسين بن علوان عن أبان بن أبي عياش عن أنس مرفوعاً .

وأبان متروك متهم بالكذب .

وابن علوان كذاب وضاع .

وحزم بوضعه ابن القيم كما نقله عنه الشيخ علي القاري في « موضوعاته » (ص ١٠٧ ، ١٢٦) وأقره .

٥١٠ — (عليكم بالقبرع فإنه يزيد بالدماغ ، عليكم بالعدس فإنه قدس على لسان سبعين نبيا) .

موضوع . رواه أبو موسى المدني في جزء من « الأمالي » (١ / ٦٣) وأبو نعيم في « الطب » عن عمرو بن الحصين : ثنا محمد بن عبد الله بن علاثة عن ثور بن يزيد عن مكحول عن وائلة بن الأسقع مرفوعاً .

وهذا إسناد موضوع ، عمرو بن حصين كذاب وشيخه ابن علاثة ضعيف كما تقدم مرارا ، آخرها تحت الحديث (٤٢٥) .

ومن هذا الوجه رواه الطبراني في « الكبير » كما في « المجمع » (٥ / ٤٤) وأورده السيوطي من روايته في « الجامع الصغير » فلم يوفق . كما سبق التنبيه عليه برقم (٤٠) ، والغرض هنا الكلام على اللفظ الآخر ، وهو :

« عليكم بالقبرع ؛ فإنه يزيد في العقل ، ويكثر الدماغ » .

عزاه السيوطي للبيهقي عن عطاء مرسلًا ، وتعقبه المناوي بقوله :

« إن مغلد بن قريش أورده في « اللسان » وقال : قال ابن حبان في « الثقات » : يخطئ » .
قلت : فان لم يكن في هذه الطريق إلا الإرسال فهو ضعيف ، وإن كان القلب يميل الى أن
هذا المتن موضوع أيضاً . والله أعلم .

ثم وفقت على إسناد الحديث عند البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٩٨ / ٢) — مصورة
المكتب الاسلامي) ، فاذا فيه علة أخرى ، فإنه رواه عن مغلد بن قريش : أنا عبد الرحمن بن
دلهم عن عطاء مرسلًا مع الطرف الثاني من حديث الترجمة ، خلافاً لما يوهمه صنيع السيوطي من
ذكره الطرف الأول منه فقط .

قلت : وابن دلهم لم أجد له ترجمة فيما عندي من كتب الرجال .

٥١١ — (قلوب بني آدم تلين في الشتاء وذلك لأن الله خلق
آظم من طين ، والطين يلين في الشتاء) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الخلية » (٥ / ٢١٦) من طريق عمر بن يحيى : ثنا شعبة
الحجاج عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً وقال :
« تفرد برفعه عمر بن يحيى وهو متروك الحديث ، والصحيح من قول خالد » . وقال الذهبي
في ترجمته :

« أتى بخبر شبه موضوع » ثم ساق له هذا الحديث ثم قال :

« ولا نعلم لشعبة عن ثور رواية » . وقال في « طبقات الحفاظ » :

« هذا حديث غير صحيح ، مركب على شعبة ، وعمر بن يحيى لا أعرفه ، تركه أبو نعيم » .

وقال الحافظ ابن حجر :

« أظنه عمر بن يحيى بن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وقد ضعفه

الدارقطني والله أعلم » .

كذا في « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عراق (١ / ٦٩) .

قلت : وعمر هذا لعله الذي سبق في إسناد الحديث الذي قبل هذا بحديث . والله أعلم .

٥١٢ — (كلوا الزيت وادهنوا به ، فإنه شفاء من سبعين داء ،

منها الجذام) .

منكر . أبو نعيم في « الطب » من طريق الطبراني : ثنا يحيى بن عبد البلقي : ثنا أحمد بن

محمد بن أبي بزة : ثنا علي بن محمد الرحال مولى بن هاشم قال : سمعت الأوزاعي يقول : حدثني

مكحول عن أبي مالك عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث منكر يحيى بن عبد الباقي هو الأذني ، روى عنه الطبراني حديثاً

آخر في « المعجم الصغير » (ص ٢٤٤) ، كنيته أبو القاسم كما في « معجم البلدان » مادة « أذنة » ولم أجد من وثقه .

وابن أبي بزة هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة المكي قال أبو حاتم : « ضعيف الحديث ، ولست أحدث عنه فإنه روى حديثاً منكراً » يعني آخر غير هذا . وقال العقيلي :

« منكر الحديث » .

وعلي بن محمد الرحال لم أر له ترجمة .

وأبو مالك ، الظاهر أنه الذي في « الميزان » و« اللسان » :

« أبو مالك الدمشقي ، عداه في التابعين ، أرسل حديثاً ، وعنه عبد الله بن دينار ، مجهول » .

٥١٣ — (غسل الإناء ، وطهارة الفناء ، يورثان الغنى) .

موضوع . رواه الخطيب (٩٢/١٢) والسلفي في « الطوريات » (٢/١٠٥) عن علي بن محمد الزهري : حدثنا أبو يعلى الموصلي بإسناده عن أنس مرفوعاً . وقال الخطيب :

« ولم أكتبه إلا عن الزهري هذا ، وكان كذاباً » .

قلت : ولهذا أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٧٧/٢) وأيده السيوطي في « اللآلي » (٢ ٤) ، وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١/٢٢٨) فقال :

« قلت : قال في « الميزان » : هذا وضعه علي بن محمد الزهري على أبي يعلى » .

قلت : وأقره الحافظ في « اللسان » ، فاعجب بعد هذا ، كيف أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من هذا الوجه الذي اعترف هو بوضعه !!

٥١٤ — (لن تهلك الرعية وإن كانت ظالمة مسيئة إذا كانت الولاية هادية مهدية ، ولن تهلك الرعية وإن كانت هادية مهدية إذا كانت الولاية ظالمة مسيئة) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « فضيلة العادلين » (ورقة ٢٢٧ وجه ١ من مجموع الظاهرية رقم ٦٣) من طريق محمد بن حسان السمتي : ثنا أبو عثمان عبد الله بن زيد : ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن ابن عمر مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ، السمتي هذا وثقه الأكثرون ، وضعفه بعضهم ، وقال الدارقطني : « ثقة يحدث عن الضعفاء » .

قلت : فعلى هذا فشيخه في هذا الحديث عبد الله بن زيد ضعيف ، وقد صرح بتضعيفه الأزدي كما في « الميزان » و« اللسان » .

قلت : وترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٤٥٩/٩) ، وساق له حديثين ، هذا أحدهما ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . فهو مجهول عندي إن لم يكن ضعيفاً .

٥١٥ — (اذكروا الله ذكراً يقول المنافقون : إنكم تراؤن) .

ضعيف جدا . رواه الطبراني (١/٧٧/٣) وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٨٠/٣ — ٨١) بسنده عن سعيد بن سفيان الجحدري عن الحسن بن أبي جعفر عن عقبة ابن أبي ثبيّت الراسبي عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :
« غريب لم يوصله إلا سعيد عن الحسن » .
قلت : والحسن هذا ضعيف جداً ، وقد ذكر له الذهبي أحاديث وصفها بأنها « من بلاياه » !
وقد مضى أحدها برقم (٢٩٥) .

وسعيد بن سفيان قال ابن حبان :
« كان ممن يخطيء » .

قلت : فلعله أخطأ في وصل هذا الحديث عن ابن عباس ، فقد ذكر المنذري (٢٣٠/٢) أن البيهقي رواه عن أبي الجوزاء مرسلأ . والله أعلم .
ثم تبين لي أنه يحتمل أن يكون الخطأ من شيخه الحسن ، بل هو الأقرب لشدة ضعفه ، ولأنه ورد من طريق أخرى عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء مرسلأ وهو .

٥١٦ — (أكثروا ذكر الله حتى يقول المنافقون : إنكم مراؤون) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (١٠٢٢/١/٢٠٤ ط) وعبدالله بن أحمد في « زوائد الزهد » (ص ١٠٨) من طريق سعيد بن زيد عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء مرفوعاً . وهذا سند ضعيف ، لارساله وضعف سعيد بن زيد .
وقد روي عن أبي الجوزاء عن ابن عباس متصلاً مرفوعاً ولكن إسناده ضعيف جداً ، وهو الذي قبله ، ونحوه ما روي بلفظ :

٥١٧ — (أكثروا ذكر الله حتى يقولوا : مجنون) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤٩٩/١) وأحمد (٦٨/٣) وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١/١٠٢) والثعلبي في « التفسير » (١١٧/٣ — ١١٨) وكذا الواحدي في « الوسيط » (٢/٢٣٠/٣) وابن عساكر (٢/٢٩/٦) عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال الحاكم :
« صحيح الإسناد » .

كذا قال ! وأما الذهبي فقد سقط الحديث من « تلخيصه » المطبوع مع « المستدرک » فلم يتبين لي هل تعقبه أم أقره ، والأحرى به الأول لأمرين :

أحدهما : أنه الذي نعده منه في غير ما حديث من أحاديث دراج التي صححها الحاكم ،

فإنه يتعقبه بدراج ، ويقول فيه « إنه كثير المناكير » وقد مضى أحدها برقم (٢٩٤) .

والآخر : أنه أورد دراجاً أبا السمح في « الميزان » فقال :

« قال أحمد : أحاديثه مناكير وليته ، وقال يحيى : ليس به بأس . وفي رواية : ثقة . وقال فضلك الرازي : ما هوثقة ولا كرامة . وقال النسائي : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ضعيف . وقد ساق ابن عدي له أحاديث وقال : عامتها لا يتابع عليها .

وقد ساق له الذهبي من مناكيره أحاديث ، هذا أحدها .

ومنه تعلم أن تحسين الحديث كما فعل الحافظ فيما نقله المناوي عنه غير حسن . والله أعلم .

٥١٨ — (من اعتكف عشراً في رمضان كان كحجتين وعُمَرتين) .

موضوع . رواه البيهقي في « الشعب » من حديث الحسين بن علي مرفوعاً وقال :

« إسناده ضعيف ومحمد بن زاذان أي أحد رجاله متروك ، وقال البخاري : لا يكتب حديثه اه كلامه وفيه أيضاً عنبة بن عبد الرحمن ، قال البخاري : تركوه ، وقال الذهبي في « الضعفاء » : متروك متهم أي بالوضع . كذا في « فيض القدير » .

قلت : وعنبة هذا هو الذي قال فيه أبو حاتم :

« كان يضع الحديث » كما في « الميزان » للذهبي ، ثم ساق له أحاديث هذا أحدها ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١/٢٩٢) وأبو طاهر الأنباري في « المشيخة » (ق ١/١٦٢ — ٢) بلفظ : « اعتكاف عشر . . . » ، وقال ابن حبان (١٦٨/٢) :

« صاحب أشياء موضوعة وما لا أصل له » .

٥١٩ — (إن هاتين صامتا عما أحل الله ، وأفطرتا على ما حرم

الله عز وجل عليهما ، جلست إحداهما إلى الأخرى ، فجعلتا تأكلان لحوم الناس) .

ضعيف . رواه أحمد (٤٣١/٥) عن رجل عن عبيد مولى رسول الله ﷺ :

« أن امرأتين صامتا ، وأن رجلاً قال : يا رسول الله : إن ها هنا امرأتين قد صامتا وإنهما كادتا أن تموتا من العطش ، فأعرض عنه أوسكت ، ثم عاد ، وأراه قال بالهجرة — قال : يا نبي الله إنهما والله قد ماتتا أو كادتا أن تموتا ، قال ادعهما ، قال : فجاءتا ، قال : فجيء بقدر أو عس ، فقال لإحداهما : قيئي ، فقادت قيحاً أو دمماً وصديداً ولحماً ، حتى قادت نصف القدح ، ثم قال للأخرى : قيئي ، فقادت من قيح ودم وصديد ولحم عبيط وغيره حتى ملأت القدح ، ثم قال : فذكره .

وهذا سند ضعيف بسبب الرجل الذي لم يسم . وقال الحافظ العراقي (٢١١/١) إنه مجهول ورواه الطيالسي (١٨٨/١) عن أنس فقال : حدثنا الربيع عن يزيد عنه .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، الربيع هو ابن صبيح ضعيف .
وزيد هو ابن أبان الرقاشي وهو متروك .

٥٢٠ — (من أحيا ليلة الفطر وليلة الأضحى ؛ لم يمته قلبه

يوم تموت القلوب) .

موضوع . قال في « المجمع » (١٩٨ / ٢) :

« واه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » عن عبادة بن الصامت . وفيه عمر بن هارون
البلخي . والغالب عليه الضعف . وأثنى عليه ابن مهدي وغيره ولكن ضعفه جماعة كثيرة » .

قلت : ابن مهدي له فيه قول آخر معاكس لهذا وهو :

« لم يكن له عندي قيمة » ! وقد قال فيه ابن معين وصالح جزرة :

« كذاب » . وكذا قال ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٤٢ / ٢) ، وساق له حديثاً اتهمه

بوضعه . وقال ابن حبان (٩١ / ٢) :

« كان ممن يروي عن الثقات المعضلات . ويدعي شيوخاً لم يرههم » .

فالرجل ساقط متهم . وقد مضى له بعض الأحاديث الموضوعة ، فانظر الأرقام

(٢٤٠ و ٢٨٨ و ٤٥٥) وما يأتي برقم (٥٢٣) .

وروي الحديث من طريق أخرى بلفظ :

٥٢١ — (من قام ليلتي العيدين محتسباً لله ؛ لم يمته قلبه يوم

تموت القلوب) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٥٤٢ / ١) عن بقية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن

خالد بن معدان عن أبي أمامة مرفوعاً . قال في « الزوائد » :

« إسناده ضعيف لتدليس بقية » . وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (٣٢٨ / ١) :

« إسناده ضعيف » .

قلت : بقية سيء التدليس ؛ فإنه يروي عن الكذابين عن الثقات ثم يسقطهم من بينه وبين

الثقات ويدلس عنهم ! فلا يبعد أن يكون شيخه الذي أسقطه في هذا الحديث من أولئك الكذابين .

فقد قال ابن القيم في هديه رحمته ليلة النحر من المناسك (٢١٢ / ١) :

« ثم نام حتى أصبح . ولم يُحْي تلك الليلة . ولا صح عنه في إحياء ليلتي العيدين شيء » .

ثم رأيت الحديث من رواية عمر بن هارون الكذاب ، والمذكور في الحديث السابق ، يرويه

عن ثور بن يزيد به . فلا استبعد أن يكون هو الذي تلقاه بقية عنه ثم دلسه وأسقطه .

وسياأتي تخريج حديثه فيما بعد إن شاء الله تعالى برقم (٥١٦٣) .

٥٢٢ — (من أحيا الليالي الأربع وجبت له الجنة ؛ ليلة التروية
وليلة عرفة ، وليلة النحر ، وليلة الفطر) .

موضوع . رواه نصر المقدسي في جزء من « الأمالي » (٢ / ١٨٦) عن سويد بن سعيد
حدثني عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن وهب بن منبه عن معاذ بن جبل مرفوعاً .
وهذا إسناد موضوع كما يأتي بيانه . وأورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن
عساكر عن معاذ . فتعقبه شارحه المناوي بقوله :

« قال ابن حجر في « تخريج الأذكار » : حديث غريب . وعبد الرحيم بن زيد العمي أحد
رواته متروك وسبقه ابن الجوزي فقال : حديث لا يصح . . . وعبد الرحيم قال يحيى : كذاب ،
والنسائي : متروك » .

قلت : وسويد بن سعيد ضعيف أيضا . فالإسناد ظلمات بعضها فوق بعض !
والحديث أورده المنذري في « الترغيب » (١٠٠ / ٢) بلفظ « . . . الليالي الخمس . . . »
فذكره وزاد في آخره : « وليلة النصف من شعبان » ثم قال :
« رواه الأصبهاني » . وأشار المنذري لضعفه أو وضعه .
قلت : وهو عند الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٥٠ / ٢) من الوجه المذكور .

٥٢٣ — (من أحسن منكم أن يتكلم بالعربية فلا يتكلمن
بالفارسية ، فإنه يورث النفاق) .

موضوع . رواه الحاكم (٨٧ / ٤) من طريق عمر بن هارون : ثنا أسامة بن زيد الليثي عن
نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

سكت عليه الحاكم ورده الذهبي بقوله :
« عمر كذبه ابن معين ، وتركه الجماعة » .

وقد سود السيوطي « جامعه » بهذا الحديث ، فتعقبه الشارح بكلام الذهبي هذا ، ثم قال :
« فكان ينبغي للمصنف حذفه ، وليته إذ ذكره بين حاله » .

٥٢٤ — (ما أنفقت الورق في شيء أحب إلى الله عزوجل من
نحية تنحرف في يوم عيد) .

ضعيف جدا . رواه ابن حبان في « المجروحين » (٨٨ / ١) والطبراني (١ / ١٠٢ / ٣) وأبو
القاسم الهمداني في « الفوائد » (١ / ١٩٦ / ١) والدارقطني في « سننه » (ص ٥٤٣) والمخلص
في قطعة من « فوائده » (١ / ٨٤) وابن أبي شريح في « جزء بيبي » (١ / ١٦٨ - ٢) عن
إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً .

وعزاه السيوطي في « الجامع » للطبراني والبيهقي في « سننه » .
 وقال الهيثمي في « المجمع » (١٧/٤) :
 « رواه الطبراني عن ابن عباس . وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو ضعيف » .
 قلت : بل هو ضعيف جداً . فقد قال ابن حبان :
 « روى مناقير كثيرة . وأوهاماً غليظة حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها » . وقال البرقي فيه :
 « كان يتهم بالكذب » . وأشار إلى هذا الذي ذكره البرقي الإمام البخاري بقوله فيه :
 « سكتوا عنه » . قال الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » (ص ١١٨ تحقيق
 الشيخ أحمد شاكر رحمه الله) :
 « إذا قال البخاري في الرجل : « سكتوا عنه » ، أو « فيه نظر » ، فإنه يكون في أدنى
 المنازل وأدناها عنده . ولكنه لطيف العبارة في التجريح . فليعلم ذلك » .
 قال شارحه أحمد شاكر :
 « وكذلك قوله : « منكر الحديث » فإنه يريد الكذابين . ففي « الميزان » للذهبي (ج ١
 ص ٥) : نقل ابن القطان أن البخاري قال : كل من قلت فيه : منكر الحديث فلا تحل الرواية
 عنه » .

٥٢٥ — (ما عمل ابن آدم في هذا اليوم أفضل من دم يهراق ؛
 إلا أن تكون رحماً توصل) .

ضعيف . قال المنذري (١٠٢/٢) .
 « رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس وفي إسناده يحيى بن الحسن الخشني لا يحضرنى
 حاله » .
 وأما الهيثمي فقال (١٨/٤) :
 « هو ضعيف وقد وثقه جماعة » .

كذا قال . ولم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي . والله أعلم .
 هذا ما كنت نشرته في « مجلة التمدن الإسلامي » الغراء . وأزيد الآن فأقول :
 ذكر السمعياني في مادة (الخشني) جمعاً من الرواة منهم الحسن بن يحيى الخشني . وحكى
 اختلاف العلماء فيه . وهو من رجال « التهذيب » وقال الحافظ في « التقريب » :
 « صدوق كثير الغلط » :

فلعله هو راوي هذا الحديث . لكن انقلب اسمه على بعض نسخ « الطبراني » فقال :
 « يحيى بن الحسن الخشني » فلم يعرفه المنذري . وعرفه الهيثمي . ولكنه فاته أن ينبه على انقلاب
 اسمه على الناسخ . والله أعلم .
 ثم راجعت « معجم الطبراني الكبير » فوجدت الحديث فيه (١/١٠٤/٣) عن الحسن بن

يحيى الخشني عن اسماعيل بن عيَّاش عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ في يوم أضحى . . . فذكره .
 قلت : فتبين أنه هو الحسن بن يحيى الذي ذكره السمعاني وأنه انقلب اسمه على بعضهم .
 وازد دت علماً بضعف الحديث حين رأيت فيه إسماعيل بن عيَّاش وليث وهو ابن أبي سليم فهو
 إسناد مسلسل بالضعفاء ! . والحمد لله على توفيقه .

٥٢٦ — (ما عمل آدمي من عمل يوم النحر أحب إلى الله من إرهاب الدم ، إنه ليأتي يوم القيامة بقرونها وأشعارها وأظلافها ، وإن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع على الأرض ، فطيبوا بها نفساً) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٥٢/٢) وابن ماجه (٢٧٢/٢) والحاكم (٢٢٢/٤ - ٢٢٢)
 والبخاري في « شرح السنة » (١/١٢٩) من طريق أبي المثني سليمان بن يزيد عن هشام بن عروة
 عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وحسنه الترمذي وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ! فتعقبه الذهبي بقوله :
 « قلت : سليمان واه ، وبعضهم تركه » .

وكذلك تعقبه المنذري في « الترغيب » (١٠١/٢) فقال :
 « روه كلهم من طريق أبي المثني وهو واه وقد وثق » . وقال البخاري عقبه :
 « ضعفه أبو حاتم جداً » .

٥٢٧ — (الأضحى سنة أبيكم إبراهيم ، قالوا : فما لنا فيها ؟ قال : بكل شعرة حسنة ، قالوا فالصوف ؟ قال : بكل شعرة من الصوف حسنة) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢٧٣/٢) والحاكم (٣٨٩/٢) عن عائذ الله بن عبد الله
 المجاشعي عن أبي داود السبيعي عن زيد بن أرقم قال :
 « قال أصحاب رسول الله ﷺ : ما هذه الأضحى قال : فذكره . وقال الحاكم :
 « صحيح الإسناد » ! فردّه الذهبي بقوله :
 « قلت : عائذ الله قال أبو حاتم : منكر الحديث » .

وهذا تعقب قاصر يومهم أنه سالم ممن فوق عائذ ، قال المنذري بعد أن حكى تصحيح الحاكم :
 « بل واهبه ، عائذ الله هو المجاشعي وأبو داود هو نفع بن الحارث الأعمى وكلاهما ساقط »
 وأبو داود هذا قال الذهبي فيه :

« يضع » . وقال ابن حبان :
 « لا تجوز الرواية عنه ، هو الذي روى عن زيد بن أرقم . . . » ، فذكر الحديث .

٥٢٨ — (يا فاطمة ! قومي إلى أضحيتك فاشهديها ؛ فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب عملتيه ، وقولي : « إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين » . قال عمران بن حصين : قلت : يا رسول الله ! هذا لك ولأهل بيتك خاصة وأهل ذاك أنتم — أم للمسلمين عامة ؟ قال : لا ، بل للمسلمين عامة) .

منكر . أخرجه الحاكم (٢٢٢/٤) من طريق النضر بن إسماعيل البجلي : ثنا أبو حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عن عمران بن حصين مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد ! فرده الذهبي بقوله :

« قلت : بل أبو حمزه ضعيف جداً ، و [ابن] إسماعيل ليس بذلك » .

ومن طريق أبي حمزه واسمه ثابت بن أبي صفية رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط »

كما في « المجمع » (١٧/٤) .

ثم ساق له الحاكم شاهداً من طريق عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً دون قوله :

« وقولي . . . » وجعل : « قلت : يا رسول الله هذا لك . . . » من قول فاطمة ، وردّه الذهبي

أيضاً بقوله :

« قلت : عطيه واو » .

ومن طريقه رواه البزار وأبو الشيخ ابن حبان في « كتاب الضحايا » كما في « الترغيب »

(١٠٢/٢) وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٣٨/٢ — ٣٩) :

« سمعت أبي يقول : هو حديث منكر » .

ورواه أبو قاسم الأصبهاني عن علي نحوه كما في « الترغيب » . وقال :

« وقد حسن بعض مشايخنا حديث علي هذا ، والله أعلم » .

٥٢٩ — (من ضحى طيبة بها نفسه ، محتسباً لأضحيتيه ،

كانت له حجاباً من النار) .

موضوع . قال الهيثمي في « المجمع » (١٧/٤) وقد ذكره من حديث حسن بن علي :

« رواه الطبراني في « الكبير » وفيه سليمان بن عمرو والنخعي وهو كذاب » .

قلت : وقال ابن حبان فيه (٣٣٠/١) :

« كان رجلاً صالحاً في الظاهر إلا أنه كان يضع الحديث وضعاً » .

ومن سهو السيوطي أنه أورده في « الجامع الصغير » من هذا الوجه ! ورده عليه شارحه المناوي بكلام الهيثمي ههنا ثم قال :
« فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب » .

٥٣٠ — (أيها الناس ضحوا ، واحتسبوا بدمائها ؛ فإن الدم وإن وقع في الأرض ؛ فإنه يقع في حرز الله عز وجل) .
موضوع . قال الهيثمي وقد ذكره من حديث علي أيضاً :

« رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك الحديث » .

٥٣١ — (يخرج قوم هلكي لا يفلحون قائدهم امرأة ، قائدهم في الجنة) .

منكر . رواه أبو سعيد بن الأعرابي في « المعجم » (١ / ٧٧) : نا الصاغاني : نا أبو نعيم : نا عبد الجبار بن العباس عن عطاء بن السائب عن عمر بن المهجج عن أبي بكر قال :

« قيل له : ما منعك ألا تكون قاتلت عن صبرتك يوم الجمل ؟ فقال « فذكره مرفوعاً .
ورواه أبو منصور بن عسا كرفي « الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين » (٢ / ٢٨) الحديث (١٢) من طريق الصغاني . وأورده العقيلي في « الضعفاء » (٢٨٩) وقال :

حدثنا محمد بن عبيدة قال : ثنا أبو نعيم به وقال :

« عمر بن المهجج لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به وعبد الجبار بن العباس من الشيعة » .

قلت : وهذا صدوق ، وأما عمر بن المهجج ، فقال الذهبي تبعاً للعقيلي : « لا يعرف » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (١ / ١٤٥) على قاعدته في توثيق المجهولين ، فلا يغتر به كما نبهنا عليه مراراً .

وعطاء بن السائب كان اختلط ، فالحديث ضعيف منكر ، وقد أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٠ / ٢) من طريق العقيلي ، وأعله بعبد الجبار هذا ، فلم يصنع شيئاً ! ولذلك رد عليه السيوطي في « اللآلي » (١٠٩١) ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ١٩٥) بأن العقيلي أورده في ترجمة ابن المهجج ، فقال فيه ما سبق :

« متروك الحديث » .

قلت : لأنه كان كذاباً ، فسقط حديثه .

٥٣٢ — (إن الله نظر في قلوب العباد فلم يجد قلباً أنقى من أصحابي ، ولذلك اختارهم ، فجعلهم أصحابا ، فما استحسنا فهو

عند الله حسن ، وما استقبحوا فهو عند الله قبيح) .

موضوع . رواه الخطيب (١٦٥/٤) من طريق سليمان بن عمرو النخعي : حدثنا أبان بن أبي عياش وحמיד الطويل عن أنس مرفوعاً . وقال :
« تفرد به النخعي » .

قلت : وهو كذاب كما سبق مراراً . أقربها الحديث (٥٢٩) . ولهذا قال الحافظ ابن عبد الهادي :

« إسناده ساقط . والأصح وقفه على ابن مسعود » . نقله في « الكشف » (١٨٨/٢)
ويعني بالموقوف الحديث الآتي :

٥٣٣ — (ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه
المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما ورد موقوفاً على ابن مسعود قال :

« إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد . فاصطفاه لنفسه . فابتعثه برسالته . ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد . فجعلهم وزراء نبيه ، يقاتلون على دينه فما رأى المسلمون . . . الخ
أخرجه أحمد (رقم ٣٦٠٠) والطيالسي في « مسنده » (ص ٢٣) وأبوسعيد ابن الأعرابي في « معجمه » (٢/٨٤) من طريق عاصم عن زرين حبش عنه .

وهذا إسناد حسن . وروى الحاكم منه الجملة التي أوردنا في الأعلى وزاد في آخره :

« وقد رأى الصحابة جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر رضي الله عنه » وقال :

« صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي . وقال الحافظ السخاوي :

« هو موقوف حسن » .

قلت : وكذا رواه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٢/١٠٠) من طريق المسعودي عن عاصم
به إلا أنه قال :

« أبي وائل » بدل « زرين حبش » .

ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن يزيد قال : قال عبد الله : فذكره . وإسناده صحيح .
وقد روي مرفوعاً ولكن في إسناده كذاب كما بينته آنفاً . وإن من عجائب الدنيا أن يحتج
بعض الناس بهذا الحديث على أن في الدين بدعة حسنة . وأن الدليل على حسنها اعتياد المسلمين
لها ! ولقد صار من الأمر المعهود أن يبادر هؤلاء إلى الاستدلال بهذا الحديث عندما تثار هذه
المسألة وخفي عليهم .

أ — أن هذا الحديث موقوف فلا يجوز أن يحتج به في معارضة النصوص القاطعة في

أن « كل بدعة ضلالة » كما صح عنه عليه السلام .

ب — وعلى افتراض صلاحية الاحتجاج به فإنه لا يعارض تلك النصوص لأمر :
الأول : أن المراد به إجماع الصحابة واتفاقهم على أمر . كما يدل عليه السياق . ويؤيده
استدلال ابن مسعود به على إجماع الصحابة على انتخاب أبي بكر خليفة . وعليه فاللام في
« المسلمون » ليس للاستغراق كما يتوهمون . بل للعهد .

الثاني : سلمنا أنه للاستغراق ولكن ليس المراد به قطعاً كل فرد من المسلمين ، ولو كان
جاهلاً لا يفقه من العلم شيئاً . فلا بد إذن من أن يحصل على أهل العلم منهم . وهذا مما لا
مفر لهم منه فيما أظن .

فإذا صح هذا فمن هم أهل العلم ؟ وهل يدخل فيهم المقلدون الذين سدوا على أنفسهم
باب الفقه عن الله ورسوله . وزعموا أن باب الاجتهاد قد أغلق ؟ كلا ليس هؤلاء منهم وإليك
البيان :

قال الحافظ ابن عبد البر في « جامع العلم » (٢ / ٣٦ - ٣٧) :

« حُدِّدَ العلم عند العلماء ما استيقنته وتبينته . وكل من استيقن شيئاً وتبينه فقد علمه . وعلى
هذا من لم يستيقن الشيء . وقال به تقليداً . فلم يعلمه . والتقليد عند جماعة العلماء غير الاتباع .
لأن الاتباع هو أن تتبع القائل على ما بان لك من صحة قوله . والتقليد أن تقول بقوله وأنت لا تعرفه
ولا وجه القول ولا معناه » (١)

ولهذا قال السيوطي رحمه الله :

« ان المقلد لا يسمى عالماً » نقله السندي في حاشية ابن ماجه (١ / ٧) وأقره .

وعلى هذا جرى غير واحد من المقلدة أنفسهم بل زاد بعضهم في الإفصاح عن هذه الحقيقة
فسمى المقلد جاهلاً فقال صاحب « الهداية » تعليقاً على قول الحاشية :

« ولا تصلح ولاية القاضي حتى . . . يكون من أهل الاجتهاد » قال (٥ / ٤٥٦) من
« فتح القدير » :

« الصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية . فأما تقليد الجاهل فصحيح عندنا . خلافاً
للشافعي » .

قلت : فتأمل كيف سمي القاضي المقلد جاهلاً . فإذا كان هذا شأنهم . وتلك منزلتهم
في العلم باعترافهم أفلا تتعجب معي من بعض المعاصرين من هؤلاء المقلدة كيف أنهم يخرجون
عن الحدود والقيود التي وضعوها بأيديهم وارتضوها مذهباً لأنفسهم . كيف يحاولون الانفكاك

(١) قلت : تأمل هذا النص من هذا الامام ونقله عن العلماء التفرقة بين الاتباع والتقليد . وعرض عليه بالتواجد . فانه
من العلم المجهول اليوم حتى عند كثير من حملة شهادة الدكتوراة الشرعية . فضلا عن غيرهم . بل إن بعضهم يجادل في ذلك أسوأ
المجادلة . ويكابره فيه أشد المكابرة . وإن شئت التفصيل فراجع كتاب « بدعة العصب المذهبي » لصاحبنا الأستاذ الفاضل محمد
عيد عباسي (ص ٣٣ - ٣٩) .

عنها متظاهرين بأنهم من أهل العلم لا يبيغون بذلك الا تأييد ما عليه العامة من البدع والضلالات ، فإنهم عند ذلك يصبحون من المجتهدين اجتهاداً مطلقاً ، فيقولون من الأفكار والآراء والتأويلات ما لم يَقُلْه أحد من الأئمة المجتهدين ، يفعلون ذلك . لا لمعرفة الحق بل لموافقة العامة ! وأما فيما يتعلق بالسنة والعمل بها في كل فرع من فروع الشريعة فهنا يجمدون على آراء الأسلاف ، ولا يجيزون لأنفسهم مخالفتها الى السنة ، ولو كانت هذه السنة صريحة في خلافها ، لماذا ؟ لأنهم مقلدون ! فهلا ظلمتم مقلدين أيضاً في ترك هذه البدع التي لا يعرفها أسلافكم . فوسعكم ما وسعهم . ولم تحسنوا ما لم يحسنوا ؛ لأن هذا اجتهاد منكم ، وقد أغلقتم بابه على أنفسكم ؟ ! بل هذا تشريع في الدين لم يأذن به رب العالمين ، (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) والى هذا يشير الامام الشافعي رحمة الله عليه بقوله المشهور :

« من استحسن فقد شرع » .

فليت هؤلاء المقلدة اذ تمسكوا بالتقليد واحتجوا به — وهو ليس بحجة على مخالفينهم — استمروا في تقليدهم . فإنهم لو فعلوا ذلك لكان لهم العذر أو بعض العذر لأنه الذي في وسعهم . وأما أن يردوا الحق الثابت في السنة بدعوى التقليد . وأن ينصروا البدعة بالخروج عن التقليد الى الاجتهاد المطلق . والقول بما لم يَقُلْه أحد من مقلديهم (بفتح اللام) . فهذا سبيل لا أعتقد يقول به أحد من المسلمين .

وخلاصة القول أن حديث ابن مسعود هذا الموقوف لا متمسك به للمبتدعة . كيف وهو رضي الله عنه أشد الصحابة محاربة للبدعة والنهي عن اتباعها . وأقواله وقصصه في ذلك معروفة في « سنن الدارمي » و« حلية الأولياء » وغيرهما . وحسبنا الآن منها قوله رضي الله عنه :

« اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم . عليكم بالأمر العتيق » . ^(١) فعليكم أيها المسلمون بالسنة تهتدوا وتفلحوا .

٥٣٤ — (الهر سيع) .

ضعيف . رواه أحمد (٤٤٢/٢) والعقيلي (٣٣١) والبيهقي (٢٥١/١ — ٢٥٢) عن عيسى بن المسيب عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً . وهذا سند ضعيف من أجل عيسى بن المسيب ، ضعفه ابن معين . وأبوزرعة والنسائي والدارقطني وغيرهم كما في « الميزان » للذهبي . ثم ساق له هذا الحديث وقال العقيلي :

« ولا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه » .

٥٣٥ — (حمل العصا علامة المؤمن ، وسنة الأنبياء) .

موضوع . أخرجه الدليمي في « مسند الفردوس » (٩٧/٢ — زهر الفردوس) من طريق

(١) راجع تخريجه مع بعض الآثار الأخرى في رسالتي : « الرد على التعقيب الخنث » .

يحيى بن هاشم الغساني عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع . وان ذكره السيوطي في « الفتاوي » (٢٠١/٢) وسكت عليه ! بل أورده في « الجامع الصغير » ! فقد تعقبه شارحه المناوي بأن الغساني هذا قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قالوا : كان يضع الحديث » .

٥٣٦ — (كانت للأنبياء كلهم مخصرة يتخصرون بها تواضعا

لله عزوجل) .

موضوع . رواه الديلمي من طريق وثيمة بن موسى عن سلمة بن الفضل عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس رفعه .

ذكره السيوطي في « الفتاوي » (٢٠١/٢) وسكت عليه ! ووثيمة هذا قال ابن أبي حاتم في « الجرح » (٥/٢/٤) :

« روى عن سلمة أحاديث موضوعة » .

واعلم أنه ليس في الباب في الخض على حمل العصا . حديث يصح . وأن حمل العصا من سنن العادة لا العبادة .

٥٣٧ — (من شم الورد الأحمر ، ولم يُصَلِّ عليَّ ، فقد جفاني) .

موضوع . قال السيوطي في « الفتاوي » (١٨٣/٢ . ١٩٢ . ٢٠٨) :

« هو من الأحاديث المقطوع ببطلانها مما في كتاب (نزهة المجالس) لعبد الرحمن الصفوري » . قلت ولذلك أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (٨٥ و ٨٦) وذكر أنه من وضع بعض المغاربة . فراجع إن شئت .

٥٣٨ — (من وجد ماله في الفياء قبل أن يقسم فهو له ، ومن

وجده بعدما قسم فليس له شيء) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص ٤٧٢) من طريق إسحاق بن عبد الله عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« إسحاق هو ابن أبي فروة متروك » .

قلت : ثم رواه من طريق أخرى عن ابن عمر . وفيه رشدين بن سعد وهو ضعيف . ومن طريق أخرى عن ابن عباس مرفوعاً نحوه .

وفيه الحسن بن عمار . وهو يضع .

وقد روي من طرق أخرى ضعفها الزيلعي في « نصب الراية » (٤٣٥/٣) وروى الدارقطني

وغیره معنى هذا الحديث عن عمر موقوفاً عليه . وهو ضعيف أيضاً لانقطاعه كما قال الدارقطني وغيره .

وقد قال بهذا التفصيل الذي تضمنه هذا الحديث جماعة من العلماء ، وذهب الشافعي وجماعة آخرون الى أنه لا يملك أهل الحرب بالغلبة شيئاً من المسلمين ، ولصاحبه أخذه قبل القسمة وبعدها وهذا هو الحق الذي لا شك فيه وإن تبجح بعض الكتاب المعاصرين بخلافه ، واعتبر ذلك من مفاخر الإسلام فقال :

« إن الإسلام قرر حق تملك الغنائم لمن حازها من المتحاربين ، المسلمون وغيرهم في ذلك .

سواء » (١)

وهذا باطل لأنه مع أنه لا مستند له إلا هذا الحديث الضعيف ، فهو مخالف لحديث المرأة الصحابية التي أسرها المشركون ، وكانوا أصابوا ناقة النبي ﷺ (العضباء) ، فانفلتت المرأة ذات ليلة ، وهربت على العضباء ، فطلبوها فأعجزتهم ، وقدمت فقالت : إنها نذرت إن أنجاها الله عليها لتنحرنّها ! فقال ﷺ : « لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا في معصية الله تبارك وتعالى » : رواه مسلم (٧٨/٥ - ٧٩) وأحمد (٤٢٩/٤ ، ٤٣٠ / ٤٣٢ ، ٤٣٤) .

فهذا صريح في أن هذه المرأة لم تملك هذه الناقة ، ولو أن الأمر كما قال ذلك البعض ، لكانت الناقة من حق هذه المرأة وهذا بين لا يخفى . ثم وجدت ابن عبد الهادي في « تنقيح التحقيق » (٣٧٤/٢ - ٣٧٥) استدلل بهذا الحديث الصحيح لمذهب أحمد القائل :

« إذا استولى المشركون على أموال المسلمين لم يملكوها ، (قال :) ووجه الحجة أنه لو ملكها المشركون ما أخذها رسول الله ﷺ وأبطل نذرها ، إنما أخذ الناقة لأنه أدركها غير مقسومة » .

٥٣٩ — (لا تذكروني عند ثلاث : تسمية الطعام ، وعند

الذبح ، وعند العطاس) .

موضوع . رواه البيهقي (٢٨٦/٩) من طريق سليمان بن عيسى : أخبرني عبد الرحيم

ابن زيد العمي عن أبيه مرفوعاً وقال :

« هذا منقطع ، وعبد الرحيم وأبوه ضعيفان ، وسليمان بن عيسى السجزي في عداد من

يضع الحديث » .

وذكر نحوه ابن عبد الهادي في « تنقيح التحقيق » (٣٩٢/٢) وعزاه للحاكم بدل البيهقي ،

والله أعلم . وقال ابن حبان في عبد الرحيم (١٥٢/٢) :

« يروي عن أبيه العجائب مما لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها »

قلت : فان سلم منهما فلن يسلم من السجزي .

٥٤٠ — (نهينا عن صيد كلب المجوسي وطائره) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٤١/٢) والبيهقي (٢٤٥/٩) من طريق شريك عن الحجاج

(١) انظر كتاب « من هدي الإسلام » المقرر تدريسه للصف الثاني عشر الإعدادي الطبعة الثانية (ص ٩٣) .

عن القاسم بن أبي بزة عن سليمان الشكري عن جابر . وضعفه الترمذي بقوله :

« غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » . والبيهقي بقوله :

« في هذا الإسناد من لا يحتج به » .

قلت : وهما شريك وهو ابن عبد الله القاضي . وهو ضعيف من قبل حفظه .

والحجاج وهو بن أرتاة . وهو مدلس وقد عنعنه .

وليس في الباب ما يشهد للحديث . ويمكن فهمه على وجهين :

الأول : أن يكون كلب المجوسي صاد بإرسال صاحبه فعلى هذا لا يجوز أكل صيده فيكون

معنى الحديث صحيحاً .

الثاني : أن يكون الذي أرسله مسلماً . وعلى هذا يحل صيده ولا يصح معنى الحديث

وقد أوضح المسألة الإمام مالك أحسن التوضيح فقال في « الموطأ » (٤١/٢) :

« الأمر المجتمع عليه عندنا أن المسلم إذا أرسل كلب المجوسي الضاري فصاد أو قتل أنه إذا

كان متعلماً فأكل ذلك الصيد حلال لا بأس به . وإن لم يذكه المسلم ، وإنما مثل ذلك مثل المسلم

يذبح بشفرة المجوسي . أو يرمي بقوسه . أو ينبله . فيقتل بها . فصيده ذلك وذبيحته حلال لا بأس

بأكله . وإذا أرسل المجوسي كلب المسلم الضاري على صيد فأخذه فإنه لا يؤكل ذلك الصيد إلا

أن يذكي . وإنما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبله ، يأخذها المجوسي ، فيرمي بها الصيد فيقتله ،

وبمنزلة شفرة المسلم يذبح بها المجوسي ، فلا يحل أكل شيء من ذلك » .

٥٤١ — (ثلاث من أخلاق الإيمان : من إذا غضب لم يدخله

غضبه في باطل ، ومن إذا رضي لم يخرجه رضاه من حق ، ومن إذا قدر

لم يتعاط ما ليس له) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٣١) وعنه أبو نعيم في « أخبار أصبهان »

(١٣٢/١) وابن بشران في « الأمالي الفوائد » (٢/١٣٣) من طريق حجاج بن يوسف بن قتيبة

الهمداني : ثنا بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الزبير بن عدي إلا بشر بن الحسين » .

قلت : وهو كذاب كما سبق مراراً . وقال الهيثمي (٥٩/١) بعد أن عزاه للمعجم :

« وفيه بشر بن الحسين وهو كذاب » .

قلت : وراويه عنه الهمداني مجهول كما قال ابن المديني . والحديث مما سود به السيوطي

« جامعه » : ولهذا تعقبه شارحه المناوي بكلام الهيثمي المذكور ثم قال :

« فكان ينبغي للمصنف حذفه من هذا الكتاب » .

ولعل السيوطي اغتر باقتصار الحافظ العراقي على تضعيفه في « تخرج الإحياء » (٣٠٧/٤)

وهو منه قصور أو ذهول أو تسامح في التعبير : لأن الحديث الموضوع من أقسام الحديث الضعيف .
ثم ان الحديث هو أول حديث في « نسخة الزبير بن عدي » المحفوظة في ظاهرية دمشق
حرسها الله تعالى .

٥٤٢ — (حجوا ، فإن الحج يغسل الذنوب كما يغسل الماء الدرن) .

موضوع . رواه أبو الحجاج يوسف بن خليل في « السبايعات » (١ / ١٨ / ١) عن يعلى
ابن الأشدق عن عبد الله بن جراد مرفوعاً وموقوفاً .
ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (٢٠٩ / ٣)
و « الجامع » وقال الهيثمي :
« وفيه يعلى بن الأشدق وهو كذاب » .

٥٤٣ — (حجوا قبل أن لا تحجوا : يقعد أعرابها على أذنان

أوديتها ، فلا يَصِلُ إلى الحج أحد) .

باطل . رواه أبو نعيم في « أخبار أصفهان » (٧٦ / ٢ — ٧٧) والبيهقي (٣٤١ / ٤) والخطيب
في « التلخيص » (٢ / ٩٦) من طريق عبد الله بن عيسى بن بحير : حدثني محمد بن أبي محمد
عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .
قلت : عبد الله هذا هو الجندي ، ذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وساق له هذا الحديث
وقال :

« إسناده مجهول فيه نظر » وقال الذهبي :

« إسناده مظلم ، وخبر منكر » . وقال في « المهذب » كما في المناوي :

« إسناده واه » .

وشيخه محمد بن أبي محمد مجهول كما قال أبو حاتم ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات »
(٢٦٨ / ٢) ! وساق له هذا الحديث ثم قال :

« وهذا خبر باطل ، وأبو محمد لا يدرى من هو؟ » يعني أنه هو علة الحديث . والله أعلم .

٥٤٤ — (حجوا قبل أن لا تحجوا ، فكأنني أنظر إلى حبشي

أصم ، أفدع ، بيده معول يهدمها حجراً حجراً) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١٤٨ / ١) وأبو نعيم (١٣١ / ٤) والبيهقي (٣٤٠ / ٤) عن
يحيى بن عبد الحميد الحماني : ثنا حصين بن عمر الأحمسي : ثنا الأعمش عن ابراهيم التيمي
عن الحارث بن سويد عن علي مرفوعاً .

سكت عليه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت حصين واه ، ويحيى الحماني ليس بعمدة » .
وأقول : حصين كذاب كما قال ابن خراش وغيره . وقال ابن حبان : (٢٦٨/١) :
« يروي الموضوعات عن الأثبات » وقد تفرّد بهذا الحديث كما قال أبو نعيم .
وأما الحماني ، فقد تابعه جبارة عند ابن عدي (٢/١٠٢) في ترجمة حصين هذا وقال :
« عامة أحاديثه معاضيل » .

٥٤٥ — (من غش العرب لم يدخل في شفاعتي ، ولم تنله مودتي) .

موضوع . أخرجه الترمذي (٣٧٦/٤) وأحمد رقم (٥١٩) ومن طريقه العراقي في « حجة
القرب الى حجة العرب » (٢/٨) وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١/٨) وأبو سعيد
ابن الأعرابي في « معجمه » (٢/١٣٦) من طريق حصين بن عمر عن مخارق بن عبد الله عن
طارق بن شهاب عن عثمان بن عفان مرفوعاً . وقال الترمذي :
« حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي . وليس عند أهل
الحديث بذاك القوي » .

قلت : بل هو كذاب عند غير واحد منهم . كما سبق ذكره قبل هذا . وحديثه هذا
معارض لما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قوله :
« شفاعتي لأهل الكباير من أمتي » .

وهومخرج في « الروض النضير » رقم (٤٣ ، ٦٥) . و« المشكاة » (٥٥٩٨ و ٥٥٩٩) .

٥٤٦ — (للإمام سكتتان ، فاغتنموا القراءة فيهما بفاتحة

الكتاب) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما رواه البخاري في « جزء القراءة » (ص ٣٣) عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن بن عوف قال : فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وإسناده حسن .

ثم رواه عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفاً عليه . وسنده حسن أيضاً .^(١)
والذي دعاني الى التنبيه على بطلان رفعه أنني رأيت ما نقله بعضهم في تعليقه على قول
النووي في « الأذكار » (ص ٦٣) :

« إنه يستحب للإمام في الصلاة الجهرية أن يسكت بعد التأمين سكتة طويلة بحيث يقرأ
المأموم الفاتحة » . فقال المعلق عليه وهو الشيخ محمد حسين أحمد :

« قال الحافظ : دليل استحباب تطويل هذه السكتة حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن

(١) قلت : فيه دليل على أن قول أبي هريرة في « مسلم » : « اقرأ بها في نفسك يا فارسي » إنما يعني قراءتها في سكتات
الإمام إن وجدت . وهذه فائدة هامة . فخذها شاكرًا لله تعالى .

أن للإمام سكتين . . . أخرجه البخاري في كتاب « القراءة خلف الإمام » وأخرجه فيه أيضاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة . وعن عروة بن الزبير قال : يا بني اقرأ إذا سكت الإمام . واسكتوا إذا جهر . فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب .

فقوله « حديث أبي سلمة . . . » فيه إيحاء كبير أنه حديث مرفوع الى النبي ﷺ ، وأن هذا اللفظ من قوله ﷺ كما هو المتبادر عند الإطلاق . وراجعني من أجل ذلك بعض الشافعية محتجاً به ! فبينت له أن الحديث ليس هو من كلامه ﷺ . وإنما هو مقطوع موقوف على أبي سلمة . حتى ولو كان مرفوعاً لكان ضعيفاً لأنه مرسى تابعي .

ثم قلت : ولو صح عنه ﷺ لما كان حجة لكم بل هو عليكم ! قال كيف ؟ قلت : لأنه يقول : « فاعثنوا القراءة في السكتين » وهما سكتة الافتتاح وسكتة بعد القراءة . وأنتم لا تقولون بقراءة الفاتحة أو بعضها في السكتة الأولى !

نعم نقل ابن بطل عن الشافعي أن سبب سكوت الإمام السكتة الأولى ليقرأ المأموم فيها الفاتحة . لكن الحافظ تعقبه في « الفتح » (٢ / ١٨٢) بقوله :

« وهذا نقل من أصله غير معروف عن الشافعي . ولا عن أصحابه . إلا أن الغزالي قال في « الإحياء » : إن المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بدعاء الافتتاح وخولف في ذلك . بل أطلق المتولي وغيره كراهية تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام .

وكذلك قول عروة المتقدم حجة على شافعية . لأنه يأمر المؤتم بالسكوت إذا جهر الإمام . وهذا هو العدل الأقوال في مسألة القراءة وراء الإمام . أن يقرأ إذا أسر الإمام . وينصت إذا جهر . وقد فصلت القول في هذه المسألة وجمعت الأحاديث الواردة فيها في تخريج أحاديث « صفة صلاة النبي ﷺ » .

٥٤٧ — (كان للنبي ﷺ سكتتان ، سكتة حين يكبر ، وسكتة

حين يفرغ من قراءته) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « جزء القراءة » (ص ٢٣) وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب .

وهذا سند ضعيف أعله الدارقطني في سننه (ص ١٣٨) بالانقطاع فقال عقب الحديث : « الحسن مختلف في سماعه من سمرة . وقد سمع منه حديثاً واحداً . وهو حديث العقيقة » . قلت : ثم هو على جلاله قدره مدلس كما سبق التنبيه على ذلك مراراً . ولم أجد تصريحه بسماعه لهذا الحديث بعد مزيد البحث والتفتيش عن طرقه إليه . فلو سلم أنه ثبت سماعه من سمرة لغير حديث العقيقة . لما ثبت سماعه لهذا . كما لا يخفى على المشتغلين بعلم السنة المطهرة .

ثم إن للحديث علة أخرى وهي الاضطراب في متنه .

ففي هذه الرواية أن السكتة الثانية محلها بعد الفراغ من القراءة . وفي رواية ثانية : بعد الفراغ

من قراءة الفاتحة ، وفي أخرى بعد الفراغ من الفاتحة وسورة عند الركوع .
وهذه الرواية الأخيرة هي الصواب في الحديث لوضح ، لأنه اتفق عليها أصحاب الحسن ،
يونس ، وأشعث ، وحמיד الطويل . وقد سقت رواياتهم في ذلك في « ضعيف سنن أبي داود »
(رقم ١٣٥ و ١٣٨) ونقلت فيه عن أبي بكر الجصاص أنه قال :
« هذا حديث غير ثابت » .

فبعد معرفة علة الحديث لا يلتفت المنصف الى قول من حسنه .
وإذا عرفت هذا فلا حجة للشافعية في هذا الحديث على استحبابهم السكوت للإمام بقدر
ما يقرأ المأموم الفاتحة ، وذلك لوجوه :
الأول : ضعف سند الحديث .

الثاني : اضطراب متنه .

الثالث : أن الصواب في السكتة الثانية فيه أنها قبل الركوع بعد الفراغ من القراءة كلها لا بعد
الفراغ من الفاتحة .

الرابع : على إفتراض أنها أعني السكتة بعد الفاتحة ، فليس فيه أنها طويلة بمقدار ما يتمكن
المقتدي من قراءة الفاتحة ! ولهذا صرح بعض المحققين بأن هذه السكتة الطويلة بدعة فقال شيخ
الإسلام ابن تيمية في « الفتاوي » (١٤٦ / ٢ — ١٤٧) :

« ولم يستحب أحمد أن يسكت الإمام لقراءة المأموم . ولكن بعض أصحابه استحب ذلك ،
ومعلوم أن النبي ﷺ لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي
على نقله . فلما لم ينقل هذا أحد . علم أنه لم يكن . وايضاً فلو كان الصحابة كلهم يقرؤون الفاتحة
خلفه ﷺ . إما في السكتة الأولى وإما في الثانية لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله
فكيف ولم ينقل أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكتة الثانية يقرءون الفاتحة ، مع أن ذلك لو كان
شريعاً لكان الصحابة أحق الناس بعلمه . فعلم أنه بدعة » .

قلت : ومما يؤيد عدم سكوته ﷺ تلك السكتة الطويلة قول أبي هريرة رضي الله عنه :
« كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة سكت هنية . فقلت : يا رسول الله أرأيت سكوتك بين التكبير
والقراءة ماذا تقول ؟ قال أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي . . . » الحديث فلو كان رسول الله
ﷺ يسكت تلك السكتة بعد الفاتحة بمقدارها لسأله عنها كما سأله عن هذه .

٥٤٨ — (لئن أظهرني الله عليهم) يعني كفار قريش الذين

قتلوا حمزة (لأمثلن بثلاثين رجلاً منهم) .

ضعيف . رواه ابن اسحاق في « السيرة » عن بعض أصحابه عن عطاء بن يسار قال :
نزلت سورة (النمل) بمكة وهي مكية الا ثلاث آيات من آخرها نزلت بالمدينة بعد أحد .
حين قتل حمزة ومثل به . فقال رسول الله ﷺ : (فذكره) . فلما سمع المسلمون ذلك قالوا :

والله لئن ظهرنا عليهم لتمثلن بهم مثلة لم يمثلها أحد من العرب بأحد قط ، فأنزل الله (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) إلى آخر السورة .

ذكره الحافظ ابن كثير (٥٩٢/٢) وضعفه بقوله :

« وهذا مرسل وفيه رجل مبهم لم يسم ، وقد روي من وجه آخر متصل » .

قلت : وهذا المتصل من حديث أبي هريرة ضعيف كما يأتي بعده .

وروي من حديث ابن عباس وهو :

٥٤٩ — (لئن ظفرت بقريش لأمثلن بثلاثين رجلاً منهم ، فأنزل

الله عزوجل في ذلك : « وإن عاقبتم فعاقبوا » إلى قوله : « يمكرون ») .

ضعيف . رواه الطبراني (١٠٧/٣ — ١٠٨) عن أحمد بن أيوب بن راشد البصري :

نا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق : حدثني محمد بن كعب القرظي والحكم بن عتيبة عن مقسم ومجاهد عن ابن عباس قال :

« لما وقف رسول الله ﷺ على حمزة فنظر إلى ما به قال : لولا أن تحزن النساء ما غيبتنه ، ولتركته حتى يكون في بطون السباع وحواصل الطيور حتى يبعثه الله مما هنالك . قال : وأحزنه ما [رأى] به فقال « فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف . قال الهيثمي (١٢٠/٦) :

« وفيه أحمد بن أيوب بن راشد وهو ضعيف » .

قلت : لم أجد من صرح بتضعيفه من الأئمة المتقدمين . ولا من وثقه منهم ، نعم أورده

ابن حبان في « الثقات » وقال : « ربما أغرب » ، وهذا ليس بجرح كما أن إبراده إياه في « الثقات » ليس بتوثيق معتمد ، كما سبق التنبيه عليه مراراً ، فالحق أن الرجل في عداد مجهولي العدالة ، ولذلك لم يوثقه الحافظ في « التقريب » ولم يضعفه . بل قال فيه « مقبول » إشارة إلى ما ذكرته . والله أعلم .

ورواه البيهقي في « دلائل النبوة » (ج ١ — غزوة أحد — مخطوط) عن ابن إسحاق قال :

ثني بريدة بن سفيان عن محمد بن كعب مرفوعاً .

وهذا مع إرساله ضعيف أيضاً . بريدة بن سفيان قال الحافظ :

« ليس بالقوي » .

وقد روي هذا الحديث من طريق أخرى عن محمد بن كعب . أخرجه المحاملي في « الأمالي »

(ج ٧ رقم ٢) عن عبد العزيز بن عمران : حدثني أفلح بن سعيد عن محمد بن كعب عن ابن

عباس .

وهذا سند ضعيف جداً . عبد العزيز قال الحافظ :

« متروك . احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلظه » .

وروي من حديث أبي هريرة نحوه وأتم منه . وهو :

٥٥٠ — (رحمة الله عليك إن كنت ما علمت لوصولاً للرحم .

فعولاً للخيرات ، والله لولا حزن من بعدك عليك ؛ لسرني أن أتركك حتى يحشرك الله من بطون السباع — أو كلمة نحوها — أما والله على ذلك لأمثلن بسبعين كمثلتك . فنزل جبريل عليه السلام على محمد ﷺ بهذه السورة وقرأ : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) إلى آخر الآية . فكفر رسول الله ﷺ (يعني عن يمينه) . وأمسك عن ذلك) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٢ / ١ / ٦ / ٢ - ٢) والحاكم (١٩٧ / ٣) والبراز والطبراني والبيهقي في « دلائل نبوة » (ج ١ - غزوة أحد) والواحدي (١٤٦ / ١) عن صالح المرّي عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ وقف على حمزة بن عبد المطلب حين استشهد . فنظر إلى منظره ينظر إلى منظر أوجع للقلب منه . أو أوجع لقلبه منه . ونظر إليه وقد مثل به فقال « فذكره . وسكت عنه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : صالح واه » . وقال الحافظ ابن كثير (٥٩٢ / ٢) :

« وهذا إسناد فيه ضعف لأن صالحاً هو ابن بشير المرّي ضعيف عند الأئمة » .

وكذلك ضعفه الهيثمي في « المجمع » (١١٩ / ٦) .

ورواه البيهقي أيضاً من طريق يحيى بن عبد الحميد قال : حدثنا قيس عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً نحوه وزاد « فقال رسول الله ﷺ : بل نصبر يا رب ! » .

وسنده ضعيف . مسلسل بالضعفاء الثلاثة : ابن أبي ليلى فسن دونه !

قلت : وقد ثبت بعضه مختصراً من طرق أخرى فأخرج الحاكم (١٩٦ / ٣) والخطيب في « التلخيص » (١ / ٤٤) عن أنس « أن رسول الله ﷺ مر بحمزة يوم أحد وقد جدع ومثل به فقال : « لولا أن صفة تجد لتركته حتى يحشره الله من بطون الطير والسباع . فكفنه في نيرة » .

وقال : « صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي وهو كما قال . ورواه الحاكم (١٩٧ / ٣)

(١٩٨) والبراز والطبراني من حديث ابن عباس بسند لا بأس به في المتابعات والشواهد .

وسبب نزول الآية السابقة في هذه الحادثة صحيح فقد قال أبي بن كعب :

« لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون رجلاً . ومن مهاجرين ستة . فمثلوا

بهم وفيهم حمزة . فقالت الأنصار : لئن أصناهم مثل هذا لتربين عليهم . فلما كان يوم

فتح مكة أنزل الله عز وجل (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) الآية . فقال رجل : لا قريش

بعد اليوم . فقال رسول الله ﷺ :

« كفوا عن القوم غير أربعة » .

رواه الترمذي (١٣٣/٤) والحاكم (٣٥٩/٢) وعبد الله بن أحمد في « زوائد المسند »

(١٣٥/٥) وحسنه الترمذي . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي . وهو كما قالوا

٥٥١ — (من قلد عالماً لقي الله سالماً) .

لا أصل له . وقد سئل عنه السيد رشيد رضا رحمه الله فأجاب في مجلة « المنار » (٧٥٩/٣٤)

بقوله :

« ليس بحديث » .

٥٥٢ — (جلس ﷺ على مرفقة حرير) .

لا أصل له . كما أشار لذلك الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » (٢٢٧/٤) . وقد احتج

به صاحب « الهداية » لمذهب الحنفية الذي يجيز للرجال الجلوس على الحرير ! قال الزيلعي :

« يشكل على المذهب حديث حذيفة قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب

والفضة ، وأن نأكل فيها . وعن لبس الحرير والديباج . وأن نجلس عليه . أخرجه البخاري » .

قلت : وهذا هو الحق أنه بحرم الجلوس على الحرير كما يجرم لبسه لحديث البخاري هذا .

والأحاديث العامة في تحريم لبسه على الرجال كقوله عليه السلام :

« لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » متفق عليه . فإنها تتناول

بعمومها الجلوس عليه . لأن الجلوس لبس لغة وشرعاً . كما قال أنس رضي الله عنه :

« قمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس » .

فانظر كيف تصرف الأحاديث الموضوعة الناس عن الأحاديث الصحيحة . (فاعتبروا

يا أولي الأبصار) .

٥٥٣ — (عاديُّ الأرض لله وللرسول . ثم لكم من بعد ، فمن

أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أبو يوسف صاحب أبي حنيفة في « كتاب الخراج » (ص ٧٧)

قال : حدثني ليث عن طاوس قال : قال رسول الله ﷺ . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل :

الأولى : الإرسال من طاوس . فإنه تابعي .

الثانية : ضعف ليث وهو ابن أبي سليم لاختلاطه كما بينه ابن حبان في « كتاب المجروحين »

(١/٥٧ و ٢/٢٣١) .

الثالثة : أبو يوسف فيه ضعف من قبل حفظه . قال الفلاس :

« صدوق كثير الخطأ » وضعفه البخاري وغيره ووثقه ابن حبان وغيره .

قلت : وقد تفرد بقوله في آخر الحديث : « وليس لمحتجر . . . » فقد أخرجه يحيى بن آدم في « كتاب الخراج » (ص ٨٥ . ٨٦ . ٨٨) والبيهقي في سننه (٦ / ١٤٣) من طرق كثيرة عن ليث به مراسلاً بدون هذه الزيادة . فهي منكرة .

وكذلك أخرجه الشافعي (٢ / ٢٠٤) والبيهقي عن سفيان الثوري عن ابن طاوس مراسلاً .

ووصله البيهقي عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« تفرد به معاوية بن هشام مرفوعاً موصولاً » .

قلت : ومعاوية فيه ضعف . والصواب في الحديث مرسل .

ثم إن هذه الزيادة رواها أبو يوسف أيضاً موقوفاً على عمر رضي الله عنه فلعله الصواب .

قال أبو يوسف : وحدثنى محمد بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله .

« أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له . وليس

لمحتجر حق بعد ثلاث سنين » وذلك أن رجالاً كانوا يحتجرون من الأرض ما لا يعملون » .

وهذا سند منقطع في موضعين . لكن رواه يحيى بن آدم (ص ٩٠) وأبو عبيد القاسم بن

سلام (ص ٢٩٠) عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال :

كان الناس يحتجرون على عهد عمر رضي الله عنه فقال : من أحيا أرضاً فهي له . قال يحيى :

كأنه لم يخلها له بالتحجير حتى يحييها .

وهذا سند صحيح إلى عمر . ولكن ليس فيه « وليس لمحتجر . . . » .

لكن يظهر أن هذه الجملة ثابتة عن عمر . فقد رواها أبو يوسف عنه من طريق ثانية . ويحيى

من طريق ثالثة . وهي وإن كانت لا تخلو من ضعف فبعضها يقوي بعضاً .

وجملة القول : أن هذه الزيادة رفعها منكر . والصواب أنها من قول عمر . وأما الجملة

الأولى من الحديث فضعيفة لإرسالها .

وأما قوله : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » فهي ثابتة عن النبي ﷺ من طرق أخرى عند

أبي داود وغيره . وللبخاري معناه ، وقد خرجتها في « الأرواء » (١٥٤٨) . وبعضها في

« الأحاديث الصحيحة » رقم (٥٦٨) من المجلد الثاني منه . وقد تم طبعه قريباً والحمد لله .

فائدة فقهية :

اعلم أن الإحياء غير التحجير . وقد بين الفرق بينهما يحيى بن آدم أحسن بيان فقال :

(ص ٩٠) :

« وإحياء الأرض أن يستخرج فيها عيناً أو قليلاً أو يسوق إليها الماء ، وهي أرض لم تزرع .

ولم تكن في يد أحد قبله يزرعها أو يستخرجها حتى تصلح للزرع ، فهذه لصاحبها أبداً ، لا تخرج

من ملكه . وإن عطّلها بعد ذلك ، لأن رسول الله ﷺ قال : « من أحيأ أرضاً فهي له » ، فهذا إذن من رسول الله ﷺ فيها للناس ، فإن مات فهي لورثته وله أن يبيعها إن شاء » قال :
« والتحجير ، فهو غير الإحياء . قال ابن المبارك : التحجير أن يضرب على الأرض مسن الأعلام والمنار فهذا الذي قيل فيه إن عطّلها ثلاث سنين فهي لمن أحيأها بعده » .

ويظهر أن هذا الفرق الواضح لم ينتبه له رئيس حزب التحرير الإسلامي فإنه احتج بهذا الحديث المنكر في كتابه « النظام الاقتصادي في الإسلام » (ص ٢٠) على أنه يشترط في إحياء الأرض الموات أن يستمرها مدة ثلاث سنوات من وضع يده عليها ، وأن يستمر هذا الإحياء باستغلالها فإن لم يفعل سقط حق ملكيته لها .

والحديث مع أنه منكر ليس فيه الشرط المذكور ، ولا هو في الإحياء كما هو ظاهر بأدنى تأمل . وكم له أولحظه مثل هذا الاستدلال الباطل . والاحتجاج بالأحاديث المنكرة والأخبار الواهية .

٥٥٤ — (إن حاديننا نام فسمعنا حاديكم فملت إليكم ، فهل تدرون أنى كان الحداء ؟ قالوا : لا والله ، قال : إن أباهم مضر خرج إلى بعض رعاته ، فوجد إبله قد تفرقت ، فأخذ عصا فضرب بها كف غلامه ، فعدا الغلام في الوادي وهو يصيح : يا يدها يا يدها ! فسمعت الإبل فعطفت عليه ، فقال مضر : لو اشتق مثل هذا لانفعت به الإبل واجتمعت ، فاشتق الحداء) .

موضوع . رواه ابن الجوزي في « تليس إبليس » (ص ٢٣٨) من طريق أبي البخترى وهب عن طلحة المكي عن بعض علمائهم :
« أن رسول الله ﷺ مال ذات ليلة بطريق مكة إلى حاد مع قوم . فسلم عليهم فقال « . فذكره .

قلت : وهذا مع إرساله موضوع . والمتهم به أبو البخترى هذا . وهو وهب بن وهب المدني القاضي قال ابن معين :

« كان يكذب عدو الله ! » وقال أحمد :

« كان يضع الحديث وضعاً » . وذكر ابن الجوزي في مقدمة « الموضوعات » (٤٧/١ - ط) أنه من كبار الضاعين . فالعجب منه كيف يروي له في هذا الكتاب (تليس إبليس) الذي أكثر قرائه لا علم لهم بالحديث ورجاله ! وقد ساق الذهبي في ترجمة أبي البخترى هذا أحاديث كثيرة ثم قال :

« وهذه أحاديث مكذوبة » .

والموضوع في هذا الحديث إنما هو ما عدا الجملة الأولى منه . فإن لها شاهداً مرسلًا قوياً ، فقال ابن سعد في « الطبقات » (٢/١) : أخبرنا الفضل بن دكين أبو نعيم : نا العلاء بن عبد الكريم عن مجاهد قال :

« كان النبي ﷺ في سفر فبينما هو يسير بالليل ومعه رجل يسايره اذ سمع حادياً يحدو ، وقوم أمامه . فقال لصاحبه : لو أتينا حادي هؤلاء القوم . فقتربنا حتى غشينا القوم . فقال رسول الله ﷺ : ممن القوم ؟ قالوا : من مضر ، فقال : وأنا من مضر . وني حادينا . فسمعنا حاديكم ، فأتيناكم » . ورواه ابن الأعرابي في « حديث سعدان بن نصر » (١/٢٢/١) .

وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات من رجال مسلم لولا أنه مرسل ، ولكنه جاء نحوه من طريق آخر . فقال ابن سعد : أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء العجلي : أنا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن طاوس قال :

« بينما رسول الله ﷺ في سفر اذ سمع صوت حادٍ . فسار حتى أتاهم فقال : من القوم ؟ قالوا : مضرين . فقال ﷺ : وأنا مضرى . فقالوا : يارسول الله إنا أول من حدا . بينما رجل في سفر فضرب غلاماً له على يده بعضاً فانكسرت يده . فجعل الغلام يقول وهو يسير الإيسل : وايداه وايداه ! وقال : هيباً هيباً . فسارت الابل » .

وهذا مرسل صحيح أيضاً .

ورواه ابن الأعرابي عن عكرمة مرسلًا بسند صحيح أيضاً .

وهو يبين أن الأصل في قصة الحداء موقوف . فرفعه ذلك الكذاب أبو البختری !

وقد ذكر الحافظ ابن كثير في « البداية » (١٩٩/٢) عن علماء التاريخ أنهم قالوا : كان مضر أول من حدا . وذلك لأنه كان حسن الصوت . فسقط يوماً عن بعيره . فوثبت يده . فجعل يقول : وايداه وايداه ؟ فأعنت الإبل لذلك . وهذا مخالف لهذا المرسل . والله أعلم .

٥٥٥ — (من فقه الرجل المسلم أن يصلح معيشته ، وليس من

حبك الدنيا طلب ما يصلحك) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١/١٧٥) عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن أبي

شجرة عن عبد الله بن عمر مرفوعاً وقال :

« سعيد بن سنان أبو مهدي الحمصي عامة ما يرويه غير محفوظ » .

قلت : وفي « التقريب » :

« متروك رماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

قلت : وروى الحديث من طريق آخر بنحوه . وهو :

٥٥٦ — (من فقه الرجل رفقہ فی معیشتہ) .

ضعيف . رواه أحمد (١٩٤ / ٥) ومن طريقه الثعلبي في « تفسيره » (١ / ١٤٦ / ٣) وابن عدي (٢ / ٣٧) وابن عساكر (١ / ٣٧٥ / ١٣) عن أبي بكر بن أبي مریم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« أبو بكر بن أبي مریم الغالب على حديثه الغرائب . وقل ما يوافق عليه الثقات . وهو ممن لا يحتج به . ولكن يكتب حديثه » .
قلت ثم هو منقطع لأن ضمرة لم يسمع من أبي الدرداء كما أفاده الذهبي . فان بين وفاتيهما نحو مائة سنة .

واقصر الهيثمي (٧٤ / ٤) على إعلاله باختلاط ابن أبي مریم .
والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية أحمد والبيهقي عن أبي الدرداء . قال شارحه المناوي :

« ثم قال البيهقي تفرد به سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية هـ . قال الذهبي في « الضعفاء » :
وسعيد بن سنان عن أبي الزاهرية متهم . أي بالوضع » .

قلت : وهذا يوهم أن الحديث من هذه الطريق عند أحمد أيضاً . وليس كذلك كما سبق فتنبه . ورواه ابن عدي عن سعيد بن سنان بسند آخر عن ابن عمر نحوه وتقدم لفظه قريباً .
ورواه ابن الأعرابي في « المعجم » (٢ / ٢٣٧) وأبو نعیم في « الحلية » (١ / ١) عن فرج ابن فضالة : نا لقمان بن عامر عن أبي الدرداء موقوفاً عليه .

والفرج بن فضالة ضعيف كما في « التقریب » وبقية رجاله ثقات . فلعل هذا هو أصل الحديث موقوف . أخطأ بعض الضعفاء فرفعه . والله أعلم .

ثم وجدت ما يؤيد وقفه . فقال وكيع بن الجراح في « الزهد » (١ / ٧٨ / ٢) : حدثنا سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد « أن رجلاً صعد إلى أبي الدرداء وهو في غرفة له . وهو يلتقط حباً منشوراً . فقال أبو الدرداء « فذكره موقوفاً عليه .
ورجاله كلهم ثقات لولا أنه مرسل .

وكذلك رواه ابن عساكر (١ / ٣٧٥ / ٣) من طريق المعتمر بن سليمان عن منصور به .
ورواه أيضاً من طريق إسماعيل بن عیاش عن حریز بن عثمان الرحبي عن أبي حبيب الحارث بن محمد عن أبي الدرداء موقوفاً .

٥٥٧ — (خذوا من القرآن ما شئتم لما شئتم) .

لا أصل له فيما أعلم . وقال السيد رشيد رضا في « المنار » (مجلد ٢٨ / ٦٦٠) :

« لم أره في شيء من كتب الحديث » .

٥٥٨ — (ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر الحبيب) .

موضوع . ذكره محمد بن طاهر المقدسي في « صفوة التصوف » ومن طريقه أبو حفص عمر السهروردي صاحب « عوارف المعارف » : أن النبي ﷺ أنشده أعرابي :

قد لسعت حية الهوى كبدي فلا طبيب لها ولا راقبي
إلا الحبيب الذي شغفت به فعنده رقيتي وترياقبي

فتواجد حتى سقطت البردة عن منكبيه فقال معاوية : ما أحسن لهوكم ، فقال : مهلاً يا معاوية ليس الحديث .

قال ابن تيمية في رسالة « السماع والرقص » (ص ١٦٩ من مجموعة الرسائل المنيرية ج ٣) :

« هذا حديث مكذوب باتفاق أهل العلم بهذا الشأن ، » قال : وهذا وأمثاله إنما

يرويه من هو أجهل الناس بحال النبي ﷺ وأصحابه ومن بعدهم بمعرفة الإيمان والإسلام !

قلت : ثم راجعت كتاب « صفوة التصوف » للحافظ ابن طاهر المقدسي فلم أجد الحديث

فيه ، وإنما عزاه الحافظ في « لسان الميزان » لكتاب آخر له أسماه « السماع » وقد ساق إسناده

السهروردي في « العوارف » (ص ١٠٨ — ١٠٩) فإذا هو من طريق أبي بكر عمار بن إسحاق

قال : ثنا سعيد بن عامر عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس به . وقال :

« فهذا الحديث أوردناه مسنداً كما سمعناه ووجدناه . وقد تكلم في صحته أصحاب

الحديث ، وما وجدنا شيئاً نقل عن رسول الله ﷺ يشاكل وجد أهل الزمان وسماعهم واجتماعهم

وهيئتهم ، إلا هذا ، وما أحسنه من حجة للصوفية وأهل الزمان في سماعهم وتمزيقهم الخرق

وقسمتها أن لو صح ، وبخالف سري أنه غير صحيح ، ولم أجد فيه ذوق اجتماع النبي ﷺ مع

أصحابه وما كانوا يعتمدونه على ما بلغنا في هذا الحديث . ويأبى القلب قبوله .

قلت : والمتمهم بهذه القصة عمار بن إسحاق هذا فقد قال الذهبي في ترجمته :

« كأنه واضح هذه الخرافة التي فيها : « قد لسعت حية الهوى كبدي » . فإن الباقي ثقات .

٥٥٩ — (كان يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة « قل يا أيها

الكافرون » و « قل هو الله أحد » ، ويقرأ في العشاء الآخرة ليلة الجمعة

« الجمعة » و « المنافقين ») .

ضعيف جداً . أخرجه ابن حبان (٥٥٢) والبيهقي (٣٩١/٢) . الشطر الأول منه من طريق

سعيد بن سماك بن حرب : حدثني أبي سماك بن حرب — قال : ولا أعلم إلا — عن جابر

ابن سمرة قال فذكره . وأخرجه أيضاً في كتابه « الثقات » (١٠٤/٢) في ترجمة سعيد هذا . وقال :

« والمحفوظ عن سماك أن النبي ﷺ فذكره . »

قلت : وهذا من تناقض ابن حبان . فإنه من جهة يعله بالإرسال وبين أنه لا يصح موصولاً عن جابر بن سمرة . ومن جهة أخرى يورد الموصول في « صحيحه » !
وعلة الحديث سعيد بن سماك . فقد قال ابن أبي حاتم (٣٢/١/٢) عن أبيه :
« متروك الحديث » . وتوثيق ابن حبان إياه من تساهله الذي عرف به عند المحققين . وقد يغتر به كثير ممن لا تحقيق عندهم . فيصحون أحاديث كثيرة تقليداً له . من ذلك هذا الحديث . فقد جاء في « البجيرمي » (٦٤/٢) :

« ويستحب أيضاً قراءة (الجمعة) و (المنافقين) في صلاة عشاء ليلة الجمعة ، كما ورد عند ابن حبان بسند صحيح وقد كان السبكي يفعله ، فأنكر عليه بأنه ليس في كلام الرافي . فرد على المنكر بما مر . أي من ورود وكلم من مسائل لم يذكرها الرافي : فعدم ذكره لها لا يستلزم عدم سنتها » .

قلت : وهذا الجواب من الوجهة الفقهية صحيح ، يدل على تحرر السبكي من الجمود المذهبي . ولكن الحديث ضعيف غير محفوظ بشهادة ابن حبان نفسه . فلا يثبت به الاستحباب فضلاً عن السنية . بل إن التزام ذلك من البدع . وهو ما يفعله كثير من أئمة المساجد في دمشق وغيرها من البلدان السورية . ولكنهم جمعوا بين البدعة وإرضاء الناس . فقد تركوا قراءة (المنافقون) أصلاً والتزموا قراءة الشطر الثاني من (الجمعة) في الركعتين تخفيفاً عن الناس زعموا !

و كنت منذ القديم أستنكر منهم هذا الالتزام . ولا أعرف مستندهم في ذلك ، حتى رأيت كلام البجيرمي هذا . المستند على هذا الحديث . الذي كنت أستغربه لعدم وروده في الأمهات الستة وغيرها ولكن ذلك لا يكفي للإنكار . حتى وقفت على إسناده في « موارد الظمان » ومنه نقلت ، فتبين لي ضعفه ، بل وتضعيف ابن حبان نفسه له في كتابه الآخر . فالحمد لله على توفيقه . ثم إن مما يدل على ضعف الحديث أن الثابت عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ بالسورتين الأوليين في سنة المغرب . وليس في فرضه ، جاء ذلك عنه ﷺ من طرق . وقد خرجته في « صفة الصلاة » (ص ١١٥ — السابعة) .

٥٦٠ — (كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر) .

موضوع . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢/٩٠/٢) وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٢-١/٧٣) والطبراني في « الكبير » (٢/١٤٨/٣) وفي « الأوسط » كما في « المنتقى منه » للذهبي (٢/٣) وفي « زوائد المعجمين » (١/١٠٩/١) وابن عدي في « الكامل » (٢/١)

والخطيب في « الموضح » (٢٠٩/١) وأبو الحسن النَّعَالِي في « حديثه » (١/١٢٧) وأبو عمرو بن منده في « المنتخب من الفوائد » (٢/٢٦٨) والبيهقي في « السنن الكبرى » (٤٩٦/٢) كلهم من طريق أبي شيبَةَ إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال الطبراني : « لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد » . وقال البيهقي : « تفرد به أبو شيبَةَ وهو ضعيف » .

قلت : وكذا قال الهيثمي في « المجمع » (١٧٢/٣) أن أبا شيبَةَ ضعيف ، وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٠٥/٤) بعد ما عزاه لابن أبي شيبَةَ : « إسناده ضعيف » . وكذلك ضعفه الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » (١٥٣/٢) من قبل إسناده . ثم أنكره من جهة منته فقال :

« ثم هو مخالف للحديث الصحيح عن عائشة قالت : « ما كان النبي ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة . رواه الشيخان » . وكذلك قال الحافظ ابن حجر وزاد :

« هذا مع كون عائشة أعلم بحال النبي ﷺ ليلاً من غيرها » . قلت : ووافقها جابر بن عبد الله رضي الله عنه فذكر . « أن النبي ﷺ لما أحيا بالناس ليلة في رمضان صلى ثمان ركعات . وأوتر » . رواه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ٩٠ . ١١٤) والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٠٨) وابن حبان في صحيحه (رقم ٩٢٠ موارد) .

وقد أفسد حديث جابر هذا بعض الضعفاء فرواه محمد بن حميد الرازي حدثنا عمر بن هارون بإسناده عن جابر بلفظ : « فصلى أربعاً وعشرين ركعة وأوتر بثلاث » . أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (٢٧٦ و ٧٥)

قلت : ومع أن إسناده إلى محمد بن حميد لا يصح . لأن فيه من لا يعرف حاله . فإن محمد بن حميد وشيخه عمر بن هارون متهمان بالكذب فلا يعتد بروايتهما بله مخالفتهما ! وبالجملة فقد اتفقت كلمات أئمة الحديث على تضعيف حديث أبي شيبَةَ هذا . بل عده الحافظ الذهبي في ترجمته من « الميزان » من مناكيره .

وقال الفقيه أحمد بن حجر الهيثمي في « الفتاوى الكبرى » إنه شديد الضعف . وأنا أرى أنه حديث موضوع . وذلك لأمرين . الأول : مخالفته لحديث عائشة وجابر .

الثاني : أن أباشيبَةَ أشد ضعفاً مما يفهم من عبارة البيهقي السابقة وغيره . فقد قال ابن معين فيه :

« ليس بثقة » . وقال الجوزجاني :

« ساقط » .

وكذبه شعبة في قصة . وقال البخاري :

« سكتوا عنه » .

وقد بينا فيما سبق أن من قال فيه البخاري « سكتوا عنه » فهو في أدنى المنازل وأردئها عنده ،

كما قال الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » (ص ١١٨)

الثالث : أن فيه أن صلاته ﷺ في رمضان كانت في غير جماعة ، وهذا مخالف لحديث

جابر أيضاً ، ولحديث عائشة الآخر :

« أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد . وصلى رجال بصلاته .

فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه . فأصبح الناس فتحدثوا فكثروا أهل المسجد

من الليلة الثالثة فخرج رسول الله ﷺ فصلى بصلاته » . الحديث نحو حديث جابر وفيه :

« ولكن خَشِيتُ أن تُفرض عليكم فتعجزوا عنها »

رواه البخاري ومسلم في « صحيحيهما » .

فهذه الأمور تدل على وضع حديث أبي شيبة . والله تعالى هو الموفق .

(فائدة) دل حديث عائشة وحديث جابر على مشروعية صلاة التراويح مع الجماعة .

وعلى أنها إحدى عشرة ركعة مع الوتر . وللاستاذ نسيب الرفاعي رسالة نافعة في تأييد ذلك اسمها

« أوضح البيان فيما ثبت في السنة في قيام رمضان » فننصح بالاطلاع عليها من شاء الوقوف على

الحقيقة .

ثم إن أحد المنتصرين لصلاة العشرين ركعة - أصلحه الله - قام بالرد على الرسالة المذكورة

في وريقات سماها « الإصابة في الانتصار للخلفاء الراشدين والصحابة » حشاها بالافتراءات .

والأحاديث الضعيفة بل الموضوعية . والأقوال الواهية . الأمر الذي حملنا على تأليف رد عليه

أسميته « تسديد الإصابة الى من زعم نصره الخلفاء الراشدين والصحابة » وقد قسمته الى ستة

رسائل طبع منها :

الأولى : في بيان الافتراءات المشار إليها .

الثانية : في « صلاة التراويح » .

وهي رسالة جامعة لكل ما يتعلق بهذه العبادة ، وقد بينت فيها ضعف ما يروى عن عمر رضي

الله عنه أنه أمر بصلاة التراويح عشرين ركعة . وأن الصحيح عنه أنه أمر بصلاتها إحدى عشرة ركعة

وفقاً للسنة الصحيحة . وأن أحداً من الصحابة لم يثبت عنه خلافها فلتراجع فإنها مهمة جداً وإنما

علينا التذكير والنصيحة . (١)

(١) ثم لخصتها في جزء لطيف بعنوان - فضل قيام رمضان - وهو مطبوع أيضاً .

٥٦١ — (إن الله لم يأذن لمتزئم بالقرآن) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » من حديث جابر مرفوعاً . قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٠/٧) :

« وفيه سليمان بن داود الشاذكوني ، وهو كذاب . »

قلت : وروايته مثل هذا الحديث مما يدل على كذبه ، فإنه حديث باطل معارض للحديث الصحيح :

« ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي [حسن الصوت] وفي لفظ : حسن الترميم يتغنى بالقرآن [يجهر به] . »

رواه الشيخان والطحاوي وغيرهما كما في كتابي صفة النبي ﷺ (ص ١٣٠ الطبعة السابعة) .

٥٦٢ — (كان يمكن جبهته وأنفه من الأرض ، ثم يقوم كأنه السهم لا يعتمد على يديه) .

موضوع . قال الهيثمي (١٣٥/٢) .

« رواه الطبراني في الكبير عن معاذ بن جبل وفيه الخصيب بن جحدر . وهو كذاب . »

قلت : وهذا الحديث مما يدل على كذبه . روى البخاري في « صحيحه » (٢٤١/١) عنه ﷺ :

« أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام . »

فهذا خلاف ما روى هذا الكذاب . وهذه الجلسة هي المعروفة بجلسة الاستراحة وهي سنة ، وقد رواها بضعة عشر صحابياً عند أبي داود وغيره بسند صحيح ، فلا التفات إلى من أنكر استحبابها وزعم أنه ﷺ إنما فعلها لحاجة أوشيخوخة !

وأما تمكين الأنف والجبهة من الأرض . فثابت في غير ما حديث صحيح من فعله ﷺ وقوله . ولذلك أوردته في « صفة النبي ﷺ » مخرجاً . فراجع إن شئت (ص ١٤٩) .

٥٦٣ — (ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين ، فإن الميت يتأذى بجار السوء ، كما يتأذى الحي بجار السوء) .

موضوع . رواه القاضي أبو عبد الله الفلاكي في « الفوائد » (١/٩١) وأبو نعيم في « الحلية » (٣٥٤/٦) من طريق سليمان بن عيسى : ثنا مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث مالك لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .
قلت : وسليمان هذا كذاب ، كما تقدم غير مرة ، قال المناوي :
« ومن ثم أورد الجوزقاني الحديث في « الموضوعات » ، وكذا ابن الجوزي وتعقبه
المؤلف ، وغاية ما أتى به أن له شاهداً حاله كحاله ! » .

٥٦٤ — (الفقر أزين على المؤمن وأحسن من العذار على خسد

الفرس) .

ضعيف . وله طرق :

الأول : عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن سعد بن مسعود الكندي مرفوعاً .
أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (١٨١ / ٢ من الكواكب ٥٧٥ ورقم ٥٦٨ — ط) والحري
في « الغريب » (١ / ٥٢ / ٥) وأبو القاسم الهمداني في « الفوائد » (٢ / ٢٠٢ / ١) .
وهذا إسناد ضعيف جداً ، من أجل ابن أنعم هذا ، وقد مضى القول فيه مراراً ، واتهمه
ابن حبان فقال (٥٣ / ٢) :

« كان يروي الموضوعات عن الثقات ، ويأتي عن الأثبات بما ليس من أحاديثهم ، وكان
يدلس عن محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب » .

والحديث أورده السيوطي في « الذيل » (رقم ٨٠٣ بترقيمي) من رواية ابن عدي وحكي
قوله فيه إنه حديث منكر . فتحقه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٣٥٩) بأن هذا لا يقتضي أن
يكون موضوعاً . ثم ذكر له الشاهد الآتي عن شداد ، وآخر تقدم بلفظ : « تحفة المؤمن الفقير » .

ومن عجائب السيوطي وتناقضه أنه أورد الحديث في « الجامع الصغير » أيضاً ! من طريق
الطبراني ، مع أنه في « الذيل » حكم بوضعه !

ثم إن سعد بن مسعود الكندي مختلف في صحبته كما في « الإصابة » فراجعة إن شئت .
الثاني : عن أحمد بن عمار : ثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .
رواه القاضي الفلاكي (٢ / ٩٠) .

وهذا ضعيف جداً أيضاً ، ابن عمار هذا هو الدمشقي أخوه شام بن عمار ، قال الدارقطني :
« متروك » . وساق له في « الميزان » حديثاً ثم قال :

« هذا منكر » .

الثالث : عن شداد بن أوس .

رواه الطبراني بسند ضعيف كما في « المغني » للحافظ العراقي (١٦٩ / ٤) ثم قال :
« والمعروف أنه من كلام عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، رواه ابن عدي في الكامل هكذا » .

٥٦٥ — (من اتخذ مغفراً ليجاهد به في سبيل الله غفر الله له ،
ومن اتخذ بيضة بيض الله وجهه يوم القيامة ، ومن اتخذ درعاً كانت له
سترًا من النار يوم القيامة) .

منكر جداً . أخرجه الخطيب (١٢٨/٧) من طريق بشران بن عبد الملك البغدادي : حدثنا
أبو عبد الرحمن دهنم بن جناح : حدثنا عبيد الله بن ضرار عن أبيه عن الحسن البصري قال :
قال رسول الله ﷺ فذكره . وقال :

« منكر جداً . مع إرساله ، والحمل فيه على من بين بشران والحسن ، فانهم ملطيون ، وقد
حدثني محمد بن علي الصوري قال : سمعت عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ يقول : ليس
في الملتيين ثقة » .

وأقره الحافظ في ترجمة دهنم من « اللسان » .

وعبيد الله بن ضرار قال الذهبي :

« لا يحتج به ولا كرامة » .

وأبوه ضرار وهو ابن عمرو الملقب . قال الذهبي في « المغني » :

« متروك الحديث » .

٥٦٦ — (إن لي حرفتين اثنتين ، فمن أحبهما فقد أحبني ،
ومن أبغضهما فقد أبغضني : الفقر والجهاد) .

لا أصل له . قال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١٦٨/٤) :

« لم أجد له أصلاً » .

قلت : وهو منكر عندي . فقد صح عنه ﷺ أنه تعوذ من الفقر . فكيف يعقل أن يخض

ﷺ أمته على حب ما تعوذ منه ؟ ! .

٥٦٧ — (خير هذه الأمة فقراؤها ، وأسرعها تضجعاً في الجنة

ضعفاؤها) .

لا أصل له . وقال الحافظ العراقي أيضاً (١٦٨/٤) .

« لم أجد له أصلاً » .

٥٦٨ — (من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له) .

موضوع . أورده ابن ظاهر في « تذكرة الموضوعات » (ص ٨٧) وقال :

« فيه مأمون بن أحمد الهروي . دجال يضع الحديث » .

وقال الذهبي فيه :

« اتى بطامات وفضائح . وضع على الثقاق احاديث هذا منها » . وفي « اللسان » :
« وقال أبو نعيم : « خبيث وضاع ، يأتي عن الثقاق بالموضوعات » .

قلت : ويظهر لي من الاحاديث التي افتراها أنه حنفي المذهب . متعصب هالك . فإن الاحاديث التي أوردها في ترجمته كلها تدور على الانتصار للإمام أبي حنيفة . والظعن في الإمام الشافعي . فمنها هذا الحديث فهو ظعن صريح في المذهب الشافعي الذي يقول بمشروعية رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وهو الحق الذي لا ريب فيه كما يأتي ، وانتصار مكشوف لمذهب الحنفية القائل بكرهه ذلك ، فلم يكتف بهذا الخبيث بما عليه مذهبه من القول بالكرهه حتى افتري هذا الحديث . ليشع بين الناس أن الرفع مبطل للصلاة . ولعله أراد بذلك أن يؤيد رواية مكحول عن أبي حنيفة أنه قال :

« من رفع يديه في الصلاة فسدت صلاته » . وهذه الرواية اغتربها أمير كاتبات الاتقاني فبنى عليها رسالة ألفها ليبيان بطلان الصلاة بالرفع ! وكذا اغتربها من سلك مسلكه فحكم بعدم جواز اقتداء الحنفي بالشافعي لأنهم يرفعون أيديهم ! مع أن هذه الرواية عن أبي حنيفة باطلة كما حققه العلامة أبو الحسنات المكنوي في « الفوائد البهية . في تراجم الحنفية » (ص ١١٦ . ٢١٦ . ٢١٧) .

وهذا الحديث أورده الشيخ القارئ في « موضوعاته » وقال (ص ٨١) :

« هذا الحديث وضعه محمد بن عكاشة الكرمانى قبحه الله » .

ثم نقل (ص ١٢٩) عن ابن القيم أنه قال :

« إنه موضوع » .

قلت : وهذا يخالف ما تقدم أن الواضع له الهروي . فإن ثبت هذا فعل أحدهما سرقه من الآخر !

فتأمل ما يفعل عدم الاعتناء بالسنة ، وترك التثبت في الرواية عنه عليه السلام وعن علماء الأمة .
(فائدة) الرفع عند الركوع والرفع منه . ورد فيه احاديث كثيرة جدا عنه عليه السلام . بل هي متواترة عند العلماء . بل ثبت الرفع عنه عليه السلام مع كل تكبيرة في احاديث كثيرة . ولم يصح الترك عنه عليه السلام إلا من طريق ابن مسعود رضي الله عنه . فلا ينبغي العمل به لانه ناف . وقد تقرر عند الحنفية وغيرهم : أن الميثب مقدم على النافى ، هذا إذا كان الميثب واحداً فكيف إذا كانوا جماعة كما في هذه المسألة ؟ فيلزمهم - عملاً بهذه القاعدة مع انتفاء المعارض - أن يأخذوا بالرفع . وأن لا يتعصبوا للمذهب بعد قيام الحجة . ولكن المؤسف أنه لم يأخذ به منهم إلا أفراد من المتقدمين والمتأخرين حتى صار الترك شعاراً لهم !

هذا ومن موضوعات الهروي المذكور آنفاً :

٥٦٩ — (من قرأ خلف الإمام ملىء فوه ناراً) .

موضوع . أورده ابن طاهر في « التذكرة » (ص ٩٣) وقال :

« فيه مأمون بن أحمد الهروي دجال يروي الموضوعات » .

قلت : وقد سبقت ترجمته في الحديث الذي قبله .

والحديث رواه ابن حبان في ترجمته من « الضعفاء » . وعده الذهبي من طاماته !
وقد اغتر بالحديث بعض الحنفية فاحتج به على تحريم القراءة وراء الإمام مطلقاً ! قال
أبو الحسنات اللكنوي في « التعليق الممجذ على موطأ محمد » (ص ٩٩) :

« ذكره صاحب « النهاية » وغيره مرفوعاً بلفظ « ففيه جمرة » ولا أصل له .
وقال قبيل ذلك :

« لم يرد في حديث مرفوع صحيح النهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام وكل ما ذكره مرفوعاً
فيه . إما لا أصل له وإما لا يصح » .

ثم ذكر الحديث بلفظه مثلاً على ذلك .

هذا وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في القراءة وراء الإمام على اقوال ثلاثة :

١ — وجوب القراءة في الجهرية والسرية .

٢ — وجوب السكوت فيهما .

٣ — القراءة في السرية دون الجهرية .

وهذا الأخير اعدل الاقوال واقربها إلى الصواب وبه تجتمع جميع الأدلة بحيث لا يرد شيء
منها وهو مذهب مالك وأحمد . وهو الذي رجحه بعض الحنفية . منهم أبو الحسنات اللكنوي
في كتابه المذكور آنفاً . فليرجع إليه من شاء التحقيق .

هذا ومن موضوعات هذا الدجال في الطعن على الإمام الشافعي في شخصه :

٥٧٠ — (يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر

على أمتي من إبليس ، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج
أمتي) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٤٥٧ / ١) من طريق مأمون بن أحمد
السلمي : حدثنا أحمد بن عبد الله الجويباري : أنبأنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس
مرفوعاً وقال :

« موضوع . وضعه مأمون أو الجويباري . وذكر الخاكم في « المدخل » أن مأمونا قيل
له : ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه ؟ فقال : حدثنا أحمد بن إدريس . فبان بهذا أنه الواضع له . »

قلت : وزاد في « اللسان » :

« ثم قال الخاكم : ومثل هذه الأحاديث يشهد من رزقه الله أدنى معرفة بأنها موضوعة

على رسول الله ﷺ . »

قلت : وللحديث طرق أخرى . لا يفرح بها إلا اهل الكس في التعصب لأبي حنيفة ولتبرواية
الكذب على رسول الله ﷺ . فإن الضرق المشار إليها مدارها على بعض الكذابين والمجهولين . فمن

الغريب جداً أن يميل العلامة العيني إلى تقوية الحديث بها ، وأن ينتصر له الشيخ الكوثري ، ولا عجب منه في ذلك ، فإنه مشهور بإغراقه في التعصب للإمام رحمه الله ، ولو على حساب الطعن في الأئمة الآخرين ، وإنما العجب من العيني ، فإنه غير مشهور بذلك ، وقد رد عليهما ، وتكلم على الطرق المشار إليها بما لا تراه مجموعاً في كتاب العلامة المحقق العلمي اليماني في كتابه القيم « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » (ج ١ / ٢٠ ، ٤٤٦ - ٤٤٩ - بتحقيقي) .

٥٧١ - (كم من حوراء عيناء ما كان مهرها إلا قبضة من حنطة ، أو مثلها من تمر) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (ص ١٣) وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٥٣ / ٣) وابن حبان في « الضعفاء » (٨٤ / ١) عن أبان بن المحبر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . ذكره في ترجمة أبان هذا وقال العقيلي :
« شامي منكر الحديث » . وقال ابن حبان :

« روى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، حتى لا يشك المتبحر في هذه الصناعة أنه كان يعملها ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه » . وقال في حديثه هذا :
« باطل » .

ونقل العسقلاني في « اللسان » عن العقيلي أنه قال :
« لا يتابعه عليه إلا من هومثله أو دونه » .

وهذه الجملة ليست في نسختنا من « الضعفاء » للعقيلي والله أعلم .
وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٢ / ١) :

« قال أبي : هذا حديث باطل ، وأبان هذا مجهول ضعيف الحديث »
وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٥٣ / ٣) فأصاب ، قال المناوي :
« وأقره عليه المؤلف - يعني السيوطي - في « مختصرها » فلم يتعقبه » .
انظر « الآلي » للسيوطي (٤٥٢ / ٢) .

٥٧٢ - (ثلاث من كن فيه أظله الله تحت ظل عرشه يوم لا ظل

إلا ظله ، الوضوء على المكاره ، والمشى إلى المساجد في الظلم ، وإطعام الجائع) .

موضوع . أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية أبي الشيخ في « الثواب والأصهباني في « الترغيب » عن جابر . وبيجانبه الإشارة إلى ضعفه . ولم يتعقبه المناوي هنا بشيء مطلقاً ، فكأنه لم يستحضر إسناده ، مع أن الحديث عند مخرجيه تمام حديث أوله عند الترمذي بلفظ :

(ثلاث من كن فيه نشر الله عليه كفه . . .) كما تقدم بيانه عن المنذري تحت الحديث (رقم ٩٢) .

وحديث الترجمة أورده السيوطي مفصلاً مستقلاً عن تمامه هذا ، وتعقبه المناوي تحت حديث الترمذي : بأن فيه :

« عبد الله بن إبراهيم الغفاري قال المزي : متهم . أي بالوضع » .
فإذا كان الأمر كذلك وكان الحديثان في الأصل حديثاً واحداً ، فذلك يقتضي أن يُعطى لهما حكم واحد ، وهو الوضع ، ولو كان طريق حديث الترجمة غير طريق الحديث المتقدم لنبه عليه المنذري ، كما هوشان المحدثين في مثل هذا الأمر ، فلم يتنبه المناوي لهذا التحقيق ، ولذلك لم يتعقبه بشيء . والله الموفق .

٥٧٣ — (من صلى خلف عالم تقي ، فكأنما صلى خلف نبي) .

لا أصل له . وقد أشار لذلك الحافظ الزيلعي بقوله في « نصب الراية » (٢٦ / ٢) :
« غريب » .

وهذه عاداته في الأحاديث التي تقع في « الهداية » ولا أصل لها ، فيما كان من هذا النوع : « غريب » !

فاحفظ هذا فإنه إصطلاح خاص به .

٥٧٤ — (إنما يفعل هذا (يعني تقبيل اليد) الأعاجم

بملوكها ، وإنني لست بملك ، إنما أنا رجل منكم) .

موضوع . وهو قطعة من حديث سبق الكلام على إسناده فراجع الحديث (٨٩) .
وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم تقبيل بعض الناس ليدِه صلى الله عليه وسلم . ولم ينكر ذلك عليهم ، فدل على جواز تقبيل يد العالم . وقد فعل ذلك السلف مع أفاضلهم . وفيه عدة آثار تراها في كتاب « القبيل والمعانقة » لأبي سعيد ابن الأعرابي تلميذ أبي داود وفي « الأدب المفرد » للبخاري (ص ١٤٢) .

لكن ليس معنى ذلك أن يتخذ العلماء تقبيل الناس لأيديهم عادة . فلا يلقاهم أحد إلا قبل يدهم — كما يفعل هذا بعضهم — فإن ذلك خلاف هديه صلى الله عليه وسلم قطعاً . لأنه لم يفعل ذلك معه إلا القليل من الصحابة الذين لا يعرفون هديه صلى الله عليه وسلم وما هو أحب إليه كالمصافحة . ولذلك لم يرد أن المقربين منه العارفين به مثل أبي بكر وغيره من العشرة المبشرين بالجنة كانوا يقبلون يده الشريفة . وهذا خلاف ما عليه بعض المشايخ . ولو لم يكن في عاداتهم هذه الا تقبيل السنة القولية والعملية التي حض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا وهي المصافحة لكفى . ومن العجيب أن بعضهم يغضب أشد الغضب إذا لم تقبل يده . وما هو إلا شيء جائر فقط . ولا يغضب مطلقاً إذا تركت المصافحة مع أنها مستحبة وفيها أجر كبير . وما ذلك إلا من آثار حب النفس واتباع الهوى . نسأل الله الحماية والسلامة .

٥٧٥ — (ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بحبس الزكاة) .

منكر . قال الهيثمي في « المجموع » (٣ / ٦٣) بعد أن ذكره من حديث عمر :
« رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمر بن هارون وهو ضعيف » .
قلت : بل هو كذاب كما تقدم غير مرة . لكن الحديث له طريق أخرى ، ذكره ابن أبي
حاتم في « العلل » (١ / ٢٢٠ - ٢٢١) من طريق عراك بن خالد : حدثني أبي قال : سمعت
إبراهيم بن أبي عبلة يحدث عن عبادة بن الصامت مرفوعاً به . وقال :
« قال أبي : حديث منكر ، وإبراهيم لم يدرك عبادة ، وعراك منكر الحديث » .

٥٧٦ — (إنما أتى داود عليه السلام من النظرة) .

موضوع . رواه أبو بكر بن أبي علي المعدل في « الأمالي » (ق ١٢ / ١) وأبو نعيم في « نسخة
أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط » (ق ١٥٨ / ٢) حدثني أبي إسحاق قال :
حدثني إبراهيم بن نبيط عن نبيط مرفوعاً .

وهذه النسخة (١) قال الذهبي :

« فيها بلايا ، وأحمد بن إسحاق لا يحل الاحتجاج به ، فإنه كذاب » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

وكتب بعض المحدثين على هذه « الأمالي » بجانب الحديث :

« موضوع » .

وقد سبق الحديث بلفظ :

« كان خطيئة داود عليه السلام النظر » رقم (٣١٢) .

٥٧٧ — (إذا رأيتم أمتي تهاب الظالم أن تقول له : إنك أنت

ظالم ، فقد تودع منهم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (رقم ٦٥٢٠) والحاكم (٤ / ٩٦) من طريق أبي الزبير عن عبد

الله بن عمرو مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي .

وأقول كلا ، ليس بصحيح ، فإن أبا الزبير لم يسمع من ابن عمرو كما قال ابن معين وأبو

حاتم ، وكان الحاكم تنبه لهذا فيما بعد فإنه روى (٤ / ٤٤٥) بهذا الإسناد حديثاً آخر ثم قال :

(١) وهي محفوظة في مجموع في ظاهرة دمشق (حديث ١٥٧ / ٧٩ - ١٦٧) .

« إن كان أبو الزبير سمع من عبد الله بن عمر [و] ؛ فإنه صحيح » وواقفه الذهبي .
وأما ترجيح صديقنا الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله في « التعليق على المسند » أن أبا الزبير
سمع منه ، فليس بقوي عندي . ذلك لأنه بناه على رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير قال :
« رأيت العبادة يرجعون على صدور أقدامهم في الصلاة : عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن
عمرو ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عباس » .

وابن لهيعة عندنا ضعيف لسوء حفظه ، ولذلك ضعفه الجمهور ، فلا حجة في روايته لهذه
الرؤية ، سيما وهي مخالفة لما سبق عن الامامين ابن معين وأبي حاتم .
ثم لو سلمنا بثبوت سماع أبي الزبير من ابن عمرو في الجملة ، لما لزم منه اتصال إسناد
هذا الحديث وثبوته ، لأن أبا الزبير مدلس يروي عن لقيه ما لم يسمع منه وقصته في ذلك مع
الليث ابن سعد مشهورة .

ولذلك فإني أقطع بضعف هذا الاسناد . والله أعلم .

وبعد كتابة ما تقدم رأيت أبا الشيخ روى الحديث في جزء « أحاديث أبي الزبير عن غير جابر »
(١ / ١١) من هذا الوجه ، ثم رواه (٢ / ١٥) من طريق أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن
عبد الله بن عمر (كذا بدون واو بعد الراء) مرفوعاً ، فثبت أن أبا الزبير لم يسمعه من عبد الله بن عمرو
وأن بينهما عمرو بن شعيب ، ثم هو على هذا الوجه الآخر منقطع أيضاً لأن عمرو بن شعيب لم يسمع
من جد أبيه عبد الله بن عمرو .

نعم للحديث شاهد لولا شدة ضعفه لحكمت على الحديث بالحسن ، عزاه السيوطي في
« الجامع » للطبراني في « الأوسط » عن جابر ، قال المناوي :

« وفيه سيف بن هارون ضعفه النسائي والدارقطني » .

قلت : قال الدارقطني في « سؤالات البرقاني عنه » (رقم ١٩٦ بترقيمي) :

« ضعيف ، كوفي متروك » .

قلت : فهو شديد الضعف . والله أعلم .

٥٧٨ — (أحبوا العرب وبقائهم ، فإن بقاءهم نور في

الأسلام ، وإن فناءهم ظلمة في الإسلام) .

ضعيف . رواه أبونعيم في « نسخة أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن شريط » (ق ١ / ١٠٨) :
حدثني أبي إسحاق قال : حدثني إبراهيم بن نبيط عن جده نبيط مرفوعاً .

قلت : وهذه النسخة فيها بلايا كما تقدم في الحديث الذي قبله . لكن له طريق آخر رواه
أبو الشيخ في « كتاب الثواب وفضائل الأعمال » قال : ثنا أحمد بن محمد بن الجعد : ثنا منصور
بن أبي مزاحم : ثنا محمد بن الخطاب عن عطاء بن أبي ميمونه عن أبي هريرة مرفوعاً به .

ذكره الحافظ العراقي في « محجة القرب إلى محبة العرب » (٥ / ٢) ثم قال :

« ليس في إسناده محل نظر إلا أن محمد بن الخطاب بن جبير بن حية الثقفي الجبيري البصري ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، وأن أباه أبا حاتم قال « لا أعرفه » . وقال الأزدي : « منكر الحديث » . والأزدي ليس بعمدة ، وقد زالت جهالة عينه برواية جماعة عنه ، فقد روى عنه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي وأبوسلمة المنقري ، ومنصور بن أبي مزاحم ، ذكره ابن حبان في (الثقات) .

قلت : وهو الذي روى حديث « إذا ذلت العرب ذل الإسلام » وقد سبق بيان حاله برقم (١٦٣) ، وقد أوردته العراقي في عقب هذا الحديث ، ثم أحال في معرفة ترجمة محمد بن الخطاب عليه . وقد ذكر تحته ما يتلخص منه أنه مجهول الحال ، كما سبق بيانه هناك .

ثم وجدت له متابعا ، فقال أبو الشيخ في « تاريخ أصبهان » (ق ١٦٠ / ١) : حدثنا أبو زفر قال : ثنا أحمد بن يونس قال : ثنا محمد بن عبد الصمد بن جابر الضبي قال : ثنا أبي عن عطاء بن أبي ميمونة به .

قلت : وهذه متابعة واهية فإن عبد الصمد بن جابر الضبي سئل عنه ابن معين فقال :

« ضعيف » ، وقال ابن حبان (١٤٢ / ٢) :

« يخطئ كثيراً ويهم فيما يروي على قلة روايته » .

وابنه محمد بن عبد الصمد ، قال الذهبي :

« صاحب مناكير ، ولم يترك » .

وأبو زفر هو الهذيل بن عبيد الله بن عبد الله بن قدامة الضبي ، وفي ترجمته أورد له أبو الشيخ هذا الحديث ، وقال : « مات سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة » ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وجملة القول أن الحديث ضعيف من طريقه عن عطاء بن أبي ميمونة .

ثم بدا لي أن فيه علة أخرى ، وهي الانقطاع بين عطاء هذا وأبي هريرة ، فإنهم لم يذكروا له رواية عنه أصلاً ، ويبعد أن يكون سمع منه ، بل لعله ولد بعد وفاة أبي هريرة ، فسإن يبين وفاتيهما اثنتين وسبعين سنة على الأقل ، فإن أبا هريرة توفي سنة سبع ، وقيل ثمان : وقيل : تسع وخمسين ، ومات عطاء سنة إحدى وثلاثين ومائة .

ولما كانت الطريق الأولى للحديث عن نبيط بن شريط واهية جداً ، فإن الحديث يظل على وضعفه . والله أعلم .

٥٧٩ — (هذا أول يوم انتصف فيه العرب من العجم . يعني

يوم ذي قار) .

ضعيف . رواه ابن قانع في « معجم الصحابة » (١٢ / ٢) عن سليمان بن داود المنقري :

ثنا يحيى بن يمان : ثنا أبو عبد الله التيمي عن عبد الله بن الأخرم عن أبيه — وكانت له صحبة —

قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند موضوع . سليمان هذا هو الشاذكوني كذاب . كذبه في الحديث ابن معين وصالح جزرة .

ويحيى بن يمان ضعيف .

وشيخه أبو عبد الله التيمي لم أعرفه .

وقد رواه الشاذكوني بإسناد آخر أقرب إلى الصواب من هذا فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ٦٢) : حدثنا أبو مسلم الكشي : نا سليمان بن داود الشاذكوني : نا محمد بن سواء :

حدثني الأشهب الضبعي : حدثني بشير بن يزيد الضبعي — وكان قد أدرك الجاهلية — قال : قال رسول الله ﷺ يوم ذي قار فذكره . قال ابن عثيمين (٦ / ٢١١) بعد أن عزاه للطبراني :

« وفيه سليمان بن داود الشاذكوني وهو ضعيف . »

قلت بل : كذاب كما عرفت . ولكنني وجدت له متابعاً قوياً . فقال خليفة بن خياط في

« كتاب الطبقات » (١ / ١٢) : حدثني محمد بن سواء به .

وخليفة هذا ثقة احتج به البخاري وهو أخباري علامة .

والأشهب الضبعي مجهول أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٣٤٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وبشير بن يزيد الضبعي . قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« أدرك الجاهلية له صحبة » وقال البغوي :

« لم أسمع به إلا في هذا الحديث » . ثم ساقه من طريق الأشهب الضبعي به . وقال الحافظ

في « الإصابة » :

« وأخرجه بقي بن مخلد في « مسنده » من هذا الوجه . وكذلك البخاري في « تاريخه »

وذكره ابن حبان في التابعين فقال : شيخ قديم أدرك الجاهلية يروي المراسيل . قلت : وليس في شيء من طرق حديثه له سماع .

ثم رواه خليفة من الطريق الأول فقال : وحدثني أبو أمية عمر بن المنخل السدوسي قال :

حدثنا يحيى بن يمان العجلي عن رجل من بني تميم اللات عن عبد الله بن الأخرم به .

قلت : فالظاهر أنه لم تثبت صحبته . وعليه فالحديث له علتان : الإرسال والجهالة .

والله أعلم .

(فائدة) : قال الحافظ :

« ويوم ذي قار من أيام العرب المشهورة كان بين جيش كسرى وبين بكر بن وائل لأسباب

يطول شرحها . قد ذكرها الأخباريون . وذكر ابن الكلبي أنها كانت بعد وقعة بدر بأشهر . قال :

وأخبرني الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : ذكرت وقعة ذي قار عند النبي ﷺ فقال :

ذاك أول يوم انتصف فيه العرب من العجم . وبني نصرؤا . »

قلت : هذه الكلمة « وبى نصرؤا » رواها الطبراني من طريق خالد بن سعيد بن العاص عن أبيه عن جده فذكر قصة إرسال النبي ﷺ أبا بكر إلى بكرين وائل وعرضه الإسلام عليهم وفيه : قالوا : حتى يجيء شيخنا فلان — قال خلاد : « أحسبه قال : المثني بن خارجة — فلما جاء شيخهم عرض عليهم أبو بكر رضي الله عنه ، قال : إن بيننا وبين الفرس حرباً فإذا فرغنا مما بيننا وبينها عدنا فنظرنا . فقال أبو بكر : رأيت إن غلبتموهم أتبعنا على أمرنا ؟ قال : لا نشترط لك هذا علينا . ولكن إذا فرغنا فيما بيننا وبينهم عدنا فنظرنا فيما نقول ، فلما التقوا يوم ذي قارهم والفرس قال شيخهم : ما اسم الرجل الذي دعاكم إلى الله ؟ قالوا : محمد ، قالوا : هوشعاركم فنصروا على القوم . فقال رسول الله ﷺ : بى نصرؤا . قال الهيثمي (٦ / ٢١١) :

« ورجائه ثقات رجال الصحيح غير خلاد بن عيسى وهوثقة . »

(تبيسه) :

بلغ جهل بعض الناس بالتاريخ والسيرة النبوية في هذا العصر أن أحدهم طبع منشورا يرد فيه على صديقنا الفاضل الأستاذ علي الطنطاوي طلبه من الإذاعة أن تستع من إذاعة ما يسمونه بالأناشيد النبوية . لما فيها من وصف جمال النبي ﷺ بعبارات لا تليق بمقامه ﷺ ، بل فيها ما هو أفضح من ذلك مثل الاستغاثة به ﷺ من دون الله تبارك وتعالى ، فكتب المشار إليه في نشرته ما نصه بالحرف (ص ٤) :

« وها هي (!) الصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا يستصحبون بعض نسائهم لخدمة أنفسهم في الغزوات والحروب . وكانوا يضمّدون (!) الجرحى ويهيئون (!) لهم الطعام . وكانوا يوم ذي قار عند اشتداد وطيس الحرب بين الإسلام والفرس كانت النساء تهزج أهازيج وتبعث الحماس في النفوس بقولها :

إن تقبلوا نعانق
و نقرش النمق
أو تدبروا نقرش
فراق غير وامق

فانظر إلى هذا الجهل ما أبعد مداه ! فقد جعل المعركة بين الإسلام والفرس . وإنما هي بين المشركين والفرس . ونسب النشيد المذكور لنساء المسلمين في تلك المعركة ! وإنما هولاء المشركين في غزوة أحد ! كن يحمّسن المشركين على المسلمين كما هو مروي في كتب السيرة !

فقد خلط بين حادثتين متباينتين . وركب منهما ما لا أصل له البتة بجهله أو تجاهله ليتخذ من ذلك دليلاً على جواز الأناشيد المزعومة . ولا دليل في ذلك — لو ثبت — مطلقاً إذ أن الخلاف بين الطنطاوي ومخالفيه ليس هو مجرد مدح النبي ﷺ بل إنما هو فيما يقترن بمدحه مما لا يليق شرعاً كما سبقت الإشارة إليه وغير ذلك مما لا مجال الآن لبيانها . ولكن صدق من قال : « حبك الشيء يعمي ويصم » ^(١) فهؤلاء أحبوا الأناشيد النبوية وقد يكون بعضهم مخلصاً في ذلك غير

(١) قلت : وقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ . ولكنه لا يصح كما سيأتي بيانه برقمه (١٨٦٨)

مغرض فأعماهم ذلك عما اقترن بها من المخالفات الشرعية .

ثم إن هذا الرجل اشترك مع رجلين آخرين في تأليف رسالة ضدنا أسموها « الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة » حشوها بالافتراءات والجهالات التي تنبىء عن هوى وقلة درايسة ، فحملني ذلك على أن ألقت في الرد عليهم كتاباً أسميته « تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة » موزعاً على ست رسائل صدر منها الرسالة الأولى وهي في بيان بعض افتراءاتهم وأخطائهم . والثانية في (صلاة التراويح) والثالثة في أن (صلاة العيدين في المصلى هي السنة) ثم أصدرنا الخامسة بعنوان « تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد » .

٥٨٠ — (ما من امرئ مسلم يرد عن عرض أخيه إلا كان حقاً على الله أن يرد عنه نار جهنم يوم القيامة ، ثم تلا هذه الآية : « وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ») .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم من طريق ليث عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً . ورواه أبو الشيخ في « كتاب الثواب » كما في « الترغيب » (٣/٣٠٢) . وذكره ابن كثير في « تفسيره » (٣/٤٣٦) وسكت عليه ، وذلك لظهور ضعفه ، فإن شهر بن حوشب ضعيف . وكذا الراوي عنه ليث وهو ابن أبي سليم ، وقد خولف في إسناده ومثته فرواه عبید الله ابن أبي زياد عن شهر عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً نحوه مختصراً دون قوله : (ثم تلا . . .) . أخرجه أحمد (٦/٤٦١) وأبو الشيخ في « الفوائد » (٨٠/٢) .^(١) وعبد الله بن أبي زياد فيه ضعف أيضاً . قال الحافظ في « التقريب » : « ليس بالقوي » .

ومما ذكرنا تعلم أن قول المنذري : « رواه أحمد بإسناد حسن وابن أبي الدنيا والطبراني » غير حسن .

لكن الحديث له طريق أخرى عن أم الدرداء مختصراً بلفظ :

« من رد عن عرض أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيامة » .

أخرجه الترمذي (٣/١٢٤) وأحمد (٦/٤٥٠) من طريق أبي بكر النهشلي عن مرزوق أبي بكر التميمي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً به . وقال الترمذي :

« هذا حديث حسن » .

قلت : لعله حسنه بالذي قبله . وإلا فمرزوق هذا مجهول . قال الذهبي :

« ما روى عنه سوى أبي بكر النهشلي » . وأبو بكر النهشلي قال الحافظ :

« صدوق » . والله أعلم .

(١) مخطوط في ظاهرية دمشق (حديث ٣٥٧) .

٥٨١ — (إذا استشاط السلطان تسلط الشيطان) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢٢٦/٤) عن عروة بن محمد قال : حدثني أبي عن جدي مرفوعاً . قلت : وهذا إسناد ضعيف عروة بن محمد وأبوه هما عندي مجهولاً الحال ، ولم يوثقهما غير ابن حبان على قاعدته ! وقد قال الحافظ في الأول : « مقبول » . يعني عند المتابعة وقال في أبيه : « صدوق » . ولو أنه عكس لكان أقرب إلى الصواب عندي فإن هذا قال الذهبي فيه : « تفرد عنه ولده الأمير عروة » فكيف يكون صدوقاً سيما ولم يوثقه من يعتبر توثيقه ؟ وأما عروة فقد روى عنه جماعة لكنه لم يوثقه غير ابن حبان كما ذكرنا فبقي على الجهالة . ولا يفتقر بقول الهيثمي (٧١/٧) : « رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات » . فإنه يعني أنهم ثقات عند ابن حبان !

٥٨٢ — (إن الغضب من الشيطان ، وإن الشيطان خلق من النار ،

وإنما تطفأ النار بالماء ، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ) .

ضعيف . أخرجه أحمد بالسند الذي قبله . وكذلك أخرجه البخاري في « التاريخ » (٨/١/٤) وأبوداود (٢٨٧/٢) وابن عساكر (٢/٣٣٧/١٥) . قلت : وسنده ضعيف فيه مجهولان ، كما بينته آنفاً . وقد سكت عنه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣/١٤٥ و ١٥١) وابن حجر في « الفتح » (٣٨٤/١٠) .

والحديث روي عن معاوية بلفظ :

« الغضب من الشيطان ، والشيطان من النار ، والماء يطفى النار ، فإذا غضب أحدكم

فليغتسل » .

رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٣٠/٢) وابن عساكر (١٦/٣٦٥/١) عن الزبير بن بكار : نا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ياسين بن عبد الله بن عروة عن أبي مسلم الخولاني عن معاوية بن أبي سفيان أنه خطب الناس وقد حبس العطاء شهرين أو ثلاثة ، فقال له أبو مسلم : يا معاوية إن هذا المال ليس بمالك ولا مال أبيك ، ولا مال أمك ، فأشار معاوية إلى الناس أن امكنوا ، ونزل فاغتسل ثم رجع فقال : أيها الناس إن أبا مسلم ذكر أن هذا المال ليس بمالي ولا مال أبيي ولا مال أمي ، وصدق أبو مسلم ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول (فذكر الحديث) اغدوا على عطاياكم على بركة الله عز وجل .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً ، ياسين بن عبد الله بن عروة لم أجد له ترجمة .

وعبد المجيد بن عبد العزيز فيه ضعف ، قال الحافظ :

« صدوق يخطيء ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك » .
قلت : لفظ ابن حبان (١٥٢ / ٢) :

« منكر الحديث جداً ، يقلب الأخبار ، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك » .

٥٨٣ — (أترعون عن ذكر الفاجر ؟ ! اذكروه بما فيه يحذره

الناس) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٧٢) وكذا ابن حبان (٢١٥ / ١) وأبو الحسن
الحري في « الأمالي » (١ / ٢٤٥) وابن عدي (٢ / ٢٦٠) والمحاملي في « الأمالي » (ج ٥
رقم ١٥) والبيهقي في « سننه » (٢١٥ / ١٠) والخطيب في « تاريخه » (٣٨٢ / ١ ، ١٨٨ / ٣) و
٢٦٢ / ٧) وفي « الكفاية » (ص ٤٢) وابن عساكر (٢ / ٧ / ١٢) وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح
المعاني » (١ / ٢١) والهروي في « ذم الكلام » (١ / ٨١ / ٤) والسهمي في « تاريخه » (٧٥)
من طريق الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال العقيلي :
« ليس له من حديث بهز أصل ، ولا من حديث غيره ، ولا يتابع عليه من طريق يثبت » .
وقال البيهقي :

« هذا يعرف بالجارود بن يزيد النيسابوري وأنكره عليه أهل العلم بالحديث . سمعت أبا عبد
الله الحافظ (يعني الحاكم) يقول : سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ غير مرة يقول :
كان أبو بكر الجارودي إذا مر بقبر جده يقول : يا أبة لولم تحدث بحديث بهز بن حكيم
لزلتك ! قال ابن عدي والبيهقي :
« وقد سرقه عنه جماعة من الضعفاء فرووه عن بهز بن حكيم . ولم يصح فيه شيء » . وقال
ابن حبان :

« والخبر في أصله باطل ، وهذه الطرق كلها بواطيل لا أصل لها » .

وخفى هذا على الهروي فقال :

« حديث حسن من حديث بهز وقد تويع جارود بن يزيد عليه ! »

وتبعه يوسف بن عبد الهادي في « جمع الجيوش والديساكر على ابن عساكر » ! (٢ / ٢) .
وروى الخطيب عن أحمد أنه قيل له . رواه غيره ؟ . فقال : ما علمت .

ثم ذكر الخطيب أنه روي عن جماعة ثم قال :

« ولا يثبت عن واحد منهم ذلك . والمحفوظ أن الجارود تفرد به » .

ثم روى عن البخاري أنه قال فيه :

« منكر الحديث . كان أبو أسامة يرميه بالكذب » . وعن أبي دواد :

« غير ثقة » وقال الذهبي في « الميزان » :

« وقال أبو حاتم : كذاب » . وفي « اللسان » :

« قال العقيلي : متروك الحديث ؛ لأنه يكذب ويضع الحديث . »

وذكر المناوي : أن الدارقطني قال في « علله » :

« هو من وضع الجارود ، ثم سرقه منه جمع . وفي « الميزان » أنه « موضوع » ، ونقله عنه في « الكبير » وأقره ، لكن نقل الزركشي عن الهروي في « كتاب ذم الكلام » أنه حسن باعتبار شواهدة !

قلت : وهذا الاستدراك لا طائل تحته ؛ لأنه ذهول عن الشرط الذي يجب تحققه في الشواهد حتى يتقوى الحديث بها وهو السلامة من الضعف الشديد الناتج من تهمة في الرواة ، وهذا مفقود ههنا لما سبق في كلام الأئمة النقاد أن الحديث من وضع الجارود سرقه منه آخرون ! ولهذا لما حكى السخاوي في « المقاصد » كلام الهروي السابق تعقبه بالرد فقال :

« وليس كذلك ، فقد قال الحاكم فيما نقله البيهقي في « الشعب » : إنه غير صحيح ولا معتمد . »

ولهذا أورد الحديث ابن طاهر في « الموضوعات » (ص ٣) وأعله بالجارود .

قلت : ومن سرقه عنه سليمان بن عيسى السجزي فرواه عن سفيان ، أخرجه ابن عدي

(١/١٦١) وقال :

« وهذا عن الثوري عن بهز باطل والسجزي يضع الحديث . »

وقد روي الحديث بلفظ آخر وهو :

٥٨٤ — (ليس لفاسق غيبة) .

باطل . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » وأبو الشيخ في « التاريخ » (ص ٢٣٦) وابن

عدي (ق ٢/٦١) وأبو بكر ابن سلمان الفقيه في « مجلس من الأمالي » (٢/١٥) وأبو بكر

الدقاق في « حديثه » (٢/٤٢/٢) والهروي في « ذم الكلام » (١/٨١/٤) والقضاعبي في

« مسند الشهاب » (٢/٩٧) والواحدي في « التفسير » (١/٨٢/٤) وكذا الخطيب في « الكفاية »

(ص ٤٢) كل هؤلاء من طريق جعدبة بن يحيى الليثي : ثنا العلاء بن بشر عن سفيان عن بهز

ابن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً . جعدبة قال الدارقطني :

« متروك »

والعلاء بن بشر ضعفه الأزدي . وذكره الحاكم فقال :

« هذا الحديث غير صحيح » ، وقال ابن حبان في « الثقات » في ترجمة العلاء :

« روى عنه جعدبة بن يحيى من أكبر » . وقال ابن عدي :

« والعلاء بن بشر هذا لا يعرف . وهذا اللفظ غير معروف » .

ونقل المناوي عنه عن أحمد أنه قال :

« حديث منكر » .

قلت : وقد وجدت له طريقاً أخرى ، رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٣٩/٢ - ٢٤٠)
عن محمد بن يعقوب « ثنا إبراهيم بن سلام المكي : ثنا ابن أبي فديك عن جعفر بن محمد عن أبيه
عن جده مرفوعاً به .

قلت : وهذا سند ضعيف محمد بن يعقوب هذا هو ابن أبي يعقوب أبو بكر ترجمه أبو نعيم
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وإبراهيم بن سلام المكي لم أعرفه .

والحديث ذكره ابن القيم في الموضوعات في كتابه « المنار » وقال (ص ٦١) :
« قال الدارقطني والخطيب : قد روي من طرق وهو باطل » .

٥٨٥ — (من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له) .

ضعيف جداً . أخرجه عيسى بن علي الوزير في « ستة مجالس » (٢/١٩٣) وأبو القاسم
المهرواني في « الفوائد المنتخبة » (١/٤١) والبيهقي في « سننه » (٢١٠/١٠) والخطيب
(٤٣٨/٨) وأبو محمد بن شيبان العدل في « الفوائد » (١/٢٢٠) والقضاعي (١/٣٦) من
طريق رواد بن الجراح أبي عصام العسقلاني : ثنا أبو سعد الساعدي عن أنس مرفوعاً . وقال
البيهقي :

« ليس بالقوي » ، وقال المهرواني :

« غريب ، ولم نكتبه إلا من حديث رواد بن الجراح » .

قلت : وله علتان :

الأولى : رواد هذا ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق اختلط بآخره فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد » .

الثانية : أبو سعد هذا قال الذهبي في « الميزان » :

« ليس بعمدة » ثم ساق له هذا الحديث ، ثم قال :

« وقد ذكره علي بن أحمد السليمان في من يضع الحديث » .

وقال الدارقطني في « سؤالات البرقاني عنه » (رقم ٥٧٤ — نسختي) :

« مجهول يترك حديثه » .

وللحديث طريق أخرى عند الخطيب (١٧١/٤) وأبي بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني »

(٢/١٢٠) عن الربيع بن بدر : حدثنا أبان عن أنس به .

وهذا أشد ضعفاً من الذي قبله : الربيع متروك ، وأبان وهو ابن أبي عياش متهم بالوضع .

٥٨٦ — (ليس مني ذو جسد ولا نميمة ولا كهانة ، ولا أنا منه ،

ثم تلا هذه الآية « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد
احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ») .

موضوع . ذكره الهيثمي (٩١/٨) من حديث عبد الله بن بسرثم قال :
« رواه الطبراني وفيه سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك » .
قلت : وذلك لأنه متهم قال ابن الجنيدي :
« كان يكذب » .
وساق له الذهبي حديثاً وقال :
« هذا موضوع » .

٥٨٧ — (ثلاثة من كن فيه آواه الله في كنفه ، وستر عليه
برحمته ، وأدخله في محبته ، من إذا أعطي شكر ، وإذا قدر غفر ،
وإذا غضب فتر) .

موضوع . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (٩٣/٢) والحاكم (١٢٥/١) والخطيب في
« التلخيص » (٢/٧٦) عن عمر بن راشد مولى عبد الرحمن بن أبان بن عثمان التيمي : ثنا محمد
ابن عبد الرحمن بن أبي ذئب القرشي عن هشام بن عروة عن محمد بن علي عن ابن عباس مرفوعاً
قال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورد الذهبي بقوله :

« بل واه . فان عمر قال فيه أبو حاتم : وجدت حديثه كذباً » .

قلت : وكنيته أبو حفص الجاري وقال ابن حبان :

« يضع الحديث على الثقات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل البدح فيه فكيف
الرواية عنه ؟ ! » . وقد أخرجه البيهقي في « الشعب » وقال عقبه :

« عمر بن راشد هذا شيخ مجهول من أهل مصر يروي ما لا يتابع عليه » .

ولهذا قال المناوي متعباً على السيوطي الذي أورد الحديث في « الجامع الصغير » :

« لم يصب في إirاده » .

قلت : وله طريق أخرى عن ابن أبي ذئب به .

أخرجه ابن عدي (١/٣٣١ — ٢) : حدثنا أحمد بن داود بن أبي صالح : ثنا أبو مصعب

المديني - يلقب مطرف - : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به .

وأحمد هذا قال ابن حبان (١٣٤/١) وابن طاهر :

« يضع الحديث »

٥٨٨ — (من دفع غضبه دفع الله عنه عذابه ، ومن حفظ لسانه

ستر الله عورته ، ومن اعتذر إلى الله قبل عذره) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١١١/٢) معلقاً عن عبد السلام بن هاشم : ثنا خالد بن برد عن أبيه عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مكذوب ، المتهم به عبد السلام بن هاشم هذا ، قال فيه عمرو بن علي الفلاس :

« لا أقطع على أحد بالكذب إلا عليه » .

وقد تساهل الهيثمي في تضعيفه فقط فقال في « المجمع » (٦٨/٨) بعد أن ساق الحديث دون الجملة الأخيرة منه :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه عبد السلام بن هاشم وهو ضعيف » .

ومن رواية الطبراني أورده السيوطي في « الجامع » وتعبه المناوي بكلام الهيثمي الذي نقلته آنفاً ، إلا أنه وقع في نقله « ابن هلال » بدل « ابن هشام » وهو موافق لما ذكره الهيثمي في مكان آخر (٧٠/٨) وكأنه وهم منه ، أو تحريف من بعض النساخ ، إذ ليس في الرواة من يدعى عبد السلام بن هلال . والله أعلم .

والحديث أشار المنذري (٢٧٩/٣) لضعفه أو وضعه .

٥٨٩ — (لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلا أمروا عليهم أحدهم) .

ضعيف . رواه أحمد (رقم ٦٦٤٧) من طريق ابن لهيعة قال : حدثنا عبد الله بن هبيرة عن أبي سالم الجيشاني عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً في حديث .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل ابن لهيعة فإنه ضعيف لسوء حفظه . والذي صح في هذا الباب ما أخرجه أبو داود (٤٠٧/١) وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم » .

وسنده حسن ، وله شواهد انظرها إن شئت في « المجمع » (٢٥٥/٥) ، وكلها بلفظ الأمر ليس في شيء منها « لا يحل » . فهذا مما تفرد به ابن لهيعة فهو ضعيف منكر .

أقول هذا تحقيقاً للرواية ، وبياناً للفرق بين ما صح من الحديث وما لم يصح . فإنه يترتب على ذلك نتائج هامة أحياناً وذلك لأن لفظ : « لا يحل » نص في حرمة ترك التأمير . وأما لفظ الأمر فليس نصاً في ذلك بل هو ظاهر ، ولذلك اختلف العلماء في حكم التأمير فمن قائل بالندب ، ومن قائل بالوجوب ، ولو صح لفظ ابن لهيعة لكان قاطعاً للتراخ .

أقول هذا مع أنني أرى الأرجح الوجوب ، لأنه الأصل في الأمر كما هو مقرر في علم الأصول ، ومن قال بوجوب التأمير الغزالي في « الإحياء » (٢٢٣/٢) فيراجع كلامه فإنه مفيد .

٥٩٠ — (من أمر بمعروف فليكن أمره بمعروف) .

ضعيف جداً . رواه أبو العباس الأصم في « جزء من حديثه » (١/١٩٣) ورقم (١٢٩)

نسختي) وعلي بن الحسن بن إسماعيل العبدي في « حديثه » (١/١٥٦ - ٢) والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرور » (١/٤٢) عن سلم بن ميمون الخواص ثنا زافر بن سليمان عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً لما يأتي ، واقتصر السيوطي في عزوه على البيهقي في « الشعب » . وقال المناوي :

« وفيه سلم بن ميمون الخواص أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : قال ابن حبان : بطل الاحتجاج به ، وقال أبو حاتم : لا يكتب حديثه ، عن (زافر) قال ابن عدي : لا يتابع على حديثه ، ووثقه ابن معين . عن (المثني بن الصباح) ضعفه ابن معين ، وقال النسائي متروك » (١)

قلت : ومع هذا كله سكت الحافظ العراقي على الحديث في « تخريج الإحياء » (٢/٢٩٢) !

٥٩١ - (من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل ، إلا وراء الإمام) .

ضعيف . رواه القاضي أبو الحسن الخلعي في « الفوائد » (١/٤٧) (٢) عن يحيى بن سلام : ثنا مالك بن أنس عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعاً .

قلت : ويحيى بن سلام ضعفه الدارقطني كما في « الميزان » ، ونقل الزبيلي (١٠/١) عنه أعني الدارقطني أنه قال في « غرائب مالك » : « هذا باطل لا يصح عن مالك » .

قلت : والصواب أنه موقوف كذلك أخرجه الخلعي أيضاً عن القعنبني ، والبيهقي (١٦٠/٢) عن ابن بكير : كلاهما عن مالك عن وهب عن جابر من قوله غير مرفوع ، وقال البيهقي :

« رفعه يحيى بن سلام وغيره من الضعفاء عن مالك ، وذلك مما لا يحل روايته على طريقة الاحتجاج به » .

قلت : والحديث صحيح بدون قوله : « إلا وراء الإمام » يشهد له قوله ﷺ .

« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه الشيخان عن عبادة بن الصامت ، وقوله ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » بعد أن أمره بقراءة الفاتحة في الركعة الأولى : « ثم اصنع ذلك في صلاتك كلها » رواه البخاري وغيره .

لكن في معنى هذه الزيادة : « إلا وراء الإمام » قوله ﷺ : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » .

(١) في عبارة المناوي أخطاء مطبعية كثيرة صححتها من كتب الرجال .

(٢) جزء (٢٠) من مخطوطة الظاهرية (مجموع ٥٣) .

وهو حديث صحيح عندنا له طرق كثيرة جداً وقد ساقها الزبيلي (٦/٢ - ١١) ثم خرجتها في «الإرواء» رقم (٤٩٣) ، وهي وإن كانت لا تخلو من ضعف ، ولكنه ضعف منجبر ، وقد صح إسناده عن عبد الله بن شداد مرسلأ ، والمرسل إذا جاء متصلاً فهو حجة عند الإمام الشافعي وغيره فاللائق باتباعه أن يأخذوا بهذا الحديث إذا أرادوا أن لا يخالفوه في أصوله !

وهو من المخصصات لحديث عبادة بن الصامت ، ولكنه يخصه بالجهرية فقط ، لا في السرية ؛ لأن قراءة الإمام فيها لا تكون قراءة لمن خلفه ، إذ أنهم لا يسمعونها فلا ينتفعون بقراءته ، فلا بد لهم من القراءة في السرية ، وبذلك نكون عاملين بالحديثين ولا نرد أحدهما بالآخر . وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما أن القراءة فيها مشروعة دون الجهرية . وهو أعدل الأقوال كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوي» ومن أراد التفصيل فليرجع إليها ، وسبق شيء من هذا في الحديث (٥٦٩) .

٥٩٢ — (أسست السموات السبع والأرضون السبع على « قل هو الله أحد ») .

موضوع . رواه أبو الحسن الخلعي في «الفوائد» (٢/٥٣) والدينوري في «المجالسة» (١/٣/٣٦) عن موسى بن محمد بن عطاء قال : ثنا شهاب بن خراش الحوشبي قال : سمعت قتادة يقول : حدثني أنس بن مالك به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناده موضوع ؛ موسى بن محمد هذا هو الدمياطي المقدسي قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/١/٤) :
« قال أبي : كان يكذب ويأتي بالأباطيل . وقال موسى بن سهل الرمي : أشهد عليه أنه كان يكذب ، وقال أبو زرعة : كان يكذب » .

وقال ابن حبان (٢/٢٤١ - ٢٤٢)
« كان يضع الحديث على الثقات ، ويروي ما لا أصل له عن الأثبات » . وقال العقيلي (ص ٤١٠) :

« يحدث عن الثقات بالبواطيل والموضوعات » .

وبالجملة فهو ممن اتفقت كلمات الأئمة على تكذيبه وإطراح حديثه ، ولذلك قال الذهبي : إنه أحد التلفاء . ثم نقل تكذيب أبي زرعة وأبي حاتم له وقول ابن حبان فيه . ثم ذكر له أحاديث موضوعة هذا منها ، ومع ذلك كله ووضوح حال الرجل لم يستحي السيوطي فأورد له هذا الحديث في «الجامع الصغير» الذي صانه بزعمه عما تفرد به كذاب أو وضياع ! وقد أورده من رواية تمام عن أنس . وتعبه المناوي بأنه فيه الدمياطي هذا ونقل التكذيب المذكور عن أبي زرعة وأبي حاتم . وما يدل على كذبه أن الحديث رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١/١١٠/٣) من

طريق آخر عن كعب الأجار من قوله ، فرغمه هذا الكذاب باسناد من عنده ألصقه به !
ومن موضوعات هذا الكذاب :

٥٩٣ — (الجنة تحت أقدام الأمهات ، من شئن أدخلن ،
ومن شئن أخرجن) .

موضوع . رواه ابن عدي (١/٣٢٥) والعقيلي في « الضعفاء » عن موسى بن محمد بن عطاء :
ثنا أبو المليلح ثنا ميمون عن ابن عباس مرفوعاً . وقال العقيلي :
« هذا منكر » . نقله الحافظ في ترجمة « موسى بن عطاء » وهو كذاب كما سبق بيانه في
الذي قبله .

والشطر الأول من الحديث له طريق آخر ، رواه أبو بكر الشافعي في « الرباعيات »
(١/٢٥/٢) وأبو الشيخ في « الفوائد »^(١) وفي « التاريخ » (ص ٢٥٣) والثعلبي في « تفسيره »
(١/٥٣/٣) والقضاعي (١/٢/٢) والدولابي (١٣٨/٢) عن منصور بن المهاجر عن أبي
النضر الأبار عن أنس مرفوعاً به .

ومن هذا الوجه رواه الخطيب في « الجامع » كما في « فيض القدير » للمناوي وقال :
« قال ابن طاهر : ومنصور وأبو النضر لا يعرفان ، والحديث منكر ، انتهى . فقول العامري
في شرحه : « حسن » غير حسن » .

ويغني عن هذا حديث معاوية بن جاهمة أنه جاء النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أردت أن
أغزو وقد جئت أستشيرك ؟ فقال : هل لك أم ؟ قال نعم . قال : فالزمها فإن الجنة تحت رجلها .
رواه النسائي (٥٤/٢) وغيره كالطبراني (٢/٢٢٥/١) . وسنده حسن إن شاء الله ،
وصححه الحاكم (١٥١/٤) ووافقه الذهبي ؛ وأقره المنذري (٢١٤/٣) .

٥٩٤ — (هدية الله إلى المؤمن السائل على بابه) .

موضوع . رواه تمام في « الفوائد » (٢/١٦٧/٩) والضياء في « المنتقى من مسموعاته
بمرو » (٢/٦٢) عن أبي أيوب سليمان بن سلمة الخبائري : ثنا سعيد بن موسى (وقال الضياء :
ابن زيد الأزدي) : ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .
وعزاه السيوطي في « الجامع » للخطيب فقط في « رواة مالك » عن ابن عمر ، وتعقبه
المناوي بأن الخطيب قال :

« وسعيد مجهول ، والخبائري مشهور بالضعف » . قال المناوي :

« قال في « الميزان » قلت : هذا موضوع ، وسعيد هالك . ا هـ . وأعادته في محل آخر وقال :
هذا كذب اه وقال ابن الجوزي : حديث لا يصح ، وسعيد بن موسى اتهمه ابن حبان بالوضع » .

(١) مخطوط في ظاهرية دمشق (حديث ٣٥٧) .

قلت : ولم يتفرد به سعيد بن زيد بل تابعه عند تمام سعيد بن أبي مريم . لكن الراوي عنه عبد السلام بن محمد الأموي قال الدارقطني :

« ضعيف جداً » وقال : « منكر الحديث » . وقال الخطيب : « صاحب مناكير » .

قلت : ولعله أراد أن يقول : « سعيد بن زيد » فقال : « سعيد بن أبي مريم » خطأ . وابن أبي مريم ثقة بخلاف الأول .

قلت : ويحتمل أن ذلك من وهم أو وضع الخبري . فقد رأيت ابن حبان أورد الحديث في « الضعفاء » (١ / ٣٢٤) من طريقه قال : ثنا سعيد بن موسى عن مالك به . وساق له حديثاً آخر وقال :

« لست أدري وضعه سعيد بن موسى أو سليمان بن سلمة . لأن الخبر في نفسه موضوع » . وتابعه أيضاً موسى بن محمد الدمياطي وهو كذاب كما سبق قبل حديثين . رواه ابن عدي كما في « الميزان » وقال :

« هذا كذب » وأقره الحافظ في « اللسان »

ومن طريقه رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (٥ / ٣ / ٢) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٣٥) .

٥٩٥ — (إذا مدح الفاسق غضب الرب واهتز لذلك العرش) .

منكر . رواه أبو الشيخ في « العوالي » ^(١) (١ / ٣٢) والخطيب في « تاريخه » (٧ / ٢٩٨ و ٨ / ٤٢٨) من طريق أبي خلف خادم أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه ابن أبي الدنيا في « ذم الغيبة » كما ذكره المناوي وقال : « أبو خلف قال الذهبي : قال يحيى : كذاب . وقال أبو حاتم : منكر الحديث . وقال ابن حجر في « الفتح » : سنده ضعيف . (قال المناوي) : ورواه ابن عدي عن بريدة . قال العراقي : وسنده ضعيف . وفي « الميزان » : خبر منكر » .

٥٩٦ — (الناس كأسنان المشط ، وإنما يتفاضلون بالعافية ، والمرء

كثير بأخيه يرفده ويحمله ، ولا خير في صحبة من لا يرى لك مثل ما ترى له) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٢ / ١٥٣) عن المسيب بن واضح : ثنا سليمان بن عمرو : ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً وقال : « وهذا الحديث وضعه سليمان على إسحاق »

(١) من مخطوطات الظاهرية (مجموع ٩٣) .

ومن طريقه رواه القضاعي (١/٩/٢) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٨٠/٣) من طريق ابن عدي ، وتعقبه السيوطي في «الآلئ» (٢/٢٩٠) بأن له طريقاً أخرى .

قلت : أخرجه الدولابي (١/١٦٨) وابن حبان في «المجروحين» (١/١٨٨ — ١٨٩) والخطابي في «غريب الحديث» (٢/١١٩) وابن عساكر (٢/١١٩/٣ و ٢/٢٠٥) وأبو نعيم ببعضه (٢٥/١٠) من طرق عن بكار بن شعيب أبي خزيمة العبدي قال : حدثنا عبد العزيز ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد مرفوعاً به .

وهذا سند ضعيف جداً بكار بن شعيب قال ابن حبان :

« يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به » .

ثم ساق له هذا الحديث منكرأ له عليه كما قال الحافظ في «اللسان» وقال الجوزجاني : « وهو منكر جداً » . لكن قال السيوطي :

« وقد توبع بكار فقال ابن لال : حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب : حدثنا إبراهيم بن فهد :

حدثنا محمد بن موسى حدثنا غياث بن عبد المجيد عن عمر بن سليم عن أبي حازم به .

قلت : وسكت عليه السيوطي ، وهذه متابعة قوية لولا أن الطريق إليها مظلمة ، فإن غياث

بن عبد الحميد مجهول كما قال العقيلي :

ومحمد بن موسى لم أعرفه ، وفي طبقته بهذا الاسم جماعة .

وإبراهيم بن فهد قال ابن عدي : « سائر أحاديثه من أكبر ، وهو مظلم الأمر » . وقال أبو الشيخ « قال البردعي : ما رأيت أكذب منه » . قال أبو الشيخ : « وكان مشايخنا يضعفونه » .

قلت : فمثل هذا الطريق لا يُستشهد به لشدة ضعفه . وقد وجدت له طريقاً آخر عن سهل بن

سعد ، أخرجه أبو الشيخ في «أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» (٢/١١) عن سهل بن عامر

الجبلي ثنا ميمون بن عمرو البصري عن أبي الزبير عن سهل بن سعد مرفوعاً .

ولكنه واه جداً ، سهل بن عامر هذا قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»

(٢/٢٠٢/١/٢) :

« قال أبي : وهو ضعيف ، روى أحاديث بواطيل وكان يفتعل الأحاديث » . وفي معناه

قول البخاري :

« منكر الحديث » .

وأما ابن حبان فيبدو أنه لم يتبين له حقيقة أمره فلذلك أورده في «الثقات» !

ووجدت له شاهدين آخرين متصل ومرسل .

أما المتصل فأخرجه ابن عساكر (٢/٢٠٥/٣) عن بشر بن عون : حدثنا بكار بن تميم عن

مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع بكار بن تميم مجهول . والآفة بشر بن عون قال ابن حبان (١/١٨١) :

« له نسخة عن بكار بن تميم عن مكحول نحو مائة حديث كلها موضوعة » .

وأما المرسل فأخرجه الخطيب (٥٧/٧) من طريق بشر بن غياث عن البراء بن عبد الله الغنوي عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ :

وهذا سند ضعيف جداً ، بشر بن غياث ، قال الذهبي :

« مبتدع ضال لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة » . « وفي اللسان » :

« قال الأزدي : زائع صاحب رأي ، لا يقبل له قول ، ولا يخرج حديثه ولا كرامته إذ كان عندنا على غير طريقة الإسلام » . ونقل عنه أنه كان ينكر عذاب القبر وسؤال الملكين والصراف والميزان . والبراء بن عبد الله الغنوي ضعفه أحمد وابن معين وغيرهما .

والحسن هو البصري فهو مرسل ، وعلى إرساله فالإسناد إليه غير صحيح .

وبالجملة فالحديث ضعيف جداً ، وليس في كل هذه الطرق ما يأخذ بعضه . والله أعلم .

ثم وجدت له طريقاً ثانياً عن أنس ، رواه ابن شاذان الأزجي في « حديثه » (٢/١٠٥/٢) عن رواد بن الجراح عن أبي سعد الساعدي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا سند تالف ! أبوسعده هذا قال الذهبي :

« مجهول . حدث عنه رواد بن الجراح وليس بعمدة ، وقد ذكره علي بن أحمد السلماني

في من يضع الحديث » . (١)

٥٩٧ — (نعم ؛ خصال أربع : الدعاء لهما ، والاستغفار لهما ،

وإنفاذ وعدهما ، وصلة الرحم التي لا رحم لك إلا من قبلهما .
قاله لمن سأله : هل بقي من بر أبوي شيء بعد موتهما أبرهما به ؟) .

ضعيف . رواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « الأدب » (١/١٥١/١) : حدثنا الفضيل بن

دُكَيْن : حدثنا ابن الغسيل : حدثني أسيد بن علي مولى أبي أسيد عن أبيه أنه سمع أبا أسيد قال :

بينما أنا جالس عند النبي ﷺ أتاه رجل من بني سلمة فقال : يا رسول الله هل

بقي . . . الحديث .

ورواه الروياني في « مسنده » (١/٢٥١) والخطيب في « الموضح » (٤١/١ — ٤٢)

والواحدي (٢/١٥٣) وأبو عبد الرحمن السلمي في « آداب الصحبة » (ص ٤١) من طرق أخرى

عن عبد الرحمن بن الغسيل به .

وقد تابعه موسى بن يعقوب عن أسيد به إلا أنه قال : « أُسَيْدٌ » بالضم .

أخرجه الخطيب وأشار إلى أنه خطأ وأن الصواب « أُسَيْدٌ » كما رواه ابن الغسيل .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات كلهم ، غير علي مولى أبي أسيد لم يوثقه غير ابن

حيان . ولم يرو عنه غير ابنه أسيد ، ولهذا قال الذهبي :

(١) قلت : إلى هنا ينتهي ما كان نشر في مجلة التمدن الإسلامي من هذه السلسلة . وزدنا في هذه الطبعة فوائد جديدة .

« لا يعرف » ، وأشار إلى ذلك الحافظ بقوله : « مقبول » .
وعنه رواه أبو داود (٥١٤٢) وابن ماجه (٣٦٦٤) وأحمد (٤٩٧/٣ - ٤٩٨) وابن
حبان (٢٠٣٠) .

٥٩٨ — (لما قدم المدينة جعل النساء والصبيان والولائد يقلن :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع) .

ضعيف . رواه أبو الحسن الخلعي في « الفوائد » (٢/٥٩) وكذا البيهقي في « دلائل النبوة »
(٢٣٣/٢ - ط) عن الفضل بن الحباب قال سمعت عبد الله بن محمد بن عائشة يقول فذكره .
وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ، لكنه معضل سقط من إسناده ثلاثة رواة أو أكثر ؛ فإن
ابن عائشة هذا من شيوخ أحمد وقد أرسله . وبذلك أعله الحافظ العراقي في « تخریج الإحياء »
(٢٤٤/٢) .

ثم قال البيهقي كما في تاريخ ابن كثير (٢٣/٥) :
« وهذا يذكره علماؤنا عند مقدمه المدينة من مكة لا أنه لما قدم المدينة من ثنيات الوداع عند
مقدمه من تبوك » .

وهذا الذي حكاه البيهقي عن العلماء جزم به ابن الجوزي في « تلبیس إبليس » (ص ٢٥١)
تحقيق صاحبی الاستاذ خير الدين وانلي) ، لكن رده المحقق ابن القيم فقال في « السزاد »
(١٣/٣) :

« وهو وهم ظاهر ؛ لأن « ثنيات الوداع » إنما هي ناحية الشام لا يراها القادم من مكة إلى
المدينة ولا يمر بها إلا إذا توجه إلى الشام » .
ومع هذا فلا يزال الناس يرون خلاف هذا التحقيق ، على أن القصّة برمتها غير ثابتة
كما رأيت !

(تنبيه)

أورد الغزالي هذه القصة بزيادة : « بالدف والألحان » ولا أصل لها كما أشار لذلك الحافظ
العراقي بقوله .

« وليس فيه ذكر للدف والألحان » .

وقد اغتر بهذه الزيادة بعضهم فأورد القصة بها ، مستدلاً على جواز الأناشيد النبوية المعروفة
اليوم !

فيقال له : « أثبت العرش ثم انقش » ! على أنه لو صحت القصة لما كان فيها حجة على
ما ذهبوا إليه كما سبقت الإشارة لهذا عند الحديث (٥٧٩) فأغنى عن الأعادة .

فأنتى لهذا الإسناد الصلاح والقوة وفيه هذا الرجل المجهول ؟ ! بل فيه جماعة آخرون مثله في الجهالة كما يشير لذلك كلام الهيثمي السابق ، وهذا كله إذا لم يكن في إسناد الطبراني عتبة بن السكن المتهم ، وإلا فقد سقط الإسناد بسببه من أصله ! وقد قال النووي في « المجموع » (٣٠٤ / ٥) بعد أن عزاه للطبراني :

واسناده ضعيف . وقال ابن الصلاح : ليس إسناده بالقائم .

وكذلك ضعفه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٤٢٠ / ٤) وقال ابن القيم في

« الزاد » (٢٠٦ / ١) :

« لا يصح رفعه » .

واعلم أنه ليس للحديث ما يشهد له ، وكل ما ذكره البعض إنما هو أثر موقوف على بعض التابعين الشاميين لا يصلح شاهداً للمرفوع بل هو يُعْلَهُ ، وينزل به من الرفع إلى الوقف ، وفي كلمة ابن القيم السابقة ما يشير إلى ما ذكرته عند التأمل . على أنه شاهد قاصر إذ غاية ما فيه : « أنهم كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره : يا فلان قل لا إله إلا الله ، قل أشهد أن لا إله إلا الله (ثلاث مرات) ، قل : ربي الله ، ودينى الاسلام ، ونبيى محمد » .

فأين فيه الشهادة على بقية الجمل المذكورة في الحديث مثل « ابن فلانة » و « أرشدني . . . »

وقول الملكين : « ما نضع عند رجل » . . .

وجملة القول أن الحديث منكر عندي إن لم يكن موضوعاً . وقد قال الصنعاني في « سبل

السلام » (١٦١ / ٢) :

« ويتحصل من كلام أئمة التحقيق أنه حديث ضعيف ، والعمل به بدعة ، ولا يغتر بكثرة

من يفعله » .

ولا يرد هنا ما اشتهر من القول بالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، فإن هذا محله فيما ثبت مشروعيته بالكتاب أو السنة الصحيحة . وأما ما ليس كذلك فلا يجوز العمل فيه بحديث الضعيف ؛ لأنه تشريع ولا يجوز ذلك بالحديث الضعيف ؛ لأنه لا يفيد إلا الظن المرجوح اتفاقاً فكيف يجوز العمل بمثله ؟ ! فليتنبه لهذا من أراد السلامة في دينه ، فإن الكثيرين عنه غافلون . نسأل الله تعالى الهداية والتوفيق .

٦٠٠ — (جبلت القلوب على حب من أحسن إليها ، وبغض

من أساء إليها) .

موضوع . رواه ابن الأعرابي في « المعجم » (٢١/٢ — ٢٢) وابن عدي (١/٨٢) وأبو موسى المديني في جزء « من أدركه الخلال من أصحاب ابن مندة » ^(١) (١٥٠ — ١٥١) وأبو نعيم (١٢١/٤) والخطيب (٣٤٦/٧) والقضاعي (٢/٤٩) عن إسماعيل بن أبان عن الأعمش عن خيثمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب لم نكتبه إلا من هذا الوجه » وذكر نحوه ابن عدي وزاد :

« وهو معروف عن الأعمش موقوفاً » .

قلت : وإسماعيل هذا قال فيه أحمد :

« روى أحاديث موضوعة عن فطر وغيره ، فتركناه » . وقال ابن حبان (١١٨/١) :

« كان يضع الحديث على الثقات » . وقال أبو داود :

« كان كذاباً » .

ونقل المناوي عن « لسان الميزان » قال الأزدي :

« هو كوفي زائع وهو الذي روى حديث جبلت القلوب ، قال الأزدي : « هذا الحديث باطل » . قال المناوي : ورأيت بخط ابن عبد الهادي في تذكرته : قال مهنا : سألت أحمد ويحيى عنه ؟ فقالا : ليس له أصل ، وهو موضوع » .

قلت : نقله أيضاً ابن قدامة موفق الدين في « المنتخب » (٢/١٩٥/١٠) عن مهنا به .

ومع هذا كله أورده السيوطي في « الجامع » ! وقال :

« صحَّح البيهقي وقفه » !

قلت : الموقوف موضوع أيضاً فإنه من هذه الطريق ، كذلك رواه ابن حبان في « روضة العقلاء » (ص ٢٥٥) وغيره ؛ ولذلك قال السخاوي :

« هو باطل مرفوعاً وموقوفاً » .

٦٠١ — (اتخذوا السراويلات فإنها من أستر ثيابكم ، وخصوا بها نساءكم إذا خرجن) .

موضوع . رواه العقيلي (ص ١٨) وابن عدي (١/٤) والديلمي (٢٠٠/٢/١) وابن عساكر (٢/٣٨٠/٢) عن إبراهيم بن زكريا البصري العجلي — من أهل البصرة - : حدثنا همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن الأصمغ بن نباتة عن علي قال :

(١) مخطوط في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع (٨٠)

كنت قاعداً عند النبي ﷺ بالبقيع في يوم دجن ومطر ، قال : فمرت امرأة على حمار ومعها مكاربي فهوت يد الحمار في وهدة من الأرض ، فسقطت المرأة ، فأعرض النبي عليه السلام بوجهه ، فقالوا : يارسول الله إنها متسرولة . فقال :

اللهم اغفر للمتسرولات من أمتي . ياأيها الناس اتخذوا الحديث .

ذكره العقيلي في ترجمة إبراهيم هذا ، وقال :

« صاحب مناكير وأغاليط ، ولا يعرف هذا الحديث إلا به ، فلا يتابع عليه » وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث منكر لا يرويه عن همام غير إبراهيم بن زكريا ، ولا أعرفه إلا من هذا

الوجه ، وإبراهيم حدث عن الثقات بالأباطيل . »

ومن طريق ابن عدي أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٤٥/٣) وقال :

« موضوع ، والمتمم به إبراهيم » . ثم ذكر ما تقدم عن العقيلي وابن عدي .

فتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٢٦٠/٢) بقوله :

« قلت : أخرجه البزار والبيهقي في « الأدب » من هذا الطريق ، وإبراهيم بن زكريا المتهم

به الذي قال فيه ابن عدي هذا القول هو الواسطي العبدي ، وليس هو الذي في إسناد هذا الحديث ،

إنما هذا إبراهيم بن زكريا العجلي البصري كما أفصح به العقيلي ، وقد التبس على طائفة ؛ منهم

الذهبي في « الميزان » فظنهما واحداً ، وفرق بينهما غير واحد ، منهم ابن حبان ، فذكر العجلي

في « الثقات » . والواسطي في « الضعفاء » . وكذا فرق أبو أحمد الحاكم في « الكنى » والعقيلي

والنباتي في « الحافل » والذهبي في « المغني » . قال الحافظ ابن حجر في « اللسان » : وهو الصواب

قلت : وهذا التعقب ليس فيه كبير طائل ، ذلك لأن العجلي الذي هو صاحب الحديث

لم يوثقه غير ابن حبان ، وهو مع ما عرف به من التساهل في التوثيق ، فقد عارضه من حكمه

أقرب إلى الصواب منه . فقد قال العقيلي فيه :

« صاحب مناكير وأغاليط » .

ثم ساق له حديثين . هذا أحدهما . وفيه قال ابن عدي ما نقلته آنفاً عنه ، خلافاً لما زعمه

السيوطي أنه قال ذلك في الواسطي العبدي . وإليك نص كلامه لتكون على بينة من الأمر ، قال :

« إبراهيم بن زكريا المعلم العبدي العجلي الضرير ، يكنى أبا إسحاق ، حدث عن

الثقات بالأباطيل . »

ثم ساق له هذا الحديث ، وأعله بما سبق ، فاتفق هذين الإمامين على تضعيف إبراهيم

هذا واستنكار حديثه ، مقدم على توثيق ابن حبان له المستلزم رد الحكم على حديثه بالوضع أو

النكارة — كما ذهب إليه السيوطي ، لا سيما وقد ذكر الحافظ النقاد الذهبي أن هذا الحديث

من بلايا العجلي !

ثم رأيت ابن أبي حاتم ذكر في « العلل » (٤٩٢/١-٤٩٣) عن أبيه أنه قال :

« هذا حديث منكر ، وإبراهيم مجهول » .

على أن في الحديث علة أخرى من الأعلى ، هي بالاعتماد عليها في إعلال الحديث
أولى ، ومن الغريب أن الذين تكلموا عليه لم يتنبهوا لها ، مثل ابن الجوزي ، وابن عراق في
« تنزيه الشريعة » (٢٧٢/٢) ، ألا وهي الأصبع بن نباتة ، فهو متفق على تضعيفه . بل قال
أبو بكر ابن عياش :

« كذاب » . وقال النسائي وابن حبان :

« متروك » . وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال ابن معين وغيره : ليس بشيء » . وقال الحافظ في « التقریب » :

« متروك » .

وبالجملة فالحديث بهذا الاسناد والسياق موضوع . وقد ذكر له السيوطي شواهد من حديث
أبي هريرة وغيره مرفوعاً بلفظ :

« اللهم ارحم المتسولات » . وقال :

« وبمجموع هذه الطرق يرتقي الحديث إلى درجة الحسن » .

قلت : وفي ذلك نظر لأن الطرق التي أشار إليها لا تخلو من وضاع ، أو متهم أو مجهول ،
مع أن بعضها مرسل . وبيان ذلك مما لا يتسع له الوقت الآن ، فإلى مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى .

٦٠٢ — (إن الله عز وجل يقول : أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك

المملك ، ومالك المملك ، قلوب الملوك بيدي ، وإن العباد أطاعوني حولت
قلوب ملوكهم عليهم بالرفقة والرحمة ، وإن العباد عصوني حولت
قلوب ملوكهم بالسخط والنقمة فساموهم سوء العذاب ، فلا تشغلوا
أنفسكم بالدعاء على الملوك ، ولكن أشغلوا أنفسكم بالذكر والتضرع
أكفكم ملوككم) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني وعنه أبو نعيم (٣٨٩/٢) وتمام (١/٧٧/٦) من مجموع
الظاهرية رقم (٩٥) عن أبي عمرو المقدم بن داود قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا وهب بن راشد
عن مالك بن دينار عن حلاس بن عمرو عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، المقدم بن داود ، قال النسائي :

« ليس بثقة » .

وهوب بن راشد هو الرقي قال ابن عدي :

« ليس حديثه بالمستقيم . أحاديثه كلها فيها نظر » . وقال الدارقطني :

« متروك » . وقال ابن حبان

« لا يحل الاحتجاج به بحال » . وقال الهيثمي (٢٤٩/٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه وهب (الأصل : إبراهيم وهو تحريف) ابن راشد

وهو متروك » .

قلت : وتعصيب الجناية به وحده ليس بجيد ؛ لما علمت أن في الطريق إليه المقداد بن

داود ، وهو مثله في الضعف .

٦٠٣ — (إن لله تعالى مجاهدين في الأرض أفضل من

الشهداء ، أحياء مرزوقين ، يمشون على الأرض ، يباهي الله بهم

ملائكة السماء ، وتزين لهم الجنة كما تزينت أم سلمة لرسول الله ﷺ ؛

هم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ، والمحبون في الله ،

والمبغضون في الله ، والذي نفسي بيده إن العبد منهم ليكون في الغرفة

فوق الغرفات ، فوق غرف الشهداء ، للغرفة منها ثلاثمائة ألف باب ،

منها الياقوت والزمرد الأخضر ، على كل باب نور ، وإن الرجل منهم

ليتزوج بثلاثمائة ألف حوراء ، قاصرات الطرف عين ، كلما التفت

إلى واحدة منهن فنظر إليها تقول له : أتذكر يوم كذا وكذا أمرت

بالمعروف ، ونهيت عن المنكر ؟ كلما نظر إلى واحدة منهن ذكرت له

مقاماً أمر فيه بمعروف ، ونهى فيه عن منكر) .

لا أصل له . ذكره الغزالي (٢٧٣/٢) من حديث أبي ذر ! وقال الحافظ العراقي في

« تخريجه » :

« لم أقف له على أصل ، وهو منكر » .

قلت : ولوائح الوضع عليه ظاهرة . والله أعلم .

٦٠٤ — (السلطان ظل من ظل الرحمن في الأرض ، يأوي

إليه كل مظلوم من عباده ، فإن عدل كان له الأجر ، وعلى الرعية الشكر ،

وإن جار ، أو حاف ، أو ظلم كان عليه الإصر ، وعلى الرعية

الصبر . وإذا جارت الولاة قحطت السماء ، وإذا مُنعت الزكاة

هلكت المواشي ، وإذا ظهر الربا (وفي نسخة : الزنا) ظهر الفقر والمسكنة ، وإذا أخفرت الذمة أدبيل للكفان .

موضوع . أخرجه تمام في « الفوائد » (٥ / ٨٠ — ٨١ وفي النسخة الأخرى ٤٩ / ٥٠) وابن عدي في « الكامل » (١ / ١٧٥) والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرور » (٢ / ٢٧) من طريق سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

وروى طرفه الأول القضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٢ / ٢٢) والدلمي (٢ / ٢٢٠) . قلت : وهذا إسناد موضوع ، سعيد بن سنان هو أبو مهدي الحمصي ، اتهمه البخاري بقوله : « منكر الحديث » . وقال الجوزجاني :

« أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة » . وقال الدارقطني :

« يضع الحديث » . وضعفه سائر الأئمة ، وقال ابن عدي :

« عامة ما يرويه غير محفوظ » . ولذلك أورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » وقال : « هالك » . وقال الحافظ في « التقریب » :

« متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية البزار والحكيم والبيهقي عن ابن عمر . وتعقبه المناوي بقوله :

« وقضية صنع المصنف أن البيهقي خرج وسكت عليه : والأمر بخلافه ، بل تعقبه بما نصه : وأبو المهدي سعيد بن سنان ضعيف عند أهل العلم بالحديث . انتهى . وسعيد بن سنان هذا ضعفه ابن معين وغيره ، وقال البخاري : منكر الحديث . وساق في « الميزان » من مناكيره هذا الحديث ، وجزم الحافظ العراقي بضعف سنده » . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ١٩٦) :

« رواه البزار ، وفيه سعيد بن سنان أبو مهدي ، وهو متروك » .

وأشار الحافظ المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٣٧) إلى تضعيف الحديث .

٦٠٥ — (لوقيل لأهل النار : إنكم ما كثون في النار عدد كل

حصاة في الدنيا سنةً لفرحوا بها ، ولوقيل لأهل الجنة : إنكم ما كثون في الجنة عدد كل حصاة في الدنيا سنةً لحزنوا ، ولكنهم خلقوا للأبد والأمد) .

موضوع . رواه الطبراني (٢/٧٥/٣) وأبو نعيم (١٦٨/٤) من طريق الحكم بن ظهير بن السدي عن مرة عن ابن مسعود مرفوعاً : وقال أبو نعيم :
« تفرد به الحكم بن ظهير » .

قلت : وهو كذاب عند ابن معين وغيره ، وقال ابن حبان : (٢٤٥/١) :
« يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات » . ثم ساق له حديثاً آخر ، وقال الهيثمي في
« المجمع » (٣٩٦/١٠) :

« وهو مجمع على ضعفه » . وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٢٤/٢) :
« قال أبي : هذا حديث منكر » .

وقد أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني فأساء . ولم يتعقبه المناوي إلا بقول
الهيثمي المذكور !

والحديث يدل على أبدية الخلود في النور ، والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة تغني
عنه من هذه الناحية .

٦٠٦ — (لياتين على جهنم يوم تصفّق أبوابها ، ما فيها من أمة
محمد أحد) .

موضوع . رواه ابن عدي عن الغلاء بن زيدل عن أنس مرفوعاً .
قلت : والغلاء هذا قال الذهبي :

« تالف . قال ابن المدني : كان يضع الحديث » . وقال ابن حبان (١٦٩/٢) :
« يروي عن أنس بن مالك بنسخة كلها موضوعة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل
التعجب » .

وإنما أوردت الحديث لأن عالمين فاضلين أوردها ساكتين عليه ، أحدهما الحافظ ابن حجر
في « تخريج أحاديث الكشاف » (٨٧/٤ ، رقم ١٩٤) والآخر المناوي ذكره عند شرحه للحديث
الذي قبله محتجاً به ! ومعنى الحديث صحيح إن كان المراد بـ « أمة محمد » فيه أمة الإجابة لا أمة
الدعوة كما هو ظاهر .

ويؤيده ما ذكره ابن القيم في « حادي الأرواح » (١٧٦/٢ — ١٧٧) من رواية اسحاق
بن راهويه : حدثنا عبيد الله (بن معاذ) : حدثنا أبي : حدثنا شعبة عن يحيى بن أيوب عن
أبي زرعة عن أبي هريرة قال :

« ما أنا بالذي لا أقول : إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد ، وقرأ قوله : (فأما الذين
شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق) الآية . قال عبيد الله : كان أصحابنا يقولون : يعني به
الموحدين » .

وقد روي الحديث عن أبي امامة ولا يصح أيضاً وهو :

٦٠٧ - (ليأتين على جهنم يوم كأنها زرع هاج ، وآخر تخفق بوابها) .

باطل . أخرجه الطبراني في « جزء من حديثه » رواية أبي نعيم (١/٢٨) والخطيب (١٢٢/٩) عن عبد الله بن مسعر بن كدام عن جعفر عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً به .
وذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٦٨/٣) من هذا الوجه وقال :
« هذا حديث موضوع محال ، جعفر هو ابن الزبير متروك » .

وأقره السيوطي (٤٦٦/٢) ثم ابن عراق (١/٣٩١) .

وأقول : جعفر هذا وضاع ، وقد مضى له أحاديث . لكن الراوي عنه ابن مسعر هالك أيضاً ، وقد أشار لهذا الذهبي في ترجمة جعفر فقال :

« ويروى بإسناد مظلم عنه حديث منته : يأتي على جهنم . . . »

ثم أعاده في ترجمة ابن مسعر فقال فيه :

« قال أبو حاتم : متروك الحديث : وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه . . . » ثم قال :

« وفي معجم الطبراني من حديث هذا التالف عن جعفر بن الزبير (في الأصل « الزبير

ابن سعيد » وهو تحريف) عن القاسم عن أبي أمامة في انقطاع عذاب جهنم ، فهذا باطل » .

وأقره الحافظ في « اللسان » وأورده في « تخريج أحاديث الكشاف » (٨٧/٤ رقم ١٩٤)

ولم يعزه لأحد !

ولعل الحديث أصله موقوف على بعض الصحابة ، رفعه هذا التالف أو شيخه عمداً أو خطأ ،

فقد أخرجه البزار عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن عمرو قال :

« يأتي على النار زمان تخفق أبوابها ليس فيه أحد . يعني من الموحدين » . قال الحافظ :

« كذا فيه ، ورجاله ثقات ، والتفسير لا أدري ممن هو؟ وهو أولى من تفسير المصنف » .

قلت : الظاهر أن التفسير المذكور ، من مخرجه البزار ، فقد أخرجه الفسوي في « تاريخه »

بسند البزار عنه عن أبي بلج به ، وليس فيه التفسير المذكور . هكذا ذكره الذهبي في ترجمة أبي

بلج ، وكذا الحافظ في « التهذيب » عن الفسوي وزاد :

« قال ثابت البناني : سألت الحسن عن هذا ؟ فأنكره » .

وأبو بلج هذا في نفسه ثقة . ولكنه ضعيف من قبل حفظه . ولذلك عد الذهبي هذا الأثر

من بلاياه ! ثم قال :

« وهو منكر » .

وجملة تقول أن هذا الحديث لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً

هذا وتفسير الزمخشري الذي سبقت الإشارة إليه في كلام الحافظ هو قوله في «تفسيره»
(٢/٢٣٦) :

« وقد بلغني أن من الضلال من اغتر بهذا الحديث فاعتقد أن الكفار لا يخلدون في النار ، وهذا والعياذ بالله من الخذلان المبين . ولئن صح هذا عن ابن عمرو فمعناه أنهم يخرجون من النار إلى برد الزمهرير ، فذلك خلوجهنم وصفق أبوابها » .

وهذا تأويل بعيد . والأقرب ما سبق عن الحافظ ، إلا أنني أرى أن الصواب عدم الاشتغال بالتأويل ما دام أن الحديث لم يصح . والله أعلم .

واعلم أن من أذنب هؤلاء الضلال في القول بانتهاء عذاب الكفار الطائفة القاديانية ، بل هم قد زادوا في ذلك على إخوانهم الضلال ، فذهبوا إلى أن مصير الكفار إلى الجنة ! نصَّ علي ذلك ابن دجالهم الأكبر محمود بشير بن غلام أحمد في كتاب « الدعوة الأحمدية » . فمن شاء التأكد من ذلك فليراجعها فاني لم أطلها الآن .

وان مما يجب الوقوف عنده ، وتحقيق القول فيه ما ذكره ابن القيم في « حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح » (٢/١٧١ — ١٧٢) من رواية عبد بن حميد (قال) : بإسنادين صحيحين له عن الحسن قال : قال عمر بن الخطاب :

« لوليت أهل النار عدد رمل عالج ، لكان لهم يوم يخرجون فيه » .

ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى (لا بشئ فيها أحقبا) . وقال ابن القيم :

« وحسبك بهذا الاسناد جلالة ، والحسن وإن لم يسمع من عمر ، فانما رواه عن بعض

التابعين ، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لما جزم به وقال : قال عمر بن الخطاب » .

قلت : هذا كلام خطابي ، أستغرب صدوره من ابن القيم رحمه الله . لأنه خلاف ما هو مقرر عند أهل الحديث في تعريف الحديث الصحيح : أنه المسند المتصل برواية العدل الضابط . فإذا اعترف بانقطاعه بين الحسن وعمر ، فهو مناف للصحة بله الجلالة ! وخلاف المعروف عندهم من ردهم لمراسيل الحسن البصري خاصة ، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في أثر الحسن هذا نفسه : « فهو منقطع . ومراسيل الحسن عندهم واهية ، لأنه كان يأخذ من كل أحد » !

وقوله : « فانما رواه عن بعض التابعين ، . . . قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ أليس كذلك كل

مرسل تابعي ؟ إنما رواه عن تابعي إن لم يكن عن صحابي ؟ فلماذا إذن اعتبر المحدثون الحديث المرسل أو المنقطع من قسم الحديث الضعيف ؟ ذلك لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولاً أو ضعيفاً لا يحتج به لو عرف ، وهذا بخلاف ما لو كان المرسل لا يروي إلا عن صحابي فإن حديثه حجة ، لأن الصحابة كلهم عدول . فهذا المرسل فقط هو الذي يحتج به من بين المراسيل كلها ، وهو الذي اختاره الغزالي وصححه الحافظ العلائي في « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » (١/٧) ، وأما دعوى البعض أن الإجماع كان على الإحتجاج بالحديث المرسل حتى جاء

الإمام الشافعي ؛ فدعوى باطلة مردودة بأمر منها ما رواه مسلم في مقدمة « صحيحه » (١٢/١)
عن عبد الله بن المبارك أنه رد حديث « إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك ، وتصوم لهما
مع صيامك » بعلة الإرسال ، في قصة له تراجع هناك . وابن المبارك رحمه الله توفي قبل الشافعي
بأكثر من عشرين سنة .

وكلام ابن القيم المذكور - مع مخالفته للأصول - يلزمه أن يقبل مراسيل الحسن البصري كلها
إذا صح السند إليه بها ، وما إخاله يلتزم ذلك ، كيف ومنها ما رواه عن سمرة مرفوعاً :
« لما حملت حواء طاف بها إبليس ، وكان لا يعيش لها ولد . فقال : سميه عبد الحارث .
فسمته عبد الحارث ، فعاش ، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره » .

فهذا إسناده خير من إسناد الحسن عن عمر ، لأنه قد قيل أن الحسن سمع من سمرة ، بل
ثبت أنه سمع منه حديث العقيدة في « صحيح البخاري » . وهو مع جلالته ، مدلس لا يحتج بما
عن عنه من الحديث ، ولو كان قد لقي الذي دلس عنه كسمرة . فهل يحتج ابن القيم بحديثه هذا عن
سمرة ويقول فيه : « فانما رواه عن بعض التابعين . . . ؟ ! كلا إن ابن القيم رحمه الله تعالى أعلم
وأفقه من أن يفعل ذلك . مع العلم أن بعضهم قد فسر بهذا الحديث قوله تعالى : (فلما آتاهما
صالحاً جعلاً له شركاء فيما آتاهما) فأرجع ضمير (جعلاً) الى آدم وحواء عليهما السلام ! مع أن
الحسن نفسه لم يفسر الآية بحديثه هذا كما بيناه فيما تقدم (رقم ٣٤٢) ، وكذلك صنع ابن القيم
فانه فسر الآية المذكورة بنحو ما فسره الحسن ، قال في « التبيان » (٢٦٤) :
« فاستطرد من ذكر الأبوين إلى ذكر المشركين من أولادهم » .

وكم من حديث من رواية الحسن مرسلأ أو منقطعاً لم يأخذ به ابن القيم كغيره من أهل العلم
بل إن بعضها ثبت عن الحسن الإفتاء بخلافه ، وليس هذا مجال بيانه ، غير أنني أقول : إن هذا
الأثر الذي رواه الحسن عن عمر ، هو في المعنى كالأثر المتقدم الذي رواه أبو بلج عن عبد الله بن
عمرو . ومع ذلك لما سئل عنه الحسن رحمه الله تعالى أنكره ، كما تقدم من رواية القسوي عن
ثابت عنه .

وأقول الآن : إن حديث بطلان الصلاة بالفقهة قد جاء مرسلأ عن جماعة من التابعين أشهرهم
أبو العالية . ومنهم الحسن البصري ، وهو صحيح عنه ، فقد قال البيهقي في « كتاب معرفة السنن
والآثار » (ص ١٣٩ - طبع الهند) :

« وقد رواه جماعة عن الحسن البصري مرسلأ » .

فهل يأخذ به ابن القيم !؟

ويؤسفني أن أقول : إن القاديانية في ضلالهم المشار إليه آنفاً (ص ٧٣) يجدون متكئاً لهم
في بعض ما ذهبوا إليه في بعض كتب أئمتنا من أهل السنة ، فقد عقد العلامة ابن القيم في كتابه
« الحادي » فصلاً خاصاً في أبدية النار ، أطال الكلام فيه جداً ، وحكى في ذلك سبعة أقوال ،
أبطلها كلها ، سوى قولين منها :

الأول : أن النار لا يخرج منها أحد من الكفار . ولكن الله عز وجل يفيها . ويزول عذابها .
والآخر : أنها لا تفتنى وأن عذابها أبدي دائم .

وقد ساق في أدلة الفريقين وحججهم من المنقول والمعقول ، مع مناقشتها ، وبيان ما لها
وما عليها .

والذي يتأمل في طريقة عرضه للأدلة ومناقشته إياها ، يستشعر من ذلك أنه يميل الى القول
الأول ولكنه لم يجزم بذلك ، فراجع إن شئت الوقوف على كلامه مفصلاً الكتاب المذكور (١٦٧/٢ -
٢٢٨ طبع الكردي) .

ولكنني وجدته يصرح في بعض كتبه الأخرى بأن نار الكفار لا تفتنى وهذا هو الظن به ، فقال
رحمه الله في « النوازل الصَّيب » (ص ٢٦) ما نصه :

« وأما النار فإنها دار الخبث في الأقوال والأعمال والمآكل والمشرب ودار الخبيثين ، فالله تعالى
يجمع الخبيث بعضه الى بعض فيركمه كما يركم الشيء لتراكب بعضه على بعض ، ثم يجعله
في جهنم مع أهله . فليس فيها إلا خبيث . ولما كان الناس على ثلاث طبقات : طيب لا يشوبه
خبث ، وخبث لا طيب فيه ، وآخرون فيهم خبث وطيب — كانت دورهم ثلاثة :

دار الطيب المحض ، ودار الخبث المحض . وهاتان الداران لا تفتنيان .
ودار لمن معه خبث وطيب وهي الدار التي تفتنى ، وهي دار العصاة فإنه لا يبقى في جهنم
من عصاة الموحدين أحد ؛ فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة ، ولا يبقى
إلا دار الطيب المحض ، ودار الخبث المحض » .

ولشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار ، لم
نقف عليها ، وإنما ذكرها الشيخ يوسف بن عبد الهادي في « فهرسته » (ق / ٢٦ / ١) .

٦٠٨ — (ليؤمكم أحسنكم وجهاً ؛ فإنه أحرى أن يكون
أحسنكم خلقاً ، وقوا بأموالكم عن أعراضكم ، وليصانع أحدكم
بلسانه عن دينه) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢ / ٩٧) وعنه ابن عساكر (١ / ٦٤ / ٥) عن حسين بن المبارك
الطبراني : حدثنا إسماعيل بن عيَّاش عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال ابن
عدي :

« حسين هذا حدث بأسانيد ومتون منكورة عن أهل الشام » .

ونقل الذهبي وتبعه المناوي عنه أعنى ابن عدي أنه قال فيه :

« متهم » . ولم أجد هذا في نسختنا من « الكامل » ثم ساق له الذهبي حديثاً قال عقبه :

« وهذا كذب » . وتقدم الكلام عليه برقم (١٩١) .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٠٠) من طريق الحضرمي : حدثنا

حسان بن يوسف التميمي : حدثنا محمد بن مروان عن هشام بن عروة به وقال :
« موضوع . الحضرمي مجهول ، ومحمد بن مروان السدي كذاب ، وتابعه حسين بن المبارك
عن إسماعيل بن عياش عن هشام ، والبلاء من حسين ، فإنه يحدث بمنكرات » .
والحديث رواه الديلمي من طريق الحسين هذا ، كما في « اللآلئ » (٢٢ / ٢) .
ورواه ابن عساكر (١٥ / ٢٤٠ / ١) من طريق محمد بن صبيح بن يوسف : حدثنا إسماعيل
ابن محمد بن عبد الله بن أبي البحرني عن هشام بن عروة به .
أورده في ترجمة محمد بن صبيح ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ومن بينه وبين هشام لم
أعرفهم ، وسكت السيوطي عنه !
ثم ذكر له شاهداً من حديث عمرو بن أخطب نحوه ، وسأتكلم عليه عقب هذا إن شاء الله
تعالى .

واعلم أنه ليس في الشرع ما يدل على أن هناك ارتباطاً بين حسن الوجه وحسن الخلق ، فقد
يتلازمان وقد ينفكان ، وقد روى أحمد في « مسنده » (٣ / ٤٩٢) أن أبا لب لعنه الله كان
وضيء الوجه من أجمل الناس . بل قال ابن كثير : « وإنما سمي أبا لب لإشراق وجهه » ومع ذلك
فقد كان من أسوء خلق الله خلقاً . وأشدهم إيذاء لرسول الله ﷺ وازدراءً به كما هو مشهور عنه ، وقد
صح عنه ﷺ قوله : « إن الله لا ينظر إلى صوركم ، ولا إلى أجسامكم ، ولا إلى أموالكم ، ولكن
ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » . رواه مسلم وغيره .

٦٠٩ — (إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن
كانوا في القراءة سواء ، فأكبرهم سناً ، فإن كانوا في السن سواء
فأحسنهم وجهاً) .

منكر لا أصل له . أخرجه البيهقي (٣ / ١٢١) عن عبد العزيز بن معاوية بن عبد العزيز أبي
خالد القاضي من ولد عتاب بن أسيد : أنبأ أبو عاصم : أنبأ عزرة بن ثابت عن علباء بن أحمز عن
أبي زيد الأنصاري (وهو عمرو بن أخطب) مرفوعاً . وأشار البيهقي لضعفه بقوله :
« إن صح » .

وعلمته عبد العزيز هذا ذكره ابن حبان في « الثقات » واستنكره هذا الحديث وقال :
« هذا منكر لا أصل له ، ولعله أدخل عليه ، وما عدا هذا من حديثه يشبه حديث الأتبات » .
ذكره الحافظ في « تهذيب التهذيب » وأقره . وقال المناوي :
« وفيه عبد العزيز بن معاوية ، غمزه الحاكم بهذا الحديث ، وقال : هو خير منكر . ورده في
« المهذب » بأن مسلماً روى حديثاً بهذا السند انتهى . وبه يعرف أن رمز المصنف لضعفه غير صواب ،
وأن حكم ابن الجوزي بوضعه تهور » .

قلت : وفيه عديد من المآخذات :

الأول : أن مسلماً لم يحتج بعبد العزيز هذا ، وإنما روى له في المقدمة .

الثاني : أن السيوطي نفسه أقر في « اللآلئ » (٢٢/٢) الحاكم على غمزه المذكور .

الثالث : أن ابن الجوزي لم يورد هذا الحديث مطلقاً وإنما أورد الجملة الأخيرة منه من طريق أخرى في حديث آخر وهو موضوع باعتراف الذهبي صاحب « المهدب » ، وإقرار المناوي نفسه له كما مضى في الحديث الذي قبله .

رابعاً : أن أبا أحمد الحاكم لم يتفرد بإنكار الحديث بل تابعه عليه ابن حبان ، وأقره الحافظ ، وضعفه البيهقي كما ذكرته عنه آنفاً .

خامساً : أن هناك أحاديث صحيحة تبين الأحق بالإمامة مثل حديث أبي مسعود البدرى مرفوعاً :

« يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة . فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سناً . »

رواه مسلم وغيره . وليس فيه ولا في غيره ذكر للأحسن وجهاً . فهذا من الأدلة على صحة حكم الأئمة المذكورين على هذا الحديث بالإنكار . فأنى للحديث ما أراد له المناوي من القوة ! والله أعلم .

وقد ذهبت بعض المذاهب إلى تقديم الأحسن وجهاً بعد الاستواء في الشروط الأخرى عملاً بهذا الحديث المنكر . بل بالغت بعضها فقالت :

« فالأحسن زوجة لشدة عفته ، فأكبرهم رأساً ، فأصغرهم عضواً ! » (١) .

٦١٠ — (ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله سبحانه

من حلال الكرامة يوم القيامة) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٨٦/١) عن قيس أبي عمارة مولى الأنصار قال : سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يحدث عن أبيه عن جده مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف من أجل قيس هذا . قال البخاري :

« فيه نظر » . وذكره العقيلي في « الضعفاء » وأورد له حديثين وقال :

« لا يتابع عليهما » ، أحدهما هذا . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » فلا يلتفت إليه ،

(١) مراقبي الفلاح (ص ٥٥) من كتب الحنفية . وكأنهم لم يسمهم الوقوف عند الأحاديث الصحيحة كحديث أبي مسعود المتقدم آنفاً . بل ولا عند الأحاديث الموضوعة والمنكرة ، حتى اخترعوا من آرائهم شروطاً أخرى . ولينها كانت معقولة وغير مستهجنة ، ومن الممكن العمل بها . والا فقل لي بربك كيف يمكن معرفة « الأصغر عضواً » . مع كونه أكبرهم رأساً إلا بالكشف عن العورات ثم هم مع ذلك يسمون مثل هذه الآراء فهماً ! فاللهم توفيقك وهدايتك .

بعد جرح إمام الأئمة له ، ولهذا قال الحافظ في ترجمته من « التقريب » :
« فيه لبس » .

فمن العجائب أن يسكت الحافظ على الحديث في « التلخيص » (٢٥٢/٥) ، وتبعه على ذلك السيوطي في « اللآلي » (٤٢٤/٢) . وأعجب منه قول النووي في « الأذكار » (١٨٨) :
« إسناده حسن » وأقره المناوي ! ولعل النووي تنبه فيما بعد لعلته فلم يورده في « الرياض » .
والله أعلم .

٦١١ — (ما خاب من استخار ، ولا ندم من استشار ، ولا عال من اقتصد) .

موضوع . رواه الطبراني في « الصغير » (ص ٢٠٤) عن عبد القدوس بن عبد السلام بن عبد القدوس : ثنا أبي عن جدي عبد القدوس بن حبيب عن الحسن بن أنس مرفوعاً . وقال :
« لم يروه عن الحسن إلا عبد القدوس تفرد به ولده عنه » .
قلت : عبد القدوس الجد : كذاب . وابنه اتهمه بالوضع ابن حبان كما سيأتي في الحديث (٧٦٧) .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » للطبراني في « الأوسط » فقط وهو قصور ، وكذلك عزاه له الحافظ في « اللسان » ، ومنه تبين أن السند واحد . فلم يحسن السيوطي بإيراده في « الجامع » مع تفرد هذا الكذاب به !

٦١٢ — (الأكل مع الخادم من التواضع ، فمن أكل معه اشتاقت إليه الجنة) .

موضوع . الديلمي (٢٦٨/٢/١) عن أبي علي بن الأشعث : حدثنا شريح بن عبد الكريم : حدثنا جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي الحسيني أبو الفضل في كتاب « العروس » : حدثنا محمد بن كثير القرشي : حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم سلمة مرفوعاً . قلت : أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٩٥) (١) في جملة أحاديث ذكرها من طريق الديلمي بإسناده عن أبي الفضل هذا ، وقال السيوطي :
« ابن الأشعث كذبه ، وقال الديلمي : أسانيد « كتاب العروس » واهية لا يعتمد عليها ، والأحاديث منكورة جداً » .

قلت : ومحمد بن كثير القرشي قال أحمد :

« حرقنا حديثه » ، وقال البخاري :

« منكر الحديث »

(١) قلت : ووقع فيه سقط في إسناده الحديث استتركه من « مختصر الديلمي » للحافظ ابن حجر .

وجعفر بن محمد الحسيني قال الجوزقاني في « كتاب الأباطيل » :
« مجروح » . وبه أعله ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢٦٧/٢) وقال في ترجمته من
المقدمة (٤٥/١) :

« أشار الديلمى إلى اتهامه » . يعني قول الديلمى المتقدم .
والحديث قال المناوي : « سنده ضعيف » . والظاهر أنه اقتصر على تضعيفه بناء منه على
قاعدة أن ما تفرد به الديلمى فهو ضعيف ، وإلا فإنه لورجع إلى سنده لحكم عليه بالوضع كما
صنع السيوطي على تساهله ، ومع ذلك فقد تناقض السيوطي ، فأورده في « الجامع الصغير »
أيضاً !

٦١٣ — (ادفنوا موثاكم وسط قوم صالحين ؛ فإن الميت
يتأذى بجار السوء كما يتأذى الحي بجار السوء) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣٥٤/٦) وأبو عبد الله الفلاكي في « الفوائد »
(ق ١/٩١) عن سليمان بن عيسى : ثنا مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً .
وقال أبو نعيم :

« غريب لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .
قلت : وهو موضوع ، أفته سليمان هذا وهو السجزي ، وهو كذاب كما قال أبو حاتم وغيره ،
وقال ابن عدي :

« يضع الحديث » . ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال (٢٣٧/٣) :
« لا يصح ، سليمان كذاب ، ورواه داود بن الحصين عن إبراهيم بن الأشعث عن مروان
ابن معاوية الفزاري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به . قال ابن حبان :
داود يحدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، يجب مجانبته روايته ، والبلية في هذا
منه : قال : وهذا خبر باطل لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ، [ومن روى مثل هذا الخبر عن
إبراهيم بن الأشعث عن مروان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وجب مجانبته روايته ؛
لأن إبراهيم بن الأشعث يقال له : إمام ^(١) من أهل بخارى ثقة مأمون ، والبلية في هذا الحديث
من داود هذا] » . (٢)

قلت : لكن تعقبه الدارقطني في تعليقه عليه فقال :
« إبراهيم بن الأشعث ضعيف يحدث عن الثقات بما لا أصل له . وزعموا أنه كان ممن
العُباد . ومروان الفزاري لم يسمع من سهيل بن أبي صالح ولا روى عنه مما انتهى إلينا » .

(١) كذا الأصل ، وفي « الجرح والتعديل » : « يعرف بـ (لام) » . ولعله الصواب .

(٢) زيادة من « كتاب المجروحين » لابن حبان (٢٨٦/١) .

قلت : ويؤيد تضعيف الدارقطني لإبراهيم أن ابن حبان نفسه لما أورد إبراهيم في « الثقات » قال :

« يغرب وينفرد فيخطيء ويخالف » .

فهذا منه نقض لوصفه إياه بأنه ثقة مأمون ، لأنها لا تلتقي مع وصفه إياه بأنه يخطيء ويخالف ، بل هذا إلى التضعيف أقرب منه إلى التوثيق فتأمل ، لا سيما وقد اتهمه ابن أبي حاتم (٨٨ / ١ / ١) عن أبيه بحديث موضوع وقال :

« كنا نظن بإبراهيم الخير فقد جاء بمثل هذا ! » .

واعلم أن داود بن الحصين هذا ليس هو الأموي مولاهم فإن ذلك مدني ، وهذا من (المنصورة) كما في « ضعفاء ابن حبان » و (المنصورة) عدة مواضع ، ولعلها هنا مدينة خوارزم القديمة فراجع « معجم البلدان » . ثم إن هذا متأخر عن ذلك ، فالأموي من أتباع التابعين .

وتعقبه السيوطي بما لا يجدي كغالب عاداته ! فقال في « اللآلئ » (٤٣٩ / ٢) :

« قلت : له شواهد »

ثم ذكرها من حديث علي وابن عباس ، عند الماليني في « المؤلف والمختلف » ، ومن حديث أم سلمة عند الدليمي .

قلت : وهي شواهد لا تسمن ولا تغني من جوع ! ولم يسق السيوطي أسانيدنا لننظر فيها إلا الأخير منها ، وفيه عبد القدوس بن حبيب الكلاعي وهو متهم بالكذب لا يخفى حاله على مثل السيوطي ، قال ابن المبارك وغيره :

« كذاب » . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » كما يأتي تحت الحديث (٧٦٧) .

وأما إسناد حديث علي فقد وقفت عليه ، أخرجه أبو موسى المدني في « جزء من أدركه الخلال من أصحاب ابن مندة » (ق ٢ / ١٥١) من طريق سليمان بن عيسى بن نجيع : حدثنا سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب مرفوعاً نحوه : وقال : « غريب من حديث الثوري » .

قلت : بل هو عندي باطل لم يحدث به الثوري ، بل ألصقه به سليمان هذا وهو السجزي الكذاب الذي في الطريق الأولى ليضل به الناس كما فعل في الإسناد الأول ، قاتل الله الكذابين وقبحهم .

ورواه الطبراني في « جزء من حديثه » (ق ٢ / ٣١) من طريق المقدم بن داود المصري عن عبد الله بن محمد بن المغيرة عن سفيان به .

وهذه متابعة لا يفرح بها ! فإن ابن المغيرة هذا قال النسائي :

« روى عن الثوري ومالك بن مغول أحاديث كانا أتقى لله من أن يحدثا بها » . وقال العقيلي :

« يحدث بما لا أصل له » .

وساق الذهبي في ترجمته عدة أحاديث ، ثم قال :
« وهذه موضوعات » !

والمقدم بن داود ليس بثقة كما قال النسائي . فبطلت هذه المتابعة أيضاً .
وذكر له ابن عراق شاهداً آخر من حديث ابن مسعود وقال (٢ / ٣٧٣) :
« أخرجه ابن عساكر في تاريخه » .

وسكت عليه . وهو عند ابن عساكر (١٦ / ٣٠٢ / ٢) من طريق المظفر بن الحسن بن المهند :
نا أحمد بن عمر بن جوصا : نا أبو عامر موسى بن عامر : نا الوليد بن مسلم : نا شيبان أبو معاوية
عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً به .

وهذا إسناد واه ، وآفته ابن المهند هذا ، ففي ترجمته أورده ابن عساكر ولم يذكر فيه جرحاً
ولا تعديلاً ، ولا ذكر له شيئاً من أحواله إلا أنه مات سنة (٣٨١) ب (أشنة) .^(١)
وأحمد بن عمر بن جوصا ، قال الذهبي :
« صدوق له غرائب » . وقال الدارقطني :
« لم يكن بالقوي » . وقال مسلمة بن قاسم :

« كان عالماً بالحديث مشهوراً بالرواية ، عارفاً بالتصنيف ، وكانت الرحلة إليه في زمانه ، وكان
له وراق يتولى القراءة عليه وإخراج كنبه ، فساء ما بينهما ، فاتخذ وراقاً غيره ، فأدخل الوراق الأول
أحاديث في روايته وليست من حديثه ، فحدث بها ابن جوصا ، فتكلم الناس فيه . ثم وقف عليها
فرجع عنها » .

قلت : فاجل هذا الحديث مما دسه عليه ذلك الوراق ليشينه به ، هذا إن كان ابن المهند
سمعه منه ، وحفظه عنه .

ثم إن الوليد بن مسلم وإن كان ثقة فقد كان يدلس تدليس التسوية ، وقد عنعن في إسناده
فلا تقوم الحجة به ، إن سلم ممن دونه !
وبالجملة ، فهذه الطريق خير طرق هذا الحديث . ومع ذلك فلا يثبت الحديث بها لما علمت
من العلل التي فيها .

واعلم أن الحافظ السخاوي بعد أن أورد الحديث في « المقاصد » (ص ٣١) من الطريق
الأولى وأنها بقوله :

« وسليمان مترك . بل اتهم بالكذب والوضع » . استدرك فقال :

« ولكن لم يزل عمل السلف والخلف على هذا » .

فينبغي أن يعلم أنه لا يلزم من ذلك أن الحديث صحيح ، لأنه تضمن شيئاً زائداً على ما جرى
عليه العمل . ألا وهو تعليل الدفن وسط القوم الصالحين . وهذا لا يستلزم ثبوت التعليل المذكور

(١) بالضم ثم السكون وضم التون وهاء محضة : بلدة في طرف أفريجان كما في « معجم البلدان » .

فيه ، لاحتمال أن تكون علته شيئاً آخر ، وعلى كل حال ، فعلة الحكم أمر غيبي لا يجوز إثباتها بالظن والرجم بالغيب . أو مجرد جريان العمل على مقتضاها . والله أعلم .

٦١٤ — (إن لله تعالى في كل يوم جمعة ستمائة ألف عتيق

من النار ، كلهم قد استوجبوا النار) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ١٦٩) وتَمَّام في « الفوائد » (١ / ٢٣٦) وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٢٩) والواحدي في « التفسير » (١ / ١٤٥ / ٤) من طريق يحيى بن سُلَيْم الطائفي : ثنا الأزور بن غالب عن سليمان التيمي عن ثابت البناني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

أورده ابن عدي وكذا ابن حبان في ترجمة الأزور هذا ، وقال :
« كان قليل الحديث إلا أنه روى على قلته عن الثقات ما لم يتابع عليه من المناكير ، فكأنه كان يخطئ وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به إذا انفرد » . ثم ساق الحديث وقال :
« هذا متن باطل لا أصل له » . وأما ابن عدي فقال :
« أحاديثه معدودة يسيرة غير محفوظة ، وأرجو أنه لا بأس به » .
كذا قال ! وفي « الميزان » :
« منكر الحديث ، أتى بما لا يحتمل ، فكذب » .

٦١٥ — (التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وإذا أحب الله

عبداً لم يضره ذنب) .

ضعيف . رواه القشيري في « الرسالة » (ص ٥٩ طبع بولاق) ومن طريقه ابن النجار (٢ / ١٦١ / ١٠) : أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن فورك قال : أخبرنا أحمد بن محمود بن خرداذ قال : حدثنا محمد بن فضيل بن جابر قال : ثنا سعيد بن عبد الله قال : حدثنا أحمد بن زكريا قال : حدثني أبي قال : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، من دون أنس لم أجد لأحد منهم ذكراً في شيء من كتب التراجم ، اللهم إلا ابن خرداذ هذا فهو من شيوخ الدارقطني ، وقد ساق له حديثاً بسند له إلى مالك عن الزهري عن أنس . ثم قال الدارقطني :
« هذا باطل بهذا الإسناد ، ومن دون مالك ضعفاء » . وقال في موضع آخر :

« مجهول » كما في « اللسان » .

فالظاهر أنه هو آفة هذا الحديث . والله اعلم .

والحديث أورده في « الجامع الصغير » من رواية القشيري وابن النجار ، ولم يتكلم عليه

المنائي بشيء !

والنصف الأول من الحديث له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وأبي سعيد الأنصاري .
أما حديث ابن مسعود . فأخرجه ابن ماجه (٤٢٥٠) وأبو عروبة الخرائفي في « حديثه »
(ق ٢ / ١٠٠) والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٧١ / ٣) وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٢١٠ / ٤)
والقضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ٢ / ١) والسهمي في « تاريخ جرجان » (٣٥٨) من طريق
عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة عنه .

ورجال إسناده ثقات ، لكنه منقطع بين أبي عبيدة — وهو ابن عبد الله بن مسعود — وأبيه .
وأما حديث أبي سعيد الأنصاري ، فأخرجه ابن منده في « المعرفة » (١ / ٢٤٥ / ٢) وأبو نعيم
في « الحلية » (٣٩٨ / ١٠) من طريق يحيى بن أبي خالد عن ابن أبي سعيد الأنصاري عن أبيه
مرفوعاً به . وزاد في أوله :
« الندم توبة » .

وهذه الزيادة لها طريق أخرى صحيحة عن ابن مسعود ، وهي مخرجة في « الروض النضير »
رقم (٦٤٢) . وانظر رقم (١١٥٠) فإنه فيه من حديث أبي هريرة .

وأما هذا الإسناد فهو ضعيف كما قال السخاوي في « المقاصد » (٣١٣) ، وعلته يحيى
ابن أبي خالد ، قال ابن أبي حاتم (١٤٠ / ٢ / ٤) :

« مجهول » . وكذا قال الذهبي . ونقل الحافظ في « اللسان » عن أبي حاتم أنه قال :
« وهذا حديث ضعيف ، رواه مجهول عن مجهول » .

يعني يحيى هذا ، وابن أبي سعيد .

(تنبيه) :

هكذا وقع في « الحلية » (أبي سعيد) ، وكذا وقع في « المقاصد » و« الجامع الصغير »
وغيرهما . ووقع في « المعرفة » (أبي سعد) وفي ترجمته أورد ابن أبي حاتم (٣٧٨ / ٢ / ٤) هذا
الحديث . فيبدو أنه الصواب .

وجملة القول : أن الحديث المذكور أعلاه ضعيف بهذا التمام . وطرفه الأول منه حسن
بمجموع طرقه ، وقد قال السخاوي :

« حسنه شيخنا — يعني ابن حجر — لشواهد » . والله أعلم .

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس بزيادة أخرى ، وهو :

٦١٦ — (التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، والمستغفر

من الذنب وهو مقيم عليه كالمستهزئ بربه ، ومن آذى مسلماً كان عليه
من الأثم مثل منابت النخل) .

ضعيف . رواه البيهقي في « الشعب » (١ / ٣٧٣ / ٢) وابن عساكر في المجلس الثاني

والثلاثين في التوبة من « الأمالي » (ورقة ١/٤) من طريق الخطيب بسنده عن سلم بن سالم : ثنا سعيد الحمصي عن عاصم الجذامي عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

ثم رواه في « التاريخ » (٢/٢٩٥/١٥) من طريق أخرى عن سلم : حدثنا سعيد بن عبد العزيز به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سلم بن سالم وهو البلخي الزاهد أوردته الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال أحمد والنسائي : ضعيف » .

وسعيد الحمصي لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون سعيد بن سنان أبا مهدي الحمصي وهو ضعيف جداً .

٦١٧ — (استرشدوا العاقل ترشدوا ، ولا تعصوه تندموا) .

موضوع . رواه الخطيب عن سليمان بن عيسى بسنده المتقدم آنفاً برقم (٦١٠) عن أبي هريرة مرفوعاً .

وسليمان كذاب كما سبق ، وقد ساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث وقال :

« وهذا غير صحيح » . يعني أنه موضوع .

قلت : ولم يتفرد به ، فقد أخرجه أبو الحسن النُّعَلِيّ في « جزء من حديثه » (١/١٢٧) والقضاعي في « مسند الشهاب » (١/٦١) عن علي بن زياد المتوثي : ثنا عبد العزيز بن أبي رجاء :

ثنا مالك بن أنس به . لكنه قال : عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة :

وعبد العزيز هذا قال الذهبي :

« قال الدارقطني : متروك ، له مصنف موضوع كله » .

ثم ساق له حديثين في العقل من طريق المتوثي هذا عنه به هذا أحدهما ، وقال في الآخر : « هذا باطل على مالك » .

والأول أوردته الدارقطني في « غرائب مالك » من هذه الطريق وقال :

« هذا حديث منكر » . ذكره الحافظ في « اللسان » .

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن أبي هريرة . رواه أبو جعفر الطوسي الشيعي في « الأمالي »

(ص ٩٤) من طريق داود بن المحبّر : حدثنا عباد بن كثير عن سهيل بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به .

وداود هذا وعباد بن كثير كذابان .

وهذا الحديث يكثر من إيراده بعض المشايخ حتى حفظه عنه مریدوه ، ولذلك أوردته محذراً منه لعلهم ينتهون عن نسبتها إليه عليه السلام خشية أن ينطبق عليهم قوله صلى الله عليه وسلم : « من حدث عني

بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » .

٦١٨ — (مثل الذي يتعلم العلم في صغره كالنقش في

الحجر ، ومثل الذي يتعلم العلم في كبره كالذي يكتب على الماء) .

موضوع . أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني في « الكبير » عن أبي الدرداء . وقال الشارح المناوي .

« قال المصنف في « الدرر » : سنده ضعيف ، وقال الهيثمي : فيه مروان بن سالم الشامي ، ضعفه الشيخان وأبو حاتم .

قلت : البخاري ضعفه جداً فقد قال فيه :

« منكر الحديث »

وكذلك قال مسلم وأبو حاتم . وقد سبق أن ذكرنا أن من قال البخاري فيه : « منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه ، ولذلك فإن الاقتصار على تضعيف الرجل قصور ، وكذا الاقتصار على تضعيف حديثه . فإنه يفتح الباب لمن لا علم عنده أن يستشهد به ، مع أنه من المتفق عليه أن الحديث إذا اشتد ضعفه لا يجوز أن يستشهد به . وأنا أرى أن هذا الحديث موضوع ؛ لأن ابن سالم هذا متهم كما يشير إلى ذلك قول البخاري فيه :

« منكر الحديث » . ويؤيده قول أبي عروبة الحراني :

« كان يضع الحديث » . وقول الساجي :

« كذاب يضع الحديث » . وقال ابن حبان (٣١٧/٢) :

« يروي المناكير عن المشاهير ، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات » .

والحديث روي من حديث أبي هريرة بلفظ آخر ، وهو :

٦١٩ — (من تعلم العلم وهو شاب كان بمنزلة وسم في حجر ،

ومن تعلمه بعد كبر فهو بمنزلة كتاب على ظهر الماء) .

موضوع . رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢١٨/١) من طريق هناد بن إبراهيم

النسفي بسنده عن بقرية بن الوليد عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقال :

« لا يصح ، هناد بن إبراهيم النسفي لا يوثق به . وبقرية بن الوليد مدلس » .

وأقره على هذا السيوطي في « اللآلئ » (١٩٦/١) ، لكن تعقبه بقوله :

« قلت : له شاهد من مرسل إسماعيل بن رافع . أخرجه البيهقي في « المدخل » بهذا اللفظ .

ومن طريق أبي الدرداء » .

ثم ساق إسناده أبي الدرداء ولفظه ، وهو موضوع كما بينته قبل هذا ، وأما المرسل فلم يذكر

إسناده إلى إسماعيل ، على أن كونه من مرسله كاف في إنزال حديثه من رتبة الاستشهاد به . لأنه

ضعيف جداً . تركه جماعة ، وقال ابن حبان (١١٢/١) :

« كان رجلاً صالحاً ، إلا أنه كان يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها » .

على أن حق العبارة أن يقال : « من معضل إسماعيل بن رافع » لأن إسماعيل هذا ليس تابعياً ، بل هو يروي عن بعض التابعين ، وعليه فقد سقط من السند اثنان فأكثر ، فالحديث معضل .

٦٢٠ — (من أصبح يوم الجمعة صائماً ، وعاد مريضاً ، وأطعم مسكيناً ، وشيع جنازة ، لم يتبعه ذنب أربعين سنة) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ١٢٢) ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٠٧ / ٢) عن عمرو بن حمزة البصري : حدثنا الخليل بن مرة عن إسماعيل بن إبراهيم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :
« موضوع ، عمرو ، والخليل وإسماعيل كلهم ضعفاء مجروحون » .

وتعقبه السيوطي بقوله (٢ / ٢٨) :

« قلت : هذا لا يقتضي الوضع . وقد وثق أبو زرعة الخليل فقال : شيخ صالح . . . »

قلت : لكن قد أشار البخاري إلى اتهامه بقوله :

« منكر الحديث » . وقال في موضع آخر :

« فيه نظر » . ولا يقول هذا إلا فيمن لا تحل الرواية عنه كما تقدم ذكره مرارا ، وإذا ثبت هذا عن إمام الأئمة فهو جرح واضح . وهو مقدم على التعديل ، لا سيما إذا كان المعدل دون البخاري في العلم بالرجال .

ثم إن المحققين من العلماء قديماً وحديثاً لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف سنده على جرحه من جهة إسناده فقط ، بل كثيراً ما ينظرون إلى متنه أيضاً فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع ، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك كهذا الحديث ، فإن فيه أن فعل هذه الأمور المستحبة في يوم الجمعة سبب في أن لا يسجل عليه ذنب أربعين سنة ! وهذا شيء غريب لا مثيل له في الأحاديث الصحيحة فيما أذكر الآن . ولهذا أقول :

إن الشواهد التي أوردها السيوطي هنا لا تشهد للحديث إلا في الجملة . أما بخصوص هذه الجملة الأخيرة : « ولم يتبعه ذنب أربعين سنة » فلا ؛ لأنها لم ترد في شيء منها مطلقاً ، وكلها أطبقت على أن الجزاء : « وجبت له الجنة » ، ولا يخفى أن هذا شيء . والجملة المتقدمة شيء آخر ، إذ لا يلزم من استحقاق الجنة أن لا يتبعه ذنب أربعين سنة ! فقد يسجل عليه ذنب بل ذنوب ثم يحاسب عليها فقد يستحق بها النار فيدخلها ، ثم يخرج منها فيدخل الجنة جزاء هذه الأعمال الفاضلة . أو بإيمانه . فظهر الفرق بين الشاهد والمشهود ، وهذا مما يؤكد ما ذهب إليه ابن الجوزي من أن الحديث موضوع . فتأمل فإنه شيء خطر في البال ، فإن كان صواباً فمن الله . وإن كان خطأ فمن نفسي .

(تنبيه) : لقد اختلط على المناوي إسناد هذا الحديث بإسناد أحد الشواهد التي سبقت الإشارة إليها ، وهو وإن كان ضعيفاً أيضاً ولكنه خير من هذا ضعفاً ، وبناء عليه رد على ابن الجوزي حكمه على الحديث بالوضع فقال :

« إذ قصاره أن فيه عبد العزيز بن عبد الله الأوسي أوردته الذهبي في « الضعفاء » ، وفيه ابن لهيعة أيضاً » .

فأنت ترى أن هذين ليسا في إسناد هذا الحديث الموضوع فاقضى التنبيه . ولفظ حديث الأوسي : « من أصبح يوم الجمعة صائماً ، وعاد مريضاً ، وشهد جنازة ، وتصدق بصدقة فقد أوجب الجنة » . أخرجه البيهقي وقال :

« الأسناد الأول يؤكد هذا وكلاهما ضعيف »

قلت : وشيخ الأوسي ابن لهيعة ضعيف أيضاً . لكن حديثه صحيح بدون ذكر الجمعة ، فانظر « الصحيحة » (٨٨) .

٦٢١ — (من أغاث ملهوفاً كتب الله له ثلاثاً وسبعين مغفرة ،

واحدة فيها صلاح أمره كله ، وثنتان وسبعون له درجات يوم القيامة) .

موضوع . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣٢٠/١/٢) وابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (ص ٣٨ و ٩٥) وابن عدي في « الكامل » (٢/١٤٣) والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ١٥) وابن حبان في « المجروحين » (٣٠٤/١) وأبو علي الصواف في « حديثه » (٢/٨٥) والخطيب (٤١/٦) وابن عساكر (٢/٢٣٥/٦) من طريق زياد بن أبي حسان عن أنس مرفوعاً . وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٧١/٢) من رواية العقيلي ثم قال :

« موضوع . آفته زياد » . وقال العقيلي :

« لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به » وقال ابن حبان :

« كان شعبة شديد الحمل عليه . وكان ممن يروي أحاديث مناكير ، وأوهاماً كثيرة » .

وقال الحاكم والنقاش :

« روى عن أنس أحاديث موضوعة . وكان شعبة شديد الحمل عليه وكذبه » . وقال البيهقي :

إنه تفرد به .

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي على عادته ! فذكر (٨٦/٢) بأن للحديثين طريقين آخرين وشاهداً . وذلك مما لا طائل تحته . فإن أحد الطريقين رواه ابن عساكر (٢/١٩٣/١٥) وفيه إسماعيل بن عياش وهو ضعيف في روايته عن الحجازيين . وهذه منها . وفي الطريق إليه أبو محمد عبد الله بن عبد الغفار بن ذكوان تكلم فيه الكتاني . وفيه جماعة لم أعرفهم . وفي هذه الطريق زيادة تؤكد وضع الحديث ولفظها « ومن قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . أحد سمع . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد . كتب الله له بها أربعين ألفاً حسنة » .

والطريق الآخر رواه الخطيب (١١ / ١٧٥) ، وفيه دينار مولى أنس ، وهو كذاب ، قال ابن حبان (١ / ٢٩٠) :

« كان يروي عن أنس أشياء موضوعة » .

ولذلك لم يحسن السيوطي بإيزاده الحديث في « الجامع الصغير » ، وقد أورده ابن طاهر في « تذكرة الموضوعات » (ص ٨٠) .

وأما الشاهد فسيأتي برقم (٧٥١) .

٦٢٢ — (ما جُبل ولي الله إلا على السخاء وحسن الخلق) .

موضوع . رواه أبو القاسم القشيري في « الأربعين » (ق ١٥٧ / ٢) والقاضي أبو عبد الله الفلاكي في « الفوائد » (ق ٨٩ / ١) وابن عساكر (ج ١٥ / ٤٠٧ / ١) من طريق يوسف بن السفر أبي الفيض : ثنا الأوزاعي : حدثني الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مركب موضوع ، وآفته ابن السفر هذا فانه كذاب كما سبق مراراً . وقد أورد الحديث من طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٧٩) وقال :

« قال الدارقطني : يوسف يكذب ، والحديث لا يثبت » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٩١) ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (ق ٢٦٢ / ٢) . قلت : ولا يغتر برواية بقية لهذا الحديث عن الأوزاعي به . أخرجه أبو حامد الشجاعى في « الأمالي » (ق ٣ — ٤) وكذا رواه ابن عساكر أيضاً إلا أنه أسقط من إسناده عائشة فأرسله ، لا يغتر بذلك فإنها من تدليسات بقية المشهورة حيث أسقط من بينه وبين الأوزاعي ابن السفر هذا الكذاب . ويؤيده ان ابن عساكر رواه في رواية أخرى له عن بقية عن يوسف بن السفر عن الأوزاعي به مرسلًا . فهذه الرواية تدل على أن بقية تلقاه عن الكذاب المذكور . والحديث أورده المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٤٨) من رواية أبي الشيخ عنها . وأشار إلى تضعيفه .

٦٢٣ — (من أفطر يوماً في شهر رمضان في الحضر فليهد بدنة ، فإن لم يجد فليطعم ثلاثين صاعاً من تمر المساكين) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية الدارقطني عن خالد بن عمرو الحمصي : حدثنا أبي : أنبأنا الحارث بن عبيدة الكلاعي : حدثنا مقاتل بن سليمان عن عطاء ابن أبي رباح عن جابر مرفوعاً : وقال (٢ / ١٩٦) :

« مقاتل كذاب . والحارث ضعيف » . وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٠٦) . ومع ذلك فقد أورده في « الجامع الصغير » ! وتعقبه المناوي بقوله :

« وقال مخرجه الدارقطني : الحارث ومقاتل ضعيفان جداً اه فقد برىء مخرجه من عهدته

بيان حاله ، فتصرف المصنف بحذف ذلك من كلامه غير جيد ، وفي « الميزان » : هذا حديث باطل ، يكفي في رده تلف خالد ، وشيخه ضعيف ، ومقاتل غير ثقة ، وخالد كذبه الفريابي ، وواه ابن عدي .

ثم ذكر كلام ابن الجوزي السابق ثم قال :
« وتبعه المؤلف في مختصره ساكتاً عليه » .

٦٢٤ — (من اكتحل بالإثمد يوم عاشوراء لم يرمد أبداً) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق الحاكم عن جوير عن الضحاک عن ابن عباس مرفوعاً . وقال (٢٠٤ / ٢) :
« قال الحاكم : أنا ابرأ الى الله من عهدة جوير » .

وأما السيوطي فكانه أقره في « اللآلي » فإنه قال عقبه (١١١ / ٢) :
« قلت أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » عن الحاكم وقال : إسناده ضعيف بمره ، وجوير ضعيف ، والضحاک لم يلق ابن عباس »

ثم ساق له شاهداً من حديث أبي هريرة رواه ابن النجار ، وفيه إسماعيل بن معمر قال السيوطي : « قال في « الميزان » : ليس بثقة » .
فالعجب منه كيف سها عن هذا فأورده في « الجامع الصغير » ! وقد تعقبه المناوي بما نقله .
عن السخاوي أنه قال عقب قول الحاكم السابق :
« بل هو موضوع » . ونقل نحوه عن ابن رجب . ونقل الشيخ القاري في « موضوعاته » (ص ١٢٢) عن ابن القيم أنه قال :

« وأما أحاديث الاكتمال والادهان والتطيب يوم عاشوراء فمن وضع الكذابين ، وقابلهم آخرون فاتخذوه يوم تألم وحزن . والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السنة . وأهل السنة يفعلون ما أمر به النبي ﷺ من الصوم . ويجتنبون ما أمر به الشيطان من البدع » .

٦٢٥ — (الإيمان نصفان ، نصف في الصبر ، ونصف في

الشكر) .

ضعيف جدا . رواه الخرائطي في « كتاب فضيلة الشكر » (١ / ١٢٩ من مجموع ٩٨) والدلمي في « مسند الفردوس » (٣٦١ / ٢ / ١) عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً .
قلت : وهذا سند ضعيف جداً . يزيد هو ابن أبان وهو متروك كما قال النسائي وغيره .
والحديث ذكره في « الجامع الصغير » من رواية البيهقي في « الشعب » عن أنس ، وقال المناوي :

« وفيه يزيد الرقاشي . قال الذهبي وغيره : متروك » .

٦٢٦ — (من رابط فُواق ناقة حَرَّمه الله على النار) .

منكر . رواه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٦) والخطيب (٢٠٣ / ٧) عن محمد بن حميد : ثنا أنس بن عبد الحميد — أخو جرير بن عبد الحميد — عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً وقال العقيلي :

« هذا حديث منكر » . ذكره في ترجمة أنس هذا ، ثم قال :

« وقد رأيت له غير حديث من هذا النحو ، فإن كان ابن حميد ضبط عنه ، فليس هو ممن يحتاج به » .

ثم رواه العقيلي (ص ١٦٥) من طريق سليمان بن مرقع الجندعي عن مجاهد عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« سليمان منكر الحديث ، ولا يتابع في حديثه » .

٦٢٧ — (من صبر على سوء خلق امرأته أعطاه الله من الأجر

مثل ما أعطى أيوب على بلائه ، ومن صبرت على سوء خلق زوجها أعطاه الله مثل ثواب آسية امرأة فرعون) .

لا أصل له بهذا التمام ، أورده هكذا الغزالي في « الإحياء » (٣٩ / ٢) وقال مخرجه العراقي :

« لم أقف له على أصل » . وأقره الزبيدي في « شرح الإحياء » (٣٥٢ / ٥) وذكر نحوه السبكي في « الطبقات » (١٥٤ / ٤) .

وأقول : قد وجدت للشطر الأول منه أصلاً ولكنه موضوع ، رواه الحارث ابن أبي اسامة في « مسنده » فقال : حدثنا داود بن المحبر : حدثنا ميسرة بن عبد ربه عن أبي عائشة السعدي عن يزيد بن عمر بن عبد العزيز عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وابن عباس قالا :

خطبنا رسول الله ﷺ خطبة قبل وفاته . . .

قلت : فذكر حديثاً طويلاً جداً في نحو اثنتي عشرة صفحة ، والصفحة أكبر من هذه ، وهو مركب من أحاديث متفرقة ، وفيه هذا الشطر ، أورده السيوطي بتمامه في « اللآلي » (٣٦١ / ٢ — ٣٧٣) ثم قال :

« قال الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية » : هذا الحديث بطوله موضوع على رسول الله ﷺ ، والمتهم به ميسرة بن عبد ربه لا بورك فيه » .

٦٢٨ — (تَنَقَّه ، وَتَوَقَّه) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٢٢) والطبراني في « المعجم الكبير » وعنه

أبو نعيم في « الحلية » (٢٦٧/٧) وتمام في « الفوائد » (٤٠/٣) وأبو محمد الخلدی في « جزء من فوائده » (٥١/٤٤) وأبو العباس بن المنیر في المجلس الخامس من « الأمالي » (١/٢٨) والرامهرمزي في « المحدث الفاصل » (ص ٤٩) وفي « الأمثال » (٢/١٢٣) وأبو الحسن الزعفراني في « فوائد أبي شعيب » (ق ٢/٨٢) والخطابي في « غريب الحديث » (١/١٥٣) من طريق عبد الله بن مسعر بن كدام عن مسعر عن وبرة عن عبد الله بن عمر مرفوعا . وقال العقيلي :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » . يعني عبد الله هذا .

قلت : قال الذهبي :

« تالف ، قال أبو حاتم : متروك الحديث » .

قلت : وهو راوي حديث انقطاع عذاب جهنم المتقدم برقم (٦٠٧) .

وذكر له السيوطي شاهداً من رواية الباوري في « المعرفة » عن سنان مرفوعاً بلفظ :

« تتق وتوق » .

وأعله المناوي بالارسال فقال :

« سنان هو ابن سلمة بن المحبق البصري الهنلي ، ولد يوم حنين ، وله رؤية ، وقد أرسل

أحاديث » .

ولم يتعرض للكلام على إسناده إليه ، وما أراه يصح . والله أعلم .

٦٢٩ — (من بات على طهارة ثم مات من ليلته مات شهيداً) .

موضوع . رواه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٧٢٩) عن سليمان بن سلمة

الخبائري (الأصل : الجنائزي وهو تصحيف) : ثنا يونس بن عطاء بن عثمان بن سعيد بن زياد

بن الحارث الصدائي : ثنا سلمة الليثي وشريك بن أبي نمرقالا : ثنا أنس بن مالك مرفوعا .

قلت : وهذا سند موضوع ، سليمان هذا قال ابن الجنيدي :

« كان يكذب » .

ويونس بن عطاء قال ابن حبان :

« بروي العجائب ، لا يجوز الاحتجاج بخبره » .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش وأبو نعيم :

« روى عن حميد الطويل الموضوعات » .

قلت : ومع هذا فقد أورد الحديث السيوطي في « الجامع الصغير » عن ابن السني ! ولم

يتعقبه المناوي بشيء ! فلا أدري ما فائدة تسويد الصحيفة بإيراد أحاديث هؤلاء الكذابين !؟

٦٣٠ — (قال الله تعالى : الإخلاص سر من سري ، استودعته قلب من أحببت من عبادي) .

ضعيف . ذكره الغزالي في « الإحياء » (٣٢٢/٤) عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ . وقال الحافظ العراقي في « تخريجه » :

« رويناه في جزء من « مسلسلات القزويني » مسلسلاً يقول كل واحد من رواه : سألت فلاناً عن الإخلاص ؟ فقال . . . ، وهو من رواية أحمد بن عطاء الهجيمي عن عبد الواحد بن زيد عن الحسن عن حذيفة عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله تعالى .

وأحمد بن عطاء وعبد الواحد بن زيد كلاهما متروك ، ورواه أبو القاسم القشيري في « الرسالة » من حديث علي بن أبي طالب بسند ضعيف .

تبيهه — جاء هذا الحديث في كتاب « من هدي الإسلام » المقرر تدرسه للصف الثامن (ص ٧٤ طبع سنة ١٣٧٥ — ١٩٥٥) معزواً للحاكم . ولم أجد من عزاه إليه فهو وهم على الغالب . والله أعلم .

٦٣١ — (ثلاثة ليس عليهم حساب فيما طعموا اذا كان حلالاً ، الصائم ، والمتسحر ، والمرابط في سبيل الله) .

موضوع . الطبراني (٢/١٤٣/٣) عن عبد الله بن عصمة عن أبي الصباح عن أبي هاشم عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، نقل المناوي عن الهيثمي أنه قال : « عبد الله بن عصمة وأبو الصباح مجهولان » . وأقره المناوي ! وأقول : كلا فإن أبا الصباح ليس مجهولاً بل هو معروف ولكن بالوضع ! أورده الحافظ في الكنى من « اللسان » وسماه عبد الغفور ، ثم أحال عليه في « الأسماء » ، وذكر هناك : « قال يحيى بن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال ابن حبان : كان ممن يضع الحديث ، » (١) وقال البخاري : تركوه ، وقال ابن عدي : ضعيف منكر الحديث . ثم ساق له أحاديث ، على بعضها آثار الوضع لائحة ! فهو المنتهم بهذا الحديث .

ولعل من آثار هذا الحديث السيئة ما عليه حال أكثر المسلمين اليوم ، فإنهم إذا جلسوا في رمضان للإفطار لا يعرف أحدهم أن يقوم عن الطعام إلا قبيل العشاء لكثرة ما يلتهم من أنواع الأطعمة والأشربة والفواكه والحلوى ! كيف لا والحديث يقول : إنه من الثلاثة الذين لا حساب عليهم فيما

(١) قلت : ونمام كلامه في « المجروحين » (١٤١/٢) . . . على الثقات ، كعب وغيره لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره إلا على جهة الصجب .

طعموا ! فجمعوا بسبب ذلك بين الإسراف المنهي عنه في الكتاب والسنة ، وبين تأخير صلاة المغرب المنهي عنه في قوله ﷺ : « لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم » صححه الحاكم ووافقه الذهبي وهو كما قال ؛ فإن له طرقاً وشواهد أشرت إليها في « صحيح سنن أبي داود » (رقم ٤٤٤) . نعم جاء الحَضُّ على تعجيل الفطر أيضاً في أحاديث كثيرة منها قوله ﷺ : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » . فيجب العمل بالحديثين بصورة لا يلزم منها تعطيل أحدهما من أجل الآخر ، وذلك بالمبادرة إلى الإفطار على لقيمات يسكن بها جوعه ثم يقوم إلى الصلاة ، ثم إن شاء عاد إلى الطعام حتى يقضي حاجته منه ، وقد جاء شيء من هذا في السنة العملية فقال أنس : « كان رسول الله ﷺ يفطر قبل أن يصلي على رطبات ، فإن لم تكن رطبات ، فتمرات ، فإن لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء » . رواه أبو داود الترمذي وحسنه . وهو في « صحيح أبي داود » برقم (٢٠٤٠) ، وما قبله متفق عليه ، وهو مخرج في « الأرواء » (٨٩٩) .

٦٣٢ — (أول من يدعي إلى الجنة الحمادون الذين يحمدون

الله في السراء والضراء) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الصغير » (ص ٥٧) وفي « الكبير » أيضاً و « الأوسط » وأبو الشيخ في « أحاديثه » (٢/١٦) وأبو بكر بن أبي علي المعدل في « سبع مجالس من الأمالي » (١/١٢) وأبو نعيم (٦٩/٥) عن علي بن عاصم : ثنا قيس بن الربيع عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الطبراني وأبو نعيم :

« لم يروه عن حبيب إلا قيس بن الربيع وشعبة بن الحجاج » . زاد الأول : « تفرد به عن شعبة نصر بن حماد الوراق » .

قلت : ثم أخرجه الطبراني في « الصغير » والبغوي في « شرح السنة » (٢/١٤٤/١) وكذا الضياء في « المختارة » (١/١٣/٧) من طريق نصر بن حماد : ثنا شعبة عن حبيب به . وهذه المتابعة ضعيفة جداً ؛ فإن راويها نصر بن حماد كذاب كما تقدم مراراً . وأما الطريق الأول فضعيف ، وفيه ثلاث علل : الأولى والثانية : ضعف علي بن عاصم ، وكذا شيخه قيس بن الربيع . والثالثة : عن حبيب بن أبي ثابت ؛ فإنه مدلس .

وقول الطبراني : « لم يروه عن حبيب إلا قيس وشعبة . . . » إنما هو بالنسبة لما وقع إليه ، وإلا فقد تابعهما عن شعبة سعد بن عامر أخرجه الماليني في « شيوخ الصوفية » (١٧—١٨) : أخبرنا أبو علي محمد بن الحسين بن حمزة الصوفي الزادي : أنا أبو الحسن علي بن أحمد الفقيه (بلخ) : أنا محمد بن فضيل الزاهد : أنا سعد بن عامر عن شعبة به . ومن دون ابن فضيل لم أعرفهما . وتابعهما المسعودي أيضاً ، أخرجه ابن أبي الدنيا في « النصير » (١/٥٠) والحاكم (٥٠٢/١) بسند صحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن حبيب بن أبي ثابت به . وقال :

« صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي ! وفيه مواخذات :
الأول : أن المسعودي لم يخرج له مسلم مطلقاً ، وإنما أخرج له البخاري تعليقاً ، فليس هو
على شرط مسلم .

الثاني : أن المسعودي ضعيف لاختلاطه ، قال ابن حبان (٥١ / ٢) :

« اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير فلم يتميز فاستحق الترك » .

وقد وصفه الذهبي نفسه في « الميزان » بأنه سيئ الحفظ ، فأنى لحديثه الصحة ؟ !

الثالث : أن حبيب بن أبي ثابت قد عنعنه وهو مدلس كما تقدم ، فأنى للحديث الصحة ؟ !

والحديث أعله الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٧٠ / ٤) بقبس بن الربيع قال :

« ضعفه الجمهور » .

وكانه خفيت عليه رواية الحاكم هذه !

ورواه ابن المبارك في « الزهد » (١٦٥ / ١ من الكواكب ٥٧٥) بسند صحيح عن حبيب

عن ابن جبير موقوفاً عليه . ولعله الصواب .

٦٣٣ — (من نظرفي الدنيا إلى من هودونه ، ونظرفي الدين

إلى من هو فوقه كتبه الله صابراً وشاكراً ، ومن نظرفي الدنيا إلى من هو

فوقه وفي الدين إلى من هودونه لم يكتبه الله صابراً ولا شاكراً) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وإن أورده الغزالي (١٠٨ / ٤) وعزاه الحافظ العراقي للترمذي من

حديث عبد الله بن عمرو ؛ فإن الترمذي إنما رواه (٣٢٠ / ٣) من طريق المثني بن الصباح عن

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ :

« خصلتان من كانتا فيه كتبه الله شاكراً صابراً ، ومن لم تكن فيه لم يكتبه الله شاكراً ولا

صابراً : من نظرفي دينه إلى من هو فوقه فاقتدى به ، ومن نظرفي دنياه إلى من هودونه فحمد

الله على ما فضله به عليه كتبه الله شاكراً صابراً ، ومن نظرفي دينه إلى من هودونه ، ونظرفي

دنياه إلى من هو فوقه فأسف على ما فاته منه لم يكتبه الله شاكراً ولا صابراً » .

وضعه الترمذي بقوله :

« هذا حديث غريب » .

وعلمته المثني هذا ، قال العراقي : « ضعيف » . وسكت عليه الحافظ في « الفتح » (٢٧ / ١١)

وهذا يدل على أن ما يسكت عنه الحافظ في هذا الكتاب ليس حسناً دائماً خلافاً لظن بعضهم .

ويغني عن هذا الحديث قوله ﷺ :

« انظروا إلى من هو أسفل منكم ، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم ؛ فإنه أجدر أن لا تزدروا

نعمة الله عليكم » .

رواه مسلم والترمذي وصححه ، وهو عند البخاري (٢٧٠ / ١٠) نحوه .

٦٣٤ — (إنكم لا تسعون الناس بأموالكم ، فليسمعهم منكم

بسط الوجه ، وحسن الخلق) .

ضعيف . رواه علي بن حرب الطائي في « حديثه » (١ / ٨١) وأبو نعيم (٢٥ / ١٠) من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة .
وعزاه السيوطي للحاكم أيضاً والبيهقي . قال المناوي :

« قال البيهقي : تفرد به عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه (كذا) . وروي من وجه آخر ضعيف عن عائشة اه ، وفي « الميزان » : عبد الله بن سعيد هذا واه بمره ، وقال الفلاس : منكر الحديث متروك ، وقال يحيى : استبان لي كذبه ، وقال الدارقطني ، متروك ذاهب . وساق له أخباراً هذا منها ، ثم قال : وقال فيه البخاري : تركوه . »

قلت : وأورده الهيثمي في « المجمع » (٢٢ / ٨) برواية أبي يعلى والبخاري وقال :

« وفيه عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف . »

وأما قول المنذري (٢٦٠ / ٣) :

« رواه أبو يعلى والبخاري من طرق أحدهما حسن جيد . »

فأخشى أن يكون وهماً لأمرين :

الأول : أنه لو كان له طرق أحدهما حسن . لما اقتصر الهيثمي على ذكر الطريق الضعيف .

الثاني : أن البيهقي قد صرح بتفرد المقبري به . والله أعلم .

ثم إنني لم أجد الحديث في « المستدرک » . ثم وجدته فيه (١٢٤ / ١) وقال : « عن أبيه . »

٦٣٥ — (ذروا العارفين المحدثين من أمتي ، لا تنزلوهم الجنة

ولا النار ، حتى يكون الله الذي يقضي فيهم يوم القيامة) .

موضوع . رواه ابن عدي (١ / ٢٠٨) والثقفى في « الفوائد العوالي المنتقاة » المعروفة بـ

« الثقفيات » (ج ٦ رقم ١٠ من منسوختي) والخطيب (٢٩٢ / ٨) من طريق أيوب بن سويد :

حدثني سفيان عن خالد بن أبي كريمة عن عبد الله بن مسور — بعض ولد جعفر بن أبي طالب — عن محمد بن الحنفية عن أبيه مرفوعاً .

وهذا إسناد موضوع ، المتهم به عبد الله بن مسور قال في « الميزان » :

« قال أحمد وغيره أحاديثه موضوعة » . ثم ساق له أحاديث هذا أحدها . وفي « اللسان » :

« قال ابن المديني : كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ ، ولا يضع إلا ما فيه أدب

أوزهد ، فيقال له في ذلك ؟ فيقول : إن فيه أجراً ! وقال البخاري :

« يضع الحديث » . وقال النسائي :

« كذاب » . وقال ابن حبان (٢٩ / ٢) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : ومع هذا فقد أورد السيوطي حديثه هذا في « الجامع الصغير » !
وللحديث طريق آخر سيأتي بلفظ : « دعوا المذنبين . . . »

٦٣٦ — (المتحابون في الله على كراسي من ياقوت أحمر حول

العرش) .

منكر . رواه الطبراني (٢/١٩٨/١) وابن عدي (٢/٢١٢) و الثقفي في « الثقبيا ت » (٢/٤٩/٦) عن عبد الله بن عبد العزيز الليثي : حدثني سليمان بن عطاء بن يزيد الليثي عن أبيه عن أبي أيوب مرفوعاً ، وقال ابن عدي :
« حديث غير محفوظ » .

قلت : وسنده ضعيف جداً ، الليثي هذا قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « المجروحين » (١٦/٢) :

« اختلط بآخره فكان يقبل الأسانيد ولا يعلم . ويرفع المراسيل فاستحق الترك » .

وشيخه سليمان بن عطاء الراوي عن أبيه عطاء . ذكره ابن أبي حاتم (١٣٣/١/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (١٠٩/٢) .

والحديث ذكره السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني . وتعقبه المناوي بالليثي هذا ، ونقل عن العلائي انه قال : « لا بأس بإسناده » .

وهذا مردود ففيه كل البأس لما عرفت من كلام الأئمة في الليثي . وقد جاءت أحاديث كثيرة ثابتة بمعنى هذا ، وليس في شيء منها « على كراسي من ياقوت » إنما « على كراسي من نور » (انظر الترغيب ٤/٤٧ — ٤٨) فدل هذا على أن الحديث بهذا اللفظ منكر ؛ لتفرد هذا الضعيف به ، وخلوه عن جابر يقويه .

٦٣٧ — (إن الله يحب الملحين في الدعاء) .

باطل . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٦٧) وأبو عبد الله الفلاكي في « الفوائد » (٢/٨٩) عن بقية : حدثنا يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً بل موضوع . يوسف بن السفر كذاب بل قال البيهقي :

« هو في عداد من يضع الحديث » . وقد ذكر المناوي عن الحافظ أنه قال :

« تفرد به يوسف بن السفر عن الأوزاعي ، وهو متروك . وكان بقية دلسه » .

وقال ابن عدي في « الكامل » (١/٤١٨) :

« وهذه الأحاديث التي رواها يوسف عن الأوزاعي بواطيل كلها » .

قلت : ولبقيه في هذا الحديث روايتان إحداهما صرح فيها بسماعه له من يوسف بن السفر وهي هذه . والأخرى أسقط من الإسناد يوسف هذا الكذاب فدلسه كما سبق عن الحافظ وهذه أخرجهما العقيلي وأبو عروبة الخرائفي في « جزء من حديثه » (٢ / ١٠٠) والديلمى (٢٣٨ / ٢ / ١ - ٢٣٩) والسلفى في « معجم السفر » (٢ / ٢١٢) وعبد الغنى المقدسى في « الدعاء » (٢ / ١٤٥) من طريق كثير بن عبيد : حدثنا بقية عن الأوزاعي به .
 وبقيهتهم بأنه كان يدلّس عن الضعفاء والمتروكين ، وهذه الرواية من الشواهد على ذلك .
 ثم ساقه العقيلي من طريق عيسى بن يونس عن الأوزاعي قال : كان يقال : أفضل الدعاء الإلحاح على الله تبارك وتعالى والتضرع إليه . ثم قال :

« حديث عيسى بن يونس أولى ، ولعل بقية أخذه عن يوسف بن السفر » .

٦٣٨ — (الجالس وسط الحلقة ملعون) .

ضعيف . رواه القطيعي في جزء « الألف دينار » (٢ / ١٦ / ١) من طريق شريك عن شعبة وهمام عن قتاده عن أبي مجلز عن حذيفة رفعه .
 قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :
 الأولى : شريك وهو ابن عبد الله القاضي ، قال الحافظ :
 « يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .
 قلت : وقد تويع ؛ لكنه خولف في لفظه كما يأتي .
 الثانية : الانقطاع بين أبي مجلز وحذيفة فإنه لم يسمع منه كما قال ابن معين ، بل قال أحمد : إنه لم يدركه كما يأتي .

وقد تابع شريكاً عبد الله بن المبارك . أخرجه الترمذي (٧ / ٤) بلفظ :

« قال حذيفة : ملعون على لسان محمد . أولعن الله على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ، من قعد وسط الحلقة » . وهكذا أخرجه الحاكم أيضاً (٤ / ٢٨١) وأحمد (٥ / ٣٨٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠١) عن شعبة به ، وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » والحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي !

قلت : وقد ذهلوا جميعاً عن الانقطاع الذي ذكرناه ، وبه أعله أحمد . فإنه روى بسند الصحيح عن شعبة أنه قال عقب الحديث :

« لم يدرك أبو مجلز حذيفة » .

قلت : وتابع شعبة أبان بن يزيد العطار ، أخرجه أبو داود (٢ / ٢٩٢) وابن عدي في « الكامل »

(١ / ٢٦) بلفظ :

« أن رسول الله ﷺ لعن من جلس وسط الحلقة » .

والحديث أورده السيوطي في « الدرر المنتثرة » (ص ١٣٩) بلفظ القطيعي ثم قال :
« رواه أبو داود والترمذي عن حذيفة بن اليمان » .

كذا قال وفيه موأخذتان :

الأولى : أن هذا ليس لفظهما كما سبق .

الثانية : أنه سكت عن سنده وهو ضعيف .

٦٣٩ — (ركعتان من المتزوج أفضل من سبعين ركعة من

الأعزب) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٣٢) عن مجاشع بن عمرو : حدثنا عبد الرحمن

ابن زيد بن أسلم عن أبيه عن أنس مرفوعاً . وقال :

« مجاشع حديثه منكر غير محفوظ . قال يحيى بن معين : وقد رأته أحد الكذابين » .

وقال ابن حبان (٣٢١/٢) :

« يضع الحديث على الثقات ، لا يحل ذكره إلا بالمدح » .

ومن طريق العقيلي ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٥٧/٢) ، وتعقبه السيوطي

بأن له طريقاً أخرى ، وهو تعقب لا طائل تحته ، فإنه طريق باطل لا يصح أن يستشهد به كما

يأتي بيانه في الحديث بعينه .

ثم إن في الحديث علة أخرى ، فإن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم متهم أيضاً ، وقد سبق

له عدة أحاديث ، فإن سلم من مجاشع ، فلم يسلم منه .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى رواه أبو الحسين الأبنوسي في « الفوائد » (١/٣٢) عن

أحمد بن مسلم قال : ثنا أحمد بن محمد يعني ابن عمر بن يونس قال : ثنا داود بن عبد الله

النمري عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به .

قلت : وهذا سند ساقط ، أحمد بن مسلم وداود بن عبد الله النمري لم أجد من ترجمهما .

وأما أحمد بن محمد بن عمر بن يونس فهو كذاب ، قال الذهبي :

« كذبه أبو حاتم وابن صاعد ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال مرة : متروك » .

قلت : والتعقب على ابن الجوزي بهذا الطريق أولى (لوصح) من الطريق الآتي بعد . لأن

منته موافق لهذا المتن بخلاف الآتي فإنه مغاير كما ستري .

٦٤٠ — (ركعتان من المتأهل خير من اثنتين وثمانين ركعة من

العزب) .

باطل . تمام الرازي في « الفوائد » (١/١١٨/٦) وعنه الضياء في « المختارة » (١/١١٧) عن

مسعود بن عمرو البكري : ثنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً .

قال الذهبي في ترجمة مسعود هذا :

« لا أعرفه ، وخبيره باطل »

ثم ساق له هذا الحديث . وأقره الحافظ في « اللسان » إلا أنه قال :

« وقد تقدم نحو هذا المتن من حديث أنس من وجه آخر في ترجمة مجاشع بن عمرو ،

وهو معروف به . »

وحديث مجاشع تكلمت عليه آنفاً ، وذكرنا أن ابن الجوزي حكم بوضعه ، ومن العجيب

أن السيوطي تعقبه في « اللآلي » (٢ / ١٦٠) بأن له طريقاً أخرى ثم ساق هذه عن تمام ثم قال :

« أخرج من هذه الطريق الضياء في « المختارة » لكن تعقبه الحافظ ابن حجر في أطرافه

فقال : هذا حديث منكر ما لإخراجه معنى !

فما معنى تعقب السيوطي إذن على ابن الجوزي بهذه الطريق المنكرة باعترافه ، بل ما معنى

إخراجه للحديث في « الجامع الصغير » مع قول الحافظ فيه .

« إنه خبر باطل » ؟ !

٦٤١ — (كان الناس يعودون داود ، يظنون أن به مرضاً وما به

إلا شدة الخوف من الله تعالى) .

موضوع . أخرج تمام في « الفوائد » (٢ / ٤٩) وعنه ابن عساكر (٢ / ٣٣٨ / ١٤) وأبونعيم

(١٣٧ / ٧) وكذا ابن عساكر في ترجمة داود عليه السلام والضياء في « الأحاديث والحكايات »

(٢ / ١٥٠) عن محمد بن عبد الرحمن بن غزوان الضبي : ثنا الأشجعي عن سفيان الثوري

عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

« غريب جداً ، وابن غزوان ضعيف » .

وقد أورده السيوطي في « الجامع » عن ابن عساكر وحده فتعقبه المناوي بأن أبا نعيم رواه

أيضاً ثم قال :

« وفيه عندهما محمد بن عبد الرحمن بن غزوان ، قال الذهبي : قال ابن حبان : يضع (١) ،

وقال ابن عدي : متهم بالوضع . »

وقال في « الميزان » :

« حدث بوقاحة عن مالك وشريك وضام بن إسماعيل بيلايا ، قال الدارقطني وغيره :

كان يضع الحديث . وقال ابن عدي : له عن ثقات الناس بواطيل » .

زاد في « اللسان » :

(١) قلت : ولفظ ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٩٨) : « يروي عن أبيه وغيره العجائب التي لا يشك من هذا

الشان صناعته أنها ممولاة أو مقلوبة » . وقال عن شيخه ابن خزيمة : « أنا خائف أنه كذاب

« وقال ابن عدي : وهو ممن يضع الحديث . وقال الحاكم : روى عن مالك وإبراهيم بن سعد أحاديث موضوعة » .

قلت : والحديث رواه عبد الله بن الإمام أحمد في « زوائد الزهد » (ص ٨٨) عن سعيد ابن أبي هلال أن داود النبي كان الحديث نحوه . فهذا كما تراه موقوف ومُعْضَل ، فالظاهر أنه من الإسرائيليات . والله أعلم .

٦٤٢ — (السواك يزيد الرجل فصاحة) .

موضوع . ابن عدي في « الكامل » (٢/٣٨٨) والخطيب في « تلخيص المشابه » (٢/١٤٧) من طريق أبي يعلى : نا محمد بن بحر : نا المعلى بن ميمون : نا عمرو بن داود عن سنان بن سنان عن أبي هريرة مرفوعاً .

ورواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٧٧) وأبو بكر الختلي في « جزء من حديثه » (٢/٤٤) وأبوسعيد بن الأعرابي في « المعجم » (١/١٢٢) وعنه القضاعي (١/١٣) والديلمي (٢٢٢/٢) من طريق أخرى عن المعلى به . وقال العقيلي :

« روى عن سنان بن أبي سنان . وكلاهما مجهول ، والحديث ، معلول » .

وأورده ابن عدي في ترجمة المعلى ، وساق له حديثين آخرين يأتيان بعده ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت وكلها غير محفوظة . مناكير »

وفي « الكشف » :

« قال الصَّغَانِي : وضعه ظاهر . وقال ابن الجوزي : لا أصل له » .

٦٤٣ — (إن الملائكة لتفرح بذهاب الشتاء ؛ لما يدخل على

فقراء المؤمنين منه من الشدة) .

منكر . رواه ابن عدي باسناد الذي قبله . ورواه العقيلي (٤٢٢) وكذا الطبراني (١/١١٢/٣) من طريق أخرى عن معلى بن ميمون عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً . وقال العقيلي :

« معلى بن ميمون بصري منكر الحديث ، لا يتابع على حديثه . ولا يعرف إلا به . وله

من هذا النحو أحاديث مناكير لا يتابع عليها » .

وقوله : « ولا يتابع على حديثه » عجيب فإنه نفسه أخرجه (ص ١٥٠) من طريق نعيم بن

حماد : ثنا سعيد بن دهشم المقدسي قال : حدثنا عبد الله بن نمير الرحبي عن مجاهد به . ولكن سعيد بن دهشم هذا قال العقيلي :

« حديثه غير محفوظ . وعبد الله بن نمير ليس بمعروف بالنقل » .

قلت : ونعيم ضعيف .

٦٤٤ — (حامل كتاب الله له في بيت مال المسلمين في كل

سنة مائتا دينار ، فإن مات وعليه دين قضى الله ذلك الدين) .

موضوع . رواه الديلمي عن العباس بن الضحاك : حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الله الهروي عن مقاتل بن سليمان عن خولة الطائي عن سليك الغطفاني مرفوعاً .

أورده السيوطي في « اللآلي » شاهداً للحديث الآتي عقبه وقال :

« العباس بن الضحاك ، دجال ، ومقاتل بن سليمان قال وكيع وغيره : كذاب »

قلت : فما فائدة إيرادها إذن ؟ وكيف استجاز ذكره إياه في « الجامع الصغير » أيضاً ؟ ! ومن

عجائبه أنه لم يورده فيه بتمامه بل بشطره الأول فقط ! ولعله إنما ذكره فيه من أجل أن له شاهداً ، أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » لكن لا يخفى أن الموضوع لا يقوى بطرقه مهما كثرت ، وهذا شيء نبه عليه السيوطي نفسه في « تدريب الراوي » وغيره . والشاهد المذكور هو :

٦٤٥ — (من قرأ القرآن فله مائتا دينار ، فإن لم يعطها في الدنيا

أعطيتها في الآخرة) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٥٥/١) من رواية ابن عدي عن عمرو بن

جميع عن جوبير عن الضحاك عن التزال بن سبرة عن علي مرفوعاً . وقال :

« جوبير تالف ، وعمرو كذاب » .

وتعقبه السيوطي (٢٤٦/١) بما لا يجدي كغالب عاداته ثم قال :

« وله طريق آخر عن علي موقوفاً »

قلت ثم ساقه من رواية البيهقي بإسناده عن عبد الملك بن هارون بن عترة عن أبيه عن جده

عن علي قال : فذكره نحوه . وقال السيوطي :

« عبد الملك كذاب وله طريق أخرى »

ثم ساق الحديث الذي قبله . وفيه دجال ، وآخر كذاب كما سبق من كلام السيوطي نفسه ،

فلا أدري ما فائدة تسويد الصحيفة بإيراده أحاديث هؤلاء الكذابين ؟ !

٦٤٦ — (شاب سفيه سخّي أحب إلي من شيخ بخيل عابد ،

إن السخّي قريب من الله ، قريب من الجنة ، بعيد من النار ، وإن

البخيل بعيد من الجنة ، قريب من النار) .

موضوع . رواه تمام الرازي (٣/٣٨ — ٣٩ من مجموع الظاهرية رقم ٩٥) من طريق محمد

بن زكريا الغلابي : ثنا العباس بن بكار : ثنا محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : والغلابي وضاع ، وقد سبق ذكره مراراً .

والشطر الأول من الحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الحاكم في « تاريخه »
والديلمي في « مسند الفردوس » عن ابن عباس ، وسكت عنه شارحه المناوي ! وأورده في « اللآلي »
(٩٣ / ٢) بتمامه من طريق تمام ، لكن سقط من إسناده بعض رجاله ، منهم الغلابي هذا الذي
هو آفة الحديث . فخصيت على الناظر علة الحديث .

والشطر الثاني من الحديث ، أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق أخرى عن
أبي هريرة ، وقال :

« قال العقيلي : ليس لهذا الحديث أصل . »

وقد سبق الكلام عليه برقم (١٥٢) .

٦٤٧ — (أي الخلق أعجب إليكم إيماناً ؟ قالوا : الملائكة ،

قال : وما لهم لا يؤمنون وهم عند ربهم عزوجل ؟ قالوا : ، فالنبيون ،

قال : وما لهم لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم ؟ قالوا : فنحن ، قال :

ومالكم لا تؤمنون وأنا بين أظهركم ؟ قال : فقال رسول الله ﷺ :

ألا إن أعجب الخلق إلي إيماناً لقوم يكونون من بعدكم

يجدون صحفاً فيها كتاب يؤمنون بما فيها) .

ضعيف . رواه الحسن بن عرفة : ثنا إسماعيل بن عياش الحمصي عن المغيرة بن قيس التميمي

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

رواه عنه إسماعيل بن محمد الصفار في « جزئه » (٢ / ٩٠ مجموع ٢٢) وكذا البيهقي في

« الدلائل » (ج ٢) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (٢ / ٢٦) وطراد أبو الفوارس في

« ما أملاه يوم الجمعة ١٤ شعبان سنة ٤٧٨ » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذه

منها ؛ فإن المغيرة بن قيس بصري . وهو ضعيف أيضاً . قال ابن أبي حاتم (٢٢٧ / ١ / ٤) :

« بصري ، روى عن عمرو بن شعيب ، روى عنه أبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي ،

سمعت أبي يقول ذلك ، ويقول : هو منكر الحديث . »

قلت : وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » ! كما في « اللسان »

ورواه البيهقي من طريق مالك بن مغول عن طلحة عن أبي صالح مرفوعاً . وقال :

« هذا مرسل » .

قلت : وهو على إرساله ضعيف وقد وصله أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٣٠٨ / ١ - ٣٠٩)

والسهمي (٣٦٣) من طريق خالد بن يزيد العمري : ثنا الثوري عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

لكن العمري هذا كذاب وضاع .

وقد روي الحديث بلفظ آخر وهو :

٦٤٨ — (أتدرون أي أهل الإيمان أفضل إيماناً ؟ قالوا :

يا رسول الله الملائكة ؟ قال : هم كذلك ، ويحق ذلك لهم ، وما يمنعهم وقد أنزلهم الله المنزلة التي أنزلهم بها ؟ بل غيرهم . قالوا : يا رسول الله فالأنبياء الذين أكرمهم الله تعالى بالنبوة والرسالة ؟ قال : هم كذلك ويحق لهم ذلك ، وما يمنعهم وقد أنزلهم الله المنزلة التي أنزلهم بها ؟ بل غيرهم . قال : قلنا : فمن هم يا رسول الله ؟ قال : أقوام يأتون من بعدي في أصلاب الرجال فيؤمنون بي ولم يروني ، ويجدون الورق المعلق فيعملون بما فيه ، فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيماناً) .

ضعيف جداً . رواه البغوي في « حديث مصعب الزبيري » (٢ / ١٥٢) وعنه ابن عساكر (١٦ / ٢٧٤ / ١) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (٣٦ - ٣٧) من طريق أبي يعلى وهذا في « مسنده » (٢ / ١٣) والحاكم (٨٥ / ٤ - ٨٦) وعنه الهروي في « ذم الكلام » (١ / ١٤٨) عن محمد بن أبي حميد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل محمد ضعفوه » .

قلت : قد اتهمه البخاري بقوله فيه :

« منكر الحديث » وقال النسائي : « ليس بثقة » . فمثله في مرتبة من لا يستشهد بحديثه ولا يعتبر به كما بينه السيوطي في « تدريب الراوي » (ص ١٢٧) . فعلى هذا لا يصلح الحديث شاهداً للذي قبله ، فلا أدري لم جزم الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » (ص ١٤٣) بنسبته إلى النبي ﷺ بقوله :

« وقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال « فذكره واستدل به على جواز العمل بالوجدادة ، فلعلة ظن أن ابن أبي حميد هذا ممن يستشهد به ، أو أنه وقف له على طريق أو طرق أخرى يتقوى الحديث بها . وحينئذ ينبغي النظر فيها ، فإن صلح شيء منها للاستشهاد فيها ، وإلا فنحن على ما تبين لنا الآن .

والحديث عزاه في « الجامع الكبير » (٢ / ١٧٠ / ٣) لأبي يعلى والعقبلي والمرهبي في « العلم »

والحاكم ، وتعقبه الحافظ ابن حجر في أطرافه بأن فيه محمد بن أبي حميد متروك الحديث ، وقال في « المطالب العالية » : محمد ضعيف الحديث سيّ الحفظ . وقال البزار : الصواب أنه عن زيد بن أسلم مرسل .

وقد وجدت لابن أبي حميد متابعاً ، أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤٢٧) عن المنهال ابن بحر قال : حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم به . وقال العقيلي :

« المنهال في حديثه نظر ، وهذا الحديث إنما يعرف لمحمد بن أبي حميد عن زيد بن أسلم وليس بمحفوظ من حديث يحيى بن أبي كثير ، ولا يتابع منهالاً عليه أحد » .

قلت : والمنهال هذا ذكره ابن عدي في « الكامل » ، وأشار إلى تليسه ، ووثقه أبو حاتم وابن حبان ، فإن كان حفظه بهذا الإسناد ، فعلته عنعنة يحيى بن أبي كثير ، فإنه كان مدلساً ، ولهذا أورده العقيلي في « الضعفاء » (٤٦٦) فقال :

« ذكر بالتدليس » . وتبعه على ذلك الذهبي في « الميزان » وابن حجر في « التقریب » ، ولا أستبعد أن يكون سمعه من ابن أبي حميد هذا فدلسه . والله أعلم .

وجملة القول أن هذا الاسناد ضعيف جداً لا يصلح للاستشهاد به ، وقد وجدت للحديث طريقين آخرين ، أحدهما تقدم قبل هذا ، وهو خير من هذا ، والآخر أشدهما ضعفاً وهسو :

٦٤٩ — (إن أشد أمتي حُباً لي قوم يأتون من بعدي ، يؤمنون

بي ولم يروني ، يعملون بما في الورق المعلق) .

موضوع بهذا اللفظ . رواه ابن عساكر « في تاريخه » (ج ١١ / ١٣٧ / ٢) عن أحمد بن القاسم بن الريان اللُّكِّي المصري : أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط الأشجعي : حدثني أبي : حدثنا أبي قال :

لما نسخ عثمان المصاحف قال له أبو هريرة : أصبت ووقفت ، أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول . فذكره . قال أحمد بن القاسم بن الريان : نا الواقدي : نا ابن أبي سيرة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به . كذا قال وقد سقط منه محمد بن سعد كاتب الواقدي .

قلت : وهكذا وقع الحديث من الطريقين عن أبي هريرة في « نسخة نبيط بن شريط » (رقم ٥٧ و ٥٨) ، وفيها بلايا ، كما في ترجمة أحمد بن إسحاق بن إبراهيم هذا من « الميزان » وقال :

« لا يحل الإحتجاج به فإنه كذاب » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

والراوي عنه أحمد بن القاسم بن الريان اللُّكِّي بضم اللام وتشديد الكاف نسبة الى (اللك) بليدة من أعمال برقة الغرب . وقال الذهبي :

« لينه ابن مأكولا ، وضعفه الدارقطني » .

ثم وقفت على طريق رابع للحديث ليس فيه الورق المعلق وسوف يأتي بلفظ :
« يا أيها الناس من أعجب الخلق »
وانما يصح من هذا الحديث والذي قبله بعضه ، وهو في حديث أبي جمعة رضى الله
عنه قال :

تغدينا مع رسول الله ﷺ ومعنا أبو عبيدة بن الجراح فقال : يا رسول الله أحد منا خير منا ؟
أسلمنا وجاهدنا معك ، قال : نعم قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني .
رواه الدارمي (٣٠٨ / ٢) وأحمد (١٠٦ / ٤) والحاكم (٨٥ / ٤) وصححه ووافقه الذهبي .
وأقول : إسناد الدارمي وأحد إسنادي أحمد صحيح إن شاء الله تعالى . وقد عزاه لهؤلاء
الثلاثة السيوطي في « تدريب الراوي » (ص ١٥٠) بلفظ آخر ، وهو سهومنه رحمه الله .
٦٥٠ — (أحبوا قريشاً ؛ فإنه من أحبهم أحبه الله تعالى) .

ضعيف جداً . رواه الحسن بن عرفة في « جزئه » (١ / ١٠٧) : ثنا عيسى بن مرحوم بن
عبد العزيز العطار : ثنا عبد المهيمن بن عباس بن سهل الساعدي عن أبيه عن جده مرفوعاً .
قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، علته عبد المهيمن هذا ، قال البخاري وأبو حاتم :
« منكر الحديث » . وقال النسائي (١٤١ / ٢) :
« ليس بثقة » وفي موضع آخر : « متروك الحديث » . وقال ابن حبان (١٤١ / ٢) :
« يتفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يتابع عليه من كثرة وهمه . فلما فحش ذلك في روايته
بطل الاحتجاج به » .

ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الكبير » والبيهقي في « الشعب » كما في « فيض القدير »
٦٥١ — (من أدهن ولم يسم ادهن معه سبعون شيطاناً) .

كذب . أخرجه ابن السني (رقم ١٧٠) عن بقية بن الوليد : حدثني مسلمة بن نافع : (١)
ثنى أخي دويد بن نافع القرشي قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .
قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، على إعضاله ، فإن دويد بن نافع من أتباع التابعين ،
روى عن عروة بن الزبير ونحوه . قال الحافظ في « التقریب » :

« مقبول » . يعني عند المتابعة ، والا فهولين الحديث كما نص عليه في المقدمة .
وأخوه مسلمة لم أجده ترجمته . ولم يترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » .
وبقية مدلس وقد عنعنه . ومن عادته أن يروي عن الضعفاء والمتهمين ثم يدلسمهم ويسقطهم
من الإسناد ، فلعل هذا الحديث أخذه عن بعض الوضاعين ثم أسقطه . ووهب بعض الرواة في
هذا الإسناد فقال عنه : حدثني مسلمة . . . فان صح أنه سمعه منه فهو من شيوخه المجهولين .

(١) الأصل : « سلمة بن نافع . والتصحيح من « الجرح والتعديل » و« تهذيب التهذيب » وغيرهما .

والله أعلم . وقال ابن ابي حاتم في « العلل » (٣٠٥ / ٢) .

« سألت أبي عن حديث رواه الحارث بن النعمان عن شعبة عن مسلمة بن نافع عن أخيه دويد بن نافع قال : قال رسول الله ﷺ :

من ادهن فلم يذكر اسم الله ادهن معه سبعون شيطاناً ؟ قال : الحارث بن النعمان هذا كان يفتعل الحديث ، وهذا حديث كذب ، إنما روى هذا الحديث بقية عن مسلمة بن نافع . وهاتان فائدتان هامتان من هذا الإمام :

الأولى : أن الحارث بن النعمان كان يفتعل الحديث . وهذا مما لا تراه في شيء من كتب الرجال ، بل خفي هذا النص على الحافظ الذهبي فقال في ترجمة الحارث هذا من « الميزان » وهو « الحارث بن النعمان بن سالم الأكفاني » قال : « صدوق » ! وأقره الحافظ في « التهذيب » وجزم به في « التقريب » . والله أعلم .

الثانية : الشهادة على هذا الحديث بأنه كذب ، وهو حري بذلك .

٦٥٢ — (ما من عبيدين متحابين في الله يستقبل أحدهما صاحبه

فيصافحه ويصليان على النبي ﷺ إلا لم يتفرقا حتى يغفر الله لهما ذنوبهما ما تقدم منها وما تأخر) .

منكر جداً بهذا اللفظ . رواه ابن السني (برقم ١٩٠) وابن حبان في « الضعفاء » (٢٨٩ / ١) والباطر قاني في « جزء من حديثه » (١ / ١٦٥) عن درست بن حمزة : ثنا مطر الوراق عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت . وهذا سند ضعيف ، درست بن حمزة ، ويقال : ابن زياد العبيري قال ابن حبان : « كان منكر الحديث جداً ، يروي عن مطر وغيره أشياء تتخيل الى من يسمعها أنها موضوعة » . وضعفه الدارقطني . وقاتدة فيه تدليس وقد عنعنه .

وقد جاءت أحاديث كثيرة عن جمع من الصحابة بمعنى هذا الحديث لكن ليس في شيء منها ذكر الصلاة عليه ﷺ . ولا مغفرة ما تأخر أيضاً من الذنوب ، فدل ذلك على أن هذه الزيادة منكرة . والله أعلم .

والأحاديث المشار إليها أوردها المنذري (٢٧٠ / ٣ - ٢٧١)

ثم رأيت النووي قد أورد الحديث في « الأذكار » ساكتاً عليه !

٦٥٣ — (الصائم في عبادة وإن كان راقداً على فراشه) .

ضعيف . رواه تمام (١٧٢ / ١٨ - ١٧٣) : أخبرنا أبو بكر يحيى بن عبد الله بن الزجاج قال : ثنا أبو بكر محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال : ثنا سليمان بن عبد الرحمن : ثنا هاشم

ابن أبي هريرة الحمصي عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً .
وهذا سند ضعيف يحيى الزجاج ومحمد بن هارون لم أجد من ذكرهما . وبقية رجاله
ثقات غير هاشم بن أبي هريرة الحمصي ترجمه ابن أبي حاتم (١٠٥/٢/٤) ولم يذكر فيه جرحاً
ولا تعديلاً . قال :

« واسم أبي هريرة عيسى بن بشير » . وأورده في « الميزان » وقال :

« لا يعرف ، قال العقيلي : منكر الحديث » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » برواية الديلمي في « مسند الفردوس » عن
أنس . وتعقبه المناوي بقوله :

« وفيه محمد بن أحمد بن سهل ، قال الذهبي في « الضعفاء » : قال ابن عدى :

[هو] ممن يضع الحديث » .

قلت : هو عند الديلمي (٢٥٧/٢) لكن طريق تمام ليس فيها هذا الوضاع كما مر ، فهي
تتخذ الحديث من إطلاق الوضع عليه . والله أعلم .

وقد رواه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (ص ٣٠٣) من قول أبي العالبي موقوفاً عليه
بزيادة « ما لم يغب » . وإسناده صحيح ، فلعل هذا أصل الحديث موقوف ، أخطأ بعض الضعفاء
رفعه . والله أعلم .

٦٥٤ — (ثلاث من جاء بهن مع إيمان دخل أيّ أبواب الجنة

شاء ، وزوج من الحور العين حيث شاء ، من عفا عن قاتله ، وأدى
ديناً خفياً ، وقرأ دبر كل صلاة مكتوبة عشر مرات (قل هو الله أحد) .
قال : فقال أبو بكر : أو إحداهن يا رسول الله ؟ قال : أو إحداهن) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ق ٢/١٠٥) والطبراني في « الأوسط »
(ق ٢/١٨٦) وأبو محمد الجوهري في « الفوائد المنتقاة » (٢/٤) وأبو محمد الخلال في « فضائل
الإخلاص » (ق ٢/٢٠١) عن عمر بن نبهان عن أبي شداد عن جابر مرفوعاً . وقال الطبراني :
« لا يروى هذا الحديث إلا بهذا الاسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ، عمر بن نبهان ، قال ابن معين .

« ليس بشيء » ، وقال ابن حبان : في « الضعفاء » (٩٠/٢) :

« يروي المتأكبر عن المشاهير فاستحق الترك » .

وأبو شداد لم أعرفه .

والحديث ساقه الحافظ ابن حجر في « نتائج الأفكار » (١/١٥٤/١) من طريق أبي يعلى

وقال :

« هذا حديث غريب ، أخرجه الطبراني في « كتاب الدعاء » ، وأبو شداد لا يعرف اسمه ولا حاله ، والراوي عنه ضعفه جماعة » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠٢/١٠) :
 « رواه أبو يعلى وفيه عمر بن نيهان وهو متروك » .
 وقال المنذري في « الترغيب » (٢٠٨/٣) :
 « رواه الطبراني في « الأوسط » ورواه أيضاً من حديث أم سلمة . بنحوه » . وأشار إلى تضعيفه .
 وحديث أم سلمة أورده الهيثمي أيضاً في « المجمع » (٣٠٢/٩) وقال :
 « رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .
 قلت : ورواه الدينوري عنها بلفظ « من كانت فيه واحدة . . . » وسيأتي برقم (١٢٧٦)
 وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً مثل حديث جابر دون قول أبي بكر : « أو إحداهن . . »
 أخرجه ابن السني (رقم ١٣٢) من طريق عمرو بن خالد عن الخليل بن مرة عن إسماعيل
 ابن إبراهيم الأنصاري عن عطاء عنه .
 قلت : وهذا أشد ضعفاً من سابقه : الأنصاري مجهول ،
 والخليل بن مرة ضعيف جداً .
 وعمرو بن خالد كذاب .
 لكن أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧/٢٧٤/١) من طريق حماد بن
 عبد الرحمن : نا إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري به .
 إلا أن حماداً هذا مما لا يفرح بمتابعته ، قال أبو زرعة :
 « يروي أحاديث منكرة » وقال أبو حاتم :
 « شيخ مجهول ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث » .

٦٥٥ — (إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد : يا عباد
 الله احبسوا علي ، يا عباد الله احبسوا علي ، فإن لله في الأرض حاضراً
 سيحبسه عليكم) .

ضعيف . رواه الطبراني (١/٨١/٣) وأبو يعلى في « مسنده » (١/٢٥٤) وعنه ابن السني
 في « عمل اليوم والليلة » (٥٠٠) كلاهما من طريق معروف بن حسان السمرقندي عن سعيد بن
 أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن بريدة ^(١) عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .
 قلت : وهذا سند ضعيف ، وفيه علتان :

(١) هكذا هو في « الطبراني » ووقع في ابن السني : « عن ابن بريدة عن أبيه » والظاهر أنه خطأ من بعض النساخ كما
 يشعر بذلك كلام الحافظ الآتي . والله أعلم .

الأولى : معروف هذا ، فانه غير معروف ! قال ابن أبي حاتم (٣٣٣/١/٤) عن أبيه إنه « مجهول » . وأما ابن عدي فقال : إنه « منكر الحديث » ، وبهذا أعله الهيثمي (١٠ / ١٣٢) ، فقال بعد أن عزاه لأبي يعلى والطبراني :

« وفيه معروف بن حسان وهو ضعيف »

الثانية : الانقطاع ، وبه أعله الحافظ ابن حجر فقال :

« حديث غريب ، أخرجه ابن السنني والطبراني ، وفي السند انقطاع بين ابن بريدة وابن

مسعود » . نقله ابن علان في « شرح الأذكار » (١٥٠ / ٥) .

وقال الحافظ السخاوي في « الابتهاج بأذكار المسافر والحاج » (ص ٣٩) :

« وسنده ضعيف ، لكن قال النووي : إنه جربه هو وبعض أكابر شيوخه » .

قلت : العبادات لا تؤخذ من التجارب ، سيما ما كان منها في أمر غيبي كهذا الحديث ،

فلا يجوز الميل إلى تصحيحه بالتجربة ! كيف وقد تمسك به بعضهم في جواز الاستغانة بالموتى

عند الشدائد وهو شرك خالص . والله المستعان .

وما أحسن ما روى الهروي في « ذم الكلام » (١/٦٨/٤)

أن عبد الله بن المبارك ضل في بعض أسفاره في طريق ، وكان قد بلغه أن من اضطر (كذا

الأصل ، ولعل الصواب : ضل) في مفازة فنأدى : عباد الله أعينوني ! أعين ، قال : فجعلت

أطلب الجزء أنظر إسناده . قال الهروي : فلم يستجز . أن يدعو بدعاء لا يرى إسناده » .

قلت : فهكذا فليكن الاتباع .

ومثله في الحسن ما قال العلامة الشوكاني في « تحفة الذاكرين » (ص ١٤٠) بمثل

هذه المناسبة :

« وأقول : السنة لا تثبت بمجرد التجربة ، ولا يخرج الفاعل للشيء معتقداً أنه سنة عن

كونه مبتدعاً . وقبول الدعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله ﷺ ، فقد يجيب

الله الدعاء من غير توصل بسنة وهو أرحم الراحمين ، وقد تكون الاستجابة استدراجاً » .

وللحديث طريق آخر معضل ، أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢/١٥٣/١٢) عن

محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح أن رسول الله ﷺ قال : فذكره نحوه .

وهذا مع إعضاله : فيه ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه . والأصح عن أبان عن مجاهد

عن ابن عباس موقوفاً عليه كما يأتي بيانه في آخر الحديث التالي .

٦٥٦ — (إذا أضل أحدكم شيئاً ، أو أراد أحدكم غوثاً ، وهو

بأرض ليس بها أنيس فليقل : يا عباد الله أغيثوني ، يا عباد الله

أغيثوني ؛ فإن لله عباداً لا نراهم) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (مجموع ١/٥٥/٦) : حدثنا الحسين بن إسحاق : ثنا أحمد بن يحيى الصوفي : ثنا عبد الرحمن بن شريك قال : حدثني أبي عن عبد الله بن عيسى عن ابن علي عن عتبة بن غزوان عن نبي الله ﷺ قال : فذكره . وزاد في آخره : « وقد جرب ذلك »

قلت : وهذا سند ضعيف . وفيه علل :

١ و ٢ — عبد الرحمن بن شريك وهو ابن عبد الله القاضي وأبوه كلاهما ضعيف ، قال الحافظ في الأول منهما :

« صدوق يخطئ » . وقال في أبيه :

« صدوق يخطئ كثيرا ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .

وقد أشار الى هذا الهشمي بقوله في « المجمع » (١٣٢/١٠) :

« رواه الطبراني ورجاله وثقوا على ضعف في بعضهم ، إلا أن يزيد (كذا) بن علي لم يدرك عتبة » .

٣ — الأقطاع بين عتبة وابن علي ، هكذا وقع في أصلنا الذي نقلنا منه الحديث (ابن علي) غير مسمى ، وقد سماه الهشمي كما سبق (يزيد) ، وأنا أظنه وهماً من الناسخ أو الطابع ، فانه ليس في الرواة من يسمى (يزيد بن علي) ، والصواب (زيد بن علي) ، وهوزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ولد سنة ثمانين ، ومات عتبة سنة عشرين على أوسع الأقوال فبين وفاته وولادة زيد بن علي دهر طويل !

وقال الحافظ ابن حجر في « تخريج الأذكار » :

« أخرجه الطبراني بسند منقطع عن عتبة بن غزوان مرفوعاً وزاد في آخره « وقد جسرب ذلك » . ثم قال الحافظ : « كذا في الأصل ، أي الأصل المنقول منه هذا الحديث من كتاب الطبراني ، ولم أعرف تعيين قائله ، ولعله مصنف المعجم . والله أعلم » .

فقد اقتصر الحافظ على إعلاله بالانقطاع ، وهو قصور واضح لما عرفت من العلتين الأوليين . وأما دعوى الطبراني رحمه الله بأن الحديث قد جرب ، فلا يجوز الاعتماد عليها ، لأن العبادات لا تثبت بالتجربة ، كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله .

ومع أن هذا الحديث ضعيف كالذي قبله ، فليس فيه دليل على جواز الاستغائة بالموتى من الأولياء والصالحين ، لأنهما صريحان بأن المقصود بـ « عباد الله » فيهما خلق من غير البشر ، بدليل قوله في الحديث الأول :

« فإن لله في الأرض حاضراً سيحبسه عليهم » . وقوله في هذا الحديث :

« فإن لله عبداً لا نراهم » .

وهذا الوصف إنما ينطبق على الملائكة أو الجن ، لأنهم الذين لا نراهم عادة ، وقد جاء في حديث آخر تعيين أنهم طائفة من الملائكة . أخرجه البزار عن ابن عباس بلفظ :
« إن لله تعالى ملائكة في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر ، فإذا أصابت أحدكم عرجة بأرض فلاة فليناد : يا عباد الله أعينوني » .

قال الحافظ كما في « شرح ابن علان » (١٥١/٥) :
« هذا حديث حسن الإسناد غريب جداً ، أخرجه البزار وقال : لا نعلم يروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد » .
وحسنه السخاوي أيضاً في « الابتهاج » وقال الهيثمي :
« رجاله ثقات » .

قلت : ورواه البيهقي في « الشعب » موقوفاً كما يأتي . فهذا الحديث — إذا صح — يعين أن المراد بقوله في الحديث الأول « يا عباد الله » إنما هم الملائكة ، فلا يجوز أن يلحق بهم المسلمون من الجن أو الإنس ممن يسمونهم برجال الغيب من الأولياء والصالحين ، سواء كانوا أحياء أو أمواتاً ؛ فإن الاستغاثة بهم وطلب العون منهم شرك بين لأنهم لا يسمعون الدعاء ، ولو سمعوا لما استطاعوا الاستجابة وتحقيق الرغبة ، وهذا صريح في آيات كثيرة ، منها قوله تبارك وتعالى : (والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ، إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم . ولو سمعوا ما استجابوا لكم ، ويوم القيامة يكفرون بشرككم ، ولا ينبتك مثل خيبر) . (فاطر - ١٣ - ١٤) هذا . ويبدو أن حديث ابن عباس الذي حسنه الحافظ كان الإمام أحمد يقويه ؛ لأنه قد عمل به . فقال ابنه عبد الله في « المسائل » (٢١٧) :

« سمعت أبي يقول : حججت خمس حجج منها ثنتين [راكباً] وثلاثة ماشياً ، أو ثنتين ماشياً وثلاثة راكباً ، فضلت الطريق في حجة وكنت ماشياً ، فجعلت أقول : (يا عباد الله دلونا على الطريق !) فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت على الطريق . أو كما قال أبي . ورواه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٥٥ / ٢) وابن عساكر (١ / ٧٢ / ٣) من طريق عبد الله بسند صحيح .

وبعد كتابة ما سبق وقفت على إسناد البزار في « زوائده » (ص ٣٠٣) : حدثنا موسى بن إسحاق : ثنا منجاب بن الحارث : ثنا حاتم بن اسماعيل عن أسامة بن زيد [عن أسان] ابن صالح عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن كما قالوا ، فإن رجاله كلهم ثقات غير أسامة بن زيد وهو الليثي وهو من رجال مسلم ، على ضعف في حفظه ، قال الحافظ في « التقريب » :
« صدوق بهم » .

وموسى بن إسحاق هو أبو بكر الانصاري ثقة ، ترجمه الخطيب البغدادي في « تاريخه » (٥٢ / ١٣ - ٥٤) ترجمة جيدة .

نعم خالفه جعفر بن عون فقال : ثنا أسامة بن زيد . . . فذكره موقوفاً على ابن عباس .

أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٤٥٥ / ١) .

وجعفر بن عون أوثق من حاتم بن إسماعيل ، فانهما وإن كانا من رجال الشيخين ، فالأول منهما لم يجرح بشيء ، بخلاف الآخر ، فقد قال فيه النسائي : ليس بالقوي . وقال غيره : كانت فيه غفلة . ولذلك قال فيه الحافظ : « صحيح الكتاب ، صدوق بهم » . وقال في جعفر : « صدوق » . ولذلك ، فالحديث عندي معلول بالمخالفة ، والأرجح أنه موقوف ، وليس هو من الأحاديث التي يمكن القطع بأنها في حكم المرفوع ، لاحتمال أن يكون ابن عباس تلقاها من مسلمة أهل الكتاب . والله أعلم .

ولعل الحافظ ابن حجر رحمه الله لو اطلع على هذه الطريق الموقوفة ، لانكشفت له العلة ، وأعله بالوقف كما فعلت ، ولأغناه ذلك عن استغرابه جداً . والله أعلم .

٦٥٧ — (من ترك أربع جمعيات من غير عذر ، فقد نبذ الإسلام

وراء ظهره) .

ضعيف . أخرجه ابن الحمامي الصوفي في « منتخب من مسموعاته » (ق ١ / ٣٤) من طريق شريك عن عوف الأعرابي عن سعيد بن أبي الحسن عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، لأن شريكاً هذا وهو ابن عبد الله القاضي ضعفه لسوء حفظه . لا سيما وقد خولف في لفظه ورفع ، فقال أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٧١٩) : حدثنا حميد بن مسعدة : نا سفيان بن حبيب عن عوف به موقوفاً على ابن عباس بلفظ : « من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات ، فقد نبذ . . . الخ .

قلت : وهو إسناد صحيح كما قال المنذري (١ / ٢٦١) ، ورجاله ثقات رجال مسلم غير سفيان بن حبيب ، وهو ثقة أخرج له البخاري في « الأدب المفرد » ومنه تعلم خطأ الهيثمي في إطلاقه قوله (٢ / ١٩٣) : « ورجاله رجال الصحيح » .

والحديث أورده الغزالي في « الإحياء » (١ / ١٦٠) مرفوعاً بلفظ : « ثلاث » ، فقال مخرجه الحافظ العراقي :

« رواه البيهقي في « الشعب » من حديث ابن عباس » .

قلت : فهذا يدل بظاهره أنه مرفوع عند البيهقي فليراجع من استطاع إسناده في « شعب الإيمان » ، فانه لا يزال غالبه غير مطبوع حتى الآن .

وقد أخرجه الشافعي في « مسنده » (رقم ٣٨١ — ترتيب السندي) : أخبرنا إبراهيم بن محمد : حدثني صفوان بن سليم عن إبراهيم بن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافقاً في كتاب لا يمحي ولا يبديل » . وفي بعض

الحديث : (ثلاثا) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً إبراهيم بن محمد وهو ابن أبي يحيى المدني متروك .
وأما إبراهيم بن عبد الله بن سعيد عن أبيه ، فلم أعرفهما ، ولم يترجمهما الحافظ في
« التعميل » . والله أعلم .

٦٥٨ — (عَجَّ حَجْرٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ : إِلَهِي وَسَيِّدِي عَبْدُكَ
مَنْذُ كَذَا وَكَذَا سَنَةً) (وفي رواية : ألف سنة) ، ثم جعلتني في أس
كَيْفَ ؟ فقال : أو ما تَرْضَى أَنْ عَدَلْتُ بِكَ عَنْ مَجَالِسِ الْقَضَاءِ ؟) .

موضوع . أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » (٥ / ٥٨ / ٢ من مجموع الظاهرية رقم ٩٢) ومن
طريقه ابن عساكر في « تاريخه » (١٥ / ٣٢٤ / ١ — ٢) من طريق أبي معاوية عبيد الله بن محمد
القرني المؤدب قال مرة : ثنا محمود بن خالد : ثنا عمر عن الأوزاعي . ومرة قال : عبد الرحمن
ابن إبراهيم : ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي
هريرة مرفوعاً . وقال الرازي :

« هذا حديث منكر . وأبو معاوية القرني هذا ضعيف وكان يحدث بهذا الحديث بالإسنادين
جميعاً » .

وأقره الشيخ أحمد بن عز الدين بن عبد السلام في « النصيحة بما أبدته القريحة » (ق ١ / ٤١) .
والحديث ذكره السيوطي في « الجامع » من رواية تمام وابن عساكر عن أبي هريرة . وتعقبه
شارحه المناوي . بكلام الرازي هذا . ونقل الحافظ في « اللسان » عن ابن عساكر أنه قال فيه :
« كان ضعيفاً » .

ثم رأيت السيوطي قد أورد الحديث في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (رقم ٦٣٢) من
رواية تمام وإنكاره للحديث . ووافقه ابن عراق فأورده في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣١٥) وقال :
« قال الذهبي في « تلخيص الواهيات » ، وابن حجر في « لسان الميزان » : هذا
موضوع » .

٦٥٩ — (أَيُّمَا شَابٍ تَزَوَّجَ فِي حَدَاثَةِ سَنِهِ ، عَجَّ شَيْطَانُهُ :
يَا وَيْلَهُ عَصَمَ مِنِّي دِينُهُ) .

موضوع . رواه أبو يعلى في « مسنده » (ق ١ / ١١٥) ومن طريقه ابن حبان في « الضعفاء »
(١ / ٢٧٥) والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٦٢ / ٢ من الجمع بين زوائده وزوائد « الصغير »)
وابن زيدان في « مسنده » (١ / ٢٠) والخطيب (٨ / ٣٣) وابن عساكر (٨ / ٥٠٦ / ١) عن
خالد بن إسماعيل المخزومي : حدثنا عبيد الله بن عمر عن صالح بن أبي صالح مولى التوأمة عن
جابر مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ، وله آفتان :

الأولى : صالح هذا ، فإنه ضعيف ، ولكن الحمل فيه على غيره .

الثانية : خالد هذا وكنيته أبو الوليد ، قال ابن حبان :

« روى عن عبيد الله بن عمر العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، ولا الرواية عنه »

وقال الذهبي :

« قال ابن عدي : كان يضع الحديث ، وقال الدارقطني : متروك » .

ولهذا وصفه الذهبي في « الكنى » من ميزانه « بأنه « الكذاب » . وقال الحافظ محمد بن

عبد الهادي تلميذ ابن تيمية في بعض أبحاثه في التفسير والحديث ^(١) :

« هذا حديث موضوع . وخالد بن إسماعيل المخزومي متروك » وقال الهيثمي في « المجمع »

(٢٥٣/٤) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » وفيه خالد بن إسماعيل المخزومي وهو متروك » .

قلت : وقد تابعه عصمة بن محمد عن عبيد الله بن عمر به .

أخرجه ابن عساكر (١٨/٧٦/١) ، ولكنها متابعة لا تسمن ولا تغني من جوع ، فإن

عصمة هذا حاله كحال المخزومي ، فقال الدارقطني وغيره : « متروك » . وقال يحيى :

« كذاب يضع الحديث » .

٦٦٠ — (كان إذا صلى مسح بيده اليمنى على رأسه ويقول :

بسم الله الذي لا إله غيره الرحمن الرحيم ، اللهم أذهب عني

الهم والحزن) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الأوسط » (ص ٤٥١ — زوائده نسخة الحرم المكي)

والخطيب (١٢/٤٨٠) عن كثير بن سليم أبي سلمة سمعت أنسابه .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً من أجل كثير هذا ، قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال النسائي والأزدي :

« متروك » . وضعفه غيرهم .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » عن الخطيب ولم يتعقبه الشارح بشيء .

وقد وجدت له طريقاً آخر ، رواه ابن السني (رقم ١١٠) وأبونعيم في « الحلية » (٣٠١/٢)

عن سلامة عن زيد العمي عن معاوية بن قررة عن أنس .

وهذا موضوع . سلامة هو الطويل كذاب .

(١) مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق (حديث ١/٢٢٥/٤٠٥)

٦٦١ — (كنت أول النبيين في الخلق ، وآخرهم في البعث ،
[فبدأ بي قبلهم]) .

ضعيف . رواه تمام في « فوائده » (١ / ١٢٦ / ٨) وأبو نعيم في « الدلائل » (ص ٦)
والتعلبي في « تفسيره » (١ / ٩٣ / ٣) من طريق سعيد بن بشير : ثنا قتادة عن الحسن عن أبي
هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عننة الحسن .

الثانية : سعيد بن بشير ، قال الحافظ : « ضعيف » .

وخالفه أبو هلال فقال : عن قتادة مرسلأ ؛ فلم يذكر فيه الحسن عن أبي هريرة .

أخرجه ابن سعد (١٤٩ / ١) .

والحديث أورده ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم من الوجه الأول ، وفيه الزيادة التي بين

القوسين [] ، ثم قال ابن كثير :

« سعيد بن بشير فيه ضعف ، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به مرسلأ ، وهو أشبه ،

ورواه بعضهم عن قتادة موقوفاً » .

وعزاه المناوي لابن لال والدليمي كلهم من حديث سعيد بن بشير ، ثم قال :

« وسعيد بن بشير ضعفه ابن معين وغيره » .

قلت : وفي ترجمته أورد الذهبي هذا الحديث من غرائب !

ويغني عن هذا الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد »

رواه أحمد في « السنة » (ص ١١١) عن ميسرة الفجر .

وسنده صحيح . ولكن لا دلالة فيه ولا في الذي قبله على أن النبي ﷺ أول خلق الله تعالى ،

خلافاً لما يظن البعض . وهذا ظاهر بأدنى تأمل .

٦٦٢ — (صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي ؛ القدرية

والمرجئة . قلت يا رسول الله : ما المرجئة ؟ قال : قوم يزعمون أن الايمان

قول بلا عمل . قلت : ما القدرية ؟ قال : الذين يقولون : المشيئة إلينا) .

موضوع بهذا التمام . رواه الخطيب في « المتشابه في الرسم » (١ / ١٤٤) عن الحسن بن

سعيد المطوعي : نا عبدان العسكري ثنا الحسن بن علي بن بحر : نا إسماعيل بن داود الجزري :

نا أبو عمران الموصلي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، أبو عمران اسمه سعيد بن ميسرة ، قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (٣١٣/١) :

« يقال إنه لم ير أنساً . وكان يروي عنه الموضوعات التي لا تشبه أحاديثه ، كأنه كان يروي عن أنس عن النبي ﷺ ما يسمع القصاص يذكرونه في القصص » . وقال الحاكم :
« روى عن أنس موضوعات » . وكذبه يحيى القطان .
وبقية الرواة لم أعرف منهم غير عبدان .

والحديث أورد السيوطي شطره الأول في « الجامع » دون قوله : « قلت : يا رسول الله . . . »
وعزاه لأبي نعيم في « الحلية » عن أنس ، والطبراني في « الأوسط » عن وائلة وعن جابر ، وهو في
« الحلية » (٢٥٤/٩) من طريق عبد الحكم بن ميسرة : ثنا سعد بن بشير عن قتادة عن أنس
مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف : عبد الحكم هذا ضعفه الدارقطني فقال :

« يحدث بما لا يتابع عليه » . وذكره النسائي في « كتاب الضعفاء » كما في « اللسان » .
ولم أراه في « ضعفاء النسائي » المطبوع في الهند . والله أعلم .
وفي حديث وائلة عند الطبراني محمد بن محسن وهو متهم :
وفي حديث جابر عنده بحر بن كَنيز السقاء ، وهو متروك انظر « المجمع » (٢٠٦/٧) .

٦٦٣ — (لا راحة للمؤمن دون لقاء الله عز وجل) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما رواه الإمام أحمد في « الزهد » (ص ١٥٦) من طريق إبراهيم
قال : قال عبد الله فذكروه .

وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم وظاهره الانقطاع بين إبراهيم ، وهو النخعي وعبد الله وهو
ابن مسعود ، لكن قال الحافظ أبوسعيد العلائي في النخعي :
« هو مكث من الإرسال ، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله ، وخص البيهقي ذلك
بما أرسله عن ابن مسعود » .

قلت : وذلك لما رواه الأعمش قال : قلت لإبراهيم : أسند لي عن ابن مسعود . فقال
إبراهيم : إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت ، وإذا قلت : « قال عبد الله » فهو
عن غير واحد عن عبد الله » . ذكره في « التهذيب » .
فمثل هذا الإسناد يمكن تحسينه . والله أعلم .

وقال السيوطي في « الدرر » :

« أورده في « الفردوس » عن أبي هريرة مرفوعاً ولم يسنده » .

ثم رأيت في « حديث أبي الحسن الأحميمي » (١/٦٣/٢) من طريق سفيان الثوري عن
العلاء بن المسيب عن أبيه قال : قال عبد الله بن مسعود :

« ليس للمؤمن راحة دون لقاء الله ، فمن كانت راحته في لقاء الله عز وجل فكأن قد » .
فهذه طريق أخرى موقوفة على ابن مسعود ، فهو عنه صحيح إن شاء الله تعالى .

٦٦٤ — (من كنوز البركتمان المصائب ، وما صبر من بث) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٤٢/٢) عن داود بن المحبر : ثنا عنبسة بن عبد الرحمن القرشي : ثنا عبد الله بن الأسود الأصبهاني عن أنس بن مالك مرفوعاً .
قلت : وهذا إسناد موضوع ، أورده أبو نعيم في ترجمة عبد الله بن الأسود هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، لكن عنبسة وداود كلاهما كذاب . فأحدهما آفته .

٦٦٥ — (الصدقة تمنع ميتة السوء) .

ضعيف . رواه أبو عبد الله القاضي الفلاكي في « فوائده » (٢/٨٧) : أخبرنا عمر بن القاسم المقرئ : نا القاسم بن أحمد الملطي : ثنا لوين : ثنا جرير عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، المتهم به الملطي هذا وهو القاسم بن إبراهيم ، وما في الأصل « ابن أحمد » خطأ ؛ فإن الذي يروي عن لوين وعنه عمر بن القاسم هو القاسم بن إبراهيم وهو كذاب . وبقية رجال الإسناد ثقات معروفون ؛ غير عمر بن القاسم المقرئ وهو صدوق كما قال الخطيب (٢٦٩/١١) .

والحديث عزاه في « الجامع » للقضاعي عن أبي هريرة . وقال شارحه المناوي :
« قال ابن حجر : فيه من لا يعرف . وبه يرد قول العامري : صحيح » .
قلت : ولعل تصحيح العامري من أجل شاهده الذي أخرجه الترمذي (٢٣/٢) عن أنس مرفوعاً بلفظ « تدفع » وقال :
« غريب » .

قلت : وفيه عبد الله بن عيسى الخزاز ، قال النسائي :
« ليس بثقة » . فلا يصلح إذن حديثه للشواهد . وسيأتي إن شاء الله .

٦٦٦ — (حاكوا الباعة فإنه لا ذمة لهم) .

لا أصل له بهذا اللفظ . غير أن الحافظ ابن حجر قال :
« ورد بسند ضعيف . لكن بلفظ :

(ما كسوا الباعة فإنه لا خلاق لهم) » . قال :
« وورد بسند قوي عن الثوري أنه قال : كان يقال : وذكره » . كذا في « المقاصد الحسنة »

للسخاوي (ص ١٧٩) .

٦٦٧ — (غيبن المسترسل حرام) .

ضعيف جدا . رواه الطبراني في « الكبير » عن أبي أمامة مرفوعاً . قال الهيثمي (٧٦/٤) :
« وفيه موسى بن عمير الأعمى . وهو ضعيف جداً » .

ولهذا قال في « المقاصد » :

« وسنده ضعيف جداً » . وزاد عليه في « كشف الخفاء » (٣٤٢/١) :

« ورواه أحمد بلفظ : ما زاد التاجر على المسترسل فهو ربا » .

قلت : لم أره في « المسند » ، ولم يعزه إليه الهيثمي ، وهو على شرطه . فإله أعلم .

وموسى هذا قال الحافظ :

« متروك وقد كذبه أبو حاتم » وفي « الميزان » :

« قال أبو حاتم : ذاهب الحديث كذاب . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه عليه

الثقات » .

ثم ساق الذهبي أحاديث ، هذا أحدها .

وقد روى الحديث البيهقي في « سننه » (٣٤٨/٥ — ٣٤٩) من هذا الوجه بنحوه ثم

قال :

« موسى بن عمير تكلموا فيه . وقد روي معناه عن يعيش بن هشام القرقيساني عن مالك ،

واختلف عليه في إسناده ، وهو أضعف من هذا » .

قلت : يعني الحديث الآتي :

٦٦٨ — (غيبن المسترسل ربا) .

باطل . رواه البيهقي (٣٤٩/٥) عن يعيش بن هشام عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه
عن جابر مرفوعاً . وعنه عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً . وعنه عن جعفر بن محمد عن أبيه
عن علي مرفوعاً .

وضعفه البيهقي جداً كما سبق في الذي قبله . وعلته يعيش هذا ، وضعفه ابن عساكر كما في

« الميزان » وكذا الدارقطني فإنه قال — بعد أن أورد له في « غرائب مالك » هذا الحديث — :

« هذا باطل بهذا الإسناد ، ومن دون مالك ضعفاء » . وقال في موضع آخر : « مجهولون »

كما في « اللسان » .

ومنه تعلم أن قول الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٧٢/٢ — ٧٣) :

« رواه الطبراني من حديث أبي أمامة بسند ضعيف ، والبيهقي من حديث جابر بسند جيد ،

وقال : (ربا) بدل (حرام) » .

قلت : فهو غير مسلم في الحديثين ، أما الأول فلما سبق من شدة ضعفه ، وأما الثاني فلقول

الحافظ الدارقطني : إنه باطل من هذا الوجه . فمن أين له الجودة ؟ !

٦٦٩ — (عليكم بالعمائم فإنها سيما الملائكة ، وأرخواها خلف ظهوركم) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١/٢٠١/٣) من طريق محمد بن الفرغ المصري : ثنا عيسى بن يونس عن مالك بن مغول عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .
وأورده الذهبي بإسناده إلى الطبراني ، ذكره في ترجمة محمد بن الفرغ هذا وقال : « أتى بخبر منكر » . ثم ساقه . وأقره الحافظ في « اللسان » .
وعيسى بن يونس ليس هو ابن أبي إسحق السبيعي ، بل هو عيسى بن يونس الرملي ، وكلاهما ثقة .

وقول المناوي عن الدارقطني : « ضعيف » فمن الظاهر أنه عن رجل آخر غير الرملي ، والظاهر عندي ما ذكرته . والله أعلم .

والحديث خولف فيه محمد بن الفرغ ، فرواه ابن عدي (١/٢٩) عن يعقوب بن كعب : ثنا عيسى بن يونس عن الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن عبادة مرفوعاً .
قلت : وهذا أصح فإن يعقوب بن كعب وهو الحلبي ثقة ، فروايته مقدمة على رواية ابن الفرغ المجهول ، لكن الأحوص بن حكيم ضعيف من قبل حفظه ، فهو علة هذه الطريق .
والحديث عزاه السيوطي للبيهقي في « الشعب » عن عبادة قال المناوي : « وكذا رواه ابن عدي كلاهما من حديث الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن عبادة . قال الزين العراقي في « شرح الترمذي » : والأحوص ضعيف » .
والحديث ضعفه السخاوي في « المقاصد » في أحاديث ذكرها في فضل العمامة ، قال : « وكله ضعيف ، وبعضه أوهى من بعض » .

٦٧٠ — (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الثغيباء فقسمتها على فقراء المهاجرين) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما روي عن عمر ، فقال ابن حزم في « المحلى » (١٥٨/٦) « ورؤينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : فذكره ، وقال ابن حزم : « وهذا إسناد في غاية الصحة والجلالة » .

وأقول : كلا فإن من شروط الإسناد الصحيح أن يخلو من علة قاذخة . وهذا ليس كذلك ؛
« حبيب بن أبي ثابت على جلالة قدره قال الحافظ في ترجمته من « التقريب » :
« كان كثير الإرسال والتدليس » ! وأورده في « طبقات المدلسين » في الطبقة الثالثة وهي
« من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسمع . . . » قال

« تابعي مشهور ، يكثر التذليس ، وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما ، ونقل أبو بكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه كان يقول : « لو أن رجلاً حدثني عنك ، ما باليت أن رويته عنك » . يعني وأسقطته من الوسط » .
فمثله لا يحتج بروايته ؛ إلا إذا صرح بالتحديث . وهو في هذه الرواية قد عنعن فهي مردودة .

٦٧١ — (ذا كر الله في الغافلين مثل الذي يقاتل عن الفارين ، وذا كر الله في الغافلين مثل الشجرة الخضراء في وسط الشجر الذي قد تحات ورقه من الضريب . (قال يحيى بن سليم : يعني بـ « الضريب » البرد الشديد) ، وذا كر الله في الغافلين يغفر له بعدد كل فصيح وأعجم . (قال : فالفصيح بنو آدم ، والأعجم البهائم) ، وذا كر الله في الغافلين يعرفه الله عز وجل مقعده من الجنة) .

ضعيف جداً . رواه الحسن بن عرفة في « جزئه » (١/٩٦ — ٢) : ثنا يحيى بن سليم الطائفي قال : سمعت عمران بن مسلم وعباد بن كثير يحدثان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

وكذلك رواه الخطابي في « غريب الحديث » (٢/٨/١) والحافظ ابن عساكر في « فضيلة ذكر الله عز وجل » (٢/٩٤ مجموع ٢٤) من طريق أخرى عن الطائفي به ، إلا أنه أسقط من إسناده عباد بن كثير ، ثم قال :
« هذا حديث غريب » .

ورواه أبو نعيم (١٨١/٦) من طريق الحسن بن عرفة ، وإلى أبي نعيم فقط عزاه السيوطي في « الجامع » . فلو عزاه إلى ابن عرفة كان أولى ، قال الشارح :

« وكذا رواه البيهقي في « الشعب » عن ابن عمر ، قال الحافظ العراقي :
سنده ضعيف . أي وذلك لأن فيه عمران بن مسلم القصير ، قال في « الميزان » : قال البخاري : منكر الحديث . ثم أورد له هذا الخبر » .

قلت : الذهبي إنما أورد الحديث في ترجمة « عمران بن مسلم » الذي قبل ترجمة « عمران بن مسلم القصير » . وهذا قد روى عنه البخاري في « صحيحه » ، والأول قال فيه :

« منكر الحديث » . فهذا دليل على أنه فرق بينهما ، وكذا فرق بينهما جماعة ، فعليه جرى الذهبي . وقول البخاري فيه « منكر الحديث » يشير إلى أنه ضعيف جداً . ولا يفيد متابعة عباد بن كثير ، فإنه متهم كما سبق مراراً .

وكذلك لا يعطيه شيئاً من القسوة الشاهد الذي ذكر السيوطي قبله ؛ لشدة ضعفه وهو الآتي .

٦٧٢ — (ذاكر الله في الغافلين بمنزلة الصابرين في الفارين) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢ / ٤٩ / ٣) وعنه أبو نعيم (٤ / ٢٦٨) عن الواقدي قال : ثنا هشام بن سعد عن محسن بن علي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث عون متصلاً مرفوعاً لم يروه عنه إلا محسن ولم نكتبه إلا من هذا الوجه » . قلت : وهذا سند موضوع ، الواقدي متهم بالكذب كما سبق مراراً ، ومحسن بن علي مجهول . لكن قال الهيثمي (١٠ / ٨٠ - ٨١) بعد أن ساقه عن ابن مسعود :

« رواه الطبراني « الكبير » و « الأوسط » والبخاري ورجال « الأوسط » وثقوا » . وأستبعد جداً أن يقول هذا في سند « الأوسط » وفيه أيضاً الواقدي ، فالظاهر أنه ليس في سنده الواقدي . ولكن يشكل عليه قول أبي نعيم السابق :

« ولم نكتبه إلا من هذا الوجه » . فلعله — أعني أبو نعيم — لم يسمعه من الطبراني من الطريق الثاني . والله اعلم .

ثم رأيت في « زوائد البزار » (ص ٢٩٥) من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء عن محسن بن علي به نحوه . وقال : « لا نعلمه يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الاسناد » . قلت : وإبراهيم هذا هو ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي متروك . وقد رأيت الحديث في « الزهد » (ص ٣٢٨) للإمام أحمد رواه بإسناد حسن عن حسان بن أبي سنان قال : فذكره موقوفاً عليه . ففعل هذا هو أصل الحديث موقوف . فرفعه بعض الرواة خطأ . والله أعلم .

٦٧٣ — (قَسَمٌ من الله عز وجل : لا يدخل الجنة بخيل) .

موضوع . رواه تمام في « فوائده » (٢ / ٦٠ / ١) من مجموع الظاهرية رقم ٩٣) وعنه ابن عساكر (١٦ / ٢٠٣ / ١) من طريق محمد بن زكريا الغلابي : ثنا العباس بن بكار : ثنا أبو بكر الهذلي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

« غريب جداً والغلابي ضعيف » .

قلت : بل موضوع . والغلابي يضع الحديث كما قال الدارقطني وأبو بكر الهذلي ضعيف جداً ، قال ابن معين وغيره :

« لم يكن بثقة » .

والحديث أورده « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر عن ابن عباس . وهو قصوريين ، ولم يتكلم عليه شارحه بشيء .

٦٧٤ — (المغبون لا محمود ولا ماجور) .

ضعيف . وله طريقان :

الأول : عن علي . أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٢١٢/٤) عن أبي القاسم الأبنودوني عن أحمد بن طاهر بن عبد الرحمن أبي الحسن البغدادي بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي ، وقال الخطيب :

« سمعت الأبنودوني وقد سئل عن حال شيخه هذا ؟ فقال : لو قيل [له] حدثكم أبو بكر الصديق ، لقال نعم ، وضعفه » .

وله عنه طريق آخر ، أخرجه البغوي في « حديث كامل بن طلحة » (٢/٢) وأبو حفص الكتاني في « جزء من حديثه » (٢/٤١) وأبو القاسم السمرقندي في « ما قرب سنده » (١/٤) وعنه ابن عساكر في « تاريخه » (١/٢٦٥/٤) والشيخ علي بن الحسن العبدلي في « جزئه » (١٥٦ - ١٥٧) وابن عساكر أيضاً (١/٢٦٥/٤) و (١/٦/٥) كلهم من طريق أبي هاشم القنناد البصري عن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه مرفوعاً . وهكذا أخرجه الخطيب (١٨٠/٤) وكذا أبو يعلى إلا أنه لم يقل : « عن أبيه » فهو عنده من مسند الحسن بن علي كما ذكره الهيثمي (٧٥/٤ - ٧٦) ومن قبله الذهبي في ترجمة أبي هشام هذا من كنى « الميزان » وقال :

« لا يعرف ، وخبره منكر » . ثم ساق هذا الحديث ، وأقره الحافظ العراقي (٧٣/٢) .

الثاني : عن الحسن بن علي رضي الله عنهما . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١٥٢/١/٤) والطبراني (٢/٢٧٢/١) عن طلحة بن كامل عن محمد بن هشام عن عبد الله ابن الحسن بن الحسن عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : ورجاله موثوقون غير محمد بن هشام فلم أعرفه ، ويحتمل أن يكون هو محمد بن هشام بن عروة ، فإن يكن هو ، فهو مجهول ، ترجمه ابن أبي حاتم (١١٦/١/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الهيثمي بعد أن عزاه للطبراني : « وفيه محمد بن هشام ، والظاهر أنه محمد بن هشام بن عروة ، وليس في « الميزان » أحد يقال له محمد بن هشام ضعيف ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : ثم رأيت في « تاريخ ابن عساكر » (٢/١٨٥/١٥) من هذا الوجه وقال :

« محمد بن هشام القنناد » . فهذا يبين أنه غير ابن عروة ، ولكن القنناد هذا لم أعرفه ، ويحتمل احتمالاً قوياً أنه هو أبو هشام القنناد البصري المتقدم ، فيستفاد منه أن اسمه محمد بن هشام ، وهذا مما لم يذكره في ترجمته . والله أعلم .

٦٧٥ — (أتاني جبريل فقال : يا محمد ما كس عن درهمك ؟

فإن المغبون لا ماجور ولا محمود) .

لا أصل له بهذا التمام . قال السخاوي :

« رواه الدليمي في « مسند الفردوس » بلا سند عن أنس .
والشطر الأخير منه ضعيف وهو الذي قبله .

٦٧٦ — (من ساء خلقه من الرقيق والدواب والصبيان فاقروا
في أذنيه) أَفَغَيَّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ (الآية) .

موضوع . رواه أبو الفضل الهمداني في آخر « مجلس من حديث أبي الشيخ » (١/٦٦)
وابن عساكر (٢/١٢٢/٥) عن أبي خلف عن أنس بن مالك مرفوعاً .
قلت : وهذا إسناد موضوع ، قال الذهبي :

« أبو خلف الأعمى عن أنس كذبه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث .
والحديث رواه ابن السني (رقم ٥٠٤) عن المنهال بن عيسى : ثنا يونس بن عبيد قال :
فذكره مختصراً نحوه موقوفاً عليه . ولذلك قال الحافظ :
« هو خبر مقطوع ، والمنهال قال أبو حاتم : مجهول ، وقد وجدته عن ابن عباس . أخرجه
الثعلبي (في التفسير) .»

ولم يذكر الحافظ إسناده بتمامه لينظر فيه . وقد نقلت كلامه عن « شرح الأذكار » (١٥٢/٥) .

٦٧٧ — (ابن آدم ! عندك ما يكفيك وأنت تطلب ما يطغيك .
ابن آدم ! لا من قليل تقنع ، ولا من كثير تشبع . ابن آدم ! إذا أصبحت
معافى في جسدك ، آمنا في سربك ، عندك قوت يومك فعلى الدنيا
العفاء) .

موضوع . رواه أبو نعيم (٩٨/٦) والخطيب (٧٢/١٢) وكذا ابن السني في « القناعة »
(٢/٣) وابن عساكر (٢/٢٦٣/٥) عن أبي بكر الداهري : نا ثور بن يزيد عن خالد
ابن مهاجر عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع . أبو بكر الداهري . قال الذهبي في الكنى :

« ليس بثقة ولا مأمون » . وقال الجوزجاني :

« كذاب » . وقال العقيلي :

« لا يقيم الحديث ، ويحدث ببواطيل عن الثقات » . وقال أبو نعيم :

« روى عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش الموضوعات » .

والحديث عزاه السيوطي لابن عدي والبيهقي في « الشعب » فتعقبه المناوي بقوله :

« ونقله عن ابن عدي وسكوته عليه يوهم أنه خرجته وسلمه . والأمر بخلافه . بل قال

أبو بكر الداهري كذاب متروك ، وقال الذهبي : متهم بالوضع . وهكذا هو في « شعب البيهقي » .
وذكر نحوه الحافظ ابن حجر ، فكان ينبغي حذفه . وقال الحافظ الهيثمي (٢٨٩ / ١٠) :
« رواه الطبراني في « الأوسط » عن ابن عمر . وفيه أبو بكر الداهري وهو ضعيف » !

٦٧٨ — (نهى أن تحلق المرأة رأسها) .

ضعيف . أخرجه النسائي (٢٧٦ / ٢) والترمذي (١٧٢ / ١) وتمام في « الفوائد » (رقم
٢٢٧٤ — نسختي) وعبد الغني المقدسي في « السنن » (ق ٢ / ١٧٤) من طرق عن همام عن
قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي قال : فذكره مرفوعاً .

ثم رواه الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن همام نحوه ، ولم يذكر فيه عن علي . وقال :
« حديث علي فيه اضطراب ، وروي عن حماد بن سلمة عن قتادة عن عائشة أن النبي

ﷺ نهى . . . » .

قلت : والاضطراب المذكور إنما هو من همام ، فكان تارة يجعله من مسند علي ، وتارة من
مسند عائشة ، وهذا أصح ؛ لمابعة حماد عليه كما ذكره الترمذي . وقال عبد الحق : في « أحكامه »
بعد أن ذكره من الوجه الأول عنه :

« وخالفه هشام الدستوائي وحماد بن سلمة ، فروياه عن قتادة عن النبي ﷺ مرسلًا » .

قلت : وهذا ظاهره أنه لم يذكر عائشة في إسناده أصلاً ، وعليه فهو وجه آخر من الاضطراب
الذي أشار إليه الترمذي . وعلى الوجه الثاني فهو منقطع . لأن قتادة لم يسمع من عائشة ، فهذا
الاضطراب يمنع من تقوية الحديث ، ولذلك لم يحسنه الترمذي ، مع ما عرف به من التساهل .

ولا يقويه ما أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ١ / ٣٨٩ — منتخبه) عن معلى بن عبد
الرحمن : ثنا عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به ؛ لأن المعلى هذا شديد
الضعف ، ومن طريقه أخرجه البزار في « مسنده » وقال :

« روى عن عبد الحميد أحاديث لم يتابع عليها ، ولا نعلم أحداً تابعه على هذا الحديث »

ذكره في « نصب الراية » (٩٥ / ٣) . وقال الهيثمي في « المجمع » (٢٦٣ / ٣) :

« رواه البزار ، وفيه معلى بن عبد الرحمن وقد اعترف بالوضع . وقال ابن عدي : أرجو أنه

لا بأس به » !

قلت : هذا رجاء ضائع بعد اعترافه بالوضع ، وقد قال فيه الدارقطني :

« ضعيف كذاب » . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » . وذهب ابن المديني إلى أنه كان يضع الحديث . وقال أبو زرعة :

« ذاهب الحديث » كما في « الميزان » .

فهذه النقول عن هؤلاء الأئمة الفحول ، دليل على أن ابن عدي وغيره ممن أئسى عليه لم يعرفه .
وروى البزار أيضا قال : حدثنا عبد الله بن يوسف الثقفي : ثنا روح بن عطاء بن أبي ميمونة :
ثنا أبي عن وهب بن عمير قال : سمعت عثمان يقول : فذكره مرفوعاً وقال :
« وهب بن عمير لا نعلمه روى غير هذا الحديث ، ولا نعلم حدث عنه إلا عطاء بن أبي ميمونة ، وروح ليس بالقوي » .

قلت : روح قال فيه أحمد :
« منكر الحديث » . وضعفه ابن معين . وأما ابن عدي فقال : ما أرى برواياته بأساً .
وهب بن عمير ، أورده ابن أبي حاتم (٢٤ / ٢ / ٤) من رواية عطاء عنه عن عثمان
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . فهو مجهول .
وعبد الله بن يوسف الثقفي لم أعرفه ، فهو إسناد مظلم ؛ ولذلك فلم ينشرح القلب لتقوية
الحديث بمثله . والله اعلم .

٦٧٩ — (إذا كان يوم عرفة ، إن الله ينزل إلى السماء الدنيا .
فيباهي بهم الملائكة فيقول : انظروا إلى عبادي أتوني شعثاً غبراً
صاحين من كل فج عميق ، أشهدكم أنني قد غفرت لهم ، فتقول
الملائكة : يا رب فلان كان يرهق ، وفلان وفلانة ، قال : يقول الله
عز وجل : قد غفرت لهم . قال رسول الله ﷺ : فما من يوم أكثر
عتيق من النار من يوم عرفة) .

ضعيف . رواه ابن مندة في « التوحيد » (١ / ١٤٧) وأبو الفرج الثقفي في « الفوائد » (٧٨ /
٢ و ٩٢ / ١) والبغوي في « شرح السنة » (١ / ٢٢١ / ١) مخطوط و ١٥٩ / ٧ — طبع المكتب
الإسلامي) عن مرزوق مولى أبي طلحة : حدثني أبو الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال ابن مندة :

« هذا إسناد متصل حسن من رسم النسائي . ومرزوق روى عنه الثوري وغيره ، ورواه أبو
كامل الجحدري عن عاصم بن هلال عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر ، ومحمد بن مروان عن
هشام عن أبي الزبير عن جابر » . وقال الثقفي :

« إسناد صحيح متصل . ورجاله ثقات أثبات . مرزوق هذا هو أبو بكر مرزوق مولى طلحة
ابن عبد الرحمن الباهلي ثقة . روى عنه الثوري وأبو داود الطيالسي وغيرهم من الأئمة » .

قلت : لكن قال ابن حبان في « الثقات » :

« يخطي » وقال ابن خزيمة « أنا يرى من عهده » .

وقد خولف في بعض سياقه ، رواه محمد بن مروان العقيلي : حدثنا هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر به بلفظ :

« ما من أيام عند الله أفضل من عشري الحجة ، قال : فقال رجل : يا رسول الله هن أفضل أم عدتهن جهاداً في سبيل الله ؟ قال : هن أفضل من عدتهن جهاداً في سبيل الله ، وما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ، ينزل الله تبارك إلى السماء الدنيا ، فيباهي بأهل الأرض أهل السماء ، فيقول : انظروا إلى عبادي ، جاؤوا شعناً غيراً ، ضاحين ، جاؤوا من كل فج عميق يرجون رحمتي ، ولم يروا عذابي ، فلم ير يوم أكثر عتياً من النار من يوم عرفة » .
أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ق ١١٦ / ٢) وابن حبان (١٠٠٦) والبزار أيضاً كما في « الترغيب » (١٢٦ / ٢) و« مجمع الزوائد (٢٥٣ / ٣) وقال :

« وفيه محمد بن مروان العقيلي وثقه ابن معين ، وابن حبان ، وفيه بعض كلام ، وبقية رجاله رجال الصحيح » . وقال الحافظ في ترجمة العقيلي هذا :
« صدوق له أوهام » .

قلت : إنما علة الحديث أبو الزبير ، فإنه مدلس ، وقد عنعنه في جميع الطرق عنه . قال الحافظ :

« صدوق ، إلا أنه يدلس » . وقال الذهبي :

« وأما ابن حزم فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه : عن جابر ، ونحوه ، لأنه عندهم ممن يدلس وفي « صحيح مسلم » عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع من جابر ففي القلب منها شيء » .

والحديث رواه ابن خزيمة أيضاً والبيهقي باللفظ الأول كما في « الترغيب » .

نعم قد صح من الحديث مباهاة الله ملائكته بأهل عرفة ، وقوله : « انظروا إلى عبادي جاؤوني شعناً غيراً » من حديث أبي هريرة وابن عمرو وعائشة ، وهي في « الترغيب » (١٢٨ - ١٢٩) وقد خرجت حديث عائشة في « الصحيحة » (٢٥٥١) .

٦٨٠ — (إن لإبليس مردة من الشياطين يقول لهم : عليكم

بالحجاج والمجاهدين فأضلوهم عن السبيل) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢ / ١١٩ / ٣) وابن شاهين في « ربايعاته » (٢ / ١٨٧) وزاهر الشحامي في « السبايعات » (١ / ١٨ / ٨) وابن عساكر في « التجريد » (١ / ١٩) عن نافع أبي هرمز مولي يوسف بن عبد الله السلمي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . نافع هذا قال أبو حاتم :

« متروك الحديث » وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقد قيل : إنه نافع بن هرمز ، وقيل إنه غيره ، وفي ترجمة ابن هرمز

ساق الذهبى هذا الحديث والله أعلم . وأيهما كان فهو ضعيف جداً ، وابن هرمز كذبه ابن معين .
والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٢١٥/٣) ثم السيوطي في « الجامع » عن ابن
عباس رواية الطبراني في « الكبير » وقال الهيثمي :
« وفيه نافع بن هرمز أبو هرمز وهو ضعيف » .

قلت : ولم ينفرد به فقد رواه ابن عساكر (١/١٥) من طريق جبارة بن مغلّس : ناكثر
ابن سليم عن أنس به .

قلت : وهذا سند واه جداً ، كثير بن سليم وهو الأيلي ضعفه ، بل قال البخاري : « منكر
الحديث » . وقال النسائي : « متروك » ، وقال ابن حبان في « الضعفاء » : (٢/٢٢٣) :
« كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه ويضع عليه » .
وجبارة بن مغلّس ضعيف .

٦٨١ — (عليكم بالصلاة بين العشاءين ؛ فإنها تذهب بملاغة أول النهار ، وتهذب آخره) .

موضوع . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » من رواية إسماعيل بن أبي زياد الشامي
عن الأعمش : حدثنا أبو العلاء العنبري عن سلمان مرفوعاً .

« وإسماعيل هذا متروك يضع الحديث ، قاله الدارقطني . واسم أبي زياد مسلم ، وقد
اختلف فيه على الأعمش » . كذا في « تخريج الإحياء » (١/٣٠٩ — ٣١٠) .
والحديث مما سود به السيوطي « الجامع الصغير » وقد تعقبه المناوي بكلام الحافظ العراقي
المذكور ثم قال :

« فكان ينبغي للمصنف حذفه ! »

٦٨٢ — (أول من أشفع له من أمتي أهل المدينة . وأهل مكة ، وأهل الطائف) .

ضعيف . رواه الضياء المقدسي في « المختارة » (٢/١٢٩) عن الطبراني : ثنا العباس
ابن الفضل الأسفاطي : ثنا إبراهيم بن محمد بن عرعة : ثنا حرمي بن عمارة : حدثني سعيد
ابن المسيب الطائفي عن عبد الملك بن أبي زهير الثقفي أن حمزة بن عبد الله ابن أبي أسماء أخبره
أن القاسم بن الحسن الثقفي أخبره أن عبد الله بن جعفر أخبره به مرفوعاً . ثم قال :

« ذكر ابن أبي حاتم : سعيد بن السائب الطائفي يروي عن عبد الملك بن أبي زهير . وذكر
حمزة بن عبد الله بن أبي تيماء الثقفي روى عنه عبد الملك بن أبي زهير » .

يعني أن سعيد بن السائب هو سعيد بن المسيب المذكور في السند بدليل أن ابن أبي حاتم

ذكر أنه يروي عن شيخه في هذا السند عبد الملك بن أبي زهير. وابن أبي حاتم ذكر ذلك في ترجمة عبد الملك هذا (٣٥١/٢/٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .
وأما سعيد فوثقه (٣٠/١/٢) .

وأما حمزة بن عبد الله بن أبي أسماء فالظاهر أن ابن أبي تيماء تحرف على بعض الرواة كما يفيد كلام الضياء فيما نقله عن ابن أبي حاتم ، وقد ترجمه (٢١٣/٢/١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » على قاعدته في توثيق المجهولين باعترافه ، فقد أورد قبل هذه الترجمة بترجمتين رجلاً آخر فقال (٦٤/٢) :

« حمزة شيخ يروي المراسيل لا أدري من هو ! »

ثم قال في حمزة هذا :

« حمزة بن عبد الله الثقفي يروي عن القاسم بن حبيب ، روى عنه عبد الملك بن زهير . »

كذا وقع فيه : ابن زهير .

وأما القاسم بن حسن الثقفي ، فالظاهر أنه الذي في « ثقات ابن حبان » (١٨٦/١) :

« القاسم بن الحسن يروي عن عثمان بن عفان ، روى عنه محمد بن إسحاق . »

والخلاصة أن الإسناد ضعيف مسلسل بالمجهولين : القاسم هذا ، والراوي عنه حمزة وعنه عبد الملك بن أبي زهير ، فأيراد الضياء له في « المختارة » لا يجعله عندنا من الأحاديث المختارة ، بل هذا يؤيد ما ذكرته مراراً من أن شرطه في هذا الكتاب قائم على كثير من التساهل من الإغضاء عن جهالة الرواة تارة ، وعن ضعفهم تارة أخرى .

٦٨٣ — (أمان لأهل الأرض من الغرق القوس ، وأمان لأهل الأرض من الاختلاف الموالاتة لقريش ، قريش أهل الله ، فإذا خالفتها قبيلة من العرب صاروا حزب إبليس) .

ضعيف جداً . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (٢٨٠/١) وتمام (٢/٢٠/٣) وعنه ابن عساكر (١/٣٧٩/٥) والحاكم (٧٥/٤) وكذا الطبراني (٢/١٢٣/٣) ومن طريقه العراقي في « محجة القرب إلى محبة العرب » (٢/١٩) عن إسحاق بن سعيد بن الأركون : ثنا خلود بن دعلج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : واه ، وفي إسناده ضعيفان »

قلت : الأول منهما ابن الأركون هذا . وقال الذهبي في « الميزان » :

« قال الدارقطني : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بثقة »

والثاني خلود بن دعلج قال ابن حبان :

« كان كثير الخطأ » . وقال الساجي :
« مجمع على تضعيفه » . وقال النسائي :
« ليس بثقة » . وعده الدارقطني في جماعة المتروكين .
فالإسناد ضعيف جداً ، وقد اقتصر العراقي على إعلاله بخليد فقط وهو قصور .
والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق أخرى عن خليد وقال
(١٤٣ / ١) :

« موضوع ، خليد ضعفه ، والراوي عنه منكر الحديث ، وهب كذاب يضع ، وهو
المتهم به » .

وتعبه السيوطي في « اللآلئ » (٨٦ / ١) بهذه الطريق الخالية من وهب الكذاب فأصاب .
ثم ذكر للشطر الأول منه شاهداً من رواية سعيد بن منصور عن سعيد أن هرقل كتب إلى
معاوية يسأله عن القوس ؟ فكتب إلى ابن عباس يسأله ؟ فكتب إليه ابن عباس :
« إن القوس أمان لأهل الأرض من الفرق » .
وسكت السيوطي عن إسناده ، وهو صحيح ، وقد رواه البخاري أيضاً في « الأدب المفرد »
(ص ١١٣) ولكن لا يصح عندي شاهداً ؛ لأنه موقوف ، فيحتمل أن يكون مما تلقاه ابن عباس
عن أهل الكتاب . والله أعلم .

٦٨٤ — (إنكم في زمان من ترك منكم عشر ما أمر به هلك ،
ثم يأتي زمان من عمل منهم بعشر ما أمر به نجا) .

ضعيف . رواه الترمذي (٢٤٦ / ٣) وتما في « الفوائد » (٢ / ١٠ / ١) رقم (٧٤) وأبو نعيم في
« الحلية » (٣١٦ / ٧) والهروي في « ذم الكلام » (١ / ١٥ / ١) والسهمي (٤٢٠) وابن عساكر
(٢ / ١٣٤ / ١٥) عن نعيم بن حماد : نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة مرفوعاً ، وضعفه الترمذي بقوله :

« غريب لا نعرفه إلا من حديث نعيم بن حماد » . وقال أبو نعيم :
« تفرد به نعيم » .

قلت : وهو ضعيف لكثرة وهمه حتى قال أبو داود :

« عنده نحو عشرين حديثاً عن النبي ﷺ ليس لها أصل » . قال الذهبي :

« وقد سرد ابن عدي في « الكامل » جملة أحاديث انفرد بها نعيم ، منها هذا الحديث » .

قال المناوي :

« وأورده ابن الجوزي في « الواهيات » وقال : قال النسائي : حديث منكر رواه نعيم بن

حماد ، وليس بثقة » .

قلت : لكنه لم ينفرد به كما زعموا ، فقد وجدت له طريقين آخرين :

الأول : عن أبي ذر ، أخرجه الهروي (١٤ — ١٥) من طريقين عن محمد بن طفرين منصور ثنا محمد بن معاذ ثنا علي بن خشرم : ثنا عيسى بن يونس عن الحجاج بن أبي زياد عن أبي الصديق أوعن أبي نضرة — شك الحجاج — عن أبي ذر مرفوعاً به نحوه أتم منه . قلت : وهذا سند رجاله كلهم ثقات غير محمد بن طفر هذا فلم أجد من ترجمه ، ولعله هو آفة هذا الإسناد النظيف . (١)

الثاني : عن الحسن البصري مرفوعاً ، أخرجه أبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » (١٠ / ٢) عن إبراهيم بن محمد عن ليث بن أبي سليم عن معاوية عن الحسن به . وهذا سند ضعيف جداً ، وفيه علل :

١ — إرسال الحسن ، ومراسيله قالوا : هي كالريح !

٢ — اختلاط ليث بن أبي سليم .

٣ — إبراهيم بن محمد إن لم يكن الأسلمي المتروك فلم أعرفه ، لكنه قد تويع كما يأتي . والحديث سئل عنه أحمد فلم يعرفه ، وحدث به رجل فلم يعرفه . ذكره ابن قدامة في « المنتخب » (١٩٦ / ١٠) .

ثم رأيت ابن أبي حاتم أورده في « العلل » (٤٢٩ / ٢) من طريق نعيم بن حماد ، ثم قال : « فسمعت أبي يقول : هذا عندي خطأ رواه جرير وموسى بن أيمن عن ليث عن معروف عن الحسن عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مرسل » .

٦٨٥ — (لا ضرورة في الاسلام) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١٧٢٩) والحاكم (٤٤٨ / ١) وأحمد (٣١٢ / ١) والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٢٨ / ٣) والضياء في « المختارة » (١ / ٦٨ / ٦٥) من طريق عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ! ووافقه الذهبي ! »

قلت : وهذا من أوامهما ، فإن عمر هذا هو ابن عطاء بن وراز ، وهو ضعيف اتفاقاً ،

والذهبي نفسه أورده في « الميزان » وقال :

« ضعفه يحيى بن معين والنسائي وقال أحمد : ليس بقوي » .

وهو غير عمر بن عطاء بن أبي الخوار ، فهذا ثقة ، وهو يروي عن ابن عباس مباشرة ، فلعل

الأول اشبه عليهما بهذا فصححا إسناده !

وللحديث شاهد مجهول ، أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٧٩ / ١) عن كلاب

ابن علي الوحيدى — من بني عامر — عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه مرفوعاً به دون قوله « في

الإسلام » .

(١) ثم وجدت لابن طفر متابعين . فأخرجت لذلك حديثه هذا في « الصحيحة » (٢٠١٠) فراجع ، فإن منته يختلف

عن هذا بعض النبي .

وكلاب هذا مجهول كما قال الذهبي والعسقلاني .

٦٨٦ — (اللهم واقية كواقية الوليد) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٣٧١ — بتحقيقي) وابن عدي في « الكامل » (ق ١١ / ١) من طريق عبد الوهاب بن الضحاك : ثنا إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن سالم عن ابن عمر قال :

« كان النبي ﷺ يقول » فذكره وقال :

« لا يحدث به عن يحيى غير ابن عياش » .

قلت : وهو شامي ضعيف في غير روايته عن الشاميين ، وهذا منه ، وابن الضحاك كذاب . لكن الظاهر أنه روي من غير طريقه ، فقد أورده الهيثمي في « المجمع » (١٨٢ / ١٠) بهذا اللفظ وقال :

« قال أبو يعلى : يعني المولود . كذا فسر لنا . رواه أبو يعلى ، وفيه راولم يسم ، وبقية

رجالها ثقات » .

ثم وقفت على إسناد أبي يعلى في « مسنده » (١٣٣٣ / ٣) : حدثنا أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الحيري : نا سفيان : نا شيخ من أهل المدينة عن سالم به .
لكن الحيري هذا لم أعرفه ، فعمله في « ثقات ابن حبان » .

٦٨٧ — (اتخذوا السودان ، فإن ثلاثة منهم من سادات أهل

الجنة ؛ لقمان الحكيم ، والنجاشي ، وبلال المؤذن) .

ضعيف جداً . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (١٧٠ / ١) والطبراني (٢ / ١٢٣ / ٣) وعنه ابن عساكر (٢ / ٢٣٢ / ٣) من طريق عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي : نا أئبن بن سفيان المقدسي عن خليفة بن سلام عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً أئبن بن سفيان قال ابن حبان :

« كان يقلب الأخبار ، وأكثر روايته عن الضعفاء » . وقال البخاري :

« لا يكتب حديثه » . وقال الدارقطني :

« ضعيف له مناكير » .

والحديث ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن حبان وقال ابن الجوزي

: (٢٣٢ / ٢)

« لا يصح ، والمتهم به أئبن كان يقلب الأخبار ، وعثمان لا يُحتج به » .

قلت : عثمان صدوق ، وإنما ضعف لروايته عن الضعفاء ، وهذا لا يقدح فيه ، وقد وثقه

ابن معين ، وعله الحديث أئبن هذا وإعلال ابن الجوزي له بعثمان أيضاً قد تبع فيه ابن حبان ، فقد قال عقب الحديث :

«عثمان بن عبد الرحمن قد تبرأت من عهده ، هذا متن باطل لا أصل له » .
ثم ذكر السيوطي شاهداً من حديث واثلة بن الأسقع ، أخرجه الحاكم (٢٨٤ / ٤) لكن
ليس فيه الأمر باتخاذ السودان ، ولا أنهم من سادات أهل الجنة ، وذكر مهجعاً بدل النجاشي .
فهو شاهد قاصر .

وعارض هذا الحديث أحاديث رويت في ذم السودان يأتي بعضها ، فانظر الأرقام
(٧٢٦ و ٧٢٧ ، ٣٢١٨) .

٦٨٨ — (أوحى الله عزوجل إلى داود النبي ﷺ : يا داود !
ما من عبد يعتصم بي دون خلقي ، أعرف ذلك من نيته ، فتكيدته
السموات بمن فيها إلا جعلت له من بين ذلك مخرجاً ، وما من عبد
يعتصم بمخلوق دوني أعرف منه نيته إلا قطعت أسباب السماء بين
يديه وأرسخت الهوى من تحت قدميه ، وما من عبد يطيعني إلا وأنا
معطيه قبل أن يسألني ، وغافر له قبل أن يستغفر لي) .

موضوع . أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » (٢ / ٥٨ / ٥) من طريق يوسف بن السُّفر عن
الأوزاعي عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه مرفوعاً .
قلت : وهذا موضوع ، المتهم به ابن السفر ، فإنه ممن يضع الحديث كما تقدم . ولعله من
الاسرائيليات التي تلقاها كعب بن مالك عن بعض مسلمة أهل الكتاب ، ثم نسبه هذا الكذاب
إلى رسول الله ﷺ .
والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لابن عساكر وحده . وهذا قصور واضح ، ولم يتكلم
عليه شارحه المناوي بشيء .

٦٨٩ — (زين الصلاة الخداء) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٩٢) : أخبرنا أبو يعلى قال : ثنا يحيى
ابن أيوب : نا محمد بن الحجاج اللخمي : حدثنا عبد الملك بن عمير عن النزال بن سبرة عن
علي مرفوعاً . وقال :
« هذا ليس له أصل عن عبد الملك بن عمير ، وهو مما وضعه محمد بن الحجاج على عبد
الملك » .

قلت : ومن طريقه رواه تمام في « الفوائد » (٢ / ١٣٨) .
وابن الحجاج هذا هو صاحب حديث الهريسة ، وقد روى ابن عدي تكذيبه عن جماعة
من الأئمة ، ولهذا فقد أساء السيوطي بإيراده لهذا الحديث في « الجامع الصغير » من رواية أبي
يعلى ، قال المناوي في « شرحه » :

« وقال الهيثمي : فيه محمد بن الحجاج اللخمي وهو كذاب انتهى . فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب » .

وحديثُ الهريسة المشار إليه هو الآتي :

٦٩٠ — (أطعمني جبزِيل الهريسة من الجنة لأشد بها ظهري لقيام الليل) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣٧٤) وكذا ابن حبان (٢ / ٢٩٠) وابن عدي (٢ / ٢٩١) وتام (١١٤ / ٢٩) من طريق محمد بن الحجاج عن عبد الملك بن عمير عن ربيعي بن خراش عن حذيفة ، وقال تمام :

« لم يرو هذا الحديث إلا محمد بن الحجاج » . وقال ابن عدي :

« وهذا حديث موضوع ، وضعه محمد بن الحجاج » . وقال فيه ابن حبان :

« كان محمد يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا تحل الرواية عنه » .

وقد أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق هذا الكذاب بألفاظ مختلفة ، ثم قال (١٨ / ٣) :

« هذا حديث وضعه محمد بن الحجاج وكان صاحب هريسة (!) وغالب طرقة تدور عليه ، وسرقه منه كذابون » .

وتعقبه السيوطي كعادته في « اللآلئ » بأن له شواهد كثيرة (٢ / ٢٣٤ — ٢٣٧) . ولو أردنا الكلام عليها لطلال بنا المقال فحسبي أن أتكلم على شاهد واحد منها هو خيرها باعتراف السيوطي لتعرف حقيقة أمر هذا الشاهد ، ثم تقيس عليه ما غاب عنك من الشواهد الأخرى . قال الأزدي : حدثنا عبد العزيز بن محمد بن زباله : حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي : حدثنا عمر [و] بن بكر عن أرطاة عن مكحول عن أبي هريرة قال :

شكى رسول الله ﷺ إلى جبريل قلة الجماع . فتبسم جبريل حتى تلاً مجلس رسول الله ﷺ من بريق ثنايا جبريل ، ثم قال : أين أنت عن أكل الهريسة ؛ فإن فيها قوة أربعين رجلاً ؟ قال الأزدي :

« إبراهيم ساقط ، فنرى أنه سرقه وركب له إسناداً » . قال السيوطي ، (٢ / ٢٣٦) :

« قلت : إبراهيم روى له ابن ماجه ، وقال في « الميزان » : قال أبو حاتم وغيره : صدوق ،

وقال الأزدي وحده : ساقط . قال : ولا يلتفت إلى قول الأزدي فإن في لسانه في الجرح رهقاً . انتهى . وحينئذ فهذا الطريق أمثل طرق الحديث » .

قلت : لم ينفرد الأزدي بجرح إبراهيم هذا بل سبقه إلى ذلك الساجي فقال كما في

« التهذيب » :

« يحدث بالمناكير والكذب » .

ولست أشك أن حديثه هذا كذب فإن لم يكن هو آفته فهو شيخه عمرو بن بكر وهو السكسكي

قال ابن حبان (٧٨/٢) :

« روى عن الثقات الأوابد والطامات التي لا بشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو

مقلوبة ، لا يحل الاحتجاج به » . وقال الذهبي :

« أحاديثه شبه موضوعة » .

على أن ابن زبالة قريب منه في الضعف ؛ قال ابن حبان (١٣٢/٢) :

« يروي عن المدنيين الثقات الأشياء المعضلات » .

٦٩١ — (ثلاث من كنوز البر : إخفاء الصدقة ، وكتمان

الشكوى ، وكتمان المصيبة ، يقول الله عزوجل : إذا ابتليت عبدي

ببلاء فصبر ، لم يشكني إلى عواده أبدلته لحماً خيراً من لحمه ، ودماً

خيراً من دمه ، فإن أرسلته أرسلته ولا ذنب له ، وإن توفيته فألى رحمتي) .

موضوع . تمام (٢/١١٩/٦) وعنه ابن عساكر (٢/١٢٠/١٥) والطبراني في « الكبير » وأبو

القاسم الحنائي في « الفوائد » (١/١٤٧) وأبونعيم في « الحلية » (١١٧/٧) وفي « الأربعين الصوفية »

(٢/٦٠) من طريق الجارود بن يزيد : ثنا سفيان يعني الثوري عن أشعث عن ابن سيرين عن

أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الحنائي وأبونعيم :

« تفرد به الجارود . وزاد الأول : وهو ضعيف الحديث » .

وكذا قال ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٩٩/٣) إلا أنه قال : « وهو متروك » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلئ » بقوله (٣٩٥/٤) :

« قلت : لم يتهم الجارود بوضع » .

قلت : بلى ، فقد قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢٢٥/١/١) :

« كان أبو اسامة يرميه بالكذب . وقال أبي : هو كذاب » . وقال العقيلي :

« يكذب ويضع الحديث » . وقال الحاكم :

« روى عن الثوري أحاديث موضوعة » . ونحوه قول ابن حبان :

« يفرد بالناكير عن المشاهير ، وروى عن الثقات ما لا أصل له » . ثم قال في حديث

الترجمة :

« لا أصل له » .

ثم ذكر السيوطي له شواهد منها :

٦٩٢ — (ثلاث من كنوز البر ، كتمان الأوجاع ، والبلوى ،

والمصيبات ، ومن بث لم يصبر) . ١٣٤

ضعيف جداً . رواه تمام (١ / ١٤٠ / ٩) من طريق ناشب بن عمرو : ثنا مقاتل بن حيان عن قيس بن سكن عن ابن مسعود مرفوعاً .
وهذا إسناد ضعيف جداً ، ناشب بن عمرو قال البخاري :
« منكر الحديث » . وقال الدارقطني : « ضعيف » .
وقد روي الحديث من وجه آخر نحوه وهو .

٦٩٣ — (من كنوز البركتمان المصائب والأمراض والصدقة) .

ضعيف . رواه الثورياني في « مسنده » (١ / ٢٥٠) وابن عدي (٢ / ١٥١) وأبو نعيم (١٩٧ / ٨) والقضاعي (٢ / ٢١) عن زافر بن سليمان عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال أبو نعيم :
« غريب من حديث نافع وعبد العزيز ، تفرد به عنه زافر » .
قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه ، وقال ابن عدي :
« عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

وقد نقل ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٣٢) عن أبي زرعة أنه قال :
« هذا حديث باطل » . قال ابن أبي حاتم : « وامتنع أبو زرعة أن يحدث به » .
وقد رواه أبو زكريا البخاري في « فوائده » كما في « اللآلي » (٢ / ٣٩٦) عن هشام بن خالد : حدثنا بقة عن ابن أبي رواد به نحوه .
وهذا إسناد ضعيف ، بقة هو ابن الوليد وكان يدلس عن الضعفاء والكذابين وقد عنعنه .
ورواه أبو الحسين البوشنجي في « المنظوم » (٢ / ٤) وأبو علي الهروي في « الفوائد » (١ / ٧) عن عبد الله بن عبد العزيز عن أبيه به .

وعبد الله هذا هو عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد ، قال أبو حاتم وغيره :
« أحاديثه منكورة » . وقال ابن الجنيدي : « لا يساوي شيئاً » . وقال ابن عدي :
« روى أحاديث عن أبيه لا يتابع عليها » .

لكن قد رواه أبو نعيم في كتاب « الأربعين » (ق ٢ / ٦٠) من طريق منصور بن أبي مزاحم عن عبد العزيز به .

ومنصور هذا ثقة من رجال مسلم . ولكن يغلب على الظن أن السند إليه لا يصح .
ومن المؤسف أنه لا سبيل الآن إلى الرجوع إلى « الأربعين » للنظر في إسناده ؛ لأنه مخطوط من مخطوطات الظاهرية ، وهي الآن خارج المكتبة في صناديق حديدية مقلدة صيانة لها من الحرق بسبب الحرب القائمة بين العرب واليهود .

ثم أعيدت الكتب إلى المكتبة ، فراجعت « الأربعين » فإذا هو يقول : حدثني عيسى بن حامد الرخجي — ببغداد — : حدثنا الحسن بن حمزة : ثنا منصور بن أبي مزاحم به .
والرخجي هذا ثقة ، ترجمه الخطيب (١١ / ١٧٨ — ١٧٩) . وأما الحسن بن حمزة فلم أجد له ترجمة ، فالظاهر أنه هو علة هذا الإسناد . والله أعلم .

٦٩٤ — (أنا خاتم الأنبياء ، وأنت يا علي خاتم الأولياء) .

موضوع . رواه الخطيب (٣٥٦/١٠ — ٣٥٨) عن عبيد الله بن لؤلؤ السلمي : أخبرنا عمر ابن واصل قال : سمعت سهل بن عبد الله يقول : أخبرني محمد بن سوار خالي : حدثنا مالك ابن دينار : أخبرنا الحسن بن أبي الحسن البصري عن أنس مرفوعاً في حديث طويل ساقه في فضل علي . هذا منه . ثم قال الخطيب :

« هذا الحديث موضوع من عمل القصاص ، وضعه عمر بن واصل ، أو وضع عليه » . وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣٩٨/١) ونقل كلام الخطيب هذا وأقره هو والسيوطي (٣٧٩/١ — ٣٨٠) .

وذكره الحافظ في « اللسان » في ترجمة ابن لؤلؤ هذا وقال :

« روى عن عمر بن واصل حديثاً موضوعاً ساقه الخطيب في ترجمته » . ثم ذكره . وإن من عجائب السيوطي أن يذكر لهذين المتهمين عنده — فضلاً عن غيره حديثاً آخر في كتابه « الجامع الصغير » . وهو الآتي بعده .

٦٩٥ — (بعثت بمدارة الناس) .

موضوع . رواه أبو سعد الماليني في « الأربعين في شيوخ الصوفية » (٢/٦) عن عبيد الله بن لؤلؤ الصوفي : أخبرني عمر بن واصل قال : سمعت سهل بن عبد الله يقول : أخبرني محمد بن سوار : أخبرني مالك بن دينار ومعروف بن علي عن الحسن بن محارب بن دينار عن جابر بن عبد الله قال رسول الله ﷺ لما نزلت سورة (براءة) : فذكره .

قلت : وهذا موضوع المتهم به ابن لؤلؤ أو شيخه عمر بن واصل فإنهما تفردا برواية الحديث الذي قبله ، وهو موضوع قطعاً ، وأحدهما هو الذي اختلقه ، ومع هذا فالسيوطي لا يتورع عن أن يروي لهما هذا الحديث في « الجامع الصغير » من رواية البيهقي في « الشعب » . وقد تعقبه المناوي بهذين المتهمين . ثم قال :

« وفيه مالك بن دينار الزاهد ، وأورده الذهبي في « الضعفاء » ، وثقته بعضهم » .

٦٩٦ — (لا بأس بقضاء شهر رمضان مفراً) .

ضعيف . رواه الماليني في « الأربعين » (١/١١) عن أبي عبيد البُسرِي محمد بن حسان الزاهد : نا أبو الجماهر محمد بن عثمان : ثنا يحيى بن سليم الطائفي : ثنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى بن سليم الطائفي ضعيف لسوء حفظه . وبقية رجاله ثقات غير محمد بن حسان الزاهد ، فهو غير معروف الحال . قال السمعاني :

« من مشاهير الصوفية » . وقال ياقوت في « معجمه » :

« له كلام في الطريقة وكرامات » .

وقد حدث عن جمع ، وعنه آخرون سماهم ياقوت ، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً ،
وقد خالفه الحافظ ابن أبي شيبة فقال في « المصنف » (٣٢/٣) ، وعنه الدارقطني (ص ٢٤٤) .
والبيهقي في « سننه الكبرى » (٢٥٩/٤) : ثنا يحيى بن سليم الطائفي عن موسى بن عقبة عن
محمد المنكدر قال :

بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان ؟ فقال : فذكره نحوه .

وهذا عن الطائفي أصح ، وهو مرسل أو معضل قال البيهقي :

« وقد وصله غير أبي بكر عن يحيى بن سليم ، ولا يثبت متصلاً » .

وكأنه يشير إلى هذه الطريق ثم قال :

« وقد روي من وجه آخر ضعيف عن ابن عمر مرفوعاً ، وقد روي في مقابلته عن أبي هريرة
في النهي عن القطع مرفوعاً ، وكيف يكون ذلك صحيحاً ومذهب أبي هريرة جواز التفريق ،
ومذهب ابن عمر المتابعة ؟ ! » .

وأما الوجه الآخر فلعله ما عند الدارقطني أيضاً عن سفيان بن بشر : ثنا علي بن مسهر عن
عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه . وقال :

« لم يسنده غير سفيان بن بشر »

قلت : وهو في عداد المجهولين فإني لم أجد له ذكراً فيما عندي من كتب الرجال ، وكأنه
لذلك ضعفه البيهقي كما سبق ، وأشار إلى ذلك الحافظ في « التلخيص » حيث قال بعد أن
ذكره من طريق الدارقطني :

« قال : ورواه عطاء عن عبيد بن عمير مرسلأ . قلت : وإسناده ضعيف أيضاً » .

وأما قول الشوكاني في « نيل الأوطار » (١٩٨/٤) :

« وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال : ما علمنا أحداً طعن في سفيان بن بشر ! »

فهو تصحيح قائم على حجة لا تساوي سماعها ! فإن كل راو مجهول عند المحدثين يصح
أن يقال فيه : « ما علمنا أحداً طعن فيه » ! فهل يلزم من ذلك تصحيح حديث المجهول ؟ !
اللهم لا ، وإنها لزلة من عالم يجب اجتنابها . وأما حديث أبي هريرة المقابل لهذا فلفظه : « من
كان عليه من رمضان شيء فليسرده ولا يقطعه » . ولكنه حسن الإسناد عندي تبعاً لابن القطان
وابن التركماني ؛ ولذلك أوردته في « الأحاديث الصحيحة » .

٦٩٧ — (الإيمان بالنية واللسان ، والهجرة بالنفس والمال) .

موضوع . رواه عبد الخالق بن زاهر الشحامي في « الأربعين » (١/٢٦٠) عن نوح بن أبي
مريم عن يحيى بن سعد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص قال : سمعت عمر بن الخطاب
يقول في خطبته سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : نوح بن أبي مريم معروف بالوضع ، وقد سبق مراراً ، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد

ما رواه عنه جماعة بإسناده الصحيح هذا مرفوعاً بلفظ :

« إنما الأعمال بالنيات . وإنما لكل امرئ ما نوى . فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . . . » الحديث . رواه الشيخان وغيرهما ، ولذلك فقد أساء السيوطي بإيراده هذا الحديث الموضوع في « الجامع » !

٦٩٨ — (إن فاتحة الكتاب وآية الكرسي والآيتين . من

(آل عمران) : (شهد الله أن لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم . إن الدين عند الله الإسلام)
(قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتزعج الملك ممن تشاء وتزعج من تشاء ، وتذل من تشاء) إلى قوله : (وترزق من تشاء بغير حساب) هن مُشَفَّعات ، ما بينهن وبين الله حجاب ، فقلن : يا رب ! تهبطنا إلى أرضك وإلى من يعصيك ؟ قال الله : بي حلفت لا يقرؤهن أحد من عبادي دبر كل صلاة إلا جعلت الجنة مأواه على ما كان فيه ، وإلا أسكنته حظيرة الفردوس ، وإلا قضيت له كل يوم سبعين حاجة أدناها المغفرة) .

موضوع . رواه ابن حبان في « المجروحين » (٢١٨/١) وابن السني (رقم ٣٢٢) وعبد الخالق الشحامى في « الأربعين » (٢/٢٦) عن محمد بن زنبور عن الحارث بن عمير : ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال ابن حبان : « موضوع لا أصل له ، والحارث كان ممن يروي عن الأثبات الموضوعات » . قلت : وثقه المتقدمون مثل ابن معين وغيره ، لكن قال الذهبي في « الميزان » : « وما أراه إلا بين الضعف ، فإن ابن حبان قال في « الضعفاء » : روى عن الأثبات الأشياء الموضوعات . وقال الحاكم : روى عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة » . زاد في « المغنبي » :

« قلت : أنا أتعجب كيف خرج له النسائي » .

ثم ساق له الذهبي أحاديث هذا أحدها ، ثم قال :

« قال ابن حبان : موضوع لا أصل له » .

وأقره في « الميزان » والحافظ في « التهذيب » ولكنه قال :

« والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث » ، ومال إليه الشيخ المعلّم رحمه الله في « التنكيل » (٢٢٣ / ٢) .

قلت : بل علته الحارث هذا ؛ لأن مدار الحديث على محمد بن زنبور عنه ، وابن زنبور لم يتهمه أحد ، بخلاف الحارث فقد علمت قول ابن حبان والحاكم فيه ، بل كذبه ابن خزيمة كما يأتي فهو آفة هذا الحديث ، وقد أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال : (٢٤٥ / ١) :

« تفرد به الحارث قال ابن حبان : كان يروي عن الأثبات الموضوعات ، روى هذا الحديث ولا أصل له . وقال ابن خزيمة : الحارث كذاب ، ولا أصل لهذا الحديث » .

وتعقبه السيوطي في « اللآئى » (٢٢٩ / ١ — ٢٣٠) بأمرين :

الأول : ما سبق من توثيق بعضهم للحارث ، وهذا لا يجدي شيئاً بعد طعن ابن حبان وغيره فيه وروايته لهذا الحديث الذي يعترف ابن حبان والذهبي بوضعه ويوافقهم الحافظ ابن حجر كما يشير إليه قوله السابق في « التهذيب » .

الثاني : بقوله : وقد ورد بهذا اللفظ من حديث أبي أيوب . ثم ساقه . وفي إسناده كذاب كما يأتي ، فما فائدة الاستشهاد به ؟ !

(فائدة هامة) : قال ابن الجوزي عقب الحديث :

« قلت : كنت قد سمعت هذا الحديث في زمن الصبا فاستعملته نحواً من ثلاثين سنة لحسن ظني بالرواة ، فلما علمت أنه موضوع تركته ، فقال لي قائل : أليس هو استعمال خير ؟ قلت : استعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعاً ، فاذا علمنا أنه كذب خرج عن المشروعية » .

أقول : وإذا خرج عن المشروعية فليس من الخير في شيء ، فإنه لو كان خيراً لبلغه صلى الله عليه وسلم أمته ، ولوبلغه ، لرواه الثقات ، ولم يتفرد بروايته من يروي الطامات عن الأثبات .

وإن فيما حكاه ابن الجوزي عن نفسه لعبرة بالغة ، فإنها حال أكثر علماء هذا الزمان ومن قبله ، من الذين يتعبدون الله بكل حديث يسمعون من مشايخهم ، دون أي تحقق منهم بصحته ، وإنما هو مجرد حسن الظن بهم . فرحم الله امرأً رأى العبرة بغيره فاعتبر .

وحديث أبي أيوب المشار إليه هو :

٦٩٩ — (لما نزلت (الحمد لله رب العالمين) ، وآية (الكرسي) ،

(شهد الله) ، وقل : (اللهم مالك الملك) الى (بغير حساب) ، تعلقن بالعرش وقلن : أنزلتنا على قوم يعملون بمعاصيك ؟ فقال : وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني لا يتلوكن عبد دبر كل صلاة مكتوبة الا غفرت له ما كان فيه وأسكنته جنة الفردوس ، ونظرت اليه كل يوم سبعين مرة ، وقضيت له سبعين حاجة ، أدناها المغفرة) .

موضوع . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » من طريق محمد بن عبد الرحمن بن بحير بن ريسان : حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق : حدثنا يحيى بن أيوب : حدثنا إسحاق بن أسيد عن يعقوب بن إبراهيم عن محمد بن ثابت بن شرحبيل عن عبد الله بن يزيد الخطمي عمن أبي أيوب مرفوعاً .

ذكره السيوطي في « اللآلي » (٢٢٩/١ — ٢٣٠) شاهداً للحديث الذي قبله ، ثم سكت عليه فأساء ؛ لأن ابن ريسان هذا قال الذهبي :

« اتهمه ابن عدي ، وقال ابن يونس : ليس بثقة ، وقال أبو بكر الخطيب : كذاب . »

ثم ساق له حديثين ثم قال :

« وهذان باطلان ! وقال ابن حبان (٢٦٠/٢) :

« كان ممن ينفرد بالمعضلات عن الثقات ، ويأتي بالمناكير عن المشاهير . »

٧٠٠ — (أيما ناشيء نشأ في طلب العلم والعبادة حتى يكبر وهو

على ذلك أعطاه الله يوم القيامة ثواب اثنين وسبعين صديقاً) .

ضعيف جداً . رواه تمام (١١٢/٢٩ رقم ٢٤٢٨) وابن عبد البر في « جامع العلم »

(٨٢/١) من طريق يوسف بن عطية قال : نا مرزوق — وهو أبو عبد الله الحمصي — عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، من أجل يوسف بن عطية وهو الصفار البصري قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي والدولابي : « متروك » .

ومن طريقه رواه الطبراني في « الكبير » كما في « المجمع » (١٢٥/١) ثم قال :

« وهو متروك الحديث » . ونقل المناوي في « فيض القدير » عن « ميزان الذهبي » أنه قال :

« هذا منكر جداً » .

قلت : وهذا صواب ولكن لم أره في ترجمة يوسف بن عطية من « الميزان » فليظنر .

٧٠١ — (إن الرجل إذا ولي ولاية تباعد الله عز وجل منه) .

لا أصل له . ذكره الغزالي في « الإحياء » (١٢٩/٢) من حديث أبي ذر مرفوعاً ، فقال

الحافظ العراقي في « تخريجه » :

« لم أقف له على أصل » .

٧٠٢ — (كان نقش خاتم سليمان لا إله إلا الله ، محمد

رسول الله) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٨٥) وابن عدي (١٩٨ / ١) وتمام الرازي

(١ / ١١١ / ٦) وابن عساكر (١ / ٢٨٨ / ٧) من طريق شيخ بن أبي خالد البصري : ثنا حماد

ابن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً .

ساقه العقيلي في ترجمة شيخ هذا وساق له حديثين آخرين يأتيان قريباً ثم قال :

« كلها من أكبر ليس لها أصل إلا من حديث هذا الشيخ » . وقال ابن عدي فيها :

« بواطيل » . وقال ابن حبان (٣٦٠ / ١) :

« لا يجوز الاحتجاج به بحال » . ثم ساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها . ثم قال :

« ثلاثها موضوعات ، لا رسول الله ﷺ قاله ، ولا جابر رواه ، ولا عمرو حدث به ،

ولا حماد بن سلمة » ، والثاني من الأحاديث الثلاثة يأتي بعد حديث .

وقال الذهبي في ترجمته :

« شيخ مجهول دجال ، قال الحاكم : روى عن حماد بن سلمة أحاديث موضوعات في

الصفات وغيرها » . ثم قال الذهبي :

« فمن أباطيله عن حماد . . . » فذكر له هذا الحديث والذي بعده .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي ثم قال : (٢٠١ / ١) :

« لا يصح ، شيخ يروي الأباطيل ، لا يحتج به » .

وتعقبه السيوطي بأنه ورد من طريق آخر عن عبادة بن الصامت .

قلت : وفيه منهم فلا طائل من هذا التعقب كما يأتي بعده .

وروي موقوفاً على ابن عباس !

أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (١٦٩) ، وفيه داود بن سليمان الجرجاني

وهو كذاب .

وأما حديث عبادة فهو :

٧٠٣ — (كان فص خاتم سليمان بن داود سماوياً ، فألقى إليه

فأخذه فوضعه في خاتمه ، وكان نقشه : أنا الله لا إله إلا أنا ، محمد

عبدي ورسولي) .

موضوع . رواه الطبراني وعنه ابن عساكر (١ / ٢٨٨ / ٧) عن مخلد الرعيني : حدثنا

حميد بن محمد الحمصي عن اوطاة بن المنذر عن خالد بن معدان عن عبادة بن الصامت مرفوعاً .

ذكره السيوطي في « اللآلئ » (١٧١ / ١) شاهداً للحديث الذي قبله فأساء ، لأن الرعيني

هذا قال ابن عدي :

« حدث بالأباطيل » ثم ذكر له من أباطيله حديثين سبق أحدهما وهو « التراب ربيع الصبيان »

رقم (٤١٠) . والآخري يأتي بعد برقم (١٢٥٢) إن شاء الله تعالى .

وحميد بن محمد الحمصي لم أجده . والله أعلم .

٧٠٤ — (أهل الجنة جرد إلا موسى بن عمران ؛ فإن له
لحية إلى سرتة) .

باطل . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٨٥) وابن عدي (١ / ١٩٨) والرازي في « فوائده »
(١ / ١١١ / ٦) عن شيخ بن أبي خالد البصري : ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر
مرفوعا . وقال العقيلي :

« منكر ليس له أصل إلا من حديث هذا الشيخ » .

وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث أخرى :

« وهذه بواطيل كلها » .

قلت : وهومتهم بالوضع ، وقد ذكر له الذهبي أباطيل هذا أحدها ، والثاني سبق قبله
بحديث .

وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي عن شيخ به . وقال
(٢٥٨ / ٣) :

« قال ابن حبان : موضوع ، شيخ بن أبي خالد كان يروي عن الثقات المضللات لا يحتج
به بحال » .

وأقره السيوطي في « اللآلئ » (٤٥٦ / ٢) .

٧٠٥ — (من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ،
ومن كل ضيق مخرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب) .

ضعيف . رواه ابن نصر في « قيام الليل » (٣٨) والطبراني (١ / ٩٢ / ٣) وابن عساكر
(١ / ٢٩٦ / ٤) عن الحكم بن مصعب : حدثني محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه
عن جده مرفوعا .

ومن هذا الوجه رواه أبوداود (رقم ١٥١٨) والنسائي في « عمل اليوم والليلة » كما في ترجمة
الحكم هذا من « التهذيب » والحاكم (٢٦٢ / ٤) وأحمد (٢٤٨ / ١) وابن السني (٣٥٨) وأبو
محمد الحسن بن محمد بن إبراهيم في « أحاديث منتقاة » (٢ / ١٤٥) والبيهقي (٣ / ٣٥١) .

قلت : وسنده ضعيف ، الحكم بن مصعب مجهول كما قال الحافظ في « التقريب » .
فقول صاحب التاج (١٥٨ / ٥) : « سنده صحيح » غير صحيح ، ولعله اغتر برمز السيوطي له
بالصححة في « الجامع » ، وقول الحاكم : « صحيح الاسناد » ! وغفل أو تغافل عن تعقب المناوي
للسيوطي ، بنحو ما ذكرنا ، وعن تعقب الذهبي للحاكم بقوله :

« قلت : الحكم فيه جهالة » ، وكذا قال في « المهذب » (ق ١٦٨ / ٢) أيضا .

وأخرجه ابن ماجه (٣٨١٩) من هذا الوجه ، إلا أنه لم يذكر « عن أبيه » .

٧٠٦ — (كان إذا سمع المؤذن قال : « حي على الفلاح » قال :

اللهم اجعلنا مفلحين) .

موضوع . رواه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٩٠) عن أبي داود سليمان بن سيف : حدثنا عبد الله بن واقد عن نصر بن طريف عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن معاوية ابن أبي سفيان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته نصر بن طريف ، قال النسائي وغيره :

« متروك الحديث » . وقال يحيى بن معين :

« من المعروفين بوضع الحديث » . وقال الفلاس :

« ومن أجمع عليه أهل العلم ^(١) أنه لا يروى عنهم قوم منهم نصر هذا » .

وعبد الله بن واقد هو الحاراني ، وهو ضعيف جداً ، قال البخاري :

« تركوه منكر الحديث » . وقال في موضع آخر : « سكتوا عنه » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وضعفه الجريري جداً .

وسليمان بن سيف (وفي الأصل : يوسف خطأ) هو الحاراني ثقة ، فالآفة ممن فوفقه . ومن عجائب السيوطي أنه أورد الحديث برواية ابن السني هذه في « الدرر المنتشرة » (ص ٨٦) وسكت عليه مع انه ألفه لأجل « بيان حال الأحاديث التي اشتهرت على السنة العامة ومن ضاهاهم من الفقهاء الذين لا علم لهم بالحديث » !

وأسوأ من ذلك أنه أورده في « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » !

٧٠٧ — (كان إذا اهتم قبض على لحيته) .

ضعيف . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (٣٤٥ / ١) وتمام الرازي في « فوائده » (١١١ / ٦) : أخبرنا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر بن هشام الكندي ابن بنت عديس : ثنا أبو يزيد الحوطي : ثنا محمد بن مصعب : ثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، جعفر بن محمد هذا لم أجد له ترجمة .

وأبو يزيد الحوطي اسمه أحمد بن عبد الرحيم قال ابن القطان :

« لا يعرف حاله » .

ومحمد بن مصعب هو القرقيساني ضعيف لكثرة خطاه ، وقال ابن حبان :

« يروي عن الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات » .

(١) وقع في « الميزان » و « اللسان » : « . . . من أهل الكذب . . . وهو خطأ فاحش . صححته من « الجرح والتعديل »

قلت : لكنه عند ابن حبان من طريق أبي حريز سهل مولى المغيرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . وقال :

« أبو حريز يروي عن الزهري العجائب » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » بنحوه من رواية ابن السني وأبي نعيم في « الطب » عن عائشة ، وأبي نعيم عن أبي هريرة .

ولم يتكلم شارحه المناوي على حديث عائشة بشيء ، وقد عرفت علته ، وإنما حصر كلامه في حديث أبي هريرة فقال :

« قال الزين العراقي : إسناده حسن اه . لكن أورده في « الميزان » و « لسانه » في ترجمة سهل مولى المغيرة من حديث أبي هريرة فقال :

قال ابن حبان : لا يحتج به ، يروي عن الزهري العجائب . ورواه البزار عن أبي هريرة قال الهيثمي : وفيه رشدين ضعفه الجمهور » .

قلت : وهو في « زوائد البزار » (ص ٢٥ — ٢٦) من طريق رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به .

ورواه ابن عدي (ق ١٨٨ / ٢) عن سهل المتقدم عن ابن شهاب الزهري عن أبي سلمة عن عائشة . وقال : « وسهل عامة ما يرويه لا يتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » . وبالجملة فالحديث ضعيف من جميع طرقه ، لضعف رواته واضطرابهم في إسناده . وروي عن عائشة بلفظ :

« كان إذا اشتد غمه مسح بيده على رأسه ولحيته وتنفس صعداء ، وقال : حسبي الله ونعم الوكيل ، فيعرف بذلك شدة غمه » .

رواه أبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (٢ / ٢٥٨) : حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الفقيه : ثنا أبو بكر محمد بن إسماعيل بن علي : ثنا أبو سفيان الغنوي : ثنا أحمد بن الحارث : حدثني أمي أم الأزهر عن سدرة مولاة ابن عامر قالت سمعت عائشة تقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناده ضعيف جداً ، آفته أحمد بن الحارث قال أبو حاتم :

« متروك الحديث » . وقال البخاري : « فيه نظر » .

ومن فوقه لم أجد من ذكرهما .

والحديث حسن إسناده الهيثمي في « أسنى المطالب » (١ / ٤٦) فلعله بزعمه لطرقة ! أو تقليداً منه للعراقي !

٧٠٨ — (كان لا يقعد في بيت مظلم حتى يضاء له بسراج)

موضوع . ابن سعد (٣٨٧ / ١) وتمام (١ / ١٤١ / ٩) من طريق يحيى بن يمان عن سفيان عن جابر عن أم محمد عن عائشة مرفوعاً .

(تنبيه) وما سبق من أقوال الأئمة في الواقدي ، جرح مفسر لا خفاء فيه ، فلا تلتفت بعد ذلك إلى محاولة ابن سيد الناس في مقدمة كتابه « عيون الأثر » (ص ١٧ — ٢١) المدافعة عنه اعتماداً منه على توثيق من وثقه ، ممن لم يتبين له حقيقة أمره ، ولا إلى قول ابن الهمام معبراً عن رأي الحنفية فيه :

« والواقدي عندنا حسن الحديث » ، كما نقله الشيخ أبو غدة الكوثري (!) في تعليقه على « قواعد في علوم الحديث » للتهانوي (ص ٣٤٩) ؛ بمناسبة قول التهانوي هذا في صدد رده على قول الحافظ في « الفتح » :

« وقد تعصب مغلطي للواقدي ، فنقل كلام من قواه ووثقه ، وسكت عن ذكر من وهأه وأتهمه ، وهم أكثر عدداً وأشد إيقاناً ، وأقوى معرفة من الأولين . . . وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه » . فرده التهانوي بقوله :

« ولم يتعصب مغلطي للواقدي ، بل استعمل الانصاف ؛ فان الصحيح في الواقدي التوثيق » !

أقول : فلا تغتر بهؤلاء الذين مالوا إلى توثيقه ، فانهم خالفوا القاعدة المتفق عليها عند المحديثين أن الجرح المفسر مقدم على التعديل ، ولعل الحنفية يقولون هنا كما قالوا فيما جرح به أبو حنيفة رحمه الله : إن مصدر ذلك التعصب ! وبذلك طعنوا في أئمة المسلمين بغير حق ، في سبيل تخليص رجل منهم مما قيل فيه بحق . فاعتبروا يا أولي الأبصار .

وبعد كتابة ما سبق رأيت للشيخ زاهد الكوثري كلاماً حسناً حول جرح الواقدي اتبع هنا سبيل أئمة الحديث وأقوالهم ، فأرى أنه لا بأس من نقل كلامه ملخصاً ، لا احتجاجاً به — فليس هو عندنا في موضع الحجة — وإنما رداً به على متعصبة الحنفية — وهو منهم — الذين لا يباليون بمخالفة أقوال أئمة الحديث ونقاده ، إذا كان لهم في ذلك هوى ، كما فعل التهانوي ، وقلده أبو غدة الكوثري ، مع أنه خلاف قول شيخه الكوثري الذي يفخر بالانتساب إليه ، فقد قال في « مقالاته » (ص ٤١ — ٤٤) في صدد رده على من احتج بحديث الواقدي المتقدم برقم (١٤) :

« انفراد بروايته من كذبه جمهرة أئمة النقد بخط عريض ، فقال النسائي في « الضعفاء » : الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله ﷺ أربعة : الواقدي بالمدينة . وقال البخاري : قال أحمد : الواقدي كذاب . وقال ابن معين : ضعيف ليس بثقة . وقال أبو داود : لا أشك أنه كان يفتعل الحديث . وقال أبو حاتم : كان يضع . كما في « تهذيب التهذيب » وغيره . وجرح هؤلاء مفسر لا يحتمل أن يحمل التكذيب في كلامهم على ما يحتمل الوهم كما ترى ، وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع أو الضعف الشديد من حيث الصناعة الحديثية هو انفراد الكذاب أو المتهم بالكذب أو الفاحش الخطأ ، لا النظر إلى ما في نفس الأمر ؛ لأنه غيب . فالعمدة في هذا الباب هي علم أحوال الرواة ، واحتمال أن يصدق الكذاب في هذه الرواية مثلاً احتمال لم ينشأ من دليل فيكون وهماً منبوذاً . »

ومن الغرائب أن يغتر بتوثيق الواقدي بعض متعصبة الشافعية ، وما سبب ذلك إلا غلبة الأهواء ، والجهل بهذا العلم على كثير من الكتاب كالدكتور البوطي الذي اعتمد على روايات الواقدي وصححها في كتابه « فقه السيرة » ، كما تراه مفصلاً في ردي عليه في رسالة مطبوعة ، فليراجعها من شاء .

وقد قصر في الكلام على الحديث بعض الأئمة ! فأعله الهيثمي في « المجمع » (١٠/٣٦٠) بالواقدي فقط . فقال :

« وهو ضعيف جداً »

ونقله عنه المناوي في « الفيض » بإسقاط لفظ « جداً » !

وأغرب منه قول الحافظ السخاوي في « المقاصد » (٢٠٦) :

« ورجاله موثقون ، إلا أنه نقل عن الدارقطني في شعيب أنه متروك ، والأكثر على قبوله . »

قلت : وهذا قصور فاحش من مثل هذا الحافظ ، فكيف يصح إعلال الحديث برجل

مختلف فيه ولم يتهم ، وفي الطريق إليه كذابان ؟ !

ومن قصر فيه أيضاً الشيخ العجلوني في « كشف الخفاء » (١/٢١٣) ؛ فإنه نقل كلام السخاوي باختصار ، وأقره ! ولا عجب في ذلك فهو في الحديث ناقل مقلد ، وليس بالعالم المجتهد .

أقول : وحري بمثل هذا الحديث الباطل أن لا يرويه الا مثل هذين الكذابين ، فإنه حديث خطير يقضي على باب كبير من أبواب التربية والاصلاح في الشرع ، ألا وهو باب الوعيد وما فيه من الآيات والاحاديث في إبعاد العصاة من هذه الأمة بالنار الموقدة (التي تطلع على الافسدة) ، والاحاديث الصحيحة في بيان هذا كثيرة جداً أذكر بعض ما يحضرنى الآن منها على سبيل المثال :

١ — ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم : المسبل إزاره والمنان الذي لا يعطي شيئاً إلا مئةً ، والمُنْفَق سلعته بالحلف الكاذب .

رواه مسلم عن أبي ذر . وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٨٩٢) و« تخريج الحلال » (١٧٠)

٢ — ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم : شيخ زان ، ومملك كذاب ، وعائل مُسْتَكْبِر . رواه مسلم عن أبي هريرة .

٣ — قوله ﷺ في حديث الشفاعة : « حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج ممن كان يشهد أن لا إله إلا الله أمر الله الملائكة أن يخرجوهم ، فيخرجونهم بعلامات آثار السجود ، وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود ، فيخرجونهم قد امتحشوا » ^(١) رواه الشيخان عن أبي هريرة . وفي حديث أبي سعيد :

فيخرجون خلقاً كثيراً قد أخذت النار إلى نصف ساقيه ، وإلى ركبتيه و . . . » . رواه مسلم

(١) اي احترقوا . والمحش احتراق الجلد وظهور العظم . كذا في « الفتح »

فهذه الأحاديث وغيرها صريحة في بطلان هذا الحديث ، اذ كيف يكون العذاب أليماً وهو كحر الحمام ؟ ! بل كيف يكون كذلك وقد أحرقتهم النار ، وأكلت لحمهم ، حتى ظهر عظمهم ؟ ! وبالجملة فأثر هذا الحديث سيء جداً لا يخفى على المتأمل فإنه يشجع الناس على استباحة المحرمات ، بعله أن ليس هناك عقاب إلا كحر الحمام !

٧١٠ — (كان يستعط بدهن الجلجان إذا وجع رأسه . يعني دهن السمسم) .

لا يصح . رواه المخلص (٢/٢٠٣) عن عثمان بن عبد الرحمن عن أبي جعفر عن أبيه عن علي مرفوعاً .

قلت : وعثمان هذا هو الواقسي وهو كذاب كما مضى مراراً .

والحديث ذكره السيوطي في « الجامع » بنحوه من رواية ابن سعد عن أبي جعفر مرسلًا . ولم يتكلم عليه المناوي بشيء فإن كان في طريقه الواقسي هذا فالحديث موضوع ، والا فينظر فيه . ثم رأيت ابن سعد أخرجه في « الطبقات » : (٤٤٨/١) من طريق إسرائيل عن جابر عن أبي جعفر بنحوه وزاد : « ويغسل رأسه بالسدر » .

قلت : وجابر هو ابن يزيد الجعفي ، وهو متهم كما تقدم (٧٠٨) .

٧١١ — (إذا سمعتم النداء فقوموا ؛ فإنها عزمة من الله) .

موضوع . رواه أبو نعيم (١٧٤/٢) عن أحمد بن يعقوب قال : ثنا الوليد بن سلمة عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري عن سعيد (الأصل أحمد وهو خطأ) ابن المسيب عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع آفته الوليد بن سلمة وهو الطبراني قال دحيم وغيره :

« كذاب » . وقال ابن حبان :

« يضع الحديث على الثقات » .

وأحمد بن يعقوب قال المناوي :

« هو الترمذي ، قال الدارقطني : لا أعرفه ويشبه أن يكون ضعيفاً » .

٧١٢ — (نعم الرجل الفقيه ، إن احتجج إليه انتفع به ، وإن

استغني عنه أغنى نفسه) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١٣/١٧٣/١) عن عباد بن يعقوب الرواجني : أنا عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي : حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي رفعه .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عيسى بن عبد الله هذا العلوي ، قال الدارقطني :
« متروك الحديث » ، وقال ابن حبان (١١٩ / ٢) :

« يروي عن آبائه أشياء موضوعة » .

وساق له الذهبي أحاديث ظاهر عليها الوضع ، وقال في أحدها :
« هذا لعله موضوع » .

ومن تلك الاحاديث : « كان يعجبه النظر إلى الحمام الأحمر والأترج » . وسيأتي برقم
(١٣٩٣) .

وقد تساهل في عيسى هذا أبو حاتم الرازي — على خلاف عادته ، فقال ابنه في « الجرح
والتعديل » (٢٨٠ / ١ / ٣) عنه :

« لم يكن بِقَوِيَّ الحديث » .

٧١٣ — (كان إذا أخذ من شعره أو قلم أظفاره ، أو احتجم
بعث به إلى البقيع فدفن) .

باطل . قال ابن أبي حاتم (٣٣٧ / ٢) :

« سئل أبوزرعة عن حديث رواه يعقوب بن محمد الزهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة قالت : فذكره . قال أبوزرعة :

« حديث باطل ليس له عندي أصل . وكان حدثهم قديماً في كتاب « الآداب » ، فأبى
أن يقرأه ، وقال : اضربوا عليه ويعقوب بن محمد هذا واهي الحديث » .
وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء » .

قلت : ولعل الآفة من بعض الضعفاء الذين تلقى هذا الحديث عنه فإنه لم يسمع من هشام
ابن عروة بل لم يلحقه كما جزم بذلك الذهبي في حديث آخر له موضوع تقدم برقم (١٠٤) فراجع .

٧١٤ — (النساء على ثلاثة أصناف ، صنف كالوعاء تحمل

وتضع ، وصنف كالعزّ — وهو الجرب — ، وصنف ودود ولود ؛ تعين
زوجها على إيمانه ، فهي خير له من الكثر) .

ينكر . رواه تمام في « الفوائد » (٢ / ٢٠٦) عن عبد الله بن دينار عن عطاء بن أبي رباح
عن جابر مرفوعاً ، وقال :

« عبد الله بن دينار هو الحمصي »

قلت : وهو ضعيف كما جزم به الحافظ في « التقريب » تبعاً لغير واحد من الأئمة ، ومنهم
أبو حاتم ، فقد قال ابنه في « العلل » (٣١٠ / ٢) بعد أن ساق الحديث :

« وقال أبي ، هذا حديث منكر ، عبد الله بن دينار منكر الحديث » . بل قال الدرر قطني
« ضعيف لا يعتبر به » .

٧١٥ — (نعم الفارس عويمر ، غير أنه — يعني — غير ثقيل) .

ضعيف . أورده الحاكم (٣٣٧/٣) معلقا ، فقال :
« وقيل : إن رسول الله ﷺ نظر إلى أبي الدرداء والناس منهزمون كل وجه يوم أحد ،
فقال . . . » فذكره . وكذلك علقه ابن سعد في « الطبقات » (٣٩٢/٧) فقال :
« قال محمد بن عمر : وروى بعضهم أن أبا الدرداء شهد أحداً ، وأن رسول الله ﷺ نظر
إليه . . . » .

وقد روي مسلماً ، فقال الحافظ في ترجمة عويمر من « الإصابة » (٤٦/٥) :
« قال صفوان بن عمرو عن شريح بن عبيد : قال رسول الله ﷺ يوم أحد :
« نعم الفارس عويمر ، وقال : هو حكيم أمي » .

٧١٦ — (من لبس نعلًا صفراء لم يزل في سرور ما دام لابسها ،

وذلك قول الله عز وجل « صفراء فاقع لونها تسر الناظرين ») .

موضوع . ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (٣١٩/٢) فقال :
رواه سهل بن عثمان العسكري عن ابن العذراء عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
فذكره موقوفاً عليه وقال :

« قال أبي هذا حديث كذب موضوع » .

قلت : وأقره الحافظ ابن حجر في « تخريج أحاديث الكشاف » (ص ٧ رقم ٥٢) .

وقال السيوطي في « الدر » (٧٨/١) :

« أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني والخطيب والديلمي عن ابن عباس قال . . . » . فذكره
موقوفاً أيضاً .

قلت : والآفة من ابن العذراء هذا ، فقد أورده الذهبي في « فصل من عرف بأبيه » وقال :

« عن ابن جريج ، له حديث في النعل الأصفر ، لا شيء » . وكذا في « اللسان » .

ومن تساهلات ابن كثير رحمه الله في « تفسيره » أنه أورده جازماً بقوله (١١٠/١) :

« وقال ابن جريج . . . ! »

وهذا مما لا يليق به ، ما دام أن السند إلى ابن جريج غير ثابت لجهالة ابن العذراء هذا ،
واتهام الإمام أبي حاتم إياه بهذا الحديث ، بل كان من الواجب على ابن كثير أن ينقل كلام
الإمام كما فعل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ، لكن الظاهر أنه لم يستحضره عند كتابته .
والله أعلم .

والحديث أورده الزمخشري في « تفسيره » بلفظ :
« من لبس نعلًا صفراء قل همه » .
فقال ابن حجر في تخريجه .
« موقوف لم أجده » .

٧١٧ — (من أشرك بالله فليس بمحصن) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « سننه » (٣٥٠) والبيهقي (٢١٦/٨) من طريق إسحاق ابن ابراهيم الحنظلي : أنبأ عبد العزيز بن محمد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به ، وقال الدارقطني :

« لم يرفعه غير إسحاق ، ويقال : إنه رجع عنه ، وابصواب موقوف » .
قلت : الرفع ليس من إسحاق ، بل هو تلقاه مرفوعاً تارة ، وموقوفاً تارة أخرى ، فسروى كما سمع ، فقد ساقه الزيلعي في « نصب الراية » (٣٢٧/٣) ناقلاً إياه من « مسنده » أعني مسند إسحاق بن راهويه وهو ابن ابراهيم الحنظلي وقال عقبه :
« قال إسحاق : رفعه مرة ، فقال : عن رسول الله ﷺ ، ووقفه مرة »
وقال الزيلعي عقبه وبعد أن نقل كلام الدارقطني المتقدم :
« وهذا لفظ إسحاق بن راهويه في « مسنده » كما تراه وليس فيه رجوع ، وإنما أحال التردد على الراوي في رفعه ووقفه » .

قلت : وأنا أرى أن التردد المذكور إنما هو من شيخ إسحاق وهو عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، فإنه وإن كان ثقة ومن رجال مسلم ، ففي حفظه شيء ، أشار إليه الحافظ بقوله فيه في « التقريب » :

« صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر » .

قلت : وهذا من روايته عن عبيد الله كما ترى فهو منكر مرفوعاً ، والمحفوظ موقوف على ابن عمر ، كذلك رواه جمع من الثقات عن نافع . فأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق موسى بن عقبة ، والبيهقي من طريق جويرية كلاهما عن نافع عن ابن عمر موقوفاً . وقال البيهقي :
« هكذا رواه أصحاب نافع عن نافع » .

وأما ما رواه الدارقطني والبيهقي من طريق أحمد بن أبي نافع : نا عفيف بن سالم : نا سفيان الثوري عن موسى بن عقبة به عن ابن عمر مرفوعاً فهو وهم ، قال الدارقطني :
« وهم عفيف في رفعه والهبوب موقوف من قول ابن عمر » .

قلت : عفيف ثقة عند ابن معين وغيره ، وإنما الوهم عندي من أحمد بن أبي نافع ، فإنه لم تثبت عدالته ، وبه أعله ابن عدي فقال : عن أبي يعلى الموصلي : « لم يكن موضعاً للحديث » ، وذكر له أحاديث أنكرت عليه منها هذا فقال :
« هومنكر من حديث الثوري » .

قلت : وجدت له طريقاً أخرى . رواه ابن عساكر (١٣ / ٣٩٤ / ١) عن الهيثم بن حميد : نا العلاء بن الحارث : نا عبد الله بن دينار : أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .
قلت : وهذا إسناد ضعيف ، العلاء بن الحارث كان اختلط .
و شيخه عبد الله بن دينار إن كان هو الحمصي المتقدم في الحديث (٧١٤) فهو ضعيف ، وإن كان المدني فهو ثقة ، والأول أقرب لأن العلاء دمشقي ، والله أعلم .

٧١٨ — (من اغتمَّ فله بكل كورة حسنة ، فاذا حط فله بكل حطة حطة خطيئة) .

موضوع . ذكره الهيثمي في « أحكام اللباس » (٢ / ٩) في جملة أحاديث أوردها في فضل العمامة لم يخرجها ولكنه عقبه بقوله :
« ولولا شدة ضعف هذا الحديث لكان حجة في تكبير العمائم » .

قلت : وهذا الحديث وأمثاله من أسباب انتشار البدع في الناس ، لأن أكثرهم حتى من المتفقه لا تمييز عندهم بين الصحيح والضعيف من الحديث ، وقد يكون موضوعاً ، ولا علم عنده بذلك فيعمل به وتمر الأعوام وهو على ذلك فإذا نبه على ضعفه بادرك بقوله : لا بأس ، يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ! وهو جاهل بأن الحديث موضوع أو شديد الضعف كهذا ، ومثله لا يجوز العمل به اتفاقاً ، وإني لأذكر شيخاً كان يؤم الناس في بعض مساجد حلب ، على رأسه عمامة ضخمة تكاد لضخامتها تملأ فراغ المحراب الذي كان يصلي فيه ! فإلى الله المشتكى مما أصاب المسلمين من الانحراف عن دينهم بسبب الأحاديث الضعيفة والقواعد المزعومة ؟

٧١٩ — (مكارم الأخلاق عشرة تكون في الرجل ولا تكون في ابنه ، وتكون في الابن ولا تكون في أبيه ، وتكون في العبد ولا تكون في سيده ، فقسمها الله عز وجل لمن أراد السعادة : صدق الحديث ، وصدق البأس ، وحفظ اللسان ، وإعطاء السائل ، والمكافأة بالصنائع ، وأداء الأمانة ، وصلة الرحم ، والتذم للجار ، والتذم للصاحب ، وإقراء الضيف ، ورأسهن الحياء) .

ضعيف جداً . تمام في « فوائده » (١/١٠٢/١٥) من طريق الوليد بن الوليد قال :
حدثني ثابت بن يزيد عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .
وهذا إسناد ضعيف جداً ، الوليد هذا هو الدمشقي ، قال الذهبي :
« منكر الحديث وقواه أبو حاتم ، وقال غيره : متروك ، وواه العقيلي وابن حبان ، وله
حديث موضوع » .

قلت : وكأنه يعني هذا الحديث فقد قال الحافظ في ترجمة الوليد هذا من « اللسان » بعد أن
ذكر أن ابن حبان أورده في « الضعفاء » :
« وأورد له عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة خبراً قال فيه : لا أصل له من
كلام النبي ﷺ » .
والظاهر أنه يعني هذا .

ثم تأكدت من هذا الذي استظهرته ، فقد رأيت ابن حبان قد ساق الحديث في ترجمة
الوليد من كتابه « الضعفاء والمجروحين » وقال في الحديث ما سبق نقله عن الحافظ ، وقال في
الوليد :

يروي عن ابن ثوبان وثابت بن يزيد العجائب » .
ثم إن الظاهر أيضاً من كلامهم أن الوليد كان يرويه تارة عن الأوزاعي مباشرة وتارة يدخل
بين نفسه وبين الأوزاعي ثابت بن يزيد ، فقد قال الذهبي في ترجمة « ثابت » هذا بعد أن ساق
الحديث :

« رواه الحاكم والبيهقي في « الشعب » وقال الحاكم : « ثابت بن يزيد الذي أدخله الوليد
بينه وبين الأوزاعي مجهول ، وينبغي أن يكون الحمل عليه » . وقال البيهقي : وروي من وجه
آخر عن عائشة موقوفاً وهو أشبه » .

وصرح المناوي بشدة ضعف المرفوع ، ونقل عن ابن الجوزي أنه قال :
« لا يصح ، ولعله من كلام بعض السلف ، وثابت بن يزيد ضعفه يحيى » .

٧٢٠ — (لا يدخل ملكوت السماوات من ملأ بطنه) .

لا أصل له . وإن أورده الغزالي في « الإحياء » حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ ! فقد قال الحافظ
العراقي في « تخريجه » (٦٩/٣) :
« لم أجده » .

وكذا قال السبكي في « الطبقات » (١٦٢/٤) .

ثم وجدت له طريقاً موقوفاً ، فقال ابن وهب في « الجامع » (ص ٧٧) : حدثنا ابن
أنعم أن عائشة زوج النبي ﷺ تقول : فذكره موقوفاً عليها .

وهذا إسناد معضل ، وقد وصل ، فقال الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٤١ ، ٤٥ ، ٥٣) : حدثنا أحمد بن يحيى بن مالك السوسي : حدثنا أبو بدر شجاع بن الوليد : حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم : حدثنا زياد بن أبي منصور عن عائشة به . قلت : وهذا سند ضعيف ، زياد هذا لم أجد له ترجمة . وابن أنعم ضعيف . والسوسي مترجم في « تاريخ بغداد » (٢٠٢/٥) .

٧٢١ — (لا تميتوا القلوب بكثرة الطعام والشراب ، فإن القلب كالزرع يموت إذا كثرت عليه الماء) .

لا أصل له . وإن جزم الغزالي بعزوه إلى النبي ﷺ ! فقد قال مخرجه العراقي (٧٠/٣) « لم أقف له على أصل » .

٧٢٢ — (الليل والنهار مطيتان ، فاركبوهما بلاغاً إلى الآخرة ، وإياك والتسويق بالتوبة ، وإياك والغرة بحلم الله) .

ضعيف جداً . رواه أبو الطيب محمد بن حميد الحوراني في « جزئه » (ورقة ٧٠ وجه ١ - من مجموع ظاهرة دمشق رقم ٨٧) من طريق عمرو بن بكر عن سفيان الثوري عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً من أجل عمرو وهذا ، قال الذهبي :

« واه ، قال ابن عدي : له أحاديث مبناكير عن الثقات : ابن جريج وغيره ، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات الطامات » . ثم قال الذهبي في ترجمته : « أحاديثه شبه موضوعة » . وقال الحافظ في « التقریب » : « متسروك » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » بالشرط الأول فقط وقال :

« رواه ابن عدي وابن عساکر عن ابن عباس » . وتعقبه المناوي بقوله :

« قضية كلام المصنف أن ابن عدي خرج وأقره ، والأمر بخلافه ؛ فإنه أورده في ترجمة عبد الله بن محمد بن المغيرة وقال : عامة ما يرويه لا يتابع عليه . وفي « الميزان » قال أبو حاتم : غير قوي ، وقال ابن يونس : منكر الحديث ، ثم ساق له هذا الخبر » .

قلت : ومن طريقه رواه تمام (٢/٢٥٠)

٧٢٣ — (ما زنى عبد قط فادمن على الزنا إلا ابتلي في أهل

بيته) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢/١٥) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٧٨/١) عن

إسحاق بن نجيج عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال ابن عدي :
« وإسحاق بن نجيج بين الأمر في الضعفاء ، وهو ممن يضع الحديث » .
وأورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٤٩ رقم ٧٢٨) وقال :
« إنه من أباطيل إسحاق بن نجيج » .

وبما يؤيد بطلان هذا الحديث أنه يؤكد وقوع الزنى في أهل الزاني ، وهذا باطل يتنافى مع
الأصل المقر في القرآن (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) .
نعم إن كان الرجل يجهر بالزنا ويفعله في بيته فربما سرى ذلك إلى أهله والعياذ بالله تعالى
ولكن ليس ذلك بحتم كما أفاده هنا الحديث ، فهو باطل . ومثله :

٧٢٤ — (من زنى زني به ولو بحيطان داره) .

موضوع . رواه ابن النجار بسنده عن القاسم بن إبراهيم اللطفي : أنبأنا المبارك بن عبد الله
المختط : حدثنا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً . قال ابن النجار :
« فيه من لا يوثق به » .

قلت : وهو القاسم اللطفي كذاب . كذا في « ذيل الأحاديث الموضوعة » للسيوطي
(ص ١٣٤) و « تنزيه الشريعة » لابن عراق (١/٣١٦) .
قلت : ومع ذلك فقد أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن النجار هذا !!
وخفي أمره على المناوي فلم يتعقبه بشيء !

٧٢٥ — (اشتروا الرقيق وشاركوهم في أرزاقهم يعني كسبهم ،
وإياكم والزنج ؛ فإنهم قصيرة أعمارهم ، قليلة أرزاقهم) .

موضوع . رواه الطبراني (١/٩٣/٣) وفي « الأوسط » (١/١٥٥/١) : حدثنا أحمد
ابن داود المكي : نا حفص بن عمر المازني : نا حجاج بن حرب الشقري : نا سليمان بن علي
ابن عبد الله ابن عباس عن أبيه عن جده مرفوعاً .
قلت : وهذا إسناد واه مظلم لا تعرف عدالة واحد منهم غير علي بن عبد الله فإنه ثقة ، وأما
ابنه سليمان فهو كما قال ابن القطان :

« هو مع شرفه في قومه لا يعرف حاله في الحديث » .

ومن دونه فلم أجد لهم ترجمة ، غير حفص بن عمر المازني فقال الحافظ في « اللسان » :
« لا يعرف » .

وقد روي من غير طريقه ، أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٥٨/٢) من طريقين
عن عبد العزيز بن عبد الواحد : ثنا عبد الله بن حرب الليثي : ثنا جعفر بن سليمان بن علي عن
أبيه به .

وهذا سند مظلم أيضاً فإن من دون سليمان ثلاثتهم لم أجد من ترجمهم ، غير أن جعفر بن سليمان أورده الحافظ في الرواة عن أبيه سليمان من « التهذيب » .

هذا حال إسناد الحديث ، وأما منته فإنني أرى عليه لوائح الوضع ظاهرة ، فإن قصر الأعمار وقلة الأرزاق لا علاقة لها بالأمم ، بل بالأفراد ، فمن أخذ منهم بأسباب طول العمر وكثرة الرزق التي جعلها الله تبارك وتعالى أسباباً طال عمره ، وكثر رزقه ، والعكس بالعكس ، وسواء كانت هذه الأسباب طبيعية أو شرعية ، أما الطبيعية فهي معروفة ، وأما الشرعية فمثل قوله ﷺ : « من أحب أن ينسأله له في أجله ، ويوسع له في رزقه ، فليصل رحمه » . رواه البخاري . وقوله « حسن الخلق وحسن الجوار يعمران الديار ويظيلان الأعمار » ، رواه أحمد وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٥١٩) .

والله تبارك وتعالى سهل لكل أمة لأخذ بأسباب الحياة من الرزق وطول العمر وغير ذلك ، ولم يخصها بقوم دون قوم ولذلك نجد كثيراً من الأمم التي كانت متأخرة في مضمار الرقي أصبحت في مقدمة الأمم رُقياً وثروة كاليابان وغيرها ، فليس من المعقول ان يحكم الشارع الحكيم على أمة كالزنج بالفقر ويظبعهم بطابع قصر العمر ، مع أنهم بشر مثلنا وهو يقول (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وقصر العمر وقلة الرزق ليسا من التقوى في شيء كما يشير إلى ذلك الحديثان المذكوران ، بل إنهما ليصرحان أن خلفهما وهما الغنى وطول العمر من ثمار التقوى ، فإذا أي أمة أخذت بأسباب طول العمر وسعة الرزق لا سيما إذا كانت من النوع الشرعي فلا شك أن الله تبارك وتعالى يبارك لها في عمرها ورزقها ، لا فرق في ذلك بين أمة وأمة ؛ للآية السابقة : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكروا نثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) .

وخلاصة القول : إن هذا الحديث موضوع متناً لعدم اتفاقه مع القواعد الشرعية العادلة التي لا تفرق بين أمة وأمة أو قوم وقوم . ولذلك ما كنت أود للسيوطي أن يورده في « الجامع الصغير » وإن كان ليس في إسناده من هو معروف بالكذب أو الوضع ، ما دام أن الحديث يحمل في طياته ما يشهد أنه موضوع ، وفي كلام ابن القيم الآتي (ص ١٥٨ - ١٦٠) ما يشهد لذلك . والله أعلم .

٧٢٦ — (إن اللوح المحفوظ الذي ذكر الله :) بل هو قرآن

مجيد في لوح محفوظ) في جبهة إسرائيل) .

ضعيف . أخرجه الطبري في « التفسير » (٩٠ / ٣٠) عن قرّة بن سليمان قال : ثنا حرب ابن سريج قال : ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال : فذكره موقوفاً عليه ، وكذلك أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (٦٧ / ٢) وقال :

« قال أبي : هذا حديث منكر ، وقرّة مجهول ضعيف الحديث » .

وقال في « الجرح والتعديل » (١٣١ / ٢ / ٣) :

« قرّة بن سليمان الجهضمي الأزدي جليس حماد بن زيد ، روى عن هشام بن حسان

ومعاوية بن صالح ، روى عنه أبو الوليد الطيالسي وعمرو بن علي ، سألت أبي عنه ؟ فقال : ضعيف الحديث .

وحرب بن سريج قال الحافظ :

« صدوق يخطيء » .

والحديث أورده ابن كثير في « تفسيره (٩ / ١٧٠ — منار) ساكتاً عليه وأتبعه برواية ابن أبي حاتم — يعني في « التفسير » — بسنده عن أبي صالح : ثنا معاوية بن صالح أن أبا الأعمش — هو عبد الرحمن بن سلمان — قال :

« ما من شيء قضى الله ، القرآن فما قبله وما بعده إلا وهو في اللوح المحفوظ ، واللوح المحفوظ بين عيني إسرافيل ، لا يؤذن له بالنظر فيه » .

قلت : وهذا مع كونه مقطوعاً موقوفاً على أبي الأعمش ، ففي السند إليه أبو صالح وهو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وفيه ضعف من قبل حفظه ، على أن أبا الأعمش نفسه لم يوثقه غير ابن حبان ، أورده في « ثقات التابعين » وقال :

« يروي عن رجل من أصحاب النبي ﷺ » .

قلت : والظاهر من ترجمة « التهذيب » له أنه من أتباع التابعين والله أعلم ، وقد ساق له الدولابي في « الكنى » (١ / ١١٨) آثاراً أخرى ، ولم يذكر له حديثاً مرفوعاً .

٧٢٧ — (دعوني من السودان ، إنما الأسود لبطنه وفرجه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٢٢ / ٢) والخطيب (١٤ / ١٠٨) من طريق عبد الله بن رجاء : أخبرني يحيى بن أبي سليمان المدني عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : ذكر السودان عند رسول الله ﷺ فقال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، عبد الله بن رجاء هو الغداني . قال الحافظ :

« يهم قليلاً » ، فليس هو علة الحديث وإنما شيخه يحيى هذا ، قال الحافظ :

« لين الحديث » .

وبه أعل ابن الجوزي الحديث فأورده في « الموضوعات » وقال (٢ / ٢٣٣) :

« لا يصح ، ويحيى قال البخاري : منكر الحديث » .

وهو قد تبع البخاري في هذا التجريح ، ومن المعلوم أن البخاري لا يقول في الراوي « منكر الحديث » إلا إذا كان متهماً عنده . ولهذا فإن تعقب السيوطي في « اللآلي » على ابن الجوزي بأن يحيى هذا روى له أبو داود والترمذي والنسائي ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وليس بالقوي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » — لا يساوي شيئاً ، فإن توثيق ابن حبان في مثل هذا المقام مما لا يعتد به العلماء الأعلام ، لا سيما مع تضعيف الأئمة الآخرين لهذا الراوي .

وجملة القول أن هذا الاسناد ضعيف لا تقوم به حجة ، وأما المتن فلا أشك في وضعه ، ولنعم ما صنع ابن الجوزي في إيراد إياه في « الموضوعات » ، وتعقب السيوطي إياه إنما هو جمود منه على السند دون أن ينعم النظر في المتن وما يحمله من معنى تنتزه الشريعة عنه ، إذ كيف يعقل أن تدم هذه الشريعة العادلة أمة السودان بحذافيرها وفيهم الأتقياء الصالحون العفيفون كما في سائر الأمم ، وليت شعري ما يكون موقف من كان غير مسلم من السودان إذا بلغه هذا الذم العام لبني جنسه من شريعة الإسلام ؟ ! فلا جرم أن ابن القيم قال كما يأتي بعد حديث :

« أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب » . وأقره الشيخ مٌلا علي القاري في « موضوعاته » (ص ١١٩) ، بل إن ابن القيم رحمه الله قال في صدد التنبيه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً ، قال (صفحة ٤٨ — ٤٩) :

« ومنها ركافة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن » .

ثم ساق أحاديث عدة هذا آخرها .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس وهو :

٧٢٨ — (لا خير في الحبش ، إذا جاعوا سرقوا ، وإذا شبِعوا

زنوا ، وإن فيهم لَخَلَّتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ : إطعام الطعام ، وبأس عند البأس) .

موضوع . رواه الطبراني (١/١٥٢/٣) عن محمد بن عمرو بن العباس الباهلي : نا سفيان

ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس قال :

قيل : يا رسول الله ما يمنع حبش بن المغيرة أن يأتوك إلا أنهم يخشون أن تردهم قال :

فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف رجاله كلهم ثقات غير عوسجة وهو المكِّي مولى ابن عباس ليس

بالمشهور كما في « التقريب » ، ومن طريقه أخرجه ابن عدي (١/٢٦١) وروى عن البخاري أنه

قال :

« لم يصح حديثه » . ثم ساقه .

قلت : وذكره السيوطي شاهداً للحديث الذي بعده فلم يصب ، فإنه حديث موضوع المتن

كما سبق بيانه في الذي قبله .

وقد روي من حديث عائشة وهو :

٧٢٩ — (الزنجي إذا شبِع زنى ، وإذا جاع سرق ، وإن فيهم

لسماحة ونجدة) .

موضوع . رواه أبو سعيد الأشج في « حديثه » (٢/١١٤) : حدثنا عقبه بن خالد :

حدثني عنبسة البصري عن عمرو بن ميمون عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، آفته عنبة هذا وهو ابن مهران البصري الحداد ، قال أبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال أبو داود :

« ليس بشيء » . وقال ابن حبان (١٦٧/٢) :

« كان يروي عن الزهري ما ليس من حديثه ، وفي حديثه المناكير التي لا يشك من الحديث صناعته أنها مقلوبة » .

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي عن أبي سعيد الأشج به . ثم قال ابن الجوزي (٢٣٣/٢) :

« لا يصح ، عنبة قال النسائي : متروك » .

وتعقبه السيوطي بالحديث الذي قبله وسبق الجواب عنه .

وقد وافق ابن الجوزي على وضع الحديث الإمام ابن القيم فقال في « المنار » (ص ٤٩) :

« أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب » .

ثم ذكر أحاديث هذا أحدها ، وثانيها الحديث الآتي :

٧٣٠ — (تخيروا لنطفكم ، وأنكحوا في الأكفاء ، وإياكم

والزنج فإنه خلق مشوه) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٣١٤/١) عن روح بن جبر : ثنا الهيثم بن

عدي عن هشام مولى عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وروح هذا لم أعرفه .

وأما الهيثم فكذاب ، كذبه ابن معين والبخاري وأبو داود وغيرهم .

وأما هشام مولى عثمان فلم أعرفه أيضاً .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن حبان وهذا في « الضعفاء »

(٢٨١/٢) بسنده عن محمد بن مروان السدي عن هشام بن عروة به وقال (٢٣٣/٢) :

« السدي كذاب ، وتابعه عامر بن صالح الزبيري عن هشام وليس بشيء ، وقال النسائي :

ليس بثقة » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (ص ٢٧٢) فقال :

« قلت : له طريق آخر » .

ثم ساقه من رواية أبي نعيم في « الخلية » (٣٧٧/٣) : حدثنا أحمد بن إسحاق : ثنا

أحمد بن عمرو بن الضحاك : حدثني عبد العظيم بن إبراهيم السالمي : ثنا عبد الملك بن يحيى :

ثنا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس مرفوعاً وقال :

« غريب من حديث زياد والزهرى ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .
قلت : وسكت عليه السيوطي في « اللآلئ » وأورده في « الجامع » من هذا الوجه ، وإسناده مظلم ؛ فإن من دون ابن عيينة لم أجد لهم ترجمة ، غير عبد العظيم هذا فأورده الحافظ فسي اللسان » وقال :

« يُغْرِبُ ، من ثقات ابن حبان » .

قلت : فهو أو شيخه أو من دونه آفة هذا الحديث ؛ فإن شطره الثاني منكر جداً ، وقد سبق قول ابن القيم :

« أحاديث ذم الحبيشة والسودان كلها كذب » .
ثم ذكر أحاديث هذا أحدها .

وأما الجملة الأولى من الحديث ، فقد وجدت لها طريقاً أخرى ، رواه الضياء في « المختارة » (٢/٢٢٣) من طريق تمام الرازي : ثنا أبو عبد الرحمن ضحّاك بن يزيد السكسكي ب (بيت لَهْيَا) : ثنا محمد بن عبد الملك : ثنا سفيان بن عيينة به مقتضراً على قوله « تخيروا لنطفكم » .
قلت : وهذا سند ضعيف ؛ الضحّاك هذا مجهول الحال أورده ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٣٠/٨) وقال :

« روى عن وزيرة بن محمد وأبي زرعة الدمشقي ، روى عنه تمام بن محمد وعبد الرحمن ابن عمر بن نصر ، مات سنة ٣٤٧ » ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .
وشيخه محمد بن عبد الملك لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون ابن أبي الشوارب الأموي البصري .
والله أعلم .

ولهذه الجملة شواهد لا تخلو أسانيدها من مقال ، ولعلنا نتفرغ لتتبعها وتحقيق القول فيها إن شاء الله ، وهي على كل حال لا تبلغ أن تكون موضوعة ، ^(١) بخلاف الجملة الأخيرة « وإياكم والزنج . . . » فإنها ظاهرة البطلان كسائر الأحاديث التي تقدمت بمعناها ، وقد ذكر هذه الجملة ابن معين في « التاريخ والعلل » (١/٢٩) من حديث عائشة موقوفاً عليها ، ولعله أشبه فقّال :
« مسلمة بن محمد ليس حديثه بشيء يروي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت . . . » فذكره .

ونحو هذه الزيادة في الضعف ما يرويه عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« تخيروا لنطفكم ، فإن النساء يلدن أشباه إخوانهن ، وأشباه أخواتهن » .

(١) بل هي صحيحة بمجموع طرقها . وقد جمعناها وخرجتها في « الصحيحة » (١٠٦٧) .

أخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى هذا (ق ٢/٢٩٤) وقال :
« وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد » .

وروى عن البخاري أنه قال فيه :

« صاحب مناكير » وقال في موضع آخر : « منكر الحديث » وعن النسائي :
« متروك الحديث » .

وقال ابن حبان (١١٦/٢) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات » .

٧٣١ — (تزوجوا ولا تطلقوا ؛ فإن الطلاق يهترله العرش) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٥٧/١) وعنه الديلمي (٣٠/١/٢)
والخطيب في « تاريخه » (١٩١/١٢) من طريق عمرو بن جميع عن جوير عن الضحاك عن
النزال بن سبرة عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

سأقه الخطيب في ترجمة عمرو وهذا بعد أن قال فيه :

« كان يروي المناكير عن المشاهير ، والموضوعات عن الأثبات » وروى عن ابن معين أنه
قال فيه :

« كان كذاباً خبيثاً » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق الخطيب وقال :

« لا يصح فيه آفات ، الضحاك مجروح ، وجوير ليس بشيء ، وعمرو قال ابن عدي :

كان يتهم بالوضع » .

وأقره السيوطي في « اللآلئ » (رقم ١٩١٦ بترقيمي) ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة
المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » (١/٣٠١) ، ومع ذلك فقد أورده السيوطي في « الجامع
الصغير » !

قلت : وهذا الحديث يلهج به كثير من الخطباء الذين يكادون يصرحون بتحريم الطلاق الذي
أباحه الله تبارك وتعالى . وبعضهم يضع القيود العملية لمنع وقوع الطلاق . ولو كان بمحض اختيار
الزوج ! فإلى المشتكي .

٧٣٢ — (أول من أشفع له من أممي أهل بيتي ، ثم الأقرب

فالأقرب ، ثم الأنصار ، ثم من آمن بي واتبعني ، ثم اليمن ، ثم
سائر العرب ، ثم الأعاجم ، ومن أشفع له أولاً أفضل) .

موضوع . رواه الطبراني (٢/٢٠٥/٣) وابن عدي (٢/١٠٠) والمخلص في « الفوائد المتقاه » (١/٦٩/٦) عن حفص بن أبي داود عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً ، ومن هذا الوجه رواه الخطيب في « الموضح » (٢٧/٢) من طريق الدارقطني بسنده عن حفص وقال الدارقطني :

« غريب من حديث ليث عن مجاهد تفرد به حفص بن أبي داود عنه ، وهو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر المقرئ صاحب عاصم بن أبي النجود » ، وقال ابن عدي :
« لا يرويه عن الليث غير حفص ، وعامة حديثه غير محفوظ » .

ومن طريق الدارقطني أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال (٢٥٠/٣) :

« قال الدارقطني : تفرد به حفص عن ليث . قلت : أما ليث فغاية في الضعف عندهم . إلا أن المتهم به حفص . قال ابن خراش : متروك يضع الحديث » .
ووافقه السيوطي (٢/٤٥٠) ثم ابن عراق (١/٣٩٢ - ٢) .

٧٣٣ — (أول من أشفع له من أمتي العرب الذين رأوني وآمنوا بي وصدقوني ، ثم أشفع للعرب الذين لم يروني وأحبوني وأحبوا رؤيتي) .

موضوع . رواه ابن عدي (١/٢٥٨) عن زهير بن العلاء : ثنا عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

أورده في ترجمة عطاء ، وهو ثقة محتج به في الصحيحين ، فكان الأولى إيرادها في ترجمة زهير بن العلاء . قال الذهبي :

« روي عن أبي حاتم الرازي أنه قال : أحاديثه موضوعة منها . . . » فذكر له حديثاً يأتي قريباً بلفظ « كثرة العرب . . . » .

٧٣٤ — (ألا أنبئكم بالفقيه ؟ قالوا : بلى ، قال : من لا يقنط الناس من رحمة الله ، ولا يؤيسهم من روح الله ، ولا يؤمنهم من مكر الله ، ولا يدع القرآن رغبة عنه إلى ما سواه ، ألا لا خير في عبادة ليس فيها تفقه ، ولا في علم ليس فيه تفهم ، ولا قراءة ليس فيها تدبر) .

منكر . رواه ابن وهب في « المسند » (١/١٦٥/٨) : أخبرني عقبة بن نافع عن إسحاق ابن أسيد عن أبي مالك وأبي إسحاق عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

وأخرجه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » (٤٤/٢) من طريق ابن وهب ، وقال :
« لا يأتي هذا الحديث مرفوعاً إلا من هذا الوجه وأكثرهم يوقفونه على علي » .

قلت : وهو الأشبه فإن هذا الإسناد المرفوع فيه علتان :
الأولى : إسحق بن أسيد وهو أبو محمد المروزي تزيل مصر ، قال الحافظ :
« فيه ضعف » .

والأخرى : عقبة بن نافع فإنه مجهول ، أورده ابن أبي حاتم (٣١٧/١/٣) برواية ابن
وهب فقط عنه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٧٣٥ — (كثرة العرب وإيمانهم قررة عين لي ، فمن أقرب عيني
أقررت بعينه) .

موضوع . رواه ابن عدي (١/٢٥٨) عن زهير بن العلاء : ثنا عطاء بن أبي ميمونة عن
أوس بن ضميج عن ابن عباس مرفوعاً .
أورده في ترجمة عطاء هذا وكان حقه أن يورده في ترجمة زهير ؛ فإنه المتهم بوضع هذا
الحديث كما سبق ذكره قريباً في « أول من أشفع له من أمتي العرب . . . » رقم (٧٣٣) .
وقد ذكر ابن أبي حاتم في « العلل » (٣٦٧/٢) أن أباه سئل عن حديثه هذا ؟ فقال :
« هذا حديث موضوع ، وذكر له أحاديث من روايته . فقال : هذه أحاديث موضوعة ،
وهذا شيخ لا يشتغل به » .

٧٣٦ — (تزوجوا الأبيكار فإنهن أعذب أفواها ، وأفتح أرحاما ،
وأثبت مودة) .

موضوع . رواه الواحدي في « الوسيط » (٢/١١٥/٣) عن إسحاق بن بشر الكاهلي :
حدثني عبد الله بن إدريس المدني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .
قلت : وهذا إسناد موضوع آفته الكاهلي وهو كذاب كما قال جماعة ، وقال الدارقطني :
« هو في عداد من يضع الحديث » .
وقد روي الحديث بإسناد خير من هذا بلفظ قريب منه إلا أنه قال :
« وأنتق أرحاماً . وأرضي باليسير » . والباقي مثله سواء ، وهو مخرج في « الصحيحة » برقم
(٦٢٣) .

٧٣٧ — (من ولد له مولود فليحسن أدبه واسمه ، فإذا بلغ
فليزوجه ، فإن بلغ ولم يزوجه فأصاب إثماً باء بإثمه) .

ضعيف . رواه ابن بكير الصيرفي في « فضائل من اسمه أحمد ومحمد » (٢/٦٠) : ثنا

محمد بن عبد الله العسكري : ثنا أبو يعقوب إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي (الأصل : وميمون الحربي وهو خطأ) : ثنا مسلم بن إبراهيم : ثنا شداد بن سعيد الراسبي عن سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله ثقات معروفون من رجال « التهذيب » غير الحربي وهو ثقة وله ترجمة في « تاريخ بغداد » (٣٨٢/٦) .

والراوي عنه محمد بن عبد الله العسكري لم أعرفه ، وفي شيوخ ابن بكير عند الخطيب (١٣/٨) محمد بن عبد الله بن علم الصفار ، وقد ترجمه الخطيب (٤٥٤/٥) وقال :

« لم أسمع أحداً من أصحابنا يقول فيه إلا خيراً » . فلعله هو .

والراسبي مختلف فيه ، أورده العقيلي في « الضعفاء » (١٨٠) وقال :

« قال البخاري : ضعفه عبد الصمد ، ولكنه صدوق في حفظه بعض الشيء » .

وذكره الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » وقال :

« قال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً ، وقال العقيلي : له أحاديث لا يتابع عليها » . وفي

« التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

قلت : فلعله علة الحديث .

٧٣٨ — (تزوجوا الزرق فإن فيهن يُمناً) .

موضوع . رواه الواحدي في « الوسيط » (٢/١١٥/٣) عن إسحاق بن بشر الكاهلي : حدثني عبد الله بن إدريس المدني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع آفته الكاهلي وهو وضاع كما سبق قبل حديث .

٧٣٩ — (شر الحمير الأسود القصير) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٢٦) وأبو محمد المخلدي في « الفوائد » (٢/٢٤٥) عن بقية : حدثنا مبشر بن عبيد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

« مبشر بن عبيد قال أحمد : « أحاديثه أحاديث موضوعة كذب » وقال مرة : « ليس بشيء » .

يضع الحديث » . وقال البخاري : منكر الحديث .

ثم ساق له حديثين هذا أحدهما .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٢١/٢) من رواية العقيلي هذه

وأصاب . وتعبه السيوطي (رقم ١٧٢٨) فما أجاد ؛ لأنه لم يزد على قوله :

« إن مبشراً هذا روى له ابن ماجه » .

قلت : فكان ماذا ؟ ! قال :

« وقال البخاري : منكر الحديث » .

قلت : وهذا لا ينافي قول أحمد : « يضع الحديث » لأنه أفاد زيادة علم على ما أفادته عبارة البخاري ، على ان هذه العبارة منه تفيد أنه متهم عنده كما سبق بيانه مرارا .

٧٤٠ — (شر المال في آخر الزمان الممالك) .

موضوع . رواه أبو الحسن الحلبي في « الفوائد المنتقاة » (١/١١/١) وأبو نعيم في « الحلية » (٩٤/٤) عن أبي فروة يزيد بن سنان بن يزيد الرهاوي : نا أبي : نا محمد بن أيوب عن ميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر مرفوعا .

ومن هذا الوجه رواه ابن عدي (٢/٣١١) وقال :

« لا يرويه بهذا الإسناد ، إلا يزيد بن سنان عن محمد بن أيوب ، وقد أتني هذا الحديث من الرهاوي لا من ابن أيوب ، وفي حديث الرهاوي ما لا يوافقه الثقات عليه » . وقال أبو نعيم : « تفرد به محمد بن أيوب » .

قلت : وقد ضعفه أبو حاتم لكن الراوي عنه يزيد بن سنان أشد ضعفاً فقد قال النسائي فيه : « ضعيف متروك الحديث » . وقال مرة : « ليس بثقة » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية أبي نعيم وحده ، وتعبه المناوي بقوله : « أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال : يزيد متروك ، وتبعه على ذلك المؤلف في مختصره الكبير فأقره ولم يتعبه بشيء » .

قلت : وقد أصاب السيوطي هناك في « اللآلئ » (١٤٠/٢) ، وأخطأ في إيرادته في « الجامع » ، فقد جزم المحقق ابن القيم في « المنار » (ص ٤٩) بأنه حديث موضوع ، وسبقه ابن الجوزي (٢٣٥/٢) .

٧٤١ — (الصمت أرفع العبادة) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٧٣/٢) معلقاً عن عبد الله بن محمد بن موسى البازيار : ثنا أشعث بن شداد السجستاني : ثنا يحيى بن يحيى : ثنا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا .

أورده في ترجمة عبد الله هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : وشيخه أشعث بن شداد لم أجد من ذكره .

ويحيى بن يحيى الظاهر أنه أبو زكريا الحنظلي النيسابوري وهو ثقة من رجال الشيخين ، لكن قال المناوي تعليقا على قول السيوطي في « الجامع » : رواه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي هريرة :

« و فيه يحيى بن يحيى الغساني ، قال الذهبي : جرحه ابن حبان »

فإن كان قوله « الغساني » جاء في طريق الديلمي فلا كلام ، وإن كان من اجتهاد المناوي فأننا أرحم أنه خطأ ، وأن الصواب ما ذكرته ، لأن الحافظ ذكر في الرواة عن المغيرة بن عبد الرحمن « يحيى بن يحيى » بإطلاقه يبعد أن يريد به هذا الغساني المجروح ، ولا يريد الحنظلي الثقة ، والله اعلم .

وأما المغيرة هذا فهو الحزامي المدني قال الحافظ : « ثقة له غرائب » .

والحديث في « مسند الفردوس » (٤ / ٢٦٠) لكنني لا أظول مصورته الآن ؛ لأن تحقق من نسبة « الغساني » هل هي فيه أم لا ؟

٧٤٢ — (عاقبوا أرقاءكم على قدر عقولهم) .

باطل . رواه عبد الرحمن بن نصر الدمشقي في « الفوائد » (٢ / ٢٣٠ / ١) وتما في « الفوائد » (٢ / ٢٠٧) وابن عساكر في « التاريخ » (١٠ / ٢٦٨ / ١) من طريق الدارقطني وغيره عن سليمان بن عبد الرحمن : نا عبد الملك بن مهران عن عبيد بن نجيح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال الدارقطني :

« تفرد به عبيد بن نجيح عن هشام ، وتفرد به سليمان عن عبد الملك عنه » .

قلت : وعبد الملك بن مهران قال فيه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٤٨) :

« صاحب مناكير ، غلب على حديثه الوهم ، لا يقيم شيئاً من الحديث » .
ثم ساق له أحاديث ثم قال :

« كلها ليس لها أصل ، ولا يعرف منها شيء من وجه يصح » .

وساق له ابن عدي في « الكامل » (١ / ٣١٦) حديثاً وقال :

« متنه منكر ، وله غير ما ذكرت وهو مجهول ليس بالمعروف » .

وروى ابن عساكر عن ابن السكن أنه قال فيه :

« منكر الحديث » . وعن ابن أبي حاتم : أنه مجهول . وذكر له الذهبي حديثين قال :

« إنهما باطلان » وما أرى أنا إلا أن هذا الحديث من أباطيله . وقد أورده السيوطي في

« الجامع » فأساء . ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء !

٧٤٣ — (عجبت لطالب الدنيا والموت يطلبه ، وغافلٍ وليس

بمغفول عنه ، ولضاحك ملَّ فيه ولا يدري أَرْضَى اللهُ أم أسخطه) .

ضعيف جداً . رواه تمام في « الفوائد » (١ / ٩٤) وابن عدي (٢ / ٧٩) عن يحيى

ابن علي الأسلمي عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود يرفعه . وقال :

« أحاديث حميد ليست بمستقيمة ، ولا يتابع عليها » . وفي « الميزان » :

« متروك ، وقال ابن حبان : « يروي عن ابن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها موضوعة » .
وقال النسائي : « ليس بالقوي » . ومن مناكيره . . . » .
ثم ذكر أحاديث هذا أحدها . وقال الدارقطني :
« متروك وأحاديثه تشبه الموضوعه » .

قلت : وحيد هذا هو ابن عطاء الأعرج الكوفي ؛ وليس هو بصاحب الزهري ، ذلك حميد
ابن قيس الأعرج كما قال ابن حبان (٢٥٧/١) .
ورواه القضاعي (١/٤٩) عن إسحاق بن إبراهيم بن يونس قال : نا سفيان بن وكيع
قال : نا أبي عن حميد به .
والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » لابن عدي والبيهقي في « الشعب » . ويض
له المناوي !

٧٤٤ — (من توضأ ومسح عنقه لم يغل بالأغلال يوم القيامة) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١١٥/٢) : حدثنا محمد بن أحمد بن محمد :
ثنا عبد الرحمن بن داود ثنا : عثمان بن خرزاذ : ثنا عمرو بن محمد بن الحسن المكتب : ثنا محمد
ابن عمرو بن عبيد الأنصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ويقول :
فذكره مرفوعاً .

أورده في ترجمة عبد الرحمن بن داود هذا وهو أبو محمد الفارسي وقال فيه :
« كان من الفقهاء كثير الحديث » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أجده عند غيره .
وشيخه محمد بن أحمد بن محمد هو إما أبو بكر المعدل فهو ثقة أمين كما قال أبو نعيم فسي
ترجمته (٩٠٠/٢) ، وإما أبو عثمان بن أبي هريرة قال في ترجمته (٢٩٦/٢) :
« أحد العباد والأخبار ، سمع الكثير صاحب أصول وكتب كثيرة » .
والأقرب الأول . والله أعلم .

وبعد كتابة ما تقدم رأيت ابن عراق قال في « تنزيه الشريعة » بعد أن ساق الحديث عن أبي
نعيم :

« وفيه أبو بكر المفيد شيخ أبي نعيم ، قال الحافظ العراقي : وهو آفته » .

قلت : وهذا متهم كما قال الذهبي وتبعه الحافظ ابن حجر في « اللسان » .

وقد كنت ذكرت عند حديث « مسح الرقبة أمان من الغل » رقم (٦٩) أنه محمد بن أحمد
ابن علي المحرم ، والآن رجعت عنه لما وقفت على إسناد الحديث عند أبي نعيم ، وإنما أوقعني في
ذلك الخطأ أنني كنت نقلته بواسطة الحافظ ابن حجر وهو لم يذكر في سند الحديث اسم جد هذا
الشيخ ، فلما وقفت عليه عند أبي نعيم إذا باسم جده (محمد) ، فتيقنت أنه ليس ذلك المحرم ،

فهو أحد هؤلاء الثلاثة الذين ذكرتهم هنا ، وقد رأيت أن الحافظ العراقي جزم بأنه أبو بكر المفيد ، وهو حجة في هذا العلم . فالعمدة عليه في تعيين الرجل . والله أعلم .
وفي السند رجل آخر ضعيف جداً ، وهو محمد بن عمرو بن عبيد الأنصاري وهو بصري ، وقد حكيت أقوال العلماء في تضعيفه هناك .

وقد تبين لي الآن علة ثالثة وهي عمرو بن محمد بن الحسن ترجمه الخطيب فقال (٢٠٤/١٢) :
« هو الزمن المعروف بالأعسم ، بصري سكن بغداد » . ثم روى عن الدارقطني أنه قال فيه :
« منكر الحديث » وفي رواية أخرى عنه :

« كان ضعيفاً كثير الوهم » . وفي « اللسان » :

« قال الحاكم : ساقط روى أحاديث موضوعة عن قوم لا يوجد في حديثهم منها شيء » .

وذكر عن ابن حبان والنقاش نحوه .

قلت : فتعصيب التهمة به في هذا الحديث أولى من تعصيبها بشيخ أبي نعيم ؛ لأنه فوقه في السند ، وأوهى منه ، والله أعلم .

٧٤٥ — (من خرج حاجاً فمات كتب له أجر الحاج إلى يوم

القيامة ، ومن خرج معتمراً فمات كتب له أجر المعتمر إلى يوم القيامة) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢/١١١/١) عن أبي معاوية : ثنا محمد بن

إسحاق عن جميل بن أبي ميمونة عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال :

« لم يروه عن عطاء إلا جميل ، ولا عنه إلا ابن إسحاق تفرد به أبو معاوية » .

ومن هذا الوجه رواه الضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرور » (١/٣٣) وزاد :

« ومن خرج غازياً في سبيل الله فمات كتب له أجر الغازي إلى يوم القيامة » .

وهكذا أورده المنذري في « الترغيب » (١١٢/٢) وقال :

« رواه أبو يعلى من رواية محمد بن إسحاق ، وبقيّة رواه ثقات » .

قلت : يعني أن ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه . فهذه علة ، وفيه علة أخرى ، فقال الهيثمي

(٢٠٨/٣ — ٢٠٩) بعد أن عزاه للطبراني وحده :

« وفيه جميل بن أبي ميمونة ، وقد ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ،

وذكره ابن حبان في (الثقات) » .

قلت : وتساهل ابن حبان في التوثيق معروف . فالرجل مجهول الحال . والله اعلم .

٧٤٦ — (لا هم إلا هم الدين ، ولا وجع إلا وجع العين) .

موضوع . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (٣٤٦/١) والطبراني في « الأوسط » (١/٦٨) و

(١/١٤٥) وفي الصغير (ص ١٧٦) وعنه القضاعي (٢/٧٢) وابن عدي (١/١٨٨) قالوا

حدثنا محمد بن يونس البصري العصفري : ثنا قرين بن سهل بن قرين : حدثني أبي : ثنا محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا . وقال الطبراني :

« لم يروه عن ابن المنكدر إلا ابن أبي ذئب ، تفرد به سهل » .

قلت : وقال ابن حبان :

« يروي عن ابن أبي ذئب وغيره من الثقات ما ليس من حديثهم » . ولذا قال الذهبي :

« غمزه ابن حبان وابن عدي ، وكذبه الأزدي » .

وذكر له ابن عدي ثلاثة أحاديث هذا أحدها وقال :

« منكر باطل إسناده ومثته » .

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٤٤) . وتعقبه السيوطي بما لا ينفع

فقال (٣٩٣ — طبع الهند) :

« قلت : أخرجه أبو نعيم في « الطب » والبيهقي في « شعب الإيمان » وقال :

« حديث منكر » .

وله طريق آخر ، قال الشيرازي في « الألقاب » . . . فساق إسناده من طريق يحيى ابن

عبد الله خاقان : حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به ثم قال السيوطي :

« وأخرجه الخطيب في « رواة مالك » وقال : منكر عن مالك ، وخاقان مجهول ، وقال

الذهبي في « الميزان » : يحيى بن عبد الله خاقان يكنى أبا سهل عن مالك — ثم ساق الحديث

ثم قال : فهذا موضوع » . ولم يتعقبه السيوطي بشيء إلا أنه قال : « وله شاهد موقوف » .

قلت : وفيه ابن لهيعة ، ولو صح فهو شاهد على الحديث لا له ؛ لأن الموقوف لا يصح أن

يشهد للمرفوع كما لا يخفى ؛ ولذلك قال المناوي في « الفيض » :

« وحكم ابن الجوزي عليه بالوضع ، ونوزع بما لا طائل فيه » .

والموقوف المشار إليه وجدته في « الفوائد المنتقاة الحسان العوالي » لابن الديباجي (١ / ٨٥ / ٢٠)

من طريق ابن لهيعة عن خالد بن يزيد قال : قال عمرو بن العاص . . . فذكره .

والحديث أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٩٥) من طريق الحسين بن معاذ —

مستلمي عمرو بن علي — : ثنا ابن أخي الربيع بن مسلم عن الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد

عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ : « لا غم إلا غم الدين ، ولا . . . » .

قلت : والحسن بن معاذ هو ابن داود بن معاذ . قال الذهبي :

« ليس بثقة ، حديثه موضوع » .

٧٤٧ — (قال الله تعالى : من لم يرض بقضائي وقدري فليلتمس

رباً غيري) .

ضعيف جداً . عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للبيهقي في « الشعب » عن أنس . ولم

يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء ، وكأنه لم يقف على سنده ، وقد وجدته في الجزء الرابع من « التجريد » لابن عساكر ، رواه (١/٤ — ٢) من طريق البيهقي عن الحاكم بسنده عن علي بن يزداد الجرجاني — وكان قد أتى عليه مائة وخمس وعشرون سنة — قال : سمعت عصام بن الليث الليثي السدوسي — من بني فزارة في البادية — قال : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، علي بن يزداد الجرجاني قال الذهبي في ترجمة شيخه عصام بن الليث :
« لا يعرفان » .

وساق له في « اللسان » هذا الحديث من طريق الحاكم ثم قال :
« أخرجه أبو سعد ابن السمعاني في « الأنساب » وقال :
« هذا إسناد مظلم لا أصل له » .

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة علي بن يزداد الجرجاني :
« شيخ لابن عدي منهم ، روى عن الثقات أوابد » . وأقره في « اللسان » .
فالإسناد ضعيف جداً . وقد روي بإسناد آخر مثله في الضعف ، وقد مضى برقم (٤٩٤) .

٧٤٨ — (الجمال صواب القول بالحق ، والكمال حسن العفاف

بالصدق) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « فضائل الخلفاء الأربعة » (٢/٢/٢) والسلفي في « أحاديث وحكايات » (١/٧٨) وابن النجار (١٠/١٧٤/١) والديلمى (٨١/٢) وابن عساكر (٢/٤٧١/٨) عن عمر بن إبراهيم عن أيوب بن سيار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال :
جاء العباس إلى النبي ﷺ وعليه ثياب بياض ، فلما نظر تبسم ، قال العباس ، يا رسول الله ما الجمال ؟ قال فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته أيوب بن سيار فإنه ليس بثقة كما قال النسائي وغيره ، وقال ابن حبان (١٥٩/١) :
« يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل » .

والراوي عنه عمر بن إبراهيم وهو الكردي الهاشمي مثله في الضعف ، لكنه قد توبع عليه ، أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٨٦/٢ — ٨٧) عن همام بن مسلم عن أيوب به . لكن هماماً هذا مثله في الضعف قال الدارقطني :
« متروك » .

قلت : فلا يستشهد به لا سيما وقد قال ابن حبان : « يسرق الحديث » . فلعله سرقه من الكردي هذا .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الحكيم عن جابر . وتعقبه المناوي في شرحه عليه بقوله :

« قضية صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز ، وهو عجيب ! فقد رواه أبو نعيم في « الحلية » والدليمي في « الفردوس » والبيهقي في « الشعب » فعدوله للحكيم واقتصاره عليه الموهوم غير لائق ، ثم إن فيه أيوب بن سيار (الاصل يسار وهو خطأ مطبعي) الزهري قال الذهبي : ضعیف جدا تفرد به عنه عمر بن إبراهيم وهو ضعيف جداً . وفي قول الذهبي أن عمر تفرد به عن أيوب نظر ، للمتابعة التي ذكرتها ، وعزوه للحلية فيه وقفة ؛ فإني لم أجده في « الحلية » . والله أعلم .

٧٤٩ — (من أغاث ملهوفاً كتب الله له ثلاثة وسبعين مغفرة واحدة منها صلاح أمره كله ، واثنان وسبعون درجات له يوم القيامة) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٤٠) . وكذا ابن حبان (٣٠٤ / ١) وأبو نعيم في « الأخبار » (٧٤ / ٢) عن عبد العزيز بن عبد الصمد العمي قال : حدثنا زياد بن أبيي حسان عن أنس مرفوعا . وقال العقيلي :

« لا يعرف إلا به » . يعني زيادا هذا . وقال ابن حبان :

« كان شعبة شديد الحمل عليه ، وكان ممن يروي أحاديث مناكير ، وأوهاما كثيرة » . وقال البخاري : « كان شعبة يتكلم فيه » ، وفي « الميزان » :

« قال الحاكم : روى عن أنس وغيره أحاديث موضوعة ، وكان شعبة شديد الحمل عليه وكذبه ، قال الدارقطني : متروك ، وقال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به » . وقال النقاش فيه مثل قول الحاكم المتقدم .

ومن طريق زياد رواه أبو يعلى والبخاري في « المجمع » (١٩١ / ٨) .

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق العقيلي ثم قال (١٧١ / ٢) :

« موضوع ، والمتهم بوضعه زياد » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (ص ٣٥٢) بأن له طريقين آخرين وشاهداً من حديث ثوبان . أما الطريق الأول فساقه من رواية ابن عساكر بسنده عن القاضي أبي محمد عبد الله بن محمد ابن عبد الغفار بن ذكوان : حدثنا أبو علي محمد بن سليمان بن حيدرة : حدثنا أبو سليمان إسماعيل بن معن (الأصل : حصني وهو خطأ) : حدثنا [أبو] المغيرة : حدثنا إسماعيل بن عياش : حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره .

قلت : وسكت عليه السيوطي فما أحسن ؛ فإن ابن ذكوان هذا أورده الذهبي في « الميزان » ثم ابن حجر في « اللسان » وقالوا :

« تكلم فيه عبد العزيز الكتاني » .

ومحمد بن سليمان بن حيدرة مجهول الحال ، وحيدرة اسم أحد جدوده ، واسم جده الأدنى الحرين سليمان . هكذا ذكره ابن عساكر في « تاريخه » (١٥ / ١٩٣ / ٢) وفي ترجمته ساق له هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ وتمام الحديث عنده .

« ومن قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أحداً صمداً لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، كتب الله له بها أربعين ألف حسنة » .

وبقية رجال الإسناد ثقات غير أن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذه منها ، وإسماعيل بن معن له ترجمة في ابن عساكر (٢ / ٤١٥ / ٢) .

وجملة القول : أن سند هذه الطريق مظلم فلا يدفع بمثله حكم ابن الجوزي عليه بالوضع ، لا سيما وفيها تلك الزيادة التي تؤكد هذا الحكم لما فيها من المبالغة في الأجر لمجرد النطق بتلك الجملة المباركة ، وهذه المبالغة من أمارات وضع الحديث كما هو مقرر في محله .

وأما الطريق الثاني ، فساقه السيوطي من رواية أبي طاهر الحنائي بسنده عن عيسى بن يعقوب بن جابر الزجاج : حدثنا دينار مولى أنس بن مالك : حدثني أنس بن مالك به . وهكذا رواه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ١٧٥) في ترجمة الزجاج هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وهذا إسناد تالف دينار هذا قال ابن حبان (١ / ٢٩٠) :

« يروي عن أنس أشياء موضوعة » . وقال الحاكم :

« روى عن أنس قريبا من مائة حديث موضوعة » .

فايراد السيوطي لهذا الطريق التالف ، وسكوته عليه من العجائب !

وقد فاته طريق ثالث ، أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٥٠) عن أبان عن أنس مرفوعاً .

لكن أبان هذا وهو ابن ابي عياش كذاب فلا يفرح به !

وأما الشاهد فهو الحديث الآتي :

٧٥٠ — (من فرج عن مؤمن لهفان غفر الله له ثلاثاً وسبعين

مغفرة ، واحدة يصلح بها أمر دنياه وآخرته ، وثنتين وسبعين يوفيهها الله تعالى يوم القيامة) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الجلية » (٣ / ٤٩ — ٥٠) من طريق إسماعيل بن أبان الأزدي (الأصل الأودي وهو تصحيف) قال : ثنا حماد بن عثمان القرشي — مولى الحسن بن علي — قال : حدثني يزيد بن أبي زياد البصري عن فرقد عن شميظ — مولى ثوبان — عن ثوبان مرفوعاً ، وقال :

« غريب من حديث فرقد ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو مظلم ، فان فرقداً هذا وهو ابن يعقوب السبخي قال البخاري :
« في حديثه مناكير » وقال النسائي :
« ليس بثقة » .

. ويزيد بن أبي زياد البصري لم أعرفه ، وفي طبقته بهذا الاسم والنسب ثلاثة أحدهم شامي ،
وهو ضعيف جداً ، والآخران كوفيان ، أحدهما من رجال « التهذيب » وهو ضعيف . والآخر من
رجال « الميزان » ولا تقوم به حجة . فلعله أحدهم ويكون نسبه بصرياً خطأ من أحد الرواة ولعله
من الراوي عنه : حماد بن عثمان القرشي ، ولم أجد له ترجمة . ويراجع له « الجرح والتعديل »
فاني لا أطوله الآن .

ثم رجعت إليه فلم أجد فيه سوى حماد بن عثمان الذي روى عن الحسن البصري وهو مجهول .
فكانه غير هذا .

وهذا الحديث أوردته السيوطي شاهداً للحديث الذي قبله فلم يحسن لشدة ضعفه ونكارة
لفظه . والله أعلم .

٧٥١ — (من قضى لأخيه حاجة كنت واقفاً عند ميزانه ،
فإن رجح وإلا شفعت له) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٥٣) عن عبد الله بن إبراهيم بن الهيثم الغفاري :
ثنا مالك بن أنس والعمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :
« غريب من حديث مالك ، تفرد به الغفاري » .

قلت : قال الذهبي :

« نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث . وقال الحاكم :

« يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة » .

٧٥٢ — (وجبت محبة الله على من أغضب فحلم) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢ / ٣٣١) : حدثنا ابن أبي صالح . . ثنا أبو مصعب : حدثني
مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال :
« وهذا عن مالك منكر » .

قلت : أوردته في ترجمة أبي مصعب هذا وسماه مطرفاً ، وقال :

« يحدث عن ابن أبي ذئب ومالك وغيرهما بالمناكير » .

قلت : مطرف هذا من شيوخ البخاري في « الصحيح » وهو ثقة كما قال ابن سعد والدارقطني

وغيرهما ، وبه جزم الحافظ في « التقريب » وقال :

« لم يصب ابن عدي في تضعيفه » .

وقد ساق الذهبي له أحاديث في « الميزان » من طريق ابن عدي عن ابن أبي صالح هذا

وهو أحمد بن داود ، ومنها هذا الحديث ثم قال :

« قلت ، وهذه أباطيل حاشا مطرفاً من روايتها ، وإنما البلاء من أحمد بن داود ! فكيف خفي هذا على ابن عدي فقد كذبه الدارقطني ؟ ! ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى » .
وكذا قال الحافظ في « التهذيب » ، وقد فعل الذهبي ما أشار إليه ، فنقل الحديث إلى ترجمة أحمد هذا وقال :

« وهذا موضوع » .

وواقفه الحافظ ابن حجر في « اللسان » وذكر أن أحمد هذا قال فيه ابن حبان وابن طاهر :
« كان يضع الحديث » .

قلت : ومن طريقه أخرج الحديث أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٣٥/٥) والقضاعي في « مسند الشهاب » (٢/٤٦) والقاضي أبو بكر الشهرزوري في « جزء فيه مجلسان » (٢/٤) وابن عساكر (٢/٨٤/٥) .

وأورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (١٦٧ — ١٦٨) من طريق أبي نعيم ، ثم قال السيوطي :

« قال في « الميزان » : هذا موضوع ، من أكاذيب ابن داود » .

قلت : وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١/٣٥٩ — ٢) .

ومع هذا كله فقد سود به السيوطي كتابه « الجامع الصغير » ! فتعقبه المناوي بكلام الذهبي على الحديث ويقول ابن طاهر في راويه :

« كان يضع الحديث » . وكذا قال ابن حبان (١/١٣٤) .

٧٥٣ — (من قضى لأخيه المسلم حاجة كان له من الأجر
كمن خدم الله عمره) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٠/٢٥٤ — ٢٥٥) والخطيب في « التاريخ » (١٣٠/٥ — ١٣١) والسلفي في « أحاديث متخبة » (١/١٣٥) عن أحمد بن محمد النوري قال : نا سَرِي السَّقْطِي عن معروف الكرخي عن ابن السماك عن الأعمش عن أنس مرفوعاً . وفي لفظ للخطيب : « . . . كمن حج واعتمر » .

قلت : وهذا سند ضعيف مسلسل بجماعة من الصوفية لا تعرف أحوالهم في الحديث وهم النوري والسَّقْطِي والكرخي ، وفي ترجمة الأول من « التاريخ » أمور مخالفة للشرع كندره أن لا يقعد على الأرض أربعين يوماً ! وقد وفي فلم يقعد ! وكطلبه من الله أن يخرج له سمكة وزن ثلاثة أرطال لا تزيد ولا تنقص ! وإلا رمى بنفسه في الفرات ! فزعموا أن السمكة أخرجت له على ما أراد ، فقال له الجُنَيْد : لو لم يخرج كنت ترمي بنفسك ؟ قال : نعم . فهذا يدل على أنه كان جاهلاً ،

أوأنه كان من غلاة الصوفية الذين لا يقيمون لنصوص الشريعة وزنا . أعاذنا الله من ذلك بمنه وكرمه .
ثم إن في الحديث علة أخرى وهي الانقطاع بين الاعمش وأنس ، قال في « التهذيب » :
« لم يثبت له منه سماع » .

وابن السماك اسمه محمد بن صبيح ولا بأس به كما قال الدارقطني .
والحديث أورده السيوطي باللفظين كحديثين مستقلين ! عزى الأول للحلية ، والآخسر
للتاريخ ، وقال المناوي فيه :
« وفيه من لم أعرفه » .

يعني الصوفية الثلاثة . ثم قال في اللفظ الأول عطفاً على رواية « الحلية » له :
« وكذا الخطيب عن إبراهيم بن شاذان عن عيسى بن يعقوب بن جابر الزجاج عن دينار مولى
أنس ، وقضية كلام المصنف أن ذا لا يوجد مخرجا لأعلى من أبي نعيم وإلا لما عدل إليه واقتصر
عليه ، والأمر بخلافه ، فقد خرجه البخاري في « تاريخه » ولفظه : « من قضى لأخيه حاجة
فكأنما خدم الله عمره » . وكذا الطبراني والخرائطي عن أنس يرفعه بسند قال الحافظ العراقي
ضعيف . وأورده ابن الجوزي في (الموضوع) .

قلت : طريق دينار هذه ليست لهذا الحديث بهذا اللفظ ، بل هو من طريق الصوفية
المتقدم ، ولفظ حديث دينار « من قضى لأخيه حاجة من حوائج الدنيا قضى الله له اثنتين وسبعين
حاجة أسهلها المغفرة » فهذا حديث آخر وقد تقدم الكلام عليه في الحديث (٧٥٠) وليس هو عند
أبي نعيم من هذا الوجه بل هو عند الخطيب كما سبق .

ثم إن ابن الجوزي لم يورد هذا الحديث في « الموضوع » وإنما أورد فيه الحديث المشار إليه
أنفاً برقم (٧٥٠) ، فتأمل كم في كلام المناوي من أخطاء . والعصمة لله وحده .

وللحديث طريق آخر عن أنس ، أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤٣ / ٢ / ٤) وابن أبي
الدنيا في « قضاء الحوائج » (٧٧ — ٧٨) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٢٥ / ٢) والخرائطي
في « المكارم » (ص ١٧) والخطيب (١١٤ / ٣) عن بقية عن متوكل بن يحيى القنسريني عن
حميد بن العلاء عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا ساقط ، وبقية وهو ابن الوليد مدلس وقد عنعنه . والمتوكل هذا قال الأزدي :
« حديثه ليس بالقائم » .

وحميد بن العلاء قال الأزدي :

« لا يصح حديثه » . وكأنه يعني هذا .

ووجدت له شاهداً من حديث عبد الله بن عمر . أخرجه أبو العباس الأصبم في « حديثه »
(رقم ١٣٠ من نسختي) عن أبي مسلم محمد بن مخلد الرعيي : حدثنا سعيد بن عبد الجبار عن
محمد بن جابر عن خصيف بن عبد الرحمن عنه مرفوعاً .

وهذا إسناد هالك ؛ الرعيني قال ابن عدي :
« حدث بالأباطيل » . وقال الدارقطني :
« متروك الحديث » .

وسعيد بن عبد الجبار قال الذهبي :
« لا يعرف » .

وفرق بينه وبين سميّه الذي قبله وهو الزبيدي الحمصي وكان جرير يكذبه . ولا مانع عندي من أن يكونا واحدا ويؤيده أن الحافظ بعد أن ترجم للزبيدي في « التهذيب » لم يورد هذا الذي نحن في صدده تمييزاً كما هي عادته ، وكذلك لم يورده في « اللسان » اكتفاء منه بإيراده إياه فسي « التهذيب » بناء على أنهما واحد . والله اعلم .

ومحمد بن جابر وخصيف بن عبد الرحمن ضعيفان .

٧٥٤ — (نعم الشيء الهدية أمام الحاجة) .

موضوع . رواه الطبراني (١ / ٢٩٤ / ١) : حدثنا أحمد بن الحسن الصوفي : نا الهيثم بن خارجة : نا يحيى بن سعيد العطار عن يحيى بن العلاء عن طلحة بن عبيد الله عن الحسين بن علي مرفوعاً . ورواه الضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (١ / ٣١) من طريق يزيد بن سنان البصري — بمصر — ثنا يحيى بن سعيد العطار به .

قلت : وهذا إسناد تالف يحيى بن سعيد قال ابن حبان :
« يروي الموضوعات عن الآبائ لا يجوز الاحتجاج به » .

ويحيى بن العلاء كذاب يضع الحديث كما تقدم عن الامام أحمد تحت الحديث (٣٢١) . وذكره ابن قدامة في « المنتخب » (١٠ / ١٩٥ / ١) من طريق عبد الله : حدثني أبي : نا عباد بن العوام : حدثني شيخ عن الزهري مرفوعاً . قال أبي : يقولون إنه سليمان بن أرقم ، وسليمان لا يساوي حديثه شيئاً .

ثم رأيت هذا في « كتاب الضعفاء » (١٥٦) للعقيلي قال : حدثنا عبد الله به .

قلت : وقد وصله أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٧٥) عن عثمان بن عبد الرحمن ابن عمر بن سعيد بن أبي وقاص عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وهذا سند ساقط أيضاً ، عثمان هذا قال ابن معين :

« كان يكذب » . وقال ابن المديني : « ضعيف جداً » وهذا معنى قول البخاري : « تركوه » .

وقال فيه ابن حبان (٢ / ٩٨) مثل ما سبق في يحيى بن سعيد . ومن طريقه رواه الحاكم فسي « تاريخه » كما في « اللآلئ » (ص ٤٩٢) للسيوطي وقد تعقب به وبحديث الحسين الذي قبله حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع ؛ فلم يصنع شيئاً لأن مدارهما على كذا بين كما علمت .

وله طريق أخرى عن عروة . رواه الخطيب (٨ / ١٦٦) عن عمرو بن خالد الأعشي : حدثنا

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .
لكن عمرو هذا كذاب وضاع ، رماه بذلك غير واحد من الائمة . وقد أورده ابن الجوزي
من طريقه في « الموضوعات » وقال (٩١ / ٢) :

« لا يصح ، عمرو بن خالد كذبه العلماء ، منهم أحمد ويحيى ، وقال ابن راهوية :
كان يضع الحديث » .

وقد روي من حديث أنس ، رواه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق خدش بن
مخلد : حدثنا يعيش بن هشام : حدثنا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً ذكره ابن الجوزي وقال :
« قال الدارقطني : هو باطل عن مالك ، وقد روي عن الموقري عن الزهري عن أنس ،
والموقري ضعيف » .

قلت : وخدش بن مخلد لم أجد له ترجمة .

وأما الموقري وهو الوليد بن محمد فهو ساقط كذبه ابن معين وقال النسائي :

« متروك الحديث » . وقال ابن حبان :

« روي عن الزهري أشياء موضوعة لم يروها الزهري قط » .

٧٥٥ — (إن الله عزوجل لما قضى خلقه استلقى ، ووضع

إحدى رجله على الأخرى وقال : لا ينبغي لأحد من خلقه أن يفعل
هذا) .

منكر جداً . رواه أبو نصر الغازي في جزء من « الأمالي » (١ / ٧٧) من طرق عن إبراهيم

ابن المنذر الحزامي : ثنا محمد بن فليح بن سليمان عن أبيه عن سعيد بن الحارث عن عبيد بن حنين
قال :

بينما أنا جالس إذ جاءني قتادة بن النعمان رضي الله عنه فقال : انطلق بنا يا ابن حنين

إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فإني قد أخبرت أنه قد اشتكى ، فانطلقنا حتى دخلنا على أبي

سعيد ، فوجدناه مستلقياً رافعاً رجله اليمنى على اليسرى ، فسلمنا وجلسنا ، فرفع قتادة بن النعمان

يده إلى رجل أبي سعيد فقرصها قرصة شديدة ، فقال أبو سعيد : سبحان الله يا ابن أم أوجعتني !

فقال له : ذلك أردت ، إن رسول الله ﷺ قال : فذكره . فقال أبو سعيد : لا جرم والله لا أفعله

أبداً . وقال :

« قال الإمام أبو موسى (يعني المدني الحافظ) : رواه ابن الأصفر عن إبراهيم بن محمد بن

فليح عن أبيه عن سالم أبي النضر عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن قتادة ، ورواه محمد بن المبارك

الصورى عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه عن سالم أبي النضر ، عن عبيد بن حنين

وبسر بن سعيد كلاهما عن قتادة ، ورواه عن قتادة أيضا سوى عبيد بن حنين وأبي الحباب وبسر

ابن سعيد - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة . ورواه عن إبراهيم بن المنذر محمد بن إسحاق الصغاني

ومحمد بن المصفى ومحمد بن المبارك الصوري وجعفر بن سليمان التوفلي وأحمد بن رشدين وأحمد بن داود المكبي وابن الأصفر وغيرهم ، وحدث به من الحفاظ عبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي عاصم وأبو القاسم الطبراني ، وروي عن شداد بن أوس أيضاً مرفوعاً . وروي عن عبد الله ابن عباس وكعب بن عجرة رضي الله عنهما موقوفاً ، وعن كعب الأخبار أيضاً ، وروي عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) هذا المعنى ، ورواة هذا الحديث من طريق قتادة وشداد عامتهم من رجال الصحيح ، وذلك كله بعد قول الله تعالى (أفمن يخلق كمن لا يخلق) إنما يوافق الاسم الاسم ، ولا تشبه الصفة الصفة .

قلت : مع التتريه المذكور فإن الحديث يستشم منه رائحة اليهودية الذين يزعمون أن الله تبارك وتعالى بعد أن فرغ من خلق السموات والأرض استراح ! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، وهذا المعنى يكاد يكون صريحاً في الحديث فإن الاستلقاء لا يكون إلا من أجل الراحة سبحانه وتعالى عن ذلك . وأنا اعتقد أن أصل هذا الحديث من الاسرائيليات وقد رأيت في كلام أبي نصر الغازي انه روي عن كعب الأخبار ، فهذا يؤيد ما ذكرته ، وذكر أبو نصر أيضاً أنه روي موقوفاً عن عبد الله بن عباس وكعب بن عجرة ، فكأنهما تلقياه — إن صحَّ عنهما — عن كعب كما هو الشأن في كثير من الاسرائيليات ، ثم وهم بعض الرواة فرفعه إلى النبي ﷺ .

ثم إن قول أبي نصر « إن رواة طريق قتادة من رجال الصحيح » صحيح ، وكذلك قال الهيثمي في « المجمع » (١٠٠ / ٨) بعد أن عزاه للطبراني ، ولكن لا يلزم من ذلك ، أن يكون سند الحديث بالذات صحيحاً لجواز أن يكون فيه من تكلم فيه ، وإن كان صاحب الصحيح احتج به ، فإنه يجوز أن ذلك لأنه لم يثبت جرحه عنده ، أو أنه كان ينتقي من حديثه مع اعتقاده أن فيه ضعفاً يسيراً لا يسقط به حديثه جملة عنده ، خلافاً لغيره .

وإسناد هذا الحديث من هذا القبيل ، فإن محمد بن فليح بن سليمان وأباه وإن أخرج لهما البخاري فإن فيهما ضعفاً وخاصة الأب ، فقد ضعفه ابن معين حتى جعله دون الدراوردي وهذا حسن الحديث ! وقال في رواية :

« فليح ليس بثقة ولا ابنه » ، وكذلك ضعفه ابن المديني والنسائي والساجي وقال :

« هو من أهل الصدق ، وبهم »

ولذلك لم يسع الحافظ إلا الاعتراف بضعفه فقال في « التريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

وأما ابنه محمد فهو أحسن حالاً من أبيه ، ففي « الميزان » :

« قال أبو حاتم : ما به بأس ، وليس بذاك القوي . ووثقه بعضهم وهو أوثق من أبيه . وقال

ابن معين ليس بثقة » . وقال الحافظ :

« صدوق بهم » . وإن مما يدل على ضعفهما وضعف حديثهما اضطرابهما في إسناده :

فتارة يقولان : عن سعيد بن الحارث عن عبيد بن حنين عن قتادة .
وتارة : عن سالم أبي النضر يدل سعيد بن الحارث ، ويقرن مع ابن حنين بسر بن سعيد ،
وتارة يجعل مكانهما أبا الحباب سعيد بن يسار ، وهذا كله من فوائد أبي نصر رحمه الله في
هذا الجزء من « الأمالي » . حيث حفظ لنا فيه ما ينير السبيل على البحث في حال هذا الحديث .
وأما إسناد حديث شداد فلم أقف عليه لتنظر فيه ، وغالب الظن أن فيه علة تقدر في
صحته . والله أعلم .

ومما يوهن من شأن هذا الحديث أنه صح عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله ﷺ
مستلقياً في المسجد ، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى . رواه البخاري (٤٦٦ / ١) بفتح الباري
طبع بولاق) وترجم له بـ « باب الاستلقاء في المسجد » ثم روى عن سعيد بن المسيب قال : كان
عمر وعثمان يفعلان ذلك ، فلو كان الاستلقاء المذكور لا ينبغي لأحد من خلقه سبحانه كما زعم
الحديث لما فعل ذلك رسول الله ﷺ ثم خلفاؤه من بعده ، كما لا يخفى . ولا يعارض هذا ثبوت
النهى عن الاستلقاء في صحيح مسلم (١٥٤ / ٦) وغيره لأنه غير معلل بهذه العلة المذكورة في هذا
الحديث المنكر ، وللعلماء مذهبان في الجمع بين هذا النهي وبين فعله ﷺ المخالف للنهسي :
الاول : ادعاء نسخ النهي .

الثاني : حمل النهي حيث يخشى أن تبدوا العورة ، والجواز حيث يؤمن ذلك (١) وفي
كل من المذهبين إشارة الى رد هذا الحديث ، فانه لا يتمشى معهما البتة ، أما على المذهب الأول
فلأن الحديث صريح في أن الاستلقاء المذكور فيه من خصوصيات الله عز وجل فكيف يجوز
ذلك ؟ ! وأما على المذهب الثاني فلأنه صريح في ان العلة عنده هو انكشاف العورة او عدم
انكشافها ، فلو كان يصح عنده أن العلة كون الاستلقاء من خصوصياته سبحانه لم يجز التعليل بغيرها
وهذا ظاهر لا يخفى أيضاً .

وجملة القول إن هذا الحديث منكر جلد عندي ، ولقد قف شعري منه حين وقفت عليه ،
ولم أجد الآن من تكلم عليه من الأئمة النقاد غير أن الحافظ الذهبي أورده في ترجمة « فليح » ،
كأنه يشير بذلك إلى أنه مما أنكر عليه كما هي عادته في « ميزانه » . والله أعلم .
ثم وجدت في بعض الآثار ما يشهد لكون الحديث من الإسرائيليات ، فروى الطحاوي في
« شرح المعاني » (٣٦١ / ٢) بسند حسن أنه قيل للحسن (وهو البصري) : قد كان يكره أن يضع
الرجل إحدى رجليه على الأخرى ؟ فقال : ما أخذوا ذلك إلا عن اليهود .

ثم رأيت البيهقي سبقني إلى الكلام على الحديث بنحو ما ظهر لي ، فقال في « الأسماء
والصفات » (ص ٣٥٥) بعد أن ساقه من طريق إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح :
« فهذا حديث منكر ، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه ، وفليح بن سليمان مع كونه من شرط
البخاري ومسلم ، فلم يخرج حديثه هذا في « الصحيح » ، وهو عند بعض الحفاظ غير محتج به .

(١) وهذا هو الذي رجحه الحافظ في « الفتح » .

ثم روى بسنده عن ابن معين قال : لا يحتج بحديثه . وفي رواية : قال : ضعيف . قال :
وبلغني عن النسائي أنه قال : ليس بالقوي . قال :

« فإذا كان فليح بن سليمان المدني مختلفا في جواز الاحتجاج به عند الحفاظ لم يثبت
بروايته مثل هذا الأمر العظيم . وفيه علة أخرى ، وهي أن قتادة بن النعمان مات في خلافة عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه . وصلى عليه عمر ، وعبيد بن حنين مات سنة خمس ومائة ، وله خمس
وسبعون سنة في قول الواقدي وابن بكير ، فتكون روايته عن قتادة منقطعة ، وقول الراوي : وانطلقنا
حتى دخلنا على أبي سعيد لا يرجع إلى عبيد بن حنين ، وانما يرجع إلى من أرسله عنه ، ونحن لا
نعرفه ، فلا تقبل المراسيل في الأحكام ، فكيف في هذا الأمر العظيم ؟ ! » .

٧٥٦ — (الامر المفضع ، والحمل المضلع ، والشر الذي لا ينقطع

إظهار البدع) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (١ / ٣٢٧ / ١) وابن أبي عاصم في « السنة » رقم (٣٦) .
وابن بطة في « الإبانة » (١ / ١٧٣ / ١ — ٢) عن بقية : ثنا عيسى بن إبراهيم عن موسى بن
أبي حبيب عن الحكم بن عمير الثمالي مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جدا ، عيسى هذا هو الهاشمي ، قال البخاري والنسائي :
« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم والنسائي أيضاً :
« متروك الحديث » .

وموسى بن أبي حبيب ضعفه أبو حاتم .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٦٨ — ٢٦٩) من رواية الحاكم
وقال : « لا يصح ، قال الحاكم : عيسى واهي الحديث بمره » . وأقره السيوطي (رقم ٦٥٢) من
« اللآلئ » ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ١٣٦) ، ومع ذلك فقد أورده السيوطي في
« الجامع الصغير » ، من رواية الطبراني هذه ؛ واقتصر المناوي في شرحه على قوله :
« والحديث ضعيف ! »

٧٥٧ — (من وطئ امرأة وهي حائض ، ففقضي بينهما ولد ،

فأصابه جذام ، فلا يلومن إلا نفسه) .

ضعيف . رواه أبو العباس الأصم في « حديثه » (ج ٢ رقم ١٤٧) والطبراني في
« الأوسط » (١ / ١٦٩ / ١) : ثنا بكر بن سهل : نا محمد بن أبي السري العسقلاني : نا شعيب
ابن إسحاق عن الحسن بن الصلت عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال
الطبراني :

« لم يروه عن الزهري الا الحسن بن صلت — شيخ من أهل الشام — تفرد به ابن أبي السري » .

قلت : وهو صدوق له أوهام كثيرة كما في « التقريب » .
والحسن بن الصلت لم أجد له ترجمة ولم يذكره الحافظ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » مع أنه على شرطه !

والحديث أعله الهيثمي (٢٩٩/٤) بذكر هذا فقال :
« ضعفه النسائي وقال الذهبي : قد حمل الناس عنه وهو مقارب الحديث » .

٧٥٨ — (من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢/٣٢/١) : حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زبير بن الحمصي : ثنا أبي : ثنا عمرو بن الحارث عن عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن عياس بن مؤنس أن أبا الحسن نمران بن مخمر حدثه أن أوس بن شرحبيل أحد بني المجمع حدثه به مرفوعاً .
قلت : وهذا سند ضعيف جداً عمرو بن إسحاق لم أعرفه ولم يورده ابن عساكر في « تاريخه » مع أنه على شرطه .

وأبو إسحاق بن إبراهيم بن زبير ضعيف جداً ، قال النسائي :
« ليس بثقة » . وقال أبو داود : « ليس بشيء » وكذبه محدث حمص محمد بن عوف الطائي وهو أعرف بأهل بلده ، وأما أبو حاتم فقال : لا بأس به !
وعياش بن مؤنس وشيخه أبو الحسن نمران بن مخمر لم أعرفهما .

٧٥٩ — (أربع من سعادة المرء : أن تكون زوجته موافقة ، وأولاده أبراراً ، وإخوانه صالحين ، وأن يكون رزقه في بلده) .

ضعيف جداً . رواه النسائي في « حديثه » (٢/١٣٢) وابن عساكر في « تاريخه » (٢/٣٢٥/١٥) من طريقين عن بقية بن الوليد عن أبي يعقوب المدني عن عبد الله بن الحسين عن أبيه عن جده . وقال ابن عساكر :
« غريب جداً » .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، أبو يعقوب المدني لم أعرفه ، فهو من شيوخ بقية المجهولين الذين كان يدلّسهم ، قال ابن معين :

« إذا لم يسم بقية شيخه وكانه فاعلم أنه لا يساوي شيئاً » . وقال ابن المبارك :
« نعم الرجل بقية لولا أنه يكنى الأسماء ، ويسمى الكنى ! »

وعبد الله بن الحسين لم أعزفه ، ولا نعلم للحسين بن علي بن أبي طالب ابناً اسمه عبد الله ،
(و الحسين) كذلك وقع في الطريقتين ، ولعله خطأ من بعض الرواة أو النساخ ، ويؤيده أن الحديث
أخرجه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (ج ٧٣ / ٢٥٨ / ١) والديلمي (١ / ١ / ١٦٦) من طريق
عمرو بن جميع عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده مرفوعاً .

وعلى هذا فالحديث من مسند الحسن بن علي بن أبي طالب لا من مسند علي ، فإن عبد الله
هذا هو ابن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، وهو ثقة مأمون ، لكن الراوي عنه عمرو بن
جميع كذاب :

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن الحسين بن علي رضي الله عنهما ، فقال الدينوري فسي
« المجالسة » كما في « المنتقى منها » (٢ / ٢١) نسخة حلب) : حدثنا محمد بن الحسين : حدثني
علي بن الحسين بن موسى عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .
وهذا إسناد ساقط من دون موسى (وهو ابن عبد الله بن حسن المتقدم) لم أعرفهم ، لكن
الدينوري نفسه متهم واسمه أحمد بن مروان ، قال الذهبي :

« اتهمه الدارقطني ، ومشاه غيره » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« وصرح الدارقطني في « غرائب مالك » بأنه يضع الحديث » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن عساكر والديلمي عن علي ، وابن
أبي الدنيا في « كتاب الإخوان » عن عبد الله بن الحكم عن أبيه عن جده . ولم يتعقبه المناوي بشيء
غير أنه قال :

« رمز المصنف لضعفه » .

وقد عرفت أنه ضعيف جداً من طريق ابن عساكر ، وباطل من الطريقتين الآخرين ، وقوله
« عبد الله بن الحكم » أظنه تصحيف من « عبد الله بن الحسن » كما سبق في رواية أبي بكر
الشافعي ، وكذلك هو في « الجامع الكبير » (١ / ٩٠ / ١) لكن وقع فيه « . . . ابن أبي الحسن » !

٧٦٠ — (المؤمن كيس فطن حذر) .

موضوع . رواه القضاعي (٢ / ٢ / ٢) عن سليمان بن عمرو النخعي عن أبان عن أنس بن
مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، النخعي هذا كان يضع الحديث كما قال أحمد وغيره .

وأبان هو ابن أبي عياش متروك متهم ، ولهذا فقد أساء السيوطي بإيراده إياه في « الجامع
الصغير » من رواية القضاعي هذه . وقد تعقبه المناوي بقوله :

« قال العامري : « حسن غريب » ، وليس فيما زعمه بمصيب . بل فيه أبو داود النخعي

كذاب ، قال في « الميزان » عن يحيى : كان أكذب الناس . ثم سرد له عدة أخبار هذا منها . قال ابن عدي : أجمعوا على أنه كان وضاعاً .

٧٦١ — (المدينة قبة الإسلام ، ودار الإيمان ، وأرض الهجرة ، ومبوأ الحلال والحرام) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١/١٢٤/١) عن عيسى بن مينا — قالون — : ثنا عبد الله بن نافع عن أبي المثني القارئ عن سعيد المقيري عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال السيوطي في « الحجج الميينة » (٢/٦٩) : « سنده حسن » .

وكانه أخذه من قول الهيثمي في « المجمع » (٣/٢٥٨) : « وفيه عيسى بن مينا قالون ، وحديثه حسن وبقية رجاله ثقات » ، وفي هذا نظر من وجهين :

الأول : أن عيسى بن مينا لم يوثقه غير ابن حبان ، وقد قال فيه الذهبي : « أما في القراءة فثبت ، وأما في الحديث فيكتب حديثه في الجملة ، سئل عنه أحمد بن صالح المصري عن حديثه فضحك وقال : تكتبون عن كل أحد ! » . قلت : ففي كلام أحمد بن صالح هذا إشارة إلى ضعف هذا الرجل إلى درجة أنه لا يكتب حديثه !

الثاني : أن أبا المثني القارئ واسمه سليمان بن يزيد ضعيف كما قال الدارقطني وتبعه الحافظ في « التقریب » . وقال أبو حاتم :

« منكر الحديث ليس بالقوي » . وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » (٢/١١٢) فهو عمدة الهيثمي في توثيقه . لكن توثيق ابن حبان لا قيمة له لا سيما مع مخالفة من هو أعرف منه بالرجال كأبي حاتم والدارقطني ، لا سيما وهو أعني ابن حبان قد تناقض ، فإنه قد ذكره في « الضعفاء » أيضاً فقال (٣/١٥١) :

« يخالف الثقات في الروايات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار » .

٧٦٢ — (من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء) .

ضعيف . رواه البخاري في « التاريخ » (٣/٥٥/٢) وابن ماجه (٢/٣٤٣) والدولابي (١/١٨٥) والعقيلي في « الضعفاء » (٢٤٨) وابن بشران في « الأمالي » (٢/١٦٩) وابن عدي (١/١٥٠) عن سعيد بن زكريا عن الزبير بن سعيد الهاشمي عن عبد الحميد بن سالم عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« وقال البخاري : عبد الحميد بن سالم لا يعرف له سماع من أبي هريرة » . ثم قال العقيلي :
 « ليس له أصل عن ثقة » . وقال الذهبي :
 « ما حدث عنه غير الزبير » .
 قلت : ومعنى هذا أن عبد الحميد مجهول ، وقد صرح بهذا الحافظ في « التقريب » ،
 وقال في « الزبير » هذا :
 إنه لين الحديث .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق العقيلي وقال (٢١٥/٣) :
 « لا يصح ، قال يحيى : « الزبير ليس بشيء . . . » ثم ذكر كلام العقيلي .
 قلت : ولم يتعقبه السيوطي في « اللآئ » إلا بأن له شاهداً . وسيأتي بيان ما فيه ، وأما
 ابن عراق فقال في « تنزيه الشريعة » (١/٣٨٤) :

« ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش « تلخيص الموضوعات » ما نصه : الزبير بن
 سعيد لم يتهم يكذب فكيف يحكم على حديثه بالوضع ؟ ! والله أعلم والحديث من طريقه أخرجه
 ابن ماجه في « سننه » والبيهقي ، وله طريق آخر عن أبي هريرة . أخرجه أبو الشيخ في الثواب .
 قلت : ساقه السيوطي في « اللآئ » (٥٦٢) شاهداً ، وذلك تساهل كبير فإن فيه وضاعاً .
 ثم إن لفظه مغاير في بعض أطرافه وهو :

٧٦٣ — (من شرب العسل ثلاثة أيام في كل شهر على الريق
 عوفي من الداء الاكبر ، الفالج والجذام والبرص) .
 موضوع . رواه أبو الشيخ في « الثواب » بسنده عن علي بن عروة عن عبد الملك عن عطاء
 عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، وأفته علي بن عروة قال ابن حبان (١٠٥/٢) :
 « كان يضع الحديث على قلة روايته » . وكذبه صالح جزرة وغيره .
 ومن العجائب أن السيوطي ثم ابن عراق أوردا هذا الحديث شاهداً للحديث الذي قبله
 مع أنه مما لا يخفى عليهما أن الحديث الشديد الضعف لا يصلح في الشواهد ! فكأنهما لم يتنبها
 لحال ابن عروة هذا ، وكذلك المناوي ، فإنه قال :
 « إن السيوطي لم يتعقب ابن الجوزي إلا بأن له هذا الشاهد » .
 ثم ساقه وسكت عليه . ولذلك رأيت أنه لا بد من بيان حاله حتى لا يغتريهم غافل .

٧٦٤ — (إذا أعطى أحدكم الريحان فلا يردده ؛ فإنه خرج
 من الجنة) .

ضعيف . رواه الترمذي (١٨/٤) عن حنان عن أبي عثمان النهدي مرفوعاً ، وقال :
« هذا حديث غريب حسن ، ولا نعرف لحنان غير هذا الحديث ، وأبو عثمان النهدي قد
أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره ، ولم يسمع منه » .

قلت : وحنان في عداد المجهولين ، فالحديث له علتان : الجهالة والإرسال ، فهو ضعيف
فتحسين الترمذي له مع استغرابه إياه مستغرب ! ، والمناوي إنما نقل عنه الاستغراب فقط ، وكذلك
هو في نسخة بولاق من « الترمذي » (١٣٠/٢) ، فلعله الصواب ، والله أعلم .

(تنبيه) : ثم إنني أقول : قد يشكل على بعض القراء استغرابي المذكور . وجواباً عليه أقول :
وجه ذلك أن جمع الترمذي بين لفظتي « غريب » و « حسن » إنما يعني في اصطلاحه
أنه حسن لغيره ، وبخلاف ما لوقال : « حديث حسن » فقط ، دون لفظة « غريب » فإنه يعني
ولذلك رجحت الاستغراب فقط ، لأن الإرسال ينافي الحسن لذاته عند المحدثين ، لا سيما إذا
كان في الإسناد جهالة . فاحفظ هذا فإنه هام .

٧٦٥ — (تذهب الأرضون كلها يوم القيامة إلا المساجد ؛

فإنها تنضم بعضها إلى بعض) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (١/٢١) : حدثنا علي بن سعيد : ثنا نصار بن
حرب : ثنا أصرم بن حوشب الهمداني : ثنا قرّة بن خالد عن الضحّاك بن مزاحم عن ابن عباس
مرفوعاً . ورواه ابن عدي (٢/٢٧) من طريق آخر عن أصرم به . ثم قال بعد أن ساق له أحاديث
أخرى :

« وهذه الأحاديث بواطيل عن قرّة بن خالد . لا يحدث بها عنه غير أصرم هذا » .

قلت : قال فيه ابن معين :

« كذاب خبيث » وقال ابن حبان (١٧٢/١) :

« كان يضع الحديث على الثقات » . ولهذا أورده ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١/٢٣٥)

من رواية ابن عدي عنه تبعاً للسيوطي في « اللآلئ » (١٧/٢) مقرأ لابن الجوزي على وضعه .
وكذلك جزم بوضعه ابن القيم في كلامه المنقول في مخطوط (٢/١١٤/٥٤٨٥) . ومع هذا
أورده السيوطي في « الجامع الصغير » !

٧٦٦ — (أربع لا يشبعن من أربع : أرض من مطر ، وأثنى

من ذكر ، وعين من نظر ، وعالم من علم) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٢٨١/٢) ومن طريقه ابن الجوزي في

« الموضوعات » (٢٣٤ / ١) عن محمد يعني ابن الفضل عن التيمي عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا ، وقال :

« غريب ، تفرد به محمد بن الفضل ، وهو ابن عطية » .

قلت : وهو كذاب كما قال الفلاس ، وقال أحمد :

« حديثه حديث أهل الكذب » . وقال ابن حبان (٢٧٤ / ٢) :

« كان يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وله طريق أخرى ، رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٢٠) وكذا ابن حبان (٢٦ / ٢) عن محمد بن الحسن بن زبالة : ثنا عبد الله بن محمد بن عجلان عن أبيه عن جده عن أبي هريرة ، وقال العقيلي :

« لا أصل له ، عبد الله بن محمد بن عجلان منكر الحديث ، لا يتابع على هذا الحديث » .

قلت : وقال ابن حبان :

« لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب ، وروى عن أبيه نسخة موضوعة » .

قلت : ومحمد بن الحسن بن زبالة كذاب أيضا ، وقول السيوطي في « اللآلئ » (٢١٠ / ١) :

« محمد بن الفضل روى له الترمذي وابن ماجه ، وابن زبالة روى له أبو داود » ، فهو مما

لا يساوي شيئا بعد تكذيب الأئمة لهما .

وروي الحديث عن عائشة ، أخرجه ابن عدي (١ / ٢٥١) وابن حبان (١٤٣ / ٢)

وعبد الرحمن بن نصر الدمشقي في « الفوائد » (١ / ٢٣١ / ٣) وابن عساكر (٢ / ٢٧٥ / ٣) ،

(١٣ / ١٩٥ / ١) وكذا الطبراني في « الأوسط » عن عبد السلام بن عبد القدوس عن هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشة مرفوعا . وقال ابن عدي :

« لا يرويه عن هشام غير عبد السلام ، وهو بهذا الإسناد منكر ، وعبد السلام عامة ما يرويه

غير محفوظ » . وقال ابن حبان :

« يروي الأشياء الموضوعة » .

ويبدو أنه قد توبع ولكن من كذاب مثله أو أكذب منه ، فقد أورده الحافظ محمد بن طاهر

المقدسي في « تذكره الموضوعات » (ص ١١) وقال :

« فيه حسين بن علوان وعبد السلام بن عبد القدوس وهما ضعيفان » .

ونقل السيوطي عنه أنه قال في « تذكرة الحفاظ » :

« رواه عن هشام حسين بن علوان الكوفي ، وكان يضع الحديث ، وعبد السلام هذا لعله

سرقه منه فإنه بحسين أشهر » .

قلت : وفي ترجمة ابن علوان ساق الذهبي الحديث في جملة أحاديث له ، ثم قال :

« وذكر له ابن حبان أحاديث من هذا النمط مما يعلم وضعه على هشام . ولما ساق الذهبي هذا الحديث عقبه بقوله :

« قلت : وكذاب من كذب ! »

قلت : وأما السيوطي فلم يعلم وضعه لأنه أوردته في « الجامع الصغير » من رواية أبي نعيم عن أبي هريرة ، وابن عدي والخطيب في « التاريخ » عن عائشة ، وتعبه المناوي بنحو ما سبق منا ، وأقر ابن الجوزي على ذكره في (الموضوعات) !

وأما السيوطي فتعقب ابن الجوزي في « اللآلئ » (١ / ٢١٠ - ٢١١) بما لا طائل تحته وقد ذكرنا قريباً نموذجاً من تعقبه . وذكر أن الخرائطي رواه في « اعتلال القلوب » عن محمد بن كعب القرظي من قوله نحوه .

وهذا مع أنه موقوف وفي سنده أبا معشر وهو ضعيف فإنه يدل على أن الحديث لا أصل له مرفوعاً عن رسول الله ﷺ ، ولعل أولئك الكذابين سرقوه ورفعوه إليه ﷺ .

والحديث أوردته ابن القيم في « المنار » فقال (ص ٤٨) :

« وما يعرف كون الحديث موضوعاً ركافة ألفاظ الحديث وسماحتها بحيث يمجها السمع

ويسمج معناها الفطن . »

ثم ساق أحاديث هذا أولها .

٧٦٧ — (خلق الورد الأحمر من عرق جبريل ليلة المعراج ،

وخلق الورد الأبيض من عرق ، وخلق الورد الأصفر من عرق البراق) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٤ / ٢٣٦ / ١) عن الحسن بن عبد الواحد القزويني : نا هشام

ابن عمار : نا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث موضوع آفته القزويني هذا قال الذهبي :

« روى في خلق الورد الأحمر خبراً كذباً ، وهو غير معروف . »

وقال ابن عساكر عقب الحديث :

« قرأت بخط عبد العزيز الكنتاني : قال لي أبو النجيب الأرموي :

هذا حديث موضوع ، وضعه من لا علم له ، وركبه على هذا الإسناد الصحيح . »

وأقره الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » .

٧٦٨ — (إن أحسن الحسن الخلق الحسن) .

موضوع . رواه أبو بكر الطرثيثي في « مسلسلاته » (٢ / ١) والقضاعي (١ / ٨٣) عن

أبي العباس جعفر بن محمد المستغفري عن محمد بن زكريا الغلابي قال : نا الحسن بن الحسن بن الحسن بن أبي الحسن عن الحسن أن النبي ﷺ قال : فذكره قال أبو العباس :

« أما الحسن الأول فهو الحسن بن زياد .
والحسن الثاني فهو الحسن بن حسان .
والحسن الثالث هو الحسن بن أبي الحسن البصري .
والحسن الرابع هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
ومن طريق الطَّرِثِيثِي رواه ابن الجوزي في « مسلسلاته » (الحديث ٣٦) لكنه قال :
« الحسن الأول هو الحسن بن حسان العبدى ، والثاني ابن دينار . . . » .
والباقي مثله ولعله الصواب فقد ساقه من طريق أخرى عن محمد بن زكريا الغلابي قال :
ثنا الحسن بن حسان العبدى عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري قال : قال الحسن بن علي
بن طالب . فذكره موقوفاً عليه ثم قال :

« هذا الحديث لا أصل له موقوفاً ، أنبأنا أبو زرعة بن محمد بن طاهر عن أبيه قال ، هذا
حديث مصنوع لا أصل له ، والحسن بن دينار قد كذبه أحمد ويحيى ، وإنما أراد التسلسل
وتكلف من بعده هذه القاعدة » .

قلت : والغلابي يضع الحديث كما قال الدارقطني ، وساق له الذهبي حديثاً ثم عقب عليه
بقوله :

« فهذا كذب من الغلابي » .

قلت : ومدار الحديث مرفوعاً وموقوفاً عليه فهو موضوع على كل حال ، وهو مما سود به
السيوطي كتابه « الجامع الصغير » فقد أورده فيه من رواية المستغفري في « مسلسلاته » وابن عساكر
عن الحسن بن علي . ولم يتعقبه المناوي إلا بأن فيه الحسن بن دينار أورده الذهبي في « الضعفاء »
وقال :

« قال النسائي وغيره متروك » .

وهذا تقصير منه فالغلابي مثل ابن دينار أو شرمه ، لأن ابن دينار وإن كذب فلم ينسب
للوضع .

٧٦٩ — (من ذهب في حاجة أخيه المسلم فقضيت حاجته
كتبت له حجة وعمرة ، وإن لم تقض كتبت له عمرة) .

موضوع . رواه ابن عساكر في « التاريخ — ترجمة الحسن بن علي » من طريق البيهقي
بسند عن عمرو بن خالد الأسدي : أنا أبو حمزة الثمالي عن علي بن الحسن قال :

خرج الحسن يطوف بالكعبة ، فقام إليه رجل فقال : يا أبا محمد ! اذهب معي في حاجتي
إلى فلان ، فترك الطواف وذهب معه ، فلما ذهب خرج إليه رجل حاسداً للرجل الذي ذهب معه ،
فقال : يا أبا محمد تركت الطواف وذهبت مع فلان إلى حاجته ؟ قال : فقال له حسن : كيف
لا أذهب معه ورسول الله ﷺ قال ؟ فذكره : فقد اكتسبت حجة وعمرة ، ورجعت إلى طوافي .

قلت : وهذا سند واه بمرّة ، أبو حمزة الثمالي ضعيف ، واسمه ثابت ابن أبي صفية .
وعمر بن خالد الأسدي هو أبو يوسف ويقال : أبو حفص الأعشى قال ابن حبان (٧٩/٢) :
« يروي عن الثقات الموضوعات . لا تحل الرواية عنه إلا على جهة الاعتبار » . وقال
ابن عدي :

« منكر الحديث » . وساق له حديثاً حكم بوضعه وأن البلاء منه .
والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية البيهقي عن الحسن بن علي . وهو
مما بيض له المناوي .

٧٧٠ — (إذا كان عشية عرفة هبط الله عز وجل إلى السماء الدنيا

فيطلع إلى أهل الموقف : مرحباً بزوّاري والوافدين إلى بيتي ، وعزتي
لأنزلن إليكم ولأساوي مجلسكم بنفسي ، فينزل إلى عرفة فيعمهم
بمغفرته ويعطيهم ما يسألون إلا المظالم ، ويقول : يا ملائكتي أشهدكم
أنني قد غفرت لهم ، ولا يزال كذلك إلى أن تغيب الشمس ، ويكون
إمامهم إلى المزدلفة ، ولا يعرج إلى السماء تلك الليلة ، فإذا أشعر
الصبح وقفوا عند المشعر الحرام غفر لهم حتى المظالم ، ثم يعرج إلى السماء
وينصرف الناس إلى منى) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١/٢٤٠/٤) عن أبي علي الأهوازي بسنده عن الحسن بن
سعيد : نا أبو علي الحسين بن إسحاق الدقيقي : نا أبو زيد حماد بن دليل ، عن سفيان الثوري عن
قيس بن مسلم عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث منكر ، وفي إسناده غير واحد من المجهولين » .
قلت : بل هو حديث موضوع ، ولوائح الوضع عليه لائحة ، ولعل آفته أبو علي الأهوازي ،
واسمه الحسن بن علي ، وهو وإن وثقه بعضهم ، فقد قال الخطيب .
« كذاب في الحديث وفي القراءات جميعاً » . وقال ابن عساكر عقب كلامه السابق :

« وللأهوازي أمثاله في كتاب جمعه في « الصفات » سماه « كتاب البيان في شرح عقود
أهل الإيمان » ، وأدعه أحاديث منكرة كحديث « إن الله تعالى لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل ،
فأجراها حتى عرقت ، ثم خلق نفسه من ذلك العرق » ! مما لا يجوز أن يروى ولا يحل أن يعتقد ،
وكان مذهبه مذهب السالمية يقول بالظاهر ، ويتمسك بالأحاديث الضعيفة التي تقوي له رأيه .^(١)

(١) قلت : لعل ابن عساكر يعني بـ (رايه) غلوه في إثبات الصفات كما يدل عليه هذا الحديث ونحوه مما اتهم بوضعه .
وإلا فالتمسك بظاهر النصوص دون تأويل أو تعطيل هو مذهب السلف الصالح والأئمة الأربعة وغيرهم . لا يرغب عنه إلا كل هالك .
ثم إن (السالمية) نسبة إلى أحمد بن محمد بن سالم الزاهد البصري شيخ السالمية . قال في « الشذرات » (٣٦/٣) :
« كان له أحوال ومجاهدات . وعنه أخذ الأستاذ أبو طالب صاحب « القوت » . وقد خالف أصول السنة في مواضع . وبالغ
في الإثبات في مواضع . وعمر دهرًا وبقي إلى ستة وخمسين وثلاثمائة » .

وحدث إجراء الخيل موضوع ، وضعه بعض الزنادقة ليشنع على أصحاب الحديث في روايتهم المستحيل ، فقبله بعض من لا عقل له ورواه ، وهو مما يقطع ببطلانه شرعاً وعقلاً .

قلت : وهذا الحديث الباطل من وضع محمد بن شجاع الثلجي الحنفي كما صرح به علماء الحديث ، وقد قال ابن عدي في ترجمته (١/٣٧٦) :

« كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث ليثلبهم به ، روى عن حبان بن هلال — وهوثقة — عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : فذكر حديث الخيل هذا ، ثم قال : مع أحاديث كثيرة وضعها من هذا النحو ، فلا يجب أن يشتغل به لأنه ليس من أهل الرواية . حملته التعصب على أن وضع أحاديث ليثلب أهل الأثر بذلك . »

قلت : وهذا الحديث الباطل هو أول حديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال (١٠٥/١) .

« موضوع اتهم به محمد بن شجاع ، ولا يضع مثل هذا مسلم » . قال السيوطي (٣/١) :
« ولا عاقل » .

وقد أورده ابن الجوزي من طريق الحاكم : أنبأنا إسماعيل بن محمد الشعراني قال : أخبرت عن محمد بن شجاع الثلجي بإسناده الذي ذكره ابن عدي .
وابن شجاع هذا اتفق أئمة الحديث على تركه ، بل كذبه بعضهم كالساجي وغيره وعلمت أنفا اتهام ابن عدي له بالوضع .

فمن عجائب تعصب الشيخ زاهد الكوثري على أهل الحديث انتصاراً لأهل مذهبه أنه يرىء ابن شجاع هذا من عهدة هذا الحديث ويتهم به حماد بن سلمة رحمه الله المتفق على جلالته وصدقه ، والذي قال فيه بعضهم :

« اذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الإسلام » . انظر تعليقه على « السيف الصقيل » (ص ٩٦ — ٩٧) .

وهو حين يرى ابن شجاع منه يحتج على ذلك بأن السند منقطع بينه وبين شيخ الحاكم : الشعراني ، ثم سرعان ما يتناسى هذا حين يتهم به حماد بن سلمة مع أن الطريق هو هو !

ثم هو يفترى على ابن عدي لأنه اتهم ابن شجاع هذا بوضع هذا الحديث وغيره فينسب إليه ما لم يقله فاسمع إليه حيث يقول في تعليقه على « تبیین كذب المفتري » لابن عساكر (ص ٣٧٠) :

« ومن غريب التعدي ما يقوله ابن عدي أنه (يعني ابن شجاع) كان يضع الأحاديث ويدسها في كتب أهل الحديث ليفضحهم فيروونها بسلامة باطن » .

فإن قوله : « ويدسها في كتب أهل الحديث » ليس من كلام ابن عدي كما يظهر لك

بمقابلته بنص كلامه الذي نقلته آنفاً من كتابه « الكامل » : وغرضه من هذا الدس إقناع القاري بما زعمه من تعدي ابن عدي والرد عليه بقوله :

« لأن ابن شجاع ما كان خادماً ولا ربيياً عند راو من الرواة حتى يتصور أن يدس بين كتب أحدهم شيئاً . . . فاذا لم يُبرهن الجارح على كتب من دس ابن شجاع وماذا دس وكيف دس لا ينجيه من هذه الواقعة اذا وقعت الواقعة كونه يرويه عن عامي (يعني ابن عدي) مثله . . . فلعنة الله على الكاذبين » .

هذا مما علقه وهذى به حول ما نسب ل ابن عدي من دس ابن شجاع في كتب الحديث ، وإذا عرفت أن هذا مدسوس على ابن عدي فعلى من يعود دعاؤه « فلعنة الله على الكاذبين » ؟

٧٧١ — (يبعث الله الأنبياء على الدواب ، ويبعث صالحاً على

ناقته ، كما يوافي بالمؤمنين من أصحابه المحشر ، ويبعث بابن فاطمة : الحسن والحسين على ناقتين ، وعلي بن أبي طالب على ناقتي ، وأنا على البراق ، ويبعث بلالاً على ناقة ينادي بالأذان وشاهده ، حقاً حقاً ، حتى إذا بلغ : « أشهد أن محمداً رسول الله » شهدتها جميع الخلائق من المؤمنين الأولين والآخرين ، فقبلت ممن قبلت منه) .

موضوع . زواه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ١٤٠ — ١٤١) وعنه ابن عساكر (٣ / ٢٣١ / ١ — ٢) عن محمد بن عائذ : حدثنا علي بن داود القنطري : حدثنا عبد الله بن صالح : حدثنا يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف وله علل :

الأولى : عنعنه ابن جريج ؛ فإنه مدلس .

الثانية : تضعف عبد الله بن صالح .

الثالثة : جهالة محمد بن عائذ وهو ابن الحسين بن مهدي الخلال وفي ترجمته ساق له

الخطيب هذا الحديث ولم يذكر فيها غير ذلك !

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق الخطيب وقال (٣ / ٢٤٦) :

« موضوع . عبد الله بن صالح كاتب الليث منكر الحديث جداً كان له جار يضع الحديث

على شيخ عبد الله ، ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه فيتوهم عبد الله أنه

خطه فيحدث به » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٤٤٦) بأن له طريقاً آخر ، أخرجه الحاكم في

« المستدرک » (٣ / ١٥٢) من طريق أبي مسلم قائد الأعمش : ثنا الأعمش عن سهيل بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . ورده الذهبي فقال :
« أبو مسلم لم يخرجوا له ، قال البخاري : فيه نظر . وقال غيره متروك » .
وتعقبه أيضا بأن له شواهد من حديث بريدة ، وعلي ، وأنس .
قلت : لكن كلها من رواية الكذابين فلا يستشهد بها ، ولا يخرج الحديث عن كونه
موضوعا ، لا سيما ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

٧٧٢ — (يبعث الله ناقة صالح فيشرب من لبنها هو ومن آمن
به من قومه ، ولي حوض كما بين عدن إلى عُمان ، أكوابه عدد نجوم
السماء ، فيستسقي الأنبياء ، ويبعث الله صالحاً على ناقته ، قال معاذ
ابن جبل : يا رسول الله وأنت على العضباء ؟ [قال : أنا] على البراق ؛
يخصني الله به من الأنبياء ، وفاطمة ابنتي على العضباء ، ويوتى بلال
على ناقة من نوق الجنة فيركبها ، وينادي بالأذان فيصدقه من سمعه
من المؤمنين حتى يوافي المحشر ، ويوتى بلال بحلتين من حلل الجنة
فيكساهما ، فأول من يكسى من المسلمين بلال ، وصالح المؤمنين بعد) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٣ / ٢٣١ / ٢) عن محمد بن الفضل بن عطية عن أبيه عن
عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعا .

قلت : ومحمد بن الفضل كذاب .

ثم رواه ابن عساكر من طريق سلام بن سليم : حدثنا خليفة بن عثمان عن حدثه عن
مكحول عن كثير بن مرة الحضرمي مرفوعا .
وهذا إسناد تالف ، وله علل :

الاولى : الإرسال ؛ فإن الحضرمي هذا تابعي . ووهم من عده من الصحابة كما في

« التقريب » .

الثانية : جهالة الراوي عن مكحول ؛ فإنه لم يسم .

الثالثة : خليفة بن عثمان هذا لم أعرفه .

الرابعة : سلام بن سليم وهو المدائني الطويل متهم بالكذب والوضع ، فهو آفة الحديث .

٧٧٣ — (إذا كان يوم القيامة حملت على البراق ، وحملت
فاطمة على ناقة العضباء ، وحمل بلال على ناقة من نوق الجنة ، وهو
يقول : الله اكبر الله اكبر إلى آخر الأذان ، يسمع الخلائق) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٢/٢٣١/٣) عن إسحاق بن محمد الفَرَوِي : حدثنا عيسى
ابن عبد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب
قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف جدا ، عيسى هذا قال الدارقطني :
« متروك » . وقال ابن حبان (١١٩/٢) :

« يروي عن آبائه أشياء موضوعة » . ذكره الذهبي وساق له أحاديث هذا أحدها . وقال :
« هذا لعله موضوع » . وأقره الحافظ في « اللسان » .
وإسحاق الفَرَوِي صدوق ، كف فساء حفظه .

ثم إن الإسناد معضل على ما وقع في « التاريخ » وكذلك نقله السيوطي في « اللآئ »
(٤٤٧/٢) مع اختلاف يسير في السند ، لكن الظاهر أنه موصول ، فقد ذكره في « الميزان »
من طريق الفَرَوِي ، وفيه بعد قوله عن جده : « عن أبيه عمر بن علي عن علي مرفوعاً » .

٧٧٤ — (يحشر المؤذنون يوم القيامة على نوق من نوق الجنة
يقدمهم بلال ، رافعي اصواتهم بالأذان ينظر إليهم الجمع ، فيقال :
من هؤلاء ؟ فيقال : مؤذنوناً محمد ﷺ ؛ يخاف الناس ولا يخافون ،
ويحزن الناس ولا يحزنون) .

موضوع . رواه الخطيب (٣٨/١٣) وعنه ابن عساكر (١/٢٣٢/٣ — ٢) عن موسى
ابن إبراهيم المروزي : حدثنا داوود بن الزبير بن محمد بن جحادة عن أنس مرفوعاً .
قلت : وهذا موضوع أفته إما داود ، وإما موسى المروزي وكلاهما كذاب ، والكذب في
الثاني أكثر .

٧٧٥ — (يجي بلال يوم القيامة على راحلة رحلها ذهب وزمامها
در وياقوت ، يتبعه المؤذنون حتى يدخلهم الجنة ، حتى إنه ليدخل
من أذن أربعين يوماً يطلب بذلك وجه الله) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٩٠/٢) من طريق الدارقطني عن أبي
الوليد المخزومي : حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :
« قال الدارقطني : تفرد به أبو الوليد خالد بن اسماعيل قال ابن عدي : كان يضع الحديث
على الثقات » .

وأقره السيوطي في « اللآئ » (١٣/٢) .

قلت : ومن طريقه رواه ابن عساكر (١/٢٣٢/٣) مختصراً ومطولاً .

٧٧٦ — (صَلُّوا قَرَابَاتِكُمْ وَلَا تَجَاوَرُوهُمْ ؛ فَإِنَّ الْجَوَارِيَّ يورث
بينكم الضعائز) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٤٩) والديلملي (٢٤٧/٢) عن داود بن المحبر
قال : ثنا أبو بكر عبد الله بن عبد الجبار القرشي عن سعيد بن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه عن
جده مرفوعاً وقال العقيلي :

« حديث منكر لا يحفظ إلا من هذا الشيخ ، ولا أصل له » .

يعني سعيد بن أبي بكر هذا ، وقال فيه :

« حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا بهذا ، وعبد الله بن عبد الجبار مجهول » .

قلت : وداود بن المحبر هو صاحب « كتاب العقل » وأكثر أحاديثه موضوعات كما قال
الحافظ ، فلعله آفة الحديث ، وقد أشار لهذا الذهبي فقال في ترجمة سعيد هذا وقد ذكر له
هذا الحديث :

« حديث منكر ، والآفة ممن بعده » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٨٨) من رواية العقيلي هذه ، وأقره
السيوطي في « اللآئ » (٢/٢٩٨) وأيده بكلام الذهبي السابق ، فاعجب منه بعد هذا كيف
أورد الحديث في « الجامع الصغير » من رواية العقيلي أيضاً ! وتعقبه المناوي بنحو ما ذكرنا وأنهى
كلامه بقوله :

« ولهذا حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع » . وأقره المناوي . وكأنه خفي عليه إقرار
السيوطي أيضاً له .

٧٧٧ — (ما أذنب عبد ذنباً فسأه إلا غفر الله له ، وإن لم
يستغفر منه) .

موضوع . رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (١/١١٤) وابن حبان في « الضعفاء »
(١/١٨٠) عن بشر بن إبراهيم أبي سعيد القرشي (الأصل القزويني وهو تصحيف) : نا الأوزاعي
عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً . ومن هذا الوجه رواه ابن عساك
(٣/٢١٥٤) .

وهذا موضوع . وآفته بشر هذا قال الذهبي :

« قال العقيلي : « روى عن الأوزاعي أحاديث موضوعة لا يتابع عليها » . وقال ابن عدي :
« هو عندي ممن يضع الحديث » ، وقال ابن حبان : « كان يضع الحديث على الثقات » . فمن
مصائبه . . . » . ثم ذكر له أحاديث هذا منها .

وللحديث طريق أخرى بلفظ « ما علم الله من عبد ندامة . . . » مضى برقم (٣٢٣)

٧٧٨ — (لا تصلح الصنّعة الا عند ذي حسب أو دين ، كما

لا تصلح الرياضة إلا في نجيب) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٦٨) وابن الاعرابي في معجمه (١/٣٢)
والخطيب في « التاريخ » (١٤/١٦٤) وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (١/٢٩١)
وأبو الخطاب نصر القاري في « حديث أبي بكر بن طلحة » (١/١٦٣) وابن عساكر
(٢/٢٩٥/٤) عن يحيى بن هاشم السمسار : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .
وقال العقيلي :

« السمسار كان يضع الحديث على الثقات ، ولا يصح في هذا شيء » .

قلت : ولهذا أورد الحديث ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٦٧/٢) من طريق الخطيب
وحكى كلام العقيلي الذي نقلته آنفاً .

وتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٨٢/٢) ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢/٢٦٥)
بأن السمسار لم يتفرد به بل له متابعون : عبيد بن القاسم والمسيب بن شريك وأبو المطرف المغيره
ابن المطرف ، وبأن له شاهداً عند الطبراني .

قلت : أما عبيد بن القاسم فهو كذاب يضع الحديث كما قال صالح جزرة وأبو داود ، ومثله
قول ابن حبان (١٦٥/٢) : « روى عن هشام بن عروة نسخة موضوعة ، لا يحل كذب حديثه
إلا على جهة التعجب » . فلا قيمة لمتابعتة . وروايته عند البزار وكذا القضاعي (١/٧٤) .
وأما المسيب بن شريك فضعيف جداً قال البخاري :

« سكتوا عنه » وقال مسلم وجماعة :

« متروك » . فلا يعتد بمتابعتة أيضاً وروايته عند ابن عدي كما ذكر في « اللآلئ » والبيهقي
في « الشعب » كما في « تنزيه الشريعة » وقال البيهقي :

« حديث ضعيف . ورواه جماعة من الضعفاء عن هشام ، ويقال إنه من قول عروة » .

قلت : وهذا هو الأشبه أنه من قول عروة بن الزبير ، فقد رواه كذلك الخطيب (١٣٩/١٣)
من طريق علي بن المديني قال :

« المسيب بن شريك كتبت عنه كتاباً كثيراً ، ولم أترك عندي عنه إلا ثلاثة أحاديث :

حدثنا المسيب عن هشام عن أبيه قال : لا تكون الصنّعة . . . الخ » .

وأما أبو المطرف المغيره بن المطرف فلم أعرفه ، والطريق إليه لا يصح ، فقال السيوطي :

« وقال ابن لال : حدثنا أبو عبد الله بن أوس : حدثنا إبراهيم بن سعيد الشاهيني : حدثنا

محمد بن عباد بن موسى العكلي : حدثنا أبو المطرف المغيره بن المطرف عن هشام به . »

قلت : وهذا سند مظلم لم أعرف أحداً ممن دون هشام غير العكلي هذا ، ولم يحمد ابن معين

أمره ، وقال ابن عقده :

« في أمره نظر » .

ورواه ابن عدي (٢/٩٧) من طريق حسين بن المبارك الطبراني حدثنا إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة به . وقال : « منكر المتن ، والبلاء فيه من الحسين هذا ، وأحاديثه منا كبير » .
وأما الشاهد الذي سبقت الإشارة إليه من رواية الطبراني فهو :

٧٧٩ — (إن المعروف لا يصلح إلا للذي دين ، أولذي حسب ، أولذي حلم) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١/١١١/٣) عن سليمان بن سلمة الحمصي : حدثنا منيع بن السري الحوازي : حدثنا عبد الله بن حميد المزني عن مريخ بن مسروق الهوزني عن أبي زكريا عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ساقط من دون أبي زكريا لم أعرفهم غير سليمان بن سلمة الحمصي وهو متهم بالكذب وهو الخبائري . وأما أبو زكريا فقد ترجمه ابن عساكر وسماه إياس بن زيد الخزاعي والد عبد الله بن أبي زكريا وقال :

أدرك عمر بن الخطاب ، وروى أن عمر وصفه بالرجل الصالح .

والحديث أشار إليه السيوطي في « اللآلئ » (٨٢/٢) على أنه شاهد للحديث الذي قبله . ولا يجوز عندي الإستشهاد به لشدة ضعفه ، كما قرره العلماء في « المصطلح » منهم السيوطي نفسه في « تدريب الراوي » وأورده في « الجامع الصغير » من رواية الطبراني وابن عساكر ، فكشف المناوي عن حال إسناده فقال :

« قال الهيثمي : فيه عند الطبراني سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك انتهى ^(١) . فكان ينبغي للمصنف الإشارة لضعفه ، واستيعاب مخرجه إشارة إلى اكتسابه بعض القوة ، إذ منهم البيهقي ، رواه باللفظ المزبور عن أبي أمامة وقال : في إسناده من يجهل » .

قلت : كثرة المخرجين للحديث لا تعطيه قوة إذا انتهت أسانيدهم إلى طريق واحدة . فقد رأيت أن إسناد الطبراني يدور على الخبائري الذي في طريق ابن عساكر ، والظاهر أن إسناد البيهقي ينتهي إليه أيضا بدليل قوله : « في إسناده من يجهل » ، فانهم فوق الخبائري عند ابن عساكر كما رأيت ، وإن كان يحتمل أن يقال : إنه ليس بحتم أن يكون فيه الخبائري هذا . ولكنه عندي بعيد . والله أعلم .

٧٨٠ — (من دعا بهذه الأسماء استجاب الله له : اللهم أنت

حي لا تموت ، وخالق لا تغلب ، وبصير لا ترتاب ، وسميع لا تشك ، وصادق لا تكذب . . . (الحديث وفيه !) والذي بعثني بالحق لودعي

(١) مجمع الزوائد (١٨٣/٨)

بهذه الدعوات والأسماء على صفائح الحديد لذابت ، ولودعا بها على ماء جار لسكن ، ومن بلغ إليه الجوع والعطش ثم دعا ربه أظعمه الله وسقاه ، ولو أن بينه وبين موضع يريده جبل لأنشعب له الجبل حتى يسلكه إلى الموضع ، ولودعي على مجنون لأفاق ، ولودعا على امرأة قد عسر عليها ولدها لهونَ عليها ولدها . (الحديث وفيه) ومن قام ودعا فإن مات مات شهيداً ؛ وإن عمل الكبائر ، وغفر لأهل بيته ، ومن دعا بها قضى الله له ألف ألف حاجة) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٣ / ٩٧ / ١ - ٢) وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٧٥) عن أحمد بن عبد الله النيسابوري عن شقيق بن إبراهيم البلخي عن إبراهيم بن أدهم عن موسى بن يزيد عن أويس القرني عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٧٥ - ١٧٧) وقال : « موضوع . أحمد بن عبد الله النيسابوري هو الجوباري ، ورواه الحسين بن داود البلخي عن شقيق ، ورواه سليمان بن عيسى عن سفیان الثوري عن إبراهيم بن أدهم ، والجوباري والحسين وسليمان وضاعون . والله أعلم أيهم وضعه أولاً وسرقه منه الآخران وبدلاً وغيراً . وقد روي من طريق مظلم فيه مجاهيل وفيه زيادات ونقصان » .

ورواية الحسين البلخي وسليمان بن عيسى أخرجهما أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٥٥ - ٥٦) ومن طريقة وطريق ابن النجار أورده السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٣٥٠ - ٣٥٢) وأقر ابن الجوزي على قوله :

« موضوع . وفي متنه كلمات ركيكة ، يتنزه رسول الله ﷺ عن مثلها » .

٧٨١ — (أربع لا يصبن إلا بعجب : الصمت — وهو أول

العبادة — ، والتواضع ، وذكر الله ، وقلة الشيء) .

موضوع . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٨٥) والطبراني (١ / ٦٥ / ٢) وابن عدي في « الكامل » (١ / ٨١) وأبو طاهر الزبدي في « ثلاثة مجالس » (١ / ١٩٣) والحاكم في « المستدرک » (٤ / ٣١١) وتمام في « الفوائد » (٢ / ١٥٣ ، ٢٦٧ / ١) عن العوام بن جويرية عن الحسن بن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« الأصل فيه موقوف من قول أنس »

قلت : وعلة المرفوع ابن جويرية هذا ، قال ابن حبان :

« كان يروي الموضوعات عن الثقات » .

ثم ساق له هذا الحديث هو والذهبي ثم قال هذا :

« قلت : والعجب أن الحاكم أخرجه في (المستدرك) » .

قلت : ورد عليه في « تلخيص المستدرك » أيضاً بقول ابن حبان المذكور .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي وقال (١٣٥ / ٣) :

« لا يصح ، العوام يروي الموضوعات عن الثقات ، وكان يأتي بالشيء على التوهم

لا التعمد ، فلا يحتج به » .

ولم يتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٣١٩ / ٢ - ٣٢٠) إلا بأن الحاكم أخرجه في

« المستدرك » والبيهقي في « الشعب » من هذا الوجه !

وهذا تعقب لا طائل تحته كما هو بين ، فمن العجيب أن يورد السيوطي الحديث في

« الجامع الصغير » من رواية الطبراني والحاكم والبيهقي ! فتعقبه المناوي بما خلاصته :

« سكت المصنف عليه فأوهم أنه لا علة فيه ، وهو اغترار بقول الحاكم « صحيح » . وغفل

عن تشنيع الذهبي في « التلخيص » والمنذري والحافظ العراقي عليه بأن فيه العوام بن جويرية » .

ثم ذكر كلام ابن حبان فيه ، وتعجب الذهبي من إخراج الحاكم للحديث . ثم قال :

« ومن ثم أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » . وتعقبه المصنف فلم يأت بطائل

كعادته ! » .

قلت : وجزم ابن أبي حاتم في « العلل » (١١٤ / ٢) بأنه موقوف على الحسن وأونس .

٧٨٢ — (المتعبد بلا فقه كالحمار في الطاحونة) .

موضوع . رواه ابن عدي (١ / ٣٤٥) عن محمد بن رزق الله الكلوذاني : ثنا نعيم بن حماد :

ثنا بقية عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن وائلة بن الأسقع مرفوعاً . وقال :

« وهذا حديث لا أعلم رواه عن بقية غير نعيم » .

قلت : قد تابعه محمد بن إبراهيم : ثنا بقية به .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢١٩ / ٥) ، وقال :

« لم نكتبه إلا من حديث بقية » .

قلت : وبقية مدلس وقد عنعنه ، وكان يدلس عن الثقات ما أخذه عن مثل مجاشع بن

عمرو وعمربن موسى الوجهي وغيرهما من الكذابين والوضاعين كما قال ابن حبان ، فهو آفة

هذا الحديث عندي ، وأما ابن الجوزي فقد أورده في « الموضوعات » فأصاب ، لكنه أعله

بمحمد بن إبراهيم هذا - وهو الشامي فقال (٢٦٢ / ١) :

« لا يصح ، والمتهم به محمد بن إبراهيم ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث ، لا يحل

الاحتجاج به » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢١٩/١) بمتابعة نعيم بن حماد . أخرجه الطيالسي (١) في « ترغيبه » . وفاته أن ابن عدي أخرجه أيضا من طريقه كما ذكرنا ، ونعيم ضعيف ، لكن الآفة من تدليس بقية كما بينت ، وإنما لم يعله به ابن الجوزي لأنه إنما وقع الحديث عنده من رواية أبي نعيم عن الشامي هذا ، وهو وضاع ، فاقصر عليه ، وإلا لوقعت له متابعة نعيم بن حماد هذه لأعله إن شاء الله بالتدليس المذكور ، والله أعلم .

ومن عجائب السيوطي أنه أورد الحديث في « الجامع الصغير » من رواية أبي نعيم التي فيها ذلك الوضاع ، وأعرض عن رواية ابن عدي والطيالسي التي ليس فيها هذا الوضاع !

٧٨٣ — (تناصحوا في العلم ؛ فإن خيانة أحدكم في علمه أشد من خيانتة في ماله ، وإن الله عز وجل مسائلكم يوم القيامة) .

موضوع . زواه الطبراني (٢/١٣٢/٣) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ومحمد بن عثمان ابن أبي شيبة قالا : نا عبيد بن يعيش : نا مصعب بن سلام عن أبي سعد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات غير أبي سعد هذا ، وقد جزم السيوطي في « اللآلي » (٢٠٧/١ — ٢٠٨) بأنه سعيد بن المرزبان البقال ، قال : « وهو صدوق مدلس » . وسبقه إلى ذلك الحافظ المنذري (٧٥/١) والهيثمي في « المجمع » (١٤١/١) ، وليس به ، بل هو عبد القدوس ابن حبيب أبو سعيد الكلاعي . ومن الحججة على ذلك :

١ — أن الحديث من رواية الطبراني عن الحضرمي (وهو مٌطّين) ومحمد بن أبي شيبة معاً ، وقد روى الخطيب (٤٣/٣) قصة الخلاف بينهما في هذا السند ، وخلاصة ذلك أن مطيناً قال فيه : « عن أبي سعد » يريد البقال . وقال ابن أبي شيبة : « عن أبي سعيد » يريد عبد القدوس بن حبيب . وحكى الخطيب عن أبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي أن الصواب رواية ابن أبي شيبة ، لأن أبا نعيم هذا سمع الحديث من مٌطّين بهذا السند قال فيه : « أبي سعيد » . قال أبو نعيم :

« وهذا سماعي من مطين قديماً ، ثم سمعت منه هذا الحديث بعد ذلك بعشرين سنة في « فوائد الحاج » قال : حدثنا عبيد بن يعيش : حدثنا مصعب بن سلام عن أبي سعد . قال أبو جعفر الحضرمي : يعني عبد القدوس بن حبيب الدمشقي عن عكرمة عن ابن عباس ، كأن الحضرمي ينه بذلك ، وقال : « يعني عبد القدوس » . ولم يقل « عن أبي سعيد » ، وقال : « عن أبي سعد ، فأقر سعداً على حاله ولم يقر الاسم » .

فهذا يدل على رجوع مطين إلى أن راوي الحديث عن عكرمة هو عبد القدوس هذا وإن أصر

(١) ليس هو أبا داود الطيالسي صاحب « المسند » ، فإنه متأخر عنه .

على تكنيته بأبي سعد ، وإنما هي أبو سعيد ، كما رواه الخطيب عن ابن أبي شيبة عن شيخه إبراهيم بن محمد بن ميمون وعمار بن رجاء عن عبيد بن يعيث .

وتابعهما أبو العباس أحمد بن إسحاق الخشاب المصري عند مشرق بن عبد الله الحنفي في « حديثه » (١/٦١) .

وتابعهم القاسم بن محمد بن حماد الدلال في « أمالي أبي جعفر الطوسي » (ص ٧٩) أربعتهم قالوا : « أبي سعيد » وهو عبد القدوس ويؤيده .

٢ — أن الخطيب رواه (٣٥٦/٦ — ٣٥٧ ، ٣٨٩) وابن عساكر (١/٣٩٩/٢) عن إسحاق بن أبي إسرائيل عن عامر بن سيار كلاهما : نا عبد القدوس بن حبيب عن عكرمة به .

فهذا كله يبين أن راوي الحديث عن عكرمة هو عبد القدوس هذا وكنيته أبو سعيد كما سبق في رواية ابن أبي شيبة عند الخطيب ومشرق عن غيره . وعليه فقول الطبراني من رواية ابن أبي شيبة والحضرمي : « أبي سعد » تأوله بعضهم على أنه حمل رواية ابن أبي شيبة على رواية الحضرمي ، ولو عكس لأصاب !

وإذا عرفت أن الراوي هو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي يتبين لك أن السند واهٍ بمررة ، لأن الكلاعي هذا قال فيه ابن المبارك :

« كذاب » . وصرح ابن حبان في « الضعفاء » (١٢٦/٢) بأنه :
« كان يضع الحديث » .

ولذلك أورد ابن الجوزي الحديث من رواية الخطيب عن إسحاق عن الكلاعي فسي « الموضوعات » وقال (٢٣٢/١) :

« تفرد به عبد القدوس وكان يضع على الثقات . قاله ابن حبان » . وتعقبه السيوطي بأمرين :
أولاً : برواية الطبراني عن أبي سعد . بناءً على أن أبا سعد هو سعيد بن المرزبان البقال ! وقد عرفت أنه وهم ، وأن الصواب أنه الكلاعي هذا الكذاب .

وثانياً : وإنما أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢٠/٩) : حدثنا الحسن بن أحمد بن صالح السبيعي : ثنا علي بن عبد الحميد الغضائري : ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني : ثنا عبد الرحمن ابن مهدي : ثنا الحسن بن زياد عن يحيى بن سعيد الحمصي عن إبراهيم بن مختار (الاصل : محمد) عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً . وقال السيوطي :

« إبراهيم روى له الترمذي وابن ماجه . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال أبو داود : لا بأس به . وقال ابن معين : ليس بذلك ، ويحيى بن سعيد صاحب حديث . وله رحلات . قال ابن ماضي : ثقة . وضعفه ابن معين وغيره » .

قلت : وفي « التقريب » :

« إبراهيم بن المختار صدوق ضعيف الحفظ ، ويحيى بن سعيد ضعيف » .

قلت : واتهمه ابن حبان فقال :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » .

ثم إن السيوطي قد أبعد النجعة ، فإن آفة الحديث ، إنما هو الحسن بن زياد وهو اللؤلؤي ، فقد قال أبو داود والقسوي والعقيلي والساجي :

« كذاب » . وضعفه الآخرون .

وللحديث علة أخرى وهي الانقطاع ، فقد قال شعبة وغيره : إن الضحاك (وهو ابن مزاحم الهلالي) ما رأى ابن عباس قط .

٧٨٤ — (قرئش خالصة الله ، فمن نصب لها حرباً ، أو فمن حاربها سلب ، ومن أرادها بسوء خزي في الدنيا والآخرة) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٢/٣٩٨/٢) عن أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى السلمي : أنا جعفر بن محمد بن الحارث المراغي : نا أبو يعقوب إسحاق بن يعقوب الدمشقي : نا أحمد بن أنس بن مالك الدمشقي : نا إسحاق بن سعيد بن الأركون عن أبي مسلم سلمة بن العيار عن عبيد الله بن هبة عن مشرح بن هاعان عن عمرو بن العاص مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد تالف : مشرح مختلف فيه ، ولأ أدري إذا كان سمع من عمرو بن العاص أولاً ؟ والأقرب الثاني فان بين وفاتيهما نحو ثمانين سنة !

وعبد الله بن هبة ضعيف .

واسحاق بن سعيد بن الأركون قال الدارقطني :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم :

« ليس بثقة » .

وأحمد بن أنس لم أجده له ترجمة وهو من شرط ابن عساكر في « تاريخه » فيراجع فإني نسختنا منه ناقصة .

واسحاق بن يعقوب الدمشقي في ترجمته ساق ابن عساكر هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وجعفر بن محمد بن الحارث المراغي لم أعرفه .

وأبو عبد الرحمن السلمي هو الصوفي المشهور قال الذهبي :

« تكلموا فيه وليس بعمدة . قال الخطيب : « قال لي محمد بن يوسف القطان : كان يضع

الحديث للصوفية » . قال الذهبي : وفي القلب مما ينفرد به » .

قلت : أفلا يعجب القارىء الكريم معي من الحافظ السيوطي كيف أورد هذا الحديث المظلم في كتابه « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر هذه الثالثة؟! وأما المناوي فقد بيض له ولم يتكلم عليه بشيء !

وفي فضل قریش من الأحاديث الصحيحة ما يغنيهم عن مثل هذا الحديث الباطل كقوله صلى الله عليه وسلم : « الناس تبع لقریش في هذا الشأن » وقوله : « الائمة من قریش » وهو حديث متواتر ، كما قال الحافظ ابن حجر ، فيما نقله الشيخ على القاري في « شرح النخبة » .

٧٨٥ — (لو أن بكاء داود وبكاء جميع أهل الأرض يعدل ببكاء آدم ما عدله) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٢٥٧/٧) وابن عساكر (١/٣١٨/٢) من طريق الطبراني : نا أحمد بن يحيى بن خالد الرقي : نا يحيى بن سليمان الجعفي : نا أحمد بن بشر الهمداني : نا مسعر بن كدام عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه يرفعه . وعزاه الهيثمي في « المجمع » (١٩٨/٨) للطبراني في « الأوسط » وقال : « ورجاله ثقات » .

وأقره المناوي في « الفيض » . وفيه نظر فان أحمد بن بشر ^(١) هذا أورده الحافظ فسي « اللسان » وقال :

« مجهول . قاله مسلمة في (الصلة) » .

قلت : وقد خالفه محمد بن بشر العبدي وهو ثقة حافظ فأوقفه على ابن بريدة ، أخرج ابن عساكر وقال :

« قال ابن عدي ولم يذكر فيه بريدة . ولا النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الرواية أصح » .

قلت : وكذلك رواه موقوفاً أحمد في « الزهد » (ص ٤٧) من طريق المسعودي عن علقمة ابن مرثد قال : فذكره موقوفاً عليه .

وكذلك رواه ابن أبي الدنيا في « الرقة » (١/١٣٧) عن مسعر عن حدثه عن ابن سابط موقوفاً عليه .

وهذا هو الصواب موقوف ، ورفعه منكر ، بل هو عندي باطل موضوع ؛ لأنه لا يشبه كلام النبوة لما فيه من المبالغة ، فالظاهر أنه من الإسرائيليات السمجة التي دست في كتب أهل الكتاب من القرون ، ثم أخطأ بعض الرواة فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو منه برئ ! والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر هذه . وتعقبه المناوي بأنه رواه الطبراني أيضاً والدليمي فاقتصاره على ابن عساكر غير جيد .

(١) في « اللسان » : « بشير »

قلت : لا سيما وهو عند ابن عساكر من طريق الطبراني كما رأيت . ثم نقل المناوي كلام الهيثمي المتقدم في توثيق رجال الإسناد وسكت عليه ! وفيه ما علمت من الجهالة والوقف والنعارة . والله ولي التوفيق .

٧٨٦ — (دعاء الوالد لولده مثل دعاء النبي لأمه) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٨٥/١) عن إبراهيم بن معمر : ثنا أبو أيوب بن أخي زبريق بن الحمصي : ثنا يحيى بن سعيد الأموي : ثنا خلف بن حبيب الرقاشي : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره مرفوعاً .

أورده في ترجمة إبراهيم هذا وكنيته أبو إسحاق الجوزداني ، روى عنه جماعة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك صنع الحافظ ابن عساكر (٢/٢٧٥/٢) .

وأبو أيوب هذا لم أعرفه ، ولم يورده الدولابي في « الكنى » ، وكذا لم أعرف خلف بن حبيب الرقاشي ، وأخشى أن يكون وقع في السند تحريف ، وأنه تحريف قديم من بعض رواة « أخبار أصبهان » ، فإن الإسناد هو في « تاريخ ابن عساكر » ، من طريق أبي نعيم كما ذكرته عن أبي نعيم . أما الحامل على الخشية المذكورة فهو أنني رأيت ابن قدامة ذكر في « المنتخب » : (٢/٢١٤/١١)

« قال إسحاق بن إبراهيم (هو ابن هانئ) : عرضت على أبي عبد الله : يحيى بن سعيد عن سعد أبي حبيب عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً به ؟ فقال :

حديث باطل منكر ، وسمعته يقول : سعد أبو حبيب ليس بشيء » .

ثم رأيت في « مسائل ابن هانئ » (ص ١٥٦ مخطوطة المكتب الاسلامي) .^(١)

فصواب الاسناد إذن « سعد أبي حبيب عن يزيد الرقاشي » وهكذا وقع في « اللآلي » (٢/٢٩٥) . ويؤيده ما في « الميزان » :

« سعد أبو حبيب عن يزيد الرقاشي ، قال احمد : ليس حديثه بشيء » .

وقد سقطت هذه الترجمة من « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر ، مع أنها ليست في كتاب « تهذيب التهذيب » له .

ثم إن الحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٨٧/٣) مستنداً على حكم الأمام أحمد عليه بالطلاق كما سبق ، وأقره السيوطي في « اللآلي » ثم تناقض ، فأورده في « الجامع الصغير » من رواية الديلمي عن أنس ! وتعقبه المناوي بقوله :

(١) وقد قام الأخ زهير الشاويش بطبعه . ثم حالت الحرب القائمة في لبنان دون نشره . فرج الله عن عباده .

« ورواه عنه أيضاً أبو نعيم وعنه أورده الديلمي مصرحاً ، فلو عزاه المصنف للأصل لكان أحسن ، قال الزين العراقي في شرح « الترمذي » : « هذا حديث منكر » . وحكم ابن الجوزي بوضعه ، وقال : قال أحمد : هذا حديث باطل منكر . وأقره عليه المؤلف في مختصر الموضوعات » .

٧٨٧ — (العباس وصيبي ووارثي) .

موضوع . رواه الخطيب (١٣٧ / ١٣) وابن عساكر (٢ / ٣٠٦ / ٢) من طريقين عن جعفر ابن عبد الواحد قال : أخبرنا سعيد بن سلم الباهلي عن المسيب بن زهير بن المسيب عن المنصور أبي جعفر عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع آفته جعفر هذا قال الدارقطني :

« يضع الحديث » . وقال أبو زرعة :

« روى أحاديث لا أصل لها » .

وسعيد بن سلم الباهلي لم أعرفه .

ثم وجدته في « تاريخ بغداد » (٧٤ / ٩ — ٧٥) وذكر أنه كان عالماً بالحديث والعربية ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ووقع في « تاريخ ابن عساكر » « سعيد بن سلام » وهو تصحيف .

والمسيب بن زهير مجهول الحال لم أجد له ترجمة إلا في « التاريخ » للخطيب ، وساق له هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية الخطيب هذه ومن رواية ابن حبان عن محمد بن الضوء بن الصلصال بن الدهميس عن أبيه عن جده مرفوعاً به ، وقال (٣١ / ٢) :

« موضوع ، جعفر كذاب يضع . ومحمد بن الضوء يروي عن أبيه المناكير » .

وأقره السيوطي في « اللآلئ » (٤٢٩ / ١ — ٤٣٠) ، ومع ذلك فقد أورده في « الجامع الصغير » من رواية الخطيب فما أكثر تناقضه !

ومحمد بن الضوء هذا له ترجمة في « الضعفاء » لابن حبان (٣٠٣ / ٢ — ٣٠٤) وقال :

« روى عن أبيه المناكير » . ثم ساق له الحديث . وترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد »

(٣٧٤ / ٥ — ٣٧٦) وقال فيه :

« ليس بمحل لأن يؤخذ عنه العلم لأنه كان كذاباً . وكان أحد المتهتكين المشتهرين بشرب

الخمور ، والمجاهرة بالفجور » . وقال الجوزقاني في « الموضوعات » :

« محمد بن الضوء كذاب » .

٧٨٨ — (آخر ما تكلم به إبراهيم حين أُلقيَ في النار : حسبي

الله ونعم الوكيل) .

موضوع . رواه أبو القاسم الحُرْفِي فِي « الفوائد » (٢/٢) والخطيب (١١٨/٩) وابن
عساكر (١/١٦٤/٢) عن سلام بن سليمان : حدثنا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح
عن أبي هريرة مرفوعا . وقال الخطيب والحُرْفِي :

« هذا حديث غريب من رواية أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة مسنداً ، لا أعلم
رواه غير سلام بن سليمان عن إسرائيل ، والمحفوظ ما رواه الناس عن إسرائيل وأبي بكر بن
عيّاش عن أبي حصين عن أبي الضحى عن ابن عباس قال :
« لما ألقى إبراهيم في النار . الحديث » .

قلت : وسلام بن سليم هو سلام بن سلم ويقال ابن سليم أو ابن سليمان والصواب الأول
كما في « التهذيب » وهو سلام الطويل المدائني كذاب متهم بالوضع كما تقدم مراراً ، فكان
على السيوطي أن لا يورده في « الجامع » على ما شرطه في مقدمته أنه « صانه عما تفرد به
كذاب أو وضاع » .

وقد خلفه عثمان بن عمر فرواه عن إسرائيل به موقوفاً على أبي هريرة .

رواه الخطيب (٢٢٨/٥ — ٢٢٩) ومن قبله البخاري .

ولا يفيد هنا قول المناوي : « إن الموقف صحيح أخرجه البخاري ، ومثله لا يقال من قبل
الرأي فهو في حكم المرفوع » . لأننا نقول : إنه يحتمل أن يكون هذا مما تلقاه ابن عباس من أهل
الكتاب ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال ، فلا يجوز أن ينسب إليه صلى الله عليه وسلم ، وهذا بين ظاهر إن
شاء الله تعالى .

٧٨٩ — (عنوان صحيفة المؤمن حب علي بن أبي طالب) .

باطل . رواه الخطيب في « تاريخه » (٤١٠/٤) ومن طريقه ابن عساكر (٢/٥٥/٢)
عن أبي الفرج أحمد بن محمد بن جوري العُكْبَرِي : حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن مهراّن الرملي :
حدثنا ميمون بن مهراّن بن مخلد بن أيان الكاتب : حدثنا أبو النعمان عارم بن الفضل : حدثنا
قدامة بن النعمان عن الزهري قال : سمعت أنس بن مالك يقول : والله الذي لا إله إلا هو سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره .

أورده في ترجمة أبي الفرج هذا وقال :

« وفي حديثه غرائب ومناكير » . وقال الذهبي في ترجمته :

« عن خيشمة بحديث موضوع » . قال المناوي عقبه :

« كأنه يشير إلى هذا » .

قلت : كلا ؛ فإن هذا الحديث ليس من روايته عن خيشمة كما ترى . ثم قال المناوي :

« وقال ابن الجوزي : حديث لا أصل له » .

وإنما أشار الذهبي إلى هذا الحديث في ترجمة قدامة بن النعمان فقال :

« عن الزهري ، لا يعرف ، والخبر باطل ، ثم إن سنده مظلم إليه » . قال الحافظ في
« اللسان » :

« والخبر المذكور رواه الخطيب . . . » ثم ذكر هذا الحديث .

٧٩٠ — (تلمذ الفقير عند الشهوة لا يقدر على إنفاذها أفضل من

عبادة الغني سبعين سنة) .

موضوع . رواه ابن النجار في « الذيل » من طريق أحمد بن محمد بن جوزي عن أحمد بن
زكريا عن إبراهيم بن أخي عبد الرزاق عن عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس رفعه . فذكره .
أورده الحافظ في ترجمة ابن جوزي هذا من « اللسان » وقال :

« حديث موضوع » .

قلت : واتهمه الذهبي بوضع حديث آخر كما سبق في الحديث الذي قبله . لكن فوجه في
إسناد هذا الحديث إبراهيم بن أخي عبد الرزاق وهو كذاب كما قال الدارقطني ، وقال ابن حبان
(١٠٤ / ١) :

« روى عن عبد الرزاق المقلوبات الكثيرة ، لا يجوز الاحتجاج بها » .

فتعصيب الجنابة بابن جوزي ليس بأولى من تعصيبها بإبراهيم هذا . ومن أكاذيبه
الحديث الآتي :

٧٩١ — (الضيافة على أهل الوبر ، وليست على أهل المدر) .

موضوع . رواه ابن عدي (١ / ٧) والقضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ١٩) عن إبراهيم
ابن عبد الله بن أخي عبد الرزاق — أظنه عن عبد الرزاق — عن سفيان عن عبيد الله عن نافع عن
ابن عمر مرفوعا .

ساقه في ترجمة إبراهيم هذا مع أحاديث أخرى له . ثم قال ابن عدي :

« وهذه الأحاديث مناكير ، مع سائر ما يروي ابن أخي عبد الرزاق هذا » .

وقال الذهبي بعد أن ساقها ونقل عن الدارقطني أنه كذاب :

« فهذه الأشياء من وضع هذا المدبر » . وأقره الحافظ ، فاعجب بعد هذا كيف أورد السيوطي

الحديث في « الجامع » من رواية القضاعي هذه مع شهادة هذين الإمامين الذهبي والعسقلاني
بوضعه ! ولهذا تعقبه المناوي بقول الدارقطني وغيره في إبراهيم هذا ، ثم قال :

« ومن ثم قال القاضي حسين : « إنه موضوع » ، فمن شنع عليه فكأنه لم يقف على مسا

رأيت » .

قلت والضيافة واجبة شرعاً على كل مُستطيع ، سواء كان بدوياً أو مدنياً . لعموم الأحاديث ، ولا يجوز تخصيصها بمثل هذا الحديث الموضوع ، ومدتها ثلاثة أيام حق لازم ، فما زاد عليها فهو صدقة .

٧٩٢ — (سوء الخلق شؤم) .

ضعيف . رواه ابن شاهين في « ثلاثة مجالس » من « الأمالي » (١/٩٧) : سعيد بن نفيس المصري : سهل بن سودة : نا عبد الله بن صالح — كاتب الليث — قال : حدثني الليث عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، عبد الله بن صالح فيه ضعف . ومن دونه لم أجد من ترجمهما . والحديث عزاه في « الجامع » لابن شاهين في « الأفراد » عن ابن عمر ، ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء !

وقد روي الحديث من طرق أخرى لا يصح منها شيء ؛ ولذلك قال الحافظ العراقي : « حديث لا يصح » .

نقله المناوي وأقره .

ومن المفيد أن أسوق هذه الطرق هنا ، وأتكلم على عللها ، وأبين ألفاظها :

٧٩٣ — (الشؤم سوء الخلق) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٣٧) عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، أبو بكر هذا كان اختلط ، ثم هو منقطع بين ضمرة وعائشة فإن بين وفاتيهما (٧٣) سنة .

ثم رأيت الحديث في « الحلية » (١٠٣/٦) رواه في ترجمة حبيب بن عبيد من هذا الوجه إلا أنه جعل حبيباً هذا بدل ضمرة ، وكذلك أخرجه أحمد (٨٥/٦) ، وكلاهما يروي عنه أبو بكر بن أبي مريم ، فمن الصعب الجزم بالصواب من الروایتين ، بل لعل هذا الاختلاف من اختلاط أبي بكر هذا وضعفه .

ومن طريقه رواه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (٢٥/٨) .

وله شاهد من حديث جابر ، أخرجه أبو القاسم السهمي في « تاريخ جرجان » (٩٩) عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الزبيدي ؛ حدثنا موسى بن عمر بن علي بن عمران : حدثنا عبيد الله بن عائشة البصري : حدثنا إسماعيل بن حكيم : أخبرنا الفضل بن عيسى عن محمد ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

بيد أن هذا إسناد ضعيف من أجل الفضل هذا .

ومن طريقه رواه الطبراني أيضا في « الأوسط » وقال الهيثمي :
« وهو ضعيف » .

ورواه ابن وهب في « الجامع » (٧٦ — ٧٧) : أخبرني يحيى بن أيوب عن ابن أبي
حسين عن زيد بن الأخنس الكعبي عن سعيد بن المسيب قال : سئل رسول الله ﷺ عن الشؤم ؟
قال : سوء الخلق .

قلت : وهذا مرسل ، ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير زيد بن الأخنس أوردته ابن
أبي حاتم (٥٥٦/٢/١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فأوردته في « الثقات »
(٨٨/٢) ! وذكره هو وابن أبي حاتم أنه روى عنه إسماعيل بن أمية ، فقد روى عنه ثقتان هذا
أحدهما ، والآخر ابن أبي حسين راوي هذا الحديث عنه ، وهو إما عبد الله بن عبد الرحمن ، وإما
عمر بن سعيد وكلاهما مكيان ثقتان محتج بهما في الصحيحين ، فابن الأخنس مستور . والله أعلم .
ثم رأيت في « تاريخ ابن عساكر » (٢/٩٢/١٨) من طريق إسماعيل بن الفضل الرقاشي
عن محمد بن المنكدر به .
وإسماعيل بن الفضل لم أعرفه .

لكن يبدو أنه محرف عن « إسماعيل عن الفضل » بدليل رواية السهمي . والله أعلم .

٧٩٤ — (سوء الخلق شؤم ، وحسن الملكة نماء ، والصدقة
تدفع ميتة السوء) .

ضعيف . رواه أحمد (٥٠٢/٣) وعباس الدوري في « التاريخ والعلل » لابن معين
(١/٤١ — ٢) وابن عساكر (٢/٩٥/٦ و ١/٤٨/١١) وأبو داود (٥١٦٢) بالشرط الأول عن
عثمان بن زفر عن بعض ولد رافع بن مكيث عن رافع بن مكيث مرفوعا . ولفظ أحمد :
« حسن الخلق نماء ، وسوء الخلق شؤم ، والبرزيادة في العمر ، والصدقة تمنع ميتة السوء » .
قلت : وهذا سند ضعيف عثمان هذا مجهول كما في « التقريب » مات سنة (٢١٨) .
ورافع بن مكيث صحابي ، وبعض ولده لم أعرفه .

وقد اضطرب فيه عثمان ، فمرة رواه هكذا ، ومرة قال : حدثني محمد بن خالد بن رافع
ابن مكيث عن عمه الحارث بن رافع بن مكيث ، — وكان رافع من جهينة ، قد شهد الحديبية
مع رسول الله ﷺ — عن رسول الله ﷺ بالشرط الأول .
أخرجه أبو داود (٥١٦٣) .

ورواه ابن منده في « المعرفة » (٢/١٤ — ٤٤٤٣ عام) عن عثمان بن عبد الرحمن قال :
نا عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن أم سعد بنت الربيع عن أبيها مرفوعا به . وزاد :
« وطاعة النساء ندامة »

قلت : وهذا سند واهٍ جدا ، عنبسة بن عبد الرحمن متروك ، وعثمان بن عبد الرحمن هو
الحراني ، ضعيف .

٧٩٥ — (سوء الخلق شؤم ، وشراركم أسوأكم خلقاً) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٢٤٩/١٠) وعنه الخطيب (٢٧٦/٤) وعن هذا
ابن عساكر (٢/٣١/٢) عن أبي سعيد أحمد بن عيسى الخزاز البغدادي الصوفي : أخبرنا عبد
الله بن إبراهيم الغفاري : حدثنا جابر بن سليم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن
عائشة مرفوعاً -

قلت : وهذا إسناد تالف ، الغفاري هذا نسبه ابن حبان (٣٩/٢) إلى أنه يضع الحديث .
وأبو سعيد الخزاز صوفي مشهور وقد ترجم له الخطيب ثم ابن عساكر ترجمة طويلة ولم
يذكروا حاله في الرواية .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الخطيب هذه فأساء ، لما عرفت من
حال الغفاري . ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء !

٧٩٦ — (ليس للدين دواء إلا القضاء والوفاء والحمد) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب (١٩٨/٧) وابن عساكر (١/٢١/٢) من طريقه عن جعفر
ابن عامر بن أبي الليث البغدادي : حدثنا أحمد بن عمار بن نصير الشامي : حدثنا مالك عن نافع
عن ابن عمر مرفوعاً .

أورده الخطيب في ترجمة جعفر هذا وقال :
« شيخ مجهول ، روى عن الحسن بن عرفة أحاديث منكرة » . ثم ساق له هذا الحديث .
وأما ابن عساكر فأورده في ترجمة أحمد بن عمار ، وهو أخو هشام بن عمار ، وقال عقبه :
« قال الشيخ أبو بكر الخطيب : أحمد بن عمار بن نصير الشامي شيخ مجهول ، وهذا حديث
منكر » . وإنما قال الخطيب : « شيخ مجهول » في حق جعفر هذا كما رأيت ، فلعل ما نقله
ابن عساكر عنه في موضع آخر من كتب الخطيب . ثم روى عن الدارقطني أنه قال :
« أحمد هذا متروك الحديث » .

والحديث أورده الذهبي في ترجمة ابن عمار هذا وقال :

« وهذا منكر » .

ثم قال في ترجمة جعفر بن عامر هذا :

« عن أحمد بن عمار أخي هشام بخبر كذب ، واتهمه بن الجوزي » . وأقره الحافظ .

٧٩٧ — (الإحصان إحصانان : إحصان عفاف ، وإحصان نكاح) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٨٢ / ١ — ٢) وابن عساكر (١ / ١٥ / ٢ و ١٤ / ٣٥٨ / ١) عن مبشر بن عبيد قال : سمعت الزهري يحدث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً ، زاد ابن عساكر في رواية :

« فمن قرأها (والمحصنات) بكسر الصاد فهن العفاف ، ومن قرأها (والمحصنات) فهن المتزوجات » .

وهذا مدرج في الحديث بلا شك . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الزهري إلا مبشر » .

قلت : قال الهيثمي (٤ / ٢٦٣) :

« وهو متروك » . وعزاه للبخاري أيضاً .

قلت : وقد قال فيه الإمام أحمد :

« كان يضع الحديث » .

قلت : ولهذا كان على السيوطي أن لا يورده في « الجامع الصغير » وفاء بوعده أنه صانه عما تفرد به وضاع أو كذاب .

٧٩٨ — (عليكم بغسل الدبر ؛ فإنه يذهب بالبأسور) .

موضوع . رواه ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٩٩) وابن عدي (١ / ٨٧) وأبو نعيم في « الطب » (٢ / ٢٥ / ١) من طريق أبي يعلى عن عثمان بن مطر الشيباني : ثنا الحسن بن أبي جعفر : ثنا علي بن الحكم عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« هذا يرويه ابن أبي جعفر عن علي بن الحكم وعن ابن أبي جعفر عثمان بن مطر ، ولعل البلاء من عثمان » .

قلت : وقال ابن حبان :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات » . وقال فيه البخاري :

« منكر الحديث » . وضعفه غيره .

وشيخه الحسن بن أبي جعفر ضعيف . وفي ترجمته ساقه ابن عدي مع أحاديث أخسر ،

ثم قال :

« وهو عندي ممن لا يعتمد الكذب ، وهو صدوق ، ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت

عليه توهمها توهماً ، أو شبه عليه فغلط » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن السني وأبي نعيم عن ابن عمر .
وقال المناوي :

« ورواه عنه أيضا أبو يعلى والديلمي . وأورده في « الميزان » في ترجمة عثمان بن مطر الشيباني من حديثه ، ونقل عن جمع تضعيفه ، وأن حديثه منكر ، ولا يثبت . وساقه في « اللسان » في ترجمة عمر بن عبد العزيز الهاشمي وقال : شيخ مجهول ، له أحاديث مناكير لا يتابع عليها . »

قلت : وهو من روايته باسناده عن الحارث عن علي مرفوعا .

والحارث وهو الأعمش منهم كما تقدم مرارا .

٧٩٩ — (ما الميت في قبره إلا كالغريق المستغيث ينتظر دعوة تلحقه من أب أو أم أو أخ أو صديق ، فإذا لحقته كانت أحب إليه من الدنيا وما فيها ، وإن الله عزوجل ليدخل على أهل القبور من دعاء أهل الدور أمثال الجبال ، وإن هدية الأحياء إلى الأموات الاستغفار) .

منكر جدا . رواه الضياء في « المنتقى من حديث الأمير أبي أحمد وغيره » (١/٢٦٨) من طريق ابن شاذان : ثنا محمد بن الفضل العطار قال : نا محمد بن جابر بن أبي عياش المصيصي : ثنا عبد الله بن المبارك قال : نا يعقوب بن القعقاع عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعا .
ورواه الضياء في « السنن » أيضا (٢/٨٦) عن الفضل بن محمد الباهلي : ثنا محمد بن جابر .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، علته ابن أبي عياش هذا ، قال الذهبي :
« لا أعرفه ، وخبره منكر جدا » .

ثم ساق له هذا الحديث . وقال الحافظ في « اللسان » :

« أورده البيهقي في « الشعب » ونقل عن أبي علي الحافظ ، أنه غريب من حديث ابن المبارك ، لم يقع عند أهل خراسان ، قال : ولم أكتبه إلا عن هذا الشيخ . يعني الفضل بن محمد . قال البيهقي : وتابعه محمد بن خزيمة عن ابن أبي عياش ، وابن أبي عياش تفرد به » .

٨٠٠ — (إن الله خلق الجنة بيضاء ، وإن أحب الزبي إلى الله عزوجل البياض ، فألبسوها أحياء كسم ، وكفنوها موتاكم ، ثم جمع الرعاء ، فقال : من كان فيكم ذا غنم سود فليخلطها ببيض) .

موضوع . رواه أبو جعفر البخاري في « ستة مجالس » (١١٥ / ١ - ٢) وأبو نعيم في « صفة الجنة » (ق ٢٠ / ٢) عن هشام بن أبي هشام قال : نا عبد الرحمن بن حبيب مولى بني

محزوم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً عبد الرحمن بن حبيب هو ابن أدرك ، قال النسائي :

« منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . وفي « الميزان » :
« صدوق ، وله ما ينكر » .

وهشام بن أبي هشام هو ابن زياد متفق على تضعيفه . وقال ابن معين والنسائي :
« ليس بثقة » . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية البزار عن ابن عباس دون قوله
« فألبسوها الخ » فقال المناوي :

« قال الهيثمي عقب عزوه للبزار : « فيه هشام بن زياد وهو متروك » . وظاهر حال المصنف
أنه لم يره مخرجاً لأحد من الستة وإلا لما عدل عنه ، وإنه لشيء عجاب ، فقد خرج ابن ماجه
عن ابن عباس المذكور بلفظ :

« إن الله خلق الجنة بيضاء ، وأحب الزي إليه البياض فلبسها أحياناً لكم ، وكفنوا فيها
موتاكم » انتهى بلفظه .

قلت : وأنا في شك كبير من وجود هذا الحديث في « سنن ابن ماجه » فقد راجعته فسي
مطانه : « الجنائز » و « اللباس » و « صفة الجنة » فلم أجده ، ويؤيده أنه ليس في مسند ابن
العباس من « ذخائر المواريث » للنابلسي ، ولا في أصله « تحفة الأشراف » للحافظ المزي ، ولا
في فهرست ابن ماجه الذي وضعه محمد عبد الباقي في آخر « السنن » التي قام هو على تحقيقها ،
ولم يعزه لابن ماجه ابن القيم في « حادي الارواح » (٢١٨ / ١ - ٢١٩) ، ولا دل على شيء منه
كتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » للمستشرقين . والله أعلم .
ثم رأيت الحديث في « زوائد مسند البزار » (ص ١٧٠) من طريق هشام أبي المقدم عن
حبيب بن الشهيد عن عطاء به . وقال الهيثمي عقبه :

« هشام ضعيف متروك » .

ثم أخرجه أبو نعيم عن أبي شهاب عن حمزة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس نحوه .
وحمزة هذا هو ابن أبي حمزة الجعفي النسيبي قال الحافظ :

« متروك متهم بالوضع » .

٨٠١ — (إن الله عزوجل جعل ذرية كل نبي في صلبه ، وإن

الله تعالى جعل ذريتي في صلب علي بن أبي طالب) .

موضوع . رواه الطبراني (٢ / ٢٥٨ / ١) : عن عبادة بن زياد الأسدي : ثنا يحيى بن العلاء

الرازي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته يحيى بن العلاء ، كذاب يضع كما تقدم مرارا .
والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني عن جابر ، والخطيب في
« التاريخ » عن ابن عباس ، فقال المناوي في رواية الطبراني :

« قال الهيثمي (١٧٢/٩) : فيه يحيى بن العلاء وهو متروك . وقال ابن الجوزي قال أحمد :
يحيى بن العلاء كذاب يضع . وقال الدارقطني : « أحاديثه موضوعة » ، وذكر في « الميزان » نحوه
في ترجمة العلاء ، وأورد له أخباراً هذا منها » . ثم قال في رواية الخطيب :

« قال ابن الجوزي : « حديث لا يصح . فيه ابن المرزبان ، قال ابن الكاتب : كذاب .
ومن فوقه إلى المنصور ما بين مجهول وغير موثوق » . وفي « الميزان » في ترجمة عبد الرحمن
ابن محمد الحاسب : « لا يدرى من ذا ؟ وخبره كذب . رواه الخطيب » . ثم ساق هذا الخبر .

٨٠٢ — (كل بني أنثى ؛ فإن عصبتهم لأبيهم ، ما خلا ولد
فاطمة فإنني أنا عصبتهم وأنا أبوهم) .

ضعيف . رواه الطبراني (٢/٢٥٨/١) : حدثنا محمد بن زكريا الغلابي : ثنا بشر بن
مهران : ثنا شريك بن عبد الله عن شبيب بن غرقدة عن المستظل بن حصين عن عمر مرفوعا .

ثم رواه عن شيبه بن نعام عن فاطمة بنت حسين عن فاطمة الكبرى مرفوعا .

قلت : والطريق الأول واه بمره : شريك هو القاضي وهو ضعيف .

وبشر بن مهران قال ابن أبي حاتم :

« ترك أبي حديثه » .

وبه أعل المناوي الحديث تبعاً للهيثمي . وخفي عليهما أنه من رواية محمد بن زكريا

الغلابي . وهو كذاب .

وأما الطريق الثاني فهو خير من هذا : فإن شيبه بن نعام . ضعفه يحيى بن معين وقال ابن

حبان (٣٥٨/١) :

« يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه . وعن غيره من الثقات ما يخالف حديث الأثبات .

لا يجوز الاحتجاج به » .

ثم تناقض فأورده في « الثقات » أيضاً ! والمعتمد أنه ضعيف .

والحديث قال الهيثمي (١٧٣/٩) :

« رواه الطبراني وأبو يعلى وفيه شيبه بن نعام لا يجوز الاحتجاج به » . قال المناوي :

« وأورده ابن الجوزي في « الأحاديث الواهية » وقال : « لا يصح » . فقول المصنف (يعني

السيوطي) : « هو حسن » غير حسن » .

٨٠٣ — (كل من ورد القيامة عطشان) .

موضوع . رواه الخطيب (٣٥٦/٣) من طريق محمد بن هارون بن برة الهاشمي قال :
حدثنا السري بن عاصم : حدثنا ابن السماك : حدثنا الهيثم بن جمار قال :
دخلت على يزيد الرقاشي في يوم شديد حر . فقال : ادخل يا هيثم ! ادخل ادخل ، حتى
نبكي على الماء البارد ، وقد عطش نفسه أربعين سنة ، ثم قال : حدثني أنس بن مالك فذكره
مرفوعا وقال :

« ابن برة في حديثه منا كبير كثيرة ، قال الدارقطني : لاشيء » .

قلت : وقال الخطيب في مكان آخر (٤٠٣/٧) :

« ذاهب الحديث يتهم بالوضع » . وقال ابن عساكر :

« يضع الحديث » ، كما يأتي قريباً تحت الحديث (٨٠٦) .

قلت : لكنه لم يتفرد به ، فقد أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥٤/٣ ، ٢١٦/٨) عن
علي بن المبارك المسروري (وفي الموضوع الآخر ، المروزي وهو تصحيف) ثنا السري بن عاصم به .
لكن المسروري هذا لا يستشهد به ، فقد ترجمه الخطيب (١٠٥/١٢ — ١٠٦) وأشار
إلى سوء حفظه . ولكن الذهبي اتهمه بخبر كذب . قال الحافظ في « اللسان » :

« والخبر المذكور في « الفضائل » من كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي » .

ثم إن السري بن عاصم كذبه ابن خراش ، واتهمه النقاش بأنه وضع حديثاً . وذكر له
الذهبي أحاديث وصفها بأنها من بلاياه ومصائبه ، منها الحديث الآتي عقب هذا .
والهيثم بن جمار متروك كما قال النسائي والساجي ، بل ذكره البرقي في الكذابين .
وزيد الرقاشي ضعيف .

فلا أدري كيف استجاز السيوطي أن يورد هذا الحديث في « الجامع الصغير » من رواية أبي
نعيم ، مع ما في سنده من هؤلاء الكذابين والضعفاء !

ومن هذا الوجه أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٨/١١٥/١) .

ثم رواه من طريق أخرى عن السري بن عاصم به .

فهذه ثلاث طرق إلى السري فهو آفة الحديث ، إن سلم من الهيثم . والله أعلم .

٨٠٤ — (الإيمان بالقدر يذهب الهم والحزن) .

ضعيف . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (١/١٨) عن أبي سعيد الحسن بن أحمد
الطوسي قال : نا جماهر بن محمد قال : نا علي بن الحسين قال : نا المزاحم بن عوام عن الأوزاعي
عن عمرة بن أبي لبابة عن أبي هريرة مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد مظلم لم أعرف منه أحداً من رواه غير الأوزاعي ، ولا أعرف فسي

الرجال (عمرة) فلعل في النسخة تصحيحاً .

ثم وقفت على الحديث عند الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٢ / ٣٥٩) من طريق الحاكم ، فرأته فيه « عبدة بن أبي لبابة » وهوثقة ، فالآفة ممن دونه .
والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الحاكم في « تاريخه » والقضاعي عن أبي هريرة ، فقال المناوي :

« وفيه السري بن عاصم الهمداني مؤدب المعتز ، قال في « الميزان » : وهاه ابن عدي وقال : يسرق الحديث ، وكذبه ابن خراش ، قال : ومن بلاياه هذا الخبر . وأورده ابن الجوزي في « الواهيات » وقال : السري قال ابن حبان : « لا يحل الاحتجاج به » .
قلت : وسبقت ترجمته بأتم منه في الحديث الذي قبله ، لكنه ليس هو في إسناد القضاعي والحاكم كما رأيت ، وهو يرويه عن محمد بن مصعب : ثنا الأوزاعي به كما في « الميزان » .

٨٠٥ — (إن الله إذا أراد أن يجعل عبداً للخلافة مسح يده

على جبهته) .

موضوع . رواه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ١٥٠) من طريق مسرة بن عبد الله — مولى المتوكل على الله — قال : نبأنا الحسن بن يزيد قال : نبأنا عبد الله بن المبارك قال : نبأنا سليمان بن مهران : قال إبراهيم بن جعفر الأنصاري المعروف بالراهب عن أنس بن مالك مرفوعاً ، وقال : « مسرة بن عبد الله ذاهب الحديث » .

قلت : وساق له الذهبي في ترجمته حديثاً قال : إنه موضوع ، ونقل الحافظ فسي اللسان « عن الخطيب أنه قال :

« هذا الحديث كذب ، والحمل فيه على مسرة . قلت : ومن موضوعاته . . . » .

قلت : ثم ساق الحافظ له حديثاً ثالثاً فيظهر مما ذكرنا أن مسرة كذاب وضاع . فما كان يحسن بالسيوطي أن يورد هذا الحديث من رواية الخطيب هذه في « الجامع الصغير » ! لا سيما مع قول الخطيب : « إنه حديث كذب » .

ولا يبرر له ذلك إتباعه إياه بحديث ابن عباس الآتي بعده ؛ لأن فيه وضاعاً أيضاً ، وإن خفي ذلك على بعضهم . وكذلك ما رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤١٧) وابن عدي فسي الكامل » (٢ / ٣٢٧) وابن النجار (١٠ / ١٨٣ / ١) عن مصعب النوفلي عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً به . فقد قال العقيلي :

« مصعب النوفلي مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه » ، وقال ابن عدي :

« وهذا حديث منكر بهذا الإسناد ، والبلاء فيه من مصعب بن عبد الله النوفلي هذا ،

ولا أعلم له شيئاً آخر » .

وأما حديث ابن عباس فهو :

٨٠٦ — (إن الله إذا أراد أن يخلق خلقاً للخلافة مسح يده
على ناصيته ، فلا تقع عليه عين أحد إلا أحبه) .

موضوع . رواه الحاكم (٣ / ٣٣١) : حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ — بالكوفة — :
ثنا أبو إسحاق محمد بن هارون بن عيسى الهاشمي : ثنا موسى بن عبد الله بن موسى الهاشمي :
ثنا يعقوب بن جعفر بن سليمان قال : سمعت أبي يقول :

دخلت على أبي جعفر المنصور فرأيت له جُمَّة . فجعلت أنظر إلى حسنها . فقال : كان
لأبي محمد بن علي جُمَّة . وحدثني أن أباه علي بن عبد الله كانت له جُمَّة . وحدثني أن أباه
عبد الله بن العباس كانت له جُمَّة . وكان للعباس جُمَّة . وحدثني أن النبي ﷺ كانت له
جُمَّة . وكان لهاشم بن عبد مناف جُمَّة . فقلت لأبي : إني لأعجب من حسنها ، قال : ذلك
نور الخلافة . قال : حدثني أبي عن أبيه عن جده قال : فذكره . وقال :

« رواة هذا الحديث عن آخرهم كلهم هاشميون معروفون بشرف الأصل » . ورده الذهبي

بقوله :

« قلت : ليسوا معتمدين » .

قلت : وهذا كلام مجمل . وهاك تفصيله :

أبو جعفر المنصور هو الخليفة العباسي المعروف . وحاله في الحديث غير معروف .

ويعقوب بن جعفر بن سليمان وأبوه . لم أجد من ترجمهما .

وأما محمد بن هارون بن عيسى الهاشمي . فهو آفة الحديث : ويعرف بابن بُرِّية . ترجمه

الخطيب (٣ / ٣٥٦) وقال :

« في حديثه مناكير كثيرة » . ثم روى عن الدارقطني انه قال :

« لا شيء » .

وقال الخطيب في مكان آخر (٧ / ٤٠٣) :

« ذاهب الحديث ، يتهم بالوضع » .

قلت : وقال الحافظ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ٣٢٨ / ٢) :

« هو من ولد أبي جعفر المنصور . يضع الحديث » .

قلت : فهذا من وضعه ولا شك . ولا أدري كيف فات هذا الحافظ ابن حجر ففسد أعله

بشيخ الحاكم كما في « فيض القدير » وقال :

« إنه ضعيف . وهو من الحفاظ » !

ولا يستقيم هذا الإعلال لوجهين :

الأول : ما عرفته من حال ابن بُرِّية .

الثاني : أن شيخ الحاكم لم يتفرد به ، فقد أخرجه ابن الجوزي في « المسلسلات » (الحديث- ٤٣) والكارزوني في « مسلسلاته » أيضاً (ق ١٣١/٢) من طريق أحمد بن يعقوب قال : ثنا محمد بن هارون به دون قوله : « فلا تقع عليه . . . » .

وأحمد بن يعقوب هذا هو أبو الحسن المعدل ، ترجمه الخطيب (٥/٢٢٧) وذكر أنه

روى عن جماعة منهم ابن بُرَيْةَ هذا ، ثم روى عن أبي نعيم أنه قال فيه : « ثقة » .
فبرئت منه عهدة شيخ الحاكم ، وانحصرت التهمة في ابن بُرَيْةَ ، والله الموفق .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٩٧) من طريقين آخرين من حديث أبي هريرة وأنس ، وسيأتي تحقيق الكلام عليهما برقم (٢٢١٧) .

٨٠٧ — (أبغض العباد إلى الله عز وجل من كان ثوباه خيراً من

عمله ؛ أن تكون ثيابه ثياب الأنبياء ، وعمله عمل الجبارين) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٧٢) عن أبي صالح كاتب الليث : ثنا سليم ابن عيسى أبو يحيى عن سفيان الثوري عن جعفر بن بُرقان عن ميمون بن مهران عن عائشة مرفوعاً . ذكره في ترجمة سليم هذا وقال :

« مجهول في النقل ، حديثه (هذا) منكر غير محفوظ » . وقال الذهبي :

« روى عن الثوري خبراً منكراً . ساقه العقيلي » .

ثم ساقه من طريقه ثم قال :

« قلت : هذا باطل » .

قلت : وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٥١) من طريق العقيلي هذه وأعله بكلامه الذي نقلته آنفاً وبكاتب الليث ، وقال : قال أحمد : ليس بشيء . وأقره السيوطي في « اللآلئ » (برقم ٢٢٨٧) على وضعه ، وزاد عليه أنه نقل كلمة الذهبي أنه باطل . وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢/٣٣٥) . ومع ذلك أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية العقيلي والديلمي ! فتعقبه شارحه المناوي بما خلاصته أن ابن الجوزي قال : « موضوع » وأقره عليه السيوطي في الأصل (يعني الجامع الكبير) « ومن جزم بوضعه ابن عراق والهندي .

قلت : وسليم بن عيسى هذا الذي جهلوه . إنما هو - فيما أرى - سليمان بن عيسى ابن نجيج المعروف بالكذب . فقد أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١/٨٠) من مختصره للحافظ (هكذا : عن سليمان بن عيسى بن نجيج عن الثوري به . وقال الحافظ عقبه :

« قلت : سليمان متروك » .

وقال الذهبي في « الميزان » :